جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

# مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية

المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

14

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر - 2014

# مجلة الباحث

**دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية**

**المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**تصدر عن**

**جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر**

**العدد الرابع عشر 2014/14**

**إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613**

# مجلة الباحث

**مدير المجلة :** أ.د/ بوطرفاية احمد (مدير الجامعة)
**مدير النشر :** د/ خليفة عبد القادر
**رئيس التحرير:** د/ زرقون محمد

**أعضاء هيئة التحرير :**

أ.د/ بختي ابراهيم (جامعة ورقلة)
د/ بلال سمير (جامعة بومرداس)
د/ بن عيشة باديس (جامعة الجزائر 3)
د/ بوعلام بوعمار (جامعة ورقلة)
د/ دبي علي (جامعة المسيلة)
أ.د/ قريشي محمد الجموعي (جامعة ورقلة)
د/ دويس محمد الطيب (جامعة ورقلة)
د/ عرابة الحاج (جامعة ورقلة)
د/ علاوي محمد لحسن (جامعة ورقلة)
د/ غريب بولرباح (جامعة ورقلة)

**الهيئة العلمية للمجلة :**

أ.د/ أقاسم قـادة، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ بختي ابراهيم، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ براق محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ بلوافي أحمد مهدي الشريف، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ بن بلغيث مداني، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ بن عيسى محمد صفوان، جامعة المنار - تونس
أ.د/ تومي صالح، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ الدواي الشيخ، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ راتول محمد، جامعة الشلف - الجزائر
أ.د/ رحال علي، جامعة باتنة - الجزائر
أ.د/ رفعت عودة الله الشتاق، الجامعة الأردنية الهاشمية - الأردن
أ.د/ سناء عبد الكريم الخناق، الجامعة الماليزية التكنولوجية - ماليزيا
أ.د/ سيرجيو برنسياري، جامعة أنكونا - إيطاليا
أ.د/ شيخي محمد، جامعة ورقلة- الجزائر
أ.د/ صديقي مسعود، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ العباس بلقاسم، معهد التخطيط العربي - الكويت
أ.د/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ عزوز الهمة، المركز التقني العالي الفرابي سلا - المغرب
أ.د/ عطيل أحمد، المدرسة العليا للتجارة، رين - فرنسا
أ.د/ عماري عمار، جامعة سطيف - الجزائر
أ.د/ فرحي محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 3 – الجزائر
أ.د/ قويدري محمد، جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د/ مارك تسلر، جامعة ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ محفوظ احمد جودة، جامعة العلوم التطبيقية - الأردن
أ.د/ محمد أقاسم، كلية دنفر كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ مفتاح صالح، جامعة بسكرة – الجزائر
أ.د/ ناصر دادي عدون، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ هواري معراج، جامعة غرداية - الجزائر

# التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

1. البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg

2. قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :
http://e-marifah.net

3. قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

4. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :
http://iefpedia.com/arab/?cat=129

5. مركز الإقتباس العلمي الإسلامي العالمي (ISC) :
http://ecc.isc.gov.ir/ShwEJournals.aspx?q0=%D9%85&q1=1&q2=3&q3=1&q4=&q5=

6. قاعدة فهرس المجلات Journalindex :
http://www.journalindex.net/?qi=+El-BAHITH+REVIEW

7. قاعدة بيانات Gobookee :
http://www.gobookee.org/search.php?q=El-BAHITH+REVIEW

8. قاعدة بيانات Researchbib :
http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086

9. قاعدة بيانات الجمعية الدولية لبحوث العلوم العالمية (EyeSource) :
http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5

10. قاعدة بيانات Exalead :
http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+El-BAHITH+REVIEW

11. قاعدة بيانات دليل مجلات البحوث المفهرسة Drji :
http://drji.org/Search.aspx?q=El-BAHITH REVIEW&id=0

12. قاعدة بيانات دليل المجلات المفتوحة الوصول PDOAJ :
http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325

13. قاعدة بيانات مكتبة المجلات الإلكترونية :
http://rzblx1.uni-regensburg.de/ezeit/searchres.phtml?bibid=AAAAA&colors=7&lang=en&jq_type1=KT&jq_term1=El-BAHITH+REVIEW

14. قاعدة بيانات مكتبة النشر الرقمي YUDUfree :
http://free.yudu.com/item/details/1370804/-El-BAHITH-REVIEW

15. قاعدة بيانات Wilbert :
http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+El-BAHITH+REVIEW&formsearch=✓

16. قاعدة بيانات البحوث المفتوحة Sherpa :
http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum&|=mode=advanced

17. قاعدة بيانات Getcited :
http://www.getcited.org/pub/103524971

18. قاعدة بيانات NewJour :
http://www.library.georgetown.edu/newjour/publication/revue-el-bahith

19. قاعدة بيانات Jour Informatics :
http://www.jourinfo.com/Journals/EBR.html

20. قاعدة بيانات المعهد الألماني للدراسات العالمية (GIGA) :
http://opac.giga-hamburg.de/ezb/detail.phtml?bibid=GIGA&colors=7&lang=en&jour_id=201937

21. قاعدة بيانات مفاتيح الأكاديمية لمجلات التعليم العالي في العلوم:
http://sciences.academickeys.com/jour_main.php/jour_main.php

22. قاعدة بيانات حزمة البحث الأكاديمي:
http://pakacademicsearch.com/publishers

23. قاعدة بيانات النشر العلمي والمعلومات عبر الخط برومانيا (SCIPIO) :
http://www.scipio.ro/en/web/el-bahith-review

24. قاعدة بيانات الفهرسة الأكاديمية للعلوم الإنسانية (ASOS) :
http://www.asosindex.com/journal-view?id=402

25. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي للمجلات العالمية (YUMPU) :
http://www.yumpu.com/en/el-bahith+review/category/business+marketing

26. قاعدة بيانات تقرير تقييم الجودة للمجلات (JQER) :
http://www.journalqer.com/index.php?begin=18&num=3&numBegin=1&af=naj

27. قاعدة بيانات Scientific Indexing Services (SIS) :
http://sindexs.org/?p=228/

28. قاعدة بيانات General impact factor :
http://generalimpactfactor.com/jdetails.php?jname=El-BAHITH

29. قاعدة بيانات InfoBase Index :
http://www.infobaseindex.com/

30. قاعدة بيانات CiteFactor :
http://citefactor.org/journal.aspx?search=El-Bahith%20Review

31. فهرس المجلات الأكاديمية المفتوحة (OAJI):
http://oaji.net/journal-detail.html?number=433

32. قاعدة بيانات دليل مجلات ذات الجودة (DJQF):
http://www.qualityfactor.org/journallist.html

33. قاعدة بيانات الجمعية الدولية للأنشطة البحثية (ISRA) :
http://www.israjif.org/ISSN1112-3613.html

34. فهرس العلوم المتقدمة Advanced Science Index :
http://journal-index.org/index.php/asi/article/view/498

35. فهرس المجلات العلمية Sjournals Index :
http://sjournals.net/sjournalsindex/?p=834

36. فهرس خدمات التأثير الدولي للمجلات العلمية {IIFS} :
http://impactfactorservice.com/home/journal/718

37. فهرس تأثير المجلات العلمية {SJIF} :
معامل التأثير: 2.781 لسنة 2012
http://www.sjif.inno-space.org/passport.php?id=1282

38. فهرس التأثير العالمي {UIF}:
معامل التأثير: 1.0443 لسنة 2013
http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=1488

39. فهرس مصفوفة المعلومات لتحليل المجلات {MIAR}:
معامل التأثير: 1.079 لسنة 2013
http://miar.ub.edu/issn/1112-3613

40. الفهرس العلمي الدولي {ISI}:
معامل التأثير: 0.420 لسنة 2013
http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=146

41. فهرس التأثير الشامل {GIF}:
معامل التأثير: 0.452 لسنة 2013
http://globalimpactfactor.com/el-bahith-review/

المجلة مُعرَفة أيضا لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل :

المجلة مُعرَفة كذلك لدى العديد من المكتبات الجامعية العالمية:

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس : http://rcweb.luedld.net

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

# قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (21 x 29.7) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر بلغة تحرير المقال، وباللغة الإنجليزية (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :
أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.
ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،)وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.
ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة ( ؛ ) و النقطتين ( : ) وعلامة التعجب ( ! ) وعلامة الإستفهام ( ؟ ).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRADبحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :
http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD"
من الرابط التالي : http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :
http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Arb.dot، أو النسخة الأجنبية : Article_Ang.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري Article_Standard.pdf، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :
- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : rcweb@luedld.net

# المحتويات


**الدورات الإكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في مصر – دراسة كمية مقارنة،** أسامة ربيع أمين سليمان **13 - 25**

**محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990 – 2012،** عمر موساوي & عبد الغني دادن **27 - 42**

**دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح- حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 - 2009) -،** بلال كيموش **43 - 56**

**قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 74-2012،** عبد اللطيف مصيطفى & محمد زرقون & عبد القادر مراد **57 - 69**

**قياس كفاءة الوكالات البنكية - دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي (BEA)-،** مفيدة بن عثمان & محمد الجموعي قريشي **71 - 81**

**محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012،** عبد الله قوري يحيى **83 - 95**

**قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970-2012،** إسماعيل بن قانة & عيسى بهدي **97 - 107**

**دراسة مقارنة بين الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف والشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأسعار البترول،** عبد القادر ساهد & محمد مكيديش **109 - 122**

**نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة،** زوبيدة محسن & محمد حمزة بن قرينة **123 - 137**

**أنظمة المعلومات الإستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS،** صباح بلقيدوم **139 - 151**

**العوامل المساهمة في توجه مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية: دراسة ميدانية،** نور الدين مزياني **153 - 164**

**تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية - دراسة حالة شركة سونطراك مديرية الصيانة بالأغواط -،** أحمد نقاز & مسعود صديقي **165 - 177**

**الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية دراسة الإستيراتيجة الدولية للفترة ما بين عامي 2000 إلى 2030،** نورالدين جوادي & عمر عزاوي **179 - 191**

**إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة،** فيصل بهلولي **193 - 208**

**الحمائية الجديدة، حرب العملات و إشكالية تفعيل أداء منظمة التجارة العالمية،** محمد الأمين شربي & محمد لحسن علاوي **209 - 220**

**أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001 - 2010): دراسة تحليلية،** أحمد لعمى & محمد مسعي **221 - 232**

**تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة أرسلور ميتال -فرع عنابة-،** 233 - 248
مريم أيت بارة & محمد صاري

**دراسة تأثير المخاطر المالية غير النظامية على الأداء المالي للشّركات المُدرَجة في السّوق المالي السعودي،** 249 - 255
عبد الباقي بضياف & إلياس بن ساسي & هواري سويسي

**مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان،** 257 - 270
خليل محمود الرفاعي

**اختبار القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي من 2007 إلى 2011،** 271 - 285
عائشة بخالد & عبد الغني دادن & محمد شيخي

**واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر(SOTRAMEST)،** 287 - 301
عبد المالك جحيق & سارة عبيدات

**أسلوب القيادة الإدارية وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين- دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية-،** 303 - 319
سميرة صالحي & عبد الناصر موسي

**تمكين العاملين وعلاقته بالولاء التنظيمي -دراسة ميدانية على الأطباء العاملين بالمؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة -،** 321 - 330
شوقي جدي

**تقييم جودة الخدمات الصحية ومستوى رضا الزبائن عنها : دراسة ميدانية في المؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة،** 331 - 345
الهام يحياوي & ليلى بوحديد

**واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود-،** 347 - 355
رشيد مناصرية & الحاج عرابة & غريب بولرباح

**فجوة جودة الخدمة في مصارف القطاع الخاص في محافظة اللاذقية، سورية،** 357 - 371
مصطفى وليد نورالله

**نمذجة الاشتراكات في خدمة الانترنيت باستخدام أسلوب سلاسل فوريه- دراسة حالة: المتعامل فوري 'Fawri' لاتصالات الجزائر –وكالة سعيدة-،** 373 - 380
يوسف صوار & فاطيمة الزهراء بختاوي

**قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء- دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث: (موبليس، جيزي و أوريدو) بمدينة ورقلة جنوب الجزائر-،** 381 - 396
أحمد بن عيشاوي

**إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية- دراسة حالة: جامعة بسكرة-** 397 - 406
، عمار بن عيشي

**The Tax harmonization in open regionalism ; The European model ,** 1-16
*Mouloud MELIKAOUI*

**L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie ; Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique ,** 17-25
*Ali BENDOB & Kamel SI MOHEMMED*

**Développer la fiscalité communale et améliorer la performance** 27-39

**publique locale : De la régulation à la stratégie financière de la commune ,** *Ali DEBBI*

**Vers une économie Zakat solidaire décroissance de la pauvreté Vs croissance économique ,** *Mébarek BOUBLAL & Fares MESDOUR & Mohamed BABA AMMI* 41-54

**Performance des PME Algériennes : Evaluation par l'approche FDH ,** *Ali Nabil Belouard* 55-60

**L'amélioration du processus de fabrication d'une entreprise par le niveau Sigma : Cas de l'entreprise BAG (Batna) ,** *Athmane MECHENENE & Hichem AOUAG* 61-73

**Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008 ,** *Asma ZAOUI & Laala RAMDANI* 75-87

**De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question ,** *Samir BELLAL* 89-97

# الدورات الإكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في مصر – دراسة كمية مقارنة

# Underwriting Cycles In The Property and Casualty Insurance Market in Egypt – Quantitative Comparative Study

أسامة ربيع أمين سليمان (*)
مدرس بقسم الإحصاء والرياضيات والتأمين
كلية التجارة– جامعة مدينة السادات – جمهورية مصر العربية

**ملخص :** تهدف الدراسة الحالية الى فحص مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في مصر، خلال الفترة من 1980 حتى 2010. وقد شملت الدراسة (9) فروع من فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، بالإضافة الى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية ($AR_2$). وتوصلت الدراسة الى عدم توافر الدليل على وجود دورة إكتتابية – وفقا لنموذج Venezian – سواء على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات أو على مستوى الفروع ال (9) محل الدراسة. أما بإستخدام نموذج Cummins - Outreville فقد توفر الدليل الإحصائي على وجود دورة إكتتابية بمدى زمني 4.46 سنة على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، في حين لم يتوافر الدليل على وجود دورات إكتتابية في جميع الفروع محل الدراسة. وتدل هذه النتائج على أن سوق التأمين المصري، وعلى الرغم من تحرير الأسعار، إلا أنه لا يمكن وصفه وبالسوق التنافسي.

**الكلمات المفتاح :** دورات إكتتابية - تأمينات الممتلكات والمسؤولية - نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية - نموذج (Venezian) - نموذج (Cummins and Outreville)

**تصنيف JEL:** B41, C10

**Abstract :** The aim of this study is to examine the presence of underwriting cycles in the property and casualty insurance market in Egypt. Cycles were estimated for the whole market as well as for 9 lines of business covering the period of 1980 to 2010. The second ordered Autoregressive model (AR2) was applied. The study found the lack of evidence of underwriting cycle - according to the Venezian model - whether at the level of whole property and casualty insurance market, or at the lines level. By Cummins - Outreville model, there is statistical evidence on the existence of an underwriting cycle with length 4.46 years at the level of property and casualty insurance market as a whole, otherwise no evidence on the existence of underwriting cycles has been found in all lines being studied. These findings indicate that the Egyptian P/L insurance market, in spite of the liberalization of insurance prices, can not be described as a competitive market.

## I. تمهيد:

تتمثل أهمية دراسة مدى وجود دورات إكتتابية في صناعة التأمين في عدد من النواحي أهمها: التنبؤ بمراحل الصعود والهبوط في سوق التأمين، وبالتالي تحديد الإستراتيجيات المناسبة التي تتبعها شركات التأمين من حيث في الدخول لأسواق جديدة أو الإنسحاب من الأسواق الحالية [1]. كما أن فهم ودراسة مراحل الدورات الإكتتابية يعتبر جزء أساسي من إدارة المخاطر في المؤسسة (ERM) بالنسبة لمنشأة التأمين [2]، هذا فضلا أنه يساعد على التنبؤ بإحتمالات فشل أو إعسار شركات التأمين[3]. كما يرى (Feldblum, 2001) [4] أن شركات التأمين التي تجهل أو لا تعطي إهتماما بخصائص المرحلة التي تمر بها الآن من مراحل الدورات الإكتتابية، ربما يفقدها حصتها السوقية وضعف قدرتها على المنافسة.

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: **" هل يوجد في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في سوق التأمين المصري دورات إكتتابية في السوق؟ أم لا ".**

- **الهدف من البحث:** تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:
(أ) مناقشة وتحليل أهم وأشهر النظريات التي تفسر الدورات الإكتتابية في أدبيات التأمين؛
(ب) التحقق من مدى وجود دورات إكتتابية في تأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصري؛
(ج) حساب المدى الزمني للدورة الإكتتابية، إن وجدت.

- **أهمية البحث:** تتمثل أهمية هذا البحث في النواحي التالية:

eMail : (*) : Oras1992@yahoo.com

(أ) تساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات التجريبية Empirical Literature، من خلال فحص مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في مصر.
(ب) بالإضافة الى أن معرفة مدى وجود أو عدم وجود دورات إكتتابية في أي سوق تأميني، له مدلول لشكل وطبيعة وظروف المنافسة في السوق.

**- حدود الدراسة:** سوف تشمل الدراسة البيانات الخاصة بكل من: سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، بالإضافة إلى (9) فروع من فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، وهي: فرع تأمين الحريق، فرع تأمين النقل البحري، فرع التأمين النقل البري والنهري، فرع التأمين البحري أجسام السفن، فرع تأمين الطيران، فرع تأمين الحوادث، فرع التأمين الهندسي، فرع تأمين السيارات الإجباري (المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات)، فرع تأمين السيارت التكميلي (الشامل). ومما هو جدير بالذكر أن الفروع الأخرى التي لم تشملها الدراسة كان بسبب عدم توافر البيانات لعدد كبير من السنوات في هذه الفروع.

**- الدراسات السابقة:**

**(1) دراسات سابقة، بالتطبيق على بيانات سوق التأمين العالمي:**

**(أ) دراسة (Venezian, 1985 ) [5]:** قامت هذه الدراسة بتحليل أداء (13) فرع من فروع التأمين، في الولايات المتحدة الأمريكية، في تأمينات الممتلكات والمسؤولية، خلال الفترة من 1960 حتى 1980. وأضحت الدراسة أن هامش الربح في (11) فرعاً أمكن تمثيله من خلال نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية ($AR_{(2)}$ process)، وجميعها كانت تتسم بالثبات والإستقرار والدورية Stationary and Cyclical، وبالتالي يتوافر الدليل على وجود دورات إكتتابية في السوق الأمريكي خلال تلك الفترة.

**(ب) دراسة (Chen and et al, 1999) [6]:** استخدمت هذه الدراسة، أيضا، نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية، للبيانات الخاصة بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤواليات في (5) دول أسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، ماليزيا. توصلت الى وجود دورات إكتتابية على مستوى السوق ككل، وبعض الفروع محل الدراسة. وتراوح المدى الزمني للدورة الإكتتابية على مستوى السوق بين 7.78 الى 13.86 سنة، وعلى مستوى الفروع تراوح المدى الزمني بين 5.29 الى 10.07 سنة. كما توصلت الى وجود علاقة إرتباط قوية بين الدورات الإكتتابية في هذه الأسواق وكل من: أداء سوق الأوراق المالية، معدلات الفائدة، ونمط النمو الإقتصادي العام.

**(ج) دراسة** (Outreville , 1998) [7]: هذه الدراسة كانت، أيضا، على بيانات سوق التأمين السنغافوري ككل، خلال الفترة من 1975 حتى 1995، وتوصلت الدراسة الى وجود دورات إكتتابية بفترة طولها 5.97 سنة.

**(د) دراسة (Meier and Outreville, 2003 ) [8]:** فحصت هذه الدراسة مدى وجود دورات إكتتابية في 3 دول أوروبية، هي: فرنسا، المانيا، سويسرا، خلال الفترة من 1982 حتى 2001. وأثبتت الدراسة وجود دورات إكتتابية في سوق التأمينات الممتلكات والمسؤواليات في الدول الثلاث.

**(هـ) دراسة (Kim, 1997) [9]:** كانت هذه الدراسة بالتطبيق على بيانات سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية، على مستوى السوق ككل، وبعض الفروع، في كوريا الجنوبية، على مستوى السوق ككل، وفرع التأمين البحري، وذلك خلال الفترة من 1979 حتى 1995. وبإستخدام نموذج ($AR_{(2)}$)، توصلت الدراسة الى عدم توافر الدليل الكافي لوجود دورات إكتتابية على مستوى السوق ككل، في حين أن النتائج تشير الى وجود دورات إكتتابية في فرع التأمين البحري، بمدى زمني 12.36 سنة.

**(و) دراسة (Fields and Venezian, 1989) [10]:** كانت هذه الدراسة بالتطبيق على بيانات سوق التأمين الألماني، وأثبت أن هناك مؤشرات لوجود دورات إكتتابية، ولكن الدليل لم يكن قويا - من الناحية الإحصائية - بالقدر الكافي للحكم بوجود دورات إكتتابية بشكل قاطع.

**(ز) دراسة (Outreville, 1984) [11]:** استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية، للبيانات الخاصة بسوق التأمين في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، خلال الفترة من 1965 الى 1984. وتوصلت الدراسة الى وجود دورات إكتابية في الدولتين، بمدى زمني للدورة الإكتتابية 5 سنوات في كوريا الجنوبية، و7 سنوات في سنغافورة.

**(2) دراسات سابقة، بالتطبيق على بيانات سوق التأمين المصري:**
يوجد عدد قليل من الدراسات في مجال تحليل الدورات الإكتتابية في سوق التأمين المصري، من الناحية الكمية، من هذه الدراسات:

**(أ) دراسة (تامر، 2000) [12]:** شملت الدراسة 8 فروع من التأمينات العامة، وفترة الدراسة كانت من 1964 حتى 1995. والإعتماد على نموذجين أساسيين: نموذج الإنحدار المتعدد، نموذج (Venezian,1985) وتوصلت الدراسة الى أن هناك 5 فروع تتضمن دورات إكتتابية، بعضها كان لمدى زمني أقل من سنة.

## II. الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين: المفهوم - الآلية – النظريات المفسرة.

### (1) مفهوم الدورات الإكتتابية:

يوجد عدد كبير من التعريفات بالنسبة لمفهوم أو تعريف الدورة الإكتتابية، في سوق التأمين. من أهم هذه التعريفات: تعريف (Harvey, 1995) [13]، حيث عرف الدورة الإكتتابية بأنها: " ميل الأقساط وأرباح شركات التأمين للزيادة والنقصان بشكل دوري خلال الزمن". كما عرفها كل من (Harrington and Danzon, 1994) [14] بأنها: "التتابع المتكرر A Repeated Sequence لحالة الصعود، والهبوط في نتائج الإكتتاب في أسواق التأمين". وكلا التعرفين يقدمان – تقريباً - نفس المعنى والمضمون.

### (2) الآلية:

فيما يتعلق بالآلية التي من خلالها تتشكل الدورات الإكتتابية في أي سوق للتأمين، يرى (Fitzpatrick, 2004) [15] أن الدورة الإكتتابية تبدأ عندما يحقق سوق التأمين أرباح كبيرة، بالمقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، مما يساعد على جذب المزيد من الإستثمارات ورأس المال الى صناعة التأمين، سواء من خلال دخول شركات تأمين جديدة، أو زيادة رأس مال شركات التأمين الحالية، أو الإثنان معا. هذا من شأنه أن يترتب عليه زيادة الطاقة الإكتتابية لشركات التأمين، وبالتالي زيادة حدة المنافسة في سوق التأمين. وتحت ضغط المنافسة، تبدأ شركات التأمين في تخفيض حجم الشروط والقيود الإكتتابية في قبول الأخطار، ومنها تخفيض الأسعار، الأمر الذي يتبعه إنخفاض للأرباح المحققة، وفي بعض الأحيان حدوث خسائر، ثم تبدأ عملية خروج لرؤوس الأموال من صناعة التأمين، وخروج شركات من العمل في سوق التأمين، فتقل المنافسة، ثم يحدث تشدد في السياسة الإكتتابية من جانب شركات التأمين، من خلال وضع معايير وشروط إكتتاب أكثر صرامة سواء في عملية التسعير أو إنتقاء الأخطار الجيدة فقط، يترتب عليه تحقيق شركات التأمين لأرباح إكتتاب جديدة، مما يجذب المزيد من رؤوس الأموال لصناعة التأمين، وهكذا تستمر الأرباح والخسائر في التبادل الزمني مكونة ما يعرف بالدورة الإكتتابية. والشكل البياني رقم (1) يوضح الآلية والمراحل التي تمر بها الدورة الإكتتابية في صناعة التأمين[16].

### (3) قياس المدي الزمني للدورة الإكتتابية في صناعة التأمين:

من الناحية النظرية، ووفقا للتحليل السابق، وكذلك من الناحية الإحصائية للتغيرات الدورية في السلاسل الزمنية Cyclical Variation، فإن الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين، متمثلة في التأرجح في نتائج الإكتتاب في صناعة التامين، لابد أن تكون لفترات أكبر من سنة.

يشير كل (Chao-Chun and Meier, 2002) [17] إلى أن المدى الزمني للدورة الإكتتابية يختلف بإختلاف: نوع التأمين (تأمينات حياة، أم تأمينات غير حياة)، والمنطقة الجغرافية، وأيضا قد يختلف المدى الزمني للدورة الإكتتابية لنفس نوع التأمين، ولنفس السوق، ولكن من وقت لأخر.

### (4) النظريات التي تفسر الدورات الإكتتابية في قطاع التأمين:

عند البحث عن أسباب الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين، يرى (Stewart and et al, 1991) [18] أن هناك وجهتي نظر: وجهة النظر الأولى؛ تعتمد على نظرية الإقتصاد الكلي Macroeconomic Theory، حيث ترى أن الدورة الإكتتابية ترجع الى عوامل أو أسباب عامة خارجية، تتحدد خارج سوق التأمين، وبالتالي فهي خارج سيطرة شركات التأمين. ومن أمثلة هذه الأسباب أو العوامل: عدد حملة الوثائق، معدلات الفائدة، الأسواق المالية، والدورة الإقتصادية العامة... الخ. أما وجهة النظر الثانية؛ فهي تعتمد في تحديد أسباب الدورات الإكتتابية على نظرية الإقتصاد الجزئي Microeconomic Theory، حيث تُرجع الدورات الإكتتابية الى أسباب داخلية، مثل ظروف المنافسة السائدة في سوق التأمين، طرق وأساليب التسعير، المحددات الخاصة بالطاقة الإستعابية لسوق التأمين،..... الخ.

من الناحية التطبيقية، نجد أن معظم الدراسات اعتمدت على وجهتي النظر، عند بناء نموذج تفسيري للعوامل أو المحددات المؤثرة على سلوك وخصائص الدورة الإكتتابية في أسواق التأمين.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي أثبتت وجود الدورات الإكتتابية في أسواق التامين المختلفة، وفروع التأمين المختلفة، في البلدان المختلفة وحددت العوامل المفسرة لهذة الدورات، إلا أنه لا يوجد - حتى الآن - نموذج متفق عليه يجمع عوامل محددة لتفسير هذه الدورات [19].

ويعتبر أهم العوامل المحددة للدورات الإكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية، في ضوء الدراسات التطبيقية السابقة، تتمثل في:

**(أ)** المنافسة القائمة على الأسعار Competition-Driven Prices [20]
**(ب)** المحددات الخاصة بالطاقة الإستيعابية Capacity Constraints [21]
**(ج)** أسلوب التسعير Naïve Rate-Making Process[22]
**(د)** معدلات الفائدة Interest Rate[23]
**(هـ)** قوانين الرقابة على التأمين، والمعايير المحاسبية[24]
**(و)** أسعار إعادة التأمين[25]
**(ز)** الخسائر الضخمة (الكوارث) Catastrophic Losses[26]
(ح) الدورات الإقتصادية العامة General Business Cycle[27]
**(ك)** الممارسات الإدارية Business Practices
**(ل)** عوامل أخرى:

يضيف (Feldblum, 2001) [28] عوامل أو محددات أخرى للدورات الإكتتابية في صناعة التأمين:
أ- التضخم الداخلي والخارجي لتكاليف المطالبات.
ب – درجة ولاء العملاء لشركة التأمين.

## III. النموذج الكمي المقترح لإختبار الدورات الإكتتابية:

### (1) الشكل الرياضي للنموذج المقترح:

لإختبار مدى وجود دورات إكتتابية في سوق التأمين المصري، سوف يتم الإعتماد على أكثر النماذج إستخداما في الفكر التأميني في هذا المجال، وهو نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية The Second - Order Autoregressive Model، ($AR_{(2)}$). ويرى كل من (Meier and Outreville, 2006) [29] أن أهم ما يميز هذا النموذج، أنه من خلال المعلمات الخاصة به parameters يمكننا: (أ) التأكد من مدى وجود الدورة الإكتتابية؛ (ب) تحديد المدى الزمنى (طول الفترة الزمنية للدورة الإكتتابية) في أسواق التأمين. ويوجد شكلين لهذا النموذج تم إستخدامهما في الدراسات السابقة:

**(أ) النموذج الأول: نموذج (Venezian)** :

يعتبر أول من استخدم هذا النموذج، في دراسة الدورات الإكتتابية في شركات التأمين. ، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\prod_t = a_0 + a_1 \prod_{t-1} + a_2 \prod_{t-2} + \omega_t$$

حيث:

$\prod_t$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t).
$\prod_{t-1}$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-1)، فترة إبطاء واحدة.
$\prod_{t-2}$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-2)، فترتين إبطاء.
$\omega$ : الخطأ العشوائي.

**قاعدة الحكم، وفقا لنموذج** Venezian**:**

- توجد دورة إكتتابية: عندما يتوافر الشروط التالية ، حول معلمات النموذج:

أ) $|a_2| \prec 1$

ب) $a_1 \prec 1 - a_2$

ج) $a_1 + 4a_2 \prec 0$

وهنا نود الإشارة الى أمرين: الأمر الأول أن الشرطين الأول والثاني يعبران عن شروط السكون أو الإستقرار للسلسلة الزمنية محل الدراسة، وفقا لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية $AR_{(2)}$ ، أما الشرط الثالث، فالهدف منه ضمان ألا تكون السلسلة الزمنية هامدة، لأن السلسلة الزمنية المستقرة Stationary Time series في ظل $a_1 + 4\,a_2 \succ 0$ تكون هامدة Damped وليست Oscillatory متذبذبة [30].

- وفي حالة وجود دورة إكتتابية، يتم حساب طول الفترة الزمنية لهذه الدورة، من خلال العلاقة التالية:

$$Period\,(P) = 2\pi / \cos^{-1}(a_1 / 2\sqrt{-a_2})$$

**(ب) نموذج (Cummins and Outreville)**:

حيث طورا النموذج السابق من خلال إضافة متغير ثالث للمتغيرات المستقلة، وهو متغير الزمن، ليأخذ النموذج الصيغة التالية [31]:

$$\Pi_t = a_0 + a_1\Pi_{t-1} + a_2\Pi_{t-2} + a_3 TIME_t + \omega_t$$

حيث:

$\Pi_t$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t).

$\Pi_{t-1}$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-1)، فترة إبطاء واحدة.

$\Pi_{t-2}$ : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-2)، فترتين إبطاء.

$\omega$ : الخطأ العشوائي.

**قاعدة الحكم، وفقا لنموذج** Cummins and Outreville**:**

(1) توجد دورة إكتتابية: عندما يتوافر الشروط التالية ، حول معلمات النموذج:

(أ) $a_1 \succ 0$ (ب) $a_2 \prec 0$ (ج) $a_1^2 + 4\,a_2 \prec 0$

(2) وفى حالة وجود دورة إكتتابية، يتم حساب طول الفترة الزمنية لهذه الدورة، من خلال العلاقة التالية:

$$Period\,(P) = 2\pi / \cos^{-1}(a_1 / 2\sqrt{-a_2})$$

## IV. الدراسة التطبيقية على بيانات سوق التأمين المصري:

### (1) البيانات المستخدمة في التحليل:

لإختبار مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في مصر، تم الاعتماد على المتغير الخاص بفائض (أو عجز) النشاط التأميني في حساب الإيرادات والمصروفات للسوق، وللفروع محل الدراسة، من واقع البيانات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي، الذي تصدره الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية من 1980 حتى 2010.

### (2) نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية $AR_{(2)}$ للبيانات الخاصة بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، والبيانات الخاصة بتسعة فروع من تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في سوق التأمين المصري.

### 1 - بالنسبة للسوق ككل:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (1) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \succ a_1$ متوافر، والشرط الثاني: $0 \prec a_2$ أيضا متوافر، والشرط الثالث: $0 \prec a_1^2 + 4\,a_2$ ، كذلك متوافر حيث أن ($a_1^2 + 4\,a_2 = -1.4099$)، إذا البيانات تتضمن دليلا على وجود دورة في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010، ومدة هذه الدورة:

$$(p) = 2\pi \div \cos^{-1}(a_1 \div 2\sqrt{-a_2}) = 4.46 years$$

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $1 \succ |a_2|$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $0 \prec a_1 + 4\,a_2$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**2 - فرع الحريق:**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (2) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \succ a_1$ غير متوافر، حيث أن ($a_1 = -0.147$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع الحريق خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $1 \succ |a_2|$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $0 \prec a_1 + 4\,a_2$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحريق خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**3 - تأمين بحري (أجسام سفن):**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (3) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \succ a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $0 \prec a_2$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = 0.223$)، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (أجسام سفن) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $1 \succ |a_2|$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $0 \prec a_1 + 4\,a_2$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (أجسام سفن) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**4 - تأمين الحوادث:**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (4) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \succ a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $0 \prec a_2$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.517$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحوادث خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحوادث خلال الفترة من 1980 حتى .2010

**5 - تأمين السيارات الإجباري:**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (5) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \prec a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.277$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين السيارات الإجباري خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian:**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين السيارات الإجباري خلال الفترة من 1980 حتى .2010

**6 - تأمين السيارات الشامل:**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (6) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \prec a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.507$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين السيارات الشامل خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين السيارات الشامل خلال الفترة من 1980 حتى .2010

**7 - تأمين الطيران :**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (7) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville :**

الشرط الأول: $0 \prec a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.169$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الطيران خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الطيران خلال الفترة من 1980 حتى .2010

**8 - تأمين النقل البري والنهري :**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (8) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $0 \prec a_1$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.188$)|. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البري والنهري خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**9 - التأمين الهندسي:**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. ما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن $(a_2 = +0.169)$. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الهندسي خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الهندسي خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**10 - تأمين البحري (بضائع) :**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) ، نجد أن:

**(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:**

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن $(a_2 = +0.975)$. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (بضائع) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

**(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :**

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (بضائع خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

## V. النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية:

- وفقا لنموذج Venezian لم يتوفر الدليل الإحصائي على وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات المصري، سواء على مستوى السوق ككل أو على مستوى الفروع التسعة محل الدراسة هي: فرع تأمين الحريق، فرع تأمين البحري (أجسام سفن)، فرع تأمين الحوادث، فرع تأمين السيارات الإجباري، فرع تأمين السيارات الشامل، فرع تأمين الطيران، فرع تأمين الهندسي، فرع تأمين النقل البري والنهري، فرع تامين البحري (بضائع).

- أما وفقا لنموذج Cummins and Outreville فقد توافر الدليل الإحصائي على وجود دورة إكتتابية على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية ككل، بلغ المدى الزمني لهذه الدورة 4.46 سنة، في حين لم يتوافر الدليل الإحصائي على وجود دورات إكتتابية في جميع الفروع محل الدراسة.

- هذه النتائج السابقة تشير إلى أن سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات المصري لا يمكن وصفه بالسوق التنافسي، وفقا لمفهوم الدورات الإكتتابية، وأن الوصول الى سوق تنافسي قد يحتاج الى المزيد من الوقت، مع دخول عدد أكبر من شركات التامين للعمل في السوق خلال السنوات القادمة.

## VI. التوصيات:

يوصي الباحث مراقب التأمين في سوق التأمين المصري بضرورة العمل علي تدعيم المنافسة في السوق من خلال زيادة عدد شركات التأمين من خلال السماح لشركات الجديدة بالعمل بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، خاصة وان سوق التأمين مازال يحقق أرباحا كبيرة، خاصة لو علمنا أنه لم يكن هناك عجز في النشاط التأميني (في حساب الإيرادات والمصروفات) في أي سنة من السنوات خلال فترة الدراسة التي أمتدت لأكثر من 30 عاما، بالإضافة الى وجود طلب غير مستغل على التغطيات التأمينية في مصر.

## ملاحق الجداول والأشكال البيانية:

جدول رقم (١)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية للسوق ككل [١]

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٥٩.٩ | ٤٢.٥ |
| إحصائي الإختبار (F) | ١٥٠.٤٢٥ | ١١.٧١٦ |
| P.value (F) | ٠.٠٠٠ * | ٠.٠٠٠* |
| $a_1$ | ٠.١٩٥ | ٠.٦٢٧ |
| $a_2$ | -٠.٣٦٢ | ٠.٠٤٦ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ٠.٩٥٤ | ٢.٩٤٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | -١.٦٤٤ | ٠.٢٠٦ |
| P.value $T(a_1)$ | ٠.٣٧٤ | ٠.٠٠٧* |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.١١٢ | ٠.٨٣٩ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع الحريق [١]

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٧٣.٤ | ٥٦.٩ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٢٧.٦١٠ | ٢٠.١١١ |
| P.value (F) | ٠.٠٠٠ * | ٠.٠٠٠ * |
| $a_1$ | -٠.١٤٧ | ٠.٤٤٢ |
| $a_2$ | -٠.٣٠٠ | ٠.٣٦٢ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | -٠.١٥٠ | ٢.٤٨٨ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | -٠.٣١٠ | ٢.٠٧١ |
| P.value $T(a_1)$ | ٠.٤٦٤ | ٠.٠١٩ ** |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.١٦٤ | ٠.٠٤٨ ** |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين البحري (أجسام سفن)[١]

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٦٧.٥ | ٦٥.٢ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٢١.٠٨١ | ٢٨.١٨٤ |
| P.value (F) | ٠.٠٠٠ * | ٠.٠٠٠ * |
| $a_1$ | ٠.٣١٨ | ٠.٤٨٧ |
| $a_2$ | ٠.٢٢٣ | ٠.٣٨١ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ١.٦٠٧ | ٢.٧٤٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ١.١٤٧ | ٢.١٦٢ |
| P.value $T(a_1)$ | ٠.١٢٠ | ٠.٠١١ ** |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٢٦٢ | ٠.٠٤٠** |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين الحوادث[١]

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٨٥.٨ | ٨٤.٣ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٥٩.٣١٨ | ٧٩.٠٨٨ |
| P.value (F) | ٠.٠٠٠ * | ٠.٠٠٠ * |
| $a_1$ | ٠.٣٢١ | ٠.٤٦٠ |
| $a_2$ | ٠.٥١٧ | ٠.٦٢٣ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ١.٥٨٤ | ٢.٧٧٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ٢.٧٧٢ | ٣.٣٢٧ |
| P.value $T(a_1)$ | ٠.٠٧٥ *** | ٠.٠١٠ ** |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٠١٠ *** | ٠.٠٠٣ * |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (٥)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين السيارات إجباري** (١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٥٩.٢ | ٥٦.١ |
| إحصائي الإختبار (F) | ١٥.٠١١ | ١٤.٤٩٨ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | * ٠.٠٠٠ |
| $a_1$ | ٠.٥٢٣ | ٠.٦١٩ |
| $a_2$ | ٠.٢٧٧ | ٠.٣٤٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ١.٩٨٩ | ٢.٣١٩ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ١.٠٥٨ | ١.٢٨٦ |
| P.value $T(a_1)$ | *** ٠.٠٥٧ | ** ٠.٠٢٨ |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٣٠٠ | ٠.٢٠٩ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (٦)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين السيارات الشامل**(١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٥٩.٧ | ٥٦.٣ |
| إحصائي الإختبار (F) | ١٥.٣٢٢ | ١٤.٦٩٨ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ |
| $a_1$ | ٠.٥٢٢ | ٠.٦٣١ |
| $a_2$ | ٠.٥٠٧ | ٠.٥٤٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ٢.٧٣٨ | ٣.٣٤٤ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ١.٦٨٣ | ١.٧٤٣ |
| P.value $T(a_1)$ | ** ٠.٠١١ | * ٠.٠٠٢ |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.١٠٤ | *** ٠.٠٩٣ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (٧)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين الطيران** (١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٦٧.٨ | ٦٤.١ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٢١.٣٧١ | ٢٦.٨٣٨ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | * ٠.٠٠٠ |
| $a_1$ | ٠.٤٦٦ | ٠.٦٢٥ |
| $a_2$ | ٠.٠١٧ | ٠.٢١٦ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ٢.٣٩٤ | ٣.٣١٦ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ٠.٠٨٥ | ١.٢٥٠ |
| P.value $T(a_1)$ | ** ٠.٠٢٤ | * ٠.٠٠٣ |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٩٣٣ | ٠.٢٦٠ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (٨)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين النقل البري والنهري**(١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٤٣.١ | ٣٤.٨ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٨.٣٣٦ | ٨.٧٣٠ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | * ٠.٠٠١ |
| $a_1$ | ٠.٣١٩ | ٠.٥ |
| $a_2$ | ٠.١٨٨ | ٠.٣٤٠ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ١.٦٢٥ | ٢.٦٩١ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ٠.٨٨٠ | ١.٥٧٢ |
| P.value $T(a_1)$ | ٠.١١٦ | ** ٠.٠١٢ |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٣٨٧ | ٠.١٢٨ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (٩)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين الهندسي**(١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٦٧.٧ | ٦٣.٣ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٢١.٢٦١ | ٢٦.٠٥٤ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | * ٠.٠٠٠ |
| $a_1$ | ٠.٤٦٩ | ٠.٦٤٨ |
| $a_2$ | ٠.١٦٩ | ٠.٣٠٩ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ٢.٤٢٣ | ٣.٤٨٢ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ٠.٨٢٨ | ١.٤٩٩ |
| P.value $T(a_1)$ | ** ٠.٠٢٣ | * ٠.٠٠٢ |
| P.value $T(a_2)$ | ٠.٤١٥ | ٠.١٤٥ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**جدول رقم (١٠)**

**نتائج التحليل الإحصائي**

**لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين البحري (بضائع)**(١)

| | نموذج Cummins – Outreville | نموذج Venezian |
|---|---|---|
| المعدل ($R^2$) | ٨٧.٢ | ٨٧.٧ |
| إحصائي الإختبار (F) | ٦٧.١٠١ | ١٠٤.٣٦٢ |
| P.value (F) | * ٠.٠٠٠ | * ٠.٠٠٠ |
| $a_1$ | ٠.٣٦٧ | ٠.٣٦٥ |
| $a_2$ | ٠.٩٧٥ | ٠.٩٣٨ |
| إحصائي الإختبار $T(a_1)$ | ٢.٠٤٣ | ٢.٠٧٥ |
| إحصائي الإختبار $T(a_2)$ | ٣.١٥٠ | ٣.٩٨٠ |
| P.value $T(a_1)$ | *** ٠.٠٥١ | ** ٠.٠٤٨ |
| P.value $T(a_2)$ | * ٠.٠٠٤ | * ٠.٠٠٠ |

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

**الشكل رقم (1)**
**آلية تكوين الدورات الإكتتابية فى صناعة التأمين**

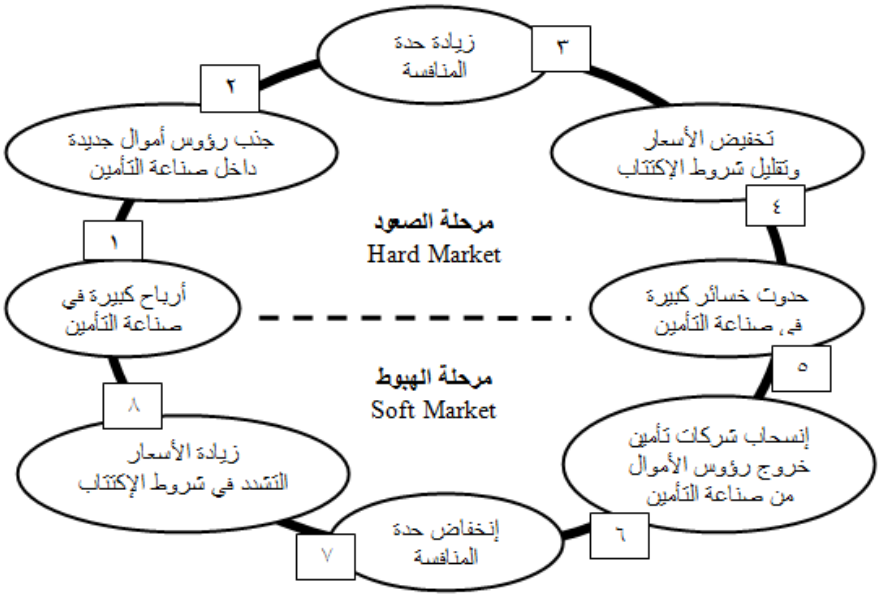


## الإحالات والمراجع:

[1] Chen, R, and et al, 1999, 'Underwriting cycles in Asia' The Journal of Risk and Insurance Vol.66 No 1 pp 29-47.

[2] Kaufmann, R., Gadmer, A., and Klett, R., 2001. Introduction to Dynamic Financial Analysis. ASTIN Bulletin 31(1), 213–249.

[3] Jones, B and Ren, J., 2006, Underwriting cycle and ruin probability', Department of Statistical and Actuarial Sciences, University of Western Ontario.

[4] Feldblum, Sholom, 2001, "Underwriting Cycles And Business Strategies, (www.casact.org/pubs/proceed/proceed01/01175.pdf)

[5] Venezian, E., 1985, 'Ratemaking methods and profit cycles in property and liability insurance' The Journal of Risk and Insurance Vol. 52 No3 pp 477-500

[6] Chen, R, and et al, 1999, Op. Cit.

[7] Outreville, J. Francois, 1998, Theory and practice of insurance. Place: Kluwer Academic Publishers.

[8] Meier, Ursina B., and Outreville, J. Francois, 2003, The Reinsurance Price and the Insurance Cycle the 30th Seminar of the European Group of Risk and Insurance Economists (EGRIE), Zurich, September: 15-17.

[9] Kim, Doochoel. 1997, 'A Study on the Underwriting Cycle of the Korean Property-Liability Industry' , Paper presented in the Inaugural Conference of Asia-Pacific of Risk and Insurance Scholars, 4-6 September 1997, Singapore.

[10] Fields, J. A., and Venezian, E. C., 1989. Interest rates and profit cycles: A disaggregated approach. Journal of Risk and Insurance, 56(2), 312–19.

[11] Outreville, J. Francois, 1984, Les Resultants techniques de l'assurance incendie, Accidents et Risques Divers en Amerique du Mord et en Europe: 1955-1979. Etudes et Dossiers 82. Geneve: Association Internationale poue l'Etude de lEconomie de l'Assurace.

[12] فتحي تامر يونس ، 2000، دراسة كمية للدورة الاكتتابية في سوق التأمين – بالتطبيق على سوق التأمين المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

[13] Rubin, Harvey W., 1995, Barron's dictionary of insurance terms, fifth edition, p. 536.

[14] Danzon, P. and Harrington, S., 1994, 'Price cutting in liability insurance markets' The Journal of Business Vol. 67 No 4 pp 511-538

[15] Fitzpatrick, S., 2004, 'Fear is the key: A behavioural guide to underwriting cycles' Connecticut Insurance law Journal Association

[16] لآلية تشكيل الدورات الإكتتابية في سوق التأمين.Fitzpatrick الشكل من إعداد الباحث، بناء على تحليل

[17] Chao-Chun, Leng and Meier, Ursina B., 2002, Analysis of Multi-National Underwriting Cycles in Property-Liability Insurance, Paper presented at the Annual Meeting of the American Risk and Insurance Association in Montreal, Quebec, Canada.

[18] Stewart, Barbra D., and et al, 1990 "A Brief History of Underwriting Cycles", the National Association of Insurance Commissioners in Cycles and Crises in Property/Casualty Insurance

[19] Eling, M., Luhnen, M., 2008, Understanding price competition in the German motor insurance market. Zeitschrift für die gesamte Versicherungswissenschaft, forthcoming.

[20] راجع في ذلك كل من:

- Wilson, William C., 1981. The Underwriting Cycle and Investment Income. CPCU Journal 34: 225-232.

- Stewart, B. D., 1984. Profit cycles in property-liability insurance. In: Long, J. D. (ed.), Issues in Insurance. Malvern, PA: American Institute for P/L Underwriters.

- Radach, Floyd R. 1988. A Strategy for Cycle Management. Best's Review, June: 48-50, 123-124.

- Harrington, S. E., Danzon, P. M., 1994. Price cutting in liability insurance markets. Journal of Business 67, 511–38.

[21] Froot, Kenneth and O'Connell, Paul, 1997, The Pricing of U.S. Catastrophe Reinsurance, Working Paper no.6043, National Bureau of Economic Research.

[22] Niehaus, T. & Terry, A., 1993, 'Evidence on the time series properties of insurance premiums and causes of the underwriting cycle: new support for the capital market imperfection hypothesis' The Journal of Risk and Insurance Vol. 60 No 3 pp 466-479

[23] Fung, H. G., Lai, G. C., Patterson, G. C., Witt, R. C., 1998, Underwriting cycles in property and liability insurance: An empirical analysis of industry and by-line data. Journal of Risk and Insurance 65(4), 539–62.

[24] Outreville, J. F., 1990. Underwriting cycles and rate regulation in automobile insurance markets. Journal of Insurance Regulation 8, 274–86.

[25] Meier, Ursina B., and Outreville, J. Francois, 2003, Op. Cit.

[26] راجع كل من:

- Cummins, J. David, Scott E. Harrington, and Robert W. Klein. 1992. Cycles and Crises in Property/Casualty Insurance: Causes and Implications for Public Policy. Kansas City, MO: National Association of Insurance Commissioners.

- Harrington, Scott E. and Greg Niehaus, 1999, Volatility and Underwriting Cycles, in Dionne G. (Ed.): Handbook of Insurance, Boston: Kluwer Academic Publishers.

[27] راجع كل من:

- Webb, Bernard L. 1992. The Property and Liability Insurance Industry. Insurance Investment Management Handbook.

- Grace, M. F., Hotchkiss, J. L., 1995. External impacts on property-liability insurance cycle. Journal of Risk and Insurance 62, 738–54.

- Chen, R and et al, 1999, 'Op., Cit.

- Leng, C & Meier, U , 2002, 'Analysis of multi-national underwriting cycles in property- liability insurance' Working Paper.

- Meier, Ursina B., 2001, Multi-National Underwriting Cycles in Property-Liability Insurance, Paper presented at the EGRIE Meeting in Strasbourg, France.

[28] Feldblum , Sholom, 2001, Op. Cit.

[29] Meier, U. and Outreville, J., 2006, 'Business cycles in insurance and reinsurance: the case of France, Germany, and Switzerland' The Journal of Risk Finance Vol. 7, No. 2, pp: 160- 176.

[30] Venezian, E., 1985, Op. Cit.

[31] Cummins, J. David and J. Francois Outreville, 1987, An international Analysis of Underwriting Cycles, Journal of Risk and Insurance, vol. 54, p. 246-262.

# محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990 – 2012

# Determinants of the income of Algerian insurance sector for the period 1990-2012

عمر موساوي (*) & عبد الغني دادن (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص**: تهدف الدراسة لتحديد العلاقة بين حجم الاكتتابات في وثائق التأمين والتعويضات، و حجم توظيف هذا الإيراد ما بين سنوات 1990-2012 وأهمية الدراسة تكمن في إبراز مدى تغطية قطاع التأمين لأفراد المجتمع (معدل الكثافة) و تغطية القطاعات الاقتصادية (معدل التغلغل) وهو ما تبرزه العلاقة الترابطية بين إيراد قطاع التأمين وكل من عدد السكان والنمو الاقتصادي وقد خلصت الدراسة لتحديد النتيجة التقنية لشركات التأمين العمومية وتكوين نموذج يبرز مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي وعدد السكان على إيراد قطاع التأمين ككل، وأوصت الدراسة بضرورة تحرير قطاع التأمين كليا وتشجيع الشركات على الإبداع وقد تم استخدام علاقة رياضية لتحديد النتيجة التقنية وبناء نموذج يحدد العلاقة القياسية بين إيراد التأمين ككل وكل من النمو الاقتصادي وعدد السكان.

**الكلمات المفتاح :** تعويضات، توظيفات، قسط تأمين، قطاع التأمين في الجزائر، معدل التغلغل، معدل الكثافة.

**تصنيف JEL :** C13، E47.

**Abstract :** The study aims to determine the relationship between the volume of subscription in the insurance policies,compensation and the size of investments of this revenue between years 1990-2012. The importance of the study lies to show the extent coverage of the insurance sector for people (density rate) and the coverage of economic sectors (penetration rate) which is highlighted by the relational relationship between the revenue of insurance sector and all of the population and economic growth. The study have concluded to determine the technical result of public insurance companies and configure a model highlights the impact of all of the economic growth and the number of people on the insurance sector income as whole. The study recommended the liberalization of the insurance entirely and encourage companies to innovate a mathematical relationship has been used to determine the technical result and to build a model defines the relationship between the standard insurance revenue as a whole and all of the economic growth and population.

**Keywords :** Compensation, investments, premium, Algerian insurance sector, penetration rate, density rate.

**Jel Classification Codes :** G22.

## I- تمهيد :

تهدف شركات التأمين إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمساهمين فيها، وهذا يتطلب كفاءة مالية عالية هي عبارة عن دالة رياضية تتحكم فيها عدة متغيرات، ولقياسها لا بد من استخدام مؤشرات تتعلق بالأداء، باعتبار أن كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين تعتمد على وضع خطط وسياسات رشيدة للاكتتاب والاستثمار، وهي تقوم بنشاطين متكاملين أولها[1](عيد أحمد أبو بكر،2005، ص ص:196-198): نشاط الاكتتاب (النشاط الإنتاجي) ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم، وثانيهما نشاط الاستثمار ويتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لديها في الأوجه الاستثمارية التي يحددها القانون.

شهد قطاع التأمين الجزائري إصلاحات عدة على مستوى هياكله، وعلى مستوى منظومته القانونية، وتهدف السلطة السياسية إلى توفير كافة الموارد و الوسائل المادية والبشرية لمواجهة التحديات الموجودة والمرتقبة، وذلك بهدف صناعة منافسة حقيقية تسهم في بناء قيمة (ثروة) تكون ناتجة من الجودة في تقديم الخدمات التأمينية للزبائن و المقدرة الحقيقية على الصمود في وجه التكتلات العملاقة التي تحاول السيطرة على هذا القطاع من خلال تقديمها لخدمات التأمين بتكلفة أقل وبجودة أعلى، ويهدف هذا البحث إلى معرفة وضعية قطاع التأمين في الجزائر، والبحث عن العلاقة بين إيراداته المتحققة و بين النمو الاقتصادي الذي يعرف بمعدل التغلغل، وكذلك معرفة مدى قدرته على إيجاد تغطية تأمينية لأفراد المجتمع مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية وهو ما يعرف بمعدل الكثافة، ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح التساؤل التالي: **ما هي محددات إيراد شركات التأمين في الجزائر؟**

eMail : (*) : amormoussaoui7@gmail.com & (**) : dadene@gmail.com

لقد بينت معظم الدراسات السابقة أن هناك عدة عوامل تتحكم في إيراد قطاع التأمين ليتمكن من تغطية حاجيات أفراد المجتمع(معدل الكثافة)، ومن تغطية مختلف القطاعات الاقتصادية (معدل التغلغل)، وبالتالي يتمكن المستثمرون في ظل تغطية تأمينية من تحقيق أهدافهم الاقتصادية، وهو ما يولد إيراداً لشركات قطاع التأمين الذي يتأثـر بعدة متغيرات منها مـعدل التضخم والسرعة في عملية التعويض، وجودة الخدمات المقدمة، ومدى كفاءة الموارد البشرية المشرفة على عملية التأمين، بالإضافة للمدى المتوقع للبقاء على قيد الحياة وطبيعة علاقة شركات التأمين بهيئات الضمان الاجتماعي و غيرها.

تهدف دراستنا لبناء عدة نماذج أولهما يحدد علاقة أقساط التأمين التي تعتبر إيراداً مع كل من حجم التعويضات الممنوحة للمؤمنين، وحجم توظيفات هاته الأقساط وهو أول نموذج في هاته الدراسة، وثانيهما نموذج آخر يبين علاقة إيراد قطاع التامين ككل مع كل من معدل النمو الاقتصادي وعدد سكان الجزائر.

## II- الطريقة:

إن مجتمع الدراسة يتمثل في شركات قطاع التأمين في الجزائر التي تتراوح ما بين 04 إلى 23 شركة خلال 1990-2003 و بناءاً على عدة معايير منها: الريادة في قطاع التأمين، ودرجة الأقدمية، وأعلى درجات الإيراد المتحقق قمنا بانتقاء عينة لدراسة هذا المجتمع مكونة من شركات قطاع التأمين العمومية فقط وذلك نظراً لخصوصية قطاع التأمين في الجزائر مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث يتراوح حجم الحصة السوقية لعينة الدراسة بحوالي 75% من حجم قطاع التأمين ككل.

وفق منهج وصفي مستند لتحليل المعطيات المجمعة لدينا، حاولنا بناء نماذج محددة لأداء شركات قطاع التأمين في الجزائر. تمت معالجة معطيات إيراد قطاع التأمين في الجزائر مع كل من الناتج الداخلي الخام وكذلك عدد السكان بإستخدام برنامج (EVIEWS-7)، لتحديد علاقة الارتباط وطبيعتها واتجاهها وذلك بإستخدام اختبار السببية لغرانجر[2](حسام علي داود، خالد محمد السواعي،2013، ص:63)، وقمنا كذلك بتوضيح وضعيات محفظة النشاط لشركات قطاع التأمين العمومية في الجزائر من فائض أو عجز تقني بالإعتماد على مؤشرين هما: المعدل (r1) الذي يوضح العلاقة بين حجم الأقساط المصدرة، وحجم التعويضات المدفوعة، والمعدل (r2) الذي يبين العلاقة بين حجم الأقساط المصدرة والأقساط المتنازل عنها.

## III- النتائج ومناقشتها:

أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن قطاع التأمين في الجزائر يتكون من عدة شركات سواء أكانت وطنية أم أجنبية خاصة أم عمومية خصوصاً بعد صدور القانون 95/07 الذي سمح بفتح قطاع التأمين للمستثمرين مهما كانت جنستهم، ومن أهم المنتجات المقدمة من طرف شركات قطاع التأمين نجد ما يأتي:

**III-1- منتجات سوق التأمين في الجزائر**: تنقسم إلى نوعين هما منتجات التأمين على الأضرار و منتجات التأمين على الأشخاص.

**III-1-1- منتجات التأمين على الأضرار**: تتكون من العديد من المنتجات منها:

أ- التأمين على السيارات: الذي يحمل طابعين هما التأمين ذو الضمانات إجبارية والتأمين المزدوج بين الضمانات الإجبارية والضمانات الاختيارية (التأمين الشامل على جميع المخاطر) ويشمل الضمانات الاختيارية منها السرقة و الحريق، الدفاع و المتابعة، وكسر الزجاج.....إلخ.

ب- التأمين على النقل: وهو منتج للتأمين على المخاطر التي تصيب و سائل النقل و منها التأمين المتعلق بالنقل البري والبحري والجوي للبضائع مهما كانت بالإضافة للتأمين المتعلق بالمراكب في البر والبحر والجو وكذلك التأمين المتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار التي من الممكن أن تسببها المراكب للغير.

ج- التأمين على الأخطار البسيطة: وهو منتج للتأمين على المخاطر التي تصيب العتاد في المرافق العامة والإدارة مثل تأمين الخطر البسيط للبلديات والمدارس وغيرها من المرافق العامة و نجد منها التأمين على المسؤولية، والتأمين على الحريق....إلخ.

د- التأمين على الأخطار الصناعية: وهو منتج موجه لتغطية المخاطر التي قد تصيب المصانع والمنشآت الضخمة وفيه العديد من الضمانات نجد منها التأمين من الحريق والحوادث والأخطار، والتأمين على أضرار المياه، والسرقة وكسر الزجاج وكسر الآلات.

**III-1-2- منتجات التأمين على الأشخاص**: تتكون من العديد من المنتجات منها:

أ- التأمين الجماعي: وهو منتج تأميني يوجه للمؤسسات لتغطية موظفيها و عمالها من الحوادث التي قد تؤدي لحالات عجز جزئي أوكلي أو تؤدي إلى الوفاة. يمكن أن تكون هذه المنتجات ذات طبيعة ادخارية هدفها التوفير والرسملة في سوق المال أو يمكن أن تهدف لخلق حماية اجتماعية فقط.

ب- التأمين الفردي: وهو منتج يوجه لأفراد المجتمع في شكل ضمانات غايتها تغطية حوادث تؤدي في حال حدوثها إما لعجز أو وفاة للفرد المؤمن، وتوفير سيولة لتمويل المؤسسات وشركات الأعمال عن طريق البورصة.

**III-2- تحليل النشاط التقني لشركات التأمين:** إن تحديد شركات قطاع التأمين في الجزائر والقيام بتبيان المؤشرات الموضحة لتركيبة النشاط التقني لهاته الشركات هو ما نهدف له في هذا الجانب، وعليه فقد قسمنا هذا الجزء لعدة محاور وهي:

**III-2-1- شركات التأمين في الجزائر:** وتتكون من صنفين هما:

**أ- شركات التأمين على الأضرار:** وهي تتمثل في الشركات المقدِمة لخدمات التأمين وإعادة التأمين التي تغطي ثلاثة أنواع من أنشطة التأمين[3] (Ministère de finance,2005,P:03) تتمثل في التأمين المباشر المقدم من طرف عدة شركات تأمين، وهي تعتبر مؤسسة مالية دورها يتمثل في جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها حتى تحقق عوائداً للاقتصاد وتسهم في تقديم خدمات لأفراد المجتمع[4]( سليمة طبايبية،2011،ص:74)، ومنها الشركة التأمينية لقطاع المحروقات (CASH)، وشركة التأمين الشامل (CAAT)[5] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56، ص:24)، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)[6](الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56،ص:24)، والشركة الوطنية للتأمين (SAA)، بالإضافة إلى سبع شركات خاصة منها شركة ترست الجزائر (Trust algérien)، والشركة المتوسطية للتأمين (GAM)، والجزائرية للتأمين (2A)[7] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56، ص:25)، والسلامة للتأمين، والشركة الدولية لإعادة التأميـــن (CIAR)، و أليانس للتأمين (Alliance D'assurance)، و شركة كرديف (أنشئت سنة CARDIF 2006)، و تعاضديتين (MAATEC التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA)، بينما الشركات ذات الطبيعة المتخصصة تتمثل في الشركة الجزائرية لضمان قرض التصدير( أنشئت سنة CAGEX 1996)، والوكالة الوطنية لضمان قرض الاستثمار (أنشئت سنة 1998 AGCI )، وشركة ضمان القرض العقاري ( أنشئت سنة SGCI 1997) وشركة إعادة التأمين هي: المركزية لإعادة التأمين(CCR)، ويتمثل وسطاء التأمين في الوكلاء[8] (الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر95/07، اليوم:25-01-1995)، و السماسرة[9] (الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر95/07، اليوم:25-01-1995) الذين بدورهم يؤدون دوراً مهما في عملية التأمين، وكما تلعب الوكالات المباشرة دوراً مهما في عملية بيع و توزيع المنتجات التأمينية التابعة للشركات في كافة التراب الوطني، وهذا التطور الملحوظ للوسطاء في العملية التأمينية وفي حجم إنتاجهم يظهر جليا في الجدول رقم (01) حيث يبين أن شركات التأمين تعتمد على الوكالات المباشرة لتوزيع منتجاتها التأمينية بهدف الوصول إلى عملائها حيث تقدر نسبة الوكالات المباشرة في سنة 2006 ب 68.96%، بينما في سنة 2010 قدرت ب 55.21% و السبب لا يعود لانخفاض نسبة الوكالات المباشرة، ولزيادة عدد الوكلاء العامين بالضعف تقريبا مقارنة ما بين سنتي 2006-2010 حيث عرف المعدل النسبي للوكلاء العامين سنة 2006 حوالي 31.43% وفي سنة 2010 أصبحت تقدر بحوالي 641 أي بنسبة تقدر ب (40.49%)، بينما يتراوح عدد السماسرة ما بين 21 إلى 26 وهو عدد ضعيف جدا والسبب يمكن إرجاعه إلى ضعف القطاع، ومحدودية نشاطه، وقلة الإمكانيات المتعلقة بالموارد البشرية بالإضافة للعزوف عن منح الإعتماد من طرف الهيئات المشرفة وكذلك الشركات التي تمتلك الخبرات لممارسة نشاطها التأميني بالإضافة إلى طبيعة التعامل والذي يخضع للعلاقات وغيرها، أما فيما يتعلق بالناحية التجارية وكيفية توزيع المنتجات التأمينية عموما نجد أن هناك حوالي 874 وكالة مباشرة و641 وكيل عام للتأمين و 23 سمسار تأمين، بالإضافة إلى 62 صندوقاً جهوياً للتعاضد الفلاحي والوكالات البنكية المكلفة ببيع المنتجات التأمينية في إطار الاتفاقية بين البنوك وشركات التأمين (بنوك التأمين)، وقد بلغ في سنة 2013 عدد الوكالات " الوكالات المباشرة" نسبة 69.22% التي لها دور في توزيع منتجات التأمين على الأشخاص على غرار (منتج حوادث الأضرار الجسمانية، ومنتج الأمراض، و منتج التأمين على الحياة والوفاة ومنتج الرسملة والتأمين الجماعي)، وبينما بلغ العدد النسبي لبنوك التأمين 21.72% و وبينما بلغ العدد النسبي لسماسرة التأمين ما نسبته 0.07% وكما بلغ العدد النسبي لوكالات العامة[10] حوالي 9% ( $2^{eme}$ le conseil national d'assurance, semestre 2013,p:60).

**ب- شركات التأمين على الأشخاص:** تم تكوين شركات التأمين على الأشخاص و ذلك بعد صدور الأمر 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات، والتي منح لها الإعتماد من طرف وزارة المالية، و قد أصدرت في بداية نشاطها عدة منتجات تأمينية ذات طبيعة كلاسيكية تم تقديمها مسبقا من قبل الشركات الأم، ولكن بعد ذلك قدمت منتجات مبتكرة وحديثة، من بين هاته الشركات نجد: شركة التأمين على الحياة الجزائرية ( TAAMINE LIFE ALGERIE SPA وهي مختصر كلمة TALA)[11]( الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وشركة كرامة (CAARAMA_SPA)[12]( الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع من شركة (CAAR)، وشركة التأمين للتوفير والصحة ( Société D'assurance De Prévoyance Et De Santé) وهي مختصر كلمة(SAPS) [13] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع مستقل لشركة الوطنية للتأمين (SAA)[14]( journal officielle algérienne,N:56,P:21)، حيث تم إنشاؤها بالشراكة بينها وبين الشركة الفرنسية، ويمكن اعتبار شركة Cardif El Djaziar هي أول شركة للتأمين على الأشخاص، وقد حصلت على الترخيص التجاري بتاريخ 05 سبتمبر 2011، كما نجد شركة مصير للحياة (Macir-vie) والتي تعتبر فرعاً مستقلاً مالياً و تابعاً للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين حيث منح الإعتماد لها من طرف وزارة المالية ( مديرية التأمين) بالقرار رقم 67 بتاريخ 11 أوت 2011.

**III-2-2- النشاط التقني لشركات التأمين:** يتكون من حجم الإنتاج المتحقق نتيجة اكتتاب وثائق التأمين والتعويضات و حجم التوظيفات لأقساط التأمين.

**أ- الانتاج:** إن الجدول رقم (02) يبين أن نشاط شركات التأمين في تطور و نمو حيث قدر حجم الأقساط المصدرة لأعمال التأمين المباشر في سنة 2012 بحوالي 68.818 مليون دج وقد ارتفعت سنة 2013 إلى 79.037 مليون دج بمعدل نمو يقدر 14.84% لشركات التأمين العمومية بينما كان معدل نمو شركات التأمين الخاصة يقدر ب 12.28% أما التعاضديات فقد تطور نموها خلال هاته الفترة بمعدل كبير جداً وصل إلى 227% و الملاحظ أن شركات التأمين العمومية تستحوذ على أكثر 74% من حجم الانتاج لقطاع التأمين تليها شركات التأمين الخاصة بحوالي 24.24% بينما التعاضديات فتتراوح حصتها بين 0.40% إلى 1.14%، وأهم شركات التأمين العمومية نجد منها: شركة التأمين لقطاع المحروقات، وشركة التأمين الشامل، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الوطنية للتأمين وذلك بحوالي 74% من الحصة السوقية وكانت الحصة الأكبر للشركة الوطنية للتأمين بنسبة 23.24 %، وقد حققت الشركات الخاصة حوالي 22.868 مليون دج والتي تحققت من طرف الشركات الخاصة كشركة ترست الجزائر، والشركة المتوسطية للتأمين، والجزائرية للتأمين (2A)، وشـــركة سلامـــة للتـأميـن، والشركة الدولية لإعادة التأمين، وشركة أليانس للتأمين، وشركة CARDIF[15] (الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد:77، ص:65)، والتي أنشئت سنة 2006.

إن شركة (CIAR) هي أولى الشركات الخاصة التي تم تأسيسها وقد حققت في سنة 2012 حصة جد معتبرة قدرت بحوالي 6.7% من حجم انتاج سوق التأمين ككل، بينما التعاضديتان لم تحققا سوى 0.40% فقط من الحصة السوقية ككل، و من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين لنا نشاط التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار اللذين هما في تطور مستمر في حجم رقم الأعمال المحقق، و يسيطر عليه فرعان كبيران: هما فرع التأمين على السيارات، والتأمين على الأخطار الصناعية والأخطار البسيطة ففي سنة 2012 نجد أن حصة كل منهما على التوالي هي 56.76% و34.39% و هذا يتطابق مع باقي السنوات الأخرى حيث نجد هيمنةً واضحة لهذين الفرعين، و على غرار السنوات المتتالية فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع التأمين على السيارات حتى سنة 2013 فهو يمثل حوالي57.87% و ترجع هاته الزيادة لتطور حظيرة السيارات في الجزائر و التطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والمتمثل في: ضمان كل الأخطار Garantie Tous Risques، بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 6.78% في سنة 2012 لكنه عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الاكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا، وعند تحليل الجدول رقم (04) الذي يبين لنا أن منتجات التأمين المتعلقة بالرسملة وهي من أنواع التوظيفات المالية لفرع التأمين على الأشخاص الذي يمثل أقل من 0.2% من محفظة التأمين بينما منتجات التأمين على السفر والمساعدة فهي تمثل حوالي 20.8% في سنة 2012، ومن بين أهم منتجات التأمين على الأشخاص هو التأمين المتعلق بالتوفير الجماعي الذي تقدر حصته بحوالي 33.2% من حجم الإنتاج ككل.

**ب- التعويضات:** إن الجدول رقم (05) يوضح لنا أن التعويضات قد بلغت الذروة في سنة 2005 في نشاط شركات التأمين العمومية والسبب في ذلك يعود لقيام الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بالتعويض والتسوية الكلية لكارثة سكيكدة ( انفجار GLIK)، وقدر حجم الحادث بحوالي (32 مليار دج)، والملاحظ أن الشركات العمومية تتحمل العبء الكبير فيما يتعلق بتعويض الحوادث و قد قدرت نسبتها في سنة 2005 بحوالي (89.47%)، بينما شركات التأمين الخاصة قدر حجم مساهمتها في العملية التعويضية بنسبة 10.52% في سنة 2005 ووصلت في سنة 2010 هاته النسبة 29.64% بالنسبة لشركات التأمين الخاصة بينما شركات التأمين العمومية فقد قدرت بحوالي (70.35%)، و مساهمة شركات التأمين الخاصة في عملية التعويض متدنية إذا ما قورنت بالتعويضات التي تقدمها شركات القطاع العمـــومي*، و تحليل هيكل التعويضات لسوق التأمين في الجزائر لسنة 2013 يتضح لنا أنها قد تجاوزت نسبة تقدر بحوالي 64.5% من حجم التعويضات المخصصة لتسوية الملفات المتعلقة بالتأمين على السيارات، بينما التعويضات المتعلقة بالحرائق والأخطار المتنوعة فقد تجاوزت 27.2%، وهي جد معتبرة اذا ما تمت مقارنتها بالسنة الماضية 2012، والتي لم تتجاوز 8.8%، بينما تغطية الأضرار المتعلقة بالتأمين على الأشخاص لا تمثل سوى 0.3%[16] ( 1ere le conseil national d'assurance, semestre 2013,p:60).

**ب-1- تعويضات منتجات التأمين على الأضرار:** يعود السبب المباشر لارتفاع تعويضات شركات التأمين على الأضرار إلى تضاعف عدد حوادث السيارات والمرور والخسائر الجسدية الناجمة عنها، و تقدر تعويضات فرع التأمين على السيارات في سنة 2005 بحوالي 12.92%، و قد ارتفعت مع مرور الزمن لتصل النسبة إلى حوالي 26% في سنة 2010 ولكن عند مقارنة هاته النسبة المخصصة لتعويض مكتتبي التأمين على السيارات مع التعويضات الموجه لتغطية التأمين على المخاطر الصناعية (التأمين على الأضرار المادية)* حيث قدرت في سنة 2005 بحوالي 56.39% ولكنها انخفضت تدريجيا مع مرور الزمن لتصل النسبة في سنة 2010 إلى حوالي 6.74%، والسبب في انخفاض التعويضات المتعلقة بهذا الفرع يعود لتعزيز إجراءات السلامة والوقاية من طرف المؤسسات والشركات الصناعية و يعود السبب في ارتفاع التعويضات لهذا الفرع في سنة 2005 لقيام شركات التأمين بتعويض الحوادث الصناعية التي وقعت في تلك

الفترة ومن أسباب ارتفاع التعويضات كذلك الارتفاع في معدل التضخم الذي وصل إلى 9% في سنة 2010 و تأثيره السلبي على سيرورة عمليــة التعـويض كـكـل.

إن قيام شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، بالتعويض والتسوية لملفات الحوادث المصرح بها في منتج التأمين على الحريق كان له تأثير معتبر في حجم التعويضات الممنوحة في سنة 2005 بحوالي 4.6 مليار دج، وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة لمنتجات التأمين في تقليل الخسائر ومحاولة إرجاع المؤمن له إلى وضعه الطبيعي أي قبل وقوع الخطر انظر الجدول رقم (05).

**ب-2- تعويضات منتجات التأمين على الأشخاص:** إن حجم الأضرار المصرح بها لسنة 2012 في فرع التامين على الأشخاص تقدر بحوالي 3% للتأمين على الحوادث وقد ارتفعت في سنة 2013 إلى نسبة 4% من حجم التعويضات على الأضرار المصرح بها في فرع التأمين على الأشخاص، بينما قدرت مبالغ التأمين الموجه لتسوية ملفات المؤمنين في فرع التأمين على الحياة والوفاة بحوالي 31.1%، ومن أهم منتجات التأمين على الأشخاص نجد (التأمين المتعلق بالتوفير الجماعي) و تقدر نسبة حصته من تعويضات هذا الفرع بحوالي 63.8% في سنة 2013 بينما قدرت نسبة تعويضات منتج التأمين على السفر والمساعدة بحوالي 3.2% وعموما فإن سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر يعتبر حديث النشأة وهو في تطور مستمر.

**ج- <u>التوظيفات</u>:** حسب الجدول رقم (08) فإن هناك ثلاثة أصناف لتوظيف و استثمار أقساط سوق التأمين في الجزائر و تتمثل في ما يلي: القيم المنقولة (الاستثمار في رأسمال شركات أخرى والذهب وما وافقها)، والقيم العقارية وقيم الدولة متمثلة في (الأرضي والمباني.....)، بالإضافة للــودائع بالأجل حيث يقدر حجم التوظيفات بحوالي: 138 مليار دج في سنة 2010 بينما كان في سنة 2009 يقدر بحوالي 109 مليار دج، وهناك عدة عوامل تتحكم في عملية التوظيف لهاته الأقساط أولها الإطار القانوني الذي يفرض حداً أدنى على الأقل يقدر بحوالي 50% من قيم الدولة و ثانيهما الطبيعة الاقتصادية للدولة والتي تمر بمرحلة تحولات من اقتصاد يعتمد على التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية إلى اقتصاد سوق المال، وقدر حجم التــوظيفات (المـــالية والعقارية) من طـــرف شركات التأمين التي تقوم بعملية التـــأمين المباشـــر وكـــذلك الشركة المـركزية لإعـــادة التـــأمين (CCR) بحوالي 67470 مليون دج في سنة 2008 و تزايد حجم التوظيفات المالية ليصل في سنة 2011 إلى حوالي 111076 مليون دج أي بوتيرة تقدر 22.18% و أهم مجالات توظيف أقساط شركات التأمين تتمثل في قيم الدولة (valeurs d'états) وذلك بمعدل نسبي مقداره 43% في سنة 2010، أما بالنسبة للودائع بالأجل التي أتت في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بحوالي 32% على عكس سنة 2009 حيث قدرت نسبتها بحوالي 26%، ولعل الشركة الوطنية للتأمين (SAA) تتصدر المرتبة الأولى في توظيفات اقساط التأمين بمعدل نسبي يقدر 23% تليها شركة (CAAR ) بمعدل نسبي مقداره 21% بينما شركة التأمين ترست احتلت المرتبة الثالثة بمعدل نسبي 19% فحسب الشكل رقم (01) فإن السيطرة على توظيفات قطاع التأمين في الجزائر لسنة 2010 يرجع لشركات التأمين العمومية.

بهدف تحقيق المتانة المالية لشركات التأمين فقد صدر قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي لسنة 1995 والمرقم 95-344 في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وهذا بتاريخ 16-11-2009 والمرقم:09- 375 [17](الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد:67، ص:07)، وبالتالي فإن شركات التأمين عملت على استخدام جزءً من هاته الفوائض المالية في عملية الرفع في رأسمالها الإجتماعي.

حسب الجدول رقم (09)، فإن التطورات المتعلقة بحجم التوظيفات المالية لهاته الأقساط ما بين 2008-2010 فنجد أن <u>النواتج المالية</u> قدرت في سنة 2008 بحوالي 10.52% و ازدادت النواتج المالية في السنوات اللاحقة بمعدل نسبي يقدر11.52% أما بالنسبة لتوظيفات المالية فقدرت بمعدل نسبي 34.73% و تدهورت إلى معدل نسبي 22.18%، و الملاحظ أن هناك تزايد في معدل مشاركة التوظيفات في الاستثمار الوطني بحوالي 3.66% في سنة 2008 وتزايدت النسبة حتى بلغت 25.41% و عند مقارنة التوظيفات المالية بالناتج الداخلي الخام بهدف معرفة مدى مساهمته في تكوين رأسمال الثابت في الجزائر حيث قدر في سنة 2008 بحوالي 2.63% و تدهور في سنة 2009 إلى 0.75%، بينما في تونس قدر بحوالي 17.36% في سنة 2008 وتدهور في سنة 2009 بمعدل نسبي 3.818% و في المملكة المغربية قدر بحوالي 46.03% في سنة 2008 وتدهور في سنة 2009 وذلك حسب الجدول رقم (10).

يقدر حجم التوظيفات في الدول المتطورة كالمملكة البريطانية بحوالي 97.1% و فرنسا ب 85% واليابان ب 60.3%.....إلخ، وعليه فإن حجم تكوين رأسمال الثابت لا يمثل سوى 26.346% من الناتج المحلي الخام بينما لا يمثل سوى 2.63% من التوظيفات المتعلقة بالفوائض المتحققة من العمليات أنشطة التأمين في الجزائر على عكس بعض الدول الجارة كتونس والتي يمثل حجم تكوين الرأسمال الثابت من الناتج المحلي الخام سوي 23.51% وكان لتوظيف الفوائض المالية دور في تكوين رأسمال الثابت ب 17.36%، بينما في المغرب فقد قدرت التوظيفات المالية في تكوين رأسمال بنسبة 46.03%.

**III-2-3- تحليل النتيجة التقنية لشركات قطاع التأمين العمومية**: إن دراسة النشاط التقني يكون حسب المعادلة الآتية:

**النتيجة التقنية = الأقساط التأمينية المحصلة – التعويضات الممنوحة للمؤمنين + التوظيفات للأقساط – أعباء الأجور- الضرائب والرسوم- الإهتلاكات – المشتريات من السلع والخدمات**

أظهرت النتائج أن شركات التأمين ذات الملكية العمومية تعاني من حالات العجز التقني خصوصاً الشركة الوطنية للتأمين واعادة التأمين ( CAAR)، والشركة الوطنية للتأمين الشامل(CAAT)، في الفترة الممتدة من 2003 إلى2009، بينما نجد أن الشركة الوطنية للتأمين كانت على العكس من ذلك حيث حققت نتيجة تقنية موجبة (حالة الفائض التقني للشركات التأمين العمومية) والسبب يعود للزيادة في تسعيرة الأقساط التأمينية، وتنشيط القطاع من السلطات العمومية على غرار التسهيلات المصرفية المتعلقة بالحصول على سيارات أو قروض متعلقة بالعقارات و قروض الدعم الفلاحي، وغيرها من العمليات الإقتصادية التي يشترط فيها القيام بالعملية التأمينية التي أسهمت في تحقيق نتيجة تقنية موجبة، ومن الأسباب التي تعيق نمو النتيجة (الفائض التقني) تنامي في حجم التعويضات بسبب الحوادث المتعلقة بالسيارات والمصانع وغيرها، و لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم (11).

إن الشكل رقم (02)،يبين العلاقة بين التوظيفات والأقساط المحصلة من عملية الاكتتاب وحجم التعويضات والأعباء الأخرى التي تتحملها شركات التأمين نظير قيامها بعملية التغطية التأمينية حيث لا حظنا تزايد في قيم التعويضات بنسب مرتفعة جداً متزامنة مع ارتفاع في حجم الأقساط المحصلة، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب نجد منها: الارتفاع في حظيرة السيارات و التزايد في مجال الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات وتزايد عمليات الحصول على العتاد والآلات بهدف تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة و ذلك خصوصا للفترة ما بين 2002-2010، وكما نجد أن شركات التأمين عموما عملت على المطالبة برفع تسعيرة التأمين لعدم القدرة على تلبية التغطية التأمينية اللازمة للمؤمنين والملاحظ من خلال الشكل كذلك غياب القدرة على التوظيف الأمثل للأقساط فنجد أن شركات التأمين توظفها بطريقة تقليدية على غرار إيداعها في البنوك بمعدلات فائدة منخفضة أو حيازة أصول عقارية ولعل القوانين هي أحد أسباب التعطيل في عمليات التوظيف حيث تشترط آليات وطرق معينة لتوظيف الأصول المالية المتحصل عليها كأقساط، وهذا السبب يعود لغياب إصلاحات جادة تفيد القطاع وتطوره كما يظهر الشكل ارتفاع في حجم الأعباء المتعلقة بكتلة الأجور حيث نلحظ ميدانياً غياب التكوين وغياب ثقافة التعامل مع الزبون وحتى الزبون نفسه (يستخدم العلاقات) بالإضافة إلى غياب آليات لتطوير نوعية الخدمات التأمينية المقدمة حيث كانت شركات التأمين العمومية قبل سنة 1995 في ظل غياب المنافسة لا تعير اهتمامـــا بالمؤمنين لأنها الوحيدة المقدمة لمنتجات التأمين (كل شركة متخصصة في منتج تأمين واحد فقط)، ومن خـــلال مـــعدليـن (r1,r2)، وهما يوضحان علاقة التعويضات والتكاليف عموما المتعلقة بشركة التأمين على غرار (الأجور المقدمة الموظفين، الرسوم والضرائب، وغيرها من الأعباء الأخرى) يتبين أن شركات التأمين ك (SAA) وحتى شركة (CAAR) و شركة (CAAT) تعاني من إشكالية التوظيف للأقساط التأمينية وذلك بسبب غياب سوق تأمينية نشطة كما تعاني من ارتفاع في حجم الأعباء التشغيلية على غرار التعويضات للوثائق التأمينية المكتتبة والأجور بالإضافة للمصاريف المتعلقة بالضرائب والرسوم وهو ما يوضحه الشكل رقم (04).

إن دراسة النشاط التقني للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) يبين لنا أن منتجات التأمين التي تقدمها الشركة منها من كانت نتيجتها التقنية موجبة على غرار منتجات التأمين على الحريق لأن معدل الأضرار أقل من 1 أي ( المعدل $r_1<1$)، بينما معدل التنازل كانت نتيجته التقنية موجبة كذلك ( المعدل $r_2<1$)، ولكن ما تمت ملاحظته في بعض السنوات على غرار سنة 1996 وسنة 2010 أن النتيجة التقنية لمنتج التأمين على الحريق سالبة أي أقل من 1 والسبب يمكن إرجاعه لحوادث التخريب والإرهاب في تلك الفترة وكذلك حوادث الشغب، بينما منتجات التأمين على النقل كانت نتيجته التقنية موجبة ولكن خلال العشرية الحمراء 1990-1999 شهد نتيجة تقنية سالبة تغيرت إشارته مباشرة بعد تلك الفترة مع تحسن الأحوال الاقتصادية ويعتبر منتج التأمين على المخاطر الصناعية من أهم منتجات الشركة وقد كانت نتيجته التقنية موجبة عبر كل المراحل. وقد حقق كل من منتج التامين على السيارات والأشخاص نتيجة تقنية متقلبة بين الموجب والسالب ويعود سبب ذلك لاحتدام المنافسة وغياب ثقافة التأمين على الأشخاص لدى أفراد المجتمع وتزايد حجم مبالغ التأمين المقدمة من طرف الشركة خلال العشرية الحمراء لأقارب ضحايا الأعمال الإرهابية وهي عوامل كلها ساهمت في تحقيق نتيجة تقنية سالبة لمزيد من التفصيل انظر الشكل رقم (03).

**III-3- محددات نموذج إيراد شركات التأمين:** هناك عدة مؤشرات تحدد ايراد قطاع التأمين فنجد من بينها معدل التغلغل ومعدل الكثافة بالإضافة العلاقة القياسية المتعددة التي تتألف من عدة متغيرات مستقلة لها تأثير واضح على إيراد قطاع التأمين ككل وقد تم تقسيم هذا الجانب من الدراسة كما يلي:

**III-3-1- مؤشرات محددة لإيراد قطاع التأمين**: إن معدل التغلغل هو مؤشر لتحديد مدى قوة العلاقة بين إيراد شركات التامين والنمو الاقتصادي و معدل الكثافة هو مؤشر كذلك لتحديد مدى قوة العلاقة بين إيراد شركات التأمين و عدد السكان.

أ- **معدل التغلغل ( Taux de pénétration)**: يعرف بأنه حصة قطاع التأمين من حجم النمو الاقتصادي " PIB*" وعليه فإن هذا المؤشر يستخدم من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، وهو مؤشر لقياس مدى اختراق الأصول المالية للنمو الاقتصادي و أهميته تفوق أهمية معدل الكثافة.

**معدل التغلغل = حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل / الناتج الداخلي الخام**

إن سوق التأمين في بلدان المغرب العربي ككل حققت حجم رقم أعمال يقدر بحوالي 5.2 مليار دولار في سنة 2012 وهو يقدر بحوالي 919170.9 ألف دج أي بنمو معدله النسبي يقدر 10.4% بينما في سنة 2010 كان معدل النمو النسي يقدر بحوالي 1.7% وهو نمو ضعيف إذا ما تمت مقارنته 2012 و تتصدر الريادة المملكة المغربية في سوق التأمين عموماً وفي التأمين على الأشخاص خصوصاً بمعدل تغلغل يقدر معدله النسبي 2.9% و تليها تونس بمعدل تغلغل يقدر بحوالي 1.8% بينما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بمعدل 0.7%.

ب – ***معدل الكثافة*** ( ***Taux de*** **Densité**): وهو مؤشر يعطي فكرة حول قسط التأمين للفرد الواحد، ويتم الحصول عليه بالطريقة التالية:

**معدل الكثافة = مجموع المصاريف المتعلقة بالتأمين للمؤمنين / عدد السكان**

يسمح معدل الكثافة بالتثمين عبر الزمن فيما يتعلق بتطور استهلاك الخدمات التأمينية على المجتمع ككل، وهو مؤشر يستخدم للمقارنة بين البلدان كما يتيح معرفة الكتلة من المجتمع النشطة والمؤمنة بمقارنتها بعضها ببعض ومعرفة أنواع المنتجات التأمينية التى تم الإكتتاب فيها من خلال حجم الأقساط المصدرة، انظر الجدول رقم (12)، وعليه نجد أن معدل الكثافة فى تونس فى سنة 2011 كان يقدر ب77 دولار/للفرد بينما فى المغرب يقدر ب 89دولار/ للفرد وعلى عكس الجزائر التى قدر معدل التغطية ب33دولار/ للفرد ويمكن إرجاع السبب فى تدنى هذا المعدل فى الجزائر إلى تغطيات المؤمنين خارج نطاق شركات التأمين من طرف هيئات الضمان الاجتماعي للأفراد المجتمع وعليه فطبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر تفرض التغطية ضمن نطاق الضمان الإجتماعي[18] Barkat. Med EL Amine, .2011, p:04)

**III-3-2- نموذج قياسي لإيراد قطاع التأمين في الجزائر**: هناك العديد من المغيرات المستقلة التي تتحكم في ايراد قطاع التأمين في الجزائر نجد من بينها الناتج الداخلي الخام (PIB) و عدد السكان ومعدل التضخم ( Taux d'inflation) و كذلك معدل الحياة المتوقع و حجم الادخار الوطني و كذلك مدى مساهمة الضمان الاجتماعي في التغطية التأمينية وغيرها من المتغيرات المستقلة.

***أ- علاقة النمو الإقتصادي بإيراد قطاع التأمين ككل:*** لتحديد طبيعة العلاقة بين إيراد قطاع التأمين في الجزائر و النمو الاقتصادي هناك فرضية العدم ($H_0$: التي تفترض عدم وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل والنمو الاقتصادي) والفرضية البديلـة ($H_1$: التي تفترض وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و النمو الاقتصادي )، وعليه فإن تحديد

طبيعة العلاقة يتطلب استخدام برنامج EVIEWS-7 وهذا عند درجة حرية d=1 و d=36 والمرفق باحتمال $\propto$=%5 فقد أظهر اختبار السببية (Granger) وجود علاقة سببية بين إيراد التأمين للقطاع ككل و الناتج الداخلي الخام وليس العكس، وهو ما يظهر من خلال اختبار فيشر: $F_c = 4.08 < F_c = 8.79247$، و هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$ أي أن النمو الاقتصادي (PIB) يسبب الإيراد التأميني ككل ($^{\Delta}$D-assurt) وليس العكس، و اختبار المعنوية الاحصائية للنموذج الاقتصادي وفق منهجية الانحدار الخطي البسيط حيث وجدناه أن معامل التحديد ($R^2$) يدل على أن 23% من التغير الاجمالي في الأقساط التأمينية نفسها مفسرة بدلالة الناتج الداخلي الخام، بينما نسبة 77% المتبقية فهي مفسرة من قبل الأخطاء العشوائية ما يدل على ان الارتباط ضعيف لأنه أقل من 50%، وعند اختبار معنوية المقدرات المعلمية للنموذج عند مستوى $\propto$ =%5 ولدينا عدد المشاهدات n=37 وعدد المقدرات $k$=2 وبالتالي $t_{tabuler} = t_{(\propto/2\ ,\ n-k)}$ ومنه نتحصل من الجدول على قيمتها ($t_{tabuler} = \pm 1.96$ )، بينما قيمة ستودنت المحتسبة تساوي ( 2.09-) للمعلمة الثابتة ($c_1$) بينما قيمة معلمة ستودنت المحتسبة للمتغيرة (PIB) تساوي (3.283077)، و بالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية احصائية وهو ما يؤكد لنا أن المتغيرة المستقلة (PIB)، لها تأثير كبير على المتغيرة التابعة (D-assurt)، وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار فيشر ( Fisher) فالقيمة المتحصل عليها من خلال الانحدار تقدر ب $F_{calculer} = 10.77859$ مع القيمة المأخوذة من الجدول $F_{tabuler} = F_{(5\%,37-2,1)} = 4.08$ ، وهي أقل من المحتسبة لفيشر وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بجودة النموذج أي له معنوية احصائية، ولمعرفة الارتباط بين الأخطاء فقد وجدنا $D_{calculer} = 1.91928 \approx 2$ بينما كانت قيم (Durbin-watson) أي كل من: $D_L = 1.42, D_U = 1.53$، وبالتالي نجد أن القيمة المحتسبة لدربين واتسون تنتمي لمجال عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وعليه فالنموذج المصحح يظهر في الجدول رقم (13) وهو يفسر العلاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و الناتج الداخلي الخام.

**ب- علاقة عدد السكان بإيراد قطاع التأمين ككل:** لتحديد طبيعة العلاقة بين ايراد قطاع التأمين في الجزائر و عدد السكان هناك فرضية العدم ($H_0$: التي تفترض عدم وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و عدد السكان) والفرضية البديلـة ($H_1$: التي تفترض وجود علاقة بين إيراد قطاع التأمين ككل و عدد السكان)، وعليه فإن تحديد طبيعة العلاقة يتطلب استخدام برنامج EVIEWS7 وهذا عند درجة حرية d=1 و d=36 والمرفق باحتمال $\propto$ =%5 فقد أظهر اختبار السببية (Granger)،وجود علاقة سببية بين ايراد التأمين للقطاع ككل و عدد السكان وليس العكس، وهو ما يظهر من خلال اختبار فيشر: $F_{tabuler} = 4.08 < F_{calculer} = 6.64$، وهذا يعني أننا نرفض فرضية

العدم $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$ أي أن عدد السكان الذي يرمز له ب (HABITA) يسبب الإيراد التأميني ككل (D-assurt) ولـيس العـكس، و اختبار المعنوية الاحصائية للنموذج الاقتصادي وفق منهجية الانحدار الخطي البسيط حيث وجدناه أن معامل التحديد ($R^2$) يدل على أن 20 % من التغير الاجمالي في الأقساط التأمينية نفسها مفسرة بدلالة عدد السكان، بينما النسبة المتبقية فهي مفسرة من قبل الأخطاء العشوائية ما يدل على ان الارتباط ضعيف لأنه أقل من 50%، وعند اختبار معنوية المقدرات المعلمية للنموذج عند مستوى 5% =$\propto$ ولدينا عدد المشاهدات n=37 وعدد المقدرات $k$=2 وبالتالي t $_{tabuler}$ =$t_{(\propto/2\ ,\ n-k)}$ ومنه نتحصل من الجدول على قيمتها ($t_{tabuler} = \pm 1.96$)، بينما قيمة ستودنت المحتسبة تساوي ( 2.17-) للمعلمة الثابتة ($c_1$) بينما قيمة معلمة ستودنت المحتسبة للمتغيرة (HABITA) تساوي (3.02)، و بالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية احصائية وهو ما يؤكد لنا أن المتغيرة المستقلة (HABITA)، لها تأثير كبير على المتغيرة التابعة (D-assurt)، وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار فيشر (Fisher ) فالقيمة المتحصل عليها من خلال الانحدار تقدر ب $F_{calculer} = 09.144115$ مع القيمة المأخوذة من الجدول $F_{tabuler} = F_{(5\%,37-2,1)} = 4.08$ ، وهي أقل من المحتسبة لفيشر وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بجودة النموذج أي له معنوية احصائية، ولمعرفة الارتباط بين الأخطاء فقد وجدنا $D_{calculer} = 1.8468 \approx 2$ بينما كانت قيم (Durbin-watson) أي كل من: $D_L = 1.42, D_u = 1.53$، وبالتالي نجد أن القيمة المحتسبة لدربين واتسون تنتمي لمجال عدم وجود الارتباط ذاتي بين الأخطاء و عليه فالنموذج المصحح يظهر في الجدول رقم (15) وهو يفسر العلاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل وعدد السكان، وعند محاولتنا لبناء نموذج متعدد يحدد العلاقة بين الايراد ككل للتأمين وعدد من المتغيرات المستقلة منها (الناتج الداخلي الخام و عدد لسكان) تحصلنا على النموذج المبين في الجدول رقم (16) وهو ذو معنوية إحصائية حيث أن معامل الارتباط يقدر ب 97% و لا يوجد ارتبط ذاتي والمعلمات المقدرة كلها معنوية.

## IV - خلاصة:

وقد خلصنا لمجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل فيما يلي:

**IV- 1- النتائج**: إن أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة هي:

-- وجود علاقة وثيقة بين إيراد قطاع التأمين ككل وكل من الناتج الداخلي الخام وعدد السكان؛

-- يعاب على الاقتصاد الجزائري غياب سوق مالية نشطة وذات فعالية في الأداء المالي تتيح المزيد من التوظيفات المالية للأقساط المحصلة من شركات قطاع التأمين وهو ما يجعل شركات التأمين تلجأ لحيازة عقارات بدلاً من التوظيف في السوق المالية أو تلجأ لإيداع أموالها في البنوك بمعدلات فائدة منخفضة؛

-- يعاب على قطاع التأمين في الجزائر غياب الفكر الإبداعي الذي يسمح بتقديم منتجات التأمينية بمواصفات تتأقلم مع واقع المجتمع (المنتجات ذات الطبيعة التكافلية، المنتجات التأمينية المتناهية في الصغر وغيرها)؛

-- أن شركات قطاع التأمين العمومية في الجزائر تعاني من تدهور في حجم حصتها السوقية بالرغم من أنها لا تزال تسيطر على السوق؛

-- سمح القانون 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمعدل والمتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات بفتح القطاع للمستثمرين مهما كانت جنسيتهم؛

-- ان فتح قطاع التأمين في الجزائر بداية من سنة 1995 أو ما يعرف بالإصلاحات المشجعة للقطاع الخاص كان سبباً مباشراً في تراجع شركات التأمين ذات الملكية العمومية؛

-- إن منتجات التأمين لكل من فرعي التأمين على السيارات والتامين المتعلق بالحرائق والأخطار الصناعية هي التي تسيطر على الحصة السوقية الأكبر، بينما فرع التأمين على الأشخاص لا يزال في مستوياته الدنيا بحيث لا تتعدى حصته السوقية نسبة 05% مقارنة بالمنتجات التأمينية الأخرى؛

-- تلعب هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التامين دوراً مهما يتمثل في تحديد تسعيرة منتجات التأمين ككل ومنح الاعتماد وتشخيص وضعية القطاع ككل والحفاظ على مصالح المؤمنين والمؤمن لهم على حد سواء وذلك من خلال إعداد مشاريع قوانين خاصة بالقطاع، وليكون نشاط التأمين منتظما لابد من وجود رقابة فعالة تهدف إلى ترقية وتطوير نشاط القطاع والسعي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة؛

-- تتمثل هيئات الرقابة و الإشراف في الجزائر في مديرية التأمينات، مجلس التأمينات والاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين؛

-- إن شركات التأمين العمومية تعاني من حالة عجز تقني والسبب في ذلك يعود لحالة التدهور في مستوى التوظيفات المالية حيث من المفروض القيام بتعظيم حالة التوظيفات وفق طريقة (أكثر عائد/ أقل مخاطرة)؛

-- إن ارتفاع الحصيلة المتعلقة بالعملية التعويضية وانعدام السرعة في العملية التعويضية التي تستغرق مدة طويلة قد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر حسب نوعية الملف ساهم في عدم تطور سوق التأمين في الجزائر.

**IV- 2- التوصيات:** كما أوصت الدراسة بما يلي:

-- ضرورة استحداث منتجات تأمينية لها علاقة بجانب الرعاية الصحية مع إدراج عامل " توقع الوفاة" والمساعدة من الناحية المادية والمعنوية من طرف الشركة للمؤمنين؛

-- ضرورة العمل على تشجيع في تقديم منتجات تأمينية بمواصفات تتطابق مع واقع المجتمع (ضمانات إجبارية واختيارية) بتسعيرة (قسط تأميني معقول) بحيث لا تلجأ فيه الشركات بسبب ارتفاع في حجم التعويضات للمضاعفة في حجم الأقساط؛

-- ضرورة قيام شركات التأمين بكسب ثقة زبائنها من خلال تقديم نصائح متخصصة في كيفية اكتتاب الوثيقة و تبيان البنود المتعلقة بها و ما يجب فعله عند الحادث؛

-- ضرورة تقديم منتجات التأمين على الأشخاص بحسب واقع المجتمع الذي تنشط فيه الوكالات التجارية المقدمة للمنتجات؛

-- ضرورة إنشاء خلايا جمع المعطيات على مستوى كل شركة لمعرفة رغبات الزبائن؛

-- ضرورة تفعيل السوق المالية الجزائرية للاستفادة أكثر من دور منتجات التأمين على الأشخاص المقدمة وآليات وطرق توظيف المدخرات المجمعة في السوق لتفعيل الأداء ككل.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم (01): يبين تطور الوساطة في مجال التأمين وحجم إنتاجهم** **الوحدة:** بالمليون دج

| العدد | 2006 | Δ | 2007 | Δ | 2008 | Δ | 2009 | Δ | 2010 | Δ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وكالات مباشرة | 817 | %68.96 | 847 | %63.78 | 701 | 53.67% | 840 | %59.11 | 874 | %55.21 |
| وكيل عام | 397 | %31.43 | 457 | %34.41 | 579 | %44.33 | 553 | 38.91% | 641 | %40.49 |
| سماسرة | 21 | %1.66 | 24 | %1.8 | 26 | %1.9 | 28 | %1.9 | 23 | %1.45 |
| إجمالي | 1263 | %100 | 1328 | %100 | 1306 | %100 | 1421 | 100% | 1583 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، مديرية التأمين، وزارة المالية، الجزائر، 2006-2010.

**الجدول رقم (02): إنتاج قطاع التأمين في الجزائر حسب نوع الشركات** **الوحدة**: بالمليون دج

| الشركات / الانتاج | الشركات العمومية | | الشركات الخاصة | | التعاضديات | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج التأمين المباشر 2013 | %74.61 | 79.037 | %24.24 | 25.677 | %1.14 | %1.211 | 81.697 |
| انتاج التأمين المباشر 2012 | % 74.75 | 68.818 | % 24.84 | 22.868 | % 0.40 | % 0.370 | 92.057 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- conseil national d'assurance, "**note de conjoncture du marché des assurance** ", Revue de L'assurance, N°4- Décembre 2013, algér ,p:59.

**الجدول رقم (03): الإنتاج حسب فروع قطاع التأمين في الجزائر** **الوحدة:** بالمليون دج

| | 2009 | Δ | 2010 | Δ | 2011 | Δ | 2012 | Δ | 2013 | Δ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التأمين على الأشخاص | 5789 | 7.48 | 7179 | 8.8 | 6685 | 7.71 | 6696 | 6.7 | 7148 | 6.5 |
| التأمين على الأضرار | 71550 | 92.51 | 74319 | 91.9 | 79950 | 92.28 | 92057 | 93.2 | 102246 | 93.5 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمين (http://www.cna.dz).

**الجدول رقم (04 ): يبين الهيكلة المتعلقة بالتأمين على الأشخاص في 2012/12/31** **الوحدة**: بالألاف دج

| منتجات التأمين على الأشخاص | بنية السوق | رقم الأعمال |
|---|---|---|
| الحوادث (الأضرار الجسمانية) | 13.8% | 925989 |
| التأمين المتعلق بالمساعدة | 4.1% | 271876 |
| التأمين على المرض | 20.8% | 1395504 |
| التأمين على الحياة و الوفاة | 30.3% | 2032035 |
| التأمين المتعلق بالرسملة | 0.1% | 3353 |
| التوفير الجماعي (التأمين الجماعي) | 30.9% | 2067826 |
| سوق التأمين على الأشخاص ككل | 100% | 6696583 |

**المصدر:**من إعداد الباحثين بالإعتماد على:
-conseil national d'assurance ,"**Note de conjoncture du marché des assurances**", 4eme trimestre 2012, alger , p:09;

**الجدول رقم (05): التعويضات حسب شركات قطاع التأمين** **الوحدة:** بالمليون دج

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **شركات القطاع العمومي** | 46850 | 16670 | 19236 | 21656 | 25219 | 24176 |
| **شركات القطاع الخاص** | 5511 | 6807 | 5574 | 12078 | 9541 | 10185 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، مديرية التأمين، وزارة المالية، الجزائر ،2005-2010.

**الشكل رقم (01): التوظيفات المالية لسنة 2010 حسب شركات قطاع التأمين**

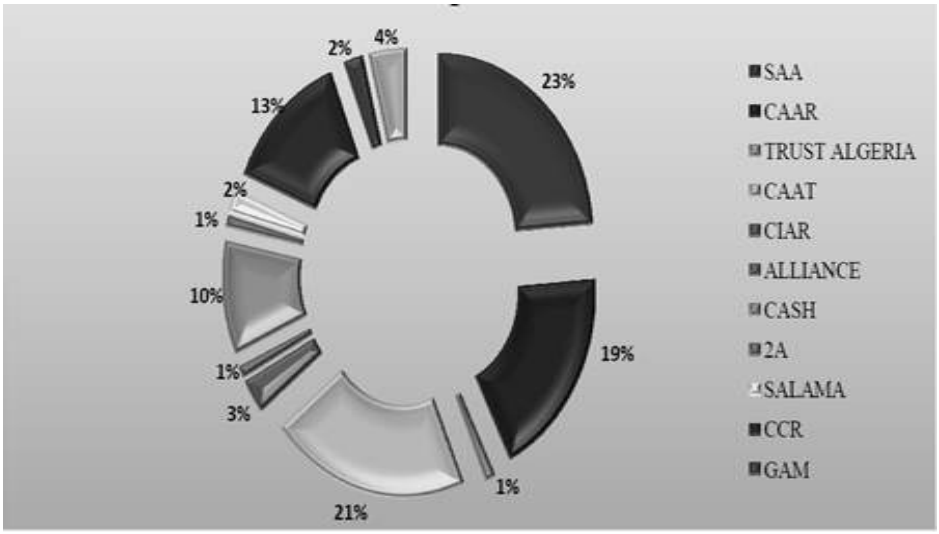


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقرير السنوي لنشاط قطاع التأمين الجزائري، **مرجع سبق ذكره** ،2010.

**الجدول رقم(06): يوضح حجم تعويضات منتجات التأمين** **الوحدة:** مليون دج

| السنوات | التأمين على السيارات | التأمين المخاطر الصناعية | التأمين على النقل | التأمين الفلاحي | التأمين على الأشخاص | التأمين على القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 13200 | 36375 | 1661 | 296 | 819 | 11 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 808 | 975 | 2145 | 4313 | 15752 | 2006 |
| 0 | 954 | 237 | 2356 | 3885 | 18038 | 2007 |
| 0 | 1205 | 248 | 2384 | 9775 | 21160 | 2008 |
| 324 | 1694 | 172 | 1585 | 5803 | 26478 | 2009 |
| 321 | 1596 | 412 | 2436 | 4353 | 26560 | 2010 |
| 237 | 140 | 720 | 821 | 5352 | 29858 | 2013 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2005-2010.

**الجدول رقم (07): الأضرار المصرح بها في فرع التامين على الأشخاص الوحدة:** ألف دج

| منتجات التأمين على الأشخاص | هيكل محفظة التأمين % | | الأضرار المصرح بها | |
|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2012 | 2013 |
| الحوادث (الأضرار الجسمانية) | %3 | %4 | 27110 | 69528 |
| التأمين على الأمراض | %0 | % 0 | 0 | 10 |
| التامين على السفر و المساعدة | %3 | %3 | 211841 | 52983 |
| التامين على الحياة و الوفاة | %26 | %25 | 26015 | 412626 |
| التامين على تحوط المجموعة | %67 | %67 | 542586 | 1095678 |
| الإجمالي | %100 | %100 | 807552 | 1630824 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- conseil national d'assurance," **Note de conjoncture du marché des assurances**", 4eme trimestre 2012,conseil national d'assurance, Alger ,p:11.

**الجدول رقم (08): أنواع توظيفات منتجات التأمين الوحدة:** بالمليون دج

| السنوات | 2009 | % | 2010 | % | Δ | Δ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **قيم الدولة** | 50427 | 46% | 59774 | 43% | 9347 | 19% |
| **قيم منقولة** | 12234 | 11% | 14206 | 10% | 1972 | 16% |
| **ودائع لأجل** | 28898 | 26% | 44260 | 32% | 15362 | 53% |
| **أصول عقارية** | 17723 | 16% | 19887 | 15% | 2164 | 12% |
| **الإجمالي** | 109282 | 100% | 138128 | 100% | 28846 | 26% |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2009-2010.

**الجدول رقم(09): التوظيفات المالية للأقساط ومدى مساهمتها في الإستثمار الوطني الوحدة:** بالمليون دج

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|
| **التوظيفات المالية** | 67470 | 90909 | 111076 |
| **النواتج المالية** | 2025 | 2229 | 2486 |
| **معدل المردودية** | 3% | %2.45 | 2.23% |
| **الإستثمار الوطني** | 1841108 | 517604 | 436281 |
| **معدل مشاركة التوظيفات** | 3.66% | 17.56 | 25.41% |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2008-2010.

**الجدول رقم (10):** حجم التوظيفات مقارنة بالناتج المحلي الخام وكذلك حجم تكوين رأسمال الثابت (FBCF)

| البلدان | الناتج المحلي الخام ( PIB ) 2009 | التوظيفات لسنة 2009 | التوظيفات لسنة 2008 | EN2008 % FBCF من ( PIB ) | التوظيفات /2009 PIB | التوظيفات /2008 FBCF |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 12034399 | 909.09 | 67.470 | %26.346 | % 0.75 | %2.63 |
| **تونس** | 58.77 | 2.24 | 2.05 | %23.510 | %3.818 | %17.36 |
| **المغرب** | 736.2 | 103.7 | 98.2 | %33.0213 | %14.09 | % 46.03 |
| **فرنسا** | | | | %21.305 | %85 | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

Mohamed Ben-abria," **les perspectives de développement de l'industrie des assurances en Algérie",** le colloque international:" les sociétés d'assurances takaful entre la théorie et l'expérience pratique", université Ferhat Abbas Sétif, Alger, 2011, p: 07.

**الجدول رقم ( 11): يبين النتيجة التقنية لشركات التأمين العمومية** **الوحدة:** بالمليون دج

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **النتيجة التقنية للشركة (SAA)** | 953 | 1920 | 1683 | 2160 | 2780 | 3135 | 3846 |
| **النتيجة التقنية للشركة (CAAT)** | -1037 | 447 | -33085 | -37 | -1 | 622 | -740 |
| **النتيجة التقنية للشركة (CAAR)** | -2454 | -1667 | 168 | -432 | 1199 | -609 | -1090 |
| **النتيجة التقنية للشركات التأمين** | -2538 | 700 | -31234 | 1691 | 3978 | 3148 | 2016 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير السنوية لديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2003-2009.

**الجدول رقم (12): معدل الكثافة للتأمين للفترة ما بين 2009-2012.**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| **حجم رقم الأعمال (*) بالألاف دج** | 76508746 | 81721490 | 87323284 | 82057417 |
| **عدد السكان بالألاف** | 35268 | 35978 | 36717 | 37900 |
| **معدل الكثافة (دج/الفرد)** | 2169.35 | 227142.95 | 237827.94 | 216510.34 |
| **معدل التغلغل بالنسبة المئوية ‰** | 0.679633 | 0.7007125 | 0.7297705 | 0.6638558 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Compagnie suisse réassurances-re ," **l'assurance dans le monde en 2011**",revue de sigma, n:03/2012,swiss-re,suisse, pp:38-47.

**الشكل رقم (02): يوضح النتيجة التقنية لشركة الوطنية لتأمين الشامل (CAAT)**

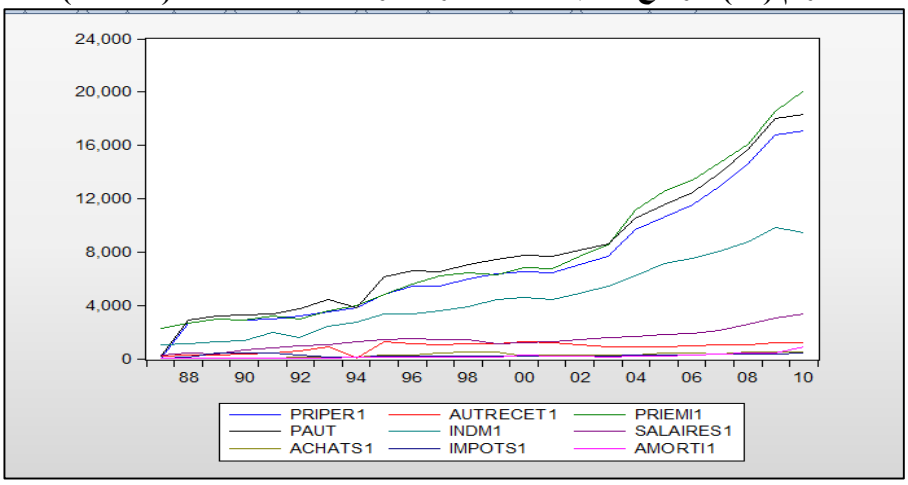


**المصدر:** من إعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

**الشكل رقم (03): يوضح النتيجة التقنية لشركة التأمين واعادة التأمين (CAAR)**

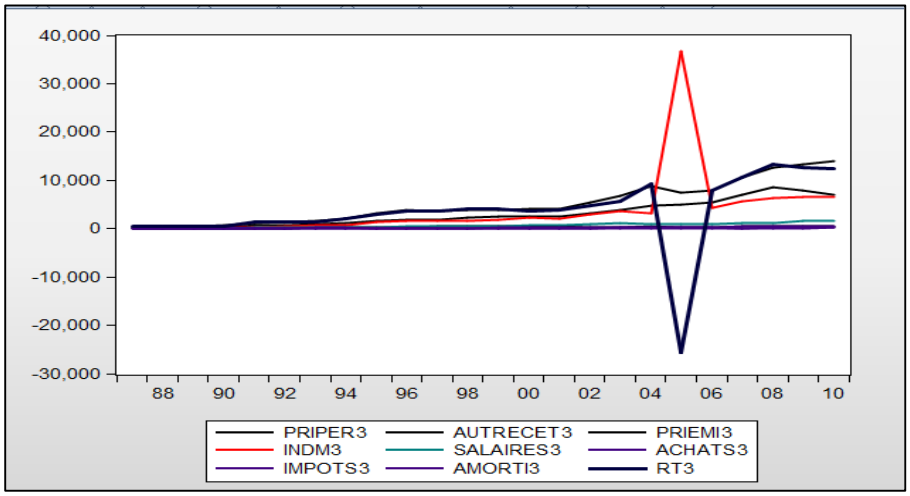


**المصدر:** من اعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

**الشكل رقم (04): يوضح النتيجة التقنية لشركة الوطنية لتأمين ( SAA)**

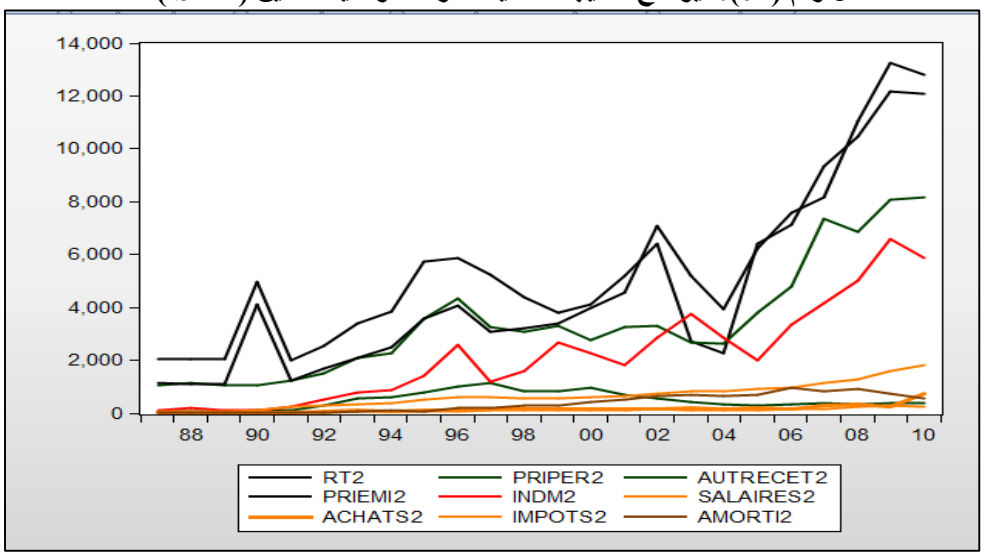


**المصدر:** من إعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

**الشكل رقم (05): يبين علاقة التعويضات بالتوظيفات لشركة (SAA)**

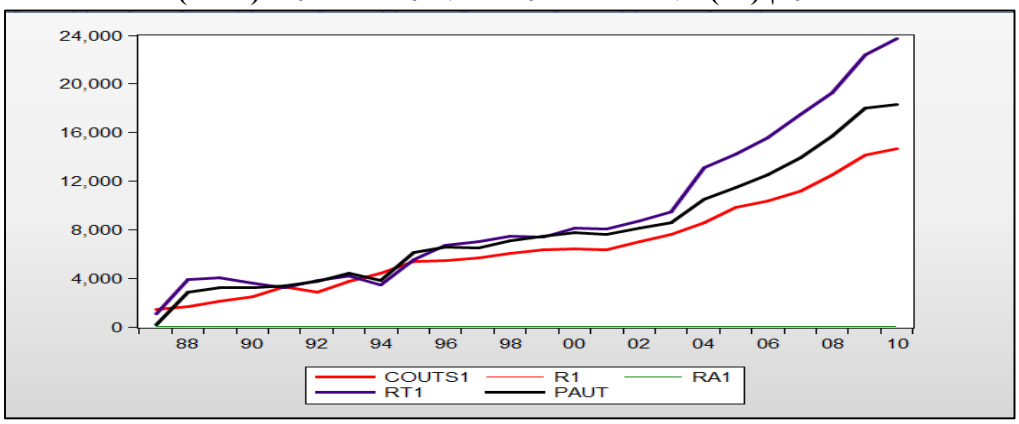


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7 ).

**الشكل رقم (06): يبين المؤشرين ($R_1$) و($R_2$ ) لشركة (SAA).**

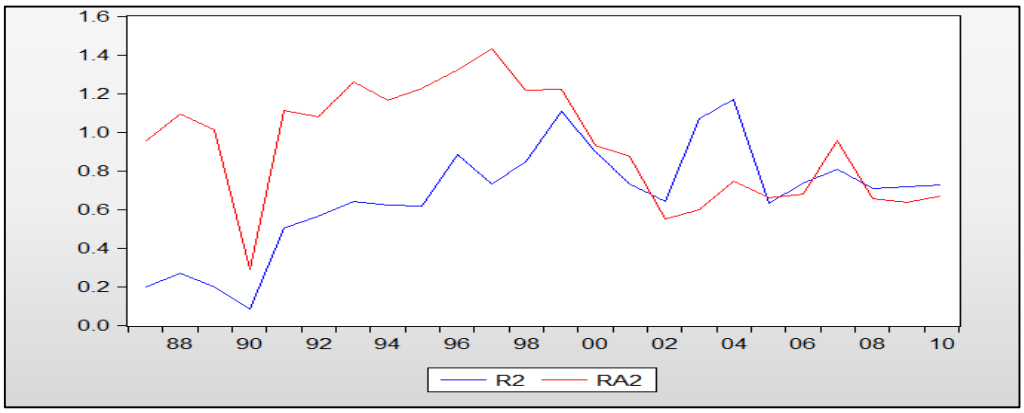


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7 ).

**الجدول (13): يبين النموذج المصحح للعلاقة بين الإيراد التأمين ككل والناتج الداخلي الخام**

Dependent Variable: DASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:58
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -5197.266 | 2477.142 | -2.098090 | 0.0430 |
| PIB | 3.24E-08 | 9.86E-09 | 3.283077 | 0.0023 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.230417 | Mean dependent var | 2570.433 |
| Adjusted R-squared | 0.209040 | S.D. dependent var | 5085.708 |
| S.E. of regression | 4523.022 | Akaike info criterion | 19.72294 |
| Sum squared resid | 7.36E+08 | Schwarz criterion | 19.80913 |
| Log likelihood | -372.7359 | Hannan-Quinn criter. | 19.75361 |
| F-statistic | 10.77859 | Durbin-Watson stat | 1.919928 |
| Prob(F-statistic) | 0.002290 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7 ).

**الجدول رقم (14): يبين العلاقة بين إيراد التأمين ككل والناتج الداخلي الخام حسب سببية غرانجر**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/22/12 Time: 00:51
Sample: 1974 2012
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| PIB does not Granger Cause DASSUT | 36 | 8.79247 | 0.0009 |
| DASSUT does not Granger Cause PIB | | 0.11836 | 0.8888 |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7)

**الجدول رقم ( 15):** يبين النموذج المصحح للعلاقة بين إيراد التأمين ككل و عدد السكان في الجزائر

Dependent Variable: DASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -7266.899 | 3337.807 | -2.177148 | 0.0361 |
| HABITA | 0.000354 | 0.000117 | 3.023924 | 0.0046 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.202554 | Mean dependent var | 2570.433 |
| Adjusted R-squared | 0.180403 | S.D. dependent var | 5085.708 |
| S.E. of regression | 4604.174 | Akaike info criterion | 19.75851 |
| Sum squared resid | 7.63E+08 | Schwarz criterion | 19.84470 |
| Log likelihood | -373.4117 | Hannan-Quinn criter. | 19.78918 |
| F-statistic | 9.144115 | Durbin-Watson stat | 1.846897 |
| Prob(F-statistic) | 0.004581 | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7 )

**الجدول رقم (16): يبين العلاقة بين إيراد قطاع التأمين و الناتج الداخلي الخام وعدد السكان**

Dependent Variable: ASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| ASSUT(-1) | 0.899533 | 0.086687 | 10.37680 | 0.0000 |
| PIB | 6.79E-08 | 3.16E-08 | 2.153071 | 0.0383 |
| LHABITA2 | -670.2977 | 339.4137 | -1.974869 | 0.0562 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.977196 | Mean dependent var | 25176.67 |
| Adjusted R-squared | 0.975892 | S.D. dependent var | 28986.03 |
| S.E. of regression | 4500.551 | Akaike info criterion | 19.73744 |
| Sum squared resid | 7.09E+08 | Schwarz criterion | 19.86673 |
| Log likelihood | -372.0114 | Hannan-Quinn criter. | 19.78344 |
| Durbin-Watson stat | 1.828517 | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ( eviews7).

## - الإحالات والمراجع :


[1]- عيد أحمد أبو بكر، " **نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية** "، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2010.

[2]- حسام على داود، خالد محمد السواعي، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق: باستخدام برنامج Eviews7** "، دار الميسرة ، الأردن، 2013.

[3]-Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Rapports d'activités des assurances en Algérie année 2005**, Alger,2005.

[4]- سليمة طبايبية، " **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين** "،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، البحوث، العدد16، جامعة بغداد،2011، لمزيد من التفصيل أنظر الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=752.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،" **اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT)**"، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ:16-10-2011.

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،" **اعتماد الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين ( CAAR)**"، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ:16-10-2011.

[7]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد الجزائرية للتأمينات** "، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ: 14-07-2011، 16-10-2011.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **الأمر 07/95، المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات** "، العدد13، ، المادة 253.

[9]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **" مرجع سبق ذكره"**، المادة 258.

[10] - le conseil national d'assurance, " **note de conjoncture du marché des assurances 2eme trimestre 2013**", n:04-decembre2013,isnn:2253-0096, revue éditée par le conseil national des assurances, Alger.

[11]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،" **اعتماد شركة التأمين تأمين لايف الجزائر**"، العدد:23، القرار، الصادر بتاريخ: 09 مارس 2011، 17 أفريل 2011.

[12]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،" **اعتماد شركة كرامة للتأمين، شركة ذات أسهم** "، العدد:23، القرار، الصادر بتاريخ: 10 مارس 2011، 17 أفريل 2011.

[13]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،" **اعتماد شركة التأمين للإحتياط والصحة كشركة ذات مساهمة** "، مرجع سبق ذكره.

[14]-journal officiel algérienne, **"agrément de la société nationale d'assurance (SAA)"**, N:56,arrete du 14 juillet 2011,16 octobre 2011.

[15]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد شركة التأمين كرديف الجزائر"**، العدد:77، القرار، الصادر بتاريخ: 11-10-2006، اليوم: 02-12-2006.

[16] - le conseil national d'assurance, " **note de conjoncture du marché des assurances 1er trimestre 2013**", n:03-juillet 2013,isnn:2253-0096, revue éditée par le conseil national des assurances, Alger.

[17]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **متعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين"**، المرسوم التنفيذي رقم: 09-375 بتاريخ 16-11-2009، العدد:67.

[18]-Barkat.Med EL Amine, " **Marché Maghrébin des assurances"**, Bulletin des assurances, n:15, le conseil national d'assurance, 24-11-2011, Algérie,(on-line), sur le site (Disponible): www.cna.dz.

*- تساهم في عملية التعويض عدة شركات خاصة وطنية كانت أو أجنبية على غرار شركة كارديف الجزائر وهي شركة فرنسية ناشطة في الجزائر.

*- تمت التسوية الكلية للحادث الناتج عن حريق الوحدة 40 لمركب الغاز بسكيكدة في سنة 2005.

*- الناتج الداخلي الخام و يرمز له ب (PIB).

Δ- الفروقات من الدرجة الأولى لتأمين الإجمالي ككل هي L'assurance Total وهي بالمختصر (D-assurt).

# دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 - 2009) -.

# The role of nonmonetary expenses and revenues, and working capital on earnings management - The case of Algerian listed companies (2005 - 2009) -.

بلال كيموش (*)
باحث في الدكتوراه بجامعة سطيف 01، الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل، من خلال اختبار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود، والمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح. ومن أجل ذلك تم تصميم نموذج للانحدار الخطي المتعدد، استنادا للبيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، للفترة بين 2005 و2009. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة الأرباح، في حين تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى. كما تشير إلى أن مخصصات الدورة تعتبر الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، في حين تُستَخدَم الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها لا تُستَخدَم في إدارة الأرباح.

**الكلمات المفتاح :** إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، مخصصات الدورة، ديون قصيرة الأجل، حقوق، مخزونات، نواتج غير نقدية.

**Abstract :** The aim of this study is to analyze the role of nonmonetary expenses and revenues, and working capital in earnings management by the Algerian listed companies through testing the relationship between these items, and discretionary accruals, as a measure for the earnings management. We designed a multiple linear regression model depending on the financial statements of the Algerian listed companies, for the period 2005 - 2009. We find a significant relationship between the discretionary accruals on one hand, and the provisions, the short-term debt, and the inventories on the other hand, which means that the Algerian listed companies use these items in earnings management. While the relationship between discretionary accruals on one hand, and the accounts receivable and the nonmonetary revenues on the other hand, aren't significant. We find also that the provisions are more used than the short-term debt and inventories in earnings management, while the rest of items aren't used.

**Keywords :** Earnings management, Discretionary accruals, Provisions, Short-term debts, Accounts receivable, Inventories, nonmonetary revenues.

**Jel Classification Codes :** M41.

## I- تمهيد :

تعتبر القوائم المالية مصدرا للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون لتقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، عند اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وباقي القرارات، لذا يسعى المسيرون إلى التأثير على قرارات المستخدمين، من خلال التأثير على نظرتهم للمؤسسة، ويكون ذلك بتكييف شكل ومحتوى القوائم المالية، بالاعتماد على إدارة الأرباح، التي تهدف إلى التحكم في مستوى الأرباح وتوقيت الاعتراف بها بما يتلاءم وأهداف المسيرين. وتعتبر إدارة الأرباح من أهم التقنيات المحاسبية التي عرفت رواجا كبيرا في العقدين الأخيرين، نظرا لتزايد حاجة المسيرين لتكييف القوائم المالية، من أجل التأثير إيجابا على قيمة المؤسسة، أو التوافق مع المتطلبات التعاقدية، أو تخفيض التكاليف السياسية، وذلك بما يخدم مصالحهم الذاتية. وتُعبِّر إدارة الأرباح عن سلوكات المسيرين بغرض التأثير على مستوى الأرباح المحاسبية، بالاعتماد على المرونة التي تتيحها المراجع المحاسبية، في حالة وجود أكثر من بديل محاسبي لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالاعتماد على الهوامش المتاحة للإدارة لإصدار أحكام شخصية وتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية كالاهتلاكات والمؤونات. وفي هذا الصدد يرى "حماد" أن إدارة الأرباح تعبر عن "قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الربح بطريقة مُتَعَمَّدَة، وتحدث عندما يستخدم المسيرون المرونة المتاحة لهم

eMail : (*) : kimouchebilal@ymail.com

للاختيار بين السياسات المحاسبية، وكذا حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود، سواء لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية"[1].

تعتمد ممارسات إدارة الأرباح على الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة (المستحقات)، حيث تتكون نتيجة الدورة من جزئين : جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وبالتالي يصعب التأثير عليه، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، وبالتالي يسهل التأثير عليه، لأنه ينشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالأحداث الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تستند الدراسات المحاسبية على المستحقات لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف المؤسسات، فزيادة المستحقات يعطي فرصة أكبر للإدارة من أجل التأثير على مستوى الأرباح، غير أنه يجب التمييز بين المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية، هذه الأخيرة تعتبر محل اهتمام في مجال إدارة الأرباح، فزيادة المستحقات الاختيارية عن متوسط الصناعة في دورة محاسبية معينة يعني أن المؤسسة مارست إدارة الأرباح خلال هذه الفترة، لذا تستخدم القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمقياس لمدى ممارسة إدارة الأرباح.

تنشأ المستحقات الاختيارية نتيجة المفاضلة التي يقوم بها المسيرون بين البدائل والسياسات المحاسبية المتاحة لهم، إضافة للأحكام الشخصية والتقديرات التي يصدرونها عند تطبيقها، حيث تؤكد معظم الدراسات أن أغلب المسيرين يعملون على زيادة، أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بـ : المصاريف غير النقدية (مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات)، والنواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل (الديون قصيرة الأجل، الحقوق والمخزونات)... إلخ. ومن هنا يأتي هدف هذه الدراسة وهو تحديد البنود المحاسبية المؤثرة على المستحقات الاختيارية، في المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2009.

**1.I إشكالية الدراسة:** في دراسة غير منشورة توصل "بوسنة"[2] إلى وجود العديد من المشاهدات التي تشير إلى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وكما أشرنا سابقا تعتمد إدارة الأرباح على التحكم في المستحقات الاختيارية، التي تتعلق بالعديد من البنود، أهمها : المصاريف والنواتج غير النقدية وبنود احتياجات رأس المال العامل، نظرا لهامش التقدير المحاسبي المتاح للإدارة عند معالجتها ؛ لذا فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول تحديد البنود الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

**2.I فرضيات الدارسة:** من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم اختبار العلاقة بين البنود السابقة والمستحقات الاختيارية، باعتبارها مقياسا لإدارة الأرباح، وقد تم صياغة فرضيات إحصائية للدراسة (فرضية العدم والفرضية البديلة) كالآتي :

- **الفرضية الأولى :** ترتبط بمدى استخدام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لمخصصات الدورة، من الاهتلاكات والمؤونات في إدارة الأرباح، مُعَبَّرًا عنها بالمستحقات الاختيارية، وتم صياغتها إحصائيا كالآتي :
  **$H_0$ :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخصصات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  **$H_1$ :** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخصصات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثانية :** تتعلق بدور الديون قصيرة الأجل في إدارة الأرباح، وأثرها على المستحقات الاختيارية :
  **$H_0$ :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  **$H_1$ :** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثالثة :** ترتبط بمدى مساهمة بنود الحقوق والحسابات الدائنة في إدارة الأرباح :
  **$H_0$ :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  **$H_1$ :** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الرابعة :** تتعلق بمدى أهمية المخزونات كأداة في يد المسيرين من أجل إدارة الأرباح، من خلال التحكم في المستحقات الاختيارية، ويمكن صياغتها في شكل إحصائي كالآتي :
  **$H_0$ :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  **$H_1$ :** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الخامسة :** تتعلق بمدى أهمية النواتج غير النقدية كأداة في يد المسيرين لإدارة الأرباح :
  **$H_0$ :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النواتج غير النقدية والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  **$H_1$ :** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النواتج غير النقدية والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

**3.I أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى التي أجريت على بيانات مالية لمؤسسات تنشط في البيئة الجزائرية، كما أنها تستند إلى بيانات ميدانية، وتستخدم مقاييس كمية للمتغيرات، إضافة إلى اهتمامها بجانب أغفلته العديد من الدراسات في هذا المجال، والمتعلق بالبنود والسياسات المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح (تقنيات إدارة الأرباح).

**4.I الدراسات السابقة**

يزخر الأدب المحاسبي بعديد الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح، منها تلك التي اهتمت بتحديد مفاهيم إدارة الأرباح وتطوير نماذج لقياسها، ومنها التي اهتمت بحصر العوامل المحددة لها، ومنها التي اهتمت بالأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح ؛ بالإضافة إلى الدراسات التي اهتمت بالعلاقات التي تربط إدارة الأرباح ببعض المتغيرات الأخرى كجودة التدقيق. ومن أهم الدراسات التي أجريت في البيئة الفرنسية، نجد دراسة (JEANJEAN)[3] التي كانت بهدف تحليل إدارة الأرباح من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة باريس، وقد ركزت على العوامل المحددة لسلوك إدارة الأرباح، بالاعتماد على نموذج (Jones,1991)، وحسب نتائج الدراسة فإن افتراضات النظرية الإيجابية للمحاسبة غير محققة، نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والاجتماعي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة أخرى، حاول (Mard)[4] تركيز الاهتمام على العلاقة بين إدارة الأرباح في المؤسسات الفرنسية المدرجة، وبعض خصائصها (السياسة المالية، الأداء السوقي والرقابة)، باستخدام عينة مكونة من 264 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 1994 و1998، بالاعتماد على نموذج (Jones,1991)، ووجد أن إدارة الأرباح تتحدد بحجم المؤسسة وقطاع النشاط.

أما الدراسات العربية في مجال إدارة الأرباح فهي متواضعة، ومن أهمها دراسة "الـقثامي والخيال"[5]، التي كانت بهدف الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على اتجاه هذه الممارسة، وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي، باستخدام نموذج (Jones,1995) المُعَدَّل، وتشير نتائج الدراسة إلى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها. وبالعودة للجزائر، فإنه استنادا لمعلوماتنا لا توجد أي دراسة تناولت إدارة الأرباح، سوى دراسة "بوسنة"[6] التي تطرقت لدور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأربـاح، وقد شملت مجموعة من المؤسسات الجزائرية والفرنسية، وما يهمنا هنا هو الجانب من الدراسة المتعلق بالمؤسسات الجزائرية، والذي كان الهدف منه معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح واتجاه هذه الممـارسة، ويعتبر أول عمل حاول قياس ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، حيث أُجريت الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2009، بالاعتماد على نموذج (Jones, 1995)، وقد توصل الباحث إلى عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

من بين الدراسات الأكثر ارتباطا بهذه الدراسة، نجد دراسة (Dhaliwal, Salamon & Smith)[7]، التي تعتبر أولى الدراسات التي حاولت الربط بين هيكل الملكية والخيارات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاك، وقد أكد الباحثون على أهمية الاهتلاك في إدارة الأرباح، حيث تشير نتائجهم إلى أن مسيري المؤسسات يعتمدون على طرق الاهتلاك لتكييف مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم. وحاول (Holthausen)[8] التركيز على دور التغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت في إدارة الأرباح، وأثر ذلك على القيمة السوقية للسهم، ووجد أن هذه الممارسة تعتبر من أكثر التقنيات استخداما في إدارة الأرباح. أما (Hagerman & Zmijewski)[9] فقد اهتما بأثر حجم المؤسسة على طريقة ومدة الاهتلاك المستخدمتين، وبعض المتغيرات الأخرى، وقد توصلا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وطريقة الاهتلاك المستخدمة، ما يعني حسبهم أن مسيري المؤسسات كبيرة الحجم يستخدمون الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة لأخرى، للتأثير على مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم الذاتية.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح، ومساهمتها في تفسير العديد من جوانبها، إلا أننا لمسنا بعض أوجه القصور في هذه الدراسات، ومن أهمها تركيزها على البيئة الأمريكية، حيث أجريت أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية، مما لا يسمح بتعميم نتائجها نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسساتي بين الدول. كما أن أغلبها ركزت على العوامل المحددة لإدارة الأرباح، ودور التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأهملت الجانب الأهم المتعلق بتقنيات إدارة الأرباح، وخصوصا البنود والسياسات المحاسبية الأكثر استخداما من طرف المسيرين في إدارة الأرباح. وفيما يخص الدراسات التي حاولت التطرق لهذا الجانب فقد ركزت على الاهتلاك، وطرق تقييم المخزون، رغم بروز بعض الدراسات في السنوات الأخيرة، والتي حاولت الربط بين المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير وإدارة الأرباح. وتعتبر هذه الدراسة مساهمة لتدارك هذه النقائص من خلال إجرائها في البيئة الجزائرية، والتركيز على البنود الأكثر استخداما من طرف المسيرين في إدارة الأرباح.

## II - الطريقة :

### 1.II عينة الدراسة وجمع البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بين 2005 و2009، ونظرا لقلة عددها فقد تم أخذ جميع مفردات المجتمع بغرض تشكيل عينة الدراسة، باستثناء المؤسسات المالية نظرا لخصوصية قوائمها المالية. وقد بلغ عدد المشاهدات الكلية 44 مشاهدة خلال فترة الدراسة، بمعدل 10 مشاهدات كل عام، باستثناء 2005 أين كان عدد المشاهدات هو 8، بعد التخلي عن مؤسستي (SPA DAHLI) و(ETRHB)، لعدم التمكن من الحصول على قوائمهما المالية لعام 2004 ؛ وكذا 2008 و2009 أين كان عدد المشاهدات هو 8 أيضا، بعد التخلي عن مؤسستي (ENAFOR) و"سيفيتال"، لعدم التمكن من الحصول على قوائمهما المالية لعام 2008، ويوضح الجدول (01) المؤسسات التي شملتها الدراسة. ومن أجل جمع البيانات الضرورية، تم الاعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بلجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB)[10]، لجمع القوائم المالية للمؤسسات[11]، ونظرا لعدم توفر بعضها في هذا الموقع، تم الجوء إلى المواقع الإلكترونية للمؤسسات المعنية بغرض الحصول على بعض قوائمها المالية.

### 2.II إدارة الأرباح

اعتمدت معظم الدراسات على نموذج (Jones, 1991) أو على نموذج (Jones, 1995) المعدل، غير أننا استخدامنا نموذج (Kothari & al., 2005)، الذي يعتبر نسخة مطورة للنموذجين السابقين، فهو يتمثل في نموذج (Jones, 1995) مصحَّحًا بمعدل العائد على الأصول (ROA). وتعتمد جميع النماذج السابقة على المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمقياس لإدارة الأرباح، وتحسب المستحقات الاختيارية وفق الخطوات الآتية :

- حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛
- تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛
- حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، هذه الأخيرة تعتبر كمؤشر للحكم على مدى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، ويُعبَّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

يتم حساب المستحقات الكلية انطلاقا من نموذج (Kothari & al., 2005) وفق المعادلة الآتية :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} + e_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (01)$$

أما المستحقات الاختيارية فتحسب وفق العلاقة الآتية :

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (02)$$

**حيث :**

$NDAC_{it}$ : المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$DAC_{it}$ : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$TAC_{it}$ : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$A_{it-1}$ : إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t - 1).
$\Delta REV_{it}$ : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).
$\Delta REC_{it}$ : التغير في الحقوق على زبائن المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).
$PPE_{it}$ : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$ROA_{it}$ : معدل العائد على أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t).

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.
$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ : معاملات الانحدار.

- **حساب المستحقات الكلية ($TAC_{it}$)**

تُقَسَّم الأرباح المحاسبية إلى جزئين :

✓ **جزء نقدي :** يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة ؛
✓ **جزء من المستحقات :** يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية. وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، وتمثل الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة الصافية، فهي تعبر عن الإيرادات غير المحصلة والمصاريف غير المدفوعة، بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف غير النقدية (*Produits et charges calculés*)، كالاهتلاكات والمؤونات والاسترجاعات على الاهتلاكات والمؤونات، لذا يتم قياسها بالفرق بين نتيجة الدورة والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أي أن :

$$RE_{it} = CF_{it} + TAC_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (03)$$

**أو :**

$RE_{it} = CAF_{it} + (PRC_{it} - DOT_{it})$ ..... (04)
(04) <===> $RE_{it} = CAF_{it} - \Delta BFR + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it})$ ..... (05)
(05) <===> $RE_{it} = CF_{it} + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it})$ ..... (06)

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد أن :

$$TAC_{it} = \Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it} \quad \text{..... (07)}$$

**حيث :**

$RE_{it}$ : النتيجة الصافية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$CF_{it}$ : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$CAF_{it}$ : القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$PRC_{it}$ : النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$DOT_{it}$ : مخصصات الدورة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
$\Delta BFR$ : التغير في احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

بعد الحصول على مختلف البيانات الضرورية، تم حساب المستحقات الكلية، انطلاقا من المعادلة (07)، والجدول رقم (01) ضمن الملاحق يوضح مختلف البيانات المستخدمة وكذا النتائج المحصل عليها.

- **تقدير معالم النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$)**

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج السابق الموضح في المعادلة (01) وهي : $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ ؛ من خلال تصميم معادلات الانحدار لمجموع مؤسسات العينة كل سنة على حدا. ويوضح الجدول (02) البيانات المستخدمة لتشكيل معادلات الانحدار. وبعد استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (03) :

- **تقدير المستحقات الاختيارية (DACit)**

يمكن التمييز بين نوعين من المستحقات المحاسبية[12] :

- ✓ **مستحقات غير اختيارية :** تنشأ نتيجة المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية، وهي طبيعية نظرا لمستوى أداء المؤسسة، استراتيجياتها، اتفاقيات الصناعة، والعوامل الاقتصادية الأخرى.
- ✓ **مستحقات اختيارية :** تنشأ نتيجة عملية المفاضلة التي يقوم بها المسيرون عند اختيار البدائل المحاسبية، وكذا نتيجة للتقديرات والأحكام التي يصدرونها عند تطبيقها، حيث تؤكد معظم الدراسات أن أغلب المسيرين يعملون على زيادة، أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل (العملاء والديون المشكوك فيها)، حسابات المخزون (خسائر الانخفاض في القيمة)، حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات المستحقة، المصاريف المدفوعة مسبقا... إلخ، وذلك من أجل الوصول إلى رقم الربح المستهدف.

يتطلب الأمر في البداية تقدير المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة على حدا، انطلاقا من المعادلة (08) الموضحة في الأسفل، وبالاعتماد على المعالم المقدرة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$) والموضحة في الجدول (03). ليتم بعدها حساب المستحقات الاختيارية، التي تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (02)، وتعتبر المستحقات الاختيارية كمقياس لمدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف المؤسسات. ويمكن الإطلاع على المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية بالعودة إلى الجدول (04).

$$NDAC_{it}/ A_{it-1} = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} \quad \text{..... (08)}$$

### 3.II نموذج الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح، مُعَبَّرًا عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (09) ؛ فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يعني اتجاه المؤسسات نحو سلوك لإدارة الأرباح، والعكس صحيح.

$$|DAC_{it}|/ A_{it} = a + b_1 Dot_{it}/ A_{it} + b_2 DCT_{it}/ A_{it} + b_3 Créa_{it}/ A_{it} + b_4 Stock_{it}/ A_{it} + b_5 Pro_Calc_{it}/ A_{it} + e_{it} \quad \text{.... (09)}$$

**حيث :**

$A_{it}$ : إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t). $e_{it}$ : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن الجزء من

$DAC_{it}$ : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
$Dot_{it}$ : مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
$DCT_{it}$ : الديون قصيرة الأجل للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
$Créa_{it}$ : حقوق المؤسسة (المدينين) (i) في نهاية الفترة (t).
$Stock_{it}$ : مخزونات المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
$Pro_Calc_{it}$ : النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).

المستحقات الاختيارية الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يتم إرجاعه إلى عوامل أخرى.
**a** : ثابت.
$b_1$، $b_2$، $b_3$، $b_4$، $b_5$ : معاملات الانحدار.

## III- النتائج ومناقشتها :

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة مباشرة من الميزانية وجدول حسابات النتائج، مع العلم أن مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ($Dot_{it}$) تمثل حـ/68، أما النواتج غير النقدية ($Pro_Calc_{it}$)، فتمثل مجموع الحسابات الآتية : حـ/ 72، حـ/73، حـ/75 وحـ/78 ؛ وبعد الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة الموضحة في الجدول (04) والجدول (05) على الترتيب، تم إدخالها في البرنامج الاحصائي SPSS من أجل معالجتها وتحليلها، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، والاختبارات الاحصائية الموضحة في الفقرات القادمة.

### 1.III الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة

من الجدول (06)، الذي يوضح الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة، نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من الديون قصيرة الأجل ($DCT_{it}/A_{it}$) والحقوق ($Créa_{it}/A_{it}$) تجاوزا خمسة [5,236 و6,038 على الترتيب]، ما يعني وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (ارتباط قوي ومعنوي بين متغيرين مفسرين أو أكثر)، مما سبب عدم استقرار معاملات الانحدار، وعدم توفرها على صفة الاعتمادية. وبملاحظة مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في الجدول (07)، نجـد ارتباط قوي (88,2%) يفوق 70%، كما أنه معنوي (0,00<0,05) بين المتغيرين المفسرين : الديون قصيرة الأجل والحقوق، مما يعني عدم صلاحية النموذج. وقد تم معالجة هذه المشكلة بالتخلي عن الفرضية الثالثة، وتشكيل نموذج جديد باستبعاد الحقوق من النموذج الأصلي، وذلك لأن ارتباط الديون بالمستحقات الاختيارية (27,3%) يفوق ارتباط الحقوق بالمستحقات الاختيارية (18,4%) ؛ كما أن الارتباط بين الديون والمستحقات الاختيارية معنوي (0,037 < 0,05) أما الارتباط بين الحقوق والمستحقات الاختيارية فهو غير معنوي (0,05 < 0,115) ؛ وبالتالي أصبح نموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق كالآتي :

$$|DAC_{it}|/A_{it} = a + b_1\, Dot_{it}/A_{it} + b_2\, DCT_{it}/A_{it} + b_4\, Stock_{it}/A_{it} + b_5\, Pro_Calc_{it}/A_{it} + e_{it} \quad \text{..... (10)}$$

### 2.III دراسة شروط المربعات الصغرى العادية لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق

- **الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة**

بالعودة إلى الجدول (14)، الذي يوضح الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، نجد أن جميع معاملات تضخم التباين (VIF) أقل من 5، ما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، ويمكن تأكيد ذلك بالعودة إلى الجدول (11) الذي يوضح مصفوفة الارتباط لنفس النموذج، أين كانت جميع الارتباطات بين المتغيرات المستقلة غير معنوية، حيث كانت جميع قيم الاحتمالات (.Sig) أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

- **اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test)**

تم اختبار اعتدالية التوزيع في نموذج الدراسة بالاعتماد على اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، الموضحة نتائجه في الجدول (08)، والتي تشير إلى أن قيمة الاحتمال (Sig.=0,2) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، لذا يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوفر.

- **الاستقلال الذاتي للبواقي**

تم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي، بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson)، فمن الجدول (12) الذي يلخص النموذج بعد استبعاد الحقوق، يتضح أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت 1,616، وبالعودة إلى جدول القيم الحرجة لـ (Durbin-Watson)، نجد القيم الحرجة عند k=4 وn=39 وعند مستوى المعنوية 0,05 بلغت : $d_{sup}$=1,72 و$d_{inf}$=1,27. وبما أن : $d_{sup}$>1,616>$d_{inf}$، فإنه لا يمكننا اتخاذ قرار محدد فيما يخص الاستقلال الذاتي للبواقي وفقا لاختبار (Durbin-Watson).

- **تجانس البواقي (ثبات التباين)**

لاختبار تجانس البواقي تم استخدام طريقة (Goldfield-Quandt)، فانطلاقا من الجدول (09) و الجدول (10)، يمكن حساب قيمة (Ḟ) كالآتي :

$$\dot{F} = \text{Sum of Squares}_2 / \text{Sum of Squares}_1 = 0,056 / 0,07 = 0,08$$

هذه القيمة أقل من قيمة $F_{(17,17,0.05)}$ الجدولية التي تساوي 2,27، ما يعني وجود تجانس في تباين الأخطاء.

**3.III دراسة الارتباط والقدرة التفسيرية للنموذج**

من الجدول (11)، الذي يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، نلاحظ ارتباط متوسط (56,4 %) ومعنوي (0,05 > 0,000) بين مخصصات الدورة والمستحقات الاختيارية، وارتباط ضعيف (27,3 %) ومعنوي (0,05 > 0,000) بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية، أما باقي الارتباطات (بين المستحقات الاختيارية من جهة والمخزونات والنواتج غير النقدية من جهة) فهي غير معنوية [(0,05<0,195) و(0,05<0,374) على الترتيب]، ووفقا لهذه النتائج الأولية يمكن القول أن مؤسسات الدراسة تعتمد بشكل كبير على المخصصات في إدارة أرباحها والتأثير على قيمة المستحقات الاختيارية، وبدرجة أقل على الديون قصيرة الأجل. وعند ملاحظة قيمة معامل التحديد (R Square) في الجدول (12)، يبدو جليا أن المتغيرات المستقلة تفسر 46,5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما باقي التغيرات (53,5 %) فترجع لعوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي.

**4.III المعنوية الكلية للنموذج**

من الجدول (13) الخاص بتحليل التباين لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، يتضح أن قيمة الاحتمال (Sig.=0,00) أقل من مستوى المعنوية 0,05، وهو ما يعني أن نموذج الدراسة معنوي، أي أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر).

**5.III اختبار فرضيات الدراسة (المعنوية الجزئية للنموذج)**

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة انطلاقا من نتائج اختبارات المعنوية لمعاملات الانحدار، بالاعتماد على إحصائية (t) الموضحة في الجدول (14) ، الذي يمثل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

- **الفرضية الأولى:** قُدِّرَت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار المتعلق بالمخصصات بـ (Sig.=0,00) وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، ما يعني أن معامل الانحدار $b_1$ معنوي، لذا نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية ومخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات، وبالتالي فإن مخصصات الدورة تعتبر من البنود التي تعتمد عليها المؤسسات الجزائرية في إدارة أرباحها.

- **الفرضية الثانية :** بلغت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالديون قصيرة الأجل (Sig.=0,02)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، مما يدل أن معامل الانحدار $b_2$ معنوي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة تستخدم الديون قصيرة الأجل في إدارة أرباحها.

- **الفرضية الرابعة:** قُدِّرَت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالمخزونات (Sig.=0,028)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبالتالي فإن معامل الانحدار $b_4$ معنوي، لذا نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والمخزونات، ومن من هذا المنطلق يمكن القول أن المخزونات تعتبر من البنود المستخدمة من طرف المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة لإدارة أرباحها.

- **الفرضية الخامسة:** بلغت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالنواتج غير النقدية (Sig.=0,539)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، مما يعني أن معامل الانحدار $b_5$ غير معنوي، وبالتالي نقبل الفرض الصفري، الذي ينص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والنواتج غير النقدية، لذا يمكن القول أن النواتج غير النقدية لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة فيما يخص إدارة أرباحها.

## IV- الخلاصة :

تعتبر المستحقات الاختيارية مقياسا لإدارة الأرباح، وتنشأ نتيجة عملية المفاضلة التي يقوم بها المسيرون عند اختيار البدائل والسياسات المحاسبية المتاحة بغرض إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، وكذا نتيجة للأحكام والتقديرات التي يصدرونها عند تطبيق بعض البدائل والسياسات المحاسبية، بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح، حيث يعمل المسيرون على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بالعديد من البنود، من أجل التحكم في مستوى الأرباح بما يتفق ومصالحهم. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار مدى إدارة الأرباح من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالاعتماد على المصاريف غير النقدية (مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات) والنواتج غير النقدية وبنود احتياجات رأس المال العامل (الديون قصيرة الأجل، الحقوق والمخزونات)، من خلال اختبار العلاقة بين هذه البنود والمستحقات الاختيارية. وتم إجراء الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2009، بالاعتماد على نموذج (Kothari & al., 2005) لقياس إدارة الأرباح، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة أرباحها، في حين تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى. وحسب نتائج الدراسة تعتبر مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، نظرا للفرصة المتاحة للمؤسسة لاستخدام التقديرات بشكل كبير وخصوصا فيما يتعلق بالمؤونات، كما يتم استخدام الديون قصيرة الأجل والمخزونات لكن بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها لا تُستَخدَم في إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من (Dhaliwal, Salamon & Smith)، الذين أكدوا على أهمية الاهتلاكات في إدارة الأرباح، حيث توصلوا إلى أن مسيري المؤسسات يعتمدون على طرق الاهتلاك لتكييف مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم. كما تؤكد أعمال (Holthausen)، الذي اهتم بالتغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت كتقنية لإدارة الأرباح، وأثر ذلك على القيمة السوقية للسهم. وأعمال (Hagerman & Zmijewski) التي أكدت على أن مسيري المؤسسات كبيرة الحجم يستخدمون الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة اهتلاك لأخرى بغرض التأثير على مستوى الأرباح بما يخدم مصالحهم، وذلك بعد دراستهم لأثر حجم المؤسسة على طريقة الاهتلاك، ومدة الاهتلاك وبعض المتغيرات الأخرى، وتوصلهم إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وطريقة الاهتلاك. كما تتفق أيضا مع استنتاجات (Bonnet)[13]، الذي حدد من خلال أعماله أربع تقنيات لإدارة الأرباح، وأهمها تلك التي ترتكز على التحكم في النتيجة الجارية والنتيجة الصافية، بالاعتماد على مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ؛ وتختلف مع نتائج (Daoud)[14]، الذي توصل إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة الاهتلاك وإدارة الأرباح.

على غرار العديد من الدراسات السابقة، سمحت هذه الدراسة بتأكيد أهمية مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات في إدارة الأرباح، حيث تعتمد أغلب تقنيات إدارة الأرباح على الاهتلاكات والمؤونات، ويمكن تفسير ذلك بالهامش الكبير المتاح للمسيرين لإصدار الأحكام الشخصية والتقديرات، عند اختيار وتطبيق القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات والمؤونات. ففي ما يخص الاهتلاكات يتيح التشريع المحاسبي في الجزائر لإدارة المؤسسة حرية المفاضلة بين عدة طرق للاهتلاك، كما أن للإدارة هامش كبير من الحرية عند تقدير المدة االنفعية للأصل، والتي تستخدم لتوزيع تكلفته على مختلف الدورات المحاسبية المستفيدة من خدماته، وبما أن أقساط الاهتلاك من أهم المصاريف الثابتة المكونة لجدول النتيجة، فهي أداة هامة للتحكم في مستوى الأرباح. أما فيما يخص المؤونات فإن الإدارة تعتمد بشكل كبير على التقدير، عند تحديد مبلغ المؤونات لمختلف البنود، والذي يعتبر مصروفا يخصم من الإيرادات لتحديد صافي الربح، وبالتالي فإن المؤونات يمكن أن تشكل وسيلة فعالة في يد المسيرين لضبط الأرباح عند المستوى المرغوب فيه.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (01) : المستحقات الكلية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.**

**الوحدة : ألف دينار جزائري**

| المؤسسات | السنوات | تغير الديون قصيرة الأجل | تغير حسابات المدينين | تغير المخزون | تغير احتياجات رأس المال العامل | مخصصات الدورة | نواتج غير نقدية | المستحقات الكلية $(TAC_{it})$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AIR ALGERIE | 2005 | -9789241 | 4405957 | 239877 | 14435075 | 9450638 | 717277 | 5701714 |
| | 2006 | 8108745 | -3781943 | 1359201 | -10531487 | 9464155 | 491835 | -19503807 |
| | 2007 | 3915719 | 3674559 | 435107 | 193947 | 10042577 | 602482 | -9246148 |
| | 2008 | 1454083 | -360368 | 203792 | -1610659 | 9509367 | 700401 | -10419625 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -8044619 | 4105546 | 9977264 | -2172901 | -103925 | 905094 | 2974070 | 2009 | |
| -292112 | 10635 | 145995 | -156752 | -6593 | -70338 | 79821 | 2005 | |
| -94694 | 8601 | 147247 | 43952 | -1830 | 69870 | 24088 | 2006 | |
| -109523 | 37757 | 158100 | 10820 | 40255 | 71702 | 101137 | 2007 | EL AURASSI |
| 136591 | 8596 | 159012 | 287007 | -14940 | 242363 | -59584 | 2008 | |
| 15404 | 10430 | 158338 | 163312 | -2789 | -113117 | -279218 | 2009 | |
| 20371 | 248603 | 2677836 | 2449604 | 483466 | 1085210 | -880928 | 2005 | |
| -12579418 | 300148 | 11902059 | -977507 | 1534360 | -485199 | 2026668 | 2006 | |
| -12175455 | 670165 | 14443639 | 1598019 | 1461481 | 1378269 | 1681231 | 2007 | ENTP |
| -3318869 | 488429 | 6097580 | 2290282 | 203792 | -360368 | 1454083 | 2008 | |
| -16748088 | 510666 | 17593346 | 334592 | -103925 | 905094 | 2974070 | 2009 | |
| -735977 | 6754 | 440018 | -302713 | -204458 | 331008 | 429263 | 2005 | |
| 688465 | 642357 | 537190 | 583298 | 548953 | 853 | -33492 | 2006 | |
| 679200 | 581182 | 584486 | 682504 | 229520 | 519109 | 66125 | 2007 | SAIDAL |
| 777416 | 447353 | 761734 | 1091797 | 1664619 | 1434521 | 2007343 | 2008 | |
| 123764 | 101397 | 1170510 | 1192877 | 2122302 | -151586 | 777839 | 2009 | |
| -29181281 | 97913063 | 206988055 | 79893711 | 7088477 | 165523741 | 92718507 | 2005 | |
| 73217120 | 116003559 | 116003559 | 73217120 | 13683873 | 56980704 | -2552543 | 2006 | |
| -122967900 | 204051363 | 255417184 | -71602079 | 29485858 | 108923688 | 210011625 | 2007 | SONATRACH |
| 42761167 | 276028000 | 284520000 | 51253167 | 69865252 | 5642221424 | 5660833509 | 2008 | |
| 198574000 | 285701000 | 320073000 | 232946000 | 33433000 | -5549512000 | -5749025000 | 2009 | |
| 241047 | 2592336 | 15075704 | 12724415 | -6915 | 20570770 | 7839440 | 2005 | |
| -22550297 | 3185166 | 286200 | -25449263 | -231122 | -57244822 | -32026681 | 2006 | |
| -773081 | 509575 | 634390 | -648266 | -4850 | -1138508 | -495092 | 2007 | SONELGAZ |
| 41987224 | 13828896 | 50489294 | 78647622 | 17526919 | 118676539 | 57555836 | 2008 | |
| 23097579 | 15802724 | 54364641 | 61659496 | 31413687 | 39472445 | 9226636 | 2009 | |
| | | | | | | | 2005 | |
| -583274 | 36717 | 617994 | -1997 | 13242 | -21146 | -5907 | 2006 | |
| -579229 | 24754 | 583122 | -20861 | -5168 | 32840 | 48533 | 2007 | SPA DAHLI |
| -1167062 | 58497 | 1302374 | 76815 | -33644 | 177999 | 67540 | 2008 | |
| -1064760 | 14961 | 1285714 | 205993 | 7257 | 72625 | -126111 | 2009 | |
| | | | | | | | 2005 | |
| -1089946 | 223081 | 630303 | -682724 | 312224 | 1035186 | 2030134 | 2006 | |
| -1027550 | 85618 | 878527 | -234641 | 613850 | 2354750 | 3203241 | 2007 | ETRHB |
| 3374623 | 20481 | 1343693 | 4697835 | -686727 | 8290334 | 2905772 | 2008 | |
| 7724902 | 4580925 | 1579742 | 4723719 | 4587701 | 6376556 | 6240538 | 2009 | |
| -1290279 | 545403 | 3470075 | 1634393 | 427633 | 1503126 | 296366 | 2005 | |
| -960273 | 459209 | 3920669 | 2501187 | 1252325 | 1676579 | 427717 | 2006 | |
| -6427491 | 962824 | 4753040 | -2637275 | 711887 | -1909155 | 1440007 | 2007 | ENAFOR |
| | | | | | | | 2008 | |
| | | | | | | | 2009 | |
| -2447199 | 96015 | 1601013 | -942201 | 11808 | 2558923 | 3512932 | 2005 | |
| 8611906 | 1923768 | 1684615 | 8372753 | 2967980 | 1871976 | -3532797 | 2006 | |
| 1339080 | 1245900 | 2560531 | 2653711 | 10454529 | 3802095 | 11602913 | 2007 | CEVITAL |
| | | | | | | | 2008 | |
| | | | | | | | 2009 | |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

**الجدول (02) : معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.**

**الوحدة : %**

| | | $TAC_{it}/ A_{it-1}$ | $1/ A_{it-1}$ | $(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}$ | $PPE_{it}/ A_{it-1}$ | $ROA_{it-1}$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | **Air Algérie** | 0,0555038130 | 0,0000000097 | 0,0176183605 | 0,7015753905 | 0,0271661474 |
| | **EL AURASSI** | -0,0568817354 | 0,0000001947 | 0,0584576511 | 0,5138032339 | 0,0694185703 |
| | **ENTP** | 0,0006456106 | 0,0000000317 | 0,0400650003 | 0,5062071603 | 0,0978575274 |
| | **SAIDAL** | -0,0565971543 | 0,0000000769 | -0,0117119013 | 0,3806277574 | 0,0350844881 |
| | **Sonatrach** | -0,0109188424 | 0,0000000004 | 0,3836135097 | 0,5318560535 | 0,1277771124 |
| | **Sonelgaz** | 0,0004422110 | 0,0000000018 | 0,0073351547 | 0,4204362888 | 0,0006633321 |
| | **ENAFOR** | -0,0729492134 | 0,0000000565 | -0,0225055068 | 0,5713926782 | 0,1031962939 |
| | **CEVITAL** | -0,0903034458 | 0,0000000369 | 0,1617184378 | 0,8717064709 | 0,2803303944 |
| | ∑ | -0,2310587568 | 0,0000004087 | 0,6345907060 | 4,4976050334 | 0,7414938660 |
| 2006 | **Air Algérie** | -0,1674532888 | 0,0000000086 | -0,0136795597 | 0,6771147369 | 0,0682961957 |
| | **EL AURASSI** | -0,0169729003 | 0,0000001792 | -0,0057928397 | 0,4482151246 | 0,0847553444 |
| | **ENTP** | -0,3465037095 | 0,0000000275 | 0,1095659612 | 0,6287264645 | 0,0749495756 |
| | **SAIDAL** | 0,0481260605 | 0,0000000699 | 0,0290915680 | 0,3223170664 | 0,0300972685 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **Sonatrach** | 0,0231803647 | 0,0000000003 | 0,2153795909 | 0,4977433662 | 0,1821396112 |
| | **Sonelgaz** | -0,0367439340 | 0,0000000016 | -0,0914252171 | 0,0085969620 | 0,0033881779 |
| | **SPA DAHLI** | -0,0654838555 | 0,0000001123 | 0,0147200976 | 0,8312467680 | 0,0103635936 |
| | **ETRHB** | -0,1509549830 | 0,0000001385 | 0,2712206825 | 0,6584808080 | 0,0598487218 |
| | **ENAFOR** | -0,0394501522 | 0,0000000411 | 0,0758725033 | 0,6541610317 | 0,0496388318 |
| | **CEVITAL** | 0,2185084681 | 0,0000000254 | 0,4541456802 | 0,8306041297 | 0,2089334199 |
| | ∑ | -0,5337479300 | 0,0000006044 | 1,0590984671 | 5,5572064580 | 0,7724107404 |
| **2007** | **Air Algérie** | -0,0742400205 | 0,0000000080 | -0,0011635729 | 0,5837664661 | 0,0514739672 |
| | **EL AURASSI** | -0,0190732786 | 0,0000001741 | 0,0036256000 | 0,4155602135 | 0,1183620208 |
| | **ENTP** | -0,2869019937 | 0,0000000236 | 0,0670465256 | 0,8618245625 | 0,0675444086 |
| | **SAIDAL** | 0,0473541067 | 0,0000000697 | 0,0126661080 | 0,3061024677 | 0,0381707427 |
| | **Sonatrach** | -0,0324160580 | 0,0000000003 | 0,0449065820 | 0,4530562264 | 0,1422414429 |
| | **Sonelgaz** | -0,0013147061 | 0,0000000017 | -0,0012137105 | 0,0080403828 | 0,0000378623 |
| | **SPA DAHLI** | -0,0635915039 | 0,0000001098 | 0,0397923235 | 2,7836296525 | 0,0112913183 |
| | **ETRHB** | -0,0872720262 | 0,0000000849 | 0,3697482739 | 0,7119082087 | 0,0878285865 |
| | **ENAFOR** | -0,2096966339 | 0,0000000326 | 0,1049583446 | 0,8639001854 | 0,0531702342 |
| | **CEVITAL** | 0,0245477674 | 0,0000000183 | 0,6099271803 | 1,1291785288 | 0,2409195598 |
| | ∑ | -0,7026043467 | 0,0000005231 | 1,2502936546 | 8,1169668944 | 0,8110401434 |
| **2008** | **Air Algérie** | -0,0829889837 | 0,0000000080 | 0,0301791062 | 0,5447677764 | 0,0167835888 |
| | **EL AURASSI** | 0,0218353344 | 0,0000001599 | 0,0010290140 | 0,3655463038 | 0,1099673360 |
| | **ENTP** | -0,0548897810 | 0,0000000165 | 0,0404001757 | 0,1301595743 | 0,0723841870 |
| | **SAIDAL** | 0,0517773505 | 0,0000000666 | 0,1332735160 | 0,3579702045 | 0,0580867444 |
| | **Sonatrach** | 0,0091724581 | 0,0000000002 | 0,0918131860 | 0,3113235219 | 0,1378874320 |
| | **Sonelgaz** | 0,0739328780 | 0,0000000018 | 0,1521548296 | 1,2410491018 | 0,0015225756 |
| | **SPA DAHLI** | -0,0422073450 | 0,0000000362 | 0,0219210121 | 0,9501013809 | 0,0096108288 |
| | **ETRHB** | 0,1753617168 | 0,0000000520 | 0,2580956012 | 0,4792054411 | 0,1384506290 |
| | **ENAFOR** | | | | | |
| | **CEVITAL** | | | | | |
| | ∑ | 0,1519936282 | 0,0000003411 | 0,7288664407 | 4,3801233046 | 0,5446933217 |
| **2009** | **Air Algérie** | -0,0653059933 | 0,0000000081 | 0,0252403180 | 0,5059058410 | 0,0242660071 |
| | **EL AURASSI** | 0,0023223764 | 0,0000001508 | -0,0218614562 | 0,3541159690 | 0,1129566864 |
| | **ENTP** | -0,2590177544 | 0,0000000155 | 0,0981652954 | 0,6941866533 | 0,0474599134 |
| | **SAIDAL** | 0,0066275392 | 0,0000000535 | 0,0649111038 | 0,3845799882 | 0,0711463371 |
| | **Sonatrach** | 0,0182497620 | 0,0000000001 | -0,1590777021 | 0,1997096934 | 0,0546160252 |
| | **Sonelgaz** | 0,0223855495 | 0,0000000010 | 0,0077910827 | 0,8795338607 | 0,0001353392 |
| | **SPA DAHLI** | -0,0376545165 | 0,0000000354 | -0,0033900240 | 0,9356172698 | 0,0078099985 |
| | **ETRHB** | 0,2788315478 | 0,0000000361 | -0,1885890721 | 0,3434144820 | 0,1628893206 |
| | **ENAFOR** | | | | | |
| | **CEVITAL** | | | | | |
| | ∑ | -0,0335614892 | 0,0000003004 | -0,1768104544 | 4,2970637573 | 0,4812796274 |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة والجدول (01).

**الجدول (03) : معالم النموذج المقدرة خلال سنوات الدراسة.**

| $\alpha_4$ | $\alpha_3$ | $\alpha_2$ | $\alpha_1$ | السنوات |
|---|---|---|---|---|
| -0,724 | 0,209 | 0,137 | -256275,592 | **2005** |
| 0,942 | -0,218 | 0,233 | 366397,783 | **2006** |
| 0,241 | -0,033 | 0,042 | 453392,346 | **2007** |
| 0,417 | 0,069 | 0,798 | 578346,134 | **2008** |
| 1,061 | 0,145 | -1,037 | 69621,291 | **2009** |

**المصدر :** من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول (02) وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (04) : المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.**

**الوحدة : ألف دينار جزائري**

| $\|DAC_{it}\|/A_{it}$ | $\|DAC_{it}\|$ | المستحقات الاختيارية $(DAC_{it})$ | المستحقات غير الاختيارية $(NDAC_{it})$ | المستحقات الكلية $(TAC_{it})$ | السنوات | المؤسسات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0,0779268991 | 9 076 389,07 | -9076389,07 | 14778103,07 | 5701714 | 2005 | AIR ALGERIE |
| 0,2398361880 | 29 870 154,60 | -29870154,60 | 10366347,60 | -19503807 | 2006 | |
| 0,0703750965 | 8 835 897,03 | -8835897,03 | -410250,97 | -9246148 | 2007 | |
| 0,1578632280 | 19 446 140,52 | -19446140,52 | 9026515,52 | -10419625 | 2008 | |
| 0,1395403832 | 16 996 262,17 | -16996262,17 | 8951643,17 | -8044619 | 2009 | |
| 0,0675890596 | 377 088,08 | -377088,08 | 84976,08 | -292112 | 2005 | EL AURASSI |
| 0,0986853961 | 566 673,45 | -566673,45 | 471979,45 | -94694 | 2006 | |
| 0,1114299480 | 697 050,37 | -697050,37 | 587527,37 | -109523 | 2007 | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0,1437611304 | 953 547,60 | -953547,60 | 1090138,60 | 136591 | 2008 | |
| 0,2021456271 | 1 405 813,27 | -1405813,27 | 1421217,27 | 15404 | 2009 | |
| 0,0317541788 | 1 152 798,88 | -1152798,88 | 1173169,88 | 20371 | 2005 | ENTP |
| 0,3985022346 | 16 911 510,31 | -16911510,31 | 4332092,31 | -12579418 | 2006 | |
| 0,2027038731 | 12 256 336,04 | -12256336,04 | 80881,04 | -12175455 | 2007 | |
| 0,1322976585 | 8 554 366,60 | -8554366,60 | 5235497,60 | -3318869 | 2008 | |
| 0,2860467386 | 20 320 790,91 | -20320790,91 | 3572702,91 | -16748088 | 2009 | |
| 0,0842850382 | 1 205 735,48 | -1205735,48 | 469758,48 | -735977 | 2005 | SAIDAL |
| 0,0263042219 | 377 281,48 | -377281,48 | 1065746,48 | 688465 | 2006 | |
| 0,0139955352 | 210 137,31 | 210137,31 | 469062,69 | 679200 | 2007 | |
| 0,1521628271 | 2 841 519,22 | -2841519,22 | 3618935,22 | 777416 | 2008 | |
| 0,0623463301 | 1 450 576,34 | -1450576,34 | 1574340,34 | 123764 | 2009 | |
| 0,0803451689 | 253 776 933,26 | -253776933,26 | 224595652,26 | -29181281 | 2005 | SONATRACH |
| 0,0320690712 | 121 651 631,63 | 121651631,63 | -48434511,63 | 73217120 | 2006 | |
| 0,0477120838 | 222 429 403,73 | -222429403,73 | 99461503,73 | -122967900 | 2007 | |
| 0,1484414364 | 1 615 177 761,04 | -1615177761,04 | 1657938928,04 | 42761167 | 2008 | |
| 0,2165972780 | 1 219 182 974,95 | -1219182974,95 | 1417756974,95 | 198574000 | 2009 | |
| 0,0875329325 | 53 720 258,25 | -53720258,25 | 53961305,25 | 241047 | 2005 | SONELGAZ |
| 0,0163265819 | 9 600 450,28 | -9600450,28 | -12949846,72 | -22550297 | 2006 | |
| 0,0018251317 | 1 036 510,62 | -1036510,62 | 263429,62 | -773081 | 2007 | |
| 0,1680123493 | 173 356 410,55 | -173356410,55 | 215343634,55 | 41987224 | 2008 | |
| 0,1019321338 | 132 776 134,48 | -132776134,48 | 155873713,48 | 23097579 | 2009 | |
| 0,2800499435 | 2 550 860,39 | -2550860,39 | 1967586,39 | -583274 | 2006 | SPA DAHLI |
| 0,0167428620 | 462 951,60 | 462951,60 | -1042180,60 | -579229 | 2007 | |
| 0,1492461953 | 4 220 247,50 | -4220247,50 | 3053185,50 | -1167062 | 2008 | |
| 0,1848924226 | 5 630 544,66 | -5630544,66 | 4565784,66 | -1064760 | 2009 | |
| 0,2936824314 | 3 457 847,78 | -3457847,78 | 2367901,78 | -1089946 | 2006 | ETRHB |
| 0,1051071937 | 2 022 660,13 | -2022660,13 | 995110,13 | -1027550 | 2007 | |
| 0,2050054913 | 5 679 584,47 | -5679584,47 | 9054207,47 | 3374623 | 2008 | |
| 0,2553695388 | 11 931 850,58 | -11931850,58 | 19656752,58 | 7724902 | 2009 | |
| 0,0801420377 | 1 950 771,56 | -1950771,56 | 660492,56 | -1290279 | 2005 | ENAFOR |
| 0,1599069229 | 4 901 367,70 | -4901367,70 | 3941094,70 | -960273 | 2006 | |
| 0,1468807672 | 6 584 641,00 | -6584641,00 | 157150,00 | -6427491 | 2007 | |
| 0,0540184906 | 2 128 989,18 | -2128989,18 | -318209,82 | -2447199 | 2005 | CEVITAL |
| 0,0585029587 | 3 191 334,70 | 3191334,70 | 5420571,30 | 8611906 | 2006 | |
| 0,0422589032 | 4 538 566,43 | -4538566,43 | 5877646,43 | 1339080 | 2007 | |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة والجدول (01) ومعاملات الانحدار الموضحة في الجدول (03).

## الجدول (05) : البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة.

**الوحدة : %**

| | | Stocks/Ait | Créances/Ait | Dettes CT/Ait | Pro_Calc/Ait | Dotations/Ait |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | Air Algérie | 0,0265089147 | 0,1176374257 | 0,0851771722 | 0,0061583050 | 0,0811400776 |
| | EL AURASSI | 0,0513223480 | 0,0745967695 | 0,1357208267 | 0,0019062115 | 0,0261680632 |
| | ENTP | 0,1038012279 | 0,1408707419 | 0,1267173662 | 0,0068478416 | 0,0737617676 |
| | SAIDAL | 0,2627145415 | 0,2269469169 | 0,1434768467 | 0,0004721277 | 0,0307587646 |
| | Sonatrach | 0,0326507162 | 0,1311958889 | 0,0771179235 | 0,0309990411 | 0,0655319221 |
| | Sonelgaz | 0,0003852962 | 0,1216865962 | 0,0603307979 | 0,0042240075 | 0,0245646731 |
| | ENAFOR | 0,1439167884 | 0,1459042233 | 0,1006510424 | 0,0224063692 | 0,1425584046 |
| | CEVITAL | 0,0941100516 | 0,1384519475 | 0,1750859061 | 0,0024361727 | 0,0406222383 |
| 2006 | Air Algérie | 0,0357044702 | 0,0796478047 | 0,1447648877 | 0,0039490867 | 0,0759904623 |
| | EL AURASSI | 0,0495459771 | 0,0846458044 | 0,1360609186 | 0,0014978522 | 0,0256428609 |
| | ENTP | 0,1249536732 | 0,1090764387 | 0,1561583008 | 0,0070726769 | 0,2804597000 |
| | SAIDAL | 0,3002999860 | 0,2264122411 | 0,1407661479 | 0,0447853974 | 0,0374531104 |
| | Sonatrach | 0,0307937749 | 0,1242607483 | 0,0635391067 | 0,0305801603 | 0,0305801603 |
| | Sonelgaz | 0,0000090812 | 0,0296518418 | 0,0085017096 | 0,0054167119 | 0,0004867134 |
| | SPA DAHLI | 0,0149950744 | 0,0702033937 | 0,0781308547 | 0,0040310296 | 0,0678473762 |
| | ETRHB | 0,0339436416 | 0,3565833666 | 0,3247951330 | 0,0189467480 | 0,0535329862 |
| | ENAFOR | 0,1551468533 | 0,1705664205 | 0,0938850745 | 0,0149816750 | 0,1279116675 |
| | CEVITAL | 0,1224027598 | 0,1343479358 | 0,0617365864 | 0,0352661599 | 0,0308820512 |
| 2007 | Air Algérie | 0,0388826461 | 0,1082735707 | 0,1747874217 | 0,0047985766 | 0,0799859169 |
| | EL AURASSI | 0,0519157292 | 0,0891626141 | 0,1410644356 | 0,0060358056 | 0,0252737470 |
| | ENTP | 0,1155058720 | 0,0993516135 | 0,1337729000 | 0,0110836583 | 0,2388790221 |
| | SAIDAL | 0,3021541838 | 0,2508585646 | 0,1388737999 | 0,0387078014 | 0,0389278539 |
| | Sonatrach | 0,0313819383 | 0,1244763781 | 0,0967505948 | 0,0437699134 | 0,0547881075 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sonelgaz | 0,0000008628 | 0,0286973935 | 0,0079310659 | 0,0008972812 | 0,0011170607 |
| | SPA DAHLI | 0,0047527213 | 0,0243138280 | 0,0274928089 | 0,0008952400 | 0,0210888808 |
| | ETRHB | 0,0526666689 | 0,3405359362 | 0,3651783350 | 0,0044491250 | 0,0456525078 |
| | ENAFOR | 0,1219578799 | 0,0740341957 | 0,0963133973 | 0,0214773027 | 0,1060240280 |
| | CEVITAL | 0,1595134646 | 0,1036393717 | 0,1393926738 | 0,0116006603 | 0,0238412797 |
| 2008 | Air Algérie | 0,0412853763 | 0,1074319938 | 0,1899556622 | 0,0056858358 | 0,0771967769 |
| | EL AURASSI | 0,0467097079 | 0,1206296951 | 0,1240558184 | 0,0012959717 | 0,0239733653 |
| | ENTP | 0,1217135787 | 0,1039282400 | 0,1143983916 | 0,0075538045 | 0,0943021961 |
| | SAIDAL | 0,3320807139 | 0,2785158519 | 0,2191513843 | 0,0239556702 | 0,0407907144 |
| | Sonatrach | 0,0198664468 | 0,5718749233 | 0,5617063795 | 0,0253681011 | 0,0261485506 |
| | Sonelgaz | 0,0169870912 | 0,1308132287 | 0,0601468442 | 0,0134025924 | 0,0489328596 |
| | SPA DAHLI | 0,0034576406 | 0,0300700362 | 0,0292722878 | 0,0020687068 | 0,0460575747 |
| | ETRHB | 0,0117951392 | 0,5357796850 | 0,3585398686 | 0,0007392649 | 0,0485008093 |
| 2009 | Air Algérie | 0,0409004896 | 0,1160815882 | 0,2165278338 | 0,0337067913 | 0,0819139660 |
| | EL AURASSI | 0,0441486598 | 0,0987859873 | 0,0781695712 | 0,0014997574 | 0,0227678419 |
| | ENTP | 0,1354263022 | 0,0968550625 | 0,1263187990 | 0,0071884182 | 0,2476537092 |
| | SAIDAL | 0,3577534273 | 0,2170283817 | 0,2093280588 | 0,0043580821 | 0,0503089709 |
| | Sonatrach | 0,0443430137 | 0,1195648949 | 0,0644632845 | 0,0507569907 | 0,0568634421 |
| | Sonelgaz | 0,0375720408 | 0,1339224574 | 0,0547266697 | 0,0121317388 | 0,0417356920 |
| | SPA DAHLI | 0,0034488788 | 0,0303062235 | 0,0230395049 | 0,0004912803 | 0,0422194993 |
| | ETRHB | 0,1051813784 | 0,4541596092 | 0,3461555402 | 0,0980425205 | 0,0338101775 |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

**الجدول (06) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة الأصلي.**

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. | 95,0% Confidence Interval for B | | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | | Lower Bound | Upper Bound | Tolerance | VIF |
| (Constant) | ,052 | ,022 | | 2,340 | ,025 | ,007 | ,097 | | |
| $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,942 | ,185 | ,637 | 5,090 | ,000 | ,567 | 1,316 | ,886 | 1,129 |
| $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,101 | ,221 | ,124 | ,459 | ,649 | -,346 | ,549 | ,191 | 5,236 |
| $Créa_{it}/ A_{it}$ | ,145 | ,207 | ,202 | ,698 | ,489 | -,275 | ,564 | ,166 | 6,038 |
| $Stock_{it}/ A_{it}$ | -,282 | ,119 | -,297 | -2,360 | ,024 | -,523 | -,040 | ,879 | 1,138 |
| Pro_Calc | ,198 | ,628 | ,042 | ,316 | ,754 | -1,072 | 1,469 | ,784 | 1,275 |

a. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (07) : مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الأصلي.**

**Correlations**

| | | $\|DAC_{it}\|/ A_{it}$ | $Dot_{it}/ A_{it}$ | $DCT_{it}/ A_{it}$ | $Créa_{it}/ A_{it}$ | $Stock_{it}/ A_{it}$ | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pearson Correlation | $\|DAC_{it}\|/ A_{it}$ | 1,000 | ,564 | ,273 | ,184 | -,133 | ,050 |
| | $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,564 | 1,000 | -,004 | -,125 | ,151 | -,055 |
| | $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,273 | -,004 | 1,000 | ,882 | ,123 | ,227 |
| | $Créa_{it}/ A_{it}$ | ,184 | -,125 | ,882 | 1,000 | ,214 | ,385 |
| | $Stock_{it}/ A_{it}$ | -,133 | ,151 | ,123 | ,214 | 1,000 | ,213 |
| | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ | ,050 | -,055 | ,227 | ,385 | ,213 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | $\|DAC_{it}\|/ A_{it}$ | . | ,000 | ,037 | ,115 | ,195 | ,374 |
| | $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,000 | . | ,490 | ,209 | ,164 | ,362 |
| | $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,037 | ,490 | . | ,000 | ,213 | ,069 |
| | $Créa_{it}/ A_{it}$ | ,115 | ,209 | ,000 | . | ,082 | ,005 |
| | $Stock_{it}/ A_{it}$ | ,195 | ,164 | ,213 | ,082 | . | ,082 |
| | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ | ,374 | ,362 | ,069 | ,005 | ,082 | . |

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (08) : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حول اعتدالية التوزيع لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.**

**Tests of Normality**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | |
|---|---|---|---|
| | Statistic | df | Sig. |
| Standardized Residual | ,103 | 44 | ,200* |

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (09) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، واستثناء 27 مشاهدة الأخيرة.**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,033 | 4 | ,008 | 1,417 | ,287[a] |
| | Residual | ,070 | 12 | ,006 | | |
| | Total | ,103 | 16 | | | |

a. Predictors : (Constant), $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$, $Dot_{it}/ A_{it}$, $DCT_{it}/ A_{it}$, $Stock_{it}/ A_{it}$
b. Dependent Variable : $|\overline{DAC}_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (10) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، واستثناء 27 مشاهدة الأولى.**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,107 | 4 | ,027 | 5,694 | ,008[a] |
| | Residual | ,056 | 12 | ,005 | | |
| | Total | ,163 | 16 | | | |

a. Predictors : (Constant), $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$, $Dot_{it}/ A_{it}$, $Stock_{it}/ A_{it}$, $Créa_{it}/ A_{it}$
b. Dependent Variable : $|\overline{DAC}_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (11) : مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.**

**Correlations**

| | | $\|\overline{DAC}_{it}\|/ A_{it}$ | $Dot_{it}/ A_{it}$ | $DCT_{it}/ A_{it}$ | $Stock_{it}/ A_{it}$ | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Pearson Correlation | $\|\overline{DAC}_{it}\|/ A_{it}$ | 1,000 | ,564 | ,273 | -,133 | ,050 |
| | $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,564 | 1,000 | -,004 | ,151 | -,055 |
| | $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,273 | -,004 | 1,000 | ,123 | ,227 |
| | $Stock_{it}/ A_{it}$ | -,133 | ,151 | ,123 | 1,000 | ,213 |
| | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ | ,050 | -,055 | ,227 | ,213 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | $\|\overline{DAC}_{it}\|/ A_{it}$ | . | ,000 | ,037 | ,195 | ,374 |
| | $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,000 | . | ,490 | ,164 | ,362 |
| | $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,037 | ,490 | . | ,213 | ,069 |
| | $Stock_{it}/ A_{it}$ | ,195 | ,164 | ,213 | . | ,082 |
| | $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$ | ,374 | ,362 | ,069 | ,082 | . |

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (12) : ملخص نموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.**

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | | | | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | df1 | df2 | Sig. F Change | |
| 1 | ,682[a] | ,465 | ,411 | ,0685 | ,465 | 8,491 | 4 | 39 | ,000 | 1,616 |

a. Predictors : (Constant), $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$, $Dot_{it}/ A_{it}$, $DCT_{it}/ A_{it}$, $Stock_{it}/ A_{it}$
b. Dependent Variable : $|\overline{DAC}_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (13) : تحليل التباين لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,159 | 4 | ,040 | 8,491 | ,000[a] |
| | Residual | ,183 | 39 | ,005 | | |
| | Total | ,342 | 43 | | | |

a. Predictors : (Constant), $Pro_Calc_{it}/ A_{it}$, $Dot_{it}/ A_{it}$, $DCT_{it}/ A_{it}$, $Stock_{it}/ A_{it}$
b. Dependent Variable : $|\overline{DAC}_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

**الجدول (14) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.**

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. | 95% Confidence Interval for B | | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | | Lower Bound | Upper Bound | Tolerance | VIF |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (Constant) | ,053 | ,022 | | 2,436 | ,019 | ,009 | ,098 | | |
| $Dot_{it}/ A_{it}$ | ,904 | ,176 | ,612 | 5,144 | ,000 | ,548 | 1,259 | ,969 | 1,032 |
| $DCT_{it}/ A_{it}$ | ,239 | ,099 | ,292 | 2,419 | ,020 | ,039 | ,439 | ,942 | 1,061 |
| $Stock_{it}/ A_{it}$ | -,264 | ,116 | -,278 | -2,277 | ,028 | -,498 | -,029 | ,922 | 1,084 |
| $Pro\ Calc_{it}/ A_{it}$ | ,359 | ,580 | ,076 | ,620 | ,539 | -,814 | 1,532 | ,906 | 1,103 |

a. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/ A_{it}$

**المصدر :** البرنامج الإحصائي SPSS.

## - الإحالات والمراجع :

(1) طارق عبد العال، "حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 55.

(2) انظر : بوسنة حمزة، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة سطيف 01، 2012.

(3) Voir : Thomas JEANJEAN, "Contribution a l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées", 22e congres de l'AFC, France, 2001.

(4) Voir : Yves Mard, "Gestion des résultats comptables : l'influence de la politique financière, de la performance et du contrôle", 25e congres de l'AFC : Normes et Mondialisation, France, 2004.

(5) انظر : فواز سفير القثامي وتوفيق عبد المحسن الخيال، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية، العدد (01)، المجلد (47)، 2010، ص: 240-309.

(6) انظر : بوسنة حمزة، نفس المرجع السابق.

(7) Voir : D.S.Dhaliwal, G.L. Salamon & E.D. Smith, "The effect of owner versus management control on the choice of accounting methods", journal of Accounting and Economics, N°. 4, 1982, p.p. 41-53.

(8) Voir : R.W.Holthausen, "Evidence on the effect of bond covenants and management compensation contracts on the choice of accounting techniques, the case of depreciation switch-back", Journal of Accounting and Economics, N°. 3, 1981, p.p. 73-109.

(9) Karim KHARRAT, "Le passage aux Normes internationales : de nouvelles options pour la gestion du résultat", 27e congres de l'AFC sur le thème : comptabilité, contrôle, audit et institution(s), Tunisie, 2006, p.p. 13-14.

(10) La commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse : http://www.cosob.org.

(11) لا يتوفر الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة عمليات البورصة سوى على الميزانيات وجداول حسابات النتائج، المعدين وفق المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي لم يتم جمع أي بيانات من الملاحق.

(12) بوسنة حمزة، نفس المرجع السابق، ص. 67.

(13) Voir : F. Bonnet, "Pièges (et délices) de la comptabilité (créative)", Economica, Paris, 1995.

(14) Inès Daoud, "Divergences comptabilité - fiscalité, gestion fiscale et gestion des résultats en Tunisie : les nouveaux défis", 32e Congrès de l'AFC sur le thème : Comptabilités, économie et société, France, 2011.

# قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 74-2012

# Measuring the impact of monetary variables on the Algerian dinar exchange rate against the U.S. dollar 74-2012

عبد اللطيف مصيطفى (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر
محمد زرقون (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
عبد القادر مراد (***)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر

**ملخص**: يهدف هذا البحث إلى تحليل اثر كل من: المستوى العام للأسعار(CPI)، الأرصدة النقدية الحقيقية (RM) وسعر الخصم (DR)على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(ER) خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2012، وذلك باستخدام نموذج التعديل الجزئي. النتائج أظهرت بأن المتغير الوحيد الذي يؤثر على سعر صرف الدينار هو المستوى العام للأسعار، وان مرونة سعر الصرف طويلة الأجل بالنسبة لهذا المتغير أكبر من المرونة قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فان المسار الزمني لسعر الصرف يستوفي شرط استقرار التوازن.

**الكلمات المفتاح :** متغيرات نقدية، سعر الصرف، نموذج التعديل الجزئي.

**تصنيف JEL :** C13، E47.

**Abstract :** The goal of this study is to analyze the effects of monetary variables (Consumer Price Index, Real Money Balance, and Discount rate) up on the Algérien Dinar Exchange rate against United States Dollar during the period 1970-2012. Using partial Adjustment model, Results showed that the only variable that effects the Algerian Dinar exchange rate is the consumer price index, and the long run exchange rate elasticity is bigger than the short run elasticity. In addition, the time path of the exchange rate satisfies the equilibrium stability condition.

**Keywords :** Monetary variable, Exchange rate, Partial Adjustment Model.

**Jel Classification Codes :** C13, E47.

## I- تمهيد :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر المتغيرات النقدية متمثلة في المستوي العام للأسعار والأرصدة النقدية الحقيقية، وسعر الخصم علي سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كما وانه أضيف إلى المتغيرات السابقة الذكر متغير صوري يعبر عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف، ويقاس المستوي العام للأسعار بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، أما الأرصدة النقدية الحقيقية فتقاس بقسمة الأرصدة الاسمية علي الرقم القياسي للأسعار.

وقد استعملت في عملية التقدير هذه، نماذج ذات طابع حركي تدخل عنصر الزمن في تقدير العلاقات متمثلة في كل من نموذج التعديل الجزئي ونموذج الفجوات الزمنية المحدودة، محاولين بدءا بإظهار الجانب الاقتصادي لهذه النماذج انتهاء بتفسير النتائج المتولدة عن استعمالها ومحاولة إعطاء نتائج قد تفيد في توضيح ولو لمحة بسيطة أهم العوامل النقدية الداخلة في تفسير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

- **مشكلة البحث: ما تأثير المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟**

- **افتراضات النموذج:** يقوم نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف على الافتراضات التالية:

- وجود قيمة توازنية لسعر الصرف، وهي القيمة طويلة الأجل أو المستوي المرغوب لسعر الصرف $\left(ER^{*}\right)$.
- أن القيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف هي مزيج خطي لكل من المستوى العام للأسعار والأرصدة

eMail : (*) : amessaitfa@yahoo.fr & (**) : Zergoune.me@univ-ouargla.dz & (***) : merrad.abdelkader@yahoo.com

النقدية الحقيقية؛

$$ER_t^* = \beta_0 + \beta_1 CPI_t + \beta_2 RM_t + \beta_3 DR_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3)$ هي معلمات ثابتة، وحيث أ ن سعر الصرف الفعلي للدينار مقابل الدولار، لن يتعادل بالضرورة مع المستوى المرغوب لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، ومن ثم ستكون هناك محاولات مستمرة لتعديل المستوى الفعلي لسعر صرف الدينار اتجاه المستوى المرغوب في كل فترة زمنية، ففي كل فترة زمنية تحاول السلطات النقدية أن تقترب أكثر فأكثر من المستوى المرغوب لسعر الصرف، بمعنى أن التعديل الذي يتم في أي فترة لن يسد الفجوة القائمة بين المستوي الفعلي وبين المستوى المرغوب لسعر الصرف، ولكن هذا التعديل سيكون جزئيا[1].

➢ **متغيرات الدراسة :** نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التالية :

**أ- المستوى العام للأسعار :**

يقاس المستوى العام بمتوسط سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما، وهو متوسط بين أسعار المستهلك والمنتج، ومن اجل معرفة التغيرات التي تحدث على مستوى معيشة الأفراد فان الرقم القياسي لنفقة المعيشة والذي يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ونظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى[2].

**ب- الأرصدة النقدية الحقيقية :**

وتنقسم بدورها إلى أرصدة نقدية حقيقية وأرصدة نقدية اسمية

- **الأرصدة النقدية الحقيقية** :هي الأرصدة النقدية الاسمية على المستوى العام للأسعار
- **الأرصدة النقدية الاسمية** : النقود خارج المصارف + نقود الودائع (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل).

**ت-سعر الخصم :**

يطلق على سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي، أو يطلق على عمليات خصم الأوراق التجارية والمالية لدى البنك المركزي(وهو ما يسمى بسعر إعادة الخصم).

➢ **الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث منها:**

- قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي: في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الاسلامي، وهي عبارة عن ورقة بحثية في المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1426هـ / 2005م، من إعداد الباحث: أحمد أبو الفتوح علي الناقة، انصبت الدراسة علي تحليل أثر المستوي العام للأسعار والأرصدة النقدية الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، في إطار المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، وذلك باستخدام نموذج التعديل الجزئي ونموذج الفجوات الموزعة ذات الحدود. ولقد اقتصرت الدراسة من حيث المتغيرات أو التحليل على ما يعتبر مقبولا من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

وبينت الدراسة أن المستوي العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري. ويتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري في نفس اتجاه تغير المستوي العام للأسعار في مصر. كما أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوي العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونة في الأجل القصير، حيث يصبح سعر الصرف مرنا في الأجل الطويل.

تفسر التغيرات في الأرصدة الحقيقية معظم الحجم الكمي في سعر الصرف، ولكن أثرها قصير الأجل.

وقد سجلنا على هاته الدراسة ما يلي:

- أن النموذج يعاني من مشكلة التعدد الخطي نظرا للارتباط بين سعر الصرف المبطئ والمستوى العام للأسعار مما يؤثر على معنوية المعلمات؛
- لو افترضنا جدلا أن النتائج المتحصل عليها كانت صحيحة فمن المفروض أن يلغى العرض النقدي في الدراسة التي تليها نظرا لعدم معنوية معلمة هذا الأخير؛
- بالنسبة لمعلمات المستوى العام للأسعار المبطأة $CPI_{t-3}$، $CPI_{t-2}$، $CPI_{t-1}$ فهي غير معنوية ( أنظر أحمد أبو الفتوح علي الناقة، ص: 54)، وكذلك بالنسبة لمعلمات العرض النقدي $RM_{t-2}$، $RM_{t-1}$ (أنظر أحمد أبو الفتوح علي الناقة، ص: 55).

## II - الطريقة :

تمت الدراسة باستخدام نموذج التعديل الجزئي لتقدير أثر المغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، يستند المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي إلي مبدأ اقتصادي مضمونه "تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع، نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب".

**1- مصادر البيانات البحثية :** تم الحصول على البيانات من المصادر التالية :

أ- الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، العددين السنويين 2005 و2013 عن المتغيرات التالية :

- سعر الصرف السوقي الاسمي لمتوسط الفترة(السنة)، ورمزه (ER) ومعرفا على أنه عدد الدنانير لكل دولار، وبياناته سنوية في الصفحات 196-197 (2005)، والصفحة 102 (2013).
- سعر الخصم ورمزه (DR) وتحصلنا عليه من الصفحات 196-197 (2005)، والصفحة103(2013).

ب- منشورات بنك الجزائر للإحصاءات النقدية والميزان التجاري للفترة(1964-2013) الصادرة بتاريخ جوان 2011 و2013، عن المتغير التالي :

الأرصدة النقدية الحقيقية: ورمزها (RM)، وتعرف على أنها العرض النقدي الاسمي بالمفهوم الضيق مقسومة على المستوى العام لأسعار المستهلك.

ج- البنك العالمي(قرص مضغوط للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة (2013) عن المتغير التالي :

الرقم القياسي للأسعار المستهلك ورمزه (CPI).

بالإضافة إلى المتغير الصوري الذي ينوب عن سياسة سعر الصرف: ورمزه (DY) وهو متغير صوري، يأخذ القيمة 1 في السنوات التي تدخلت فيها السلطات النقدية في سعر الصرف الاسمي وهي (1991،1994) ويأخذ القيمة 0 في السنوات المتبقية من فترة الدراسة.

**2- الانحرافات والتكاليف :** إذا كان سعر الصرف الفعلي $(ER)$ ينحرف عن المستوي المرغوب لسعر الصرف $(ER^*)$، فإنه ينجم عن هذا الانحراف نوعان من التكاليف[3] :

- **النوع الأول** : تكاليف تعديل اختلال التوازن : وهي تنجم عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني، وهذا الانحراف يأخذ الصورة التالية :

$$(ER_t - ER_t^*)$$

- **النوع الثاني** : تكاليف التعديل الفعلي : وهي تنجم عن انحراف سعر صرف الفترة $(t)$ عن سعر صرف الفترة $(t-1)$ ويأخذ هذا الانحراف الصورة التالية:

$$(ER_t - ER_{t-1})$$

وبناءا علي هذين النوعين من التكاليف، تصاغ دالة التكاليف الكلية $(C_t)$ لكلا النوعين من التكاليف علي الصورة التالية :

$$C_t = b_1(ER_t - ER^*_t)^2 + b_2(ER_t - ER_{t-1})^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبذلك يكون الهدف الاقتصادي هو البحث عن مستوى سعر الصرف الذي يدني تكاليف الانحراف في سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب، وبتدنية التكاليف الكلية $(C_t)$ بالنسبة لسعر الصرف $(ER_t)$ ،ومساواة المشتقة الجزئية بالصفر نحصل على:

$$\frac{\partial C_t}{\partial ER_t} = 2b_1(ER_t - ER_t^*) + 2b_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومن الشرط الضروري للتدنية في(3) يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي، وبإعادة الترتيب نحصل علي:

$$(b_1 + b_2)(ER_t - ER_{t-1}) = b_1(ER_t^* - ER_{t-1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

والشرط الكافي لتدنية تكاليف تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب هو:

$$\frac{\partial}{\partial ER_t}\left(\frac{\partial C_t}{\partial ER_t}\right) = (2b_1 + 2b_2) \rangle 0$$

والمعادلة (4) تعطي الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي، وهو الفرض الذي يحدد العلاقة بين المستوي الفعلي لسعر الصرف وبين مستواه المرغوب في الأجل الطويل، ومن (4) يمكن اشتقاق الصيغة المحددة للفرض الأساسي للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الصيغة التقليدية:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (\frac{b_1}{b_1 + b_2})(ER_t^* - ER_{t-1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وبإضافة حد الخطأ العشوائي $(\varepsilon)$ نحصل علي الصيغة الاحتمالية للفرض الأساسي للتعديل الجزئي :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (\frac{b_1}{b_2 + b_1})(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

والمقدار $(b_1/(b_1 + b_2))$ أقل من الواحد،لأنة في أي فترة زمنية لا يتعدل سعر الصرف الفعلي تعديلا كاملا بحيث يتعادل مع المستوي المرغوب لسعر الصرف، لأسباب متعددة سواء أكانت قيودا مؤسسية، أو البطء في سلوك المتغيرات الاقتصادية أو وجود فجوات إبطاء زمني أو غيرها. وبوضع المقدار $[\lambda = b_1/(b_1 + b_2)]$ حيث أن المقدار $(\lambda)$ موجب وأقل من الواحد، فإن الفرض الأساسي في (6) يصبح :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \lambda(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

**3- الصيغة التي على أساسها تم تقدير النموذج** :

استعملت في تقدير النموذج صيغة خطية لوغاريتمية مزدوجة لكل من سعر الصرف الاسمي LER والمستوى العام للأسعارLCPI والأرصدة النقدية الحقيقية LRM، وسعر الخصم LDR وسعر الصرف المبطئ فترة زمنية واحدة LER(-1) بالإضافة إلى المتغير الصوري DY و المتعلق بالتدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف، ومن ثم فصيغة النموذج المقدر للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الأجل القصير هي :

$$LER = \beta_0\lambda + (1-\lambda)LER(-1) + \beta_1\lambda LCPI + \beta_2\lambda LRM + \beta_3\lambda LDR + \beta_4 DY + \varepsilon_t$$

## III- النتائج ومناقشتها :

لقد استخدمنا في قياس أثر المتغيرات النقدية علي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف، وذلك بهدف تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات النقدية، إضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف، وذلك لبحث مدى استقرار سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج، وأهمها:

- لم يكن لكل من العرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم اثر يذكر على سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛
- يعتبر المستوى العام لأسعار المستهلك أهم المتغيرات النقدية تأثيرا على سعر الصرف بفرض ثبات العوامل الأخرى (الغير نقدية)؛
- يتغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار في نفس اتجاه تغير المستوي العام للأسعار في الجزائر، وبدرجة تتوقف علي درجة تكيف سعر الصرف السائد في الفترة الحالية لسعر الصرف السائد في الفترة السابقة لها(المرونة الذاتية لسعر الصرف)، فمع زيادة درجة التكيف، تزداد درجة استجابة تغيرات سعر الصرف مع تغيرات المستوي العام للأسعار؛
- أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل اكبر منها في الأجل القصير؛
- أن المسار الزمني لسعر الصرف يستوفى شرط استقرار التوازن، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف.

### 1- نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير والتفسير الاقتصادي لمقدراته:

#### 1-1 نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير:

المعادلة الأساسية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في (1) غير قابلة للتقدير لأنها تنطوي علي سعر الصرف التوازني طويل الأجل (أو المستوى المرغوب لسعر الصرف) وهو متغير غير مشاهد، ولهذا يأتي دور الفرض

الأساسي لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في (7) ليستخدم في تحويل المعادلة (1) من معادلة غير قابلة للتقدير إلي معادلة قابلة للتقدير تحتوي علي متغيرات مشاهدة، فمن (7) فإن :

$$ER_t = \lambda ER_t^* + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(8)$$

ومن (8) فإن القيمة المتوقعة لسعر الصرف الفعلي في الفترة $(t)$ هي المتوسط المرجح لمستوي سعر الصرف المرغوب $(ER^*)$والمستوي الفعلي لسعر الصرف في الفترة السابقة $(ER_{t-1})$ ، وأوزان الترجيح هي $[\lambda,(1-\lambda)]$

وبالتعويض من (1) في (8) نحصل علي المعادلة القابلة للتقدير وهي :

$$ER_t = \lambda(\beta_0 + \beta_1 CPI_t + \beta_2 RM_t + \beta_3 DR_t) + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(9)$$
$$= \beta_0\lambda + \beta_1\lambda CPI_t + \beta_2\lambda RM_t + \beta_3\lambda DR_t + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t$$

والمعادلة(9) تعطي معادلة التعديل الجزئي لسعر صرف الدينار القابلة للتقدير، لأنها تحوي علي متغيرات مشاهدة، للفترة $(t)$والفترة $(t-1)$ ، وتسمي المعادلة(9)المعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي لسعر الصرف.

وبتقدير هذه المعادلة نحصل علي القيم المقدرة للمعلمات المختزلة وهي: $(1-\lambda),\beta_3\lambda,\beta_2\lambda,\beta_1\lambda,\beta_0\lambda$ ثم نحصل علي المعلمات الهيكلية(السلوكية) وهي:$(\beta_0,\beta_1,\beta_2,\beta_3)$. والمتغير العشوائي $(\varepsilon_t)$ له قيم يفترض أنها تتوزع توزيعا طبيعيا و $\mathrm{E}(\varepsilon_t)=0$ ، وتباينه ثابت.

### 2-1 التفسير الاقتصادي لمقدرات لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف:

#### 1-2-1 التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل $\lambda$ :

ويسمي كذلك لأنه يشير إلي معامل تعديل سعر الصرف الفعلي $(ER)$ اتجاه سعر الصرف المرغوب $(ER^*)$ ، وكلما اقترب معامل التعديل من الواحد الصحيح، فإنه من(6)و(7)، يعني هذا أن تكون $(b_2)$صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة $(b_1)$، وبالتالي تكون تكاليف اختلال توازن سعر الصرف أعلي بكثير من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف (أي تكاليف تعديل $ER_t$ تجاه $ER_{t-1}$)، كما يشير ذلك إلى أن جزءا كبيرا من الفجوة بين الوضع الفعلي والوضع المستهدف يتم سدها خلال فترة زمنية واحدة . وقيمة $\lambda$ القريبة من الصفر تعني أن $(b_1)$ صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة$(b_2)$، وبالتالي تكون تكاليف تعديل سعر الصرف الفعلي أعلى بكثير من تكاليف اختلال توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار،كما تعني أيضا أن جزءا صغيرا من الخلل بين الوضع الفعلي والتوازني يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، كما يمكننا معامل التعديل من تحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي، ولتكن هذه النسبة هي$(\rho)$. فبعد فترة زمنية واحدة سيتم تغطية نسبة من الفجوة هي$(\lambda)$، وستظل من الفجوة بدون تغطية نسبة هي$(1-\lambda)$، وبعد نهاية الفترة الثانية سيتم تغطية مقدار يعادل$[\lambda+\lambda(1-\lambda)]$ ومن ثم يتبقى من الفجوة نسبة هي $(1-\lambda)^2$، وبعد عدد من الفترات مقدارها $(n)$ سيتم تغطية $\left[1-(1-\lambda)^n\right]$ من الفجوة ولهذا فإن النسبة $(\rho)$ التي ستغطى من الفجوة بعد عدد من الفترات $(n)$ هي : $\left[1-(1-\lambda)^n=\rho\right]$ ومنه $(1-\lambda)^n=(1-\rho)$

وبأخذ لوغاريتم الطرفين : $n\log(1-\lambda)=\log(1-\rho)$

ومن هذه المعادلة يمكن حساب عدد الفترات $(n)$ اللازمة لتغطية نسبة $(\rho)$ من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب كما يلي[4] : $n=\dfrac{\log(1-\rho)}{\log(1-\lambda)} \quad \ldots\ldots(10)$

#### 2-2-1 التفسير الاقتصادي للمعلمات الهيكلية لمعادلة التعديل الجزئي :

بعد تقدير معلمات المعادلة قصيرة الأجل لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف رقم(9)، سنحصل علي تقدير لقيمة المعلمة $(\lambda)$ وهي معلمة سعر الصرف المبطئ $(ER)_{t-1}$، ومنها نستطيع الحصول على المعلمات السلوكية طويلة الأجل لسعر الصرف$(\beta_i)$ كما يلي : $\beta_i=\dfrac{\beta_i\lambda}{\lambda}$

حيث $(i=1)$ في حالة معامل المستوى العام للأسعار $(CPI)$، $(i=2)$ في حالة معامل الأرصدة النقدية الحقيقية $(RM)$، $(i=3)$ في حالة معامل سعر الخصم $(DR)$ .

وإذا كانت المتغيرات في المعادلة $(9)$ مقاسة في صيغ لوغاريتمية، فإن $(\beta_i)$ ستكون هي المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة لمتغير تفسيري معين، فمثلا بالنسبة للمعلمة $(\beta_1)$ :

$$\beta_1 = \frac{\partial \ln(ER_t)}{\partial \ln(CPI_t)} = \left(\frac{\partial ER_t}{\partial CPI_t} \times \frac{1}{ER_t}\right) / \left(\frac{\partial CPI_t}{\partial CPI_t} \times \frac{1}{CPI_t}\right)$$

ومن ثم فإن $(\beta_1)$ مثلا تعني أن تغير المستوى العام للأسعار بنسبة $(1\%)$ سيغير سعر الصرف طويل الأجل بنسبة $(\beta_1\%)$، ولكن بعد أن يتم تعديل سعر الصرف الفعلي بحيث يقترب جدا من سعر الصرف المرغوب يصبح:

$$ER_t \approx ER_t^*$$

أما بالنسبة للمرونة قصيرة الأجل، فبعد فترة قصيرة ولتكن فترة زمنية واحدة, كما في الدراسة الحالية،فإن اتجاه سعر الصرف المرغوب سيتم بنسبة $\lambda$ ومن ثم يتبقى بدون تعديل $(1-\lambda)$، وبالتالي يجب استبعاد المقدار الذي بقي بدون تعديل من المرونة طويلة الأجل لنحصل علي المرونة قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي :

$$\beta_i - \beta_i(1-\lambda) = \beta_i\lambda \rightarrow i = 1,2,3$$

وهذا المقدار بالتحديد هو معاملات المعادلة $(9)$.

وبنفس المنطق فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية هي $(\beta_2)$، وبالنسبة لسعر الخصم هي $(\beta_3)$، أما المرونة قصيرة الأجل فهي $\beta_2\lambda$ ، $\beta_3\lambda$ على التولي. والمرونة طويلة الأجل لسعر الصرف $\beta_1$ تعني أن التغير في المستوي العام للأسعار بنسبة $(1\%)$ يؤدي إلي تغير سعر الصرف بنسبة $[\beta_1\lambda\%]$ في الأجل القصير وإلي تغيره بنسبة $(\beta_1\%)$ في الأجل الطويل، وبعد الأخذ في الاعتبار تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب بنسبة $\lambda$، وحيث أن التعديل غير كامل فإن سعر الصرف الفعلي $(ER)$ سيختلف عن سعر الصرف المرغوب $(ER^*)$ ومن ثم تصبح المرونة طويلة الأجل أكبر باستمرار من المرونة قصيرة الأجل، لأن الأجل الطويل يسمح بإمكانية التغلب على كثير من القيود المؤسسية والسوقية، بما يمكن من تعديل أكبر جزء من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب.

## 2- نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر:

نسعى إلى إعطاء الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي، وذلك بعد الحصول على قيم المقدرات وإجراء الاختبارات الإحصائية الضرورية والتي من شانها تأكيد معنوية هذه الأخيرة، ومعنوية النموذج ككل، بالإضافة إلى تقديم تفسيرا اقتصاديا للنتائج المتحصل عليها.

### 2-1- تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى :

يوضح الجدول رقم (1) (انظر الملاحق) نتائج تقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. ولاختبار سلامة النموذج من المشاكل القياسية نقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

**2-1-1- اختبار الارتباط الذاتي** : نظرا لوجود القيمة المبطئة لسعر الصرف LER(-1) ضمن المتغيرات التفسيرية لسعر الصرف، فإن إحصائية DW المقدرة لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار ) ولذلك تستخدم إحصائية(durbin-h) :

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{N}{1 - N * Var(CLER(-1))}}$$

حيث:

N : عدد المشاهدات .

Var(CLER(-1)): تباين المتغير التفسيري المبطأ ولنرمز له بالرمز

وعند تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية$(OLS)$فان $h$ تأخذ القيمة التالية :

$$h=(1-\frac{1}{2}(1.89))\sqrt{\frac{42}{1-42(0.056)^2}}=0.376$$

من الملاحظ أن h أخذت القيمة 0.376 وهي اقل من قيمة Z المجدولة حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة 1.96 عند مستوى معنوية 0.05 وعليه فالنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

**2-1-2- إختبار فيشر**: لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة F=2365.87 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $(F_{5,24}^{0.05}=2.62)$، وعليه نرفض الفرضية $H_0$ التي تنص على أن جميع المعلمات لا تختلف معنويا عن الصفر،ونقول أن النموذج في مجمله ذو معنوية إحصائية.

**2-1-3- اختبار المعلمات :** من الملاحظ أن معلمات كل من المتغيرات النقدية $LCIP,LRM,LDR$ليست معنوية حيث بلغت قيمة t-student المحسوبة لكل منهم 1.682، -0.470، 1.528على التولي وهي اقل من t-student لمجدولة $(t_{24}^{0.05}=2.064)$ عند مستوى معنوية 0.05 ، وذلك رغم كبر كل من معامل التحديد $R^2$ = 0.997 وقيمة إحصائية فيشر المحسوبة F=2365.87 وعليه فالنموذج قد يكون يعاني من خطر مشكلة التعدد الخطي.

**2-1-4- اختبار مشكلة التعدد الخطي :** هنالك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي وسنقتصر فقط على احد أفضل الاختبارات استعمالا[5] وهو اختبار(Farrar et Glauber).

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بما يلي :

أ- حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات المفسرة :

$$D=\begin{vmatrix}1 & r_{x1x2} & r_{x1x3} & \cdots r_{x1xk}\\ r_{x2x1} & 1 & r_{x2x3} & \cdots r_{x2xk}\\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots\ \cdots\\ r_{xk\,x1} & r_{xk\,x2} & r_{xk\,x3} & \cdots\ 1\end{vmatrix}=\begin{vmatrix}1 & 0.960 & 0.535 & 0.435\\ 0.960 & 1 & 0.651 & 0.520\\ 0.535 & 0.651 & 1 & -0.060\\ 0.435 & 0.520 & -0.060 & 1\end{vmatrix}=0.0068$$

حيث : $r_{x1x3}$ يمثل معامل الارتباط بين المتغيرين المفسرين $x_1,x_2$.

ب- حساب قيمة $\chi^{2*}$:

$$\chi^{2*}=-\left[n-1-\frac{1}{6}(2K+5)\right]\times\ln(D)$$

$$\chi^{2*}=-\left[43-1-\frac{1}{6}(2\times5+5)\right]\times(-5.00)=197.5$$

ج- مقارنة $\chi^{2*}$المحسوبة بـ $\chi^2$ المجدولة :

نلاحظ أن قيمة$\chi^{2*}$ المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة $\chi^2$ عند درجة حرية $\frac{1}{2}K(K-1)=10$ ومستوى دلالة 0.05 حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة18.31 وعليه ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تعدد خطي.

**2-2- تقدير النموذج في ظل وجود مشكلة التعدد الخطي :**

للتخلص من مشكل التعدد الخطي تم استعمال مقدرات انحدار الحرف العادية *ORR* (Ordinary Ridge Regression) بدلا من مقدرات المربعات الصغرى[6]، ورغم أن هذه المقدرات متحيزة إلا أنها تعتبر في هذه الحالة أحسن من المقدرات التي أعطتها طريقة المربعات الصغرى والتي هي بالأساس غير معنوية. حيث يتم تحويل المصفوفة $(X'X)$ إلى المصفوفة $(X'X+kI)$، ويمثل k: ثابت يختار بشكل تحكيمي[7]. وهو محصور بين 0 و1. و تحسب المقدرات الجديدة انطلاقا من العلاقة التالية :

$$\hat{\beta}(k)=(X'X+kI)^{-1}X'Y$$

أما بالنسبة لكل من تباين ومقدار التحيز للمقدرات فتحسب من العلاقات التالية:

- التباين : $Var(\hat{\beta}(k)) = \sigma^2 \left(I - k\left(X'X + kI\right)^{-1}\right)\left(X'X\right)^{-1}\left(I - k\left(X'X + kI\right)^{-1}\right)'$

**حيث:** $\sigma^2$ **:**تباين شعاع البواقي.

- ومقدار التحيز يعطى بالعلاقة التالية :

$$Bais\left(\hat{\beta}(k)\right) = k^2\left(X'X + kI\right)^{-1}\beta\beta'\left(X'X + kI\right)^{-1}$$

**2-2-1- نتائج التقدير:**

قبل إجراء التقدير تم تحويل البيانات المتعلقة بالمتغيرات التفسيرية$(LCPI, LRM, LDR)$ إلى الصورة القياسية$(ZLCIP, ZLRM, ZLDR)$، كما انه ركزت بيانات المتغير التابع $(LER)$، وباستخدام طريقة انحدار الحرف المتحيزة ظهرت من خلال شكل رقم **(1)** أن المعلمات تستقر عند قيمة k≈ 0.76. والجدول رقم **(2)** يوضح نتائج التقدير.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن إحصائية h أخذت القيمة 1.627وهي اقل من 1.96 وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن كل من معلمات $ZLCPI$و $ZLRM$ و $ZLDR$أصبحت معنوية عند مستوى معنوية0.05 حيث بلغت إحصائية t-student لكل منها7.473، -2.214 و2.303على التوالي وهي اكبر من القيمة المجدولة. إلا انه من الملاحظ أيضا أن إشارة معلمة العرض النقدي الحقيقي أتت على عكس ما هو متوقع لان الزيادة في العرض النقدي قد تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، لذا تم استعمال طريقة إنحدار أخرى تضفي إلى إعطاء علاقة أكثر منطقية في هذه الحالة وهي طريقة انحدار الحرف غير المتحيزة (Unbiased Ridge Regression) *URR*. وتقوم هذه الطريقة بتحويل مقدرات المربعات الصغرى إلى مقدرات أخرى غير متحيزة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\hat{\beta}(k, J) = \left(X'X + kI_P\right)^{-1}\left(X'Y + kJ\right)$$

حيث :J يمثل شعاع المعلومات الأولية حول المعلمة $\beta$ . $J \sim N\left(\beta, \frac{\sigma^2}{k} I_P\right)$

أما بالنسبة لتباينات المقدرات الجديدة فتحسب انطلاقا من العلاقة التالية: $Var\left(\hat{\beta}(k, J)\right) = \sigma^2\left(X'X + kI\right)^{-1}$

وحيث أننا عوضنا بدل متجه المعلومات السابقة J , بمعدل مقدرات المربعات الصغرى (عند استعمال الصور القياسية للبيانات k=0) والذي يساوي $\bar{J} = 0.2872$ ((Swindel(1976) ووضعت في المتجه كما يلي:

$$\bar{J} = \begin{pmatrix} 0.2872 & 0.2872 & 0.2872 & 0.2872 & 0.2872 & 0.2872 \end{pmatrix}'$$

وحيث أن المعلمات استقرت عند k ≈ 0.82 كما هو مبين في الشكل رقم (2). فان تطبيق طريقة انحدار الحرف غير المتحيزة ستضفي إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (3) (انظر الملحق).

يتوضح من خلال نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة : ان معلمتي العرض النقدي وسعر الخصم أصبحتا غير معنويتين، وان هذه الطريقة أعطت مجموع مربعات خطأ التقدير(SSR=0.250) اقل مما هي عليه باستعمال طريقة انحدار الحرف المتحيزة (SSR=0.268).

**2-2-2- الصيغة النهائية للنموذج المقدر:**

نأتي الآن إلى إعطاء الصيغة النهائية للنموذج حيث أعيدت المتغيرات إلى شكلها الأصلي في وجود اللوغاريتمات بالشكل التالي:

$$LER_t = 1.123 + 0.785LER_{t-1} + 0.220LCPI_t - 0.055LRM_t + 0.071LDR_t + 0.325DY + \varepsilon_t$$
$$(2.503) \quad (17.702) \quad (3.695) \quad (-1.219) \quad (1.483) \quad (4.836)$$
$$(.): t - student \qquad R^2 = 0.996 \quad n = 43$$

**2-2-3- التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:**

**أ- التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل $\lambda$ :**

يتضح من خلال نتائج تقدير الصيغة النهائية للنموذج أن $\lambda$تأخذ القيمة 0.215، مما يعني أن 21.5% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب سيتم تغطيتها في السنة الأولي. وهذه القيمة المنخفضة نسبيا قد يشير إلي وجود عقبات هيكلية ومشاكل اقتصادية تحول دون جعل سعر الصرف الفعلي على مسار سعر الصرف المرغوب. كما أنها قد تشير أيضا إلى أن $(b_1)$ صغيرة بالمقارنة مع $(b_2)$، بمعنى أن تكاليف تعديل اختلال توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار أقل بكثير من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف. وعلى ضوء هذه القيمة لمعامل التعديل، فإن عدد السنوات التي يستغرقها تغطية مثلا 95% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب هي :

$$n = \frac{\log(1-\rho)}{\log(1-\lambda)} = \frac{\log(1-0.95)}{\log(1-0.215)} \approx 12.375$$

أي في حدود اثنا عشر سنة و أربعة أشهر و خمسة عشر يوم.

**ب- مرونات سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية :**

**ب-1- مرونات سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار :**

مما سبق وجدنا أن مرونة سعر الصرف قصيرة الأجل بالنسبة للمستوى العام للأسعار(المعلمة) تختلف معنويا عن الصفر عند مستوي معنوية 0.05، وقيمتها المقدرة هي 0.220، وهى تعنى أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% يترتب علية تغير في سعر الصرف بنسبة 0.220%، ويكون بذلك سعر الصرف غير مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وقد يرجع ذلك إلي أن سعر الصرف في الأجل القصير يكون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة للمرونة طويلة الأجل فقد بلغت القيمة 1.023 وهى أكبر من الواحد، مما يعنى أن سعر الصرف حساس للتغيرات في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل حيث يتأثر سعر الصرف في الأجل الطويل نتيجة للتغيرات التي تطرأ علي سعر الصرف في فترات سابقة.

**ب-2- مرونات سعر الصرف بالنسبة لكل من العرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم في المدى الطويل :**

جاء في ما سبق أن قيم الصيغ المختصرة للنموذج قصير الأجل، تعطي المرونات قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، ومن تلك الصيغ يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل على النحو التالي : $\beta_i = \frac{(\beta_i \lambda)}{\lambda}$

وبناء على ذلك، فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي هي :

$\beta_2 = \frac{0.055}{0.215} = 0.256$ وبالنسبة لسعر الخصم هي : $\beta_3 = \frac{0.071}{0.215} = 0.330$

و هي القيم المقدرة للمعلمات السلوكية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف طويل الأجل، والذي يكتب على النحو التالي:

$$CLER_t = 5.223 + 1.023 LCPI_t - 0.256 LRM_t + 0.330 LDR_t + 0.325 DY + \varepsilon_t$$

ومن الواضح أن المرونة طويلة الأجل بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم اكبر من المرونات قصيرة الأجل وقد جاء ذلك وفق ما هو متوقع، ولكن المرونات التي كانت غير معنوية في الأجل القصير، ستبقى أيضا غير معنوية في الأجل الطويل.

**ب-3- المرونة الذاتية والمرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف :**

**ب-3-1- المرونة الذاتية لسعر الصرف:**

تعرف المرونة الذاتية لسعر الصرف $(\lambda - 1)$ بأنها نسبة التغير في سعر الصرف الفترة $(t)$ الناجم عن تغير سعر صرف فترة سابقة $(t-1)$ بنسبة1%، وتلعب المرونة الذاتية لسعر الصرف دورا جوهريا في تحديد مدى ونطاق التقلب في سعر الصرف، كما تعكس أيضا أثر سلوك سعر الصرف الماضي على سلوكه الحالي.

ومن النموذج المقدر سابقا، عرفنا أن معامل لوغاريتم الأرصدة النقدية الحقيقية ومعامل لوغاريتم سعر الخصم لا يختلفون معنويا عن الصفر، فإذا أعدنا تقدير النموذج، وعلى افتراض أن السلطات النقدية لم تتدخل مباشرة في تغير سعر الصرف فإننا سنتحصل على النتائج التالية :

$$LER_t = 0.803LER_{t-1} + 0.206LCPI_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

وبفرض أن $CPI$ يأخذ قيمة ثابتة $X$ وعليه فان الصيغة $(11)$ يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$LER_t = 0.803LER_{t-1} + 0.206\ln(X)$$
$$\Rightarrow LER_t - 0.803LER_{t-1} = 0.206\ln(X)$$

وهذه معادلة فروق غير متجانسة من الدرجة الأولى لسعر الصرف، وصورتها الرمزية وفقا لنموذج التعديل الجزئي هي: $LER_t - (1-\lambda)LER_{t-1} = \beta_1\lambda\ln(X) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$

**حيث :**

$1-\lambda$ : هي المرونة الذاتية لسعر الصرف

$\beta_1\lambda$ : مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير.

$\ln(X)$ : اللوغاريتم النيبيري للقيمة $X$.

وبوضع $\delta = \beta_1\lambda\ln(X)$، وحل المعادلة رقم$(12)$ بالنسبة لسعر الصرف $(LER_t)$ يمكن تحديد:

1- المسار الزمني لسعر الصرف، وما إذا كان سعر الصرف يقترب من أو يبتعد بمرور الزمن عن المستوى التوازني لسعر الصرف.

2- دور المرونة الذاتية الحركية في تحديد الاقتراب أو الابتعاد عن المستوى لتوازني لسعر الصرف.

وحل معادلة الفروق السابقة يتكون من جزأين[8]:

- **الأول** : يمثل المستوى التوازني المتداخل زمنيا لسعر الصرف طويل الأجل $\frac{\delta}{\lambda}$.
- **الثاني** : يمثل الانحراف في المسار الزمني لسعر الصرف عن مستواه التوازني $A(1-\lambda)^t$.

$$LER_t = A(1-\lambda)^t + \frac{\delta}{\lambda} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

**حيث :**

$A$ : ثابت يمكن الحصول على قيمته انطلاقا من الشروط الابتدائية لقيمة سعر الصرف عند بداية الفترة$(t=0)$.

ونهاية هذا الحل عندما$(t \to \infty)$ هي :

$$\lim_{t \to +\infty} LER_t = \lim_{t \to +\infty} A(1-\lambda)^t + \frac{\delta}{\lambda} = \frac{\delta}{\lambda}$$

وحيث أن القيم المقدرة لـ $\beta_1\lambda$ هي 0.206 ، فإن القيمة التوازنية طويلة الأجل للوغاريتم سعر الصرف تصبح :

$$LER_t = \frac{0.206\ln(X)}{0.197} = 1.046\ln(X)$$

أي أن سعر الصرف التوازني طويل الأجل هو: $LER^* = 1.046\ln(X) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (*)$

فسعر الصرف التوازني الذي يجب أن يسود في الأجل الطويل هو ((1.046 ln(X)) دينار جزائري لكل دولار أمريكي، وذلك في ظل افتراض القيمة X للمستوى العام للأسعار.

و الجدول رقم (4) يوضح العلاقة بين قيم مختلفة للمستوي العام للأسعار وسعر الصرف التوازني طويل الاجل. ويظهر جليا من خلال نتائج هذا الجدول وجود علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل

والمستوي العام للأسعار، وعلي هذا يمكن اعتبار ارتفاع المستوي العام للأسعار المتغير الأساسي في ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر.

**ب-3-2- المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف :**

يطلق على المقدار $(1-\lambda)^t$ في المعادلة (13) اسم المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف، ويعتمد هذا المقدار على المرونة الذاتية لسعر الصرف $(1-\lambda)$ فإذا كانت:

**(أ)** $|1-\lambda| \succ 1$ **:** يعني هذا أن سعر الصرف مرن ذاتيا، و أن المرونة الحركية الذاتية $(1-\lambda)^t$تتزايد مع الزمن، مما يؤدي الى ابتعاد المسار الزمني لسعر الصرف عن المسار التوازني، وبالتالي يكون التوازن غير مستقر؛

**(ب)** $|1-\lambda| \prec 1$**:** يعني أن سعر الصرف غير مرن ذاتيا، ومن ثم فإن المرونة الحركية الذاتية $(1-\lambda)^t$ تتناقص مع الزمن، ويؤول سعر الصرف في النهاية إلى المستوى التوازني.

وحيث أن نموذج التعديل الجزئي أعطى قيمة مقدرة $(1-\lambda = 0.803)$ فإن المسار الزمني لسعر الصرف يستوفى شرط استقرار التوازن، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف.

## IV- الخلاصة :

سمح استخدام نموذج التعديل الجزئي بقياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بهدف تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات النقدية، إضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف، لبحث مدى استقرار سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وقد مكنتنا المعطيات وطرق القياس والتقدير من تفسير وتحليل هذا الأثر في مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- يؤدي استقرار سعر الصرف إلى تخفيض تكاليف الاستقرار الاقتصادي وتدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع؛
- يسمح معامل التعديل في نموذج التعديل الجزئي بتحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي؛
- هناك علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل والمستوى العام للأسعار، وهو المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري؛
- أثبتت الدراسة بان المسار الزمني لسعر الصرف يستوفي شرط استقرار التوازن، وهذا يعني أن السلطات النقدية بإمكانها الحفاظ على مستوى توازني مرغوب لسعر الصرف عن طريق التحكم في المستوى العام للأسعار؛

وكحوصلة لعملية قياس هذا الأثر فننا نقترح بعض التوصيات، نذكر منها:

- يجب منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف تفاديا للآثار السلبية على الاقتصاد؛
- يجب على بنك الجزائر الحفاظ على استقرار العملة للتأثير على التوقعات التضخمية والابتعاد عن خسائر الصرف، وتدنية تكاليف انحراف أسعار الصرف؛
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**جدول رقم (1): نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic |
|---|---|---|---|
| C | 0.431 | 1.172 | 0.368 |
| LER(-1) | 0.875 | 0.056 | 15.427 |
| LCPI | 0.121 | 0.079 | 1.528 |
| LRM | -0.024 | 0.052 | -0.470 |
| LDR | 0.087 | 0.052 | 1.682 |
| DY | 0.376 | 0.063 | 5.936 |
| F=2365.870 | $R^2$=0.996 | DW=1.892 | SSR=0.211 |

**المصدر:** تم الإعداد بناء على مخرجات برنامج Eviews7

**الشكل(1): تغيرات مقدرات انحدار الحرف العادية بدلالة قيم k**

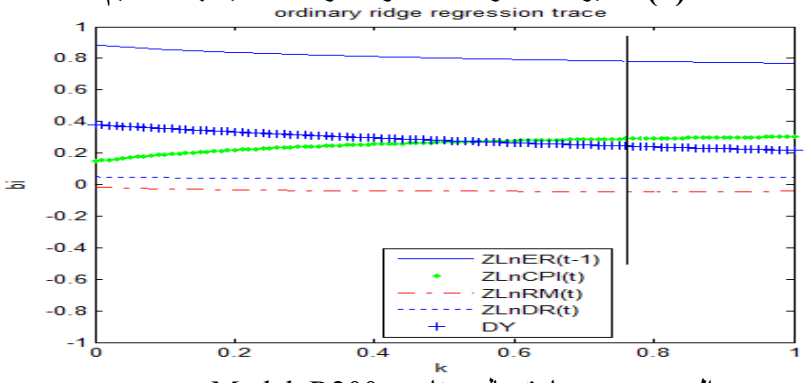


**المصدر:** رسم باستعمال برنامج Matlab R200a

**جدول رقم (2): نتائج التقدير باستعمال طريقة انحدار الحرف العادية**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Student |
|---|---|---|---|
| C | 0.038 | 0.0129 | 2.934 |
| CLER(-1) | 0.782 | 0.0244 | 32.005 |
| ZLCPI | 0.290 | 0.0388 | 7.473 |
| ZLRM | -0.043 | 0.0194 | -2.214 |
| ZLDR | 0.042 | 0.0182 | 2.303 |
| DY | 0.244 | 0.0459 | 5.308 |
| F=1956.70 | $R^2$=0.996 | DW=1.504 | SSR=0.268 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Matlab R200a

**الشكل(2): تغيرات مقدرات انحدار الحرف غير المتحيزة بدلالة قيم k**

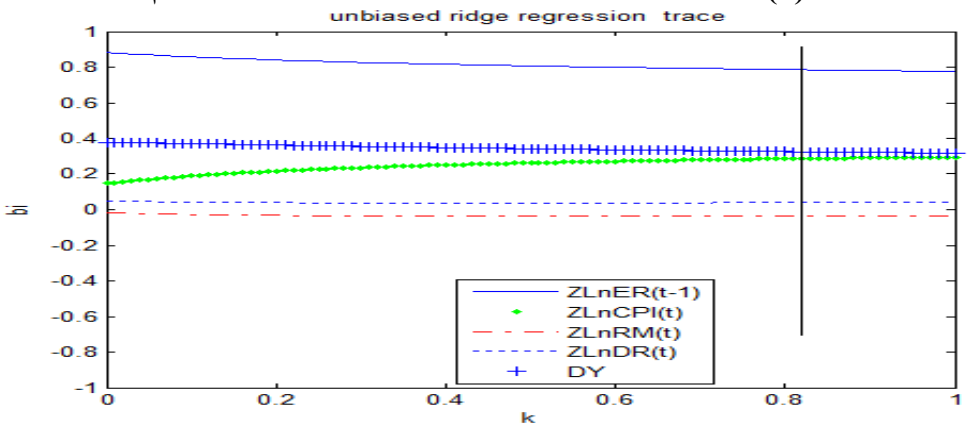


**المصدر:** رسم باستعمال برنامج Matlab R200a

**جدول رقم(3): نتائج التقدير باستعمال طريقة انحدار الحرف الغير متحيزة**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Student |
|---|---|---|---|
| C | 0.040 | 0.0159 | 2.503 |
| CLER(-1) | 0.785 | 0.0443 | 17.702 |
| ZLCPI | 0.287 | 0.0776 | 3.695 |
| ZLRM | -0.037 | 0.0303 | -1.219 |
| ZLDR | 0.040 | 0.0269 | 1.483 |
| DY | 0.325 | 0.0672 | 4.836 |
| F=2099.89 | $R^2$=0.996 | DW=1.483 | SSR=0.250 |

**المصدر :** تم الإعداد باستعمال نفس البرنامج Matlab R200a

**جدول رقم(4): القيم المقدرة لسعر الصرف طويل الأجل $(ER)$**
**تبعا لقيم معينة للمستوي العام للأسعار $(CPI)$**

| $CPI$ | $LER$ | $ER^*$ |
|---|---|---|
| 110 | 4.916 | 136.455 |
| 115 | 4.963 | 143.022 |
| 120 | 5.007 | 149.455 |
| 125 | 5.050 | 156.022 |
| 130 | 5.091 | 162.552 |
| 140 | 5.169 | 175.740 |
| 150 | 5.241 | 188.858 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين باستعمال المعادلة(*).

**- الإحالات والمراجع :**

[1] - Kmenta.; J., ***Elements of Econometrics***, 2nd. Edit., Macmillan Publishing CO.,1986, P329.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص: 86.

[3] - Kmenta.; J., Op.Cit., P.530.

[4] - Idem.

[5] - RÉGIS BOURBONNAIS***, Econométrie-Manuel et exercices corriges***, Dunod, Paris, 2004 ,P111.

[6] لمعرفة المزيد عن هذه الطريقة أنظر :

Arthur E. Hoerl and Robert W. Kennard, ***Ridge Regression : Biased Estimation for Nonorthogonal Problems***, American Statistical Association and American Society for Quality, Vol. 42, No. 1, 2000, PP 80-86.

[7] - RÉGIS BOURBONNAIS, Loc.Cit.

[8] - Chiang; A***., Fundamental Methods of Mathematical Economics***, 3rd edit, McGraw-Hill Book Company. ,.New York; 1984, P-P:554,555.

# قياس كفاءة الوكالات البنكية - دراسة حالة وكالات البنك الخارجي الجزائري (BEA)-

# Measuring Branch Bank Efficiency- A case study of Algerian Foreign Bank-

مفيدة بن عثمان (*) & محمد الجموعي قريشي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة البنكية على مستوى الوكالات، حيث تكتسي هذه الاخيرة أهمية كبيرة في ظل المنافسة التي يشهدها القطاع البنكي الجزائري بعد اعتماد العديد من البنوك العربية والاجنبية وفقا لقانون النقد والقرض(90-10). ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات على مستوى الوكالات، اقتصرت الدراسة على وكالات البنك الخارجي الجزائري (BEA)، وذلك بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) على تسعين (90) وكالة موزعة عبر الوطن على عشر(10) مديريات جهوية بأعداد متفاوتة.

أستخدمت في الدراسة معطيات سنة 2011 لكل من: إيرادات الاستغلال البنكي وإيرادات خارج الاستغلال البنكي كمخرجتين؛ ومصاريف الاستغلال البنكي ومصاريف خارج الاستغلال البنكي وعدد العمال كمدخلات لنموذج التوجيه الإدخالي(CCR-I وBCC-I) لقياس الكفاءة. وكانت النتائج العامة للدراسة: أن اثنا عشر (12) وكالة فقط تتمتع بكفاءة فنية و/ أو حجمية، وبقية الوكالات (78) ليست كفؤة لا فنيا ولا حجميا؛ ونتيجة لذلك هناك هدر في موارد البنك يقدر ب 50 % على مستوى تكاليف الاستغلال و 59 % على مستوى تكاليف خارج الاستغلال و 51 % على مستوى اليد العاملة، أي ما يعادل 1157 موظف (راكد)غير مستغل بطريقة مثلى.

**الكلمات المفتاح :** كفاءة الوكالات البنكية، كفاءة فنية، كفاءة حجمية، تحليل مغلف البيانات، بنك الجزائر الخارجي.

**Abstract :** The purpose of this study is to measure the branch bank efficiency of the Algerian Foreign Bank during 2011. We applied the input- oriented DEA model (CCR-I and BCC-I) using operating costs, overhead costs and number of labors as inputs; operating revenue, other revenues as outputs. The number of units (branch) was 90 unit divided into 10 directorates. The main results obtained were that only 12 units are technical and/or scale efficient and the rest (78 units) are inefficient. The estimate waste of resources was 50%, 58% and 51% for the three inputs respectively.

**Keywords :** branch bank efficiency, technical efficiency, scale efficiency, DEA and BEA.

**Jel Classification Codes :** C21, D22, G21 and L25.

## I- تمهيد :

يُعدّ تقييم كفاءة الوكالات البنكية من أبرز اهتمامات مسيري البنوك الذين يهدفون إلى توسيع نطاق أعمالهم ومقاومة المنافسة وتحقيق ميزات تنافسية وضمان الاستمرارية، ومن أجل قياس تلك الكفاءة وُظفت تكنولوجيا الإنتاج للربط بين كميات ومقادير المنتجات وعوامل إنتاجها. وعلى اثر القصور الملاحظ في المقاربات الكلاسيكية في قياس الكفاءة بسبب التوصل وفقها إلى صور جزئية غير كاملة حول كفاءة الوحدات، لجأت الأبحاث العلمية الحديثة إلى قياس الكفاءة من خلال تشكيل حد الكفاءة لتكنولوجيا الإنتاج بالاعتماد على صنفين من المقاربات أحدهما معلمي والآخر لا معلمي. فالمقاربة المعلمية تعتمد على الاقتصاد القياسي، حيث تتسم بشكل دالي خاص لتكنولوجيا الإنتاج ( دالة التكاليف، دالة الإنتاج، دالة الربح ) وفرضية وجود أخطاء القياس. أما المقاربة اللامعلمية فلا تعتبر الشكل الدالي لتكنولوجيا الإنتاج، وإنما ترتكز على البرمجة الخطية وافتراضها عدم وجود أخطاء القياس.

ويعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات مقاربة لا معلمية استخدمت للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية التي تنشط في نفس الظروف للتوصل إلى الوحدات الكفؤة لتكون مرجعا لبقية الوحدات غير الكفؤة لتحسّن من أدائها. وعلى اثر ذلك **يتمحور هدف الدراسة في استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس وتحليل كفاءة وكالات البنك الخارجي الجزائري بغرض تحديد الوكالات الكفء والوكالات غير الكفء وتحديد مصدر اللاكفاءة هل هو فني أم حجمي ومعرفة حجم الهدر في الموارد واقتراح نسب التحسين**. ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، نتناول في المحور الاول أهمية كفاءة الوكالات البنكية من خلال الدراسات السابقة، وفي المحور الثاني نقدم فقرة مختصرة عن أسلوب تحليل مغلف البيانات وفي الاخير نحاول عرض وتحليل نتائج تطبيق النموذج الادخالي( CCR-I وBCC-I) على وكالات البنك الخارجي الجزائري.

eMail : (*) : Benotmane25@gmail.com & (**) Kmdjemoui@ gmail.com

## II - أهمية كفاءة الوكالات البنكية من خلال الدراسات السابقة

تمثل الوكالات البنكية نقاط بيع تضمن الوظيفة التجارية للبنك بتسهيل التبادل مع الزبون والعمل على توطيد العلاقة معه بتزويده بمختلف المنتجات البنكية، وعن طريقها يحقق البنك ما يعرف باقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق. وبالمقابل يؤدي البنك دور المنتج الرئيسي الذي يضمن الإمدادات لهذه الوكالات من الموارد لتتحول عبر نشاطها إلى استخدامات موجهة للزبون. فقياس الكفاءة النسبية يسهل عملية تشخيص الوكالات ويسمح للمسيرين الموجودين على مستوى الإدارة العامة للبنك من تحقيق التشخيص البنكي الذي ينتج عنه إجراءات تقييمية تساعد هؤلاء المسيرين في اتخاذ مختلف القرارات. ومن أجل تقييم الوكالات البنكية طبقت العديد من الدراسات الأساليب الكمية الحديثة كأسلوب تحليل مغلف البيانات في تحليل كفاءة الوكالات البنكية[1].

تعددت الدراسات في مجال كفاءة الوكالات البنكية وشملت العديد من المحاور والمواضيع منها: **علاقة مزيج الخدمات (المنتجات) البنكية والموارد المستخدمة** مثل دراسة ( Sherman HD, 1985)[2] والتي تعتبر أولى الدراسات التي استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات للبحث في كفاءة الوكالات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية. ودراسة (Parkan C, 1987[3]) التي اهتمت بتقييم كفاءة فروع أحد البنوك الكندية بافتراض اقتصاديات الحجم الثابتة لتمييز الفروع الكفؤة من غير الكفؤة. ودراسة (Al-Faraj TN, Alidi AS, Bu-BshaitAl- KA,1993)[4] وهي أول دراسة عربية حول الفروع البنكية، تناولت الكفاءة النسبية لخمسة عشر فرعا بنكيا لأحد البنوك التجارية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لسنة واحدة. دراسة ( Zijiang Yang, 2009 )[5] لأحد البنوك الكندية أيضا، ودراسة (Mehmet Hasan Eken and Suleyman Kale, 2011)[6] لقياس الكفاءة النسبية لفروع بنك تركي بغرض تحسين إمكانيات الفروع عن طريق تحديد نقاط قوتها وضعفها و ضرورة البحث في المعلومات المفسرة لعدم كفاءة الفروع وغير المتضمنة في نموذج عملية الإنتاج. وتتمحور معظم نتائج هذه الدراسات في تحديد الفروع الكفء والفروع غير الكفء، ومصدر اللاكفاءة ومستوى التحسين المطلوب حسب الوحدات المرجعية.

ومن المحاور التي تناولتها الدراسات السابقة موضوع **الكفاءة التشغيلية وعلاقتها بجودة الخدمات وكفاءة الموظفين وربحية البنك** مثل دراسة (Oral M, Yolalan R, 1990)[7] الذين أدخلا مفهوم جودة الخدمات في مخرجات نموذج الدراسة، ودراسة (Sherman D, Ladino G, 1995)[8] في إمكانية تحسين إنتاجية وربحية فروع أحد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية مع الحفاظ على جودة الخدمة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف أقحم الباحثان في الدراسة عنصر الموارد البشرية من خلال البحث في كفاءة تسييرها ودرجة ارتباطها بكفاءة الفرع، توصل الباحثان إلى أن الفروع الكفؤة تتميز بكفاءة في تسيير الموارد البشرية بحسن توزيع استخدامها حسب كثافة الشغل، بالإضافة إلى امتلاك موظفيها الخبرة في مختلف النشاطات البنكية الناتجة عن التخصص والتكوين وبالتالي انتاج خدمات ذات جودة. كما قام (Schaffnit C, Rosen D, Paradi JC, 1997)[9] بتحليل كفاءة موظفي فروع بنك كندي بتطبيق الاختبارات الإحصائية للتحقق من تأثير العوامل الخارجية على كفاءة الموظفين والعلاقة بين الكفاءة والجودة والربحية. ربطت هذه الدراسة النتائج المتحصل عليها بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات بالمعلومات المكملة غير الموجودة في النموذج. أسفر هذا الربط على وجود علاقة إيجابية بين جودة الخدمات والفروع الكفؤة وبين هذه الفروع الكفؤة والخصائص الديموغرافية للمحيط المتواجدة فيه.

وتهتم دراسات كفاءة الوكالات البنكية أيضا **بمقاربات قياس البيانات المستخدمة في الدراسة (مقاربتي الانتاج والوساطة)** فنجد الباحث (Athanassopoulos AD, 2000)[10] قد طبق أسلوب تحليل مغلف البيانات لتقييم أداء فروع بنك تجاري يوناني للفترة الممتدة بين 1988 و1994، حيث استخدم نموذجا ذو مرحلتين: في المرحلة الأولى استخدم مقاربة الإنتاج لتقييم التكلفة التشغيلية للفروع وتأثير نوعية الخدمة عليها، أما في المرحلة الثانية أستخدم مقاربة الوساطة. استخلص الباحث أن درجة كفاءة كل فرع تتأثر بنوعية البيانات الحسابية المستخدمة ( العدد، الحجم، الكمية )، أي اختلاف وحدات المتغير نفسه في القياس تغير من كفاءة الفرع. كما قام (CHU-FEN LI, 2007)[11] بتقييم الكفاءة التشغيلية لفروع بنك ادخاري ألماني باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات وفق مقاربتي الإنتاج والوساطة أيضا، حيث بحثت العناصر الممكنة لكفاءة التشغيل و خصائص السلم وتقدير مصادر المدخرات الممكنة والفائض في النواتج؛ ومن حيث التسيير فحصت مشاكل عدم الكفاءة في الفروع الأقل إنتاجا. وأثبتت النتائج أن ثلثي العينة يفتقر إلى الكفاءة التشغيلية، ويرجع ذلك إلى عدم الكفاءة التخصيصية وبصورة أقل إلى عدم كفاءة السلم. كما نتج أيضا أن حوالي 75% و85% من العينة في كلا المقاربتين، (الوساطة والإنتاج على التوالي) تشتغل ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة ( IRS). ولإيجاد تفسيرات حول النتائج المتوصل إليها أجرى الباحث عدة مجموعات من تحليلات الارتباط (Pearson, Spearman, Kendall, Hoeffman ) بين نموذجي الوساطة والإنتاج. أظهرت النتائج أن هناك اختلاف بين النموذجين في تقدير التحسينات الممكنة للفروع غير الكفؤة. كشف الباحث في نهاية الدراسة أن الفروع الأقل كفاءة تعاني

من ضعف في عدة جوانب: مسيرين غير مؤهلين، الافتقار إلى اقتصاديات السلم (Diseconomy of scale)، بالإضافة إلى موقعها غير المناسب.

أما في ما يتعلق بالدراسات السابقة حول كفاءة الوكالات البنكية في الجزائر فهي نادرة وتم الاطلاع على مذكرة ماستر بعنوان: **تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام DEA دراسة حالة مجموعة من وكالات البنك الوطني الجزائري التابعة لفرع ورقلة لسنة 2010**، للطالبة بوقافلة فاطمة الزهراء، جامعة ورقلة.

## III. أسلوب تحليل مغلف البيانات

ترجع أصول أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى الباحث (Farrell. J, 1957)[12] الذي استوحى دراسته من دراسة الكفاءة التقنية للباحث ((Debreu. G, (1951)[13]، الذي هدف إلى تقييم الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار متماثلة النشاط، يقوم مبدأ التقييم بهذا الأسلوب على استغلال الخصائص الرياضية لتكنولوجيا نشاط تلك الوحدات دون اللجوء إلى توصيف شكلها الدالي.

فإذا كانت الوحدة (j) من عينة مكونة من (n) وحدة اتخاذ قرار (j=1,2,….,n) تستهلك مقدارا $X_i=\{xij\}$ من المدخلات، (i=1,2,…., m) لإنتاج مقدار من المخرجات Yj= {yrj}، (r=1,2,…,s). وللحصول على الكفاءة يجب تعظيم النسبة التالية[14]:

$$Ej=\frac{u1x1j+u2x2j+\cdots}{\mu 1x1j+\mu 2x2j+\cdots}=\frac{\sum_{r=1}^{s} ur yrj}{\sum_{i=1}^{m} \mu ij}$$

حيث:

| | |
|---|---|
| ur الوزن المرجح للمخرج r | μi الوزن المرجح للمدخل i |
| yrj كمية (مقدار) المخرج r للوحدة j | xij كمية (مقدار) المدخل i للوحدة j |

تحدد معاملات الترجيح بواسطة برنامج التحسين، وتكون النسب المحصل عليها والمعبرة عن درجات الكفاءة محصورة بين الصفر والواحد. فإذا كانت مساوية للواحد فتعتبر الوحدة كفؤة وتتوضع على حد الكفاءة لتشكل مرجعا للوحدات غير الكفؤة التي تحصلت على درجات كفاءة أقل من الواحد. أما المسافة بين الوحدات غير الكفؤة وحد الكفاءة تشكل قياسا لدرجة اللاكفاءة يجب تحسينه. ولأسلوب تحليل مغلف البيانات نموذجين أساسيين:

- نموذج CCR: نسبة إلى الدراسة التي برز على إثرها نموذج مغلف البيانات (Charnes, A., W. W. Cooper et E. L. Rhodes, 1978)[15]. والذي يعتبر أن الوحدة تنشط ضمن عوائد أو غلة الحجم الثابتة[16]، أي تنشط ضمن الحجم الأمثل.
- نموذج BCC: نسبة إلى دراسة (Banker, R., A. Charnes et W. Cooper, 1984)[17]، وهو امتداد لنموذج CCR، وباعتبار أن نشاط الوحدات ضمن الحجم الأمثل ليس محققا دائما كوجود منافسة غير تامة أو عوائق مالية، وعليه تم إقحام فرضية نشاط الوحدات ضمن غلة الحجم المتغيرة؛ أي إما متناقصة،أو ثابتة أو متزايدة. فيُحدث بذلك نموذج BCC تمايزا بين اللاكفاءة الفنية الكلية واللاكفاءة الحجمية بتقدير للكفاءة الفنية البحتة أو الصافية وتعرف بـ: (Pure Technical Efficiency) و تحديد إمكانيات عوائد الحجم المختلفة، حيث يُتحصل على الكفاءة الحجمية بالتبعية. وقياس درجات الكفاءة في كلا النموذجين يتم وفق التوجيهين الادخالي أو الاخراجي. فالتوجيه الادخالي يهدف إلى تدنئة مستويات المدخلات من أجل مقادير (كميات) محددة من المخرجات، أما التوجيه الاخراجي فيهدف إلى تعظيم مقادير (كميات) المخرجات من أجل مستويات محددة من المدخلات المستهلكة.

## IV. تطبيق النموذج الادخالي ( CCR-I وBCC-I) لوكالات البنك الخارجي الجزائري

نحاول تطبيق النموذج الإدخالي لأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA ) على وكالات البنك الخارجي الجزائري، بناء على بيانات ومعطيات سنة 2011، ويتم ذلك من خلال عنصرين أساسيين: بيانات ومتغيرات الدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة.

### 1. بيانات ومتغيرات الدراسة

سيتم تطبيق النموذج الادخالي ( CCR-I وBCC-I) على عينة مكونة من 90 وكالة تنتمي إلى بنك تجاري محلي جزائري – البنك الخارجي الجزائري - موزعة على 10 مديريات جهوية، كما سوف يُجرى التحليل باستخدام النموذجين الأساسيين لأسلوب تحليل مغلف البيانات (نموذج عوائد الحجم الثابتة CCR وعوائد الحجم المتغيرة BCC)

للتمكن من دراسة مدى إمكانية الوكالات من الاقتصاد في الموارد لتحقيق المستويات المثلى من الاستخدام. وذلك بسبب قدرة المسيرين على مستوى الإدارة العليا على تعديل مستويات المدخلات سواء على مستوى الوكالات أو على مستوى المديريات الجهوية لتخفيض الهدر في الموارد المستخدمة.

تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على البيانات المتوفرة عن كل متغير، وبذلك يعتمد النموذج المراد تطبيقه على المخرجات والمدخلات التي نرى أنها تمثل وبشكل كبير العملية الانتاجية في كل وكالة من وكالات البنك.

وتمثلت متغيرات الدراسة في الآتي:

**المخرجات**

- **إيرادات الاستغلال:** و تتضمن مختلف الفوائد المحصلة والعمولات المحصلة عن العمليات البنكية.
- **إيرادات خارج الاستغلال:** و تشمل المداخيل الاخرى غير الفوائد والعمولات.

**المدخلات**

- **تكاليف الاستغلال:** و تتضمن مختلف الفوائد المدفوعة، العمولات المدفوعة على العمليات البنكية، نفقات على العمليات المالية، نفقات التحصيل ومصاريف نقدية.
- **تكاليف خارج الاستغلال:** و تشمل مصاريف ونفقات أخرى.

**عدد العمال( الموظفين):** تم استخدام عدد الموظفين نظرا لعدم قدرتنا على الحصول على بيانات أجور ورواتب المظفين. وبذلك نكون قد جمعنا بين مقاربة الوساطة حيث تقاس المتغيرات الاربعة الاولى بالوحدات النقدية أي الدينار الجزائري، ومقاربة الانتاج حيث يقاس المتغير الاخير بعدد الوحدات أي عدد الموظفين والعمال.

لا شك أن اسلوب تحليل مغلف البيانات كأداة رياضية (برمجة خطية) تسمح بعدم تجانس وحدات قياس المتغيرات وبذلك نستطيع التقريب إلى الواحد الصحيح عند مستوى تحديد نسبة التحسين المطلوب الخاصة بالمتغيرة الاخيرة (عدد الموظفين).

يقدم الجدول رقم (01) عينة وبيانات الدراسة مجمعة حسب المديريات الجهوية، مع تحديد عدد الوكالات في كل مديرية، وذلك تفاديا لإدراج جدول كبير حسب الوكالات.

## 2. عرض وتحليل نتائج الدراسة

نتناول هذا العنصر بالشرح والتوضيح من خلال العناصر الفرعية التالية: عرض نتائج الدراسة ثم تحليل نتائج الدراسة والتحسين المطلوب لكفاءة المديريات الجهوية.

### أ. عرض نتائج الدراسة

لتطبيق نموذج ( CCR-I وBCC-I) تمت الاستعانة ببرنامج معلوماتي يعرف بـ: (OSDEA) وهي اختصارا لـ: (Open Source for Data Enveloppement Analysis) ويتميز البرنامج عن غيره (النسخة التجريبية لـ: XlDEA مثلا) أنه لا يضع حدود لعدد وحدات اتخاذ القرار التي يمكن إدراجها في الدراسة، وهو ما يتناسب وكفاءة الوكالات التي تتصف بالأعداد الكبيرة. والجدول رقم (02) يعرض درجات الكفاءة الفنية الكلية ودرجات الكفاءة الفنية ودرجات الكفاءة الحجمية وغلة الحجم ومصدر اللاكفاءة والوحدات المرجعية لتسعين (90) وكالة بعد إعادة ترتيبها حسب الكفء تماما أي الكفء فنيا وحجميا، والكفء فنيا فقط وغير الكفء فنيا وحجميا.

وبغرض المقارنة تم تجميع درجات الكفاءة الثلاث ( الفنية الكلية والفنية والحجمية) للوكالات حسب المديريات الجهوية وحساب متوسط الدرجة لكل نوع من الكفاءة وهو ما يعرضه الجدول رقم (03) مع ابراز ترتيب كل وكالة على مستوى المديرية التي تنتمي إليها.

أما الجدول رقم (04) فيعرض كمية ونسب التحسين المطلوب من كل مديرية من مديريات البنك العشر(10) والتي تم تحديدها بمقارنة الكميات الفعلية بالكميات المقترحة التي تحددها عملية التقدير ويعرضها البرنامج فيما يعرف بـ: ( Projections) ثم يتم حساب الفرق بين الفعلي والمقترح لكل متغير ولكل وكالة، ويتم تجميع التحسين المطلوب وحساب النسب على مستوى كل مديرية.

**ب. تحليل نتائج الدراسة**

- **تحليل كفاءة الوكالات**

بحسب أسلوب تحليل مغلف البيانات، تعتبر الوكالة كفؤة إذا حصلت على درجة كفاءة تساوي الواحد؛ أي أنها تتواجد على حد الكفاءة. أما إذا كانت هذه الدرجة أقل من الواحد، فتعتبر الوكالة غير كفؤة وتقع بذلك أدنى حد الكفاءة.

وبإجراء تحليل مفصل للجدول(2) نجد أن 7 وكالات أي (7.78%) من إجمالي الوكالات حصلت على الكفاءة التامة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) لتصبح مرجعيات للوكالات غير الكفؤة. فهي تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة، حيث حققت قيما راكدة معدومة. ويبين الجدول كذلك أن الوكالات الكفؤة تنشط ضمن حجمها الأمثل بتمتعها بغلة حجم ثابتة تمكنها من الاستمرار في تبني نفس المزيج من المدخلات والمخرجات، وتعكس هذه النتيجة الوكالات:(79،5،70،95،85،91،104). كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن 5 وكالات أي (5.56% )من إجمالي الوكالات تتمتع بالكفاءة الفنية دون الكفاءة الحجمية، فهي تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) دون حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة، حيث تمثل كفاءتها الفنية - كفاءتها الداخلية - إمكانية هذه الوكالات من الوصول إلى التوليفة المثلى بين عناصر المدخلات والمخرجات. فقد حققت قيما راكدة معدومة لتقع بذلك على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة. أما درجات كفاءتها الحجمية التي تقل عن الواحد فيدل على عدم تمكنها من الاشتغال ضمن الحجم الأمثل لنشاطها، إلا أنها تستطيع تحقيق ذلك لأنها تحقق وفورات حجم موجبة، ويمكنها التوسع في أنشطها وتحقيق مزيدا من إيرادات الاستغلال وإيرادات خارج الاستغلال، أي أن هذه الوكالات تنشط ضمن مجال غلة الحجم المتزايدة الذي يعكس أن التغير في المدخلات بنسبة معينة ينتج عنه تغير بنسبة أعلى في المخرجات، وتمثل هذه النتيجة الوكالات: (6، 101، 25، 1، 86).

ويبين الجدول(2) كذلك أن أغلب الوكالات وعددها 78 وكالة (86.67%) من إجمالي الوكالات غير كفؤة تماما، أي لم تحقق الكفاءة التامة ضمن نموذجي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وتحصلت على درجات كفاءة أقل من الواحد في كلا النموذجين. كما أن قيمها الراكدة تختلف عن الصفر وكان مصدر عدم كفاءتها فنيا أي أن توليفتها لعناصر الانتاج الثلاث (تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال وعدد الموظفين) ليست مثلى مقارنة بالوحدات الكفء؛ وأيضا حجميا حيث لم تحقق أو تصل هذه الوحدات إلى المستوى الامثل من المخرجات (إيرادات الاستغلال وإيرادات خارج الاستغلال)إلا أنها تتمتع بوفورات حجم موجبة وتستطيع التوسع في مخرجاتها حتى تحقق الحجم الامثل بسبب غلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها، وهذا بالنسبة لجميع بقية الوكالات غير الكفء باستثناء وكالتين هما الوكالة (60) والوكالة (68) اللتان تحققان وفورات حجم سالبة وتواجهان غلة حجم متناقصة وبالتالي عليهما إعادة النظر في حجم مدخلاتهما ومخرجاتهما وفي العملية الانتاجية لديهما.

كما يبين الجدول(02) أن الوكالات الكفء فنيا و/أو حجميا هي وحدات مرجعية لذاتها ولغيرها من الوكالات غير الكفء، كما أنها ليست بالضرورة وحدات المرجعية لوكالات من نفس المديرية.

وفي المحصلة نجد أن متوسط درجة الكفاءة الفنية التامة التي تمثل نموذج ثبات غلة الحجم(CCR) لكافة وكالات البنك قد بلغت 35.70% وهي نسبة ضعيفة جدا يعكسها عدد الوكالات غير الكفء التي بلغت 83 وكالة أي ما يقارب 92% من إجمالي الوكالات. وبلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية التي تمثل نموذج تغير غلة الحجم (BCC) 59.19% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة السابقة، وهو ما تعكسه طبيعة النموذج التي تسمح بوجود كفاءة فنية عند مستوى أقل من المستوى الامثل من النشاط، وبذلك ازدادت عدد الوحدات الكفء فنيا من 7 وحدات إلى 12 وحدة. وبلغ متوسط درجة الكفاءة الحجمية المكملة للكفاءة الفنية التي تمثل نموذج تغير غلة الحجم 58.38% وهي نسبة قريبة من نسبة الكفاءة الفنية لنفس النموذج، ويعود الارتفاع النسبي لهذه الدرجات إلى غلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها كل الوكالات غير الكفء باستثناء وكالتين وللدرجات المرتفعة التي تحققها العديد من هذه الوكالات.

- **تحليل كفاءة المديريات الجهوية**

يبين الجدول (3) متوسط درجات الكفاءة للمديريات مرتبة حسب درجة الكفاءة الفنية الكلية، ويتضح أن هناك ثلاث(03) مديريات غير كفء تماما، أي لا توجد بها أي وكالة كفء وهي المديريات 7 و 10 و6 ، بينما بقية المديريات فبها وكالات كفء فنيا فقط كما هو الحال في المديريتين 2 و 8 ومنها من بها وكالات كفء فنيا وحجميا وهي 4 و 5 و 9 وأخيرا مديريات تحتوي على وكالات كفء فنيا وحجميا ووكالات كفء فنيا فقط وهي المديريتين 1 و 3.

وعند مقارنة درجات الكفاءة لمختلف المديريات الجهوية نجد أن المديرية رقم 4 احتلت المرتبة الأولى من حيث الكفاءة التامة. فقد بلغ متوسط درجة كفاءتها الفنية الكلية 49.58% وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ومتوسط درجة كفاءة فنية 63.03% وكفاءة حجمية 78.65%. و قد ساهم في تحقيق هذه المرتبة الوكالة (79)التي حققت الكفاءة التامة

وفق نموذجي عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى الوكالة (81) التي حققت درجات الكفاءة 84.42% و88.99% و94.86 %على التوالي، بينما بقية الوكالات حققت درجات ضعيفة من درجات الكفاءة. كما تمتاز هذه المديرية بصغر حجمها من حيث عدد الوكالات فهي تتكون من أقل عددا من الوكالات (06) مقارنة بالمديريات الاخرى. كما احتلت المديرية الجهوية رقم 1 المرتبة الثانية بحصولها على متوسط درجة كفاءة فنية كلية 43.27% وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ودرجة كفاءة فنية 57.23% وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة، وكفاءة حجمية 75.60%، فقد حققت وكالتين ضمنها الكفاءة الفنية الكلية التامة وهما الوكالتين(5) و(95) وحققت الوكالة (101) الكفاءة الفنية فقط، إلا أن هناك (8) وكالات حققت درجة كفاءة فنية كلية دون 30% الأمر الذي أدى إلى الانخفاض في متوسط درجة كفاءة هذه المديرية الجهوية. وتمتاز هذه المديرية بكبر حجمها من حيث عدد الوكالات فهي تتضمن (13) وكالة وهو أكبر عددا مقارنة بالمديريات الاخرى. **ومن خلال نتائج المديريتين 4 و 1 نستطيع أن نستنتج أنه لا توجد علاقة بين درجات الكفاءة وحجم المديرية، على اعتبار أن عدد الوكالات يعبر عن حجم نشاط المديريات.**

وجاءت في المرتبات الثالثة والرابعة والخامسة المديريات الجهوية 5 و9 و3 على التوالي. وتمتاز هذه المديريات بأنها تتضمن وكالات كفء فنيا وحجميا أي حققت درجة الكفاءة التامة في النموذجين (CCR) و(BCC) ويتمثل ذلك في الوكالة (70) و (104) بالنسبة إلى المديرية 5 و الوكالة (85) بالنسبة للمديرية 9 والوكالة (91) للمديرية (3)التي تتضمن أيضا وكالة (25) الكفء فنيا فقط. ونلحظ أن درجات الكفاءة الفنية للوحدتين 3 و 5 أعلى من درجات الكفاءة الفنية للوحدتين 4 و 1 أي أن الوحدتين 3 و 5 تتصدران الترتيب حسب نموذج(BCC). لهذه الملاحظة أهمية في تحديد وتوضيح كمية ونسب التحسين المطلوب للمديريات والتي سنناقشها في الفقرة اللاحقة. وتمتاز هذه الوحدات أيضا بأنها متوسطة الحجم من حيث عدد الوكالات (08) وكالات للمديريتين 5 و 3، و(09) وكالات للمديرية 9، وأنها حققت درجات كفاءة فنية كلية أعلى من المتوسط للمديريات والذي بلغ 36.03 %.

حققت المديرية 7 متوسط درجة كفاءة فنية كلية 36.06% ومتوسط درجة كفاءة فنية 58.12%، ومتوسط درجة كفاءة حجمية 62.04% وبذلك توسطت درجات كفاءة المديريات. تتميز هذه المديرية بأنها غير كفء فنيا وحجميا وفق النموذجين وأنها صغيرة الحجم من حيث عدد الوكالات (7)، إلا أنه يمكنها تحقيق الكفاءة الفنية والكفاءة الفنية الكلية من خلال الاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها وكالاتها وغلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها كل وحداتها.

حققت بقية المديريات 2 ، 8، 10، 6، درجات كفاءة فنية كلية منخفضة ودرجات كفاءة فنية متفاوتة ودرجات كفاءة حجمية منخفضة نسبيا، وتميزت أن وكالاتها غير كفء فنيا ولا حجميا باستثناء الوكالتين (6) و(1) التي تنتمي للمديرية 2 والوكالة (86) التي تنتمي للمديرية 8، حيث تعتبر هذه الوكالات كفء فنيا وليست كفء حجميا. كما تتميز هذه المديريات بأنها متوسطة إلى كبيرة الحجم، (9) وكالات بالنسبة للمديريات 10 و 6 و(10) وكالات للمديرية 8 و(11) وكالة بالنسبة للمديرية 2. لا شك أن أداء هذه المديريات، بما فيها المديرية 7، يعتبر ضعيفا مقارنة بأداء بقية المديريات 4، 1، 5، 9، 3، نظرا لدرجات الكفاءة المتدنية ولعدم وجود وكالة واحدة، ضمن هذه المديريات، يمكن اعتبارها وحدة مرجعية في استغلال الموارد المتاحة لها. علما أن حجم هذه المديريات يزيد عن 50% من وكالات البنك.

**ج . تحسين كفاءة المديريات الجهوية**

تستند عملية تحديد كمية ونسب التحسين المطلوبة في متغيرات النموذج للمديريات على مخرجات نموذج (BCC-I) ودرجة الكفاءة الفنية لكل مديرية، ويتم التركيز في النموذج الادخالي على نسب تحسين المدخلات كشرط أساسي لتحقيق الكفاءة مع امكانية تحسين المخرجات بالنسب التي تحددها مخرجات النموذج. ومن خلال النتائج المشار إليها في الفقرة السابقة، حيث توجد على الاقل وكالة واحدة في كل مديرية، لا تتمتع بالكفاءة التامة أي غير كفء فنيا وحجميا، فإنه لا توجد مديرية تحقق الكفاءة التامة. و الجدول 4 يقدم كمية ونسب التحسين المطلوب في كل مديرية بعد تجميع التحسين المطلوب لكل وكالاتها.

نلاحظ من خلال بيانات ومعطيات الجدول 4 أن كميات ونسب التحسين المطلوبة من كل مديرية جاءت متسقة إلى حد كبير مع درجات الكفاءة الفنية التي حققتها كل مديرية، باستثناء المديريات 1 و2 و 9 التي أظهرت بياناتها نسبا كبيرة في بعض المدخلات، مثل المديرية 1 نجد نسبة التحسين المطلوب في تكاليف خارج الاستغلال تقدر بـ: 79 %، والمديرية 2 و9 فإن نسبة التحسين في تكاليف الاستغلال بلغت 80% و65 % على التوالي. وقد يعود ذلك إلى حجم هذه المديريات، حيث تتكون المديرية 1 من 13 وكالة منها 10 وكالات غير كفء فنيا وحجميا، وتتكون المديرية 2 من 11 وكالة منها 9 وكالات غير كفء فنيا وحجميا، وتتكون المديرية 9 من 9 وكالات منها 8 وكالات غير كفء فنيا وحجما.

بينما نتائج بقية المديريات جاءت متسقة مع درجات الكفاءة الفنية، فنجد مثلا المديرية 3 هي الاقل كمية ونسب التحسين المطلوبة من وكالاتها وهذا يعود إلى درجة الكفاءة الفنية التي حققتها (71.19 %) وهي أعلى درجة بين المديريات. وعدد الوكالات غير الكفء الذي يعتبر قليل (6 من 8)مقارنة بالمديريات الاخرى. و نسب التحسين المطلوب في هذه المديرية هي تقليص تكاليف الاستغلال 16% وتكاليف خارج الاستغلال 26% وعدد الموظفين 32%، مع إمكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بـ: 24%. المديرية 5 هي الاخرى تعتبر أقل كمية ونسب تحسين مطلوبة من وكالاتها ويعود ذلك إلى نفس الاسباب تقريبا، حيث حققت ثاني درجة كفاءة فنية (64.51%) وعدد وكالاتها غير الكفء (6 من 8) أيضا، و نسب التحسين المطلوب في هذه المديرية هي تقليص تكاليف الاستغلال 30% وتكاليف خارج الاستغلال 17% وعدد الموظفين 34%، مع إمكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بـ: 125%. تليها المديرية 4 التي حققت درجة كفاءة فنية 63.03% وعدد وكالاتها غير الكفء (5 من 6) ونسب التحسين المطلوبة في المدخلات الثلاث هي على التوالي: 39% و33% و 43%، مع امكانية التحسين في المخرجة الثانية بنسبة 7% وهكذا في بقية المديريات.

وفي الاخير يقدم الجدول 4 حصيلة التحسين المطلوب من البنك الخارجي الجزائري والمتمثلة في تخفيض تكاليف الاستغلال بنسبة 50% وتكاليف خارج الاستغلال بنسبة 59%وتقليص مع اعادة تخصيص عدد الموظفين بنسبة 51، مع امكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بنسبة 39% واعتبار حجم إيرادات الاستغلال حجما مقبولا، لأن نسبة تحسين المتغير تساوي صفر.

## V- الخلاصة :

استخدمنا في الدراسة الحالية النموذجين الأساسيين لأسلوب تحليل مغلف البيانات؛ نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة من أجل الحصول على دليل كمي لمدى كفاءة وكالات البنك الخارجي الجزائري. أشارت النتائج المتحصل عليها أن أغلب وكالات هذا البنك (78 من 90) لا تتمتع بالكفاءة في استغلال مواردها (تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال وعدد الموظفين) حيث بلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية الكلية 35.70% وفق نموذج CCR و بلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية 59.19% وفق نموذج BCC، أما متوسط درجة الكفاءة الحجمية فبلغ 58,38% . و قد تحصلت 7 وكالات فقط على درجة الكفاءة الفنية الكلية وفق نموذج CCR و12 وكالات فقط على درجة الكفاءة الفنية وفق نموذج BCC، وبلغت نسبة الهدر في الموارد أي المدخلات الثلاث النسب التالية 50% و 59% 51% على التوالي.

وتنصح إدارة البنك بإعادة النظر في التوليفة بين عناصر المدخلات والمخرجات بالنسبة للوكالات غير الكفءة، وبعدم فتح مزيد من الوكالات خاصة في المديريات التي لم تحقق الكفاءة في أي وكالة من وكالاتها.

من آفاق هذا البحث زيادة مدخلات ومخرجات العملية الانتاجية للوكالات ، و زيادة فترات الدراسة لعدة سنوات وأخيرا دراسة مقارنة لوكالات بنوك أخرى وطنية وأجنبية.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (01) : عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة**

| المديريات الجهوية | عدد الوكالات | المدخلات | | | المخرجات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مصاريف الاستغلال | مصاريف خارج الاستغلال | عدد الموظفين | إيرادات الاستغلال | إيرادات خارج الاستغلال |
| 1 | 13 | 7,292,989,161.02 | 1,049,764,819.59 | 391 | 7,935,555,966.21 | 15,677,607.78 |
| 2 | 11 | 1,534,848,299.11 | 147,065,953.41 | 277 | 1,269,237,554.03 | 13,797,343.24 |
| 3 | 08 | 73,572,837.48 | 121,375,320.79 | 186 | 2,360,087,338.43 | 51,614,629.28 |
| 4 | 06 | 183,439,399.22 | 159,683,156.35 | 189 | 3,173,493,142.88 | 706,908,840.12 |
| 5 | 08 | 105,407,657.55 | 142,170,170.61 | 185 | 2,892,383,860.68 | 5,308,699.43 |
| 6 | 09 | 218,123,393.74 | 117,382,877.69 | 165 | 1,041,165,712.90 | 4,260,361.74 |
| 7 | 07 | 65,746,761.49 | 94,341,524.57 | 176 | 1,119,277,859.42 | 5,875,783.63 |
| 8 | 10 | 368,638,749.86 | 123,705,590.05 | 237 | 1,738,050,860.76 | 7,591,870.43 |
| 9 | 09 | 402,731,825.31 | 122,412,033.49 | 258 | 1,346,025,815.81 | 7,465,867.45 |
| 10 | 09 | 726,076,632.31 | 96,060,242.28 | 218 | 1,134,927,714.15 | 12,414,165.06 |
| | 90 | **10,971,574,717.09** | **2,173,961,688.83** | **2,282** | **24,010,205,825.27** | **830,915,168.16** |

**المصدر :** .المديرية المركزية للبنك الخارجي الجزائري بالعاصمة

**الجدول (02): درجات الكفاءة وغلة الحجم والوحدات المرجعية للوكالات البنكية**

| رمز الوكالة | درجة CCR-I | درجة BCC-I | | غلة الحجم | مصدر اللاكفاءة | الوكالات المرجعية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكفاءة الفنية الكلية | الكفاءة الفنية | الكفاءة الحجمية | | | |
| 104 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 104 |
| 91 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 91 |
| 85 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 85 |
| 95 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 95 |
| 70 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 70 |
| 5 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 5 |
| 79 | 100,00 | 100,00 | 100,00 | ثابتة | لا يوجد | 79 |
| 6 | 84,46 | 100,00 | 84,46 | متزايدة | حجمي | 6 |
| 101 | 60,86 | 100,00 | 60,86 | متزايدة | حجمي | 101 |
| 25 | 19,91 | 100,00 | 19,91 | متزايدة | حجمي | 25 |
| 1 | 14,45 | 100,00 | 14,45 | متزايدة | حجمي | 1 |
| 86 | 4,81 | 100,00 | 4,81 | متزايدة | حجمي | 86 |
| 81 | 84,42 | 88,99 | 94,86 | متزايدة | فني وحجمي | 95,25,79,70 |
| 60 | 82,25 | 82,30 | 99,94 | متناقصة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 96 | 70,57 | 74,68 | 94,51 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 16 | 68,13 | 72,63 | 93,80 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 10 | 67,68 | 68,72 | 98,49 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 65 | 67,19 | 75,39 | 89,12 | متزايدة | فني وحجمي | 1,6,91 |
| 46 | 67,17 | 69,23 | 97,03 | متزايدة | فني وحجمي | 1,6,91,85 |
| 38 | 64,27 | 67,30 | 95,49 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 58 | 61,09 | 63,30 | 96,52 | متزايدة | فني وحجمي | 5,95,91,25 |
| 67 | 58,70 | 67,80 | 86,59 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 37 | 58,39 | 61,81 | 94,46 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 82 | 58,20 | 63,54 | 91,60 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 55 | 56,86 | 65,59 | 86,68 | متزايدة | فني وحجمي | 1,6,91,85 |
| 68 | 56,20 | 56,82 | 98,92 | متناقصة | فني وحجمي | 91,104,85 |
| 24 | 53,65 | 63,48 | 84,52 | متزايدة | فني وحجمي | 1,6,91,85 |
| 50 | 52,89 | 54,45 | 97,13 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 35 | 51,20 | 54,50 | 93,95 | متزايدة | فني وحجمي | 5,95,91,25 |
| 8 | 49,47 | 70,41 | 70,26 | متزايدة | فني وحجمي | 5,25 |
| 56 | 47,41 | 55,79 | 84,98 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 90 | 46,42 | 52,25 | 88,84 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 28 | 45,00 | 67,43 | 66,75 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 39 | 41,96 | 55,40 | 75,74 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 47 | 36,93 | 55,30 | 66,78 | متزايدة | فني وحجمي | 101,91,25,104 |
| 22 | 36,10 | 44,72 | 80,72 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 44 | 34,82 | 41,35 | 84,21 | متزايدة | فني وحجمي | 1,6,91,85 |
| 64 | 34,50 | 46,39 | 74,37 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 53 | 33,21 | 38,28 | 86,75 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 42 | 32,32 | 41,40 | 78,05 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 26 | 30,69 | 64,77 | 47,38 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 54 | 30,10 | 37,69 | 79,86 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 61 | 29,99 | 60,64 | 49,45 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 34 | 29,76 | 37,88 | 78,56 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25,79 |
| 84 | 29,37 | 67,98 | 43,20 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 80 | 29,03 | 49,47 | 58,69 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 15 | 28,23 | 52,76 | 53,51 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 98 | 27,78 | 32,76 | 84,81 | متزايدة | فني وحجمي | 101,79,85 |
| 77 | 27,73 | 35,30 | 78,56 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 51 | 26,88 | 54,59 | 49,24 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 12 | 26,17 | 29,69 | 88,14 | متزايدة | فني وحجمي | 95,25,79 |
| 30 | 25,57 | 27,23 | 93,90 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 57 | 22,44 | 79,46 | 28,23 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 32 | 22,03 | 46,81 | 47,07 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 27 | 21,73 | 64,36 | 33,77 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 103 | 21,63 | 63,09 | 34,27 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 29 | 21,39 | 59,07 | 36,21 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 20 | 20,85 | 33,16 | 62,88 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 94 | 20,45 | 58,53 | 34,93 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,79,85 |
| 41 | 19,63 | 40,66 | 48,28 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 33 | 18,93 | 44,65 | 42,40 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 73 | 15,95 | 54,88 | 29,06 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 66 | 15,79 | 36,98 | 42,70 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 13 | 15,38 | 49,68 | 30,96 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 75 | 15,38 | 64,60 | 23,80 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 18 | 15,30 | 21,19 | 72,18 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 31 | 14,81 | 70,43 | 21,03 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,85 |
| 93 | 13,24 | 72,25 | 18,32 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 69 | 12,82 | 36,35 | 35,27 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 87 | 12,59 | 48,93 | 25,72 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 40 | 11,63 | 20,52 | 56,69 | متزايدة | فني وحجمي | 5,91,25 |
| 71 | 11,40 | 61,52 | 18,53 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 48 | 11,20 | 29,95 | 37,39 | متزايدة | فني وحجمي | 95,25,79 |
| 62 | 9,71 | 19,32 | 50,26 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 74 | 9,69 | 26,08 | 37,16 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 36 | 9,11 | 31,98 | 28,50 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 52 | 8,94 | 31,48 | 28,39 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 102 | 8,82 | 79,50 | 11,09 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25 |
| 17 | 8,61 | 19,65 | 43,81 | متزايدة | فني وحجمي | 1,91,25 |
| 43 | 8,37 | 46,38 | 18,05 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 67 | 8,27 | 22,10 | 37,41 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25 |
| 83 | 8,13 | 90,01 | 9,03 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25,86 |
| 78 | 7,47 | 52,07 | 14,34 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 92 | 7,24 | 75,29 | 9,62 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25,86 |
| 72 | 5,73 | 35,67 | 16,07 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25,79,104 |
| 88 | 4,96 | 49,31 | 10,07 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1,91,25,79 |
| 89 | 3,58 | 88,62 | 4,03 | متزايدة | فني وحجمي | 101,1 |
| 100 | 3,46 | 58,74 | 5,89 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25,86 |
| 97 | 3,34 | 58,24 | 5,73 | متزايدة | فني وحجمي | 101,25,79 |
| 4 | 0,60 | 15,15 | 3,96 | متزايدة | فني وحجمي | 25,70 |
| المتوسط | 35,70 | 59,19 | 58,38 | | | |

**المصدر :** .إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA ).

**الجدول (03): متوسط درجات الكفاءة للمديريات الجهوية**

| الترتيب | المديريات الجهوية | درجة CCR-I | درجة BCC-I | | ترتيب الوكالات من حيث الكفاءة | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الكفاءة الفنية الكلية | الكفاءة الفنية | الكفاءة الحجمية | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 |
| 1 | 4 | 49.58 | 63.03 | 78.65 | 79 | 81 | 60 | 71 | 74 | 62 | | | | | | | |
| 2 | 1 | 43.27 | 57.23 | 75.60 | 95 | 5 | 101 | 10 | 38 | 22 | 15 | 12 | 30 | 20 | 18 | 102 | 17 |
| 3 | 5 | 42.51 | 64.51 | 65.90 | 70 | 104 | 67 | 84 | 73 | 66 | 69 | 78 | | | | | |
| 4 | 9 | 39.84 | 53.99 | 73.79 | 85 | 46 | 55 | 44 | 42 | 77 | 57 | 52 | 76 | | | | |
| 5 | 3 | 39.05 | 71.19 | 54.85 | 91 | 25 | 68 | 24 | 26 | 27 | 13 | 31 | | | | | |
| 6 | 7 | 36.06 | 58.12 | 62.04 | 96 | 65 | 64 | 61 | 80 | 75 | 72 | | | | | | |
| 7 | 2 | 35.12 | 62.91 | 55.82 | 6 | 1 | 16 | 82 | 8 | 90 | 34 | 98 | 89 | 100 | 4 | | |
| 8 | 8 | 29.48 | 51.66 | 57.07 | 86 | 58 | 37 | 56 | 47 | 53 | 41 | 87 | 40 | 36 | | | |
| 9 | 10 | 23.29 | 52.45 | 44.40 | 50 | 39 | 54 | 51 | 103 | 93 | 48 | 43 | 97 | | | | |
| 10 | 6 | 22.15 | 60.62 | 36.54 | 35 | 28 | 32 | 29 | 94 | 33 | 83 | 92 | 88 | | | | |
| | **المتوسط** | **36.03** | **59.57** | **60.47** | | | | | | | | | | | | | |

**المصدر :** . إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA ).

**الجدول (04): كميات ونسب التحسين للمديريات الجهوية**

| المديريات | | | المدخلات والمخرجات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تكاليف الاستغلال | تكاليف خارج الاستغلال | عدد العمال | إيرادات الاستغلال | إيرادات خارج الاستغلال |
| 1 | 4 | القيم الفعلية | 183439.3994 | 159683.156 | 189 | 3173493.143 | 706908.8404 |
| | | القيم المقترحة | 111078.5666 | 106445.895 | 107 | 3173493.143 | 756239.873 |
| | | التحسين المطلوب | -72360.83 | -53237.26 | -82 | 0 | 49331.03 |
| | | نسبة التحسين | **-0.39** | **-0.33** | **-0.43** | 0 | **0.070** |
| 2 | 1 | القيم الفعلية | 7292989.16 | 1049764.82 | 391 | 7,935,556 | 15677.61 |
| | | القيم المقترحة | 4098612.33 | 224002.95 | 157 | 7,938,622 | 58590.30 |
| | | التحسين المطلوب | -3194376.83 | -825761.87 | -234 | 3066 | 42912.70 |
| | | نسبة التحسين | **-0.44** | **-0.79** | **-0.60** | **0.0004** | **2.74** |
| 3 | 5 | القيم الفعلية | 105407.7 | 142170.17 | 185 | 2892383.86 | 5308.70 |
| | | القيم المقترحة | 73439.35 | 117997.91 | 123 | 2892383.86 | 11923.37 |
| | | التحسين المطلوب | -31968.3 | -24172.26 | -62 | 0.00 | 6614.67 |
| | | نسبة التحسين | **-0.30** | **-0.17** | **-0.34** | **0** | **1.25** |
| 4 | 9 | القيم الفعلية | 402731.83 | 122412.03 | 258 | 1346025.816 | 7465.87 |
| | | القيم المقترحة | 140811.48 | 65624.16 | 120 | 1346025.816 | 22305.23 |
| | | التحسين المطلوب | -261920.35 | -56787.87 | -138 | 0 | 14839.36 |
| | | نسبة التحسين | **-0.65** | **-0.46** | **-0.54** | **0.00** | **1.99** |
| 5 | 3 | القيم الفعلية | 73572.84 | 121375.32 | 186 | 2360087.34 | 51614.63 |
| | | القيم المقترحة | 61783.87 | 89307.70 | 126 | 2360087.34 | 63856.78 |
| | | التحسين المطلوب | -11788.97 | -32067.62 | -60 | 0 | 12242 |
| | | نسبة التحسين | **-0.16** | **-0.26** | **-0.32** | **0.00** | **0.24** |
| 6 | 7 | القيم الفعلية | 65746.76 | 94341.52 | 176 | 1119277.86 | 5875.78 |
| | | القيم المقترحة | 41024.72 | 52004.32 | 89 | 1119277.86 | 34019.99 |
| | | التحسين المطلوب | -24722.04 | -42337.20 | -87 | 0.00 | 28144.21 |
| | | نسبة التحسين | **-0.38** | **-0.45** | **-0.50** | **0** | **4.79** |
| 7 | 2 | القيم الفعلية | 1534848.30 | 147065.95 | 277 | 1269237.55 | 13797.34 |
| | | القيم المقترحة | 303066.60 | 61081.81 | 146 | 1284669.92 | 33897.68 |
| | | التحسين المطلوب | -1231781.70 | -85984.14 | -161 | 15432.37 | 20100.34 |
| | | نسبة التحسين | **-0.80** | **-0.58** | **-0.42** | **0.01** | **1.46** |
| 8 | 8 | القيم الفعلية | 368638.75 | 123705.59 | 237 | 1738050.86 | 7591.87 |
| | | القيم المقترحة | 161770.1 | 65308.9123 | 98 | 1738050.86 | 53827.28 |
| | | التحسين المطلوب | -206868.65 | -58396.68 | -139 | 0.00 | 46235.41 |
| | | نسبة التحسين | **-0.56** | **-0.47** | **-0.59** | **0.00** | **6.09** |
| 9 | 10 | القيم الفعلية | 726076.63 | 96060.24 | 218 | 1134927.71 | 12414.17 |
| | | القيم المقترحة | 323213.86 | 49655.58 | 96 | 1138490.08 | 29597.29 |
| | | التحسين المطلوب | -402862.77 | -46404.67 | -122 | 3562.37 | 17183.13 |
| | | نسبة التحسين | **-0.55** | **-0.48** | **-0.56** | **0.00** | **1.38** |
| 10 | 6 | القيم الفعلية | 218123.39 | 117382.88 | 165 | 1041165.71 | 4260.36 |
| | | القيم المقترحة | 119041.71 | 68351.78 | 94 | 1051657.07 | 22484.59 |
| | | التحسين المطلوب | -99081.68 | -49031.09 | -71 | 10491.36 | 18224.23 |
| | | نسبة التحسين | **-0.45** | **-0.42** | **-0.43** | **0.01** | **4.28** |
| التحسينات | | القيم الفعلية الكلية | **10971574.72** | **2173961.69** | **2282** | **24010205.82** | **710356.06** |
| | | إجمالي التحسينات | **-5465371.29** | **-1274180.66** | **-1157** | **32552.36** | **255827.22** |
| | | النسبة الكلية للتحسينات | **-0.50** | **-0.59** | **-0.51** | **0.00** | **0.36** |

**المصدر :** إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA ).

## - الإحالات والمراجع :


[1]. Hubrecht Aude, « Mesure de la productivite et pratique de benchmarking: Le cas d'un groupe bancaire français », Cahier du FARGO n° 1061101,pp 6-7.

[2]. Sherman HD, Gold F. « Bank branch operating efficiency: evaluation with data envelopment analysis. Journal of Banking and Finance », 1985; 9:297–315.

[3]. Parkan C. « Measuring the efficiency of service operations: an application to bank branches. Engineering Costs and Production Economics », 1987; 12:237–42.

[4]. Al-Faraj TN, Alidi AS, Bu-BshaitAl-Faraj KA. « Evaluation of bank branches by means of data envelopment analysis », International Journal of Operations and Production Management 1993; 13:45–52.

[5]. Zijiang Yang, « Bank Branch Operating Efficiency: A DEA Approach », the International MultiConference of Engineers and Computer Scientists 2009; Vol II IMECS 2009, March; 18 – 20.

[6]. Mehmet Hasan Eken and Suleyman Kale, « Measuring bank branch performance using Data Envelopment Analysis (DEA): The case of Turkish bank branches », African Journal of Business Management Vol. 5(3), 4 February, 2011; 889-901.

[7]. Oral M, Yolalan R. « An empirical study on measuring operating efficiency and profitability of bank branches ». European Journal of Operational Research 1990; 46:282–94.

[8]. Sherman D, Ladino G. « Managing bank productivity using data envelopment analysis (DEA). Interfaces 1995; 25:60–73.

[9]. Schaffnit C, Rosen D, Paradi JC. « Best practice analysis of bank branches: an application of DEA in a large Canadian bank », European Journal of Operational Research 1997; 98:269–89.

[10]. Athanassopoulos AD, Giokas D. « The use of data envelopment analysis in banking institutions: evidence from the commercial bank of Greece », Interfaces 2000; 30:81–95.

[11]. CHU-FEN LI, « Problems in Bank Branch Inefficiency: Management, Scale and Location », Asian Journal of Management and Humanity Sciences, Vol. 1, No. 4, 2007; 523-538.

[12]. Farrell, J, « The Measurement of Productive Efficiency », Journal of the Royal Statistical Society, Series A, vol. 120 (3), 1957; 253-281.

[13]. Debreu, G, « The Coefficient of Resource Utilization », Econometrica, vol. 19 (3), 1951; 273-292.

[14]. لمزيد من التفصيل في النموذج الرياضي لأسلوب تحليل مغلف البيانات يمكن العودة إلى:
Cooper, W.W., L.M. Seiford et K. Tone, « Introduction to Data Envelopment Analysis and its Uses, New York, Springer, 2006.

[15]. Charnes, A., W. W. Cooper et E. L. Rhodes, « Measuring the efficiency of decision making units ». European Journal of Operational Research, vol. 2, no 6, 1978; 429-444.

[16]. غلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متناقصة. أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة.

[17]. Banker, R., A. Charnes & W. Cooper, « Some Models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis », Management Science, vol. 30 (9), 1984; 1078-1092.

# محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012

# Determinants of Inflation in Algeria Structural Vector Autoregression (SVAR) Approach 1970-2012

عبد الله قوري يحيى (*)
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي- الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري على فترة زمنية مدروسة تمتد من 1970 إلى 2012 باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR، تحليل التباين و دوال الاستجابة اللحظية. و قد بينت الدراسة انه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية ، معدل الفائدة و سعر الصرف و المتغيرات غير النقدية و المتمثلة في الناتج الداخلي ، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، و قيمة الواردات أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية و الإنفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط و البعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، و الإيرادات.

**الكلمات المفتاح :** تضخم، نماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، اقتصاد جزائري.

**Abstract :** This paper diagnoses the determinants of inflation in Algeria's economy during 1970-2012, using a Structural Vector Autoregression (SVAR) model, Impulse response functions and Variance decomposition. The study showed that in a mixed model general of the inflation includes: monetary variables (money supply, interest rate, exchange rate), and real variables (GDP, wages bill, expenditures, fiscal revenue, imports), show that the wages bill, imported goods prices, GDP, money supply and the expenditures are the driving factors of inflation in the short run. Factors affecting prices in the long and medium run are the money supply, prices of imports, wages bill and the fiscal revenue.

**Keywords :** Inflation, Structural Vector Autoregression (SVAR) model, Algeria's economy.

**Jel Classification Codes :** E31, P24, C5.

## I. تمهيد :

بالرغم من أن معدلات التضخم المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك التي سجلت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن ظاهرة التضخم مازالت تطرح نفسها بقوة في الجزائر بالموازاة مع السياسة المالية و النقدية المنتهجة من طرف السلطات من جهة، و التطلعات التي تطمح إليها في المديين القريب و المتوسط من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق برفع معدل النمو و تحسين القدرة الشرائية. إنطلاقا من هذا يمكن طرح السؤال الجوهري التالي : ما هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة و المحددة لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر؟ و يهدف هذا البحث أساسا إلى الوقوف على أهم العوامل المحددة لظاهرة التضخم في الجزائر، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية.

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الفترة الممتدة بين 1970 إلى 2012 و ذلك عن طريق الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و وزارة المالية، و أما من الناحية المنهجية فيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من جهة و المنهج التجريبي من جهة أخرى عن طريق استخدام نماذج متجهات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR (Structural Vector Auto Regression Models)، و دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions)، و تحليل التباين (Variance decomposition) لإختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم. و من أجل الوصول إلى الأهداف المشار إليها، ارتأينا تقسيم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي : القسم الثاني يخصص لبعض المفاهيم النظرية العامة حول ظاهرة التضخم، القسم الثالث و يخصص لدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر بالموازاة مع المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تفسيره، القسم الرابع و يخصص لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ثم تحليل التباين و دوال الاستجابة.

eMail : (*) : koriiab@live.fr

## II. عموميات نظرية حول ظاهرة التضخم :

### 1. مفهوم التضخم:

يمكن القول عموما بأنّ التّضخم هو ظاهرة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا الإرتفاع ناتج عن زيادة في كمية النّقد التي تجعل التيار النّقدي أكبر من التيار السلعي، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية[1].

### 2. أسباب التضخم:

حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)، و يستند هذا التفسير إلى قانون العرض و الطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع سعر السلعة[2]. بتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع و الخدمات، يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا ما يسمى بتضخم الطلب، و من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد[3]: زيادة إنفاق الأفراد الذي غالبا ما يخصص للإستهلاك على حساب الإدخار، زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي استثماراتها، و أيضا زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة.

و من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد [4]:

- العجز في الميزانية العامة : أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي و تطرحها في التداول بدون تغطية، و يترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي.
- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية: حيث أن يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر و الكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.
- انخفاض سعر الفائدة: حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الإقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة.
- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات و خاصة الأجور، و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.
- استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج: حيث ينعكس إرتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الإستراد، أي أن هناك عملية إستراد للتضخم.

## III. تحليل عام لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري:

### 1. تطور مؤشر سعر الاستهلاك في الجزائر من 1970 إلى 2012:

من خلال الشكل رقم 1 في الملحق الإحصائي1، و الذي يبين تطور معدل التضخم من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012، يمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى من 1970 إلى 1989 : انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار، عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، و بالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982 -1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 % و 12.3 % خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب، و يرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، و تأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية؛
- المرحلة الثانية من 1989 إلى 1996: و هي مرحلة تحرير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، و بلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7 %، في حين بلغ هذا المعدل

20.5 %، 29 %، و 29.8% في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)، و رفع الدعم الحكومي عنها؛

- المرحلة الثالثة من 1997 إلى 2012: تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم، وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و الذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين، ونلاحظ من خلال الشكل 1 أن معدلات التضخم قد تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997 و استمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر العام 2000 (0.3 %)، ثم عادت لترتفع من جديد و تبلغ أعلى قيمة لها العام 2012 بمعدل 9.8 %، و يفسر ذلك أساسا بالسياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة و التي خصص لها مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 62 مليار دولار أمريكي حتى العام 2009.

## 2. أهم أسباب التضخم في الجزائر:

### 1.2. اتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي:

سبق أن التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، و إذا كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا و مستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الإستهلاك و ارتفاع عدد السكان و غيرها من العوامل، فان الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، حيث يبين الشكل 2 (م إ1) أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نوعا من الإنخفاض خلال بعض الفترات مثل الفترة 1986-1989 و الفترة 1991-1998، و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار برميل النفط ، و يظهر الشكل مدى ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر بأسعار النفط.

و قد أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2000، على خلفية الإنفراج المالي الناتج عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 5.4% بالمتوسط خلال الفترة الرباعية للبرنامج، و أما خارج قطاع المحروقات فقد بلغ حوالي 6.5 % لنفس الفترة، و هو ما تحقق بفضل قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات[5].

و مما ينبغي التأكيد عليه هو اختلال التوازن المسجل بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات في بنية الناتج الداخلي الخام، فيمكن ملاحظة أن قطاع المحروقات الذي يحتل لوحده نسبة تفوق 42% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل الفترة المدروسة، في حين ما زالت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات منخفضة إذ لا تتجاوز نسبتها 8% في تركيب ذلك الناتج، و قد انتقلت من 16 % خلال الفترة 1974-1987 إلى نحو 13 % خلال الفترة 1988-1997، لتصبح حوالي 7 % فقط خلال الفترة 1999-2012 . أما القطاع الفلاحي فان مساهمته في كامل الفترة هي الأخرى ضئيلة نسبيا حيث تقدر بحوالي 10 % في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، و قد انتقلت من حوالي 14 % خلال الفترة 1988-1997 إلى 9 % خلال الفترة 1999-2012.

### 2.2. الإفراط في الإصدار النقدي:

عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ 1962، حيث انتقلت من 4.1 مليار دج إلى أكثر من 137 مليار دج في سنة 1982، و انتقل حجم الكتلة النقدية في 1990 إلى 343 مليار دج، ثم وصلت إلى 1776 مليار دج في 1999، و يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة و المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. و الملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الإستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة بين 1980- 1999. وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 11013 مليار دج عام 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الإئتمان و زيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج) خلال الفترة 2001 -2004 ثم الإنطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 - 2009 و الذي خصص له هو الآخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري إي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار[6].

يظهر الشكل 4 (م إ1) تطور الكتلة النقدية M2[7] بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012، حيث يمكن أن نلاحظ التراجع الملحوظ للكتلة النقدية و مركباتها خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1997، و هو ما يفسر بالسياسة المالية و النقدية المتشددة التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض السيطرة على معدلات التضخم.
و يظهر من خلال الشكل 5 (م إ1) أن تغيرات الكتلة النقدية بالمقارنة مع تغيرات معدلات التضخم مرت بثلاث فترات مختلفة:

- الفترة الأولى من 1970 إلى 1989: حيث كانت معدلات تغير المستوى العام للأسعار أقل من معدلات تغير العرض النقدي، وكما هو واضح من الشكل فهما يأخذان تقريبا نفس الاتجاه، أي كلما ازداد العرض النقدي ازداد المستوى العام للأسعار ولكن بمعدل أقل.
- الفترة الثانية 1989-1996: انقلبت فيها الصورة و أصبحت معدلات تغير الأسعار أكبر من معدلات تغير العرض النقدي.
- الفترة الثالثة 1997-2012 و هي تشبه المرحلة الأولى، مع ملاحظة بعض الفروق كالإنخفاض الملحوظ الذي عرفته معدلات التضخم.

### 3.2. ارتفاع الأجور:

تمثل الأجور المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، و بالتالي فان حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي للسلع و الخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و هو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

يوضح الشكل3 (م إ1) تطور الكتلة الأجرية بالقيم الحقيقية في الجزائر من 1974 إلى 2012 حيث نلاحظ زيادة في وتيرة الأجور بالقيم الحقيقية منذ 1970 و إلى غاية 1983 أين عرفت نوعا من الاستقرار، لتسجل انخفاضا خلال الفترة 1993-1997، و بداية من 1998 بدأت تميل نحو الزيادة و الارتفاع. و نشير هنا إلى نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام قد بلغت حوالي 29 % العام 2012 مقابل 21 % العام 2000.

### 4.2. عجز الميزانية :

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، و لذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية [8]. الشكل 6 (م إ1) في الملحق يبين تطور كل من نفقات و إيرادات الميزانية بالقيم الحقيقية انطلاقا من 1970 و إلى غاية 2012، حيث يلاحظ أن هناك عجز تم تسجيله في الميزانية خلال 1971 و 1983، ثم الفترة الممتدة بين 1989 و 1996 و يرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار النفط، و هو ما يؤثر سلبا على موارد الدولة التي تحتل الجباية البترولية فيها أكثر من 50 %. فبالرغم من الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالية توسعية حيث انتقل فيها العجز من نحو 4 % إلى الناتج الداخلي الخام العام 2003 إلى 20 % من الناتج الداخلي الخام العام 2012. هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم و حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية و التي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.

### 5.2. التضخم المستورد:

يمثل الشكل 7 (م إ1) تطور الواردات الجزائرية بالقيم الإسمية، خلال الفترة 1970-2012 حيث يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز و السلع الوسيطية، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، و التي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار، خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية.

## IV. محددات التضخم في الجزائر باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي: SVAR ( Structural Vector Auto Regression Models)

### 1. نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية (Standard) و الهيكلية (Structural):

### 1.1. نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية:

تقوم نمذجة متجه الإنحدار الذاتي القانوني على نمذجة شعاع مكون من متغيرات مستقرة انطلاقا من الماضي الخاص بكل متغير.

يمكن كتابة نموذج متجه الإنحدار الذاتي القانوني VAR ذو الدرجة $p$ كما يلي:

$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + .... + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t = C + \sum_{i=1}^{p} \Phi_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad t = 1,..,T$$

$X_t$ شعاع ذو البعد $(n \times 1)$، $\varepsilon_t$ يمثل شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(n \times 1)$ و يحقق الفرضيات الكلاسيكية.

**2.1. نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية:**

تعتبر نمذجة متجه الإنحدار الذاتي نمذجة نظرية أكثر منها عملية، ذلك أن المنمذج الاقتصادي يتجاوز النظريات الإقتصادية في نمذجة التحركات الديناميكية للمتغيرات الإقتصادية، و لذلك تم اقتراح نوع أخر من النماذج يأخذ بعين الإعتبار الآثار الآنية الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية يعرف بنموذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلي.
الإنتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل من نوع الـ *VAR* يتم كما يلي:

$$AX_t = B_1 X_{t-1} + ..... + B_p X_{t-p} + U_t$$

A هي عبارة عن مصفوفة ذات أبعاد $(n \times n)$ و عناصر قطرها الرئيسي متساوية و تساوي العدد 1.
الشكل المختزل لهذا النموذج يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$X_t = A^{-1}B_1 X_{t-1} + .....+ A^{-1}B_p X_{t-p} + A^{-1}U_t = C_1 X_{t-1} + .....+ C_p X_{t-p} + A^{-1}U_t$$

عادة ما تقترح نظرية الإقتصاد الكلي مجموعة من المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها من أجل نمذجة متجهات الانحدار الذاتي، و في هذا الإطار يمكن أن نجد نوعين من القيود:

- قيود في الأجل القصير: ترتبط بظواهر التعديل الكلي على مستوى بعض المتغيرات، و تتعلق بالآثار الناتجة عن التغير الحاصل في المتغيرات نتيجة لحصول تغيير في واحد منها؛
- قيود في الأجل الطويل: و ترتبط بالنتائج الأساسية للتوازن العام.

**2. تحديد النموذج الاقتصادي العام :**

ترتبط الأسعار (P) في الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي بالأسعار الدولية و التي يمكن تمثيلها بأسعار الواردات (IM) إلى جانب سعر الصرف E.
و تقرر النظرية الاقتصادية أن الطلب على النقود (Md) بالقيم الحقيقية مرتبط أساسا بالدخل (Y) الحقيقي ، كتلة الأجور (W) الحقيقية ، معدل الفائدة (i)، و التضخم المتوقع ($\pi^e$)، أي[9]:

$$M_t^d / P = f(Y_t / P,\ w_t / P,\ r_t,\ \pi_t^e)$$

و بما أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود و زيادة التضخم المتوقع تقلل من الطلب على النقود، يمكن إذن كتابة الدالة الكلية المعبرة عن التضخم كما يلي[10]:

$$P = f(Y_t / P, M_t / P, w_t / P, IM_t, E_t, \pi_t^e, i_t)$$

يمكن أيضا إضافة الإنفاق الحكومي G بالقيم الحقيقية[11] و الإيرادات T الحقيقية[12]، لتصبح دالة التضخم معرفة كما يلي[13]:

$$P = f(Y_t / P, M_t / P, w_t / P, IM_t, E_t, \pi_t^e, i_t, G_t / P, T_t / P)$$

و بافتراض أن علاقة التضخم بالمتغيرات المذكورة باللوغاريتم هي علاقة خطية، يمكن إذن كتابة المعادلة المعبرة عن الأسعار كما يلي:

$$\log P = \alpha_1 * \log(Y_t / P) + \alpha_2 * \log(M_t / P) + \alpha_3 * \log(w_t / P) + \alpha_4 * \log(IM_t) + \alpha_5 * \log(E_t) + \alpha_6 * \log(\pi_t^e)$$
$$+ \alpha_7 * \log(i_t) + +\alpha_8 * \log(G_t / P) + \alpha_9 * \log(T_t / P)$$

إذن: أهم المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تفسير التضخم في الجزائر تكون على النحو التالي[14]: لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعبر عن تغيرات الأسعار: و نرمز له بالرمز P، لوغاريتم الكتلة النقدية بالقيم الحقيقية: و نرمز لها بالرمز M2R، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية و يرمز له بالرمز YR، لوغاريتم قيمة الواردات من العالم الخارجي و يرمز لها بالرمز IM، لوغاريتم معدل الفائدة و يرمز له بالرمز I، لوغاريتم سعر الصرف و يرمز له بالرمز E، لوغاريتم الإنفاق الحكومي بالقيم الحقيقية و يرمز له بالرمز GR، لوغاريتم الإيرادات بالقيم الحقيقية و يرمز لها بالرمز TR، لوغاريتم كتلة الأجور بالقيم الحقيقية و يرمز لها بالرمز WR، لوغاريتم الرقم القياسي للأسعار المتوقعة و يرمز له بالرمز PP .

و نشير هنا إلى انه قد تم الاستغناء عن التضخم المتوقع في النموذج بغرض الحفاظ على درجة الحرية، (ضعف عدد المشاهدات المسجلة بالمقارنة مع عدد المتغيرات المستعملة).

### 3. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي:

#### 1.3. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج:

دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المستعملة و التي تعتبر شرطا ضروريا لتقدير نماذج ال VAR تمت باستعمال إستراتيجية اختبار ديكي و فولر البسيط DF و المتزايد ADF بمساعدة برنامج EViews .
و قد أظهرت النتائج أن كل المتغيرات المستعملة في الدراسة تتكامل من الرتبة الأولى ما عدى مؤشر سعر الإستهلاك الذي يتكامل من الرتبة الثانية و يمكن أن نفسر ذلك بالاختلاف الموجود بين سلوك مؤشر سعر الإستهلاك و باقي المتغيرات في الأجل الطويل، فنظرا لحساسية مؤشر سعر الإستهلاك بالمقارنة مع باقي المتغيرات فهو يحتاج إلى فترة أطول نسبيا ليظهر سلوكا يشابه سلوك باقي المتغيرات الإقتصادية المدروسة.

#### 2.3. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي القانوني:

سوف نقوم في هذه المرحلة بتطبيق تقنية مسار متجه الانحدار الذاتي القانوني على الشعاع $X$ المكون من 9 متغيرات كما يلي:

$$X = (D2P, DGR, DIM, DM2R, DYR, DTR, DE, DI, DWR)'$$

$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + .... + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير شعاع الانحدار الذاتي الثابت، و ذلك باستخدام برنامج Eviews، و بعد محاولات عديدة للتقدير من أجل قيم مختلفة لمراتب التأخير، تبين من خلال المعايير المعلوماتية كـ AIC و SC أنها تتناقص مع إضافة كل تأخير. و نظرا لوجود عدد قليل نسبيا من المشاهدات (43 مشاهدة)، و عدد كبير نسبيا من المتغيرات (9 متغيرات)، فقد تم اختيار طول التأخير 3.

#### 3.3. الانتقال من الشكل القانوني لنماذج الـ VAR إلى الشكل الهيكلي SVAR :

يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل (Reduced form) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} A_i \; X_{t-i} + U_t$$

حيث: $X = (D2P, DGR, DIM, DM2R, DYR, DTR, DE, DI, DWR)'$ هو متجه المتغيرات الداخلية التي يجب أن تكون مستقلة.

$U_t = \left[ u_t^p \cdot u_t^{gr} \cdot u_t^{im} \cdot u_t^{m2r} \cdot u_t^{yr} . u_t^{tr} . u_t^e . u_t^i . u_t^{wr} \right]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا، و $m$ عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج .

و من أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الإنتقال $P$ التي تحقق العلاقة التالية: $u_t = P.e_t$، و ذلك كما يلي[15]:

- أولا كتابة المساواة $u_t = P.e_t$ على النحو التالي: $A.u_t = B.e_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$
- تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين $A$ و $B$ بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير و هنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر $\alpha_{ij}$ (قيود اقتصادية)؛
- تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1.

يمكن أيضا وضع الفرضيات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد الجزائري و التمييز بين الأجلين القصير و الطويل[16] :

- تفترض المعادلة الأولى أن أي تغير غير متوقع في الإنفاق الحكومي، الواردات، الناتج الداخلي الحقيقي، الإيرادات و/ أو كتلة الأجور إضافة إلى الصدمة الهيكلية في المستوى العام للأسعار (حد الخطأ الجديد $e_t^p$)، سيكون لها اثر فوري على المستوى العام للأسعار في حين أن العوامل النقدية (الكتلة النقدية، معدل الفائدة و سعر الصرف) ليس لها اثر آني على المستوى العام للأسعار؛

- تفترض المعادلة الثانية أن التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي تفسر بصدمة آنية في المستوى العام للأسعار، و الإيرادات الحكومية؛
- تفترض المعادلة الثالثة أن الواردات تتأثر آنيا بسعر الصرف و الصدمة الهيكلية للواردات؛
- تفترض المعادلة الرابعة أن الكتلة النقدية تتأثر آنيا بصدمة هيكلية في الكتلة النقدية؛
- تفترض المعادلة الخامسة أن التغيرات الفورية غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون بسبب المستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي، الواردات، الإيرادات، كتلة الأجور و صدمة هيكلية في الناتج الداخلي الخام؛
- تفترض المعادلة السادسة أن التغيرات غير المتوقعة في الإيرادات الحكومية تكون بسبب تغيرات في المستوى العام للأسعار، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، معدل الفائدة إلى جانب صدمة هيكلية في الإيرادات؛
- تفترض المعادلة السابعة أن التغيرات غير المتوقعة في الواردات أو معدل الفائدة أو صدمة هيكلية في سعر الصرف تأثر على سعر الصرف؛
- تفترض المعادلة الثامنة أن معدل الفائدة يتأثر آنيا بالكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الإيرادات، سعر الصرف و الأجور، إلى جانب صدمة هيكلية في معدل الفائدة؛
- المعادلة الأخيرة تدل على أن كتلة الأجور تتأثر آنيا بالمستوى العام للأسعار، و صدمة هيكلية في الأجور.

$$u_t^p = \alpha_{gr}^p\, u_t^{gr} + \alpha_{im}^p\, u_t^{im} + \alpha_{yr}^p u_t^{yr} + \alpha_{tr}^p u_t^{tr} + \alpha_{wr}^p u_t^{wr} + e_t^p$$
$$u_t^{gr} = \alpha_{tr}^{gr} u_t^{tr} + \beta_{tr}^{gr} e_t^{tr} + e_t^{gr}$$
$$u_t^{im} = \alpha_{tc}^{im} u_t^{tc} + e_t^{im}$$
$$u_t^{m2r} = e_t^{m2r}$$
$$u_t^{yr} = \alpha_p^{yr}\, u_t^p + \alpha_{gr}^{yr}\, u_t^{gr} + \alpha_{im}^{yr}\, u_t^{im} + \alpha_{tr}^{yr} u_t^{tr} + \alpha_{wr}^{yr} u_t^{wr} + e_t^{yr}$$
$$u_t^{tr} = \alpha_p^{tr}\, u_t^p + \alpha_{yr}^{tr} u_t^{yr} + \alpha_e^{tr} u_t^e + \alpha_i^{tr} u_t^i + e_t^{tr}$$
$$u_t^{tc} = \alpha_{im}^e u_t^{im} + \alpha_i^e u_t^i + e_t^e$$
$$u_t^i = \alpha_{m2r}^i\, u_t^{m2r} + \alpha_{yr}^i u_t^{yr} + \alpha_{tr}^i u_t^{tr} + \alpha_e^i u_t^{tc} + \alpha_{wr}^i u_t^{wr} + e_t^i$$
$$u_t^{wr} = \alpha_p^{wr}\, u_t^p + e_t^{wr}$$

في ظل هذه الشروط، يمكننا كتابة المصفوفتين $A$ و $B$ على النحو التالي:

$$A = \begin{pmatrix} u_t^p & u_t^{gr} & u_t^{im} & u_t^{m2r} & u_t^{yr} & u_t^{tr} & u_t^e & u_t^i & u_t^{wr} \\ 1 & -\alpha_{gr}^p & -\alpha_{im}^p & 0 & -\alpha_{yr}^p & -\alpha_{tr}^p & 0 & 0 & -\alpha_{wr}^p \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_{tr}^{gr} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_e^{im} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_i^{m2r} & 0 \\ -\alpha_p^{yr} & -\alpha_{gr}^{yr} & -\alpha_{im}^{yr} & 0 & 1 & -\alpha_{tr}^{yr} & 0 & 0 & -\alpha_{wr}^{yr} \\ -\alpha_p^{tr} & 0 & 0 & 0 & -\alpha_{yr}^{tr} & 1 & -\alpha_e^{tr} & -\alpha_i^{tr} & 0 \\ 0 & 0 & -\alpha_{im}^e & 0 & 0 & 0 & 1 & -\alpha_i^e & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -\alpha_{m2r}^i & -\alpha_{yr}^i & -\alpha_{tr}^i & -\alpha_e^i & 1 & -\alpha_{wr}^i \\ -\alpha_p^{wr} & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

$$B = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & \beta_{tr}^{gr} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

باستعمال برنامج EViews يمكننا تقدير عناصر المصفوفتين A و B من خلال النموذج: $A.u_t = B.e_t$
حيث U يمثل بواقي تقدير النموذج VAR و E بواقي تقدير النموذج الهيكلي.
إيجاد A و B يسمح في ما بعد بحساب مصفوفة الانتقال P حيث : $P = A^{-1}.B$

$$P=\begin{pmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0.019 & 0 \\ 0.011 & 0.017 & -0.024 & 0.0192 & 0.066 & -0.004 & -0.001 & 0.018 & 0 \\ 0 & 0.028 & -0.025 & 0 & 0 & -0.209 & -0.001 & 0 & 0 \\ 0.0195 & -0.021 & -0.011 & -0.029 & 0.023 & -0.02 & -0.045 & 0 & 0 \\ 0.0109 & 0.020 & -0.027 & 0 & 0.082 & 0.004 & -0.001 & 0.013 & 0 \\ -0.109 & 0.001 & -0.002 & 0.002 & 0.163 & 0 & 0 & 0.002 & 0 \\ 0 & 0.134 & 0.003 & 0 & 0 & 0.029 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0.002 & 0.127 & 0.003 & -0.002 & 0.002 & 0.005 & 0 & 0 \\ 0.0286 & 0.013 & -0.017 & -0.003 & 0.014 & -0.013 & 0 & 0 & 0 \end{pmatrix}$$

هذه المصفوفة هي التي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي و تباينه إضافة إلى الإحصاءات الموافقة لكل عامل و ذلك وفقا للعلاقات التالية:

$$\hat{\Phi}_i = p^{-1}\hat{B}_i, \quad i = 1.....p$$

$$\hat{\Sigma} = p^{-1}\hat{\Omega}\left(p^{-1}\right)'$$

**4.تحليل التباين و دوال الاستجابة:**

**1.4. تحليل التباين :**

يوضح جدول تحليل التباين الظاهر في الملحق الإحصائي رقم 2، دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في تفسير التقلبات الظرفية لمؤشر سعر الاستهلاك في آفاق 10 سنوات من التنبؤ ، حيث نلاحظ انه في السنة الأولى ترتبط التغيرات الحاصلة في أسعار المستهلك أساسا بالتغيرات الحاصلة في كتلة الأجور بنسبة 99.66 % ، وأما في السنة الثانية فترتبط بتغيرات الأجور بنسبة 30.71 % ، تغيرات الواردات بنسبة 24.69 %، تغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 15.42 %، و تغيرات الكتلة النقدية بنسبة 13.29 %.
في المدى المتوسط تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار بنحو 16 % متبوعة بأسعار الواردات بنحو 14 % ثم كتلة الأجور بنحو 13 %. أما في المدى البعيد فترتبط تغيرات الأسعار بتغيرات الإيرادات الحقيقية بنحو 20 %، ثم الواردات و الكتلة النقدية بنحو 15 % لكل متغير.
في ما يخص التأثير الذاتي للأسعار يمكن أن نلاحظ أن هذا التأثير يكون شبه معدوم في الأجل القصير لكنه يرتفع ليصل إلى نحو 28 % خلال السنة الثالثة ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا.

**2.4. تحليل دوال الاستجابة:**

يبين الملحق الإحصائي رقم 3 دوال الاستجابة الدفعية لأثار صدمات المتغيرات المستعملة في النموذج على التضخم حيث جاءت كما يلي:

- اثر صدمة في الكتلة النقدية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية التجميعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكل 1 ( م إ 2)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الكتلة النقدية مقدرة بـ 1% يؤدي إلى اثر ايجابي على الأسعار غير آني مقدر بحوالي 2 % خلال السنة الثانية، و يرتفع ليستقر في نحو 4 % خلال الفترة الثالثة و ما يليها، و هو أمر يتوافق مع تحليل النقديين لظاهرة التضخم فزيادة الكتلة النقدية هي سبب مباشر لزيادة الأسعار في الجزائر، و خاصة في الأجل المتوسط؛
- اثر صدمة في الإنفاق العمومي: حدوث صدمة ايجابية في الإنفاق الحكومي يؤدي بدوره إلى أثر معنوي ايجابي غير فوري على الأسعار يرتفع تدريجيا ليبلغ حوالي 3 % خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم ينخفض بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 2 ( م إ 2))؛
- اثر صدمة في الأجور : حدوث صدمة ايجابية في كتلة الأجور مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر ايجابي آني على الأسعار بنحو 2 % ، يتناقص بعد ذلك إلى نحو 1 % خلال الفترة الثالثة و الرابعة ثم يرتفع مجددا طوال السنوات الخمس المتبقية للتنبؤ. (الشكل 3 ( م إ 2))؛

- اثر صدمة في الإيرادات العمومية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية و المبينة في (الشكل 4 ( م إ 2))، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـ 1 وحدة، سيكون لها أثر معنوي غير فوري موجب على معدلات التضخم تصل إلى نحو 1 % خلال الفترة الثالثة ثم تنخفض لترتفع مجددا لتصل إلى نحو 3 % و 5 % خلال الفترة الخامسة و الثامنة على الترتيب؛
- اثر صدمة في الواردات : حدوث صدمة ايجابية في الواردات مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر موجب غير فوري على الأسعار، يرتفع تدريجيا ليبلغ نحو 4 % خلال الفترة الثالثة و الرابعة ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 5 ( م إ 2))؛
- اثر صدمة في الناتج الداخلي الخام : حدوث صدمة ايجابية في الناتج الداخلي الخام مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر سلبي غير فوري على الأسعار، يرتفع تدريجيا ليبلغ نحو 3 % خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 5 ( م إ 2))؛
- استجابة الأسعار لصدمة في سعر الصرف تكون استجابة موجبة في نفس الإتجاه، يظهر أثرها بوضوح بعد مرور 6 سنوات و ذلك في حدود 5 %؛
- بالنسبة لأثر الصدمة الحاصلة في سعر الفائدة ، يكون الأثر تارة موجبا و تارة سالبا غير انه لا يتعدى 1 %.

## V. خلاصة:

أظهرت هذه الورقة البحثية مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تعتبر كتلة الأجور المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة بزيادة قدرها 2 % من اجل كل وحدة زائدة في كتلة الأجور؛
- إلى جانب الأجور ترتبط معدلات التضخم في الأجل القصير أيضا بكل من أسعار الواردات (2 %)، الناتج الداخلي الخام الحقيقي (1.6- %)، و الكتلة النقدية (1.6 %) و الإنفاق الحكومي (1.2 %)؛
- في المدى المتوسط و البعيد تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور، و الإيرادات الحقيقية؛
- معدلات الفائدة في الجزائر لا يعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم و خاصة في الأجل القصير و المتوسط، و يمكن أن يفسر ذلك بعدم ميل الأفراد للادخار، وغياب فرص الاستثمار التي يمكن أن يغذيها هذا الأخير، فلا المصارف تجد الحافز الاقتصادي لرفع سعر الفائدة، ولا الأفراد لديهم الميل للإدخار بسب النزعة الاستهلاكية؛
- توحي النتائج المحصل عليها بأهمية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الجزائري غير أنها تظهر أيضا نوعا من الاختلال في تطبيقها، حيث أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني الحقيقي و بخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار و تراجع القدرة الشرائية مع تفاقم الجانب الاجتماعي و بخاصة على المدى البعيد، و يرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته خارج قطاعي المحروقات إلى جانب توسع الإستيراد على حساب المنتوج المحلي.

و للحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري مع تحقيق معدلات أعلى في معدلات النمو، ارتأينا إبداء بعض الاقتراحات:

- ينبغي إخضاع الزيادات في الأجور إلى شرط الزيادة في الإنتاجية، حيث أن الزيادات العشوائية المسجلة في الأجور خلال عامي 2011 و 2012 تعتبر المسئول الأساسي عن ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 9 %؛
- فيما يخص تمويل عجز الموازنة العامة المتزايد ينبغي اللجوء إلى سوق السندات بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية، و خاصة مع توسع القطاع الخاص و انخفاض أسعار الفائدة؛
- في ما يخص الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و بخاصة القطاع الفلاحي و الصناعي، وتشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال و خلق بيئة تنافسية و تسهيل عملية نقل التكنولوجيا، إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري الذي يبقى هو أساس العملية التنموية؛
- ضرورة رد الإعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات و ذلك بتوسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، تحفيز الاستثمار و تقليص محاولات الغش و التهرب الضريبي، كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، و توجيه الضريبة لإعادة

توزيع المداخيل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛

- تعزيزا منها لدور السياسة النقدية ينبغي على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، تعوّض ضعف إلتزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الإدخار التعاقدي حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للإستثمار، كما نقترح أيضا إنشاء البنوك الإسلامية التي اثبت الواقع قدرتها الكبيرة على تمويل و تحريك الاقتصاد و بخاصة في الدول الإسلامية؛
- تبني سياسة تجارية حذرة تهدف إلى الحد من الاستيراد على حساب المنتوج المحلي؛
- معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع، التخزين، المضاربة، السوق السوداء و غيرها.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الملحق الإحصائي رقم 1 : التمثيل البياني لتطور مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المستعملة في الدراسة**

الشكل : 1 تطور معدل التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2012 (100=1989)

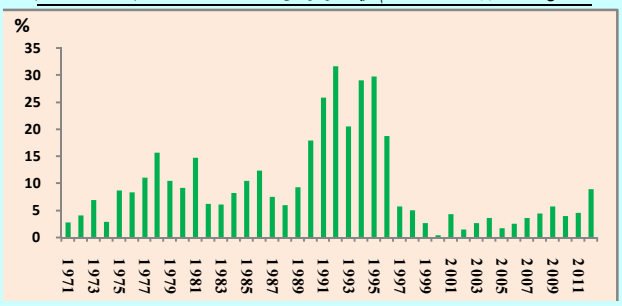


الشكل : 2 تطور الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية و أسعار النفط من 1970 إلى 2012.

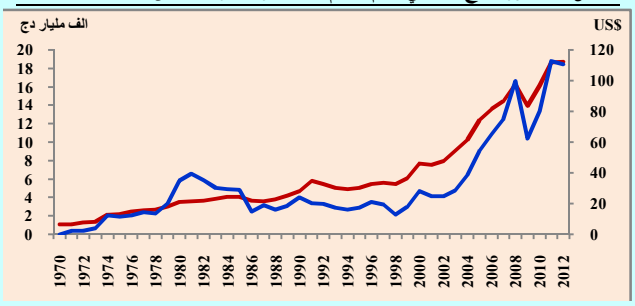


الشكل : 3 تطور كتلة الأجور بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012 .

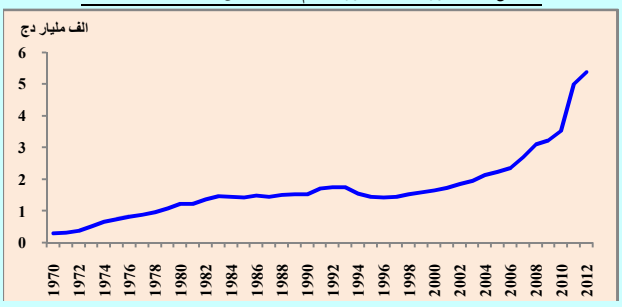


الشكل : 4 تطور الكتلة النقدية بالقيم الحقيقية في الجزائر من 1970 إلى 2012.

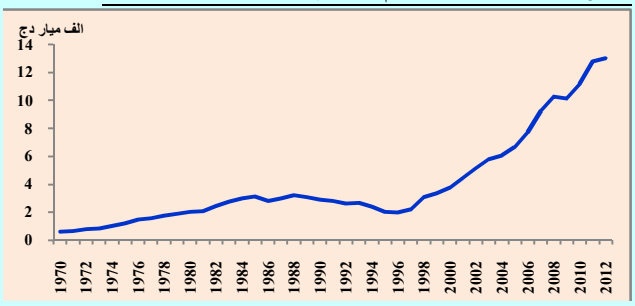


الشكل:5 مقارنة معدل تغير الكتلة النقدية بمعدل تغير الناتج الداخلي الخام و التضخم (70-2012)

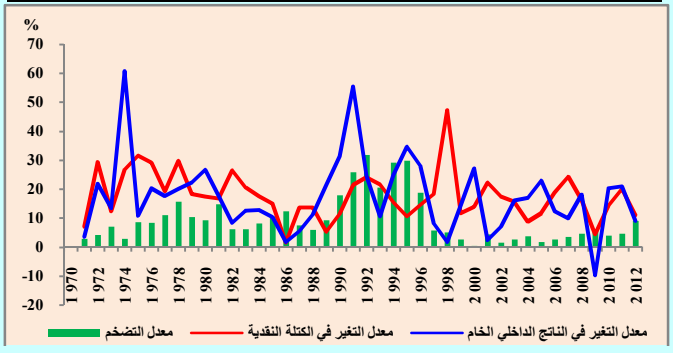


الشكل : 6 تطور نفقات و إيرادات الميزانية بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012.

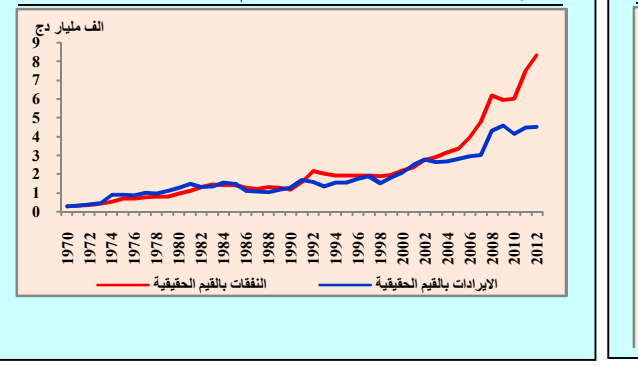

الشكل : 7 تطور قيمة الواردات بالقيم الاسمية من 1970 إلى 2012.

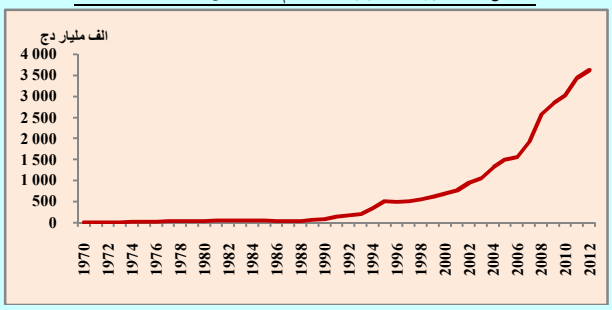


**المصدر:** وزارة المالية، و الديوان الوطني للإحصائيات:

- Office national des statistiques, collections statistique N :147, rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2008. Alger septembre 2009.
- Office national des statistiques, collections statistique, rétrospective des comptes économiques de 1970 a 2002.édition 2005.
- Office national des statistiques, indice des prix à la consommation, collections statistique N : 113 Alger Mars 2009.

**الملحق الإحصائي رقم 2: جدول تحليل التباين لنموذج SVAR لبعض الفترات الزمنية**

| المتغير | السنة | P | GR | IM | M2R | YR | TR | E | I | WR |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P | 1 | 0.118127 | 0.082011 | 0.017827 | 0.030256 | 0.10338 | 0.019942 | 0.01919 | 6.03E-05 | 99.60921 |
| | 2 | 0.50935 | 8.922824 | 24.6943 | 13.29824 | 15.42865 | 4.334564 | 0.362952 | 1.731358 | 30.71776 |
| | 3 | 28.09045 | 4.787838 | 13.22799 | 16.32106 | 8.217219 | 3.498219 | 7.53861 | 1.907988 | 16.41063 |
| | 4 | 24.46777 | 5.520054 | 14.26111 | 15.30911 | 8.572022 | 6.938385 | 6.403153 | 5.335705 | 13.1927 |
| | 5 | 18.40947 | 4.514884 | 12.28586 | 14.34506 | 9.012809 | 15.35398 | 6.80496 | 8.706842 | 10.56613 |
| | 6 | 18.0524 | 3.811726 | 12.55052 | 13.04475 | 8.158302 | 16.90979 | 11.22033 | 7.354375 | 8.897799 |
| | 7 | 16.98574 | 5.092721 | 14.79259 | 13.43125 | 7.692658 | 16.68003 | 10.19796 | 6.891525 | 8.235524 |
| | 8 | 15.19092 | 5.01777 | 15.65885 | 13.51386 | 9.003229 | 18.56289 | 9.40309 | 6.282511 | 7.366879 |
| | 9 | 13.83633 | 4.784584 | 15.82865 | 12.26405 | 8.053001 | 24.24601 | 8.391346 | 5.51811 | 7.077912 |
| | 10 | 14.52396 | 4.454932 | 16.74406 | 11.48998 | 7.531119 | 25.0603 | 7.779622 | 5.705096 | 6.710937 |

**المصدر:** من إعداد الباحث باستعمال معطيات الملحق الإحصائي 1 و برنامج EViews 5.

**الملحق الإحصائي رقم 3: دوال الاستجابة اللحظية التجميعية**

**Acumulated response to structural one S.D innovation +2 S.E**

الشكل 1 : استجابة الأسعار لصدمة في الكتلة النقدية

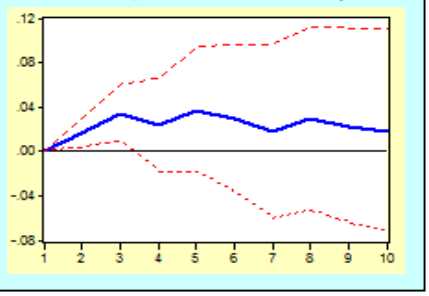

الشكل 2 : استجابة الأسعار لصدمة في الإنفاق الحكومي

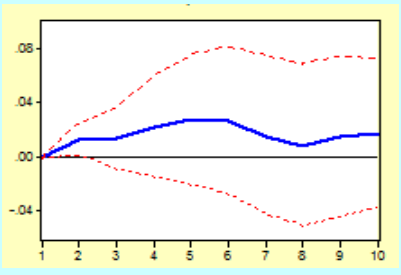

الشكل 3 : استجابة الأسعار لصدمة في الأجور

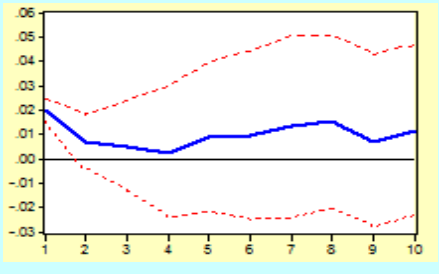

الشكل 4 : استجابة الأسعار لصدمة في الإيرادات

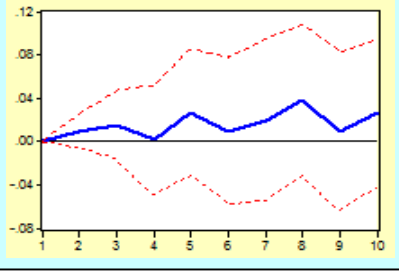

الشكل 5 : استجابة الأسعار لصدمة في الواردات

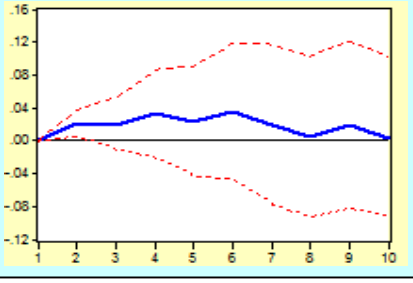

الشكل 6: استجابة الأسعار لصدمة في معدل الفائدة

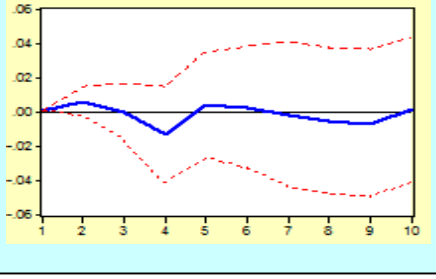

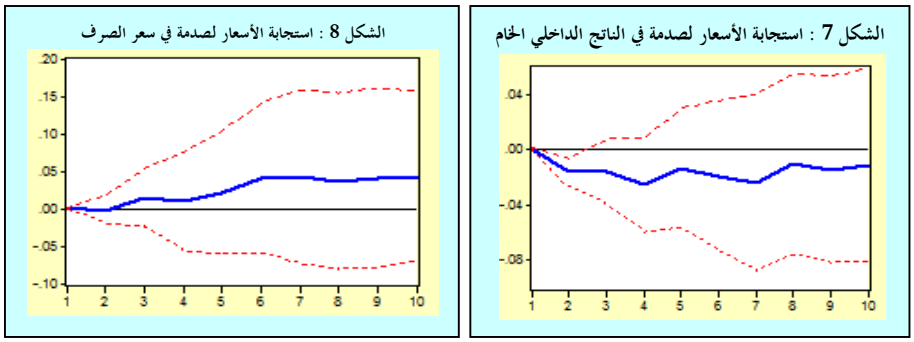


**المصدر:** من إعداد الباحث باستعمال معطيات الملحق الإحصائي 1 و برنامج EViews 5.

## - الإحالات والمراجع :

[1] - فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد : 2244، العراق 2008.

[2] - مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البحث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1989، ص180.

[3] - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الطباعة للنشر و التوزيع، عمان ط1،2001، ص140-141.

[4] - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص95.

[5] - مولود حشمان و عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، 2005 ، جامعة الجزائر.

[6] - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص257.

[7] - تتكون الكتلة النقدية (M2) في الجزائر من قسمين أساسيين: القسم الأول و يسمى النقود Monnaie (M1) و يشمل التداول الورقي و الودائع تحت الطلب (حوالي 91 % من الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة )، أما القسم الثاني فيسمى بشبه النقود Quasi-monnaie - أو الودائع لأجل (9 % من مجمل الكتلة النقدية).

[8] - عبد الحق بوعتروس، دراسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة.

[9] - Byung-Yeon Kim. Déterminants of Inflation in Poland, A Structural Cointegration Approach, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2001.

- Domaç Ilker, Elbirt Carolos, The main determinants of inflation in Albania, World Bank. (www.elibrary.worldbank.org/).

- Brieuc Monfort and Santiago Peña, Inflation determinants in Paraguay, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2008.

[10] - Thouraya Boujelbène Dammak- Younès Boujelbène, Déterminants de long terme et dynamique de court terme de l'inflation en Tunisie, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com).

[11] - Magda Kandil and Hanan Morsy, determinants of Inflation in GCC, IMF WORKING PAPER, 2009.

- Raffaela Giordano, Sandro Momigliano, Stefano Neri, Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model, Italy, 2005M, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com).

[12] - Raffaela Giordano, Sandro Momigliano, Stefano Neri, Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model. Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2005.

[13] - Byung-Yeon Kim, Déterminants of Inflation in Poland , A Structural Cointegration Approach, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2001.

- Domac Iker, Elbirt Carolos, The main determinants of inflation in Albania, World Bank. (www.elibrary.worldbank.org/).

[14] - هذه المتغيرات يتم تحويلها جميعا إلى قيم لوغريتمية في النموذج و ذلك طبقا لما تتضمنه علاقات النمذجة القياسية الكلية من جهة و من اجل تثبيت تباين المتغيرات من جهة ثانية و التي بينت الرسوم البيانية عدم تجانسه لمعظم المتغيرات.

[15] - شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

[16] - شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

- Sandro Momigliano, Stefano Neri and Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model. Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2005.

# قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين : 1970-2012

# Measuring the impact of exchange rate variables structural model of the Algerian economy(for period : 1970-2012)

إسماعيل بن قانة (*) & عيسى بهدي (**)
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الورقة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 والى غاية 2012 مع دراسة اثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري،و التنبؤ بسلوكها في حال إعطاء صدمات لسعر الصرف فيها.
تم انجاز هذا العمل باستعمال أدوات لتقدير معالم النموذج، وإجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة مدى تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

**الكلمات المفتاح :** سعر الصرف، نموذج قياسي كلي، صدمة خارجية، محاكاة، سيناريوهات بديلة.

**Abstract :** The aim of this paper is to follow the evolution of the behavior of the exchange rate since 1970 to 2012 with the study of the effect on college variables to a structural model of the Algerian economy, and prediction of their behavior in the event of giving shocks to the exchange rate . I've been the completion of this work using tools to estimate model parameters, and conduct simulation on the variable to determine the effect on the rest of its deviation from variables.

**Keywords :** Rate of exchange, model macro econometric, external shocks, simulation , alternative scenarios.

**Jel Classification Codes :** D51, F3, O24 and R15.

## I- تمهيد :

يعد تفسير سلوك سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الآخرين من القرن العشرين، فلقد أدى تحرير المبادلات التجارية والمالية مع اندماج الاقتصاديات العالمية في تكتلات اقتصادية وكيانات عملاقة إلى تغيير الخارطة الاقتصادية العالمية وأنظمتها والتي من أهمها أنظمة الصرف، هاته الأخيرة التي تعتبر عامل الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وتعمل على توجيه الاستثمار في أصول هذه الأسواق، وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.[1]

مما سبق ذكره يظهر أن سعر الصرف يعتبر عاملا جد فعال في إدارة متغيرات الاقتصاديات القومية وسياساتها وهو ما دفعنا لدراسته على الاقتصاد الجزائري من خلال إشكالية أردنا أن تجيبنا على السؤال التالي:

**كيف نقيس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري؟**

قصد الإجابة على هذا السؤال والإحاطة بجزئياته قمنا بتتبع الخطوات التالية:

- الإطار المفاهيمي للنموذج الهيكلي الكلي؛
- التعرف على النموذج وتقدير معالمه؛
- محاكاة النموذج المقدر واختبار جودته.

حيث ستكون أهدافنا من هذه الدراسة على ما ذكرنا هي:

- تبيان دور سعر الصرف وأهميته على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري؛
- تتبع المسار التاريخي لحركية الاقتصاد الجزائري من خلال التغيرات التي طرأت على سعر صرفه؛
- التحقق من مدى مرونة واستجابة الاقتصاد الجزائري إزاء التأثير على احد من متغيراته.

eMail : (*) : benggana@gmail.com & (**) : baheddi.ai@univ-ouargla.dz

لقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الدراسات التي ناقشت قضية بناء نموذج قياسي كلي للاقتصاد الجزائري ومن ثم ضمنت ذلك دراسة جزئية لبعض متغيراته القيادية المؤثرة كسعر الصرف من خلال إعطائها صدمات وتتبع اثر ذلك على باقي متغيرات كل نموذج، من هذه الدراسات نجد:

أ- **دراسة العباس (A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984):**[2]

وتهدف هذه الدراسة من خلال عنوانها إلى بناء نموذج قياسي للاقتصاد الكلي الجزائري على المدى المتوسط يسمح بجمع اكبر عدد من المتغيرات والقطاعات الاقتصادية التي تشكله حيث يستعمل التنبؤ والمحاكاة وحساب المضاعفات لرسم السياسات الاقتصادية الواجب الأخذ في حالة حصول سيناريوهات معينة تؤثر على المتغيرات التي تتحكم في هذا الاقتصاد.

ب- **دراسة بلعقبي ( Adaptation du Modèle Macroéconométrique de Haque et alii à l'économie Algérienne):**[3]

هذه الدراسة تمثل تطبيقا لنموذج قياسي -طبق على الاقتصاد الكلي لـ31 دولة من العالم الثالث، وبني من طرفين خبيرين من صندوق النقد الدولي- على الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة من 1962 إلى 1993، وتهدف إلى:

- توضيح وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى عام 1996؛
- استشراف مستقبل الاقتصاد الجزائري باستعمال المحاكاة (Simulation).

وخلصت الدراسة إلى إثبات النتائج التالية:

- تعدد السياسات والاستراتيجيات التي طبقتها الجزائر في جميع القطاعات الاقتصادية وعدم التنسيق بينها؛
- لابد من توفر منظومة مصرفية قوية وتشجيع الاستثمارات.

ج- **دراسة تومي وشقبقب (محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2002):**[4]

عمل الباحثان في هذه الورقة البحثية على بناء نموذج قياسي مصغر للاقتصاد الجزائري مهيأ لدراسة القدرة التنبؤية لبعض المتغيرات، كما قيمت السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الكلي على المديين القصير والمتوسط، مع إبرازها للأدوات التي يمكن لمتخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في إحداث الصدمات الخارجية.

وقد خلصت إلى أنه يمكن وضع نموذج ومن تم محاكاته إحصائيا وحساب مضاعفات المتغيرات وكذا تصورها لسيرورة السياسات الاقتصادية.

## II - الطريقة :

### 1- الإطار المفاهيمي للنموذج الهيكلي الكلي:

بشكل عام يمكن تقسيم الاقتصاد إلى خمسة (05) قطاعات رئيسية وهي العائلات، قطاع الإنتاج، الحكومة، المؤسسات المالية وباقي العالم، تحدث بينها عمليات في إطار تبادلات أطلق عليها مصطلح الأسواق وهي تضم عموما : سوقا للسلع والخدمات، سوقا للنقود وسوقا لعوامل الإنتاج على أن هناك من يضيف اسوقا أخرى للمبادلات أو الصفقات يتم فيها تبادل العملات. في سوق السلع والخدمات يتغير فيه الاستهلاك تبعا لمتغيرات أهمها الدخل الذي يكون متاحا (عند كينز) أو دائما وعابرا (عند فريدمان) أو نسبيا (عند دزنبيري) كما أن لمستوى الأجور وحجم السكان واختلاف الفئات تأثير على ذلك، أما الادخار فيحكمه سعر الفائدة بشكل خاص، إضافة إلى: حجم الدخل وتوزيعه، المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة وحجم الثروة. ويخضع الاستثمار لمتغيرات كسعر الفائدة، الأرباح، التقدم التقني مع التغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة أو على هيكل الصادرات إضافة إلى تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة وقوة مصادر التمويل أو ضعفها...الخ.[5]

وعلى الرغم من أن الصادرات اعتبرت متغيرا خارجيا عند كينز إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر عليها والتي منها: السعر النسبي للصادرات، سعر الصرف، الأذواق الأجنبية، منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية وسعر برميل البترول، وكما أن للصادرات عوامل ومحددات تؤثر عليها فإن للواردات عوامل ومحددات كذلك فهي تتأثر بالدخل بشكل خاص (حسب كينز) إضافة إلى: سعر الصرف، السعر النسبي للواردات، احتياطي الصرف الأجنبي والأذواق المحلية.

يختلف أصحاب الفكر الاقتصادي في الإنفاق الحكومي كونه متغيرا خارجيا، ففي عام 1833م اكتشف الاقتصادي الألماني أدولف واجنر *Adolph Wagner* قانونا سماه التزايد اللانهائي[6] في نشاط الدولة حيث أرجع التزايد النسبي في النفقات إلى التقدم الاجتماعي. وأختبر بيكوك *Peacock* ووايزمان *Wiseman* عام1961 قانون واجنر ووجدا أن النفقات تنمو لأن الموارد تنمو وليس العكس.[7]

تتأثر الضرائب نظريا بحجم الهيكل السكاني ، طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد، الأغراض التي تستغل فيها الحصيلة الضريبية، النظام الضريبي القائم، وعي المجتمع المالي، الفائض الاقتصادي، وهناك عوامل أخرى كحجم الدخل وإنفاقه.[8]

أما من الناحية التطبيقية فهناك علاقة قوية بين حجم الضرائب وحجم الدخل$Y$ (ممثلا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، الودائع الادخارية أو الادخار (فكلما زادت الودائع الادخارية دل ذلك على ثراء الأفراد، ومن تم زاد ذلك من اقتطاعاتهم الضريبية) والإنفاق الاستثماري أو الاستثمار.

على أن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عندما يتقابل العرض الكلي مكونا من الدخل والواردات مع الطلب الكلي الذي يضم مجموع بقية المتغيرات الأخرى، وهما يكتبان اختصارا في المعادلة التالية:[9]

$$Y_t + M_t = C_t + I_t + G_t + X_t \quad \text{أي:} \quad Y^s{}_t = Y^d{}_t$$

إن هذه العمليات السابقة التي تتم في هذه السوق ما بين المتغيرات يمكن تمثيلها على الجدول رقم (01) بالملحق علما أن:

$\boldsymbol{Ct}$: استهلاك العائلات الحقيقي، $\boldsymbol{Y_t}$: الدخل الوطني الحقيقي ، $\boldsymbol{S_t}$: الادخار الوطني الحقيقي، $\boldsymbol{I_t}$: الاستثمار الوطني الحقيقي ، $\boldsymbol{X_t}$: الصادرات بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{M_t}$: الواردات بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{G_t}$: الإنفاق الحكومي بالسعر الحقيقي، $\boldsymbol{T_t}$: الضرائب بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{TRM}$: التحويلات الجارية للعائلات من العالم الخارجي، $\boldsymbol{TE}$: الضرائب المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات وشبه المؤسسات، $\boldsymbol{TM}$ : الضرائب المبشرة المدفوعة من العائلات، $\boldsymbol{SM}$: الادخار الخام للعائلات، $\boldsymbol{SE}$ : الادخار الخام للمؤسسات، $\boldsymbol{SG}$: الادخار الخام الحكومي، $\boldsymbol{F}$: الادخار الخام للعالم الخارجي

في سوق النقود وان تدرجت فيه النظريات مابين كلاسيكية، نقدية وحديثة وفي نماذج رياضية، إلا أنها كلها حاولت معرفة ما يحكم الطلب على النقود وعرضها وكذا التوازن بينهما ($M^s{}_t = M^d{}_t$) وكان الخلاف في اعتبار عرض النقود متغيرا خارجيا أم أن هناك من المتغيرات من يتحكم فيه، فأصحاب مبدأ التداول يرى أنصاره بأن عرض النقود متغير خارجي وهذا اعتمادا على برهنة قيمة العمل لدافيد ريكاردو *D.Ricardo* وان حجم الأوراق النقدية المتداولة مغطى كليا بالمعدن النفيس.

أما أصحاب مبدأ البنك فيرون بأن عرض النقود متغير داخلي وهذا للتمييز بين الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي وبين الأوراق المصرفية القابلة للتحويل، والتي تتولى البنوك التجارية عملية إصدارهما مما يسمح بخلق كميات إضافية من النقود الكتابية الناجمة عن استخدام الاحتياطات الزائدة من المعدن النفيس في منح القروض لفائدة طالبيها من المتعاملين الاقتصاديين ولقد عاود هذا الطرح في الظهور من جديد بعد تغير أساليب تمويل الاقتصاد (اقتصاد الاستدانة واقتصاد السوق المالي)، مما سمح بظهور نظرية المضاعف النقدي ونظرية المجزئ.[10]

وفي الجانب الأخر حظي الطلب على النقود باهتمام بالغ حيث اهتمت به العديد من النظريات ومن الاقتصاديين القدامى والمحدثين، فظهرت نظريات منها: نظرية المخزون الأعظم، ومسلمة *Box – Cox* ونظرية توبن وغيرها.[11]

في سوق عوامل الإنتاج- الذي يمكن تقسيمه إلى عدد من الأسواق الجزئية وفقا لعوامل الإنتاج التي تكونه- درسنا فيه فقط سوق العمل الذي يحكمه العرض الذي تناوله الكلاسيك، الكينزيون، ما بعد الكلاسيك ومابعد الكينزيين وغيرهم، وكان من أهم المتغيرات المؤثرة فيه نجد الأجر الاسمي (أو الأجر الحقيقي)، أما الطلب فيتأثر بالأجر الاسمي (أو الأجر الحقيقي)، التضخم والدخل وغيرها، كما تناولنا دالة عوامل الإنتاج وكذا متغيراتها الرئيسية كالعمل ورأس المال.[12]

بناءا على ما استنتجناه من دوال ومعادلات للأسواق الثلاثة يمكننا وضع الإطار العام للنموذج القياسي الكلي على النحو التالي:

$$CT_t = C(1) + C(2).Y_t + C(3).Y_{t-1} + C(4).Txr_t + C(5).n_t + C(6).W + \varepsilon_{1t}$$
$$S_t = C(7) + C(8).Yd_t + C(9).Txr_t + C(10).P_t + \varepsilon_{2t}$$
$$I_t = C(11) + C(12).\Delta Y_t + C(13).Txr_t + C(14).K_T + C(15).K_{t-1} + \varepsilon_{3t}$$
$$T_t = C(16) + C(17).Y_t + C(18).Poil_t + C(19).I_t + C(20).S_t + C(21).n_t + \varepsilon_{5t}$$
$$M_t = C(22) + C(23).M_{t-1} + C(24).Y_t + C(25).Ef_t + C(26).Pri_t + \varepsilon_{6t}$$
$$X_t = C(27) + C(28).Ef_t + C(29).Poil_t + C(30).Pre_t + C(31).X_{t-1} + \varepsilon_{7t}$$
$$Y_t + M_t = Ct + I_t + G_t + X_t$$
$$M^s{}_t = C(32) + C(33).Trst + C(34).Trt + C(35).Txrt + \varepsilon_{8t}$$
$$M^d{}_t = C(36) + C(37).Yt + C(38).Txrt + C(39).Pt + C(40).Ef_t + C(41).Md_{t-1} + \varepsilon_{9t}$$
$$M^s{}_t = Mdt$$
$$Y_t = Yh_t + Ynh_t$$
$$Yht = C(42) + C(43).Poilt + C(44).Yt + \varepsilon_{10t}$$
$$Ynht = C(45) + C(46).Wt + C(47).Kt + c(48).DB_t + \varepsilon_{11t}$$
$$Yt = C(49) + C(50).Lt + C(51).Kt + \varepsilon_{12t}$$
$$Ndt = C(52) + C(53).W/Pt + C(54).It + C(55).Yt + C(56).Nd_{t-1} + \varepsilon_{13t}$$
$$Nst = C(57) + C(58).W_t + C(59).n_t + \varepsilon_{14t}$$
$$Nd_t = Ns_t$$

علما أن:

$Ct$: استهلاك العائلات الحقيقي، $Y_t$: الدخل الوطني الحقيقي، $n_t$: حجم السكان، $Txr_t$: معدل أو سعر الفائدة بالأسعار الجارية، $S_t$: الادخار الوطني الحقيقي، $I_t$: الاستثمار الوطني الحقيقي، $\Delta Y_t$: التغير في الدخل الوطني الحقيقي، $Kt$: رأس المال الحقيقي، $X_t$: الصادرات بالأسعار الحقيقية، $Pre_t$: السعر النسبي للصادرات، $Ef_t$: معدل أو سعر الصرف (بالدينار على الدولار)، $If$: التضخم، $Poil_t$: سعر برميل البترول (بالدولار)، $M_t$: الواردات بالأسعار الحقيقية، $Pri_t$: السعر النسبي للواردات، $G_t$: الإنفاق الحكومي بالسعر الحقيقي، $T_t$: الضرائب بالأسعار الحقيقية، $M^s_t$: عرض النقود(الكتلة النقدية بالأسعار الحقيقية) ، $Trs_t$: سعر إعادة الخصم، $Tr_t$: نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)، $M^d_t$:الطلب على النقود الحقيقي، $P_t$: المستوى العام للأسعار، $L_t$: العمل(حجم العمالة)، $N^d_t$: الطلب على العمل، $N^s_t$: عرض العمل، $(W/P)_t$: الأجر الحقيقي، $W_t$: الأجر الاسمي (النقدي)، $Yh_t$: الدخل الوطني (من المحروقات)، $Ynh_t$: الدخل الوطني (خارج المحروقات)، $DB$: عجز أو فائض الميزانية (أو رصيد الموازنة).

**2- التعرف على النموذج وتقدير معالمه:**

النموذج القياسي متعدد المعادلات يظهر انه نموذج أني فهناك من المتغيرات من هي داخلية فيه وهي خارجية في دوال ومعادلات أخرى.

التعرف على هذا النموذج باستعمال شرطي الرتبة والترتيب بين أن جميع دوال النموذج السلوكية زائدة التعريف (***Sure-identifies***) وهذا يعني انه يوجد أكثر من طريقة لتقدير معالمه غير أن أهمها على الإطلاق طريقة ***2SLS***.[13]

تطبيق هذه الطريقة على النموذج باستعمال برنامج ***EVIEWS***.7 أعطى لنا بعضا من الدوال من يظهر فيها مشكل في الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يستدعي إعادة تصحيحها وقد تم ذلك بإدخال معامل الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ***AR(1)*** كاختصار لطريقة ***Cochrane-Orcutt*** الذي اظهر تحسنا في احصاءة ***DW*** لكل دالة وإزالة المشكل.

**3- محاكاة النموذج المقدر واختبار جودته:**

تعتبر المحاكاة المحددة أفضل من المحاكاة العشوائية إلا أن هناك العديد من الخوارزميات المستعملة في حلها، لعل أهمها: **Broyden ; Gauss-Seidel; Newton**

مطابقة نتائج الخوارزميات الثلاثة مكنتنا من مقارنة القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية مع نظيرتها المحاكة في الحالة الساكنة، إذ تبين لنا أنه:

- لا توجد فروق مابين الخوارزميات طيلة الفترة من 1970 إلى غاية 1991،
- تظهر اختلافات بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة من خوارزمية إلى أخرى على النحو التالي:

- ✓ **في خوارزمية Gauss-Seidel:** يبدو انه لا توجد فروق بين القيم الحقيقية ونظيرتها المحاكة في 05 متغيرات وهي: Ct, S, Y, Yh, Ynh، في حين أن هناك فروق بين قيم المتغيرات الباقية لعل أكبرها وقع في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 15.99 % سنة 2003، هذه النسب الموجبة تعني أن القيم الحقيقية اكبر من القيم المحاكة، على انه توجد فروق سالبة تمثل العكس لعل أصغرها لمتغير Md بنسبة 8.34%- سنة 2004 .
- ✓ **في خوارزمية Newton:** لا توجد أيضا فوارق بين القيم الحقيقية والقيم المحاكة في 07 متغيرات، هي: Ct, Ms, Ns, S Y, Yh, Ynh ، بينما في المتغيرات الباقية فتظهر الفوارق في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 15.51 % سنة 2003، وهي نسب موجبة، على أن الفروق السالبة نجد أصغرها في المتغير Md بنسبة 7.4%- سنة 2004.
- ✓ **في خوارزمية Broyden:** لا توجد فروق بين القيم الحقيقية والمحاكة في 07 متغيرات وهي: Ct, Ms, Ns, S , Y, Yh, Ynh هي نفسها المتحصل عليها في خوارزمية Newton، بينما يوجد فروق في ما تبقى من المتغيرات الداخلية، يظهر أكبرها في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 16.33 % سنة 2003، وهي نسب موجبة، على أن الفروق السالبة نجد أصغرها في المتغير Md بنسبة 7.56%- سنة 2004.

وعليه فانه نظرا لان الخوارزمية الأولى لها عدد اقل من المتغيرات التي تتساوى فيها قيمها الحقيقية مع قيمها المحاكة، لذلك نختار الخوارزميتين الثانية والثالثة، ولان الثانية أحسن من الثالثة فيما تبقى من نتائجها القريبة أكثر إلى الواقع (فنسب الفروق اصغر) لذلك نفضل استعمال هذه الخوارزمية لاستكمال عمليات المحاكاة فيما تبقى من هذا العمل.

## III- النتائج ومناقشتها :

### 1- صياغة سيناريو المحاكاة البديل:

بعد إجراء المحاكاة واختبار الخوارزمية المناسبة للحل، يتم اختيار بعضا من المتغيرات التي يشتبه بأن تغيرها يمكن أن يكون له الأثر على باقي متغيرات النموذج الأخرى ولعل من أبرز هذه المتغيرات سعر الصرف الذي نقوم بتحليل وتفسير تطوره خلال هذه الفترة ومن تم تحديد السنة التي نجري عليها المحاكاة، وهي تمثل سنة حدث فيها تغير بارز لهذا المتغير، حيث نعتبر قيمة هذا التغير بمثابة قيمة الصدمة التي أعطيت له وعليه ندرس مدى أثرها على باقي متغيرات النموذج.

### 1-1. تحليل وتفسير منحني تطور سعر الصرف:

يظهر منحني سعر الصرف في الشكل رقم (01) بالملحق أنه انتقل من 4.8 دج للدولار سنة 1970 إلى 77.34 دج للدولار سنة *2012* وهو ما يعني أنه تضاعف بقيمة 16 مرة بمتوسط 10.36 دج للدولار (متوسط توافقي) وانحراف معياري 26.78 دج للدولار أي بنسبة تغير (درجة تقلب) توافق 97.32 % في فترة الدراسة. تحليل المنحني يبين انه بقي متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع حتى وصل إلى 1994 أين بقي على ارتفاع دائم لكنه انخفض بعد 2004، ليعاود الارتفاع سنة 2007 حتى نهاية الفترة.

تفسير تطور سعر الصرف خلال الفترة (1970-2012) في الجزائر يعود إلى تغير الأنظمة المطبقة عليه، فقد كان في بداية الأمر يخضع لنظام ثابت لكنه غير ليصبح ذو نظام مرن بعد ذلك.

ففي ظل نظام الذهب منذ 1964 حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18غ من الذهب (وهو ما يتكافأ مع قيمة الفرنك الفرنسي)، لكن بعد ضعف العملة الفرنسية بين الفترة 1969 إلى 1973 أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد المستوردات الجزائرية وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول بين 1970 و1973. بعد التخلي عن تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة المشتقة عن اتفاقيات بروتن وودز واستحداث نظام تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حيث كان الغرض تحقيق هدف مزدوج من ذلك:[14]

**أولا:** توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية بغرض تحقيق عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

**ثانيا:** السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عميقة (تنازلية) لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

أما في الفترة ما بين 1977 و1986 قامت السلطات الجزائرية بتحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونه من أربعة عشرة (14) عملة من ضمنها الدولار الأمريكي منحت كل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ثم تلي ذلك إدخال تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك الغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مرجع يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

إلا إن التدهور المفاجئ لأسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة (خاصة في ميزان المدفوعات) نتج عنها تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدنى المستوردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي طالما ظل تابعا لسوق العالمية.

ولأن هذا المشكل لم يكن ظرفيا بقدر ما كان هيكليا نظرا لعدم تمكن الاقتصاد من إعادة الانسجام مع الوضعية الجديدة لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية من أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (من تسديد التزامات الخزينة اتجاه البنك المركزي وتحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك للدولة قصد التطهير المالي للمؤسسات والبنوك) والقيام بالإجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي الخارجي مع الإبقاء على الهدف النهائي وهو قابلية الدينار الجزائري للتحويل وتمت الإجراءات عبر المراحل التالية:[15]

- **الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/$ نهاية مارس1991.

- **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا يصل إلى 22.5 دج/$ ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 وبتخفيض نسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار 36 دج/$. باستثناء سنة 1994 فإن سعر الصرف عرف بعد ذلك استقرار من 1996 إلى غاية 2002 حين بلغ متوسط سعر الصرف بحوالي5 % لكن سعر الصرف انخفض في سنة 2004 من 77.34 دج/$ إلى 72.06 دج/$ أي بنسبة6.82 %.

**2-1. اثر إحداث صدمة خارجية لسعر الصرف على متغيرات النموذج:**

يظهر تفسير تطور سعر الصرف في الجزائر، على انه عرف عدة صدمات خارجية من السلطات المالية والنقدية الجزائرية بنسب متفاوتة، لعل أبرزها قرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 وكان آخر تخفيض عرفته هذه الفترة الذي حصل بعد عشرية كاملة من ذلك سنة 2004 بنسبة 6.82 %.

ومن تم فإننا قمنا بتتبع مدى أثر ذلك على باقي المتغيرات في إطار النموذج المقترح. لكن في البداية لابد من التذكير النظري بما يمكن أن يحدثه التغير الايجابي (أو السلبي) في سعر الصرف لاقتصاد دولة ما على متغيراتها الاقتصادية الكلية ومن تم مقارنة ذلك بالنتائج المتحصل عليها بالمحاكاة.

**أولا: تأثير تغير سعر الصرف على متغيرات النموذج (نظريا):**

قد يعرف سعر الصرف إما تدهورا او تحسنا حسب طبيعة كل اقتصاد فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل عملات أجنبية أخرى قوية، أما التدهور فهو انخفاض هذه العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

يؤدي تخفيض سعر الصرف (ef) إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية، ومن تم تشجيع الصادرات (X) وتخفيض الواردات (M). كما تقوم السلطات النقدية وقصد تحسين قيمة العملة المحلية برفع معدل الفائدة (Txr) لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة على أعلى عائد لها، غير أن ذلك يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي. كما يزداد عرض العمل ($M^s$) لأنه في هذه الحالة يمكن تحقيق سياسة عمالة كاملة داخل البلد.

كما تزداد إيرادات خزينة الدولة فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية[16]، أما تغير الإنفاق الحكومي (G) بالزيادة يؤدي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي ($Y^d$) وهذا ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض.

لقد دلت بعض الدراسات أن سعر الصرف يمتاز بمرونة بالنسبة لمتغير المستوى العام للأسعار على المدى الطويل، حيث يتأثر به نتيجة التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه، كما انه مرن أيضا بالنسبة لعرض النقود الحقيقي وبالنسبة لسعر الخصم

وبشكل عام فان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف ويؤثر هو فيها، منها ما هو اقتصادي كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات وحجم الموازنة العامة، ومنها ما هو غير اقتصادي كانتشار الحروب واللاستقرار السياسي، وتداول الإشاعات، والخبرة في أسواق رأس المال.[17]

**ثانيا: نتائج سيناريو تغير سعر الصرف ومقارنتها بما هو نظري**

قصد إبراز تأثير إحداث صدمة في سعر الصرف على باقي المتغيرات الداخلية للنموذج يمكننا تمثيل النموذج المقترح في مخطط بياني توضيحي مبين في الشكل رقم (02) بالملحق، حيث يبين لنا هذا المخطط أن إعطاء صدمة لسعر الصرف سينجر عليه الآثار التالية:

أ) في حال تخفيض العملة الوطنية مقابل الأجنبية فان ذلك سيشجع على زيادة صادراتهم لما له من فائدة عليهم وعلى الاقتصاد الوطني؛

ب) وعلى العكس من ذلك فان التخفيض سيثبط المستوردين من استيراد السلع والخدمات، لما يلحقه من أضرار عليهم؛

ت) إن التأثير في سعر الصرف سيؤثر على الطلب على النقود وهو بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بطريق غير مباشر فحركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها، إنما يجعلها تتحرك بحثا عن الفائدة والبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية، إنما يشجع ذلك أصحاب رؤوس الأموال على الانتقال إليه، وهو ما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.[18] على أن أسعار الفائدة ستؤثر على : عرض النقود، الاستهلاك، إضافة إلى الاستثمار، الذي سيدعم الوعاء الضرائب مع الضرائب المباشرة على الاستهلاك.

بعد إعطاء صدمة مقدارها 6.82 % سنة 2004 على دوال النموذج فإننا نحصل على النتائج الممثلة في الشكل رقم (03) بالملحق في الحالة الساكنة، حيث تظهر أنه لم تحدث إلا تأثيرات طفيفة بين القيم الحقيقية والقيم المستخلصة من السيناريو الأول للمتغيرات الداخلية،[19] لكن ومع ذلك فأنه يمكن تقسيم حالتها إلى ثلاثة أقسام:

أ) متغيرات لم تحدث لها تأثيرات طيلة الفترة وهي: $N^S$، X، T وبدرجة اقل متغير $N^d$؛
ب) متغيرات حدثت لها تأثيرات أدت في البداية إلى زيادتها ثم إلى انخفاضها ثم إلى زيادتها وهكذا وشملت: Ct، M، $M^S$، Y، Yh، Ynh، على أن متغير Yh هو المتغير الذي تعرض إلى أعلى صدمة بنسبة 66.5%؛
ت) أما عن باقي المتغيرات فيبدو أنه حدث لها العكس على أن متغيري $M^d$، I هما اللذان حدث فيهما الانخفاض الأكبر بنسبة 7.4%، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية الكلية، ذلك أن البنوك عندما تزيد من معدلات فوائدها فأنها تنفر المستثمرين، كما أن الطلب على النقود بغرض المضاربة يقل، وان كانت لا توجد سوق مالية حقيقية في الجزائر، لكن يوجد من يضارب في السوق الموازية.

أما في **الحالة الحركية** فان قيم السيناريو البديل تختلف عن القيم الحقيقية بعد إعطاء صدمة لسعر الصرف مباشرة سنة 2004 والجدول (02) المرفق بالملحق يوضح الفروقات المطلقة بينها ونسب ذلك، ففي هذه الحالة ومن خلال الجدول رقم (02) كانت هناك فروق بين القيم الحقيقية والقيم المستخلصة من السيناريو البديل، إذ انه يمكن ملاحظة مايلي:

أ) بالنسبة لمتغير الاستهلاك CT كانت اغلب فروقه موجبة (أكبرها في سنة 2007 أين وصل الفارق حتى 4.26%) ولعل متغير الاستثمار I، الادخارS والإنتاج خارج المحروقات $Y_{NH}$ حدث لها نفس الشيء مع اختلاف في السنوات وبدرجة واحدة حصل نفس الشيء لمتغير الواردات M؛
ب) بالنسبة لمتغيرات Y و$M^S$ كانت فروقها موجبة أيضا فيما عدا خمس سنوات هي بين 2000 و2004؛
ت) هناك متغيرات حدث لها أن كانت لها فوارق سالبة أكثر من خمس سنوات وهي: $M^d$ و$N^d$، X، T، YH ؛
ث) متغير $Y_H$ كان له اكبر فارق.

إن تفسير هذه التغيرات الناتجة عن إعطاء صدمة لسعر الصرف يبين لنا أن ذلك أدى إلى تغير في الصادرات X بشكل واضح مع تغيرات اقل درجة منها بالنسبة الواردات M، الطلب على النقود $M^d$، والاستهلاك CT، وهذه التغيرات تتفق مع النظرية الاقتصادية الكلية عندما تطرقنا إليها قبل هذا المطلب.

## IV- الخلاصة :

خلاصة القول أن الحكومة الجزائرية وعلى الرغم من تخفيضها لقيمة العملة في كل مرة قصد إعادة التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الوطني والتي يكون لها تأثير ايجابي مؤقت من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات إلا أنها :

أ- ستعاني أثارا سلبية، بسبب قيامها في الوقت ذاته برفع مستويات الأجور والإنفاق الحكومي غير المدروس أحيانا، وهو ما يرفع من مستويات الأسعار ومن تم التضخم، كما أن نسيج المؤسسات الاقتصادية المشكل للاقتصاد الوطني إذا ما بقي معتمدا على واردات الخارج في تموين مواده الأولية وتجهيزاته؛
ب- ستكون التأثيرات سواء ايجابية او سلبية على كامل المتغيرات بطيئة جدا - على الرغم من تمتع سعر الصرف بالمرونة الكافية-، بسبب التحركات البطيئة لكل آليات الاقتصاد الجزائري خصوصا في الجانب الإنتاجي الحقيقي الذي لا يتوافق مع الجانب النقدي والمالي؛
ت- تتعارض السياسات الاقتصادية التي تطبقها السلطات الجزائرية على الاقتصاد الوطني فهي تدعو إلى تحرير الاقتصاد وصناعاتها لا زالت ناشئة، تخفض من الصرف وتزيد في الأجور، تسعى لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتشجع على ثقافة الفساد المالي والإداري بشكل غير مباشر، تدعو لتحسين المستوى المعرفي بالاهتمام بالكم دون مراعاة النوع...؛

ومن تم فانه على القائمين بالاقتصاد الجزائري عليهم أن يضعوا سياسات فعالة لاستهداف سعر الصرف وغيره من المتغيرات القيادية، كما للتضخم، تحدد من خلالها عتبة رقمية يتم السعي لتحقيقها على ان تكون الايجابيات الناتجة عنها أكثر من سلبياتها حتى يستفيد منها الاقتصاد الوطني الجزائري.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (01): مصفوفة الأعوان الاقتصاديين : الموارد واستخداماتها**

| | المؤسسات وشبه المؤسسات *SQS* | العائلات *MEI* | الدولة والمؤسسات المالية *AP-IF* | العالم الخارجي *RDM* | تراكم رأس المال *ACCUM* | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات وشبه المؤسسات *SQS* | _ | *CT* | *G* | *X* | *I* | |
| العائلات *MEI* | *Yd* | _ | | *TRM* | | |
| الدولة والمؤسسات المالية *AP-IF* | *TE* | *TM* | _ | | | |
| العالم الخارجي *RDM* | *M* | | | _ | | |
| تراكم رأس المال *ACCUM* | *SE* | *SM* | *SG* | *F* | _ | *S* |
| المجموع | | | | | | |

***Source:*** Baheddi, Aissa, idem, pp. 88-89

**الجدول (02): فروقات القيم الحقيقية وقيم السيناريو البديل المطلقة والنسبية في الحالة الحركية (*2012-2005*)**

| variable | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| S | 1.30 | 0.65 | 1.00 | 2.07 | 1.91 | 0.45 | 0.89 | 0.36 |
| % Deviation | 0.22 | 0.11 | 0.16 | 0.32 | 0.29 | 0.46 | 0.57 | 0.47 |
| T | 13.3 | -7.5 | -15.5 | 4.1 | 13.7 | 3.4 | 2.12 | 1.79 |
| % Deviation | 0.37 | -0.15 | -0.29 | 0.07 | 0.21 | 0.6 | 0.45 | 0.23 |
| X | -462.8 | -96.0 | 215.6 | 297.2 | 669.1 | 123.2 | 102.5 | 98.9 |
| % Deviation | -16.1 | -3.5 | 7.9 | 10.2 | 24.5 | 6.47 | 5.87 | 4.68 |
| Y | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| % Deviation | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| YH | -82.2 | -78.1 | -87.1 | -125.8 | -131.4 | -68.5 | -56.7 | -45.3 |
| % Deviation | -3.7 | -2.7 | -2.8 | -3.7 | -3.6 | -1.8 | -2.02 | -1.9 |
| YNH | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| % Deviation | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| NS | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| % Deviation | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| CT | -12.9 | 93.4 | 181.1 | 121.7 | 100.9 | 67.9 | 57.8 | 46.2 |
| % Deviation | -0.30 | 2.21 | 4.26 | 2.71 | 2.16 | 1.74 | 1.8 | 0.69 |
| I | 23.2 | -17.1 | -34.5 | 2.0 | 22.1 | 4.79 | 13.6 | 10.7 |
| % Deviation | 0.82 | -0.43 | -0.75 | 0.04 | 0.40 | 0.6 | 0.32 | 0.26 |
| M | -89.9 | -1.9 | 168.6 | 185.7 | 259.4 | 156.7 | 132.8 | 89.7 |
| % Deviation | -2.32 | -0.04 | 3.82 | 3.99 | 5.30 | 4.6 | 3.67 | 2.65 |
| MD | -312.6 | -225.5 | 20.2 | 173.5 | 432.9 | 123.7 | 108.6 | 98.8 |
| % Deviation | -5.87 | -4.02 | 0.35 | 2.99 | 7.35 | 1.76 | 3.6 | 1.98 |
| MS | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| % Deviation | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| ND | 365379 | -588800 | -718612 | -183470 | -31540 | 22768 | 13546 | 11765 |
| % Deviation | 4.36 | -5.99 | -6.86 | -1.75 | -0.29 | 0.21 | 0.11 | 0.6 |

**المصدر:** بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

**الشكل (01): منحنى تطور سعر الصرف بين 1970- *2012***

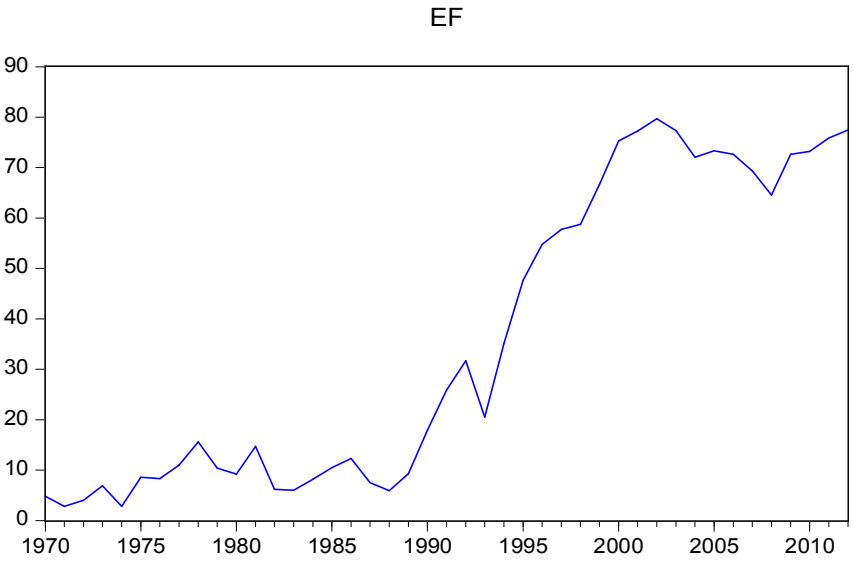


**المصدر:** بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

**الشكل (02): مخطط توضيحي لاستجابة صدمة سعر الصرف على باقي متغيرات النموذج**

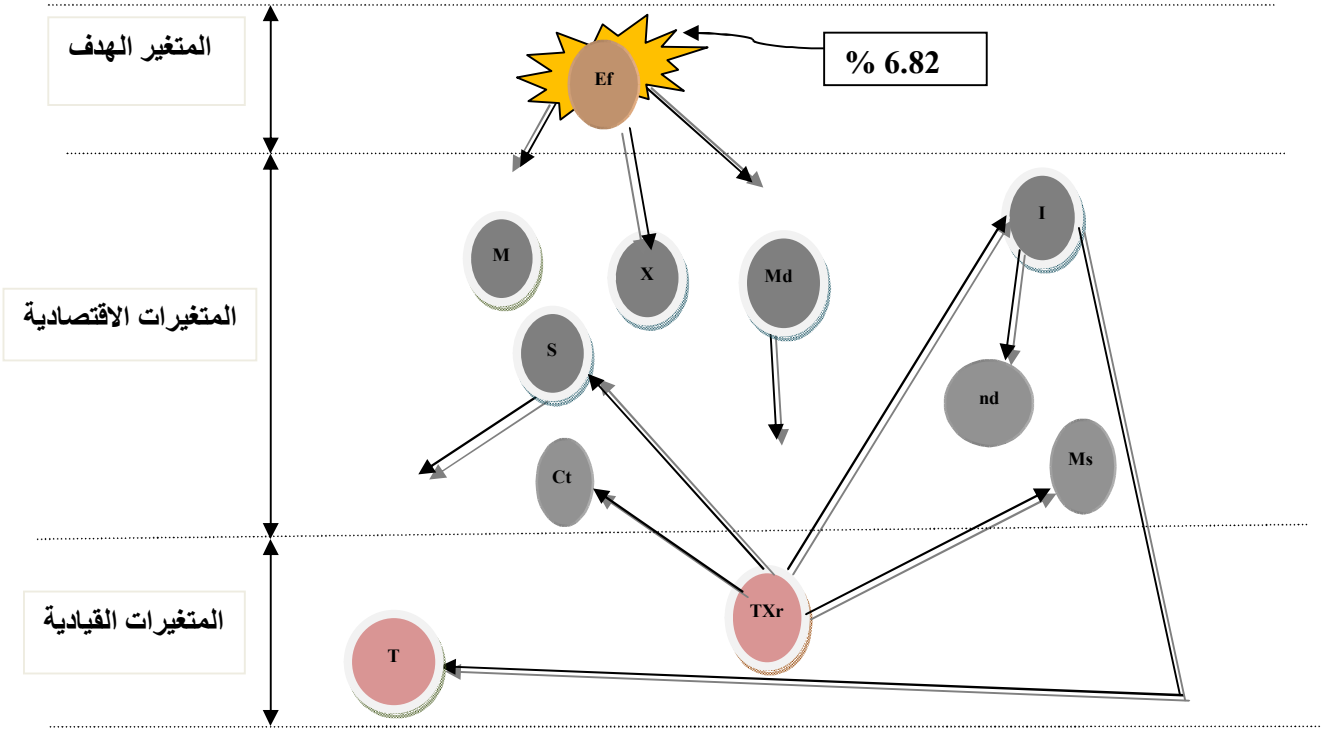


**المصدر:** معد بناءا على شكل النموذج الهيكلي الكلي.

**الشكل (3) : نتائج إجراء صدمة على متغير سعر الصرف الاسمي في الحالة الساكنة (2005-2012)**

**المصدر:** بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

## - الإحالات والمراجع :

[1] بورو، مشهور هذلول، **العوامل المؤثرة في انتقال اسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم الملية والمصرفية، الأردن، 2008، ص11.

[2] LAABAS Belkacem, **A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984**, Doctor of Philosophy, Non publié , University of Bradford, UK, 1989.

[3] **B**elogbi, Zakia**, Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne**, Thèse doctorat, Non publié, Université de Paris- Nantes, France, 2004.

[4] تومي، صالح وشقبقب، عيسى، **محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفتـــرة 1970-2002)** ، مجلـــة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

[5] لزيادة التفصيل، انظر إلى:

- الموسوي، ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.
- بريبش، السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 119.
- خليل، سامي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ص 46.
- المان، محمد الشريف، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص 156
- صخري، عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، د.م.ج، الجزائر، 1996، ص 70.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية (مصر)، 1997، ص108.

[6] Low of ever Increasing state activity

[7] Peacock, A. T & Wiseman, T, **The growth of public expenditure in the United Kingdom,** Princeton N.J, PIfinceton university bress, 1961, p.43.

[8] هندي، جمال حامد علي، **العوامل المؤثرة على الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس(ليبيا)، 2009، ص ص 112- 145، بتصرف شديد.

[9] Baheddi, Aissa**, Analyse séquentielle de la fonction d`épargne avec une confection de la matrice des comptes de base**, magister, non publié, INPS, Alger, 1992, Pp. 58-59.

[10] *Bernier*, B & Simon, Y, **Initiation à la macroéconomie**, 7eme ed, Dunod, France, 1998, Pp 291-292

[11] لزيادة التفصيل، انظر إلى:

- غزلان، محمد عزت، **الاقتصاد الكلي-الحسابات النظرية**، ج1، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 2002، ص 250.
- معتوق، سهير محمود، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة (مصر)، 1988، ص ص 26- 28.
- السيد، عبد المنعم على، **دراسات في النقود التطبيقية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة (مصر)، 1976، ص 197.

[12] Pour détaille ; voir:

- Abraham-Frois, G, **Dynamique économique**, 9 e ed, Dollaz, Paris (France), Sans date, P. 653.
- - Picard, P, **Eléments de microéconomie : Théorie et Applications**, 5e ed, Monrhrestien, Paris*(France)*, 1998, p. 149.

[13] **2SLS:** هي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين و3SLS هي طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

[14] حميدات، محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 159.

[15] بلعروز، بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص209.

[16] عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت (لبنان)، 1999، ص 80.

[17] مراد، عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 -_2003**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010، ص 09.

[18] مراد، عبد القادر، المرجع نفسه، ص 07.

[19] على ان اثر الصدمة يتلاشى شيئا شيئا بمرور الزمن فالفترة من 2004 الى غاية 2012 طويلة كما ان الصدمة المعطاة لمتغير سعر الصرف صغيرة نسبيا.

# دراسة مقارنة بين الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف والشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأسعار البترول

# A Comparative Study of Fuzzy Regression to Using Goal Programming and Artificial Neural Networks to forecast Oil Price

عبد القادر ساهد (*) & محمد مكيديش(**)
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

**ملخص :** تُعد دراسة التنبؤ بأسعار البترول من أكثر الدراسات تعقيدا نظرا لتعدد المتغيرات الديناميكية التي تؤثر في هذه السلعة الإستراتيجية فبالإضافة إلى القوانين الاقتصادية التي تتحكم في أسعارها كقانون العرض والطلب نجد متغيرات أخرى أكثر تحكما في أسعارها وهي الظروف السياسية خاصة إذا تعلق الأمر بدولة تساهم كثيرا في الإنتاج العالمي. وقد تزايد الاهتمام بموضوع التنبؤ خلال السنوات الأخيرة وظهرت أساليب حديثة خاصة، منها الشبكات العصبية الاصطناعية، نظرية المجموعات المبهمة ونماذج الانحدار المبهم. فقد تم المقارنة بين طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية وطريقة استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم للتنبؤ بأسعار البترول، وتم الاعتماد على معيار متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ للمفاضلة بين هاتين الطريقتين. وأثبتت طريقة استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم تفوقها على طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية.

**الكلمات المفتاح :** برمجة بالأهداف ، انحدار مبهم ، شبكات عصبية اصطناعية ، أسعار البترول.

**Abstract :** The study of forecast oil prices is considered among the most complex studies due to the various dynamic variables which influence on these strategic goods. In addition to the economic laws that control its prices such as the law of supply and demand, we find other variables which control more over its prices characterized in the political conditions, especially if it is concerned with the state that contributes a lot to the world production. There has been proving interest in the subject of forecasting during recent years and there have appeared specific modern methods for example, Artificial Neural Networks, Fuzzy Sets Theory and Fuzzy Regression Models. For this reason, there has a comparison between Artificial Neural Networks and the modern ones has been tackled in this research as well as with the use of Goal Programming in the analysis of Fuzzy Regression Models to forecast the oil prices, and Mean Absolute Percentage Error has been adopted to make a comparison between the methods. Goal Programming Method has proved its superiority over the usual and modern methods in analyzing Fuzzy Regression Models.

**Keywords :** Goal programming, fuzzy regression, artificial neural networks, oil prices.

**Jel Classification Codes :** C61. E01.

## I- تمهيد :

يعتبر البترول السلعة الإستراتيجية الأكثر شهرة في العالم إذ يعتبر المادة الحيوية الأساسية للصناعة و التجارة الدولية حيث يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي لهذا يطلق عليه باسم الذهب الأسود فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة الذي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية، نادرة ومحدودة جدا، تتحكم في اقتصاديات كاملة و تعد الورقة الرابحة التي يستعملها أصحاب القرار لبسط نفوذهم على شعوب لازالت تحت رحمة" حرب الأسعار " وقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة وتحدث حركة فاعلة في الاقتصاد، لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية كالسياسة حيث أصبح يمثل سلاحا هجوميا و دفاعيا في الوقت ذاته و سببا كافيا لإعلان الحروب.

وتعد دراسة أسعار البترول من أكثر الدراسات تعقيد نظرا للمتغيرات الديناميكية الضخمة التي تحيط بهذه السلعة الإستراتيجية فبالإضافة إلى القوانين الاقتصادية التي تتحكم في أسعارها كقانون العرض والطلب نجد متغيرات أخرى أكثر تحكما في أسعارها وهي الظروف السياسية خاصة إذا تعلق الأمر بدولة تساهم كثيرا في الإنتاج العالمي مثل العراق إيران زد إلى ذلك الظروف المناخية كل هذه الأمور تجعل من دراسة أسعار البترول وإمكانية التنبؤ بها من الدراسات الصعبة جدا.

eMail : (*) : sahed14@yahoo.fr & (**) : mkidiche@yahoo.fr

يبدو أن إشكالية تحديد أسعار البترول تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية والمضاربة وسعر صرف الدولار....

يعدُّ تحليل الانحدار من أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث لقياس معلمات أو مرونات الظواهر الاقتصادية المدروسة، يوفر الشكل العام إمكانية قياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، لكن هذا الشكل لا يبين مدى أثر المعلمات المبهمة والمتغير التابع المبهم على جودة النموذج. بالطبع هذا النوع من الدراسة مازال غير شائع بين الاقتصاديين لمعرفة أثر استخدام نظرية المجموعات المبهمة على جودة النموذج.

تتبلور مشكلة البحث في محاولة الوصول إلى أساس كمي مناسب للتنبؤ بأسعار البترول، فعدم وجود نموذج إحصائي مناسب للتنبؤ الدقيق بأسعار البترول المستقبلية ينعكس بدوره على رسم السياسات المالية والاقتصادية في المستقبل مما يكون له أثارا سلبية على عملية التخطيط بشكل عام.

من هنا ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا:

**كيف يمكن استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم للتنبؤ بأسعار البترول ومدى أثر المعلمات المبهمة والمتغير التابع المبهم على جودة النموذج مقارنتا مع طريقة الشبكات العصبية؟**

ولقد حظي موضوع التنبؤ بأسعار البترول بأهمية بالغة لدى الباحثين والمتخصصين، فتناول هؤلاء الباحثون دراسة التنبؤ بأسعار البترول من جوانب عدة، وسنعرض أهم تلك الدراسات:

في العام [2005] قدم (Wang et al)[1] منهجية مختلطة للتنبؤ أسعار البترول الخام شهريا. يتكون النموذج من مزيج من ثلاثة عناصر منفصلة، قواعد نظام استخراج، بالإضافة ANN، ونماذج ARIMA. هذه العناصر الثلاثة تعمل على تفكيك وتكامل سويا للحصول على النتائج النهائية.

وفي العام [2005] قدم (Moshiri & Foroutan)[2] دراسة حول مقارنة نماذج الخطية وغير الخطية للتنبؤ بأسعار البترول الخام أي المقارنة بين نماذج ARIMA ونماذج ANN، حيث أثبتت نتائج التنبؤات تفوق الشبكات العصبة الاصطناعية ANN.

وفي العام [2007] قدم (Liu et al)[3] تم اقترح طريقة جديدة للتنبؤ بأسعار البترول عن طريق التهجين بين نظرية المجموعات المبهمة والشبكات العصبية الاصطناعية. وأظهرت النتائج أن لهذه الطريقة دقة عالية في عملية التنبؤ.

وفي العام [2007] قدم (Yu et al)[4] تم اقترح طريقة لتحليل السلاسل الزمنية قبل التدريب الشبكات العصبية للتنبؤ بأسعار البترول الخام. بحيث تم اقتراح نموذج الشبكة العصبية المتعددة الطبقات، تعتمد على التحلل وضعيه التجريبية (EMD) لسعر البترول الخام التنبؤ. وتم تطبيق النموذج المقترح الشبكة العصبية المتعددة الطبقات للتنبؤ بأسعار.

وفي العام [2007] قدم (Knetsch)[5] دراسة التنبؤ بأسعار البترول الخام عن طريق التوقعات الملائم للعائد، بحيث تم تطور تقنية للتنبؤ بسعر البترول تقوم على نموذج القيمة الحالية للتسعير السلع عقلانية، ويتم فحص دقة التنبؤات باستخدام الجذر التربيعي الخطأ فضلا عن الخطأ.

وفي العام [2007] قدم (Chen & Chen)[6] دراسة حول العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط العالمية ومعدلات صرف الدولار باستخدام بيانات شهرية لأقطار (G7). وكانت النتائج أن أسعار النفط مصدر مهم لتفسير تحركات أسعار صرف الدولار. وهناك علاقة مستقرة بينها وإمكانية استخدام أسعار النفط العالمية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية لسعر الصرف.

وفي العام [2008] قدم (Coppola)[7] دراسة إحصائية تحليلية للتنبؤ بحركات أسعار البترول وذلك باستغلال المعلومات من سوق الأسهم المستقبلية. بحيث استخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، لتقييم الأداء التنبؤ، تم استخدام نموذج السير العشوائي (RWM) كمعيار، وجد أن والمعلومات سوق العقود الآجلة يمكن أن تفسر جزءا لا بأس به من حركات أسعار البترول.

وفي العام [2008] قدم (Haidar, Kulkarni, and Pan)[8] دراسة تتمثل في استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأسعار البترول الخام. بحيث تعرض في هذه الورقة إلى استخدام نموذج التنبؤ بأسعار البترول في المدى القصير على أساس ثلاثة طبقة للشبكة العصبية . كما اهتمام بإيجاد بنية الشبكة المثلى. وتم اختبار عدد من الميزات باعتبارها مدخلات. فقد بينت النتائج أن تصميم شبكة والاختيار المناسب لمدخلات واستخدام طريقة التدريب قادرة على التنبؤ بدقة عالية.

وفي العام [2009] قدم (Nikbakht)[9] دراسة حول العلاقة الطويلة الأجل بين أسعار النفط ومعدلات صرف عملات دول الأوبك مقابل الدولار، بيانات شهرية للمدة (2000-2007) وباستخدام نموذج التكامل المشترك وسببية جرانجر وجاءت النتائج تشير بأن أسعار صرف الدولار مصدر مؤثر جدا في تحركات أسعار النفط العامية، ووجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بينها.

وفي العام [2009] قدم (Kuo, Hit, and Chen)[10] اقتراح تطوير خوارزمية الشبكة العصبية RBF للتنبؤ بأسعار البترول. بحيث تهدف هذه الورقة إلى اقتراح خوارزمية التعلم القائم على التطور، وتطبيقه على التنبؤ بأسعار البترول. وأظهرت النتائج أن هذه الطريقة قادرة على تحقيق الدقة في عملية التنبؤ بأسعار البترول، كما أثبتت أيضا أن الخوارزمية المقترحة تتوفق على طريقة (ARIMA) في الدقة.

وفي العام [2010] قدم (Alizadeh)[11] دراسة استخدام الشبكات العصبية للتنبؤ بأسعار البترول ومؤشر الأزمة. وتعرض في هذه الورقة إلى استخدام نموذج GRNN للتنبؤ بأسعار البترول الخام، كما يولي اهتمام دقيق في إيجاد المتغيرات المستقلة لتحقيق أفضل أداء للنموذج. أيضا للتغلب على الظروف الحرجة غير المتوقعة، بحث يتم تعريف مؤشر الأزمة. فقد بينت النتائج أن اختيار المناسب من خلال عملية التدريب والبيانات مؤشر الأزمة أن النموذج قادر على التنبؤ بأسعار البترول في الظروف العادية والحرجة.

وفي العام [2010] قدم (Hog & Tsiaras)[12] دراسة تتمثل في استخدام نماذج ARCH للتنبؤ بكثافة أسعار البترول الخام، بحيث بينت الدراسة ان نماذج ARCH تأخذ بعين الاعتبار تطاير سلسلة أسعار البترول في عملية التنبؤ.

ومن خلال هذه الدراسات السابقة يتضح لنا أن المساهمة الجديدة في موضوع التنبؤ بأسعار البترول هو استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم (FRGP) للتنبؤ بأسعار البترول ومقارنتها مع طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، من أجل معرفة أي الطرق أكثر دقة في عملية التنبؤ بأسعار البترول.

## II - الطريقة :

### 1- الشبكات العصبية الاصطناعية :

تعد الشبكات العصبية الاصطناعية أحد حقول الذكاء الاصطناعي الذي شكل تطورات ملحوظا في طريقة ميكنة التفكير الإنساني. إن فكرة الشبكات العصبية تتمحور حول محاكاة المخ بأستخدام الحاسب الآلي، ولعل الفضل في تطور هذا الحقل يعود بدرجة كبيرة إلى الدراسات العديدة التي تمت في حقل المعالجة العصبية والذي يدرس النشاط العصبي في مخ الإنسان. هذه الدراسات تعمل على محاولة محاكة العقل البشري في طريقة حله للمسائل التي تواجهه وذلك من خلال إتباع عملية التعليم الذاتية التي تحدث في العقل والتي يتم فيها الاستفادة من الخبرات التي مرت عليه في السباق في سبيل الوصول إلى نتائج أفضل في المستقبل[13].

يمكن تقسيم تدريب الشبكات العصبية الاصطناعية إلى طريقة التدريب بمعلم وتتم من خلال جمع البيانات ومن ثم تقسيمها إلى قيم داخلة وقيم خارجة هي القيم المستهدف التعرف عيها من خلال الشبكة، وبعد ذلك تقوم الشبكة بمقارنة النتائج عن طريق القيم التي تقدرها المتغيرات الخارجة لكل عينة داخلة بالقيم الفعلية (المستهدفة). حيث تعدل الأوزان وفق خوارزمية تعليم تسمى التدريب بإشراف، ولقد صممت أول الشبكات معتمدة على هذا النوع من التدريب، حيث تكون مخرجات هذه الشبكات عبارة عن عناصر معالجة تأخذ الرقم (1) إذا كانت المدخلات تابعة لنفس الصنف أو العينة وتأخذ الرقم (1-) في حالة العكس وتسمى ثنائية القطبية، وطريقة التدريب بدون معلم وهي متشابهة لطريقة التدريب الإشرافية، إلا أنها تختلف عنها بأنه لا يوجد قيم للمتغيرات الخارجة، حيث تقسم البيانات الداخلة إلى مجموعات تقوم الشبكة باكتشاف المميزات غير الظاهرة فيها، وبعد ذلك يتم تقسيم المدخلات إلى مجموعات مختلفة فيما بينها ومتقاربة لكل مجموعة[14].

أما تعليم الشبكات العصبية فيعتمد أسلوب الشكات العصبية على تعديل الأوزان النسبية لعقد الاتصال، حيث لا تحتاج الشبكات إلى تزويدها بالمعلومات بصورة واضحة ومباشرة، بل لمثل هذا النوع من الشبكات القدرة على إنشاء قواعده التعليمية، والمرحلة الأولى تبدأ بخطوتين هما[15] :

#### 1- الخطوة الأولى:

وفيه يتم التعلم من خلال اختيار قيم مبدئية للأوزان النسبية أو باختيار عشوائي للقيم المبدئية للأوزان النسبية بين عقد الاتصال للشبكة، فمن خلال البحث الحالي يتم استخدام برنامج (STATISTICA V8) حيث يقوم باختيار قيم مبدئية للأوزان النسبية بشكل آلي.

وتعتبر القيم المبدئية مهمة في تحديد فعالية وطول التعلم وتبدأ المرحلة الثانية عن طريق تعديل القيم في الأوزان بطريقتين، الاولى أمامية يقوم النظام بحساب المخرجات للبيانات المدخلة ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية وهي مقارنة المخرجات الحالية مع المخرجات المستهدفة من الشبكة.

**2- الخطوة الثانية:**

يتم من الخطوة السابقة حساب الخطأ الناشئ من عملية المقارنة ثم تقوم الشبكة بخطوة تراجعية لتعديل الأوزان لعقد الاتصال بهدف تصغير مقدار الخطأ، وتقوم الشبكة بتكرار الخطوات لمرات عدة وتسمى كل خطوة أمامية وتراجعية بدورة حيث تمر كل شبكة بعدة دورات إلى أن تصل إلي أقل مجموع لمربعات الخطأ عن المعادلة التالية:

$$E = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\sum_{i=1}^{J}\left(t_i - \mathrm{O}_J\right)^2$$

حيث:

$n$ : عدد العينات

$i$ : عدد عناصر المعالجة في شريحة المخرجات

$t$ : المخرجات المستهدفة

O : مخرجات الشبكة : أي حصيلة مخرجات عناصر المعالجة في شريحة المخرجات $\left(Y_i\right)$.

**ويمكن تلخيص عملية التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية بالخطوات الآتية[16]:**

- الخطوة الأولى: اختيار المتغيرات: حيث يجب اختيار المشاهدات للمتغيرات بحيث تمثل المشكلة تمثيلا جيدا.
- الخطوة الثانية: معالجة البيانات: إجراء بعض العمليات على البيانات المستخدمة مثل تحديد الاتجاه العام، التركيز على العلاقات بين المشاهدات، إيجاد توزيع البيانات.
- الخطوة الثالثة: تقسم البيانات المتوفرة إلى مجموعتين:

1- مجموعة التدريب: مجموعة تعلم وتحديد نموذج للبيانات؛

2- مجموعة الاختبار: والتي يمكن عن طريقها تقرير مهارة الشبكة الافتراضية وإمكانية استخدامها بصورة عامة.

- الخطوة الرابعة: نموذج الشبكة العصبية: عند تحديد نموذج الشبكة العصبية يجب اختبار الآتي:

- عدد العقد العصبية للإدخال والذي يساوي عدد المتغيرات المستقلة؛
- عدد الطبقات المخفية والذي يعتمد على قيمة الخطأ المستخدم في الشبكة؛
- عدد العقد العصبية المخفية والذي يحدد عن طريق التجربة؛
- طبقة الإخراج والتي عادة يساوي واحد.

- الخطوة الخامسة: معيار التقييم: إن معيار المستخدم في شبكة الانتشار العكسي لتقييم الخطأ هو مجموع مربعات الأخطاء (MSE).
- الخطوة السادسة: تدريب الشبكة وتضم هذه الخطوة:

- تعليم النموذج: إيجاد مجموعة الأوزان بين العقد العصبية والتي تحدد أقل قيمة لمربع الخطأ.
- خوارزمية شبكة الانتشار الخلفي للخطأ: تستخدم خوارزمية التدريب لتقليل الميل.

- الخطوة السابعة: التنفيذ: وهي أهم الخطوات حيث تختبر الشبكة من حيث قدرة التكيف مع حالة في دورة وإمكانية إعادة التدريب والوصول إلى أقل مربع خطأ عند تغير البيانات، ويتم بناء الشبكات العصبية عن طريق البرمجة (أي أن الشبكة العصبية هي عبارة عن برنامج حاسوبي) ويتكون من عدد كبير من الدورات الست يزيد استعمالها لحل مشكلة معينة.

**2- البرمجة بالأهداف :**

يعتبر نموذج البرمجة بالأهداف أحد النماذج الأكثر استعمالا وواقعية في مجال اتخاذ القرار، إذ يندرج ضمن ما يعرف بالطرق المتعددة المعايير لاتخاذ القرار، والذي يعرف على أنه ذلك الأسلوب الذي يساعد على اتخاذ قرار باختيار بديل ضمن عدة بدائل في ضل وجود عدد معايير تميز كل بديل عن الأخر.

وقد قسم الباحثين Jones and Tamez (2002) نموذج البرمجة بالأهداف إلى 3 متغيرات رئيسية وهذا بناءا على الخوارزمية التي يتم فيها الحصول على الحل الأمثل ومن بين النماذج التي نرتكز عليها في هذه الدراسة نموذج البرمجة بالأهداف التجميعي المرجح (Weighted Additve Goal Programming) والذي ينقسم إلى قسمين[17] :

**1-2 الصياغة النمطية لنموذج البرمجة الرياضية التجميعية بالأهداف:**

يعرف Romero and Tamiz (1998) نموذج البرمجة بالأهداف " بأنها عبارة عن منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالاساس لمعالجة تلك المسائل القرارية المعقدة التي تتضمن عدة أهداف إضافية للكثير من المتغيرات والقيود "، أما Sang and Olson فيعرف نموذج البرمجة بالأهداف بأنه " إحدى طرق التسيير العلمي الموجهة لحل مسائل القرار ذات الطابع المتعدد الأهداف "

إن أول صياغة رياضية لنموذج البرمجة بالأهداف هي تلك الصياغة الرياضية التي قدمها Charnes and al (1955) و Charnes and Cooper (1961) ويمكن كتابة هذه الصياغة كما يلي:

$$Min\, Z = \sum_{i=1}^{k} (n_i + p_i)$$

$$Subject\ to:$$

$$f_i(X_j) + n_i - p_i = g_i \quad for \quad i = 1,....,k$$

$$C_X \le c \quad (system\ constra\ \text{int}\ s)$$

$$n_i, p_i, x_j > 0, \quad for \ \ i = 1,....,k \quad j = 1,....., m$$

حيث:

$n_i$ : هو عبارة عن الانحراف السالب المتعلق بالهدف $g_i$ .

$p_i$ : هو عبارة عن الانحراف الموجب المتعلق بالهدف $g_i$ .

$b_i$ : عبارة عن مستوى الهدف i المرغوب تحقيقه من الطرف المقرر.

$z$ : عبارة عن دالة الهدف والتي تعبر عن مجموع الانحرافات المرغوب تدنيتها.

$C_x$ : مصفوفة المتعلقة بمعاملات قيود النظام.

$c$ : شعاع الموارد المتاحة.

**2-2 الصياغة الرياضية نموذج البرمجة بالأهداف التجميعي المرجح:**

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج البرمجة بالأهداف في شكله المعياري، أنه يمنح نفس الأهمية والترجيح لكل الأهداف، الأمر الذي لا يعبر عن واقع القرارات التطبيقية داخل المنظمات حيث أنه في اغلب الأحيان يكون للمقرر أهداف أكثر أهمية من الأخرى، ومن اجل تجاوز هذا النقص اقترح الباحثين charnes and cooper (1961) نموذج البرمجة بالأهداف المرجح وهذا عن طريق منح أوزان مرجحة تتعلق بالانحرافات السالبة وأوزان مرجحة تتعلق بالانحرافات الموجبة، حيث يتم التعبير غالبا عن هذه الانحرافات بنسب معينة إذ يمنح المقرر نسبا منخفضة بالنسبة لانحرافات الأهداف المهمة ونسبا مرتفعة بالنسبة لانحرافات الأهداف الأقل أهمية وهكذا وعليه فإنه يمكن صياغة نموذج البرمجة بالأهداف المرجحة كما يلي:

$$MinZ = \sum_{i=1}^{k} (W^- n_i + W^+ p_i)$$

$$Subject to:$$

$$f_i(X_j) + n_i - p_i = g_i \quad for \ \ i = 1,....,k$$

$$C_X \le c \quad (system constra\text{int}s)$$

$$n_i, p_i, x_j > 0, \quad for \ i = 1,....,k \quad j = 1,....., m$$

حيث:

$W^-$: الأوزان المرجحة المتعلقة بالانحرافات السالبة.

$W^+$: الأوزان المرجحة المتعلقة بالانحرافات الموجبة.

لقد اعتبر Romero (1985, 1991) بأن نموذج البرمجة بالأهداف المرجح هو عبارة عن حالة خاصة من نموذج دوال المسافة، إذ اعتبر بأن الحل الأمثل لنموذج البرمجة بالأهداف المرجح هو عبارة عن البرنامج الرياضي الذي يقوم بتدنية دالة المسافة ذات الصياغة الرياضية الآتية:

$$Min\left\{\sum_{i=1}^{P} W\left|f_i^* - f_i(X)\right|\right\}^{1/r}$$

$$Subject \quad to:$$

$$Cx \le c;$$

حيث:

$W_i$: الوزن المرجح المتعلق بالهدف $i$.

$f_i^*$: مستوى الطموح المرغوب تحقيقه والمتعلق بالهدف $i$.

$f_i(X)$: الدالة المتعلقة بدرجة تحقيق الهدف $i$.

$r$: المعلمة التي تبين العائلة التي تنتمي لها دالة الانتماء.

وعليه فإن النموذج أعلاه هو عبارة عن نموذج غير خطي، وبالتالي فعندما يكون $r = 1$ فهذا يعني بأن نموذج تدنية دوال المسافات يصبح نموذج برمجة بالأهداف المرجحة.

**3- الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف :**

يشمل تعريف الانحدار على أشكال وطرائق إحصائية واسعة الاستخدام في جميع العلوم المختلفة فهي توضح العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد أو أكثر من متغيرات تسمى المتغيرات المستقلة، أما كلمة المبهم فتعني المنطق المبهم وهو احد أشكال المنطق يستخدم في الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، نشأ هذا المنطق عام 1965 على يد العالم Zadeh L من جامعة كاليفورنيا إذ طوره ليستخدم كطريقة أفضل لمعالجة البيانات إذ يسمى هذا المنطق أحيانا بمنطق الإبهام ليعالج التعابير الأكثر تعقيدا وإبهاما.

وبالتالي فإن تعريف الانحدار المبهم بأنه وضع صيغة نموذج يعبر عن العلاقة الدالية بين متغير الاستجابة ومجموعة المتغيرات التوضيحية (واحد أو أكثر) في محيط مبهم الذي ينتج عن أن طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج (المتغير المعتمد والمتغيرات التوضيحية) هي مبهمة وأن المتغيرات نفسها هي ذات قياسات محددة، أو أن متغيرات النموذج نفسها مبهمة تعبر عن حوادث غير أكيدة[18]، من بين الطرق التي استخدمة البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار هي :

**3-1 طريقة Hojati et al (HBS1) (2005):**

بين كل من Hojati et al (2005)[19] مقترحا أساسه البرمجة بالأهداف لنماذج الانحدار الخطي المبهم مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة) إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار عدة أهداف على عكس استخدام البرمجة الخطية في تحليل الانحدار المبهم.

$(HBS\ 1)$

$$Minmize \quad \sum_{i=1}^{n}\left(d_{iU}^{+}+d_{iU}^{-}+d_{iL}^{+}+d_{iL}^{-}\right)$$

$$Subject\ \ to:$$

$$\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j+(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iU}^{+}-d_{iU}^{-}\geq \overline{y}_i+(1-H)e_i,\quad i=1,....,n,$$

$$\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j-(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iL}^{+}-d_{iL}^{-}\leq \overline{y}_i-(1-H)e_i,\quad i=1,....,n,$$

$$d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}\geq 0,\ i=1,.....,n,$$
$$\alpha_j=free,\ \ c_j\geq 0, j=0,...,k.$$

حيث:

$a_j$ : المركز $\qquad$ $y_i$ : المركز

$c_j$ : انتشار المعلمات $A_j$ ، $j=0,1,....,k$ $\qquad$ $e_i$ : انتشار المتغير التابع $Y_i, i=1,2,....,n.$

$d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}$ : متغيرات الانحراف $\qquad$ $X_{ij}$ : متغير مستقل محدد $(X_{i0}=1)$

### 2-3 طريقة Hassanpour et al (FRGP) (2009):

بين كل من Hassanpour et al (2009)[20] مقترحا أساسه استخدام البرمجة بالأهداف في الانحدار الخطي المبهم بالمعاملات غير المتماثلة مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة) إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لطرق السابقة نجد:

1. أغلب الطرق تركز على البيانات المتماثلة؛
2. البعض من هذه الطرق حساسة جدا إلى القيم المتطرفة (outliers)؛
3. تقريبا كل الطرق لا تأخذ في الحسبان تأثير مراكز المخرجات في إجراء تقدير معاملات نموذج الانحدار؛
4. نقد واحد يوجه إلى طريقة البرمجة الخطية LP هو عدد القيود في نموذج LP يزداد بسرعة كلما زاد عدد المدخلات.

لتصحيح هذه الانتقادات، أقترح Hassanpour & Yaghoobi (2009) نموذج يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات متغير الاستجابة أعداد مبهمة مثلثية غير متماثلة, $\widetilde{y}=(y_i,l_i,r_i), i=1,.....,n,$ ومعاملات المعادلة (1) أعداد مبهمة مثلثية غير متماثلة $\widetilde{A}_j=(a_j,\alpha_j,\beta_j), \quad i=0,1,.....,p$ . علاوة على ذلك، يفترض $\forall i,j. \quad x_{ij}>0$ . وباستعمال تجميع أعداد المبهمة المثلثية وضرب أعداد المبهمة المثلثية بسلم موجب، وبالتالي فالمعادلة يمكن أن يعاد كتابتها على النحو التالي:

$$\widetilde{Y}_i=\left(\sum_{j=0}^{p}a_jx_{ij},\sum_{j=0}^{p}\alpha_jx_{ij},\sum_{j=0}^{p}\beta_jx_{ij}\right). \qquad (1)$$

إن الهدف من هذه الطريقة هو مطابقة دالة الانتماء لمتغير الاستجابة المتوقع إلى دالة انتماء لمتغير الاستجابة الملاحظ. وفيما يأتي الصيغة العامة لمسألة البرمجة بالأهداف Goal Programming (GP) :

$$(GP1): \min z = \sum_{i=1}^{n} (n_{il} + p_{il} + n_{ic} + p_{ic} + n_{ir} + p_{ir}) \quad (2)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} a_j x_{ij} + n_{ic} - p_{ic} = y_i, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (3)$$

$$\sum_{j=0}^{p} \alpha_j x_{ij} + n_{il} - p_{il} = l_i, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (4)$$

$$\sum_{j=0}^{p} \beta_j x_{ij} + n_{ir} - p_{ir} = r_i, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (5)$$

$$n_{ik} p_{ik} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \quad k = l,c,r, \quad (6)$$

$$a_j \in \Re, \quad \alpha_j, \beta_j \geq 0, \quad j = 0,1,.....,p,$$

$$n_{ik}, p_{ik} \geq 0, \quad i = 1,2,.....,n, \quad k = l,c,r. \quad (7)$$

في GP1، لكل i، $n_{ic}$ و $p_{ic}$ الانحرافات السالبة والموجبة بين المراكز المقدرة ومتغير الاستجابة الملاحظة، على التوالي. أيضا $n_{il}$ و $p_{il}$ الانحرافات السالبة والموجبة بين يسار (يمين) انتشاراتهم، على التوالي.

من الواضح تماثل البيانات أي أن $\tilde{y}_i$ ، $l_i = r_i$ من أجل كل $i$. لذا نأخذ النموذج FLR أين البيانات متماثلة، لذلك يجب أن نضع $\alpha_j = \beta_j$ من أجل كل $j$ في (1) و GP1. وفقا لذلك، القيود (4) و (5)، هذا يكون مكافئ لان نحذف أحدهما. وبالإضافة يمكن أن نحذف القيد (5.6) ولحل النموذج نستخدم طريقة السمبلكس[21]. إن الميزة الهامة في GP1 هو أن المتغيرات في القيود (3)، (4) و(5) مستقلة أو منفصلة. لذا يمكن تفكيك النموذج GP1 إلى ثلاث نماذج GP مستقلة :

$$(GP2): \min z = \sum_{i=1}^{n} (n_{ic} + p_{ic}) \quad (8)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} a_j x_{ij} + n_{ic} - p_{ic} = y_i, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (9)$$

$$n_{ic} p_{ic} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \quad (10)$$

$$a_j \in \Re, \quad j = 0,1,.....,p,$$

$$n_{ic}, p_{ic} \geq 0, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (11)$$

$$(GP3): \min z = \sum_{i=1}^{n} (n_{il} + p_{il}) \quad (12)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} \alpha_j x_{ij} + n_{il} - p_{il} = l_i, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (13)$$

$$n_{il} p_{il} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \quad (14)$$

$$\alpha_j \geq 0, \quad j = 0,1,.....,p,$$

$$n_{il}, p_{il} \geq 0, \quad i = 1,2,.....,n, \quad (15)$$

$$(GP4): \min z = \sum_{i=1}^{n} (n_{ir} + p_{ir}) \qquad (16)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} \beta_j x_{ij} + n_{ir} - p_{ir} = r_i, \quad i = 1,2,.....,n, \qquad (17)$$

$$n_{ir} p_{ir} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \qquad (18)$$

$$\beta_j \geq 0, \quad j = 0,1,.....,p,$$

$$n_{ir}, p_{ir} \geq 0, \quad i = 1,2,.....,n, \qquad (19)$$

## III- النتائج ومناقشتها :

### 1- استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للتنبؤ بأسعار البترول:

التمثيل البياني المبينة في الشكل (1) يعبر عن سلسلة أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2000/01/01 إلى غاية 2011/12/31[22].

ولقد تم استخدام برنامج حاسوبي STATISTICA V8 للحصول على قيم التنبؤ لسلسلة المشاهدات لأسعار البترول دون الحاجة إلى معالجة عدم الاستقرارية، وان أول خطوة في استخدام البرنامج هي تحديد المدخلات للشبكة العصبية، إذ أن المدخلات هي أسعار البترول، وتحديد عدد العقد المخفية والذي يتحدد من خلال التدريب والذي يتضمن إجراء العديد من التجارب الحاسوبية، وكذلك يمكن حسابه من خلال المعادلة التي قدمها إذ ذكروا بان عدد العقد المخفية يمكن حسابه بالشكل الآتي:

$$N_{hidden} \leq \frac{N_{train} E_{tolerance}}{N_{pts} + N_{output}}$$

حيث أن:

$N_{hidden}$ : يمثل عدد العقد المخفية.

$N_{pts}$ : يمثل عدد البيانات التي تم إجراء التدريب عليها.

$E_{tolerance}$ : يمثل مقدار الخطأ الاحتمالي.

$N_{output}$ : يمثل عدد عقد المخرجات.

وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى نماذج الشبكة العصبية التالية والمبينة في الجدول (1):

من خلال الجدول (1) تم التوصل إلى خمسة نماذج على أن يتم اختيار النموذج $MLP\ 1-7-1$ ذو أقل خطأ في سلسلة التدريب وسلسلة الاختبار، وبالتالي فإن عدد الوحدات المخفية تساوي 7 وعدد وحدات الإدخال تساوي 1 وعدد المخرجات تساوي 1.

على أن يتم الاحتفاظ بنسبة 80 % من المشاهدات للتدريب والباقي للاختبار، ليتم استخدامها في بناء النموذج ومقارنتها بالتنبؤات لفترة الاختبار.

ومن خلال الجدول (1) يتبين أن دالة التنشيط Exponential للطبقة المخفية ودالة التنشيط Logistic لطبقة الإخراج.

ويبين الجدول (2) نتائج التنبؤ والشكل (2) يمثل البيانات الأصلية مع القيم المتنبأ بها حسب النموذج MLP 1-7-1.

### 2- الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف (FRGP) للتنبؤ بأسعار البترول:

#### 2-1 طريقة HBS1 (2005):

تعتمد الطريقة التي قدمها Hojati et al (2005) على أساس البرمجة الأهداف لنماذج الانحدار الخطي المبهم بالمعاملات المتماثلة مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة)، إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية.

وبذلك تكون مسألة (GP) كما في النموذج الأتي:

$(HBS\,1)$

$$Minmize \quad \sum_{i=1}^{n}\left(d_{iU}^{+}+d_{iU}^{-}+d_{iL}^{+}+d_{iL}^{-}\right)$$

$Subject\ to$ :

$$\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j+(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iU}^{+}-d_{iU}^{-}\geq \overline{y}_i+(1-H)e_i,\quad i=1,....,n, \qquad (8)$$

$$\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j-(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iL}^{+}-d_{iL}^{-}\leq \overline{y}_i-(1-H)e_i,\quad i=1,....,n, \qquad (9)$$

$$d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}\geq 0,\ i=1,.....,n,$$
$$\alpha_j=free,\quad c_j\geq 0, j=0,...,k.$$

وتكون قيمة (h) المختارة مساوية لـ (0) أما التحليل فقد تم تنفيذه في برنامج الجاهز (LINGO) للحصول على المعلمات المبهمة والمجموع الأقل لانتشارات المعلمات الذي يتمثل بدالة الهدف. وكان النموذج الخطي كما يأتي:

$$\widetilde{Y}_i=\widetilde{A}_0+\widetilde{A}_1X_i$$
$$\widetilde{Y}_i=(\alpha_0+c_0)+(\alpha_1+c_1)X_i$$
$$\widetilde{Y}_i^{0}=(99.192,1.364)+(1.009,0.207)X_i$$

إذ أن $(99.192,1.364)$ هو المقطع المبهم، القيمة المركزية (99.192) والانتشار (1.364).

**2-2 طريقة FRGP (2009):**

باعتبار بيانات المخرجات مبهمة والمعلمات المبهمة والمدخلات غير مبهمة ولتطبيق البيانات على النموذج تستخدم مسألة برمجة الهداف (GP) والتي تمثل دالة الهدف مع متباينات القيود، وبذلك تكون مسألة (GP) كما في النموذج الاتي:

$$(GP1):\min z=\sum_{i=1}^{n}\left(n_{il}+p_{il}+n_{ic}+p_{ic}+n_{ir}+p_{ir}\right)$$

$$s.t.\quad \sum_{j=0}^{p}a_jx_{ij}+n_{ic}-p_{ic}=y_i,\quad i=1,2,.....,n,$$

$$\sum_{j=0}^{p}\alpha_jx_{ij}+n_{il}-p_{il}=l_i,\quad i=1,2,.....,n,$$

$$\sum_{j=0}^{p}\beta_jx_{ij}+n_{ir}-p_{ir}=r_i,\quad i=1,2,.....,n,$$

$$n_{ik}p_{ik}=0,\quad i=1,2,.....,n\quad k=l,c,r,$$
$$a_j\in\Re,\quad \alpha_j,\beta_j\geq 0,\quad j=0,1,.....,p,$$
$$n_{ik},p_{ik}\geq 0,\quad i=1,2,.....,n,\quad k=l,c,r.$$

أما التحليل فقد تم تنفيذه في برنامج الجاهز (LINGO) للحصول على المعلمات المبهمة والمجموع الأقل لانتشارات المعلمات الذي يتمثل بدالة الهدف. وكان النموذج الخطي كما يأتي:

$$\widetilde{Y}_i = \widetilde{A}_0 + \widetilde{A}_1 X_i$$
$$\widetilde{Y}_i = (\alpha_0 + c_0) + (\alpha_1 + c_1) X_i$$
$$\widetilde{Y}_i^0 = (100.070,1.800) + (0.360,0.200) X_i$$

إذ أن $(100.070,1.800)$ هو المقطع المبهم، القيمة المركزية (100.070) والانتشار (1.800).

**3- تقيم أداء التنبؤ لطريقة الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف والشبكات العصبية الاصطناعية :**

يتم في هذا الجزء مقارنة أسلوبين من طرائق التنبؤ والممثلة في استخدم البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم منها (HBS1, GPFR) والشبكات العصبية الاصطناعية ANN وذلك باستخدام سلسلة أسعار البترول الشهرية في الفترة من جانفي 2000 لغاية ديسمبر 2011 ولقد تم تشغيل هذه السلسلة على كل أسلوب من أجل التنبؤ بالقيم المستقبلية من جانفي إلى ديسمبر 2012، وتم حساب مقياس دقة التنبؤات باستخدام مقياس القيم المطلقة لنسبة الخطأ (APE) ومقياس متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ (MAPE) بعد الحصول على القيم الفعلية للمشاهدات المراد التنبؤ بها. وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (3).

ومن خلال الجدول (3) يتضح أنقيم لمقياس MAPE فقد حقق هذا المقياس نتائج جيدة لطرائق التنبؤ تكاد قيمته تقترب من الصفر وبمقارنة مقياس MAPE لطرائق التنبؤ نجد أن قيمة طريقة GPFR (0,060664686) ولطريقة HBS1 (0,077713269) ولطريقة ANN (0,065481755)، ويتضح لنا بأن طريقة GPFR تحقق نتائج أفضل أخذا بعين الاعتبار الإبهام في أسعار البترول مقارنتا مع طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية.

## IV- الخلاصة :

يشكل البترول المورد الأكثر أهمية خاصة للدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، حيث يشكل 98 % من صادرات الجزائر وبالتالي فإن حجم وقيمة برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد اعتماد كبيرا على سعر هذه السلعة الإستراتيجية في الأسواق العالمية، لذلك تعد دراسة أسعار البترول والتنبؤ بها من بين الدراسات التي تشكل أهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول التي تصدر هذه السلعة وحتى الدول المستوردة لها .

تعتبر دراسة أسعار البترول والتنبؤ بها من بين الدراسات الأكثر صعوبة ذلك للحجم الكبير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والطبيعية... والتي يمكن أن تؤثر على هذه السلعة الإستراتيجية ولكن ومع التطور الكبير التي شهدته النماذج القياسية خاصة النماذج المتعلقة بالانحدار المبهم أصبح من الممكن نمذجة سلسلة أسعار البترول ودراسة تطوراتها وتحديد أرقام يمكن أن تقترب من الأسعار الحقيقية لهذه السلعة ومن بين هذه الطرائق نذكر طريقة FRGP وطريقة HBS1.نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها أسعار البترول في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول سواء المصدرة أو المستوردة ، وحيث أن الجزائر من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على تقلبات سعر هذه السلعة. قمنا في هذه الدراسة بنمذجة أسعار البترول باستخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم (GPFR, HBS1) وتطبيق طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية PET للتنبؤ بأسعار البترول خلال الـ12 شهر القادمة ابتداء من جانفي إلى غاية ديسمبر 2012. ومن خلال نتائج المتحصل عليها فإن أسلوب الانحدار المبهم (FRGP) بالاعتماد على البرمجة بالأهداف أفضل وأكثر دقة مقارنة مع أسلوبي الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) في التنبؤ بأسعار البترول.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (1) : نماذج الشبكة العصبية**

| Summary of active networks (Spreadsheet1) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Index | Net. name | Training error | Test error | Error function | Hidden activation | Output activation |
| 1 | MLP 1-7-1 | 0,001205 | 0,000545 | SOS | Exponential | Logistic |
| 2 | MLP 1-8-1 | 0,001217 | 0,000478 | SOS | Exponential | Identity |
| 3 | MLP 1-7-1 | 0,001209 | 0,000477 | SOS | Tanh | Identity |
| 4 | MLP 1-4-1 | 0,001295 | 0,000589 | SOS | Exponential | Tanh |
| 5 | MLP 1-3-1 | 0,001683 | 0,000609 | SOS | Exponential | Logistic |

**المصدر :** .مخرجات البرنامج STATISTICA V8

**الجدول (2) : التنبؤ بأسعار البترول باستخدام الشبكة العصبية من جانفي إلى ديسمبر 2012**

| | Time series projection for oil_p (Spreadsheet1) All samples | |
|---|---|---|
| Case name | oil_p Target | oil_p(Output) 1. MLP 1-7-1 |
| 144 | 104,2600 | 105,7369 |
| 2 | | 106,0926 |
| 3 | | 106,4270 |
| 4 | | 106,7407 |
| 5 | | 107,0340 |
| 6 | | 107,3074 |
| 7 | | 107,5617 |
| 8 | | 107,7975 |
| 9 | | 108,0156 |
| 10 | | 108,2169 |
| 11 | | 108,4023 |
| 12 | | 108,5726 |
| 13 | | 108,7288 |

**المصدر :** .مخرجات البرنامج STATISTICA V8

**الجدول (3) : مقياس دقة التنبؤ APE و MAPE**

| APE% HBS1 | APE% GPFR | APE% ANN | التنبؤ بأسعار البترول | | | أسعار البترول | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | HBS1 | GPFR | ANN | | |
| 0,062587707 | 0,05108055 | 0,00748433 | 100,2 | 101,43 | 106,09 | 106,89 | 1-2012 |
| 0,101952085 | 0,105678793 | 0,055723159 | 101,21 | 100,79 | 106,42 | 112,7 | 2-2012 |
| 0,132269293 | 0,141268359 | 0,09381102 | 102,21 | 101,15 | 106,74 | 117,79 | 3-2012 |
| 0,092571429 | 0,107604396 | 0,059076923 | 103,22 | 101,51 | 107,03 | 113,75 | 4-2012 |
| 0,000672043 | 0,021985407 | 0,030145929 | 104,23 | 101,87 | 107,3 | 104,16 | 5-2012 |
| 0,159925052 | 0,126749697 | 0,185495426 | 105,24 | 102,23 | 107,56 | 90,73 | 6-2012 |
| 0,098191214 | 0,060361757 | 0,114108527 | 106,25 | 102,59 | 107,79 | 96,75 | 7-2012 |
| 0,018806991 | 0,022131459 | 0,025930851 | 107,26 | 102,95 | 108,01 | 105,28 | 8-2012 |
| 0,018340858 | 0,02831076 | 0,017776524 | 108,27 | 103,31 | 108,21 | 106,32 | 9-2012 |
| 0,056968759 | 0,002708192 | 0,048457298 | 109,28 | 103,67 | 108,4 | 103,39 | -2012 10 |
| 0,0901453 | 0,02826925 | 0,073144213 | 110,29 | 104,03 | 108,57 | 101,17 | -2012 11 |
| 0,100128497 | 0,031827617 | 0,074626866 | 111,3 | 104,39 | 108,72 | 101,17 | -2012 12 |
| **0,077713269** | **0,060664686** | **0,065481755** | MAPE | | | | |

**الشكل (1) : رسم بياني لسلسلة أسعار البترول**

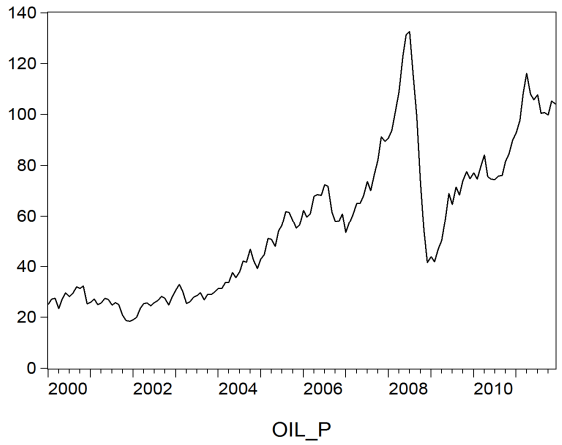


**المصدر :** مخرجات البرنامج EVIEWS

**الشكل (2) : رسم بياني للتنبؤ بأسعار البترول باستخدام نموذج الشبكة العصبية**

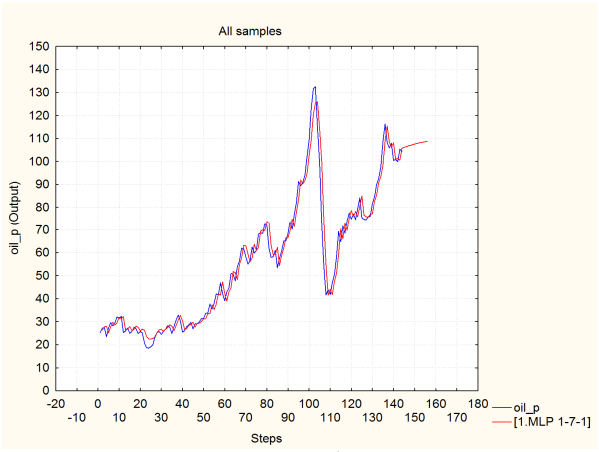


**المصدر :** مخرجات البرنامج STATISTICA V8

## - الإحالات والمراجع :


1 S. Wang, L. Yu and K. K. Lai, "Crude oil price forecasting with TEI@I methodology," Journal of Systems Science and Complexity, vol. 18, 2005, pp. 145-166.

2 S. Moshiri and F. Foroutan, "Forecasting nonlinear crude oil futures prices," The Energy Journal, vol. 27, 2005, pp. 81-95.

3 J. Liu, Y. Bai and B. Li, "A new approach to forecast crude oil price based on fuzzy neural network," in FSKD '07: Proceedings of the Fourth International Conference on Fuzzy Systems and Knowledge Discovery, 2007, pp. 273-277.

4 L. Yu, K.K. Lai, S. Wang and K. He, "Oil price forecasting with an EMD-based multiscale neural network learning paradigm," in Lecture notes in computer science, Berlin / Heidelberg: Springer, 2007 , pp. 925-932.

5 Knetsch, T. A. Forecasting the price of crude oil via convenience yield predictions. Journal of Forecasting, 2007, 26(7), 527–549.

6 Chen Sh , and Chen Ltu, oil prices and real exchanges rates , Energy economic , Vol.29 , 2007, PP.390 – 404.

7 Coppola, A. Forecasting oil price movements: Exploiting the information in the futures market. Journal of Futures Markets, 28(1), 2008, 34–56.

8 Haidar, I., Kulkarni, S., & Pan, H. Forecasting model for crude oil prices based on artificial neural networks. In Proceedings of the 2008 international conference on intelligent sensors, sensor networks and information processing (4761970), 2008, pp. 103–108.

9 Leili Nikbakht , oil prices and exchange eates , the case of OPEC , Business intelligence journal , 2009,PP102 – 120.

10 Kuo, R. J., Hit, T. L., & Chen, Z. Y. Evolutionary algorithm-based RBF neural network for oil price forecasting. ICIC Express Letters, 3(3), 2009, 701–705.

11 Alizadeh, A., & Mafinezhad, K. Monthly Brent oil price forecasting using artificial neural networks and a crisis index. In: Proceedings of the international conference on electronics and information engineering vol. 2 (5559818), 2010, pp. V2465–V2468.

12 Hog, E., & Tsiaras, L.. Density forecasts of crude-oil prices using option implied and ARCH-type models. Journal of Futures Markets. doi:10.1002/ fut.20487. 2010.

13 جعفر محمد حاجي، محمد عبد الهادي المحميد " الشبكة العصبية: التنبؤ بأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي " المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 6، عدد 1، يناير ،1999، ص ص 17-35.

14 فوزي بندر بدر العتيبي " استخدام السلاسل الزمنية والشبكات العصبية في التنبؤ بالارقام القياسية دراسة تطبيقية على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بدول الكويت " بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي جامعة قناة السويس قسم الإحصاء التطبيقي والتأمين 2003 ص 73.

15 فوزي بندر بدر العتيبي (2003) " مرجع سبق ذكره " ص 74.

16 فارس غانم احمد وآخرون " التنبؤ الالكتروني لفعاليات الاركاض للنساء باستخدام الشبكات العصبية " المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات – الإحصاء والمعلوماتية 2012 جامعة الموصل – كلية علوم الحاسبات والرياضيات ص 7-8

17 مكيديش محمد " التخطيط الإجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الرياضية المبهمة " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات الإنتاج، جامعة تلمسان،2013 ، ص 102 .

18 محمد طه أحمد الغنام، م.م. هبة على طه الصباغ " دراسة في المتغيرات المضببة والانحدار المتعدد المضبب " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009، ص ص 166- 180.

19 Hojati, M., Bector, C.R., Smimou, K., A simple method for computation of fuzzy linear regression, European Journal of Operational Research, Volume 166, 2005, pp. 172-184.

20 H Hassanpour; H R Maleki; M A Yaghoobi " Approch to fuzzy linear regression with non-fuzzy input " Asia-Pacific Journal of Operation Research; Vol. 26, No. 5 , 2009, 587-604.

21 Hojati, M., Bector, C.R., Smimou, K. (2005) " Op cite ", pp. 172-184.

22 http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil&months=180.

# نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة

# The information System of Water Management as Mean to Develop the Desert Hydrographic Basin (Integrated system)

زوبيدة محسن (*) & محمد حمزة بن قرينة (**)
مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** يتوفر الحوض الهيدروغرافي بالصحراء الجزائرية على موارد مائية جوفية معتبرة خاصة في حوض الصحراء الشمالية من خلال النظامين المائيين : المتداخل القاري والمركب النهائي، لكنها في الغالب غير متجددة. وبالمقابل يعاني سكان المنطقة من نقص توفر المياه، التي تتعرض لمشاكل التلوث والملوحة نتيجة التسيير غير المحكم والمستديم للمورد. وعليه تسيير المياه خاصة الجوفية منها، وفي مثل هذا الإقليم الجاف وأحد أكثر المناطق حرا في العالم ؛ والحاجة المتزايدة لمختلف الاستعمالات : الشرب، الفلاحة وكذا الصناعة. يستلزم تبني وسائل حديثة تكفل كفاءة استغلال المياه وتحميها من التبذير والتلوث، تعمل على أمثلية توزيعها بين الحاجات المتنافسة عليها، وتفسح المجال لمساهمة كل المتدخلين المعنيين في تسييرها والمحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

**الكلمات المفتاح :** مياه، نظام معلومات تسيير المياه، الحوض الهيدروغرافي للصحراء، تسيير تشاركي، اتصال.

**Abstract :** Hydrographic basin in the Algerian desert has a considerable underground water resources, especially the northern desert of watercourses through two water systems : continental interoperability and the final composite , but they are mostly non-renewable . At the same time, the region's population suffers from water shortages , which are exposed to the problems of pollution and salinity and high temperature as a result of loose management and sustainable resource. Accordingly, the conduct of a private water , especially groundwater , and in such a dry region and which is one of the most free area in the world; also with the increasing need to provide water for drinking , farming and industry, All that requires the adoption of modern methods to ensure the efficient use of water and protected from waste and pollution , and allow for the contribution of all the actors involved in the conduct and maintain them for the benefit of future generations.

**Keywords :** Waters, information system of water Management, Desert Hydrographic Basin, participatory management, communication.

**Jel Classification Codes :** H41,Q25, Q53, Q56.

## I- تمهيد :

يعد الماء في المنطقة الصحراوية العامل الأساسي لتثبيت السكان وتطوير جميع أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية داخل وسط متعدد التغيرات، خاصة تميزه بظروف مناخية جد صعبة. حيث تنمية المنطقة الصحراوية، تتطلب توفير التجهيزات اللازمة لتعبئة واستعمال المياه السطحية والحفاظ عليها وتوزيعها، فأولي الاهتمام بدراسة موضوع المياه بغية البحث عن طرق حديثة فعالة لتسييرها واستدامتها باعتبارها شرط ضروري لتنمية هذه المناطق. لذا، يجب تبني مقاربات حديثة ترمي إلى تسيير تشاركي للمورد ترتكز على تقنيات الإعلام، الاتصال وتحقيق الشفافية بواسطة إتاحة المعارف حول المياه والتحسيس بمشاكلها. تتمثل في استعمال أنظمة المعلومات كأداة للتسيير المتكامل تساعد على تنظيم، توفير وتحليل المعلومات، تكوين ونشر المعارف حول الماء، إعلام المستخدمين بمشاكل المياه والسماح لهم بالمشاركة(إبداء الرأي وتحقيق الشفافية) في تحسين قرارات تسيير المورد وتحقيق التنمية المستدامة، كما تعتبر من الطرق الحديثة لتواصل مختلف الفاعلين في ميدان المياه ودمج اختلافاتهم من حيث : مستويات اتخاذ القرار، المكان والزمان، تنوع الأنشطة الممارسة والثقافات، مستويات الإدارة...إلخ. ففي هذا العمل سوف نتطرق لنظام المعلومات لتسيير المياه، ثم وضعية ومشكل الموارد المائية بالحوض الهيدروغرافي للصحراء، **وهل يمكن استعمال هذا النظام كأداة للتسيير التشاركي وتواصل مختلف الأطراف، تشجع على اقتصاد المورد وحمايته من طرف كل المستعملين، وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة ؟.**

eMail : (*) : zoubidamo@yahoo.fr & (**) : hamzabmg@yahoo.fr

ومن أجل بلوغ الهدف صممنا العمل في ثلاثة محاور :

- **المحور الأول :** نظام المعلومات لتسيير المياه.
- **المحور الثاني :** الحوض الهيدروغرافي للصحراء الجزائرية ووضعية الموارد المائية به.
- **المحور الثالث :** دور نظام المعلومات في التسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء.

## I- نظام المعلومات لتسيير المياه: Le système d'information sur l'eau (SIE)

يعتبر مصطلح نظام المعلومات لتسيير المياه حديث النشأة[1] يعود لبداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة إرادة السلطات العمومية الفرنسية : محلية، جهوية، أو وطنية في توفير معلومات حول المياه والأوساط المائية ومستعمليها وقد تجسد بإنشاء شبكة وطنية للبيانات سنة1992، ترمي إلى تسيير متناسق ومتكامل للبيانات المتعلقة بالمياه والأوساط المائية على شكل شبكة شراكة بين مختلف المتعاملين في مجال المياه : إداريين، مؤسسات المياه، مديريات الماء، وكالات الماء، مؤسسات عمومية، شركات، جمعيات، معاهد، وواضعي الاتفاقية،...، لإيجاد مجال للتسيير التشاركي بين الهيئات المختصة بالمياه ؛ وتحديد آليات تكامل أنظمة المعلومات المائية فيما بينها(وكالات، مديريات، مؤسسات المياه،...)[2]. فالشبكة الوطنية للبيانات المائية عبارة عن تنظيم أو آلية للعمل المشترك ؛ جمعت أهم منتجي البيانات العامة حول الماء من سنة 1992 إلى2002 [3] (في فرنسا)، لتسهيل عملية : تنظيم وتبادل هذه البيانات وإتاحتها لمن يحتاجها بتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بإعداد المخططات التوجيهية الأولية لتهيئة وتسيير المياه.

ومنذ ذلك الحين عززت كل التشريعات الوطنية والجهوية، دور وسائل الإعلام ونشر المعارف، كأداة من أدوات السياسة العامة في مجال الماء والبيئة ؛ ليتم الانتقال من الشبكة الوطنية للبيانات المائية إلى أنظمة معلومات لتسيير الموارد المائية سنة2002 بشكل قانوني كأداة وطنية من أجل تسيير متكامل للمياه في فرنسا[4]، ما تطلب إنشاء شبكة شراكة بين الأطراف في مجال المياه وتوزيع المهام فيما بينهم (إنتاج وتخزين، تنظيم ونشر البيانات،...).

### I-1- مفهوم نظام المعلومات لتسيير المياه :

يعرف **نظام المعلومات بشكل عام** على أنه : نظام يتكون من الأشخاص والأجهزة والبرمجيات، وسجلات البيانات العمليات اليدوية وغير اليدوية، القواعد والإجراءات المنظمة والديناميكية، تكفل تنفيذ ومعالجة البيانات وتخزين وتوفير وانسياب المعلومات المفيدة المستخدمة بشكل منهجي، لدعم عمليات صنع القرارات الكفؤة والرقابة من طرف مسيري المؤسسات أو مختلف الهيئات لإقليم معين وفي زمن معين[5]. أما بالنسبة **لنظام المعلومات لتسيير المياه** فيمكن إدراج مايلي :

- **نظام المعلومات لتسيير المياه** : "مجموعة متجانسة من القواعد والإجراءات وسيرورات تنفيذ وتدفق المعلومات المائية، يتم من خلالها جمع وتنظيم البيانات والمعلومات حول المياه ومعالجتها(تحويلها إلى معلومات) وحفظها وبثها وتوزيعها لإتاحتها لكل من يطلبها وبشفافية(بدون تحيز). هذه المعلومات قد تكون متاحة على الخط(على النت) من خلال شبكة الانترانت(Intranet) أو الانترنت(Internet)"[6].
- ويعرف **نظام المعلومات لتسيير المياه في الحوض الهيدروغرافي**[7]: "مجموعة الإجراءات المنظمة لتنفيذ توفير المعلومات اللازمة لدعم القرارات والرقابة، فهو بذلك أداة للاتصال وإعلام[8] المعنيين بالأمور المتعلقة بالمياه، حيث حاجتهم لهذه المعلومات تمكنهم من إيجاد حلول للقضايا ذات الأولوية لتسيير الماء داخل الأنظمة الطبيعية(مثلا الأحواض الهيدروغرافية)، ومن خلال النتائج والتوجيهات وآراء المستعملين يتم تطوير نظام المعلومات كأداة لرفع فعالية التسيير داخل الحوض"[9].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن نظام المعلومات لتسيير المياه نظام متكامل يتكون من مجموعة الآليات والقواعد والإجراءات المنظمة التي تكفل جمع ومعالجة وحفظ وبث ونشر المعلومات والمؤشرات حول الماء والأوساط المائية، ومستعمليها وآثار استخداماتهم والمرافق العامة لخدمات توزيع المياه والتطهير والري،...، وكل المتدخلين، في شكل معارف حول كل الأنشطة المائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لاسترجاع المعلومات(الإعلام والاتصال) مثل الإنترنت، هذه المعارف تدعم عمليات اتخاذ القرار وتساعد على تحليل المشاكل وتحديد البدائل، كما تفيد في عمليتي التخطيط والرقابة، فهو بذلك يهم جميع الأطراف : الدولة، والوزارات المعنية المؤسسات، المواطنين، لتكوين نظرة شاملة عن وضعية المياه، في منطقة ما وزمن معين، وتحفزهم على المشاركة في إعداد الاستراتيجية الشاملة لتسيير وتهيئة المورد وتنظيم عملية تطوير نظام معلومات للتسيير لكل المستعملين.

**I-2- أهداف نظام المعلومات لتسيير المياه :**

يهدف نظام المعلومات لتسيير الموارد المائية لتحقيق الفعالية في تسيير المياه، من خلال[10] :

1- التأكد من تطبيق التشريعات البيئية حول الماء، من طرف السلطات العامة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأحواض والبلديات؛
2- معرفة ومتابعة حالة الماء والأوساط المائية واستعمالاتها (مختلف المستعملين) وتقييم الضغوطات الممارسة عليها جراء الأنشطة البشرية والاقتصادية وما هي نتائجها (بالتعاون بين وكالات الأحواض والهيئات المحلية) ؛
3- تقييم فعالية ونجاعة السياسات العامة لتسيير وحماية وتهيئة المياه والأوساط المائية، خاصة تلك المتعلقة بنجاعة الخدمة العامة للمياه والتطهير، من طرف المسؤولين على هذه السياسات[11] ؛
4- جمع البيانات حول المياه من المصادر الداخلية والخارجية وتنظيمها ومعالجتها، ومن ثم انسيابها ونشرها، وطرح مفهوم نوعية البيانات حول الماء من حيث المصداقية والحداثة، والدقة والملاءمة ؛
5- إدراك أهمية البيانات لاتخاذ القرارات حول الأمور البيئية والتي من مكوناتها المياه خاصة تلك المتعلقة بأنشطة شرطة المياه، وتحديد البرامج، الإجراءات وسياسات التعمير مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالمياه على مستوى الحوض ؛
6- إعلام كل الأطراف المعنية بتسيير المياه (مخططين، مواطنين، فلاحين، صناعيين، إدارات، جمعيات،...) حول قضايا المياه بتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل آني ودقيق لكل الأطراف مهما تباعدت أمكنتهم واختلفت شخصيتهم ؛
7- توفير البيانات الضرورية للأنظمة المعلوماتية الأخرى (الصحة، الكوارث الطبيعية، الإحصائيات العامة،...) ؛
8- المساهمة بشكل خاص في : تكوين رأس مال من البيانات، وبرامج للبحث، والمعارف التي تتزايد مساهمتها في تسيير مختلف الأنشطة الاقتصادية والبشرية.

لبلوغ هذه الأهداف، يعمل النظام على تحديد المعارف الواجب توفيرها، بتنظيم آليات جمع البيانات ومعالجتها للحصول على معلومات موضوعية، صحيحة، حديثة، ذات مصداقية، وقابلة للمقارنة ؛ ومن ثم إتاحة هذه المعارف للأطراف المعنية.

## II- الحوض الهيدروغرافي للصحراء الجزائرية ووضعية الموارد المائية به :

### II-1- الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

يغطي الحوض الهيدروغرافي للصحراء مساحة تقدر بـ2.018.054كلم$^2$ من الأطلس الصحراوي بمنطقة الأوراس إلى حدود مالي، النيجر وليبيا، يضم 17 ولاية، تسع(09) ولايات تنتمي كليا للحوض وهي : أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية إليزي، ورقلة، تندوف، تمنراست ؛ وثماني(08) ولايات تنتمي جزئيا للحوض هي : الأغواط، باتنة، تبسة، الجلفة، البيض، المسيلة خنشلة، النعامة ؛ بما يقارب289 بلدية وبكثافة سكانية تقدر بـ04ملايين ساكن تنحصر في الواحات الكبرى، وفي الولايات التي يفوق بها عدد السكان 150ألف ساكن[12]. ويتكون الحوض بالإضافة للحوض الساكب لشط ملغيغ من ثلاثة أحواض : الصحراء الشمالية، الساورة-تندوف، الهقار-الطاسيلي.

### II-2- الموارد المائية في حوض الصحراء:

تتمثل الموارد المائية في الحوض الصحراوي أساسا في المياه الجوفية، المقدرة بـ05ملاييرم$^3$ كحجم قابل للاستغلال في الطبقات المائية في الصحراء الشمالية والمتواجدة خاصة في المناطق الواقعة خارج الأطلس الصحراوي والهقار والطاسيلي. وفي هذه المناطق يعتبر تجمع المياه في الأحواض مهم، فجزء منها يتجمع في الوديان وتصب في المحاجز المائية (الزيبان والساورة)، والجزء الآخر يمون مباشرة الطبقات الجوفية، وأحيانا في المتوسط يمون السدود(inféro–flux) خصوصا في منطقتي الأغواط وتمنراست[13] وبما أن الصحراء تتميز بشساعة الإقليم الجاف، وبالتنوع الطبيعي المعقد، وباعتبار أن الماء العنصر الأكثر أهمية للحفاظ على التوازن البيئي فإن هذا الإقليم الشاسع يحتوي على موارد جوفية هامة متواجدة بالنظامين المائيين المركب النهائي(CT)Le Complexe Terminal والمتداخل القاري(CI)Le Continental Intercalaire، إضافة إلى المياه السطحية.

**II-2-1- المياه السطحية :** تتواجد المياه السطحية بأسفل الأطلس الصحراوي، وبمناطق الهقار والطاسيلي، كما أن وجود المياه السطحية له علاقة مباشرة بتساقط الأمطار في الأحواض الساكبة حيث تنحدر المياه الطوفانية غالبا من الأطلس الكبير بالمغرب (واد قير) والسطح الجنوبي للأوراس (النمامشة). والأمطار المتساقطة تنحدر في شط ملغيغ

ومنطقة الساورة، سهل ميزاب والهقار والطاسيلي، حيث تتميز هذه المناطق بجريان موسمي للأودية في حالة حملات الأمطار، ولكن هذه الأمطار لا تعرف الاستغلال نظرا لغياب تجهيزات الحفاظ عليها والمتمثلة في السدود، حيث نجد في حوض الصحراء، سوى السدود التالية : وهي سد "فم الغرزة" (بسكرة) و"منبع الغزلان" (بسكرة)، و"جرف التربة" (بشار)، و"بريزنة" (البيض)، و"بابار" (خنشلة).

**II-2-2- المياه الجوفية :** تتميز الصحراء بموارد مائية جوفية معتبرة خاصة منطقة الصحراء الشمالية من خلال النظامين المائيين: **المركب النهائي** : الذي يمتد على مساحة قدرها350 ألف كلم$^2$ وبعمق ما بين 100 و600م وبدرجات حرارة مياهه ما بين 20 إلى 25°، كما يتميز بتعبئة مائية تقدر بـ 02.2 مليارم$^3$. **والمتداخل القاري**، وهو خزان ذو حجم معتبر يتكون من طبقات الألبيان وله قدرات مائية كبيرة تقدر بـ02.7 مليارم$^3$/السنة، يمتد هذا الحوض على مساحة 600ألف كلم$^2$، كما تتميز مياهه بـ[14]:

- درجة الحرارة تفوق 60° ما عدا المناطق التي تقرب فيها المياه من سطح الأرض؛
- ملوحة تتراوح ما بين 1-2غ/ل وقد تصل إلى 05غ/ل؛
- تدفق كبير جدا يقدر بـ 150-400ل/ثا؛
- مياه عذبة معدنية توجد في أعماق تتراوح ما بين 800 إلى 1.500م.

**II-2-3- مياه الينابيع :** تتواجد مياه الينابيع بحدود أسفل الأطلس الصحراوي، وتعتبر منطقة الزيبان من المناطق الصحراوية المغمورة بالينابيع، وتتميز ولاية بسكرة بعدد مهم من الينابيع عالية التدفق والتي تصل إلى 120لتر/الثانية (أوماش، ماليلى)، كذلك توجد ينابيع أخرى بحدود الطاسلي (جانت).

**II-2-4- الفقارات :** يبين استعمال الفقارة في مناطق التوات، قورارة والتديكالت، حيث تسمح تقنية الفقارة بسحب وجر المياه من الطبقة المائية عن طريق نظام أروقة صرف، كما أن الموارد المائية الكامنة في هذه المنطقة تقدر بأكثر من 02مليارم$^3$/السنة، وقد أدى إهمال الفقارات إلى تناقص عددها حيث لم يبقى سوى 700فقارة مستغلة من أصل 1.300 بسبب مشكل عدم الحفظ والصيانة.

مما تقدم نجد أن الموارد المائية في الصحراء لا تستغل إلا بمقدار 01,7مليارم$^3$/سنويا لتلبية احتياجات السكان من الشرب والري والصناعة وعليه فإنه لا يزال هناك احتياطي هام قدره 03,3مليارم$^3$، يمكن توظيف هذه المياه في تنمية الزراعة الصحراوية عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية.

### II-3- مشكل المياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء:

يعاني سكان الحوض الصحراوي من مشاكل تتعلق بقلة المياه ورداءة نوعيتها، بسبب الخصائص الطبيعية للمنطقة الصحراوية، طرق استعمالات المياه في مختلف المجالات وآثارها على البيئة، فسوء تسيير المياه في الحوض يمكن تفسيره بما يلي :

### II-3-1-- الاستغلال غير الكفؤ للمياه المعبأة :

تعاني منطقة الحوض الهيدروغرافي للصحراء من الاستغلال غير الكفؤ للمياه المعبأة، فمثلا بالنسبة لإنتاج المياه في ولاية واد سوف يقدر بـ80مليون م$^3$ من خلال83 بئر، بحجم متاح يقدر بـ318 مليون م$^3$، ويستغل التموين بالماء الشروب حوالي80% من هذا الحجم بمتوسط تخصيص أكثر من 450ل/فرد/اليوم. في حين أن خدمات توزيع مياه الشرب تعرف عدة نقائص : شبكات متدهورة، توصيلات عشوائية، غياب عدادات الماء، استعمال المياه لرش الحدائق، كل هذه النقائص تؤدي إلى فقدان وتبذير المياه مما يفاقم المعروض المائي من المياه الجوفية للطبقة الحرة[15].

كما تشير الدراسات التي أجريت من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية، ووكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، حول الاحتياطيات المائية واستغلالها في المنطقة، أن منطقة الصحراء عموما ومنها ورقلة تستخرج سنويا أكثر من 01,5مليارم$^3$ من المياه الجوفية، التي توجه منها نسبة80% لقطاع الفلاحة دون أن يقابل ذلك إنتاج فعلي معادل. وتعكس هذه المعطيات التي تضاف إليها نسب الماء الموجهة للاستعمالين الصناعي والمنزلي، حجم الاستنزاف والاستغلال العشوائي الذي تتعرض له ثروة الماء في المنطقة، رغم كونها غير متجددة في وقت تواجه فيه باقي أغلب مناطق الوطن الشمالية، خاصة في الوسط والغرب، أزمات حادة ومزمنة في التزود بالماء تعتبر مشكلا استراتيجيا، فرضت اللجوء إلى بدائل أخرى مكلفة جدا، منها تحلية مياه البحر، لتأمين هامش من الاحتياجات.

نضيف إلى هذا المياه الضائعة المتسربة بسبب قدم وتدهور الشبكات وقلة صيانتها. حيث تعاني مؤسسات توزيع المياه بولايات الجنوب بأكثر من 05آلاف حالة تسرب، تقدر في ورقلة بـ3.002م$^3$/السنة، وفي ولاية الأغواط بمقدار 2.385م$^3$/السنة، وغرداية 1.968م$^3$/السنة[16].

### II-3-2- ضعف استغلال المياه المسترجعة :

إعادة استعمال المياه المستعملة يعتبر طريقة عملية واقتصادية خاصة في ري الأراضي الزراعية لأنها تزودها بالمغذيات المائية والمواد العضوية، ويمكن الاعتماد عليها في حالة ندرة الأمطار وتوزيعها غير المنتظم فتعتبر مورد مائي جديد، كما أنها تقنية رائدة في حماية البيئة ومواردها الطبيعية بشكل خاص. فعدم استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة كمورد بديل في الزراعة والصناعة يمثل تبذيرا لكميات كبيرة منها. حيث يقدر حجم مياه الصرف الصحي للتجمعات السكانية في حوض الصحراء الشمالية بـ82,8مليون م$^3$/السنة، بمعدل توصيل62% بشبكة التطهير، في الوقت الذي نجد فيه ولاية الوادي تملك شبكة تطهير بطول كلي يقدر بـ73كلم، لكن بمعدل توصيل 16% فقط[17].

كما نجد بعض الوحدات الصناعية الواقعة في بلديات الحوض تطرح مياه مستعملة محملة عادة بمواد عضوية مباشرة في الوديان الموجودة في المنطقة، أو في الشبكات العمومية للتطهير، حيث يقدر المقدار الإجمالي من المياه المستعملة غير المعالجة المطروحة من قبل هذه الوحدات بأكثر من286.994م3/السنة. فأكبر الوديان تأثرا بالمياه المستعملة هو "واد زمور" وهذا من خلال المياه المستعملة المطروحة من طرف أكبر الوحدات الصناعية في بسكرة (TIFIB et ENICAB)حيث تقدر المياه المستعملة والمطروحة من هاتين الوحدتين بـ605م$^3$/السنة. وعلى مستوى ولاية الأغواط المياه المستعملة في الاستخدام المنزلي، والمنشآت الصحية...، تطرح مباشرة في خندق كبير الواقع بـ400م "لوادي مسعد" أما الوحدات الصناعية فبعضها مربوط بشبكة التطهير باستثناء وحدة (Coto-Sud) التي لديها محطة صغيرة لمعالجة المياه، أما الوحدات الأخرى فهي غير مربوطة بالمنشآت الخاصة بالتصفية(لا تملك محطات معالجة المياه) والذي يزيد من تلوث المياه بالسموم، وكذا آثارها السلبية على البيئة بشكل عام وعلى الموارد الطبيعية خصوصا المائية[18].

### II-3-3 - نوعية المياه :

إن نوعية مياه الشرب والري تفرض نفسها بشدة في مجمل المناطق الصحراوية. فالمنطقة تتزود في الغالب من المياه الجوفية المتواجدة بالطبقات المائية الهامة ذات النوعية الفيزيو-كيميائية المتميزة بملوحة متوسطة خاصة في الصحراء السفلى (الصحراء الشمالية)[19]. فملوحة المياه تفاقمت في بعض الحالات عن طريق التلوث الناتج من الاستعمال البشري سواء المنزلي أو الاستغلال الصناعي، وحتى الفلاحي مما يؤدي إلى تلوث الماء وعدم صلاحية استهلاكه في الشرب وأحيانا حتى للسقي ؛ كون نوعية المياه الموجهة للفلاحة(مياه مالحة) لها تأثير مباشر على التربة واختيار نوعية المزروعات ومردود الإنتاج الفلاحي.

كما تعتبر مياه منطقة الزيبان ببسكرة، وواد سوف ذات نوعية سيئة وتحتوي على كمية كبيرة من الملح قد تتجاوز04غ/ل ومتغيرة من منطقة لأخرى، هذه الكمية الكبيرة من الملح تزداد بسبب قرب طبقة المياه الجوفية للطبقة الحرة من سطح التربة. كذلك بالنسبة لولاية ورقلة التي تحتوي على احتياطي كبير من المياه الجوفية، إلا أن سكانها يعانون من قلة المياه، وأغلبهم يتزود بمياه ذات نوعية رديئة إن لم نقل غير صالحة للشرب نهائيا، ولا تصلح إلا للغسيل فالمواطنون يلجؤون منذ سنوات إلى شراء المياه العذبة من شاحنات تتنقل بين الأحياء لبيع الماء، من أجل التزود بالمياه تفاديا لانتقال الأمراض. وأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار من خلال بعث دراسة من أجل تحسين نوعية المياه وقد تم الانتهاء منها حاليا متمثلة في إنجاز محطات نزع الأملاح من المياه المالحة، إضافة إلى مشكل المياه الساخنة فهناك محطة لتبريد الماء. كما يمكن القول بشكل عام أن مياه حوض شط ملغيغ ذات ملوحة جد مرتفعة، حيث تتراوح كمية الملح في التربة بين01إلى05غ/ل، والمتغيرة حسب الطبيعة الجيولوجية للتربة. فخطر الملوحة في الطبقات المائية الجوفية يكون أكثر من المياه السطحية في حالة الظروف الهيدروديناميكية المشجعة لذلك (تربة ذات نفوذة جيدة للمياه).

### II-3-4- آثار استعمالات الماء على البيئة :

أدى الاستغلال المفرط للماء، خاصة للنظامين المائيين المتداخل القاري والمركب النهائي عدة مشاكل يمكن ذكرها فيما يلي[20]:

- إتلاف وتوقف الآبار الارتوازية في كل الصحراء ؛
- تدهور نوعية المياه، خصوصا الطبقة المائية للمركب النهائي في منطقة واد ريغ ؛
- الضغوط على طبقات المياه الجوفية أدت إلى الإضرار بالمساحات المزروعة خاصة في ولايتي ورقلة والوادي.

فالمياه تتلوث بالأساس نتيجة الاستعمال المنزلي، لطرحها في الوسط دون تصفيتها، بسبب نقص أو غياب شبكات التطهير ومحطات تصفيتها في بعض المراكز الحضرية الكبيرة، ضآلة إتاوة التطهير مقارنة بتكاليف تسيير محطات التصفية، إضافة إلى غياب السياسة المنسجمة والفعالة للتطهير. في حين أن التلوث الصناعي في المنطقة الصحراوية ليس كبير باستثناء بعض المناطق الصناعية مثل : حاسي مسعود وبسكرة، ويعتبر أهم مسبب لهذا النوع من التلوث الكميات الكبيرة من الماء المستخدمة في بعض الصناعات، والتي تلقى في الأوساط الطبيعية، دون رسكلتها، وهي محملة بكل العناصر الملوثة والسامة. لذا ومن أجل الاقتصاد في الماء في الاستعمال الصناعي يجب على المستعملين الصناعيين : - القيام بمعالجة النفايات الصناعية وتحفيز رسكلتها ؛ - وضع محطة لمعالجة المياه قبل أن تلقى في الطبيعة.

أما بالنسبة للتلوث الزراعي فيؤدي الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية في الزراعة واستعمال المخصبات الكيميائية المستخدمة في تربية المواشي إلى تدهور مصادر المياه، وتلوث الطبقات المائية الجوفية الباطنية، أو تنجرف مع سيلان مياه الأمطار، لذا يجب على المزارعين تفضيل استعمال الأسمدة الكيميائية حسب حاجة النباتات(الاستخدام المتوازن بين المياه، الأسمدة والمبيدات)، تحفيز السلوكات الحميدة للموازنة بين الإنتاجية والحفاظ على الطبيعة، واستعمال التقنيات الحديثة لمكافحة أعداء المزروعات(طرق ومواقيت العلاج) من أجل الاقتصاد في استعمال المياه في الفلاحة.

### II-3-5- الخصائص الطبيعية للمنطقة وتقنيات السقي غير المقتصدة للماء :

الوسط الصحراوي يعرف عدة مشاكل تتعلق بالخصائص الطبيعية للمنطقة(مورفولوجيا الأرض، درجة التبخر الكبيرة، ملوحة المياه والتربة) مع الاستغلال السيئ للمياه في النشاط الفلاحي (أعمال الحرث وتهيئة التربة لزرعها وصيانتها، طرق السقي)، هذه العوائق تؤدي إلى الاستعمال السيئ للمياه الموجودة في الطبقات المائية العميقة لأجل السقي(طريقة السقي بالغمر) هذا ما يترجم بظاهرة صعود المياه، أي صعود مياه الطبقة الحرة، فبعض مناطق الحوض المزروعة بالنخيل تعرف مشاكل كبيرة ذات صلة مباشرة بالظروف الطبيعية، ففي ولاية واد سوف ظاهرة صعود المياه أدت إلى خسارة 600ألف نخلة وارتفاع ملوحة التربة لأنها منطقة ذات كثابين رملية كثيرة(تلال رملية) مع وجود مناطق أخرى ذات انخفاضات شديدة، وشدة نفوذية التربة التي تصل إلى90% (تربة رملية) مما تسهل من تسرب مياه السقي الزائدة ومياه الأمطار نحو الطبقة الحرة، هذه الوضعية تتزايد بواسطة عدم وجود مخارج طبيعية لصرف المياه المتجمعة بالقرب من المنطقة، كما يفاقم من هذه الظاهرة تنوع طبوغرافيا المنطقة الصحراوية. والمظهر الأكثر وضوح في المنطقة تشكل طبقات بيضاء من الملح[21] وفي بعض الأحيان قشور على سطح التربة.

من هنا ترتبط نوعية التربة في المنطقة بشكل كبير بالمناخ وملوحة التربة والمياه، فالمناخ الجد جاف يؤثر على درجة تبخر التربة فيؤدي في بعض المناطق من الحوض الصحراوي لتجمع كبير للملح خاصة بعد عملية الري. هذه الظاهرة تتفاقم في الغالب بواسطة التضاريس المسطحة التي لا تسهل من عملية صرف المياه الزائدة وتتفاقم بواسطة تجمع مياه السقي المحملة في العادة بالملح. الشيء الملاحظ أن عملية استصلاح الأراضي للأسف -في الغالب- لا يسبقها دراسات مسبقة لنوعية التربة ولا لنوع المزروعات الملائمة، أو طرق السقي والحاجة لصرف مياه السقي الزائدة، وهذا يؤدي في بعض المناطق لظاهرة صعود مياه الطبقة الحرة المضرة بالمحاصيل الزراعية والعمران والبيئة لأنها تضاعف من ملوحة التربة والمياه.

كذلك طرق السقي في حوض الصحراء تتميز بغياب أو ضعف سياسة تسييريه تأخذ بالاعتبار الاقتصاد في الماء، أو تحفيزية من شأنها أن تحفز المستعملين على ترشيد استخدام الماء وضمان استدامته. حيث نجد المزارعين لا يملكون أدنى فكرة عن كميات المياه التي يستخدمونها لمختلف المزروعات، لعدم وضع قاعدة للمستعملين معتمدة علميا في مجال كمية ومقادير السقي لمختلف المزروعات عن طريق تقنيات السقي الموجودة، لهذا نجد الكثير منهم يستهلكون كميات كبيرة من المياه تفوق حاجة المزروعات، مما يبقي استعمال الماء من طرف المزارعين في المناطق الصحراوية إلى حد ما تقليدي ؛ تسيطر عليه تقنية الري بالغمر وما تتسبب فيه من تضييع لكميات هائلة من الماء، تتحول مع الوقت إلى مياه زائدة تطفو إلى السطح من جديد وتتسبب مع المياه الأخرى المستعملة في ظاهرة صعود المياه التي تتفاقم أكثر في الأحواض المنخفضة والمشبعة بالمياه مثل حوض ورقلة، رغم الانتشار الواسع والحديث للتقنيات التي تقتصد الماء كطريقة الري بالرش والتنقيط، اللتان تسمحان بالمحافظة على الماء وتوفير القدر الكافي منه للنبتة، كما تقلل من انتشار الأعشاب الضارة، لأسباب ترتبط بثقافة الفلاحين أكثر منها بوفرة أو تكلفة هذا البديل الفني الناجع.

وبالرغم من أن مختلف المناطق الصحراوية استفادت من مشاريع كبرى مثلها مثل باقي المدن الجزائرية لمواجهة التحديات المائية والقضاء على مشاكل توفيرها وحمايتها، خاصة أن إنتاج الماء وتسييره في هذه المناطق صعب ومكلف ويتطلب الوصول إليه الحفر لعمق مئات الأمتار بالنظر لندرة المياه السطحية وقلتها[22]. إلا أن مبادئ

الإدارة الحديثة للمياه بتطبيق اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة ؛ أصبحت ضرورة ملحة للاقتصاد في الماء وترشيد استخدامه في المنطقة الصحراوية، إضافة لاستعمال أنظمة معلومات لتسيير المياه ومدى مساهمتها في تحسين تسيير المياه والمحافظة عليها وضمان استدامتها، من خلال المتابعة المستمرة لحالة المياه والأوساط المائية ؛ ومراقبة مختلف الأنشطة ذات الآثار السلبية على البيئة، وإعلام مختلف الأطراف(مستعملين، باحثين أو غيرهم) بالمخاطر الطبيعية المعرضين لها نتيجة الاستغلال السيئ للموارد. هذا النظام يهدف لتوفير وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه بين مختلف الأطراف وللاحترافية لمجموعة أو أكثر في مجال تسيير المياه، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة كتقليل تسربات المياه وتلوثها، الأمراض الناجمة عن قلة المياه ورداءة نوعيتها أو تلوثها وترشيد وتحفيز مختلف المستعملين لتقنين وتهذيب سلوكهم المبذر والملوث للمورد من أجل التوفيق بين متطلباتنا من جانب، والمحافظة على النظام الهيدرولوجي. وعليه حل مشاكل إتاحة المعلومات وتبادل الخبرات على مختلف المستويات من جانب آخر، وهذا ما نسعى لتحقيقه من إعداد نظام معلومات للتسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء.

## III- دور نظام المعلومات في التسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

إن التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات وضرورة مسايرة التغيرات في بيئة عمل المؤسسات، أدت إلى ظهور حاجة لأدوات تساعدها على التعامل مع بيئتها والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وما توفره من مزايا، فيما يتعلق بتطوير وتكييف منهجيات وأساليب وأدوات تحسين فعالية الحوار وتبادل المعلومات-الاتصال- بين مختلف الأطراف لتعظيم مشاركتهم في التسيير-تسيير المياه- ، وخلق بيئة معلوماتية متكاملة لأداء وظائفها بشكل يتيح انتقالاً شفافاً وسريعاً للمعلومات بالمؤسسة وللأطراف التي تتعامل معها[23]. فنجد أن الإنشغالات المطروحة تتمحور حول عنصرين أساسيين هما :

- إشراك جميع أصحاب المصلحة في تسييرها بإيجاد مجال للتحاور، والتنسيق، وتقاسم المياه بين مختلف الاستخدامات؛
- توفير قاعدة كافية من المعارف تسمح بتقييم حالة المياه، وإمكانية التنبؤ بالتطورات الحادثة، واتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة.

لذلك مؤسسات المياه بحاجة إلى تطوير قاعدة معلوماتها، وإنشاء مراكز بيانات وبنوك معلومات حول الموارد المائية والأصول والمشاريع، وتحديد مصادر المعلومات والهيئة المسؤولة على معالجتها، فغياب المعلومات أو نقصها لدى متخذي القرار والمسيرين يشكل عائقا أمام تهيئة الموارد المائية وتنميتها واستدامتها.

من هنا جاء نظام المعلومات لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي للصحراء، كأداة للتسيير المستديم للمياه، نتيجة ما يوفره من تقنيات حديثة للإعلام، الحوار والإتصال، كونه : يجمع ويفسر، ويسير ويوزع البيانات المائية، كما يعمل على حل المشاكل المتعلقة بعدم القدرة على الحصول والاستفادة من الأعمال المنجزة والمعارف على مستوى القطاع، ويوفر إمكانية المشاركة في تسييرها وإثرائها ؛ وإبداء الرأي للمساعدة في تحسين القرارات. هذه المقاربة تركز على المحاور التالية :

- حماية الأنظمة الإيكولوجية ومختلف المبادلات الحادثة بها؛
- الاعتماد على الأحواض الهيدروغرافية، التي يعتمد فيها التسيير على التخصيص المستديم للموارد بين المستعملين؛
- تسيير للمعلومات يستجيب لاحتياجات المسيرين والمستعملين، أي كل الفاعلين في الحوض؛
- وجود إطار قانوني وترتيبات مؤسساتية وشراكات تنظم طريقة العمل؛
- مشاركة المواطنين وتسوية النزاعات من خلال تحديد الأولويات؛
- مخطط للأنشطة مع أهداف واضحة، قابلة للقياس، والإنجاز، وسهلة التواصل.

### III-1-نظام المعلومات لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي للصحراء :

**وكالة الحوض الهيدروغرافي**[24] طرف رئيسي في التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض الهيدروغرافي والمتمثلة في المنظمة أو المقر الذي يجمع كل الممثلين عن أطراف المياه (استعمال وتسيير المياه على مستوى الحوض). يتمثل نشاطها في جمع مختلف الفاعلين حول الماء على المستويين المحلي والجهوي، وتهدف أساسا لإنجاز مخطط عام للماء والتنسيق بين مختلف الأطراف العمليين على مستوى الحوض (الدولة وهيئاتها، مختلف الوزارات، المؤسسات، صناعيين، فلاحين، صيادين، مراكز البحث، الخبراء والمواطنين،...) وتحديد وظيفة كل طرف بدقة (أنظر الشكل رقم - 01- في ملحق الأشكال البيانية)الذي يبين ذلك. ووكالة الحوض مكونة من مجلس إدارة وأمانة. مجلس الإدارة هو السلطة التقريرية للمؤسسة وأنشطته يجب أن تعد حسب الأهمية والتوزيع الجغرافي لاستعمالات المياه حسب المنطقة.

يعتبر إنشاء وكالة الحوض خطوة هامة في هذا المسار لحرصها على إظهار الفائدة المرجوة من الاهتمام بمسائل الماء، وتوعية جميع المستعملين على الاقتصاد في استعماله وكيفية حمايته والحفاظ عليه، كما توفر معلومات عن الوسط الطبيعي في الجنوب مثل : أماكن تواجد المياه، نوعيتها، وتقنيات الحصول عليها، فالصحراء تتميز بشساعة إقليمها الجاف وأرضها الجرداء، وتنوع طبيعتها ومع ذلك فإن الإقليم الصحراوي يحتوي في باطنه على كميات معتبرة من الموارد المائية.

ومعالجة المسائل المتعلقة بتسيير المياه تطرح من جوانب متعددة وتتطلب مشاركة كل المستويات (محلية، جهوية، وطنية ودولية) كونها بيانات منتجة من طرف عدد كبير من المؤسسات المختلفة، نتيجة تنوع الفاعلين الذين ينتجون ويسيرون ويعالجون المعطيات مما يفرض أن يعمل نظام المعلومات للأحواض الهيدروغرافية على تحسين وتطوير عملية الوصول إلى المعطيات وتبادلها وجعلها عملية ديناميكية مستمرة بين كل الفاعلين المعنيين لجعلهم مسئولين يساهمون في اتخاذ القرارات وترشيدها من أجل تسيير مستديم للموارد المائية في الحوض، وذلك من خلال ما توفره البوابة العامة لنظام المعلومات الجهوي للحوض من معلومات حول الماء به (أنظر الشكلين رقم -02 و03-).
نظام المعلومات يسعى لـ[25] :

- تزويد نظام المعلومات الوطني بالمعلومات المجمعة على المستوى الجهوي ثم نشرها؛
- تكوين معارف حول حالة الأوساط الطبيعية المعنية(تسهيل عملية مسح الملك الطبيعي للحوض الهيدروغرافي) ؛
- إعداد نظام المعلومات حول المواضيع (الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية من خلال مراجع جغرافية موحدة تسمح بتحليل الظواهر وتصورها)؛
- ربط البيانات إلى هيئة وحيدة تتولى تسييرها(لتفادي عملية تكرار إنجاز الملف الواحد عدة مرات) وتسهيل الاتصال بين الهيئات والأفراد والمسيرين وتسهيل وصولهم إلى المعلومات؛
- تكوين نظام يضمن أمن المعلومة وحق الحصول عليها، أي حق الجميع في الإعلام وبشفافية؛
- تسهيل انجاز الدراسات والمساعدة على اتخاذ القرارات وإبداء الرأي على مستوى القطاع؛
- تطوير شبكة من الشركاء، وفرق عمل تتكون من مجموعة العمال المؤهلين لتسهيل التعاون بين المؤسسات التي تسير المعلومات حول الماء في الحوض؛
- يحدد احتياجات مختلف الأطراف من المعلومات، ويضمن إتاحتها لهم وحرية وصولهم إليها؛
- اعتماد قواعد موحدة، مراجع ومدونات، تجعل البيانات قابلة للمقارنة والتوافق والتداول (مصلحة إدارة البيانات ومعايير تجميعها)؛
- تطوير القدرات البشرية والبنية التحتية-المنشآت- الخاصة : بجمع، إنتاج، تخزين، ونشر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المياه، وإعلام كل الأطراف وإمكانية مشاركتهم في سيرورة النظام؛ وحتى نتمكن من استعمال التجهيزات التقنية للشركاء؛
- إنشاء برامج متابعة المياه ومختلف مستعمليها، كما تنشئ مؤشرات تتعلق (بالعمليات، النتائج، والآثار) لتقييم السياسة المتبعة في تسييرها على مستوى الحوض.

وعليه يمكن استنتاج أن **نظام المعلومات لتسيير المياه** يهدف إلى جمع، تنظيم وعرض كافة البيانات حول أربعة محاور : وضعية الموارد المائية، التزويد بالماء الشروب، السقي، النفايات ومعالجة المياه المستعملة(أنظر الشكل رقم -04-) من أجل :

- تسهيل تسيير أملاك الري على مستوى الأحواض الهيدروغرافية ؛
- ضمان تنظيم، وحفظ، وتخزين المعلومات، وعملية الوصول إليها في قطاع المياه، ثم نشر هذه المعلومات ؛
- تحديد الأطراف الفعالة المساعدة على اتخاذ القرار في القطاع.

### III-2- نظام المعلومات لتسيير المياه أداة للتسيير التشاركي وتواصل مختلف الأطراف في الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

من أجل تسيير مستديم للمياه في الصحراء، والإطلاع على مختلف المهام والنشاطات التي تقوم بها وكالة الحوض الهيدروغرافي، وكذا الاتصال وبيان المعلومات حول المياه في الصحراء، قامت الوكالة بإنشاء **"موقع إلكتروني"** مبين كما يلي(http:// www.abhs.dz) الذي هو عبارة عن فضاء إعلامي منجز بثلاث لغات(العربية، الفرنسية، والإنجليزية) يقدم معلومات ومعطيات تقنية، وعلمية حول الوسط الطبيعي وخاصة في مجال المياه لكل ولاية في الحوض، حيث يوفر قائمة مواضيع في شكل معلومات وملفات تقنية تظهر لنا عند البحث في أول صورة :

•المساهمة الفعالة في المحافظة على الماء من خلال نظام الفقارات المتواجدة بمنطقتي توات ؛
•إشكالية تحويل الآبار البترولية إلى آبار مائية في كل من ولاية : ورقلة، الوادي وإليزي ؛
•ملف يتطرق إلى بعض المعلومات حول حوض "تماسين" في "منطقة واد ريغ" ؛
•استحداث بنك المعلومات المائية داخل الحوض، وكذا إعداد التقارير المتعلقة بالنشاطات التقنية والعلمية التي نظمت في عدة ولايات الجنوب والتي خصت مواضيع تحسيسية تتعلق باقتصاد المياه، والاهتمام بالأنشطة التنموية فيه.

حيث يمثل انجاز هذا الموقع الإلكتروني بمثابة حلقة وصل للتحاور والتشاور بين كل الأشخاص المهتمين بميدان المياه، وقد خصص هذا الفضاء خاصة للجامعيين وللخبراء والمحترفين المهتمين بطريقة مباشرة بتوزيع وتسيير المياه، إضافة إلى تقديم معلومات عامة حول الوكالة والأخبار والأحداث التي تقع داخل الحوض الهيدروغرافي. كما نجد بنك معلومات حول الماء، إضافة إلى بعض المحاور وملخصات التظاهرات العلمية والتقنية والتحسيسية المنظمة من طرف الوكالة للاقتصاد في الماء.

إضافة للموقع الإلكتروني تم إنشاء **نظام معلومات جهوي لتسيير المياه** بواسطة البوابة الجهوية (http://dcouargla/SIR/default.htm)حيث عبر هذه الوسيلة الحديثة للاتصال، فإن الوكالة وضعت في متناول كل الممثلين المحتملين للموارد المائية في الصحراء، معلومات وتقنيات، علمية مستحدثة عن الوسط الطبيعي وبالأخص مجال الماء، إضافة إلى **بريد إلكتروني** (abhs@wissal.dz)لإمكانية إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ قرارات تسيير المياه. ففضاء الاتصال هذا موجه إلى فئتين هما :
•المساهمين في نظام المعلومات حول الماء، من أجل تطوير ثقافة مشتركة، وتحسين مشاركتهم في الدور الجديد المنوط بهم وتحقيق أفضل استفادة من العمل المشترك؛
•أطراف النظام من أجل توضيح أكثر للنظرة الموجهة لنظام المعلومات المائية، والمساعدة على استعمال أفضل للمعلومات والخدمات المقدمة، خاصة الجامعيين والمختصين المكلفين مباشرة بمتابعة وتسيير الموارد المائية.

كما يخدم أيضا خطط التكامل، التبادل والاتفاق بين كل الممثلين داخل الحوض الهيدروغرافي، وللذكر فإن الصحراء وبالأخص في جزئها الشمالي الذي تمتاز بموارد مائية جوفية هامة إلا أنها ضعيفة التجدد، بسب الحالة التضاريسية والمناخية الخاصة، ضف إلى ذلك المشاكل المتعلقة بطرق استغلال وتسيير المورد غير المحافظة والتي تخلق آثار سلبية تصعب من إمكانية الحفاظ على إطار الحياة، والبيئة. لذا فإن المساهمة والمشاركة الفعالة والمدروسة لمجموعة ممثلي الماء تسمح بمعالجة أو على الأقل التقليل من هذه الآثار السلبية. حيث نجد دراسة **المخطط الرئيسي لتهيئة** المياه لحوض الصحراء بمثابة أداة تمكن من مشاركة مختلف المتدخلين المعنيين، وفي إطار التعاون الجزائري الألماني وعلى غرار باقي وكالات الأحواض الهيدروغرافية الأخرى، استفادت وكالة الجنوب من مشروع ينجز على مرحلتين : **المرحلة الأولى** : تتمثل في انجاز دراسة للمخطط الرئيسي لتهيئة مياه لحوض "شط ملغيغ"، بهدف تشكيل قسم على مستوى الوكالة مكون من مهندسين ومختصين في الإعلام الآلي يعملون على: - تحديد ووضع الوسائل الخاصة بالتخطيط؛ - تحديث بنك المعلومات بصفة دائمة؛ - إعداد ومتابعة وتحديث المشروع؛ - التحكم في وسائل التخطيط والتسيير المتكامل للمياه على مستوى الحوض. أما **المرحلة الثانية** : تمثلت في عقد مجموعة من الاجتماعات بين المجموعة المكلفة بالمشروع والمكونة من مهندسي الوكالة وخبراء من الشركة الألمانية، إضافة إلى عدة زيارات ميدانية خاصة بولاية بسكرة، ويعتبر أهم محور في هذه المرحلة من المشروع هو الجزء المتعلق : بجرد، تحليل، معالجة والتأكد من مصداقية هذه البيانات.

ولوكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء **مجلة دورية**، تنشرها باللغتين العربية والفرنسية تسمى" **أخبار وكالة الصحراء**"، والتي تقدم معلومات ومعطيات تقنية وحديثة لمستخدمي المياه ولممثلي القطاع داخل الحوض. كما تقوم الوكالة بأنشطة تحسيسية للتوعية، للاقتصاد والمحافظة على الماء منها البرنامج الإعلامي لعام2010، الذي يرتكز بالخصوص حول عمليات التحسيس والتوعية باستخدام مختلف الوسائل التربوية والسمعية البصرية. تمحورت النشاطات المسطرة على : - دروس تحسيسية حول الماء (أيام حول الماء)؛ - مستندات تربوية؛ - زيارات ميدانية لمنشآت الري؛ - إعداد كتيبات تربوية ومطويات تعميمية، - برامج ولقاءات تحسيسية إذاعية؛- مستندات إعلامية؛- لوحات وملصقات إشهارية وأفلام وثائقية قصيرة حول أنشطة الوكالة.

**إضافة لبرنامج الأنشطة التحسيسية2012-2025** : وهو برنامج تحسيسي معد من طرف وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء للفترة الممتدة بين 2012-2025 [26] لتمكين مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية لدى وزارة المياه من تجهيز بطاقات تقنية، تسمح باعتماد برنامج عمل للوكالة، يتوقع أن تترتب عليه آثار جد إيجابية، خاصة استقرار المستخدمين. يتعلق هذا البرنامج بإنجاز دراسات مختلفة لتسيير المياه داخل الحوض، والدراسات المبدئية

لتهيئات الري، حماية والحفاظ على الماء من جميع أنواع التلوث. ويتم تصنيف الدراسات حسب الأولوية، خاصة تلك المتعلقة بمنشآت الري العمومية، مجال الحماية الكمية والنوعية للمياه، الإحصاء المائي، بنك المعلومات حول مياه الفيضانات في المناطق العمرانية وجرد قنوات الصرف الصحي. إضافة إنجاز دراسات لتحديث مختلف المخططات الرئيسية لتهيئة المياه، إضافة لجرد وتحديد مواقع التلوث بواسطة الرسم الخرائطي، واقتراح نشاطات أخرى تحسيسية لمختلف فئات المجتمع من أجل الاقتصاد في الماء.

من هنا يمثل هذا الفضاء الإتصالي موضوعا للتشاور وتبادل المعلومات بين الإدارة، المسيرين، المستخدمين، مستهلكي المياه وبين محور الفعاليات الإعلامية للتحسيس بالاقتصاد في الماء، وحمايتها من كل أنواع التلوث، خاصة في المناطق الصحراوية. كما يمثل إطارا للمشاركة الفعلية لممثلي قطاع المياه داخل الحوض الهيدروغرافي للمساهمة في تحسين تسيير المياه وإيجاد سياسة تخطيطية، من أجل تسيير متكامل لهذه الموارد في الصحراء.

لذا، يجب على وكالة الحوض بالصحراء أن تطور من قاعدة البيانات لديها إلى أنظمة تسيير المعلومات المائية التي تجمعها من أجل إعلام مختلف أصناف المستعملين، وذلك بالسماح لهم بالتمثيل والمساهمة القوية في إبداء آرائهم الضرورية لتنمية أنظمة المعلومات على مستوى الحوض، من خلال إنشاء بوابة في الموقع الإلكتروني للحوض أو بوابة داخل نظام المعلومات مباشرة ؛ أو من خلال لجان تمثل هذه الهيئات على مستوى الحوض لتجسد التسيير التشاركي المحلي للمورد، حيث قوة التحكم في تسيير المياه يتعلق بمدى بفعالية أنظمة تسييرها، لذا تظهر أهمية أنظمة المعلومات المائية للأحواض كوسيلة ذات أولوية في التسيير المستديم للمورد، لأنها تأخذ بالاعتبار التنمية المحلية في المخططات التوجيهية لتسيير المياه في الحوض، والاهتمام بالأنشطة الممارسة على مستواه(فلاحة، صناعة، سياحة،...). وكذا ضرورة تنمية الأحواض الفرعية المنتمية له، كل حسب أهميتها وما تتميز به من خصوصية.

وكل هذه الأنشطة التي تقوم بها وكالة الحوض الهيدروغرافي : إعداد نظام المعلومات لتسيير المياه وتحديثه المستمر، المخطط الرئيسي لتهيئة المياه لحوض الصحراء، برامج التوعية والتحسيس، مجلة الوكالة، موقعها وبريدها الإلكتروني، توفير تقنيات الإعلام والاتصال،...، تهدف لأخذ بالاعتبار مسألة التنمية المستدامة للحوض ضمن مخططات تنمية وتنظيم وتهيئة الإقليم الصحراوي وزيادة التواصل ومشاركة كل الأطراف في تحسين تسيير مواردهم الطبيعية(المياه) والمحافظة عليها.

**أما فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بفعالية نظام المعلومات لتسيير المياه في الحوض،** نجد منها ما يلي :

- غياب المعطيات الهيدرولوجية الدقيقة المتعلقة بمستوى الانخفاض والارتفاع في المسطحات المائية والأحواض الجوفية، خاصة عند في حالات الفيضانات أو الجفاف، مما يؤثر في دقة البيانات الخاصة بكميات المياه المتاحة؛
- صعوبة تحديد مراجع تجميع وتنميط البيانات المائية وأدوات القياس، مما يخلق نوعا من عدم الانسجام والتناقض في المعلومات التي يتم الحصول عليها؛
- اختلاف مهارات العمال القائمين بجمع المعلومات ومستواهم التكويني على مستوى الحوض؛
- عدم توافر الموارد البشرية والأدوات اللازمة للقياس في بعض الدول؛
- عدم الانتظام في جمع، وتبادل المعلومات عن الموارد، خاصة بين الدول ذات الأحواض المائية المشتركة.

## IV- الخلاصة :

من خلال هذا العمل توصلنا إلى النتائج التالية :

- نقص المعلومات يمثل عائقا أو مشكلا كبيرا بالنسبة للإدارة المستدامة للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء، فإعداد نظام معلومات جهوي يعد أداة ضرورية للتسيير المتكامل للمياه ؛ لما يوفره من معلومات حول الماء(مصادر، استعمالات، تلوث،...) كما يشمل الجوانب التنظيمية، الجغرافية، والتقنية لتسيير المياه والمهمة للتسيير المحلي للمورد، ودمج مختلف الأطراف في تسييره والمحافظة عليه. فهو بذلك يساعد على تكوين نظرة عامة على الوضع المحلي وفهم التغيرات الحادثة على الموارد، وتقييم مدى فعالية استغلالها بالمنطقة.

- نظام المعلومات أداة لإتاحة المعارف حول المياه والأوساط المائية، وتحسينها في الحوض وخاصة لإعداد البرامج المستعملة في حالة الكوارث الطبيعية مثل : حالات الجفاف، الفيضانات والمياه البديلة،...الخ. كما يوفر إمكانية تواصل ومشاركة جميع الأطراف المعنية بالمياه (الدولة وهيئاتها، مختلف الوزارات، المؤسسات، صناعيين، فلاحين، صيادين، مراكز البحث، الخبراء والمواطنين،...) في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير مواردهم المحلية(إبداء الرأي وتحقيق الشفافية والاتصال).

- للحوض الهيدروغرافي للصحراء موارد مائية سطحية وجوفية، حيث تتواجد المياه السطحية بأسفل الأطلس الصحراوي وبمناطق الهقار والطاسيلي، أما المياه الجوفية ذات حجم معتبر خاصة في منطقة الصحراء الشمالية التي تتميز بوجود نظامين مائيين هما : المركب النهائي ، والمتداخل القاري.

- رغم وفرة المياه الجوفية في الحوض الهيدروغرافي للصحراء إلا أن استغلالها مقيد بعوامل منها : عوامل طبيعية كالملوحة المرتفعة، وجود المياه في طبقات مائية عميقة جدا مما يرفع من تكلفة استغلالها، حرارتها المرتفعة في بعض المناطق، نوعية التربة، ومشاكل ناتجة عن سوء التسيير وطرق استغلال المورد منها : عدم الاستغلال الكفؤ للمياه المعبأة، ارتفاع نسبة المياه الضائعة، ضعف استغلال المياه المسترجعة، مياه شديدة الملوحة، آثار استعمالات الماء على البيئة وتقنيات سقي غير مقتصدة للماء،... إضافة إلى عوائق مالية وأخرى تقنية.

- المياه في الحوض الصحراوي عامل أساسي لكل تطور نشاط إنساني، وتشكل الزراعة النشاط الرئيسي في المناطق الصحراوية، مما يستلزم تثمين هذه الموارد.

- نظام المعلومات للحوض الصحراوي خطوة مهمة لتسييره كمنظومة متكاملة، فهو يوفر شبكة معلومات شاملة تعتبر وسيلة حديثة للاتصال تضع من خلالها الوكالة في متناول كل المتدخلين المعنيين بقضايا المياه في الصحراء(الهيئات العامة، المهنيين، مكاتب الدراسات، واضعي البرامج التنموية والمستعملين)، تقنيات علمية حديثة وبنوك معلومات متطورة عن الوسط الطبيعي وبالأخص مجال الماء، إضافة إلى بريد إلكتروني يتيح المساهمة في تحسين قرارات تسيير المياه وتحقيق تنمية محلية مستدامة في الإقليم الصحراوي.

من هنا فإن الفعالية في تسيير المياه يجب أن تتم وفقا لتسيير الحوض الهيدروغرافي الصحراوي كنظام متكامل(منازل، صناعة، سياحة، زراعة، بيئة،...)، وبمشاركة كل الأطراف في تحسين قرارات تسييره وتحقيق الشفافية، وجعلهم على تواصل مستمر مع الحصول على أحدث المعارف في مجال مواردهم المحلية بشكل عام. كما يجب دمج مساهمتهم في إعداد مخططات تهيئة وتسيير المياه على المستوى المحلي للحفاظ على التنسيق والترابط بين جميع الأطراف.

والملاحظ بالنسبة للدول النامية، أن المعارف والمعلومات حول المياه تكون مجزأة وموزعة بشدة بين مختلف الهيئات المائية، وأدوات تجميعها ومراقبتها غير مجدية، وبالنسبة لمعايير تجميع وتنميط هذه المعلومات نجدها غير موحدة سواء على المستوى القطاعي أو الجغرافي(الوحدات الطبيعية). كما يوجد مشكل آخر يتعلق فيما إذا كان الحوض يتخطى حدود مجموعة من البلدان : فإن توزيع وانسياب المعلومات يكون جد معقد، وهذا يمثل تحديا لنظام المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل (01) : وظائف أطراف نظام المعلومات لتسيير المياه على مستوى الأحواض الهيدروغرافية**

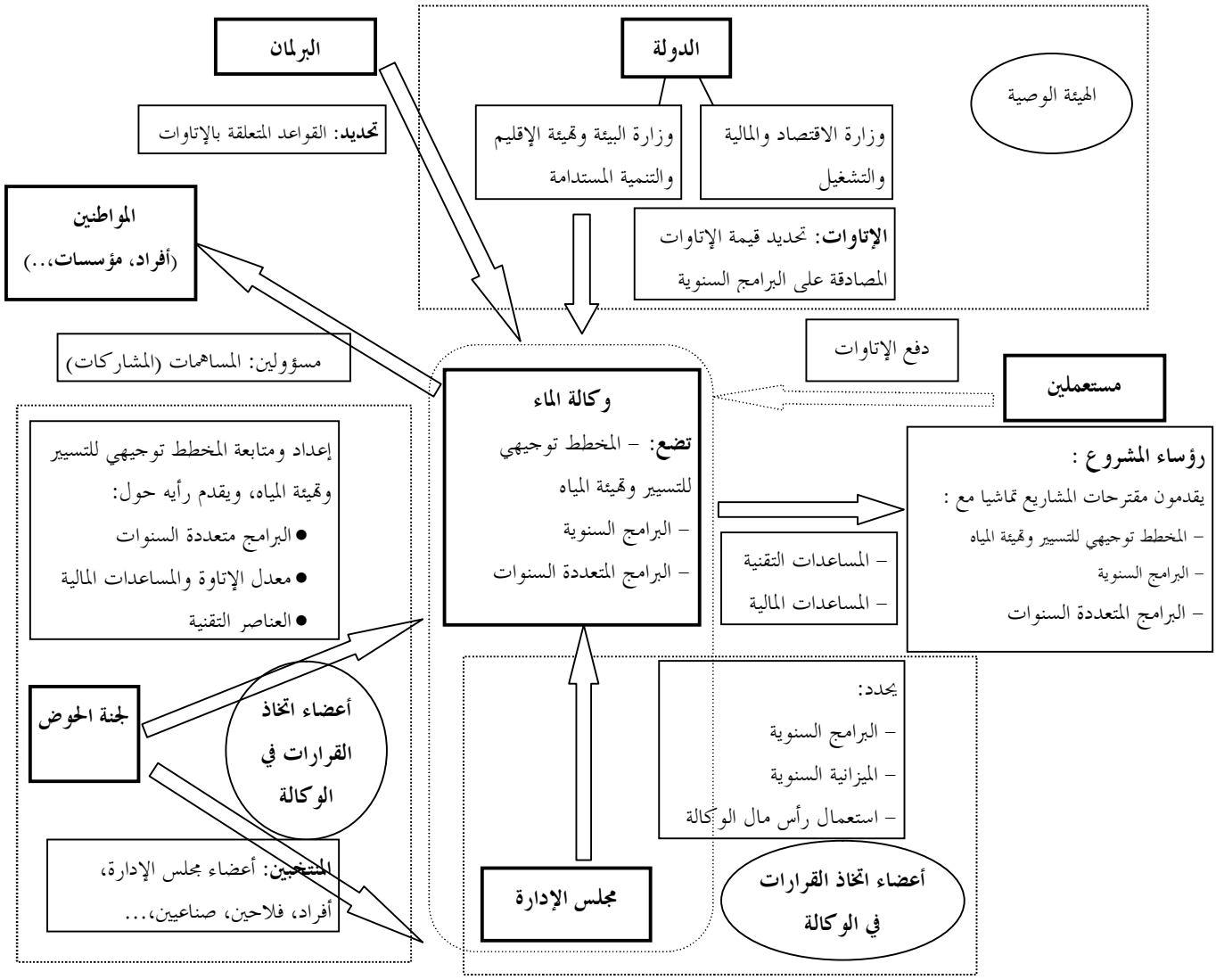


**Source:** Guillaume LANFRANCHI, Gouvernance de l'eau à l'échelle du bassin versant français : état des lieux et dispositifs d'évaluation, Office International de l'Eau, Janvier 2008, modifié p11, http://www.agroparistech.frIMGpdfLanfranchi_gouvernance.pdf

**الشكل (02) : البوابة العامة لنظام المعلومات الجهوي لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي بالصحراء**

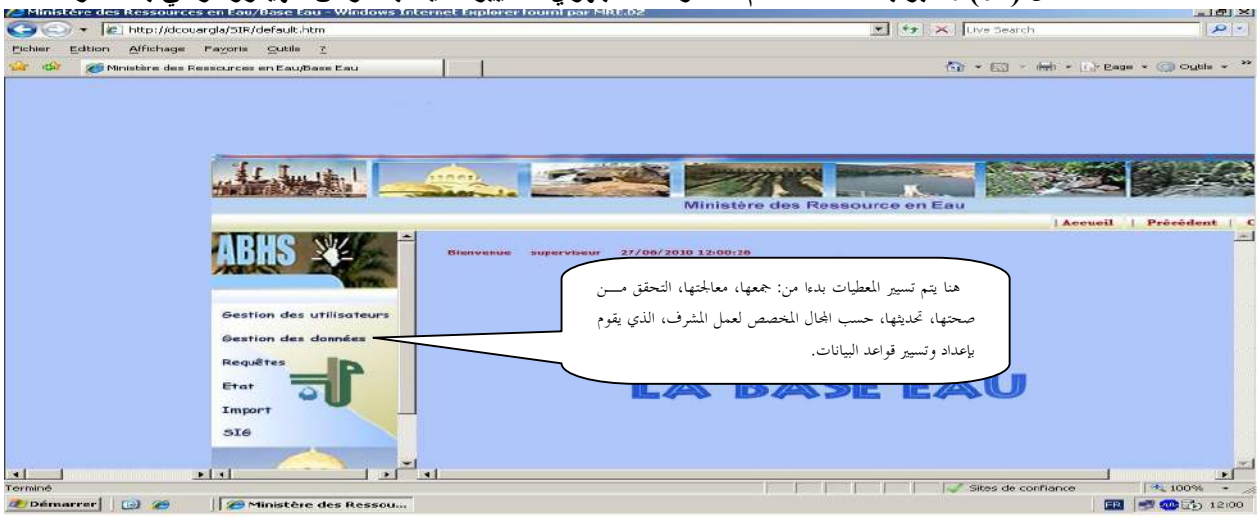


**Source :** http://dcouargla/SIR/default.htm, 14/07/2010

**الشكل (03) : واجهة الدخول لقواعد وبنوك البيانات لنظام المعلومات لتسيير المياه الجهوي بالصحراء**

**Source :** http://dcouargla/SIR/default.htm, 14/07/2010

**الشكل (04) : بنك البيانات حول الوضعية المائية لأحد ولايات الحوض**

**Source** : http://dcouargla/SIR/default.htm, 15/06/2011

**- الإحالات والمراجع :**

1- في حين أن **الدراسات الهيدرومعلوماتية** (توثيق، تحليل المعلومات والنظم) التي تمارس بواسطة الحاسوب، تعتبر من التقنيات التي برزت في مطلع الستينات من القرن الماضي وانتشرت وتطورت بسرعة فائقة نتيجة توفيرها الوقت، الجهد، الدقة والأمان فأصبحت ملازمة للأبحاث المائية، ويكون ذلك بإدخال المعلومات إلى الحاسوب بعد القيام بتدقيقها تنظيمها وتوثيقها، وضمن برامج نوعية، وهذا بمثابة توثيق الكتروني للمعلومات، إضافة لاستخدام هذه المعلومات في الإحصاءات المائية وفي الدراسات القطاعية المختلفة، وإعداد النماذج التي تحاكي الواقع الطبيعي أو التطوري للمياه، بهدف تحليل حالة معينة واستقصاء انعكاساتها، آثارها، وهو أهم مراحل الدراسات الهيدرومعلوماتية. لمعرفة المزيد عن الموضوع يمكن الرجوع : محمد شفيق الصفدي، **دليل التنمية المائية في الوطن العربي**، الطبعة(01)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق ، 1992، ص ص 17-25.

2- Pierre PACCARD, Alain MARNEZY, **Rapport de synthèse Bassin hydrographique français du Haut Rhône, Le Haut-Rhône et son Bassin Versant montagneux: pou une gestion intégrée de territoire transfrontalier**, 2007, p72, (13/07/2010), httpwww.institut-montagne.orgIMGpdf2007_06_Volet3_FR.pdf

3- **SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU**, P03, Août 2010, (15/12/2010), http://www.eaufrance.frIMGpdfSNDE_Aout2010-2.pdf

4- Ministère de l'écologie et du développement durable, **Architecture du Système d'information sur l'eau : Spécifications techniques**, Partie 01, 07/12/2005, France, p05.

5- محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، مصر، 2007، ص08. بتصرف.

6- **L'eau : les acteurs mobilisés**, p01, (10/01/2010 6), http://www.eau-poitou-charentes.org/.../pdf/Plaquette_les_acteurs_eau.pdf

7- نظام المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية، يعتبر نظام فرعي من نظام المعلومات الوطني لتسيير المياه، فمثلا بالنسبة لهذا الأخير في الجزائر يشمل أنظمة المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية الخمسة، والتي منها الحوض الهيدروغرافي للصحراء وهذا ما سنراه في دراسة الحالة.

8- يتضمن "**الاتصال**" الإعلام والتفاعل، ويعني الاتصال التعبير عن الآراء والتفضيلات، وتقاسم وتبادل الأفكار، يستخدم المعنيون بالمعلومات عددا من قنوات وآليات الاتصال لتقصي واستلام وتقاسم المعلومات، وتشمل هذه الأخيرة : البنى التحتية الحكومية(كالوزارات، المراكز التثقيفية والمدارس)، البحوث والتقارير، وسائل الإعلام الرسمية (المطبوعات الانترنت، الانترانت، التلفزيون والإذاعة الوطنية والمحلية)، ووسائل الإعلام غير الرسمية (التلفزيون وأنظمة اللوائح الإعلانية،...الخ)، والاستبيانات،...الخ.

9- Samy ADOUANNI et Aurélie VITRY, **Manuel de Gestion Intégrée des Ressources en Eau par Bassin, Partenariat mondial de l'eau et Réseau international des organismes de bassin**, 2009, p90, (12/05/2010), http://www.riob.org/IMG/pdf/GWP-RIOBManuelDeGIREparBassin.pdf

10-.Stéphane PALICOT, **Système d'Information sur l'Eau : Qui sommes nous ?**, Rencontres SIG la lettre, Office National de l'Eau et des Milieux Aquatiques (ONEMA), 6 mai 2010, p04.

11- **SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU**, Op.Cit, pp06-07.

12- Abderrazak KHADRAOUI, **Sole et hydraulique agricole dans les Oasis Algériennes, Caractérisation-Contraintes et proposition d'aménagement**, Alger, 2007, p28.

13- Ibid, p59.

14- مديرية الري لولاية ورقلة، **"وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر الولاية"**، نوفمبر 2003، ص 02.

15- Abderrazak KHADRAOUI, Cit, p284.

16- Ministère des ressources en eau, agence régional l'ADE Ouargla, **situation de l'alimentation en eau potable l'année2006**, Ouargla, 2007, p01.

17- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية في الصحراء، "في" مجلة أخبار وكالة الصحراء**، العدد09، ورقلة فيفري2010، ص.01

18- Abderrazak KHADRAOUI, Op.Cit, p378.

19- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية في الصحراء،** مرجع، سابق، ص.08

20- Djamel LATRACHE, **connaissance et exploitation des ressources en eau partagées(SASS/DSS) au Sahara septentrionale, communication présentée au : colloque internationale sur les ressources en eau souterraines du Sahara-**CIRESS-OUARGLA, les 12et13 décembre2005, p10.

21- تجمع الملح في التربة يكون بسبب عدة عوامل أهمها : - تجمع مياه السقي المحملة بالملح؛ - الصخور القديمة المحملة بالملح؛ - وبشكل خاص طريقة الصرف السيئة أو حتى نزع الأملاح من المياه.

22- مديرية الري لولاية ورقلة، **"وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر الولاية"**، مرجع سابق، ص03.

23- أبو بكر سلطان أحمد، **التحول إلى مجتمع معلوماتي : نظرة عامة**، الطبعة(01)، العدد07، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2002، ص.12

24- أنشأت وكالة الحوض بالصحراء بالمرسوم التنفيذي 96-283 المؤرخ في26 أوت1996 تماشيا مع مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للماء المنبثقة عن الجلسات الوطنية للماء سنة 1995، ومن أهداف هذه السياسة:

- ضمان تسيير متكامل ضمن إطار تشاوري (مساهمة المستعملين)، موحد، ويرمي للاقتصاد في استعمال الماء؛

- احترام وحدة الدورة الهيدروغرافية للحوض الهيدروغرافي وأنظمة الري.

25- R. Bouzakaria, MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU ALGERIE, **MISE EN PLACE D'UN SYSTEME INTEGRE DE GESTION DE L'INFORMATION SUR L'EAU**, Algérie, sans date du fusion, p10.

26- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير متكامل ودائم للموارد المائية في الصحراء، "في" مجلة أخبار وكالة الصحراء**، العدد 13، ورقلة، فيفري 2012، ص04.

# أنظمة المعلومات الإستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال
## - تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS-

# Strategic information systems as a tool to achieve excellence for business organizations
## - Experience organization telecom Algeria MOBILIS-

صباح بلقيدوم (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور، خنشلة - الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية نظم المعلومات الإستراتيجية في تحقيق التميز مع الإشارة إلى تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS والتي تنشط في سوق تنافسية ذات طبيعة خاصة باعتبار أن المنافسة قائمة بين قطاع خاص له كافة الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة وقطاع عام يخضع لاعتبارات عديدة ( سياسية، اقتصادية واجتماعية) . حيث توصلت الدراسة إلى أن أنظمة المعلومات الإستراتيجية تعتبر أهم الوسائل التي توفر المعلومات اللازمة لحل المشكلات وتعزيز القرارات خاصة القرارات الإستراتيجية من خلال المعلومات الإستراتيجية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية، كما أنها أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS. ولذلك فإن أنظمة المعلومات لإستراتيجية أصبحت ضرورة ملحة في ضل تعقد وتغير بيئة الأعمال، لأنه يفتح آفاق التميز و الريادة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن ذلك.

**الكلمات المفتاح :** معلومات، نظم معلومات إستراتيجية، تميز، مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS.

**Abstract :** This study aims to highlight the role and importance of strategic information systems to achieve excellence with reference to the experience of organization telecom Algeria MOBILIS Algeria and operating in a competitive market a special nature as competition between private sector has all the freedom to make appropriate decisions and the public sector is subject to numerous considerations (political, economic and social). The study found that strategic information systems is the most important means to provide the information necessary to solve problems and enhance the special strategic decisions through information strategy and competitive advantage, it is also a link to the outside world, it has become a strategic advantage strengthens strategic orientation of organization telecom Algeria MOBILIS. Therefore, information systems strategy has become an urgent need of basics of complexity and change in the business environment, because it opens up prospects for the excellence and leadership for organizations that are looking for it.

**Keywords:** Information, strategic information systems, excellence, organization telecom Algeria. MOBILIS.

**Jel Classification Codes :** L9-96

## I- تمهيد :

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في المجالات المختلفة يعتبر أهم ما يميز العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الجديد. حيث أحدثت المعلومات – من خلال التطورات الالكترونية – ثورة في الاقتصاد العالمي لا سيما في الدول المتقدمة.

لقد غيرت ثورة المعلومات في بنية مصادر الثروة بأكثر مما غيرتها الثورة الصناعية ذاتها. فلم يعد مصب الثروة ماديا بل أصبح معلومة أو معرفة يتم تطبيقها في العمل من اجل خدمة ناتج ذي قيمة اقتصادية. وقد التحمت تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا الحاسبات وشكلت اتجاهات عامة منها: امتزاج تقنيات الاتصال والاتجاه نحو التحالفات الإستراتيجية في مجال المعلومات ، والاتجاه نحو خلق شبكة كونية للاتصالات، ثم الانتشار المتزايد للحاسب الشخصي المرتبط بشبكة الاتصال عن بعد.

وأحدثت ثورة المعلومات تغيرات جذرية، عميقة وبعيدة المدى، تميزت بالانفجار المعلوماتي الذي يتطلب منا التعلم ومعالجة المعلومات وتحديث معرفتنا باستمرار وبطرق وأساليب جديدة.

إن التغير السريع في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة أدى إلى تغيرات ثورية وجذرية في معالجة وتوزيع البيانات، مع إحداث تأثيرات كبيرة على الإنتاج والخدمات والقيم الثقافية والتنمية الاقتصادية

eMail : (*) : bsabah@ymail.com

والمجتمع ككل، ليس هذا فحسب بل إن تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات أدت إلى ظهور اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت الأمم تقاس بمقدار ما تنتج من معرفة،

**- إشكالية الدراسة:**

جاء هذا البحث لمعالجة إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

**كيف تساهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في تحقيق التميز في منظمات الأعمال ؟ وما هو واقع هذه التطبيقات في مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS ؟**

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يمكن اعتبار المعلومات كسلاح تنافسي في منظمات الأعمال؟ وما هي الدوافع التي تبرر الحاجة لزيادة استعمالاتها؟
- ما هي أنظمة المعلومات الإستراتيجية؟
- ما هي دوافع استثمار مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS في نظم المعلومات الإستراتيجية؟
- فبماذا تتمثل أهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS (أي الأدوار الإستراتيجية لنظم المعلومات الإستراتيجية في مجالات: التنافسية، التطوير التنظيمي، اليقظة الإستراتيجية و هندسة التحالفات الإستراتجية) ؟.

**- أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهميتها من خلال:

- تسليط الضوء على أهمية المعلومات كمورد لامادي بالنسبة لمنظمات الأعمال باعتبارها سلاح تنافسي بيد هذه الأخيرة وكذلك أهم الدوافع التي تبرز الحاجة لاستعمالاتها؛
- إبراز دور نظم المعلومات الإستراتيجية كأداة لتحقيق التميز؛
- الوقوف على أهم مزايا تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS.

**- أهداف الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في الدراسة، فإنها تهدف إلى التعرف إلى اثر تطبيق أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS وذلك بالتركيز على المجالات الإستراتيجية التي تحقق التميز والريادة والمتمثلة في أهم الاستراتيجيات التنافسية المتبعة، اليقظة الإستراتيجية، التطوير التنظيمي الذي يحقق التوافق الاستراتيجي بين إستراتيجية المؤسسة والهيكل التنظيمي و هندسة التحالفات الإستراتيجية التي تسمح لها بزيادة حصتها السوقية.

**- منهج وأدوات الدراسة:**

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تمت معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وهو منهج يشرح ماهية المعلومات واستعمالات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في المنظمات، ومنهج تحليلي حاول إسقاط هذه المفاهيم على المؤسسة محل الدراسة. وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة وذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في مؤسسة MOBILIS بالجزائر العاصمة ( المقر المركزي ) وكذلك اعتما منشوراتها وتقاريرها كأدوات لجمع البيانات والمعلومات.

**- الدراسات السابقة:**

خلصت عدة دراسات إلى أهمية نظم المعلومات الإستراتيجية بالنسبة للمنظمات التي تواجه تحديات عديدة وفرضت عليها أن يكون لها منهجا استراتيجيا في عملها باتجاه تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

- دراسة **" د. بن عبد الرحمان ياسمينة: تسيير المعرفة، استعمالات تكنلوجييا المعلومات والاتصالات وتسيير الموارد البشرية : حالة الجزائر، فرنسا، 2012"** والتي خلصت إلى بروز دور وأهمية وجود نظام معلومات استراتيجي ليمثل سلاحا استراتيجيا تنافسيا بيد المؤسسات التي تنشط في قطاع الهاتف النقال في الجزائر لمواجهة التحديات من خلال اعتماده كأداة لتوفير معلومات للتخطيط الاستراتيجي، بالاظافة إلى دوره البارز في تحقيق قيمة مضافة من خلال مساهمته في توفير المعلومات وتعزيز موقعها التنافسي؛
- دراسة **د. سليمان الحوري" دور قدرات نظم المعلومات في تعزيز استراتيجيات الميزة التنافسية في المنظمات الصناعية الأردنية، 2013**. " والتي خلصت إلى وجود علاقة ايجابية بين المورد البشري ،البرمجيات والمعدات التكنولوجية وعلى وجود مؤشرات ذات دلالة قوية للتوافق الاستراتيجي بين مختلف الاستراتيجيات التنافسية

وتكنولوجيا نظم المعلومات المعتمدة في المنظمات الصناعية محل الدراسة وبالتالي الاستثمار في هذه النظم يعد أمرا حيويا .

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية الآتية:

## II - أنظمة المعلومات الإستراتيجية

تساعد أنظمة المعلومات الإستراتيجية المنظمات في الحصول على المسح البيئي لمتغيرات المحيط الخارجي فهي أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمنظمات الأعمال. وتكمن أهمية المعلومات كأهم مورد لا مادي بالنسبة لأي مؤسسة من خلال ما يلي:

**1- المعلومات سلاح تنافسي:** تعمل المنظمات على اختلاف أنواعها في بيئة تتسم بالتدخل الحكومي والسياسات التشريعية والاتجاهات الاقتصادية غير المتوقعة والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والمنافسة المحلية والخارجية وتقلبات السوق وارتفاع تكاليف العمالة والموارد المالية...الخ. وحتى تتمكن المنظمات تجنب الفشل، وبالتالي ضمان البقاء والنمو وتحقيق الأهداف يجب التركيز على ثلاث أبعاد هامة هي: - **الإدارة - التميز في المنتجات - الإنتاجية**.

إن السلاح الرئيسي لغزو البيئة التنافسية التي تعمل فيها المنظمة هي المعلومات، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة في المعلومات ليس هو الهدف في حد ذاته بل يمثل السلاح التنافسي الذي يمكن المنظمات من الوصول إلى أهدافها[1].

**2- العوامل التي تبرر الحاجة إلى استعمال المعلومات داخل المنظمة:** هناك العديد من العوامل التي تبرر الحاجة الحتمية للمعلومات داخل المنظمات سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية للمنظمات وتتلخص هذه العوامل في:

**ا-** التغيرات في القوى البيئية: توفير معلومات دقيقة، كافية وحديثة عن مختلف التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة بالمنظمة بما يضمن بقائها واستمرارها.

**ب-** نشوء الاقتصاد العالمي: نجاح منظمات الأعمال يعتمد على قدرتها على التشغيل والأداء عالميا وليس فقط داخل حدود الدولة، وعليه ضرورة الاستجابة السريعة لتنمية ودعم نظام المعلومات لمواجهات تحديات العولمة.

**ج-** التحول في الاقتصاديات الصناعية: إن تحول الاقتصاديات من زراعية إلى صناعية إلى اقتصاد يعتمد على خدمات المعرفة والمعلومات زاد من أهمية استخدامات المعلومات.

**د-** التحول في مشروعات الأعمال: ساهمت نظم المعلومات بشكل ملحوظ في التحول الذي حدث في أساليب ووظائف الإدارة ( من الهرمية والمركزية إلى هيكل تنظيمي مسطح ويميل إلى اللامركزية).

مما سبق يمكن القول أن نجاح منظمات الأعمال اليوم يتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها على امتلاك اكبر قدر ممكن من المعلومات الحديثة والمهمة ودراستها وتحليلها بما يسمح لها استغلال الفرص وتجنب تهديدات المحيط الذي تعيش فيه. وعليه أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها وتوفيرها تتصف بدرجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لمنظمات الأعمال.

**3- مفهوم أنظمة المعلومات الإستراتيجية**: هناك عدة تعاريف لنظم المعلومات الإستراتيجية سنحاول التطرق إلى أهمها:

- "هو نوع من أنواع المعلومات الذي يحاذي إستراتيجية المنظمة وهرمها ومستوياتها على نحو يزيد من جاهزية المنظمة للاستجابة السريعة للتغير البيئي ويساهم في تحقيق الميزتين الإستراتيجية والتنافسية"[3].

- وهناك من يعرف أنظمة المعلومات الإستراتيجية على أنها " نظام يساهم في صياغة الإستراتيجية وتطبيقها ومتابعتها وتحقيق أهداف إستراتيجية وبدعم من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات" [4].

- ويعرفها O'BRIEN كذلك على أنها "نظام معلومات يساهم في تحقيق ميزات تنافسية مستديمة للمؤسسة " [5].

و عليه يمكن القول أن أي نظام محوسب يساهم في صياغة وإعداد وتنفيذ إستراتيجية أي منظمة مهما كان نشاطها أو نوعها، ويمكنها من تحقيق مكاسب ومزايا تنافسية مقارنة بمنافسيها يمكنه اعتباره استراتيجيا.

**4- دوافع ظهور أنظمة المعلومات الإستراتيجية:** يمكن تشخيص ثلاث تفسيرات كمبررات لظهور نظم المعلومات الإستراتيجية، وهي:

**ا-** نشأت نظم المعلومات الإستراتيجية بسبب المعطيات التي تعمل في محيطها المنظمات في الألفية الأخيرة وهو ما يطلق عليه ( عصر المعلومات) وهو عصر يتسم بالتعقيد و الحركية والفجائية وخاصة ما يترتب بالجوانب الآتية:

- التغير المستمر في البيئة المحيطة بعمل المنظمة بصورة عامة وفي القطاع الذي تنتمي إليها المنظمة؛

- التغير الحاصل في أذواق الزبائن، في أسواق السلع والخدمات المحلية والإقليمية والعالمية؛
- التقدم الهائل في التكنولوجيا المستخدمة؛
- تزايد حدة المنافسة وتنوعها، وانفتاح الأسواق المحلية والدولية؛
- ندرة الموارد المتاحة للمنظمات ومنها المعلومات والمعرفة كموارد غير ملموسة.

**ب-** ظهرت نظم المعلومات الإستراتيجية كنتيجة عرضية لنظم المعلومات الأخرى المطبقة في المنظمات، وهذا شيء طبيعي للتطور في نظم المعلومات التي ابتدأت بنظام معلومات تقليدي ثم تطورت إلى نظام معلومات استراتيجي.

**ج-** ظهرت نظم المعلومات الإستراتيجية بسبب اتساع وعي الإدارة في المنظمات وعمق إدراكها لأهمية النظم في نجاح المنظمات وتفوقها على منافسيها، إذ تقوم هذه النظم بإتاحة الفرصة للمديرين والمخططين للتعرف على طبيعة الفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة والتي تؤثر في استمراريتها في بيئة الأعمال، وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

حيث أن إقامة نظام معلومات استراتيجي هو صميم عمل الإدارة الإستراتيجية التي تركز على ضرورة الاهتمام والتفاعل معها وتعديل اتجاهات المؤسسة لتطوير قدراتها على استغلال الفرص وتجنب ما يفرضه المحيط من تهديدات وبالتالي إمكانية زيادة الحصة السوقية للمؤسسة، كما أن تفاعل أنظمة معلومات المؤسسة يعني تكامل ادوار الأفراد في كل مستويات المؤسسة، مما يؤدي إلى تحسين التعاون التنظيمي.

**5- استخدامات أنظمة المعلومات الإستراتيجية:** تتمثل أهم استخداماتها في ما يلي [6] :

ا- الربط مع العملاء والموردين: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في تضييق الفجوة المكانية بين المنظمة وأطرافها الخارجية من العملاء والموردين من خلال استخدام نظم معلومات مبنية على تكنولوجيا الاتصالات بهدف تسريع عملياتها وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

**ب-** التكامل المطور لعمليات المنظمة الداخلية: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في إيجاد تكامل داخلي في انسياب المعلومات داخل المنظمة لتحقيق تشاركية أكبر للمعلومات وإعادة تنظيم الأدوار فعلى سبيل المثال فان التسوق هاتفيا لشراء السلع أو الخدمات حتما يخفض من تكلفة إعداد الطلبات.

**ج-** السلع والخدمات المعتمدة على المعلومات: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في تجميع كم هائل من المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات من شتى النواحي فمنها ما يتعلق باحتياجات المستهلكين والعملاء ومنها ما يتعلق بقدرة الموردين والموزعين ومنها ما يتعلق بالخصائص المنتجات نفسها ومنها ما يتعلق بمعلومات الأسواق وغيرها من المعلومات.

**د-** نظم معلومات الإدارة العليا: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في دعم وتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية واللازمة لإعداد الخطط والتنبؤات لفترات زمنية طويلة من خلال بناء قاعدة بيانات ضخمة داخل المنظمة تستقي معلوماتها من مصادر متنوعة داخلية وخارجية.

**6- تحديات نظام المعلومات الإستراتيجية**: هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنظمات في محاولتها للتطبيق الواسع لنظم المعلومات الإستراتيجية وعلى مستوى عالمي، من اجل التحول من منظمات تقليدية إلى منظمات رقمية وتتمثل هذه التحديات في:

**ا- التحدي الاستراتيجي لمنظمات الأعمال:** وهو أن تدرك هذه المنظمات بضرورة التحول إلى منظمات رقمية، ومعرفة كيف تتمكن منظمات الأعمال من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمن إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق فعالية أفضل لنشاطاتها ومنافسة اكبر من خلال التطبيق المتزايد للنشاطات بشكل تكنولوجي ورقمي.

**ب- تحدي العولمة:** وهو أن تعي المنظمات تماما متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم معلومات عالميا، وقدرتها على الانخراط في صفقات الأسواق العالمية وتوفير الاحتياجات اللازمة لممارسة العمليات والنشاطات الرقمية وعلى المستوى العالمي.

**ج- تحدي هيكلية البيانات والبنية التحتية لها**: يعني ذلك قدرة المنظمات على إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتطوير هيكل بيانات منسجم مع هيكل المنظمة وتوفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخدم وتدعم أهداف التنظيم خصوصا مع المتغيرات المتزايدة في شروط ومتطلبات تكنولوجيا الأعمال الحديثة في أسواق المنافسة العالمية المحتدمة.

**د- تحدي الاستثمار في نظم المعلومات:** أي يجب أن تغطي العوائد المرتقبة جراء تطبيق نظم المعلومات للتكاليف المطلوبة ضمن مدة الاستثمار.

**ه- تحدي المسؤولية والسيطرة:** وهنا يتوجب على المنظمات أن تتأكد من الكيفية التي يستطيع من خلاله التنظيم استخدام وتطبيق نظم المعلومات ضمن الأخلاقيات العامة وفي حدود المسؤولية الاجتماعية المناسبة.

## III- تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS :

إن ظهور مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال MOBILIS جاء كنتيجة لانفتاح السوق الوطنية للاتصالات على المنافسة، حيث تعتبر من المؤسسات الوطنية القليلة إن لم نقل الوحيدة التي تنشط في سوق ذات تكنولوجية جد متطورة وسوق أصبحت فيها المنافسة متميزة باعتبار التنافس هنا قائم بين قطاع عام يعمل على تدعيم معالم التنمية الاقتصادية المستدامة وبين قطاع خاص أجنبي.

و باختيارها و تبنيها لسياسة التغيير و الإبداع تعمل MOBILIS دوما على عكس صورة إيجابية و هذا بالسهر على توفير شبكة ذات جودة عالية و خدمة للمشتركين جد ناجعة بالإضافة إلى التنويع و الإبداع في العروض و الخدمات المقترحة.

وتطمح مؤسسة MOBILIS إلى التموقع كمتعامل أكثر قربا من شركائها و زبائنها، وما زاد ذلك قوة شعارها الجديد " أينما كنتم".هذا الشعار يعد تعهدا بالإصغاء الدائم و دليلا على إلتزامها بلعب دور هام في مجال التنمية المستدامة و بمساهمتها في التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى احترام التنوع الثقافي، التزامها بدورها الاجتماعي ومساهمتها في حماية البيئة.

ولأجل تحقيق أهدافها المسطرة وفي إطار الإستراتيجية التقنية الجديدة والمعلنة قامت شركة MOBILIS بالتعاقد مع عدد من الموردين ذو سمعة عالمية في مجال التجهيزات. ولا تقتصر تكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات على استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل تمتد إلى الجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والتقنيات اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

### 1- دوافع استثمار مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS في أنظمة المعلومات الإستراتيجية:

مكن استخدام أنظمة المعلومات الإستراتيجية والتطورات التكنولوجية في هذا المجال من تحسين الموقف التنافسي للمنظمات، الشيء الذي دفع مؤسسة موبيليس إلى زيادة الاهتمام والاستثمار في هذا المجال للأسباب الآتية[7] :

**ا-** ظهور وتطور اقتصاد المعرفة: ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة، وتسارع موجات توالدها وتراكمها بوحدات زمنية غير ملموسة ويعبر عن ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، النمو المستمر في تكنولوجيا أنظمة المعلومات وشبكات الاتصالات وتحولها المتزايد إلى الرقمنة، فالمعرفة أصبحت أصول إستراتيجية أساسية منتجة.

**ب-** تطور شبكة الانترنيت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية: فإذا كانت أنظمة المعلومات الإستراتيجية هي القوة التي سوف تحول الألفية الثالثة إلى أعظم ازدهار في التاريخ [8]، فان شبكة الانترنيت هي اكبر تقدم تكنولوجي منذ اختراع الآلة الطابعة، قبل ( 500 ) عام.

**ج-** تعقد وتسارع التغير في بيئة الأعمال: ويظهر هذا التغير بجلاء أكثر في البنية التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للعالم وفي تطور التكنولوجيا وبالذات التكنولوجيا الحيوية، هندسة البرمجيات المعقدة والتقنيات المتطورة لأجهزة الاتصال.

**د-** المنافسة الشديدة والاقتصاد العالمي ( العولمة ): تزداد اقتصاديات العالم اندماجا فيما بينها وتتسع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية والتجارة الدولية وتكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات فيما بين هذه الاقتصاديات بصورة لم يسبق لها مثيل. وهنا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وحيويا في مساعدة منظمات الأعمال في الحصول على مزايا العولمة حيث تساهم في تحسين الإنتاجية، زيادة مستوى جودة الخدمات وزيادة الربحية.

**ه-** التحولات في مشاريع الأعمال: فالانترنيت والتكنولوجيا ذات الصلة قد جعلت بالإمكان القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريبا في قيامها بالأعمال داخل الشركة وهنا يعني أن المنظمات لم تعد تقتصر على الحدود المنظمية التقليدية أي الحدود المكانية المتعارف عليها.

**و-** ظهور بما يسمى بالشركة الرقمية: التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم أدت إلى تحول المنظمات إلى منظمات أو شركات رقمية[9] التي تكون مجمل الأعمال المهمة سواء مع الزبائن أو المجهزين أو العاملين يتم تكييفها الكترونيا أو أنها متمكنة رقميا [10].

### 2- أهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS:

تلعب أنظمة المعلومات الإستراتيجية دورا مهما وفعالا في تحقيق التميز في مؤسسة MOBILIS مما مكنها من اكتساب مكانة سوقية معتبرة في السوق الجزائرية للاتصالات النقالة وذلك من خلال المجالات التالية:

**2-1- في مجال التنافسية:** تنشط منظمات الأعمال اليوم في سوق شديد التغير ومحتدم المنافسة، مما يفرض عليها مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها ولا يتأتى لها ذلك إلا بالمتابعة والدراسة والتحليل، وأصبح ذلك ممكنا بالاعتماد على استخدامات نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مستوياتها الإدارية خاصة الإستراتيجية منها.

ويعد نموذج PORTER من أهم الأدوات التي تستعمل لتحليل تنافسية قطاع الصناعة و عليه سيتم اعتماده لتحليل التنافسية في قطاع الاتصالات في الجزائر( لخدمة الهاتف النقال ) و الذي يسمح بتحديد الضغط الذي تمارسه قوى المنافسة الخمسة المحددة في النموذج حسب الشكل رقم(2 ) على مردودية القطاع في بيئة الأعمال الجزائرية المنفتحة مؤخرا على المنافسة الأجنبية.

***- إن القراءة الأولية لنموذج الصناعة للمنافسة في قطاع الاتصالات للهاتف النقال في الجزائر يوضح ما يلي**:

**ا-** تهديد الوافدين الجدد المحتمل دخولهم للصناعة**:** يعتبر تدخل الدولة أهم الحواجز التي تقف في وجه الوافدين الجدد في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، المتضمن ضرورة حصول الوافدين الجدد على رخص دخول السوق الوطنية، مما يحد من قوة تهديد هؤلاء ، لكن ورغم ذلك فان السوق الجزائرية في مجال خدمة الهاتف النقال تعتبر سوق فتية عالية النمو ، وذات كثافة سكانية مرتفعة مع تسجيل نسبة كبيرة من الشباب ، الشيء الذي يشكل فرص استثمارية جديدة أمام العديد من المؤسسات. واهم الوافدين المحتمل دخولهم إلى الصناعة.

**ب-** المؤسسات المتأهلة للرخصة الثالثة: أهم المؤسسات المؤهلة قانونيا لاستغلال رخصة الجيل الثالث للهاتف النقال هيMSI CELLULAR **(**هولندا) NVEST DEUTSH ( ألمانيا) MTC TELECOM (الكويت) ORANGE (فرنسا ). (*وذلك حسب التقرير النهائي لسلطة الضبط حول منح الرخصة GSM , الصادر في2009 ).

كما أبدت بعض المؤسسات العملاقة خاصة منها الفرنسية France TELECOM اهتماما واضحا لدخول المنافسة أو على الأقل مساعدة المتعامل الوطني MOBILIS ومن ثم الارتقاء بمستوى التعاون إلى شراكة إستراتيجية على الأمد الطويل.

**ج-** القوة التفاوضية للموردين**:** يسعى المتنافسون ( المتعاملون ) الموجودون في سوق الهاتف النقال في الجزائر إلى تطوير وزيادة حجم استثماراتهم فيما يخص التجهيزات والوسائل والإمكانيات التي تمكنهم من تقديم خدمات، أفضل لزبائنهم وتحقيق ميزة تنافسية، واهم مجهزي قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر هم [11]:

- المجهز الفرنسي ALCATEL- المجهز السويدي ERICSSON - المجهز الألماني SIEMENS - المجهز الصيني ZTO/HUAWEI.

حيث يقوم هؤلاء بتجهيز متعاملي شبكة GSM بمختلف التجهيزات والتقنيات اللازمة ويعتبر تأثير قوة المجهزين أو الموردين على متعاملي الهاتف النقال الجزائري ضعيفا للأسباب التالية:

- اعتبارهم كشركاء في نقل معارفهم وخبراتهم وكفاءتهم و عدم تركز هؤلاء المجهزين في شكل اتحادات المنتجين ؛

- اعتبار منتجاتهم محورية لمتعاملي القطاع الآخر.

**د-** القوة التفاوضية للمشترين**:** تعتبر القوة التفاوضية للمشترين النهائيين ( أفراد، مؤسسات ) ضعيفة ولا تشكل حافزا مؤثرا على متعاملي الهاتف النقال في الجزائر ، للأسباب التالية:

- انخفاض عدد المتعاملين مقارنة بعدد المشترين، تماثل جودة الخدمات المقدمة من طرف المتعاملين تقريبا ونمطية منتجاتهم، عدم وجود حواجز الانتقال من متعامل إلى آخر، انخفاض سعر المكالمات الهاتفية ( بالنسبة للهاتف النقال ) جاء نتيجة المنافسة القائمة في القطاع وليس نتيجة تأثير قوة المشترين على المنافسة.

**ه-** تهديدات المنتجات البديلة**:** قطاع الهاتف النقال يعرف هو أيضا تهديد الخدمات البديلة على المنتج الأساسي ويزيد هذا التأثير كلما زادت عدد البدائل وبالتالي تزيد درجة الإحلال ونذكر منها:

***- تأثير الهاتف النقال على خدمة الهاتف الثابت :** نظرا لتطور الأنماط الاستهلاكية للأفراد فقد تضاعف الإقبال على استعمال خدمات الهاتف النقال بعشرات المرات مقارنة بالهاتف الثابت، والجدول رقم(1) يوضح ذلك جيدا. وترجمة لنتائج هذا الجدول جاء الشكل رقم( 3) لتسهيل قراءة معطياته.

***- تحليل الخيارات الإستراتيجية لمؤسسة** MOBILIS **:**

إن اشتداد المنافسة من شأنه تضييق الخناق فيما يخص الخيارات الإستراتيجية أمام المؤسسات المتنافسة في السوق، إلا انه في حالة مؤسسة MOBILIS فقد حدث العكس على اعتبار أن القطاع لا يزال في طريق النمو بالنظر إلى السوق الجزائرية التي تحوي أكثر من 38 مليون نسمة تتميز بوفرة الطلب على العروض المقدمة من مختلف المتعاملين الناشطين في السوق ، كما أن طبيعة القطاع يتصف بالتطور والتغير المستمر ، وبالتالي يسمح بتعدد الخيارات الإستراتيجية.

وبالنظر إلى مجال المنافسة والأفضلية التنافسية التي تمتلكها مؤسسة MOBILIS يمكن تحديد ثلاث مجموعات رئيسية للاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة والتي يمكن توضيحها من الشكل رقم (4) الآتي:

✓ **من خلال تحليل السلوكات الإستراتيجية لمؤسسة -MOBILIS - نستنتج ما يلي:**

**ا- اعتماد المؤسسة لإستراتيجية التركيز:** بعد انفصالها عن المؤسسة الأم اتصالات الجزائر وخروجها كفرع مستقل بحد ذاته ، حيث حققت لها هذه الإستراتيجية القدرة على التركيز على سوق معين وتوجيه كافة أنشطتها ومواردها وكفاءاتها بشكل أفضل اتجاه هذه السوق وبالتالي القدرة على التحكم الجيد في إمكانياتها وهياكلها وهذا ما جعلها في غضون سنة واحدة (2005 ) تقفز من 01 إلى مليون أي بنسبة نمو تقدر 500%.

**ب- إستراتيجية التميز**: فقد طورت الجانب التقني لها لتقديم عروض وخدمات متميزة مكنتها من اكتساب ما يفوق 11 مليون مشترك لسنة 2012 أي بنسبة نمو تقدر ب450% نسبة إلى سنة 2004، حيث اقترحت عدة خدمات كخدمتي الانترنيت عبر الهاتف GPS/MMS تحت اسم +MOBi، خدمة MOBI-POSTE وغيرها من الخدمات، كما تعمل على تحسين الخدمة المقدمة لمشتركيها كتحسين وتنويع خدمة 061 LE, FORFAIT وتنوع تشكيلتها لتغطي مختلف فئات المجتمع والتوسع نحو الشركات والمهنيين. وهو ما مكنها من احتلال المرتبة الأولى من بين المتعاملين الثلاث في صيغة الدفع المؤجل ب: 847.827 مشترك، متبوعة ب جيزي 736.266 تليها الوطنية نجمة ب 515.120 مشترك.

**ج- إستراتيجية القيادة أو السيطرة عن طريق التكاليف:** فقد قامت مؤسسة MOBILIS بتخفيض أسعار عروضها المقدمة من حين لآخر تماشيا وما تطرحه المؤسسات المنافسة لجلب اكبر عدد من الزبائن من بداية نشاطها إلى اليوم وقد تضاعف آلاف المرات ، من 250 ألف مشترك بداية 2004 إلى أن وصل إلى 11 مليون مشترك نهاية سنة 2012.

فالبرغم من أن المنافسة في هذا القطاع تطورت عن كونها متعلقة بالتكاليف والأسعار باعتبار أن أسعار مختلف المتعاملين متقاربة إلا أن السيطرة على التكاليف تبقى مطلوبة بدخول المنتجات الجديدة والتطور المستمر لمنتجاتها الحالية لان أي تغيير أو أي تطوير يستلزم ضبط التكاليف والتحكم فيها بصورة أفضل من المنافسين خاصة بعد الانفتاح التام لسوق الهاتف النقال الجزائري وانطلاق استغلال رخصة الجيل الثالث وكذلك احتمال دخول منافسين جدد لهم تجربة ووزن ثقيل على الساحة الدولية كإمكانية دخول المنافس المحتمل France Telecom . بناء على ذلك يمكن القول أن مؤسسة MOBILIS قد اتبعت مزيج من الاستراتيجيات القاعدية السالفة الذكر وكذلك خليط من الاستراتيجيات الفرعية المنبثقة من الاستراتيجيات الأساسية والمتمثلة في النمو التنويع والتعاون حيث نجد أن من أهم السلوكيات التي انتهجتها مؤسسة MOBILIS لتدعيم الإستراتيجية الفرعية لنموها إصدارها الجريدة الدورية لها ابتداء من سنة 2005 كوسيلة للاتصال المباشر بينها وبين جمهورها وكسب ولائهم من جهة والحصول على مشتركين جدد من جهة أخرى. كذلك المشاركة في معارض ومهرجانات ومسابقات وطنية ودولية، الترقيات الخاصة بالمناسبات الدينية، الوطنية، الرياضية، الاجتماعية والثقافية، قدرة المؤسسة على تغطية شبه كلية لشبكتها على المستوى الوطني، حيث تعتبر المؤسسة رائدة في الخدمة التقنية بفضل تغطيتها لحوالي 98% من مجموع التراب الوطني التي كانت في حدود 71 % سنة 2005.

**د- الإستراتيجيات الفرعية الأخرى ( إستراتيجية التوسع، التعاون )**: استطاعت المؤسسة توسيع تشكيلة منتجاتها وذلك بتقديم عروض وخدمات متنوعة لتلبي حاجيات ورغبات كل فئات المجتمع. - بما فيها آلاف الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع المؤسسة وتكسب بها المزيد من المشتركين عن طريق عملها المستمر على زيادة فعالية جودة منتجاتها بفضل تطبيقاتها لأحدث التكنولوجيات في هذا المجال وبالتالي القدرة على التحكم في تكاليفها.

أما فيما يتعلق بالتعاون فقد قامت مؤسسة MOBILIS بشراكة وتعاون مع العديد من الأطراف كمحاولة منها لتوسيع مجال خدماتها وللحصول على المزيد من المشتركين .

ويتضح مما سبق أن مؤسسة موبيليس تحاول التنويع في مختلف الاستراتيجيات التنافسية وذلك للحصول على عدة فرص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بمنافسيها.

**2-2- في مجال اليقظة الإستراتيجية:** نجاح العملية التسييرية يقتضي امتلاك المعلومات الإستراتيجية والقدرة على التحكم فيها ومن استغلالها لأنها سلاح استراتيجي للمؤسسات في مواجهة التنافسية المحتدمة في ظل توجه المؤسسات الجزائرية إلى اقتصاد السوق، وهذا ما توفره اليقظة الإستراتيجية حيث أصبحت المعلومة أساس نجاح كل مهام ووظائف المؤسسة وهي الأداة التي تحقق التنسيق والاتصال الفعال بين مختلف أجزائها وعليه أصبح الذكاء الاستراتيجي أداة ضرورية لاتخاذ المؤسسات للقرارات الإستراتيجية وإيجاد السيناريوهات المناسبة لمواجهة المنافسة .

وتعتبر MOBILIS من المؤسسات الجزائرية القليلة التي تمارس نشاطها في ميدان جد متطور على المستوى التكنولوجي وفي ظل السوق التي تتميز بعدم الاستقرار و محيط تنافسي متغير نسبيا إذ أصبح المحيط الخارجي يشكل تهديدا على المؤسسة. مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قراراتها الإستراتيجية نظرا لارتباطها بمتغيرات البيئة الخارجية التي

تعمل فيها لذلك فهي تتبنى مفهوم اليقظة حيث تقوم برصد وتتبع كل التغيرات الايجابية والسلبية التي تحدث في بيئتها الخارجية من خلال خلية اليقظة الإستراتيجية .

وتساعد اليقظة الإستراتيجية عملية اتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها من خلال المتابعة والرصد البيئي لمحيطها الخارجي التقني والتكنولوجي والمؤثرات الاقتصادية الأخرى لاستغلال الفرص وتجنب التهديدات فهي مسار معلوماتي يبدأ بجمع المعلومات عن العملاء والأسواق والمؤسسات المنافسة والموردين وغير ذلك التي تهم المؤسسة.. وما جعل من ذلك ممكنا وسهلا هو اعتمادها على تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات نظرا للمزايا التي تقدمها هذه الأخيرة، وبالتالي نستطيع القول أن اليقظة الإستراتيجية هي نظام معلومات مفتوح على البيئة، لان معلومات اليقظة هي معلومات توقعية، غير كاملة وغامضة كما أن أغلب المعلومات التي ترصدها MOBILIS من بيئتها الخارجية هي معلومات تخص المنافسين والزبائن الحاليين والمرتقبين وكذلك المعدات التكنولوجية المستعملة في شبكة الهاتف النقال.

**2-3- في مجال هندسة التحالفات الإستراتجية:** في إطار تنويع استراتجياتها وتوسيعها لتشكيلة منتجاتها قامت مؤسسة MOBILIS وبالشراكة مع بريد الجزائر [8] بطرح منتوج جديد يسمى Mobi-Poste وهو منتوج انفردت به المؤسسة في السوق الجزائرية، حيث يأخذ ثلاثة أشكال:

- الأخضر 1200 د.ج/للشهر، الأصفر 2000 د.ج/للشهر، الأحمر 3000 د.ج/ للشهر.

كما اعتمدت على إستراتيجية الشراكة [9] وبالتحديد استراتيجيات التعاون المتبادل بالتعاقد مع العديد من المتعاملين في نفس القطاع من حوالي 140 دولة لتقديم خدمة الجوال الدولي – Roaming- أو خدمة الجوال على بطاقات الدفع المسبق والآجل، فهي متاحة لكافة المشتركين المتواجدين خارج التراب الوطني [10] بإرسال أو استقبال مكالماتهم ورسائلهم على هواتفهم المحمولة.

وضمن نفس إستراتيجية التعاون قامت المؤسسة بإصدار القرض السندي مدته 05 سنوات بتاريخ 17-09-2006 بالتعاون المتبادل مع كل من بريد الجزائر وبنك الجزائر وذلك لتمويل 10% من استثماراتها في إطار توسيع وتطوير شبكتها للاتصالات الخلوية عن طريق اللجوء إلى الادخار العلني، حيث يقدر البرنامج بحوالي 276 مليار د.ج، وهو عبارة عن اختبار حقيقي لصحة المؤسسة المالية ومعيار ثقة للمكتتبين، حيث تم جمع حوالي 300 مليون دولار ( أي بزيادة 5% ) من 32 شخص معنوي مالي، 09 هيئات، 2537 مكتتب خاص.

وما سمح بفتح مجالات التعاون والشراكة هذه هو تطويرها لشبكتها مع موردين ذو سمعة عالمية من جهة واقتناء لأنظمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها – خاصة بعد اعتمادها نظام الانترانت-Intranet – والبريد الالكتروني- ونظم المعلومات الاستراتيجي من جهة أخرى لتطوير وتفعيل عملية الاتصال الداخلي وكذلك لعصرنة إدارتها وديمومة تطورها وبالتالي بناء قاعدة معلومات تساهم في إنجاح عملية اتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها مع إطلاق استغلال رخصة الجيل الثالث (G3).

**2-4- في مجال التطوير التنظيمي:** إن الاستثمار في تكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات من طرف مؤسسة MOBILIS عبارة عن توافق استراتيجي Alignement Stratégique [11] من أجل التأقلم مع متغيرات المحيط من جهة ومواجهة المنافسة السوقية من جهة أخرى، ولإنجاح عملية تحولها من النظام الكلاسيكي إلى النظام المسطح ضمن إستراتيجية الاستحواذ وكذا إستراتيجية رضا الزبون ( وفاء الزبون )، لان التوافق الاستراتيجي بين تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وإستراتيجية المؤسسة هدفه الوصول إلى تحقيق ما يلي: - تحسين مستوى الأداء- التغطية الشاملة للتراب الوطني- التوسع في السوق والحفاظ على زبائنها- المشاركة في التنمية الاقتصادية الوطنية بصفتها مؤسسة عمومية وطنية.

إن مسالة التوافق الاستراتيجي يستوجب البحث عن التناسق بين الأبعاد المتعلقة بالتموقع ( منتج/ سوق )، التنظيم الهيكلي واختيار تقنية الاتصالات الملائمة، انطلاق من هذه الأبعاد عمدت مؤسسة MOBILIS إلى تحقيق هذا التناسق الاستراتيجي عبر محورين رئيسيين هما [12]:

**ا- المحور الأول :** التناسق الاستراتيجي بين إستراتيجية المؤسسة و الهيكل التنظيمي من جهة، و بين تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات و تطبيقاتها في الميدان من جهة أخرى . إن مؤسسة MOBILIS اليوم قوية بأكثر من 4300 موظف حيث قامت بالاستثمار في أداة للرسائل الالكترونية lotus-notes - للاتصال الداخلي عام 2005 في إطار الإرادة القوية لاختيار الهيكل التنظيمي المناسب الذي تغير في سنة 2006 ليتأقلم مع الوضع الحالي هذا التغيير سمح للمؤسسة أن تتصف بالمرونة، و لأداء أحسن اعتمدت المؤسسة في إطار هذا التناسق على التسيير الغير مجزأ * (Management Décloisonné ) الذي يهدف إلى عكس قيم MOBILIS وتثمين الكفاءات حيث أصبحت عملية الاتصال الداخلي قائمة بين مختلف المصالح و في جميع الاتجاهات ، وبفضل هذا النمط من التسيير أصبح للإدارة العليا القدرة على متابعة، مراقبة وتوجيه نتائج الأقسام والمديريات المختلفة عبر ما يسمى(E.R.P) Entreprise Ressources Planning ** وللتعاون مع الشركاء لأجل تلبية حاجيات الزبون استثمرت فيما يسمى *** (S.C.M) Supply Chaine Management

الذي هو عبارة عن قيمة مضافة في عملية قيادة المؤسسة [13]من اجل توليد منتوجات فعالة قائمة على المعايير الثلاثة : سعر- نوعية و وفرة.

إذن فالاعتماد على التسيير الغير مجزئ يساعد المنظمة في متابعة تطبيق مخططها التطويري واتخاذ القرارات بواسطة نظم المعلومات المذكورة آنفا.

فإعادة التنظيم سمحت بالاستغناء عن المستويات الوسيطة التي تعرقل نقل و نشر المعلومات داخل المؤسسة، و هو ما سمح بخلق تنسيق واضح بين مختلف الهياكل، و تعتبر إدارة المؤسسة هذا الاستثمار ضرورة ملحة للبقاء في سوق ذو منحى متصاعد.

وفي إطار عصرنة نظام الاتصال Lotus-Notes تم اقتناء ثلاث تكنولوجيات جديدة هي[14]:

- ✓ .IBM Lotus Domino Software 8 التي تمكن حلول للمراسلة المركزية بهدف الربط بين أكثر من 4300 موظف وللتواصل بينهم حتى خارج أوقات العمل؛
- ✓ - IBM Lotus/Notes ويمكن من التعامل عبر البريد الالكتروني؛
- ✓ IBM Lotus/Notes Same -Times للمراسلات الفورية.
- ✓ ففي سنة 2007 ووعيا من المؤسسة بضرورة الإسراع في إدارة التطوير و أحداث التغيير قامت بإعادة تنشيط مديرية الموارد البشرية وبإرساء ثقافة جديدة للتسيير(تحقيق الفعالية، تسيير الكفاءات، عصرنة آليات تسيير وظائف المؤسسة) و هي أهم عناصر إستراتيجية التطوير.

وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بتشكيل فريق عمل مختلط مكون من مجموعة من إطاراتها و مكتب دراسات أجنبي مهمته جمع النقائص و تحديد الاحتياجات اللازمة لدعم المديريات و الأقسام بموارد بشرية كفؤة وبآليات تسييرية حديثة، وتهدف المؤسسة من خلال هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تنشيط مهام و دور وظيفة الموارد البشرية، تطوير التسيير و تدريب العاملين و التحكم في آليات المتابعة.

و من خلال مخططها التطويري[15] (2012-2016) الذي ترمي من أجله المؤسسة إلى الاستحواذ على نسبة 45% من السوق تم تخصيص02 مليار دولار**** لعصرنة النظام المعلوماتي مع شركة -IBM -وبالتالي تعتبر العملية مرحلة حاسمة في الإستراتيجية التنموية تمكنها من:

- مرافقة تطور المؤسسة لتحقيق الفاعلية الإنتاجية ،سرعة الأداء في الاستجابة لطلبات العملاء و الحفاظ على سلامة المعطيات؛

كما تعتزم مؤسسة MOBILIS إنشاء مشروع داتا-DATA -CENTER - المتمثل في مركز للمعطيات من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

**ب- المحور الثاني:** و يتعلق بالجانب الوظيفي حيث انه بعد إدخال نظام الاتصال الالكتروني في سنة 2005 ولخلق التنسيق بين الهيكل التنظيمي و الاستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات تم خلق مديرية لنظم المعلومات[16] مهمتها التكفل بالتكنولوجيا و وضع البرمجيات الخاصة بنظم المعلومات

و بحلول سنة 2008 توجهت مؤسسة MOBILIS إلى إستراتيجية جديدة في السوق ألا و هي الحفاظ على الزبون نظرا لان السوق بدا يعرف حالة من التشبع، مما أدى بالمؤسسة إلى التعرف على جميع مشتركيها و التطلع على توجهاتهم و تصرفاتهم عن طريق قاعدة بيانات مخصصة لذلك الغرض .

و من اجل البقاء في الإصغاء و الاستماع لزبائنها طرحت خدمة جديدة[17] في سنة 2006 تسمى اليقظة -VIGIE - تسعى المؤسسة من خلالها إلى جمع كل الملاحظات و الشكاوي و كذا النقائص المعبر عنها من طرف الزبائن، عن نوع الخدمة و أيضا الانتقادات عن أداء العاملين بالمؤسسة، مما سمح لها بالتعرف على احتياجات زبائنها في الوقت المحدد و من ثم الاستجابة الفورية لها. الانترانت أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو عن طريق البريد العادي أو عن طريق التجوال الدولي و ذلك لدراستها و تحليلها و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

والشكل رقم(5) يوضح دور تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات في تحقيق رضا المستعمل و بالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية.

## IV- الخلاصة :

تحولت ثورة تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة إلى ما يشبه الجواد الجامح الذي ينطلق بأقصى سرعة في أي اتجاه يريد دون توجيه من أحد، فالمعلومات هي قوة القيادة في عمل اليوم، إذ تهتم المنظمات الناجحة بالمعلومات التي تساعدها في تحقيق الميزات التنافسية وتعزيزها من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبالتالي أصبحت المعلوماتية مركز للاقتصاد الحديث وموردا هاما من موارده.

وما ساعد في ذلك هو التزاوج الذي حصل بين تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية، مما أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة وجذرية في معالجة وتوزيع وتخزين كم هائل من البيانات بل أكثر من ذلك، فقد حولت تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات و الاقتصاد الكلاسيكي إلى اقتصاد رقمي أين انتقل الكثير من العمل العضلي إلى نشاط ذهني رقمي.

**➢ النتائج:**

1- تعتبر أنظمة المعلومات الإستراتيجية أهم الوسائل التي توفر المعلومات اللازمة لحل المشكلات وتعزيز القرارات خاصة القرارات الإستراتيجية من خلال المعلومات الإستراتيجية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية؛

2- أنظمة المعلومات الإستراتيجية أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS؛

3- استعمال أنظمة المعلومات الإستراتيجية أصبح ضرورة ملحة في ضل تعقد وتغير بيئة الأعمال، لأنه يفتح آفاق التميز و الريادة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن ذلك؛

4- التوافق بين أنظمة المعلومات الإستراتيجية والوظائف الأخرى للمؤسسة أدى إلى تطوير تنظيمي محوري يتماشى ومتطلبات النجاح للمؤسسة في عملية تفعيل الاتصال الداخلي والخارجي وبالتالي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛

5- إن التخطيط الاستراتيجي لتبني نظام معلومات lotus-notes وتطبيقه و عصرنته يرتبط وبشدة بالإستراتيجية المتبعة من قبل مؤسسة MOBILIS لاكتساب حصة سوقية (45 %) في نهاية سنة 2016؛

6- مكنت اليقظة الإستراتيجية المؤسسة من رصد مختلف تحركات منافسيها في سوق الهاتف النقال، مما مكنها على تنويع وتغيير استراتيجياتها التنافسية بما يحقق لها فرص استثمارية؛

7- إن أهمية الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة خاصة في مجالات البحث والتطوير و تحديث و عصرنة الشبكة أدى إلى ضمان خدمة أحسن للزبائن "حتى في الأماكن البعيدة؛

**➢ التوصيات:**

وبناء على النتائج، نقترح مجموعة من التوصيات نراها ضرورية بالنهوض بالقطاع بصفة عامة:

1- رصد التوجه العالمي العام لهذا القطاع، ومنها اتخاذ قرارات مستقبلية بخصوص الاستثمار وفهم حاجيات ومتطلبات السوق والزبون الجزائري مستقبلا.

2- من اجل الاستفادة أكثر فأكثر من تطبيقات تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات، فان الضرورة تقتضي مراجعة التطبيقات الحالية لهذه النظم وتبني إستراتيجية واضحة في إعداد وبناء وتطبيق مثل هذه النظم.

3- عمليات التحديث والتطوير الإداري تقتضي تعزيز عملية استيعاب تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وإتاحتها للاستخدام من قبل كل أعضاء المنظمة لهدف تحقيق التميز في الأداء من خلال انتهاج أسلوب التسيير الاستراتيجي الذي يعكس استراتيجيات التحول نحو اقتصاد المعرفة.

4- خلق أقسام خاصة بالذكاء الاستراتيجي واليقظة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة والبحث والتطوير وإعطائها المزيد من الحرية للإبداع والتطوير.

5- زيادة الاهتمام بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المنظمات من خلال:

- إدخال التعديلات المناسبة على الهياكل التنظيمية بما يسمح بتوسيع استعمالات تكنولوجيا نظم المعلومات.

- الحرص على وضع نظام دقيق لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع البيانات والمعلومات عن الإمكانيات المتاحة والمتغيرات البيئية.

- الاستفادة من تجارب الغير كإطار مرجعي لتقديم تصورات وأفكار جديدة في شتى المجالات.

- ضرورة إقامة ندوات ومؤتمرات علمية وتشجيع الأبحاث والدراسات الهادفة إلى تعزيز الجانب التطبيقي لنظم المعلومات مع محاولة ترجمة نتائجها وتوصياتها إلى واقع عملي للاستفادة منها.

- إجراء دراسات معمقة عن واقع تطبيق تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات في مؤسسة اتصالات الجزائر- موبيليس – الشيء الذي من شانه تحسين أدائها وتعزيز مركزها التنافسي.

6- حث الإدارة العليا على بذل جهود مكثفة ومتواصلة لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز استعمال( الاستثمار) في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وخلق بيئة عمل محفزة لتحقيق أداء متميز.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل رقم(1): الأهمية الإستراتيجية لنظم المعلومات**

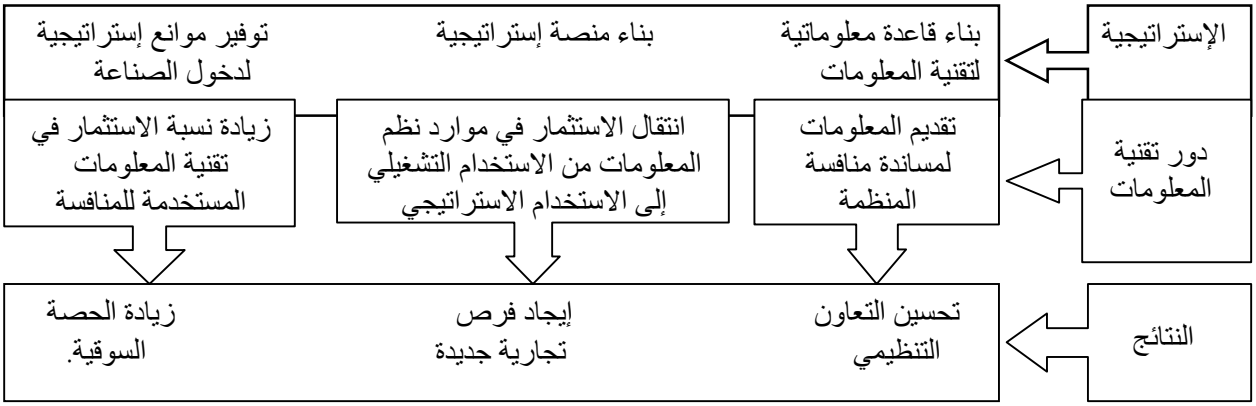


**المصدر:** محمد بن احمد السديري، متوفر على الموقع:http:// www.Faculty.ksu.edu.sa

**الشكل رقم (2): نموذج PORTER، القوى المحركة للمنافسة في الصناعة لقطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر.**

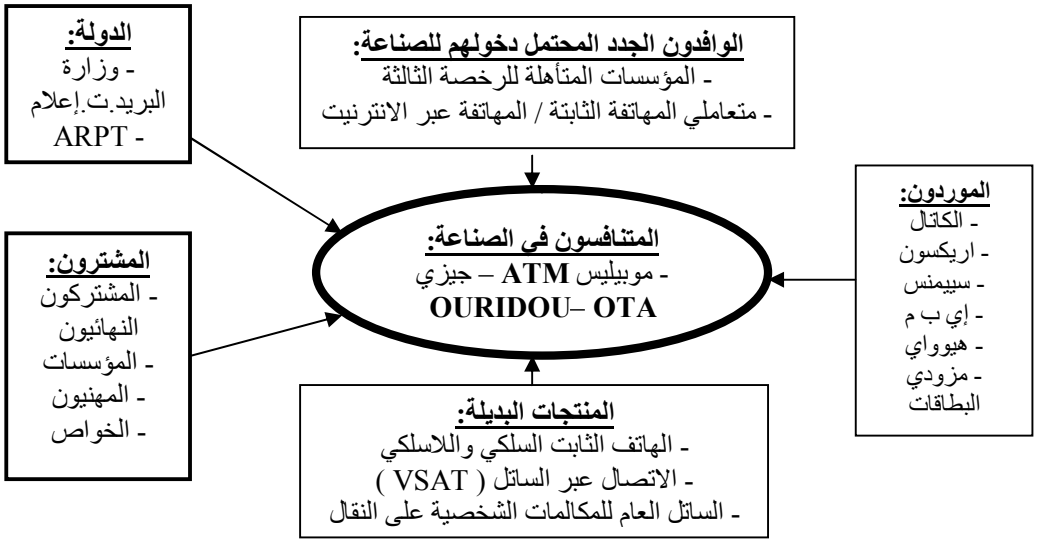


**المصدر:** من إعداد الباحثة بناء على نموذج Michel Porter

**الجدول رقم(1): تطور الهاتف النقال بالنسبة للهاتف الثابت ( 2008- 2012 )**

| عدد المشتركين(مليون) | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهاتف النقال** | 27.2 | 32.73 | 32.78 | 35.6 | 37.5 |
| **الهاتف الثابت** | 2.5 | 3.01 | 2.6 | 3.05 | 3 |
| **المجموع الكلي** | 27.7 | 35.74 | 35.38 | 38.65 | 40.5 |
| **النقال / الثابت %** | 9 / 91 | 8 /92 | 9 /91 | 8 /92 | 8 /92 |

**المصدر:** سلطة الضبط للبريد والاتصالات، متوفر على الموقع: http://www.arpt.dz، 10.02.2014

**الشكل رقم(3): نسبة تطور الهاتف النقال مقارنة بالهاتف الثابت**

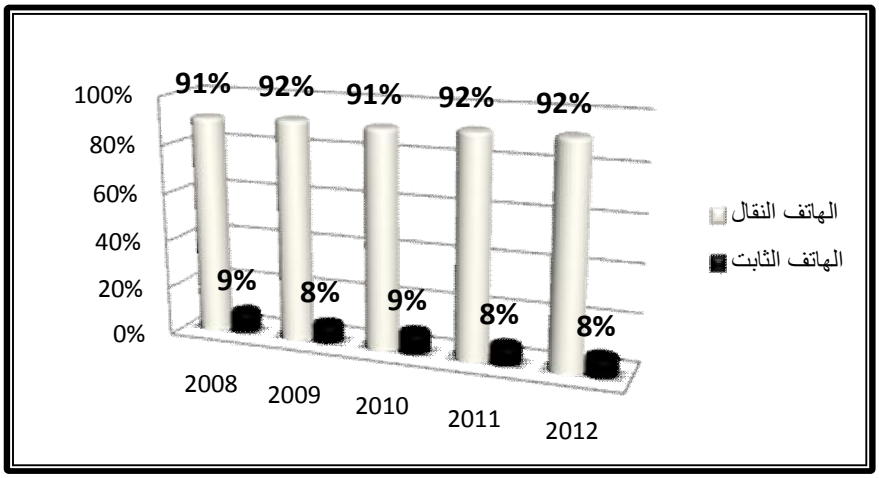


**المصدر:** من إعداد الباحثة.

**الشكل رقم (4): الخيارات الإستراتيجية القاعدية لمؤسسة – MOBILIS –.**

**المجال التنافسي** ← **الأفضلية التنافسية**

| | |
|---|---|
| **إستراتيجية السيطرة عن طريق التكاليف:** تخفيض تكاليف الخدمات والعروض تماشيا وسوق المنافسة. | **إستراتيجية التميز**: تقديم عروض وخدمات متعددة ومتنوعة تميز ما تقدمه **MOBILIS** – مقارنة بباقي المتعاملين الآخرين – |
| **إستراتيجية التركيز:** تركيز مواردها وطاقاتها وكفاءتها على خدمة سوق معين بعد استقلالها | |

**المصدر:** من إعداد الباحثة.

**الشكل رقم (5): تأثير تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات على الفعالية التنظيمية.**

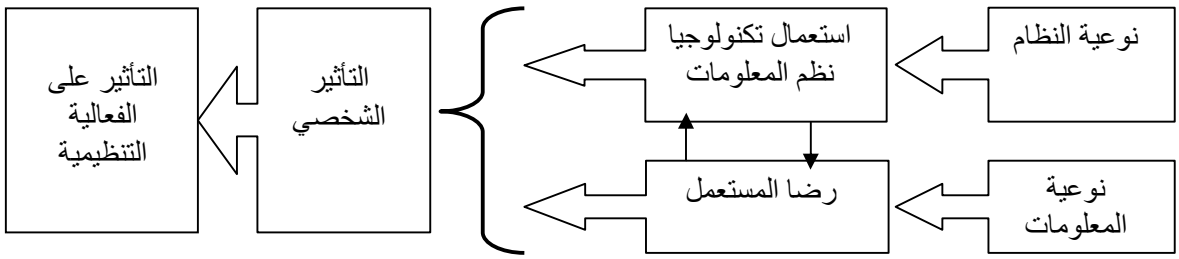


**المصدر:** من إعداد الباحثة.

## الإحالات والمراجع:

**1-** ثابت عبد الرحمان إدريس:**المدير والتحديات المعاصرة** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1991 ، ص ص : 80-92.

**2-** محمد قدحي عبد الهادي: **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الجديد**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط4 2001، ص: 34.

**3**-André Deyrieux: **Le Système D'information, Nouvel Outil de Stratégie**, direction d'entreprise et DSI, éditions maxima, France, 2003, p: 96

**4**-André Deyreux: Ibid., p : 105.

**5**-James A O'brien: **Les Systèmes D'information de Gestion**, Boeck supérieur; Bruxelles, 1995, p: 360.

**6-** محمد حسين الطائي ، نعمة عباس خفير الخفاجي: **نظم المعلومات الإستراتيجية ، منظور الميزة الإستراتيجية** ، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010. ص: 23

**7-** تقارير وزارة التجارة الأمريكية، متوفر على الموقع: **www.Trade repport.com/ USA**,

**8-** عامر إبراهيم قنديجلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي: **نظم المعلومات الإدارية،عمان**، الأردن، 2007 ص: 35.

**9-** عامر إبراهيم قنديجلي وآخرون: **مرجع سابق** ص: 35.

**10-** محمود حامد عبد الرزاق: **المعلومات وصناعة البرمجيات في الاقتصاد المصري وسبل دعم الميزة التنافسية**، المؤتمر القومي الأول، مركز بحوث التنمية التكنولوجية ، حلوان، 10و 12 ، ماي، 2000.

**11**-10.02.2014, http://www.arpt.dz/fr.

**12**- Ben Abderrahmane Yasmina : **Management des Connaissances, Déploiement des TIC et GRH des Organisations : Cas de l'Algérie** ; thèse de doctorat, Montpellier 2, 2012, p : 325.

**13**-Issak H **: Enjeux et Conséquences des Nouveaux Systèmes D'information, L'entreprise Numérique** Revue Française de Gestion, N° 129, France, 2000, p : 75.

**14**-10.02.2014, http:// www.mptic.gov.dz/fr,

**15**- 12-01-2014, http://www.djazaress.com/fr.

**16**-http:// www.mobilis.dz**, ar/index.php journal**, N°, 7,2009.

**17**- 18-02-2014, http://www.mobilis.dz/fr. apropos.php.

* التسيير المجزأ:( **Management Décloisonné** ) هو نمط تسيير حديث يهدف إلى ترسيخ مفهوم الإدارة بالمشاركة.

** .**ERP** : application informatique (système d'information), vise à optimiser les processus de gestion de l'entreprise.

*** .**SCM** : système d'information pour optimiser la circulation d'information entre les partenaires (pour relation commerciale) et à l'intérieur d'une chaine d'approvisionnement.

**** تبعا لتصريحات المدير العام يوم 26- 01- 2013، لمختلف وسائل الإعلام الوطنية.ومنها جريدة الخبر، عدد 5268، ليوم: 23-3-2013.

# العوامل المساهمة في توجه مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية: دراسة ميدانية

# Contributing factors in the trend of the Algerian external audit firms to provide Consulting Services : An Empirical Study

نور الدين مزياني (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة – الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأهمية الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية، و مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه تلك المكاتب إلى تقديم الخدمات الإستشارية. لتحقيق أهداف الدراسة و إختبار فرضيتها، قام الباحث بتصميم إستبيان مُوجَه إلى مسؤولي عينة مكونة من 85 مكتب تدقيق، و إعتمد أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لبيانات الدراسة، ولإختبار فرضيتها. توصلت الدراسة إلى إثبات مساهمة مجموعة من العوامل المتعلقة بالمحيط الإقتصادي المحلي والدولي، وأخرى تخص المحيط المهني، في توجه تلك المكاتب إلى تقديم مزيج من الخدمات الإستشارية، تشتمل أساسا على الخدمات الضريبية، المالية، و القانونية ؛ غير أن النتائج تشير إلى أن مساهمتها في الدخل الإجمالي لتلك المكاتب تعد ضعيفة بالمقارنة مع حجم الخدمات المؤداة.

**الكلمات المفتاح :** تدقيق خارجي، خدمات إستشارية، إستقلالية المدقق الخارجي، قانون01/10.

**تصنيف JEL** : M41, M 42, C12 .

**Abstract :** The purpose of this study is to identify the nature and the importance of consulting services provided by the Algerian external audit Firms, and the contribution of some factors in trend of these Firms to provide consulting services. To achieve the objectives of this study, and test its hypothesis, a questionnaire had been made, and it was distributed to a sample of 85 Audit firms. The descriptive and the inferential statistical techniques were applied to describe and analyze collected data and test of hypothesis study. The study was demonstrated the contribution of various factors related to local and international economic environment, and the others concerning to the professional environment, in the trend of these firms to provide a mix of consulting services, include services tax, financial, and legal; However, the results show that the contribution of these services in global income of those firms is weak, compared to the volume of the services provided.

**Keywords :** External audit, Consulting services, The external auditor independence, Law 10/01.

**Jel Classification Codes :** M41, M 42, C12.

## ا- تمهيد :

لقدت تطورت إحتياجات المستفيدين من خدمات التدقيق الخارجي، و أصبحوا لا ينتظرون من المدقق الخارجي التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية للمنشأة فقط، بل أن يقوم أيضا بتقييم طريقة تسيير المنشأة، وتحديد الأعمال غير المشروعة وحالات الغش الممكنة التي ارتكبتها الإدارة؛ وكذلك أن يقوم المدقق بتفسير البيانات المالية، بما يُمّكن المساهمين والمستثمرين المحتملين من تقييم ما إذا كان الإستثمار في المنشأة مجد أو لا. بينما تنتظر الإدارة من المدقق الخارجي المساهمة في الإرتقاء بالأداء المستقبلي للمنشأة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال المساعدة في تصميم النظم المستخدمة في المنشأة، وتوفير المعلومات الملائمة للإدارة و توجيهها لإتخاذ القرارات الصائبة.

إستجابة للتوقعات العالية لدى المستفيدين من خدمات المدقق الخارجي، تبنت مهنة التدقيق في جيلها الرابع من التطور مقاربة جديدة تتمثل في توسيع تشكيلة الخدمات المهنية للمدقق ومسؤولياته إلى تقديم الخدمات التي تضيف قيمة للعملاء، وترتبط بمخاطر أعمالهم، وعدم الإقتصار فقط على خدمات المحاسبة و المصادقة على الحسابات. لذا نجد أن مكاتب التدقيق الكبرى في العالم تتسابق لتقديم مزيج من الخدمات الأخرى غير التدقيقية لعملائها، تتمثل –أساسا- في الخدمات الإستشارية المختلفة، في ظل ما تتميز به هذه المكاتب ذات الأصول الأمريكية من تنظيم محكم، واستخدام أدوات وأساليب عمل متقدمة، إضافة إلى إنتشارها العالمي الواسع؛ وقد شجع على ذلك طبيعة سوق الخدمات الإستشارية التي تتميز بأنها سوق مفتوحة لا تخضع لضوابط قانونية ومعايير صارمة بالمقارنة مع سوق الخدمات التدقيقية، وإنما تخضع إلى مدونات أخلاقيات المهنة بشكل رئيسي.

eMail : (*) : meziani_noureddine2008@yahoo.fr

لقد أضحت أتعاب الخدمات الإستشارية تساهم بشكل ملحوظ في رقم أعمال مكاتب التدقيق خاصة الكبيرة ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت حصة الخدمات الإستشارية ضمن مداخيل مكاتب التدقيق الكبيرة من 12% إلى 32% خلال سنوات التسعينات، وقد تجاوزت في بعض الأحيان قيمة أتعاب الخدمات الإستشارية قيمة خدمات التدقيق، كما حصل مع مكتب Arthur Andersen.

تؤكد العديد من الدراسات أن توجه مكاتب التدقيق إلى تأدية الخدمات الإستشارية هو بمثابة إستجابة منها للتغيرات الهامة في بيئة الأعمال منذ عقد الثمانينات، ورغبة لدى هذه المكاتب في مواكبتها والتأقلم معها من أجل البقاء في سوق مهنة التدقيق. وفي هذا السياق، فقد أظهرت دراسة **الجفري والعنقري(2008)** أن تفشي ظاهرة إنخفاض أتعاب التدقيق المالي (مراجعة الحسابات) في المملكة العربية السعودية يعد من أهم العوامل التي ساهمت في إتجاه مكاتب التدقيق نحو توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات مهنية، ومن ذلك الخدمات الإستشارية، سعيا منها لإيجاد مصادر دخل إضافية[1]، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **Coulier (2006)**، والتي أكدت أن هناك علاقة عكسية بين مستوى أتعاب التدقيق المالي ومستوى أتعاب تأدية الخدمات الإستشارية، حيث تسعى مكاتب التدقيق إلى رفع أتعاب الخدمات الإستشارية لتعويض الجهد المبذول منها في إنجاز مهام التدقيق المالي ؛ و هو ما تدل عليه نسب أتعاب الخدمات الإستشارية العالية المحققة من قبل شركات التدقيق الكبرى بالمقارنة مع نسب أتعاب عمليات التدقيق، فقد وصلت لدى KPMG، Arthur Andersen (سابقا)، و PriceWaterhouse إلى حوالي 50% من أتعاب التدقيق.[2]

لقد دفعت المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق الصغيرة، وما نتج عنها من إنخفاض أتعاب التدقيق، إلى توسيع نطاق خدماتها لتشمل الخدمات الإستشارية رغبة منها في التميز في سوق التدقيق، بإعتبار أن خدمات التدقيق(التدقيق المالي) هي خدمات متشابهة لدى كافة مكاتب التدقيق المتماثلة، وهذا هو المدخل الذي مكّن مكاتب التدقيق الكبيرة من إحتكار السوق(نسبيا)، خاصة مع سمعتها الطيبة على المستوى الدولي نتيجة الجودة العالية لخدماتها. وقد أوضحت دراسة **Stefani& Bleibtreu (2012)** أن عدم تقديم الخدمات الإستشارية من شأنه تخفيض مداخيل شركات التدقيق، وهذا ما يؤدي إلى وضعية عدم التوازن في عدد تلك الشركات في سوق التدقيق، ولهذا تجتهد هذه الشركات في تقديم خدمات إستشارية لعملائها لتجنب تركز السوق في عدد محدود من الشركات، وبالتالي تحافظ على مركزها التنافسي، خاصة مع زيادة حالات الإندماج بين شركات التدقيق[3]. وقد ذكرت دراسة **Raffournier & Schatt (2011)** أن ثلاث شركات تدقيق عالمية وهي : Ernst &Young، KPMG، PwC، تمكنت من السيطرة على 90% من عمليات التدقيق، و تتقاسم فيما بينها ما يقارب 95% من الأتعاب، وهذا خلال الفترة 2002-2009[4].

عامل آخر كان له دور في توجه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية ألا وهو رغبة هذه المكاتب في تحسين معرفتها بالصناعة التي ينتمي إليها عملاء الخدمات التأكيدية، وبالتالي زيادة قدرة المدقق الخارجي على إصدار أحكام مهنية سليمة حول حسابات هؤلاء العملاء؛ فتقديم مثل هذه الخدمات له أثر إيجابي على سمعة مكتب التدقيق، وعلى جودة مهام التدقيق المالي، وتساهم في تخفيض تكاليفها [5]. إن تقديم مكتب التدقيق للخدمات الإستشارية من شأنه تخفيض تكلفة الخدمات التأكيدية، تحت تأثير إقتصاديات الحجم، بإعتبار أن المدقق الخارجي كثيرا ما يستخدم معلومات مشتركة عند تأديته للخدمات التأكيدية و الخدمات الإستشارية لمجموعة مختلفة من العملاء ينتمون إلى نفس الصناعة، خاصة تلك المعلومات المتعلقة بطبيعة نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، والحوكمة.

لقد سادت في العقدين الأخيرين نظرة سلبية نحو مكاتب التدقيق بأنها لا تساهم في تطوير المؤسسات، وأن هذه المكاتب لا تستجيب بشكل جيد لإحتياجات العملاء، من خلال تقديم خدمات ذات قيمة مضافة [6]؛ وهذا ما يفسر سعي الجهات الحكومية في الكثير من البلدان إلى استعادة السيطرة على مهنة التدقيق وفرض قيود على المهنيين. كان هذا الموقف عامل مهم في توجه مكاتب التدقيق إلى توسيع نطاق خدماتها لتشمل الخدمات الإستشارية وخدمات أخرى، وذلك سعيا منها للإبقاء على الدور الرئيسي للمهنيين في تنظيم المهنة و خدمة المجتمع، و تقديم نفسها على أنها البديل الأفضل عن مكاتب الاستشارة المتخصصة، و هذا ما تعكسه الإستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل شركات التدقيق المختلفة للترويج لخدماتها المهنية المتنوعة.

أشار الباحث **قريط (2008)** [7] إلى عامل آخر في توجه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية، ألا و هو توفر المهارات والمعارف والخبرات لدى المدققين، الذين اعتادوا على استخدامها والتعامل معها بمهارة، إضافة إلى خبرة المدقق المتراكمة والناجمة عن تنفيذه عمليات التدقيق المالي القانوني، والتي تؤهله مثلا لتصميم النظم المالية والمحاسبية وتحليل البيانات المالية وإستخلاص النتائج.

تعرضت النصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر[8] إلى الخدمات الإستشارية بشكل صريح و واضح، وذلك في عدة مواضع من القانون01/10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وحددت حالات المنع منها في سياق التطرق إلى مهام كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات. نصت المادة (19) من القانون المذكور آنفا على أن الخبير المحاسب مؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما يدل على إعتراف المشرّع الجزائري بأحقية الخبير المحاسب بتقديم الخدمات الإستشارية في المجالات التي يملك فيها المعارف والخبرات اللازمة، إذا كانت لم تكن مهمته الأصلية في المؤسسة هي محافظة الحسابات. كما نصت المادة (37) من هذا القانون على أنه " لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى

أي أجرة أو إمتياز مهما يكن شكله، بإستثناء الأتعاب و التعويضات المنفقة في إطار مهمته"، وعليه فلا يسمح المشرّع لمحافظ الحسابات بتقديم خدمات أخرى لنفس المؤسسة لا تندرج ضمن مهمة التدقيق المكلف بها، ويتقاضى عليها أتعاب. بينما تناولت المادة (65) من القانون 01/10 مجموعة من الممنوعات على محافظ الحسابات، و منها "ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها".

من خلال إستقراء المواد المذكورة أعلاه، يتضح أن المشرع الجزائري اقتدى بالتجربة الفرنسية في هذا الجانب أيضا، إذ اعتنى بشكل كبير بعنصر إستقلالية المدقق، حيث منعه من تقديم أية خدمات أخرى لا تندرج ضمن مهمة المصادقة على الحسابات، بل إنه شدد من خلال المادة (67) على منع مختلف المهنيين من القيام بأية مهام لمؤسسات تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان تدخلهم بغرض المصادقة على الحسابات، أو لتقديم خدمات أخرى غير تدقيقية مثل مسك المحاسبة، إستشارات جبائية وإدارية، مهام تدقيق مالي لحسابات المؤسسة لأغراض الإندماج أو إعادة الهيكلة ؛ ويدل ذلك على الإهتمام البالغ من الجهات الوصية على تحقيق إستقلالية مهنة المحاسبة والتدقيق، وحمايتها من كل ما يؤدي إلى الشك في حيادها ونزاهتها، حتى ولو كان في إطار تأدية خدمات غير تدقيقية. ولهذا، يمكن إعتبار إستقلالية المدققين في الجزائر أهم نقاط القوة في التجربة الجزائرية في مهنة التدقيق.

إن فتح سوق التدقيق والخدمات الإستشارية في الجزائر، وإعطاء الفرصة لمكاتب التدقيق الأجنبية بإمكانية ممارسة نشاطها في الجزائر بشكل مباشر ورسمي، أجبر مكاتب التدقيق الجزائرية على تغيير أساليب عملها وإعادة النظر في تشكيلة خدماتها بتقديم الخدمات الإستشارية المختلفة لعملائها، وعدم الإعتماد على أتعاب خدمات التدقيق المالي ومسك المحاسبة، لرفع تحدي المنافسة الشديدة من مكاتب التدقيق الأجنبية التي تفوقها خبرة وسمعة و تنظيما.

يعتقد الباحث أن هناك حاجة ملحة إلى القيام بدراسة استكشافية لتقدير وضعية سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر، و الخروج بنتائج عملية تفيد في ترقية مهنة التدقيق، وتفعيل دورها المحوري في المنظومة الإقتصادية الجزائرية. وعليه، تتلخص إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

**ما هي العوامل المساهمة في توجه مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية، إلى جانب الخدمات المهنية الأخرى ؟**

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تشخيص واقع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في ضوء الإصلاحات المهنية الأخيرة ؛
- تحديد أهمية الخدمات الإستشارية المقدمة من قبل مكاتب التدقيق في الجزائر بالمقارنة مع خدمات المصادقة على الحسابات ؛
- معرفة طبيعة الخدمات الإستشارية المؤداة من قبل مكاتب التدقيق الجزائرية لعملائها ؛
- تحديد العوامل وراء توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتقديم مثل هذه الخدمات لعملائها.

قمنا بتحديد الفرضية التالية لتكون منطلقا لدراستنا هذه، نوجزها فيما يلي :

"يعود إتجاه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب خدمات المصادقة على الحسابات إلى عملائها إلى عوامل تتعلق ببيئة التدقيق في الجزائر، وما تشهده من تحولات وتحديات."

لدراسة إشكالية الدراسة المستمدة من واقع بيئة التدقيق في الجزائر، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وفق المسح بالعينة، الذي يمكننا من تحليل و تفسير حالة مكاتب التدقيق و وضعية سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر، و ذلك بالإستناد إلى مختلف الأدبيات و المساهمات في مجال التدقيق الخارجي.

## II- الطريقة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب التدقيق الجزائرية التي تمارس مهنة التدقيق الخارجي في ثلاث ولايات من الشرق الجزائري وهي، سكيكدة، قسنطينة، وعنابة. تم إختيار هذه الولايات لتكون مجالا جغرافيا للدراسة وذلك لتوفرها على نسيج واسع من المؤسسات الإقتصادية والمالية، جعلها بمثابة أقطاب إقتصادية مهمة، ممّا سمح بوجود طلب كبير على الخدمات المهنية لمكاتب التدقيق ؛ وهذا ما يؤكده العدد الكبير لهذه المكاتب العاملة بتلك الولايات و المقدر بـ: 199 من أصل 400 مسجلة بالمصف الجهوي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالشرق(سابقا). من جهة أخرى، فإن الدراسة على منطقة جغرافية واسعة تسمح برسم طبيعة الواقع العملي والمهني للمهنة في الجزائر. إعتمدنا على الإستبيان للحصول على بيانات الدراسة الميدانية، وقد تم توزيعها على عينة مكونة من 85 مكتب وشركة. تم إسترجاع 71 إستبيان صالحة للإستعمال. تم توجيه الإستبيان مباشرة إلى مدير مكتب أو شركة التدقيق، وذلك للحصول على معلومات ذات مصداقية عن نشاط المكتب أو الشركة.

إعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من الأدوات هما :

**أ- المسح المكتبي :** و ذلك لجمع البيانات الثانوية لتحديد الإطار النظري للدراسة، حيث تم الحصول عليها من خلال بعض الكتب المتخصصة في مجال التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع.

**ب- الإستبيان :** و ذلك لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، حيث تم تصميمها و توزيعها على عينة الدراسة، مع الإشارة إلى الإستعانة بالمقابلات الشخصية مع بعض أصحاب المكاتب الخاضعة للدراسة لمعرفة المزيد عن واقع ممارسات المهنيين في الجزائر، وكذا لإزالة أي غموض بخصوص أهداف الدراسة و الأسئلة الواردة في الإستبيان.

- ✓ القسم الأول : وهي البيانات الديموغرافية لمسؤولي مكاتب التدقيق و شركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة ؛
- ✓ القسم الثاني : يحتوي على بعض الأسئلة، تخص المعلومات العامة عن مكتب أو شركة التدقيق ؛
- ✓ القسم الثالث : يهدف هذا القسم من الإستبيان إلى تحديد مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب وشركات التدقيق الخارجي في الجزائر إلى تقديم الخدمات الإستشارية. وأستخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لبيان درجة مساهمة كل عامل من العوامل المذكورة، وذلك من وجهة نظر مسؤولي مكاتب وشركات التدقيق المكونة للعينة، وقد خُصِص لكل حالة من الحالات وزن يتفق مع أهمية الحالة، حيث خصص للإجابة "موافق بشدة" (5) درجات، و " موافق" (4) درجات، والإجابة " لا أدري" (3) درجات، والإجابة " غير موافق" درجتين(2)، وأخيرا الإجابة " غير موافق بشدة" درجة واحدة(1). وقد تم حساب درجة أهمية العوامل المقترحة من طرف الباحث، عن طريق حساب المتوسطات، وتم وضع سُلّم يتكون من خمسة فئات، للتعبير عن الدرجة الوصفية لأهمية تلك العوامل. تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5–1=4)، ثم قِسمَته على عدد الفئات (4÷5=0.8)، وهو يمثل مدى الفئة، والذي يتم إضافته لكل حد أدنى من الفئة بالتدرج، إبتداءً من 1 الحد الأدنى للفئة الأولى.

و لغرض إختبار الإتساق الداخلي للإستبيان بشكل عام، إستخدم الباحث معامل ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach). وعند تطبيق إختبار الثبات على أسئلة القسم الثالث للإستبيان، بلغت قيمة معامل ألفا، 0,9654 وهي قيمة تطمئن على مصداقية أداة الدراسة.

بعد جمع البيانات الثانوية قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، و هي :

**أ- الإحصاء الوصفي :** استخدمت النسب المئوية و التكرارات لوصف الخصائص الديموغرافية للمستجوبين، وكذلك الخصائص التنظيمية للمكاتب المكونة لعينة الدراسة، إضافة إلى إستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لترتيب وبيان درجة مساهمة العوامل المذكورة في توجه هذه المكاتب إلى تأدية خدمات إستشارية لعملائها ؛

**ب- إختبارT للعينة الواحدة من طرف واحد(One simple T-test) :** لإختبار مجموعة من عوامل يفترض مساهمتها في توجه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية لتقديم الخدمات الإستشارية، كما هو مبين في القسم الثالث من الإستبيان.

## III. النتائج ومناقشتها:

### 1. وصف خصائص المستجوبين :

**1-1- المركز الوظيفي :** نلاحظ من الجدول رقم (1) أن 59,15% من المستجوبين هم من محافظي الحسابات، بينما تمثل نسبة الخبراء المحاسبين المستجوبين نسبة 40,85% ، وهذا ما يدل على أهمية أراء المستجوبين، وإمكانية تزويدنا بصورة حقيقية عن واقع سوق الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف المدققين الخارجيين الجزائريين، وذلك أن الإستبيان تم الإجابة عليه من طرف نسبة مهمة من فئة الخبراء المحاسبين، الذين لديهم تجربة أكثر ومعرفة أعمق بهذا السوق، باعتبارهم أكثر تأدية للخدمات الإستشارية من محافظي الحسابات.

**1-2- أعلى مؤهل علمي :** يبين الجدول رقم (1) أن أغلبية المستجوبين يحملون شهادة ليسانس، بنسبة 74,65% ، وتمثل نسبة حملة شهادات الماجستير أو الدكتوراه 22%. ويعتقد الباحث أن الحد الأدنى المطلوب للتأهيل العلمي لممارسة المهنة متوفر في أغلب المستجوبين، وأن هناك مؤشر على توجه فئة حملة الشهادات العليا إلى ممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة، مما يرفع مستوى كفاءة المهنة في الجزائر، خصوصا الجمع بين الكفاءة العلمية للمدقق من خلال التكوين النظري المتواصل، والكفاءة العملية من خلال الممارسة الميدانية.

**1-3- التخصص :** يوضح الجدول رقم (1) أن كل المهنيين المستجوبين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص العلوم المالية أو المحاسبة، و هذا أمر منطقي بالنظر إلى أن النصوص القانونية تشترط ذلك، للقبول في التربص المهني الضروري للحصول على الإعتماد القانوني لممارسة المهنة. ويعتقد الباحث أن حاملي الشهادات في تخصصات المحاسبة والعلوم المالية أقدر من غيرهم على ممارسة مهنة التدقيق وتأدية الخدمات الإستشارية ذات الطابع المالي، بالنظر إلى اكتسابهم معارف نظرية كافية في المحاسبة، التدقيق، القانون، والإدارة ضمن مسارهم الدراسي، وبالتالي فليس هناك حاجة ملحة لإجرائهم تكوينا نظريا قبل ممارسة التدقيق على الأقل، وإنما هم في حاجة إلى تدريب مهني. ويمكن الإعتماد على الدورات التكوينية الدورية كأسلوب للتكوين المتواصل لتحسين الكفاءة المهنية لممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق.

**1-4- الجنس** : يشير الجدول رقم (1) إلى أن 95,77% من المستجوبين هم ذكور، وهذا يدل على عدم إقبال المرأة (طوعيا) على العمل في مجال التدقيق الخارجي، وتفضيلها العمل في أسلاك أخرى مثل التعليم. في تقديرنا، يمكن أن يفسر ذلك بصعوبة المهنة على المرأة بالنظر إلى طبيعة عمل التدقيق الخارجي، والذي يتميز بكثافة الأعمال خلال السنة، وما تتطلبه من تنقلات لإنجاز المهام المكلف بها ؛ أضف إلى ذلك أن عمل التدقيق والإستشارة يتطلب توفر صفات ذاتية في المدقق، مثل: الشجاعة، الثقة في النفس، قوة التحمل، والحزم لمواجهة أية محاولة ترمي إلى التأثير على نتائج المهام المنجزة، وهو ما يصعب تحققه في المرأة، التي يمكن أن تستجيب للضغوط.

**1-5- العمر :** يشير الجدول رقم (1) إلى أن 80,28 % من المستجوبين لا تقل أعمارهم عن 45 سنة، و يلاحظ على التوزيع العمري أن أغلبهم ذوي تجارب مهنية معتبرة، وبعضهم مارس مهام إدارية لفترة طويلة بالمؤسسات الإقتصادية العمومية في أقسام التدقيق الداخلي، المالية، والمحاسبة، وهو مؤشر جيد على وجود تأثير إيجابي لأعمار هؤلاء المدققين في التطبيق الجيد لقواعد ومبادئ المهنة.

**1-6- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق :** يوضح الجدول رقم (1) أن المدققين المستجوبين يتمتعون بخبرات معتبرة من حيث عدد سنوات ممارسة مهنة التدقيق، حيث أن 69,01 % منهم لا تقل عدد سنوات خبرتهم عن 15 سنة، بينما نجد أن 18,31% يتمتعون بخبرة تتروح بين 10 سنوات و أقل من 15 سنة. و ذلك أن الكثير من المستجوبين قد مارسوا مهنة التدقيق والمحاسبة ضمن الشركة الوطنية للمحاسبة (SNC) سابقا. يعتقد الباحث أن إرتفاع عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق للمهنيين المستجوبين مؤشر جيد على توفر الخبرة الطويلة في من يقومون بتأدية الخدمات الإستشارية، وذلك أن هذه المهنة تحتاج إلى فترة طويلة حتى يصبح المدقق ماهرا، فكلما تعددت الحالات والمواقف ازدادت الخبرة والمعرفة لدى المهنيين بأحوال قطاع الأعمال، وكيفية التعامل بفعالية مع مختلف الظروف والتحديات.

**2. وصف خصائص مكاتب/شركات التدقيق المكونة للعينة :**

**2-1- نوع المكتب :** يتضح من الجدول رقم (2) أن 90% من عينة الدراسة تتكون من مكاتب تدقيق فردية يمارس أصحابها نشاط التدقيق والمحاسبة والإستشارات لحسابهم الخاص بناء على إعتماد قانوني، بينما تمثل شركات التدقيق9,86 % . وهذا ما يدل على ضعف تركيز مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، وتفضيل المدققين الجزائريين العمل بشكل فردي عوض إنشاء شركات تدقيق. يمكن أن يقلل هذا الأسلوب من فرص حصول تلك المكاتب على عمليات تدقيق ضخمة، والفوز بعقود لتأدية خدمات إستشارية ذات عائد مرتفع، لصالح شركات التدقيق الكبرى المحلية والأجنبية. يعتقد الباحث أن هذا الخيار ناتج عن الأنانية التي أصابت الكثير من ممارسي المهنة في الجزائر، وغياب روح العمل الجماعي، ورغبة كل مكتب في السيطرة على أداء خدمات التدقيق والإستشارات لعدد أكبر من المؤسسات والهيئات. كما أن التبعات القانونية والآثار الجبائية السلبية ساهمت في نفور المهنيين عن تنظيم أنفسهم في شكل شركات.

**2-2- سنوات التأسيس :** يشير الجدول رقم (2) إلى أن 60,56% من المكاتب وشركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة تم إنشاءها خلال الفترة1992- 2000، بينما شهدت الفترة 2001-2005 ركودا في وتيرة تأسيس مكاتب و شركات التدقيق، لترتفع (نسبيا) هذه الوتيرة خلال الفترة 2006-2010. وهذا ما يدل على التأثير الواضح للقانون السابق(08/91) المنظم للمهنة، حيث ساهم في إعادة تنظيم المهنة، وعزّز من إستقلاليتها المهنية، و فتح المجال لإنشاء مكاتب وشركات تدقيق خاصة بشكل أقل تعقيد مما سبق، في فترة عرفت تنامي القطاع الخاص، وتطبيق إصلاحات على المؤسسات العمومية، و تنامي الحاجة إلى عدد كبير من المكاتب لتغطية الطلب على خدماتها.

**2-3- عدد الموظفين العاملين بالمكتب/الشركة :** يبين الجدول رقم (2) أن ما يقارب 86% من عينة الدراسة لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين بها ست(6) أشخاص وهو يعكس بالضرورة الحجم المتواضع لأغلب مكاتب التدقيق في الجزائر بإعتبارها مكاتب فردية لا يمكن لأصحابها توظيف عدد أكبر من المتخصصين لأسباب إقتصادية. وهذا ما يؤكد على أن قلة عدد الموظفين في مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية، في ظل تنوع الخدمات المهنية و إرتفاع الطلب عليها، يضع العاملين بها تحت ضغط نفسي قوي، مما ينعكس سلبا على جودة خدماتها المهنية المقدمة.

**2-3- هل للمكتب علاقة شراكة مع مكتب تدقيق آخر ؟** وجدنا أن أغلب مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة تعتمد على إمكانيتها الخاصة، ولا تدخل في شراكة مع مكاتب تدقيق أخرى لتأدية مختلف الخدمات المهنية بما فيها الخدمات الإستشارية. وهذا ما يؤكد النتيجة المتوصل إليها سابقا، والتي مفادها أن المهنيين الجزائريين يفضلون العمل الفردي عوض تنظيم أنفسهم في شركات مهنية أو عقد علاقات تعاون لتقديم خدمات مهنية بجودة عالية. إن إستمرار الوضعية الحالية لمكاتب التدقيق لا يساهم في ترقية جودة الخدمات المهنية في الجزائر، وسيُحتّم على المؤسسات الكبيرة اللجوء إلى مكاتب التدقيق و الإستشارة الأجنبية للحصول على الخدمات الإستشارية والخدمات الأخرى.

**2-4- طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب/شركات التدقيق :** يشير الجدول رقم(2) إلى أن أهم الاستشارات المقدمة من طرف مكاتب وشركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة هي استشارات ضريبية ومالية، وتأتي في المقام الثاني الاستشارات القانونية، التي تقدم من طرف 47 مكتب وشركة من أصل 71، بينما لا تقدم الاستشارات الإدارية إلا من قبل 35,21 % من عناصر العينة. يعتقد الباحث أن مزيج الخدمات الإستشارية المقدمة من قبل هذه المكاتب منطقي و ينسجم مع طبيعة عملها الأصلي(التدقيق المالي)، ومع المؤهلات والخبرات المتوفرة لديها. من جهة أخرى، يرجع ضعف الطلب على الخدمات الإستشارية الإدارية والتقنية إلى تفضيل الكثير من المؤسسات والهيئات المختلفة في الجزائر للاستشارات المقدمة من قبل موظفين لديها، و لجوء البعض منها لمكاتب استشارات متخصصة للإستفادة من هذه الخدمات، أين تتوفر الكفاءات المتخصصة في الخدمات الإدارية والتقنية بمستوى عال.

**2-5- نسبة مساهمة مداخيل الخدمات الإستشارية في الدخل الإجمالي لمكتب/شركة التدقيق :** يشير الجدول رقم (2) إلى أن ما يزيد عن 88% من مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة تقل نسبة مساهمة الخدمات الإستشارية في دخلها الإجمالي عن 20%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الخدمات الإستشارية المقدمة. وترجع هذه الوضعية إلى وجود صعوبة في إقناع طالبي الخدمات الإستشارية بالأتعاب الحقيقية التي تطلبها مكاتب التدقيق الجزائرية، و المقابلة للجهد المبذول؛ بل إن البعض منها لا تتمكن من تحصيل أتعاب الخدمات الإستشارية، وقد تقدمها بدون مقابل إذا ما اقترن تقديمها بتأدية خدمة مسك المحاسبة. كما أن الكثير من هذه المكاتب تفضل التركيز على الخدمات المهنية الأخرى مثل خدمات مسك المحاسبة والتدقيق التعاقدي.

## 3. تحليل آراء المستجوبين حول مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية :

يقدم الجدول رقم (3) ملخصا للوصف الإحصائي لآراء وتصورات المستجوبين، و بصورة عامة يتبين ما يلي:

- هناك إتفاق تام بين أغلب المستجوبين على أن ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الإستشارية في الجزائر كان عامل ذا تأثير قوي جدا في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم مجموعة من الخدمات الإستشارية للمؤسسات ومختلف الهيئات والمنظمات. وقد بلغ متوسط إجابات المستجوبين 4,239 من أصل 5 وبإنحراف معياري يقدر بـ 1,006 ؛ وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه **دراسة الجفري و العنقري (2008)**، التي أظهرت أن هذا العامل كان له تأثير متوسط في إتجاه مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية نحو توسيع تشكيلة الخدمات المهنية. وهذا ما يدل على أن سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر لا يزال سوقا غير ناضج، حيث أن تقديم الخدمات الإستشارية يكاد ينحصر في مكاتب التدقيق، بالرغم من وجود طلب مرتفع على هذه الخدمات، خصوصا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يعتبر أغلب المستجوبين أن العاملين الرابع(4) والتاسع(9) لهما تأثير ضعيف الأهمية في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تأدية الخدمات الإستشارية لعملائها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما 2,366 و 2,154 على التوالي. وهو ما يدل على أن محفظة عملاء الخدمات الإستشارية تتشكل -أساسا- من المؤسسات الإقتصادية والمالية. كما أن أغلب المستجوبين لا يوافقون على أن العملاء يقبلون أتعاب الخدمات الإستشارية، حتى في حال إرتفاعها، بل بالعكس يرون أنه من الصعوبة بمكان إقناعهم، فهم يعتبرونها مرتفعة، وإن كانت تعكس تلك الأتعاب أهمية الخدمات المقدمة والجهد المبذول من طرف مكتب التدقيق، بل إن قيمة الأتعاب التي يطلبها المكتب عادة ما تدفع الكثير من طالبي تلك الخدمات إلى الإعراض عنها كليا؛
- إختلفت آراء المستجوبين حول أهمية العوامل التالية : الثامن، الحادي عشر، والرابع عشر في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتقديم الخدمات الإستشارية، وهذا ما تدل عليه قيم الإنحراف المعياري المحسوبة ( 1,070، 1,187، و1,241على التوالي) ؛ إلا أن قيم المتوسطات الحسابية لإجاباتهم (وهي 2,647، 2,183، 2,873 على التوالي) تظهر أن العوامل السابقة ذات أهمية متوسطة عموما، وهذا ما يتفق مع نتائج **دراسة الجفري و العنقري (2008) و دراسة قريط (2008)**، حيث أظهرت أن محدودية المعايير والأنظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية ( العامل الثامن) لم تكن دافعا قويا لإتجاه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية، بإعتبار أن عمل المدقق الخارجي تحكمه مبادئ وقواعد عامة (الإستقلالية، النزاهة، الموضوعية، السرية،...) يجب إحترامها، مهما كانت طبيعة الخدمات المهنية المقدمة. كما أكد كل من **Coulier (2006)**، و **Schatt & Rafforurnier (2011)** أن إرتفاع أتعاب الخدمات الأخرى بالمقارنة مع الخدمات التدقيقية، و اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية للإستفادة من

الخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب، كان لهما تأثير قوي في دفع مكاتب التدقيق الصغيرة إلى تقديم الخدمات الإستشارية لتجنب وقوع حالة تركز سوق التدقيق والإستشارات في عدد محدود من المكاتب، خاصة مكاتب التدقيق العالمية (4Big) ؛ وهذا ما يعكس أثر إختلاف الإطار التشريعي المنظم لمهنة التدقيق في تحديد مزيج الخدمات المهنية المقدمة من قبل مكاتب التدقيق، حيث أدى السماح بممارسة المهنة من المكاتب الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وفي فرنسا إلى إشتداد المنافسة بين مكاتب التدقيق المحلية والأجنبية، الأمر الذي كان له دور كبير في تطوير الخدمات المهنية، وهو ما لم يحصل في السوق الجزائرية؛

- حظيت بقية العوامل بتأييد قوي من المستجوبين، حيث لا تقل متوسطاتها الحسابية عن 3,591، وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة لهذه العوامل في دفع مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية لعملائها. و نسجل أن العاملين (12) و(15)، كان لهما تأثير أقوى من العوامل الأخرى المماثلة، حيث كان المتوسط الحسابي لكل منهما يتجاوز (4). و يدل ذلك على أن مكاتب التدقيق الجزائرية تستغل خبرتها المتراكمة ومعرفتها بواقع المؤسسات الإقتصادية والمالية في إطار مهام التدقيق المالي الإلزامي، وخدمات مسك المحاسبة، في تقديم خدمات إستشارية تتناسب مع ظروفها الداخلية والخارجية ؛ خصوصا أن معظم المدققين الخارجيين المعتمدين كانوا موظفين في المؤسسات العمومية الإقتصادية والمالية، و لديهم تجربة معتبرة فيها خلال المراحل المختلفة التي مرت بهذه الشركات. وذلك في إطار العمل ضمن الشركة الوطنية للمحاسبة(SNC). وفي الحقيقة، أن هذه الخبرة تفيد كثيرا المؤسسات الجزائرية من خلال تثمين المعارف والخبرات الموجودة لدى المدققين الخارجيين في شكل نصائح وإقتراحات قابلة للتطبيق، ويعود من ناحية أخرى بالفائدة على مكاتب التدقيق في شكل تحسن في مداخيلها الإجمالية، وإكتساب معارف ومؤهلات جديدة وتطويرها، أثناء الإحتكاك بالإطارات الكفأة في المؤسسات والهيئات الطالبة للخدمات الإستشارية. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة قريط(2008)، ودراسة **Sunsunic & Stein (1990)**، اللتين أكدتا أن خبرة المدقق المتراكمة والناجمة عن تنفيذه عمليات التدقيق المالي القانوني للعملاء، كانت دائما دافعا قويا له لتقديم خدمات إستشارية ذات نوعية، لأنها تساعده على تحسين معرفته بالصناعة التي ينتمي إليها العملاء، وبالتالي سيؤثر ذلك إيجابيا على كفاءة المدقق الخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن إشتداد المنافسة في سوق خدمات التدقيق الإلزامي، والخوف من تركز هذا السوق في عدد محدود من مكاتب وشركات التدقيق التي لديها سمعة طيبة وخبرة طويلة، دور مهم في دفع مكاتب التدقيق الأقل شهرة وخبرة إلى السعي لتوسيع مزيج خدماتها المهنية لتشمل الخدمات الإستشارية كمدخل للتميز في سوق التدقيق والإستشارة، خصوصا أن أتعاب مهام التدقيق الإلزامي أصبحت خاضعة لمبدأ العرض والطلب، ولم تعد تحدد من طرف المشرّع، كما جرى العمل به سابقا.

**4. إختبار فرضية الدراسة** :

تم إجراء إختبار T للعينة الواحدة لتحديد أهم عوامل عرض الخدمات الإستشارية من قبل مكاتب التدقيق الجزائرية، وقد تم ذلك بمقارنة المتوسط الحسابي لكل عامل من العوامل الخمسة عشر بقيمة إفتراضية وهي 3، والتي تم إختيارها على أنها متوسط الفئة الثالثة، وهي الفئة متوسطة الأهمية، وبالتالي فإن نتيجة هذا الإختبار هي المحدد لأهمية عامل ما من عدمها. أظهرت نتائج إختبار T أن هناك 14 عاملا مهما من أصل 15 في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتوسيع خدماتها المهنية لتشمل الخدمات الإستشارية، حيث حصلت هذه العوامل على متوسط أعلى من 3 بمقياس لكرت. وكان إختبارT ذو دلالة معنوية، كما يتضح من الجدول رقم (4). بينما كان إختبارT على العامل رقم (14) غير معنوي، وهذا يدل على عدم أهمية هذا العامل بتاتا. وعليه يتأكد لدينا صحة فرضية الدراسة والتي كان نصها كما يلي : "يعود إتجاه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب خدمات المصادقة على الحسابات إلى عملائها إلى عوامل تتعلق ببيئة التدقيق في الجزائر، وما تشهده من تحولات وتحديات."

## IV - خلاصة:

لقد سمحت معالجة وتحليل البيانات الميدانية من إستخلاص النتائج التالية:

- يفضل أغلب المدققين الخارجيين في الجزائر العمل ضمن مكاتب فردية، ولا يرغبون في تكوين شركات تدقيق تسمح لهم بإنجاز مهام تدقيق و تقديم إستشارات ذات جودة لشركات كبيرة تتطلب عدد كبير من المدققين وتنوع في تخصصاتهم ؛ و يرجع الباحث ذلك لأسباب ذاتية وتنظيمية، تتمثل- أساسا- في ضعف التواصل و روح العمل الجماعي، و ضعف مستوى الشفافية لدى المهنيين في الجزائر. ويدل على ذلك أن أغلب المكاتب المكونة لعينة الدراسة ليس لها علاقة شراكة مع مكاتب أخرى محلية أو أجنبية، وبالتالي غياب تبادل الخبرات والخدمات؛

- تعرض مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية مزيجا من الخدمات الإستشارية، تشتمل أساسا على الخدمات الضريبية والمالية والقانونية، مما يدل على وجود طلب متزايد على تلك الخدمات، و يؤكد المساهمة الفعالة للمدققين الخارجيين في تلبية حاجات العملاء لتلك الخدمات، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحتاج إلى المرافقة الدائمة لمساعدتها في مرحلة الإنطلاق و أثناء نشاطها، للإيفاء بكل الإلتزامات المفروضة عليها؛

- أغلب مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة لا تقدم الخدمات الإستشارية بشكل منتظم وبنفس الوتيرة، وذلك أن الطلب عليها لا يكون بنفس المستوى على مدار السنة، وهذا ما دفع تلك المكاتب إلى التركيز على تقديم خدمات التدقيق الإلزامي، وخدمات المحاسبة، التي تتميز بإرتفاع أتعابها وسهولة التعاقد عليها مع العملاء، بالمقارنة مع الخدمات الإستشارية؛

- رغم امتلاك أغلب المدققين الخارجيين في الجزائر للخبرة المهنية الطويلة، إلا أن هذه الخبرة لا تكفي في كل الأحوال لتقديم خدمات استشارية ذات جودة، ما لم يتم تطوير معارفهم و مهاراتهم المهنية من خلال التكوين المستمر، من خلال تنظيم ندوات وملتقيات متخصصة لفائدتهم؛

- تعاني أغلب مكاتب التدقيق الخارجي المكونة لعينة الدراسة عجزا معتبرا في عدد الموظفين لديها، بسبب صعوبة توظيف الكفاءات المطلوبة والملائمة لطبيعة خدماتها المهنية، نظرا لندرة هذه الكفاءات في سوق العمل، ورغبة بعض المكاتب في تقليل المصاريف العامة للمكتب، بتوظيف عدد محدود جدا من الموظفين للقيام بمهام ذات طبيعة مختلفة، وبالتالي تحميل عبء أكبر على هؤلاء الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض جودة الخدمات المهنية لتلك المكاتب؛

- رغم تقديم مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية لمزيج واسع من الخدمات الإستشارية لعملائها، إلا أن إيراداتها من تلك الخدمات تمثل نسبة ضئيلة نسبيا من إجمالي دخلها السنوي، فهي لا تتعدى 20% في أغلب المكاتب المكونة للعينة. وهذا ما يؤكد إنخفاض أتعاب الخدمات الإستشارية في الجزائر، وأن الكثير من المكاتب لا تقوم بفوترة تلك الخدمات بشكل مستقل، وأحيانا يتم إحتسابها ضمن أتعاب الخدمات الأخرى مثل خدمات المحاسبة؛

- لا يؤثر تقديم الخدمات الإستشارية من قبل المدققين الخارجيين في الجزائر على إستقلاليتهم وموضوعيتهم، وذلك أن التشريعات المنظمة للمهنة في الجزائر تمنع تقديم تلك الخدمات لعملاء التدقيق، في نفس العهدة؛

- أكدت هذه الدراسة أن التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، وما شهده المحيط المهني من صعوبات وتحديات، ساهمت في إحداث تطوير على مستوى تنظيم وممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، حيث أصبح المهنيون يسعون لتقديم مزيج متنوع من الخدمات الإستشارية لتلبية لحاجات المؤسسات والهيئات المختلفة لها.

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية، نورد بعض التوصيات، التي نتوجه بها إلى الجهات المعنية بتطوير مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر :

- بعث روح التواصل والعمل الجماعي لدى المدققين الخارجيين الجزائريين من خلال تشجيعهم على الإنتظام في شكل شركات كبرى لتقديم خدمات التدقيق، المحاسبة والإستشارة، وكذا بناء علاقات شراكة بين المكاتب الجزائرية كإستراتيجية للتعاون وتبادل الخبرات بينها، وذلك لحماية وتدعيم المركز التنافسي للمدققين الخارجيين الجزائريين في حالة دخول مكاتب أجنبية إلى السوق الجزائرية ؛

- ضرورة سعي مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر لتدعيم نفسها بالكفاءات الملائمة والمتخصصة، في مجال الخدمات الإستشارية التي يقوم المكتب بتأديتها، وذلك لتكريس التخصص والفصل في أداء الأعمال بين من يقوم بمهام التدقيق ومسك المحاسبة، ومن يقدم خدمات إستشارية معينة تتطلب مؤهلات ومهارات خاصة ؛

- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية متخصصة ودورية لفائدة ممارسي مهنة التدقيق والمحاسبة، كطريقة للتكوين المتواصل لهؤلاء المدققين، تتناول مختلف المواضيع المستجدة في البيئتين المحلية والدولية والتي تهم المدققين الخارجيين، مثل حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، والممارسات المحاسبية المحلية والدولية، مع التركيز على إبراز المساهمة الفعالة للمهنيين في مساعدة المؤسسات والهيئات المختلفة في تقييمها وتطويرها ومعالجة مختلف المشكلات المطروحة، وهو ما يساهم في تحسين وتطوير معارفهم، وبالتالي رفع مستوى كفاءتهم المهنية ؛

- ضرورة إلزام المجلس الوطني للمحاسبة مكاتب التدقيق في الجزائر بالإفصاح عن طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة للعملاء، و قيمة الأتعاب المفوترة، وتوضيح طبيعة الخدمات الإستشارية المرتبطة بتأدية خدمات مهنية أخرى، وتحديد الجهات المستفيدة منها، للتأكد من أن هذه المكاتب لا تقدم خدمات إستشارية إلى نفس المؤسسة التي تقوم بتدقيقها، وفي نفس العهدة، وهذا لحماية إستقلالية المدققين الخارجيين من أي تهديد أو شك ؛

- يفضل تحديد قائمة رسمية بالخدمات الإستشارية التي يمكن لمكاتب التدقيق والمحاسبة تقديمها للعملاء، بمراعاة ملائمة هذه الخدمات لطبيعة مهنة التدقيق، حيث يمنع المدقق من تقديم خدمات أخرى لا تتلاءم مع مجال عمله، وذلك لدفع المدقق إلى التركيز على الخدمات المهنية الرئيسية والمتمثلة أساسا في التدقيق والمحاسبة، وترك الخدمات ذات الطابع الإداري لمكاتب الإستشارة المتخصصة ؛

- وضع وتنفيذ برامج مراقبة جودة الأداء المهني بما يضمن إلتزام مكاتب التدقيق بالتشريعات والقواعد المنظمة لمهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر ؛ كما ينبغي وضع معايير مهنية خاصة بتأدية الخدمات الإستشارية من قبل مكاتب

التدقيق الخارجي، تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية، وتكون ملزمة ومتوافقة مع الإطار المرجعي الدولي (ISAs)، و الممارسات الدولية المتعارف عليها ؛

- ضرورة انفتاح المهنيين أكثر على المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وذلك بإعتماد سياسة إتصالية فعالة تهدف إلى التعريف بدور المدقق الخارجي ومسؤولياته، والترويج لمختلف الخدمات المهنية التي يقدمها ؛ وهذا من شأنه أن يسمح بتقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في الجزائر، ويعطي انطباعا جيدا عن قدرة المدققين الجزائريين على المساهمة في نجاح المؤسسات، وتحسين تنافسيتها محليا ودوليا.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم: (1) : الخصائص الديموغرافية للمستجوبين**

| الخصائص | الفئات | التكرار | النسبة(%) |
|---|---|---|---|
| المركز الوظيفي | خبير محاسبي | 29 | 40,85 |
| | محافظ حسابات | 42 | 59,15 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| الجنس | ذكر | 68 | 95,77 |
| | انثى | 3 | 4,23 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| العمر | أقل من 35 سنة | 2 | 2,82 |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 12 | 16,90 |
| | 45 سنة فأكثر | 57 | 80,28 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق | أقل من 5 سنوات | 2 | 2,82 |
| | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 7 | 9,86 |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 13 | 18,31 |
| | 15 سنة فأكثر | 49 | 69,01 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| أعلى مؤهل علمي | شهادة ليسانس | 53 | 74,65 |
| | شهادة ماجستير | 11 | 15,49 |
| | شهادة دكتوراه | 5 | 7,04 |
| | أخرى | 2 | 2,82 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| التخصص العلمي | محاسبة | 14 | 19,72 |
| | علوم مالية | 57 | 80,28 |
| | المجموع | 71 | 100 |

**المصدر:** من إعداد الباحث إعتمادا على الإستبيان

**الجدول رقم:(2): خصائص المكاتب المكونة لعينة الدراسة**

| الخصائص | الفئات | التكرار | النسبة(%) |
|---|---|---|---|
| نوع المكتب | مكتب فردي | 64 | 90,14 |
| | شركة | 7 | 9,86 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| سنوات التأسيس | قبل سنة 1992 | 09 | 12,68 |
| | 2000 - 1992 | 43 | 60,56 |
| | 2005 - 2001 | 7 | 9,86 |
| | 2010-2006 | 12 | 16,90 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| عدد الموظفين العاملين بالمكتب/الشركة | 2-1 | 23 | 32,40 |
| | 6-3 | 38 | 53,52 |
| | 10-7 | 7 | 9,86 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | أكثر من 10 | 3 | 4,22 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| هل للمكتب علاقة شراكة مع مكتب تدقيق آخر؟ | نعم | 12 | 16,90 |
| | لا | 59 | 83,10 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب/شركات التدقيق | إستشارات ضريبية | 71 | 100 |
| | إستشارات مالية | 68 | 95,78 |
| | إستشارات قانونية | 47 | 66,20 |
| | إستشارات إدارية | 25 | 35,21 |
| | إستشارات أخرى | 13 | 18,31 |
| هل يقدم مكتبكم / شركتكم الخدمات الإستشارية بشكل منتظم؟ | نعم | 26 | 36,62 |
| | لا | 45 | 63,38 |
| | المجموع | 71 | 100 |
| نسبة مساهمة مداخيل الخدمات الإستشارية في دخلها الإجمالي | أقل من 10% | 46 | 64,79 |
| | 10-20% | 17 | 23,94 |
| | 20-30% | 6 | 8,45 |
| | أكثر من 30% | 2 | 2,82 |
| | المجموع | 71 | 100 |

**المصدر:** من إعداد الباحث إعتماداً على الإستبيان

**الجدول رقم (3): درجة مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب /شركات التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية**

| الرقم | العوامل | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة الأهمية(%) | الدرجة الوصفية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | زيادة الوعي بأهمية تنوع البيانات والتقارير المالية وغير المالية مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الإستشارية. | 3,831 | 0,9854 | 76,62 | هام |
| 2 | ثقة الدولة والأطراف المستفيدة في قدرة مكاتب التدقيق على تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية( المصادقة على الحسابات). | 3,971 | 0,970 | 79,42 | هام |
| 3 | ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية في الجزائر. | 4 ,239 | 1,006 | 84,78 | هام جدا |
| 4 | اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الإستشارية التي تقدمها مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر. | 2,366 | 1,186 | 37,32 | ضعيف الأهمية |
| 5 | التطورات التي شهدتها ممارسة مهنة التدقيق، وبالأخص متطلبات القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الخارجي الحديث. | 3,760 | 1,061 | 75,20 | هام |
| 6 | قرب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومحاولة الوفاء بمتطلبات عصر عولمة المهن. | 3,985 | 1,035 | 79,70 | هام |
| 7 | إمكانية استخدام المدقق الخارجي لترخيصه النظامي لمزاولة نطاق واسع من الخدمات المهنية ذات الطبيعة الاستشارية. | 4,000 | 0,878 | 80,00 | هام |
| 8 | محدودية المعايير والانظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية. | 2,647 | 1,070 | 52,94 | متوسط الأهمية |
| 9 | سهولة إقناع الزبائن بقبول اتعاب الخدمات الاستشارية حتى في حالة ارتفاعها. | 2,154 | 0,995 | 43,08 | ضعيف الأهمية |
| 10 | التقديم المشترك للخدمات المهنية يقلل من مخاطر فقدان الزبائن ويزيد الثقة بينهم وبين المدققين الخارجيين. | 3,591 | 1,459 | 71,82 | هام |
| 11 | ارتفاع مبالغ اتعاب الخدمات الأخرى عن مبالغ أتعاب الخدمات التأكيدية( المصادقة على الحسابات) . | 2,183 | 1,187 | 55,66 | متوسط الأهمية |
| 12 | سعي مكاتب التدقيق إلى تمييز نفسها لمواجهة حدة المنافسة في السوق المهني في الجزائر، من خلال إيجاد انطباع إيجابي عنها بأهمية ما تقدمه من خدمات. | 4,183 | 0,703 | 83,66 | هام |
| 13 | ضرورة إيجاد مصادر دخل إضافية متنوعة لمكاتب التدقيق في ظل انخفاض أتعاب خدمة المصادقة على الحسابات. | 4,028 | 0,894 | 80,56 | هام |
| 14 | اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية الكبرى للتمتع بالخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب. | 2,873 | 1,241 | 57,46 | متوسط الأهمية |
| 15 | توافر خبرة سابقة لدى مكاتب التدقيق في أعمال المؤسسات، من خلال عمليات التدقيق المحاسبي، مما يسهل تقديم نطاق واسع من الخدمات الاستشارية لنفس المؤسسات. | 4,169 | 0,736 | 83,38 | هام |

**المصدر:** نتائج التحليل بالإعتماد على برنامج SPSS

**الجدول رقم (4): إختبار T للعوامل المتوقع مساهمتها في توجه مكاتب /شركات التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية**

| العوامل | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمةT | درجة الحرية | المعنوية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| زيادة الوعي باهمية تنوع البيانات والتقارير المالية وغير المالية مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الإستشارية. | 3,831 | 0,9854 | 7,106 | 70 | 0,000 | معنوي |
| ثقة الدولة والأطراف المستفيدة في قدرة مكاتب التدقيق على تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية( المصادقة على الحسابات). | 3,971 | 0,970 | 8,437 | 70 | 0,000 | معنوي |
| ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية في الجزائر. | 4 ,239 | 1,006 | 10,375 | 70 | 0,000 | معنوي |
| اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الإستشارية التي تقدمها مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر. | 2,366 | 1,186 | -4,503 | 70 | 0,000 | معنوي |
| التطورات التي شهدتها ممارسة مهنة التدقيق، وبالأخص متطلبات القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الخارجي الحديث. | 3,760 | 1,061 | 6,035 | 70 | 0,000 | معنوي |
| قرب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومحاولة الوفاء بمتطلبات عصر عولمة المهن. | 3,985 | 1,035 | 8,028 | 70 | 0,000 | معنوي |
| إمكانية استخدام المدقق الخارجي لترخيصه النظامي لمزاولة نطاق واسع من الخدمات المهنية ذات الطبيعة الاستشارية. | 4,000 | 0,878 | 9,594 | 70 | 0,000 | معنوي |
| محدودية المعايير والانظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية. | 2,647 | 1,070 | -2,772 | 70 | 0,007 | معنوي |
| سهولة إقناع الزبائن بقبول أتعاب الخدمات الاستشارية حتى في حالة ارتفاعها. | 2,154 | 0,995 | -7,157 | 70 | 0,000 | معنوي |
| التقديم المشترك للخدمات المهنية يقلل من مخاطر فقدان الزبائن ويزيد الثقة بينهم وبين المدققين الخارجيين. | 3,591 | 1,459 | 3,415 | 70 | 0,001 | معنوي |
| ارتفاع مبالغ اتعاب الخدمات الاخرى عن مبالغ اتعاب الخدمات التأكيدية( المصادقة على الحسابات) . | 2,183 | 1,187 | -5,799 | 70 | 0,000 | معنوي |
| سعي مكاتب التدقيق إلى تمييز نفسها لمواجهة حدة المنافسة في السوق المهني في الجزائر، من خلال إيجاد انطباع إيجابي عنها بأهمية ما تقدمه من خدمات. | 4,183 | 0,703 | 14,175 | 70 | 0,000 | معنوي |
| ضرورة إيجاد مصادر دخل إضافية متنوعة لمكاتب التدقيق في ظل انخفاض أتعاب خدمة المصادقة على الحسابات. | 4,028 | 0,894 | 9,691 | 70 | 0,000 | معنوي |
| اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية الكبرى للتمتع بالخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب. | 2,873 | 1,241 | -0,891 | 70 | 0,392 | غير معنوي |
| توافر خبرة سابقة لدى مكاتب التدقيق في أعمال المؤسسات، من خلال عمليات التدقيق المحاسبي، مما يسهل تقديم نطاق واسع من الخدمات الاستشارية لنفس المؤسسات. | 4,169 | 0,736 | 13,374 | 70 | 0,000 | معنوي |

**المصدر:** نتائج التحليل بالإعتماد على برنامج SPSS

## - الإحالات والمراجع :

[1]. فوزية حامد الجفري و حسام عبد المحسن العنقري : " اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية: تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الإقتصاد والإدارة، المجلد 21، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 273.

[2]. Audousset Sophie, « L'influence du gouvernement d'entreprise et du co-commissariat aux comptes sur la détermination des honoraires d'audit des sociétés cotées françaises », Montpellier , à 16h.3France, 3/ 2006, P. 11, www.halshs.archives-ouvertes.fr/doc, consulté le : 27/ 12/ 201

[3]. Bleibtreu Christopher and Stefani Ulrike, « The Interdependence between Audit Market Structure and the Quality of Financial Reporting : The Case of Non-Audit Services», Working Paper Series, University of Konstanz, Germany, 2/2012, P.10, www.wiwi.uni-konstanz.de/forschung , , at : 10h.00.3consulted in 16/ 11/ 201

[4]. Bernard Rafforurnier & Alain Schatt, « La Relation entre honoraires d'audit et honoraires de conseil des auditeurs dans un contexte post-SOX : Le Cas SUISSE », Revue "Comptabilités, économie et société", Montpellier, France, 12/ 2011, www.halshs.archives-ouvertes.fr/doc, consulté le : 21/12/2013, à 21h.00.

[5]. Sunsunic Dan & Stein Michael, «Audit risk in client portfolio context », Contemporary Accounting Research, Vol 6, Issue 2, Canadian Academic Accounting Association, 329 –343, Spring 1990 , P.P.329-343. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1911- , at : 14h.00.33846.1990.tb00762, consulted in 29/10/ 201

[6]. Aljaaidi, Khaled Slamen Ysalam, « Reviewing the audit expectation gap literature from 1974 to 2007 », *International Postgraduate Business Journal (IPBJ),V*ol 1, Utara University, Malaysia, , 32009, P.P.41-75, www.oyagsb.uum.edu.my/index.php/ipbj-list-of-issue consulted in16/12/ 201 at : 20h.00

[7]. عصام قريط، "الخدمات الإستشارية وأثرها على حياد المدقق في الأردن"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص.ص.7-39.

[8]. للمزيد، أنظر :

- القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ، الموافق ل29 يونيو 2010م، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

- مجموعة مراسيم تنفيذية صادرة في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7.

# تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية
## ـ دراسة حالة شركة سونطراك مديرية الصيانة بالأغواط ـ

# Diagnosis of the internal audit function in the light of international standards for internal audit - case study: the Company of Sonatrach- Directorate of Maintenance LAGHOUAT

أحمد نقاز (*) & مسعود صديقي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تقدم هذه الدراسة تشخيصا للوظيفة المراجعة الداخلية بمديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط، في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، والصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) ، وذلك باستخدام طريقتي المقابلة المباشرة، مع توجيه أسئلة مباشرة على المسؤول على وظيفة المراجعة الداخلية بالمديرية، هذه الأسئلة كانت في شكل استبيان، حيث تم بذلك التوصل إلى مجموعة من النتائج، حول مدى تبني واحترام ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية بمديرية الصيانة بالأغواط للمعايير الدولية للمهنة، وعلى إثر هذه النتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيات، للنهوض بوظيفة المراجعة الداخلية إلى مستوى ذا جودة، باعتبار أن هذه الوظيفة من المقومات الإدارية الأساسية للنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
**الكلمات المفتاح :** مراجعة داخلية، معايير دولية للمراجعة الداخلية، معايير الصفات ، معايير الأداء، رقابة داخلية.

**Abstract :** In the light of the international standards for internal audit , issued by the American Institute of internal auditors (IIA), this study provides a diagnosis of the internal audit function in the Directorate of Maintenance of Sonatrach in Laghouat . It uses two ways of direct interview, including direct questions to the one is in charge of the internal audit function in the Directorate. These questions are in the form of a questionnaire. So they can reach some results about adoption and respect for the implementation of internal audit function, following the international standards for the profession. Consequently, a set of recommendations are proposed. So, the internal audit function can reach an advanced level of quality.
**Keywords :** Internal audit, international standards for internal audit, qualities standards, performance standards, internal control.

**Jel Classification Codes :** M42, M49

## I- تمهيد :

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة ضغوط كبيرة على مهنة المحاسبة والتدقيق، وخاصة في ضوء الزيادة المضطربة لإفلاس شركات كثيرة في جميع الدول، والدعاوى القضائية المرفوعة ضد المحاسبين والمدققين القانونيين على عدم قدرتهم على أداء واجباتهم وبأسلوب يتماشى مع دليل معايير الآداب المهني، وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة بأن تتم عملية التدقيق الداخلي والخارجي وفق ضوابط ومعايير متعارف عليها دوليا.

تعتبر شركة سوناطراك من أهم الشركات الجزائرية، التي تساهم بدرجة كبيرة في بناء اقتصاد الدولة، كيف لا والدولة الجزائرية تعتمد على المحروقات بنسبة 96% إلى 98% في صادرتها، حيث تتكون هذه الشركة من مجموعة من المديريات الرئيسية، المتواجدة عبر العديد من المناطق في الوطن، كل بحسب تخصصه، وتعتبر مديرية الصيانة بالأغواط أحد المديريات المساندة للنشاط الرئيسي المتمثل في الإنتاج (الاستخراج) والنقل، ولقد اختيرت شركة سوناطراك لهذه الدراسة نظرا لما تعرفه هذه الشركة من هزات وفضائح بالمليارات الدولارات، بالشكل الذي تعرضت له كبريات شركات في الولايات المتحدة الأمريكية ورلد كوم وانرون، حيث أرجعت أسباب فضائح تلك الشركات إلى ضعف المنظومة الرقابية لها، الأمر الذي ساهم في إصدار قانون ساربنيس واوكسلي[1] في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شدد على ضرورة تنظيم العلاقة بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة ومجلس الإدارة والمساهمين من جهة، وإخضاع كل منها للمعايير تضمن الأداء الفعال لها، كما أن هناك اجتهدت متوالية حول إيجاد تعريف واضح للمراجعة الداخلية، ولا بأس أن نتعرض لبعض التعريفات التي جاءت في السياق الوظيفي والمهني للمراجعة الداخلية حيث عرفت "ETIENNE" (المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري لصالح المديرية العامة)[2].

eMail : (*) : Neggaz_ahmed@yahoo.fr & (**): Seddikimes@yahoo.fr

أما المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية Institut Française De L'audit Et Du Contrôle Interne (IFACI) فقد عرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات و إعطاء نصائح من أجل القيام بالتحصينات اللازمة و التي تساهم في خلق قيمة مضافة[3].

و لقد جاء HAMMINI ALLEL بتعريف للمراجعة الداخلية يبين فيه أن المراجعة الداخلية بها شخص أو أشخاص مؤهلون تابعون تنظيميا للإدارة العليا ومستقلون عن باقي الوظائف بما فيها المحاسبة والمالية، و هي وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة[4].

و يقتصر عملها على مختلف الوظائف و الدوائر و العمليات، فمن خلال المراجعة الداخلية يتم مراجعة عمليات مختلف الوظائف من أجل القيام بالتحسينات اللازمة للوصول لتطبيق جيد لسياسات والإجراءات المتبعة في الوحدة .وعلى هذا النحو أردنا أن نسلط الضوء على مدى احترام وإتباع، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في مديرية الصيانة للشركة الأغواط، التي استحدثت فيها خلية للمراجعة الداخلية، لحاجة إدارة المديرية للتسيير الفعال، حيث يعتبر اخضاع إدارة المراجعة الداخلية للمعايير دليل على جودة وجدية عمل هذه الأخيرة وبالتالي تدعيم نظام الرقابة الداخلية للشركة وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء بعث هذا النوع من الوظائف في المديرية، ومنه زيادة التحكم في التسيير الناجع والرشيد للشركة ككل.

صدرت المعايير الدولية للمراجعة الداخلية من المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين، الذي قام بعدة تعديلات في شكل هذه المعايير سنة 2001 وسنة 2004 حيث قسم معايير المراجعة إلى مجموعتين رئيسيتين[5]:

- **معايير السمات أو الخصائص أو الصفات Attribute standards:** (سلسلة الألف) وهي التي تتناول معايير السمات وخصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية؛
- **معايير الأداء Performance:** (سلسلة الألفين) وهي التي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي من خلالها يتم قياس أداء تلك الأنشطة.

ولقد كان آخر تعديل قام به معهد المراجعين الداخليين لهذه المعايير في 26 أكتوبر 2010 أين تكلم على معايير التنفيذ التي تتولى تطبيق معايير السمات والأداء على أنواع محددة من الأنشطة، حيث أنه قد توجد فئة واحدة من معايير السمات ومن معايير الأداء، لكنه يوجد لها فئات متعددة من معايير التنفيذ، فميز بين نوعين من الأنشطة، الأنشطة الاستشارية والتي يشار إليها بحرف C بعد رقم المعيار مثل c11130-(c1)، أنشطة التأكيد والتي يشار إليها بحرف A بعد رقم المعيار مثل A11130-(A2)[6]، وتظهر هذه المعايير بشكل مختصر في الجدول رقم1 ، وفي ضوئها سيتم دراسة مدى التوافق للنشاط خلية المراجعة الداخلية، في مديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط والمعايير الدولية للمهنة، محاولين الإجابة على إشكالية رئيسية، مفادها **قياس مدى مراعاة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية عند بعث هذه الخلية بالمديرية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم بناء فرضية رئيسية صفرية مفادها أن هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ولقد تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين صفريتين فرعيتين مفادهما عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة بالنسبة للمجموعة الصفات، و عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة بالنسبة للمجموعة الأداء، ولقد تم تقسيم كل فرضية فرعية إلى فرضيات جزئية، كما سيأتي في مناقشة نتائج الاستبيان المقدم إلى المسؤول على خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة بالأغوط، وكتشخيص وضيفي للمديرية، وجد أن مديرية الصيانة بالأغواط تقوم بالمهام التالية:

- الصيانة الوقائية والتصحيحية من الآلات الرئيسية الدورية TRC (توربينات الغاز والمحركات الكهربائية، مضخات، الضواغط، مولدات، ...) وملحقاتها؛
- تجديد التجميع الثانوي وإصلاح العناصر الأساسية من الآلات الدوارة (الدوار، إرشادات، الجسم مضخات...)؛
- تصميم و / أو متابعة الإجراءات صيانة آلات (التعديل مراقبة - تحكم ، وتحسين أداء المعدات)؛
- التحقق ومعايرة صمامات الأمان؛
- تحليل الفشل؛
- تصميم وإنتاج الصنابير وعمليات دعم stopple على الأنابيب والهياكل تتركز.

**هناك العديد من الدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية واهم مقوماتها ومعاييرها، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:**

دراسة كلا من Jantan,et al، سنة 2005، بعنوان " Internal auditing practices

and internal control system" والتي هدفت إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي، بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، وكذلك تحديد ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظم الرقابة الداخلية في هذه(IIA) الشركات، وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وبراعة وموضوعية أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية، تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، كما أن لنطاق التدقيق الداخلي وللأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي، تأثير على سمات الاتصال، و الإعلام الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، وسمات بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما استنتجت هذه الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الد اخلي وأداء عمل التدقيق، وخطة التدقيق الداخلي و التقرير عن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ على سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة وكذلك أنشطة الرقابة الداخلية.

دراسة كلا من Kent and Stewart سنة 2006 بعنوان "The use of internal audit by Australian companies" هدفت إلي استطلاع مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق، للمراجعة الداخلية بشكل طوعي، وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطرة و الحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي، وأجري علي ضوئه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك هو حجم الشركة كما استنتجت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي و القدرة علي إدارة المخاطر كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير قوية بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كما أوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين علي قدر من المهنية والكفاءة حيث يوجد لدى العديد الشركات طقم غير كافي لل قيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث لها.

دراسة جربوع 2005 بعنوان "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الآخرين من القرن العشرون مشاكل عديدة بعد الإفلاسات التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات ، وتقييم الأداء للأفراد داخل الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة، وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 سوف تفرض تحديات على الشركات المساهمة فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضاء المستهلك، وهذا لا يتأتى إلا بمراجعة الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أو الخارجي وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أو للأطراف الخارجية أو لكليهما.

وما يميز هذه الدراسة هي معرفة مدى اهتمام المسييرالمسؤول بشركة سوناطراك الجزائرية (مديرية الصيانة بالأغوط)، بالخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية، وهذا بتشخيص مدى اهتمام هذا الأخير، بجودة هذه المهنة، من خلال مدى مراعاة وظيفة المراجعة الداخلية للمعايير الدولية للمهنة.

## II - الطريقة :

تمت هذه الدراسة الميدانية بمديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط DML، من خلال إجراء مقابلة، من أجل تشخيص خلية المراجعة الداخلية لـ DML، ومن ثم تم استخدام استبيان للتقصي مدى احترام المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

- **من أجل التشخيص الوظيفي لـ DML** استعملنا الهيكل التنظيمي للمديرة الصيانة، المقدم أثناء المقابلة مع مسؤول خلية المراجعة الداخلية،الذي يبين مجموعة الوظائف المكونة لإدارة المديرية والتي تظهر في الشكل رقم(1)، وفي ما يلي المهام المنيطة بكل وظيفة: صيانة من المستوى 3 و 4 و 5 للمعدات النشاط؛ وضع إجراءات الرقابة وصيانة النشاط من المستوى 1 و 2 المعدات بالتعاون مع المديريات الجهوية؛ تصليح قطع الغيار وتجديد الأجهزة المعدات؛ تصنيع قطع الغيار وتجديد الأجهزة المعدات؛ إعادة تأهيل وتحديث المعدات والمنشآت الصناعية للنشاط؛ إعداد وتنفيذ العمليات الخاصة.

وتتمثل باقي مهام المصالح بحسب طبيعة المصلحة، حيث تتمثل هذه المصالح بحسب الهيكل التنظيمي للمديرية في التالي:

- مصلحة HSE؛
- الأمن الداخلي؛
- مركز المعلوماتية؛
- دائرة الإدارة والإتصالات؛
- دائرة المالية/الشؤون القانونية؛
- دائرة الطرق والجدولة؛
- دائرة الكهرباء الصناعية؛
- دائرة التموين؛
- دائرة الميكانيك؛
- دائرة العمليات الخاصة.

ما لفت انتباهنا من خلال عملية التشخيص لوظائف المديرية ، هو عدم إدراج خلية المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية، ولم تكن هناك إجابة علمية، مقدمة من قبل المديرية على هذا التساؤل.

- **ومن أجل التشخيص المهني لخلية المراجعة الداخلية بالمديرية:** وجد أنه تم بعث خلية المراجعة في مارس 2011، على إثر دراسة الحاجة لهذا النوع من الخدمات في مديرية الصيانة، حيث حدد تعداد المورد البشري لهذه الخلية، بموظف واحد يقوم بأعمال المراجعة الداخلية بالمديرية،

و ما لفت انتباهنا أيضا في هذا النوع من البعث لخلية المراجعة الداخلية، هو التبعية الهيكلية، إذ أن هذه الخلية تابعة تنظيمية للمديرية المالية، مصلحة الموازنات والرقابة، بمعنى هناك خرق هيكلي يضر باستقلالية وموضوعية عمل هذه الخلية،

من خلال المقابلة أيضا، التي قمنا بها مع خلية المراجعة الداخلية، تم رصد الطريقة التي تدار بها مهام هذه الخلية، إذ أنها تتم من خلال محورين أساسين وهما:

- يكون التكليف من خلال تحديد نطاق ووقت العمل من قبل المدير العام (بدون مناقشة المراجع الداخلي)، الخاص بسنة كاملة، ومن ثم تقوم الخلية تقوم بتطبيق البرنامج المؤشر عليه من قبل المدير العام،
- القيام بمهام خاصة خلال السنة بحسب الحالة المواجهة، بتكليف من المدير العام للمديرية.

وبعد التشخيص المهني للخلية المراجعة الداخلية للمديرية DML، تم استخدام استبيان للوقوف على مدى احترام المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، هذا الاستبيان هو عبارة عن مجموعتين أساسيتين من الأسئلة خاصتين بكل من معايير السمات (الصفات)، ومعايير الأداء، وكل مجموعة مكونة من مجموعات ثانوية من الأسئلة حول خصوصية المجموعة الرئيسية، قدمت للإجابة عنها إلى الممثل الوحيد لهذه المهنة بالمديرية، وهي الموظفة الوحيدة المنوطة بها تقديم خدمات المراجعة الداخلية بالمديرية، الأمر الذي حتم علينا بأن يكون عدد الإستبانات الموزعة هو استبيان واحد، حيث تعتبر هذه الموظفة هي المجتمع الكلي للدراسة وظيفة المراجعة الداخلية بالمديرية.

## III- النتائج ومناقشتها :

ستتم مناقشة نتائج هذا الاستبيان من المجموعات الجزئية حتى نصل إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية،

لقد تم استخدام الإكسيل 2010 لحساب نتائج الاستبيان،ولاختبار الفرضية الفرعية الصفرية الأولى والمتعلقة بمعايير الصفات، تم تقسيمها إلى فرضيات جزئية صفرية:

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الأولى والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالغرض والسلطات والمسؤوليات، تم طرح أسئلة المجموعة الأولى والخاصة بالغرض والسلطات والمسؤوليات كما هو مبين في الجدول رقم 2، وباحتساب المتوسط الحسابي الإجابات المجموعة الأولى وجد أن مختلف الإجابات تركزت عند الإجابة معارض بشدة بمتوسط1 أي هناك عدم امتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالغرض والسلطات والمسؤوليات** ، أي هناك عدم اعتراف بمعايير المراجعة الداخلية، مدونة الأخلاقيات، وميثاق التدقيق الداخلي، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية؛

ولإختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثانية والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالاستقلالية والموضوعية** تم طرح أسئلة المجموعة الثانية والمتعلقة **بالاستقلالية والموضوعية** كما هو مبين في الجدول رقم 3، وجد أن مختلف الإجابات تركزت عند الإجابة معارض ب6 اجابات و الإجابة معارض بشدة بـ 5 إجابات ،وإجابة واحدة موافق، وأخرى محايد، بمتوسط 1,85 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالاستقلالية والموضوعية، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالكفاءة والعناية المهنية** تم طرح أسئلة المجموعة الثالثة والمتعلقة **بالكفاءة والعناية المهنية** كما هو مبين في الجدول رقم 4، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بـ 8 إجابات، عند كل من موافق، وإجابة واحدة محايد، و5 عن معارض بشدة، بمتوسط 3 أي هناك حيادية في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالكفاءة والعناية المهنية، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الرابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **توكيد الجودة وتحسين البرنامج** تم طرح أسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة **توكيد الجودة وتحسين البرنامج** كما هو مبين في الجدول رقم 5، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ6 إجابات و بـ 3 إجابات معارض، وإجابة واحدة عند موافق بشدة ، بمتوسط 1,7 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توكيد الجودة وتحسين البرنامج، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية ؛

وبالنسبة للمجموعة الألف(الصفات) ككل تحصلنا على متوسط متوسطات قدره 1,89 أي معارض وكنتيجة نلاحظ أن خلية المراجعة لـ DML لا تطبق معايير السيمات (الصفات، الألف)، وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الصفرية الخاصة بالمجموعة المعايير الأولى ككل معايير السيمات (الصفات، الألف)؛.

ولاختبار الفرضية الفرعية الصفرية الثانية والمتعلقة بمعايير الأداء، تم تقسيمها إلى فرضيات جزئية صفرية:

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الأولى والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بإدارة نشاط التدقيق الداخلي** ، تم طرح أسئلة المجموعة الأولى والخاصة **بإدارة نشاط التدقيق الداخلي،** كما هو مبين في الجدول رقم 6، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ5 إجابات، و بـ 6 إجابات، عند موافق ، وإجابة واحدة عند موافق بشدة و ثلاث إجابات عند معارض وإجابتين عند محايد، بمتوسط 2,71 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توكيد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي؛ وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثانية والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بطبيعة العمل،** تم طرح أسئلة المجموعة الثانية والمتعلقة **بطبيعة العمل** كما هو مبين في الجدول رقم 7، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة موافق بـ 7اجابات، و3 إجابات عند معارض، و إجابة واحدة لمعارض بشدة ، بمتوسط 2,91 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بطبيعة العمل، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **التخطيط للقيام بأعمال التكليف** ، تم طرح أسئلة المجموعة الثالثة والمتعلقة **التخطيط للقيام بأعمال التكليف** كما هو مبين في الجدول رقم 8، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ6 إجابات و بـ 5 إجابات عند موافق ، بمتوسط 2,7 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة التخطيط للقيام بأعمال التكليف ، وبالتالي نفنيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الرابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بأداء التكليف** ، تم طرح أسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة **بأداء التكليف** كما هو مبين في الجدول رقم9، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بإجابة واحدة عند موافق ، 5 إجابات عند موافق بشدة و إجابة واحدة عند معارض وإجابة واحدة عند معارض بشدة، بمتوسط 4 أي هناك موافقة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة أداء التكليف، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الخامسة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بتوصيل النتائج** ، تم طرح أسئلة المجموعة الخامسة والمتعلقة **بتوصيل النتائج** كما هو مبين في الجدول رقم 10، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ 9 إجابات، و بـ

7اجابات، عند موافق، وإجابتين عند معارض، بمتوسط 2,28 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توصيل النتائج، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية السادسة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بمتابعة مدى التقدم**، تم طرح أسئلة المجموعة السادسة والمتعلقة **بمتابعة مدى التقدم** كما هو مبين في الجدول رقم 11، حيث وجد أن مختلف الإجابات تركزت في الإجابة معارض بشدة بـ 3 إجابات، بمتوسط 1 أي هناك معارضة بشدة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بمتابعة مدى التقدم، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية السابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر** ، تم طرح أسئلة المجموعة السابعة والمتعلقة **قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر** كما هو مبين في الجدول رقم 12، وجد أن الإجابة تركزت في معارض بشدة، بمتوسط 1 أي هناك معارضة بشدة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

وبالنسبة للمجموعة الألفين ككل تحصلنا على متوسط متوسطات قدره 2,32 أي أن متوسط الإجابات كان ككل عند الاجابة معارض وهذا إن دل فإنما يدل على عدم الإلمام الجيد والفهم السليم للتبني المعايير المراجعة الداخلية من جهة ويدل كذلك أن هناك تطبيق للمعايير من حيث الممارسة في قليل من الأحيان، كما أنه هناك عدم تطبيق للمعايير من حيث المعايير في كثير من الأحيان الأخرى، وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الصفرية الخاصة بالمجموعة المعايير الأولى ككل معايير السيمات (الصفات، الألف)؛

وكنتيجة إجمالية فيما يخص احترام المعايير المراجعة الداخلية بصفة كلية تم حساب متوسط المجموعتين فوجدنا انه يساوي إلى 2,1 أي قريب من الإجابة معارض، وبالتالي تأكيد الفرضية الرئيسية الصفرية؛. وكنتيجة نلاحظ أن خلية المراجعة لـ DML لا تزال بعيدة كل البعد عن التطبيق الكلي للمعاير الدولية للمراجعة الداخلية إذ أنها تطبق بعض من معايير السيمات (الصفات، الألف) ولا تطبق الكثير الآخر ونفس الشيء بالنسبة للمعايير الأداء. وكحصيلة كلية هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

وهذا ما ينعكس سلبا على مدى الاستفادة الخدمات التي كان من الفروض أن تقدمها خلية المراجعة الداخلية، الأمر الذي سيزيد من احتمال سوء التسيير، والذي ينعكس سلبا، بالضعف على نظام الرقابة الداخلية للمديرية ككل.

## IV- الخلاصة :

من خلال نتائج الاستبيان السابقة، لاحظنا عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، حيث تبين أن هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية بشكل كلي فيما يخص المعايير التالية:

- الغرض والسلطات والمسؤوليات؛
- الاستقلالية والموضوعية؛
- توكيد الجودة وتحسين البرنامج؛
- توصيل النتائج؛
- متابعة مدى التقدم؛
- قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر.

وهناك حياد في تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فيما يخص المعايير التالية:

- بالكفاءة والعناية المهنية؛
- إدارة نشاط التدقيق الداخلي؛

والذي سيؤثر بدرجة سلبية على سلامة وقوة نظام الرقابة الداخلية، من جهة، ومن جهة أخرى سيبقي الباب مفتوحا أما عدم وجود الاستغلال الأمثل والرشيد لإمكانات مديرية الصيانة بشكل خاص، وعلى شركة سوناطراك بشكل عام، إن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيجعل المديرية عرضة لكثير من مخاطر الغش والاحتيال، من خلال مجموع الثغرات الموجدة في هذا النظام، والتي بدورها تعتبر كعلامة من علامات كبر حجم المخطر وجود الاختلاسات، هذا ناهيك على تأثير عدم التحكم في التسيير الجيد للمديرية، كيف لا، والمديرية مبنية على نظام رقابة هش.

وكحوصلة لهذه الدراسة، نقترح مراجعة آليات بعث خلية المراجعة الداخلية، مراعين في ذلك احترام المواثيق الأخلاقية للمهنة، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، حيث أن هذا الأمر لا يتطلب الجهد الكثير، لأن هناك أرضية جد

ملائمة للتطبيق مختلف المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، بدأ من معايير الصفات، والتي هي علامة الشركة لنيتها الصادقة النابعة من الحاجة الملحة للتقوية نظمها الرقابية من خلال الحلقة الأخيرة من هذا النظام، ألا وهي وجود قسم أو خلية للمراجعة الداخلية على درجة من الجودة، وانتهاء بمعايير الأداء والتي هي عبارة عن الدليل العريض في التطبيق المعياري للمهام وظيفة المراجعة الداخلية.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل (1) : الهيكل التنظيمي لـ DML**

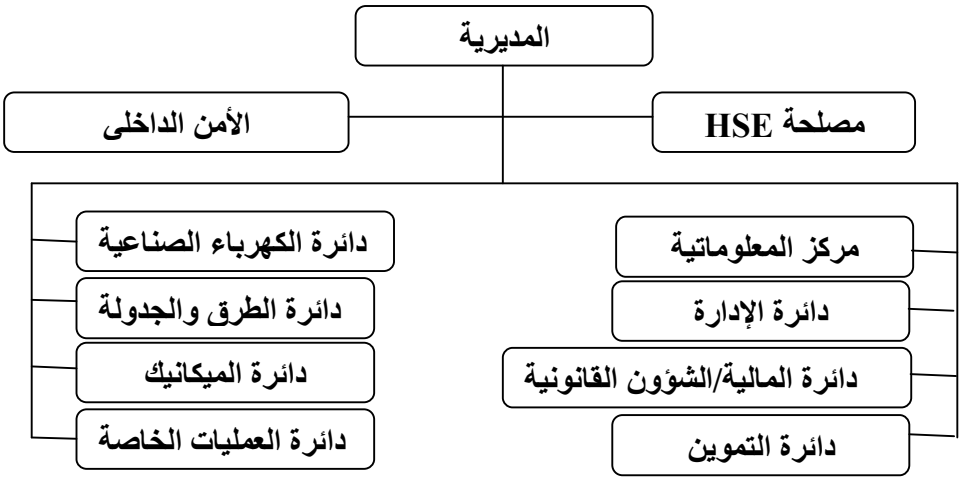


**المصدر : DML**

**جدول رقم (01): المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**

| سلسلة الألف رقم المعيار | معايير السمات أو الصفات الخصائص Attribute standards | | سلسلة الألفين رقم المعيار | معايير الأداء Performance | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1000 | الغرض والسلطة والمسئولية | 010 الإعتراف بمعايير المراجعة الداخلية، مدونة الأخلاقيات،وميثاق المراجعة الداخلية | | | 010 التخطيط |
| 1100 | الإستقلالية والموضوعية | 110الإستقلال التنظيمي<br>111 التبعية المباشرة للمجلس الإدارة | | | 020 الاتصال والمصادقة |
| | | 120الموضوعية | 2000 | إدارة أنشطة المراجعة الداخلية | 030 إدارة الموارد |
| | | 130 الإخلال بالستقلالية والموضوعية | | | 040 السياسات والإجراءات |
| 1200 | الكفاءة والعناية المهنية | 210الكفاءة المهنية | | | 050 التنسيق |
| | | 220العناية المهنية اللازمة | | | 060 رفع التقارير إلى الإدارة العليا والمجلس الإدارة |
| | | 230 التطوير (التعليم المهني) المستمر | | | 070 الخدمات المقدمة من الخارج والمسؤولية التنظيمية للمراجعة الداخلية |
| 1300 | توكيد الجودة وتحسين البرنامج | 310 متطلبات ضمان الجودة وبرنامج التحسين تقييم برامج الجودة | 2100 | طبيعة العمل | 110 التحكم المؤسسي (المساهمة في حوكمة المؤسسة) |
| | | 311التقييم الداخلي للممارسة المراجعة | | | 120 إدارة المخاطر |
| | | 312التقييم الخارجي للتدقيق الداخلي | | | 130 الرقابة |
| | | 320تقارير عن ضمان الجودة وتحسين البرنامج | 2200 | التخطيط القيام بالمهمة | 201 اعتبارات التخطيط |
| | | 321 إستخدام عبارة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية | | | 210 أهداف القيام بالعمل |
| | | 322الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد الأخلاقية | | | 220 نطاق العمل |
| | | | | | 230 تخصيص موارد العمل |
| | | | | | 240 برامج العمل |
| | | | 2300 | أداء المهمة | 310 تحديد العلومات |
| | | | | | 320 التحليل والتقييم |
| | | | | | 330 تسجيل المعلومات |
| | | | | | 340 الإشراف |
| | | | 2400 | توصيل النتائج | 410 معايير توصيل النتائج |
| | | | | | 420 جودة الاتصال |
| | | | | | 421 الخطأ و السهو |
| | | | | | 430 استخدام عبارة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية |
| | | | | | 431 الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الأخلاقية | |
| | | | | 440 نشر النتائج | |
| | | | | 450 الرأي الشامل | |
| | | | **2500** | عملية الرصد والمتابعة | |
| | | | **2600** | قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين إنطلاقا موقع معهد المراجعين الداخليين ديسمبر 2011
http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards

## جدول رقم (02): الغرض والسلطة والمسؤولية

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بنشاطات المراجعة الداخلية اعتمادا على قانون يتسق مع المعايير | 1 | | | | | 1 |
| يقوم المشرف على المراجعة الحسابات مناقشة تعريف التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة. | 1 | | | | | 1 |
| الاعتراف بالطابع الإلزامي للتعريف التدقيق الداخلي، وقانون الأخلاقيات ، والمعايير في ميثاق التدقيق الداخلي | 1 | | | | | 1 |
| مجموع الإجابات | | | | | | 3 |
| **المتوسط** | | | | | | **1** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## جدول رقم(03): الغرض والسلطة والمسؤولية

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا ويتسم المراجع الداخلي بالموضوعية عند أداء عمله | | **2** | | | | 2 |
| يرفع التقرير إلى أعلى مستوى داخل المنظمة، ويتمالتأكيد للمجلس الإدارة، على الأقل مرة واحدة سنويا، بتوفر الاستقلال التنظيمي لنشاط المراجعة الداخلية | | **2** | | | | 2 |
| يكون نشاط المراجعة الداخلية خاليا من التدخل في تحديد نطاق العمل، وأداء العمل، وإبلاغ النتائج | | **2** | | | | 2 |
| عدم وجود أي تأثير على اختيار أساليب وإجراءات التدقيق ونطاق التدقيق | | **2** | | | | 2 |
| لدي المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والسياسات الإدارية والنشاطات التي يجب فحصها | | **2** | | | | 2 |
| يكون لدي المدقق الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل لها دون التأثر من جهات أخرى | | **2** | | | | 2 |
| يتم التواصل والتفاعل بشكل مباشر مع مجلس الإدارة (تبعية وظيفية( | | | | 4 | | 4 |
| هناك عدم تحيز في المواقف والإتسام بالنزاهة و تجنب لأي تضارب في المصالح | | | 3 | | | 3 |
| إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية في الواقع أو المظهر، لا بد من الإفصاح عن تفاصيل حجم الضرر الذي لحق | 1 | | | | | 1 |
| الامتناع عن تقييم عمليات محددة التي كانوا مسؤولين عن تقييمها سابقا | 1 | | | | | 1 |
| هناك اشراف على ضمان التعاقدات للوظائف التي ليس لكم مسؤولية من قبل و أن لا تكون الأنشطة السابقة والمسؤولون عنها، خارج نطاق نشاط المراجعة الداخلية | 1 | | | | | 1 |
| يمكن تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بعمليات كنتم مسؤولون عنها سابقا. | 1 | | | | | 1 |
| :إذا لاحظتم شيء من الإخلال في كل من الاستقلال أو موضوعية عند تقديم خدمات استشارية، لا بد من الإفصاح عن ذلك للعميل قبل الموافقة على تقديم الاستشارة | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **1,84615** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## جدول رقم (04): الكفاءة والعناية المهنية

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيام بالوظيفة المراجعة الداخلية بالكفاءة والعناية المهنية الواجبة | | | **3** | | | 3 |
| يمتلكون المعرفة، والمهارات، والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياتكم الفردية | | | | **4** | | 4 |
| تستعينون بالمشورة والمساعدة المختصة إذا كنتم تفتقرون إلى المعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من عملية المراجعة | | | | **4** | | 4 |
| لديكم المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال (الغش) وطريقة تسييرها من قبل المنظمة ، ولكن من غير المفترض فيكم أن تكون لديكم خبرة الشخص الذي مهمته الكشف والتحقيق في الاحتيال (الغش.( | | | | **4** | | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لديكم المعرفة الكافية حول المخاطر الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها كما تتوفر لديكم تقنيات مراجعة البيانات والمعلومات المعدة باستخدام التكنولوجيا | | | | | | |
| هناك بذل العناية والمهارات الكافية، وفطانة | | **4** | | | | 4 |
| هناك ممارسة العناية المهنية الواجبة من خلال النظر في: | | | | | | |
| -مقدار العمل المطلوب لتحقيق أهداف التكليف؛ | | **4** | | | | 4 |
| -مستوى التعقيد، وأهمية المسائل الخاصة بالتكليف؛ | | **4** | | | | 4 |
| -كفاية وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وإجراءات الرقابة؛ | | **4** | | | | 4 |
| هناك بذل للعناية المهنية اللازمة في حال استخدام التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات، عند القيام بعملية المراجعة | | **4** | | | | 4 |
| هناك تنبه للمخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على الأهداف،أو العمليات، أو الموارد | 1 | | | | | 1 |
| هناك ممارسة العناية المهنية الكافية خلال التكليف بالاستشارات من خلال النظر في: | | | | | | |
| احتياجات وتوقعات العملاء، بما في ذلك طبيعة وتوقيت، وتوصيل نتائج التكليف؛ | 1 | | | | | 1 |
| نسبية التعقيد وحجم العمل الواجب لتحقيق أهداف التكليف؛ | 1 | | | | | 1 |
| تكلفة الاستشارة مقارنة مع المنافع المحتملة | **1** | | | | | 1 |
| هناك تعزيز للمعارف والمهارات، والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر. | **1** | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | **3** | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## جدول رقم (05): توكيد الجودة وتحسين البرنامج

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| هناك جهود للتطوير والمحافظة على ضمان الجودة وتحسين البرامج التي تغطي جميع جوانب نشاط المراجعة الداخلية بما يتمشى وأخلاقيات المهنة . | **1** | | | | | 1 |
| تشمل ضمان الجودة وتحسين البرامج كلا من التقييمات الداخلية والخارجية | 1 | | | | | 1 |
| تتم التقييمات الداخلية وفقا لما يلي: | | | | | | |
| المتابعة المستمر لأداء نشاط المراجعة الداخلية؛ | **1** | | | | | 1 |
| القيام بمراجعات دورية لنشاط المراجعة الداخلية من خلال التقييم الذاتي أو من قبل أشخاص آخرين داخل المنظمة لديهم المعرفة الكافية لممارسات نشاط المراجعة الداخلية. | **1** | | | | | 1 |
| تجرى التقييمات الخارجية على الأقل مرة كل خمس سنوات من قبل مراجع مؤهل مستقل من داخل أو من خارج المنظمة،كما تتم مناقشة التالي مع مجلس الإدارة: | | | | | **5** | 5 |
| مدى الحاجة إلى إجراء تقييمات خارجية الأكثر تكرارا؛ | | 2 | | | | 2 |
| مؤهلات واستقلالية المراجع الخارجي أو فريق المراجعة من داخل المنظمة، مع مناقشة أي تضارب محتمل في المصالح | | 2 | | | | 2 |
| توصلون نتائج ضمان الجودة وتحسين البرامج للإدارة العليا | | 2 | | | | 2 |
| يمكن أن تصرحون بأن نشاط المراجعة الداخلية يتم وفقا للمعايير الدولية للمرجعة الداخلية، إلا إذا كانت نتائج ضمان الجودة وتحسين البرامج تؤيد ذلك | 1 | | | | | 1 |
| يتم التصريح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد الأخلاقية ومدى التأثير المنجر عنه في تقرير يرفع إلى الإدارة العليا أو مجلس الإدارة. | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **1,7** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (06): إدارة نشاط التدقيق الداخلي

| إدارة نشاط التدقيق الداخلي | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تفي نتائج نشاط المراجعة الداخلية بالغرض والمسؤولية الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي | 1 | | | | | 1 |
| يتوافق نشاط المراجعة الداخلية مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير | 1 | | | | | 1 |
| يبدي الأفراد الذين يقومون بنشاط المراجعة الداخلية التزامهم بقواعد الأخلاقيات والمعايير | 1 | | | | | 1 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم بناء خطط قائمة على تحديد المخاطر و أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتفق مع أهداف المنظمة. | | | **4** | | | 4 |
| للمراجع أن يحكم بنفسه ويحدد إطارا للمخاطر بعد التشاور مع مجلس الادارة. | | **2** | | | | 2 |
| تستند خطة نشاط المراجعة الداخلية في التكليفات على تقييم موثق للمخاطر | | 2 | | | | 2 |
| يحديد المراجع الداخلي واينظر في توقعات الإدارة العليا، أو مجلس الإدارة، وغيرهم من أصحاب المصلحة، عند إبداء الرأي وتقديم الاستنتاجات الأخرى. | | | | **4** | | 4 |
| توصيل خطط نشاط المراجعة الداخلية والمتطلبات من الموارد ، بما في ذلك التغيرات المؤقتة الهامة، إلى الإدارة العليا والمجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها | | | | **4** | | 4 |
| توصيل تأثير وجود القيود أو عدم وجودها على الموارد المطلوبة. | | | | **4** | | 4 |
| يختيار المراجع الداخلي الموارد المناسبة والكافية، و استعمالها على نحو فعال لتحقيق الخطة المعتمدة | | | **3** | | | 3 |
| يضع المراجع الداخلي سياسات وإجراءات لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية | 1 | | | | | 1 |
| يكون شكل ومضمون السياسات والإجراءات بحسب حجم وهيكل نشاط المراجعة الداخلية وتعقيد عملها | | | 3 | | | 3 |
| تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الغير من مقدمي الخدمات الداخلية والخارجية وخدمات استشارية لضمان التغطية المناسبة والحد من الازدواجية في الجهود | **1** | | | | | 1 |
| تقدم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول مهامه والأداء النسبي لخطته | | | | | **5** | 5 |
| يشمل التقرير مستوى المخاطر كبيرة وقضايا الرقابة، بما في ذلك مخاطر التلاعب والغش، وقضايا الحوكمة | | 2 | | | | 2 |
| ويتم تحديد وتيرة ومضمون التقارير بالمناقشة مع الإدارة العليا ومجلس إدارة | | | | **4** | | 4 |
| على الطرف الخارجي أن يعلم بأن المنظمة لديها مسؤولية الحفاظ على فعالية نشاط المراجعة الداخلية في حال تقديم خدمات لها | | | | **4** | | 4 |
| **المتوسط** | | | | | | **2,71** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (07): طبيعة العمل

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تعمل المراجعة الداخلية على تقييم والمساهمة في تحسين أسلوب الإدارة، وإدارة المخاطر، **وعمليات الحوكمة** باستخدام أسلوب منهجي ومنظم | | 2 | | | | 2 |
| ينصب نشاط المراجعة الداخلية في تقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة | | | | **4** | | 4 |
| يقيم المراجع الداخلي عملية تصميم وتنفيذ النشاطات وفعالية البرامج، التي تعمل من خلالها المنظمة على احترام أخلاقيات المهنة عند تحقيق أهدافها | | 2 | | | | 2 |
| يقوم المراجع الداخلي بتقييم ما إذا كانت **الحوكمة** لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة تدعم استراتيجيات المنظمة وأهدافها | | 2 | | | | 2 |
| يكون تقييم فعالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الإسهام في تحسين عمليات إدارة المخاطر | | | | **4** | | 4 |
| أن تساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تبني نظام رقابة فعال من خلال تقييم فعاليته وكفاءته وتعزيز التحسين المستمر | | | | **4** | | 4 |
| تقيم المراجعة الداخلية مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الاستجابة للمخاطر الخاصة بالعمليات وحوكمة الشركة من خلال: | | | | | | |
| موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية | | | | **4** | | 4 |
| فعالية وكفاءة العمليات والبرامج | | | | **4** | | 4 |
| الحفاظ على الأصول | | | | **4** | | 4 |
| الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود | | | | **4** | | 4 |
| يستخدام المعرفة المكتسبة من الرقابة الخاصة بالتكليفات الاستشارية في تقييم إجراءات الرقابة في المنظمة | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **2,9167** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (08): التخطيط للقيام بأعمال التكليف

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عند قيام بعملية التخطيط تأخذ الاعتبارات التالية: | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تحديد أهداف النشاط والوسائل التي يتم مراجعتها وإجراءات الرقابة على ذلك | | 2 | | | | 2 |
| مخاطر الجوهرية للنشاط، والأهداف، والموارد، والعمليات والوسائل التي يتم من خلالها الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر | | 2 | | | | 2 |
| مدى كفاية وفعالية إدارة المخاطر في نشاط وإجراءات الرقابة مقارنة مع الإطار المعياري الرقابة | | 2 | | | | 2 |
| الفرص المتاحة لإجراء تحسينات جوهرية على إدارة مخاطر النشاط وإجراءات الرقابة عليه | | 2 | | | | 2 |
| في حال التخطيط لتكليفات خارج المنظمة، تتم مناقشة موثقة معكم | 1 | | | | | 1 |
| إقامة اتفاق مع عملاء حول تكليفات الاستشارات ويكون هذا الاتفاق موثقا بالنسبة للتكليفات الجوهرية. | 1 | | | | | 1 |
| يحدد نطاق كافي لبلوغ أهداف التكليف | | | | 4 | | 4 |
| يشمل نطاق العمل الأنظمة ذات الصلة، والسجلات، والأفراد، والممتلكات المادية، بما فيها تلك الخاضعة المملوكة لأطراف خارجية | | | | **4** | | 4 |
| إذا كانت هناك فرص استشارية هامة خلال تكليفات التأكيد، فيجب إعداد اتفاق موثق محدد للأهداف والنطاق والمسؤوليات | 1 | | | | | 1 |
| في تنفيذ التكليفات والاستشارات، يتم تحديد نطاق عمل كافي للتحقيق الأهداف المتفق عليها | 1 | | | | | 1 |
| يتم خلال التكليفات الاستشارية ، أن يفحص نظام الرقابة بما يتفق مع أهداف التكليف، دون إهمال القضايا الجوهرية الرقابة | 1 | | | | | 1 |
| يتم تحديد الموارد المناسبة والكافية لتحقيق أهداف التكليف استنادا إلى تقييم طبيعة وتعقيد كل عنصر من التكليف، ضيق الوقت، والموارد المتاحة | | | | 4 | | 4 |
| يتم إعداد وتوثيق برامج العمل الذي يحقق أهداف التكليف. | | | | 4 | | 4 |
| يشمل برنامج العمل على إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات أثناء بالتكليف، وتتم الموافقة على برنامج العمل قبل تنفيذه ، وكذا الموافقة على أية تعديلات | | | | 4 | | 4 |
| قد تختلف برامج العمل الخاصة بالاستشارات في الشكل والمضمون، وهذا يتوقف على طبيعة التكليف. | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **2,27** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (09): معيار أداء التكليف

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات الكافية لتحقيق أهداف التكليف | | | | | **5** | 5 |
| يتم تحديد المعلومات المفيدة والملائمة و القابلة للاعتماد عليها، والكافية لتحقيق أهداف التكليف | | | | | **5** | 5 |
| التوصل إلى الاستنتاجات ونتائج التكليفات، استنادا على التحليلات والتقييمات المناسبة | | | | | **5** | 5 |
| توثيق المعلومات المتعلقة بالاستنتاجات ونتائج التكليفات. | | | | | **5** | 5 |
| يتم المحافظة على أوراق عمل ومحاضر التكليفات. مع عدم إطلاع أي أطراف خارجية عن هذه الأوراق والملفات والمحاضر إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا / أو مستشار قانوني، حسب الاقتضاء | | | | | **5** | 5 |
| تنظيم الاحتفاظ بسجلات والملفات الخاصة بالتكليف | | | | **4** | | 4 |
| توضع سياسات واضحة لتنظيم الاحتفاظ بسجلات وملفات الاستشارات التكليفات | 1 | | | | | 1 |
| يتم الإشراف على التكليفات بشكل ملائم تحقيق الأهداف وبالجودة مضمونة، وبالشكل التي يمكن من إعداد وتطوير الموظفين التابعين لدائرة المراجعة الداخلية | | 2 | | | | 2 |
| **المتوسط** | | | | | | **4** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (10) : توصيل النتائج

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم توصيل نتائج التكليفات | | | | 4 | | 4 |
| تشمل عملية توصيل النتائج أهداف ونطاق التكليف، وكذلك الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وخطط العمل | | | | 4 | | 4 |
| تحتوي عملية توصيل النتائج النهائية للتكليف، على رأي و/ أو استنتاج بحيث تأخذ هذه الاستنتاجات والرأي في الاعتبار تطلعات الإدارة العليا، ومجلس إدارة، وغيرها من أصحاب المصلحة | | | | 4 | | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم تشجيعكم على الاعتراف بمستوى الأداء المرضي في الإعلام الخاص بالتكليف | | 2 | | | | 2 |
| عند إطلاع نتائج التكليف للأطراف من خارج المنظمة، يجب أن فرض قيود على توزيع واستخدام النتائج | | 2 | | | | 2 |
| يختلف توصيل نتائج التكليفات الاستشارية، في الشكل والمضمون عن التكليفات الأخرى | 1 | | | | | 1 |
| تكون الاتصالات دقيقة وموضوعية وواضحة ومحددة وبناءة وكاملة، وفي الوقت المناسب. | | | 4 | | | 4 |
| إذا كان الاتصال يحتوي على خطأ أو تقصير جوهري، يتم تصحيحه، وتوصيل المعلومات إلى جميع الأطراف الذين تلقوا البلاغ الأصلي | | | 4 | | | 4 |
| قد يشير المراجعين الداخليين في التقرير إلى أنه قام بالتكليفات بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة مهنة المراجعة الداخلية، إلا إذا كانت نتائج ضمان الجودة وبرنامج تحسين تؤيد هذه العبارة. | 1 | | | | | 1 |
| عندما لا يأخذون بمعايير التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد الأخلاق يجب أن تفصح ذلك في توصيل النتائج | 1 | | | | | 1 |
| يجب على المراجع الداخلي توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية | 1 | | | | | 1 |
| المراجع الداخلي هو المسؤول عن إيصال النتائج النهائية للأطراف التي يمكن أن تستخدم تلك نتائج | | | 4 | | | 4 |
| إذا لم يكن هناك أي التزام بأي متطلبات تشريعية أو تنظيمية، ينبغي قبل إطلاع النتائج إلى الأطراف خارج المنظمة أن: | | | | | | |
| تقييم المخاطر المحتملة للمنظمة؛ | | | 4 | | | 4 |
| التشاور مع الإدارة العليا و / أو مستشار قانوني، حسب الاقتضاء؛ | 1 | | | | | 1 |
| الرقابة على نشر النتائج عن طريق تقييد استخدام النتائج | 1 | | | | | 1 |
| أنتم المسؤولون عن إيصال النتائج النهائية للتكليفات الاستشارية للعملاء | 1 | | | | | 1 |
| خلال التكليفات الاستشارية، يمكن تحديد القضايا **الخاصة بالحوكمة**، وإدارة المخاطر، وقضايا الرقابة .كلما هذه القضايا هامة للمنظمة، ويجب الإبلاغ عنها للإدارة العليا ومجلس الادارة. | 1 | | | | | 1 |
| عندما يتم إصدار رأي الشامل، فإنه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الإدارة العليا، ومجلس إدارة، وغيرها من أصحاب المصلحة | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **2,28** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (11) : متابعة مدى التقدم

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تتم إقامة وصيانة نظام لمتابعة النتائج التي تم توصيلها إلى الإدارة. | 1 | | | | | 1 |
| يتم إرساء عملية المتابعة لمراقبة والتأكد من تنفيذ الإجراءات الإدارية على نحو فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر التي لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها | 1 | | | | | 1 |
| نتائج التكليفات الاستشارية بالقدر المتفق عليها مع العميل. | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **1** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## الجدول رقم (12) : قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر

| | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عندما يعتقد بأن الإدارة العليا قد وافقت على مستوى المخاطر المتبقية التي قد تكون غير مقبولة للمنظمة، | | | | | | |
| تتم مناقشة هذه المسألة مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم اتخاذ قرار بشأن حل المخاطر المتبقية، يجب عليه إعداد تقرير بشأن هذه المسألة إلى المجلس للوصول إلى حل. | 1 | | | | | 1 |
| **المتوسط** | | | | | | **1** |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## - الإحالات والمراجع :

[1] - http://www.soxlaw.com/, 15/12/2013.

2- Etienne.B, L'audit Interne Pour Quoi Et Comment, Les Edition D'organisation France, 1989, p20.

3- http://www.ifaci.com/ifaci/connaitre-l-audit-et-le-controle-interne/definitions-de-l-audit-et-du-controle-internes-78.html, 01/02/ 2014, 10h :00.

[4]- Hammini Allel, Le Contrôle Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003, p :35.

[5]- عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 08.

6 - http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/22/12/2013, 15 :00 .

# الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية
# دراسة الإستيراتيجة الدولية للفترة ما بين عامي 2000 إلى 2030
# Food security and the economics of biofuels
# in the light of Trade Retention in the global market (2000 to 2030)

نورالدين جوادي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي - الجزائر
عمر عزاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تحاول هذه الورقة تحليل معامل الارتباط بين تطور صناعة الوقود الحيوي وظاهرة الاحتباس التجاري في السوق العالمية، وإشكالية الأمن الغذائي. وكيف ساهم الاستقطاب في المبادلات الدولية (خاصة في السلع الاستراتيجية كالنفط) في تعزيز التوجه الراهن نحو الطاقة الحيوية خاصة وأن الدول النامية تستحوذ على نسب عالية من إنتاج وتصدير مواد الطاقة الأحفورية. وما هو تأثير ذلك على الأمن الغذائي العالمي، سيما وأنه ولإنتاج 100 لتر من الإيثانول مثلاً نحتاج بأقل تقدير إلى كمية من الذرة تكفي لإطعام شخص واحد عاماً كاملاً (240 كلغ ذرة لإنتاج 100 ل إيثانول). كما وأنه يعزى إليه (أي الوقود الحيوي) 70 % من ارتفاع أسعار القمح والحبوب الأخرى، بالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة، ... الخ. الأمر الذي يشكل تهديدا للوضع الاقتصادي للدول النامية من ناحية تراجع إيراداتها من المواد الخام وظل تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي خلال العقدين القادمين 2002 إلى 2030.

**الكلمات المفتاح :** وقود الحيوي، أمن غذائي، مواد أولية، احتباس تجاري.

**تصنيف JEL :** Q16.

**Abstract:** This paper attempts to analyze the International Strategy of biofuels industry between 2000 to 2030, and the relationship among the biofuels industry growth and Trade Retention in the global market. In the same way, we try to examine the effects of the polarization of international Exchangers (expressly in strategic goods such as oil) on the promotion of the current trend towards bio-energy and its impacts on international food security.

**Keywords :** The biofuel, food prices, Raw materials, commercial retention.

**Jel Classification Codes :** Q16.

## I- تمهيد :

العام 2011، بلغ مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة[1] حدود 227.6 نقطة بزيادة أكثر من الضعف عما كان عليه العام 2000 أين لم يتجاوز عتبة 90.4 نقطة، مروراً بمستوى 112.4 نقطة العام 2004 و199.8 نقطة العام 2008. وهي أرقام لا تحتاج للكثير من التحليل أو التدليل لتعكس مشهداً مفزعاً لواقع الغذاء العالمي، خاصة وأنه وكما أكدت البيانات التي أصدرتها مؤسسات الأمم المتحدة في اليوم العالمي للغذاء للعام 2007 أن: ارتفاع بنسبة 1 % فقط في أسعار المواد الغذائية يضيف ما لا يقل عن 16 مليون إنسان إلى قائمة الجياع في هذا العالم، الذي وبرغم أن أرضه تستطيع أن تغذي أكثر من 12 ملياراً من البشر، يموت فيه جوعاً كل حوالي 7 ثوان طفل يقل عمره عن 10 سنوات، ويعاني فيه أكثر من 826 مليون فرد من نقص كزمٍ في التغذية : حوالي 34 % من سكان القارة الأفريقية و24 % من سكان القارة الآسيوية.

نظرياً وتأريخياً، وبين مناقشة الأسباب، وجدل الحلول والبدائل، وقبل ذلك التساؤل عن المفهوم والنشأة ... الخ، أزمة الغذاء الراهنة تداخلت ضمنها وبشدة حزمٌ لا متناهية من : الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية ... الخ، ناهيك عن كونها أزمة بشرية تهدد البرية جمعاء ودون استثناء[2]، سيما والتزايد الكبير في عدد سكان المعمورة، والتضخم الشديد في النسب السنوية المتوقعة لاستهلاك الأفراد للغذاء خلال السنوات القادمة للفترة 2012 إلى 2021 والتي تتراوح بين 0.3 % لكل من الأرز والحبوب الخشنة وحدود 1 % سنوياً للسكر.

eMail : (*) : djouadidz@gmail.com & (**) : azzaoui47@yahoo.fr

(*) : باحث زائر بمركز دراسات التنمية للصين الوسطى/جامعة ناشانغ (الصين) وطالب دكتوراه (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة ورقلة).

ذلك التعقد الشديد التي تتسم به أزمة الغذاء العالمية، أثار هيجاناً معرفياً واسعاً حولها. لكن الملاحظ، وللأسف وكما كتب الدكتور سمير مصطفى[3] : أن كل تلك المساهمات لم تتجاوز خط التشخيص والتسيب واجترار المخرجات نفسها دون إسهام حقيقي بمساهمات تليق بالأزمة : من حيث الأثر والفكاك من طوقها، خاصة فيما تعلق بالاقتصاديات النامية. ... والأعقد من ذلك، أنه مذ سنوات، زج بمتغير آخر ضمن معادلة مسببات أزمة الغذاء التي انحصرت ولعقود ضمن الكوارث الطبيعية والأخطاء البشرية، وأصبح ملف الأمن الغذائي والاقتصادي العالميين لا يناقشان دون حضور مركزي لملف : إنتاج الوقود الحيوي الذي تصاعد الاهتمام به خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في ظل ظاهرة الاحتباس التجاري التي تتسم بها التجارة الدولية منذ منتصف القرن الماضي.

**فأين يكمن** معامل الارتباط بين تطور صناعة الوقود الحيوي وظاهرة الاحتباس التجاري في السوق العالمية، وإشكالية الأمن الغذائي ؟ خاصة في ظل استحواذ الدول النامية على نسب عالية من إنتاج وتصدير مواد الطاقة الأحفورية. وقلق الدول المتقدمة من نسب استهلاكها العالية للنفط، وما هو تأثير ذلك على الأمن الغذائي العالمي خاصة وأنه ولإنتاج 100 لتر من الإيثانول مثلاً نحتاج بأقل تقدير إلى كمية من الذرة تكفي لإطعام شخص واحد عاماً كاملاً (240 كلغ ذرة لإنتاج 100 ل إيثانول)[4]. كما وأنه يعزى إليه - أي الوقود الحيوي - 70 % من ارتفاع أسعار القمح والحبوب الأخرى، بالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة، بسبب تسببه في تقليص مساحات الزراعة الغذائية، وأن زيادة كمياته ترفع أسعار المنتجات الزراعية، فبالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة. الأمر الذي يشكل تحديا للأمن الغذائي العالمي خاصة في ظل تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي خلال العقدين القادمين 2002 إلى 2021 (أنظر الشكل : 01).

## II- مدخل نظري :

بدءاً، سوف نحاول تحديد بعض المفاهيم الأساسية التي ارتكز عليها التحليل ضمن دراستنا هذه، وذلك من خلال إعادة سرد الإطار المفاهيمي لكل من مفردة الوقود الحيوي، وبعض ما تعلق بظاهرة الاحتباس التجاري والأمن الغذائي.

### II- 1. مفهوم الوقود الحيوي :

مفاهيمياً، وبشكل عام، يعرف الوقود الحيوي بكونه ذلك الوقود النظيف والصديق للبيئة مقارنة بمصادر الوقود الأحفورية، ويرتكز إنتاجه أساساً على تحويل الكتل الحيوية إلى مصادر للطاقة.

وتشير الدراسات الحديثة، وخاصة منها تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمية المنبثقة عن منظمة الغذاء العالمية، إلى أنه يمكن تقسيم طبيعة الوقود الحيوي إلى ثلاث : الجيل الأول، في العادة يمثل الإيثانول الذي يستخدم في إنتاجه المحاصيل الغنية بالسكر من مثل : بنجر وقصب السكر، الذرة ... الخ. والجيل الثاني، وهو الوقود الذي يصنع من الكتلة الحيوية غير الصالحة للأكل و/أو الكتل الخشبية. وأخيرا، الجيل الثالث، أو ما يعرف بالوقود الحيوي المتطور، والذي أول ما ظهر في تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يرتبط تعريفه بالجيلين الأول والثاني. ووفقا للتعريف الذي حددته وكالة حماية البيئة، فإن مصطلح وقود حيوي متطور يشير إلى أي وقود متجدد غير الإيثانول المشتق من نشاء الذرة' وتقل دورة حياة انبعاثاته بنسبة 5 % مقارنة بالبنزين أو الديزل الذي يحل محله. وبهذا المعنى الأخير فإن إيثانول قصب السكر البرازيلي يصنف ضمن الوقود الحيوي المتطور في الولايات المتحدة، رغم كونه من أنواع الوقود الحيوي للجيل الأول[5].

### II- 2. معنى الأمن الغذائي :

العام 2002، وضمن تقريرها حول : حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2001، بلورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مفهوما جديدًا للأمن الغذائي يتسم بالاتساع والمرونة بالقياس إلى المفاهيم التي جرى تطويرها منذ بدء الاهتمام بالقضية، فإلى جانب العناية بكم إمدادات الغذاء واستقرارها، يعنى المفهوم الأحدث بتوافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول كل الناس على الغذاء الكافي، فضلا على العناية بسلامة وأمان ذلك الغذاء، وقدرته على توفير التغذية اللازمة لحياة صحية، على أن يتوافق هذا الغذاء مع التفضيلات الغذائية للناس. فالأمن الغذائي يتحقق (وكما ورد في التقرير) عندما تتوافر لكل الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والآمن والمغذي، الذي يفي باحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية[6].

ومما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على 5 أركان أساسية، هي: أولاً، توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، وتشمل: الحبوب، اللحوم، الأسماك، الزيوت، السكر، الخضروات، الفواكه والحليب. ثانياً، استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل: الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة 4 إلى 6 أشهر على الأقل. ثالثاً، إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم. رابعاً، إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء. وأخيراً، اتخاذ إجراءات لمساعدة الفقراء، لتأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية[7]. كما أنه، ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي : مستوى الأمن الغذائي المطلق : والذي

يقصد من خلاله قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق والواسع لمفهوم الأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. والثاني، مستوى الأمن الغذائي النسبي : ويقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى[8].

### II- 3. ظاهرة الاحتباس التجاري في التجارة الدولية :

يعبر مفهوم ظاهرة الاحتباس التجاري (أو إشكالية استقطاب التجارة الدولية كما يسميها بعض المختصين) على الوضع الراهن للتجارة الدولية من خلال نتائج التحليل الهيكلي لراهن مبادلات وصفقات التجارة العالمية (تحليل بنية سلة السلع محل التبادل العالمي، واتجاهات التجارة الدولية ... الخ)[9].

فعلى مستوى بنية التبادل الدولي، كل الدراسات أكدت وتأكد أن السلع المصنعة تشكل نسب عالية في بنية الصادرات والواردات العالمية، فالمنتجات المصنعة ومنذ عقود تشكل ما لايقل ثلاثة أرباع بنية إجمالي صادرات العالم وارداته وهو ما يدعى بالاحتباس البنيوي للتجارة الدولية. ومن ناحية، اتجاهات التجارة العالمية الراهنة فالبيانات الرسمية والأبحاث تؤكد وجود احتباس جغرافي أواستقطاب جغرافي لصادرات العالم وارداته عند خط التبادل (شمال/شمال) بأكثر من 60 %، في حين تتوزع الأقل من 40 % الباقية بين خطي التدفق الطرفيين : خط (شمال/جنوب) بأقل من 30 % وخط (جنوب/جنوب) بما لا يتجاوز عتبة 10 %، فيما يلاحظ شبه انعدام حقيقي على مستوى خط التبادل التجاري التصاعدي إن صح التعبير (جنوب/شمال) خارج المواد الطاقوية.

## III- العلاقة بين : ظاهرة الاحتباس التجاري والطاقة البديلة (الحيوية) :

### III- 1. تحليل توليفة (الاحتباس التجاري/الطاقة البديلة) :

العلاقة بين إشكالية استقطاب التجارة الدولية (الاحتباس التجاري) وبين ملف إنتاج الطاقة الحيوية، بقدر ما قد تكون منعدمة بالنسبة للكثير، بقدر ما هي علاقة شبه مباشرة. فالتحليل الهيكلي لراهن مبادلات وصفقات التجارة العالمية عبر النظر في تركيبة بنية سلة السلع محل التبادل العالمي، يمكننا ملاحظة أن المنتجات المصنعة تستحوذ على الشطر الأعظم من صادرات العالم وارداته السلعية، ما يعكس صورة واضحة عن الوضعية الإقصائية للاقتصاديات النامية كطرف مساهم في تشكيل المشهد التجاري العالمي العام، كونها (أي الاقتصاديات النامية) وتحت سقف تداعيات هذا الاحتباس البنيوي الصناعي سوف تكون على الهامش، باعتبار أن قطاعاتها الصناعية وإن وجدت فهي عند مستويات أقل من أن تتيح فرص كافية لدولها للاندماج كأطراف فاعلة في السوق العالمية بالصيغ المستحبة . وبشكل مباشر، وبعنوان بالبند العريض، أشار الملحق الإحصائي للعام 2009 لمنظمة التجارة العالمية أن : المنتجات المصنعة بقيت المجموعة الأكثر ديناميكية في تجارة السلع العالمية. وإحصائياً، تشير مجمل إصدارات منظمة التجارة العالمية منذ عقود فائتة أن تلك المنتجات المصنعة استأثرت (ولا تزال تستأثر) على ما يفوق نسبة 70 % من بنية إجمالي صادرات العالم وارداته السلعية، وأن الأقل من 30 % المتبقية تتوزع بحياء وبتباين حاد على بقية الفروع السلعية : المنتجات الزراعية بما لا يتجاوز عتبة 9 % المحروقات بأقل 15 %، والمعادن بحدود 3 % ... الخ.

وهذا الوضع المحرج للدول النامية، هو أيضاً وضع يؤرق الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج صناعاتها إلى كميات هائلة من النفط ومواد الطاقة لتلبية مدخلات صناعاتها، ما يجعلها تابعة نسبياً للدول المنتجة للنفط (والتي في غالبها دول نامية) مما جعل الكثير منها يدعم بحوث الطاقة البديلة، وسبل الإنتاج الأقل استهلاكاً للطاقة، الشيء الذي عزز كثيراً من معدلات إنتاج الطاقة الحيوية في تلك الاقتصاديات المتقدمة.

فمثلا، الولايات المتحدة الأمريكية عازمة كل العزم على استبدال وارداتها من النفط بنسبة لا تقل عن حدود 75 % قبل حلول العام 2025، بحسب ما ورد في كلام رئيسها السابق جورج بوش بدايات العام 2006، وحيث صرح : أن هدفنا هو جعل هذا النوع الجديد من الإيثانول ذو ميزة تنافسية في غضون 6 سنوات، لأن مثل هذه الاكتشافات التكنولوجيات الجديدة وغيرها سوف تساعدنا على الوصول إلى هدف عظيم آخر : ليحل محل أكثر من 75 % من واردات النفط لدينا من الشرق الأوسط بحلول عام 2025[10].

كما أن تحليل خارطة التجارة العالمية الراهنة من حيث تتبع معابر التصدير والاستيراد بين اقتصاديات ضفتي السوق العالمية المتقدمة منها (أي الشمال أو المراكز) والنامية (بمعنى الجنوب أو الأطراف)، يعكس بشكله العام حقيقة مفزعة حول المشهد المشوه وغير المتزن للتجارة العالمية، مفاده : أن هناك حالة من احتباس جغرافي مزمنة (أواستقطاب[11]) لتدفقات التجارة العالمية داخل أسوار الحدود الطبوغرافية للضفة الشمالية أو المراكز الرأسمالية الصناعية فيما بينها بتعبير أكثر وضوحاً (وهو ما ندعوه بالاحتباس الجيو- تجاري Géo-commerciale)، والبيانات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية وبكافة مصادرها (وبما فيها التقارير الرسمية لمنظمة التجارة العالمية) تثبت ذلك

وبشكل مباشر، فهي تشير في متوسط حدها الأدنى إلى أن ما يربوا عن 60 % من مجموع حجم المبادلات العالمية حبيسة (تصديراً واستيراداً) وبشكل مزمن ضمن خط التبادل التجاري (شمال/شمال)، في حين تتوزع الأقل من 40 % الباقية بين خطي التدفق الطرفيين : خط (شمال/جنوب) بأقل من 30 % وخط (جنوب/جنوب) بما لا يتجاوز عتبة 10 %، فيما يلاحظ شبه انعدام حقيقي على مستوى خط التبادل التجاري التصاعدي إن صح التعبير (جنوب/شمال) خارج المواد الطاقوية.

من زاوية تحليل ثانية، الاحتباس الجيو- تجاري الذي إصطلحناه يمكن قراءته بعدة صيغ أخرى : فقد ورد في الملحق الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية مثلاً أن 80 % من مجموع أصغر الدول المصدرة في العالم لم تتعدى نسب مساهمتهم في إجمالي المبادلات الدولية حدود ما لم يتجاوز 10 %، ما يعكس بطبيعة الحال احتباسا تجارياً واضحاً، تتأكد لنا أكثر إسقاطاته السلبية عندما ندرك أن تلك الاقتصاديات المصدرة الصغيرة، وبرغم كونها تمثل 20 % من سكان العالم لم تستطع بنهاية العام 2006 سوى المشاركة بأقل من نسبة 39 % من إجمالي الصادرات العالمية في السلع[12] خارج السلع الطاقوية.

والقضية لا تزال تتعمق أكثر فأكثر، فبالنظر إلى الخارطة التجارية العالمية الموجودة على منتصف الصفحة 3 من نسخته باللغة الفرنسية ـ( أي الملحق الإحصائي 2009) يتضح أنه حتى الأكثر من تلك 60 % من التجارة العالمية المحتبسة ضمن مجال خط التبادل التجاري (شمال/شمال) تحت صيغة الاحتباس الجيو- تجاري، يخترقها احتباس جيو - تجاري أكثر عمقاً، باعتبار أن أكثر من 53 % من مجموع التجارة العالمية في السلع مثلاً يحدث بين أضلاع المثلث التجاري لـ : أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا، وأن حوالي ثلثي تجاراتهم السلعية تقع بينهم . وهو ما صاغه معدو الملحق الإحصائي بمسمى التجارة بين الأقاليم Le Commerce Interrégional، وأثبتوه عندما عنونوا هذا الجزء منه بعنوان : التجارة العالمية في السلع تبقى دائماً تميزها التدفقات البين إقليمية[13] .

والظاهرة (أي الاحتباس التجاري) لا تزال تتركز، فبرغم حدة كل قيل ضمن العرض الأول، فإن كل ذلك ما هو إلا أقل من ربع إجمالي التجارة الدولية الحقيقية القائمة بين المراكز الرأسمالية الكبرى، باعتبار أنه وفي حين أخذنا بنظر الاعتبار إشكالية الاحتباس الداخلي للمبادلات التجارية ضمن الحدود الجغرافية للتكتلات القائمة مثل : الإتحاد الأوروبي .. الخ (أو ما تعرف بالتجارة داخل الأقاليم Le Commerce Intrarégional)، سوف نكون بصدد ظاهر احتباس جيو- تجاري أكثر تركزاً، سيما وأنه إحصائياً بلغت قيمة هذا المستوى التمركزي للتجارة العالمية نسب جد عالية، مست مثلاً وخلال السنوات القليلة الماضية ما يقارب 70 % من تجارة أوروبا الغربية، وحوالي 40 % أمريكا الشمالية ( من دون المكسيك )، وحدود 51 % في آسيا، وما لا يقل عن 20 % في منطقة أمريكا اللاتينية (متضمنة المكسيك). كل ذلك مقابل أقل من 10 % في أفريقيا وما لا يزيد عن نسبة 7 % بين دول الشرق الأوسط .

إذا، العلاقة بين إشكالية الاحتباس التجاري في السوق العالمية وبين التوجه الراهن لإنتاج الطاقة الحيوية تعتبر جد متداخلة سيما في ظل حاجة الصناعة في الشمال إلى نفط الجنوب، وما يفرزه هذا الوضع من تداعيات على الوضع القيادي للدول المتقدمة على التجارة الدولية، ما يتطلب التفكير بجدية في خلق بدائل مدخلات الصناعة ومستلزمات الإنتاج بعيدا عن الموارد الطبيعية للدول النامية، والتي يأتي في مقدمتها: إنتاج الطاقة الحيوية.

### III- 2. تحليل الإستراتيجية الأوربية للطاقة الحيوية (آفاق 2050) في ظل ظاهرة الاحتباس التجاري كمثال:

منذ تأسيسه، نما حجم الاتحاد الأوروبي بنسب عالية، وأصبح أحد أهم القوى الاقتصادية في الخارطة الدولية، وبطبيعة الحال ذلك النمو الاقتصادي يتبعه نمو أوسع في معدلات استهلاك الطاقة بكامل أنواعها. خاصة منها التي مصدرها الوقود الأحفوري بأنواعه الأربع والتي يتوقع أن تتضاعف بنسب عالية مع حلول العام 2030 : النفط الخام يتوقع أن ترتفع وارداته من حدود 88 % إلى 95 % العام 2030. الغاز الطبيعي من 58 % إلى ما لا يقل عن 84 % العام 2030. الفحم والذي قد تبلغ حصتة من الواردات 63 % العام 2030 مقابل 39 % في عام 2005[14].

كما أن التقديرات الموضوعية للمستقبل تشير إلى لاحتمالات ارتفاع نسب ورادات دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي استهلاكها من النفط والغاز إلى حدود 90 % للنفط و70 % للغاز بحول العام 2020 إن لم يتم وضع إستراتيجية طاقوية محكمة[15].

وعموماً، يعتبر الاتحاد الأوروبي من الدول الفقيرة نفطياً وغازياً، فمثلا ومن خلال بيانات الميزان النفطي وميزان الغاز الطبيعي، يظهر العجز بوضوح في الموازنة بين حجم الصادرات وحجم الواردات. فبالنسبة للميزان النفطي ارتفع عجز دول أوربا الغربية من حدود 8.1 مليون برميل في اليوم العام 1990 إلى أكثر من 9.7 مليون برميل في اليوم العام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لميزان الغاز الطبيعي الذي ارتفع العجز فيه من أقل من 98 مليار مكعب العام 1990 إلى أكثر من 209.3 مليار مكعب العام 2009[16]. كما أن أسعار المنتجات الطاقوية في الاتحاد الأوروبي، شهدت ارتفاعات خلال السنوات الماضية، ففي ألمانيا مثلاً ارتفع سعر الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب من حدود 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية العام 2007 إلى أكثر من 10.6 دولار العام 2011، وتضاعف في بريطانيا من حدود 6 دولار العام 2007 إلى أكثر من 9 دولار العام 2011[17].

وعلى مستوى العقود القليلة القادمة، بدا يبدوا أن الاتحاد الأوروبي وفي ظل محدودة وتراجع الاحتياطي والإنتاج الطاقوي هو في حاجة ماسة لضرورة التفكير في الإستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي، فبالمقارنة بين عامي 2001 و2011 .يمكن ملاحظة ذلك العجز في الاحتياطي الطاقوي الأوروبي بوضوح : العام 2001 كان الاحتياطي المؤكد للنفط في حدود 8.8 مليار برميل، تراجع إلى أقل من 607 مليار برميل العام 2011، وكذلك الاحتياطي المؤكد من الغاز انخفض من حوالي 3.6 تريليون م$^3$ العام 2001 إلى أقل من 1.8 تريليون م$^3$ العام 2011[18].

وفي ظل ما تؤكده الأبحاث الرسمية الأوروبية أن حجم الطلب الأوروبي على الطاقة خلال العقود القليلة القادمة وبرغم نسب نموه السالبة إلا أنه سيبقى عند حدود 12 مليون برميل يومياً إلى غاية العام 2030. أعلنت أوروبا العام 2011 عن انزعاجها من تبعيتها التجارية لدول الجنوب من ناحية استيراد النفط ومواد الطاقة التقليدية، وفي تقريرها حول الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي : رؤية للعام 2030، أكد المجلس الاستشاري الأوروبي لبحوث الوقود الحيوي أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة19. ووفقا لخريطة طريق الطاقة لعام 2050، التي خطتها المفوضية الأوروبية العام 2011 تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة أكثر من 80 % بحلول منتصف القرن الراهن، ما يتضمن تغيير أنظمة توليد الطاقة المرتكزة على الوقود الأحفوري.

الوضع السابق، دفع بالاتحاد الأوروبي العام 2011، لوضع إستراتيجية لإدارة الطاقة على آفاق 2050 سميت بخريطة طريق الطاقة لعام 2050، تم خطها من قبل المفوضية الأوروبية بهدف خفض انبعاثات الكربون بنسبة أكثر من 80 % بحلول منتصف القرن الراهن مقارنة بسنة الأساس 1990، ما يتضمن تغيير أنظمة توليد الطاقة المرتكزة على الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة (أنظر الجدول: 01).

ولعل من أهم عناصر تلك الإستراتيجية، هو زيادة الاهتمام بالوقود الحيوي كبديل للطاقة الحفورية، فقد أسست دول الاتحاد الأوروبي مجلس استشاري لبحوث الوقود الحيوي، والذي أصدر تقريراً بعنوان: الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي ... رؤية للعام 2030، وجاء فيه : أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة. وبالفعل من المتوقع أن يتجاوز حجم دعم دول الاتحاد الأوروبي لإنتاج الإيثانول حدود فقط عتبة 12 مليون يورو العام 2020.

وبالفعل، ما بين العام 1992 إلى العام 2010 نما حجم إنتاج دول الاتحاد الأوروبي لوقود الإيثانول الحيوي وحده بحوالي 1200 ضعف من حدود 1 مليون جالون العام 1992 إلى أكثر من 1191 مليون قالون العام 2010، مرورًا بحوالي 46 مليون جالون العام 2000 وأكثر من 728 مليون جالون العام 2008.

أيضاً، خلال العشر سنوات الأولى من القرن الراهن، تطور حجم الإنتاج الأوروبي لوقود الإيثانول بأكثر من 10 مرات من حدود 209 مليون جالون العام 2000 إلى أكثر من 2485 مليون جالون العام 2010، مرورا بقرابة 859 مليون جالون العام 2005 و2242 مليون جالون العام 2008.

ومع تزايد الطلب على الوقود الحيوي، سيرتفع الطلب على المحاصيل الزراعية الداخلة في إنتاجه، وبالتالي سوف تتضخم أسعار تلك المحاصيل من جهة، ومن جهة أخرى سوف تتسع مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعتها على حساب زراعة المحاصيل الغذائية الأخرى. فمن المتوقع أن تتسع تلك المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي من حدود 1 % العام 2004 إلى أكثر من 2.5 % العام 2030.

وبرغم أنه العام 2010 كانت الولايات المتحدة في طليعة الدول المنتجة للإيثانول المتجددة، وفقا لدراسة توقعات الوقود الحيوي العالمية 2010-2020 نشرت في شهر فبراير من قبل GBC (مركز الوقود الحيوي العالمية) بطاقة إنتاجية تتجاوز 51 مليار ليتر، فقد احتلت الدول الأوروبية كذلك مراتب متقدمة في ذلك فرنسا احتلت المركز الرابع[20]، وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة دوليا في إنتاج الديزل الحيوي بأكثر من 660 مليون جالون، تلتها فرنسا بقرابة 630 مليون جالون.

## IV- تحليل معامل الارتباط بين الوقود الحيوي والأمن الغذائي للفترة 2022/2012 :

بين الزراعة والطاقة (أو بين الأمن الغذائي[21] والوقود الحيوي، أو بين الطاقة والاقتصاد بتعبير حديث) كانت هنالك دائماً روابط وثيقة ومعامل ارتباط شديد تغيرت طبيعته بمرور الوقت ولم يندثر.

### IV- 1. ثنائية (الوقود الحيوي/ الأمن الغذائي) ... ومضة تاريخية :

فيما مضى كانت الزراعة هي دائماً مصدر الطاقة، كما أن الطاقة هي بالتأكيد من المدخلات الرئيسية في الإنتاج الزراعي الحديث. وحتى القرن 19 كانت الحيوانات تقريبا هي المصدر الوحيد للطاقة (قوة الحصان)، فقد كانت تستخدم في النقل والزرع، ولا تزال لليوم توفر ذلك النوع من الطاقة في الكثير من الدول والمناطق من العالم، والزراعة هي التي توفر الوقود اللازم لتغذية تلك الحيوانات. وقبل قرنين كان ما لا يقل عن 20 % من المساحات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم لتغذية حيوانات الجر[22].

في القرن العشرين، ومع اكتشاف الوقود الأحفوري (النفط خاصةً) واستعماله في قطاع النقل، وبقدر ما تراجع معامل الارتباط بين أسواق السلع الزراعية وأسواق منتجات الطاقة، بقدر ما تعززت العلاقة. فقد ارتفعت نسب اعتماد الزراعة على الأسمدة الكيماوية المستخرجة من الوقود الأحفوري، كما وارتفعت نسب مكننة الزراعة واعتمادها على الآلات التي تعمل بزيت الديزل أو غيره. كما أن تخزين الأغذية، وتصنيعها وتوزيعها، هي كلها أنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، وبالتالي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الطاقة (أسعار النفط) له أثر مباشر وقوي على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء في العالم[23].

ومع بروز فكرة استخدام الوقود الحيوي السائل المشتق من المحاصيل الزراعية سبعينات القرن الماضي، وتضاعفها إلى 20 مليار جالون العام 2010 مقارنة بأقل من 5 مليار جالون في الفترة ما بين منتصف سبعينيات وأواخر تسعينيات القرن الماضي (أنظر الشكل: 02)، عاد معدل الارتباط بين الطاقة والزراعة إلى الارتفاع، فأطلقت البرازيل البرنامج الوطني للإيثانول العام 1979، وأطلقت الولايات المتحدة برنامج لصناعة الإيثانول من الذرة، وتبعتها في نفس السياق عدة دول كالصين، كينيا وزيمبابوي لكن محاولاتها باءت بالفشل[24].

ومنذ دخول القرن الراهن، وتزايد المخاوف بشأن ما يعرف بالاحتباس الحراري، وعدم استقرار الشرق الأوسط ... الخ، دفع مجددا للاهتمام بالوقود الحيوي. خاصة مع التضاعف غير العادي لأسعار النفط بأكثر من أربع مرات خلال العقد الماضي من حدود 23 دولار للبرميل العام 2001 إلى أكثر من 109 دولار للبرميل العام 2012 مرورا بحوالي 36 دولار العام 2004 وأكثر من 94 دولار العام 2008، فتضاعف معدل الارتباط بين الطاقة والزراعة، سيما وأنه ومع ارتفاع أسعار النفط، تبدأ الجدوى الاقتصادية في إنتاج الوقود الحيوي تتصاعد، لأن المشكل الأساسي في إنتاج الطاقة البديلة (الحيوية تحديداً) هو التكلفة العالية مقارنة بأسعار النفط ومستخرجاته.

ومنذ ذلك الحين، بدأت التكهنات تتزايد بارتفاع معدلات استهلاك واستعمال الوقود الحيوي بالتوازي أو كبديل للنفط في الكثير من القطاعات الاقتصادية، بقدر ما زج به (وكما سبق الذكر) كمتغير أساسي ضمن معادلة مسببات أزمة الغذاء العالمية، وأصبح ملف الأمن الغذائي والاقتصادي العالميين لا يناقشان دون حضور مركزي لملف : الوقود الحيوي.

العام 2005، بلغ إنتاج الوقود الحيوي قرابة 2 % من الاستعمال العالمي للبنزين. وما بين عامي 2000 إلى 2005، نما الإنتاج العالمي من وقود الإيثانول بنسبة نمو بلغت 165 % (الجدول رقم : 02). وبالنسبة للديزل الحيوي فقد كانت الانطلاقة من قاعدة صغيرة بحدود 251 مليون جالون العام 2000 وصولاً إلى أكثر من 790 مليون قالون العام 2005[25]. وبحلول العام 2030 (أنظر الجدول: 02)، من المتوقع أن تتضاعف نسبة الطلب الكلي على الوقود الحيوي كجزء من الطاقة المستخدمة في قطاع النقل فقط بأكثر من 5 مرات من حدود 1 % العام 2005 إلى أكثر من 5 % العام 2030 (أنظر الشكل: 03).

**IV- 2. ثنائية (الوقود الحيوي/ الأمن الغذائي) ... دراسة تحليلية :**

ما بين العام 2000 إلى 2010، وعندما نما حجم الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي (الإيثانول فقط) بأكثر من 5 أضعاف من حدود 4.5 مليون جالون العام 2000 إلى حوالي 22 مليون جالون العام 2010 (أنظر الجدول: 03)، فقفز مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة بأكثر من الضعف 90 نقطة إلى أكثر من 185 نقطة العام 2010.

إذاً، ملف : الوقود الحيوي، وبقدر معدل نمو إنتاجه الهائل، وبقدر ما بدأ يستهلك مساحات واسعة من جولات مناقشات أزمة الغذاء والأمن العالميتين منذ سبعينيات القرن الماضي، بقدر ما بدأ يستهلك كميات هائلة من المحاصيل الزراعية التي كان يفترض بها أن توجه لتغذية البشر . فبحلول العام 2021، ما لا يقل عن 13 % من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، وأكثر من 15 % من إنتاج الزيوت النباتية، وحدود 30 % من الإنتاج العالمي من قصب السكر، سيستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

وبرغم ذلك، يقزم الكثير من المختصين معامل الارتباط بين صناعة الوقود الحيوي[26] وانعدام الأمن الغذائي[27] العالمي خلال العقود القليلة القادمة، ويرون أنه من الصعب جداً الربط بين تنامي صناعة الوقود الحيوي وبين تضخم أسعار المنتجات الغذائية، ويرتكزون في ذلك على حزم من عدة حجج متعدد الصعد، أهمها : أن التاريخ الاقتصادي والمعطيات الراهنة تؤكد أن السبب الرئيس للأزمات الغذائية هي الكوارث الطبيعية، أكثر من كونها أسباب متسبب فيها الإنسان (أنظر الشكل : 04).

كما أنه وعلى مدى العقدين القادمين على الأقل من الصعب جدًا تصديق المكانة الرفيعة التي تشاع أن الوقود الحيوي سوف يحتلها كبديل للنفط وغيره من مصادر الطاقة الراهنة، لأن التكاليف الاقتصادية للتحول للوقود الحيوي جد مرتفعة ولا تتطابق مع المنطق الاقتصادي، فعلى مستوى قطاع النقل فقط سيستوجب التحول تجاه الوقود الحيوي تغيير محركات كل العربات، كما أن تخزين الوقود الحيوي يحتاج إلى حيز أكبر في بمحطات الوقود ما سوف يكلف الفاعلين في قطاع النقل أموالا باهظة لتغيير كل ذلك. إضافة إلى أن الأرقام المتعلقة بإنتاجية الطن الواحد من الحبوب للوقود الحيوي جد ضعيفة، ولا تتوافق والحسابات الاقتصادية والاستثمارية : فزراعة هكتار واحد من الذرة ينتج 10 أطنان في أحسن الظروف، والطن الواحد من الذرة ينتج ما لا يتجاوز 124 جالون من الإيثانول، أي إنتاج واحد هكتار من الذرة

ينتج ما لا يتعدى 1240 جالون من الإيثانول. كما أن إنتاج واحد هكتار من الشعير ينتج فقط 1000 جالون من الإيثانول، في حين إنتاج واحد هكتار من الأرز ينتج 700 جالون من الإيثانول[28].

وبرغم كل ذلك، وعلى الضفة المقابلة، تشير التقارير والأبحاث الدولية إلى العكس، وتعزز معدل الارتباط العالي والمتزايد بين الزراعة وأسعار منتجاتها وسوق الطاقة، وخاصة في ظل :

1. تنامي الاهتمام الدولي بالوقود الحيوي (مقاساً بكمية الإنتاج).
2. ارتفاع أسعار النفط.

ودول الاتحاد الأوروبي أسست مجلس استشاري لبحوث الوقود الحيوي، والذي أصدر تقريراً بعنوان: الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي ... رؤية للعام 2030، وجاء فيه : أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة[29]. وبالفعل من المتوقع أن يتجاوز حجم دعم دول الاتحاد الأوروبي لإنتاج الإيثانول حدود فقط عتبة 12 مليون يورو العام 2020.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة كل العزم على استبدال وارداتها من النفط بنسبة لا تقل عن حدود 75 % قبل حلول العام 2025، بحسب ما ورد في كلام رئيسها السابق جورج بوش بدايات العام 2006، وحيث صرح :

أن هدفنا هو جعل هذا النوع الجديد من الإيثانول ذو ميزة تنافسية في غضون 6 سنوات. لأن اكتشافات هذه التكنولوجيات الجديدة وغيرها سوف تساعدنا على الوصول إلى هدف عظيم آخر : ليحل محل أكثر من 75 % من واردات النفط لدينا من الشرق الأوسط بحلول عام 2025[30].

وتعتبر الولايات المتحدة الرائدة في مجال إنتاج الإيثانول الحيوي عموما والمصنوع من الذرة خصوصا ابتداء من العام 2006 بعد تخطيها للبرازيل، حيث أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة للطاقة باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في العالم دفعها إلى التفكير في إيجاد بدائل أخرى للطاقة، ومن ثم فإنه وكونها المنتج الأول للذرة في العالم فإنها عملت على تطوير صناعة الوقود الحيوي باستعمال الذرة بحيث زادت الكميات الموجهة منها لصناعة الإيثانول من أقل من 1 مليون طن العام 1980 إلى قرابة 9 مليون طن بحلول العام 1990 ثم أكثر من 16 مليون العام 2000 إلى حوالي 120 مليون طن العام 2010.

ومن ناحية ثانية، تؤكد كل الدراسات أن أسعار النفط عامل رئيسي في ارتفاع أسعار السلع الزراعية، لأنها لا تؤثر فقط على تكلفة الإنتاج، بل وتزيد من الطلب على الوقود الحيوي والمواد الخام المستخدمة في إنتاجه. فالدراسات توضح ذلك التزامن المباشر بين أسعار النفط ومؤشر أسعار الحبوب (كمثال عن أسعار الغذاء)، فكلما ارتفعت أسعار النفط تبعتها أسعار الحبوب والعكس بالعكس، فالعام 2008 وعندما بلغت أسعار النفط (سلة أوبك) حدود 94.5 دولار للبرميل بلغ مؤشر أسعار الحبوب حدود 162 نقطة، وعاد المؤشر للنزول إلى 112 نقطة بمجرد نزول أسعار النفط 61 دولار للبرميل العام 2009.

والتقديرات تشير وبحسب منظمة الزراعة العالمية أن انخفاض النفط الخام بمعدل الربع (25 %) يتسبب في انخفاض أسعار السلع الزراعية الأساسية بما لا يقل عن 2 إلى 5 %، كما ويتسبب بتراجع أسعار الأسمدة الضرورية في الزراعة بما لا يقل عن 12 إلى 14 %. والعكس بالعكس.

ومع تزايد الطلب على الوقود الحيوي، وبطبيعة الحال يرتفع الطلب على المحاصيل الزراعية الداخلة في إنتاجه، وبالتالي سوف تتضخم أسعار تلك المحاصيل من جهة، ومن جهة أخرى سوف تتسع مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعتها على حساب زراعة المحاصيل الغذائية الأخرى. فمن المتوقع أن تتسع تلك المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي من حدود 1 % العام 2004 إلى أكثر من 2.5 % العام 2030.

والنتيجة جد بسيطة، وهي ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والسلع الزراعية، والتي من أبرزها الذرة التي تدخل بشكل أساسي في صناعة أعلاف الدواجن، ما سوف يتسبب في تفاقم أسعار لحوم الدواجن والبيض باعتبار أن تكلفة الأعلاف تمثل أكثر من 80 % من إجمالي تكلفة صناعة الأعلاف الموجهة للدواجن. كما أن أسعار الخبز ستشهد ارتفاعاً صنواً مع ارتفاع أسعار القمح، مثلما حصل في المكسيك[31].

## V - خلاصة:

في الأخير، وبناءً مما سبق، يمكن القول أنه وفي ظل ظاهرة الاحتباس التجاري التي أضحت تشكل أهم سمات الاقتصاد العالمي الراهن، ينتج عن التفاعل ضمن ثنائية (الوقود الحيوي/الأمن الغذائي العالمي)، مجموعة من النتائج المتعلقة بالأثر المتبادل بين كل منها. فبطبيعة الحال، العامل الأساس في تغيير نمط الزراعة لدى الفلاحين مرتبط مباشرة بالإيرادات التي تتيحها المحاصيل، فإذا كانت الزراعة الموجهة للوقود الحيوي أكثر إدراراً للأرباح فالفلاحون سوف تتغير طبيعة زراعاتهم تجاه تلك المحاصيل مباشرة، والعكس إن كان العكس، وهو ما حدث بالفعل.

وبشكل عام، وبالتأكيد الوقود الحيوي ليس الوحيد المتسبب في ارتفاع أسعار الغذاء، فهو جزء من معادلة دولية تؤثر متغيراها على أسعار الغذاء العالمية ولكنه يبقى أهمها وأحدثها، والتي من أهمها:[32]

- تغير أنماط الاستهلاك على مستوى العالم : بسبب تحسن مستويات الدخل في الكثير من دول العالم، وتوجه الأفراد نحو استهلاك أوسع للحوم ومنتجات اللبان.
- ارتفاع أسعار النفط : والذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتخزين.
- تغير المناخ : كما هو الحال بالنسبة للفيضانات في أستراليا التي تسبب في ضياع 60 % من محصول القمح العام 2007، وحوالي 98 % من محصول الأرز.
- المضاربة في أسواق السلع العالمية.

وكنتيجة، لتحليل معامل الارتباط بين الوقود الحيوي والأمن الغذائي العالمي، يمكن رصد الحقائق التالية، التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة التوجه الراهن نحو استعمال الوقود الحيوي:

**- النتيجة الأولى :** أن الاهتمام بالوقود الحيوي والطلب عليه سيظل في تزايد خلال العقود القادمة ليبلغ العام 2030 وفي قطاع النقل فقط حدود 3.2 % وهو ما يعادل حدوث زيادة في الكمية الكلية للوقود الحيوي المستخدم في قطاع النقل من 19 مليون طن العام 2005 إلى 102 مليون طن العام 2030. وهو ما يمكن الاستدلال له أيضاً عبر التوقعات حول تقديرات المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي، والتي يتوقع أن تتسع إلى 2.5 % من المساحة الإجمالية الزراعية العام 2030 (أنظر الجدول: 04).

**- النتيجة الثانية :** هنالك معامل ارتباط وثيق بين صناعة الوقود الحيوي وأسعار النفط، باعتبار أنه وفي ظل الأسعار الراهنة للنفط يستحيل تقبل فكرة الوقود الحيوي كسلعة منافسه. وأنه ولتحول صناعة الوقود الحيوي لصناعة مربحة في أسواق الطاقة، يجب أن تصل أسعار النفط لمستويات عاليا تتجاوز في قيمتها الدنيا حدود 100 دولار للبرميل.

ففي الولايات المتحدة مثلاً، وفي ضوء التكنولوجيا المتوفرة حاليا، يتطلب صمود صناعة الوقود الحيوي اقتصادياً بقاء سعر برميل النفط الخام فوق عتبة 60 دولاراً، وهو المستوى الذي يمكن أن يدفع عنده مصنعو الإيثانول قرابة 79.52 دولار أمريكي لطن الذرة، ويظلوا بذلك قادرين على تحقيق الأرباح إلى غاية بلوغ أسعار النفط الخام 100 دولار أمريكي للبرميل وهو المستوى الذي سوف يجعلهم يدفعون ما يصل إلى 162.98 دولار أمريكي للطن .

**- النتيجة الثالثة :** أن معامل الارتباط بين الوقود الحيوي وأزمة الغذاء جد مرتفع، فارتفاع الطلب على المواد الوسيطة الغذائية للوقود الحيوي في ارتفاع أسعار الأغذية، مما يؤكد فرضية أن الوقود الحيوي يشكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي. فالدراسات أكدت أن التوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي سبب أزمات الغذاء للعام 2008 (أنظر الجدول : 05).

فمثلاً، العام 2001 وعندما كان إنتاج وقود الإيثانول الحيوي لا يتجاوز حد 4.5 مليون جالون، لم يتعدى مؤشر منظمة الزراعة والأغذية لأسعار الحبوب عتبة خط 94 نقطة، وبمجرد ارتفاع كمية إنتاج وقود الإيثانول بما لا يتجاوز 355 ألف جالون العام 2002، ارتفع ومباشرة مؤشر أسعار الحبوب بحوالي 9 نقاط. وخلال العام 2011 وعندما بلغ حجم إنتاج وقود الإيثانول قرابة 22 مليون جالون تجاوز مؤشر أسعار الحبوب عتبة 167 نقطة.

**- النتيجة الرابعة :** أن معامل الارتباط بين الطاقة الحيوية والحساب الاقتصاد جد ضعيف من زاوية كونه سلعة اقتصادية، وأنه وخلال العقدين القادمين على الأقل، شتى الحسابات الافتراضية تبرز أن الوقود الحيوي لا يمكن في ظل احتياجاته الكبيرة من الأراضي أن يعوض النفط (البترول) أو مشتقاته، ولكنه له أثر قوي على الزراعة والأسواق الزراعية والغذاء العالمي . فمثلاً :[33] حتى لو استخدمت الولايات المتحدة كل أراضيها المخصصة لزارعة الذرة في إنتاج الإيثانول، فإنها لن تغطي سوى 12 % من حاجياتها من وقود السيارات، كما أنه ولو تم استعمال كل محصول الصويا في صناعة الوقود الحيوي فلن يغطي سوى أقل من 9 % من طلب الكلي على الديزل، بقدر ما سوف يشكل ذلك ضغطا هائلا على فاتورة الغذاء الأمريكية (أنظر الجدول: 06).

وعلية من الصعب تقبل فكرة صمود الوقود الحيوي كسلعة اقتصادية، باعتبار أن تكاليف إنتاجه تتجاوز بكثير آمال تعويضه للبترول إلا في حال واحدة، هي : أن يتم دعم صناعة الوقود الحيوي من قبل حكومات الدول المنتجة.

وأخيراً، لا يمكننا القول سوى أنه، وخلال العقدين القادمين على الأقل، ولتفادي تداخل العلاقة بين اقتصاديات الطاقة الحيوية والأمن الاقتصادي العالمي في ظل تنامي إنتاج الوقود الحيوي (للفترة على الأقل ما بين عامي 2000 إلى 2030)، يتطلب الأمر - وكما ورد في تقرير حالة الأغذية والزراعة الصادر عن منظمة الغذاء العالمية لنسخته للعام 2008 - وفي حين كان المرتجى إنتاج الوقود الحيوي بطريقة مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً ... الخ، النظر بعمق في مجمل السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمجالات التالية:[34]

1. تعزيز سياسات حماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي في العالم.
2. الاستفادة من فرص التنمية الزراعية والريفية.
3. ضمان الاستدامة البيئية.

4. إعادة النظر بعمق في السياسات القائمة حالياً بشأن الوقود الحيوي.
5. جعل النظام الدولي نظاماً داعماً لتنمية الوقود الحيوي تنمية مستدامة.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (01) تخفيض انبعاثات الغازات حسب القطاعات ضمن خارطة الطاقة 2050**

| (الوحدة : %) | | 2005 | 2030 | 2050 |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | | - 7 | - 40 إلى - 44 | - 79 إلى - 82 |
| القطاعات | الكهرباء (CO2) | - 7 | - 54 إلى – 68 | - 93 إلى – 99 |
| | الصناعة (CO2) | - 20 | - 34 إلى – 40 | - 83 إلى – 87 |
| | النقل (CO2) | + 30 | + 20 إلى – 09 | - 54 إلى – 67 |
| | السكن (CO2) | - 12 | - 37 إلى – 53 | - 88 إلى – 91 |
| | الزراعة (خارج CO2) | - 20 | - 36 إلى – 37 | - 42 إلى – 49 |
| | اخرى (خارج CO2) | - 30 | - 72 إلى – 73 | - 70 إلى – 78 |

Source : COMMISSION EUROPÉENNE, ***Feuille de route vers une économie compétitive à faible intensité de carbone à l'horizon 2050***, Bruxelles, le 8.3.2011, P 06.

**الجدول (02) توقعات الطلب على الطاقة بحسب المصدر والقطاع (1980 - 2030)**

| | **الطلب على الطاقة** (مليون طن من معادل للنفط) | | | | | | **الحصة** (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **1980** | **1990** | **2000** | **2005** | **2015** | **2030** | **2005** | **2015** | **2030** |
| **إجمالي الإمدادات من الطاقة الأولية بحسب المصدر** | **7228** | **8755** | **10023** | **11429** | **14361** | **17721** | **100** | **100** | **100** |
| الفحم | 1786 | 2216 | 2292 | 2892 | 3988 | 4994 | 25 | 28 | 28 |
| النفط | 2106 | 3216 | 2647 | 4000 | 4720 | 5585 | 35 | 33 | 32 |
| الغاز | 1237 | 1676 | 2089 | 2354 | 3044 | 3948 | 21 | 21 | 22 |
| الطاقة النووية | 186 | 525 | 675 | 714 | 804 | 854 | 6 | 6 | 5 |
| الطاقة المائية | 147 | 184 | 226 | 251 | 327 | 416 | 2 | 2 | 2 |
| الكتلة الحيوية والمخلفات | 753 | 903 | 1041 | 1149 | 1334 | 1615 | 10 | 9 | 9 |
| مصادر اخرى | 12 | 35 | 52 | 61 | 145 | 308 | 1 | 1 | 2 |
| | | | | | | | | | |
| **إجمالي استهلاك الطاقة بحسب القطاع** | **/** | **6184** | **/** | **7737** | **9657** | **11761** | **100** | **100** | **100** |
| المساكن والخدمات والزراعة | / | 2516 | / | 2892 | 3423 | 4122 | 37 | 35 | 35 |
| الصناعة | / | 2197 | / | 2834 | 3765 | 4576 | 37 | 39 | 39 |
| النقل | / | 1471 | / | 2011 | 2469 | 3163 | 26 | 26 | 27 |
| النفط | / | 1378 | / | 1895 | 2296 | 2919 | 94 | 93 | 92 |
| الوقود الحيوي | / | 6 | / | 19 | 57 | 102 | 1 | 2 | 3 |
| انواع اخرى من الوقود | / | 87 | / | 96 | 117 | 142 | 5 | 5 | 4 |

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة، 2007، نقلاً عن : **حالة الأغذية والزراعة**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 44.

**الجدول (03) : تطور حجم الإنتاج العالمي من الإيثانول (2000 - 2010)** (مليون جالون)

| **2010** | **2009** | **2008** | **2007** | **2006** | **2005** | **2004** | **2003** | **2002** | **2001** | **2000** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 21.926 | 19.239 | 17.452 | 13.09 | 10.366 | 8.276 | 7.531 | 6.43 | 5.42 | 4.874 | 4.519 |

Source: Earth Policy Institute.

**الجدول (04) توقعات الاحتياجات من الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي في العالم (2004 - 2030)**

| **المساحة/السنوات** | **2004** | **2030** |
|---|---|---|
| **إجمالي المساحة** (مليون هكتار) | 13.8 | 34.5 |
| **النسبة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة** (%) | 1.0 | 2.5 |

المصدر : **حالة الأغذية والزراعة**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 45.

**الجدول (05) ارتفاع أسعار الأغذية (2002 - 2012)**

| **السنوات/السلع** | **السكر** | **الزيوت الدهون** | **الحبوب** | **الألبان** | **اللحوم** |
|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 106.4 | 94.7 | 102.8 | 89.5 | 97.5 |
| 2003 | 100.8 | 101.1 | 98.4 | 95.4 | 97.0 |
| 2004 | 93.8 | 103.5 | 99.1 | 113.1 | 104.9 |
| 2005 | 123.6 | 91.3 | 91.2 | 119.2 | 105.8 |
| 2006 | 179.0 | 96.0 | 103.9 | 109.3 | 101.2 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 100.7 | 170.9 | 134.3 | 136.8 | 115.1 | 2007 |
| 113.2 | 162.2 | 175.6 | 167.8 | 134.2 | 2008 |
| 105.0 | 111.8 | 137.2 | 119.2 | 203.2 | 2009 |
| 114.6 | 150.8 | 137.4 | 146.1 | 227.3 | 2010 |
| 119.5 | 149.2 | 167.0 | 170.7 | 249.7 | 2011 |
| 116.3 | 125.1 | 159.5 | 154.2 | 208.6 | 2012 |

Source : www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar/.

**الجدول (06) : كفاءة إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) من بعض المحاصيل الزراعية**

| السلع/الكفاءة | **إنتاج المحصول** (طن/الهكتار) | **كفاءة التحويل** (لتر/طن) | **إنتاج الإيثانول**(لتر/طن) |
|---|---|---|---|
| **بنجر السكر** | 46.0 | 110 | 5060 |
| **قصب السكر** | 65.0 | 70 | 4550 |
| **الكسافا** | 12.0 | 180 | 2070 |
| **الذرة** | 4.9 | 400 | 1960 |
| **الأرز** | 4.2 | 430 | 1806 |
| **القمح** | 2.8 | 340 | 952 |
| **الذرة الرفيعة** | 1.3 | 380 | 494 |

المصدر : **حالة الأغذية والزراعة : الوقود الحيوي ... الآفاق والمخاطر والفرص**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 16.

**الشكل (01) تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي 2002 إلى 2021**

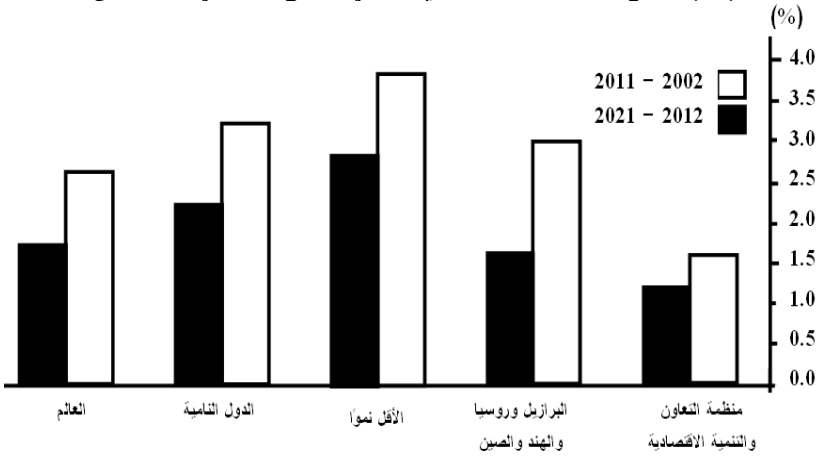


**المصدر : نشرة التوقعات الزراعية 2021/2012**، منظمة الأغذية والزراعة، 2012، ص 3.

**الشكل (02) تطور حجم الإنتاج العالمي للوقود الحيوي (الإيثانول) (1975إلى 2010)** (مليون جالون)

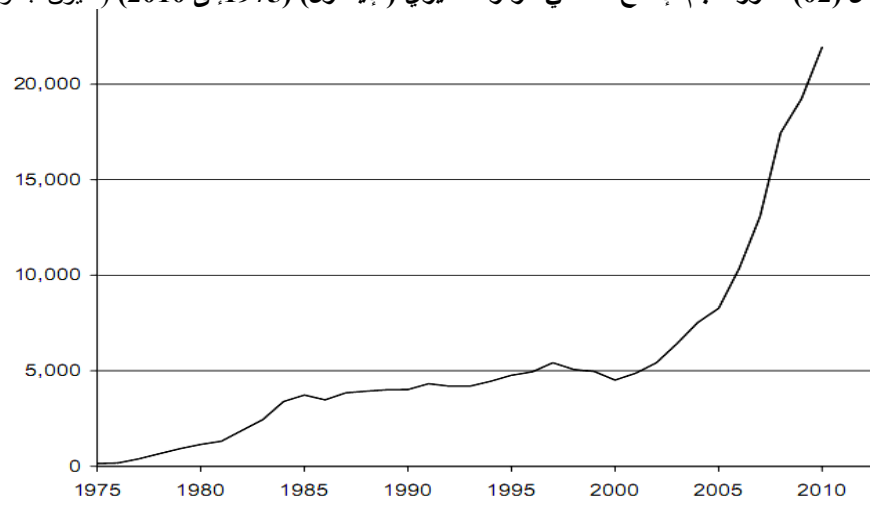


Source : ***Earth Policy Institute***, *www.earth-policy.org*.

**الشكل (03) توقعات اتجاهات استعمال الوقود الحيوي في قطاع النقل للفترة 1990 إلى 2030**

النسبة المئوية من الطلب الكلي على الطاقة المستخدمة في النقل (-)  مليون طن من معادل النفط ( ■ )

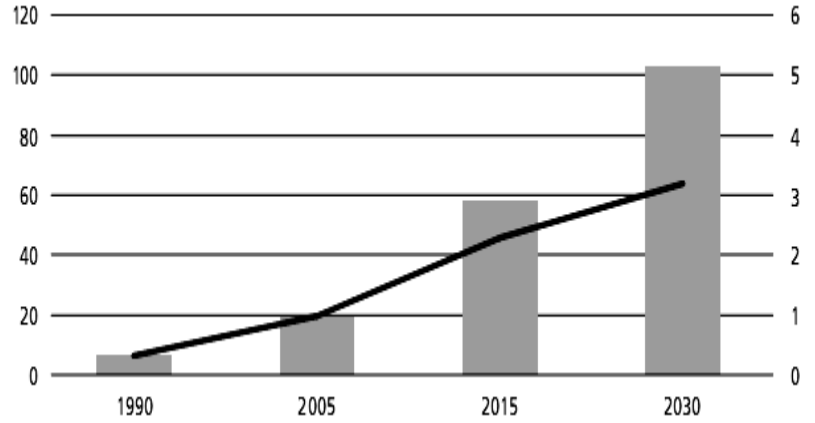


Source : International Energy Agency, 2007.

**الشكل (04) توزع أسباب الأزمات الغذائية في العالم 1981 - 2001**

■ كوارث متسبب فيها الإنسان  □ كوارث طبيعية  عدد الكوارث

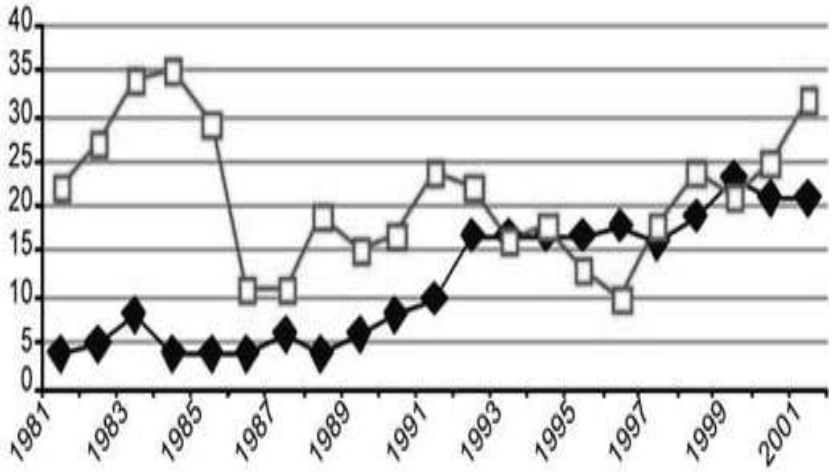


Source : ***RAPPORT SUR LES MARCHÉS DES PRODUITS 2004-2003***, FAO . P 46 .

## - الإحالات والمراجع :

[1]. يُستخدم مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعيّة (أي ما يمثل 55 تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة ما بين عامي 2002 - 2004/*www.fao.org* .

2 . نورالدين جوادي، **الأزمة المالية العالمية : مقاربة نظرية**، مجلة حوليات بشار، العدد 2010/8، تصدر عن جامعة بشار (الجزائر)، ص 188.

3 . هذه الفقرة استعملها الدكتور في سياق ملاحظاته حول أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007، ولكننا ولأنها صالحة للإسقاط هنا استعملناها. أنظر : محمد سمير مصطفى، افتتاحية العدد 51 / صيف 2010 لمجلة بحوث عربية اقتصادية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ص 06 / بتصرف .

[4] . الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص 16.

[5] . **الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمية، منظمة الغذاء العالمية، جانفي 2013، ص 64.

[6] . إبراهيم العيسوي، **تجديد الدعوة الى بناء أمن غذائي عربي راسخ**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 50/ ربيع 2010، ص 09.

[7] . صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 10.

[8] . محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، www.aljazeera.net .

[9] . العنصر الموالي من الدراسة يتضمن تفصيلا أدق حول ظاهرة الاحتباس التجاري.

[10]. George Bush : ***Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union***, January 31, 2006. Online by G.Peters and J.Woolley, The American Presidency Project. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=65090.

[11] . هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب . راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين. واطلع على : مولـه عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279/ ماي 2002، ص 28 .

[12] . Statistiques du commerce international 2012, OMC .

[13] . Statistiques du commerce international 2009, OMC .

[14] . ***Pétrole et produits pétroliers***, Fiche 11, www.global-chance.org/IMG/pdf/HS4_Fiche11_p46-48.pdf.

[15] . سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، ص 08.

[16] . الأرقام : التقرير العربي الموحد، 2012، ص 197 و198.

[17] . الأرقام : شركة بريتش بتروليوم، 2012. نقلا عن : التقرير العربي الموحد 2011، ص 107.

[18]. BP Statistical Review of World Energy, June 2012.

[19] . مجموعة من الخبراء، الوقود الحيوي، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 15.

[20]. ***Le point sur les biocarburants : progression des marchés nationaux et internationaux***, IFP : Energies nouvelles, www.ifpenergiesnouvelles.fr/content/download/71813/1530620/version/4/file/Panorama2012_02-VF_Point-Biocarburants.pdf

[21] . للتوسع حول الأمن الغذائي، راجع : صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

[22]. ***The State of Food Insecurity in the World*** **:** BIOFUELS: prospects, risks and opportunities**,** FAO 2008, P 03

[23]. ***The State of Food Insecurity in the World*** **:** BIOFUELS: prospects, risks and opportunities**,** op-cit.

[24]. G. Timilsina and A.Shrestha, ***Biofuels Markets : Targets and Impacts***, Policy Research Working Paper N° 5364, The World Bank, July 2010, P 02.

[25]. Lester Brown, ***How Food and Fuel Compete for Land***, The Globalist, 01 February 2006 (*www.theglobalist.com*).

[26] . للتوسع حول الموضوع، راجع : هشام غربي ودادان عبد العني، **دراسة سلوك التوجه الاقتصادي نحو مولدات الطاقة النباتية**، الملتقى الدولي حول : سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة (الجزائر)، 20 - 21 نوفمبر 2012 .

[27] . انعدام الأمن الغذائي : وضع ينشأ عندما يفتقر الناس إلى فرص الحصول على المضمون على كميات كافية من الأغذية السليمة والمغذية اللازمة للنمو العادي والتطور وممارسة حياة نشيطة وصحية. ويكون انعدام الأمن الغذائي إما مزمناً أو موسمياً أو عابراً.

- ***The State of Food Insecurity in the World***, FAO 2012, P 57

[28] . الأرقام : أشرف محمد عمران، **الوقود الحيوي وأثره في أزمة الغذاء**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2501/ 12 جانفي 2009 (النسخة الإلكترونية على الإنترنت : *www.alwasatnews.com* .

29 . مجموعة من الخبراء، **الوقود الحيوي**، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 15.

[30]. George Bush : ***Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union***, January 31, 2006. Online by G.Peters and J.Woolley, The American Presidency Project. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=65090.

[31]. على سبيل المثال، العام 2008 شكل القمح 70 % من إجمالي إنتاج دول منطقة الإتحاد الأوروبي (25 دولة) للإيثانول الحيوي (المرتبة الأولى)، تلاه الشعير بنسبة 15 % ثم الذرة بنسبة 10 %، وأخيرا الجاودار بنسبة 5 %. أما فيما عملية إنتاج زيت الديزل الحيوي فقد احتلت بذور اللفت المرتبة الأولى في من قائمة المواد الزراعية الوسيطة المستعملة في إنتاجه بنسبة 79 %، يليها فول الصويا بنسبة 18 %، وأخيراً عباد الشمس بنسبة 3 %. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد فقد كانت معادلة إنتاج الإيثانول الحيوي مركبة كالآتي : 97 % من الذرة، والباقي من مواد زراعية وسيطة أخرى. أما معادلة إنتاج زيت الديزل الحيوي : فول الصويا بنسبة 82 %، زيت الكانولا بنسبة 13 %، والباقي من زيوت أخرى.

Amela Ajanovic, ***Biofuels versus food production: Does biofuels production increase food prices?*** , Energy (2010), doi:10.1016/j.energy.2010.05.019, P 02.

[32.] Oxfam Briefing Paper, ***Another Inconvenient Truth : How biofuel policies are deepening poverty and accelerating climate change***, June 2008, P19.

[33] . مجموعة من الخبراء، **الوقود الحيوي**، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 20.

[34] . **حالة الأغذية والزراعة : الوقود الحيوي .. الآفاق والمخاطر والفرص**، منظمة الغذاء العالمية، 2008، ص 09.

# إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة

# The establishment of the Maghreb Free Trade Area as an input to achieve economic integration between the Maghreb countries in light of the current international economic challenges

فيصل بهلولي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة2 - الجزائر

**ملخص :** هناك جملة من العوامل والأسباب الداعية إلى تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء، ويبقى التكامل الاقتصادي بين هذه الدول أحد العوامل الرئيسية في تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي.

وفي ظل هذا الوضع القائم يجدر بنا التساؤل حول مدى امتلاك الدول المغاربية لرؤية واضحة، وإستراتيجية لتسهيل تقاربها وتجمعها وتكاملها، وحول مدى مساهمة السياسات الاقتصادية المعتمدة في كل بلد مغاربي على تشجيع قيام تجمعات وتكتلات، وهل يمكن القول بأنها سياسات تتناقض مع التجمع والتكتل والتجمع والمشاركة.

ويعتبر إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي خطوة إلى الأمام في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين هذه الدول، خاصة في ظل ما تلعبه العلاقات التجارية الدولية اليوم في التقريب بين الدول، والمساهمة في إقامة تكتلات إقليمية لمواجهة التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة.

**الكلمات المفتاح :** تكامل اقتصادي، دول المغرب العربي، تحديات اقتصادية دولية، منطقة التجارة الحرة.

**تصنيف JEL:** F02, F13, F15

**Abstract :** There are many factors and reasons to reactivate integration between the Maghreb countries and keep up with the era of regional blocs, and remain economic integration an important factor in activating the Maghreb Union institutions.

Under this status quo is worth wondering about the extent of owning Maghreb countries a clear vision, and a strategy to facilitate convergence and integration, and on the contribution of economic policies adopted in each Maghreb country to promote a clusters and clusters, or contradict the assembly and the integration and participation.

The establishment of a free trade area between the Maghreb countries is considered to step forward in achieving the desired economic integration, especially in light of role of the international trade relations today, to meet the international economic challenges.

**Keywords :** Economic integration, Maghreb Arab countries, the global economic challenges, Free trade area.

**Jel Classification Codes :** F02, F13, F15.

## ا- تمهيد :

يعتبر التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية (مما يعني أن 10 % فقط من التعاملات التجارية الدولية تتم خارج تلك التجمعات)، والتي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.

ويبقى تعزيز الجهود المشتركة من أجل تكريس الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي حسب الخبراء عاملا مساعدا على تحقيق الوحدة السياسية، والدفع نحو بناء تصور مشترك لأشكال الاندماج والتكامل السياسي، فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا التكتل الإقليمي.

eMail : (*) : fay.finance@gmail.com

وعلى هذا الأساس يمكن تجاوز الخلافات السياسية بتشريع وتفعيل التكامل الاقتصادي كمؤشر مهم في تحقيق درجة كافية من المرونة المساعدة على تعزيز وترقية التكامل السياسي، وتظهر أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بسبب التباينات الموجودة على بقية المستويات الأخرى (خاصة المستوى السياسي)، بالإضافة إلى ما تواجهه هذه الدول من صعوبات التحكم في السياسات التنموية، حيث تصطدم بعدة تحديات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

بالمقابل فإن إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية أصبح أولوية في أجندة دول المغرب العربي بالنظر للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من جهة، والتحديات التي تواجهها دول المنطقة من جهة أخرى، ومع التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس شهر جوان 2010، والتي من المنتظر أن تشمل في البداية المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها لاحقا، كان لابد من التطرق إلى هذه العملية، باعتبارها خطوة مهمة في مسار تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي بعد عقود من التأجيل والتعطيل.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

**إلى أي مدى يمكن اعتبار إقامة منطقة للتجارة الحرة كمحرك قوي وفعال لخلق الظروف الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ؟**

وسيتم الإجابة عن الإشكالية السابقة الذكر من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

## II. وضعية اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية الجديدة

لم تستطع الخيارات الاقتصادية التى تبنتها دول المغرب العربى الكبير بعد الاستقلال، خلق شروط تنمية مستدامة، لتنتهي في الثمانينات إلى تبنى سياسات التعديل الهيكلى وسيل من الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها صندوق النقد الدولى بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن هذه الدول تشترك فى كثير من خصائصها الاقتصادية، كما أنها تعانى من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ما أدى إلى ارتباط الاقتصاد المغاربى بالسوق العالمية وتعميق التبعية للخارج فى المجال التقنى والتجاري .

ومع السنوات الأولى للألفية الجديدة، خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول.

### 1.II. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية

يمكن تحليل وضعية اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية الجديدة من خلال العودة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي، الوضعية المالية والنقدية، وكذا من خلال البنية القطاعية لهذه الاقتصاديات في هذه الفترة.

**أ. نمو الناتج المحلي الاجمالي:** لقد عرفت اقتصاديات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2011) تراوحت ما بين 2,2% و8,0% كما يوضحه الجدول رقم (01)، مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية لبعض الدول وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

ففي ما يخص كل من الجزائر وليبيا فقد سجل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة (باستثناء سنتي 2009 و2011 بالنسبة لليبيا)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد هاتين الدوليتين على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، رغم أن معدلات النمو بقيت غير مستقرة ومتذبذبة نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية.

كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة (باستثناء سنة 2011 بالنسبة لتونس نتيجة الظروف الداخلية)، وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر 40%من الناتج، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير متسقرة ومتدهورة، وهو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي.

**ب. الوضعية المالية والنقدية:** لقد عرف رصيد الميزانية العامة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2007-2011) عجزا مزمنا (باستثناء الجزائر وليبيا في السنوات الأولى) كما يوضحه الجدول رقم (02)، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم قدرة هذه الدول على التحكم في النفقات بالرغم من الإصلاحات المطبقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص الوضعية النقدية فقد سجلت أغلب دول المغرب العربي معدلات تضخم مقبولة باستثناء ليبيا التي تجاوز معدل التضخم فيها نسبة 15%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التحكم في المستوى العام للأسعار نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

**ج. وضعية ميزان المدفوعات:** لقد سجلت موازين المدفوعات في دول المغرب الغربي عجزا باستثناء كل من الجزائر وليبيا كما يوضحه الجدول رقم (03)، وذلك بسبب تسجيل الميزان التجاري لفائض كبير راجع إلى زيادة في قيمة صادرات هاتين الدولتين من المحروقات، وكذلك الحال بالنسبة لتونس التي سجل ميزان مدفوعاتها فائضا ضئيلا بالرغم من عجز ميزانها التجاري وذلك بسبب الفائض المسجل في رصيد حساب صافي التحويلات الجارية وميزان الحساب الرأسمالي والمالي.

في حين سجل ميزان المدفوعات في كل من المغرب وموريتانيا عجزا في أغلب السنوات، وهذا راجع إلى العجز المسجل في الميزان التجاري لهاتين الدوليتين، رغم الفائض المسجل في أرصدة الحسابات الأخرى.

### 2.II. تحليل الوضعية من خلال البنية القطاعية للاقتصاد

أما بالنسبة للقطاعات التي تشكل اقتصاديات المغرب العربي، فإن كل بلد يتميز بهيمنة قطاع معين كما يوضحه الجدول رقم (04)، ففي تونس تشكل حصة قطاع الخدمات أكثر من 49٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل قطاع الفلاحة حوالي 44.6٪ في المغرب ، في المقابل لا يزال الاقتصاد في كل من الجزائر وليبيا يعتمد على عائدات النفط الذي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، وغير قادر على تنويع قاعدته الصناعية ومواجهة المنافسة العالمية، أما بالنسبة للمغرب فيعتبر قطاع الفلاحة المصدر الرئيسي للدخل يليه قطاع الخدمات، إلا أن وضعية هذين القطاعين تعتبر هشة بالنظر إلى ارتباطهما الشديد بالظروف المناخية وحالة الاقتصاد العالمي[1].

في حين يساهم كل من قطاعي الصناعة والخدمات أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا وبالأخص قطاع المعادن والنقل والمواصلات.

### 3.II. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدولية التي تنشرها مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة، والتي تعطي صورة واضحة مقارنة باقتصاديات دول العالم.

**أ. مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness index):** يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum (WEFORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، وقد تم تطويره ليشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي (Macroeconomics & Microeconomics)[2].

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن دول المغرب العربي باستثناء تونس تقبع في مؤخرة ترتيب الدول من حيث التنافسية العالمية وذلك بسبب الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، فلقد حث التقرير دول المغرب العربي على مواصلة الاصلاحات الاقتصادية لاسيما في القطاع المالي وقطاع التعليم بكل مراحله.

**ب. مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يتبع تقرير بيئة أداء الأعمال منذ العام 2004 ، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال وهي مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع[3].

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (06)، الترتيب المتأخر لدول المغرب العربي باستثناء تونس (الترتيب من أصل 180 دولة شملها التقرير) في مجال سهولة أداء الأعمال بالنسبة للأفراد، وهو ما يبين المشاكل والعراقيل التي تعترض الأفراد للقيام بأعمالهم، رغم الاصلاحات المطبقة في هذه الدول.

**ج. المؤشر المركب للمخاطر القطرية (COMPOSITE COUNTRY RISK RATING):** يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كمايلي[4]:

- مخاطر منخفضة جدا (درجة المؤشر 80-100)،
- مخاطر منخفضة (درجة المؤشر 70-9.79)،
- مخاطر معتدلة (درجة المؤشر 60-9.69)،
- مخاطر مرتفعة ( درجة المؤشر 50-9.59)،
- مخاطر مرتفعة جدا (درجة المؤشر 0-9.49).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (07)، فإن درجة المخاطر في كل دول المغرب العربي منخفضة، باستثناء ليبيا التي تعنبر درجة المخاطر فيها منخفضة جدا.

## III. مبررات ودوافع قيام تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي ودراسة في مسيرة هذا التكامل

يرى العديد من الاقتصاديين أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة حتمية ومطلبا ملحا في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة وما فرضته المنظومة الاقتصادية العالمية من واقع جديد لا مكان فيه للكيانات الضعيفة الهشة، فالاندماج الاقتصادي المغاربي من شأنه أن يدعم اقتصاديات دول الاتحاد ويعزز قدرتها على الانخراط الفاعل في المنظومة الاقتصادية العالمية والتموقع الجيد في الخارطة الدولية الجديدة.

### III. 1. مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

إن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة.

**أ. المبررات والدوافع الداخلية:** ومن أهمها نذكر[5]:

- إن غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب 2% بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر ب 20,000 ألف فرصة عمل سنويا.

- رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من مائة مليون نسمة ، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي إلى % 60 ، ودول جنوب شرق أسيا إلى % 22 ، ودول أمريكا الجنوبية 15%.

- تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز % 1.5 من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي في هذه الدول، وهو ما يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

- ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد.

- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص أوسع للاستثمار كما ما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في دول المغرب العربي.

**ب. المبررات والدوافع الاقليمية والدولية**: ويمكن إبرازها فيما يلي[6]:

- إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري؛

- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى في طريق الانضمام (الجزائر وليبيا) ، يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية؛

- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كلها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص؛

- إن انضمام دول كالصين والهند بإمكانياتهما الهائلة إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيشكل تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث أنه من المتوقع أن تكون حصة الصين % 50 بدلا من % 16 في السوق الأمريكية ، وستقفز من % 18 إلى % 29 في سوق الإتحاد الأوروبي ؛
- هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

### III. 2. مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الأول في 26سبتمبر 1964 والثاني في 26 نوفمبر من نفس السنة بطنجة، إذ تم التوصل لتشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة (CCPCM) المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، وفي سنة 1967 أعدت اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة تقريرا يتضمن ثلاث أنواع من الحلول لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

- الحل الأعظم (Solution Maximum): والذي ينطوي على إمضاء اتفاقية تمكن من إنشاء الاتحاد الاقتصادي المغاربي في شكل اتفاقية روما مع تحديد كيفية إزالة الحقوق الجمركية والقيود التعريفية .
- وضع تسعيرة خارجية موحدة، والتوفيق بين السياسات الاقتصادية، الضريبية والنقدية، وفي الأخير وضع مؤسسات مشتركة تملك قدرة على اتخاذ القرارات.
- الحل الأدنى (Solution Minimum): والذي يجعل من الإنشاء التدريجي للاتحاد الاقتصادي مجرد إعلان عن نية، وتكتفي الالتزامات القانونية الوحيدة بالمشاركة الدورية في التفاوض حول التنازلات التعريفية أو حول اختيار إمكانية إقامة الصناعات الجديدة.

وقد اختارت اللجنة الحل الوسيط المبني على تفاعل الحرية التجارية والتوافق الصناعي، فقد أصبحت مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق، وذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في شتى الميادين، ويغطي هذا الحل 5 سنوات في خلالها يلتزم بلدان المغرب بما يلي[7]:

- تخفيضات خطية (10% سنويا) للحقوق الجمركية، والقيود الكمية المتعلقة بالمنتوجات المتبادلة؛
- وضع قائمة للصناعات المتفق عليها والتي تضمن حرية تنقل منتوجاتها في السوق المغاربية؛
- إنشاء بنك للتكامل المغاربي والذي من مهامه تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة وتفضيل هذا التصنيع المتزامن والعادل؛
- إنشاء مؤسسة خاصة باتحاد الدفعات؛.
- وأخيرا العمل على إيجاد توافق بين السياسات التجارية اتجاه الدول الأخرى حتى لا يتعرض إنشاء مؤسسة تعريفية خارجية موحدة للخطر في المستقبل.

وبالرغم من أن برنامج العمل الذي تم إعداده ضئيل بالنظر إلى الطموح التكاملي للمشروع إلا أنه لم يتم تحقيقه، فخلال الفترة من 1964 إلى 1975 فإن أغلب الاتفاقيات المبرمة كانت ثنائية فقط، ومست بعض القطاعات فقط كالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين لم يسجل أي تقدم في المجالين التجاري والصناعي، كما أن الحقوق الجمركية الوطنية لم يتم إزالتها، وبقيت التجارة المغاربية البينية ضعيفة.

وخلال الملتقى السادس لوزراء الاقتصاد المنعقد في الرباط سنة 1970 واجهت عملية إنشاء التبادل الحر، مشاكل خاصة بمنشأ المنتجات المتبادلة، وفي نفس الوقت عرف التكامل الصناعي عائق مراقبة رأس مال المؤسسات في كل الدول المغاربية، كما أن أهمية حماية مشروع التصنيع الجزائري الطموح، أدى إلى طرح مشكل الاقتصاديات التي يسيطر عليها رأس المال الخارجي، كما لفت النظر إلى أهمية التكامل الاقتصادي المغاربي الحقيقي الذي يخدم قبل كل شيء مصالح شعوب المنطقة.

وفي شهر ماي 1975 خلال الملتقى السابع لوزراء الاقتصاد، المنعقد بالجزائر والذي شاركت فيه لأول مرة موريتانيا كعضو كامل الحقوق مع غياب ليبيا، حدث انقطاع في وقت كان من المفروض أن تتوج فيه جهود اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة بتبني استراتيجية حقيقية للتكامل[8].

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس، وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أسندت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، ليتم التوصل في الأخير إلى توقيع معاهدة تأسيس الاتحاد في 17 فيفري سنة 1989 بمراكش، والتي تعتبر بمثابة التحول التاريخي في العلاقات المغاربية.

ولتحقيق التكامل بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي تم اعتماد المراحل التالية[9]:

- **إقامة منطقة للتبادل الحر**: وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتكامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة، على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة 1992.

- **إقامة اتحاد جمركي:** ويتم ذلك قبل نهاية سنة 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي الدول، وتوحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، ولقد أقر مجلس الرئاسة في الدورة الثانية (الجزائر، جويلية 1990) مجموعة من المبادئ التي تمهد لقيام وحدة جمركية[10].

- **إقامة سوق مشتركة**: ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى إرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، و تسهيل تنقل الأشخاص وكذا انتقال السلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال.

- **إقامة اتحاد اقتصادي**: لم تحدد الاستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[11]

ولتسجيد الاستراتيجية السابقة تم توزيع العمل على اللجان الوزارية المتخصصة حسب القطاعات، وتركز عمل هذه اللجان في مرحلة أولى على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد استمر عمل هذه اللجان إلى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد، ولم تستأنف عملها إلا مع مطلع سنة 2001، ولكن سرعان ما عادت للتوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغذائي التي واصلت عملها.

## IV. العراقيل والعوائق التي تقف في وجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي.

إن فشل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام اتحاد المغرب العربي بصفة عامة، يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء تكتل سياسي واقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، وان استعراض التجارب ومحاولات التكامل السابقة يقودنا إلى التمييز بين ثلاثة (03) أنواع من الصعوبات، صعوبات ذات طابع سياسي، صعوبات ذات طابع اقتصادي، وأخرى ذات طابع مؤسساتي.

### IV. 1. العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي

لاشك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول، ولعل أهم هذه الأسباب:

أ. **اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية:** ويعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى، فالعلاقات بين دول المغرب العربي مرت بالعديد من الهزات؛

ب. **ضعف أو غياب الإرادة السياسية:** إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة[12]؛

ج. **قضية الصحراء الغربية:** وتعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي، وقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية؛

د. **قضية لوكاربي والحظر المفروض على ليبيا:** فلقد أدى التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات داخل الاتحاد، وصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي الدولي المفروض عليها؛

ه. **الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر:** إن الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل من ثلاث أوجه، الأول أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتولى رئاسة المجلس، وبالتالي كانت منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية ، أما الوجه الثاني فكان تخوف الدول المغاربية الأخرى من انتقال الأزمة إليها، في حين أن الوجه الثالث فهو عدم امكانية قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

### IV. 2. العوامل والعراقيل ذات الطابع الاقتصادي

بالإضافة إلى المشاكل السياسية المذكورة سابقا، فإن قيام تكامل اقتصادي مغاربي يعاني من عدد من العراقيل والمعوقات الاقتصادية لعل أهمها[13]:

أ. **ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي:** على الرغم من وجود مجموعة من عوامل التقارب بين دول المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المأمول فهو لا يتجاوز نسبة 3% من حجم المبادلات، وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام إقامة هذا التكامل.

ب. **ضعف التعاون متعدد الأطراف:** إن التعاون متعدد الأطراف بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا هو كذلك، ولم يخرج حتى الآن عن بعد المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي بقيت حبيسة الأدراج، دون أن تظهر لها آثار ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يعقد مهمة تحقيق هذا التكامل.

ج. **التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج:** في مقابل ضعف التبادل التجاري والاقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الدراسات أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية تتم معه، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.

د. **التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها:** ان اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي، إذ أن كل من تونس والمغرب وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية لبرالية في حين أن الجزائر وليبيا كانت تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها، كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.

### IV. 3. المعوقات والعراقيل ذات الطابع المؤسساتي

إن المعوقات ذات الطابع المؤسساتي لقيام تكامل بين دول المغرب العربي تمثل عقبة حقيقية في وجه تحقيق هذا التكامل، والتي وضعتها الدول الأعضاء من خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، ففي الواقع هذه العراقيل نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة، والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وإن انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيقي من التكامل الإقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية ، وغياب أي رؤية استراتيجية، وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع (حسب المادة 6)، بالرغم من أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء (حسب المادة 18)، وإن هذه القاعدة المعرقلة تم إتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقيات مشتركة، خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ[14].

## V. دور منطقة التجارة الحرة المغاربية في تحقيق التكامل الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة.

لا شك أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب القيام بمجموعة من الخطوات التي من شأنها أن تساهم في ذلك، ويبقى مشروع إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية خطوة مهمة في مسار تحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل ما يمكن أن يلعبه تطوير العلاقات التجارية متعددة الأطراف في إطار التقريب بين هذه الدول، وكذا فتح المجال أمام القيام بخطوات أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

### V. 1. التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ومستقبل هذا التكامل.

يواجه مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مجموعة من التحديات التي تفرضها التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، هذه التحديات يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد مستقبل هذا التكامل.

أ. **التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:** بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تحديات دولية أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- **الشراكة الأورومتوسطية:** منذ الوهلة الأولى سارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها في تحقيق المكاسب المتأتية من تلك الاتفاقيات، مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة[15].
- **المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي:** هناك أربعة دول مغاربية من أصل تسعة دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي، منها ثلاثة دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي: تونس، المغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها إلى هذه المنظمة، بينما لا تزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

وإن هذا الانضمام ينجم عنه بعض الآثار والانعكاسات التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر بعضها إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا، وتم التعامل معه بمراعاة المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد انتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن انجازها بمفرده، في حين أن ذلك يبقى ممكننا في ظل الإطار المغاربي، وهذا ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة و ما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى[16].

- **المشروع الشرق الأوسطي:** إن المشروع الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي إنما هو في شكله مشروع سياسي بآليات اقتصادية، فهو يقوم على فكرة أن أحسن السبل هي تلك التي تؤدي إلى الهدف بأقل تكلفة، إذ بإمكان إسرائيل من خلال المشروع الشرق الأوسطي أن تحقق أهدافها النهائية بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا بواسطة طريق آخر أقل تكلفة من الحرب المدمرة ماديا وبشريا.

وتبعا لما جاء في كتاب "شمعون بيربز" الذي أصدره باللغة الإنجليزية سنة 1993 بعنوان "الشرق الأوسط الجديد"، فقد سبق للمجموعة الأوروبية أن اقترحت خلق ما يسمى "بسوق المشرق" والتي تتألف من مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل وفلسطين، و"سوق المغرب" وتتألف من المغرب، الجزائر وتونس، على أن تنشأ رابطة داخلية بين هذين السوقين وسوق الاتحاد الأوروبي، وهو تمهيد لما يسمى حاليا الشراكة الأورو-متوسطية.

- **الأزمة الاقتصادية العالمية:** لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي التي تزداد فيها أهمية قطاعات الزراعة والسياحة والتجارة بالاضافة إلى قطاع النفط والغاز، دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة العالمية بالرغم من كونها اقتصاديات غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف وأسواق المال العالمية، حيث ستتأثر دول المغرب العربي بهذه الأزمة خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الأزمة، وهو ما سيلقي بضلاله السلبية على علاقاته الاقتصادية بالدول المغاربية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الخارجية، لاسيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على محيطه الاقليمي والدولي[17].

**ب. مستقبل التكامل الاقتصادي في ظل هذه التحديات بين الإحياء، التأجيل أو الإلغاء:** يبدو أن هناك ثلاث سيناريوهات فيما يخص التوجهات المحتملة للتكامل المغاربي[18].

- **السيناريو الأول :** استمرار الإتحاد في صيغته الراهنة والتزام الدول الأعضاء مسارات انفرادية في غياب التنسيق والانسجام في السياسيات المتبعة وهذا السيناريو هو الأقوى احتمالا، خاصة مع استمرار الدول الأعضاء في إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية مع الخارج كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتركيز في تحقيق هذه الأولوية، فكل ما سبق يوضح بأن الإتحاد ربما ظل قادرا على استمرار صيغته الراهنة التي تتمثل في اللقاءات على المستوى الرسمي، والخروج بصيغ عامة فضفاضة في الوقت الذي لا يمثل ذلك إلزاما لدول الإتحاد .
- **السيناريو الثاني :** لعل حل الإتحاد أمر وارد في ظل الخلافات والاختلافات الإستراتيجية وبالخصوص قضية الصحراء الغربية وتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، وعندما تصل الأمور إلى انسحاب دولة أو أكثر من الإتحاد، فضلا عن أن استمرارية جمود الإتحاد واستمرار الاوضاع الراهنة قد تدعم ذلك، لكن ومع ذلك فإن حل الإتحاد لا يمنع من استمرار اللقاءات أو التعاون الثنائي أو الثلاثي بين دول الإتحاد، ولربما لا يمثل حل الإتحاد قضية كبيرة لدى القاعدة الواسعة من الشعب المغاربي بحكم إخفاقه في مواجهة التحديات الكبيرة.
- **السيناريو الثالث :** وهو اتجاه الإتحاد المغاربي إلى الاندماج والوحدة وهو أبعد احتمالا، ومن ذلك أن يستجيب المغرب العربي بفعالياته لمختلف التحديات المطروحة سواء في مواجهة كل دولة على حدا أو كل الدول، و هناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول[19].

- **السبب الأول :**أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية، ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

- **السبب الثاني :**أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

### V. 2. منطقة التجارة الحرة المغاربية وتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضعية الحالية، إذ لا يتجاوز حجمها 3% من إجمالي المبادلات التجارية لدول المغرب العربي، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

**أ. وضعية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي:** رغم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ظلت ضعيفة جدا وغير مستقرة كما يوضحه ذلك الجدولين رقم (08) و (09)، ومرتبطة بالتقلبات السياسية، فعند توقيع اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي في سنة 1989 كانت المبادلات التجارية البينية لا تتجاوز 3%، في حين كانت تمثل أكثر من 40% عند توقيع معاهدة روما لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأروبية وهو ما يشكل مفارقة كبيرة، ويرجع ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها[20]:

- الهيمنة الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية المغاربية على حساب المبادلات التجارية البينية، خاصة في ظل التبعية الاقتصادية والتجارية لهذه الدول لصالح دول الاتحاد الأوروبي.
- طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المغرب العربي وغياب استراتيجية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- استمرار وجود الخلافات السياسية واختلال الهياكل الاقتصادية وهو ما كون عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات المشتركة حول تطوير التجارة المغاربية البينية.

وعند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات الاقتصادية العربية من خلال الشكل رقم (01)، نجد أن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر، تليها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين لا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

**ب. الجهود المبذولة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي:** رغم أن الاتفاق حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي تم في مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد قي تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994، حيث تم الاتفاق على[21]:

- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية.
- الاتفاق على شمول هذه المنطقة على كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع إمكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات.
- السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في دول الاتحاد.
- التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد.
- تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر، ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها.

إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورتهم الثامنة المنعقدة في 20 جانفي 2007، وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر بـ 60% بين دول الاتحاد الأروبي و56% بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3% بين دول اتحاد المغرب العربي.

وقد درس هذا الاجتماع مجموعة من المسائل من بينها الإطار القانوني المنظم للمبادلات التجارية ومسألة إقرار تعريفة جمركية موحدة تمهيدا لقيام منطقة التبادل الحر المغاربية، إضافة إلى بحث آليات تنسيق السياسات التجارية المغاربية وبلورة موقف مغاربي موحد أثناء الاجتماعات الأورومتوسطية والمفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة[22].

وقد وقع المجلس الوزاري المغاربي للتجارة بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس شهر جوان 2010، والتي من المنتظر أن تشمل المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها، كما أكدت اللجنة الوزارية المتخصصة بالأمن الغذائي في دورتها الأخيرة بمراكش أواخر سنة 2009 على أهمية تعزيز التبادل التجاري المغاربي للمنتوجات الفلاحية لتحقيق الكفاية الغذائية بالمغرب العربي.

كما تم الاتفاق تم خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بدراسة وإعداد البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي المنعقد من 7 إلى 9 جانفي 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد بالرباط، على وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول الاتحاد، وكذا على النص النهائي للمشروع الخاص بلجنة القيمة لدى الجمرك، وذلك بحضور خبراء مغاربيين مختصين في مجال التقييم الجمركي من كافة دول الاتحاد، والذي تدارس مشروع البروتوكول والملاحق الخاصة به[23].

**ج. منطقة التجارة الحرة وتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:** تشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي، يمكن أن يضاعِف مستوى التجارة البينية خمس مرات على الأقل مقارنة لما هي عليه اليوم، والواقع يثبت بالفعل أن هناك تكاملا طبيعيا بين الدول المغاربية، على اعتبار أن الجزائر وليبيا من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعا زراعيا وصناعيا متنوعا. وتثبت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدما في طريق التكامل الاقتصادي يولد فرصا جديدة للاستفادة من

المزايا النسبية في كل بلد، إلا أن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير محددة وواقعية يسفر تنفيذها عن نتائج ملموسة في المدى القصير، والتركيز على قطاعات معينة والتي تشكل قاطرة لمشروع الاندماج[24].

كما أن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سوف يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وذلك من خلال[25]:

- تشجيع التعاون فيما يخص النقل والمواصلات بين الدول المغاربية، وتشجيع فتح خطوط نقل جديدة؛
- تشجيع التعاون الثنائي بين الدول المغاربية كطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال والأفراد بين دول المغرب العربي؛
- العمل على توحيد التشريعات والنصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار بين الدول المغاربية؛
- العمل على وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في إطار ترسيخ روح الشفافية والمنافسة الشريفة؛
- تنسيق السياسات السعرية والجبائية والمالية والنقدية في ميادين مراقبة الصرف والتأمين؛
- تشجيع التعاون في المجال المالي والمصرفي من خلال تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية، وهو ما سيدعم مساعي هذه الدول في استحداث عملة موحدة تساهم هي بدورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

**د. التكامل الاقتصادي العميق- المقاربة الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي:** يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي العميق باعتباره امتدادا للتكامل السطحي أو التكامل عبر الأسواق (الذي يعتمد على إلغاء التعريفات والقيود الكمية على الواردات)، في اتجاه التكامل الشامل، ويشير مصطلح التكامل العميق إلى الإجراءات الحكومية الواضحة للحد من آثار تجزئة السوق الناتجة عن السياسات واللوائح التنظيمية الوطنية، كالحواجز الجمركية وغير الجمركية الرسمية، ويتعلق الأمر بالسياسات والأنظمة الأخرى على الحدود، كالتفكيك الجمركي والموافقة التي تثبت أن الواردات تمتثل للمعايير الوطنية لمراقبة الجودة، وهي تشمل أيضا تلك السياسات واللوائح داخل الحدود، والتي تفرض عبئا على النشاط التجاري وتؤثر على تنافس الأسواق، هذه الإصلاحات الوطنية المعمقة تشمل السياسات الأفقية كالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، وسياسة المنافسة، والمناخ العام للاستثمار، والسياسات القطاعية المحددة التي تؤثر على التجارة في الخدمات والأداء الفعال للخدمات الأساسية (كالقطاع المالي، والنقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة والمياه ).

ولقد قام مجموعة الخبراء التابعين لمجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة للبنك الدولي بدراسة قياسية لتقدير أثر اتفاقيات التجارة الإقليمية (ACR) على نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، والصادرات خارج المحروقات، ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار لبانل حسب برلون(✸Un model de régression de donnés de Panel selon Berhelon)، والذي يربط بين نمو نصيب الفرد من الدخل واتفاقيات التعاون الإقليمية القائمة (ACR) حسب حصتها في السوق خلال الفترة (1980-2004)، وتشمل تلك الاتفاقات الإقليمية كل من اتفاقيات الشراكة (كاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس)، والتكتلات الإقليمية (كالنافتا، ومجلس التعاون الخليجي)، بحيث يمثل المتغير (ACR) مجموع حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة في هذه الاتفاقيات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشمل متغيرات التحكم: الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات، ونسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر المخاطر المالية، ومقياس مناخ الاستثمار، ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية[26]:

- إن زيادة نقطة واحدة في مؤشر التقدم الإصلاحات في قطاع البنية التحتية، في القطاع المالي، أو المناخ العام للاستثمار، يؤدي إلى زيادة حقيقية بـ 2% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات، مع بقاء معدلات التضخم ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة؛
- إن التحرير التدريجي لقطاع الخدمات يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات لدول المغرب العربي، إذ سترتفع بنسبة 138,1% في الجزائر، وبنسبة 85,8% في تونس، و85,7% في المغرب خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات؛
- إن التنفيذ التدريجي للإصلاحات في قطاع الخدمات ، يؤدي إلى زيادة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 342% في الجزائر، وبنسبة 128% في المغرب، وبنسبة 211% في تونس خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات، مقارنة مع النمو المتوقع دون القيام بالإصلاحات على مستوى قطاع الخدمات.

## VI. خلاصة:

إذا كان التبادل الحر يشكل عاملا هاما في تحقيق التكامل والاندماج المغاربي فإن ترجمته على أرض الواقع من خلال مشروع المنطقة المغاربية للتبادل الحر يستوجب إحاطته بجملة من الآليات والتنظيمات والإجراءات الصارمة التي من شأنها أن تحول دون أي تجاوز أو ضرر في حق أي طرف، وهو ما يتطلب العمل على المزيد من الدراسة لتدعيم هذا المشروع وتعميقه لتوفير الشروط الملائمة والوسائل الكفيلة لضمان نجاحه مستلهمين في ذلك من تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم، وإن تحقيق ذلك يتم من خلال ثلاث (03) مداخل أساسية:

❖ **المدخل الاقتصادي:** ويجب:

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي، والمتمثلة في التكامل عبر الأسواق، وتبني إستراتيجية التكامل الاقتصادي العميق (Intégration Economique Approfondie)، والذي تقوم بالإضافة إلى تحرير المبادلات التجارية في مجال السلع على تحرير الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، فلقد أثبتت الدراسات وخاصة دراسات البنك الدولي أن هذه الإستراتيجية تمتلك القدرة على تحقيق مكاسب اقتصادية جوهرية يصعب الحصول عليها في ظل مقاربة التكامل عبر الأسواق التي تم تبنيها في السابق؛
- العمل على الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر بين دول المغرب العربي، كمرحلة أولى من مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- إعادة بعث نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، والذي ظل معلقا لعدة سنوات رغم تحديد رأسماله ، وتحديد ومقره ومجال صلاحياته، لما لهذه الهيئة من دور في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية، وكذلك قدرته على تحفيز الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية؛
- مراجعة بعض التدابير المغاربية الرامية إلى تحقيق انسجام متقدم في مجال الصيغ التجارية، والتصنيفة الجمركية، ورفع القيود غير الجمركية، ودعم البنية التحتية ذات العلاقة بالتجارة، لاسيما من خلال دعم طرق الانسياب البرية والبحرية والحديدية، مرورا بإلغاء المراقبة المزدوجة في مناطق العبور نحو تسيير مشترك للمناطق الحدودية؛
- العمل على خفض تكاليف المعاملات التي تحد من تنمية التجارة البينية (تطوير شبكات وخدمات النقل المرتبطة بالتجارة الدولية، والتنسيق والشفافية فيما يخص مراقبة الجودة ...إلخ)؛
- وضع تدابير خاصة لمساعدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدراتها التجارية (من خلال تدابير خاصة لتشجيع الصادرات)، وهو ما سيساهم في تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي؛
- توفير الوسائل والآليات المناسبة والخاصة للمؤسسات المغاربية للقيام بعمليات الدفع وتغطية المخاطر الناتجة عن النشاط في الأسواق المغاربية؛
- توحيد قواعد المنشأ وهو ما يساهم في تسهيل حركة السلع داخل دول الاتحاد، وتنسيق الاجراءات غير التعريفية وإرساء أسس الشفافية في التعامل مع السلع بنفس الموضوعية ومن ذلك مراقبة الجودة؛
- ينبغي كذلك متابعة التقارب المتبادل للسياسات الاقتصادية والتجارية في الدول المغاربية من خلال إنشاء منتديات دائمة للتشاور من أجل تنظيم أفضل التكامل الأفقي والرأسي.

❖ **المدخل السياسي:** إذ يجب:

- تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل أساسي لدفع مسار البناء المغاربي، والتي بدون تسويتها لا يمكن للمسار المغاربي أن يتقدم إلى الأمام؛
- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في العملية التكاملية، وعدم انحصار العمل التكاملي على مستوى القمة فقط؛
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، وذلك بالملاءمة بين المشاريع الوطنية والمغاربية؛
- ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد، ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك؛
- العمل على خلق تصور مشترك حول البناء المغاربي، إذ أن الاختلاف في التصور يؤدي إلى تضارب في المسالك إزاء السعي إلى إنجاز البناء المغاربي؛
- الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان أصبحان يرغبان في تحقيق نوع من التكامل والاندماج المغاربي؛
- العمل بشكل جماعي لمواجهة المشاكل المشتركة، مثل المديونية الخارجية والبطالة والهجرة، والتي لا يمكن لأي دولة حلها بمفردها، مما يستدعي من هذه الدول توحيد سياساتها وجهودها لحل هذه المشاكل بشكل جماعي؛
- إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات الاستشرافية والمستقبلية، انطلاقا من التجارب القائمة لإعطاء البدائل الموضوعية لصانعي القرار في الاتحاد، من خلال التركيز على استشراف مستقبل المنطقة في واقعه المحلي والإقليمي والدولي.

❖ **المدخل القانوني والمؤسساتي:** إذ يجب:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، وتحويل بعض الصلاحيات للأجهزة الأخرى كمجلس وزراء الخارجية؛
- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، والذي كان من بين أسباب جمود العمل المغاربي؛
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات اللازمة والضرورية وعدم اقتصارها على القيام بدور السكرتارية؛
- إعادة النظر في الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الإجماع في التصديق عليها وتعويضه بمبدأ الأغلبية؛
- تحديث وتحيين البنية القانونية للاتحاد في إطار مواكبته للتغيرات الدولية الحاصلة في السنوات الأخيرة؛
- استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد، من خلال إعادة النظر في ما هو قائم من مؤسسات للاتحاد ومعالجة القصور فيها وتأهيلها، والتعجيل بقيام المؤسسات التي لم ترى النور بعد.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم (01): نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي (2004-2011) - الوحدة: (%)**

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 5,2 | 5,1 | 2,5 | 4,6 | 3,0 | 2,4 | 3,3 | 2,5 |
| **المغرب** | 4,2 | 1,6 | 8,0 | 2,2 | 5,6 | 4,8 | 3,6 | 5,0 |
| **تونس** | 5,8 | 5,0 | 5,4 | 6,3 | 5,1 | 3,1 | 3,5 | -1,5 |
| **ليبيا** | 5,0 | 5,8 | 5,2 | 6,8 | 1,6 | -1,4 | 4,3 | -60,0 |
| **موريتانيا** | 5,2 | 5,4 | 11,4 | 0,9 | 3,7 | -1,2 | 5,1 | 3,6 |

**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 322.

**الجدول رقم (02): الوضعية المالية والنقدية لدول المغرب العربي (2007-2011)-الوحدة: (%)**

| | رصيد الميزانية/ الناتج المحلي الإجمالي | | | | | معدل التضخم | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| **الجزائر** | 4,7 | 7,9 | -7,1 | -1,4 | -3,8 | 3,0 | 3,5 | 4,5 | 5,7 | 5,0 |
| **المغرب** | 0,7 | 0,2 | -2,7 | -7,6 | -6,6 | 3.0 | 3,7 | 1,0 | 0,9 | 0,9 |
| **تونس** | -2,0 | -0,5 | -2,7 | -1,0 | -3,1 | 3,2 | 5,0 | 3,7 | 3,9 | 3,4 |
| **ليبيا** | 26,2 | 26,7 | 7,7 | 7,5 | -15,0 | 10,1 | 10,4 | 2,4 | 2,4 | 15,9 |
| **موريتانيا** | -1,7 | -6,9 | -3,6 | -1,9 | 0,5 | 7,9 | 7,3 | 2,2 | 6,3 | 5,7 |

**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 393.

**الجدول رقم (03): وضعية ميزان المدفوعات لدول المغرب العربي (2007-2011)**

| | رصيد ميزان المدفوعات (بالدولار الأمريكي) | | | | | الرصيد/ الناتج المحلي الإجمالي(%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| **الجزائر** | 29.550 | 36.990 | 3.860 | 15.320 | 20.060 | 21,8 | 21,6 | 2,8 | 9,4 | 10,1 |
| **المغرب** | 36,9 | -1.481 | -195,8 | 1214,3 | -2474,7 | 0,05 | -1,7 | -0,2 | 1,3 | -2,6 |
| **تونس** | 689,7 | 1,667,6 | 1.633,5 | -191,0 | -1.698,3 | 0,9 | 3,7 | 3,7 | -0,4 | 3,6 |
| **ليبيا** | 19.827 | 15.846 | 5.162,4 | 4.858,4 | 3.043,6 | 29,1 | 18,3 | 8,1 | 6,1 | 8,1 |
| **موريتانيا** | 15,9 | -45,4 | -9,8 | 25,6 | 246,9 | 0,6 | -1,3 | -0,3 | 0,7 | 6,1 |

**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 427.

**الجدول رقم (04): مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي لدول المغرب العربي (2008-2011)-الوحدة: (%)**

| | قطاعات الإنتاج السلعي(*) | | | | قطاعات الخدمات الإنتاجية | | | | قطاعات الخدمات الاجتماعية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| الجزائر | 58,0 | 45,4 | 48,6 | 49,8 | 18,0 | 23,9 | 20,2 | 16,1 | 18,6 | 23,5 | 25,0 | 27,5 |
| المغرب | 40,4 | 40,0 | 40,5 | 42,3 | 20,0 | 19,4 | 19,6 | 19,2 | 29,5 | 30,9 | 29,9 | 31,0 |
| تونس | 38,3 | 37,0 | 35,9 | 37,1 | 38,9 | 39,3 | 29,4 | 27,3 | 14,9 | 15,1 | 28,2 | 28,0 |
| ليبيا | 89,1 | 80,2 | 85,1 | 82,5 | 7,7 | 11,2 | 8,9 | 3,4 | 11,9 | 16,8 | 13,9 | 13,5 |
| موريتانيا | 54,2 | 50,5 | 56,4 | 58,2 | 14,2 | 14,7 | 13,3 | 12,8 | 22,7 | 16,1 | 22,7 | 21,1 |

(*): وتضم قطاعات الإنتاج السلعي قطاعات الفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية والأشغال العمومية، أما القطاعات الخدمات الانتاجية فتضم قطاعات السياحة، النقل والمواصلات والقطاع المصرفي، في حين تضم قطاعات الخدمات الاجتماعية قطاعات السكن، الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.

**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص ص 323-324.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2011، ص ص 307-308.

**الجدول رقم (05): مؤشر التنافسية العالمية لدول المغرب العربي في الفترة (2008-2011)**

| الدولة | 2009-2008 | | | | 2010-2009 | | | | 2011-2010 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | المؤشرات الفرعية | | | الترتيب | المؤشرات الفرعية | | | الترتيب | المؤشرات الفرعية | | |
| | 134 دولة | المتطلبات الأساسية | معززات الكفاءة | عوامل الابتكار | 133 دولة | المتطلبات الأساسية | معززات الكفاءة | عوامل الابتكار | 139 دولة | المتطلبات الأساسية | معززات الكفاءة | عوامل الابتكار |
| الجزائر | 99 | 61 | 113 | 123 | 83 | 61 | 117 | 122 | 86 | 80 | 107 | 108 |
| المغرب | 73 | 67 | 85 | 76 | 73 | 57 | 91 | 88 | 75 | 64 | 88 | 79 |
| تونس | 36 | 35 | 53 | 30 | 40 | 35 | 56 | 45 | 32 | 31 | 50 | 34 |
| ليبيا | 91 | 75 | 114 | 102 | 88 | 68 | 110 | 111 | 100 | 88 | 127 | 135 |
| موريتانيا | 131 | 130 | 130 | 120 | 127 | 125 | 129 | 125 | 135 | 131 | 138 | 134 |

**المصدر:** تقارير الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2008 (ص132)، 2009 (ص169) و2010 (ص161)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

**الجدول رقم (06): مؤشر سهولة أداء الأعمال لدول المغرب العربي في الفترة (2009-2011)**

| الدولة | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 134 | 136 | 136 |
| المغرب | 130 | 114 | 114 |
| تونس | 73 | 58 | 55 |
| ليبيا | - | - | - |
| موريتانيا | 161 | 167 | 165 |

**المصدر:** تقريري الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2009 (ص175) و2010 (ص172)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

**الجدول رقم (07):المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول المغرب العربي (2008-2011)**

| الدولة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | منخفضة | منخفضة | منخفضة | منخفضة |
| المغرب | منخفضة | منخفضة | منخفضة | منخفضة |
| تونس | منخفضة | منخفضة | منخفضة | معتدلة |
| ليبيا | منخفضة جدا | منخفضة | منخفضة جدا | منخفضة |
| موريتانيا | - | - | - | - |

**المصدر:** تقارير الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2008 (ص124)، 2009 (ص165) ، 2010 (ص156)، 2011 (ص 57)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

**الجدول رقم (08): تطور التجارة المغاربية البينية في الفترة (1988-2011)-الوحدة: مليون دولار**

| | | | 1988-1994 | 1995-2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | تونس | ق | 109,6 | 76,2 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 171,0 | 207,6 | 327,0 | 778,5 | 492,3 | 624,1 | 702,5 |
| | | % | 53,42 | 36,4 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 36,56 | 34,14 | 34,52 | 53,45 | 55,61 | 50,26 | 44,8 |
| | المغرب | ق | 63,8 | 104,7 | 147,4 | 153,5 | 155,7 | 206,5 | 282,7 | 380,6 | 561,2 | 628,8 | 379,9 | 585,9 | 851,4 |
| | | % | 31,09 | 49,9 | 66,09 | 89,45 | 92,46 | 82,6 | 60,44 | 62,59 | 59,24 | 43,17 | 42,91 | 47,18 | 54,4 |
| | ليبيا | ق | 8,73 | 2,76 | 4,7 | 8,7 | 10,6 | 42,9 | 13,9 | 17,9 | 52,8 | 46,7 | 11,1 | 30,7 | 11,4 |
| | | % | 4,25 | 1,32 | 2,11 | 5,07 | 6,29 | 17,16 | 2,97 | 2,94 | 5,57 | 3,21 | 1,25 | 2,47 | 0,73 |
| | موريتانيا | ق | 23,02 | 25,9 | 70,9 | 9,4 | 2,1 | 0,6 | 0,1 | 2,0 | 6,3 | 2,4 | 2,0 | 1,1 | 0,7 |
| | | % | 11,22 | 12,4 | 31,79 | 5,48 | 1,25 | 0,24 | 0,02 | 0,33 | 0,66 | 0,16 | 0,22 | 0,09 | 0,04 |
| تونس | الجزائر | ق | 94,65 | 66,9 | 77,9 | 11,1 | 114,7 | 114,1 | 182,9 | 192,0 | 286,9 | 405,6 | 430,7 | 474,5 | 405,9 |
| | | % | 43,06 | 21,0 | 20,67 | 53,62 | 20,52 | 20,26 | 23,69 | 20,85 | 24,47 | 26,56 | 29,62 | 34,82 | 27,9 |
| | المغرب | ق | 28,32 | 30,9 | 42,0 | 5,8 | 50,5 | 77,7 | 109,4 | 110,0 | 172,9 | 232,8 | 209,1 | 231,8 | 239,1 |
| | | % | 12,88 | 9,71 | 11,14 | 28,02 | 9,03 | 13,79 | 14,16 | 11,95 | 14,75 | 15,24 | 14,38 | 17,01 | 16,4 |
| | ليبيا | ق | 94,65 | 219,2 | 255,5 | 3,8 | 390,3 | 364,0 | 472,7 | 610,1 | 697,3 | 865,4 | 796,9 | 631,9 | 783,7 |
| | | % | 43,06 | 68,9 | 67,79 | 18,36 | 69,83 | 64,63 | 61,22 | 66,26 | 59,48 | 56,67 | 54,79 | 46,37 | 53,9 |
| | موريتانيا | ق | 2,18 | 1,17 | 1,5 | 0,0 | 3,4 | 7,4 | 7,1 | 8,7 | 15,2 | 23,3 | 17,5 | 24,5 | 25,7 |
| | | % | 0,99 | 0,37 | 0,39 | 0,0 | 0,61 | 1,31 | 0,92 | 0,94 | 1,29 | 1,52 | 1,20 | 1,79 | 1,77 |
| المغرب | الجزائر | ق | 69,19 | 18,9 | 9,4 | 19,3 | 24,9 | 41,2 | 51,9 | 57,5 | 75,7 | 113,0 | 129,6 | 139,7 | 153,8 |
| | | % | 24,36 | 9,86 | 7,57 | 12,64 | 17,78 | 26,32 | 36,71 | 28,59 | 31,27 | 35,60 | 43,21 | 35,08 | 37,9 |
| | تونس | ق | 48,9 | 48,5 | 28,6 | 46,5 | 43,6 | 61,7 | 47,4 | 89,2 | 80,8 | 89,8 | 82,6 | 143,8 | 129,4 |
| | | % | 17,22 | 25,3 | 23,04 | 30,45 | 31,14 | 39,42 | 33,52 | 44,36 | 33,37 | 28,29 | 27,54 | 36,11 | 31,9 |
| | ليبيا | ق | 162,1 | 113,9 | 67,2 | 64,4 | 47,3 | 32,9 | 19,8 | 22,7 | 41,9 | 63,8 | 42,4 | 38,4 | 42,4 |
| | | % | 57,07 | 59,4 | 54,15 | 42,17 | 33,78 | 21,02 | 14,01 | 11,29 | 17,31 | 20,10 | 14,14 | 9,64 | 10,5 |
| | موريتانيا | ق | 3,83 | 10,4 | 18,9 | 22,5 | 24,2 | 20,7 | 22,3 | 31,7 | 43,7 | 50,8 | 45,3 | 76,3 | 79,4 |
| | | % | 1,35 | 5,42 | 15,23 | 14,73 | 17,28 | 13,23 | 15,77 | 15,76 | 18,05 | 16,01 | 15,10 | 19,16 | 19,6 |
| ليبيا | الجزائر | ق | 6,32 | 0,0 | 0,7 | 1,9 | 1,8 | 5,9 | 12,6 | 2,3 | 2,4 | 9,9 | 2,6 | 0,9 | 29,4 |
| | | % | 5,42 | 0,0 | 0,27 | 0,47 | 0,42 | 1,19 | 1,94 | 0,45 | 0,46 | 1,22 | 0,43 | 0,09 | 10,2 |
| | تونس | ق | 44,24 | 311,2 | 240,0 | 334,2 | 354,0 | 428,9 | 589,6 | 444,6 | 459,6 | 743,2 | 536,3 | 861,5 | 210,0 |
| | | % | 37,95 | 86,7 | 92,52 | 82,64 | 82,31 | 86,82 | 90,99 | 87,57 | 87,58 | 91,48 | 88,92 | 90,07 | 72,9 |
| | المغرب | ق | 66,0 | 47,5 | 18,7 | 68,3 | 74,3 | 59,2 | 45,8 | 60,8 | 62,8 | 59,3 | 64,2 | 94,1 | 48,5 |
| | | % | 56,62 | 13,2 | 7,21 | 16,89 | 17,27 | 11,98 | 7,07 | 11,97 | 11,97 | 7,29 | 10,64 | 9,84 | 16,8 |
| | موريتانيا | ق | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| | | % | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| موريتانيا | الجزائر | ق | 2,21 | 0,57 | 3,0 | 3,2 | 7,7 | 14,8 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| | | % | 67,79 | 44,2 | 78,95 | 84,21 | 98,72 | 97,37 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| | تونس | ق | 0,28 | 0,6 | 0,8 | 0,6 | 0,1 | 0,3 | 0,0 | 10,5 | 3,7 | 0,4 | 0,0 | 0,6 | 2,7 |
| | | % | 8,59 | 46,5 | 21,05 | 15,79 | 1,28 | 1,97 | 0,0 | 98,13 | 97,37 | 28,57 | 0,0 | 26,09 | 67,5 |
| | المغرب | ق | 0,77 | 0,12 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,1 | 0,5 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 1,5 | 1,3 |
| | | % | 23,62 | 9,30 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,66 | 100,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 65,22 | 32,5 |
| | ليبيا | ق | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,2 | 0,1 | 1,0 | 2,3 | 0,2 | 0,0 |
| | | % | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 1,87 | 2,63 | 71,43 | 100,0 | 8,69 | 0,0 |

**المصدر:-** Djamel Eddine Guechi : L'Union du Maghreb Arabe, Casbah éditons , Alger, 2002, p 126.

- الصادرات العربية البينية في الفترة (2001-2010)، برنامج تمويل التجارة العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص ص 01-19.
- التقرير الاقتصاي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص 419.
- مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

**الجدول رقم (09): مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (1988-2011)-الوحدة: مليون دولار**

| | 94-88 | -95 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تج العربية البينية | - | 27719 | 34292 | 41381 | 47066 | 62901 | 84142 | 112182 | 134703 | 181089 | 149278 | 154875 | 187738 |
| تجارة المغاربية البينية | 1712 | 3514 | 3095 | 3591 | 3730 | 4278 | 2538 | 9180 | 11149 | 16651 | 12881 | 15969 | 16812 |
| صادرات البينية المغاربية | 860 | 1487 | 1636 | 1967 | 2011 | 2405 | 1312 | 3616 | 4269 | 6612 | 4688 | 6268 | 5998 |
| واردات البينية المغاربية | 852 | 1953 | 1459 | 1624 | 1819 | 1872 | 1226 | 5564 | 6880 | 10039 | 8092 | 9701 | 10813 |
| مساهمة تجارة البي في إجم تج المغاربية (%) | 3,9 | 4,5 | 3,8 | 4,3 | 3,8 | 3,4 | 1,5 | 6,1 | 4,6 | 5,4 | 6,2 | 6,2 | 6,6 |
| مساهمة تجارة بين مغا في تج بين عربية(%) | - | 12,7 | 9,0 | 8,7 | 8,1 | 6,8 | 3,0 | 8,1 | 8,4 | 9,2 | 8,6 | 10,3 | 8,9 |

**المصدر:** - طارق عبد الله أحمد منقوش: رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، المنصورة-مصر، 2013، ص ص 213-214.
- Djamel Eddine Guechi, op cit, p 123
- مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

**الشكل رقم (01): مقارنة مساهمة التجارة المغاربية البينية في إجمالي التجارة مع باقي التجمعات العربية**

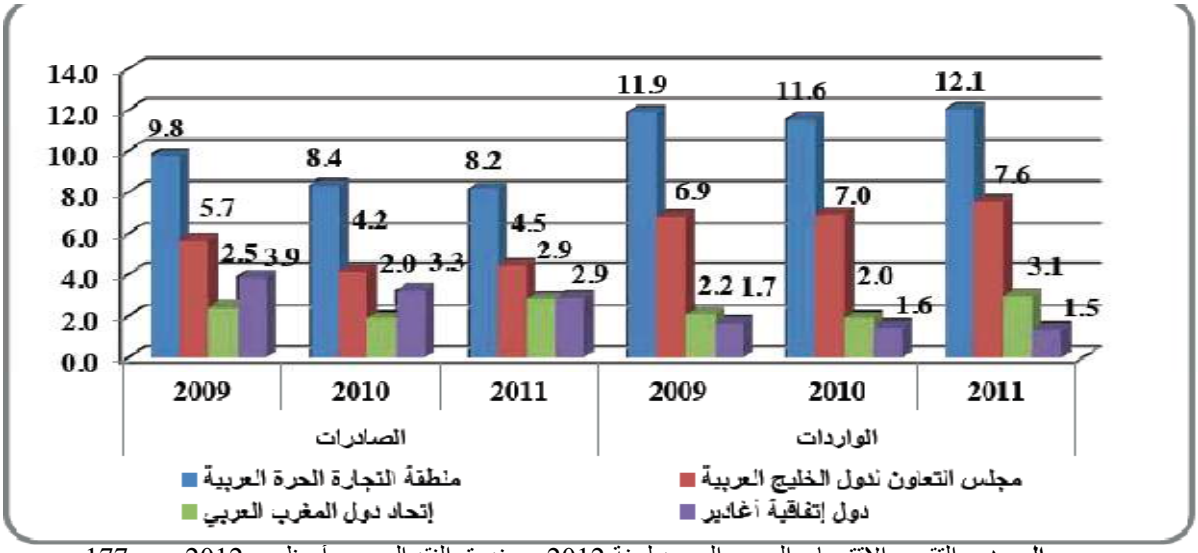


**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2012، ص 177.

## - الإحالات والمراجع :

[1] -Ali Chabi : « l'intégration régionale au Maghreb, est-elle-encore actualité », lettre de cercle des économistes de Tunisie, N°12, Tunis, Avril 2013, P04.

[2]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 168.

[3]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 163.

[4]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص ص 55-56.

[5]- محمد الشكري: " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر المصرفي العربي السنوي، 07-08 نوفمبر 2007، الدوحة-قطر، ص ص 08-09.

[6]- نفس المرجع السابق ، ص ص 10-11.
[7]- عبد المجيد بوزيدي – محمد رمضان: " تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي-اشكالية جديدة"، ندوه بعنوان التكامل الاقتصادي المغاربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم-السودان، 13-15 فيفيري 1989، ص 128.
[8]- نفس المرجع السابق، ص 129.
[9]- محمد بوبوش: " وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى "، مقال منشور ضمن مجلة بحوث عربية اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 42، 2008، ص ص 88-89.
[10]- القرار الخاص باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين دول اتحاد المغرب العربي، نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد، ليبيا، 09-10 ماس 1991، ص ص 61-62.
[11]- عيسى حمد الفارسي: " التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه "، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية"، جامعة سطيف-الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص 09.
[12]- محسن الندوي: " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2011، ص 318.
[13] - Kharbachi Hamid et autres : « Analyse synthétique et critique du partenariat Euro-maghrébin », Revue des sciences économiques, Université de Setif, **N°**04, 2005, P37.
[14] -Abdennour Bananter : « comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », Séminaire international sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, 01-02 décembre 2008, Barcelone, P 109.
[15]- بخوش صبيحة: " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر،2011، ص ص 310-311.
[16]- محمد الأمين ولد أحمد جدو: " أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي "، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001 ، ص ص 30-31.
[17]- " تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي "، افتتاحية العدد، مجلة شؤون خليجية، العدد 57، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 75.
[18]- كرازدي اسماعيل: " آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي "، مقال منشور على موقع سياسة: www.politics-ar.com تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.
[19]- عادل مساوي-عبد العلي حامي الدين: " المغرب العربي-التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية "، مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض، ديسمبر 2010، ص ص 15-16.
[20]- توفيق المدني: " ديناميكية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 90، بيروت، ديسمبر 1999، ص ص 18-19.
[21]- الإعلان الخاص بقيام منطقة التبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي، تونس، 02 فيفري 1994، ص ص 01-02.
[22]- بخوش صبيحة: مرجع سبق ذكره، ص 367.
[23]- معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.com تاريخ الإطلاع: 2013/02/15.
[24]- الحسن عاشي: الاندماج المغاربي في ظل الربيع العربي، مقال منشور في موقع مركز كارينجي للشرق الأوسط: www.carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2013.
[25]- ديدي ولد السالك: " اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل "، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، بيروت، فيفري 2005، ص ص 68-69.
• يمكن الإطلاع على الدراسة القياسية كاملة عبر الرابط التالي:
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/383590v20Revised0version.pdf
[26] - Une nouvelle vision pour l'intégration économique au Maghreb, Document du groupe développement économique et social, région moyen orient et Afrique du nord, La Banque mondiale, Volume N 1, Washington, 2006, P 99-104.

# الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية

# The new protectionism, currency wars and the importance of strengthening the role of W.T.O

محمد الأمين شربي (*) & محمد لحسن علاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة و ما نتج عنها من إفرازات و ردود أفعال لعل أهمها المبالغة في تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و كذا تحليل أهم التغييرات المطلوبة لتفعيل عمل و مسار المنظمة العالمية للتجارة.

**الكلمات المفتاح :** حمائية، تحرير تجاري دولي، تخفيض العملة، منظمة التجارة العالمية.

**Abstract :** The purpose of this study is to point out the important challenge which is faced international trade liberalization; it is the new protectionism, and its effects, one of them the reduction of currencies or currency wars specially after the global financial crises, and the essential required changes to strengthening the performance of the World Trade Organization.

**Keywords:** protectionism, international trade liberalization, currency reduction, world trade organization.

**Jel Classification Codes :** F13, F42, O24.

## I- تمهيد :

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، و هو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية، الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق، لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية و المالية متجاوزة تكاليف الإنتاج و جودته، وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول -الصناعية- لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلث الأخير من القرن الماضي.

- **مشكلة البحث:** إن التطورات السابقة تطرح تساؤلا جوهريا مفاده: **"كيف تستخدم تغيرات القيم الخارجية للعملات لأغراض حمائية، و ما تأثير ذلك على أداء و مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف؟"**

- **الدراسات السابقة:** تعددت في السنوات الأخيرة الدراسات التي تربط بين مظاهر الحمائية وعلاقتها بتخفيض قيم العملات الوطنية وتأثير ذلك على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولعل أهمها:

**1- Uri Dadush and Vera Eiedehman, currency wars, Carnegie Endowment for International peace, DC 20036, Washington, USA, 2011.**

حاولت الدراسة الوقوف عند أهم مظاهر حرب العملات وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية عموما والتجارية والنقدية بوجه خاص، وإمكانية حدوث انسداد تجاري في المستقبل القريب نتيجة الاستمرارية في هذا السلوك، ودعت بالأساس إلى إيجاد آلية جديدة لتحديد أسعار الصرف خاصة بعد الأزمة.

eMail : (*) : cherbilamine@yahoo.fr & (**): elhassenallaoui@gmail.com

**2- Mark S. Coplovitch and Jon. C Pevehouse, "Currency wars" by other means Exchange rate and GATT/WTO, Dispute Initiation, University of Wisconsin Madison, 2010.**

حاولت الدراسة تحليل العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف واستمرارية التحرير التجاري الدولي في ظل منظمة التجارة العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم غير الحقيقي للعملات الوطنية يؤثر سلبا على مسار عملية التحرير التجاري ويقلل من استمرارية الحصول على المكاسب الناجمة عن عمليات التبادل الدولي في المستقبل البعيد.

ودعت إلى مضاعفة الجهود التكاملية بين المنظمات الاقتصادية لمراقبة وضبط أسعار الصرف بما يتناسب مع التوازنات النقدية والتجارية للدول الأعضاء.

**3- Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.**

ركزت الدراسة على مخلفات الأزمة المالية العالمية وإشكالية فشل أسعار الصرف الحرة في كل مرة في المحافظة على مكاسب التحرير والانفتاح الاقتصادي، وما تسببه حرب العملات من تراجع وتهديد لمستقبل منظمة التجارة العالمية، وقد دعت في آخر هذه الدراسة إلى ضرورة توسيع مجموعة العشرين (20) للتشاور حول حلول الأزمات في المستقبل عوض الاعتماد على برامج الإنقاذ والدعم بشكل فردي.

وبالتالي فإن تحليل الإشكالية السابقة يتطلب الوقوف عند النقاط التالية:

- ظهور وتنامي الحمائية التجارية الجديدة؛
- التحول إلى صراع (حرب) العملات و أطرافه الفاعلة؛
- دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحمائية الجديدة وحرب العملات.

## II - ظهور و تنامي الحمائية التجارية الجديدة

إن أكبر وأصعب خطر يواجه المنظمة العالمية للتجارة هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـ **"الحمائية الجديدة"**، هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن من بين أهداف هذه الأخيرة والتي تسعى جاهدة للوصول إليها هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، حيث أننا نجد أن كل اتفاقات المنظمة تصب في اتجاه واحد وهو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

### II -1. ماهية "الحمائية الجديدة" أو الخطر الجديد على المنظمة العالمية للتجارة

إن في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على الأكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحمائية الجديدة هو البديل الأنسب والأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة[1].

و في حقيقة الأمر أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية و إنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، و التي ستفرض تكاليف إضافية على الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و هي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الإقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية.[2]

و قد خلصت الطرحات حول أشكال الحمائية التجارية الجديدة على أنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية و الدولية متجاوزة كل أشكال الدعم و الحماية الكلاسيكية (كالقيود الفنية و الكمية) ممثلة في أشكال عدة أهمها[3].

- برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية؛
- معاملات تمييزية بمختلف أشكالها؛
- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

### II -2. المنافسة التجارية بين الدول النامية و المتقدمة في ظل الحمائية التجارية الجديدة:

تشير الدراسات الإقتصادية إلى استخدام الدول المتقدمة لإجراءات معقدة تجاه منتجات الدول النامية على نقاط العبور، و كذا إجراءات مكافحة الإغراق، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت تدابير مكافحة الإغراق تجاه المنتجات النامية أربعة أضعاف ما كانت تستخدمه قبل سنها ضمن تشريعات منظمة التجارة العالمية للحد من تدفق هذه المنتجات[4]، و يوضح الجدول **(01)** حصيلة المعاملات التجارية بين الو.م.أ والصين وحجم الفائض التجاري لصالح الصين و هو ما تعتبره هذه الدول مبررا لحماية توازناتها.

إن هذه الحمائية الجديدة من قبل الدول المتقدمة تؤكد على أن تجارة هذه الدول مع الدول النامية هي تجارة غير عادلة بالمرة، وستزيد من تعميق الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، ويجب على هذه الأخيرة مواجهة كل أشكال الحمائية التجارية الجديدة وبكل الوسائل والطرق المتاحة والممكنة.

وبالفعل فقد أعلنت عدة دول نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية في 15 فيفري من سنة 2009 عن بالغ قلقها من خطط الإنقاذ الكبيرة التي انتهجتها واعتمدتها الدول المتقدمة –كإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية-، ورأت بأنها ستؤدي إلى إحداث **"تفاوتات وفجوات تجارية كبيرة جدا"** بينها وبين الدول المتقدمة، إضافة إلى أنها ستحد من قدراتها الإنتاجية مما يحول هذا دون منافستها للدول المتقدمة والتي تحظى بقدرات إنتاجية ضخمة ومتزايدة بفضل برامج التحفيز وخطط الإنقاذ وإجراءات الحمائية التجارية الجديدة بكافة أشكالها وطرقها المختلفة.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما شهدته الدول المتقدمة من برامج تحفيزية كبيرة –خصوصا في المرحلة التي تلت الأزمة- وخصوصا تلك الموجهة لصناعة السيارات، حيث اعتبرتها كثير من الدول وبخاصة النامية منها على أنها شكل من أشكال التمييز بين الدول وشكلا آخر من أشكال الحمائية التجارية الجديدة، كما أن برامج التحفيز هذه تعتبر من أشكال الدعم التي ستشجع لا محالة المنتجين في الدول المتقدمة، في حين لا يحظى نظراؤهم من منتجو الدول النامية بنفس الدعم نظرا لافتقار هذه الدول على برامج التحفيز والدعم هذه، ويرجع هذا لغياب رؤوس الأموال الكافية.

إن هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة (المصدر الأساسي للأزمة) بعلاج مشكلاتها وأزماتها بشكل يضمن مصالحها الخاصة ومتجاهلة بذلك الوضع الاقتصادي السيئ في الدول النامية، سيعمق من وجهة نظرنا الفارق والهوة والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في تحقيق منافسة تجارية عادلة بينهما يضمن لكليهما من تحقيق أهدافه بعيدا عن تحقيق أي أضرار للطرف الآخر من الدول.

ولقد أشار في هذا السياق سفير الهند في المنظمة العالمية للتجارة إلى أن برامج التحفيز المختلفة هذه قد بلغت قيمتها في الدول المتقدمة وعدد من دول آسيا نحو ثلاثة (03) تريليون دولار[5]، والسؤال الذي سيطرح نفسه هنا هو: "ما هو الضرر الذي سوف يلحق باقتصاديات الدول النامية جراء منافستها لاقتصاديات الدول المتقدمة والتي تحظى بكل هذا الدعم من التريليونات من الدولارات وبرامج التحفيز المختلفة الأخرى .....الخ".

ولقد جاء تساؤل **"جوزيف ستيجليتز"** والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يصب في نفس اتجاه سؤالنا هذا، حيث كتب في مقال له:

"كيف للدول النامية من منافسة الإعانات والضمانات الأمريكية ؟؛

وكيف تستطيع دولة نامية أن تدافع أمام مواطنيها عن فكرة حرية التجارة ؟.

إن حقيقة هذا الأمر، هو أن فكرة التحرير هذه بكافة أشكالها أصبحت في عداد الأموات على الأقل في الوقت الحالي وهذا دائما حسب الاقتصادي جوزيف ستيجليتز-[6].

وما يعزز هذا أيضا هو موافقة الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2009/02/13 على خطة إنقاذ بقيمة 787 مليار دولار بعد خطة إنقاذ سبقتها في أواخر سنة 2008 بلغت قيمتها نحو 700 مليار دولار، يضاف إلى هذا مختلف الحوافز التي تقدم إلى مختلف القطاعات لتنشيط السوق الأمريكي، كما أن الوضع لا يختلف كثيرا في الدول الأوروبية، حيث طلب من شركات تصنيع السيارات في فرنسا بأن تشتري قطعا محلية بدلا من استيرادها من الخارج، وغير بعيد عن فرنسا وفي جارتها اسبانيا بالتحديد قام أحد وزرائها بحث المستهلكين المحليين بشراء كل ما هو إسباني وفقط.

إن هذه النماذج المشار إليها لهي تشير بحق إلى تزايد إجراءات الحمائية التجارية الجديدة يوما بعد يوم وعاما بعد عام.

### II -3. مواقف علماء الإقتصاد من الحمائية التجارية الجديدة

لقد انقسم علماء الاقتصاد في هذا الموضوع إلى فريقين اثنين، فمنهم من رأى بأنه يعارض كافة أشكال الحمائية التجارية ولأي غرض أو هدف، لأن هذا حسب وجهة نظرهم سيظر أكثر مما ينفع وبخاصة في المدى المتوسط والطويل، أما الرأي الآخر فقد رأى بأن الحمائية التجارية ضرورة حتمية خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات.

فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي **"بول كروغمان"** والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بأن الزيادة في التعريفة الجمركية قد لا يشكل قرارا صائبا في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية، لكنه في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي –خصوصا في ظل الأزمات- سيؤدي بالاقتصاد إلى وضع أفضل، وعليه سيكون هناك زيادة في التوجه نحو الحمائية التجارية بالقدر الذي سنتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش اقتصادي فاعل[7].

إلا أن هذا سيقود في المقابل –وهذا دائما حسب الاقتصادي **"بول كروغمان"**- إلى الحد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الاقتصادية –خصوصا إذا استمرت هذه الدول النامية في إتباع سياسات تحرير التجارة- مقارنة بالدول المتقدمة والتي تحظى ببرامج الدعم المختلفة، وعليه وجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية بالأفعال لا بمجرد الأقوال والوعود.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى اعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعما يتعارض ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة والعادلة، وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه لمواجهة الحمائية التجارية الجديدة هذه، يجب اتخاذ خطوتين متمثلتين في:

1- إحياء وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية التجارية الجديدة؛

2- وضع نظام يساعد مجموعة العشرين (20) على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية.

إلا أن الواقع يعزز من زيادة التوجه نحو الحمائية التجارية، ويرجع السبب في ذلك بشكل أساسي إلى عدم اتخاذ أي خطوة جدية من قبل جميع الدول متقدمة منها أو نامية حيال هذه الإشكالية لحد الآن، ضف إلى ذلك أن كل دولة تسعى جاهدة وبشكل فردي ومن مصلحة ضيقة لتحقيق أهدافها الخاصة وإنقاذ نفسها من آثار أية أزمة اقتصادية محتملة.

من خلال عرضنا لهذا الجزء المتعلق بالحمائية التجارية الجديدة، نخلص إلى أنه وفي ظل التراجع الحاد والضعف الكبير المسجل في صادرات الدول النامية إضافة إلى دخولها في مشكلات اقتصادية بالغة الخطورة، بسبب ما يعرف بالحمائية التجارية الجديدة التي اتبعتها وانتهجتها الدول المتقدمة والمسبب الأساسي للأزمة والتي قامت بتقديم برامج تحفيزية كبيرة إضافة إلى حزم إنقاذ ضخمة، في حين تركت فيه الدول النامية لوحدها في معالجة مشاكلها الاقتصادية.

لكن المسألة لم تتوقف عند تقديم برامج الدعم و خطط الإنقاذ هذه فقط، بل مست القواعد نظم الصرف الدولية التي بنيت منذ أكثر من أربعين سنة وولدت ردود أفعال سلبية من خلال التأثير على قيم العملات الوطنية باتجاه الإنخفاض لزيادة المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية، و ذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بـ **"حرب أو صراع العملات"** و الذي لم يعد مرتبطا بالشق التجاري فقط بل أصبح يهدد استقرار النظام المالي و النقدي العالمي، فما هي حقيقة صراع العملات و ما هي أب[19]عاده الحقيقة ؟.

## III- التحول إلى حرب العملات و أهم أطرافه الفاعلة

لقد كان لفعل حزم الإنقاذ و خطط الدعم في الإقتصاديات الغربية ردود فعل سلبية زادت من الانسداد التجاري بين اقتصاديات الدول الناشئة واقتصاديات الدول النامية، مما أدى هذا إلى قيام اقتصاديات الدول الناشئة أو الصاعدة بتخفيض قيم عملاتها الخارجية.

و لقد أضحت قضية انخفاض قيمة العملات للدول الصاعدة مقابل الدولار أو العملات الأخرى في الآونة الأخيرة تثير أحد أهم الصراعات الاقتصادية بين الدول، فلقد قامت كل من روسيا والهند وتركيا والبرازيل وبعض الدول بتخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي.

هذا الإجراء دفع ببعض مراكز القرار الاقتصادية الغربية مثل الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان للضغط على الدول الصاعدة كالصين، البرازيل والهند لأجل رفع قيمة عملاتها وذلك بغية تخفيض الأخطار التي لحقت بالدول الغربية جراء تخفيض تلك الدول لقيمة عملاتها، حيث سمح هذا الإجراء لهذه الدول الصاعدة بتحقيق أسعار منخفضة لمنتجاتها الموجهة للتصدير.

**III- 1- ماهية حرب العملات:** تعددت الرؤى حول مفهوم صراع العملات من خلال أبعاد العملية لكن تبقى موحدة من حيث المغزى أو الهدف و لعل أشهر هذه التعاريف هو تعريف **"وليام ليكين"** الذي يرى أنها عملية تجاوز

المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا[8].

ويمكن تعريف حرب العملات أيضا على أنها:

"اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد"[9].

ويمكن تقديم تعريفنا الخاص بحرب العملات على أنها:

كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنه تخفيض في قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى، مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظيراتها من صادرات الدول الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ بأن التخفيض في قيمة العملات أو ما اصطلح على تسميته بـ "حرب العملات" سيكون له آثار إيجابية على الدول التي قامت بتخفيض قيمة عملتها، في حين سيكون له آثار سلبية على الدول الأخرى المشتركة معها في التجارة.

حيث أن لانخفاض قيمة عملة أي بلد لفائدة كبيرة تتمثل في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن انخفاض العملة لدولة معينة يؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها بفعل انخفاض أسعارها مما يؤدي هذا إلى زيادة صادراتها وإلى أيضا انخفاض وارداتها[10]، ذلك أن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على أسعار استهلاك المنتجات المستوردة، حيث يجعل منها أسعار مرتفعة مقارنة مع أسعار المنتجات المنتجة والمصنعة محليا وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض الواردات[11].

وعليه أمكن اعتبار أداة سعر الصرف أو ما أصبحت تعرف فيما بعد بـ "حرب العملات" من أدوات الحمائية التجارية الجديدة، لأنها تعتبر من أهم الأدوات الفعالة والتي لها تأثير على مستويات الاقتصاد داخليا أو خارجيا، وترجع أهميته أيضا كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات الدولية سواء ما تعلق بحجم التجارة الخارجية، الاحتياطات الدولية، وعلى ميزان المدفوعات، كما له تأثير أيضا على زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات المصدرة وعلى نموها أيضا[12]، مما جعل بعض الدول تتلاعب به بغية تحقيق ما يتماشى وسياساتها الاقتصادية.

وسنحاول في العنصر الموالي الوقوف على بعض تجارب بعض الدول في تخفيض قيمة عملاتها ومدى تأثير ذلك على تنافسية صادراتها.

### III-2. تخفيض العملات بعض الدول الصاعدة:

لقد أدى الانخفاض النسبي لعملات الدول الصاعدة من تحقيق فوائض نقدية كبيرة بالنسبة لهذه الدول، نتيجة انخفاض أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير، وهذا ما سمح لها أيضا بمضاعفة حجم مساهمتها في الصادرات العالمية، في مقابل ذلك تقلصت حجم مساهمة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العالمية، أنظر الجدول (02)[13].

ويلاحظ أن حجم مساهمة كل من الصين، روسيا، الهند والبرازيل في سنة 2012 قد تجاوزت في معظمها ضعف ما سجلته هذه الدول في سنة 2003، ويرجع ذلك بشكل أساسي كما تم ذكر ذلك سابقا إلى انخفاض أسعار صرف عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية كبيرة لصادراتها نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، في مقابل ذلك سجلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضات تفاوتت حدتها من دولة لأخرى، حيث يعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع أسعار صرف عملاتها مقارنة بالدول الأخرى مما أدى ذلك إلى ضعف تنافسيتها التصديرية مقارنة بالدول الصاعدة أنظر الشكل (01).

### III-3. المواجهة الأمريكية الصينية لتخفيض العملات أو مواجهة حرب العملات:

إن الانخفاض الشديد لقيمة اليوان يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الإختلالات في العلاقات التجارية الدولية و السبب الأول لبروز الحروب التجارية و التي أطلق عليها حرب العملات[14].

والملاحظ أن السلع الصينية تجتاح الأسواق الدولية بأسعار منخفضة وجودة بدأت تتحسن وتسبق غيرها من السلع والخدمات القادمة من الو.م.أ، الإتحاد الأوربي واليابان، وهذا راجع إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة والانخفاض

الاستثنائي لتكلفة الإنتاج، و لكي تحافظ الصين على عملتها منخفضة تقوم بشراء ما متوسطه مليار دور يوميا في محاولة منها لتجفيف الأسواق من الدولار، و إبقاء سعره مرتفعا تطبيقا لسياسة تخفيض اليوان للرفع من الميزة التنافسية في الأسواق الدولية لزيادة الصادرات[15].

ونظرا للخطر الذي واجهته العديد من الدول نتيجة قيام بعض الدول بتخفيض قيمة عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية تصديرية كبيرة وتحقيق أيضا فوائض في ميزانها التجاري، ويضاف إلى هذا أيضا الأزمة المالية التي ضربت بالاقتصاد العالمي أواخر سنة 2008، مما نتج عنها ركود وانكماش اقتصادي عالمي حاد يعد الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

ولهذا اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى التدخل لإصلاح الخلل والركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة، إلى القيام بخفض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى سياسة التخفيض الكمي*.

ففي أوت من سنة 2007 وفي عز الأزمة المالية، كان هناك انخفاض لقيمة الدولار في حدوده الدنيا مقارنة بالأورو وبعض عملات الدول الأخرى، فلقد قامت البنوك المركزية في الدول التي مستها الأزمة إلى القيام بتخفيض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى تطبيق سياسة التخفيض الكمي التي تمت الإشارة إليها سابقا.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد وصلت إلى مستويات صفرية، فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 00%، بينما وصلت في دول الاتحاد الأوروبي إلى نسبة 01 %، في حين قام البنك البريطاني بإيقافها عند نسبة 0,5%، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجز في موازنتها تراوح بين 12 % إلى 13 % من الناتج الداخلي الخام "PIB" من سنة 2009 إلى غاية سنة 2010 تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة وخطط الإنعاش الاقتصادي " Les plans de relance"[16].

وبعد استخدام البنوك المركزية لجميع الأدوات المتاحة ضمن السياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتطبيق سياسة التخفيض الكمي)، لم يبق إلا الاتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الصادرات، ألا وهي التدخل في سوق سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم بتصديرها، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات مضادة هدفها هو رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة، تمثلت في ضخ كميات هائلة من رؤوس الموال بغرض شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول، وهذا ما حدث فعلا فقد لجأت الولايات المتحدة بضخ المزيد من الدولارات في أسواق الدول الصاعدة كالهند، البرازيل وروسيا للاتجاه إلى الضغط على عملاتها نحو الارتفاع.

من خلال الجدول (03) والشكل (02) والذي يوضح حجم ضخ الدولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق الدول الصاعدة نلاحظ أن ضخ الدولار يزداد من سنة إلى أخرى تقريبا، ما عدا سنة 2014 والتي قرر فيها البنك الفدرالي تخفيض ضخ الدولار إلى 65 مليار دولار شهريا و780 مليار دولار سنويا.

إن الهدف من ضخ الدولار هو رفع معدل النمو في هذه الدول بشكل مؤقت، وفي نفس الوقت لرفع من قيمة عملات هذه الدول لإضعافها على المنافسة مع الدول الغربية، وهذا ما سيؤدي إلى ضرب البنى الإنتاجية في هذه الدول المنافسة للغرب، ومن ثم عودة الطلب على منتجات الدول الغربية ومن ثم عودة النمو للمراكز الإنتاجية الغربية.

كما تقتضي هذه السياسة ضرورة سحب رؤوس الأموال في لحظة معينة من أجل إحداث انهيار وعدم استقرار في قيمة العملات، إضافة إلى عدم استقرار اقتصادي في تلك الدول، وهذا ما يذكرنا بما حل بدول النمور الآسيوية في سنة 2008.

وبالفعل فقد آتت هذه السياسة أكلها فقد أدت إلى هروب رؤوس الأموال من الدول الصاعدة (تركيا، البرازيل، الهند، إندونيسيا، جنوب إفريقيا وروسيا)، حيث بلغ مجملها سنة 2013 حوالي 15 مليار دولار، ومع حلول سنة 2014 وفي شهر فيفري بلغت 12 مليار دولار[17].

من خلال الجدول (04) والشكل (03) والذي تتضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 نلاحظ بأن جل عملات الدول الصاعدة تراجعت نتيجة هروب رؤوس الأموال والتي جاءت في الأول على أساس ضخ دولارات مقابل شراء أصول مالية، وعليه يمكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في سياستها والتي تتضمن ضخ الدولارات من أجل الإخلال باقتصاديات الدول الصاعدة، إلا أن هذه السياسة لم تنجح مع الصين فهي وحدها بقيت في منأى عن هذه الإختلالات والتراجعات، ذلك أن قوانينها وسياساتها لا تسمح بخروج رؤوس الأموال[18].

## IV ـ دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحمائية الجديدة وحرب العملات:

يبدوا أن الخطر الحقيقي الذي أصبح يواجه التجارة الدولية بات يتمثل في ما يعرف بـ **"الحمائية التجارية"** و**"حرب العملات"**، وهذا ما دفع بالمدير العام للمنظمة العالمية للتجارة **"باسكال لامي"** إلى تحذير صانعي القرار

والسياسات في مختلف الدول التي تتبنى سياسة الحمائية التجارية وسياسة تخفيض قيمة عملتها (حرب العملات)، من أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى العودة إلى سياسات الحمائية التجارية التي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي.

كما أكد **"باسكال لامي"** على أن سعي الدول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة (تحقيق معدلات تصديرية مرتفعة) عن طريق التلاعب في أسعار صرف عملاتها، فإن هذا سيقود إلى اتخاذ خطوات بعدها، تتمثل في إقامة حواجز من التعريفات الجمركية، كما اعتبر مدير هذه المنظمة على أن المشكلتين الوحيدتين اللتين تواجهان الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة هما **"الحمائية التجارية"** و**"حرب العملات"**.

كما حذر المدير العام لهذه المنظمة أيضا، من أن قيام بعض الدول باستخدام إجراءات حمائية سيقود بالدول الأخرى المشتركة معها في التجارة هي الأخرى إلى تبني سياسات حمائية لكن بطابع انتقامي، وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الدولية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام.

إن هذه التحولات المشار إليها أعلاه لا تصب مطلقا في مصلحة نظام حرية التجارة أو أنصار الليبرالية الجديدة، ومن ثمة تضع الكثير من علامات الاستفهام و التساؤلات حول مستقبل مشروع العولمة و شكل النظام التجاري والمالي الدولي وطبيعة الإجراءات اللازمة لتفعيل الإطار المؤسسي للنظام التجاري العالمي، وعليه يمكن تلخيص محاور تفعيل أداء المنظمة العالمية للتجارة ضمن محورين أساسيين، حيث يرتبط الأول بجملة إجراءات عملية وتنظيمية تحد من التوجهات الحمائية وردود أفعالها، و الثاني يركز على طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تحقيق المزيد من العدالة في التعامل و الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة.

### IV -1. الإجراءات و التدابير العملية لتجاوز موجة الحمائية الجديدة وحرب العملات:

إن تجاوز السلوكيات الحمائية الجديدة للدول الأعضاء يتطلب تفعيل القوانين الموجودة و اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

1. **الالتزام العملي بالاتفاقيات و جعلها موضع تنفيذ:** وذلك من خلال:
   - ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الإستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة؛
   - إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية و اعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة؛
   - فرض عقوبات مالية على التطبيق المتأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات؛
   - تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية و حالات عدم الإلتزام من طرف الدول المتقدمة.
2. **النفاذ إلى الأسواق:** و ذلك من خلال:
   - إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل؛
   - لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل؛
   - ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات في الدول المتقدمة بل إزالتها بشكل نهائي.
3. **الممارسات التجارية غير العادلة:** و ذلك من خلال:
   - وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكييف الحصص؛
   - لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكييف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية هي المستهدفة منها تحديدا؛
   - ينبغي استبعاد الدول النامية من الملحق VII فقط عندما يستقر أو يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند الحد الحرج لمدة سنتين.

### IV -2. ضرورة تفعيل الالتزام و تجسيد العدالة التجارية بين الدول الأعضاء:

يجب التأكيد هنا إلى أن الإجراءات المشار إليها آنفا غير كافية إذا لم يرافقها تعاون حقيقي بين الدول الأعضاء لاستكمال مسار التحرير التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، ورغم التحولات الحاصلة والتي كان لها تأثير على تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إلا أن ظاهرة الحمائية الجديدة والتحول إلى حرب العملات

تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، فقد كان للتوجهات نحو تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي على صانعي السياسات من الدول النامية كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، إذ كان من المتوقع أن الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة يسمحان لهذه الدول بأن تغير كلا من وتيرة ونمط إسهامها في التجارة الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل موازناتها الداخلية[19].

إلا أن المؤتمرات الوزارية الأخيرة (جنيف 2009، 2011) عرفت تعثرا ملحوظا بسبب الصراعات المتكررة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولعل سبب الصراع الرئيسي هو عدم التزام هذه الأخيرة بتنفيذ القرارات الوزارية للمؤتمرات السابقة، وهو ما أوجد صورة من عدم الجدية في الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار المنظمة وهو ما يهدد مستقبلها.

إن هذه المظاهر الجديدة التي تمت الإشارة إليها أعلاه، عمقت من التصور والموجود أصلا لدى الدول المتقدمة من أن التعاون مع الدول النامية لم يكن بذات المستوى من الضرورة، وإنما المطلوب فقط هو وضع وإبقاء أسواق تلك الدول النامية مفتوحة أمام منتجات وصادرات الدول المتقدمة.

خصوصا إذا علمنا بأن الدول النامية تتمتع بقاعدة استهلاكية ضخمة بسبب القاعدة السكانية الكبيرة التي تتمتع بها، إضافة إلى تمتع الدول النامية بتنوع كبير في الموارد البيولوجية والطبيعية، في مقابل ذلك تفتقر الدول المتقدمة لمثل هذه الموارد وأيضا للقاعدة السكانية، مما يجعل مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة جد منخفضة وخصوصا في ظل الأزمة التي كانت تعصف بها.

إن على الدول النامية أن تدرك أهمية تقوية قدراتها في التعامل مع الخارج وتعظيم الانتفاع والاستفادة من هذا التعامل إما بشكل فردي أو بشكل جماعي.

إلا أن المنهج الفردي ليس بذلك الأسلوب الذي يحقق أكثر فعالية وتأثير خصوصا في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وعلى العكس من ذلك فقد يحقق العمل الجماعي لعدد كبير من الدول وخاصة إذا تكتلت في إطار تكتلات واتحادات اقتصادية ما هو مرجو منها، سواء كانت هذه الدول مطالبة أو مدافعة.

إلا أن أهم ما يلاحظ هو أن الدول النامية وخلال العشرية من السنوات الماضية أو أكثر فقدت من توحدها، وكان ذلك نتيجة تشجيع الدول المتقدمة لها إلى ضرورة التفكير بمصلحة فردية ضيقة ومنعزلة عن باقي الدول النامية الأخرى، ويرجع ذلك أيضا إلى أن أي تكتل أو تعاون من قبل الدول النامية كان يفسر على أنه تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية.

في حين تناست أو تجاهلت الدول الكبرى المتقدمة بأن أول تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية كان من طرف هذه الدول نفسها، إذ أقدمت المملكة المتحدة في سبيل حل نزاعها مع الأرجنتين في قضية ما يعرف بـ "جزر المالديف وفوكلاند" إلى الاستعانة بالنص الأمني من المادة 21 من اتفاقيات جات 1994 [20].

وعليه نكرر هنا أنه يجب على الدول النامية أن تتحد وتتكتل في شكل مجموعات كبيرة أو في شكل تكتلات أو اتحادات اقتصادية وعلى أساس ثابت وليس على أساس كل قضية أو حالة على حدة.

إنه لمن دواعي الغرابة أن تتحد الدول المتقدمة وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين، في حين نجد أن الدول النامية تعمل بشكل منفرد ومنعزل برغم ضعفها وتخلفها الشديدين، إنه من باب أولى أن التوحد والعمل الجماعي يكون للضعفاء أكثر منه للأقوياء.

## V- الخلاصة :

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

**1-** تساهم تغيرات القيمة الخارجية للعملات الوطنية في التأثير بشكل واضح على القدرات التنافسية لمخرجاتها في الأسواق الدولية، وهو ما حاولت عديد الدول الصاعدة استخدامه كرد فعل لعدم التزام الدول المتقدمة بقرارات المنظمة وممارساتها الحمائية المتكررة؛

**2-** فرضت الدول المتقدمة قيودا حمائية كلاسيكية (تجارة المنسوجات، الحديد والصلب) كردة أفعال على منتجات الدول الناشئة، بتهمة الإغراق أحيانا والمبالغة في تخفيض قيمة العملة أحيانا أخرى، وهو ما يضع التجارة الدولية تحت رحمة: قيود حمائية جديدة ⟵ تخفيض العملات الوطنية ⟵ قيود حمائية كلاسيكية؛

**3-** أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الإجراءات الحمائية معلنا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاذ والتي استفادت منها عديد المؤسسات في الدول الرأسمالية؛

**4-** لا تتوان الدول الرأسمالية في عدم تطبيق تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام؛

**5-** أثبت الواقع أن الدول المتقدمة هو أول من يمارس سلوكات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن؛

**6-** ساهمت معدلات النمو المرتفعة ونجاح برامج التصنيع في تدعيم موقع الاقتصاديات الناشئة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث زاد وزنها وأصبح تأثيرها واضحا، وبالتالي فإن أي إجراء لا يتوافق مع مصالحها سيولد ردود أفعال سلبية لديها تجاه الدول المتقدمة، وهو ما يضع النظام التجاري العالمي في مرحلة صراع جديدة، بدأت بما يعرف بـ **"حرب العملات"**؛

**7-** تحتاج المعالجة السليمة لصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم **التوصيات** التالية، والمتعلقة بضرورة تفعيل دور منظمة التجارة العالمية لتجاوز الإفراط في وضع القيود الحمائية وتنظيم عمليات التحرير التجاري:

**1-** توسيع دائرة التشاور و المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية للقرارات المتعلقة ببرامج الدعم والإنقاذ في مراحل الأزمات دون اتخاذها بشكل فردي مما يضر بالأطراف الأخرى؛

**2-** ليس في مصلحة أو فائدة الاقتصاد العالمي أن يقع في "حرب للعملات"، وعلى ذلك وجب على مختلف الدول أن تتبنى قواعد عادلة ومنطقية، كما يجب أن يقتصر تدخل البنوك المركزية في مختلف الدول إلى هدف مقصود ومحدد، كمعالجة التضخم ...الخ، ولا يجب أن تنقاد أو تفحم نفسها في عمليات تخفيض العملة لتقليل من تنافسية صادرات الدول الأخرى –لأن هذا الإجراء لو مورس من قبل كل الدول فإن هذا الإجراء لا يكون له أي تأثير-، وعليه لا يمكن اعتبار تخفيض قيمة العملة كعلاج وحيد وناجح للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم؛

**3-** تسريع وتيرة المفاوضات المتعلقة بالملفات العالقة كتحرير الملف الزراعي، مما يعطي فرصا تصديرية جديدة للدول النامية من شأنها التخفيف من حدة الصراع التجاري ضمن الاتفاقيات أو المجالات المحررة؛

**4-** إن من وجهة نظر الدول النامية أن إدخال التحسينات على عمل المنظمة العالمية للتجارة لتقويم مسارها وضمان صيرورتها واستمراريتها لممكن بشروط أولها وأهمها هو قيام بعض الدول النامية نفسها ممثلة في عشرة (10) أو خمسة عشر (15) دولة، بإجراء تنسيق وتوحيد كامل بينها وعلى أسس ثابتة وليس على أسس فردية ضيقة ومنعزلة عن بقية الدول النامية الأخرى، هذا وحده ما سيؤدي إلى تحسين عمل هذه المنظمة، لأن الدول النامية ستشكل قوة وتأثير في هذه المنظمة، مما يحذو بهذه الأخيرة إلى مراعاة والاهتمام بمصالحها على غرار مصالح الدول المتقدمة؛

**5-** ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن "ظاهرة الحمائية الجديدة" أو "حرب العملات" ما هي إلا إشكالية فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها وفشل مؤتمراتها الوزارية الأخيرة لخير دليل.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**جدول رقم (01): التجارة الأمريكية الصينية للسلع سنة 2011** (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

| الأشهر | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| جانفي 2011 | 8,078.1 | 31,349.6 | 23,271.5 |
| فيفري 2011 | 8,437.2 | 27,278.7 | 18,841.5 |
| مارس 2011 | 9,518.8 | 27,601.4 | 18,082.6 |
| أفريل 2011 | 7,971.0 | 29,567.1 | 21,596.8 |
| **المجموع 2011** | **34,0051** | **115,796.8** | **81,791.6** |

**Source :** Trade in Goods with China, 26/06/2011, http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

**جدول رقم (02): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003- 2012 الوحدة: %**

| الدول / السنة | 2003 | 2012 |
|---|---|---|
| الصين | 5.9 | 11.4 |
| روسيا | 01 | 2.9 |
| الهند | 0.8 | 1.6 |
| البرازيل | 01 | 1.4 |
| الاتحاد الأوروبي | 42.3 | 32.4 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 15.8 | 13.8 |
| اليابان | 6.4 | 4.5 |

**المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.**

**جدول رقم (03): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا وسنويا للسنوات: 2008- 2014 الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | كمية ضخ الدولار شهريا | كمية ضخ الدولار سنويا |
|---|---|---|
| 2008 | 30 | 360 |
| 2009 | 30 | 360 |
| 2010 | 30 | 360 |
| 2011 | 40 | 480 |
| 2012 | 40 | 480 |
| 2013 | 85 | 1020 |
| 2014[20]* | 65 | 780 |

**المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.**

**جدول رقم (04): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 الوحدة: %**

| الدول | حجم الخسارة |
|---|---|
| البرازيل | - 16 |
| الهند | - 3,4 |
| روسيا | - 4,7 |
| تركيا | - 7,9 |
| أندونيسيا | - 20 |
| الصين | + 8,5 |

**المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.**

**شكل رقم (01): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003- 2012 الوحدة: %**

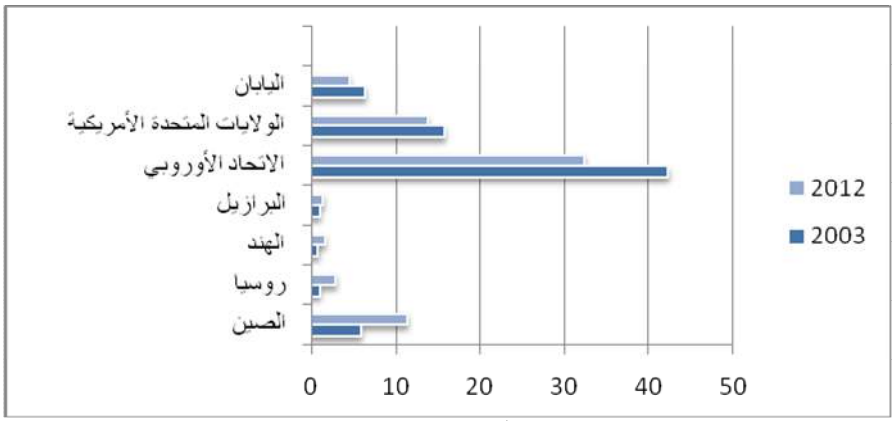


**المصدر: من إعداد الباحثان بناء على برنامج Excel 2007**

**شكل رقم (02): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا وسنويا**
**للسنوات: 2008- 2014 الوحدة: مليار دولار**

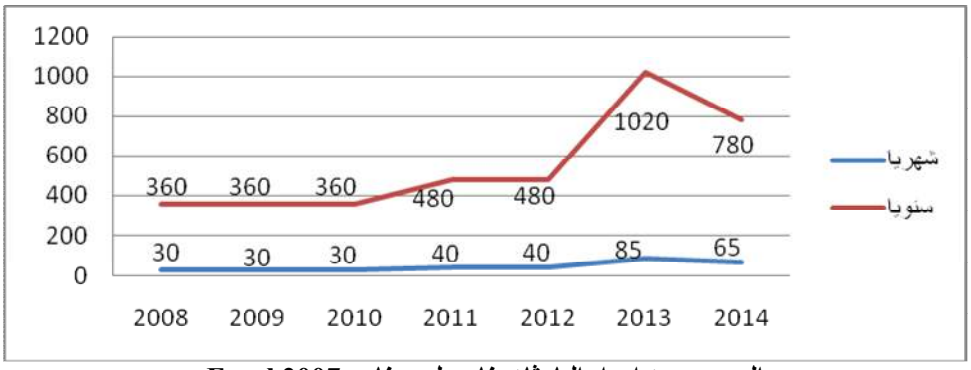


**المصدر: من إعداد الباحثان بناء على برنامج Excel 2007**

**شكل رقم (03): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 الوحدة: %**

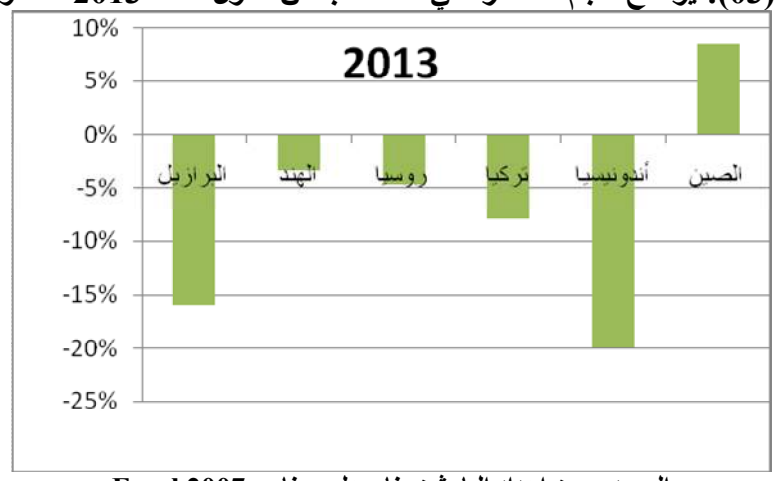


**المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج Excel 2007**

## - الإحالات والمراجع :


**1.** رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2011، ص: 116.

**2.** رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص: 94.

**3.**Peter. G. Dowson, "New or Old Protectionism…?" Working Paper N° 289. D.C.N.T Waschington 2012, P:09.

**4.** Ibid, P : 10.

**5.** رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص: 117.

**6.** نفس المرجع. ص: 117.

**7.** نفس المرجع، ص: 119.

**8**. William R. Cline, Currecy wars ?, person Institute For International Economics, Working Paper N° 26-10 Waschington, 2010, P: 06.

**9.** محمد جلال، حرب العملات... وصراع البقاء ...، تم تصفحه بتاريخ: 30 أفريل 2014 على الساعة: 10:28. http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php

**10.** عبد العزيز فريد صايمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة دكتوراه في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص: 28.

**11**. Christian De Boissieu, G 20: vers la fin de "guerre des monnaies "?, Regards sur l'actualité, N$^0$ : 371, Paris, France, entretien réalisé le 18 mars 2011, P : 20.

**12.** François Dupuis et Hendrix Vachon, Prévisions des devises, Desjardins Etude économique, Paris, France, 19 février 2013, P : 02.

**13.** معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟ تم تصفحه بتاريخ 30 أفريل 2014 على الساعة: 09:18. www.kassiounpaper.com/economy/item/6115-2014-03-23

**14.** Joseph E. Gangon, Currency Wars, Working Paper N° 28-13 Peterson Institut for International Economics, Waschington, 2013, P: 04

**15**. William R. Cline, Op.cit, P : 11

* سياسة التخفيف الكمي هي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي، لمزيد من التوضيح: راجع في ذلك: محمد جلال، مرجع سبق ذكره.

**16.** Christian De Boissieu, "de la crise financière à la guerre des monnaies "?, question internationales, N0 :43, Paris, France, mai- juin 2010, P : 47.

**17**. معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟، مرجع سبق ذكره.

**18.** نفس المرجع السابق.

**19.** يلماظ أكيوز، تعريب: السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية التجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 23.

**20**. بها جيراث لال داس، تعريب: رضا عبد السلام، اتفاقات منظمة التجارة العالمية (المثالب، الاختلالات والتغيرات اللازمة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص ص: 168- 169.

**21** * لأن البنك الفدرالي الأمريكي أعلن في سنة 2013 أنه سيخفض نسبة الضخ إلى 65 مليار دولار شهريا، أي أن حجم الضخ المتوقع لسنة 2014 سيكون 780 مليار دولار.

# أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001 - 2010): دراسة تحليلية

# The impact of reflationary economic policy on fighting unemployment in Algeria (2001-2010): an analytical study

أحمد لعمى (*) & محمد مسعي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** تعد محاربة البطالة والسعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ضمن الأهداف الرئيسية المنوطة بسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر منذ 2001. وتتمثل هذه السياسة في التوسع الهام في الانفاق العمومي (لاسيما عبر مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها إلى نهاية 2014) قصد تحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل. ويبدو من خلال البيانات الرسمية الإجمالية أن معدل البطالة كان في انخفاض هام نسبيا ومستمر أثناء الفترة المدروسة.

انطلاقا من تلك البيانات، يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل أهم المؤشرات الخاصة بسوق العمل في الجزائر، والبحث في مدى التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ككل على محاربة البطالة.

**الكلمات المفتاح :** سياسة إنعاش، جزائر، أثر، تشغيل، بطالة.

**Abstract :** The fight against unemployment and endeavour to reach full employment are among the main targets of the reflationary economic policy applied in Algeria since 2001. This policy consists in important expansion of public expenditures (in particular by means of different public investment programs that had been carried out or in progress till the end of 2014) intending to stimulate global demand, and then boost the means of production by reinforcing their capacities to generate high and sustainable growth, and consequently more job creation. It seems through the official global data that the unemployment rate was relatively decreasing in an important and continual way during the study period.

From those data, this article tries to analyse the main indicators of labour market in Algeria and examine the real impact that the overall reflationary policy had on fighting unemployment.

**Keywords:** Reflationary policy, Algeria, impact, employment, unemployment.

**Jel Classification Codes :** E24, J21, J64.

## I- تمهيد :

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي (أي بعد تبدي قصور مختلف النماذج المطبقة في التصدي للأزمات الاقتصادية السائدة)، صارت المستويات المتصاعدة للبطالة والمرتبطة بفترات الركود الاقتصادي تعد المشكلة الأكثر إزعاجا للأفراد، وتمثل التحدي الأكبر للحكومات في مختلف بلدان العالم، نظرا لانعكاساتها السلبية المباشرة على المستوى الاقتصادي (عدم القدرة على استخدام جزء من الموارد البشرية المتوافرة) والمستوى الاجتماعي خصوصا (الفقر، تدني مستوى المعيشة، تفشي الآفات الاجتماعية، تهديد السلم العام للمجتمع،...). لذلك تعد محاربة البطالة اليوم أحد الرهانات السياسية الكبرى للسلطات الحاكمة في تلك البلدان، وبالتالي أحد الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية.

وفي الجزائر، كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، بعد تفاقمها الشديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم (نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي حلت بالبلاد بداية من منتصف السنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع)، وهو ما جعل من محاربتها أحد الأهداف الأساسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي (ذات التوجه الكينزي) المنتهجة حاليا من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي، لاسيما في مجال البنى التحتية. وتهدف هذه السياسة ( المخصص لها غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار1، أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، والممتد تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014)

eMail : (*) : dr.ahmed58@yahoo.fr & (**): medmessaid@yahoo.fr

إلى تحفيز الطلب الكلي (بواسطة التوسع في الإنفاق العمومي خصوصا) قصد تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، ومنه الزيادة المستمرة في عرض مناصب الشغل، وبالتالي الوصول أو الاقتراب من التشغيل الكامل.

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني من جهة، وتبعيته المتزايدة للخارج (لاسيما بالنسبة للواردات) من جهة أخرى، **يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للزيادة الهامة والمستمرة في الطلب الداخلي، وبالتالي حول مدى فعالية سياسة الإنعاش المنتهجة في دعم حقيقي لسوق العمل وجعلها تزيد بصفة محسوسة في عرض مناصب الشغل.**

وكون سياسة الميزانية أصبحت تشكل الأداة الرئيسية (لكي لا نقول الوحيدة) للسياسة الاقتصادية في الجزائر، ومصدر التمويل الأساسي لبرامج الاستثمار العمومي والدعم الاقتصادي والفلاحي وغيرها، ولمختلف الآليات أو التراتيب dispositifs المتعلقة بالتشغيل ومحاربة البطالة ؛ ونظرا للتداخل والارتباط بين مختلف هذه البرامج والآليات في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، فإن معالجتنا للموضوع تكون عبر البحث في مدى تأثير هذه السياسة ككل على محاربة البطالة خلال فترة الدراسة، أي دون التطرق إلى نتائج أو آثار كل برنامج أو آلية على حدة.

وبما أن المجال لا يسمح هنا بالتعمق في تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، فسنكتفي بتقديم عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل، كمدخل نظري للموضوع (المحور 1)، لنتطرق بعد ذلك بشيء من التفصيل إلى أهم المؤشرات الدالة على مدى انتعاش سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010 ونوعية مناصب الشغل المستحدثة (المحور 2).

## II - عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل

### II -1. التشغيل الكامل

من الناحية النظرية البحتة، ينصرف مفهوم التشغيل (التوظيف) الكامل إلى استعمال جميع عوامل الإنتاج المتوافرة في الاقتصاد (مختلف مكونات رأس المال المنتج والعمل)، أي الاستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية الموجودة. لكن في الواقع أصبح هذا المفهوم يعني خصوصا وضعية التوازن في سوق العمل الذي يتم الحصول عليه نظريا عندما تكون النسبة بين فئة السكان النشطة الفعلية (المشغلة) وفئة السكان النشطة المحتملة (الكامنة) يساوي 1. إلا أنه نظرا لوجود ما يسمى بالبطالة "الطبيعية" و/أو "الاحتكاكية" غير القابلة للتقليص (بين 2 و3 % من السكان النشيطين في الغالب)، يكون التشغيل الكامل قد تحقق عندما تكون تلك النسبة تساوي أو تزيد عن 0.97، أي عند استعمال اليد العاملة النشطة بصفة شبه كلية.

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك، يُعرّف التشغيل الكامل بأنه أقصى حجم للشغل يتوافق مع أجر حقيقي معين. أما بالمفهوم الكينزي، يتمثل التشغيل الكامل في الوضعية التي لا تؤدي فيها زيادة الطلب الفعلي إلى أي زيادة في الإنتاج وفي الشغل.

لكن كيف يمكن في الواقع أن نميز بين البطالة المشكلة والبطالة اللا مشكلة؟ يقال تقليديا إن البطالة تصبح مشكلة عندما ترتفع فوق مستوى البطالة الاحتكاكية الصافي. وتعرف هذه الأخيرة بأنها ذلك المقدار من البطالة الذي لا يعد مشكلة لأنه يدخل ضمن الحركية العادية لسوق العمل (إعادة تنظيمها). كما تعرف النسبة "الطبيعية" للبطالة أحيانا بالنسبة الأقل التي يمكن أن تهبط لها البطالة دون تعجيل معدل التضخم.

ويوجد اليوم اتفاق كبير بين علماء الاقتصاد (بعد أكثر من ثلاثين سنة من الجدل الحاد ومئات الدراسات الإحصائية) على وجوب وضع حدود للتوسع الرامي إلى تخفيض البطالة. وللإجابة عن السؤال حول الحد الأدنى لتخفيض البطالة، اقترحت الخبرات السابقة خطا أحمرا يعرف بـ "النيرو" NAIRU (non-accelerating inflation rate of uneployment)، أي معدل بطالة لا يسرع التضخم[2].

لكن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن القضاء على التضخم ربما يؤدي إلى معدلات عالية ودائمة من البطالة. ولا يزال هذا الموضوع محل خلاف، بما أن المعيار القياسي المتجسد في مفهوم "النيرو" والذي يعني أنه لا توجد مفاضلة طويلة الأمد بين التضخم والبطالة لم يصمد أمام الأعمال الحديثة لجورج أكرلوف George A. Akerlof ، ووليام ديكنز William Diknes، وجورج بيري George Berry التي تفرض نفسها بقوة وتقول إن عدم وجود المفاضلة يتحطم عند انخفاض معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن تكاليف التضخم ليست خطية. بمعنى أن معدل 3 % من التضخم يكون تأثيره أقل بكثير من ثلث الضرر الناجم عن التضخم بمقدار 9 %[3].

أما خبراء سوق العمل الأمريكية فقد خلصوا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى نتيجة مفادها أن المعدل "الطبيعي" للبطالة في الولايات المتحدة كان يقترب من مستوى 6 %. لكن التوسع بعد عام 1991 دفع معدل البطالة بثبات إلى الأسفل حتى انخفض إلى 4.3 % في 1998، دون إلهاب التضخم[4].

لكن سوق العمل ليست ككل الأسواق الأخرى، أي أن العمل لا يعتبر مجرد سلعة تعرض في تلك السوق، إذ أنه يمثل نوعا من القيمة الاجتماعية المؤسسة لنجاح الأفراد وإبراز هويتهم ومكانتهم في المجتمع، وبالتالي اندماجهم الاجتماعي. وربما هذا ما جعل دساتير أغلب الدول المعاصرة تشير إلى "حق كل فرد في الحصول على عمل"، وذلك للتذكير بالوضع الخاص لهذا الهدف[5]. وعليه، تحاول كل الحكومات في تلك الدول صيانة هذا الحق عن طريق انتهاج سياسة تشغيل تصبو إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للسكان النشطين، أو الحد من تفاقم البطالة على الأقل.

### II -2. سياسة التشغيل

لا شك في أن محاربة البطالة تعد اليوم إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل مختلف الحكومات في العالم، إذ صار الحكم على نجاح أو فشل هذه الحكومة أو تلك يستند أساسا إلى مدى تحقيق الأهداف المتوخاة في مجال الشغل. وهكذا، يصبح تصور الحلول المناسبة للحد من مشكلة البطالة، وتوفير الشروط والإمكانات اللازمة لتطبيق هذه الحلول وتجسيد نتائجها في الواقع يشكل ما يعرف بسياسة التشغيل، التي هي جزء هام من السياسة الاقتصادية. وبمعنى آخر، تتمثل سياسة التشغيل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة والتي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) وتخفيض البطالة (قصد الوصول إلى التشغيل الكامل).

لكن ما هي الطرق التي من شأنها جعل تلك الحلول ناجعة ومنسجمة مع الاختيارات المنتهجة في الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية، في ظل العولمة الليبرالية للاقتصاد وما تفرضه من منافسة شديدة، التي تتطلب بدورها أكبر تخفيض ممكن للتكاليف التي تتحملها المؤسسة (المنشأة)، لاسيما كلفة اليد العاملة ؟ وكيف يتم التوفيق بين هذا الإكراه للمؤسسة ومطالبة الدولة لهذه الأخيرة بخلق المزيد من مناصب الشغل لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المناصب ؟ وبماذا تبصرنا النظرية الاقتصادية ؟

هناك تياران فكريان كبيران حاولا التصدي لهذه الإشكالية وأثرا في التحليل المتعلق بالمعالجة الاقتصادية للبطالة.

يتمثل التيار الأول في **النظريات الاقتصادية الكلية** التي ترى أن النقص في عرض مناصب الشغل ناتج عن النقص في قدرات الإنتاج والاستثمار. وعليه، تكون محاربة البطالة بواسطة سياسة العرض. ويفترض إنعاش العرض أن يكون توزيع القيمة المضافة المحدثة لصالح الأرباح أساسا (مداخيل المقاولين)، باعتباره الطريقة الوحيدة لحث المقاولين على زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة. من ثم، يجب تخفيض الاقتطاعات الإجبارية (الأعباء الجبائية والاجتماعية) التي ترهق كاهل المؤسسات، وبالتالي حث هذه الأخيرة على التوظيف. كما أن مرونة سوق العمل (لاسيما سهولة التوظيف والتسريح) تحد من خوف المؤسسات الراغبة في توظيف عمال جدد. ويؤكد مؤيدو هذه المقاربة على أن هذه السياسة لها بلا شك كلفة اجتماعية في الأجل القريب، لكنها مثمرة في الأجلين المتوسط والبعيد. وفي إطار نفس التيار الفكري، يرى الكينزيون أن النقص في عرض الشغل ناتج أولا وقبل كل شيء عن نقص المنافذ المتوقع من طرف المقاولين، أي النقص في الطلب الفعلي (أو المليء): لماذا يكون المقاولون محرضين على الاستثمار (وبالتالي التوظيف) إذا كانوا غير متأكدين من القدرة على بيع منتجاتهم، بما أن العدد الهام للبطالين يزيد في تدني الاستهلاك ؟ وعليه، تتطلب محاربة البطالة إنعاش الطلب، أي إنعاش الاستهلاك بواسطة سياسات تهدف إلى زيادة مداخيل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية، مثل إعادة تقويم الأجور، وتشجيع القرض الاستهلاكي... فعندما تعود الحركة للسوق سيقوم المقاولون بالاستثمار والتوظيف[6].

لكن النقاش حول الإنعاش بواسطة الطلب أو الإنعاش بواسطة العرض لم يحسم بعد، إذ لم تتوصل أي من السياستين إلى حل جذري لمشكل البطالة. وحتى محاولة التأليف بينهما لم تعط نتائج مرضية.

أما التيار الثاني فإنه يعالج الشغل والبطالة في إطار **نظريات الاقتصاد الجزئي** التي تعتبر العمل عامل إنتاج أوسلعة مثل كل السلع الأخرى الخاضعة للتبادل في السوق. فإذا تم احترام السير الحر والتنافسي لسوق العمل نحصل بصفة طبيعية على التوازن بين العرض والطلب على الشغل. ويكون متغير التعديل هو الأجر. وإذا استمرت البطالة فإن ذلك يعود إلى الاختلالات والتوترات التي تخل بالسير العادي للسوق. وتكون السياسة الاقتصادية غير فعالة لمحاربة

البطالة. وعليه، يجب تحرير سوق العمل وتبني عدم التنظيم الاجتماعي déréglementation sociale (بهدف تسهيل التشغيل عن طريق تحرير المؤسسة من ثقل إجراءات التسريح)[7].

وقد مكن تطبيق هذه الأفكار من ظهور أشكال جديدة للعمل، مثل العقود محددة المدة، والعمل بالنيابة intérim، والعمل بالتوقيت الجزئي، مما أدى إلى تعقيد مشكل البطالة والابتعاد أكثر عن حله الجذري.

وبصفة عامة، هناك نوعان من سياسات التشغيل: السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بمحاولة جعل البطالة محتملة (أو ما يسمى بـالمعالجة الاجتماعية للبطالة) بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين وذويهم، وبالتالي الحد من ارتفاع الطلب على الشغل (أي تخفيض معدل البطالة الرسمي). وعليه، يمكن اختصار مفهوم سياسة التشغيل في الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين أو للحد من وطأة البطالة على المجتمع.

في الجزائر أيضا، تعد محاربة البطالة ضمن الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، لاسيما في إطار سياسة الميزانية المنتهجة حاليا (الإنعاش الاقتصادي). ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي شهدها البلد، لاسيما منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت لها انعكاسات هامة على سوق العمل. فالزيادة السكانية الهامة التي بدأت في السنوات 1970 ووصلت إلى ذروتها في منتصف السنوات 1980 (أو ما سمي بالانفجار الديمغرافي) بمعدل نمو فاق 3 %، والأزمة المالية الخانقة التي عرفتها الدولة في ذلك الحين (الصدمة البترولية المضادة وثقل المديونية الخارجية المفرط) والتي أجبرت السلطات العمومية على الإسراع في مراجعة اختياراتها العقائدية (النظام الاشتراكي) وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية (لاسيما استقلالية المؤسسات وتحرير السوق)، ثم تفاقم تلك الأزمة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي مر بها البلد، مما أدى في النهاية إلى قبول السلطات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة. ونتيجة لذلك، تم حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإعادة هيكلة بعضها، وخوصصة بعضها الآخر، وبالتالي تسريح عدد هام من العمال.

وعلى الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسية لتلك الإصلاحات كان يتمثل في العمل على إرساء أسس قطاع خاص قوي في إطار اقتصاد السوق، وتعزيز دوره في الإنتاج وخلق الثروة، ومن ثم امتصاص القسم الأكبر من البطالة، فقد لوحظ أن ذلك الهدف لا يزال بعيدا عن التحقيق، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في عرض مناصب الشغل بقيت محدودة جدا.

وهكذا، ومع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي، عرف الطلب على الشغل في الجزائر ضغطا شديدا بسبب قلة العرض من جهة، وتعاظم عدد الوافدين الجدد على سوق العمل من جهة أخرى (لاسيما فئة الشباب من طالبي الشغل لأول مرة والمتمثلة في الأشخاص المولودين في الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى تزايد عدد النساء الطالبات للشغل، وتفشي البطالة لدى خريجي الجامعات). وكانت النتيجة المباشرة لذلك اختلال كبير في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 %.

ولمواجهة معضلة البطالة المتفاقمة هذه، تبنت السلطات العمومية (وفقا لتصريحاتها) سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ تدابير استعجالية تهدف إلى الحد من الآثار المأساوية للبطالة، عبر وضع تراتيب جديدة أو تعزيز التراتيب الموجودة (منذ السنوات 1990) والمتعلقة بتوفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين (إضافة إلى المنح المخصصة لذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل، والأشخاص المحرومين وغيرهم، في إطار الشبكة الاجتماعية) من جهة، ووضع آليات تسمح بتشجيع الاستثمارات المنتجة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق مناصب شغل مناسبة كما ونوعا من جهة ثانية، وتطوير التكوين المهني الذي يسمح برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية، وتثمين الحرف، وترغيب الشباب في اكتساب المهارات الضرورية للولوج إلى سوق العمل من جهة ثالثة. لكن ما مدى نجاح هذه السياسة بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاجها ؟

## III- المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر ونوعية مناصب الشغل المستحدثة

### III- 1. معدلات البطالة والنشاط والشغل ومدلولاتها

#### III- 1-1. معدل البطالة

عرف معدل البطالة (نسبة عدد العاطلين الباحثين عن عمل إلى مجموع اليد العاملة النشطة) تراجعا هاما ومستمرا خلال العشرية 2000 (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق)، حيث انتقل من 27.3 % سنة 2001 إلى 10.0 % سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا إجماليا بين هذين السنتين بنسبة 173 %. ويعد ذلك، مبدئيا، مؤشرا على انتعاش

سوق العمل في الجزائر، أي استيعابها لنسبة هامة من عروض اليد العاملة المتوافرة خلال الفترة المعنية. كما يعد معدل البطالة المسجل خاصة في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة منخفضا نسبيا مقارنة ببعض البلدان العربية والأوروبية (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق). ومع ذلك، يبقى هذا المعدل مرتفعا نسبيا إذا ما قورن بمعدل البطالة العالمي المتوسط والذي قدره المكتب الدولي للعمل في سنتي 2009 و2010 بـ 6.3 و6.2 % على التوالي[8].

لكن قد يطرح، في هذا الصدد، السؤال التالي: **هل يعني انخفاض معدل البطالة في الجزائر إلى 10 % أن 90 % من اليد العاملة في البلد مستخدمة؟**

في الواقع، يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما إذا تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة (إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية وتقنيات حسابه، وما تخلفه من انتقادات ومعارضات). لذلك يُلجأ غالبا إلى مؤشرات أخرى خاصة بسوق العمل لاستجلاء شيء من الغموض الذي يلف معدل البطالة، لاسيما معدل النشاط ومعدل الشغل.

**III- 1-2. معدل النشاط**

بعد أن سجل ارتفاعا من 41.0 إلى 42.5 % بين سنتي 2005 و2006 (أنظر الجدول رقم 3 في الملحق)، انخفض معدل النشاط (عدد السكان النشطين أو قوى العمل منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان الذين هم في سن العمل) إلى 40.9 % سنة 2007، ثم ارتفع إلى 41.7 سنة 2008، ليستقر في هذه القيمة الأخيرة سنة 2010، بعد أن انخفض إلى 41.4 % سنة 2009. وبذلك، عرف معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر استقرارا شبه تام خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث أن قيمته المتوسطة كانت في حدود 41.5 %.

ويمكن، جزئيا، تفسير هذا الاستقرار في معدل النشاط بالاستقرار النسبي في الزيادة العامة لليد العاملة النشطة خلال الفترة، حيث قدرت هذه الزيادة إجماليا بحوالي 13.8 % بين سنتي 2005 و2010، أي بمتوسط 2.3 % سنويا، من جهة، والاستقرار النسبي أيضا في زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل من جهة أخرى ؛ إذ أن عدد الشباب الذين بلغوا هذه السن خلال الفترة (الوافدون الجدد على سوق العمل) مرتبط بالنمو الطبيعي للسكان والذي عرف انخفاضا تدريجيا ثم استقرارا نسبيا في معدله بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ويعني معدل النشاط هذا أنه من بين 100 شخص في سن العمل هناك حوالي 41 منهم فقط نشطين (مشتغلين أو بطالين). ويعتبر هذا المعدل من بين أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 48 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[9]، وكذا في مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا : 76.5 %، بلجيكا : 67.1 %، البرتغال : 74.2، فرنسا : 70.4 %، بولونيا : 63.8 % ،... مجموع الاتحاد الأوروبي : 70.9 %)[10].

ويمكن تفسير ضعف معدل النشاط في الجزائر، عموما، بضعف الطلب على العمل (من طرف أرباب العمل في مختلف القطاعات) والذي يؤدي إلى عدم تحمس الأشخاص الذين هم في سن العمل إلى عرض قوة عملهم (لأنهم لا يتوقعون إيجاد عمل مناسب). وهناك عدة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، مثل الازدياد المستمر لحجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي أصبح يستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة النشطة (بما أن الأشخاص الذين ينشطون في اقتصاد الظل هذا قلما يسجلون أنفسهم كطالبين للشغل، وبالتالي عدم إحصائهم ضمن البطالين، من جهة، وإحجام عدد كبير منهم عن التصريح بممارستهم للنشاط غير الرسمي أثناء التحقيقات التي تجريها الجهات الرسمية، وبالتالي عدهم بمثابة عاطلين عن العمل inactifs، من جهة أخرى) ؛ وتدني معدل النساء النشطات، المقدر في سنة 2010 بـ 14.2 % ؛ والازدياد المستمر لعدد الطلبة الجامعيين ؛ والنظرة الدونية للعمل لدى بعض الفئات من الشباب وعدم اعتباره الوسيلة المثلى لنجاحهم وإبراز مكانتهم في المجتمع (أي تدني القيمة الاجتماعية للعمل)، وبالتالي إقصاء أنفسهم من فئة النشطين.

**III- 1-3. معدل الشغل**

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 4 في الملحق، لم يتطور معدل الشغل (نسبة السكان المشتغلين إلى السكان الذين هم في سن العمل) بصفة هامة خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث انتقل من 34.7 % في 2005 إلى 37.2 % في 2006، لينخفض إلى 35.3 % في 2007, ثم يرتفع إلى 37.0 % و 37.2 و37.6 % في السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي ؛ وبمتوسط 36.5 % سنويا.

ويشير معدل الشغل هذا إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل وفي مختلف الفئات العمرية، هناك في المتوسط حوالي 36 شخصا فقط يعملون. أما بالنسبة لفئة الشباب 15 ـ 24 سنة، يلاحظ تدني هذا المعدل إلى حوالي 22 % في سنتي 2009 و2010 (النسب المتعلقة بالسنوات السابقة غير متوفرة). وبذلك يكون معدل الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل في سنة 2010 بـ 61.1 %، وكذا بمعدل الشغل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 45 % بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[11]، وبمعدل الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي قدر فيها في سنة 2008 بحوالي 66 % (المعدل المتوسط للبلدان السبعة وعشرين المكونة للاتحاد الأوروبي الموسع)[12].

والقراءة المباشرة لتدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصادي الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولاسيما للوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب. و بعبارة أخرى، يعني ذلك عدم قدرة البلد على الاستخدام الأمثل لموارده البشرية المتوافرة.

وكما يشير إليه الشكل البياني رقم: 01 في الملحق، هناك تضارب ظاهر بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005 ـ 2010 من جهة، وتطور كل من معدل النشاط ومعدل الشغل خلال نفس الفترة من جهة أخرى. فبينما تدرّج منحنى معدل البطالة هابطا دلالة على الانخفاض الواضح للبطالة من سنة لأخرى، يلاحظ أن منحنيي معدل النشاط ومعدل الشغل اتخذا وضعا شبه متعامد مع محور العينات، دلالة على ركود التطور في النشاط والشغل خلال الفترة المعنية، وذلك للأسباب سالفة الذكر.

إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة الهامة نسبيا للقوى العاملة في بداية العشرية 2000، نتيجة لدخول الشباب المولودين في ثمانينيات القرن الماضي (المتميزة بما يعرف بالانفجار الديمغرافي) ضمن الفئة العمرية 15 ـ 24 سنة، هناك عوامل أخرى يمكن اعتبارها أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر عن توفير الأعداد الكافية من مناصب الشغل للقوى العاملة المعروضة فعلا (البطالين) أو المحتمل عرضها في أي وقت (الأشخاص الذين هم في سن العمل وغير المعدين ضمن النشطين). ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي :

ـ الضعف في تكوين اليد العاملة وتأهيلها للدخول إلى سوق العمل، مما يجعل عرضها غير مناسب لما يطلبه أرباب العمل في مختلف التخصصات ( بطالة هيكلية)، وما يطرح بحدة مشكلة نقص الفعالية للمنظومة التربوية والتكوينية في البلاد ؛

ـ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تعيق الاستثمارات المنتجة ولا تسمح بخلق نسيج صناعي قوي من شأنه توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل (لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ؛

ـ التهميش الذي تعرض له القطاع الفلاحي في السابق، مما أدى إلى انحطاط قيمته، وبالتالي عزوف الكثير من الشباب عن العمل فيه ؛

ـ ذهنية الريعي التي تولدت لدى فئات كبيرة من الشباب والتي تجعلهم يميلون أكثر إلى الأنشطة الرسمية ذات الربح السريع (مثل النقل) أو الأنشطة غير الرسمية والطفيلية في إطار السوق الموازية (وهذه إحدى النتائج السلبية للريع البترولي الذي بني عليه الاقتصاد الوطني) ؛

ـ تعقد الجهاز البيروقراطي في الجزائر وميله إلى المركزية الشديدة التي لا تشجع روح المبادرة على المستوى اللامركزي، إذ يلاحظ أن السلطات المحلية المنتخبة أصبحت في الغالب مجرد منفذة لقرارات السلطات المركزية ومبادراتها. فمن المستحيل، مثلا، على مجلس شعبي بلدي أو ولائي المبادرة بإنشاء مؤسسة اقتصادية محلية إذا لم يوافق رئيس الدائرة والوالي أو وزير الداخلية (حسب الحالة) على هذه المبادرة، على الرغم من أن القانون يسمح بذلك ؛ مع العلم أن الجماعات المحلية في البلدان التي تعزز اللامركزية تؤدي دورا هاما في تنشيط الحياة الاقتصادية وتصور الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة في إقليم كل منها (لأنها أدرى بذلك من السلطات المركزية)، ومن بينها تبني سياسات محلية للتشغيل ومحاربة البطالة.

### III- 2. بطالة مقنعة بهيمنة مناصب الشغل الهشة

يجب التذكير أن خلق مناصب الشغل المناسبة والكافية في اقتصاد السوق هو، مبدئيا، مهمة المؤسسة المنتجة، وأن تدخل الدولة في مجال التشغيل لا يمكن أن يكون إلا ظرفيا، عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة مثلا. و يصبح هنا الإشكال المطروح بالنسبة للدولة، في إطار سياستها للتشغيل، هو كيف يمكن جعل المؤسسة الاقتصادية قادرة على توفير مناصب الشغل تلك ؟ فلكي تقوم بهذه المهمة، يجب أن تكون المؤسسة في "صحة جيدة". لكن ما يلاحظ في الواقع هو أن المؤسسة في الجزائر لا زالت رهينة بيئة صعبة لا تشجع فقط على تطورها وازدهارها، بل حتى على وجودها في كثير من الأحيان. فالمنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي تواجهها أي مؤسسة ناشئة في

الجزائر، بسبب الانفتاح غير المتبصر للاقتصاد الوطني الذي يشجع كثيرا على استيراد كل شيء، من شأنها القضاء تدريجيا على ما تبقى من صناعة وإنتاج محلي، إذا لم يتم تدارك هذا الوضع بسرعة وحزم.

صحيح أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تحفيزية لصالح الاستثمار المنتج (مثل الإعفاء أو التخفيف من بعض الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، تدعيم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين الخواص،...). إلا أن الملاحظ هو أن الكثير من مشاريع الاستثمار (المنتج خاصة) لا ترى النور بسبب مناخ الأعمال المعيق لذلك، وهو ما يبقي إشكالية الاختلال في سوق العمل مطروحة بحدة. فقدرة القطاع الخاص، المتميز بحجمه المحدود في الجزائر، على إنشاء الشغل ضعيفة[13]. وعليه، سيظل المشكل مطروحا مادام النظام الإنتاجي خارج المحروقات، في شكله الحالي، عاجزا عن تحقيق نمو قوي ومستديم. فالسوق الداخلية المنشطة بالاستثمارات العمومية والمدعومة بالتحويلات الاجتماعية للدولة أصبحت غير كافية لضمان هذا النمو.

في هذا السياق، يرى بشير مصيطفى[14] أن الجزائر لا تملك حاليا منظومة لطلب داخلي متين خارج الاستثمار العمومي، أي بعيدا عن الدور الحكومي في دعم التشغيل والاستثمار والتحويلات الاجتماعية والخدمات العمومية، مدعومة في ذلك بالأسعار المواتية للنفط ؛ وأنه لا أحد يكاد يتصور حراكا تنمويا في البلاد دون تدخل مباشر ومعتبر من ميزانية الدولة، ولا مستوى متقدما لنسبة النمو دون إنفاق عمومي كبير، والدليل على ذلك ربط معدلات النمو في السنوات العشر الأخيرة بمستوى الإنفاق العام.

وفي انتظار حل هذه الإشكالية (أي في غياب البديل الحقيقي والمتمثل في النهوض بالقطاع الصناعي في إطار استراتيجية واضحة يكون هذا القطاع محورها الرئيسي للوصول إلى خلق ألاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة سنويا، وبالتالي المنشئة لمئات الآلاف من مناصب الشغل المناسبة)، فإن المشكل المطروح حاليا فيما يتعلق بالتشغيل في الجزائر يتمثل في نوعية مناصب الشغل التي يتميز معظمها بطابعه الهش précaire، أي هيمنة المناصب المؤقتة وغير المتناسبة مع قدرات أو مؤهلات أو تكوين الشاغلين لها، والمستحدثة في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ومختلف الآليات المعتمدة من قبل الحكومة منذ عدة سنوات والرامية إلى التقليل من حدة البطالة والتخفيف من وطأتها الاجتماعية على الأشخاص المعنيين.

فيما يخص العمل غير الدائم والذي يمثل حوالي ثلث اليد العاملة المشتغلة في 2010 (32.9 %)، حسب الديوان الوطني للإحصائيات[15]، يرى البعض، على غرار الباحث صائب ميزات[16] ، أنه لا غرابة في ذلك، حيث أن العمل غير الدائم يمكن أن يكون مؤشرا على مرونة سوق العمل في الجزائر، بما أن قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تتركز فيه استثمارات عمومية هامة، لا يسير إلا بالعمل المؤقت. وهو رأي صائب إلى حد ما، بما أن سياسة الإنعاش المعتمدة أساسا على الورشات الكبرى (الأشغال العمومية والبناء خاصة) لا يمكن أن تخلق سوى مناصب شغل مؤقتة من جهة ؛ وأن مفهوم العمل الدائم لم يعد له نفس المعنى كما في الماضي، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في كل المجالات، بحيث أصبح التنقل من منصب عمل إلى آخر هو القاعدة من جهة أخرى. لكن المشكل هو أن مساهمة هذا القطاع تبقى محدودة. فإذا اعتبرنا أن كل العاملين في هذا القطاع في سنة 2010 كانوا مؤقتين، يكون عددهم حوالي 630.000 عامل فقط. ومن المحتمل أن يكون لقطاع البناء والأشغال العمومية اليوم تأثير أقل على التشغيل من ذي قبل. فبعد أن كان معروفا تاريخيا باعتماده القوي على اليد العاملة الكثيفة، يلاحظ الآن زيادة مستمرة في الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع (اعتماده المتزايد على الوسائل التكنولوجية الحديثة). و يطرح ذلك في حد ذاته إشكالا للسلطات التي تراهن كثيرا على هذا القطاع لامتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين.

ويشير الباحث ناصر عباسي[17] ، في سياق ذلك، إلى أن التدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال الشغل "لها طابع مخفف وهش، ولا يهدف أي واحد منها لمعالجة مشكل البطالة من الجذور". أما المحلل الاقتصادي قويدر بوطالب[18] فإنه يرى أنه "بمنطق الإنعاش الاقتصادي بواسطة الإنفاق العمومي، لا يمكن لسياسة التشغيل أن تتغير ؛ وسوف تبقى سياسة خاصة باستحداث مناصب شغل مؤقتة ممولة من ميزانية الدولة". ومن جهة أخرى، يلفت بوطالب النظر إلى أن تراتيب الإدماج المهني تشهد على أن الأمر يتعلق بسياسة تشغيل سلبية، بما أن المستفيدين من هذه التراتيب بقوا في وضعية انتظار دائمة ؛ ومعتبرا أن التدابير المتخذة من طرف الحكومة في مجال تشغيل الشباب هي من قبيل المعالجة الاجتماعية للبطالة أكثر منها سياسة تشغيل حقيقية. لكن، يؤكد بوطالب، هذا لا يعني نهاية تدخل الدولة الذي يبقى ـ بالعكس ـ ضروريا، ولو أنه يؤخذ على هذه الأخيرة نقص في العقلانية فيما يخص توجيه سياستها التدخلية عبر آليات لم يتم أبدا إخضاعها للتقييم فيما يتعلق بكفايتها efficience. ويرى بوطالب أنه من فائدة الدولة أن تدرج مسعاها في إطار مقاربات مدبرة approches concertées (لاسيما مع الجامعات ومراكز التكوين المهني)، ذات

أهداف دقيقة (قطاع نشاط بقطاع نشاط، ولاية بولاية)، ومقيمة (متابعة منتظمة في إطار حاكمية مؤسسة على المساءلة)، وبشفافية مؤسسة transparence institutionnalisée (نشر تقارير التقييم وليس تقارير النشاط).

وكمثال على ما سبق، يلاحظ أنه من جملة 758.291 منصب شغل مستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009، حسب حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الفترة والمقدمة من طرف مصالح الوزير الأول[19]، هناك على الأقل 524.219 منصبا منها، أي أكثر من 69 %، كانت عبارة عن مناصب شغل مؤقتة وهشة (مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني، أو عقود ما قبل التشغيل سابقا ؛ ومناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، أو الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية لليد العاملة، أو مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية). ولا شك في وجود نسبة هامة من مناصب الشغل تلك التي يمكن إدراجها ضمن ما يسمى بالاستخدام المحدود sous-emploi، بمفهوم المكتب الدولي للعمل (أي عندما تكون مدة تشغيل شخص ما أو إنتاجية عمله غير متناسبة مع منصب الشغل الذي يكون هذا الشخص قادرا على شغله ومستعدا لقبوله).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن اعتباره معالجة اقتصادية لمشكل البطالة (إضافة إلى المعالجة الاجتماعية البحتة لها، مثل تخصيص منح لبعض الفئات المحرومة العاطلة عن العمل) لم تعط نتائج مشجعة لحد الآن. فعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها (من الناحية القانونية خاصة) في إطار ترتيب القروض المصغرة ولم تر النور في الواقع، أو أنها أفلست بعد فترة زمنية محدودة من بدء نشاطها. فحسب الخبير المحاسبي جراد[20]، "أكثر من 50 % من المؤسسات المستحدثة في إطار القرض المصغر تنتهي بالزوال". والسبب في ذلك، في رأي جراد، هو نقص المصاحبة للمقاولين الشباب من طرف المؤسسات المكلفة بتطبيق التراتيب الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة (ANSEJ, CNAC,...) من جهة، وغياب الرقابة على هذه المؤسسات من جهة أخرى ؛ "لأن هذه الأخيرة لا تخضع لأي مساءلة، مما ما يجعل أي تقييم موثوق به مستحيلا".

ومن جانب آخر، لم يكن باستطاعة مسؤولي المؤسسات المعنية تقديم حصائل محينة عن تراتيب القروض المصغرة، وذلك أثناء المائدة المستديرة المخصصة لهذه الأخيرة (القروض المصغرة) والمنظمة في إطار ندوة صحيفة المجاهد اليومية Forum d'Elmoudjahid ليوم 2009/10/18. فممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مثلا، اكتفى بالحديث عن الحصيلة المقدمة من طرف هيئته في سنة 2005 والتي تبين أن نسبة زوال المؤسسات المستحدثة في إطار ANSEJ كانت بين 20 و25 % (وهي حصيلة تجاوزها الزمن، ولا يمكن أن تعكس الواقع حتى في حينها، أي في سنة 2005، حسب ملاحظات بعض المشاركين في تلك الندوة).

في رأينا، يمكن اعتبار هذه النقائص آثارا حتمية لسبب جوهري يتمثل في النظرة الأحادية للأمور من طرف السلطات العمومية المعنية في الجزائر، أي نزوع هذه السلطات الشديد في الإنفراد بصياغة القوانين والتنظيمات، ورسم السياسات، وتسطير البرامج، ووضع التراتيب أو الآليات. وبعبارة أخرى، القيام بكل شيء دون إشراك ليس الخبراء والباحثين فحسب، بل حتى مؤسسات الدولة المعنية (حسب مجال نشاط وتخصص كل واحدة منها) في كثير من الأحيان، ودون تشاور مع الهيئات والمنظمات الممثلة للمجتمع ككل عموما وللفئات المعنية بقرارات الحكومة خصوصا. وحتى إذا طلب رأي هذا الخبير أو ذاك الباحث، أو فتح نقاش حول مسألة ما، يبقى ذلك في الغالب من قبيل الإجراءات الشكلية، بما أن التقليد الراسخ في الجزائر هو أن يتم أولا اتخاذ القرار من طرف مسؤول ما في الدولة، ثم تقوم المصالح المعنية لهذه الأخيرة بالعمل على "تزكيته" عن طريق الإجراءات الشكلية المذكورة في أحسن الأحوال، قبل أن تتم صياغة الأحكام التشريعية أو التنظيمية وإعداد الكيفيات العملية لتنفيذه؛ وليس العكس، أي القيام بكل ما يسمح بالتأكد أولا من قابلية ذلك القرار للتنفيذ في الواقع العملي، لاسيما إجراء تقييم قبلي لأهمية نتائجه أو آثاره المتوقعة في المجال المعني، وأهميتها النسبية مقارنة بالموارد المالية الموظفة أو بالنتائج الممكن تحقيقها لو تم تبني سياسة أخرى أو ترتيب آخر بديل.

ولكي نبقى في إطار المثال السابق حول دعم تشغيل الشباب، من المهم التذكير هنا بالتقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي[21] في شهر أبريل 1999 والمتضمن الرأي الرسمي لهذا المجلس والمتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة والذي عملت لجنة الخبراء المشكلة خصيصا لذلك حوالي سنة كاملة لإعداده. فتحت عنوان "تحسين جهاز تشغيل الشباب"، يؤكد المجلس على ضرورة تحديد آليات الترابط والتكامل بين هذا الجهاز (أو الترتيب dispositif) وجانب من جوانب الشبكة الاجتماعية المتمثل في "الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة"، علاوة على عقود التشغيل الأولية وصيغ أخرى للتحفيز على توظيف الشباب، وإظهار إرادة في ضبط المشاريع و"تحديد" فئة الشباب، لاسيما منهم الحائزين على شهادة في التكوين المهني، من أجل دعم المؤسسة المصغرة.

وقبل ذلك، يشير المجلس، في مقدمة تقريره، إلى أنه "لا يمكن أن تنحصر معالجة البطالة في الإجراءات الاستعجالية وحدها بالرغم من كونها ضرورية، لكن يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية الإنعاش التي تتطلب رؤية موحدة

وشاملة وتحريك السياسات على المدى الطويل". ويؤكد المجلس على ضرورة وضع حدود مؤكدة لفصل طرق العلاج بين علاج اقتصادي وعلاج اجتماعي.

وبسبب اختلاف الوضعية، حسبه، التي يواجهها الاقتصاد الوطني عن تلك التي تعيشها البلدان المصنعة وتجاوزها في التعقيد حتى، والازدواجية في الهياكل الاقتصادية التي يتعايش فيها قطاعان كبيران مترابطان (المقصود الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي)، يتطرق المجلس باقتضاب إلى مشكل البطالة المقنعة التي تميز البلدان النامية بصفة عامة. إلا أنه يعطيها مفهوما ضيقا، ويحصرها في النشاطات غير المأجورة التي يتعاطاها بعض سكان الريف والمدن، وفي النشاطات غير الرسمية أو الخفية (أعمال سرية، حسب تعبيره) التي تعيش عليها نسبة معتبرة (من اليد العاملة النشطة) تتراوح بين 25 و30 %.

كما يشير المجلس إلى أن "أدوات الإحصاء الراهنة (...) تبقى غير كافية بالنظر إلى المفاهيم المستعملة وحالات البطالة الوسطية، وتقليص مدة العمل والعمل غير الرسمي، وحالات عديمي الشغل (...) ومن البديهي أن التعريف الذي يحصر البطالين في فئة طالبي العمل الذين يبدون استعدادا للقيام به يقلص من حجم البطالة".

ويبقى، في اعتقادنا، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جوهره (خاصة فيما يتعلق بالجوانب المشار إليها أعلاه)، وبعد مرور حوالي 15 سنة عن إصداره، متسما بحالية ملحوظة جدا. وذلك لسبب بسيط، وهو تجاهل السلطات المعنية للتحليلات والملاحظات الواردة فيه حول النقائص والمآخذ المسجلة على التدابير السابق تطبيقها من جهة، وعدم أخذها بالاقتراحات والتوصيات المقدمة لها لتدارك هذه النقائص والمآخذ عند اتخاذ مختلف التدابير التالية وتطبيقها من جهة أخرى.

كما أن الطابع الهش للشغل يتبدى أيضا في غياب التغطية الاجتماعية لنسبة هامة من العمال. فحسب الاستقصاء الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2009 [22]، تبين أن 50.4 % من مجموع العمال غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

## ٧- الخلاصة :

لقد بينا في هذا المقال أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تقليص معدل البطالة المستمر كان واضحا خلال كل فترة الدراسة. إلا أن هذا التأثير يبقى نسبيا جدا، بما أن معظم مناصب الشغل المستحدثة في إطار تنفيذ برامج الاستثمار العمومي أو تطبيق مختلف التراتيب الخاصة بمحاربة البطالة كانت عبارة عن مناصب هشة. وهناك شبه إجماع اليوم حول عدم نجاعة الحلول المقدمة من طرف الحكومة للتكفل بالأعداد الكبيرة والمتزايدة سنويا للبطالين (لاسيما خريجي الجامعات) والمتمثلة أساسا في آليات التشغيل المؤقت، التي أصبحت بمثابة التصدي لحالة طوارئ. فمعظم المختصين يجمعون على أن هذه الآليات أعاقت البحث عن إيجاد حلول حقيقية لمشكلة البطالة. وتبعا لذلك، استنتجنا أن سياسة التشغيل المتبعة حاليا في الجزائر تعتمد أساسا على المعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة (أي سياسة تشغيل سلبية تعتمد على التوسع في الإنفاق العمومي لاستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة تدابير إدارية قصد التخفيف من حدة البطالة)، بدلا من معالجته الاقتصادية التي تبقى مرهونة، بالدرجة الأولى، بمدى القدرة على تحفيز إنعاش حقيقي للاقتصاد عبر تصور نموذج نمو يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد متنوع، ويسمح بالتراكم المستمر للثروات، وإنشاء عدد هام من المؤسسات المنتجة.

في الواقع، كانت هذه النتائج المخيبة متوقعة إلى حد كبير فيما يخص التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل. ذلك أن آثار مضاعف الإنفاق العمومي لسياسة الإنعاش بواسطة الطلب لا يمكن أن تتبدى في اقتصاد يتميز بتبعيته المتزايدة لريع المحروقات وللخارج، مثل الاقتصاد الجزائري. فكما هو معروف الآن، كان تسرب تلك الآثار إلى الخارج ولا يزال هاما جدا (بسبب الزيادة المتسارعة للواردات)، وذلك على حساب الاقتصاد الوطني الذي عُوق بسبب الاختلالات الهيكلية التي ما انفك يعاني منها، وغياب سياسة عرض وإستراتيجية لمساعدة المؤسسات الجزائرية على أداء دور كبير في الحركية الاقتصادية الجديدة المنتظرة. وقد انعكس ذلك على النمو، الذي يعد المصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل الحقيقية، حيث يلاحظ حاليا أنه لا يزال ضعيفا نسبيا (مقارنة بذلك المحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثلا) وهشا (نمو موسع ومنشط بواسطة الإنفاق العمومي أساسا)، بالرغم من كلفته الكبيرة (المتمثلة في الموارد المالية الضخمة المرصودة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف خاصة إلى دعم النمو وتوطيده، حسب إعلان السلطات).

على ضوء ما سبق، نقدم التوصيات التالية:

**1-** أولا وقبل كل شيء، السلطات العمومية في الجزائر في حاجة كبيرة الآن إلى تبني سياسة اقتصادية واضحة ومنسجمة في مختلف جوانبها وأهدافها، وإلى القيام بإصلاحات مؤسساتية جذرية، واضعة نصب عينيها التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم، والتحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع. فالوعي بذلك فقط يمكن أن يشكل في حد ذاته خطوة أولى هامة تقوم بها تلك السلطات في سبيل الوصول إلى ما يسمى اليوم بالحكامة (الحوكمة) الجيدة والتي تهدف باختصار إلى السير الجيد للدولة، عبر التوجيه الاستراتيجي للأهداف، والاستعمال المسؤول والأمثل للموارد (البشرية والمالية وغيرها)؛

**2-** لا بد أن يكون الإنعاش بواسطة الطلب متبوعا بسياسة جدية ومتناسقة لتحفيز العرض، وذلك عبر توفير مناخ أعمال ملائم للاستثمارات المنتجة، والتصدي للمعوقات التي تواجه المنتجين الجزائريين (معضلة السوق الموازية، مشكلة العقار الصناعي، تخلف المنظومة المصرفية،...)، وتجنيد المؤسسة لتحسين الإنتاج وإحلال الواردات، مع العلم أن هناك سوقا جاهزة لهذا الإنتاج في الجزائر، أي وجود طلب (في الانتظار) على الإنتاج (الصناعي) المحلي. كل ذلك من شأنه إرساء أسس نمو اقتصادي حقيقي، قوي ودائم، منشئ للثروة والشغل، أي نموذج نمو لا يرتكز فقط على مداخيل المحروقات؛

**3-** إعادة النظر في الانفتاح الواسع وغير المتبصر للسوق الوطنية على الخارج الذي أصبح يشكل أحد أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، إذ بدا واضحا الآن أن نشاط الاستيراد الذي يعرف زيادة متسارعة في الجزائر صار مصدر إقصاء للإنتاج الوطني، وعامل إحباط للمستثمرين المحليين (في القطاع الصناعي خاصة). صحيح أن حرية التجارة الخارجية مضمونة في اقتصاد السوق، لكن من واجب الدولة أيضا ان تضمن قدرا معينا من الحماية "الذكية" للسوق المحلية (التي أصبحت بمثابة مصب كبير لمختلف السلع الأجنبية) ضد فوضى الاستيراد والمنافسة غير المتكافئة (أو حتى غير النزيهة بالنسبة للسلع المقلدة والمغشوشة وغيرها) للإنتاج الوطني. ولا شك أن ذلك سوف يسمح أولا بالمحافظة على ما تبقى من مؤسسات وطنية منتجة، ثم يكون حافزا لأصحاب رؤوس الأموال المحليين (وربما حتى الأجانب) للاستثمار بقوة في مختلف فروع المنتجات المصنوعة، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل الحقيقية؛

**4-** تكييف برامج التكوين في الجامعات ومراكز التكوين المهني بما يتناسب مع حاجات المؤسسات لليد العاملة المؤهلة في مختلف التخصصات، وتماشيا مع التطورات التكنولوجية المسجلة في كل المجالات. ولتحقيق هذا المسعى بأكبر فعالية ممكنة، لابد من إشراك أرباب العمل والهيئات المعنية (مثل غرف الصناعة والتجارة) وخبراء سوق العمل في إعداد تلك البرامج وتقييم تطبيقها في الواقع؛

**5-** يجب على السلطات الاستثمار بقوة في التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وإعطاء أهمية خاصة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وبث الثقافة الرقمية، كونها أصبحت اليوم تعد ضمن العوامل الأساسية لنجاح سياسة التشغيل ومحاربة البطالة.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**جدول رقم 1: تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2010**

| السنــة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة (%) | 27.3 | 25.7 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 11.8 | 11.3 | 10.2 | 10.0 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz/ ONS - EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2001- 2010

**جدول رقم 2: معدل البطالة (%) في بعض البلدان العربية والأوروبية في سنة 2010**

| البلـد | مصر | الأردن | المغرب | تونس | سوريا | تركيا | رومانيا | بولونيا | البرتغال | إسبانيا | فرنسا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة (%) | 9.7 | 13.7 | 9.8 | 14.0 | 8.3 | 12.4 | 8.2 | 11.8 | 10.7 | 20.0 | 9.5 |

**المصدر:** Index Mundi, http://www.indexmundi.com/fr

**جدول رقم 3: تطور معدل النشاط (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010**

| السنـــة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النشاط (%) | 41.0 | 42.5 | 40.9 | 41.7 | 41.4 | 41.7 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTR : 2005 –2010

**جدول رقم 4: تطور معدل الشغل (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010**

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الشغل الإجمالي | 34.7 | 37.2 | 35.3 | 37.0 | 37.2 | 37.6 |
| 15 - 24 سنة | - | - | - | - | 22.2 | 22.1 |
| 25 سنة فما فوق | - | - | - | - | 43.8 | 44.0 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2005- 2010

**شكل رقم 1: تطور مقارن لمعدلات البطالة والنشاط خلال الفترة من 2005 إلى 2010**

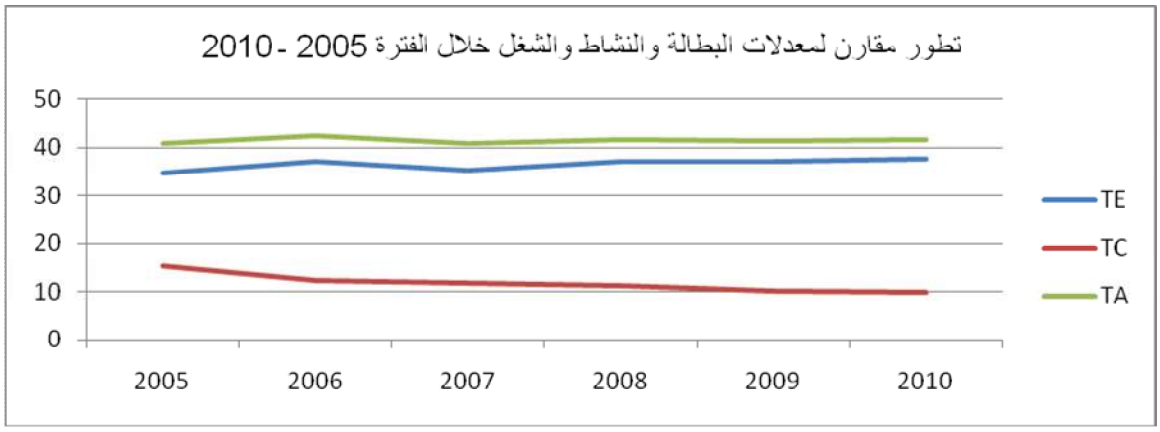


TE: taux d'emploi; TC : taux de chômage ; TA : taux d'activité.

**المصدر:** معد وفقا لمعطيات الجداول رقم 1 و4 و5.

## - الإحالات والمراجع :


**1-** 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص 38. http://www.premier-ministre.gov.dz

**2-** بول كروجمان، **تحليل النظريات الاقتصادية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص.ص 140 -141.

**3-** المرجع السابق، ص.ص 150 - 152.

**4-** بيتر بيتكي وديفيد بريشيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادي**، ترجمة ليندا الحمود، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، 2008، ص. 428.

5- Blancheton B, **Les politiques économiques**, Dunod, Paris, 2006, p.11.

6- Bouzidi A, **Economie algérienne-Eclairages**, ENAG, Alger, 2011, pp. 219-220.

7- Op.cit, pp. 220 – 221.

**8-** 07/10/2013, Organisation Internationale du travail – OIT, **Emploi: Le Taux de Chômage Mondial Restera Élevé en 2011, selon le BIT**, http://www.ilo.org/actrav/info/pr/WCMS_151257/lang--fr/index.htm

**9-** Abdih Y, **Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le Moyen-Orient**, in FD- Finances & Développement, FMI, Juin 2011, pp. 36-38.

**10-** 07/10/2013, Institut national de la statistique et des études économique – INSEE, France, Population active 2008, http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=T10F041

**11-** Abdih Y, op.cit.

**12-** INSEE, France, op.cit.

**13 -** يشير الإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2011 إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الكيانات الاقتصادية الخاصة المصغرة micros entités. ويكشف توزيع الكيانات الاقتصادية حسب شرائح تعداد المستخدمين عن أن 97.8 % (914106) من مجموع المؤسسات تتركز في شريحة التعداد 0 - 9 مشغلين (أجراء) ؛ وأن هناك 932 مؤسسة فقط تشغل 250 شخصا أو أكثر. ويعني ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة جدا.

**14 -** بشير مصيطفى، **حريق الجسد - مقالات في الاقتصاد الجزائري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. ص 58 - 59.

**15-** 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2010**. www.ons.dz

**16-** Elwatan SupEco du 03 au 09/10/2011.

**17-** Elwatan (quotidien) du 15/03/2012.

**18-** Op.cit.

**19-** 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **تقرير متعلق بحصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009**، أوت 2009، ص.2، http://www.premier-ministre.gov.dz

**20-** Elwatan (quotidien) du 19/10/2009.

**21-** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **رأي رسمي متعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة**، الجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 25 أفريل 1999، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر.

**22-** 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2009**. www.ons.dz

# تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة أرسلور ميتال -فرع عنابة-

# Managing foreing exchange risk for economic company
# - Case study Arcelor Mittal Annaba -

مريم أيت بارة (*) & محمد صاري (**)
مخبر LFIEGE، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،
جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

**ملخص :** كان لتحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم إثر انهيار نظام بريتون وودز في أوائل حقبة السبعينات أثره الكبير في تقلب أسعار صرف العملات الدولية مقابل بعضها البعض، و صاحب ذلك مخاطر عديدة طالت المؤسسات ذات النشاط الدولي المالي و التجاري على حد سواء، مما استدعت الضرورة في الآونة الأخيرة الاهتمام بتسيير خطر الصرف في الدول النامية، لا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال و التي طبقت إجراءات تصحيحية مست أسعار صرف عملاتها – منها الجزائر- و من هنا برزت أهمية تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط و بالتالي أهمية التعرّف على تقنيات التغطية و ذلك مع محاولة التركيز على بعض التقنيات المتاحة و المعمول بها بشكل واسع.

**الكلمات المفتاح :** أسعار الصرف، مؤسسات إقتصادية دولية النشاط، تسيير خطر الصرف، تقنيات التغطية.

**Abstract :** The transformation of the world monetary system, from the fixed system of exchange to the system of floating exchange following the collapse of the system of Bretton Woods at the beginning of the Seventies had a considerable impact on the volatility of exchange rates of the international currencies the ones against the others, that was accompanied by multiple risks which touched the institutions having an international activity at the same time financial and commercial,and which recently caused a need for exchange risk management in the developing countries and in particular those which are crossing transitional period and which made application of certain corrective measures having influenced the exchange rate of their currencies –Among which Algeria - and from there has emerged the importance of exchange risk management at economic institution having an international activity and consequently the importance to know the techniques of covering and this while trying to largely concentrate on certain techniques available and applicable.

**Keywords :** Exchange rate, economic institutions having a international activity, management of the exchange rate risk, techniques of covering.

**Jel Classification Codes :** F31, O24, G32.

## I- تمهيد :

تتعرض المؤسسات عموما لمخاطر مختلفة : خطر استراتيجي، تشغيلي، بيئي (محيطي)،... و حسب دراسة Parson Consulting (www.parsoonconsulting.com) فإن المخاطر التشغيلية تضم المخاطر المالية التالية : خطر الاستغلال، خطر الزبون، خطر الإفلاس، و التي تعتبر مخاطر مشتركة لجميع المؤسسات، و مخاطر أكثر خصوصية مثل خطر معدلات الفائدة، خطر الصرف، خطر السوق، خطر السعر، ...الخ. و يمكن تعريف الخطر على أنه "... حدث أو حالة أين تكون الحادثة أو المصادفة غامضة و أين يؤثر حصول أي شيء غير متوقع على أهداف المؤسسة..."[1] . و لقد أولت مهمة تسيير و مواجهة هذه المخاطر المالية إلى مسير الخزينة بالمؤسسة فقد حل محل مسير الخزينة المحاسبي "مسير التدفقات" الذي أصبح أيضا مسير المخاطر المالية. و سيتم التركيز في هذا المقال على أحد المخاطر السابقة و هو خطر الصرف الأجنبي ؛ حيث أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا لحدوث تضخم)، أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها. حيث تعتقد المؤسسة الاقتصادية أحيانا أنها تحقق أرباحا نتيجة تعاملها مع الخارج، في حين أن التقلبات الحادة لأسعار الصرف تجلب لها إما مكاسب أو خسائر صرف تؤثر على مستوى خزينتها و على مقدار التدفقات النقدية الداخلة فعلا للمؤسسة. و بالتالي فإن التعاملات التي تقوم بها المؤسسة على المستوى الدولي و ما يترتب عنها من مخاطر تستوجب تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للصرف، و في هذا الصدد لوحظ تطور كبير في التقنيات التي يمكن اللجوء إليها لتغطية مخاطر الصرف حتى أنها تشهد يوما بعد آخر ظهور أدوات و صور جديدة تستجيب للأوضاع و التوقعات المختلفة و المرتبطة بالصرف.

eMail : (*) : meriem_finance@yahoo.fr & (**) mastfinent@yahoo.fr

و بناء على ما سبق، فإنه يمكن حصر الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال طرح السؤال التالي :
**كيف يتم تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية ذات النشاط الدولي ؟**

و للإجابة على هذا التساؤل الأساسي سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على كيفية اكتشاف خطر الصرف في المؤسسة ، بالتعرف على كيفية قياسه و تقييمه ، التنبؤ بتقلبات أسعار العملات الأجنبية و أخيرا اختيار إستراتيجيات و تقنيات التغطية المناسبة سعيا إلى تجنبه أو التقليل من حدته في إطار نظري ثم سنحاول إسقاط ذلك على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات النشاط الدولي ألا و هي شركة "أرسلور ميتال فرع عنابة".

ومن بين البحوث و الدراسات التي اعتمدنا عليها لانجاز هذا العمل نذكر ما يلي:
- بن رجم خميسي، تسيير خطر الصرف على مستوى المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. اهتمت هذه الدراسة بتسيير خطر الصرف، حيث تناولت التقنيات الداخلية و الخارجية لتغطية خطر الصرف.
- Berra Fouad, les instruments de couverture du risque de change, mémoire de fin d'études: diplôme supérieur des études bancaires.

ركزت هذه الدراسة على الطرق المتبعة لتقدير تطورات أسعار الصرف و عرض أهم تقنيات تغطية خطر الصرف.

## II. ظهور و قياس خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية

### 1. مفهوم خطر الصرف

يعرف P. PRISSERT خطر الصرف كالآتي : " الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية ، عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية "[2]. كما يمكن تعريفه أيضا على أنه التأثير أو الوقع المالي لتقلبات أسعار العملات على معاملة أو على مجموعة وضعيات و نتائج المؤسسة، و ترتبط أهمية الخطر بالعمليات المحررة و المقيمة بالعملات الصعبة للمؤسسة و بتغيرات أسعار هذه العملات.[3]

### 2. مجالات ظهور خطر الصرف في المؤسسة

يمكن أن ينتج خطر الصرف عن العمليات التجارية أو المالية للمؤسسة على المستوى الدولي، و ينتج أيضا عن التطور الدولي للمؤسسة و الاستثمارات المحققة في الخارج. و فيما يلي شرح لبعض مجالات ظهور خطر الصرف المتعلقة بعمليات التصدير، الاستيراد و المناقصات الدولية:

#### 2.2 الصادرات و خطر الصرف

تتعرض المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط عموما من جراء عمليات التصدير التي تقوم بها إلى عدة مخاطر يمكن أن تؤثر على وضعها المالي نذكر أهمها: خطر الزبون (عدم الدفع)، خطر معدل الفائدة، خطر الارتفاع في أسعار المواد الأولية،...إلخ من المخاطر و نضيف على وجه الخصوص خطر الصرف حيث تكون الصادرات معنية بخطر الصرف عندما تبرم الصفقات و العقود بالعملة الأجنبية ، فانخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة و المتوقعة من إبرام العقد ، و بقدر ما تكون قيمة الصفقة المبرمة معتبرة تكون قيمة خسارة الصرف مهمة ، و خطر الصرف ينشأ ابتداء من يوم إمضاء العقد، فقيام المؤسسة بتصريف منتجاتها من خلال التصدير يجعلها عرضة لخسائر الصرف و ذلك نتيجة لصعوبة تحديد قيمة المدخلات المتأتية و التي تتوقف على اتجاهات معدلات الصرف من بدء فترة التعاقد وصولا إلى فترة التسوية و على الخصوص في ظل المحيط الدولي الذي يتميز بحالة عدم اليقين.[4]

#### 2.2 الواردات و خطر الصرف

المستوردون ملزمون بقبول عملة المصدرين، و هذا ما يفسر أن الواردات معنية أكثر بخطر الصرف مقارنة بالصادرات وهذا يفرض على المستورد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأسعار.

إن السعر بالعملة الأجنبية الذي قبل على أساسه المستورد العرض الذي قدمه المورد و الذي من خلاله (العرض) قدم المستورد طلبيته، هو بمثابة المرجع الذي يعتمده المستورد في تحديد أسعار البيع (بالعملة الوطنية مع هامش الربح) في السوق المحلية و يدرج ضمن السعر الحقوق الجمركية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تكلفة تضاف إلى سعر الشراء و هي تختلف من دولة لأخرى و حسب طبيعة كل سلعة، ففي بعض الدول التي تشجع الاستيراد في منتوجات معينة لإحدى الصناعات، تتاح تسهيلات و تحفيزات للاستيراد، في حين تكون الحماية عقبة تعيق بعض المستوردين، و عند مرحلة التسوية يقوم المستورد بالخضوع لسعر الصرف الذي على أساسه يتم التسديد الفعلي لقيمة وارداته.[5]

#### 3.2 خطر الصرف والمناقصات الدولية

إن المؤسسة و هي تقوم بتقديم عرض أو تعهد في مناقصة دولية فهي تقوم بذلك بالعملة الأجنبية، و من أجل تحديد هذا العرض يكون الاعتماد في الغالب على معدل الصرف الجاري و هذا ما يعني تعرض المؤسسة لخطر الصرف منذ بداية سريان هذه المناقصة، و لكل مؤسسة طريقتها الخاصة من حيث التعامل و تقدير و تسيير هذا الخطر.[6]

### 3. قياس خطر الصرف

توجد عدة أنواع لخطر الصرف و هي باختصار :[7] خطر صرف الاستغلال، خطر صرف محاسبي، خطر صرف اقتصادي.

إن قياس خطر الصرف مقترن بطبيعة التعامل الذي تقوم به المؤسسة. فهو يختلف حسب ما إذا كانت العملية تجارية أو مجموعة من عمليات مختلفة تتمثل في تدفقات مختلفة بين المؤسسة و فروعها. و ما سنتعرض إليه هو قياس خطر الصرف المتعلق بالعمليات التجارية، حيث يستلزم الأمر بالنسبة للمؤسسة معرفة و تقييم مركز صرفها.

و يساوى مركز الصرف الإجمالي للمؤسسة إلى رصيد الحقوق (أو الموجودات) والالتزامات (أو الديون) بالعملة الصعبة لهذه المؤسسة. يمكننا أيضا تحديد مركز صرف بواسطة العملة الأجنبية التي يعمل بها الحساب بنفس الطريقة. نقول عن مركز صرف أنه "مغلق" عندما يكون الرصيد المعرف سابقا معدوم. على خلاف ذلك، يكون المركز "مفتوح" إما طويل، إذا تجاوزت الموجودات الالتزامات، أو قصير، إذا كانت الموجودات أقل من الالتزامات.[8]

### 2.3 تقييم مركز صرف المعاملات Position de change de transactions

ينتج مركز صرف المعاملات عن العمليات التجارية و المالية المقوّمة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل في سوق الصرف إلى العملة الوطنية للمؤسسة. و هو يخص كل من المشتريات و المبيعات بالعملة الأجنبية، عمليات الاقتراض و الاستثمارات بالعملة الأجنبية، العقود و المنتجات المشتقة بالعملة الأجنبية.[9] و يحسب مركز الصرف : بالنسبة للعملة المرجعية (بصفة عامة، هذه العملة هي العملة الوطنية (المحلية) للمؤسسة و بالنسبة للمجمعات هي عملة الشركة الأم)، لأجل فترة محدودة، عملة بعملة.

### 2.3 تقييم مركز صرف التوحيد Position de change de consolidation

ينتج مركز صرف التوحيد من أثر تغيرات أسعار الصرف عند توحيد ميزانيات فروع المجمع. هذه التغييرات تسجل عند كل تاريخ إقفال للميزانية و تولد فروقات بالنسبة إلى القيم المحاسبية الأصلية لاقتناء أصول الفرع. غير أن فرق التحويل يمكن أن يلغى أو يخفض جزئيا عندما تظهر قيمة مناصب أصول أو خصوم ميزانية الفرع الموحدة في حالة صافية معدومة أو ضعيفة.[10]

فخطر صرف التوحيد ينتج من التغير المحتمل في قيمة الأعمال المتولدة عن تحويل البيانات المالية للفروع التابعة في الخارج، ويكمن الغرض من التحويل في تقديم أو عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بأكملها. فهو خطر محاسبي يخص عرض أداء المؤسسة[11]. و يتوقف مركز صرف التوحيد على : أهمية الفروع الأجنبية بالنسبة للشركة الأم، تموقع الفروع الأجنبية، الطرق المحاسبية المستعملة في توحيد الحسابات، مركز صرف التوحيد تعكسه عناصر الميزانية.

و يمكن تقييم مركز صرف التوحيد بواسطة عدة طرق و لكن أهمها أربعة هي :[12]

- طريقة السعر الفوري (La méthode du cours comptant) : كل عناصر الميزانية للفروع تترجم بسعر الفوري لتاريخ التوحيد.
- طريقة المال المتداول (La méthode du fonds de roulement) : هذه الطريقة تعتمد على معيار المدة و الأجل. الأصول و الخصوم الأقل من سنة تترجم بسعر فوري، أما المناصب الأخرى الأكثر من سنة تترجم بسعر تاريخي.
- الطريقة النقدية/ الغير نقدية (La méthode monétaire/non monétaire) : المناصب النقدية (أموال جاهزة، زبائن، موردون، اقتراض، ديون،...) تترجم بسعر فوري، أما المناصب الغير نقدية (مخزون، تثبيتات،...) فتترجم بسعر تاريخي.
- الطريقة الزمنية (La méthode temporelle) : هذه الطريقة هي متغير للسابقة. عندما تقيم المخزونات بتكلفة الشراء في المحاسبة الخاصة بالفرع، فإنها تترجم بنفس الطريقة في الميزانية الموحدة. أما في حالة العكس، أي عند تقييمها بسعر فوري فإنها تترجم بنفس السعر في الميزانية الموحدة.

### 3.3 تقييم مركز الصرف الاقتصادي

ينتج هذا المركز عن التغير في القيمة الحالية للمؤسسة بعد التغير في التدفقات النقدية المتوقعة. هذه التغيرات تسببها التغيرات الغير متوقعة في أسعار الصرف و التي قد تؤثر على مستوى المبيعات المستقبلية (الأسعار والتكاليف ...إلخ). إنه خطر ذو طابع اقتصادى لأنه يؤثر على قيمة المؤسسة. و فى حين أن خطر صرف المعاملات ينشأ عن التدفقات النقدية المستقبلية الأكيدة بالعملات الأجنبية التى تم توقيع العقود عليها، فخطر الصرف الاقتصادى ينشأ من التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالعملات الأجنبية أيضا، ولكن الغير مؤكدة بسبب التغيرات الممكنة في أسعار الصرف والتي تفسد البيئة التنافسية.[13]

إن تقييم مركز الصرف الاقتصادي ليس بالسهل، و من أجل إدراك و ضبط خطر الصرف الاقتصادي يجب التمسك بالقيام بدراسة إستراتيجية و اقتصادية للمؤسسة مثل تحليل أسواقها، خطط أعمالها... و يجب أيضا محاولة تقدير مدى التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات معدلات الصرف لبعض العملات، و هذه المهمة هي نوعا ما صعبة و لا تدخل حقيقة ضمن الحقل الوظيفي لمسير الخزينة في المؤسسة.

### 4. التنبؤ بأسعار الصرف

إن الوعى بوجود خطر الصرف غير كاف بل يجب أيضا التمكن من تشكيل بعض التنبؤات و التوقعات حول الأسعار المستقبلية للعملات الصعبة التى تتعامل بها المؤسسة. حيث تشكل عملية التنبؤ عنصر أساسى لمساعدة المؤسسات فى مجال التجارة الدولية على اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار الإستراتيجية المناسبة و التقنية الفعالة للتغطية ضد خطر الصرف. و بطبيعة الحال، التنبؤ هو عملية دقيقة للغاية إلاّ أنّ نتائجها لا تكون مضمونة، ولكن الدخول فى سوق الصرف من دون توقع تطور أو تغيير فى أسعار الصرف هو أيضا مصدر للخطر. ويمكن تحقيق هذا التوقع للتغيرات في أسعار الصرف باستخدام طريقتين متكاملتين : التحليل الاقتصادى و التحليل الإحصائى (التقني).[14]
وتوجد عدة طرق للتحليل التقني أهمها :[15] الطريقة البيانية (chartisme) و التحليل النظامي ( الرقمي).

## III. استراتيجيات و تقنيات التغطية ضد خطر الصرف

### 1. استراتيجيات تغطية خطر الصرف

مقارنة بتغطية خطر الصرف و ما يتطلبه ذلك من تكلفة أو عدم التغطية و كذلك أمام مشكلة اختيار التقنية المعتمدة و المناسبة يقف مسير الخزينة أمام عدة اختيارات :[16]عدم التغطية، التغطية النظامية، التغطية الانتقائية. و عندما يختار مسير الخزينة إستراتيجية التغطية ضد خطر الصرف سيجد نفسه أمام عدة اختيارات فيما يخص بتقنيات التغطية سواء الداخلية أو الخارجية.

### 2. تقنيات التغطية ضد خطر الصرف

#### 1.2 تقنيات التغطية الداخلية

بواسطة التقنيات الداخلية لتسيير خطر الصرف، ندرك مجموعة من التقنيات والإجراءات التي يمكن وضعها من طرف المؤسسة من داخل تنظيمها أو من داخل المجمع، دون الحاجة للاستعانة بأسواق أو شركاء أجانب، لكي تقلل أو تتجنب خطر الصرف.

- **اختيار عملة الفوترة Le choix de la monnaie de facturation**

عملة الفوترة هي العملة التي يتم بها تحرير عقود البيع و عقود الشراء الدولية.[17] و لتفادي خطر الصرف، فإن العديد من المؤسسات، خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختار تحرير صادراتها بالعملة الوطنية و تحاول الحصول من مورديها الأجانب على إمكانية التسديد لهم بالعملة الوطنية خاصة عندما تكون قابلة للتحويل. و بذلك فإن المصدر ( المستورد ) الذي يتعاقد بعملته الوطنية يصبح يعرف تماما القيمة التي سيقبضها ( سيدفعها ) عند تاريخ الاستحقاق. و لتجنب كل خطر، يجب ألاّ يحتوي العقد المحرر بالعملة الوطنية على بند تصحيح الأسعار une clause "de correction de prix" مؤشّر بالنسبة لعملة صعبة مرجعية. فإذا أضاف الزبون أو المورد بندا ما، فإن العملية المحررة بالعملة المحلية تصبح مرتبطة بتقلبات أسعار العملة الصعبة المرجعية.[18]

- **التأثير على الآجال Le termaillage**

هي طريقة تكمن في التعديل حالة بحالة، بتعجيل أو بإبطاء آجال التسوية للاستيراد و التصدير.[19] و تسمى هذه التقنية أيضا Leads and Lags، و بذلك نميز بين مصطلحين : التعجيل Leading و يقصد به سداد التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه. أما التباطؤ Lagging فهو سداد التزام مالى بعد فترة من تاريخ استحقاقه.[20]
و يمكن استخدام هذه التقنية من قبل شركة مستوردة أو مصدرة، فمن حيث المبدأ، يتعلق التأثير على الآجال termaillage بمدى قوة وضعف العملات محل التعاقد. ويمكن استخدام عدة طرق فى آن واحد أو على التوالى.[21]

- تغيير تاريخ فوترة الواردات والصادرات. عندما يتموقع الفرع فى البلد الذى عملته ضعيفة، وإذا كانت عملة الفوترة هي عملة المتعاقد، يجب تعجيل تسوية الواردات أما بالنسبة للصادرات فيجب إبطاؤها.
- تغيير النسبة بين التسويات النقدية و التسويات الآجلة وفقا لتطور عملات الفوترة. هذا ينتهى بقرار عدم اتخاذ أية تغطية للواردات بالعملات الضعيفة والتغطية لأجل للواردات بالعملة الصعبة القوية. نفس المبدأ في الاتجاه المعاكس بالنسبة للصادرات.
- تغيير أجل التسوية داخل المجموعة.

و يبين الجدول (1) أهم القرارات المتخذة حسب اتجاه العملة الأجنبية، و يلاحظ أن نوايا المستورد و المصدر متعاكسة حول توقعاتهما لاتجاهات تقلبات الصرف و محاولة كل طرف الاستفادة من المزايا الملائمة و محاولة تحميل الجزء الأكبر من خسائر الصرف للطرف الآخر.

- **تأشير البنود النقدية (تأشير العقود) Indexation des clauses monétaires**

من أجل الحماية ضد خطر الصرف، في بعض الأحيان و جزئيا فقط، هناك شروط عديدة للتسعير يمكن إلحاقها بالعقود من طرف المصدرين أو المستوردين و تتمثل في :[22] شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات الصرف، شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات أسعار الصرف مع الإعفاء، شرط الخطر المتقاسم و شرط الخيار.

- **المقاصة الداخلية Le netting**

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعا لتسوية الحقوق و الالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، و تتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق و الالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر و بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي و تتخذ المقاصة شكلا ثنائيا و تتعلق بشركتين تتحقق بينهما علاقات تجارية متبادلة كأن تبيع الشركة الأم لفرعها الأجنبي منتوجات نصف مصنعة ثم بعد ذلك تعود و تشتري منتوجات تامة الصنع من نفس النوع. أو جماعيا و الطريقة هي الأكثر استخداما في التجمعات الكبيرة المتعددة الجنسيات. والهدف من ذلك هو تقليل عدد وقيمة التحويلات داخل التجمع لتقليل المصاريف المالية. حيث أن مقاصة مختلف الحقوق و الديون وجميع المعاملات المالية ستسمح للتجمع بالتقليل من التعرض لخطر الصرف ، لأن أرصدة العمليات فقط هي التي سوف تتعرض لخطر الصرف و تسير من طرف التجمع و ليس من طرف كل فرع على حدى. يمكن للمؤسسة وفقا لهذه التقنية أن تخفض خطر الصرف بمقاصة التحصيلات و التسديدات المعبّر عنها بنفس العملة بهدف أن يكون مركز صرفها إلا على الرصيد. وهذا يعني أن المقبوضات بالعملة الصعبة تستخدم لتسوية الديون التي تكون بنفس العملة. إن فعالية تقنية المقاصة الداخلية تتحقق بمراعاة الشروط التالية :[23]

- التنسيق الوثيق بين مركز المقاصة والوحدات الأخرى التابعة للتجمع متعددة الجنسيات؛
- تطابق تواريخ تسوية الحقوق والديون بالنسبة لجميع وحدات المجمع المتعددة الجنسيات؛
- مركزية العمليات المالية على عدد قليل من البنوك التي لها فروع في العديد من البلدان.

- **التجميع النقدي Le Cash pooling**

تتمثل هذه التقنية في تحسين تسيير سيولات المجمع بالسماح بالتغطية الكلية أو الجزئية لاحتياجات بعض فروع المجمع من خلال فوائض الفروع الأخرى. و يمكن استخدام هذه التقنية على المستوى الوطني أو الدولي بنفس العملة أو بعملات مختلفة و خاصة باستخدام مبادلات الصرف Swaps.[24]

عموما فالميزة الأساسية للتجميع النقدي هي الوصول المباشر لكل عضو(طرف) له موارد أموال المشتركة « Pool » لأجل تحويل هذه الفوائض. تماما مثل المقاصة، فالتجميع النقدي يحتوي على إجراء كامل للتطابق و نقطة مركزية للمراقبة. و هذا يسهل تحليل الاحتياجات النقدية، الفوائض، و مراكز الصرف الموحدة و بالنتيجة التغطية النقدية « monetary hedging ».[25]

لا تقتصر التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف على التقنيات المذكورة بل تتنوع كثيرا (توجد أيضا تقنية : مركز إعادة الفوترة، القروض المتوازية، القروض المدعومة،...). و هي كما أشرنا سابقا في تطور مستمر و تختلف من دولة لأخرى. لكن في ظل تطور مختلف الأدوات المالية و الأشكال النقدية فإن اعتماد المؤسسة دولية النشاط على التقنيات الداخلية فقط أصبح غير كاف مما يستوجب اللجوء إلى التقنيات الخارجية للتغطية و بالتالي تزداد فرصها لتجنب خطر الصرف أو تقليله.

### 2.2 التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالتقنيات الخارجية ما تقوم به المؤسسة من الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر أسعار الصرف، و هي تقتضي اللجوء إلى الأسواق النقدية و الأسواق الآجلة وأسواق المشتقات المالية. و على عكس التقنيات الداخلية، فإن استخدامها من قبل المؤسسة مكلف جدا و فيما يلي سيتم عرض أهم هذه التقنيات.

- **العقود الآجلة Les contrat à terme "forwards"**

العقد الآجل هو التزام لشراء أو بيع في الموعد المتفق عليه (تاريخ لاحق) و بسعر ثابت عند إبرام العقد، مبلغا معينا من العملة الصعبة[26]. و تكمن هذه التقنية في إلغاء مركز الصرف، بمعنى إلغاء المركز القصير عن طريق شراء عملة صعبة من البنك والمركز الطويل من خلال عملية بيع. إن هذه العمليات تُنفّذ على أسعار محددة مسبقا، والقيمة المقابلة بالعملة الوطنية غير مرتبطة تماما بتقلبات الأسعار. يجب أن يتزامن تاريخ استحقاق عقد الصرف الآجل مع التاريخ الذي يتم فيه قبض الإيرادات أو دفع النفقات بالعملات الأجنبية.[27]

يمكن أن يأخذ العقد الآجل شكل بيع آجل للعملات الصعبة (تغطية الصادرات) أو شراء آجل للعملات الصعبة (تغطية الواردات). و يجب على المتعامل في سوق العقود أن يتخذ مركز معاكسا لمركزه في السوق الفوري. المصدر الذي يتوقع انخفاض أسعار العملة الصعبة التي حررت بها حقوقه يحمي مركزه عن طريق بيع عقود آجلة. المستورد الذي يتوقع ارتفاع العملة الصعبة التي حررت بها ديونه يحمي مركزه عن طريق شراء عقود آجلة.[28]

يختلف سعر الصرف الآجل في سوق العقود عن السعر الفوري، يمكن أن يكون أكبر أو أصغر منه. و ينتج الفرق بين السعر الآجل والسعر الفوري من فروق معدلات الفائدة بين العملات الصعبة الأجنبية والعملة المحلية، و يسمى هذا الفرق "points de terme". و يتجسد في علاوة أو خصم حسب الفرق ما إذا كانت إيجابية أو سلبية على التوالي، فإذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من السعر الفوري للصرف فيقال إن العملة بعلاوة report أما إذا كان سعر الصرف الآجل أقل من السعر الفوري فهنا يكون الحديث عن خصم déport. و بذلك فإن الحماية ضد خطر الصرف تُظهر نتيجة مالية إيجابية أو سلبية، حسب ما إذا كان المتعامل بعلاوة أو خصم، و حسب ما إذا كان المتعامل الذي يقوم بالتغطية مصدرا أو مستوردا.

و تتحدد نسبة العلاوة أو الخصم بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الخصم (العلاوة)} = \frac{\text{السعر الآجل- السعر الفوري}}{\text{السعر الفوري}} \times \frac{12}{N} \times 100$$

حيث : N عدد أشهر العقد الآجل.

- **مبادلات الصرف و العملات الأجنبية Les swaps de change et de devise**

تعتبر عملية المبادلة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، كما تعتبر وسيلة للتمويل من خلال الحصول على مبالغ ائتمانية توجهها المؤسسة لتعبئة استثماراتها. و ترتبط التدفقات النقدية التي يقوم بها المتعاقدون بقيمة عملات أجنبية أو قد ترتبط بعمليات أداء ديون وفق معدلات فائدة ثابتة أو معومة، و لذلك يوجد نوعان من المبادلات الموجهة لتغطية خطر الصرف هما مبادلات الصرف و مبادلات العملات الأجنبية.

- **مبادلات الصرف Les swaps de change**

تكمن فى شراء (بيع) فورى للعملات الأجنبية، وفي نفس الوقت، بيع (شراء) آجل وتستخدم في حالة وجود فائض في عملة صعبة ما و حاجة لعملة صعبة أخرى.

- **مبادلات العملات الأجنبية Les swaps de devise**

يكمن الهدف من هذا النوع المبادلات فى تبادل قرض بعملة صعبة ما مقابل قرض بعملة صعبة أخرى. و توجد ثلاث مراحل. أولا، تبادل أصل القرض بالسعر الفورى. ثانيا، تبادل دفع الفوائد عند تاريخ القصاصة. و ثالثا، استرجاع أصل القرض عند تاريخ استحقاق المبادلة و عادة يكون بسعر الصرف الابتدائى. و يحدد عقد مبادلة العملات الأجنبية : مبلغ عملية المبادلة، أسعار الصرف (الفورية و الآجلة)، تاريخ انطلاق المبادلة، مدة العقد، آجال التدفقات، طبيعة أسعار الفائدة (ثابت / متغير). و توجد ثلاث أنواع من مبادلات العملات الأجنبية : مبادلة العملات الأجنبية بمعدل ثابت مقابل معدل ثابت، مبادلات العملات الأجنبية بمعدل ثابت مقابل معدل عائم، مبادلات العملات الأجنبية بمعدل عائم مقابل معدل عائم.

- **مستقبليات الصرف ( العقود الآجلة في الأسواق المنظمة) Les futures de change**

عقود المستقبليات على العملات الأجنبية هي عقود لأجل أين يلتزم المتعاملون بشراء أو بيع كمية معينة من العملات الأجنبية، لأجل محدد و بسعر محدد مسبقا.

من خلال شراء عقود مستقبلية على عملة، نكون فى مركز طويل على تلك العملة. هذه العملية تتيح تغطية قصيرة لعون اقتصادى له مركز قصير على النقد (على سبيل المثال يجب على المستورد الدفع بالعملة الأجنبية ، و يجد نفسه معرض لخطر ارتفاع هذه الأخيرة). فى المقابل، يسمح بيع العقد باتخاذ مركز قصير على تلك العملة. و تسمح هذه العملية بالتحوط ضد مركز طويل بالعملة (حالة المصدر الذي يجب أن يحصل على سداد بعملة ما و يخشى انخفاض هذه الأخيرة).

من خلال ما سبق نجد أن التغطية بواسطة عقود لمستقبليات هي مماثلة لتلك المتعلقة بالعقود الآجلة forward، غير أن هناك ثلاثة اختلافات كبيرة بين هذين النوعين من العقود :[29]

- يتم تداول العقود المستقبلية في الأسواق المنظمة: بالتالي إنها أكثر سيولة من نظيرتها العقود الآجلة Forward. هذه العقود منمطة (الكميات وآجال التسليم محددة من طرف البورصات أين تتم معالجتها)، وبالتالي تشكل أكثر صعوبة في التكيف مع احتياجات المؤسسة؛
- الأرباح والخسائر المسجلة بواسطة المراكز على المستقبليات للطرفين (البائع والمشتري) تسوى كل يوم وليس لتاريخ الاستحقاق كما هو الحال بالنسبة إلى العقود الآجلة. وهكذا، لو تشتري المؤسسة عقد مستقبلي للنفط والذي تبدأ أسعاره في الانخفاض، يتوجب عليها أن تدفع للبائع. الرصيد اليومي للمراكز يؤدي إلى تحويل العقود المستقبلية إلى عقود آجلة يومية، والتى قد تتأثر أسعارها؛
- عندما يتم شراء عقد مستقبلى أو يباع، يجب على الأطراف دفع نسبة مئوية من قيمة العقد التي تتوافق مع "الهامش" لإزالة أي خطر للعجز؛
- العقود المستقبلية تستوجب وديعة ضمان أما العقود الآجلة فلا تستوجب ضمان؛
- في مستقبليات الصرف يجرى التسليم من خلال غرفة مقاصة في إطارها تتم تسوية الصفقات و ضمان تنفيذ العقود في حين العقود الآجلة تتم مباشرة مع البنك.

- **خيارات الصرف Les options de change**

هي عقد يعطي لحامله الحق - و ليس الالتزام - في شراء أو بيع عملات بسعر محدد و لأجل محدد عادة من أسابيع إلى أشهر. و يتحدد أجل إمكانية تنفيذ مشتري الخيار لهذا الحق حسب نوع الخيار :[30]

- في الخيار الأمريكي : الحق يمكن أن ينفّذ خلال كامل مدة الخيار(في أي يوم عمل) ؛
- في الخيار الأوروبي : الحق لا يمكن أن ينفّذ إلا عند تاريخ الاستحقاق.

يخوّل هذا الحق لمشتري الخيار إمكانية تنفيذ مضمون العقد من عدمه، مقابل علاوة يدفعها للبائع عند التعاقد و لا تُرد سواء نفّذ المشتري حقه أو لم يمارسه. أما بائع الخيار يلتزم بشراء أو بيع العملات إذا نفذ المشتري حقه في الخيار. عند تسوية عقد الخيار le dénouement d'une option نميز بين ثلاث حالات :[31]

-عدم تنفيذ الخيار إذا كان سعر الصرف في السوق أفضل من سعر التنفيذ ؛
-تنفيذ الخيار من طرف مشتري الخيار في الحالة المعاكسة ؛
-أو إعادة بيع العملات و ذلك قبل تاريخ التنفيذ.

و هناك أربع عناصر تميز خيار الصرف : السعر الفوري (سعر العملة السائد في السوق)، سعر التنفيذ (السعر المتفق عليه في العقد)، الأجل و العلاوة (مبلغ من المال يدفعه مشتري الخيار للبائع عند التعاقد و لا يُرد سواء نفذ المشتري حقه في الخيار أو لم يُنفذ). و الجدول رقم (2) يلخص حالات تسوية عقد الخيار.

- **أنواع خيارات الصرف**

المتعاملان الرئيسيان في سوق الخيارات هما المشتري و البائع. فبالنسبة لمشتري الخيار خطر الخسارة يكون محدودا بالعلاوة أما فرصة الربح فهي غير محدودة. أما بالنسبة لبائع الخيار تكون فرصة الربح محدودة بالعلاوة و خطر الخسارة غير محدود. و هو ما يمكن تأكيده من خلال عرض أنواع الخيارات بأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الممكنة في السوق ( الشراء، البيع) و أصناف الخيارات (Call، Put)، و يمكن أن نميز بين أربعة أنواع كالآتي :[32]

-شراء خيار الشراء L'achat d'un call
-بيع خيار الشراء La vente d'un call
-شراء خيار البيع L'achat d'un put
-بيع خيار البيع La vente d'un put

- **التسبيقات بالعملات الصعبة Les avances en devises**

تصمم هذه التقنية للاستيراد والتصدير على حد سواء. التسبيق بالعملات الأجنبية للتصدير ADE، هو أداة للتغطية ضد خطر الصرف و وسيلة للتمويل على المدى القصير. والواقع أن المصدر يحصل على مبلغ بالعملات الأجنبية من وراء صفقة تجارية ، وبالتالي يستفيد من السعر الفوري وليس من السعر الآجل.[33]

بالنسبة للمصدر فهو يقترض مبلغ بالعملات الأجنبية يتطابق من حيث النوع و الكمية و المدة مع حقوقه التي هي في ذمة المستورد. ثم يقوم بتحويل هذا المبلغ فورا إلى عملته الوطنية. و عند تاريخ الاستحقاق، يجب عليه تسديد رأس المال المقترض (من خلال دفع المشترى الأجنبى له ) والفوائد (من خلال موارده الذاتية). و لكن التسبيق بالعملات الأجنبية لا يسمح إطلاقا بالاستفادة من التطورات المواتية لأسعار العملات. كما أن المصدر يتحمل خطر صرف على الفوائد، لأن هذه الأخيرة تدفع في نهاية أجل الاستحقاق و بالعملات الصعبة. و بالتالي هذه التقنية تسمح من التقليل من خطر الصرف و ليس التغطية الكلية. أما بالنسبة للمستورد، فيقوم بشراء مقادير مكافئة لالتزاماته (يطلب من بنكه تسبيق بالعملة الصعبة) بسعر صرف فوري، و هكذا فهو من جهة ضحى بالائتمان الذي منحه إياه المصدر و من جهة أخرى عملية شراء هذه العملة تتطلب اقتطاع مبالغ من العملات كان يمكن توجيهها إلى جوانب أخرى. ومع ذلك، فإن التسبيق في الديون في إطار عملية الاستيراد لا يسمح بالتغطية ضد خطر الصرف نظرا لأن المستورد يشترى العملات الصعبة عند أجل الاستحقاق في السوق الفوري. و بالتالي، السعر لم يكن ثابت (أو مجمد) عند توقيع العقد (أو عند التسبيق بالعملات الصعبة).[34]

## IV. دراسة تسيير خطر الصرف في شركة أرسلور ميتال عنابة

إن التعرض لخطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، التعرف على كيفية قياسه و السعي إلى تجنبه أو التقليل من حدته في إطار نظري فقط لا يمكن أن يتسم بالواقعية إلا إذا تمّ ربطه بالواقع المعاش. لذلك، سنحاول إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الدولي النشاط ألا و هي شركة أرسلور ميتال فرع عنابة.

### 1. الصرف الأجنبي في إطار تشريعات بنك الجزائر

في ظل غياب سوق صرف في الجزائر فإن بنك الجزائر يبقى السلطة الوحيدة التي تتولى أداء وظائف سوق الصرف الأجنبي، حيث يعمل هذا البنك على متابعة تطور أسعار الصرف و ذلك لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الدولية النشاط على غرار شركة أرسلور ميتال - عنابة - من التقلبات الحادة لأسعار الصرف بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة. و تتمثل قوانين الصرف التي تخضع لها الشركة محل الدراسة فيما يلي :

#### 1.1 فتح حساب بالعملة الصعبة للصادرات

منذ 1988 تم إلغاء التأشيرة المسبقة بمراقبة الصرف على ترخيصة التصدير بموجب اللائحة لوزير المالية رقم 76 المؤرخة في مارس 1988، ثم جاءت سلسلة من التنظيمات و اللوائح لبنك الجزائر لتسهيل مراقبة الصرف و وضع تدابير تشجيعية في هذا المجال :

- التنظيم رقم 02- 90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح و سير حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين.
- اللائحة رقم 22- 94 المؤرخة في 22 أفريل 1994 المحددة لإيرادات الصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية و التي تمنح الحق للأشخاص المعنويين بفتح حسابات بالعملة الصعبة.

حيث تنص المادة 02 من اللائحة على أن الايرادات بالعملة الصعبة المحققة في إطار تصدير المنتجات، السلع و الخدمات تعطي الحق - وفق التنظيم الساري المفعول- للأشخاص المعنوية بفتح حساب مصدر " Compte exportateur" محدد بنسبة 50 ٪ من مبلغ الايرادات.

- اللائحة رقم 03- 98 المؤرخة في 21 ماي 1998 المكملة للائحة رقم 22- 94، تنص في المادة 02 فقرة 02 على أن المبالغ بالعملات الصعبة تكون محدودة بنسبة 10 ٪ بالنسبة للصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية المقبوضة، مستخرجة من النسبة المحددة أعلاه في المادة رقم 02، يمكن أن تستعمل حسب إرادة المصدر و تحت مسؤوليته في إطار عرض صادراته.

### 2.1 آجال قبض عوائد الصادرات

يجب على المصدرين ترحيل ناتج صادراتهم عند تاريخ استحقاق الدفع. كما يجب ألا يتعدى أجل تسديد الصادرات 120 يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر. و هذا ما تنص عليه المادة 05 من نظام بنك الجزائر المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يتعلق بالتوطين و جاء فيها : " ... و لا يمكن أن يتم التوطين إلا بعد ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديد التصدير يتعدى 120 يوما". و المقصود بالتوطين بالنسبة للمصدر أن يختار قبل التصدير بنكا له صفة الوسيط يلتزم لديه بالقيام بالعمليات و الإجراءات المصرفية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

و جاء في المادة 11 من نفس النظام : " كما يجب أن لا يتعدى أجل تسديد الصادرات عشرين و مائة يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر.

## 2. تقنيات التغطية الداخلية المطبقة في الشركة ضد خطر الصرف

### 1.2 تقنية اختيار عملة الفوترة

رغم أن شركة أرسلور ميتال تقوم بعمليات تصدير و استيراد على حد سواء غير أنه لا يمكن لها استخدام هذه التقنية في حالة قيامها بعملية الاستيراد بسبب ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي من جهة و ضعف العملة المحلية من جهة أخرى. أما في حالة التصدير فالشركة كطرف دائن تكون في وضع أفضل يسمح لها باختيار عملة الفوترة، و لكن لم يظهر لنا تطبيقها لهذه التقنية بشكل مباشر و إنما اتضح لنا ذلك بعد إطلاعنا و تحليلنا لبعض عقود التصدير التي أبرمتها الشركة خلال السنوات الأخيرة.[35]

➢ **سنة 2007**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2007/09/13.
- تاريخ الفوترة: 2007/12/15.
- تاريخ التسوية ( القبض): 2008/01/06.
- المبلغ الإجمالي: 4840000 دولار أمريكي.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- 1 USD = 66.4503 DZD
- 1 EUR = 97.2219 DZD
- 1 EUR = 1.4631 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 66.2946 DZD
- 1 EUR = 97.5653 DZD
- 1 EUR = 1.4717 USD

**في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:**

- تاريخ التسوية: 2007/01/06.
- المقبوضات بالدولار: 4840000 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 66.4503 DZD
- المقبوضات بالدينار = 4840000 × 66.4503

= **320865864 دينار جزائري**

**لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:**

- المبلغ بالدولار: 4840000 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1.4631USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 1.4631/4840000 = 3308044.56291 أورو
- سعر الصرف: 1EUR = 97.5653DZD
- المقبوضات بالدينار= 3308044.56291 × 97.5653

= **322750360.1937 دينار جزائري**

**الفرق بين المقبوضات ( خسارة صرف)** = 320865864 – 322750360.1937
= - **1884496.1937 دينار جزائري**

➢ **سنة 2008**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2008/01/27.
- تاريخ الفوترة: 2008/07/08.
- تاريخ التسوية ( القبض): 2008/08/05.
- المبلغ الإجمالي: 208599,80 دولار أمريكي.

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:

- 1 USD = 61,4962 DZD
- 1 EUR = 96,6384 DZD
- 1 EUR = 1,5714 USD

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:

- 1 USD = 60,8883 DZD
- 1 EUR = 94,7574 DZD
- 1 EUR = 1,5562 USD

**في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:**

- تاريخ التسوية: 2008/08/05.
- سعر الصرف: 1 USD = 60,8883 DZD
- المقبوضات بالدينار= 208599,80 × 60,8883

= **12701287,2023 دينار جزائري**

**لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:**

- المبلغ بالدولار: 208599,80 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1,5714 USD
- المبلغ المقابل بالأورو:208599,80 / 1,5714= 132747.7409 أورو.
- المقبوضات بالدينار= 132747.7409 × 94,7574

= **12578830.7835دينار جزائري**

**الفرق بين المقبوضات (ربح صرف)** = 12701287.2023- 12578830.7835
= **122456.4188 دينار جزائري**

➢ **سنة 2009**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد:2009/02/04.
- تاريخ الفوترة: 2009/02/04.
- تاريخ التسوية ( القبض): 2009/03/18.
- المبلغ الإجمالي: 394441,41 دولار أمريكي
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- DZD71,33551 USD =
- 1 EUR = 92,1069 DZD
- 1 EUR = 1,2912 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 71,3864 DZD
- 1 EUR = 93,4220 DZD
- 1 EUR = 1,2906 USD

**في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:**

- عند تاريخ التسوية: 2009/03/18.
- سعر الصرف: 1 USD = 71,3864 DZD
- المقبوضات بالدينار= 394441,41 ×71,3864

= **28157752,27 دينار جزائري**

**لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:**

- المبلغ بالدولار: 394441,41 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1,2912 USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 394441,41 / 1,2912 = 305484,3634 أورو

- المقبوضات بالدينار= 305484,3634 × 93,4220
= **28538960,2 دينار جزائري**

**الفرق بين المقبوضات ( خسارة الصرف) = 28538960,2 -28157752,27**
**= - 381207,9276 دينار جزائري**

➢ **سنة 2009**

اختارت الشركة الأورو كعملة فوترة لهذه العملية.
- تاريخ إبرام العقد: 2009/07/01.
- تاريخ الفوترة: 2009/07/02.
- تاريخ التسوية ( القبض): 2009/10/23.
- المبلغ الإجمالي: 631875 أورو.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- 1 USD = 71.33551 DZD
- 1 EUR = 92.10691 DZD
- 1 EUR = 1.2912 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 71.6127 DZD
- 1 EUR = 106.7227 DZD
- 1 EUR = 1.4903 USD

**في هذه الحالة تكون قيمة المقبوض بالدينار كالآتي:**
- تاريخ التسوية: 2009/10/23.
- المقبوضات بالأورو: 631875 أورو.
- سعر الصرف: 1EUR = 106.7227 DZD
- المقبوضات بالدينار = 631875 × 106.7227
= **67435406.0625 دينار جزائري**

**لكن لو اختارت الشركة الدولار الأمريكي عملة للفوترة ستحصل على:**
- المبلغ بالأورو: 631875 أورو.
- سعر الصرف: 1EUR = 1.2912 USD
- المبلغ المقابل بالدولار: 631875 × 1.2912= 815877 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 71.6127 DZD
- المقبوضات بالدينار = 815877 × 71.6127
= **58427154.8379 دينار جزائري**

**الفرق بين المقبوضات (ربح صرف)** = 67435406.0625 – 58427154.8379
= **9008251.2246 دينار جزائري**

➢ **سنة 2010**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.
- تاريخ إبرام العقد: 2010/02/18.
- تاريخ الفوترة: 2010/02/26.
- تاريخ التسوية ( القبض): 2010/04/01.
- المبلغ الإجمالي: 961189.90 دولار أمريكي.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- 1 USD = 73.0012 DZD
- 1 EUR = 98.9122 DZD
- 1 EUR = 1.3549 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 73.3350 DZD
- 1 EUR = 98.0398 DZD
- 1 EUR = 1.3369 USD

**في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:**
- تاريخ التسوية: 2010/04/01
- المقبوضات بالدولار: 961189.90 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 73.3350 DZD
- المقبوضات بالدينار = 961189.90 × 73.3350

= **70488861.3165 دينار جزائري**

**لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:**

- المبلغ بالدولار: 961189.90 دولار أمريكي
- سعر الصرف: 1EUR = 1.3549 USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 1.3549/961189.90 = 709417.5954 أورو
- سعر الصرف: 1EUR = 98.0398 DZD
- المقبوضات بالدينار = 709417.5954 × 98.0398

= **69551159.169 دينار جزائري**

**الفرق بين المقبوضات (ربح صرف)** = 70488861.3165– 69551159.1694

= **937702.1471 دينار جزائري**

و يمكن تلخيص نتائج الصرف المحققة من عمليات التصدير المدروسة في الجدول رقم (3).

- **تعليق**

من خلال تحليلنا لعينة صغيرة من عقود التصدير يمكن القول أن الشركة تحسن اختيار عملة الفوترة في أغلب الأحيان، و تحقق منها أرباح صرف كما هو الحال سنة : 2008، 2009، 2010.

أما حالات الخسارة الناتجة عن خطر الصرف كما هو الحال سنة : 2007، 2009. فقد بررها مسير الخزينة ( قسم المالية) و مسؤول مصلحة التصدير ( قسم التسويق) بما يلي :

- مراعاة رغبة الزبون في اختيار عملة الفوترة خاصة إذا كان من الزبائن الأوفياء.
- تفضل الشركة التعرض لخسارة صرف - و التي تكون في أغلب الأحيان مهملة - بدلا من الخسارة الناتجة عن عدم بيع منتجاتها.
- في بعض الأحيان، يلعب الوضع التنافسي للبلد المستورد دور كبير في التأثير على الشركة مما يجعلها تقبل الفوترة بالعملة التي يختارها الزبون.
- توجد بعض الحالات الاستثنائية على غرار مصر، تتعامل فقط بعملة واحدة ( الدولار الأمريكي بالنسبة لمصر) و هنا تكون الشركة مضطرة لقبول فوترة عقودها مع مصر بالدولار الأمريكي حتى و لو يكون الأورو في وضع أفضل.

بالرغم من أن تقنية اختيار عملة الفوترة سهلة الاستخدام و غير مكلفة غير أن تطبيقها في الشركة نسبي و نتائجها غير مضمونة. و عليه مهما تعددت أسباب و نتائج اختيار عملة الفوترة، يبقى التفاوض على الأسعار هو الهاجس الذي تولي له الشركة الاهتمام الأكبر، حيث تحاول تعويض جزء من خسارة الصرف من خلال تعظيم أرباحها التجارية ( التسويق الجيد لمنتجاتها).

### 2.2تقنية المقاصة الداخلية

إن التشريعات (قوانين الصرف) في الجزائر لا تسمح باستخدام هذه التقنية، كما لا يمكن استخدامها إلا بعد الحصول على الترخيص من وزارة المالية في ظل بعض الظروف الخاصة و هو ما جاءت به الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 74 بتاريخ 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007م. وفق قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 م، فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 15 من هذا القانون على ما يلي : " لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم، و لا بين عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و المنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف".

و يرجع منع تطبيق تقنية المقاصة الداخلية بالدرجة الأولى إلى أسباب جبائية، كون هذه التقنية تقلل من التدفقات النقدية و بالتالي تقلل من النتيجة المالية التي تفرض عليها الضريبة

## 3. تقنيات التغطية الخارجية المطبقة في الشركة ضد خطر الصرف

### 1.3 تقنية العقود الآجلة ( شراء عملات أجنبية لأجل)

من خلال الأسئلة التي وجهناها لمسير الخزينة حول هذه التقنية، اتضح لنا أن هذه الشركة لم تلجأ لها سوى مرة واحدة، و كان ذلك سنة 2005. و تجدر الإشارة إلى أن الشركة وقتها كانت تسمى ميتال ستيل Mittal Steel و قد تمت العملية بالتعاقد مع سيتي بنك Citibank فرع عنابة.

- **سبب اللجوء إلى التقنية**

خلال تلك الفترة، اطلعت الشركة على تقديرات أسعار الصرف باللجوء إلى بنك الجزائر، حيث تبين لها أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري سيرتفع. لذلك، لجأت الشركة إلى تقنية العقود الآجلة من أجل التغطية ضد خطر الصرف الذي سينتج عن عمليات الاستيراد، حيث قامت بشراء دولارات أمريكية مقابل دينارات جزائرية بالشروط التالية :[36]

- تاريخ إبرام العقد الأجل : 2005/08/10
- قيمة الدولارات المشتراة : 7000000 دولار أمريكي
- سعر الصرف الأجل : 1 USD = 73,3500 DZD
- تاريخ الاستحقاق : 2005/12/20
- المبلغ بالدينار : 513450000,00 دينار جزائري

و بالرغم من أن الشركة قامت بعدّة عمليات استيراد خلال تلك الفترة، إلا أنها اختارت تغطية العملية التي تتناسب مع شروط العقد الآجل من حيث تاريخ الاستحقاق و المبلغ الواجب الدفع.

و يتضمن عقد الاستيراد ما يلي :

- المورّد Pacific Atlantique Steel Corporation : le fournisseur
- تاريخ العقد : 2005/11/21
- تاريخ الاستحقاق : ديسمبر 2005
- المبلغ الواجب دفعه : 10072973,99 دولار أمريكي

و للتقليل من خطر الصرف، استغلت الشركة قيمة العقد الآجل المقدرة بـ 7000000 دولار لتسوية جزء من المبلغ الإجمالي المعرّض لخطر الصرف.

أما الباقي المقدر بـ :

10072973,99 – 7000000 = 3072973,99 دولار أمريكي.

فتمّ دفعه بالشروط التالية :

- المبلغ بالعملة الصعبة : 3072973,99 دولار أمريكي
- سعر الصرف الفوري "سعر البيع" يوم 2005/12/25 : 1 USD = 73,4536 DZD
- المبلغ بالدينار : 225721002,27 دينار جزائري
- عمولات الصرف : 237931 دينار جزائري
- المبلغ الصافي = 225721002,27 + 237931 = **225958933,27 دينار جزائري**

- **جدوى استخدام التقنية**

نتيجة قيام الشركة بشراء الدولارات الأمريكية لأجل، توجّب عليها دفع مبلغ مالي محسوب في الجدول رقم (4).

نستنتج من خلال هذا الجدول أن الشركة مدينة بمبلغ **739408933,27 دينار جزائري.**

- **فماذا لو لم تلجأ الشركة لهذه التقنية لتغطية مركز صرفها القصير ؟**

في هذه الحالة الشركة مدينة بمبلغ **739896202,271864 دينار جزائري.** أنظر الجدول رقم (5).

إذا: نتيجة لجوء الشركة لهذه التقنية حققت ربح صرف بقيمة :

739896202,271864 - 739408933,27 = **487269,001864 دينار جزائري.**

بالرغم من نجاح تطبيق هذه التقنية في تلك الفترة غير أن الشركة لم تلجأ إليها ثانية، و قد أرجع مسير الخزينة ذلك لسبب رئيسي يكمن في أن هذه التقنية مكلفة ( عمولات الصرف) و لا تسمح بالاستفادة من التطورات المواتية لأسعار الصرف.

## V- الخلاصة :

من الناحية النظرية قد تمّ عرض أهم التقنيات الداخلية و الخارجية لتغطية خطر الصرف التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية من أجل حماية وضعيتها المالية من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء تقلبات أسعار الصرف و لتسيير خطر الصرف، على المؤسسة أن تختار إستراتيجية من بين الاستراتيجيات التالية : عدم التغطية، التغطية الانتقائية أو التغطية الكلية. و لا تتوقف عملية التسيير عند اختيار إستراتيجية التغطية ( انتقائية أو كلية ) بل تتعداها إلى اختيار التقنية المناسبة لوضعية المؤسسة و ذلك حسب نوعها مركز صرفها قدرتها المالية خبرتها بالتقنية و المحيط النقدي و المالي الذي تنتمي إليه. و خلصنا إلى أنه يمكن القول أنه لا توجد تقنية مثالية من بين تقنيات تغطية خطر الصرف، لذلك يبقى على المؤسسة فقط أن تختار التقنية التي تتكيف مع حاجاتها الخاصة. كما تجدر الإشارة إلى أن ترشيد تسيير المخاطر المرتبطة بالصرف يتطلب التحليل و المتابعة المستمرين بغية تكييف أدوات التغطية بما يتماشى و مستجدات السوق و كذا التحولات المتوقعة في مجال نشاط المؤسسة و محيطها الاقتصادي.

أما من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في شركة أرسلور ميتال - عنابة - يتجلى بوضوح غياب برنامج رسمي لحماية العمليات التجارية الدولية تجاه خطر الصرف. حيث أن هذه الشركة لا تراعي و لا تقيم مركز الصرف. أمّا فيما يتعلق بالتسيير فتقتصر تقنيات التغطية الداخلية على تقنية اختيار عملة الفوترة كما أن الشركة لم تلجأ إلى تقنيات التغطية الخارجية منذ سنوات سوى مرة واحدة و ذلك بسبب الضغوطات الإدارية، ندرة العملة الصعبة على مستوى البنوك التجارية و غياب أسواق المشتقات المالية بالإضافة إلى تشريعات و قوانين الصرف التي تخضع لها المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية، غير أن القانون الخاص بتحديد آجال قبض عوائد الصادرات يلعب دور مهم في التقليل من التعرض لخطر الصرف. و رغم أن رئيس قسم المالية أثبت تحكمه في قوانين الصرف الصادرة من بنك الجزائر، إلا أنه لم يبدي اهتماما بالجانب النظري المتعلق بتسيير خطر الصرف، و هو ما يمثل حاجزا آخر يعترض كل تحسّن في تصور خطر الصرف.

عموما في الوقت الذي نشاهد فيه في الدول المتقدمة حيث الأسواق المالية و المعاملات التجارية و المالية التي لا حصر لها انتشار لطوائف متعددة و معقدة من المنتوجات و المشتقات المالية التي تستخدم كأدوات لتغطية المخاطر المترتبة عن تقلبات الصرف أين تتاح فرص كبيرة للمتعاملين فيها لتفادي خسائر الصرف، نجد محدودية هذه الأدوات في الدول النامية على غرار الجزائر التي قد تقتصر على مجرد إتمام بعض المعاملات، هذا إن لم نقل الغياب الكلي لأسواق الصرف في بعضها، و السبب يعود و بشكل كبير إلى ضعف و انكماش المعاملات في أسواق هذه الدول و أيضا إلى الطابع التقييدي و الغير مشجع الذي تفرضه السلطات التشريعية و التي تقيد الجانب الأكبر من المعاملات و يضاف إليه أحيانا غياب الأطر القانونية التي تنظم و ترتب سير المعاملات على المستوى الدولي، و هذا ما يقود إلى حقيقة مفادها أن قيام المؤسسة بالحماية من مخاطر الصرف هي أولا و قبل كل شيء مهمة تتوقف على مدى تطور المحيط النقدي و المالي الذي تنتمي إليه.

***و عليه يمكن القول أن ما تم التعرض له في الجانب النظري من اكتشاف و تسيير لخطر الصرف يبقى مجرد حبر على ورق في ظل ما تعيشه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.***

و على ضوء ما سبق يمكن التوصل للاستنتاجات التالية و اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- تكتسي إدارة مخاطر تقلبات العملات الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات الخارجية أهمية قصوى خصوصا في ظل الوضع الراهن المتميز بالتقلبات النقدية الحادة؛
- تهدف إدارة مخاطر الصرف إلى ترشيد النتائج المالية للمؤسسات؛
- إدارة مخاطر الصرف عملية معقدة إلى حد ما مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها؛
- تؤثر تقلبات أسعار الصرف تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة، مما يتطلب إيلاء إدارة المخاطر المرتبطة بتلك التقلبات الأهمية اللائقة بها؛
- غدت عملية تسيير خطر الصرف عملية أكثر تعقيدا مع نمو تقلبات أسعار الصرف العائمة و كذا زيادة حجم التبادلات الدولية؛
- إن تسيير خطر الصرف له هدف مزدوج: على المدى القصير، ينبغي أن تكون تكلفة تغطية خطر الصرف أقل من الخسارة التي تنتج في غياب التغطية. أما على المدى الطويل، فإن التكاليف تمثل جزء من خسائر الصرف الممكنة؛
- خطر الصرف عامل هام في تحديد أسعار التكلفة، مما ينبغي التحكم فيه بكل فعالية؛
- يتوقع أن يتم التوصل في المدى الطويل إلى تكنولوجيا جديدة تساعد على تحسين كفاءة الأسواق و بالتالي تخفيض تكلفة المعاملات، مما ينبغي على الدول النامية متابعة و مسايرة التطورات المستجدة في هذا المجال؛
- إن التطورات التي تمر بها الدول النامية في مجال التجارة الدولية و الاستثمار الخارجيين تولد الحاجة الماسة إلى تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف؛
- تؤثر تقلبات أسعار الصرف على جميع وظائف المؤسسة؛
- ينبغي على كل مؤسسة دولية النشاط أن تحدث مصلحة تتولى متابعة و تسيير مخاطر الصرف، و يمكن إيلاء هذه المهمة إلى مسؤول الخزينة أو المالية في المؤسسة ذاتها؛
- ينبغي تكوين لجنة متابعة و مراقبة الأداء المالي ( المتعلق بالعملات الأجنبية) بحيث تكون استشارية في الوقت ذاته للمصلحة السابق الإشارة إليها، على أن تشمل أعضاء من مختلف المصالح ذات العلاقة بخطر الصرف؛
- نظرا للآثار الحساسة لمخاطر تقلب العملات الأجنبية على ثروة المؤسسة، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للمكلف بالخزينة و إدخال إستراتيجية إدارة المخاطر ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة؛
- ينبغي على المسؤولين في أي دولة إدخال الإستراتيجيات المعاصرة لإدارة مخاطر الصرف ليس فقط على مستوى المؤسسات الاقتصادية بل على مستوى خزينة الدولة في حد ذاتها بغية مراعاة مخاطر الصرف عند إدارة المقبوضات و المدفوعات بالعملات الأجنبية التي تعرف تقلبات حادة و سريعة.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**جدول رقم (1): توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف**

| ارتفاع الأورو بالنسبة لعملة الفوترة | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| عند الارتفاع ← | تسريع دفع الزبون | تأجيل الدفع للمورد |
| عند الانخفاض ← | تأجيل تسوية الزبون | تسريع الدفع للمورد |

**المصدر:** Ghislaine Legrand, Hubert Martini, Op cit , p125.

**جدول رقم (2) : السعر الفوري و سعر التنفيذ**

| | S < K | S = K | S > K |
|---|---|---|---|
| **Callشراء** | خارج عن إمكانية تحقيق الربح | على إمكانية تحقيق الربح | ضمن إمكانية تحقيق الربح |
| **Putبيع** | ضمن إمكانية تحقيق الربح | على إمكانية تحقيق الربح | خارج عن إمكانية تحقيق الربح |

**المصدر:** Maurice Debeauvais, Yvon Sinnah, op cit, p262.

**جدول رقم (3) : يلخص نتائج الصرف المحققة من عمليات التصدير المدروسة**

| السنة | البلد المستورد | عملة الفوترة | نتيجة الصرف (د ج) |
|---|---|---|---|
| **2007** | المغرب | الدولار الأمريكي | 1884496.1937- |
| **2008** | تونس | الدولار الأمريكي | 122456.4188 |
| **2009** | اسبانيا | الدولار الأمريكي | 381207.9276- |
| **2009** | تونس | الأورو | 9008251.2246 |
| **2010** | مصر | الدولار الأمريكي | 937702.1471 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على عقود التصدير التي أبرمتها شركة أرسلور ميتال عنابة خلال تلك السنوات.

**جدول رقم (4) : جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة (بالأرقام)**

| | المبلغ بالدولار الأمريكي | سعر صرف USD/DZD | المبلغ بالدينار الجزائري |
|---|---|---|---|
| | 7000000 | 73,3500 | 513450000,00 |
| | 3072973,99 | 73,4536 | 225958933,27 |
| **المجموع** | 10072973,99 | - | 739408933,27 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على الشروط المستخرجة من العقد الاجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة.

**جدول رقم (5) : جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة (تابع) (بالأرقام)**

| المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي | سعر الصرف الفوري | المبلغ بالدينار الجزائري |
|---|---|---|
| 10072973,99 | 73,4536 | 739896202,271864 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على الشروط المستخرجة من العقد الاجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة.

## - الإحالات والمراجع :

[1]. MARC GAUGUIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, " Gestion de la trésorerie ", Economica, Paris, 2007, P 192.

[2]. GILLE NANCY, " Gestion du risque de change et mouvements de capitaux ", édition Economica, paris, 1977, p 24,25.

[3] . MARC GAUGAIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, op cit, P213.

[4] . PHILIPE ROUSSELOT, JEAN-FRANÇOIS VERDIE, " La gestion de trésorerie ", Dunod, Paris, 2004, P 258.

[5] . Op cit, P 260.

[6] . Op cit, P 261.

[7] . MARC GAUGAIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, Op cit, P 213-214.

[8] . BERNARD MAROIS, OLIVIER L. SEIGNEUR, " Risque de change et gestion de trésorerie internationale ", Dunod, Paris, 1981, p57.

[9] . CHARLES DE LA BAUME, ANDRE ROUSSE, CHARLES-HENRI, " couverture des risques de change et de taux dans l'entreprise", Economica, Paris, 1999, p11, 13.

[10] . Op cit, p17.

[11] . DAVID EITERMAN, ARTHUR STONEHILL, MICHAEL MOFFET, " Gestion et finance internationale ", Pearson Education, 10éme édition, France, 2004, p194.

[12] . PHILIPE ROUSSELOT, JEAN-FRANÇOIS VERDIE, Op cit, P 265.

[13] . DAVID EITERMAN, ARTHUR STONEHILL, MICHAEL MOFFET, op cit, p194.

[14] www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/evocourschan,. Le 07/12/2011. 18 :09.

[15] . Pour plus de détails voir : MAURICE DEBEAUVAIS, YVON SINNAH, " La gestion globale du risque de change, nouveaux engeux et nouveaux risques", Economica, 2 éme édition, Paris, 1992 , p 191-194.

[16] . www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/politiquecouverture, Le 17/01/2012.17 :30.

[17] . www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/choixmofact, L e 27 Mars 2011. 18 :00.

[18] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, " Techniques Financières Internationales, Economica ", Paris, 2002, 7ème édition, p 365.

[19] . Op cit, p 367.

[20]. مدحت صادق، "النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص 195.

[21]. YVES SIMON, PATRICK GOFFRE, " Encyclopédie de gestion ", Economica, 2éme édition, Paris, 1997, p 2913.

[22] . YVES SIMON, SAMIR MANNAI, op cit, p367.

[23] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, op cit, p 421.

[24] . MAURICE DEBEAUVAIS, YVON SINNAH, Op cit , p142- 143.

[25] . JACQUE BEDORET, " comment réduire les risques de change ", Dunod, Paris, 1981, p51.

[26] . ARMAND DAYAN, " Manuel de gestion ", volume 2, Edition Ellipses, Paris, 2009, p 254.

[27]. www.memoireonline.com/.../m_les-instruments-de-couverture-contre-le-risque-de-change.html-.Le 05 Janvier 2011. 18:15.

[28] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, op cit, p341.

[29] . ASWATH DAMODARAN, " Finance d'entreprise ( théorie et pratique) ", De Boeck et Larcier s.a, 2éme édition, 2006 , p 476.

[30] . Op cit, p 476.

[31] . GHISLAINE LEGRAND, HUBERT MARTINI," technique du commerce international, comment bien gérer vos opérations import/export", édition Gualino, 2éme édition, paris, 2002, p131.

[32] . PHILIPPE D'ARVISNET, " Finance internationale ", Dunod, Paris, 2002, p 118-119.

[32] . ASWATH DAMODARAN, Op cit, P 122.

[33] . GHISLAINE LEGRAND, HUBERT MARTINI, Op cit, p 128.

[34] . ARMAND DAYAN, op cit, p 250.

[35]. بالنسبة لأسعار الصرف المستعملة للتحليل متوفرة في الموقع التالي: www.xe.com

[36]. هذه الشروط مستخرجة من العقد الآجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة (ملحق خاص بالشركة محل الدراسة).

# دراسة تأثير المخاطر المالية غير النظامية على الأداء المالي للشّركات المُدرَجة في السّوق المالي السعودي

# The impact of unsystematic financial risks on the financial performance of the listed companies in the Saudi stock market

عبد الباقي بضياف (*) & إلياس بن ساسي (**) & هواري سويسي (***)
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدّراسة إلى اختبار العلاقة بين المخاطر المالية غير النّظامية و الأداء المالي للشركات المُدرَجة في السوق المالي السعودي، حيث استُخدم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الأداء المالي و مُؤشّر انحراف المردودية من أجل قياس المخاطر غير النظامية لثلاثين شركة مُدرجَة في السوق مُوزَّعة على ثماني قطاعات خلال الفترة المُمتدَّة من 2009 إلى 2012، و توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية قوية بين المخاطر المالية غير النظامية و الأداء المالي للعيّنة المدروسة.

**الكلمات المفتاح :** أداء مالي، مخاطر مالية غير نظامية، قيمة اقتصادية مضافة، انحراف مردودية.

**تصنيف JEL :** G15

**Abstract:** The study aims to test the relationship between unsystematic risks of listed companies in the Saudi stock market and their financial performance. The financial performance of those companies was measured by using economic value added, whereas the unsystematic risks were measured by the return deviation. The data was collected for thirty listed companies in the Saudi Stock market in eight different sectors during the period 2009- 2012. The study found an inverse relationship and a strong statistical significance between unsystematic risks of listed companies and their financial performance.

**Keywords:** Financial performance, unsystematic financial risks, economic value added, Profitability divergence.

**Jel Classification Codes :** G15.

## I- تمهيد :

يَجد المُتعاملون الإقتصاديون صعوبة كبيرة في التنبؤ بالمخاطر المالية التي تتعرّض لها المؤسسات الاقتصادية، ويزداد الأمر صعوبة وحساسية عندما يتعلّق الأمر بالشركات المُدرجَة في الأسواق المالية، إذ يستوجب الأمر حينها اتخاذ القرارات المالية بشكل عقلاني و حذر بُغية الاستغلال الأمثل للموارد المُتاحة و دون تعريض المؤسسة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأداء المالي، و من خلال هذا الوضع المزدوج تبرُز الحاجة إلى تقدير حجم المخاطر المالية التي قد تتعرّض لها الشركات المسعَّرة في السوق المالي و قياس تأثيرات ذلك على أدائها المالي، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف قياس علاقة التأثير بين المخاطرة المالية غير النظامية والأداء المالي لعينة من الشركات المُدرجَة في السوق المالي السعودي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، و ذلك في ظل الفرضيات التالية:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية مُمثّلةً في مؤشر انحراف المردودية[1] (Ecart de rentabilité ERt: ) والأداء المالي مُمثّلاً في مُؤشّر القيمة الاقتصادية المضافة[2] (EVA: Economic Value Added) للشركات المُدرَجة في سوق المال السعودي للأوراق المالية؛
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية مُمثّلةً في مؤشر انحراف المردودية والأداء المالي مُمثّلاً في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المُدرَجة في سوق المال السّعودي للأوراق المالية.

تناولت العديد من الدّراسات السّابقة هذه الإشكالية و ذلك باستخدام أدوات و مناهج مُختلفة كما طبّقت على عيّنات مُتباينة و التي نوجزها في النقاط التالية:

eMail : (*) : beddiaf.abdelbaki@gmail.com & (**) : bensasi.il @univ-ouargla.dz & (***) : souici.ho@univ-ouargla.dz

1. دراسة W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes (1970)[3] : ارتكّزت هذه الدراسة على فحص العلاقة بين مُعامل المخاطر النظامية بيتا ومجموعة من المقاييس المُحاسبية والتي تُعبِّر عن المخاطر غير النظامية مُتمثّلة في الرّفع المالي وتبايُن الأرباح ونسبة أرباح الشّركة إلى سعر السّهم، حيث كانت هذه العلاقة إيجابية بينما بيّنت الدراسة أنّ العلاقة بين المخاطر النظامية مُقاسة بمُعامل بيتا ونسبة الأرباح المُوزَّعة إلى صافي الربح هي علاقة عكسية؛
2. دراسة مها عيسى العبد اللات (1995)[4]: الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين كل من المخاطر النظامية وغير النظامية والسيولة والحجم من جهة وبين عائد السهم من جهة أخرى، وقد أُجريت الدّراسة على عيّنة مُكوّنة من 65 شركة تُمثل ما نسبته 69% من الشّركات التي تمّ تداول أسهُمها سنة 1992 في سوق عَمّان للأوراق المالية، وخَلُصت الدّراسة إلى عدم وجود علاقة إحصائية مُهمّة بين كلٌ من العوامل المذكورة سابقاً وبين عائد السّهم؛ حيث تُفسّر عوامل الدّراسة مُجتمعة على مستوى كل القطاعات معاً ما نسبتُه 21%من التغيّر في العامل التابع (عائد سهم)، وأنّ المخاطر غير النّظامية وحدَها تُمثّل 13% من ذلك التغيّر؛
3. دراسة راشد سلامة ومحمود الرفاعي (2008)[5]: جاءت هذه الدراسة بهدف اختبار العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية المُدرجَة في سوق عمَّان للأوراق المالية والتي تمّ قياسُها بستة مؤشرات هي: الربحية، الرفع المالي، السيولة، كفاية رأسمال، جودة الأصول، جودة الإيرادات، أمّا المخاطر النظامية فتم قياسُها باستخدام مُعامل بيتا، في حين استُخدم الانحراف المعياري لقياس المخاطر غير النظامية، وتم جمع البيانات المُتعلّقة بالدراسة من 11 مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة 2000- 2006، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمصارف التجارية والمخاطر النظامية لأسعار أسهمها ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات أهمية قليلة بين الأداء المالي والمخاطر الكلية، إذ أنّ المُتغيّر المُستقل وهو المخاطر الكلية مُقاساً بالانحراف المعياري يُفسّر 18% من التغيّرات في الأداء المالي للشركات محل الدراسة؛
4. دراسة Haddad Fayez Salim (2012)[6]: تناولت هذه الدّراسة اختبار العلاقة بين القيمة الاقتصادية المُضافة وعوائد الأصول وعائد حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال كمُتغيّرات مُفسِّرة لعوائد الأسهم، حيث طُبِّقت هذه على عيّنة مُتكوِّنة من 15 بنكاً مُدرجاً في سُوق عمَّان للأوراق المالية خلال الفترة المُمتدَّة من 2000 إلى 2009، إذ استخدم الباحث نموذج الانحدار المُتعدِّد وأظهرت النتائج علاقة طردية قويّة بين القيمة الاقتصادية المُضافة وعوائد السهم، من جهة أخرى أظهرت نتائج الدّراسة وجود علاقة عكسية ضعيفة بين العائد على الأصول وعائد حقوق المُساهمين و نسبة كفاية رأس المال.

## II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

في هذا الجُزء من الدراسة سنُحاول نمذجة علاقة القيمة الاقتصادية المُضافة EVA كمؤشر لقياس الأداء المالي بدلالة انحراف المردودية ERt كمؤشر لقياس المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة خلال الفترة المذكورة:

### II-1- عينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدّراسة من عيّنة شركات مُدرَجة في سوق المال السعودي خلال سنة 2012 والبالغ عددها 158 شركة، حيث تم استبعاد مجموعة من المُشاهدات وتشمل تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاع البنوك و تلك التي لم تتوفّر عنها بيانات مالية كافية، وعلى هذا الأساس تَمّ اختيار 30 شركة من شركات مجتمع الدّراسة مُوزّعة على ثماني قطاعات، وقد تمّ الحصول على بيانات الدراسة مُلخَّصَة في الدليل الخاص بالمؤسسات والقطاعات المُدرجة في السّوق[7].

### II-2- صياغة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة و المخاطر غير النظامية:

انطلاقاً من معطيات العيّنة موضوع الدراسة، سنعتمد في صياغة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير تابع و انحراف المردودية كمُتغيّر مستقل (أنظر الجدول رقم 1)، حيث نهدف من خلال ذلك الى إيجاد المعادلة الرياضية الأفضل التي تعطي أحسن تمثيل للعلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة و انحراف المردودية، و قد توصّلنا من خلال الشّكل رقم 1 على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مُكافئ تكون العلاقة أسية.

#### II-2-1- تقدير النموذج الأمثل:

يتبيّن من خلال الشّكل رقم 1 أنّه لا يُمكن تمييز العلاقة بين المُتغيرين بشكل دقيق، لذلك سنلجأ إلى تقدير أكبر عدد من النماذج، ثم نختار النموذج الأحسن بناءاً على عدة معايير إحصائية هي(أنظر الجدول رقم 1): وجود دلالة إحصائية لمعاملات المعادلة، وجود أحسن دلالة إحصائية للنموذج و المُقدّر بـ 238,9676، أكبر قيمة لمعامل التحديد

$R^2$ الذي يُشير إلى أحسن جودة توفيق و المُقدّر بـ 0,977، أقل قيمة لمعامل التفضيل AKAIKE و الذي قُدر بـ 0,063811-، أقل قيمة لمعامل التفضيل SCHWORZ بمعامل قدره 0,524091-، و على هذا الأساس فإنّ النّموذج الأمثل لتمثيل علاقة القيمة الاقتصادية المُضافة بدلالة انحراف المردودية هو النموذج المُقدّر بالمُعادَلة التالية(أنظر المعادلة رقم 11 في الجدول رقم 2):

$$In(EVA) = \alpha_0 + \alpha_1 ERt \quad .....(1)$$

حيث: ln هو اللوغاريتم النيبيري.

$\alpha_0$ معامل النموذج عند انعدام انحراف المردودية.

$\alpha_1$ معامل انحراف المردودية.

و انطلاقاً من العلاقة (1) يُمكن استنتاج الشّكل الخطي للعلاقة بين المُتغير التابع ln(EVA) والمُتغير المستقل ERt و إضافة حد الخطأ $\varepsilon$ و ذلك لعدة اعتبارات منها:[8] إمكانية إغفال المُتغيرات المستقلة الأخرى و/أو حدوث أخطاء في البيانات و/أوإمكانية حدوث خطأ في الصياغة...إلخ، و منه يُمكن إعادة كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$In(EVA) = \alpha_0 + \alpha_1 ERt + \varepsilon$$

و عليه يُمكن استنتاج النموذج القياسي الأمثل للقيمة الاقتصادية المُضافة باستخدام طريقة المربّعات الصُغرى لتقدير قيمة المُعاملات $\alpha_0$ و $\alpha_1$، و ذلك على النحو التالي:

$$In(\widehat{EVA}) = \widehat{\alpha}_0 + \widehat{\alpha}_1 ERt$$

و بالتعويض نجد:

$$In(\widehat{EVA}) = 16,3521 + 367,4813\, ERt$$

و يُمكن كذلك كتابة هذه العلاقة على شكل غير خطي كالآتي:

$$\widehat{EVA} = e^{16,3521+367,4813\, ERt}$$

**II-2-2- تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدّر:**

في هذا الجانب سنُحاول دراسة القوة الإحصائية للنموذج المُعطى كمرحلة ضرورية في النمذجة القياسية و هذا عبر النقاط التالية :

1. معنوية المعالم المُقدَّرة : نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المُعامِلات المُقدَّرة في المُعادَلة (أنظر الجدول رقم 1):

نختبر أوّلاً المعنوية الإحصائية للمعامل $\alpha_0$ كما يلي:

$$\left\{\begin{matrix} H_0 : \alpha_0 = 0 \\ H_1 : \alpha_0 \neq 0 \end{matrix}\right\}$$

إذ نجد أنّ القيمة الإجمالية للاختبار Prob>=0,01 و منه نرفض $H_0$ و نقبل $H_1$ أي أنّ المعامل المُقدَّر $\alpha_0$ يختلف معنوياً عن الصفر و أنّ قيمتها المُقدَّرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية قدره 5%؛

و بنفس الطريقة نختبر المعنوية الإحصائية للمعامل $\alpha_1$ :

$$\left\{\begin{matrix} H_0 : \alpha_1 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq 0 \end{matrix}\right\}$$

حيث نجد كذلك أنّ القيمة الإجمالية للاختبار Prob>=0,03 و منه نرفض $H_0$ و نقبل $H_1$ أي أنّ العلاقة بين الأداء المالي ممثلاً بمؤشر EVA و المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية ERt لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية قدره 5%.

2. المعنوية الكلية للنموذج: في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمُعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين التاليتين (أنظر الجدول رقم 1):

$$\left\{\begin{matrix} H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = 0 \\ H_1 : Aumoins(\alpha_j \neq 0) \forall_j = 1,2 \end{matrix}\right\}$$

و بناءاً على القيمة الإجمالية للاختبار0,04=>(F.stastic) نرفض $H_0$ و نقبل $H_1$، أي أنه يوجد على الأقل معامل يختلف معنوياً عن الصفر، و هذا يُشير إلى وجود دلالة إحصائية للمعادلة المُقدَّرة و بقيمة $R^2$ بمستوى معنوية قدرُه 5%.

3. جودة التوفيق: لقياس جودة التوفيق للنموذج المُقترَح نستخدم معامل التحديد $R^2$ (أنظر الجدولين 1 و 2) الذي بلغت قيمته 0,997، و هو ما يُشير إلى أنّ المعادلة التي تربط بين المتغيّر التابع و المستقل قادرة على تفسير 99,7% من التغيّرات الإجمالية في مُؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بدلالة انحراف المردودية، و هي تُعبّر عن نسبة جيدة لتفسير العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة.

و من خلال الاختبارات الثلاث السابقة يُمكننا التأكّد من القوة الإحصائية للنموذج المُقترَح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يُمكّننا من استخلاص النتائج و إعطاء التفسير المناسب للتغيّرات التي يمكن أن تطرأ على الأداء المالي بسبب الانحراف في المردودية، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام النموذج المُقدَّر للتنبؤ بمستوى القيمة الاقتصادية المضافة EVA للشركات المُدرجة في السوق المالي السعودي لسنة 2012.

## III- مناقشة النتائج:

بعد التوصّل إلى صياغة نموذج يربط العلاقة بين متغيّر القيمة الاقتصادية المضافة ومتغيّر انحراف المردودية يُمكننا تفسير طبيعة العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة في الفترة المذكورة، و ذلك مُمكن كذلك باستخدام النموذج التقديري التالي:

$$\widehat{EVA} = e^{16,3521+367,4813\,ERt}$$

يُشير النموذج إلى أنّ الشركات التي ليس لها انحراف في المردودية (ERt=0) تكون في أعلى مستوى للأداء المالي بقيمة قصوى للقيمة الاقتصادية المضافة قدرها $e^{16,35210}$ و هي حالة مثلى لا تنطبق على أي شركة من العيّنة المدروسة، و عدا هذه الحالة فإنه يمكن قياس أو التنبؤ بمستوى القيمة الاقتصادية المضافة بدلالة الانحراف في المردودية، و ذلك اعتماداً على قيمة المعامل $\alpha_1$ الذي يقيس مقدار التغير في الأداء المالي عندما يحدث تغيراً في مستوى المخاطر غير النظامية بوحدة واحدة، و استناداً إلى النموذج أعلاه و بما أنّ الدالة الأسية هي دالة متزايدة فإن إشارة المعامل $\alpha_1$ تُبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل إن كانت عكسية أم طردية؛
و بما أنّ إشارة هذا المعامل سالبة في النموذج التقديري أعلاه، ندرك أنّ هناك علاقة عكسية بين القيمة الاقتصادية المضافة الممثلة للأداء المالي و انحراف المردودية الممثلة للمخاطر غير النظامية، حيث كلما ارتفع الانحراف في المردودية بمقدار وحدة واحدة فإن القيمة الاقتصادية المضافة تنخفض بمقدار $e^{367.4813}$ بشكل يُثبت وجود علاقة عكسية قوية بين انحراف المر دودية ERt و القيمة الاقتصادية المضافة EVA.
و يُمكن أن نستخلص ممّا سبق أنّ المخاطر غير النظامية تُؤثر سلباً وبشكل كبير ومباشر على قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل أداء مُمكن مُقاس بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة التي تُحسَب انطلاقاً من الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة رأس المال والذي يُعبّر عن زيادة الثروة في الشركة الذي يُترجَم في سوق المال على شكل زيادة في قيمة أسهمها الأمر الذي أثبتته النظريات المالية، حيث كلما ارتفعت المخاطر المالية فإنّ ذلك يُؤدّي الى زيادة معدل العائد المطلوب من طرف مالكي رؤوس الأموال، و هذا ينعكس سلباً و بشكل مباشر على قيمة الشركات في سوق المال.
و هذه النتيجة متوافقة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة المُستعرَضة سابقاً، حيث خلصت دراسة كل من W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes (1970) و Haddad Fayez Salim (2012) إلى أنّ المخاطر المالية غير النظامية ذات تأثير سلبي على الأداء المالي للشركات المُدرجة في سوق المال، وفيما عدا دراسة راشد سلامة ومحمود الرفاعي 2008، ودراسة مها عيسى العبد اللات 1995، والتي توصلتا إلى وجود تأثير محدود للمخاطر غير النظامية على الأداء المالي، فإنه لا توجد - في حدود ما جمعناه من دراسات تناولت نفس الإشكالية- أي اختلافات جوهرية في النتائج المتوصّل إليها حول العلاقة العكسية بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية.

## IV - خلاصة:

حاولت العديد من الدراسات تحديد المخاطر المالية التي قد تتعرّض لها الشركات المُدرَجة في الأسواق المالية وقد أجمعت تلك الدراسات على أنّ أسهم الشركات يمكن أن تتعرض إلى مخاطر نظامية و أخرى غير نظامية، وكغيره من الأسواق المالية فالتداول على أسهم الشركات المُدرَجة في السوق المالي السعودي لا يخلو من التعرض لتلك المخاطر المالية، وقد جاءت هاته الدراسة لتختبر تأثير المخاطر غير النظامية على الأداء المالي للشركات المُدرَجة في هذه السوق، وذلك بمحاولة الإجابة على الاشكالية التي تختبر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية والأداء المالي ممثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة.

وخَلُصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية بين كل من المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية والأداء المالي مُمثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة، و بناءاً على حدود الدراسة وفرضياتها، وما توصّلت إليه من نتائج، فإنه من الممكن إجراء دراسة ميدانية مشابهة تُمكّن من تحديد العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للشّركات في أسواق مال مُشابهة، و ذلك باستعمال مؤشرات أكثر حداثة لقياس الأداء المالي لأن المؤشرات الحديثة وإن لم تخلو من العيوب فعلى الأقل حاولت تفادي الانتقادات المُوجّهة للمؤشرات التقليدية، كما نُوصي مسيري الشركات المُدرجَة في الأسواق المالية الاهتمام أكثر بالآليات و الأدوات التي تساعدهم على التنبؤ بالمخاطر المالية المختلفة تمهيداً لاتخاذ قرارات أكثر فعالية و ذات مستويات مقبولة من المخاطرة.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل رقم 01: يوضّح التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل**

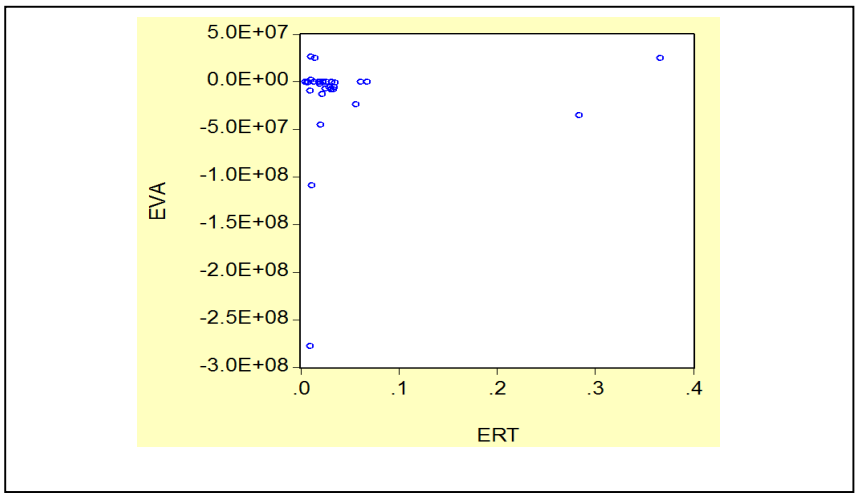


**المصدر :** باستخدام برنامج Eviews

**الجدول رقم 1: يوضح نتائج تقدير النموذج الأمثل للمتغير التابع EVA**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: LOG(EVA) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 06/02/13 Time: 19:21 | | | | |
| Sample(adjusted): 1 22 | | | | |
| Included observations: 4 | | | | |
| Excluded observations: 18 after adjusting endpoints | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 16.35210 | 0.330005 | 49.55104 | 0.0128 |
| ERT | -367.4813 | 20.49632 | -17.92914 | 0.0355 |
| R-squared | 0.997912 | Mean dependent var | | 14.69084 |
| Adjusted R-squared | 0.993736 | S.D. dependent var | | 2.797649 |
| S.E. of regression | 0.221419 | Akaike info criterion | | -0.063811 |
| Sumsquaredresid | 0.049027 | Schwarz criterion | | -0.524091 |
| Log likelihood | 3.127623 | F-statistic | | 238.9676 |
| Prob(F-statistic) | 0.045694 | | | |

**المصدر:** بالاعتماد على برنامج Eviews

**الجدول رقم 02 : جدول يُوضّح المُعادلات المُقترَحة لتمثيل العلاقة بين القيمة الاقتصادية المُضافة و المُتغيريّن المستقلين**

| رقم المعادلة | المعادلة المقدرة | معنوية المعالم المعادلة | | | معنوية كل نموذج | $R^2$ | AKAIKE | Schwarz | DW0 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Prob$\alpha_0$ | Prob$\alpha_1$ | Prob$\alpha_2$ | Prob | | | | |
| 1 | EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 ER_T$ | 0,1265 | 0,6326 | 0,8245 | 0,89 | 0,012 | 38,639 | 38,779 | 2,10 |
| 2 | EVA=$\alpha_1 ER_T$ | - | 0,775 | 0,8901 | - | 0,07 | 38,66 | 38,75 | 1,94 |
| 3 | $\mathrm{Ln(EVA)} = \alpha_0 + \alpha_1 ER_T$ | 0,0000 | 0,2125 | 0,4311 | 0,43 | 0,21 | 5,39 | 5,49 | 2,65 |
| 4 | $\mathrm{Ln(EVA)} = \alpha_1 ER_T$ | - | 0,10 | 0,558 | - | 13,53 | 8,11 | 8,17 | 0,14 |
| 5 | EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{Ln}(ER_T)$ | 0,705 | 0,43 | 0,77 | 0,69 | 0,026 | 38,62 | 38,76 | 2,13 |
| 6 | EVA=$\alpha_1 \ln(ER_T)$ | - | 0,096 | 0,7501 | - | 0,021 | 38,56 | 38,65 | 2,10 |
| 7 | EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 ER_T$ | 0,45 | 0,0324 | 0,76 | 0,082 | 0,46 | 36,07 | 36,28 | 0,35 |
| 8 | EVA=$\alpha_1 ER_T$ | - | 0,027 | 0,54 | - | 0,42 | 35,96 | 36,042 | 0,13 |
| 9 | EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 \log ER_T$ | 0,020 | 0,020 | 0,36 | 0,05 | 0,51 | 35,92 | 36,07 | 1,23 |
| 10 | EVA=$\alpha_1 \ln ER_T$ | - | 0,56 | 0,57 | - | 0,02 | 36,50 | 36,57 | 0,257 |
| 11 | $\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \quad ER_T$ | 0,012 | 0,0355 | 0,033 | 0,04 | 0,99 | -0,06 | -0,52 | |
| 12 | $\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(ER_T)$ | 0,0043 | 3789 | 0,67 | 0,65 | 0,11 | 5,51 | 5,60 | 2,70 |
| 13 | $\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(ER_T)$ | 0,097 | 0,05 | 0,052 | 0,069 | 0,995 | 0,78 | 0,32 | |
| 14 | $\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_1 \ln(ER_T)$ | - | 0,01 | 0,161 | - | 0,78 | 4,05 | 3,74 | |

**المصدر:** بالاعتماد على برنامج Eviews

**الجدول رقم 03 : جدول يوضح المتغيير التابع والمستقل (ERT ) و (EVA)**

| رقم تسلسلي | المؤسسات | المتغير التابع | المتغير المستقل |
|---|---|---|---|
| | | EVA | ERT |
| 1 | شركة الاتصالات | 25297261.387945 | 0.0143864526484868 |
| 2 | شركة الاتصالات المتنقلة | 565025.213805 | 0.0183209951957006 |
| 3 | شركة إتحادإتصالات | -21447.8264100004 | 0.022257374227169 |
| 4 | شركة التعاونية لتأمين | -94299.1032675 | 0.0196065780948226 |
| 5 | شركة إياك لتأمين التعاوني | 33920.1418375 | 0.0673242171443673 |
| 6 | المتوسط والخليج لتأمين | -7566288.83388253 | 0.0330568409404423 |
| 7 | شركة ملاذ لتأمين | -20743.6709825 | 0.00418097669275149 |
| 8 | شركة السعودية الفرنسية للتامين | -12601518.300345 | 0.0219716250606044 |
| 9 | شركة المنتجات الغذائية | -5203343.6197275 | 0.028993420809415 |
| 10 | شركة مجموعة أنعام الدولية | -5388738.0737 | 0.0342039715703725 |
| 11 | شركة مجموعة صافولا | 155659.9035175 | 0.00734321674695712 |
| 12 | شركة المراعي | 116023.7451775 | 0.0139014583933229 |
| 13 | الشركة السعودية لمنتجات الالبان والاغذية | -61876.855405 | 0.0608745207709059 |
| 14 | شركة القصيم الغذائية | 25173336.2622175 | 0.365894870802924 |
| 15 | شركة حلواني اخوان | -1923705.937635 | 0.0192492260952594 |
| 16 | الشركة الشرقية | 426230.59197 | 0.0259654463551064 |
| 17 | شركة إعمار المدينة الاقتصادية | -33599.6375775 | 0.0318980406263455 |
| 18 | شركة الرياض للتعمير | -7635421.737865 | 0.0306709429788133 |
| 19 | الشركة العقارية السعودية | -44585328.9048975 | 0.0198657059661289 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 20 | شركة مكة للانشاء والتعمير | -9107070.66745499 | 0.00941177113939036 |
| 21 | شركة مجموعة أسترا الصناعية | -108807429.002935 | 0.0111535200046496 |
| 22 | شركة الصناعات الكيميائية الاساسية | 26506104.8023775 | 0.0100357964575512 |
| 23 | شركة تكوين المتطورة للصناعات | 1868.37658 | 0.00736219478580527 |
| 24 | شركة التعدين العربية | -277710075.50939 | 0.00964281823661222 |
| 25 | شركة محموعة طيار للسفر | -6757823.40655756 | 0.0248077176257772 |
| 26 | شركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية | -23334508.0549675 | 0.0561018669451441 |
| 27 | شركة المشروعات السياحية | -592253.528585 | 0.0348516337074078 |
| 28 | الشركة الوطنية للنقل البحري | -124386.5616425 | 0.00695457542204052 |
| 29 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات | 2336969.5334525 | 0.0101336067167113 |
| 30 | شركة السعودية للنقل والاستثمار | -34791860.60015 | 0.283405296944754 |

**المصدر:** بالاعتماد على القوائم المالية للشركات المدرجة على الموقع: http://www.tadawul.com.sa/ (Page consultée le 17/06/2013)

## - الإحالات والمراجع :

[1]. تُقاس باستخدام الانحراف المعياري لمردودية الشركات المُشكلة للعينة.

[2]. سويسي هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، ص ص 60-64.

[3] - W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes, The Association Between Market-Determined and Accounting-Determined Risk Measures; The Accounting Review, October 1970, pp. 654-682.

[4]. مها عيسى حمدان العبد اللات، أثر مخاطر السيولة والحجم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.

[5]. راشد سلامة محمد الرفاعي، العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية ومخاطر أسعار أسهمها النظامية والكلية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مج14 العدد 2، جامعة عمان الأهلية 2008.

[6] - Haddad Fayez Salim, The Relationship between Economic Value Added and Stock Returns: Evidence from Jordanian Banks, International Research Journal of Finance & Economics, April 2012, Issue 89, p6.

[7] - http://www.tadawul.com.sa/ (Page consultée le 17/06/2013).

[8]. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006، ص 271.

# مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان

# The extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange

خليل محمود الرفاعي (*)
أستاذ مشارك- قسم المحاسبة
جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان وعددها (55) شركة، وأن النتائج بينت أن هناك تطبيق قوي لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، و وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، ووجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية، ووجود انخفاض في الإفصاح عن نقاط القوة والضعف، سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في الإفصاحات بالتقارير السنوية، ووجود انخفاض فيما يتعلق بعدم إشغال عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية، سواء كانت براتب أو مجانية.

**الكلمات المفتاح :** حاكمية، شركات مساهمة عامة.

**تصنيف JEL** : O16، G3.

**Abstract :** This study aims to determine the extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, to fulfill the objectives of the study questioners were distributed to the 55 first market corporations in the ASE, the results showed that there is a strong application of corporate governance incorporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, a lack in awareness of corporate officers in these corporations about the importance of corporate governance principles, in addition to lack of confidentiality when it comes to sharing information with external users of the financial systems, and an increase in non-occupancy of executive tasks by Board members.

**Keywords :** Governance, corporations.

**Jel Classification Codes :** G3, O16.

## ا- تمهيد :

تعد مبادئ الحاكمية المؤسسية الإطار العام لإجراءات الإشراف، والتوجيه، و الرقابة على مجلس الإدارة؛ للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة في عملية مراقبة الإدارة العامة، والإدارة التنفيذية، وسلامة الإجراءات التي تتخذ، في سبيل تحقيق أهداف الشركة، الأمر الذي يكفل الحفاظ على حقوق المساهمين، وثروتهم، وذلك بتعزيز الأداء المالي للشركة وقد تبين أن معظم الانهيارات الضخمة التي حدثت في العالم كانت بسبب تواطؤ الإدارات فيها، وضعف هيكلية تلك الإدارات، وضعف وحدات الرقابة والمتابعة، وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ونقص في الإفصاح والشفافية اللازمين لتعزيز كيان الشركة، وحقوق ذوي المصالح مع الشركة والمساهمين، الامر الذي ترتب عليه قصور في الأداء المالي في الشركات، حيث تعد الأداء المالي من أهم المقاييس على كفاءة الإدارة و الإدارة التنفيذية، وبيان مقدار التزامهم بتطبيق القواعد والمعايير المعتمدة في الشركة.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مما يوفر أساسا متينا وفاعلا لحماية هذا النوع من الشركات ومراقبتها، والحفاظ على حقوق المساهمين فيها، والمساواة بينهم، وحسن التواصل مع ذوي العلاقة مع الشركة بعامة، والإدارة ومجلسها خاصة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح كذلك، وإبراز دور الشفافية في الإفصاح عن بياناتها المالية وغير المالية.

- **مشكلة الدراسة:** تعد الحاكمية المؤسسية من أهم الركائز لتعزيز الشفافية والوضوح، وزيادة الرقابة على الإدارة ووظائفها و التقليل من عمليات الغش و الاحتيال التي يمارسها بها بعض المديرين التنفيذيين ومجالس إدارات الشركات، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين والمستثمرين ، وبسمعة الشركة كذلك.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسلة التالية:

eMail : (*) : khalil_refaee@hotmail.com

1- هل يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
2- هل يوجد تطبيق لمبدء ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
3- هل يوجد تطبيق لمبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
4- هل يوجد تطبيق لمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
5- هل يوجد تطبيق لمبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
6- هل يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
7- هل يوجد تطبيق لمبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

**- أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1- بيان دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها في إضفاء الشفافية والوضوح على القوائم المالية وإظهارها بعدالة ووضوح.
2- معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.
3- معرفة إذا ما كانت عينة الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
4- معرفة ما اذا كان هناك مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

**- أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول تسليط الضوء على أهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، في تعزيز مكانة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في الأردن، حيث تعد هذه الشركات من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يقتضي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني، وذلك عن طريق إثبات مصداقيتها وشفافيتها لزيادة اطمئنان المساهمين وباقي الجهات المعنية لها.

**- فرضيات الدراسة:** بناء على ما سبق في مشكلة البحث فإن الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسة والفرعية التالية:

- $H_O$: لا يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وينبثق عنها ست فرضيات فرعية التالية:

- $H_{OA}$: لا يوجد تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- $H_{OB}$: لا يوجد تطبيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- $H_{OC}$: لا يوجد تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- $H_{OD}$: لا يوجد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
- $H_{OE}$: لا يوجد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- $H_{OF}$: لا يوجد تطبيق مبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

**- دراسات سابقة:**

**1-** دراسة جودة،(2008)، بعنوان: **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.**

هدفت هذه الدراسة معرفة واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين، وفقا لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المنبثقة عنها، ومحاولة معرفة فروق دراسة ذلك الواقع وفقا لمتغيرات: الجنس، والعمر،والدرجة العلمية،والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابيا في مؤشرات أداء البنك.

**2-** دراسة إياد جبير،(2008) بعنوان: **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صممت استبانة مكونة من 40 سؤالا لتغطية المحاور الرئيسة كلها، حيث يغطي كل محور مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتعارف عليها، وقد وزعت الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين ، التي أكثر من 50% من مجتمع الدراسة بناء على عدد المنتسبين للنقابات المهنية، ولقد أظهرت الدراسة أن

هناك تطبيقا لمبادئ الحاكمية المؤسسية المذكورة في فرضيات الدراسة ومن أهم نتائجها هو ما يتعلق بالفرضية الثامنة, وهي : هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين, وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين, حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تبين أن هناك فروقا في المبادئ الاتية (الحفاظ على حقوق الأعضاء، و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ،والسلوك المهني ،والإفصاح، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية) ، وعدم وجود فروق في المبدأ الاتي: (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية ومسؤوليتها).

**3-** دراسة (Jing-Fong& Chen& Ku&Her Lee ،2012) بعنوان **: دراسة عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح للشركات العامة في تايوان.**

تستكشف هذه الدراسة تأثير عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح ، وتتكون عينة الدراسة من 268 شركة من الشركات المملوكة للقطاع العام في تايوان. واستخدمت الدراسة نموذج تعديل جونز لاختبار التدفق النقدي الحر، و بنود الاستحقاق التقديرية، وبعض عوامل حوكمة الشركات، وقد أظهر التحليل أن الارتباط إيجابي على مستحقات التقديرية مع التدفقات النقدية الحرة، كما أشارت النتائج إلى أن الشركات التي دققتها كبرى شركات التدقيق (Big-Four CPA) ،تكون عناصر الاستحقاق التقديرية فيها أقل ،و أن نسبة الدين إلى الأصول لها علاقة سلبية بالمستحقات التقديرية، وتبين النتائج تطبيق حوكمة الشركات تشير إلى أن معدل دوران المراجعين الداخليين ،وأنه لا يتم إعادة صياغة أو مراجعة عدد من التقارير المالية وتوقعات الأرباح لعدد كبير من البنود المتعلقة بالاستحقاق التقديرية، والتحليل يظهر أيضا مختلف السلوكيات لإدارة الأرباح بين صناعة التكنولوجيا العالية والتقليدية.

**4-** دراسة (Jorge Pelayo & Gregorio Calderon & Hector Mauricio Serna, 2012)، بعنوان: **هيكلة حوكمة الشركات وأثرها في إدارة الموارد البشرية والأداء المالي.**

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير هيكل حوكمة الشركات في إدارة الموارد البشرية، والأداء المالي، في سياق بيئة الأعمال الكولومبية، لتحقيق هذا الغرض فإن الدراسة أجرت تحليلا لمفهوم حوكمة الشركات، وعرضت تيارات الفكر لكل من حوكمة الشركات وسلوك المديرين، ونظرية الوكالة، ونظرية الإشراف،.و تطوير منهجية تهدف لاختبار أربعة نماذج, باستخدام تحليل الانحدار.

**5-** دراسة (Ergin),( 2012) بعنوان: **تقييم حوكمة الشركات والأداء المالي على أساس السوق شواهد من تركيا.**

والهدف من هذه الورقة هو دراسة ما إذا كان المستثمرون يعتمدون على تصنيف حوكمة الشركات في حال تقييمهم لسعر السهم، فقد بدأ التصنيف عام 2006، حيث فحصت الشركات كلها في بورصة اسطنبول من سنة 2006 إلى سنة 2010، باستخدام نموذج الأسعار، وأجري المزيد من التحليل لتقييم التأثير الكلي لحوكمة الشركات في سعر السهم، عن طريق القضاء على أي ارتباط بين المتغيرات المستقلة ودرجات حوكمة الشركات. وتشير النتائج إلى أن حوكمة الشركات أعطت تصنيفات، إيجابية وترتبط بشكل كبير، ليس فقط بالأداء المالي ولكن أيضا بالأداء المحاسبي، و العناصر الفرعية لحوكمة الشركات، التي وجد أن لها علاقة إيجابية بالأداء المالي من أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية العامة.

**- حوكمة الشركات:**

أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع المتطرق إليها على الصعيد المحلي والدولي، وأصبحت تشكل ركيزة هامة لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنموي والتنظيمي في ظل العولمة والإنفتاحات الاقتصادية الضخمة بين الدول والتي شهدتها العقود الأخيرة، في ظل المنافسة الشديدة، كما وأصبح تطبيق قواعد وأسس حوكمة الشركات شعارا يتبناه كلى القطاعين العام والخاص على حد سواء وبدءوا بالمناشدة به، و وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح، ومؤشرا على مستوى الالتزام الذي وصلت إليه الإدارات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد والاحتيال .(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ص1، http://www.ase.com.jo/ar)

إن التطبيق الصحيح والسليم لحوكمة الشركات يلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتفعيل الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتدعيم أسواق الأوراق المالية، ودفع عجلة الاقتصاد بقوة إلى الأمام، ومن الناحية المحاسبية فقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية متمثلين في كافة أطراف أصحاب المصلحة، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مقدار دقة وسلامة البيانات والمعلومات المفصح عنها من قبل إدارات الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة (علي وشحاتة،2007)، لأن نظام حوكمة الشركات يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية للقضاء على تباين المعلومات بين جميع الأطراف من أجل تحقيق التوازن بين صلاحيات أصحاب المصلحة في الشركات، مما يجعل المطلعين في الشركات (أي الإدارة) للمساءلة عن أفعالهم (Ali shah, et al.,2009).

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وتعددت وتطورت مع مرور الوقت، والتطورات الحاصلة جراء الانفتاح والعولمة التي يشهدها العالم، حيث بين(Pechlaner , et al., 2011) أنه كان قد إنبثق مفهومها في محاولة لتخفيف الآثار السلبية لانفصال الملكية والإدارة، أي على أساس نظرية الوكالة، حيث أن حوكمة الشركات تشتمل على جميع الأنظمة في سياق العلاقة بين المساهمين والإدارة والتي تسعى لتحقيق الموائمة بين الوكالات للمدراء مع مصالح المالكين، وبالتالي حل المشكلة الرئيسة وهي مشكلة الوكيل، ولقد بين أيضا على وجود وجهات نظر أخرى ترتكز على النظرية المؤسسية كما بينها أغيليرا وجاكسون عام 2003، والتي تأخذ منحى أصحاب المصالح (سواء كانوا موردين، أم دائنين، أو عملاء، أو الجهات الحكومية، وموظفين ومدراء)، ولقد بين أن شانكمان سنة 1999عرف حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من القواعد والعادات والمنظمات في كل الشركات والتي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وإدارة الشركة وخاصة في سياق صنع القرار والسيطرة (p:155).

ولقد عرف الباحث الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإدارة ومجالسها وهيكليتها مما يتيح للمساهمين، وأصحاب المصالح زيادة رقابتهم على الإدارة ومجالس الإدارة وحفظ حقوقهم، سواء كانت هذه القواعد داخلية أو خارجية.

## II- الطريقة:

يتناول هذا الجزء الطريقة والإجراءات التي اعتمدت في هذه الدراسة، حيث يعطي وصفا مفصلا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ويوضيح الطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومعالجتها؛ بهدف الحصول على النتائج.

### 1- منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي استخدم فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف معرفة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

### 2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في السوق الأول كلها في بورصة عمان، بغض النظر عن القطاع التابعة له تلك الشركات، وعددها ــ وفقا لما بينه موقع بورصة عمان ــ 55 شركة للعام 2012-2013. والملحق يبين أسماء هذه الشركات وتصنيفاتها وفقا للقطاع التابعة له

وقد وزع الباحث الاستبانات، وجمعها بنفسه، حيث وزع (55) استبانة على المديرين، والمديرين، الماليين والمدققين، وكل من له علاقة وطيدة بنظام الحوكمة المتبع في تلك الشركات، وبلغ مجموع الإستبانات المستردة (53)، بنسبة استرداد بلغت (96.3%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، حيث رفضت شركتان من شركات عينة الدراسة استلام الاستبانه، كما استبعدت استبانة واحدة تخص إحدى الشركات، لعدم إصدار قوائمها المالية لأغراض التحليل المالي، وهكذا تكون العينة المبحوثة (52) استبانة، وبنسبة (94.5%) من المجتمع الكلي. والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

### 3- أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر جمع البيانات في عملية إعداد هذه الدراسة، وهما: المصادر الأولية، والمصادر الثانوية، على النحو الاتي:

أ- المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، وذلك استنادا إلى كل من الإطار النظري والدراسات السابقة. والملحق يبين الإستبانة التي وزعت على العينة.

ب- المصادر الثانوية: وتشتمل على البيانات التي حصل عليها الباحث من الكتب والبحوث، ومراجعة الأدبيات والمجلات والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، وعدد من مواقع الإنترنت، كما أفاد الباحث من البيانات الصادرة عن بورصة عمان والمتوفرة على الإنترنت.

### 4- أداة الدراسة:

طور الباحث استبانة وفق ما تطلبته فرضيات الدراسة ومتغيراتها، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي، وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين هما:

أ- **القسم الأول:** لمعرفة العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت البيانات الديموغرافية سبع فقرات، وهي الجنس، والتخصص، العلمي، والمؤهل العلمي، والمنصب الوظيفي، و سنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والقطاع الذي تتبع له تلك الشركة.

ب- **القسم الثاني:** وقد خصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، التي تقيس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي، وهي على النحو الآتي:

- المتغير الأول: وهو مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، واشتمل على (13) عبارة، جرى قياسها من (1-13).
- المتغير الثاني: وهو مبدأ حفظ حقوق المساهمين، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (14-24).
- المتغير الثالث:وهو مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم، واشتمل على (5) عبارات، جرى قياسها من (25-29).
- المتغير الرابع: وهو مبدأ دور أصحاب المصالح، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (30-40).
- المتغير الخامس: وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، واشتمل على (15) عبارة، جرى قياسها من (41-55).
- المتغير السادس: وهو مبدأ مسؤولية الإدارة، واشتمل على (14) عبارة، جرى قياسها من (56-69).

**4-1 اختيار مقياس الاستبانة:** اختار الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، كونه يُعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء والاستجابات، نظراً لسهولة فهمه، حيث يشير أفراد عينة الدراسة الخاضعة للاختبار إلى مدى موافقتهم لكل فقرة من فقرات الاستبانة وفق المقياس المذكور، والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

ولقياس درجة تقييم أفراد عينة الدراسة لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، استخدم مقياس مقسم إلى ثلاثة مستويات، حيث احتسبت درجة القطع بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع تكون كالآتي: **{(5-1) / 3 = 1.33}.**

وبذلك تكون المستويات الثلاثة على النحو الآتي:

أ- درجة اتفاق منخفضة (1 - 2.33).
ب- درجة اتفاق متوسطة (2.34 - 3.67)
ج- درجة اتفاق مرتفعة (3.68 - 5)

وقد حدد معيار الاختبار البالغ (3)، والناتج من قسمة حاصل جمع أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على العدد (2)، أي أن {(5+1) / 2 = 3}، وذلك لغرض تشخيص الاستجابات السلبية والإيجابية لأفراد وحدة المعاينة، على النحو الآتي:

حدود الاستجابة السلبية هي (1-2.99).

حدود الاستجابة الإيجابية هي (3-5).

وعليه تتكون أداة الدراسة بصورتها النهائية الموجهة إلى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من (69) فقرة. كما هو موضح في الملحق.

**4-2 ثبات الأداة:** من أجل التأكد من صلاحية الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض هذه الدراسة، فقد اختار الباحث مدى الاعتمادية عليها وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha)، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة حسب معامل كرونباخ ألفا (93.1%)، وهي نسبة عالية جدا لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسة هي (60%). والجدول رقم (03) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات لنموذج الدراسة.

## 5- أنموذج الدراسة الافتراضي:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضع الباحث بوضع أنموذجا افتراضيا للدراسة يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما هو موضح في الشكل رقم (1) (أنظر الملحق).

## 6- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي حصل عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، عالج البيانات واستخرج النتائج الإحصائية المطلوبة, حيث استعان ببعض الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

**1- معامل كرونباخ ألفا:** استخدم لاختبار مدى الاعتمادية على أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات، بمعنى آخر يستخدم لاختبار (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة).

**2- المتوسط الحسابي:** استخدم لمعرفة على مستوى قوة الإجابة للمديرين عن أبعاد قوة المديرين وأدوارهم في الشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.

**3- الانحراف المعياري:** استخدم لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط

**4اختبار(Variance Inflation Factors) (VIF):** يستخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد (**Multicollinearity**) بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

**5- اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test):** استخدم للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه.

## III. النتائج ومناقشتها:

يهدف هذا الجزء بشكل رئيسي إلى تحليل بيانات إجابات أفراد عينة الدراسة، وعرض نتائج التحليل الإحصائي التي توصل إليها الباحث، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences – SPSS)، والناتجة من استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، الذي يتوزع من أعلى وزن له، حيث أعطيت الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة (أوافق بشدة)، إلى أقل وزن في المقياس والذي أعطي درجة واحدة، لتمثل حقل الإجابة (لا أوافق بشدة)، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. واعتمد الباحث معياراً يتكون من ثلاثة مستويات (درجة اتفاق منخفضة، ودرجة اتفاق متوسطة، ودرجة اتفاق مرتفعة)، لتقييم الدرجة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (52) مديرا ومدققا، تم اختيروا عشوائياً من مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، عن متغيرات أنموذج الدراسة الموسومة بـ(أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان).

وتسهيلاً لعرض نتائج الدراسة، فقد صنفت تبعاً لتسلسل أسئلة الدراسة والفرضيات الواردة فيها، على النحو الآتي:

### 1- النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة:

ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

وللإجابة عن السؤال الأول للدراسة، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة). وذلك بهدف تحديد درجة اهتمام المديرين لكل مبدأ من المبادئ المذكورة، وتشخيص مدى تشتت الإجابات عن متوسطاتها الحسابية.

وفيما يأتي الوصف التفصيلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية وفقراتها في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

- **مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، حيث بلغ (4.42)، بانحراف معياري (0.39)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.06 - 4.83)، وحصلت الفقرة (3) ومفادها: (يتم إعداد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.83) وانحراف معياري بلغ (0.43)، في حين حصلت الفقرة (12) ومفادها: (توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها) على المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.80). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ حفظ حقوق المساهمين:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، حيث بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.37)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وتراوحت هذه المتوسطات بين (1.75-4.81)، حيث حصلت الفقرة (15) ومفادها: (يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.81)، وانحراف معياري بلغ (0.40)، في حين حصلت الفقرة (19) ومفادها: (تخفى بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الحادية عشر والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (1.75) وانحراف معياري بلغ (0.93). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، مما يدل على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)

و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، حيث بلغ (3.50) بانحراف معياري (0.55)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في الشركات المذكورة كان بدرجة (متوسطة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، نحو الارتفاع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.77 - 4.62)، حيث حصلت الفقرة (25) ومفادها: (يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.62) وانحراف معياري بلغ (0.63)، في حين حصلت الفقرة (27) ومفادها: (هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)) على المرتبة الخامسة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.77) وانحراف معياري بلغ (1.31). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، حيث بلغ (3.87)، بانحراف معياري (0.38)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.81-4.69)، وحصلت الفقرة (35) ومفادها: (يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة ودون أية إعاقة أو تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.69)، وانحراف معياري بلغ (0.47)، في حين حصلت الفقرة (37) ومفادها: (يتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركة وقراراتها) على المرتبة الحادية عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.81) وانحراف معياري بلغ (0.63). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ الإفصاح والشفافية:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (الإفصاح والشفافية)، حيث بلغ (4.45) بانحراف معياري (0.47)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.79 -4.71)، وحصلت الفقرة (54) ومفادها: (تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.71) وانحراف معياري بلغ (0.46)، في حين حصلت الفقرة (52) ومفادها: (**يفصح** عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية) على المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.79)، وانحراف معياري بلغ (0.89). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية وتصورا واضحين لكل فقرة من فقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (الإفصاح والشفافية) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ مسؤولية الإدارة:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (09) ، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (مسؤولية الإدارة)، حيث بلغ (4.29)، بانحراف معياري (0.44)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (مسؤولية الإدارة) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (09)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.62-4.63)، وحصلت الفقرة (57) ومفادها: (أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.63)، وانحراف معياري بلغ (0.60)، في حين حصلت الفقرة (59) ومفادها: (لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أو مجانية) على المرتبة الرابعة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.62)، وانحراف معياري بلغ (1.43). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، مما يدل ذلك على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (مسؤولية الإدارة) وفقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

وبعد انتهاء الباحث من الوصف التفصيلي لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية، ارتأى تحديد الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة. والجدول رقم (10)، يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (10)، أن مبدأ (الإفصاح والشفافية)، قد جاء في (المرتبة الأولى) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، بمتوسط حسابي بلغ (4.45)، وانحراف معياري قدره (0.47)، وجاء مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في (المرتبة الثانية) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.42)، وانحراف معياري قدره (0.39)، وجاء مبدأ (مسؤولية الإدارة) في (المرتبة الثالثة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.29)، وانحراف معياري قدره (0.44)، أما مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) فقد جاء في (المرتبة الرابعة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، وانحراف معياري قدره (0.37)، في حين جاء مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في (المرتبة الخامسة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.87)، وانحراف معياري قدره (0.38)، وأخيرا جاء مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في (المرتبة السادسة) والأخيرة على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري قدره (0.55). وأشارت النتائج إلى أن جميع المتوسطات الحسابية المحسوبة للمبادئ السابقة هي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتائج على أن مستوى تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن المديرين والمدققين والعاملين لديهم قناعة تامة بأهمية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المذكورة، وأن درجة تطبيقها تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

## 2- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الشروع بعملية فحص فرضيات الدراسة، ينبغي التحقق من بعض الاختبارات الإحصائية التي يتطلب إجراؤها على بيانات ومتغيرات أنموذج الدراسة، ومن هذه الاختبارات ما يأتي:

- **اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF):**

استخدم اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF)، للتحقق من وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) من عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة. والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (11)، عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، و يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة)، والبالغة (2.272 ، 2.356 ، 1.099 ، 2.462 ، 2.382 ، 2.614) على التوالي، وأن هذه القيم جميعها أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (5). وبناء عليه فقد أصبح بالإمكان قياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

- **اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test):**

استخدم اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه، وذلك من خلال اختبار الفرضية الإحصائية الآتية:

$H_0$: تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

$H_1$: لا تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

والجدول رقم (12)، يوضح نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، لخاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة:

**قيمة (Z) الجدولية هي (1.96) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والاختبار ذو جانبين (2- tailed).**

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (12)، أن قيم (Z) المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة هي أقل من قيمة (Z) الجدولية البالغة (1.96)، وأن قيم الدلالة الإحصائية هي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$). وفي ضوء النتائج السابقة تم عدم رفض (قبول) الفرضية العدمية ($H_0$) ومفادها:{ تخضع بيانات متغيرات أنموذج الدراسة للتوزيع الطبيعي ( Normal Distribution)}. وهذا يعني، أن بيانات متغيرات أنموذج الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، مما يجعلها جاهزة لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية.

## IV - خلاصة:

- **النتائج:** مما سبق من تحليل خلال الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

1- وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مقارنة بباقي البنود المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحلولها في المرتبة الأخيرة؛

2- وجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية،في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)؛

3- هناك انخفاض فيما يتعلق بوجود قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)؛

4- وجود انخفاض فيما يتعلق بتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان وقراراتها، مقارنة بباقي البنود الخاصة بمبدأ دور أصحاب المصالح.

- **التوصيات:** في ظل ما تقدم من نتائج، توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بتطبيق الحاكمية المؤسسية، بمبادئها المختلفة، والعمل على تطوير أساليب تطبيقها؛

2- توعية الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، لموظفيها بماهية حوكمة الشركات وأهميتها، الأمر الذي سيزيد في خبرتهم ومعرفتهم، مما سينعكس إيجابا على أداء الشركة؛

3- زيادة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بزيادة إفصاحاتها تجاه المساهمين، سواء أكانت تلك البيانات مالية أم غير مالية، لزيادة وعيهم ومقدرتهم في اتخاذ القرارات.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل (1): أنموذج الدراسة الافتراضي**

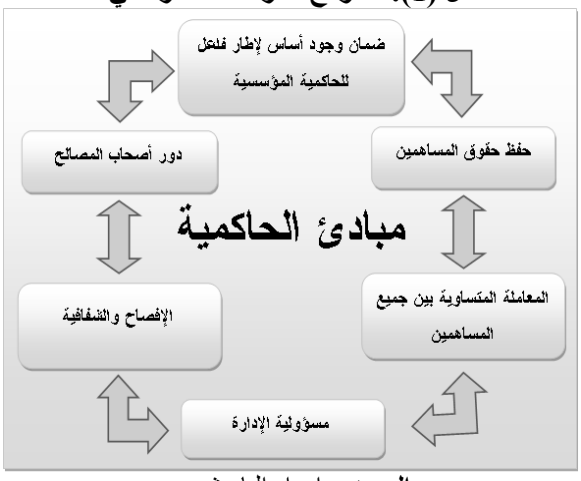


**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة والمستردة الصالحة للتحليل**

| مجتمع الدراسة | عدد الاستبانات الموزعة | الاستبانات المستردة | | الاستبانات الصالحة للتحليل | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% |
| الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان | 55 | 53 | 96.3% | 52 | 94.5% |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الخماسي**

| أوافق بشدة | أوافق | أوافق إلى حد ما | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| (5) درجات | (4) درجات | (3) درجات | (2) درجة | (1) درجة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (03): معاملات كرونباخ ألفا ونسبة الثبات المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة**

| المتغيرات (مبادئ تطبيق الحاكمية) | عدد الفقرات | كرونباخ ألفا | نسبة الثبات |
|---|---|---|---|
| ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية | 13 | 0.856 | %85.6 |
| حفظ حقوق المساهمين | 11 | 0.657 | %65.7 |
| المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين | 5 | 0.637 | %63.7 |
| دور أصحاب المصالح | 11 | 0.609 | %60.9 |
| الإفصاح والشفافية | 15 | 0.889 | %88.9 |
| مسؤولية الإدارة | 14 | 0.819 | %81.9 |
| الأداة ككل | 69 | 0.931 | %93.1 |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقـــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تسعى الإدارة للعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها. | 4.50 | 0.64 | 6 | مرتفعة |
| 2 | تقسم المسؤوليات بين السلطات التنفيذية والإشرافية والتنظيمية بعدالة ووفقا للاحتياجات. | 4.27 | 0.53 | 11 | مرتفعة |
| 3 | تعد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية. | 4.83 | 0.43 | 1 | مرتفعة |
| 4 | يوجد نظام رقابي قوي في الشركة. | 4.53 | 0.58 | 4 | مرتفعة |
| 5 | يعزز نظام الرقابة تفعيل عملية الحاكمية. | 4.54 | 0.54 | 3 | مرتفعة |
| 6 | يوجد لجان تدقيق في الشركة. | 4.62 | 0.63 | 2 | مرتفعة |
| 7 | تؤدي لجان التدقيق عملها بمعزل عن تحكم الإدارة فيها | 4.48 | 0.67 | 7 | مرتفعة |
| 8 | هناك دراية تامة بالتفريق بين القوانين الإلزامية وغير الإلزامية المفروضة على الشركة من قبل الجهات المنظمة. | 4.31 | 0.58 | 8 | مرتفعة |
| 9 | تكتشف الأخطاء وتجري حوكمتها بسرعة ووفقا لمعايير الحاكمية. | 4.29 | 0.64 | 9 | مرتفعة |
| 10 | يفصل بين الملكية و إدارة الشركة. | 4.28 | 0.78 | 10 | مرتفعة |
| 11 | تعد تقارير دورية عن مدى التزام الشركة وإدارتها بتطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها. | 4.21 | 0.72 | 12 | مرتفعة |
| 12 | توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها. | 4.06 | 0.80 | 13 | مرتفعة |
| 13 | تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعة الشركة لدى الجمهور. | 4.52 | 0.64 | 5 | مرتفعة |
| - | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 4.42 | 0.39 | - | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 14 | تنقل ملكية الأسهم وتسجل بسرعة ودقة ودون شروط من الإدارة تؤخر هذه العملية أو تعيقها. | 4.48 | 0.92 | 4 | مرتفعة |
| 15 | يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير. | 4.81 | 0.40 | 1 | مرتفعة |
| 16 | يسمح للمساهمين اختيار طريقة توزيع الأرباح (سواء كانت مالية أو أسهما). | 3.33 | 1.17 | 10 | متوسطة |
| 17 | يحق للمساهمين إبداء رأيهم في القوائم المالية | 4.38 | 0.69 | 5 | مرتفعة |
| 18 | يستطيع المساهمون الحصول على البيانات المالية وغير المالية كاملة وغير منقوصة. | 4.52 | 0.54 | 3 | مرتفعة |
| 19 | تخفى بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية. | 1.75 | 0.93 | 11 | ضعيفة |
| 20 | يستطيع المساهم الحصول على المعلومات من الشركة في أي وقت. | 4.10 | 0.91 | 8 | مرتفعة |
| 21 | يسمح لأي مساهم أن يرشح نفسه لرئاسة مجلس إدارة الشركة في حال توفر الشروط المطلوبة. | 4.19 | 0.95 | 7 | مرتفعة |
| 22 | يسمح للمساهمين بحرية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية. | 4.54 | 0.73 | 2 | مرتفعة |
| 23 | تكون مشاركة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة فاعلة وواضحة الأثر. | 4.25 | 0.74 | 6 | مرتفعة |
| 24 | يحق لأي مساهم أن يراجع المدقق الخارجي من أجل للحصول على أية استفسارات عن الشركة ووضعها المالي. | 3.58 | 1.07 | 9 | متوسطة |
| - | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.99 | 0.37 | - | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| **25** | يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية. | 4.62 | 0.63 | 1 | مرتفعة |
| **26** | يسمح لصغار المساهمين التصويت على القرارات والسياسات المهمة و الأساسية بالشركة. | 4.12 | 1.04 | 2 | مرتفعة |
| **27** | هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين). | 2.77 | 1.31 | 5 | متوسطة |
| **28** | هناك تحديد لنسبة مساهمة أصحاب ذوي المصالح في الشركة. | 2.85 | 1.35 | 4 | متوسطة |
| **29** | يعوض المساهمون جميعهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الإدلاء بمعلومات خاطئة ومشوهة أدت إلى تلقيهم خسائر جسيمة. | 3.15 | 0.75 | 3 | متوسطة |
| **-** | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.50 | 0.55 | - | متوسطة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 30 | يسمح للعاملين أن يكونوا مساهمين في الشركة. | 4.27 | 0.77 | 4 | مرتفعة |
| 31 | تؤخذ آراء الموظفين من قبل الإدارة وتعقد اجتماعات معهم | 3.85 | 0.94 | 6 | مرتفعة |
| 32 | توجد لجنة خاصة مكلفة بإعطاء كل موظف لحقوقه المالية من بدلات و مكافأة ولا ينحصر ذلك في أشخاص محددين. | 3.81 | 1.12 | 7 | مرتفعة |
| 33 | تهيكل الأجور والرواتب في الشركة وفقا للقوانين والأنظمة ودون أية تدخلات من الإدارة. | 3.13 | 1.05 | 10 | متوسطة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 34 | تسعى إدارة الشركة لتعزيز دور المدقق الخارجي واستقلاليته. | 4.46 | 0.67 | 3 | مرتفعة |
| 35 | يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة و دون أية إعاقة أو تأخير. | 4.69 | 0.47 | 1 | مرتفعة |
| 36 | يطلع حملة السندات على جميعها المعلومات داخل الشركة ومهما كانت سرية. | 3.35 | 0.88 | 9 | متوسطة |
| 37 | يتدخل حملة السندات بسياسات وقرارات إدارة الشركة وقراراتها | 2.81 | 0.63 | 11 | متوسطة |
| 38 | توجد قوانين تحفظ حقوق حاملي السندات والمقرضين داخل الشركة. | 3.58 | 0.78 | 8 | متوسطة |
| 39 | يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها إلى تعزيز مكانة الشركة في السوق. | 4.48 | 0.67 | 2 | مرتفعة |
| 40 | تفصح عن المعلومات لأصحاب المصالح كل حسب علاقته فقط وبكل وضوح وشفافية. | 4.10 | 1.12 | 5 | مرتفعة |
| - | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.87 | 0.38 | - | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 41 | هيكلة الإدارة في الشركة وتسلسلها الإداري و الوظيفي يكون واضحا ومفهوما. | 4.38 | 0.87 | 9 | مرتفعة |
| 42 | يفصح عن أسماء كبار المساهمين ونسبة تملكهم في الشركة. | 4.62 | 0.66 | 5 | مرتفعة |
| 43 | تفصح لجان التدقيق عن البيانات والاستنتاجات والقرارات الهامة جميعها التي اتخذتها في تقريرها السنوي. | 4.35 | 0.90 | 12 | مرتفعة |
| 44 | يفصح عن البيانات المالية وغير المالية في التقرير السنوي للشركة بشكل واضح ومفهوم وشامل. | 4.69 | 0.70 | 1 | مرتفعة |
| 45 | يفصح عن المسؤوليات والمهام المناطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقارير السنوية. | 4.36 | 0.82 | 11 | مرتفعة |
| 46 | يفصح عن جميع المعلومات للمساهمين جميعا و أصحاب المصالح في الوقت نفسه ودون تأخير. | 4.50 | 0.67 | 7 | مرتفعة |
| 47 | يفصح عن مرتبات أعضاء الإدارة في التقارير المالية، و قيمة البدلات التي تصرف لهم. | 4.67 | 0.51 | 4 | مرتفعة |
| 48 | يفصح عن عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في التقارير المالية. | 4.42 | 0.96 | 8 | مرتفعة |
| 49 | يفصح عن القرارات المهمة التي ترتبت إثر اجتماع مجلس الإدارة في التقارير المالية. | 4.31 | 0.88 | 13 | مرتفعة |
| 50 | يفصح عن أية عمليات بيع كبيرة للأسهم أو أية أصول للشركة بكل وضوح وشفافية. | 4.54 | 0.61 | 6 | مرتفعة |
| 51 | يفصح عن مدى استقلالية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة في الشركة في القوائم المالية بعدالة ووضوح. | 4.29 | 0.78 | 14 | مرتفعة |
| 52 | يفصح عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية. | 3.79 | 0.89 | 15 | مرتفعة |
| 53 | يفصح عن أية مخاطر يمكن أن تهدد استمرارية الشركة وموقف إدارة الشركة منها في التقارير السنوية | 4.37 | 0.66 | 10 | مرتفعة |
| 54 | تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي. | 4.71 | 0.46 | 1 | مرتفعة |
| 55 | يتم الإفصاح عن النتائج السنوية للشركة في موعدها المحدد. | 4.69 | 0.58 | 3 | مرتفعة |
| - | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 4.45 | 0.47 | - | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة) (n=52)**

| رقم الفقرة | الفقــرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المرتبة | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 56 | يوجد استقلالية للجان التدقيق عن الإدارة. | 4.58 | 0.64 | 2 | مرتفعة |
| 57 | أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية. | 4.63 | 0.60 | 1 | مرتفعة |
| 58 | يفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. | 4.48 | 1.02 | 5 | مرتفعة |
| 59 | لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أم مجانية. | 3.62 | 1.43 | 14 | متوسطة |
| 60 | ينتخب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم السابقة. | 3.79 | 0.85 | 13 | مرتفعة |
| 61 | هناك معايير لتحديد عضوية أعضاء مجلس الإدارة. | 4.17 | 0.68 | 11 | مرتفعة |
| 62 | تضع الإدارة الأهداف والاستراتيجيات، وتعمل على تطويرها. | 4.44 | 0.70 | 7 | مرتفعة |
| 63 | يشرف مجلس الإدارة على هيكلة الشركة من حيث السلطات والمسؤوليات. | 4.35 | 0.68 | 8 | مرتفعة |
| 64 | يشكل مجلس الإدارة لجان التدقيق وفقا للمعايير الخاصة بهذه اللجان. | 4.48 | 0.61 | 6 | مرتفعة |
| 65 | يضع مجلس الإدارة خططا وبرامج للتطوير والتدريب. | 3.85 | 0.98 | 12 | مرتفعة |
| 66 | يؤدي أعضاء مجلس الإدارة أعمالهم وفقا للمعايير والقوانين دون التدخل بعمل باقي العاملين في الشركة. | 4.27 | 0.69 | 10 | مرتفعة |
| 67 | يشرف أعضاء مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية بأكمل وجه ودون أي تحيز يذكر. | 4.33 | 0.62 | 9 | مرتفعة |
| 68 | يحق لمجلس الإدارة تشكيل أية لجان يراها مناسبة وذلك لتسيير العمل وتحقيق الأهداف المطلوبة. | 4.50 | 0.61 | 4 | مرتفعة |
| 69 | يختار أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والتشريعات والأنظمة المعلن عنها من السلطات المنظمة والبورصة. | 4.52 | 0.70 | 3 | مرتفعة |
| - | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 4.29 | 0.44 | - | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (n=52)**

| رقم الفقرة | مبادئ الحاكمية المؤسسية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية | 4.42 | 0.39 | 2 | مرتفعة |
| 2 | حفظ حقوق المساهمين | 3.99 | 0.37 | 4 | مرتفعة |
| 3 | المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم | 3.50 | 0.55 | 6 | متوسطة |
| 4 | دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة | 3.87 | 0.38 | 5 | مرتفعة |
| 5 | الإفصاح والشفافية | 4.45 | 0.47 | 1 | مرتفعة |
| 6 | مسؤولية الإدارة | 4.29 | 0.44 | 3 | مرتفعة |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (11) : نتائج اختبار (VIF) للتحقق من ظاهرة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة**

| رقم الفقرة | المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية) | VIF | Tolerance | القيمة الحرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية | 2.272 | 0.440 | 5 |
| 2 | حفظ حقوق المساهمين | 2.356 | 0.424 | 5 |
| 3 | المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم | 1.099 | 0.910 | 5 |
| 2 | دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة | 2.462 | 0.406 | 5 |
| 3 | الإفصاح والشفافية | 2.382 | 0.420 | 5 |
| 5 | مسؤولية الإدارة | 2.614 | 0.383 | 5 |

**المصدر:** إعداد الباحث

**الجدول (12): نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات أنموذج الدراسة**

| متغيرات الدراسة | عدد المشاهدات | قيمة (Z) المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية | 52 | 0.847 | 0.470 |
| حفظ حقوق المساهمين | 52 | 0.928 | 0.356 |
| المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم | 52 | 1.079 | 0.194 |
| دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة | 52 | 0.923 | 0.361 |
| الإفصاح والشفافية | 52 | 0.975 | 0.297 |
| مسؤولية الإدارة | 52 | 0.644 | 0.800 |
| الربحية | 52 | 1.222 | 0.101 |
| العائد على الأصول | 52 | 0.646 | 0.798 |

**المصدر:** إعداد الباحث

## المصادر والمراجع:


### ➢ المراجع باللغة العربية:

- العازمي ،(2011)، **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان-الأردن.
- إياد جبير،(2008) ، **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،عمان-الأردن .
- جودة، فكري ،(2008)، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة-فلسطين.
- درويش،عدنان، **حوكمة الشركات و دورر مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007.

### ➢ المراجع الأجنبية:

- Ali shah& Butt& Hasan،(2009), **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research; Feb2009, Vol. 26 Issue 4, p624-638, 15p.
- Ergin, Emre,2012**, Corporate Governance Ratings and Market-based Financial Performance: Evidence from Turkey**, International Journal of Economics & Finance; Sep2012, Vol. 4 Issue 9, p61-68, 8p, 3 Charts.

# اختبار القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي من 2007 إلى 2011

# redictability test of the returns of Casablanca Stock exchange index Year 2007-2011

عائشة بخالد (*) & عبد الغني دادن (**) & محمد شيخي (***)
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت سلسلة عائد المؤشر العام لسوق الدار البيضاء مستقلة فيما بينها وتتبع السير العشوائي، حيث قمنا بتقدير مدى انحراف سلسلة مؤشر العائد عن الكفاءة على المستوى الضعيف من خلال اختبار القدرة على التنبؤ بالعوائد على المدى القصير، باقتراح نموذج $ARIMA(1,1,0)\ GARCH(1,1)$ وقد شملت العينة بيانات تاريخية لسعر إغلاق المؤشر العام لسوق الدار البيضاء، خلال الفترة من 2007 إلى 2011، وهي مشاهدات يومية، تبلغ 827 مشاهدة، وقد وجدنا أن النموذج المقترح أفضل من نموذج السير لعشوائي من حيث الجودة التنبؤية، وأن عوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي قابلة للتنبؤ على المدى القصير، وحركة الأسعار تظهر كنتيجة لصدمة خارجية عابرة ، وبالتالي فالسوق لا يعتبر كفؤا عند المستوى الضعيف.

**الكلمات المفتاح :** قدرة على التنبؤ بالعوائد، كفاءة عند المستوى الضعيف، اختبار الارتباط الذاتي، سير عشوائي، سوق الدار البيضاء المالي، نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين.

**تصنيف JEL :** G15

**Abstract:** The study aims to test whether the return series of Casablanca Stock exchange index are independent of each other and tracking a random walk. We use $ARIMA(1,1,0)\ GARCH(1,1)$ model to estimate the extent of the return series index deviation for efficiency at weak level through the predictability test of the returns in short-term. Our sample consists of about 87 daily historical observations of Casablanca Stock exchange index closing price during the period (2007-2011). We have found that the proposed model is better than the random walk model in terms of predictive quality, and the returns of Casablanca Stock exchange index is predictable in the short-term and the price movements appear as a result of transient exogenous shock, therefore the market is not considered efficient at weak level.

**Keywords:** Casablanca Stock Exchange, efficiency at weak level, random walk autocorrelation test, autoregressive conditional heteroskedasticity (Arch).

**Jel Classification Codes :** G15.

## I- تمهيد :

يؤدي سوق رأس المال دورا استراتيجيا في النمو الاقتصادي للدول، حيث يسهل تبادل الأموال بين أصحاب العجز متمثلة في المؤسسات الاقتصادية بين أصحاب الفوائض متمثلة في المستثمرين، حيث يُمكن المؤسسات من الحصول على مصدر بديل للأموال بأقل تكلفة من القروض البنكية وأكثر تنويعا بين أدوات الاستثمار المتنوعة، كما يعطي المستثمر مرونة في اختيار تفضيلاته الاستثمارية، وتعتبر درجة كفاءة السوق واحدة من أهم الاعتبارات التي تُراعى قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

وبالرغم من الأزمات والتشوهات التي شهدتها الأسواق المالية يظل موضوع كفاءة الأسواق حجر الزاوية والمحور الأساسي في المالية الحديثة، حيث يوافق علماء وخبراء الاقتصاد المالي Jensen 1978 في قوله "ليس هناك اقتراحا أو افتراضا آخر في الاقتصاد أكثر صلابة عملية من نظرية كفاءة أسواق رأس المال"[1]، حيث تتكون هذه النظرية من قاعدة تجريبية صلبة تتألف من عدد لا حصر له من البيانات والدراسات العملية، والتي نظرا لضخامتها تم جمعها في مجلدين يحتويان على عدة دراسات قام بها عمالقة الاقتصاد المالي ومؤسسو نظرية كفاءة السوق المالي.

eMail : (*) : beaicha86@gmail.com & (**) : dadene@gmail.com & (***) : mchikhi00@gmail.com

يعتبر سوق الدار البيضاء المالي من أنشط وأكبر الأسواق المالية المغاربية، حيث يصنف في المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثالثة عربيا من حيث القيمة السوقية والتي بلغت من 49,9 مليار دولار*، ويرجع تأسيسه إلى سنة 1929، ولقد شهد السوق جملة من الإصلاحات في العقد الأخير من القرن العشرين استهدفت تحديث الهيكل التنظيمي للسوق المالي وطريقة عمله، ولقد عرف السوق خلال سنة 2006 زيادة مطردة في عدد الشركات المدرجة بإدراج 9 شركة جديدة من بينها: البنك المغربي للتجارة الخارجية.

تسعى الأسواق المالية سواء المتقدمة أو الناشئة لتحقيق الكفاءة، ولقد تميزت الأسواق المتقدمة بالكفاءة المتوسطة، واقتصرت الدراسات التجريبية على مستوى الأسواق الناشئة في اختبار المستوى الضعيف دون المستويين الآخرين، وقد يرجع ذلك لأسباب متعلقة بطبيعة هذه الأسواق مثل: عدم وجود بيانات كافية ومناسبة، البنية التنظيمية الضعيفة لهذه لبعض الأسواق، حداثتها، التشكيك في درجة الإفصاح عن المعلومات التي تصدرها الشركات المدرجة، والتذبذبات الشديدة لدرجة أن بعض الاقتصاديين يرى أن هذه الأسواق مكانا للمضاربة والمقامرة وليس للاستثمار، ولا يعتبر شئ فيها صحيح سوى البيانات حول أسعار الأسهم والمؤشرات، وتركز دراستنا هذه على هذا المستوى.

على ضوء ما سبق، تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

**هل عوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي قابلة للتنبؤ على المدى القصير خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2011 ؟**

سعيا منا للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى: أدبيات الدراسة ثم الدراسات السابقة ثم عرض العينة ومنهجية الدراسة ومتغيراتها فعرض ومناقشة النتائج التجريبية للدراسة، ثم قدمنا خلاصة.

## أدبيات الدراسة:

يعد **EUGENE F. FAMA** * 1970 أول من قام ببناء نظرية السوق الكفؤ، فحسبه تكون السوق كفؤة "إذا عكست أسعار الأوراق المالية بشكل كامل وفوري جميع المعلومات المتاحة عنها والمتعلقة بالأحداث الماضية، الجارية، التوقعات المستقبلية، حيث يكون السعر يعكس القيم الاقتصادية التي تستند إليها قيمة السهم"[2].

نلاحظ أن تعريف Fama غامض ويحتاج لبلورة لمفاهيمه، فكلمة **"بشكل كامل"** تعني أنه لا يوجد أي شئ يعرقل تداول الأوراق المالية (بيع وشراء الأوراق المالية) سواء رسوم الوساطة أو الضرائب، فلو وجدت مثل هذه الرسوم فإن الأسعار تعكس المعلومات المهمة لتقييم الأوراق المالية بشكل ناقص، كما تحتاج كلمة **"جميع المعلومات المتاحة"** إلى توضيح، فهل يقصد بها كل المعلومات الداخلية أو فقط المعلنة (المنشورة)، كما أن كلمة **"الأسعار تعكس المعلومات"** تفترض ضمنيا وجود نموذج تسعير محدد للكيفية التي ينبغي أن تدمج بها معلومات حول العائد والمخاطر في أسعار الأوراق المالية، وقد تم اقتراح عدة نماذج منها: نموذج خصم توزيعات الأرباح (نموذج توزيعات الأرباح المخصومة)، نموذج تسعير الأصول المالية...الخ.

ونظرا لهذه النقائص تم انتقاد التعريف الذي قدمه Fama من طرف الكثير من الباحثين، وذلك لعدم إمكانية تطبيق فرضياته في الممارسة العملية، لأن المعلومات غير مجانية، والمعاملات تتطلب دفع ضرائب ورسوم، ولذلك حاول هؤلاء الباحثون تقديم تعريفات أكثر تفصيلا أو بعبارة أخرى تعريفات مفسرة ومكملة لتعريف Fama، فمنهم من ركز في تعريفه على مدى وجود فرص لتحقيق أرباح غير عادية (Jensen 1978)[3]، ومنهم من ركز على مدى اقتراب أسعار الأسهم من القيمة الجوهرية، وبالتالي توفير إشارات تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد (Beaver 1981)[4]، ومنهم من ركز على تكلفة الحصول على المعلومة وتخليلها (stigle and grossman 1980)[5].

كما يستخدم مصطلح الكفاءة لبلورة العلاقة بين المعلومات وأسعار الأسهم، حيث تعد المعلومات عاملا محوريا في تحديد القيمة الحقيقية للأوراق المالية من أجل الوصول لتحقيق تخصيص الموارد بطريقة صحيحة ومنه تحقيق الكفاءة، وتختلف درجة كفاءة السوق باختلاف نوعية المعلومات التي تنعكس في أسعار الأوراق المالية، فكل مستوى مرتبط بنوع معين من المعلومات، فقد قام Fama سنة 1970 بتقسيم مستويات كفاءة السوق المالي إلى ثلاث مستويات تتمثل[6] في فرض الصيغة ضعيفة القوة وفرض الصيغة متوسطة القوة وفرض الصيغة القوية، حيث يختبر المستوى الضعيف مدى القدرة على استعمال العوائد الماضية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية، أما المستوى المتوسط فيختبر مدى انعكاس المعلومات متمثلة في الإعلانات في أسعار الأوراق المالية بسرعة، أما المستوى القوي يختبر مدى قدرة بعض المستثمرين على تحقيق أرباح غير عادية من خلال امتلاكهم معلومات مميزة** دون غيرهم من باقي المستثمرين.

يمكن تقسيم البحوث التجريبية على كفاءة السوق إلى فئتين كبيرتين، الفئة الأولى تتعلق بالتحليل الفني وتهدف أساسا إلى اختبار مدى توفر المعلومات القابلة للاستغلال في أسعار الأوراق المالية الماضية لتحقيق أرباح غير عادية مستقبلية، ويستخدم أساسا على المستوى الضعيف، أما الفئة الثانية فتتعلق بالتحليل الأساسي، الذي يقوم على افتراض أن هناك عوامل أخرى غير الأسعار التاريخية ذات الصلة في تحديد الأسعار في المستقبل مثل أداء المؤسسة المصدرة للأوراق المالية، القطاع الذي تنشط به المؤسسة وظروف الأقتصاد ككل.

❖ **فرض الصيغة الضعيفة**: يقضي فرض الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بأن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية أو الماضية عن أسعار الأوراق المالية بالكامل والتي تتعلق بالتغير في أسعار الأوراق المالية وسلوكها، وكذا أحجام التداول الماضية، الأداء المالي السابق للمؤسسات المصدرة، ومعنى ذلك أنه لا يمكن التنبؤ بسعرها اعتمادا على المعلومات المتاحة عنها في الماضي لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض[7]، وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم، وفي ظل هذه المعلومات لا يستطيع المستثمر المالي تحقيق أرباح غير عادية، تفوق متوسط معدل عائد السوق أو تفوق معدل العائد على السهم والذي يغطي كافة المخاطر المصاحبة له، لأن كل المعلومات المتاحة قد انعكست في أسعار الأوراق المالية وأصبحت معروفة لدى كل المتعاملين في السوق، وبالتالي لا جدوى من استخدام التحليل الفني، ولكن يمكن استعمال التحليل الأساسي لتحقيق أرباح غير عادية.

لاختبار الكفاءة من المستوى الضعيف يكفي أن نثبت أن المستثمر يمكنه الاستفادة من توقع الأسعار في المستقبل باستخدام تسلسل أو تتابع الأسعار الماضية، حيث يتحقق ذلك عندما يكون مستوى الارتباط الذاتي في التسلسل لا يذكر وهذا ما يطابق فرضية السير العشوائي.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم افتراض عشوائية السوق كمايلي[8]:

$$R_{it} = \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$R_{it}$: العائد المتوقع على السهم i خلال الفترة t.

$\mu_i$: الحد الثابت.

$\varepsilon_{it}$: متغير عشوائي بمتوسط صفر، وتباين ثابت ومعامل ارتباط صفر لتحويل إبطاء أو تأخير K أكبر أو يساوي 1.

وبالتالي:

$$E(R_{it}|\mu_i) = \mu$$

وهذا يعني أن أفضل تنبؤ لمعدل العائد على السهم i للفترة المستقبلية هو متوسط معدل العائد الماضي في نفس الفترة.

توجد ثلاث مداخل لاختبار فرض الصيغة الضعيفة تتمثل فيمايلي:

1. اختبار استقلال التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم (اختبار سلاسل الارتباط)؛
2. اختبار مدى فعالية استخدام أساليب التحليل الفني (الشموع) للحصول على أرباح أعلى من الأرباح التي تحققها إستراتيجية التنويع الساذج (اختبار قواعد التصفية)؛
3. اختبار الأنماط الطارئة.

وسنركز في دراستنا على المدخل الأول.

**1. اختبار استقلال التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم (اختبار سلاسل الارتباط):**

يعتمد اختبار سلاسل الارتباط على دراسة معامل الارتباط بين التغير في سعر سهم ما خلال فترة زمنية معينة للتحقق من وجود دلالة إحصائية ذات معنوية لمعامل الارتباط بين التغيرات السعرية المتتالية، حيث تكون الصيغة الضعيفة للكفاءة محققة إذا وفقط كان معامل الارتباط الخطي*** بين التغيرات في سلسلة الأسعار معدوما، بمعنى أن الأسعار تسلك حركة عشوائية في مسارها، فإذا كشفت النتائج عن وجود نمط للتغير في الأسعار فإن هذا يعد بمثابة حكم على رفض الحركة العشوائية للأسعار، وتجدر الإشارة أن هذا الاختبار يرتكز على المدى القصير دون الطويل، حيث أن المستثمرون يهتمون بالمدى القصير (يوم، أسبوع، شهر) للتنبؤ بالأسعار المستقبلية من أجل تحقيق أرباح غير عادية، بالإضافة إلى أن هناك 25% إلى 40% من تغيرات العوائد على المدى الطويل يمكن التنبؤ بها بالاعتماد على سلسلة العوائد التاريخية، وإذا سلمنا بذلك فإن نموذج الحركة العشوائية يصبح غير ذي جدوى لاختفاء أثره على المدى الطويل، وبالتالي يصبح تحليل المستثمرون للمعلومات إجراء غير رشيد.

ولقد تم اختبار استقلالية التغيرات في أسعار الأسهم من قبل kindle في 1953 في مؤشر لندن خلال الفترة بين 1928-1938، Fama 1965 في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أظهرت النتائج أن العوائد في اليوم t كان لها ارتباط مع العوائد في اليوم $(t-1)$ ، $(t-2)$ ولغاية اليوم $(t-10)$ وكانت معاملات الارتباط بين التغيرات المتتالية موجبة ولكنها ضعيف جدا وتقترب كثيرا من الصفر أن معاملات الارتباط بين التغيرات المتتالية منخفضة جدا، وليست مستقرة بالقدر الذي يتيح للمستثمر تحقيق أرباح غير عادية في الوقت المناسب[9].

كما قام Solnik 1973 بتطبيق منهجية Fama 1965 على السوق الأوروبية، حيث قام بحساب التغيرات اليومية، الأسبوعية، النصف شهرية، الشهرية لكل سهم وبسبب ضيق الأسواق الأوروبية وأوجه القصور فيها الخاصة بنشر المعلومات، أظهرت النتائج اختلافات كبيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث وجدت انحرافات كبيرة في كفاءة الأسواق الأوروبية أكثر من السوق الأمريكية، ومع ذلك وجد Solnik أن معاملات الارتباط اليومية مهمة للمستثمر لتحقيق ربح نظرا لتكاليف المعاملات الباهظة التي من شأنها أن تدعم إستراتيجية الاستثمار[10].

## II- الدراسات السابقة:

يمكننا عرض خمسة دراسات سابقة كمايلي:

- **Asma Mobarek(2000), Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh[11]**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق دكا للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وباستخدام مؤشرات الأسعار اليومية لجميع الأوراق المالية المدرجة في السوق الفترة من عام 1988 إلى عام 1997 وتطبيق أربع أساليب إحصائية مختلفة هي : نموذج ARIMA، نموذج الارتباط الذاتي، نموذج الانحدار الذاتي، توصلت الدراسة إلى أن سوق دكا للأوراق المالية لا تتبع نموذج السير العشوائي حيث أن هناك ارتباطات بين عوائد الأوراق المالية، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهم المستثمرين وإدارة السوق فيما يخص السياسة العامة.

- **Dilip K. Patro, Yangru Wu (2004), Predictability of short-horizon returns in international equity markets[12]**

تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ على المدى القصير لعوائد مؤشرات الأسهم لأسواق 18 دولة متقدمة، خلال الفترة من 1979 إلى1998، حيث استخدمت لاختبار ذلك نسبة التباين (Variance ratio)، وقد تم رفض فرضية السير العشوائي عند مستويات الدلالة التقليدية لـ11 دولة مع بيانات يومية، و15 دولة مع بيانات أسبوعية، أظهرت النتائج أنه هناك قدرة على التنبؤ بعوائد الأسهم في الافق اليومي والاسبوعي.

- **حمد بن عبد الله الغنام(2005)، تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية بوكس جينيكز:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط تغير مؤشر أسعار الأسهم العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1985 إلى 2002، من أجل بناء نموذج يساعد على التنبؤ بقيم المؤشر في الأجل القصير، وقد تم تطبيق عدة أساليب إحصائية منها: اختبار Dickey-Fuller augmented وكذا معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أفضل نموذج ينطبق على بيانات المؤشر العام لأسعار الأسهم هو نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما بينت الدراسة أن مؤشر أسعار الأسهم العام يتأثر بدرجة كبيرة بقيمة المؤشر في الفترة السابقة بدون أية تأثيرات موسمية، فالسوق لا يتمتع بالكفاءة على أساس المؤشر المرجح بالقيمة السوقية وعلى أساس المؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول. وتبين أيضا أن المؤشر المرجح بالقيمة السوقية لا يعد مرآة صادقة للسوق وهو ما تبين من خلال نتائج ارتباط المؤشر مع المؤشرات القطاعية .

- **Mohammad Al-Shiab (2006), The Predictability of the Amman Stock Exchange using the Univariate Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) Model[13]**

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالعوائد اليومية لمؤشر سوق عمان المالي على المدى القصير خلال الفترة من 2004/01/04 إلى 2004/08/11 وهو تنبؤ خارج العينة لمدة 7 أيام، حيث وجدت الدراسة أن أفضل نموذج للتنبؤ هو ARIMA، وأن سوق عمان المالي كفؤ عند المستوى الضعيف.

- **فاروق رفيق التهتموني(2009)، فرضية السير العشوائي لبورصة عمان للأوراق المالية ( دراسة مقارنة بين أنواع مؤشرات السوق من 2003- 2007 )[14]:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية السير العشوائي لبورصة عمان من خلال التطبيق على نوعين من المؤشرات في السوق، وهما المؤشر المرجح بالقيمة السوقية والمؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول وذلك من سنة

2007-2003، وقد خلصت الدراسة إلى أن السوق لا يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف على أساس المؤشر المرجح بالقيمة السوقية وعلى أساس المؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول.

- **مروان جمعة درويش(2011) ، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2006-2008:[15]**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وباستخدام العوائد اليومية لمؤشر القدس خلال الفترة 1997-2008، وخمس مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق خلال الفترة 2006-2008، وتطبيق أربع أساليب إحصائية مختلفة هي : الارتباط المتسلسل، والتكرارات، وجذر الوحدة، ونسبة التباين، وقد توصلت الدراسة إلى أن سوق فلسطين للأوراق المالية غير كفؤ عند المستوى الضعيف نتيجة الخصائص المتعلقة به كضعف السيولة والتداول.

- **Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012), Testing on Weak Form Market Efficiency:The Evidence from Indonesia Stock Market Year 2008-2011[16]**

حاولت هذه الدراسة اختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف بسوق اندونيسيا للأوراق المالية من 1 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2011 حيث تم استعمال سعر الإغلاق للمؤشرين IHSG و LQ45 وقد استخدمت الدراسة اختبار الارتباط الذاتي واختبار التكرارت وتحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى أن سوق اندونيسيا المالي ليس كفؤ على المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة، فقامت ببناء نموذج للتنبؤ، وقد أشارت الدراسة في نتائجها إلى عدم قدرة المستثمر على استخدام عائد عادل للمخاطر، وأن قواعد التداول الفني لا تزال هي القواعد المناسبة لتحقيق عائد إضافي أو غير عادي، كما أشارت إلى ضعف قوة العوائد الماضية لتفسير العوائد الحالية.

## III- منهجية الدراسة:

### 1. عينة وأدوات ومتغيرات الدراسة:

تتكون بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة من سلسلة الأسعار اليومية (سعر الإغلاق) للمؤشر العام لسوق الدار البيضاء المالي MASI وهو مؤشر يضم جميع الشركات المدرجة في صيغة أسهم، حيث تتكون السلسلة من 827 مشاهدة يومية، ممتدة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09، ولقد تم الحصول على جميع البيانات من الموقع الالكتروني الرسمي لسوق الدار البيضاء http://www.casablanca-bourse.com، ولقد تم حساب العوائد اليومية من خلال اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر بواسطة المعادلة التالية:

$$R_t = Ln = \left(\frac{p_t}{p_{t-1}}\right)$$

**حيث:**

$\mathbf{R_t}$ : عوائد المؤشر في اليوم t.

$\mathbf{p_t}$ : سعر الإغلاق اليومي للمؤشر خلال الفترة الحالية t.

$\mathbf{p_{t-1}}$ : سعر الإغلاق اليومي للمؤشر خلال الفترة السابقة $t-1$.

**Ln** : اللوغاريتم الطبيعي.

لاختبار اشكالية الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي؛
- احتبارات الجذر الوحدوي مقتصرين على اختبار Dickey et Fuller؛
- اختبار استقلالية المشاهدات مقتصرين على اختبار BDS؛
- ونموذج الانحدار الذاتي؛
- نموذج $ARIMA(1,1,0)$ مع الخطأ $GARCH(1,1)$.

- **وصف متغيرات الدراسة:**

| | المتغير | الرمز |
|---|---|---|
| • | سعر إغلاق مؤشر سوق الدار البيضاء المالي | **M** |
| • | لوغاريتم مؤشر سوق الدار البيضاء المالي | **LogM** |
| • | مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي | $\mathbf{M_d}$ |

## IV- مناقشة النتائج:

### 1. تطور سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

نلاحظ من **الشكل رقم 01** أن تطور مؤشر سوق الدار البيضاء في ارتفاع متزايد إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008، حيث سجل المؤشر العام انخفاض رهيب سنة 2008، نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث عرف 62 سهما من أصل 77 انخفاضا خلال نفس السنة، تكبدت فيه أسهم الشركات العقارية المدرجة بالبورصة أقوى هذه الانخفاضات، حيث هوت قيمة سهم «أليانس للتطوير العقاري» بحوالي 33 % ثم سهم «الضحى» الذي اندحر بنسبة 25 % واستقر في 158 درهما، أما باقي الأسهم التي عرفت انخفاضات كبيرة فنجد سهم «دلتا هولدينغ» بحوالي 25 % ثم سهم «مناجم» بنسبة 24 % رغم أن كل هذه الشركات أعلنت عن نتائج جيدة خلال النصف الأول من سنة 2008، ثم يرجع ليرتفع مرة أخرى إلى غاية 2011.

من الناحية القياسية نلاحظ أن سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء المالي غير مستقرة**** وذلك لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام، حيث نلاحظ أن السلسلة لا تتمحور حول محور الفواصل بل لها علاقة بالزمن، ولإرجاع السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

### 2. تطور سلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء ( $M_d$ /DLOGM) خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

ما نلاحظه مبدئيا على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى للمؤشر العام لسوق الدار البيضاء (**الشكل رقم 02**) أنها مستقرة من حيث الاتجاه العام، فهي تتذبذب حول محور الفواصل وتدور حول الصفر لكن تباينها غير ثابت أي ليس تشويش أبيض، وسنتأكد من ذلك باختبار مجموعة من الإحصائيات.

### 3. اختبار الإحصاء الوصفي والتوزيع الطبيعي لسلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء $M_d$

سنقوم باختبار ما إذا كانت السلسلة $M_d$ تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، ولأجل القيام بذلك نستعين بالاختبارات التالية: Skewness, Kurtosis, Jarque-Berra وفق الفرضيتين التاليتين:

- $H_0$ : سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5%.
- $H_1$ : سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

تبين نتائج الإحصاء الوصفي **(الشكل رقم 03)** أن عائد المؤشر العام لسوق الدار البيضاء لا يتوزع توزيع طبيعي لأن المتوسط والوسيط لا وجود لهما في نفس النقطة، كما نلاحظ أن إحصائية Jarque-Berra تساوي 164155.9 وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0,05}(2) = 5.99$ ، كما أن قيمة Kurtosis أكبر تماما من 3، أي أن التوزيع الطبيعي متسطح (نرفض فرضية التسطح) ويقع ضمن توزيع leptokurtic، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة Skewness والتي تختلف عن الصفر تأخذ قيمة سالبة في حالتنا بمعنى أن التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليسار، وهي بذلك تشير إلى عدم تناظر التوزيع ( نرفض فرضية التناظر أو التماثل) مما يعطي إشارة إلى وجود بنية غير خطية في سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء $M_d$، مثل وجود تأثير ARCH بسبب عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء، أو قد يدل على وجود بنية مشوشة بمعنى رفض فرضية تجانس التباين.

**القرار**: نرفض الفرضية $H_0$ أي أن سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

ومع ذلك، لا يمكن الحكم بناءا على الإحصاء الوصفي فقط، بل من الضروري القيام باختبارات أخرى لدراسة مدى القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء.

**4. اختبار الارتباط الذاتي لسلسة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي**

يدخل هذا الاختبار ضمن مجموعة الاختبارات الخاصة باستقرارية السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر، وهو اختبار معلمي يستخدم لتحديد العلاقة بين عوائد الأسهم في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة، ويهدف إلى تحديد مدى استقلالية عوائد الأسهم عن بعضها البعض[17] من خلال اختبار مدى اختلاف معامل الارتباط المتسلسل إحصائيا عن الصفر، فإذا كانت عوائد الأسهم مرتبطة ذاتياً (معامل الارتباط يختلف عن الصفر) فإنه يتم رفض فرضية المستوى الضعيف من الكفاءة.

ويتم الاختبار وفق الفرضيتين التاليتين:

- $H_0$: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تساوي الصفر $(H_0: P_k = 0)$.
- $H_1$: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي لا تساوي الصفر $(H_0: P_k \neq 0)$.

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم 04**) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي البسيط للسلسلة $M_d$ تقع داخل مجال الثقة، $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$، حيث $T = 827$ أي أنها تنعدم معنويا، بمعنى تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5٪، ويمكن التأكد من ذلك من خلال احتمال معظم معاملات العمود الأخير (prob) والذي فاق 5%.

**القرار**: نقبل الفرضية $H_0$ فرضية انعدام معاملات الارتباط الذاتي، ونرفض فرضية عدم انعدام معاملات الارتباط الذاتي $H_1$، وبالتالي فالسلسلة $M_d$ مستقرة.

**5. اختبارات الجذر الوحدوي لسلسلة مردودية مؤشر بورصة سوق الدار البيضاء المالي**: توجد عدة اختبارات للكشف عن وجود اتجاه عام في السلسلة، أهمها اختبارات الجذر الوحدوي وأهمها: اختبار Dickey et Fuller، اختبار Phillips and Perron، اختبار KPSS، وسنقتصر في دراستنا على اختبار واحد وهو اختبار Dickey et Fuller[18].

- **اختبار الجذر الوحدوي أو ديكي فولر Dickey et Fuller(DF)**

يسمح هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو لا عن طريق تحديد مركبة الاتجاه العام إن كانت تحديدية أو عشوائية، يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

- $H_0$: سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تحتوي على جذر وحدوي.
- $H_1$: سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة لا تحتوي على جذر وحدوي (ساكنة).

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم 05**) أن القيمة الإحصائية لـ Dickey et Fuller تساوي ( $-23.80408$ ) وهي أكبر بكثير من القيمة الحرجة لإحصائية MacKinnon عند مستوى معنوية 5% بالقيمة المطلقة والتي تساوي ($-2.8648$ ) أي $|-2.8654| < |-23.80408|$ وكذلك عند 10% و 1%.

**القرار**: نرفض الفرضية $H_0$ أي أن سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة لا تحتوي على جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة $M_d$ لا تسير سيرا عشوائيا، وبالتالي فالسوق غير كفؤ عند المستوى الضعيف.

**6. اختبار استقلالية المشاهدات للمردودية:** يتم اختبار استقلالية المشاهدات من خلال اختبار BDS، هو اختبار غير معلمي اقترح عام 1987 من طرف Brock, Dechert and Scheinkman، ويعتبر أكثر قوة في العينات الكبيرة، حيث يختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقلة ومتماثلة التوزيع -IID- ( *independently and identically distributed*) ضد فرضية الارتباط الخطي أو غير الخطي[19].

يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

- $H_0$: مشاهدات سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بـــIID (استقلالية المشاهدات).
- $H_1$: مشاهدات سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء لا تتميز بـــ IID (ترتبط خطيا فيما بينها).

من خلال (**الشكل رقم 06**) نلاحظ أن إحصائية BDS أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 (عند مستوى معنوية 5%)، وأيضا 2.58 (عند مستوى معنوية 1%)، مهما يكن البعد من 2-10.

**القرار**: نرفض الفرضية $H_0$ وهي فرضية استقلالية المشاهدات ونقبل الفرضية $H_1$ أي أن المشاهدات ترتبط ارتباط غير خطي.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة نستنتج أن سوق الدار البيضاء المالي غير كفؤ عند المستوى الضعيف، ويشير ذلك إلى أن المستثمر لا يمكنه تحقيق عوائد عادلة مقابل استراتيجية مخاطر محددة، وأن قواعد التداول الفني هي المناسبة لتحقيق أرباح غير عادية، وبالتالي فسعر سوق الدار البيضاء المالي قابل للتنبؤ على المدى القصير، وبالتالي نرفض فرضية السير العشوائي، بمعنى أخر حركة الأسعار في هذا السوق ما هي إلا نتيجة لصدمات خارجية عابرة، أي أن المتعاملين في السوق يمكنهم التنبؤ بمردوديتهم في أفق قصير المدى.

للتنبؤ بعوائد سوق الدار البيضاء المالي، لا بد من اختيار نموذج تنبؤ قصير المدى وتقديره، وهو ما سنتطرق له في النقطة الموالية.

## 7. تقدير النموذج الملائم للتنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء على المستوى القصير

من خلال التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي (**الشكل رقم 04**) نلاحظ أن جميع معاملات دالة الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنويا الصفر عند مستوى 5% ماعدا معامل الارتباط الذاتي عند الفجوة $(K = 1)$، والذي يختلف معنويا عن الصفر ومن خلال ذلك يمكننا تحديد درجة نموذج المتوسط المتحرك $(q = 1)$، ومن جهة أخرى نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الجزئي تساوي معنويا الصفر عند مستوى 5% ماعدا معامل الارتباط الذاتي عند الفجوة $(K = 1)$، والذي يختلف معنويا عن الصفر ومن خلال ذلك يمكننا تحديد درجة نموذج الانحذار الذاتي $(p = 1)$، بمعنى أخر:

$$\forall k > 1 \cdot \rho(k) = 0$$
$$\forall k > 1 \cdot r(k) = 0$$

وبالتالي فسلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تخضع إما لنموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الأولى $MA(1)$، أو نموذج الانحذار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$.

- **تقدير النموذجين المقترحين والمفاضلة بينهما:**

نقوم بتقدير النموذجين بطريقة Gauss- Newton، ثم نفاضل بينهما باستخدام المعايير *Akaike*، *Schwarz*، *Hanane-Quinn*.

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم07**) أن معامل نموذج $AR(1)$ له معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن إحصائية Student والتي تساوي 5.5746 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما نلاحظه أيضا من خلال نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.00000003 فهي أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$ بمعنى أن معامل $AR(1)$ يختلف معنويا عن الصفر، بالإضافة إلى القدرة التفسيرية العالية والتي تظهر من خلال معامل التحديد الذي يساوي 99% .

كما نلاحظ أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء، وهذا ما تظهره إحصائية Durbin-Watson والتي تساوي 2.021، أي أن معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء يعتبر معنويا معدوما.

كما نلاحظ من خلال (**الشكل رقم08**) أن معامل نموذج $MA(1)$ له معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن إحصائية Student والتي تساوي 4.8507 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما تؤكده نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.00000147 فهي أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن معامل $AR(1)$ يختلف معنويا عن الصفر، بالاضافة الى القدرة التفسيرية العالية والتي تظهر من خلال معامل التحديد الذي يساوي 99% .

**المفاضلة بين النموذجين:** تتم المفاضلة بين النموذجين المقترحين باستخدام *Akaike*، *Schwarz*، *Hanane-Quinn*، والذي يبينه الجدول الموالي:

| معايير المفاضلة | $MA(1)$ | $AR(1)$ |
|---|---|---|
| *Akaike* | (6.145-) | (6.149-) |
| *Schwarz* | (6.139-) | (6.143-) |
| *Hanane-Quinn* | (6.143-) | (6.146-) |

نلاحظ أن نموذج $AR(1)$ أصغر من نموذج $MA(1)$ من حيث المعايير المذكورة، وبالتالي يتم اختيار نموذج $AR(1)$.

**8. تقدير نموذج الانحدار الذاتي $AR(1)$:** يتم اختبار النموذج المختار وفق المراحل التالية:

**1.8. اختبار سلسلة البواقي:**

أ. **اختبار استقرارية البواقي (استقلالية الأخطاء)**: نقوم بدراسة مدى استقرارية البواقي للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء[20]، بمعنى أخر نختبر ما إذا كانت الأخطاء العشوائية تخضع لسيرورة التشويش الأبيض.

ويتم الاختبار وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0$: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسة البواقي تساوي الصفر ($H_0: P_k = 0$).

$H_1$: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسة البواقي لا تساوي الصفر ($H_0: P_k \neq 0$).

نلاحظ من خلال **(الشكل رقم 09)** أن سلسلة البواقي مستقرة، حيث أن معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تساوي معنويا الصفر، أي تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$، وهذا ما تؤكده احصائية durbin-watson **في (الشكل رقم 07 )** والتي تشير إلى استقلالية البواقي، إضافة إلى إحصائية Breusch-Godfrey والتي تساوي 2.7309، فهي أقل تماما من القيمة الجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2) = 5.99$ أي أن معامل الارتباط الذاتي للأخطاء يساوي معنويا الصفر، وبالتالي نقبل الفرضية $H_0$ جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسة البواقي تساوي الصفر.

ب. **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي:** نلاحظ من خلال**(الشكل رقم 10)** أن سلسلة البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي باعتبار أن إحصائية Jarque-Berra تساوي 199883.6 فهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، كما نلاحظ أن قيمة Kurtosis أكبر تماما من 3، أي أن التوزيع الطبيعي متسطح (نرفض فرضية التسطح)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة Skewness والتي تختلف عن الصفر تأخذ قيمة سالبة بمعنى أن التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليسار، وهي بذلك تشير إلى عدم تناظر التوزيع، وهذا يشير إلى أن الأخطاء العشوائية قد تكون ذات تباين شرطي غير متجانس، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية ARCH-LM والتي تساوي 21.9813 **(الشكل رقم 07)** فهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^1_{0.05}(1) = 3.84$ ، وبالتالي لا بد من إعادة النمذجة للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التباين الشرطي للأخطاء، لأن السلاسل المالية تتميز بتقلبات مرتبطة بالزمن وبتباين شرطي غير متجانس، حيث تعبر هذه التقلبات عن المخطر في السوق.

**ج. المقارنة بين لوغاريتم مؤشر البورصة الحقيقي والتقديري**

نلاحظ من خلال **(الشكل رقم 11)** أن سلسلة لوغاريتم مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تنطبق على السلسلة المقدرة للوغاريتم المؤشر،وهذا ما يؤكده معامل التحديد والذي يعبر عن مقياس التصحيح أو القدرة التفسيرية والذي بلغ 99%.

**9. اقتراح نموذج انحدار ذاتي مشروط بعدم تجانس التباين للأخطاء**: قمنا بتقدير نموذج $ARIMA(1,1,0)$ مع الخطأ $GARCH(1,1)$ وذلك باختبار التوزيع من نوع توزيع الخطأ المعمم GED( generalized error distribution)، واستخدمنا في ذلك خوارزمية BHHH، والنتائج موضحة في **(الشكل رقم 12).**

حيث نلاحظ أن كل المعاملات مقبولة إحصائيا، أي تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، حيث أن إحصائية Student أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما تؤكده نسب الاحتمال التي تعتبر معدومة فهي أقل تماما من 5% ، كما أن معلم GED يختلف أيضا معنويا عن الصفر لأن إحصائية Student والتي تساوي 22.979 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96.

كما نلاحظ أن للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة، حيث بلغ معامل التحديد 32%، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المعاملين المقدرين في $GARCH(1,1) \leftarrow \hat{\alpha} + \hat{\beta} = 0.463312 + 0.345941$ أقل من 1، وهذا يدل على استقرارية النموذج، حيث أن المعاملين المقدرين موجبان وأكبر من 0.5.

تجدر الإشارة إلى أن بواقي التقدير والمبينة في **(الشكل رقم 13)** مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لسلسة البواقي والمبينة في **(الشكل رقم 14)** تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ فهي تساوي معنويا الصفر، وهذا ما تؤكده احصائية durbin-watson والتي تساوي 1.927 في **(الشكل رقم 12)**، وهي بذلك تشير إلى عدم معنوية معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن هناك دليل على استقلالية بواقي التقدير، كما نلاحظ من نفس الشكل أن فرضية تجانس التباين الشرطي لأخطاء النموذج $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$ محققة لأن احصائية ARCH-LM والتي تساوي 0.10328 **(الشكل رقم 12)**، فهي أقل تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(1) = 3.84$ وهذا ما تؤكده نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.7479، وهي أكبر تماما من 5% ، وللتأكد من ذلك قمنا بالتمثيل البياني لسلسلة

مربعات البواقي المبينة في **(الشكل رقم 15)**، حيث نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ أي تساوي معنويا الصفرعند مستوى معنوية 5%، وهذا دليل على استقرارية مربعات البواقي وبالتالي فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء محققة، إلا أن فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي غير محققة **(الشكل رقم 16)** لأن إحصائية Jarque-Berra تساوي 10098.16 وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2)$، وهذا منطقي إذا أخذنا بعين الاعتبار خطأ $GARCH$ بتوزيع غير طبيعي وليكن GED مثلا.

**10. التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي:**

لاختبار كفاءة السوق على المستوى الضعيف قمنا بحساب التنبؤ على المدى القصير خارج العينة، حيث قدرنا الخطأ المعياري للتنبؤ باستخدام $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$ ففي هذه الحالة يتم مقارنة التنبؤ باستخدام النموذج المقترح بالتنبؤ باستخدام النموذج السير العشوائي، حيث نلاحظ أن الأخطاء المعيارية للتنبؤ في **(الشكل رقم 17)** في النموذج المقترح تعتبر أصغر تماما من الأخطاء المعيارية لنموذج السير العشوائي، وهذا ما يشير إلى الجودة التنبؤية لنموذجنا بالمقارنة مع نموذج السير العشوائي، بمعنى أخر أن سوق الدار البيضاء يعتبر غير كفؤ عند المستوى الضعيف، وحركة الأسعار تظهر كنتيجة لصدمة خارجية عابرة ومؤشر السوق يعتبر قابل للتنبؤ على المدى القصير، وهذا ما تؤكده الاختبارات الإحصائية المبينة سابقا.

## V - خلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي خلال الفترة من 2007 إلى 2011، حيث اختبرت بداية الكفاءة على المستوى الضعيف، ووجدت النتائج أن سلسلة عائد مؤشر سوق الدار البيضاء لا تتوزع توزيعا طبيعيا، وأن هناك ارتباط ذاتي بين مشاهداتها، وبالتالي رفض فرضية السير العشوائي فالسوق غير كفؤ عند المستوى الضعيف، وهناك امكانية للتنؤ بعوائد مؤشر السوق على الأفق القصير.

تم تقدير نموذجين للتنبؤ، واخترنا أفضلهما من حيث الجودة التنبؤية، وهو نموذج $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$.

إن هذه النتائج مطابقة لنتائج بعض الدراسات المتعلقة بالأسواق الناشئة مثل دراسة: Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012) على سوق اندونيسيا، مروان جمعة درويش(2011) على سوق فلسطين، فاروق رفيق التهتموني(2009) على سوق عمان، Asma Mobarek(2000), على سوق دكا بنغلاديش، وتتعارض مع نتيجة Mohammad Al-Shiab (2006) على سوق عمان.

إن التطابق الكبير مع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالاسواق المالية الناشئة، قد يكون سببها تماثل الخصائص السائدة في الاسواق المالية الناشئة مثل[21]:

1. انخفاض درجة الإفصاح في السوق، الانقطاع المستمرة في التداولات وارتفاع تكلفة المعاملات؛
2. ضعف السيولة ومحدودية أنواع الأصول المالية المتداولة؛
3. التقلبات الشديدة في أسعار الأصول المالية ؛
4. البطئ في نشر المعلومات وعدم انعكاسها بسرعة في اسعار االاوراق المالية، بسبب ضعف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
5. عدم وجود لوائح تنظيمية رسمية مكثفة، مما يؤدي إلى التأخر في تنفيذ العمليات الاستثمارية.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل رقم (01): تطور سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09**

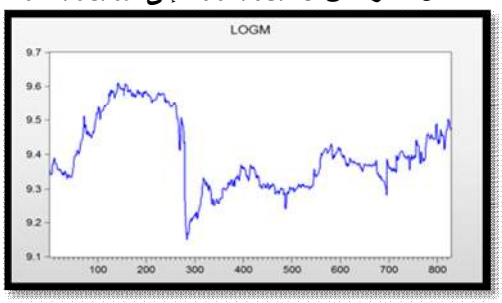


**الشكل رقم (02): تطور سلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09**

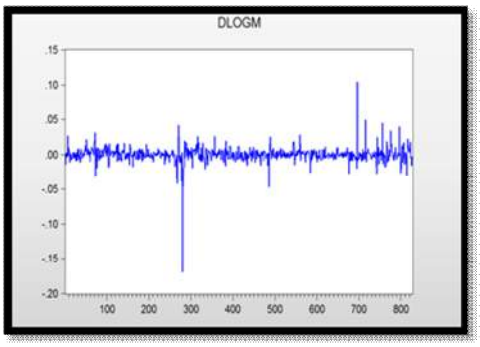


**الشكل (03) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة $M_d$**

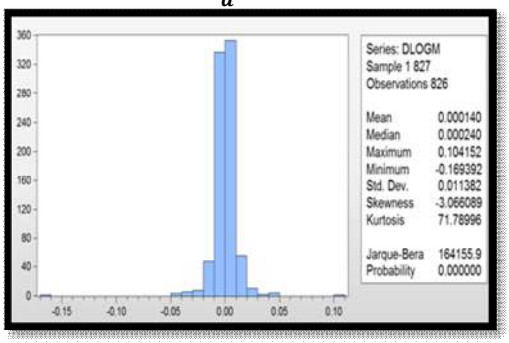


**الشكل (04) نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلسلة $M_d$**

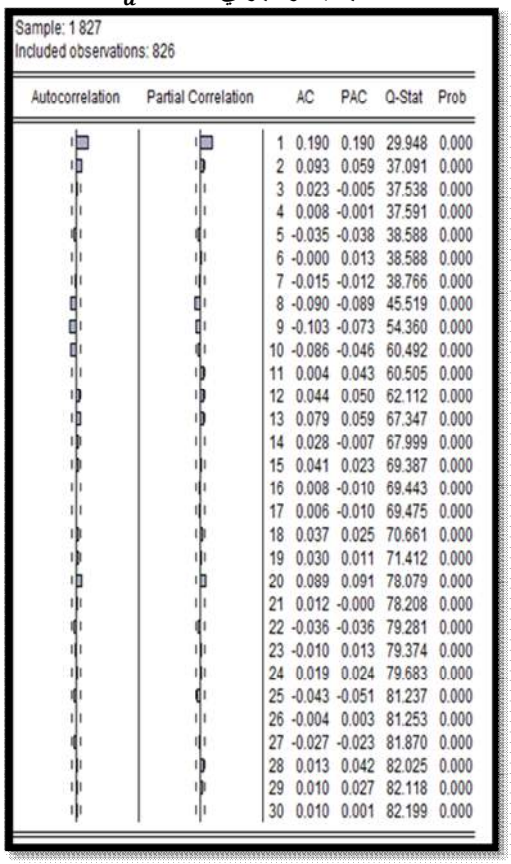

Sample: 1 827
Included observations: 826

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.190 | 0.190 | 29.948 | 0.000 |
| | | 2 | 0.093 | 0.059 | 37.091 | 0.000 |
| | | 3 | 0.023 | -0.005 | 37.538 | 0.000 |
| | | 4 | 0.008 | -0.001 | 37.591 | 0.000 |
| | | 5 | -0.035 | -0.038 | 38.588 | 0.000 |
| | | 6 | -0.000 | 0.013 | 38.588 | 0.000 |
| | | 7 | -0.015 | -0.012 | 38.766 | 0.000 |
| | | 8 | -0.090 | -0.089 | 45.519 | 0.000 |
| | | 9 | -0.103 | -0.073 | 54.360 | 0.000 |
| | | 10 | -0.086 | -0.046 | 60.492 | 0.000 |
| | | 11 | 0.004 | 0.043 | 60.505 | 0.000 |
| | | 12 | 0.044 | 0.050 | 62.112 | 0.000 |
| | | 13 | 0.079 | 0.059 | 67.347 | 0.000 |
| | | 14 | 0.028 | -0.007 | 67.999 | 0.000 |
| | | 15 | 0.041 | 0.023 | 69.387 | 0.000 |
| | | 16 | 0.008 | -0.010 | 69.443 | 0.000 |
| | | 17 | 0.006 | -0.010 | 69.475 | 0.000 |
| | | 18 | 0.037 | 0.025 | 70.661 | 0.000 |
| | | 19 | 0.030 | 0.011 | 71.412 | 0.000 |
| | | 20 | 0.089 | 0.091 | 78.079 | 0.000 |
| | | 21 | 0.012 | -0.000 | 78.208 | 0.000 |
| | | 22 | -0.036 | -0.036 | 79.281 | 0.000 |
| | | 23 | -0.010 | 0.013 | 79.374 | 0.000 |
| | | 24 | 0.019 | 0.024 | 79.683 | 0.000 |
| | | 25 | -0.043 | -0.051 | 81.237 | 0.000 |
| | | 26 | -0.004 | 0.003 | 81.253 | 0.000 |
| | | 27 | -0.027 | -0.023 | 81.870 | 0.000 |
| | | 28 | 0.013 | 0.042 | 82.025 | 0.000 |
| | | 29 | 0.010 | 0.027 | 82.118 | 0.000 |
| | | 30 | 0.010 | 0.001 | 82.199 | 0.000 |

**الشكل (05) نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة $M_d$**

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=20)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -23.80408 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.438052 | |
| | 5% level | -2.864829 | |
| | 10% level | -2.568576 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 26/09/13 Time: 10:27
Sample (adjusted): 3 827
Included observations: 825 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(M(-1)) | -0.814735 | 0.034227 | -23.80408 | 0.0000 |
| C | 1.581428 | 4.621023 | 0.342225 | 0.7323 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.407758 | Mean dependent var | 0.127576 |
| Adjusted R-squared | 0.407038 | S.D. dependent var | 172.3510 |
| S.E. of regression | 132.7172 | Akaike info criterion | 12.61674 |
| Sum squared resid | 14496201 | Schwarz criterion | 12.62817 |
| Log likelihood | -5202.405 | Hannan-Quinn criter. | 12.62112 |
| F-statistic | 566.6344 | Durbin-Watson stat | 2.017586 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**الشكل (06) نتائج اختبار BDS للسلسلة $M_d$**

BDS Test for DLOGM
Date: 26/09/13 Time: 10:32
Sample: 1 827
Included observations: 827

| Dimension | BDS Statistic | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| 2 | 0.035873 | 0.003524 | 10.18098 | 0.0000 |
| 3 | 0.062882 | 0.005598 | 11.23355 | 0.0000 |
| 4 | 0.074776 | 0.006665 | 11.21882 | 0.0000 |
| 5 | 0.081429 | 0.006947 | 11.72099 | 0.0000 |
| 6 | 0.081695 | 0.006701 | 12.19211 | 0.0000 |
| 7 | 0.076551 | 0.006141 | 12.46467 | 0.0000 |
| 8 | 0.069383 | 0.005429 | 12.77953 | 0.0000 |
| 9 | 0.061442 | 0.004672 | 13.15034 | 0.0000 |
| 10 | 0.053706 | 0.003938 | 13.63816 | 0.0000 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Raw epsilon | | 0.010787 | | |
| Pairs within epsilon | | 479554.0 | V-Statistic | 0.702874 |
| Triples within epsilon | | 3.07E+08 | V-Statistic | 0.544635 |

| Dimension | C(m,n) | c(m,n) | C(1,n-(m-1)) | c(1,n-(m-1)) | c(1,n-(m-1))^k |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | 179848.0 | 0.529120 | 238717.0 | 0.702315 | 0.493247 |
| 3 | 138639.0 | 0.408873 | 238041.0 | 0.702028 | 0.345990 |
| 4 | 108012.0 | 0.319323 | 237866.0 | 0.703219 | 0.244547 |
| 5 | 85423.00 | 0.253157 | 237221.0 | 0.703021 | 0.171728 |
| 6 | 68040.00 | 0.202133 | 236549.0 | 0.702739 | 0.120438 |
| 7 | 54529.00 | 0.162390 | 236449.0 | 0.704157 | 0.085840 |
| 8 | 43564.00 | 0.130053 | 235982.0 | 0.704485 | 0.060670 |
| 9 | 34758.00 | 0.104018 | 235305.0 | 0.704183 | 0.042577 |
| 10 | 27884.00 | 0.083651 | 234701.0 | 0.704097 | 0.029945 |

**الشكل (07): نتائج تقدير نموذج ARIMA(1,1,0) بطريقة GAUSS-NEWTON**

```
Box-Jenkins - Estimation by LSGauss-Newton
Convergence in      2 Iterations. Final criterion was  0.0000000 <=  0.0000100
Dependent Variable LOGY
Usable Observations     825       Degrees of Freedom    824
Centered R**2      0.988413       R Bar **2    0.988413
Uncentered R**2    0.999999       T x R**2      824.999
Mean of Dependent Variable       9.3997657115
Std Error of Dependent Variable 0.1038115406
Standard Error of Estimate       0.0111746843
Sum of Squared Residuals         0.1028958207
Log Likelihood                    2537.51214
Durbin-Watson Statistic             2.021500
Akaike info criterion              -6.149120
Schwarz criterion                  -6.143405
Hannan-Quinn criter.               -6.146928
Q(36-1)                            48.000497
Significance Level of Q           0.07046823

   Variable                      Coeff        Std Error       T-Stat      Signif
*******************************************************************************
1.  AR{1}                 0.1906950612 0.0342075478       5.57465  0.00000003
```

| إحصائية Breusch-Godfrey | إحصائية ARCH-LM |
|---|---|
| 2.7309 | 21.9813 |

**الشكل (08) نتائج تقدير نموذج ARIMA(0,1,1) بطريقة GAUSS-NEWTON**

```
Box-Jenkins - Estimation by LSGauss-Newton
Convergence in      7 Iterations. Final criterion was  0.0000022 <=  0.0000100
Dependent Variable LOGY
Usable Observations     826       Degrees of Freedom    825
Centered R**2      0.988360       R Bar **2    0.988360
Uncentered R**2    0.999999       T x R**2      825.999
Mean of Dependent Variable       9.3996993623
Std Error of Dependent Variable 0.1037661282
Standard Error of Estimate       0.0111953571
Sum of Squared Residuals         0.1034022165
Log Likelihood                    2539.06064
Akaike info criterion              -6.145431
Schwarz criterion                  -6.139721
Hannan-Quinn criter.               -6.143241
Durbin-Watson Statistic             1.969539
Q(36-1)                            54.248537
Significance Level of Q           0.01997961

   Variable                      Coeff        Std Error       T-Stat      Signif
*******************************************************************************
1.  MA{1}                 0.1665568376 0.0343361796       4.85077  0.00000147
```

| إحصائية Breusch-Godfrey | إحصائية ARCH-LM |
|---|---|
| 2.9027 | 20.6903 |

**الشكل (09) المثيل البياني لبواقي تقدير نموذج ARIMA(1,1,0) ولدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي**

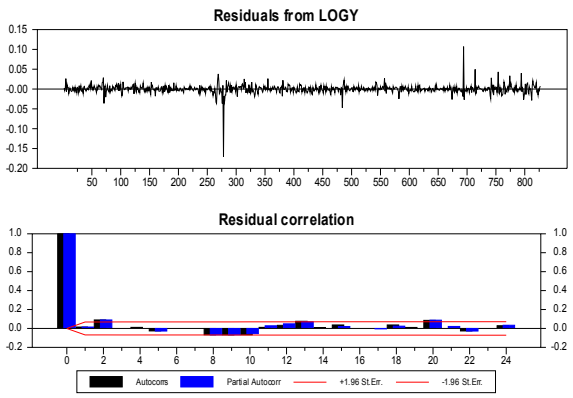


**الشكل (10): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي ARIMA(1,1,0):**

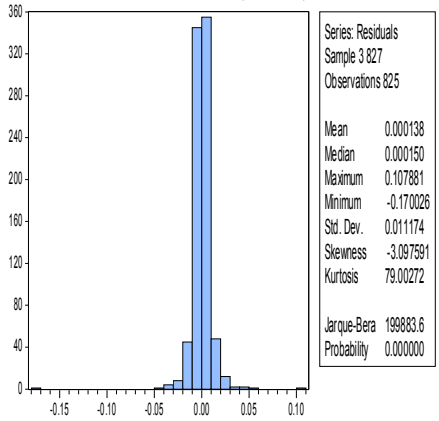

**الشكل 13: بواقي تقدير النموذج ARIMA-GARCH**

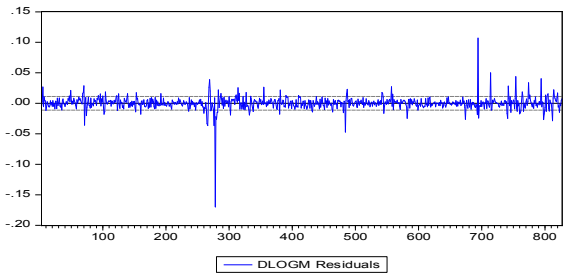


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي RATS 07**

**الشكل (11): المقارنة بين لوغاريتم مؤشر البورصة الحقيقي والتقديري**

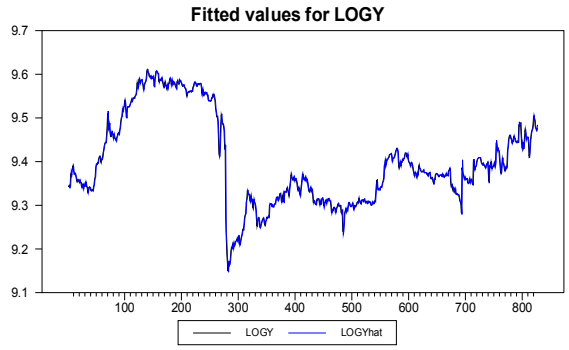


**الشكل (12):نتائج تقدير النموذج ARIMA(1,1,0)-GARCH(1,1) مع توزيع الخطأ من نوع GED - خوارزمية BHHH -**

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Generalized error distribution (GED)
Date: 09/25/13 Time: 16:01
Sample (adjusted): 3 827
Included observations: 825 after adjustments
Convergence achieved after 21 iterations
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2 + C(4)*GARCH(-1)

| Variable | Coefficient | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| AR(1) | 0.146522 | 0.032355 | 4.528552 | 0.0000 |
| **Variance Equation** | | | | |
| C | 2.45E-05 | 4.68E-06 | 5.238745 | 0.0000 |
| RESID(-1)^2 | 0.463312 | 0.091754 | 5.049478 | 0.0000 |
| GARCH(-1) | 0.345941 | 0.080327 | 4.306671 | 0.0000 |
| GED PARAMETER | 0.958999 | 0.041732 | 22.97985 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.325897 | Mean dependent var | 0.000169 |
| Adjusted R-squared | 0.325897 | S.D. dependent var | 0.011382 |
| S.E. of regression | 0.011186 | Akaike info criterion | -6.858029 |
| Sum squared resid | 0.103104 | Schwarz criterion | -6.829451 |
| Log likelihood | 2833.937 | Hannan-Quinn criter. | -6.847066 |
| Durbin-Watson stat | 1.927372 | | |
| Inverted AR Roots | .15 | | |

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.103045 | Prob. F(1,822) | 0.7483 |
| Obs*R-squared | 0.103283 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7479 |

**شكل (14): دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي**

Sample: 3 827
Included observations: 825
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.035 | 0.035 | 1.0209 | |
| | | 2 | 0.027 | 0.025 | 1.6041 | 0.205 |
| | | 3 | -0.004 | -0.005 | 1.6146 | 0.446 |
| | | 4 | -0.010 | -0.010 | 1.6978 | 0.637 |
| | | 5 | -0.023 | -0.022 | 2.1332 | 0.711 |
| | | 6 | -0.015 | -0.013 | 2.3111 | 0.805 |
| | | 7 | 0.013 | 0.015 | 2.4450 | 0.875 |
| | | 8 | -0.036 | -0.036 | 3.4999 | 0.835 |
| | | 9 | -0.021 | -0.020 | 3.8564 | 0.870 |
| | | 10 | -0.047 | -0.045 | 5.7328 | 0.766 |
| | | 11 | 0.031 | 0.035 | 6.5577 | 0.766 |
| | | 12 | 0.008 | 0.008 | 6.6112 | 0.830 |
| | | 13 | 0.054 | 0.050 | 9.0493 | 0.699 |
| | | 14 | -0.005 | -0.012 | 9.0700 | 0.768 |
| | | 15 | 0.018 | 0.015 | 9.3404 | 0.809 |
| | | 16 | -0.006 | -0.007 | 9.3721 | 0.857 |
| | | 17 | -0.006 | -0.004 | 9.3986 | 0.896 |
| | | 18 | 0.027 | 0.026 | 10.029 | 0.902 |
| | | 19 | 0.033 | 0.034 | 10.976 | 0.895 |
| | | 20 | 0.119 | 0.115 | 23.010 | 0.237 |
| | | 21 | 0.008 | 0.006 | 23.063 | 0.286 |
| | | 22 | -0.042 | -0.048 | 24.550 | 0.267 |
| | | 23 | -0.013 | -0.003 | 24.685 | 0.312 |
| | | 24 | 0.028 | 0.032 | 25.332 | 0.333 |
| | | 25 | -0.057 | -0.053 | 28.103 | 0.256 |

**شكل (15): دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي**

Sample: 3 827
Included observations: 825
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | -0.011 | -0.011 | 0.1038 | |
| | | 2 | 0.040 | 0.040 | 1.4565 | 0.227 |
| | | 3 | -0.007 | -0.006 | 1.4989 | 0.473 |
| | | 4 | -0.003 | -0.005 | 1.5051 | 0.681 |
| | | 5 | -0.019 | -0.019 | 1.8169 | 0.769 |
| | | 6 | -0.013 | -0.013 | 1.9515 | 0.856 |
| | | 7 | -0.018 | -0.017 | 2.2209 | 0.898 |
| | | 8 | -0.015 | -0.014 | 2.3966 | 0.935 |
| | | 9 | 0.006 | 0.007 | 2.4252 | 0.965 |
| | | 10 | 0.006 | 0.006 | 2.4529 | 0.982 |
| | | 11 | -0.010 | -0.011 | 2.5327 | 0.990 |
| | | 12 | -0.001 | -0.003 | 2.5339 | 0.996 |
| | | 13 | 0.050 | 0.050 | 4.6205 | 0.969 |
| | | 14 | 0.006 | 0.007 | 4.6527 | 0.982 |
| | | 15 | -0.024 | -0.029 | 5.1573 | 0.984 |
| | | 16 | -0.021 | -0.022 | 5.5258 | 0.987 |
| | | 17 | -0.017 | -0.015 | 5.7701 | 0.990 |
| | | 18 | 0.012 | 0.015 | 5.8963 | 0.994 |
| | | 19 | -0.022 | -0.020 | 6.3031 | 0.995 |
| | | 20 | 0.226 | 0.227 | 49.769 | 0.000 |
| | | 21 | 0.001 | 0.007 | 49.770 | 0.000 |
| | | 22 | -0.010 | -0.033 | 49.859 | 0.000 |
| | | 23 | -0.019 | -0.021 | 50.159 | 0.001 |
| | | 24 | 0.020 | 0.023 | 50.489 | 0.001 |
| | | 25 | -0.007 | 0.002 | 50.537 | 0.001 |

**شكل (16): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج ARIMA-GARCH**

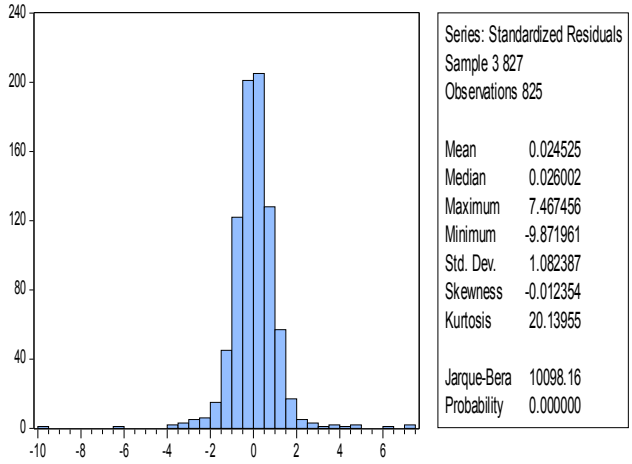


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي RATS 07**

**شكل (17) التنبؤ بمعائد مؤشر السوق باستعمال نموذج ARIMA(1,1,0) GARCH(1,1)**

| أفق التنبؤ | *ARIMA(1,1,0)-GARCH(1,1)* | نموذج السير العشوائي |
|---|---|---|
| **1** | 0.0173 | 0.0247 |
| **2** | 0.0221 | 0.0345 |
| **3** | 0.0260 | 0.0398 |
| **4** | 0.0295 | 0.0401 |
| **5** | 0.0321 | 0.0420 |

## - الإحالات والمراجع :

[1] Michael C. Jensen, **Some Anomalous Evidence Regarding Market Efficiency,** Journal of Financial Economics, Vol. 6, Nos. 2/3 (1978) ,p.02.

[*] نهاية مارس 2013.

[*] حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2013 مناصفة مع Robert J. Shiller وLars Peter Hansen لأعمالهم المتعلقة بتحليل تطور أسعار الأصول المالية عبر الزمن ومدى تأثير المالية السلوكية عليها الناتجة عن ظهور التشوهات في أسعارها.

[2] .Eugene F. Fama, Efficient **Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work**, journal of Finance, Volume 25, Issue 2, December (May 1970), p384.

[3] . Jensen, M. (1978). **Some anomalous evidence regarding market efficiency**. Journal of Financial Economics,vol 6, p.02.

[4] .Beaver,W.H., **Market Efficiency,** the Accounting Review, January 1981, p.28.

[5]. Sanford J.Grossman;Joseph E.Stiglitz, **One Impossibility of Informaationally Markets**, The American Economic Review, volume70,Issue3,Jun 1980,p.393

[6]. Eugene F.Fama, **Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work**, Journal of Finance, Vol. 25, Issue 2, December 28-30,1969(May,1970), 389-417.

[**] هي المعلومات التي تمتلكها فئة معينة من المستثمرين من أقارب وأصدقاء العاملين في المؤسسة المصدرة للأسهم دون وصولها للجمهور، ويسمى هؤلاء المستثمرون في لغة الأسواق المالية بالمستثمرين المحظيين..

[7].Fama Eugene and Marshall E. Blume (1966), **Filter Rules Stock-Market Trading**, Journal of Business XXXIX (1, part II), January : p02.

[8] . Alexander s. SANGARE, **Efficience Des Marchès:Un Siècle Après Bachelier**, revue d'èconomie financière, volume81, 2005, p.04.

[***] يكون معامل الارتباط يساوي الصفر إذا كانت التغيرات عشوائية، ويكون ايجابي إذا كان متوسط الزيادة أعلى في الفترة t يتبعه زيادة أعلى عن المتوسط في الفترة t+1 ويكون سلبي إذا كان التقلب في السعر خلال t+1 يميل لتعويض الزيادة أو النقصان في الفترة t.

[9] Alexander s. SANGARE RE, **Op**.**Cit**, p.05

[10] **Idem**.

[11] . Asma Mobarek(2000), **Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh**, The paper presented at the ENBS Conference held on Oslo, May 2000.

[12]. Dilip K. Patro, Yangru Wu**, Predictability of short-horizon returns in international equity markets**, Journal of Empirical Finance 11 (2004).

[13] . Mohammad Al-Shiab, **The Predictability of the Amman Stock Exchange using the Univariate Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) Model**, Journal of Economic & Administrative Sciences, Vol. 22, No. 2, 2006.

[14] . فاروق رفيق التهتموني(2009)، **فرضية السير العشوائي لبورصة عمان للأوراق المالية ( دراسة مقارنة بين أنواع مؤشرات السوق من 2003- 2007 )**، المؤتمر العلمي الثالث "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، يومي 27-29 أفريل 2009،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

[15] مروان جمعة درويش(2011) ، **اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2006-2008**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون، المجلد الثاني، جوان 2011.

[16] Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012)**, Testing on Weak Form Market Efficiency:The Evidence from Indonesia Stock Market Year 2008-2011**, 2nd International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (BEMBS'2012) Oct. 13-14, 2012 Bali (Indonesia)

**** تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت وتباين ليس له علاقة بالزمن.

[17] Asma Mobarek, Keavin Keasey ,**Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh**, ENBS Conference held on Oslo, May 2000, p.32.

[18] . لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص: 223

- ***Chris Brooks, Introductory Econometrics for Finance, CAMBRIDGE University Press, 1 and 2nd Edition, June 2008, p.552.***

[19] .محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 223.

[20] . **Chris Brooks**, **Op**.**Cit**, p.230-258.

[21]. Asma Mobarek, **Op**.**Cit**, p.25.

# واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر(SOTRAMEST)

# The reality of organizational learning practice in maritime works company in Eastern Algeria (SOTRAMEST)

عبد المالك جحيق (*) & سارة عبيدات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر

**ملخص :** هدفت هذه المقالة إلى معرفة واقع التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر(SOTRAMEST) من خلال قياس اثر المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب و تقاسم المعارف في ممارسة التعلم الفردي، الجماعي، وعلى المستوى الكلي للشركة. لتحقيق أهداف الدراسة اقترح الباحثان نموذجا يتكون من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية، التكوين ؛ والمتغير التابع المتمثل في ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة. وقد وزعت إستبانة على عينة متكونة من 263عامل أي بنسبة 60 %من مجتمع الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والأساليب الإحصائية الملائمة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب وتقاسم المعارف ومستويات ممارسة التعلم التنظيمي. وبناءا على ذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتفعيل التعلم التنظيمي وتعزيزه بصفة ديناميكية و متواصلة.

**الكلمات المفتاح :** تعلم فردي، تعلم جماعي، تعلم تنظيمي، ركائز التعلم التنظيمي، شركة الأشغال البحرية للشرق.

**تصنيف JEL** : M12 .

**Abstract :** This article aimed to investigate the reality of organizational learning in the company maritime works in Eastern Algeria (SOTRAMEST), through measuring the impact of the fundamental pillars that enhance the acquisition and sharing of knowledge across the practice of individual, group learning and at the macro level of the company.In order to achieve the objectives of this study, the researchers proposed model has two variables, the independent variable represented by the flexibility of the organizational structure, leadership encouraging learning, shared values, shared knowledge, empowerment human resources, training ; and the dependent variable represented by the three levels of organizational learning. A questionnaire was distributed to 263 workers representing a rate of 60 % of the total sample. the statistical package for social sciences SPSS and the most appropriate statistical methods were used to analyze the data.

The study found a positive relationship between the fundamental pillars that enhance the acquisition and sharing of knowledge and levels of organizational learning . On this based, the study recommends to address by activation of organizational learning as a dynamic and continuous a way.

**Keywords :** Individual learning, Collective learning, Organizational learning, Pillars of organizational learning, SOTRAMEST.

**Jel Classification Codes :** M12.

## ا- تمهيد :

تعتبر ممارسة التعلم التنظيمي المفتاح الأساسي لتمكين الشركات الاقتصادية من البقاء والاستمرار في بيئة أعمال تتميز بدرجة عالية من التعقد والمرونة، لاسيما في ظل الانفجار المعرفي الحاصل وعولمة الأسواق واشتداد حدة المنافسة. فأمام هذه التحديات تبرز الأهمية الإستراتجية للتعلم التنظيمي الذي يمثل أهم التوجهات والمداخل الإدارية الحديثة لتدعيم وتطوير كفاءة الشركات الاقتصادية على التكيف مع المستجدات المحيطة بها. حيث أن الممارسة الفعالة للتعلم تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وهذا نظرا لمدى مساهمتها في تنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءاتهم من خلال تعميق معارفهم، وتجديدها بما يقود إلى تفجير طاقاتهم الإبداعية وتشجيع الابتكار، كما تساهم أيضا في تكوين رأس المال الفكري الذي يعتبر أهم الأصول غير المادية التي تضمن خلق القيمة المضافة وتعزيز مكانة الشركات الاقتصادية بين منافسيها. وفي السياق ذاته فان الممارسات التي تدخل في إطار مجال التعلم التنظيمي تعد أساس بناء شركات اقتصادية متعلمة قادرة على مواجهة المستقبل بكفاءة عالية.

eMail : (*) : malekdjedjig@yahoo.fr & (**) : abidat2459@hotmail.com

ولذلك فان كل شركة تسعى جاهدة نحو بلوغ التميز وتحقيق أهدافها يستوجب عليها أن تتبنى منهج التعلم التنظيمي، وممارسته بصفة متواصلة على كافة المستويات التنظيمية من خلال توفير وترسيخ المتطلبات الضرورية التي تعد بمثابة مرتكزات أساسية، تلعب دورا استراتيجيا في خلق ديناميكية تسييرية للمعارف، وتشجيع الموارد البشرية باستمرار على التعلم بشكل فردي وجماعي ينعكس ايجابيا على المستوى الكلي للشركة، خاصة وان غياب الظروف المشجعة على ممارسة التعلم سيجعلها حسب ما أشار بعض المفكرين عملية فردية معزولة عن سياق أعمال الشركة.

أصبحت الشركات الاقتصادية الجزائرية في الوقت الراهن مجبرة على مواكبة التغيرات والتطورات التي يفرضها الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة من اجل ضمان انفتاحها على المحيط التنافسي ؛ وإدراك هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير نمط إدارتها وتغيير أساليب تفكيرها عبر التجسيد الواقعي للمرتكزات اللازمة لتشجيع ممارسة التعلم على كافة المستويات التنظيمية.

وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

**ما هو واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟**

و يمكن تجزئة التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي درجة ممارسة المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب وتقاسم المعارف في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟
- ما هي درجة ممارسة التعلم على المستوى الفردي، الجماعي( الفرقي) والكلي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟
- هل يوجد تأثير ايجابي للمرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف من خلال مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية و التكوين في ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر؟

على ضوء هذه التساؤلات، يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الرئيسية :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- **الفرضية الفرعية الأولى :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

- **الفرضية الفرعية الثانية :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، وممارسة التعلم على المستوى الجماعي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

- **الفرضية الفرعية الثالثة :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم على مستوى الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لتسليط الضوء حول ممارسة التعلم التنظيمي ميدانيا في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر، و توعية القادة والمسئولين بأهمية التعلم المستمر، و ضرورة تهيئة بيئة عمل تشجع الموظفين على اكتساب و تبادل المعارف من اجل مواكبة المستجدات و تفعيل علاقة شركتهم مع بيئة الأعمال.

و تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر من خلال تحديد درجة توفر المرتكزات المشجعة على ممارسته، و تحديد كذلك درجة ممارسته على كافة المستويات التنظيمية (الفردي، الجماعي والشركة ككل).

- محاولة معرفة اثر المرتكزات الرئيسية التي تدعم اكتساب وتقاسم المعارف في ممارسة التعلم على مستوى الفرد، الجماعة والشركة ككل في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

من أجل انجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى جزء نظري تناول الدراسات السابقة، طبيعة التعلم التنظيمي، مستويات ممارسته وأهم المرتكزات التي ترتكز عليها هذه الممارسة، والجزء الأخر تطبيقي خصص لمعالجة واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر من خلال تحليل النتائج الإحصائية المتوصل إليها ومناقشتها، واقتراح التوصيات.

**1- الدراسات السابقة**

ظهر أول استخدام لمصطلح التعلم التنظيمي في عام 1978من قبل (Argyris et Schon) في كتابهما "Organizational Learning" إذ قدما سؤالا مفاده هل يجب على الشركات أن تتعلم ؟[1] كما زاد الاهتمام بالتعلم التنظيمي بعد نشر كتاب (Senge) في عام1990 الموسوم "المبدأ الخامس فن وممارسة التعلم التنظيمي."[2] ولقد توالت الدراسات بعد هذه الفترة وتنوعت ؛ فمن أحدثها دراسة (دوسيا وكروسان، 2004) التي هدفت إلى تطوير نموذج نظري لأثر أساليب وممارسات القيادة الإستراتجية على التعلم التنظيمي، [3] ودراسة (Susana.P et al, 2005) توصلت إلى أن التعلم التنظيمي يؤثر بشكل ايجابي في كل من الابتكار والقدرة التنافسية في عينة من الشركات الاسبانية، [4] وفي عام 2007 أظهرت دراسة (Daniel.J et Juamg.C) أن التوجه نحو السوق يؤثر على الأداء من خلال التعلم التنظيمي في 451 شركة، [5] وقد أظهرت النتائج الإحصائية لدراسة (شاكر جارالله وآخرون، 2008) وجود تأثير معنوي لأسلوبي القيادة الإجرائية والتحويلية في التعلم التنظيمي بنوعيه التكيفي والتوليدي في 16 شركة صناعية بالأردن. [6]

**2- طبيعة التعلم التنظيمي**

**2- 1 مفهوم التعلم التنظيمي**

تعددت وتنوعت تعاريف التعلم التنظيمي باختلاف الدراسات التي تناولته حيث يعرفه المفكرين ( Argyris and Schon, 1978) على انه عملية تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها، [7] ويصفه (Fiol, 1985) على انه تلك العملية المؤدية إلى تحسين العمل من خلال المعرفة الأفضل والفهم الأحسن، [8] كما يعرف (Gérard Koenig, 1994 ) التعلم التنظيمي على انه ظاهرة جماعية لاكتساب وتنمية الكفاءات بشكل مستمر وعميق بهدف تغيير نمط التسيير للوضعيات وتغيير الوضعيات في حد ذاتها ؛ [9]أما(Susana et al, 2005) عرفته على انه عملية دينامكية تتمثل في خلق، اكتساب ونشر المعرفة بهدف تنمية قدرات الموارد البشرية بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تطوير أداء الشركة.[10] في حين اعتبر (John.R.Schermer et al, 2006) التعلم التنظيمي على انه عملية اكتساب المعرفة واستخدام المعلومات بما يمكن الشركة وأعضائها من التكيف والتأقلم مع التغييرات المستمرة في البيئة. [11]وفي هذا الصدد استنتج الباحثان التعريف التالي للتعلم التنظيمي : هو عملية مستمرة تسعى من خلالها الشركة إلى الاستثمار الفعال في كفاءة الموارد البشرية المتمثلة في المعرفة، المهارة والسلوكيات بشكل فردي وجماعي مما يجعلها قادرة على مواجهة المستقبل، وذلك في إطار تهيئة بيئة عمل مشجعة على التعلم.

**2- 2 خصائص التعلم التنظيمي**

حسب (احمد هيجان، 1998) يتميز التعلم التنظيمي بالخصائص التالية : [12]

-هو عملية مستمرة ومتواصلة لا يعتبرها الأفراد شيئا مضافا إلى أعمالهم اليومية، فهي تحدث بشكل تلقائي كجزء من ثقافتهم ؛

- وجود رؤية مشتركة بين أعضاء الشركة حول أهدافها ومستقبلها ؛

- هو نتيجة الخبرة والتجارب الداخلية والخارجية للشركة ؛

- هو عملية معقدة ومتشابكة تحتاج إلى تخطيط، وتنظيم، ومتابعة حيث لا يمكن أن يحقق نتائجه دون دعم ومساندة القيادة التنظيمية ؛

- يتضمن عددا من العمليات الفرعية المتمثلة في اكتساب المعلومات، و تخزينها في ذاكرة الشركة، ثم الوصول إلى هذه المعلومات وتنقيحها للاستفادة منها في حل المشكلات، وذلك في إطار ثقافتها.

كما يعتبر( Marc Ingham, 1994) التعلم التنظيمي كعملية اجتماعية ناتجة عن التفاعلات الفردية التي تهدف إلى إنتاج معارف تنظيمية جديدة[13].

**2- 3 أهمية التعلم التنظيمي**

ظهرت حتمية الاهتمام بالتعلم التنظيمي في الشركات نتيجة لعدة أسباب يمكن إيجازها في ما يلي : [14]

-التسارع الكمي والنوعي الكبير في توليد المعارف، وتحديثها، وفتح أفاق معرفية جديدة لتحسين وتطوير جودة المنتجات؛

- تعزيز القدرات على إدارة التغيير والتكيف مع تغيرات البيئة ؛

-التنافس الدولي والإقليمي بين الدول والشركات المختلفة سواء كانت التنافسية على الأسواق أو على المواد الأولية وجميع القضايا الجوهرية في ظل العولمة.

ونتيجة للأسباب السابقة الذكر يبرز الدور الاستراتيجي للتعلم التنظيمي في ظل الاقتصاد المعرفي الجديد في النقاط التالية :

- يحسن قدرة الشركة ويفعل علاقتها مع البيئة المحيطة بها ؛ [15]

- يسمح بدوران الأفكار ونشر الممارسات المشكلة للكفاءات الجديدة، وكذلك خلق علاقات بين الكفاءات الموجودة ؛ [16]

- يسمح بإعداد المعارف الضرورية لبلوغ الأهداف المرجوة ؛ [17]

- يشكل كفاءات جماعية فعالة على أساس هيكلة مسارات تعلم الأفراد وتطوير معارفهم بالاعتماد على التبادل ؛ [18]

- تفعيل دور إدارة المعرفة من خلال الاستثمار في المعلومات وتحويلها إلى معارف.

- يعتبر كرافعة إستراتجية للابتكار حيث من خلاله يمكن اكتساب قدرات، مهارات ومعارف تساعد الموارد البشرية على ابتكار منتجات ذات جودة عالية لإرضاء الزبائن واكتساب ولائهم.

وأشار( نجم عبود نجم،2005 ) إلى أن التعلم التنظيمي يكون مصدرا للقدرة التنافسية إذا توفرت الشروط التالية :[19]

- التعلم المستمر: أي أن يكون التعلم عملية مستمرة وليس اهتماما عابرا؛

- التعلم مسؤولية الجميع : أي أن يكون التعلم مسؤولية مشتركة بين جميع مستويات التنظيم ؛

- الحصول على المعرفة والخبرات من داخل الشركة وخارجها ومن أي مصدر كان ؛

- تتسم ثقافة الشركة بالانفتاح، الشفافية، قبول الفشل وتحفيز التقاسم ؛

- إتباع طريقة منهجية لتحويل التعلم إلى نتائج ذات قيمة من خلال زيادة أصول المعرفة وتعظيم الرأس مال الفكري لل الشركة أو تحسين نتائج الأعمال في السوق ؛

- قياس التعلم بشكل دوري.

**3- مستويات التعلم التنظيمي**

تتفق اغلب الدراسات على أن التعلم التنظيمي يظهر في الشركة على ثلاث مستويات أساسية التي تكمل وتعزز بعضها البعض، وهي كالأتي :

**3- 1 التعلم الفردي :** هو التغيير الدائم نسبيا في سلوك الفرد نتيجة للخبرة المكتسبة من التجارب والممارسات السابقة والتي يتم تدعيمها عن طريق التغذية العكسية بشكل معين.[20]

**3- 2 التعلم الجماعي ( الفرقي) :** هو التعلم الذي يحدث عن طريق فرق العمل في إطار التفاعلات الاجتماعية الناتجة عن تعاون و تشارك الأفراد أثناء القيام بأعمالهم بما يؤدي إلى تبادل المعرفة، المعلومات و الخبرات بينهم بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية.

**3 - 3 تعلم المؤسسة ككل :** أي ذلك التعلم الذي يحدث نتيجة تعديل الشركة و تطوير ثقافتها، استراتيجياتها و أنظمتها التي تعيق خلق و تبادل المعرفة التنظيمية، ويحدث هذا المستوى عندما تتعلم المؤسسة كيف تنفذ التعلم في المستويين الأول والثاني. [21]

تقول في هذا الصدد (Crossan,1999 ) أن المستويات الثلاثة للتعلم متصلة بأربعة عمليات اجتماعية ونفسية هي :[22]

-**الحدس :** هي مرحلة لاشعورية تحصل على مستوى الفرد.

-**التفسير** : أي تفسير العناصر التي يشعر بها الفرد خلال التعلم ويشارك بها على مستوى الجماعة.

-**الدمج :** وفيها يحصل تغيير الفهم على مستوى الجماعة مما يمكن من نقلها إلى جميع مستويات المؤسسة.

-**إعطاء الصبغة المؤسساتية** : في هذه المرحلة يتم تضمين ما تم تعلمه في الأنظمة والممارسات والهياكل والأعمال الروتينية.

ولقد أشارت ( Fillol,2004) إلى انه توجد علاقة تفاعل واضحة بين التعلم الفردي، التعلم الجماعي والتعلم على مستوى الشركة ككل، حيث هذه الأخيرة تتعلم بواسطة أفرادها الذين يشكلون التعلم الجماعي.[23]

كما اعتبر ( Olivier Meier,2007 ) التعلم على مستوى الشركة وتعلم الأفراد عمليتان متكاملتان ومترابطتان أي أن الأول يركز على معارف وسلوكيات الأفراد التي تشكل ممارسات يومية جماعية، وبالتالي هناك تغذية متبادلة بين جميع المستويات عن طريق المشاركة و التقاسم.[24]

وهنا السؤال يطرح نفسه، كيف تتعلم المؤسسات ؟ تعددت النماذج الخاصة بأساليب حدوث عملية التعلم التنظيمي و من أبرزها نموذج ( C.Argyris et D.Schon ) الذي يتحدث على التعلم أحادي الحلقة و ثنائي الحلقة ؛ فالتعلم في الحلقة الأولى يتعلق بالتعلم عند حل مشكلة آنية[25] بما يؤدي إلى تراكم الخبرة من خلال التكرار وتحليل استراتجيات العمل التي تسمح بالتحسين[26]، وهذا النوع لا يشجع الإبداع ولا يسمح بمواجهة الأوضاع المعقدة في المستقبل؛ أما التعلم في الحلقة الثانية يحدث عندما تتعلم الشركة كيفية تنفيذ التعلم من خلال الإبداع، الابتكار ووضع محل التنفيذ أفكار جديدة.[27]

**4- الركائز الأساسية لممارسة التعلم التنظيمي**

إن ممارسة عملية التعلم التنظيمي بنجاح تتطلب تهيئة بيئة عمل فعالة تشجع على خلق المعارف، ونشرها، وتعلمها بصفة مستمرة، وفيما يلي أهم الركائز المؤثرة على تطبيق هذه العملية :

**4-1 مرونة الهيكل التنظيمي :** يمثل الهيكل التنظيمي في الشركة حجر الأساس في تحقيق أهدافها واستراتجياتها من خلال تحديد الأدوار والصلاحيات والعلاقات بين الأفراد وبين جميع المستويات، لذلك يجب عليها تصميم هيكل تنظيمي مرن يوفر الظروف الملائمة لتسيير عملية التعلم. وفي هذا السياق أشار ( Marc Ingham, 1994) إلى أن ضمان مستوى عال من التعلم يتطلب بناء هيكل تنظيمي يعتمد على اللامركزية، المشاركة، استخدام فرق المشروع، المرونة التنظيمية، تشجيع الاتصالات غير الرسمية والتركيز على نظم معلومات التي توفر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.[28]

**4- 2 القيادة المشجعة على التعلم :** لقد اتجه الباحثين في الآونة الأخيرة نحو التركيز على مفهوم القيادة التحويلية كالنمط الملائم لقيادة التعلم التنظيمي، وهذا نظرا لكون القادة التحويليون هم الذين يركزون على التغيير في الشركة بما يسهل انسياب التعلم من الفرد إلى المجموعة، كما يلعبون دورا مهما في تدعيم التعلم من الجماعة إلى الشركة،[29] ويحرصون أيضا على تسهيل عملية التعلم من خلال التغذية العكسية، وذلك لأنهم يهتمون بعملية الاتصال.

فيما يخص تطبيق أسلوب القيادة التحويلية فانه يتوقف على أربعة محاور أساسية هي : [30]

الخصائص الكارزمية للقائد، تأثير القادة على المرؤوسين لاستخدام الرموز والقيم بهدف زيادة دافعيتهم، الاستثارة الفكرية للمرؤوسين ودفعهم لتقديم الأفكار الجديدة لحل مشاكل العمل وتطويره، والاعتبارات الفردية للمرؤوسين أي التخصيص بالمعاملة معهم بحيث تعامل كل فرد بشكل منفرد.

**4-3 القيم المشتركة :** تلك القيم والمعتقدات التي تدور أساسا حول سبب وجود الشركة، و يتم توصيلها لجميع العاملين بشكل علني أو ضمني. هذه القيم تشكل أساس الثقافة التنظيمية ويجب على القادة ترسيخ وتطوير قيم الشركة والقواعد السلوكية الخاصة بها بطريقة تناسب استراتجياتها وهيكلها التنظيمي.[ 31 ] ولكي تنجح عملية التعلم التنظيمي يجب على الشركة ترسيخ ثقافة تنظيمية محابية للتعلم التي عرفها (Miha .S et al, 2010) على أنها تلك القيم والقواعد المعبرة عن أساليب عمل الشركة، والتي تتميز بالتفكير النظمي العميق الهادف إلى تحقيق أعلى مستوى من التعلم التنظيمي.[32] وحسب (Watkins and Marsik, 1993) تتميز ثقافة التعلم التنظيمي بما يلي : [33]

- خلق فرص للتعلم المستمر، وتشجيع التعاون والعمل الجماعي ؛
- تركز على تصميم أنظمة تسمح باكتساب وتبادل المعارف ؛
- تركز على خلق رؤية مشتركة جماعية، وتمكين الموارد البشرية ؛
- تشجع على الاتصالات، وتؤكد على تصميم نظم تربط البيئة بالشركة ؛
- التأكيد على تكوين قيادة إستراتجية تؤمن بالتعلم.

**4- 4 التشارك المعرفي :** أي مدى اهتمام الشركة بتشجيع المشاركة في المعرفة من خلال الاعتماد على أسلوب فرق العمل الذي يعتبر الوسيط لنقل المعرفة على مستوى جميع فروع التنظيم. وهكذا يصبح فريق العمل الجسر الذي يربط بين تعلم الأفراد وتعلم الشركة عن طريق تشجيع الحوار بين أعضائه، وتبادل الأفكار والمهارات والمعارف، وإثارة القدرة الجماعية المشتركة على توليد الأفكار الجديدة المبتكرة للتعامل مع المشكلات.[34]

**4- 5 تمكين الموارد البشرية :** يعرف (Daft , 2001) تمكين العاملين على أنه عملية منح الأفراد الحرية والمعلومات لصناعة القرارات والمشاركة في اتخاذها.[35] ويستمد هذا المفهوم أهميته من مدى مساهمته في مساعدة

العاملين على العمل بشكل مستقل وحر يؤدي إلى اكتسابهم خبرة، وسرعة في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات. وهنا يجب التمييز بين مصطلح التمكين و تفويض الصلاحيات حيث هذا الأخير عرفه (ابراهيم الفقي، 2010) على انه عملية نقل السلطات الموكلة للقائد إلى أفراد آخرين مما يساهم في منحهم فرصة تعلم مهارات ومعارف جديد.[36]

**4- 6 تكوين الموارد البشرية :** إن ممارسة التعلم التنظيمي بحاجة إلى تكوين الموارد البشرية حول كيفية العمل ضمن فريق، كيفية خلق وتقاسم المعارف والخبرات، وكيفية تحديد المشكلات وتسييرها وحلها،[37] فحسب ( Benchemam.F et Galindo.G,2009) يعرف التكوين على انه ذلك النشاط الذي يهدف إلى صيانة وتطوير الكفاءات المرتبطة بالمناصب والتطورات المهنية عن طريق الاكتساب وتحسين المؤهلات.[38]

## II- الطريقة:

### 1- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفين شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر البالغ عددهم 438موظفا، وهي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم نشأت بموجب المرسوم التنفيذي80/ 50 رقم 9 في 1980/02/23 بعنابة، يتمحور نشاطها في كافة الأشغال البحرية خاصة بناء الموانئ في المدن الساحلية (وسط الجزائر، بجاية، سكيكدة، عنابة، القالة.. ). تمتلك الشركة تراكم معرفي وخبرة تفوق 30 سنة في مجال نشاطها.

يشير الجدول01 انه تم اختيار عينة تمثل 60% من كل مستوى وظيفي، حيث تم توزيع 263 إستبانة على أفراد العينة واسترجع 240 إستبانة وتم استبعاد 5 إستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبالتالي أصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل 235 إستبانة أي نسبة 53.65% من مجتمع الدراسة.

### 2- متغيرات الدراسة

قام الباحثان باقتراح نموذجا للدراسة، حيث تم تحديد ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة كمتغير تابع، أما المتغير المستقل في هذه الدراسة تمثل في ركائز التعلم التنظيمي (مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية والتكوين)، وهذا ما يوضحه الشكل 01.

### 3- أداة الدراسة

لجمع البيانات قام الباحثان بتصميم إستبيانة وفق سلم ليكرت الخماسي التي غطت المحاور التالية :

- ✓ المحور الأول : يتعلق بالمعلومات العامة حول خصائص أفراد عينة الدراسة و يتضمن 03 فقرات.
- ✓ المحور الثاني : يتضمن 25 فقرة خاصة بالمتغيرات المستقلة.
- ✓ المحور الثالث : يتضمن24 فقرة خاصة بالمتغير التابع.

استند الباحثان في سلم ليكرت الخماسي على ما يلي : دائما 5 درجات، غالبا 4 درجات، أحيانا 3 درجات، من النادر 2 درجات، من النادر جدا درجة. وعلى أساس هذا تم افتراض المتوسط الحسابي الأقل من3 يدل على درجة ممارسة ضعيفة، و المدى (3_4,49) للوسط الحسابي يدل على درجة ممارسة متوسطة، والمدى(4,50 _5) للوسط الحسابي يدل على درجة ممارسة مرتفعة.

### 4-أساليب التحليل الإحصائي

اعتمد الباحثان على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-19) لتحليل البيانات من خلال استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، معامل الارتباط للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة، والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

### 5- صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبانة قام الباحثان بعرضها على7خبراء في مجال إدارة الأعمال حيث تم اخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات Alpha Cronbach ، ونتائج الجدول 02 بينت أن معاملات الثبات لفقرات الإستبانة ككل ومتغيرات الدراسة مرتفعة أي أعلى من معامل القبول (0,60)، وهذا ما يدل على صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

## III. النتائج ومناقشتها:

### 1- خصائص أفراد عينة الدراسة

أشارت النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 03 إلى أن أغلبية المبحوثين من جنس ذكر أي بنسبة 70%، بينما كانت نسبة 30% منهم من جنس أنثى. كما أن أغلبيتهم لهم أقدميه أكثر من 10 سنوات أي بنسبة 49%، في حين نسبة 42% منهم لديهم أقدميه تتراوح بين 5 و10 سنوات، و نسبة 9% لهم أقدميه أقل من 5 سنوات. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لاحظنا أن الأغلبية مستواهم مهني حيث بلغت نسبتهم 45%، ويليها المستوى الجامعي بنسبة 40%، في حين نسبة 12% منهم لديهم مستوى ثانوي، و نسبة 3% منهم لديهم مستوى تعليم عالي ما بعد التدرج.

### 2- تحليل الفقرات الخاصة بركائز التعلم التنظيمي

يتضح من الجدول 04 أن الهيكل التنظيمي في الشركة محل الدراسة يتميز بدرجة مرتفعة من المرونة، وذلك بمتوسط حسابي قيمته 4.77 وبانحراف معياري 0.90، حيث أشار المبحوثين أن طبيعة العلاقات التسلسلية والوظيفية تدعم الاتصالات المباشرة والكثيفة، كما أكدوا أن هناك وضوح بدرجة عالية في أداء المهمات المطلوب انجازها من طرفهم، وهذا ما يدل عن المرونة والشفافية في الإجراءات والقواعد التنظيمية الداخلية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى ممارسة أسلوب القيادة المشجعة على التعلم في الشركة متوسط إذ بلغ قيمة 3.92 وبانحراف معياري 0.85، وهذا يدل على أن القيادة تولي اهتماما عاليا بالجانب المعنوي من خلال الاعتراف بأداء الموظفين، وتقدير جهودهم بالإضافة إلى ثقتها في قدراتهم. في حين أشار المبحوثين إلى أن درجة اهتمام القيادة فيما يخص الاعتبارات الفردية، والتعامل مع المشكلات بأساليب جديدة متوسطة. أما فيما يتعلق بالقيم المشتركة أشار المبحوثين إلى وجود ممارسة بدرجة مرتفعة إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4.79 وبانحراف معياري 0.92، حيث أن القيم السائدة في المؤسسة محل الدراسة تشجع بدرجة مرتفعة على التعلم المستمر، والعمل الجماعي من خلال وجود أنظمة معلومات ومعارف فعالة. وبالنسبة للتشارك المعرفي يرى المبحوثين أن مستوى ممارسته متوسط أي بمتوسط حسابي قدره 3.92 و بانحراف معياري 0.93، وهذا ما يدل على التعاون بين الموظفين ورغبتهم في تبادل المعلومات لانجاز المهام. في حين كانت درجة المشاركة في وضع الخطط واتخاذ القرارات متوسطة، كما اتضح من خلال فقرة الاستبيان المتعلق« بتنظيم ندوات ولقاءات دورية وورش عمل من اجل تبادل المعارف والأفكار والخبرات بين الموظفين. » أن درجة ممارستها ضعيفة بوسط حسابي 2.69 وبانحراف معياري 1.03. أما فيما يخص تمكين الموارد البشرية تبين أن مستوى ممارسته متوسط أي بوسط حسابي 3 .79 وانحراف معياري 0.86 حيث يرى المبحوثين أن لديهم الحرية والاستقلالية بدرجة متوسطة في اتخاذ القرارات المناسبة عند حدوث مشاكل أثناء العمل، وهذا يدل على الثقة المتبادلة بين الموظفين وإدارة الشركة. ويمارس مبدأ تفويض الصلاحيات بدرجة ضعيفة أي بقيمة وسط حسابي 2.25، ويمكن تفسير هذا بتخوف المدراء من تحمل النتائج السلبية المترتبة عن القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف المفوض له. و فيما يخص المتغير المتعلق بتكوين الموارد البشرية فقد أشارت النتائج إلى أن مستوى تطبيقه ضعيف بوسط حسابي قيمته 2.44 وانحراف معياري قيمته 1.16. كما أن عملية تقييم أداء المتكونين تتم بدرجة ضعيفة، وهذا يرجع إلى ضعف اهتمام الشركة بالتكوين من ناحية التخطيط له وتدعيمه ماليا.

### 3- تحليل الفقرات الخاصة بمستويات التعلم التنظيمي

يتضح من خلال النتائج الإحصائية المبينة في الجدول 05 أن مستوى ممارسة التعلم الفردي في الشركة محل الدراسة متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57 وبانحراف معياري 0.86،إذ يركز الأفراد على مناقشة الأخطاء بصراحة ويستفسرون عن رأي الآخرين ويتعاملون مع المشكلات كفرص للتعلم، كما أشار المبحوثين إلى أن هناك معوقات بخصوص التعلم ؛ من أهمها قلة الاهتمام بالتدعيم المالي وتشجيعهم من خلال تقديم المكافآت. في حين تحصلت الفقرة "في شركتنا يشجع الأفراد على إثارة أسئلة لماذا بغض النظر عن موقعهم الوظيفي." على درجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.98 وبانحراف معياري 1.09 . أما فيما يخص التعلم الجماعي فانه يمارس بدرجة متوسطة أي بمتوسط حسابي قيمته 3.55 وبانحراف معياري 0.91، حيث أشارت النتائج أن هناك تفاهم و تعاون بين أعضاء الفريق على كيفية أداء الأعمال بصفة منسجمة و متكاملة، و هذا ما يدل على وجود التضافر والانفتاح والمرونة في التفكير لدى أعضاء الفريق، لكن تعتمد الشركة بدرجة ضعيفة على التحفيز الجماعي، حيث حصلت فقرة مكافأة الفرق على متوسط حسابي قيمته 2.44 وبانحراف معياري 1.02. أما بالنسبة للتعلم التنظيمي فانه يمارس بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.55 و بانحراف معياري 0.78، وهذا يدل على الاهتمام بالتعلم واستقطاب المعارف والخبرات من المصادر الخارجية، حيث تقوم المؤسسة بانجاز بعض المشاريع عن طريق الشراكة الوطنية أو المحلية إلا أن الاهتمام باستقطاب المعرفة من الزبائن فهو ضعيف أي بمتوسط حسابي قدره 2.53. ويتضح من الفقرة « "تعمل الأقسام على حل المشكلة كونها مشكلة الشركة ككل وليس لقسم واحد فقط. » أن أعضاء التنظيم يميلون إلى التفكير الشمولي بمتوسط حسابي قيمته 3.32. كما أشارت النتائج الإحصائية أن الشركة تعتمد بدرجة متوسطة على تكنولوجيا المعلومات، لكن فيما يخص الفقرة المتعلقة بقياس الأداء تحصلت على متوسط حسابي بقيمة 2.60 و انحراف معياري

1.05 مما يدل على الممارسة الضعيفة للتغذية العكسية التي تؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الفجوة بين الأداء الفعلي و المتوقع، و هذا لا يسمح بمعرفة حاجيات التكوين بصفة موضوعية.

**4-معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة**

**4-1 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية ومستويات التعلم التنظيمي**

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 06 إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات ممارسة التعلم التنظيمي، وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى توفر مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، التمكين وتكوين الموارد البشرية زاد مستوى ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة.

**4-2 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الفردي**

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 07 إلى أن هناك علاقة طردية ايجابية بين ممارسة المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة، وممارسة التعلم الفردي حيث يتبين أن أقوى علاقة ايجابية كانت بين تكوين الموارد البشرية والتعلم الفردي وبقيمة ارتباط 0.78، وهذا يدل انه كلما زاد مستوى ممارسة التكوين زاد مستوى ممارسة التعلم الفردي.

**4-3 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الجماعي**

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 08 أن هناك علاقة طردية ايجابية بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة، وممارسة التعلم الجماعي حيث أقوى علاقة ايجابية كانت بين التشارك المعرفي والتعلم الجماعي بمعامل ارتباط بلغ 0.83، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع مستوى التشارك المعرفي يرفع من مستوى ممارسة التعلم الجماعي كما يدل على الاهتمام بالعمل الجماعي وخلق بيئة عمل تعاونية.

**4-4 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة وتعلم الشركة ككل**

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 09 إلى أنه هناك علاقة طردية ايجابية بين جميع ركائز اكتساب وتقاسم المعرفة، والتعلم على مستوى التنظيم ككل، حيث توجد أقوى علاقة ارتباط بين التشارك المعرفي وتعلم الشركة ككل بقيمة 0.88، ويفسر هذا بان الشركة تسعى لإتاحة المعلومات والمعارف لجميع العاملين من خلال توفير الوسائل المادية والمعنوية للتشارك بما ينعكس ايجابيا على المستوى الكلي لها .

**5- اختبار الفرضيات**

**5-1 اختبار الفرضية الرئيسية**

يوضح الجدول 10 أن قيمة(T المحسوبة= 7,84 ) اكبر من قيمة (Tالجدولية=0,18) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**$H_0$** وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر .

**5-2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى**

يتبين من الجدول رقم11أن قيمة(T المحسوبة= 5,90) اكبر من قيمة (Tالجدولية=1,35) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**$H_0$** وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف والتعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

**5-3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

تشير نتائج الجدول 12 إلى أن قيمة(T المحسوبة=7,75) اكبر من قيمة (Tالجدولية=0,42-) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **$H_0$** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**$H_0$** وتقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن هناك

علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف والتعلم الجماعي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

**4-5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

يبين الجدول 13 أن قيمة(T المحسوبة=7,83) اكبر من قيمة (Tالجدولية=-0,41) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية$H_0$ إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية $H_0$ إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية$H_0$ وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف تعلم الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

## IV - خلاصة:

أصبحت دراسة موضوع التعلم التنظيمي تشكل ضرورة حتمية للشركات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل التضخم المعرفي وثورة المعلومات الحاصلة، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي إلا عن طريق الاهتمام الرسمي بالتعلم المستمر من خلال التركيز على تنفيذه في الميدان وفقا لأسسه، ومبادئه التي تضمن تهيئة بيئة عمل مشجعة على خلق المعرفة، واكتسابها، وتبادلها بين الموارد البشرية بما يؤدي إلى تدعيمه على كافة المستويات التنظيمية، وجعله عملية ديناميكية تمكن الأفراد والفرق من تعديل سلوكياتهم وتطوير كفاءات تساعدهم على حل المشكلات، ومواجهة التحديات المختلفة بما ينعكس ايجابيا على كفاءة الشركة ككل.

وأخيرا يمكن تلخيص واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة SOTRAMEST في النتائج العامة التالية:

- مستوى ممارسة الركائز الأساسية للتعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر متوسطا أي بقيمة بلغت (3.93)، وهذا ما يعكس اهتمام الشركة محل الدراسة بتوفير المتطلبات الضرورية لتشجيع الموارد البشرية سواء بصفة فردية أو جماعية على خلق المعرفة ونشرها لتستفيد منها الشركة ككل، ولكن بدرجة متوسطة ؛

- مستوى ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر متوسطا وبقيمة بلغت (3.49)، وهذا ما يعكس اهتمام الشركة محل الدراسة بتعلمها من خلال الاهتمام بتعلم مواردها البشرية على المستوى الفردي والجماعي لكن بدرجة متوسطة ؛

- توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية للتعلم التنظيمي ومستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر، وهذا ما يدل على أن اهتمام الشركة محل الدراسة بتوفير المتطلبات الضرورية لاكتساب المعرفة وتبادلها يؤثر ايجابيا على تعلم الأفراد والجماعات والشركة ككل.

ومن خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المتمثلة في:

- الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر؛

- الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر ؛

- الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، وممارسة التعلم على المستوى الجماعي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر ؛

- الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم على مستوى الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

و كذلك على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة تبني خطة إستراتجية رسمية تهدف إلى تدعيم التعلم المستمر ؛

- ضرورة اعتبار التعلم والبحث عن المعرفة مبدأ و وظيفة كل فرد ؛

- ضرورة إتاحة الفرصة للموظفين للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية والمهنية المختلفة ؛

- ضرورة ممارسة التفويض بشكل ملائم مع المتابعة المستمرة وبذلك يستطيع القادة تقييم نقاط القوة والضعف في أداء الموظفين ؛

- ضرورة وضع مخطط واضح ودقيق لتكوين وتطوير قدرات الموارد البشرية ؛

- ضرورة تقييم نتائج وآثار التكوين بما يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات وتصحيحها ؛

- ضرورة تقديم المكافآت والحوافز الفردية والجماعية الكفيلة بتشجيع الموظفين على إخراج معارفهم الضمنية وتوظيفها في أداء أعمالهم ؛

- ضرورة وضع معايير دقيقة وواضحة لقياس أداء الموظفين تساعد على تحديد الفجوة بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي وبالتالي اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**جدول (01) : عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي للعاملين في المؤسسة محل الدراسة**

| المستوى الوظيفي | عدد الموظفين | العينة | نسبة العينة |
|---|---|---|---|
| **إطارات** | 76 | 46 | %60 |
| **تقنيين** | 155 | 93 | %60 |
| **منفذين** | 207 | 124 | %60 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق داخلية

**الشكل (01) : نموذج الدراسة**

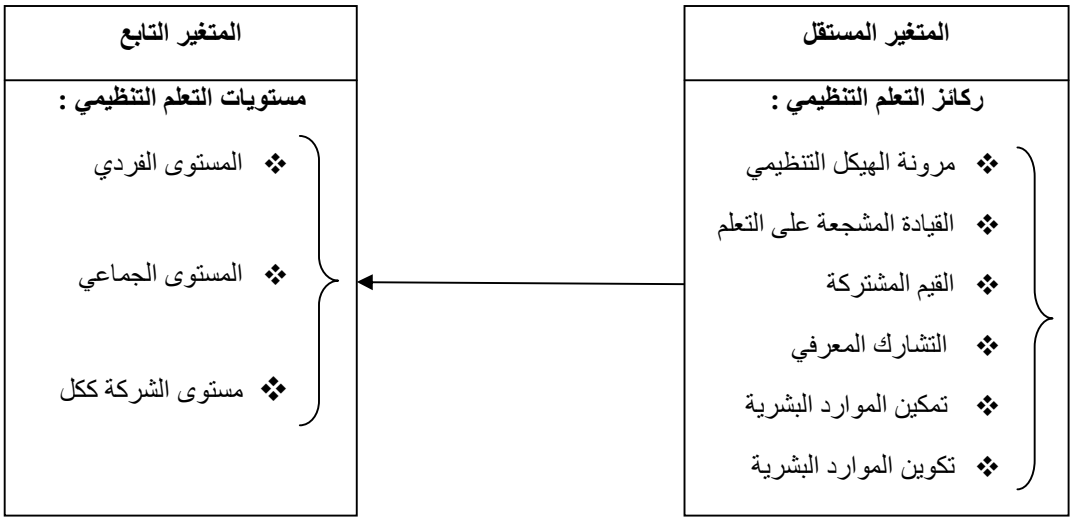


**المصدر :** من إعداد الباحثين

**جدول (02) : معامل الثبات لفقرات الإستبانة ومتغيرات الدراسة**

| الفقرات | معامل الثبات |
|---|---|
| **جميع فقرات الإستبانة** | 0 .94 |
| **فقرات المتغير التابع** | 0.79 |
| **فقرات المتغير المستقل** | 0 .82 |

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول (03) : خصائص أفراد عينة الدراسة**

| | | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| **الجنس** | ذكر | 165 | %70 |
| | أنثى | 70 | %30 |
| **الأقدمية** | أقل من 5 سنوات | 21 | %9 |
| | مابين 5 و10 سنوات | 98 | %42 |
| | أكثر من 10سنوات | 116 | %49 |
| **المستوى التعليمي** | ثانوي | 28 | %12 |
| | مهني | 105 | %45 |
| | جامعي | 95 | %40 |
| | تعليم عالي | 7 | %3 |

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول 04 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بركائز التعلم التنظيمي**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| | **مرونة الهيكل التنظيمي** | | | |
| 1 | يستطيع الموظفون في المستويات الإدارية المختلفة الاتصال ببعضهم بسهولة من اجل الحصول على المعلومات الضرورية. | 4.75 | 0.87 | مرتفعة |
| 2 | هناك وضوح في المهام المطلوب انجازها من طرف الموظفين. | 4.93 | 0 .96 | مرتفعة |
| 3 | تتميز قواعد وإجراءات العمل بالمرونة والبساطة. | 4.90 | 0.92 | مرتفعة |
| 4 | يتميز مناخ العمل في منظمتنا بالشفافية والصراحة. | 4.52 | 0.93 | مرتفعة |
| | Σ | 4.77 | 0.90 | مرتفعة |
| | **القيادة التحويلية** | | | |
| 5 | تحرص قيادة شركتنا على تحقيق رغبات واحتياجات الموظفين. | 3.27 | 0.81 | متوسطة |
| 6 | تشجع قيادة شركتنا على حل المشكلات بطرق جديدة. | 3 .40 | 0.89 | متوسطة |
| 7 | تعتبر قيادة شركتنا الأخطاء كتجارب عملية مفيدة. | 3 .65 | 0.88 | متوسطة |
| 8 | تثق قيادة شركتنا في قدرات الموظفين بشكل كبير. | 4.59 | 0.92 | مرتفعة |
| 9 | تقدر قيادة شركتنا مجهودات الموظفين وتعترف بأدائهم الجيد. | 4.70 | 0.90 | مرتفعة |
| | Σ | 3.92 | 0.85 | متوسطة |
| | **القيم المشتركة** | | | |
| 10 | تشجع القيم السائدة في شركتنا على التعلم المستمر للموظفين. | 4.75 | 0.86 | مرتفعة |
| 11 | تركز القيم السائدة في شركتنا على تشجيع العمل الجماعي. | 4.93 | 0.92 | مرتفعة |
| 12 | يسعى جميع الموظفين في شركتنا نحو تحقيق أهدافها وخططها. | 4.80 | 0.92 | مرتفعة |
| 13 | تركز قيم شركتنا على توفير انظمة لخلق وإدارة المعلومات والمعرفة. | 4.69 | 0.88 | مرتفعة |
| | Σ | 4.79 | 0.92 | مرتفعة |
| | **التشارك المعرفي** | | | |
| 14 | في شركتنا هناك تعاون واضح بين الموظفين لانجاز المهام | 4.80 | 0.91 | مرتفعة |
| 15 | في شركتنا يشترك الموظفين في وضع خطط العمل، واتخاذ القرارات الخاصة بالأقسام أو المصلحة التابعين لها. | 3.59 | 0.84 | متوسطة |
| 16 | في شركتنا لدينا الرغبة الواضحة في تبادل المعلومات لانجاز المهام. | 4.60 | 0.89 | مرتفعة |
| 17 | تنظم شركتنا ندوات ولقاءات دورية وورش عمل من اجل تبادل | 2.69 | 1.03 | ضعيفة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المعارف والأفكار والخبرات بين الموظفين. | | |
| Σ | 3.92 | 0.93 | متوسطة |
| **تمكين الموارد البشرية** | | | |
| 18 | تمنح شركتنا الحرية للموظفين في اتخاذ القرارات المناسبة عند حدوث مشاكل أثناء العمل. | 4.30 | 0.94 | متوسطة |
| 19 | تمنح شركتنا الاستقلالية للموظفين في تحقيق الأهداف وكيفية أداء المهام. | 4.72 | 0.82 | مرتفعة |
| 20 | تسود الثقة المتبادلة بين إدارة شركتنا والموظفين. | 3.90 | 0.79 | متوسطة |
| 21 | في شركتنا تفوض الإدارة الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة للعمل. | 2.25 | 1.12 | ضعيفة |
| Σ | 3.79 | 0.86 | متوسطة |
| **تكوين الموارد البشرية** | | | |
| 22 | تهتم شركتنا بتكوين جميع الموظفين. | 1.96 | 1.08 | ضعيفة |
| 23 | تقوم شركتنا بمتابعة اداء الموظفين بعد عملية التكوين. | 2.63 | 1 .19 | ضعيفة |
| 24 | تقوم شركتنا بتصحيح الانحرافات والأخطاء التي يرتكبها الموظفين بعد عملية التكوين. | 2.52 | 1.19 | ضعيفة |
| 25 | تعقد شركتنا دورات تكوينية لتعليم الموظفين كيف يتعلمون ذاتيا و من بعضهم البعض. | 2.78 | 1 .20 | ضعيفة |
| Σ | 2.44 | 1.16 | ضعيفة |
| **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | 3 .93 | 0.78 | متوسطة |

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول 05 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستويات التعلم التنظيمي**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| | **التعلم الفردي** | | | |
| 1 | في شركتنا يساعد الافراد بعضهم البعض. | 3.80 | 0.82 | متوسطة |
| 2 | في شركتنا يخصص الأفراد وقتا للتعلم. | 3.92 | 0.73 | متوسطة |
| 3 | في شركتنا يتعامل الافراد مع المشكلات على انها فرصة للتعلم. | 3.56 | 0.89 | متوسطة |
| 4 | في شركتنا يكافأ الأفراد لتعلمهم أشياء جديدة. | 2.79 | 1.07 | ضعيفة |
| 5 | في شركتنا عندما يذكر الأفراد وجهات نظرهم يستفسرون عن رأي الآخرين. | 4.34 | 0.93 | متوسطة |
| 6 | في شركتنا يناقش الافراد بصراحة الاخطاء من اجل التعلم. | 4.28 | 0.96 | متوسطة |
| 7 | في شركتنا يستطيع الأفراد الحصول على الأموال لدعم تعلمهم. | 2.93 | 1.10 | ضعيفة |
| 8 | في شركتنا يشجع الافراد على إثارة اسئلة لماذا بغض النظر عن موقعهم الوظيفي. | 2.98 | 1.09 | ضعيفة |
| **Σ** | | 3 .57 | 0.86 | متوسطة |
| | **التعلم الجماعي** | | | |
| 9 | في شركتنا نعمل على التعلم مع بعضنا في كيفية أداء المهام. | 3.32 | 0.80 | متوسطة |
| 10 | في شركتنا هناك حوار متواصل بين الأفراد بشكل جماعي لتحسين الأداء. | 3.38 | 0.88 | متوسطة |
| 11 | في شركتنا يتوفر لدينا الوقت الكافي لتبادل الافكار بيننا لتحسين العمل. | 3.46 | 0.91 | متوسطة |
| 12 | في شركتنا يتعامل أعضاء المجموعة بالتساوي بغض انظر عن وظائفهم أو ثقافتنا أو أي خلافات أخرى. | 3.37 | 0.78 | متوسطة |
| 13 | في شركتنا يغير الأعضاء أفكارهم كنتيجة لمناقشة المجموعة. | 3.40 | 0.83 | متوسطة |
| 14 | في شركتنا تكافأ الفرق على انجازه. | 2.44 | 1.02 | ضعيفة |
| 15 | في شركتنا تثق المجموعة في أن الشركة ستأخذ بتوصياتها واقتراحاتها. | 4.50 | 0.96 | مرتفعة |
| 16 | في شركتنا يركز أعضاء المجموعة كيف يمكن أن تعمل بشكل جيد. | 4.59 | 0.97 | مرتفعة |
| **Σ** | | 3.55 | 0.91 | متوسطة |
| | **التعلم التنظيمي** | | | |
| 17 | في شركتنا يتم وضع أنظمة لقياس الفجوة أو الفارق بين الأداء الحالي والأداء المتوقع. | 2.60 | 1.05 | ضعيفة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 18 | نعتمد في شركتنا على تكنولوجيا المعلومات من اجل نشر المعرفة والمعلومات بين الأقسام والإدارات. | 3.20 | 0.71 | متوسطة |
| 19 | هناك رؤية وخطة مشتركة بين الإدارة والموظفين لتحقيق الأهداف الشركة. | 4.12 | 0.85 | متوسطة |
| 20 | تعمل الأقسام على حل المشكلة كونها مشكلة الشركة ككل وليس لقسم واحد فقط. | 3.32 | 0.73 | متوسطة |
| 21 | في شركتنا نراجع ونغير أساليبنا في التفكير بما يؤدي إلى انجاز الأهداف. | 4.08 | 0.90 | متوسطة |
| 22 | تشجع شركتنا جميع الموظفين على اخذ وجهة نظر الزبائن في قراراتهم المختلفة. | 2.53 | 1.02 | ضعيفة |
| 23 | تهتم شركتنا بالوقوف على اثر قراراتها في معنويات العاملين. | 2.42 | 1.10 | ضعيفة |
| 24 | تتعاون شركتنا مع جهات خارجية من اجل تبادل المنافع. | 4.53 | 0.93 | مرتفعة |
| | **Σ** | 3.35 | 0.72 | متوسطة |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | 3.49 | 0.81 | متوسطة |

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 06 : معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية ومستويات التعلم التنظيمي**

| | |
|---|---|
| **المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف** | 0,73 |
| **مستويات التعلم التنظيمي** | |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 07 : معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الفردي**

| | مرونة الهيكل التنظيمي | القيادة المشجعة على التعلم | القيم المشتركة | التشارك المعرفي | تمكين الموارد البشرية | التكوين |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التعلم الفردي** | 0.69 | 0.70 | 0.48 | 0.66 | 0.74 | 0.78 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 08: معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الجماعي**

| | مرونة الهيكل التنظيمي | القيادة المشجعة على التعلم | القيم المشتركة | التشارك المعرفي | تمكين الموارد البشرية | التكوين |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التعلم الجماعي** | 0.81 | 0.60 | 0.54 | 0.83 | 0.45 | 0.35 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 09: معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة وتعلم الشركة ككل**

| | مرونة الهيكل التنظيمي | القيادة المشجعة على التعلم | القيم المشتركة | التشارك المعرفي | تمكين الموارد البشرية | التكوين |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **تعلم الشركة ككل** | 0.39 | 0.55 | 0.80 | 0.88 | 0.40 | 0.42 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 10: تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية**

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | معنوية T |
|---|---|---|
| 7,84 | 0,18 | 0,00 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 11: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى**

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | معنوية T |
|---|---|---|
| 5,90 | 1,35 | 0,00 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 12: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية**

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | معنوية T |
|---|---|---|
| 7,75 | -0,42 | 0,00 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

**جدول رقم 13: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة**

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | معنوية T |
|---|---|---|
| 7,83 | -0,41 | 0,00 |

مستوى معنوية α≥0,01

**المصدر :** بالاعتماد على برنامج SPSS

## - الإحالات والمراجع :

[1]. ليث علي الحكيم وآخرون : دور أدوات التعلم في تحقيق الأداء الجامعي المتميز( دراسة استطلاعية لأراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الكوفة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 2، مجلد 11، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص . 98

[2]. رائد إسماعيل عبابنة وياسر مناع العدوان : العوامل المؤثرة في ممارسة التعلم التنظيمي في البلديات الأردنية، دورية الإدارة العامة، عدد3، مجلد48، الرياض، يوليه 2008، ص 442 .

[3]. دوسيا فيبرا وماري كروسان : القيادة الإستراتجية والتعلم التنظيمي، ترجمة عجلان بن محمد الشهري، دورية الإدارة العامة، عدد2 ، مجلد45، الرياض، مايو2005، ص 257.

[4]. Susana Perez Lopez et al : organizational learning as a determining factor in business performance, N°3, vol 12, Emeraled Group Publishing Limited, 2005, P227.

[5]. Daniel Jiménez and Juamg Cegarra Navrro : The performance effect of organizational learning and market orientation, industrial marketing management, N°37, Elsevier, all rights reserved, 2007, p694.

[6]. شاكر جار الله وإياد فاضل محمد التميمي : اثر أساليب القيادة في التعلم التنظيمي – دراسة ميدانية في شركات القطاع الصناعي الأردني -، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عدد 2، مجلد4، عمان، 2008، ص193.

[7]. Patrick Gilbert et autres : Organisations et comportements – nouvelles approches, nouveaux enjeux, Dunod, Paris, 2005, p279.

[8]. إبراهيم الخلوف الملكاوي : إدارة المعرفة –الممارسات والمفاهيم -، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ط1، ص 145.

[9]. Gérard Koenig : L'apprentissage organisationnel : Repérage des lieux , Revue Française de gestion, N°97, Editions Liaisons, Paris, Janvier /Février 1994, P78.

[10]Susana Perez Lopez et al,op, p228.

[11]. John .R.Shermerhorn et al : Comportement humain et organisation, ERPI, Quebec, 2006, 3éme édition, P47.

[12]. عبد الرحمان بن احمد هيجان : التعلم التنظيمي مدخلا لبناء المنظمات القابلة للتعلم، مجلة الإدارة العامة، عدد4، مجلد 37، الرياض، فيفري 1998، ص681.

[13]. Marc Ingham : L'apprentissage organisationnel dans les coopérations, Revue Française de gestion, N°9, Editions Liaisons, Paris, Janvier/Février 1994, p109.

[14]. علي حسون الطائي : خصائص المنظمة المتعلمة وإدارة الريادة – العلاقة والأثر في الشركة العامة للصناعات الكهربائية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 1، مجلد 10، العراق، 2008، ص 156.

[15]محمد تركي البطاينة وزياد محمد المشاقبة : إدارة المعرفة بين النظرية والتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان، 2010، ط1، ص 247.

[16]. Gérard Koenig , op, p78.

[17]. Florance Charue et Christophe Midler : Apprentissage organisationnel et maîtrise des technologies nouvelles - la mobilisations des tôleries automobiles -, Revue Française de gestion, N°97, Editions liaisons, Paris, Janvier/Février 1994, p 84.

[18] Florance Charue et Christophe Midler, op, p91.

[19]. نجم عبود نجم : إدارة المعرفة –المفاهيم والاستراتجيات والعمليات -، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ط 1، 2005، ص 286.

[20]. مؤيد سعيد السالم : منظمات التعلم، بحوث ودراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ط2، ص 46.

[21]. محمد مفضي الكساسبة وآخرون تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة المتعلمة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عدد 1، مجلد 5، الأردن، 2009، ص 20 .

[22]شاكر جار الله الخشالي واياد فاضل محمد التميمي، مرجع سابق، ص198.

[23]. Charlotte Fillol : apprentissage et systématique, une perspective intégrée, Revue Française, N°194,Paris,2004,P36.

[24] Olivier meier et autres : gestion du changement, Dunod,Paris,2007,P223.

[25]. نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 259.

[26]. Olivier Meier,OP, p225.

[27]. Jean François Soutenain : Management _ LMD fiches QSM_, Editions Foucher, Paris, 2009, p43.

[28]. Marc Ingham, op, p108.

[29]. دوسيا فييرا وماري كروسان، مرجع سابق، ص 371.

[30]. المرجع نفسه، ص 373.

[31]. مؤيد سعيد السالم، مرجع سابق، ص 98.

[32]. Miha Skerlavaji and Ji Hoon Song Donngmin : Organisational learning culture, innovative and innovation in South Korean firms, Expert systems with applications, N°37, Elsevier,All right reserved, p6390.

[33]. Hossein Bodaghi Khajeh and al : learning culture to organizational breakthroughs in Malysian companie , Economics and Management , N°16, 2011, (04/02/2013, 00:45) : http://www.ktu.lt/lt/.../16/182265158_2011_0852.pdf.

[34]. ناديا حبيب أيوب : دور التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الاستراتيجي في المنشات السعودية الكبرى، دورية الإدارة العامة، عدد1، مجلد44، الرياض، مارس 2001، ص ص : 82_83.

[35]. شذى احمد علوان و عبد الرحمان عبد الله : التمكين الإداري في المنظمات الخدمية – دراسة تطبيقية مقارنة بين القطاعين العام والخاص في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد7، مجلد67، كانون الأول 2011، ص 109 .

[36]. إبراهيم الفقي : العمل الجماعي، دار أجيال للنشر، القاهرة، 2009، ط 1، ص 42.

[37]. Farhad Alipour and al : Knowledge creation and transfer : Role of learning organization, International journal of business administration, N°3, vol 2, August 2011, p65.

[38]. Faycel Benchamam et Géraldine Galindo : Gestion des ressources humaines, extenso Edition, Paris, 2éme édition, 2009, p 143.

# أسلوب القيادة الإدارية وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين
## ـ دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية ـ

# Administrative leadership style and its impact on the effectiveness of subordinates productivity- A field study: the Company of Sonatrach, Division of transport by pipelines, Regional Directorate of Bejaia –

سميرة صالحي(*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
عبد الناصر موسي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

**ملخص :** يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر أسلوب القيادة الإدارية على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، وذلك من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحثان على مستوى مؤسسة سونطراك، المديرية الجهوية بجاية ومختلف المحطات التابعة لهذه المديرية، ونظرا لطبيعة الموضوع، فقد تم الاعتماد على مناهج البحث المستعملة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي للإحاطة النظرية بموضوع الدراسة، كما اعتمد الباحثان أسلوب المسح باستخدام العينات في الجانب الميداني وذلك بتوجيه استبيانين، الأول موجه لعينة المسؤولين (القادة) والثاني موجه لعينة المرؤوسين. ولتجنب عيوب الاستبيان وعيوب المقابلات المفتوحة من جهة، ولتعزيز صدق الإجابات من جهة ثانية، تم الاعتماد على أسلوبي المقابلة والملاحظة؛ أما فيما يخص إنتاجية المرؤوسين فتم حسابها بالاعتماد على مختلف الوثائق الإدارية والتقارير الإنتاجية السنوية المتوفرة لدى المؤسسة محل الدراسة. وبعد ذلك قام الباحثان بتحليل البيانات المحصل عليها باستعمال الأساليب الإحصائية المناسبة ومن ثم استخلاص النتائج.

**الكلمات المفتاح :** أسلوب القيادة، قيادة إدارية، إنتاجية، فعالية المرؤوسين الإنتاجية.

**تصنيف Jel :** M12, O15.

**Abstract:** This article aims to highlight the impact of administrative leadership style on the effectiveness of subordinates productivity, Through a field study on the level Sonatrach Foundation, the Regional Directorate of Bejaia and its various stations, Has been relying on research methods used in economic studies, where they were resorting to the descriptive approach in the theoretical aspect of this study, And the survey method using samples in the practical side under the direction of two questionnaires, and also on the method of interview and observation ; The productivity of subordinates was calculated based on the various administrative documents and reports annual production of the Foundation under study. After that, the researchers analyzed the data obtained by appropriate statistical methods, then draw conclusions.

**Keywords:** leadership style, administrative leadership, productivity, effectiveness of subordinates productivity.

**Jel Classification Codes :** M12, O15.

## I- تمهيد :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع أسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة الاقتصادية العمومية، وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المؤسسة، هذه المؤسسة التي مرت بعدة مراحل تسييرية منذ الاستقلال : بدءا بالتسيير الذاتي، مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات ثم مرحلة إعادة الهيكلة في بداية الثمانينات، فمرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة 1988م التي لم تكن غاية في حد ذاتها، بل إجراء تنظيمي يهدف إلي تحسين فعالية تسيير هذه المؤسسات من جهة، وبمثابة خطوة أولى للتوجه نحو اقتصاد السوق من جهة ثانية؛ ومبدأ الاستقلالية هنا يقوم على ترك حرية التسيير للمؤسسات من خلال إعطاء الصلاحيات لقادتها لمعالجة المشاكل اليومية التي تعيشها المؤسسة وفي نفس الوقت يتحملون مسؤوليتهم إزاء ذلك، دون أن تسأل الدولة نفسها، هل تتوافر فيهم المهارات والكفاءات القيادية اللازمة للقيام بواجباتهم الإدارية بفطنة، دراية، كفاءة وإخلاص ؟ وهل يستطيعون تحمل المسؤولية وقيادة مرؤوسيهم لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية للمساهمة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية ؟

eMail : (*) : gest_samira@yahoo.fr. & (**) : mouci_nacer@yahoo.fr.

ومنه صغنا إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

**ما مدى تأثير أسلوب القيادة الإدارية لمسؤولي المؤسسة الاقتصادية على الفعالية الإنتاجية لمرؤوسيهم ؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية سيحاول الباحثان الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية ومختلف المحطات التابعة لها، والتي تتمثل في :

1. ما نوع أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف محطات المؤسسة مجال الدراسة ؟
2. هل هناك اختلافات ملموسة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى ؟
3. هل هناك علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة ؟

وانطلاقا من هذه الأسئلة الفرعية تم وضع فرضيات الدراسة على النحو الآتي :

1. أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف محطات المؤسسة مجال الدراسة هو أسلوب القيادة الأوتوقراطي.
2. لا توجد اختلافات ملموسة وواضحة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى.
3. تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة.

## II- الأدبيات النظرية والتطبيقية :

### أولا: الأدبيات النظرية.

إذا تم الرجوع إلى الفكر اليوناني واللاتيني لتحديد معنى **القيادة**، لوجد أن كلمة القيادة Leadership مشتقة من الفعل اليوناني Archein بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم ويتفق مع الفعل اللاتيني Agere ومعناه يحرك أو يقود ؛ أما كلمة قائد Leader فتعني الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي الآخرين، بمعنى هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه[1]؛ وحسب لسان العرب لابن منظور، فالقيادة من قاد، يقود، قود، يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها، فالقود من أمام والسوق من خلف، ويقال أقاده خيلا بمعنى أعطاه إياها يقودها، ومنها الانقياد بمعنى الخضوع، ومنها قادة وهو جمع قائد[2]، أما حسب لاروس المعجم العربي الحديث، فالقيادة عمل قائد الجيش، ويقال قاد الجيش بمعنى ترئسه وتدبر أمره[3].

هذا بالنسبة لمعنى القيادة لغة، أما اصطلاحا فتعددت تعاريف القيادة في أدبيات الإدارة، وفيما يلي سيتم عرض بعض منها :

فالقيادة بمعناها العام كما عرفها ولمان Wolman هي : "مجموعة من الخصائص التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا"[4].

ويعرفها ليترر Litterer : "بأنها ممارسة التأثير من قبل فرد على فرد أخر لتحقيق أهداف معينة"[5].

ويعرفها فلمر Flumer : "بأنها القدرة على إقناع الآخرين للسعي لتحقيق أهداف معينة، ومهارة إيصالهم إليها"[6].

ويعرفها كونتز وأدونيل Koontz & O'donnell بأنها : "القدرة على التأثير الشخصي بواسطة الاتصال لتحقيق هدف"[7].

بينما يعرفها ستوغديل Stogdill بأنها : "النشاط المتخصص الذي يمارسه شخص للتأثير في الآخرين وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه"[8].

مثلما عرفها أوردوي تيد Ordway Tead بأنها : "ممارسة التأثير في الناس بحيث يتعاونون في سبيل هدف ما يتوصلون إلى إدراك أنه مرغوب فيه"[9].

بناءا على التعاريف السابقة يتضح أن القيادة عملية سيكولوجية لتوجيه التابعين والتأثير في أفكارهم، مشاعرهم، سلوكهم والتنسيق بينهم لتحقيق أهداف معينة بشكل مرغوب؛ وهذا التأثير قد يحدث من خلال أعمال الفرد، مؤلفاته، رسوماته، اختراعاته وابتكاراته، ويطلق على هذا النوع من القيادة "القيادة غير المباشرة" أو القيادة الذهنية، وتضم العلماء، الفنانين، الكتاب وغيرهم من الذين تؤثر أفكارهم وأعمالهم بعمق في الآخرين؛ وقد يحدث التأثير عن طريق اتصال الشخص وجها لوجه بأشخاص آخرين بشكل مباشر، ويطلق على هذا النوع اسم "القيادة المباشرة" أو القيادة وجها لوجه[10]، والقيادة أيا كان نوعها لا يمكن أن تكون إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية هي: وجود جماعة من

الناس، وجود شخص من بين أعضاء الجماعة قادرا على التأثير الإيجابي في سلوك بقية الجماعة، تهدف عملية التأثير لتوجيه نشاط الجماعة نحو الأهداف المرغوبة.

ويتضح معنى **القيادة الإدارية** من خلال التعريفات المتعددة التي وضعها لها علماء الإدارة، والتي يمكن استعراض بعضها فيما يلي :

تعرف القيادة الإدارية حسب كونتز وأدونيل Koontz & O'donnell بأنها : "عملية التأثير التي يقوم بها المدير في مرؤوسيه لإقناعهم وحثهم على المساهمة الفعالة بجهودهم في أداء النشاط التعاوني"[11].

ويعرفها ففنر وبرسثوس Pfiffner & Presthus بأنها : "نوع من الروح المعنوية والمسؤولية التي تتجسد في المدير، والتي تعمل على توحيد جهود مرؤوسيه لتحقيق الأهداف المطلوبة، والتي تتجاوز مصالحهم الآنية"[12].

كما يعرفها فيليب ميغاني Philippe Migani بأنها : "طريقة لممارسة السلطة *(Le pouvoir)، لتعبئة وتوجيه طاقات الأجراء المستخدمين في مشروع ما"[13].

ويختصرها آلن Allen في أنها : "النشاط الذي يمارسه المدير ليجعل مرؤوسيه يقومون بعمل فعال"[14]،ويتبين من خلال التعاريف السابقة أن هناك ثلاثة عناصر جوهرية لوجود القيادة الإدارية هي :

* **عملية التأثير التي يمارسها القائد الإداري في مرؤوسيه :** تتعدد الوسائل التي يستخدمها القائد للتأثير في مرؤوسيه، حيث يفترض كل من فرنش ورافن French & Raven[15] أن هناك خمسة مصادر يستعين بها القائد للتأثير في مرؤوسيه كقوة الإثابة أو المكافأة، قوة الإلزام أو القسر، القوة الشرعية، قوة التأثير الشخصي، قوة الخبرة والدراية؛ ومهما تعددت هذه الوسائل إلا أن فاعليتها مرتبطة بعدة اعتبارات، كمستوى البناء التنظيمي ومدى ثبات هذا البناء، درجة تماسك العاملين في التنظيم وتعاونهم، إمكانيات المدير وقدراته في إقناع مرؤوسيه لتأييد قراراته، ومدى قناعتهم بهذه الإمكانيات والقدرات؛

* **توجيه المرؤوسين وتوحيد جهودهم :** إن القائد الإداري هو الذي يستطيع من خلال عملية التأثير أن يشكل فريقا متعاونا من مرؤوسيه رغم أوجه الاختلاف بينهم وهذه -حسب ماري فوليت Marie Follett- هي الصفة المميزة للقائد، وفي نفس السياق أكد شستر برنارد Chester Barnard - مدير الشركة الأمريكية للهاتف AT&T- على أن مهمة القائد الأساسية تتمثل في إيجاد المسالك التي يمكن عن طريقها توحيد جهود المرؤوسين، تطوير العلاقات التعاونية بينهم وتفجير طاقاتهم الإنتاجية[16]؛

* **تحقيق الهدف الوظيفي :** تتعدد الأهداف داخل التنظيم وتتداخل من أهداف التنظيم في حد ذاته، إلى الأهداف الشخصية للمرؤوس، وكذا أهداف التجمعات غير رسمية داخله والأهداف الشخصية للقائد الإداري، وهكذا يسود التنظيم جو من العلاقة الاعتمادية المتبادلة يحاول كل فرد فيها إشباع حاجاته عن طريق الآخرين[17]؛ بالتالي يتوجب على القائد الإداري أن يوفر السبل أمام هذه الأطراف لتحقيق أهدافها في إطار يحقق أهداف التنظيم.

كما تناول علماء الإدارة نظريات القيادة الإدارية وأساليبها من خلال مداخل مختلفة حسب تصنيفها في الفكر الإداري، كما يلي:

**أ.نظريات السمات.**

يعتبر هذا المدخل من أولى المحاولات التي استهدفت تحديد خصائص القيادة الناجحة، ومؤداه أن القيادة تقوم على سمة أو مجموعة من السمات يتمتع بها فرد معين، وأن من تتوافر فيه هذه السمات تكون لديه القدرة على القيادة، ويمكن أن يكون قائدا ناجحا في كل المواقف.

ومن أقدم النظريات التي ظهرت في هذا الإطار "نظرية الرجل العظيم" ومن أنصارها فرنسيس جالتون[18] F.Galton، توماس كارليل T.Carlyle وغيسيلي Ghiselli، حيث تؤكد هذه النظرية على أن القادة يولدون ولا يصنعون، وأن للقادة سمات أو خصائص شخصية تميزهم عن مرؤوسيهم، وأن هذه السمات القيادية موروثة وليست مكتسبة[19].

وقد أجريت دراسات متعددة تبحث عن السمات المشتركة للقادة الناجحين على أمل أن تصبح هذه المجموعة معيارا يمكن استعماله للتنبؤ بنجاح القيادة في أي موقف، والتحقق بالتالي من السمات التي تجعل من شخص ما قائدا إداريا أفضل من غيره، وقد تبنى الدارسون الطريقة الاستقرائية للكشف عن السمات القيادية؛ وذلك بملاحظة القادة والزعماء، وأخذوا يعددون السمات التي يتميز بها كل قائد، ومن بين هذه الدراسات : دراسات رالف ستوغديل Ralph Stogdill ودراسات كريك باتريك ولوك Kirk Patrick & Look.

حيث توصل ستوغديل[20] من خلال تقييمه لأكثر من خمس عشرة دراسة ميدانية حول السمات التي تجعل من إنسان ما قائدا ناجحا، أجريت بين عامي(1904-1947م)، إلى أن أهم هذه السمات ما يلي :

* المقدرة: وتتضمن الذكاء، طلاقة اللسان، اليقظة، الأصالة والعدالة ؛

* مهارة الإنجاز: وتتضمن الثقافة والتعليم، المعرفة الواسعة، القدرة على إنجاز الأعمال ببراعة ونشاط ؛
* تحمل المسؤولية: وتتطلب المبادأة، الثقة بالنفس، المثابرة، الاعتماد على النفس، الرغبة في التفوق والطموح؛
* المشاركة: وتتطلب النشاط في النواحي الاجتماعية، المساهمة والتعاون، القدرة على التكيف والتحلي بروح الفكاهة ؛
* المكانة الاجتماعية: وتتطلب الشعبية؛ أي أن يكون القائد محبوبا سواء داخل التنظيم أو خارجه، كما تتطلب أن يكون للقائد مركزا اجتماعيا وماليا ؛
* القدرة على تفهم الموقف: وتتطلب مستوى ذهنيا جيدا ومهارة في تلبية حاجات المرؤوسين، وقدرة على تحقيق أهداف التنظيم الذي يقوده مهما كانت الظروف.

**ب. نظرية الشبكة الإدارية.**

قام كل من روبرت بلاك وجان موتون Robert Blake & Jane Mouton [21]، بتطوير نظرية الشبكة الإدارية استنادا على تفاعل بعدى اهتمام القائد بالإنتاج ومدى اهتمامه بالمرؤوسين، حيث قدم الباحثان نموذج سمى بالشبكة الإدارية، وهي عبارة عن شبكة ذات محورين، يمثل محورها الأفقي بعد الاهتمام بالإنتاج بينما يمثل محورها العمودي بعد الاهتمام بالمرؤوسين - كما يبين الشكل01 في الملاحق- حيث يشير رقم (1) على كل محور لأدنى درجة اهتمام بينما يشير رقم (9) لأقصى درجة اهتمام ؛ رغم أن الشبكة الإدارية تظهر واحد وثمانون أسلوبا قياديا إلا أن بلاك وموتون أكدا على خمس أساليب قيادية هي :

***أسلوب القيادة 1.1** : وهو أسلوب القائد المنسحب التسيبي، الذي يبدي اهتماما منخفضا بكل من الإنتاج والمرؤوسين، ويتجنب الصراع بين الحاجة للعمل والحاجة لعلاقات طيبة، لذا فهو يبذل أقل جهد ممكن لإنجاز العمل المطلوب ولتهيئة درجة من رضا المرؤوسين، بالقدر الذي يبقيه في مركزه الوظيفي، كما يكتفي بكونه همزة وصل بين الإدارة ومرؤوسيه ويتجنب المشاكل ويدفن الابتكارات.

***أسلوب القيادة1.9** : وهو أسلوب القائد الاجتماعي، الذي يبدي اهتماما عاليا بالمرؤوسين واهتماما ضعيفا بالإنتاج، فهو يمارس إدارة النادي حيث يقوم بتكوين علاقات ودية مع مرؤوسيه ويهيئ مناخا يسوده الآمان والراحة لإرضائهم، كما يتجنب إعطاء الأوامر لمرؤوسيه خوفا من تلقي إجابات غير مرغوب فيها.

***أسلوب القيادة9.1** : وهو أسلوب القائد المهتم بالإنتاج، الذي يبدي اهتماما عاليا بالإنتاج وبالعتاد والوسائل أكثر من الاهتمام بالمرؤوسين وبمشاعرهم، كما يستخدم أسلوب التهديد والتلويح بالعقاب طلبا للامتثال من مرؤوسيه، ويراقبهم عن كثب ولا يسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات مما يؤدي بهم للإحباط وغياب الولاء التنظيمي.

***أسلوب القيادة 5.5** : وهو أسلوب القائد الوسط أو قائد منتصف الطريق، لأنه يوجه اهتماما متوسطا لكل من الإنتاج والمرؤوسين، لكنه يواجه حرجا وصعوبة في إقامة التوازن بين هذين البعدين خاصة إذا واجه مشكلا فسرعان ما يضحي بأحد البعدين لصالح الأخر.

***أسلوب القيادة9.9** : وهو أسلوب القائد المثالي أو قائد الفريق، الذي يبدي اهتماما عاليا بكل من الإنتاج والمرؤوسين معا، حيث يستطيع أن يحقق التوازن بين أعلى إنجاز للمهام والأعمال وبين أقصى تحفيز للمرؤوسين وإرضائهم في العمل، من خلال الثقة بهم والإحساس بحاجاتهم واحترامهم مما يجعلهم ملتزمين ببذل أقصى جهد ممكن لإنجاز العمل.

**جـ.النظرية الموقفية لهيرسي وبلانشارد Hersey & Blanchard.**

تم تطوير هذه النظرية**من قبل بول هيرسي وكانث بلانشارد Paul Hersey & Kenneth Blanchard [22] ، اعتمادا على نظرية الشبكة الإدارية لبلاك وموتون، وذلك بإدراج متغير ثالث وهو مستوى نضج المرؤوسين – الذي يعد محصلة للقدرة على العمل والرغبة فيه – إضافة للمتغيرين السابقين (محور الاهتمام بالعمل أو الإنتاج ومحور الاهتمام بالعاملين أو المرؤوسين) كما يبين الشكل02 في الملاحق.

يتضح من خلال نموذج هيرسي وبلانشارد، أن هناك أربع أساليب للقيادة الإدارية بما يقابل مستوى نضج المرؤوسين، أي كلما تغير نضج المرؤوسون تغير أسلوب القيادة الإدارية المتبع معهم، كما يلي :

* **أسلوب القائد الموجه (Diriger)** : يتميز باهتمام مرتفع بالإنتاج وضعيف بالمرؤوسين، فيكون دور القائد في هذه الحالة إعطاء تعليمات دقيقة، توجيهات محددة والقيام بمتابعة لصيقة لتنفيذ المهام، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال الجدد قليلو الخبرة، لأن نقص خبرتهم يعرقل قدرتهم ورغبتهم في أداء العمل (مستوى نضج منخفض).

* **أسلوب القائد المدرب (Entraîner)** : يتميز باهتمام مرتفع بالإنتاج والمرؤوسين معا، وفي هذه الحالة يستمر القائد في توجيه المرؤوسين ومتابعتهم لتنفيذ المهام، كما يقدم لهم فرصا للسؤال عن المهام الغامضة، ويشرح

القرارات التي سيتخذها، ويحاول إقناعهم بأهميتها ويوضح لهم كيفية تنفيذها، فهذا الأسلوب يناسب العمال الراغبين في العمل غير القادرين على إنجازه (مستوى نضج من منخفض إلى متوسط).

* **أسلوب القائد المساند (Epauler)** : فيتميز باهتمام مرتفع بالمرؤوسين وضعيف بالإنتاج، وفي هذه الحالة يقوم القائد بتحفيز المرؤوسين وتشجيعهم لإنجاز المهام، كما يقتسم معهم مسؤولية اتخاذ القرار لتعزيز رغبتهم في العمل ومساندتهم، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال القادرون على العمل لكن غير راغبين أو مستعدين لتحمل المسؤولية، لذا يتطلبون أسلوبا مساندا لزيادة رغبتهم في العمل (مستوى نضج من متوسط إلى مرتفع).

* **أسلوب القائد المفوض(Déléguer)** : يتميز باهتمام ضعيف بالإنتاج والمرؤوسين معا، وفي هذه الحالة يستطيع القائد أن يفوض مسؤولية اتخاذ القرار وتنفيذه للمرؤوسين، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال جيدو الخبرة والقادرون على العمل والراغبين فيه، كونهم يتمتعون بدافعية كبيرة لإنجاز المهام واستعدادا كبيرا لتحمل المسؤولية (مستوى نضج مرتفع).

أما فيما يخص **الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين**، فتعد الإنتاجية محصلة عوامل عديدة، منها ما يتصل بالفرد كالقدرة، التوتر والتعب، ومنها ما يتصل بالقيادة، التنظيم، المهام، المعدات ومستوى التكنولوجيا المستخدمة ؛ ولكل طائفة من هذه المتغيرات دورا في تحديد مستوى الإنتاجية، كما أن التأثير النسبي لكل منها يتفاوت كدالة لظروف كثيرة، إلا أن التركيز في هذا المقام سيكون حول ما تمارسه القيادة من آثار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاجية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي[23]:

- **الآثار المباشرة للقيادة الإدارية في الإنتاجية** : وتتمثل في عدد من العناصر منها توفير المستلزمات للمرؤوسين، تيسير التواصل بين أفراد الجماعة وبينها وبين الجماعات المتعاونة معها في أداء المهمة، وإزالة العقبات الفنية والإدارية التي تعترض سبيل المرؤوسين، أي أن القائد يرسي دعائم المناخ الصحي الملائم لحدوث العملية الإنتاجية.
- **الآثار غير المباشرة للقيادة الإدارية في الإنتاجية** : حيث تؤثر القيادة الإدارية على الإنتاجية بشكل غير مباشر، من خلال التأثير في المتغيرات التي تسهم في تحديد مستوى الإنتاجية مثل: التوتر، القدرة والتعب؛ فعلى سبيل المثال يفترض وجود علاقة ارتباطيه منحنية بين التوتر ومستوى الإنتاجية، بمعنى أن درجة معتدلة من التوتر تؤثر بصورة إيجابية في الإنتاجية، أما إذا ارتفع التوتر بصورة ملحوظة أو انخفض على نحو شديد فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الإنتاجية. ويستطيع القائد من هذا المنطلق أن يؤثر في الإنتاجية من عدة سبل منها: أن يتجنب إصدار الممارسات الاستبدادية التي تسهم في إيجاد مناخ من شأنه رفع درجة توتر المرؤوسين على نحو ينعكس سلبا على إنتاجيتهم، وأن يحرص على الحفاظ على مستوى توترهم في المدى المتوسط حتى يظل التوتر عنصرا إيجابيا في العملية الإنتاجية.

للتعامل على نحو أكثر شمولا مع مفهوم إنتاجية المرؤوسين- كونه المتغير التابع في هذه الدراسة- فإن هناك جوانب أساسية يجب التطرق لها وهي: مفهوم الإنتاجية ومؤشرات قياسها.

**أ.مفهوم الإنتاجية.**

والإنتاجية كمصطلح مشتقة من أنتج، ينتج، إنتاجا، حيث يشير مصطلح الإنتاج Production إلى النشاط الذي يستهدف تحويل المدخلات لسلع وخدمات[24]، أو يشير للكمية المنتجة من السلع والخدمات[25]، بينما يشير مصطلح الإنتاجية Productivité للعلاقة بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات.

حيث تعرف الإنتاجية بأنها : "حاصل قسمة نتيجة ما على الوسائل المستخدمة للحصول عليها"[26].

ويعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي O.E.C.E بأنها : "حاصل قسمة حجم الإنتاج لمنظمة معينة على الحجم الإجمالي للعوامل المستخدمة في عملية الإنتاج هذه"[27]، وطبقا لهذا التعريف فالإنتاجية تعني علاقة الإنتاج بجميع العناصر التي ساهمت في تحقيقه وهذا ما يطلق عليه "الإنتاجية الكلية".

بينما جاء في تعريف فنسنت Vincent أن الإنتاجية : "هي نسبة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه أو بين الإنتاج وبعض هذه العوامل"[28].

وطبقا لهذا التعريف الأخير فالإنتاجية تعني علاقة الإنتاج ببعض أو أحد العناصر التي ساهمت في تحقيقه وهذا ما يطلق عليه "الإنتاجية الجزئية أو النوعية".

أما وجيه عبد الرسول فيستبعد كل عوامل الإنتاج الأخرى عدا العمل الإنساني، ليصبح مفهوم الإنتاجية حسبه ما هو إلا تعبيرا عن قدرة الإنسان على الإنتاج، ويؤكد هذا في العبارة التالية : "يمكننا القول بأن مفهوم إنتاجية العمل هو المفهوم الصحيح للإنتاجية، وذلك على أساس أن الأهمية الاقتصادية لهذا المفهوم تتمثل في مدى صلاحيته لقياس القدرة على الإنتاج، وليس في مدى صلاحيته لقياس الأداء"[29].

**ب.مؤشرات قياس الإنتاجية.**

على أساس مفهوم الإنتاجية السابق، يمكن التمييز بين العديد من مؤشرات قياس الإنتاجية كما يلي :

**.المؤشر الأول[30]:** $P = \frac{Q}{D}$

P: الإنتاجية الكلية.
Q: حجم الإنتاج أو إجمالي المخرجات.
D: تكاليف العملية الإنتاجية (المواد، المعدات، الوسائل، العمل، الطاقة، الوقت ومصاريف مالية...).

**.المؤشر الثاني[31]:** $P_K = \frac{Q}{K} / P_E = \frac{Q}{E} / P_M = \frac{Q}{M} / P_W = \frac{Q}{W} / P_L = \frac{Q}{L} / P_H = \frac{Q}{H} / P_S = \frac{Q}{I_S}$

$P_S$: الإنتاجية الجزئية.
Q: حجم الإنتاج أو إجمالي المخرجات.
$I_S$: أحد المدخلات (ساعات العمل المبذولة H أو عدد العاملين L أو مجموع الأجورW أو المواد الأولية M أو الطاقة المستهلكة E أو رأس المال K)

ومهما كانت الصيغة المستخدمة في قياس الإنتاجية، يشير كندريك Kendrick إلى أن رقم الإنتاجية المتحصل عليه باستخدام أي من صيغ قياس الإنتاجية، لا يحمل، في حد ذاته، أية دلالة إلا إذا تمت مقارنته بإنتاجية نفس المنظوم لفترة زمنية ماضية، وهو ما يعرف باسم المقارنات الزمنية، أو مقارنته بإنتاجية منظومات أخرى مماثلة داخل وخارج البلد خلال نفس الفترة، وهو ما يطلق عليه اسم المقارنات المكانية[32]، أو مقارنته بمعيار أو هدف كما أشار ميشيل أرمسترونج Michael Armstrong [33]، وهذا ما يدخل في إطار حساب الفعالية الإنتاجية -أي مقارنة الإنتاجية المحققة بالإنتاجية المستهدفة- مما أدى بالباحثان لاقتراح المؤشر الثالث لحساب الفعالية الإنتاجية بصفة عامة، واقتراح المؤشر الرابع لحساب الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين - المتغير التابع في هذه الدراسة- بصفة خاصة، كما يلي :

**.المؤشر الثالث:** $EP = \frac{P_a}{P_p}$

EP: الفعالية الإنتاجية.
$P_a$: الإنتاجية الفعلية أو المحققة.
$P_p$: الإنتاجية المخططة أو المستهدفة.

**.المؤشر الرابع:** $EP_H = \frac{P_{Ha}}{P_{Hp}}$

$EP_H$: الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين.
$P_{Ha}$: إنتاجية المرؤوسون الفعلية أو المحققة.
$P_{Hp}$: إنتاجية المرؤوسون المخططة أو المستهدفة.

**ثانيا: الدراسات السابقة.**

**1. دراسة نعمة خضير وآخرون بعنوان قياس السمات القيادية للمدراء : دراسة اختباريه في منظمات صناعية بالجمهورية العراقية[34].**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم حلول مقترحة لمشكلة البحث التي تتمثل في قوة التماسك وتركز السمات القيادية عند مديري الإدارة العليا مقارنة بمديري الإدارة الوسطى والدنيا والعاملين، حيث صيغت فرضيات الدراسة كما يلي:

* تزداد درجة تماسك السمات القيادية كلما اتجهنا من قاعدة الهرم التنظيمي إلى أعلاه، بمعنى زيادة عدد العلاقات ذات الدلالة المعنوية بين السمات في الإدارة العليا مقارنة بانخفاضها في الإدارة الوسطى وهكذا حتى العاملين.

* تتباين المستويات الإدارية فيما بينها في درجة السمة القيادية لمدرائها، بمعنى إن درجة الذكاء، المبادأة، الحسم، النضوج، وتحقيق الذات...إلخ تكون عالية لدى الإدارة العليا مقارنة بالوسطى والإشرافية والعاملين.

وبهدف معالجة مشكلة البحث واختبار فرضيتيه، فقد تم الاعتماد على الاستبانة مع المقابلة الشخصية كوسيلة لجمع البيانات، حيث شملت الاستبانة مجموعتين من الصفات، عبرت الأولى منها عن الصفات الإيجابية وهي الاختيارات من (1-32)، وتضمنت الثانية الصفات السلبية وممثلة في الاختيارات من (33-64)، حيث تمكن الاستبانة المدراء والعاملين من وصف أنفسهم حسب وجهات نظرهم؛ وقد وقع اختيار الباحثون على 10 منظمات صناعية في الجمهورية العراقية ميدانا للبحث، حيث تألفت عينة الدراسة من 14 مديرا في الإدارة العليا، و31 مديرا في الوسطى، و45 مشرفا على الإنتاج و85 عاملا، وقد استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها إحصائيا مدة 9 أشهر من عامي 1991/1990، وذلك بالاعتماد على عدد من وسائل المعالجة الإحصائية وهي: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط، اختبار(t) لتحديد مستوى الثقة بمعاملات الارتباط بين السمات، تمت المقارنة بمستوى معنوي

($p\leq 0.1$)، ($p\leq 0.05$)، تحليل التباين ANOVA واختبار (F) لتحديد مستوى الدلالة الإحصائية بنتائج تحليل التباين. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

* أن درجة تماسك السمات عند العاملين أعلى من درجة تماسكها عند المدراء في الإدارة العليا، والوسطى والإشرافية، في حين احتلت الإدارة الإشرافية المرتبة الثانية، تلتها الإدارة العليا فالوسطى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى التي تقترح زيادة درجة تماسك السمات القيادية كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم التنظيمي.

* أن المستويات الإدارية العليا لا تمتلك سمات تميزها بشكل واضح عن المستويات الأدنى والعاملين، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية التي تفترض وجود تباين بين المستويات الإدارية والعاملين في درجة السمات القيادية ولا تتوافق هذه النتائج كذلك مع ما توصل إليه المنظر غيسيلي Ghiselli (1971-1973).

* صعوبة التعويل على نظرية السمات كأساس لاختيار القادة.

* لا يمكن اعتماد السمات مؤشرا للتمييز بين القادة عن سواهم.

**2. دراسة حلمي البلبيسي بعنوان الأساليب القيادية وإدارة التغيير : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الأردنية**[35].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأساليب القيادية وعلاقتها بإدارة التغيير من خلال التعرف على إستراتيجيات التغيير وأهدافه في شركات المساهمة العامة الأردنية في سنة 2002، كما هدفت إلى توضيح طبيعة العلاقة بين هذه الأساليب من جهة وكل من إستراتيجيات التغيير وأهدافه من جهة أخرى؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

* للقيادة الإدارية دورا مهما في تحقيق أهداف الشركات، حيث أن إستراتيجية التغيير التي يتبعها المديرون تختلف باختلاف الأساليب القيادية المستخدمة لتحقيق أي تغيير على مستوى الشركات، وأن أهداف التغيير تتأثر وتختلف باختلاف الأساليب القيادية أيضا.

* رغم الاختلاف الجوهري بين كل أسلوب قيادي وآخر إلا أن هناك تقاربا في الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاحتكام على النظرية الموقفية.

**3. دراسة هدى محمد صالح بعنوان القيادة وأثرها في التغيير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية**[36].

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم حلول مقترحة لمشكلة البحث التي تتمثل في التناقض بين ما تفرضه متغيرات البيئة الخارجية اليمنية من ضرورة تبني إستراتيجية تغيير وغياب القيادة الإدارية القادرة على صياغة تلك الإستراتيجية وتبنيها ووضعها موضع التنفيذ، حيث صيغت أسئلة الدراسة كما يلي :

*هل أن متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تعد سببا في ضرورة تبني إستراتيجية تغيير في القطاع الصناعي اليمني ؟

*هل توجد علاقة تأثير جوهرية لأنماط القيادة الإدارية على فعالية القيادة الإدارية في المنظمات الصناعية اليمنية ؟

*هل توجد علاقة تأثير جوهرية لأنماط القيادة الإدارية على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية ؟

*ما هو نمط القيادة الإدارية السائد في المنظمات الصناعية اليمنية؟ وهل يمكن أن يكون النمط السائد قائدا للتغيير؟

وبهدف معالجة مشكلة البحث والإجابة على أسئلته، اعتمدت الباحثة على استمارة استبيان مع المقابلة الشخصية كوسيلة لجمع البيانات، حيث شملت الاستمارة ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منها البيانات المطلوبة عن المنظمة المستقصى عنها، وتضمن الجزء الثاني بيانات عن الشخص المستقصى، بينما تضمن الجزء الثالث الأسئلة التي جاءت في أربع مجموعات، تهدف المجموعة الأولى إلى تحديد درجة تأثير متغيرات البيئة الخارجية على القيادات الإدارية، وتهدف المجموعة الثانية إلى تحديد فعالية القادة الإداريين، أما المجموعة الثالثة فتهدف إلى تحديد توجه القادة الإداريين أفراد العينة نحو التفكير الإستراتيجي تمهيدا لقياس العلاقة الجوهرية لأنماط القيادة الإدارية على ذلك التوجه، كما هدفت المجموعة الرابعة إلى تحديد أنماط القيادة الإدارية في المنظمات الصناعية اليمنية والنمط السائد؛ وقد وقع اختيار الباحثة على 110 منظمة صناعية يمنية من أصل 551 منشأة كبيرة حسب بيانات وزارة الصناعة اليمنية، حيث تألفت عينة الدراسة من 234 قائدا إداريا، وقد استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها إحصائيا مدة 9 أشهر من عامي 2007/2006، وذلك بالاعتماد على عدد من وسائل المعالجة الإحصائية وهي: أسلوب التوزيع التكراري، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط المتعدد، تحليل الانحدار التدريجي وهذا بالاستعانة ببرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

* أن متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تعد سببا في ضرورة تبني إستراتيجية التغيير في القطاع الصناعي اليمني من وجهة نظر القيادات الإدارية أفراد العينة.
* ثبت باستخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي وجود علاقة جوهرية سالبة لنمطي القيادة التحويلي والسلوكي على الفعالية وعدم وجود علاقة تأثير لنمطي القيادة التوجيهي والإدراكي على الفعالية.
* ثبت باستخدام معامل الانحدار المتعدد التدريجي وجود علاقة جوهرية لأنماط القيادة التوجيهي والسلوكي والإدراكي على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي وكانت العلاقة موجبة لنمط التوجيهي فقط، أما نمط القيادة التحويلي فقد اثبت المعامل عدم وجود علاقة تأثير جوهرية له على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي.
* تم تحديد نمط القيادة الإدارية السائد في المنظمات الصناعية اليمنية بالنمط الإدراكي يليه النمط التوجيهي ثم نمط القيادة التحويلي، وجاء في الترتيب الرابع نمط القيادة السلوكي.
* النمط القيادي الإدراكي السائد هو نمط غير فاعل ومن جانب أخر يسير في اتجاه مخالف للتوجه نحو التفكير الإستراتيجي وعلى ذلك لا يمكن له أن يكون قائد تغيير.
* القيادة الإدارية في القطاع الصناعي اليمني بما هي عليه اليوم غير قادرة وغير مدفوعة ذاتيا وغير مستعدة لخوض غمار التغيير المطلوب وإدارته.

### 4. تقييم الدراسات السابقة.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يلاحظ اتفاق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات من حيث تحديد النمط القيادي أو أسلوب القيادة السائد في المؤسسة محل الدراسة، واتفاقها من حيث المؤسسة محل الدراسة أنها مؤسسة صناعية إلا أنها تتميز عن الدراسات السابقة من حيث استخدامها لمقياس آخر لأسلوب القيادة الإدارية وتصنيفها لأساليب القيادة حسب نظرية الشبكة الإدارية لبلاك وموتون، وكذا ربط أسلوب القيادة بمتغير أخر وهو الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، حيث تم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة، كما تستعمل هذه الدراسة أسلوب الدراسة المقارنة وهذا للمقارنة التي تمت بين مختلف المحطات الإنتاجية التابعة للمؤسسة محل الدراسة، كما طبقت هذه الدراسة في الجزائر بينما الدراسات السابقة كانت في بيئات عربية مختلفة كالجمهورية العراقية واليمن والمملكة الأردنية الهاشمية.

## III- الطريقة والأدوات المستعملة.

### أولا: طريقة الدراسة.

يقوم الباحثان في هذا المقام بعرض منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وكذا متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

### 1. منهج الدراسة.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على أسلوب المسح باستخدام العينات وذلك بتوجيه استبيانين باللغة الفرنسية - كونها اللغة الأكثر تحكما وفهما لعينة الدراسة- لقياس أسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة محل الدراسة بمختلف محطاتها، الاستبيان الأول موجه للقادة وضعه روبرت بابين Robert Papin، أما الاستبيان الثاني موجه لمرؤوسيهم، وضعه الباحثان بالاعتماد على الاستبيان الأول. كما تم حساب مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بناءا على مجموعة من مؤشرات الفعالية الإنتاجية الأكثر ملائمة لطبيعة نشاط المؤسسة، وهذا اعتمادا على مختلف التقارير السنوية والسجلات الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة إلى جانب مجموعة من المقابلات مع مسؤولي مصالح الصيانة ومصالح الأمن الصناعي؛ كما استخدم الباحثان الأسلوب المقارن وهذا لمقارنة النتائج المحصل عليها بين مختلف المحطات محل الدراسة.

### 2.مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة والمرؤوسين أي رؤساء المصالح والدوائر ورؤساء المديريات ومرؤوسيهم بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية، حيث تمثلت عينة القادة في عينة مقصودة، متكونة من 19 قائدا من المؤسسة محل الدراسة موزعين على ثلاث محطات كما يلي : 07 قادة من مقر المديرية الجهوية بجاية، 06 قادة من محطة الضخ الأولى بجامعة ولاية الوادي و06 قادة من محطة الضخ الثانية بالوطاية ولاية بسكرة.

أما عينة المرؤوسين فتمثلت في عينة مقصودة، متكونة من 83 مرؤوس بحيث تم اختيار05 مرؤوسين لكل قائد تم استجوابه بهدف قياس أسلوبه القيادي حسب وجهة نظرهم، وهكذا يمكننا المقارنة بين أسلوب القيادة الإدارية حسب أجوبة القائد شخصيا وأسلوب القيادة الإدارية حسب أجوبة مرؤوسيه؛ 83 مرؤوس موزعين على ثلاث محطات كما يلي: 35 مرؤوس من مقر المديرية الجهوية بجاية، 24 مرؤوس من محطة الضخ الأولى بجامعة ولاية الوادي و24 مرؤوس من محطة الضخ الثانية بالوطاية ولاية بسكرة.

**3.متغيرات الدراسة وطرق قياسها.**

- **المتغير المستقل :** ويتمثل في أسلوب القيادة الإدارية أو النمط القيادي حيث اعتمد الباحثان في قياسه على استبيانين باللغة الفرنسية، حيث وجه الاستبيان الأول للقادة، أما الاستبيان الثاني فوجه لمرؤوسيهم، وهذان الاستبيانان كانا عبارة عن مقياس لأسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة محل الدراسة.
- **المتغير التابع :** ويتمثل في الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، حيث تم حسابها اعتمادا على مختلف التقارير السنوية والسجلات الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة إلى جانب مجموعة من المقابلات مع مسؤولي مصالح الصيانة ومصالح الأمن الصناعي، ولقد تم استخدام المؤشر التالي كونه أكثر مؤشرات قياس الفعالية الإنتاجية ملائمة لهذه الدراسة، والمعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$EP_H = \frac{P_{Ha}}{P_{Hp}}$$

**$P_{Ha}$: إنتاجية المرؤوسون الفعلية أو المحققة، والمتمثلة في ساعات التدخل الفعلية للمرؤوسين لصيانة معدات الضخ وأنبوب نقل المواد الكربوهيدراتية 24" (وهذا حسب المؤسسة محل الدراسة).**

**$P_{Hp}$: إنتاجية المرؤوسون المخططة أو المستهدفة، والمتمثلة في ساعات التدخل المخططة للمرؤوسين لصيانة معدات الضخ وأنبوب نقل المواد الكربوهيدراتية 24"(وهذا حسب المؤسسة محل الدراسة).**

**علما أن :**

**$EP_H$: الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين.**

**ثانيا: أدوات الدراسة.**

استخدم الباحثان في هذه الدراسة أسلوبي الملاحظة والاستبيان بالمقابلة، حيث وجه الاستبيان الأول للقادة وأما الاستبيان الثاني فوجه لمرؤوسيهم كالتالي :

**1.الاستبيان الأول.**

يقيس هذا الاستبيان أسلوب القيادة الإدارية لكل قائد، حسب إجاباته الشخصية المسجلة، حيث يتضمن الاستبيان بطاقة للمعلومات الشخصية لتحديد خصائص القادة من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة المهنية، كما يتضمن خمسة وثلاثين بند مقسمة كما يلي :

* تدل البنود 1، 2، 4، 6، 7، 9، 11، 13، 15، 16، 19، 20، 21، 23، 25، 27، 29، 31 و33 على مدى اهتمام القائد بالعمل.

* تدل البنود 3، 5، 8، 10، 12، 14، 17، 18، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34 و35 على مدى اهتمام القائد بالمرؤوسين.

وضعت بنود الاستبيان على شكل أفكار مصاغة بطريقة بسيطة وسهلة، تتم الإجابة عليها حسب خمس بدائل متاحة أمام القائد هي : دوما، عادة، أحيانا، نادرا ولا أبدا.

**2.الاستبيان الثاني.**

يقيس هذا الاستبيان أسلوب القيادة الإدارية لكل قائد، حسب إجابات مرؤوسيه المسجلة، حيث يتضمن الاستبيان بطاقة للمعلومات الشخصية لتحديد خصائص المرؤوسين من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة المهنية، كما يتضمن خمسة وثلاثين بند مقسمة كما يلي :

* تدل البنود 1، 2، 4، 6، 7، 9، 11، 13، 15، 16، 19، 20، 21، 23، 25، 27، 29، 31 و33 على مدى اهتمام القائد بالعمل.

* تدل البنود 3، 5، 8، 10، 12، 14، 17، 18، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34 و35 على مدى اهتمام القائد بالمرؤوسين.

وضعت بنود الاستبيان على شكل أفكار مصاغة بطريقة بسيطة وسهلة، تتم الإجابة عليها حسب خمس بدائل متاحة أمام المرؤوس هي: دوما، عادة، أحيانا، نادرا ولا أبدا.

### 3. مفتاح تصحيح الاستبيانين.

تدل أسطر مفتاح التصحيح على البدائل المتاحة أمام القائد أو المرؤوس:د (دوما)، ع (عادة)، أ(أحيانا)، ن (نادرا) ولا (لا أبدا)، بينما تدل أعمدة المفتاح على بنود الاستبيان الخمسة والثلاثين، كما يبين الجدول 01 في الملاحق.

بعد تصحيح الاستبيان، يتم جمع عدد المثلثات وعدد الدوائر التي حصل عليها كل قائد أو مرؤوس على حدا ثم نقوم بمطابقتها مع المخطط الموضح في الشكل 03 من الملاحق. حيث تتم مطابقة مجموع المثلثات مع السهم الأيسر، ومطابقة مجموع الدوائر مع السهم الأيمن؛ وبربط طرفي المخطط نكون أمام أسلوب معين من أساليب القيادة الإدارية، لتصنيفها قام الباحثان بالاعتماد على نظرية الشبكة الإدارية لكل من روبرت بلاك وجان موتون Robert Blake & Jane Mouton التي تم تناولها في نظريات القيادة الإدارية، فكانت النتيجة تسعة أساليب للقيادة الإدارية كما هو موضح في الجدول 02 من الملاحق.

## IV- عرض نتائج الدراسة.

### أولا :عرض نتائج الفرضية الأولى.

نصت الفرضية الأولى للدراسة على أن : "أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف المحطات الإنتاجية هو أسلوب القيادة الأوتوقراطي"، لكن بعد القيام بالدراسة الميدانية - تطبيق الاستبيانين الهادفين للكشف عن أسلوب القيادة الإدارية السائد في كل محطة- تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول 03 من الملاحق، حيث تبين أن أسلوب القيادة الإدارية السائد في مقر المديرية الجهوية بجاية هو أسلوب القيادة متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين، مما ينفي صحة الفرضية الأولى؛ بينما يسود أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي كل من محطة الضخ الأولى والثانية، وهو الأسلوب السائد على مستوى المحطات مجال الدراسة ككل، مما يعزز صحة الفرضية الأولى، بالتالي نستطيع القول أن: "أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي هو الأسلوب السائد في مختلف المحطات الإنتاجية مجال الدراسة".

### ثانيا :عرض نتائج الفرضية الثانية.

نصت الفرضية الثانية للدراسة على أن : "لا توجد اختلافات ملموسة وواضحة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى"، وبعد حساب مؤشرات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بناءا على التقارير السنوية للإنتاج والصيانة ومجموعة من المقابلات الموجهة كما هو موضح في الجدول 04 من الملاحق، اتضح أنه قد تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 614.67% على مستوى مقر المديرية الجهوية بجاية، وبانحراف معياري قدره 297.16 % وبمعامل اختلاف قدره 48.34 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى مقر المديرية من سنة لأخرى؛ ويتضح أنه تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 183% على مستوى محطة الضخ الأولى، وبانحراف معياري قدره 58.39% وبمعامل اختلاف قدره 31.91% مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى محطة الضخ الأولى من سنة لأخرى؛ ويتبين كذلك أنه تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 159.67% على مستوى محطة الضخ الثانية، وبانحراف معياري قدره 30.64% وبمعامل اختلاف قدره 19.19 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى محطة الضخ الثانية من سنة لأخرى؛ أما على مستوى المحطات مجال الدراسة فقد تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 319.32%، بانحراف معياري قدره 269.32% وبمعامل اختلاف قدره 84.40 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى، مما ينفي صحة الفرضية الثانية.

### ثالثا : عرض نتائج الفرضية الثالثة.

نصت الفرضية الثالثة للدراسة على أن: "تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة"، ومن خلال الجداول 03-04-05 من الملاحق، نجد أن أعلى مستوى للفعالية الإنتاجية للمرؤوسين سجل في مقر المديرية الجهوية بجاية بمتوسط قدره 614.67%، بينما قدر متوسط الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطة الضخ الأولى بـ183%، بفارق 431.67% بين النسبتين، وقدر متوسط الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطة الضخ الثانية بـ159.67%، أي بفارق 455% بينها وبين النسبة المسجلة على مستوى مقر المديرية، بينما لا يتعدى الفرق بين المحطتين الأولى والثانية 24 %.

فمن خلال ما تقدم يتبين أن أسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين هو الأسلوب الذي حقق أعلى مستويات الفعالية الإنتاجية لكن بمستوى تجانس ضعيف من سنة لأخرى، بينما حقق أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي في كل من محطة الضخ الأولى والثانية مستويات إنتاجية متقاربة، وإن كانت أقل من المستويات المسجلة في مقر المديرية إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى، خاصة في محطة الضخ الثانية، وإن مثل هذه النتائج تجعلنا نتوقع تأثر مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد بالمحطة، أي ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة التي نصت على: "تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة".

## V- مناقشة نتائج الدراسة.

بعد ما تم عرض نتائج الدراسة الميدانية، سنحاول في هذه النقطة مناقشتها وتحليلها استنادا على الملاحظة المباشرة للواقع الميداني وكذا إدراج بعض المتغيرات الصناعية الأخرى كعدد حوادث العمل، حوادث تعطل الآلات، معدل تواتر الأخطار...؛ والتي تحصل عليها الباحثان بالرجوع إلى أرشيف حوادث العمل بمصلحة الصحة والسلامة والأمن وكذا بالرجوع إلى سجلات متابعة آلات ومحركات الضخ المتوفرة لدى المصالح التقنية بالمحطات محل الدراسة، حيث تمثلت هذه النتائج فيما يلي :

* إن أسلوب القيادة الإدارية السائد في مقر المديرية الجهوية بجاية هو أسلوب القيادة متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين في المقام الأول، يليه أسلوب القيادة ضعيف الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين في المقام الثاني، مما جعل مرؤوسيهم يتحلون بروح المسؤولية وأعطاهم مجالا أكبر للتصرف بعيدا عن المراقبة الدائمة التي تشعرهم بعدم الثقة، وهذا يعود للمستوى العلمي العالي لمرؤوسي مقر المديرية الجهوية بجاية، حيث تقدر نسبة الحاصلين منهم على شهادة مهندس دولة 37%، شهادة الليسانس 20%، شهادة تقني سامي 23% وشهادة تقني 17%، بينما لا تتجاوز نسبة المرؤوسين دون شهادة 03%، وهي النسب الأفضل مقارنة بمحطتي الضخ الأولى والثانية، التي تقدر فيهما نسب المرؤوسين الحاصلين على شـهادة جامعية 16%، 08% على التوالي، كما تقدر نسب المرؤوسين دون شهادة 17%، 21% على الترتيب، مما حدّ من رغبتهم في إنجاز العمل وقدرتهم على أدائه بفعالية عالية من جهة، وأدى بقادتهم لإتباع أسلوب القيادة الأوتوقراطي المعتمد على المتابعة الدائمة والتوجيه المستمر من جهة ثانية.

*حقق أسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين أعلى مستويات الفعالية الإنتاجية بمقر المديرية الجهوية بجاية لكن بمستوى تجانس ضعيف من سنة لأخرى، بينما حقق أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي في كل من محطتي الضخ الأولى والثانية مستويات إنتاجية متقاربة، وإن كانت أقل من المستويات المسجلة في مقر المديرية إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى، وهذا يعود للأسباب التالية :

**1.** طبيعة عتاد ومعدات الضخ التي يتوافر عليها مقر المديرية والمتمثلة أساسا في الوسائل المستعملة في عملية شحن المواد الكربوهيدراتية السائلة للسفن الناقلة للمحروقات كأذرع الشحن مثلا، وهي وسائل بسيطة تستطيع المؤسسة تجديدها وتغييرها بسهولة، ولا مجال للمقارنة بينها وبين محركات الضخ الأكبر حجما والأكثر تكلفة المتوفرة على مستوى محطتي الضخ الأولى والثانية، التي تم إنشائها منذ سنة 1959م من طرف شركة SOPEG الفرنسية، ولم تغير إلا بتاريخ 2007/07/01 م في محطة الضخ الأولى، وذلك بإنشاء محطة ضخ جديدة بالكامل إلى جانب محطة الضخ الأولى مجال الدراسة، بينما لازالت أشغال تجديد محطة الضخ الثانية لم تكتمل بعد.

**2.** تهالك رأس المال الثابت في محطتي الضخ الأولى والثانية، وصعوبة الحصول على قطع غيار الآلات والمعدات أثناء تعطلها بسبب مركزية قرارات الشراء، مما يعرقل عملية التدخل السريع لمرؤوسي الصيانة ويزيد في ساعات العمل الضائعة على مستوى المحطتين.

**3.** حجم حوادث العمل خلال الثلاثة سنوات قيد الدراسة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجلت 04 حوادث عمل في محطة الضخ الأولى وقدر معدل تواتر الأخطار على مستواها بـ12.46% خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، 06 حوادث عمل في محطة الضخ الثانية بمعدل تواتر 13.86%، بينما لم يسجل إلا حادثان في مقر المديرية الجهوية بجاية بمعدل تواتر 01.04%، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

**4.** عدد أيام العمل الضائعة بسبب حوادث العمل خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، حيث سجل 51 يوما ضائعا بمحطة الضخ الأولى، 24 يوما ضائعا بمحطة الضخ الثانية، بينما سجل 16 يوما ضائعا بمقر المديرية الجهوية بجاية.

**5.** حوادث تعطل الآلات خلال الثلاثة سنوات الأخيرة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجل 42 حادثا في محطة الضخ الأولى، 28 حادثا في محطة الضخ الثانية، بينما لم يسجل إلا 04 حوادث في مقر المديرية الجهوية بجاية، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

**6.** عدد أيام العمل الضائعة بسبب حوادث تعطل الآلات خلال الثلاثة سنوات الأخيرة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجل 39 يوما ضائعا بمحطة الضخ الأولى، 45 يوما ضائعا بمحطة الضخ الثانية، بينما لم يسجل إلا 34 ساعة عمل ضائعة بمقر المديرية الجهوية بجاية، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مستويات الفعالية الإنتاجية العالية لمرؤوسي مقر المديرية الجهوية بجاية تعود أساسا لبساطة العتاد والمعدات الموجودة على مستواها، سهولة الحصول على قطع الغيار أثناء توقفها، ضعف معدل تواتر الأخطار وعدد حوادث العمل، قلة حوادث الآلات وعدد أيام العمل الضائعة بسببها؛ أما تباين مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من سنة لأخرى على مستواها فيعود أساسا لأسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين، كونه أسلوب دينامكي متغير، يميل أحيانا لأسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي وأحيانا أخرى لأسلوب القيادة الديمقراطي مما يؤثر سلبا على المرؤوسين وعلى انطباعهم حول قائدهم الذي يرونه مزاجي.

بينما تعود مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية لتهالك رأس المال الثابت على مستوى المحطتين، صعوبة الحصول على قطع الغيار بسبب مركزية قرارات الشراء، ارتفاع معدل تواتر الأخطار وعدد حوادث العمل، كثرة حوادث الآلات وعدد أيام العمل الضائعة بسببها؛ إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى بفضل أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي المهتم بإنجاز المهام، تحقيق الأهداف، التدريب والتوجيه المستمرين.

## VI- خلاصة :

لا تتفق نتائج هذه الدراسة مع الافتراضات التي وضعها التون مايو، الافتراضات التي تقوم عليها نظرية Y وكذا نظرية ليكرت في القيادة الإدارية، التي تؤيد أسلوب القيادة الإدارية الديمقراطي، مؤكدة أن مزيدا من التركيز على العنصر البشري سيقود إلى مستويات أعلى من أداء الفرد والمؤسسة، بينما تتفق نتائج هذه الدراسة وافتراضات النظرية الموقفية لهيرسي وبلانشارد والنظرية التعديلية لكل من ماكريجور وليكرت التي كان لها الفضل في توجيه أسلوب القيادة الإدارية نحو الأخذ بالأسلوب القيادي الذي يتلاءم مع ظروف وعوامل الموقف الذي يتطلبه، وتأكيدها على أن اهتمام القائد بالإنتاج والمرؤوسين غير كافيين وحدهما لتحقيق الفعالية المطلوبة في العمل، بل يجب أن تتوافق درجة اهتمامه بالإنتاج وبالمرؤوسين مع متطلبات الموقف؛ وهكذا تمت الإجابة على فرضيات الدراسة.

وفي الأخير نختم بأحد أعظم الأقوال عمقا ومغزى في موضوع القيادة الإدارية لأوردوي تيد وهو: "إن القيادة الجيدة تعتمد على الانقياد الجيد، والقائد يشير إلى الطريق ولكن على الأتباع أن يتحروا أن الطريق المشار إليه هو الصحيح".

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل01: الشبكة الإدارية.**

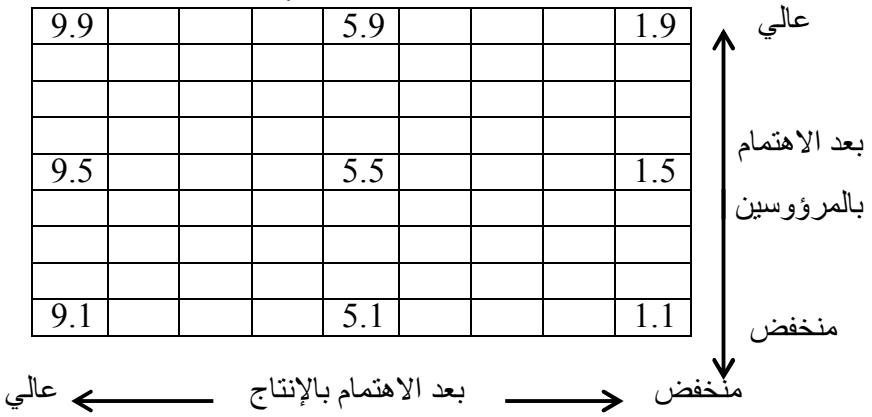


**Source:** Jean-Luc Charron & Sabine Sépari, Organisation et gestion de l'entreprise, Dunod: Paris, 2ème éd, 2001, p60.

**الجدول01: مفتاح التصحيح الإستبيانين.**

| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دائما | ▲ | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ▲ | | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ▲ | | |
| عادة | ▲ | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ▲ | | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ▲ | | |
| أحيان | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| نادرا | | | | | | | | ● | | | | | | | | | ● | ● |
| لاأبدا | | | | | | | | ● | | | | | | | | | ● | ● |
| | 19 | 20 | 21 | 22 | 23 | 24 | 25 | 26 | 27 | 28 | 29 | 30 | 31 | 32 | 33 | 34 | 35 | / |
| دائما | | ▲ | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | | ▲ | ● | ▲ | | | / |
| عادة | | ▲ | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | ● | ▲ | | ▲ | ● | ▲ | | | / |
| أحيان | | | | | | | | | | | | | | | | | | / |
| نادرا | ▲ | | | | | | | | | | | ● | | | | ● | ● | / |
| لاأبدا | ▲ | | | | | | | | | | | ● | | | | ● | ● | / |

**Source:** Robert Papin, Op.cit, p37.

**الجدول02: أساليب القيادة الإدارية.**

| | |
|---|---|
| **أسلوب القيادة الإدارية 1.1.** | **اهتمام منخفض بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 5.1.** | **اهتمام منخفض بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 1.5.** | **اهتمام متوسط بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 5.5.** | **اهتمام متوسط بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 9.5.** | **اهتمام متوسط بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 5.9.** | **اهتمام مرتفع بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 1.9.** | **اهتمام مرتفع بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 9.1.** | **اهتمام منخفض بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين** |
| **أسلوب القيادة الإدارية 9.9.** | **اهتمام مرتفع بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين** |

المصدر: إعداد الباحثان.

**الشكل02: نموذج هيرسي وبلانشارد.**

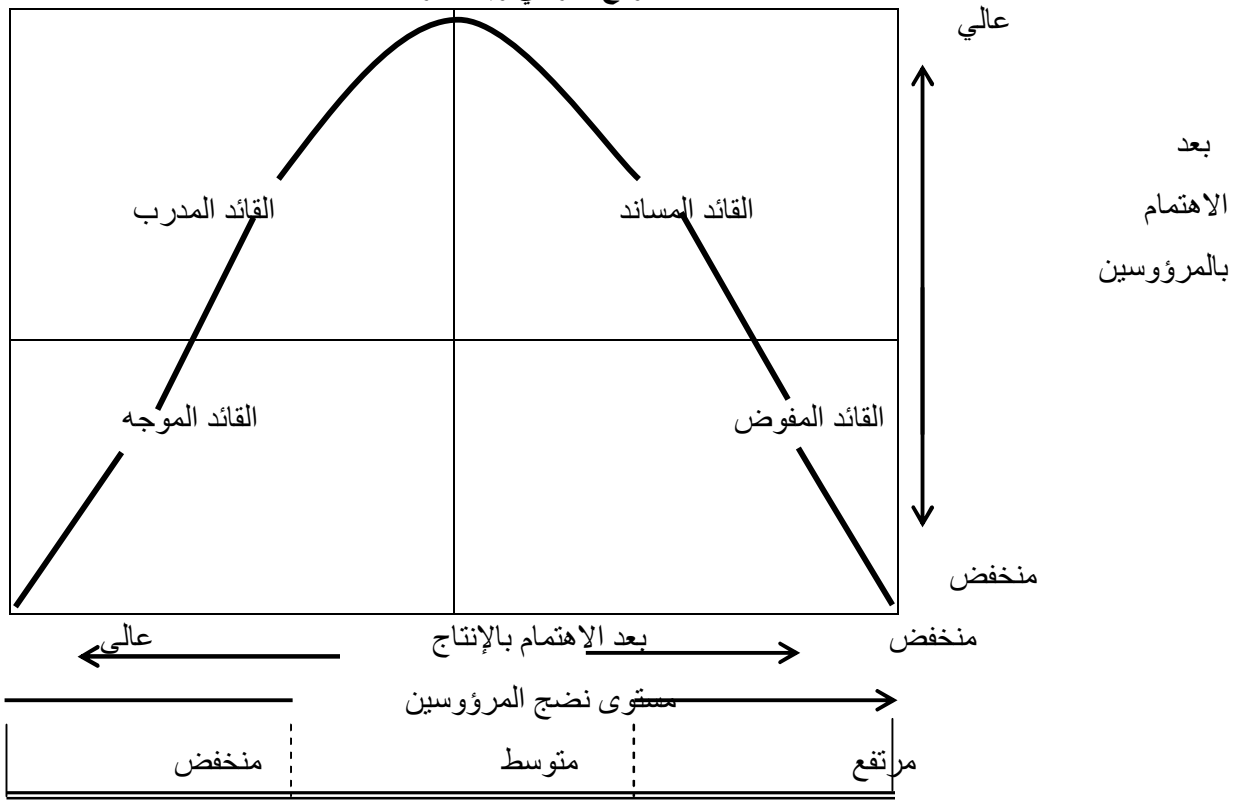


**Source:** Aubert Nicole, Diriger et motiver, Editions Chihab: Batna, N éd, 1997, p69.

**الجدول03 : أسلوب القيادة الإدارية السائد في المديرية الجهوية بجاية والمحطات الإنتاجية من وجهة نظر القادة ومرؤوسيهم.**

| المحطات / الأسلوب | المحطة الأولى | | المحطة الثانية | | مقر المديرية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القادة | مرؤوسيهم | القادة | مرؤوسيهم | القادة | مرؤوسيهم |
| (1.1) | 00 | 00 | 00 | 01 | 00 | 08 |
| (5.1) | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 01 |
| (1.5) | 00 | 00 | 00 | 03 | 00 | 02 |
| (5.5) | 01 | 02 | 01 | 03 | 04 | 15 |
| (9.5) | 02 | 01 | 00 | 02 | 01 | 03 |
| (5.9) | 01 | 08 | 02 | 11 | 02 | 05 |
| (1.9) | 01 | 07 | 03 | 04 | 00 | 01 |
| (9.1) | 00 | 01 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| (9.9) | 01 | 05 | 00 | 00 | 00 | 01 |
| السائد | (5.9) | | (5.9) | | (5.5) | |

**المصدر:** إعداد الباحثان.

**الشكل03: أسلوب القيادة الإدارية السائد.**

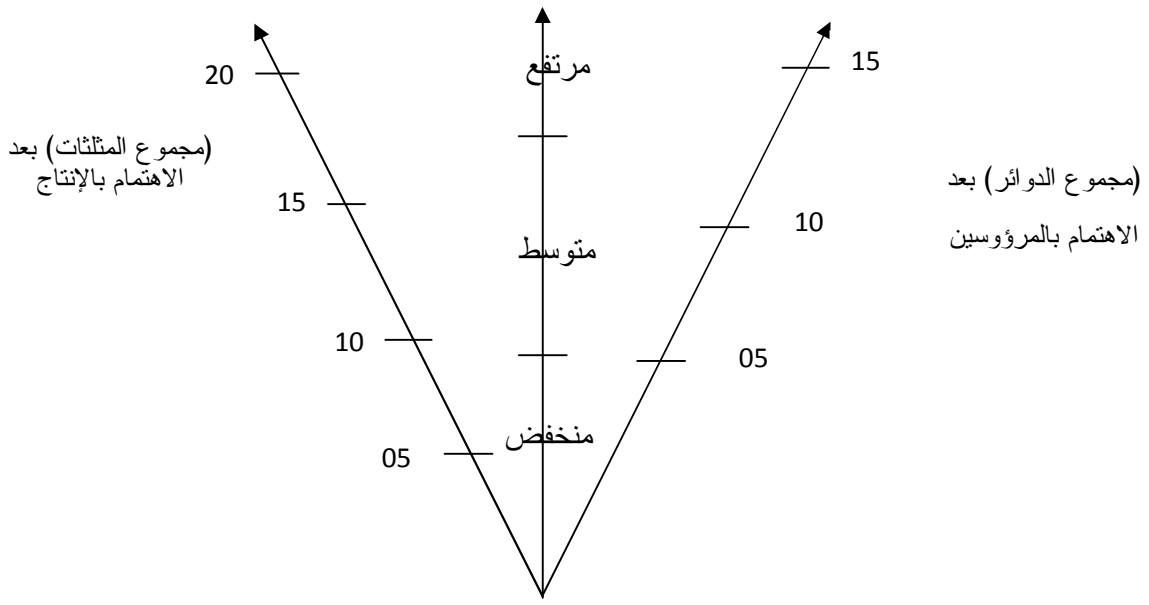


**Source:** Robert Papin, Op.cit, p37.

**الجدول04 : مؤشر الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي المحطات محل الدراسة (EPH). (الوحدة: %)**

| السنة / المحطة | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مقر المديرية | **348** | **561** | **935** | **614.67** | **297.16** | **48.34** |
| المحطة 01 | **116** | **210** | **223** | **183.00** | **58.39** | **31.91** |
| المحطة 02 | **130** | **203** | **146** | **159.67** | **30.64** | **19.19** |
| الكلي | **198** | **325** | **435** | **319.11** | **269.32** | **84.40** |

**المصدر:** إعداد الباحثان.

**الجدول05: أسلوب القيادة الإدارية السائد ومستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في المحطات مجال الدراسة خلال 2005-2007.**

| المحطة | مقر المديرية | المحطة 01 | المحطة 02 |
|---|---|---|---|
| أسلوب القيادة الإدارية السائد | اهتمام متوسط بالعمل وبالمرؤوسين | الأوتوقراطي | الأوتوقراطي |
| مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين (%) | **614.67** | **183.00** | **159.67** |
| إجمالي التدخلات الفعلية للمرؤوسين في السنة ( تدخل/سنة) | **182.00** | **26.00** | **27.00** |
| عدد التدخلات الفعلية إلى عدد المخططة (%) | **593.00** | **222.33** | **236.00** |
| عدد التدخلات الفعلية إلى متوسط عدد العاملين (%) | **52.33** | **51.00** | **41.00** |
| الفرق بين المدة المتوسطة المخططة والفعلية المستغرقة في التدخل (سا /تدخل) | **- 02.67** | **- 35.67** | **- 114.00** |
| تجانس مؤشرات الإنتاجية من سنة لأخرى. | أقل تجانسا | متوسط | الأكثر تجانسا |

**المصدر:** إعداد الباحثان.

## - الإحالات والمراجع :

[1]. نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة: عمان، ط3، 1999، ص ص86-87.

[2]. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر: بيروت، المجلد12، ط1،2000، ص315.

[3]. خليل الجر، لاروس: المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس: باريس، د ط، 1987.

[4]. طريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، دار غريب: القاهرة، د ط، 1999، ص34.

[5]. J. A. Litterer, The analysis of organization, John Niley & Sonsic: New york, 2 nd éd, 1973, p168.

[6]. حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد: عمان، د ط، 2004، ص193.

[7]. سيد الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، دار الجيل: القاهرة، د ط، 1976، ص329.

[8]. محمود المساد، الإدارة الفعالة، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط1، 2003، ص95.

[9]. جاك دنكان، ترجمة محمد الحديدي، أفكار عظيمة في الإدارة: دروس من مؤسسي ومؤسسات العمل الإداري، الدار الدولية للنشر: القاهرة، د ط، 1991، ص225.

[10]. زكي محمود هاشم، أساسيات الإدارة، منشورات ذات السلاسل: الكويت، د ط، 2001، ص ص389-390.

[11]. نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص97-98.

[12]. صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية: الإسكندرية، د ط، 2001، ص221.

[13]. Philippe Migani, Les systèmes de management : En 22 fiches de synthèse et 25 QCM d'autocontrôle, Editions d'organisation : Paris, N éd, 1993, p19.

* Le pouvoir : هي القدرة على إحداث أو تغيير النتائج التنظيمية، ويمكن اعتبارها مرادفة للكلمة L'autorité- حسب هنري منتزبرغ- .

[14]. هناء حافظ بدوي، إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية: في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، د ط، 2002، ص87.

[15]. Michele Myers & Gail Myers, Managing by communication : An organizational approach, Mc Graw-Hill book company: New York, N éd, N d, pp198-199.

[16]. Ken Starkey & Alan McKinlay, Strategy and the human resource, Blackwell Publishers: UK, 1st éd, 1993, p158.

[17]. زكي محمود هاشم، مرجع سبق ذكره، ص394.

[18]. عبد الرحمن محمد عيسوي، علم النفس والإنتاج، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، د ط، 2003، ص152.

[19]. أحمد سيد مصطفى، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة، المؤلف: القاهرة، دط، 2000، ص272.

[20]. محمود المساد، مرجع سبق ذكره، ص108.

[21]. Michele Myers & Gail Myers, Op.cit, p187.

[22]. Aubert Nicole, Diriger et motiver, Editions Chihab: Batna, N éd, 1997, p p 66-67.

**. يطلق عليها أيضا نظرية دورة الحياة Life-cycle theory.

[23]. طريف شوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص204-205.

[24]. عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات، مكتبة الذاكرة: بغداد، ط2، 2006، ص20.

[25]. Bruno Durand et al, Le petit Larousse illustré, Larousse : Paris, N éd, 2001, p826.

[26]. Claude Alazard & Sabine Sépari, Contrôle de gestion : Manuel et applications, Dunod : Paris, 5ème éd, 2001, p537.

Editions d'organisation : [27] A.R.François, Manuel d'organisation 2 : Organisation de l'entreprise, Paris, N éd, 1983, p211.

[28]. زكية مقري، دور التحفيز في رفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية: حالة مؤسسة المياه المعدنية باتنة في الفترة 90-94، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، غير منشورة، 1996، ص11.

[29]. وجيه عبد الرسول العلي، الإنتاجية: مفهومها قياسها العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة: بيروت، ط1، 1983، ص34.

[30]. Vincent Plauchu & Nacer-Eddine Sadi, Mesure et amélioration des performances industrielles : Tome II, Office des publications universitaires : Grenoble, N éd, 2006, p86.

[31]. عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص23.

[32]. وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سبق ذكره، ص38.

[33]. ميشيل أرمسترونج، ترجمة مكتبة جرير، المرجع الكامل في تقنيات الإدارة، مكتبة جرير: الرياض، ط1، 2004، ص780.

[34]. نعمة خضير، قياس السمات القيادية للمدراء دراسة اختبارية في منظمات صناعية، المجلة العربية للتنمية الإدارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: عمان، م16، العدد الأول، 1994.

[35]. حلمي البلبيسي، الأساليب القيادية وإدارة التغيير: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجامعة الأردنية عمان، 2002.

[36]. هدى محمد صالح، القيادة وأثرها في التغيير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن: عدن، العدد الثاني، 2008.

# تمكين العاملين وعلاقته بالولاء التنظيمي
## ـدراسة ميدانية على الأطباء العاملين بالمؤسسات العمومية الإستشفائية لولاية تبسة ـ

# The empowerment employees and its relationship to Organizational Commitment
## - Empirical Study on doctors working at public hospitals in the stat of Tebessa-

شوقي جدي (*)
طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير
جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر

**ملخص :** يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين تمكين العاملين من خلال أبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي) والولاء التنظيمي من خلال أبعاده (الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري) لدى الأطباء العاملين بالمستشفيات الحكومية؛ من خلال التطبيق على الأطباء العاملين بالمؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة والمقدر عددها ب (8) مستشفيات، وقد تم في هذه الدراسة الاستعانة ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) وذلك بهدف التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من عناصر مجتمع الدراسة المقدر ب 318 من الأطباء العاملين، وقد أشارت إجابات المبحوثين على أن مستويات تمكين العاملين كانت منخفضة بكل أبعاده، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الولاء التنظيمي كان منخفضا إجمالا، ووجود علاقة ارتباط ايجابية، بين تمكين العاملين بكل أبعاده والولاء التنظيمي بكل أبعاده، وقد أوصت نتائج البحث بضرورة تفعيل إستراتيجية تمكين العاملين بكل أبعادها حتى تزيد من مستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.

**الكلمات المفتاح :** تمكين العاملين، ولاء تنظيمي، مستشفيات، تبسة.

**تصنيف JEL :** M12، I10

**Abstract :** This research is interested in the study of the relationship between employees empowerment through its dimensions and the organizational Commitment through its dimensions of doctors working at public hospitals, through the application on 318 doctors working at public hospitals in the stat of Tebessa, which are 8 hospitals. This study followed comprehensive survey method, using SPSS.16 program to analyze data statistically. Respondents answers showed that the levels of employees empowerment were low overall, and the level of Commitment was low overall as well, and the existence of a positive correlation between employees empowerment and organizational Commitment. The research results has recommended the importance of activating employees empowerment to increase organizational Commitment levels of doctors working at public hospitals.

**Keywords :** Employees empowerment, organizational Commitment, hospitals, Tebessa.

**Jel Classification Codes :** M12, I10

## I- تمهيد :

تُعتبر وظيفة الطِب من أقدم الوظائف على وجه الأرض؛ حيث مارسها الإنسان منذ قديم الزمن، ومازالت هذه الوظيفة النبيلة تشكل عمل حساس ومهم وبدونه تصير الحياة صعبة وغير آمنة، وهذا ما جعل المجتمعات تهتم بإنشاء المستشفيات وتهتم بتزودها بأطباء عامين ومتخصصين من أجل تقديم مختلف الخدمات العلاجية لمواطنيها، كما يعتبر الأطباء في الفكر الإداري مورداً بشرياً هاماً وأساسياً لدى المستشفيات التي يعملون فيها، وقد صار واجباً على القائمين بإدارة المستشفيات الاهتمام بهذا المورد البشري-الأطباء - وتوفير كل الوسائل والأساليب التي من شأنها ضمان التزامهم وارتباطهم وتكاملهم وزيادة إخلاصهم وصولاً إلى تحقيق ولائهم الوظيفي للمستشفيات التي يعملون فيها، ومن بين الأساليب الإدارية الحديثة المحققة للولاء التنظيمي عموماً يبرز أسلوب تمكين العاملين، هذا المدخل التنظيمي الذي برز في أدبيات الإدارة خلال التسعينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت بيئة العمل الإداري تطورات عديدة وذلك نتيجة ضغوط ومؤثرات عديدة أفرزتها ظاهرة العولمة وثورة المعلومات إضافة إلى تطور الفكر الإداري بشكل عام. وقد رفع الأكاديميون والممارسون للإدارة الصحية شعار التحول من نموذج المستشفيات المتحكمة بالأوامر إلى نموذج المستشفيات الممكنة؛ هذا الشعار الذي يرقى إلى فكر بل فلسفة إدارية حديثة صار من الضروري تطبيقها في كل المستشفيات مهما كان نوعها وحجمها، وطبيعة نشاطها.

eMail : (*) : chawkidjeddi@gmail.com

تُواجه المؤسسات الصحية في مختلف المجتمعات المتقدمة منها والنامية مشاكل وصعوبات رئيسية تعود لمواضيع عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية وجودتها وكفاءتها، وفي الجزائر تواجه المستشفيات العامة تحديات كبيرة من أجل تقديم خدمات صحية في مستوى تطلعات المواطنين، كما يلاحظ أن هذه المستشفيات تواجه ضغوطاً متزايدة من أجل تلبية الطلبات المتعاظمة على خدماتها الصحية بسبب قلة مواردها مقارنة بحجم الطلب المتزايد باستمرار على خدماتها التي تقدم في الغالب مجاناً أو بمبالغ رمزية. ويضاف إلى هذه الضغوطات جملة من التحديات تمس مواردها البشرية، ومن أبرز هذه التحديات بروز ظاهرة خطيرة وغير مطمئنة صارت تنخرُ في جسد المستشفيات العامة؛ وتتمثل هذه الظاهرة في تناقص الولاء التنظيمي للأطباء العاملين في هذه المستشفيات وزيادة سلوكهم نحو تركهم لوظائفهم في المستشفيات العامة وتوجههم للعمل في العيادات الخاصة وحتى للهجرة في بعض الحالات، وهذا ما ينعكس بالسلب على أداء المستشفيات العامة، مما يُشكل تهديداً حقيقياً على طبيعة الخدمات الطبية التي تقدمها هذه المستشفيات للمرضى؛ هذه الخدمات التي تتصف بكونها خدمات حساسة من خلال ارتباطها بشكل مباشر مع صحة المواطن، وهذا ما يدفع بهذه المستشفيات إلى البحث في كل ما يمكنها من تفادي هذه المشكلة حتى تزيد من الولاء التنظيمي للأطباء العاملين بها. وفي سعي القائمين على إدارة المستشفيات العامة إلى معالجة هذه الإشكالية صار من الضروري الاعتماد على مدخل جديد في إدارة الأفراد يسمى بمدخل التمكين؛ هذا المدخل الذي يقوم على الإدارة الغير ممركزة، المفتوحة والتشاركية كوسيلة لتحقيق مستويات مقبولة وايجابية من الولاء التنظيمي.

يُعتبر مفهوم تمكين العاملين مفهوما حديثا نسبيا في مجال الفكر الإداري[1]، ويعرف بأنه " قيمة وعملية من خلاله يتم مشاركة ومنح العاملين مزيد من القوة والسلطة والمسؤولية وإعطاء العاملين الفرصة من أجل المشاركة في اتخاذ القرار وتحقيق قيمة مضافة للمنظمة"[2]. وقد اقترحت لاشلي (Lashley) العديد من المداخل التي تعكس بعض المعاني التي يعطيها المديرين لأهداف للتمكين،[3] وقد نوه Melhem إلى وجود عناصر متعددة تتمثل في : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، تكون في مجملها أبعاد التمكين.[4]

يُعد الولاء التنظيمي من بين أهم المفاهيم الإدارية والمتغيرات السلوكية التي سلطت عليها الأضواء وتناولتها العديد من الدراسات والبحوث بصورة مبكرة،[5] وقد عرف Madway سنة 1978 الولاء التنظيمي بأنه " اعتقاد قوى وقبول من جانب الأفراد لأهداف المنظمة وقيمها ورغبتهم في بذل أكبر عطاء أو جهد ممكن لصالح المنظمة التى يعملون بها مع رغبة قوية فى الاستمرار فى عضويتها "[6]، إن عملية الولاء التنظيمي تعتبر نشاط على درجة كبيرة من الأهمية ولا تأتي بالصدفة، بل تكون عبر مراحل متعددة هي[7] : الإدراك، الاهتمام، التقييم، التجربة ثم الولاء. كما إن الولاء التنظيمي يعتبر مفهوم ونشاط متكون من مجموعة أبعاد هي: الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري؛ إذا توفرت يتم الوصول إلى الولاء.[8]

يَعودُ التمكين بفوائد على العاملين لأنه يجعلهم يشعرون بأنهم يقدمون الأفضل لمؤسساتهم، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وإعطائهم الشعور بالذات والاحتراف.[9] كما يؤدي تمكين العاملين إلى تحقيق أهداف مؤسسية لا يمكن تحقيقها دون إشراك العاملين فيها،[10]كما تتأكد أهمية تمكين العاملين من خلال كونه يساهم في زيادة الانتماء الداخلي بالنسبة للموظف، و يساهم في زيادة انتمائه للمؤسسة ولفريق العمل الذي ينتمي إليه،[11]ويؤدي تطبيق التمكين إلى تعزيز المواقف السلوكية الايجابية للعاملين كالرضا والولاء والالتزام ودافعيتهم للانجاز؛ مما يعطي للعمليات المنجزة بعدًا أشمل في التطوير والتحسين وتعزيز الثقة بالقدرات الذاتية للأشخاص وتقليل الأخطاء الناتجة عن العمل.

تتأكد أهمية تمكين العاملين النظرية من خلال كونه يساهم في زيادة الانتماء الداخلي والولاء التنظيمي بالنسبة للموظف،[12] كما يسهم في زيادة انتمائه للمؤسسة ولفريق العمل الذي ينتمي إليه، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤل الرئيسي التالي: هل هناك علاقة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة ؟ ؛ وقد تمت دراسة هذا الموضوع بغرض تفسير المستويات الحقيقية لتمكين العاملين والولاء التنظيمي ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة وذلك بهدف تحسين مستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء المبحوثين من خلال الاعتماد على إستراتيجية التمكين، حيث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد مستوى قوي لتمكين العاملين بأبعاده : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي ، لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة؛
- يوجد مستوى قوي للولاء التنظيمي بأبعاده : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري، لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة؛
- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي للأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة.

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إشكالية البحث، حيث ركز Osborn سنة 2002 على تقييم مكونات وأبعاد التمكين الأربعة وهي : المعنى والمقدرة وحرية الاختيار، الاستقلالية، التأثير وكيفية ارتباطها مع مخرجات المنظمة والولاء التنظيمي والرضا الوظيفي والنية في ترك العمل، وقد صمم الباحث استمارة تم توزيعها على عينة مكونة من (328) من الموظفين في إحدى الولايات الجنوبية الأمريكية من كلا القطاعين العام والخاص، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط مكونات التمكين مع الولاء نحو المنظمة بشكل ايجابي ما عدا المقدرة حيث كانت دالة بشكل سلبي.[13]

كما اهتمت دراسة Jarrar & Zairi سنة 2002 بتحديد اتجاهات العاملين نحو تطبيقات التمكين، وقام الباحثان بمسح عينة مكونة من (75) شركة إنتاجية بريطانية من خلال استبانه تقيس أبعاد تمكين العاملين، وتوصلت إلى أن أكثر الاتجاهات السائدة في تمكين العاملين هي، مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليات أكبر، وتوصي الدراسة بأن تعتمد المنظمات أسلوب التمكين الإداري لماله من قدرة في إطلاق الإمكانات والطاقات الكامنة للعاملين، وهذا يتطلب عملية إصلاح وتطوير وتغيير إداري في المناخ التنظيمي يسمح بتطبيق التمكين على أرض الواقع.[14]

أما دراسة Allen & Mayer سنة 1990فتمحورت دراستهما على تقييم مكونات وأبعاد الولاء التنظيمي، حيث تم تطوير نموذج لقياس درجة الولاء التنظيمي يقوم على ثلاث أبعاد هي: الولاء العاطفي الذي يعتمد على الارتباط الوجداني للعامل مع المنظمة التي يعمل فيها، أما البعد الثاني فهو الولاء المستمر الذي يعبر عن درجة اقتناع الموظف لأهمية البقاء في المنظمة، ويطلق على البعد الثالث اسم الولاء المعياري الذي يتعلق بدرجة شعور العاملين لضرورة الالتزام بالعمل في منظمته وحبه لها.[15]

أما عن أسباب اختيار الدراسة فأهمها هو أن الدراسات السابقة طُبقت في مؤسسات أجنبية وهو ما دفعنا إلى إسقاط الدراسة على مؤسسات جزائرية تعمل في قطاع الصحة هي المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة.

## II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

### II – 1- مجتمع الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في كل من الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية المتواجدة في ولاية تبسة والتي يقدر عددها ثمانية مؤسسات عمومية استشفائية هي : المؤسسة العمومية الاستشفائية خالدي بتبسة، عاليا صالح بتبسة، بوقرة بولعراس بكارية، محمد الشبوكي بالشريعة، التيجاني هدام ببئر العاتر، فؤاد بوغرارة بالونزة، مرسط، والمؤسسة العمومية الاستشفائية العوينات.

### II – 2- متغيرات الدراسة:

اقتصر موضوع هذا البحث على محاولة معرفة العلاقة بين تمكين العاملين وبين الولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية العمومية محل الدراسة. كما تم استخدام أبعاد التمكين التالية : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، و تم دراسة الانتماء الوظيفي بأبعاده : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري. وقد تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- **التمكين الإداري(المتغير المستقل):** هو عملية تنظيمية تقوم بها الإدارة ترتكز على بعث فكرة ديمقراطية الإدارة؛ من خلال منح الأفراد مزيدا من القوة والحرية في أداء الأعمال؛ بزيادة توسيع نطاق تفويض السلطة، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات، وتوفير بيئة تنظيمية تساعد في تطوير الشخصية وبعث روح التقليد والمحاكاة، وتنمية السلوك الإبداعي لدى العاملين؛

- **الولاء التنظيمي(المتغير التابع):** محصلة الشعور والإحساس الذي يدركه الفرد من خلال عمله بالمؤسسة، هذا الشعور الذي يتكون من مجموعة من الاتجاهات التي تزيد من ارتباط وتكامل والتزام وتطابق أهداف الفرد مع أهداف المؤسسة التي يعمل بها. ويعرف الولاء التنظيمي إجرائيا بأنه سعي الأطباء العاملين إلى مزيد من الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري في المستشفيات العامة محل الدراسة.

### II – 3- طرق جمع البيانات:

اعتمد البحث على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والدوريات والمجلات العلمية، كما تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض.

### II –4- أداة الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استبانه بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة وباستعمال مقياس ليكارت الخماسي؛ حيث تم إخراجها في صورتها النهائية مشتملة على ثلاث أجزاء صمم الجزء الأول في خمس

فقرات تتعلق ببيانات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على (25) فقرة تتعلق بمستويات تمكين العاملين موزعة على خمس فقرات بالتساوي لكل بعد من أبعاد تمكين العاملين التالية: تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، تطوير الشخصية، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، والجزء الثالث اهتم بمستويات الولاء التنظيمي ولقد تم الاعتماد عل نموذج الين وماير (Allen & Mayer) حيث يميز بين ثلاث عناصر للولاء التنظيمي هي : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي ، الولاء الاستمراري. ويشتمل هذا الجزء على (15) فقرة موزعة على خمس فقرات بالتساوي لكل بعد من أبعاد الولاء التنظيمي.

**II – 5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

لقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها لغرض اختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقا وحسب طبيعة كل فرضية وقد كانت هذه الأساليب على النحو التالي : معامل الثبات (Cronbach Alpha) للتعرف على مدى الاتساق الداخلي لعبارات تمكين العاملين والولاء التنظيمي، وتم الاعتماد على مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Matrix) لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، كما تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية؛ وذلك لوصف الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان مستويات تطبيق التمكين الإداري ومستويات الولاء التنظيمي في مجتمع الدراسة. وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) في التحليلات الإحصائية المختلفة.

## III- النتائج ومناقشتها :

قمنا بإعداد استبانه لدراسة مستويات التمكين والولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية تبسة وهذا بعد موافقة مديرية الصحة لولاية تبسة لإجراء هذا البحث في كل المؤسسات العمومية الاستشفائية التي بلغ عددها ثمان مؤسسات؛ حيث قدر مجموع عناصر مجتمع الدراسة بـ331 بطبيب حسب ما يبينه التوزيع في الجدول رقم (01)، كما اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبيا ولإمكانية الوصول إليهم بشكل سهل نسبيا، حيث تم توزيع الاستبيان أولا على عينة استطلاعية بلغت 46 طبيب بهدف دراسة صدق وثبات الدراسة، ثم تم توزيع الاستبانة على كل مجتمع الدراسة (منهج المسح الكامل لمجتمع الدراسة) البالغ 331 طبيب، ثم تم استرداد 323 استبيانه، واستبعدت خمس استبيانات من التحليل لعدم صلاحيتها وعدم إكمال تعبئة الفقرات من قبل المبحوثين، وعليه بلغ عدد الاستبيانات الصالحة والتي تم تحليلها 318 استبيان، أي أن نسبة الاسترداد بلغت (96.07%) وهي نسبة ممتازة.

تم التحقق من صحة وصدق الاستبيان بطريقتين هما : صدق المحكمين؛ حيث تم التأكد من صدق المحتوى لأداة البحث من حيث الصياغة اللغوية، الوضوح والشمولية بواسطة التحكيم، حيث تم صياغة الأداة بناءً على وجهات نظر أكثر من بحث سابق، وعرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، وتم الآخذ بآرائهم ومقترحاتهم، وفي ضوء ملاحظاتهم اعتمدت الأداة بصورتها النهائية. كما تم الاعتماد على طريقة الصدق البنائي لمجالات الاستبيان؛ حيث تم حساب ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان في العينة الاستطلاعية البالغ عددها (46) طبيب، كما يبين الجدول رقم (2) أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة قد تراوح هذا المعامل بين (0.623 و0.875 ) عند مستوى دلالة (0.05). ولقد تم توزيع الاستبانة (الأداة) على العينة استطلاعية المتكونة من 46 طبيب بهدف فحص ثبات الأداة، وقد تم استخدام طريقتين معتمدتان في مثل هذه الدراسات، هما طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient) وطريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) وذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم. وسيتم التطرق إليهما كما يلي:

- طريقة التجزئة النصفية: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبية ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبية لكل مجال من مجالات الإستبانة، أنظر الجدول رقم (3) ، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح ( Spearmane-Brown Coefficient) حسب المعادلة (RSB=2r / (1+r))، حيث يمثل (r) معامل الارتباط لبيرسون، وبالمقارنة مع نتائج الجدول يمكن الاستنتاج أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا حيث قدر ب(0.884239) وهذا دليل جيد على ثبات أداة الدراسة.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: قد تراوح هذا المعامل بين (0.7562 و0.8867 ) وقد بلغ معدل الاختبار الإجمالي (0.8641) حيث تجاوزت النسبة المقبولة إحصائيا (0.60) ، وهذا يدل على أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبيان، وهذا ما يؤكد ثبات الاستبيان بفقراته المختلفة وصلاحيتها للتطبيق على مجتمع الدراسة. أنظر الجدول رقم (4).

يتبين من نتائج التفريغ في الجدول رقم (5) أن عدد الذكور بلغ (200) أي ما نسبته (63%)، أما الإناث فقد بلغ عددهن (118) أي ما نسبته (47 %) مما يعني عدم وجود فارق كبير في نسبة ما تحتله الإناث من مناصب العمل في

المستشفيات تحت الدراسة، أما فيما يتعلق بمتغير العمر فيلاحظ أن النسبة العالية تميل إلى الفئة العمرية (أقل من 40 سنة) حيث بلغ عددها (216) أي ما نسبته (68 %)، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن لديهم خبرة أقل من10سنوات)، وقد بلغ عددهم (225) أي ما نسبته (71%)، كما يتضح من الجدول نفسه أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة طبيب عام حيث بلغ عددهم (267) أي ما نسبته (84%)، ويأتي الأطباء المتخصصون بنسبة أقل بكثير حيث قدر عددهم (51) أي ما نسبته (16%) من كامل مجتمع الدراسة المقدر عدده (318) طبيب.

- **اختبار الفرضية الأولى:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه يوجد مستوى قوي لتمكين العاملين بأبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي) لدى الأطباء المكونين لمجتمع الدراسة في المستشفيات محل الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار هذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (6) التي تتمثل في قيمة المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية (لكون الدراسة شملت كل عناصر المجتمع دون الاعتماد على طريقة المعاينة) والأهمية النسبية لأبعاد تمكين العاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي: غير موافق بشدة بدرجة (1)، غير موافق بدرجة (2)، موافق بدرجة متوسطة بدرجة (3)، موافق بدرجة (4)، موافق بشدة بدرجة (5). واستنادا إلى المقياس السابق فإن قيم المتوسط الحسابي التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها في تفسير البيانات على النحو التالي: منخفض (أقل من 2.5)، متوسط (من 2.5 إلى 3.49)، مرتفع (3.5 فما فوق). يتبين من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لأبعاد تمكين العاملين كان منخفضا حيث بلغ (1.76) بانحراف معياري قدره (0.36)، مما يشير أن المستوى العام لتمكين العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة منخفض إجمالا، وأحتل بعد تفويض السلطة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.30) وانحراف معياري قدره (0.35)، يلي ذلك بعد المشاركة في اتخاذ القرار بمتوسط حسابي بلغ (2.16) وانحراف معياري قدره (0.32)، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد تنمية السلوك الإبداعي بمتوسط حسابي بلغ (1.56) وانحراف معياري قدره (0.29)، يلي ذلك بعد تنمية التقليد والمحاكاة بمتوسط حسابي بلغ (1.42) وانحراف معياري قدره (0.24) وفي المرتبة الخامسة والأخيرة يأتي بعد التحفيز الذاتي والمادي بمتوسط حسابي بلغ (1.35) وانحراف معياري قدره (0.35). واستدلالا من المعلومات السابقة يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه : توجد مستويات عالية لتمكين العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة وبكل أبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي).

وتدل النتيجة السابقة على أن مستوى تمكين العاملين لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية لولاية تبسة بشكل عام جاء منخفض؛ بمعنى أنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب ولا حتى المستوى المتوسط، وهذا ما يعتبر مؤشرا لعدم وجود بيئة مساعدة لوجود التمكين في المؤسسات محل الدراسة وذلك لطبيعة المؤسسات المدروسة والتي تنتمي إلى القطاع العام الذي ورث الكثير من السلبيات من طريقة التسيير العمومية الاشتراكية التي تقوم على المركزية المفرطة، والاعتماد على أنماط إدارية تقليدية تقوم على أسلوب التحكم وإصدار الأوامر، وعدم بعث أسلوب تنمية السلوك الإبداعي، والاعتماد على نظام حوافز مركزي نمطي جامد غير فعال، وعدم الاعتماد على فلسفة الإدارة المفتوحة والتشاركية والتي تعتبر وفق النظرية الإدارية من الفرضيات التي يقوم عليها مبدأ تمكين العاملين. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أبعاد التمكين انخفاضا لدى الأطباء المبحوثين كان بعد الحوافز الذاتية والمادية حيث تبين انهم يشعرون بعدم الرضا وبشكل كبير عن الحوافز الذاتية والمادية المتمثلة خاصة في المكافآت والأجور؛ حيث يرون أنها غير متناسبة مع الجهود المبذولة في العمل، كما يحسون بعدم توازنها مع الأجور والمكافآت التي يتلقاها زملائهم الأطباء العاملين في القطاع الخاص، كما بينت الدراسة أنه لا توجد سياسة واضحة من شأنها إرشاد وتوجيه وتطوير الشخصية ودفع الأطباء إلى التقليد الايجابي، بل على العكس من ذلك فقد تولدت مظاهر تقليد سلبي لدى الأطباء المبحوثين تتمثل في تقليد الآخرين في التوجه إلى القطاع الخاص، كما بينت الدراسة أنه لا توجد إجراءات من شأنها الحث على العطاء والتميز وبعث روح الإبداع لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة وخاصة حديثي الخدمة منهم ويرجع ذلك لعدم اهتمام القائمين بإدارة المستشفيات بعنصر الإبداع وعدم إدراجه ضمن أولوياتها، وذلك لطبيعة وفلسفة هذه الإدارة القائمة على الأساليب التسييرية العمومية التقليدية غير المحفزة على الإبداع، كما بينت نتائج الدراسة وجود انخفاض في مستويات بعد مشاركة الأطباء في اتخاذ القرارات، ويعود السبب بشكل كبير إلى تمسك إدارة المؤسسات الاستشفائية وانفرادها بصنع القرارات واتخاذها مهما كان نوعها هذه الإدارة التي تقوم على أسلوب مركزية القرارات من جهة وحب النفوذ والسيطرة لدى المديرين ومديري المصالح في المستشفيات المدروسة، كما يمكن تفسير المستوى دون المتوسط لمستوى بعد تفويض السلطة للأطباء المبحوثين إلى عدم منح هذه الميزة من طرف إدارة المستشفيات المبحوثة بشكل كبير واقتصار تفويض السلطة على بعض الحالات التي يوضحها القانون والإجراءات الإدارية المنتهجة في التسيير وذلك في حالات قليلة.

- **اختبار الفرضية الثانية:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه يوجد مستوى قوي من الولاء التنظيمي بأبعاده (الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري) في المستشفيات محل الدراسة؛ حيث يتبين من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لأبعاد متغير الولاء التنظيم كان منخفضا حيث بلغ (1.43) بانحراف معياري قدره (0.25)، مما يشير أن المستوى العام للولاء التنظيمي لدى أفراد مجتمع الدراسة منخفض إجمالا، وأحتل الولاء الأخلاقي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (1.75) وانحراف معياري قدره (0.26)، يلي ذلك بعد الولاء الاستمراري بمتوسط حسابي

بلغ (1.36) وانحراف معياري قدره (0.30)، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الولاء العاطفي بمتوسط حسابي بلغ (1.35) وانحراف معياري قدره (0.26). استدلالا من المعلومات السابقة يتم رفض الفرضية الثانية التي تقوم على أنه يوجد مستوى قوي من الولاء التنظيمي في المستشفيات محل الدراسة.

تبين النتيجة السابقة أن المستوى العالم للولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة جاء منخفضا ودون المتوسط إجمالا، وهذا ما يعتبر مؤشرا سلبيا يبين النزعة الكبيرة لعدم الولاء لدى الأطباء محل الدراسة بشكل عام. ويعتبر الولاء العاطفي من أكثر أبعاد الولاء انخفاضا حسب نتائج الدراسة حيث يشير هذا الانخفاض إلى نقص الارتباط العاطفي للأطباء المبحوثين مما يدل على تراجع مستوى انتمائهم واندماجهم مع المؤسسات الاستشفائية التي يعملون فيها، كما يمكن تفسير هذا الانخفاض في مستوى الولاء العاطفي إلى نقص التأثر بأهداف وقيم المستشفيات التي يعملون فيها. كما سجل الولاء الاستمراري انخفاضا في مستوياته وهذا ما يمكن تفسيره بأن الأطباء المبحوثين لديهم ولاء بقائي منخفض ولديهم نزعة كبيرة لعدم البقاء وترك المؤسسات العمومية الاستشفائية التي يعملون فيها، كما تبين نتائج الدراسة إلى استعداد الأطباء الكبير إلى الانتقال للعمل في القطاع الخاص الذي يوفر الكثير من الفرص. كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاضا في مستويات الولاء الأخلاقي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات المدروسة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بانخفاض شعور الأطباء المبحوثين بضرورة العمل لدى المستشفيات محل الدراسة، حيث لا يشعر الأطباء المبحوثين بأن من واجبهم الأخلاقي الولاء للمؤسسة التي يعملون فيها، وذلك للصورة غير الجيدة التي اكتسبها الأطباء قبل التحاقهم بالمؤسسات الاستشفائية المبحوثة لكونها مؤسسات عمومية بيروقراطية، كما يرجع الانخفاض في هذا البعد للفشل الكبير والتقصير من طرف إدارة المستشفيات المدروسة في تحسين صورة المؤسسة وبناء ثقافة تنظيمية تؤدي إلى زيادة الإحساس بالولاء الأخلاقي لدى الأطباء العاملين فيها.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لدى أفراد مجتمع الدراسة؛ حيث يتبين من الجدول رقم (8) تسجيل علاقة ارتباط، وبمستويات ايجابية بين المتغيرات المستقلة لتمكين العاملين، والولاء التنظيمي كمتغير تابع، سواء على المستوى الكلي أو على مستوى البعد الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطين بين تمكين العاملين، والولاء التنظيمي ككل (0.58) وهي قيمة ايجابية تؤكد الدور الفاعل لتمكين العاملين في علاقته مع الولاء التنظيمي، وكانت أقوى علاقة ارتباط مسجلة لمتغير تمكين العاملين بشكل عام مع البعد التابع (الولاء الاستمراري) حيث بلغت هذه القوة الارتباطين (0.60)، في حين تم تسجيل أضعف علاقة ارتباط بين متغير تمكين العاملين بشكل عام مع البعد التابع (الولاء العاطفي)، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة الارتباطين (0.56).

أتت النتائج السابقة متوافقة مع ما يشير إليه الأدب النظري المتعلق بالموضوع الذي تم عرضه سابقا، من حيث أن ممارسة أسلوب تمكين العاملين بأبعاده المختلفة وتطبيقه في المستشفيات محل الدراسة يزيد من فرص ومستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء، والعكس صحيح.

## IV - خلاصة:

تناولت الدراسة استقصاء وتحليل العلاقة بين أبعاد تمكين العاملين لدى أفراد مجتمع الدراسة وهي: تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، تطوير الشخصية، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، مع عناصر الولاء التنظيمي وهي: الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري. وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- أشارت إجابات أفراد مجتمع الدراسة على أن مستويات تمكين العاملين كانت منخفضة إجمالا لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.
- أشارت إجابات المبحوثين إلى أن مستوى الولاء التنظيمي كان منخفضا إجمالا لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.
- توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية، بين المتغير المستقل تمكين العاملين بكل أبعاده والولاء التنظيمي بكل أبعاده.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فان تصورات الأطباء المبحوثين في المؤسسات العمومية الاستشفائية محل الدراسة لمستوى تمكين العاملين كان ضعيفا، أما فيما يتعلق بمستوى الولاء التنظيمي فأشارت نتائج الدراسة إلى أن تصورات أفراد مجتمع الدراسة لهذا المتغير كانت ضعيفة إجمالا لدى الأطباء في المستشفيات محل الدراسة، لذلك تقدم هذه الدراسة عدد من التوصيات لإدارة المستشفيات والجهات الوصية؛ المتمثلة في مديرية الصحة لولاية تبسة، من أجل الاهتمام ببعث إستراتيجية تمكين العاملين بمختلف أبعادها، وبلورته في المستشفيات المبحوثة والمستشفيات الجزائرية بشكل عام، للحد من مصادر نقص الولاء التنظيمي التي يعاني منها الأطباء، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات أهمها:

- الاعتماد على تطبيق مبادئ تمكين العاملين بكل أبعاده في المؤسسات محل الدراسة من أجل توفير بيئة أعمل تساعد في زيادة الولاء التنظيمي للأطباء وعدم توجههم للمستشفيات الخاصة؛
- صياغة أهداف المستشفيات بطريقة واضحة ومحددة ومدروسة حتى يسهل فهمها من قبل العمال في المستشفيات محل الدراسة، والتأكيد على ضرورة إشراك العمال من مختلف الفئات في صياغة مثل هذه الأهداف لكي تكون الأهداف واقعية، وهذا يساعد على سرعة تحقيقها بكفاءة وفاعلية، وتزيد من عملية المشاركة في اتخاذ القرارات.
- منح المزيد من الاستقلالية في العمل للأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية بشكل عام، والمبحوثة بشكل خاص، دون تدخل الآخرين في أعمالهم، كونهم أناس متخصصون في مجالات اختصاصاتهم وهذا يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي من فاعلية المستشفى في تطوير خدماته.
- النظر في نظام المكافآت والحوافز وتعديله على أُسس واضحة بما يتناسب والموارد المالية المتوفرة، من أجل رفع معنويات الأطباء وبما يضمن تهيئة الظروف النفسية والاجتماعية المناسبة لتأديتهم مهامهم على الوجه المطلوب.
- العمل على توفير بيئة تنظيمية تساعد على تنمية الحس الإبداعي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة لزيادة الاستفادة من قدراتهم الإبداعية الكامنة.
- محاولة توفير معلومات سليمة ودقيقة تتميز بالشفافية للعمال في المستشفيات الجزائرية وذلك لخلق الثقة بين إدارة المستشفى والعمال، وكذلك ممارسة سياسات تنظيمية عادلة في التعامل مع العمال وعلى اختلاف تصنيفاتهم الوظيفية وخصوصاً في التقييم والترقية وتوزيع الفرص، والحوافز المادية والمعنوية.
- منح المزيد من الاستقلالية في العمل للمستشفيات محل الدراسة ولعمال هذه المستشفيات محل الدراسة حتى تخرج من نمط المركزية الشديدة -الموروثة من النظام الاشتراكي-، وزيادة السلطات والمسؤوليات الممنوحة لهم.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم (1) : اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفي**

| اسم المؤسسة العمومية الاستشفائية وموقعها | م ع إ خالدي تبسة | م ع إ عاليا صالح تبسة | م ع إ بوقرة بولعراس بكارية | م ع إ محمد شبوكي الشريعة | م ع إ العوينات | م ع إ خالدي تبسة | م ع إ تيجاني هدام بيرعاتر | م ع إ بوغرارة الونزة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأطباء | 39 | 79 | 36 | 36 | 28 | 52 | 33 | 28 | 331 |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الصحة لولاية تبسة

**الجدول رقم (2) : الصدق البنائي لمجالات الدراسة**

| المجال | معامل الارتباط | مستوى المعنوية |
|---|---|---|
| تفويض السلطة | 0.658 | 0.000 |
| المشاركة في اتخاذ القرار | 0.765 | 0.000 |
| تطوير الشخصية | 0.783 | 0.000 |
| التقليد والمحاكاة | 0.849 | 0.000 |
| تنمية السلوك الإبداعي | 0.875 | 0.000 |
| الولاء العاطفي | 0.786 | 0.000 |
| الولاء الاخلاقي | 0.764 | 0.000 |
| الولاء الاستمراري | 0.623 | 0.000 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 44 والتي تساوي 0.288

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

**الجدول رقم (3) : اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية**

| المجال | عنوان المجال | معامل الارتباط | معامل الثبات | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| | تفويض السلطة | 0.6678 | 0.800875 | 0.000 |
| | المشاركة في اتخاذ القرار | 0.7773 | 0.874697 | 0.000 |
| تمكين العاملين | تطوير الشخصية | 0.8235 | 0.903208 | 0.000 |
| | التقليد والمحاكاة | 0.7972 | 0.886861 | 0.000 |
| | تنمية السلوك الإبداعي | 0.6472 | 0.785818 | 0.000 |
| | الولاء العاطفي | 0.7862 | 0.880304 | 0.000 |
| الولاء الوظيفي | الولاء الأخلاقي | 0.7230 | 0.839233 | 0.000 |
| | الولاء الاستمراري | 0.6776 | 0.807820 | 0.000 |
| جميع الفقرات | | 0.7925 | 0.884239 | 0.000 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 44 والتي تساوي 0.288

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

**الجدول رقم (4) : اختبار الثبات بطريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ**

| المجال | عنوان المجال | عدد الفقرات | معامل الثبات ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| | تفويض السلطة | 5 | 0.8649 |
| | المشاركة في اتخاذ القرار | 5 | 0.8428 |
| تمكين العاملين | تطوير الشخصية | 5 | 0.8815 |
| | التقليد والمحاكاة | 5 | 0.7778 |
| | تنمية السلوك الإبداعي | 5 | 0.8513 |
| | الولاء العاطفي | 5 | 0.8867 |
| الولاء الوظيفي | الولاء الأخلاقي | 5 | 0.7562 |
| | الولاء الاستمراري | 5 | 0.8572 |
| جميع الفقرات | | 40 | 0.8641 |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

**الجدول رقم (5) : توزيع مفردات المجتمع الإحصائي وفقا للمتغيرات الديمغرافية**

| المتغير الديمغرافي | النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 200 | %63 |
| | أنثى | 118 | %47 |
| | أقل من 40 سنة | 216 | %68 |
| العمر | من 40 إلى 50 | 85 | %27 |
| | أكثر من 50 سنة | 17 | %5 |
| المؤهل العلمي | طبيب عام | 267 | %84 |
| | طبيب خاص | 51 | %16 |
| | أقل من 10 سنوات | 225 | %71 |
| سنوات الخبرة | من 10 إلى 20 | 82 | %25 |
| | أكثر من 20 سنة | 11 | %4 |

**المصدر :** من إعداد الباحث

**الجدول رقم (6) : المتوسطات الحسابية العامة والانحرافات المعيارية لمستوى الولاء التنظيمي بدلالة أبعاده**

| رقم الفقرة | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية | درجة التمكين |
|---|---|---|---|---|---|
| # | **تفويض السلطة** | 2.30 | 0.35 | 1 | منخفض |
| 1 | يشجعني رؤسائي على تبني الأفكار الإبداعية | 2.30 | 0.32 | | منخفض |
| 2 | تقوم الإدارة بتفويضي سلطات كافية لانجاز وضيفتي | 2.62 | 0.35 | | متوسط |
| 3 | توفر الإدارة لي مرونة كافية من أجل أداء مهامي | 1.85 | 0.26 | | منخفض |
| 4 | تتيح الإدارة لي فرصا أكبر في إبداء رأيي في أمور العمل | 2.74 | 0.29 | | منخفض |
| 5 | تقوم المنظمة بتفويضنا بشكل جدي دون الرقابة علينا والتضييق علينا | 1.99 | 0.30 | | منخفض |
| # | **المشاركة في اتخاذ القرار** | 2.16 | 0.32 | 2 | منخفض |
| 6 | أعمل في مستشفى تسمح إدارته في مشاركة الأطباء في بناء وتحقيق الأهداف | 2.4 | 0.28 | | منخفض |
| 7 | أأعمل في مستشفى تسمح إدارته في مشاركة الأطباء في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل | 2.12 | 0.36 | | منخفض |
| 8 | تشجعني إدارة المستشفى من أجل المشاركة ي اتخاذ القرار | 2.25 | 0.36 | | متوسط |
| 9 | تمدني إدارة المستشفى بالمعلومات الأزمة من اجل ضمان مشاركتي في اتخاذ القرار | 2.30 | 0.25 | | متوسط |
| 10 | تقوم إدارة المستشفى بالاهتمام وبالأخذ بالقرارات التي اقترحها | 1.73 | 0.21 | | منخفض |
| # | **التحفيز الذاتي والمادي** | 1.35 | 0.35 | 5 | منخفض |
| 11 | يحفزني الأجر المحترم الذي أتقاضاه من هذا المستشفى | 1.22 | 0.32 | | منخفض |
| 12 | يحفزني رؤسائي على تحمل المسؤولية | 1.05 | 0.35 | | منخفض |
| 13 | أشعر أن إدارة المستشفى تهتم بي وتقدر جهودي | 1.33 | 0.33 | | منخفض |
| 14 | أشعر أن إدارة المستشفى تساعدنا على الإحساس الأكبر بالإنجاز الحقيقي | 1.40 | 0.26 | | منخفض |
| 15 | لدي دوافع للمساهمة في تحقيق أهدف المستشفى | 1.35 | 0.28 | | منخفض |
| # | **التقليد والمحاكاة** | 1.42 | 0.34 | 4 | منخفض |
| 16 | أقوم بتقليد سلوك بعض رؤسائي القديرين في المستشفى | 1.44 | 2.33 | | منخفض |
| 17 | أقوم بتقليد بعض الانطباع المتميزين في العمل | 1.21 | 0.36 | | منخفض |
| 18 | اعتقد أن التقليد يساعدني في تنمية مهاراتي | 1.30 | 0.28 | | منخفض |
| 19 | عن أسلوب التقليد والمحاكاة يساعدني على التخلص من بعض التصرفات السلبية | 1.42 | 0.39 | | منخفض |
| 20 | يشجعني رؤسائي على التقليد والمحاكاة | 1.73 | 0.25 | | منخفض |
| # | **تنمية السلوك الإبداعي** | 1.56 | 0.29 | 3 | منخفض |
| 21 | يشجعني رؤسائي على تبني الأفكار الإبداعية | 1.35 | 0.28 | | منخفض |
| 22 | لدي الاهتمام بتجربة الأفكار الطبية الجديدة | 1.59 | 0.30 | | منخفض |
| 23 | يشجعني رؤسائي على التفكير خارج اختصاصي | 1.02 | 0.26 | | منخفض |
| 24 | يخصص رؤسائي الإمكانات التي تساعدني في تطبيق أفكاري | 1.2 | 0.35 | | منخفض |
| 25 | يشجعني رؤسائي على توليد الأفكار والاختراع | 2.64 | 0.29 | | منخفض |
| # | **تمكين العاملين على نحو عام** | 1.76 | 0.36 | | منخفض |

**المصدر :** من إعداد الباحث

**الجدول رقم (7) : المتوسطات الحسابية العامة والانحرافات المعيارية لمستوى الولاء التنظيمي بدلالة أبعاده**

| رقم الفقرة | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية | درجة الولاء |
|---|---|---|---|---|---|
| # | **الولاء العاطفي** | 1.35 | 0.22 | **3** | منخفض |
| 26 | أشعر بالسعادة كوني عضو في هذه المؤسسة الاستشفائية | 1.02 | 0.26 | | منخفض |
| 27 | أتحدث عن المستشفى مع الآخرين على انه رائع | 1.25 | 0.32 | | منخفض |
| 28 | اشعر بسعادة عند إخبار الآخرين أنني انتمي لهذا المستشفى | 1.42 | 0.24 | | منخفض |
| 29 | أعتبر مشاكل هذا المستشفي وكأنها مشاكلي | 1.51 | 0.19 | | منخفض |
| 30 | أنا أهتم بمستقبل هذه المؤسسة الاستشفائية | 1.62 | 0.20 | | منخفض |
| # | **الولاء الأخلاقي** | 1.57 | 0.26 | **1** | منخفض |
| 31 | أرى أن قيمي وأهدافي تتفق مع قيم وأهداف المستشفى | 1.62 | 0.21 | | منخفض |
| 32 | إن الانتقال إلى مستشفى أو عيادة خاصة عمل غير أخلاقي | 1.23 | 0.15 | | منخفض |
| 33 | البقاء في هذا المستشفى التزام أخلاقي بالنسبة إلي | 1.65 | 0.32 | | منخفض |
| 24 | مستعد لبذل جهد أكثر من أجل نجاح هذه المؤسسة | 2.32 | 2.14 | | متوسط |
| 35 | أقدم مصلحة المستشفى عن مصلحتي الشخصية | 1.03 | 2.98 | | متوسط |
| # | **الولاء الاستمراري** | 1.36 | 0.3 | **2** | منخفض |
| 36 | أرغب في البقاء في هذه المؤسسة الاستشفائية | 1.26 | 0.31 | | منخفض |
| 37 | ليس لدي استعداد مستقبلي لترك هذه المؤسسة الاستشفائية | 1.32 | 0.32 | | منخفض |
| 38 | رغم وجود فرص عمل في القطاع الخاص سوف أبقى | 1.62 | 0.35 | | منخفض |
| 39 | أقبل أي عمل حتى استطيع الاستمرار في هذا المشفى | 1.95 | 0.15 | | منخفض |
| 40 | لن ارحل عن هذا المستشفى حتى ولو كان الأجر اكبر | 0.65 | 0.22 | | منخفض |
| # | **الولاء التنظيمي على نحو عام** | 1.43 | 0.25 | | منخفض |

**المصدر :** من إعداد الباحث

**الجدول رقم (8) : مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين تمكين العاملين والولاء على المستوى البعدي والكلي**

| الأبعاد التابعة / الأبعاد المستقلة | **الولاء العاطفي** | **الولاء الأخلاقي** | **الولاء الاستمراري** | الولاء الوظيفي الكلي |
|---|---|---|---|---|
| **تفويض السلطة** | 0.63 | 0.59 | 0.59 | 0.47 |
| **المشاركة في اتخاذ القرار** | 0.51 | 0.54 | 0.38 | 0.58 |
| **التحفيز الذاتي والمادي** | 0.56 | 0.60 | 0.66 | 0.64 |
| **التقليد والمحاكاة** | 0.58 | 0.53 | 0.51 | 0.62 |
| **تنمية السلوك الإبداعي** | 0.47 | 0.50 | 0.69 | 0.59 |
| **تمكين العاملين الكلي** | 0.56 | 0.57 | 0.60 | 0.58 |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (**SPSS**)

## - الإحالات والمراجع :


[1] . Linda H**, A review of the literature on employee empowerment**, Empowerment in organizations journal, MCB University press, Vol.5, No.4, 1997, p 202.

[2]. Stéphane Mariou, **10 outils clés du management**, les édition du GO, France, 1996, p 43.

[3]. سعد بن مرزوق العتيبى، القيادة التحويلية والتمكينيه ودورها في تحقيق التمكين النفسي للعاملين في بيئة الأعمال العربية في ظل التحديات المعاصرة، **ملتقى دور القائد الإداري في بناء وتمكين الصف الثاني من القيادات**، تونس، 1-4 يونية2009، ص. ص7-9.

[4]. Melhem, Yahya, The **Antecedents of customer-contact employees, empowerment**, Employee Relations journal, Vol. 26 No. 1, 2004, p.p 72-93.

[5]. خلف سليمان الرواشدة، **صناعة القرار والشعور بالأمن والولاء الوظيفي**، دار الحامد، عمان/الأردن ، 2007، ص 30.

[6]. سعيد شعبان حامد، **الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 50.

[7] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مفاهيم إدارية حديثة**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2003، ص 248.

[8]. فريد راهم، **ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي مع دراسة تطبيقية على المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة تبسة، الجزائر، 2008، ص54.

[9]. Bourke, J ,F. **Employee Empowerment**, Dalass Buusiness Journal,USA, V21 , No I2,1998, p46.

[10]. Bowen , D .E , and Lawler,E. **The Empowerment of Service Workers: what, why, how, and when**, sloan management review, vol 33, usa, 1992, p33.

[11]. Argyris, C. **Empowerment : the Emperor's New Clothes**, Harvard Business Review, 1998, USA, p 105.

[12]. Idem.

[13]. Jarrar, F Yasar & Mohamed, Zairi , Employee Empowerment-a UK Survey of trends and best Practices, Managerial Auditing Journal, Vo17,No5,2002,pp 266-271.

[14] . Osborn, J., **Components of Empowerment and haw they Diffirentially Relate to Employee Job Satisfaction, Organizational Commitment , and Internet to Leave the Job**, work and stress journal, vol 18, no,1, 2002, p 54.

[15]. J Meyer, N Allen, **commitment to organizations and Occupations: Extension and Test a Three Compoent Conceptualization**, journal of applied psychology, 1993, vol,78. Pp 538-551.

# تقييم جودة الخدمات الصحية ومستوى رضا الزبائن عنها : دراسة ميدانية في المؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة

# Evaluation of health services quality and the level of customers satisfaction: A field study in private hospital institutions in Batna

الهام يحياوي (*) & ليلى بوحديد (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ومدى رضا الزبائن عنها من خلال الكشف عن الأبعاد والمعايير المستخدمة لتقييمها. وبينت نتائج الدراسة الابعاد التي يستخدمها الزبائن لتقييم جودة الخدمات الصحية والتي تعكس مستوى رضاهم، حيث تم استخلاصها في شكل نقاط قوة وضعف للمؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شانها رفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة والمتعلقة بتحسين مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

**الكلمات المفتاح :** خدمات صحية، جودة خدمة، رضا زبائن.

**Abstract :** This study aims to identify the level of health services quality provided by private hospital institutions in batna and the extent of customer satisfaction reported by detection of the dimensions and the criteria used for evaluation.

The results of the study showed the dimensions used by customers to evaluate the quality of health services that reflect their level of satisfaction, where they were drawn in the form of the strengths and weaknesses of the private hospital institutions in batna.

The study provided a set of recommendations that would improve the efficiency and effectiveness of services provided by private hospital institutions in batna and on improving the quality of health services provided to patients.

**Keywords:** Health services, service quality, customer satisfaction.

**Jel Classification Codes :** I10, L89, M31, P36.

## I- تمهيد :

يعتبر القطاع الصحي من بين أهم القطاعات الإستراتيجية المساعدة على دفع عجلة التنمية لاقتصاديات بلدانها، حيث تولي الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع باعتبار الناتج النهائي له والمتمثل في الصحة كسلعة استثمارية تساعد اليد العاملة على مواصلة الإنتاج، ومن ثم تحقيق الازدهار من خلال التأثير في الإنتاج القومي.

وزاد الاهتمام بهذا القطاع خصوصا بعد محاولة بعض علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع الستينات من القرن العشرين، العمل على إدخال النشاط الصحي في تحليلهم الاقتصادي، فنتج عن ذلك بروز فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يجمع بين مفهومي الاقتصاد والصحة وهو اقتصاد الصحة، الذي امتد انتشاره إلى باقي الدول الأوروبية. ونتيجة لهذا، تطور دور المؤسسة الصحية، من مجرد مكان لإيواء المرضى إلى اعتبارها كمؤسسة اقتصادية تقدم خدمات صحية لمجموعة من الزبائن هم المرضى.

ومع نمو حجم المنافسة بين المؤسسات الاستشفائية من جهة، وتزايد وعي واهتمام الزبون (المريض) بالحصول على الخدمات الصحية التي تلبي حاجياته وتحقق رغباته من جهة أخرى، ظهرت تحديات أمام هذه المؤسسات تمثلت في كيفية الحفاظ على رضا المريض، والتي اعتبرت الدافع وراء الاهتمام بجودة خدماتها والتميز في خدمة زبائنها.

وأمام هذا الوضع، فالمؤسسات الاستشفائية الجزائرية العامة منها أو الخاصة، مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحسين جودة ما تقدمه من خدمات وأن تستعيد ثقة زبائنها، وهذا لا يكون إلا من خلال التقييم الفعال لجودة خدماتها الصحية، ومن ثم تحسينها وتطويرها، والذي يعتبر أحد السبل لتتمكن من إرضاء زبائنها مع ضمان البقاء في الوسط التنافسي الذي تنشط فيه.

eMail : (*) : y.ilhem@yahoo.fr & (**): leila.bouhadid@yahoo.com

يعتبر إرضاء الزبائن عنصرا هاما من عناصر نجاح المؤسسات الاستشفائية، خاصة في ظل التطورات العالمية السائدة في جميع الميادين، فالمؤسسة التي لا تساير ها ستواجه عدة صعوبات مما يؤدي إلى فقدان زبائنها. مما يستوجب عليها التعرف باستمرار على رغباتهم وإشباعها وكيفية إدراكهم لما تقدمه المؤسسة من منتوجات وخدمات والسعي إلى تحسين مستوى هذا الإدراك. لذلك، أصبح ضروريا تقييم إدراك الزبائن لجودة الخدمات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية والتي تمتاز بصعوبة الحكم على جودتها.

سنحاول في هذا البحث، التعرف على مستوى جودة الخدمة الصحية ومدى رضا الزبائن عنها بالمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة.

- **إشكالية البحث:** تعتبر جودة الخدمات الصحية من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات الاستشفائية، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو المحلي، حيث توجد الكثير من العوامل التي تفرض نفسها على تلك المؤسسات بما يجعلها تهتم بتقديم خدمات صحية تتلائم مع توقعات الزبائن (المرضى) وتلبي حاجاتهم، ومعرفة المعايير التي يعتمدون عليها في الحكم على جودة الخدمة المقدمة إليهم. فالتعرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الاستشفائية من وجهة نظر المرضى، سيوفر لها معلومات عن نقاط القوة التي يجب تنميتها ومراكز الضعف التي يجب معرفة أسبابها ومحاولة معالجتها، لكي تتمكن من كسب رضا زبائنها والارتقاء بمستوى أدائها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

**ما هو مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة**

**ومدى رضا زبائنها؟**

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي جودة الخدمات الصحية ؟
- ما هي المعايير المستخدمة لتقييم وتحديد مستوى جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؟
- ما مدى رضى الزبائن عن جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؟

- **فرضية البحث:** بناءا على التساؤلات المطروحة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الفرضية التالية :

يتم تحديد مستوى جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة وفق المعايير المستخدمة لتقييمها من طرف زبائنها.

- **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في العناصر التالية :

- الدور الذي تلعبه المؤسسات الاستشفائية الخاصة كقطاع خدمي حساس وفعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تقييم جودة الخدمة لإبراز مدى تحقيق المؤسسات الاستشفائية الخاصة لأهدافها بالكيفية المطلوبة، وهذا يتطلب التعرف على مستوى الجودة الصحية المقدمة للمرضى ومدى توافقها مع احتياجاتهم ورغباتهم.
- الاهتمام بجودة الخدمة الصحية سيكسب المؤسسة الاستشفائية الخاصة رضا وولاء الزبائن.

- **أهداف البحث :** يهدف هذا البحث إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الاستشفائية الخاصة من وجهة نظر الزبون، من أجل تحسينها والعمل على إرضاء المستفيدين منها، ومن بين أهداف البحث ما يلي:

- توضيح المفاهيم النظرية حول جودة الخدمة الصحية ؛
- معرفة مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة في المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؛
- التعرف على تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم ؛
- تحليل العلاقة بين جودة الخدمة الصحية المقدمة ورضا المرضى ؛
- تحديد أهم العناصر والمحددات الرئيسية لجودة الخدمة الصحية والتي يوليها المريض أهمية نسبية عالية، والتي تساعد إدارة المؤسسة على وضع البرامج الإصلاحية لتحسين أوضاعها بشكل عام وجودة خدماتها بشكل خاص.

- **منهج البحث :** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى مصادر المعلومات الثانوية من كتب ومجلات علمية باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مواقع الانترنت. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام أداة الاستبيان بهدف التعرف على مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة من وجهة نظر الزبائن ودرجة رضاهم عنها، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, version 19).

**1- ماهية الخدمات الصحية**

بالرغم من أنه يمكن بيع وشراء الخدمات الصحية، إلا أن الصحة ليست كذلك، فلا يمكن الاتجار بها، هذا ما يقودنا إلى تحديد مفهوم الصحة أولا قبل تحديد ماهية الخدمات الصحية.

**1-1- مفهوم الصحة:**

**أ- تعريف الصحة:** اشتد الجدل حول تعريف الصحة في السنوات الأخيرة، بعدما كان شائعا بين المشتغلين في المجال الطبي بأن الصحة تعني: "غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل"[1]، إلا أن المختصين في مجال الصحة، اعتبروا هذا التعريف إهدارا لمعنى الصحة ويجعل دورها سلبي لمجرد أنه علاج للمرض.

وقد عرف Perkino الصحة بأنها:"حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها، وأن تكيف الجسم عملية إيجابية تقوم بها قوى الجسم للمحافظة على توازنه".[2] أما منظمة الصحة العالمية (OMS)، فقد عرفت الصحة بأنها:"حالة السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان".[3]

من خلال هذه التعاريف، نجد أن الصحة نسبية، لها ثلاثة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض، وهي الجوانب : البدنية، النفسية والاجتماعية. والصحة لا تعني الخلو من المرض فقط أو عدم الاتزان.

**ب- مستويات الصحة:** تتمثل مستويات الصحة فيما يلي :[4]

- **الصحة المثالية :** هي حالة التكامل المثالي لجميع الجوانب الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية.
- **الصحة الايجابية :** هي حالة يستطيع الفرد فيها مواجهة المشاكل الاجتماعية والنفسية والجسمية بكفاءة عالية دون ظهور أعراض مرضية.
- **الصحة المتوسطة :** أي أن الفرد لا يشكو بصورة مباشرة من مرض معين ولكن بصفة عامة لا تظهر عليه الطاقة الايجابية.
- **مستوى الاحتضار :** هو المستوى الذي يفقد فيه الفرد القدرة على أداء الوظائف الحيوية، وتسوء حالته ويصعب عليه استعادة حالته الصحية.

**ج- العوامل المؤثرة على الصحة :** يتأثر مستوى الصحة بعدد من العوامل المتداخلة، وهي كالتالي :[5]

- **عوامل طبيعية :** وتتمثل في العوامل المناخية، البيئة والجغرافية.
- **عوامل بيولوجية حيوية :** تتمثل في ناقلات العدوى سواء كانت حشرات أو حيوانات.
- **عوامل اجتماعية :** تتمثل في مستويات المعيشة، العادات والتقاليد.
- **عوامل اقتصادية :** مثل قصور الإمكانات المادية وعدم توفر الإمكانات التي تساعد على حياة صحية جيدة.
- **عوامل بيئية :** تتمثل في عدم توفر المياه الصحية الصالحة للشرب وصرف الفضلات بصورة صحية.
- **عوامل سكانية :** زيادة معدلات المواليد والوفيات ويترتب عليها مشاكل صحية واجتماعية.
- **عوامل طبية :** مثل مدى توافر العيادات الطبية والأطباء والممرضين.

**1-2- تعريف وخصائص وانواع الخدمات الصحية :**

**أ- تعريف الخدمات الصحية :** تعتبر الخدمات الصحية شكلا من أشكال الخدمات، وأحد مدخلات إنتاج الصحة. *فقد عرفت بأنها "العلاج المقدم للمرضى سواء كان تشخيصيا أو إرشادا أو تدخلا طبيا، ينتج عنه رضا وانتفاع من قبل المرضى وبما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل".[6] هذا التعريف يشير في مضمونه إلى أن الخدمة الصحية تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، هي : الصفة المميزة للخدمة، المنافع المرجوة من الخدمة والخدمات المساندة.[7]

كما تعرف الخدمة الصحية أيضا، بأنها :" المنفعة أو مجموع المنافع التي تقدم للمستفيد التي يتلقاها عند حصوله على الخدمة والتي تحقق له حالة مكتملة من السلامة الجسمانية والعقلية والاجتماعية، وليس فقط علاج الأمراض والعلل".[8]

هذا التعريف يبين أن عملية العلاج التي أتت بالمريض إلى المؤسسة الاستشفائية لا تمثل الخدمة الصحية في حد ذاتها بل مكونا من مكوناتها، فهذه الخدمة عبارة عن نشاط مركب من ثلاثة متغيرات رئيسية هي:خدمات الفندقة والإطعام، الخدمات الإدارية والخدمات الطبية وشبه الطبية.

**ب - خصائص الخدمات الصحية :** إن خصائص الخدمات الصحية لا تبتعد عن الخصائص العامة للخدمات، والتي تتمثل فيما يلي:

- **اللاملموسية :** يقصد بها "عدم رؤية، لمس أو تجريب الخدمة، هذا ما يدفع إلى صعوبة تصورها ذهنيا، كما يؤدي في الغالب لمعرفة غير دقيقة للنتيجة مسبقا"[9]، ولتلافي هذه الصعوبة يجب البحث عن معايير تدل على جودة الخدمة مثل : مكان أدائها، مقدمها والأجهزة المستخدمة.

- **التلازمية أو عدم الانفصال :** التلازمية مفهوم يتكون من بعدين، البعد الأول هو التلازمية بين الإنتاج والاستهلاك، فنجد الخدمات تباع أولا ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت، أما البعد الثاني للتلازمية هو أن المستفيد لا يمكن فصله في أغلب الحالات أثناء تقديم الخدمة.[10]

- **عدم التجانس في تقديم الخدمة :** تتميز الخدمات بالتباين لاعتمادها على كفاءة ومهارة مقدمها، وكذا مكان وزمان تقديمها.

- **عدم القابلية للتخزين :** تتميز الخدمات بصفة عامة بعدم قابليتها للتخزين طالما أنها غير ملموسة.

- **عدم تملك الخدمة :** أي أن الخدمة لا تمتلك أو تنقل ملكيتها من المنتج إلى الزبون عند الاتفاق عليها. إلا أن الخدمة الصحية تتميز بخصائص إضافية، وهي: السرعة في أداءها والطلب عليها غير قابل للتأجيل، صعوبة تحديد وتقييم جودة الخدمة الصحية، الاستمرارية.[11]

**ج- أنواع الخدمات الصحية :** تنقسم الخدمات الصحية حسب أغلب النظم الصحية العالمية إلى قسمين، هما :[12]

- **الخدمات الصحية العلاجية :** وتتمثل في الخدمات المرتبطة بصحة الفرد بصورة مباشرة، وتشمل: التشخيص، العلاج والرعاية الصحية.

- الخدمات الصحية الوقائية : تتمثل **في الخدمات المرتبطة بصحة المجتمع، ويطلق عليها أيضا اسم "**الخدمات الصحية البيئية أو العامة**"**، ترتبط بالخدمات الموجهة للحماية من الأمراض المعدية والأوبئة، والحماية من التدهور الصحي الناتج عن سلوك الأفراد.

ويوجد تقسيم آخر للخدمات الصحية، يتضمن: الطبية، شبه الطبية، الصيدلانية والجراحية، ...وغيرها.[13]

إن الخدمات الصحية مهما كان نوعها يجب أن تتميز بالجودة لكي تشبع حاجات ومطالب المريض. وعليه، لابد من معرفة جودة الخدمات الصحية وتقييمها وعلاقتها برضا الزبون.

## 2- تقييم جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا الزبائن

سنوضح جودة الخدمات الصحية من حيث: المفهوم، أبعاد تقييمها وعلاقة الجودة بالرضا.

**2-1- مفهوم جودة الخدمات الصحية :** توجد وجهات نظر مختلفة لمفهوم جودة الخدمات الصحية، نذكر أهمها:[14]

- **الجودة من المنظور المهني الطبي :** هي تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية، ويتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة، الخبرات والخدمة الصحية المقدمة.

- **الجودة من المنظور الإداري :** تعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة، والقدرة على جذب المزيد منها لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة.

- **الجودة من المنظور السياسي (القيادة العليا بالدولة) :** تمثل مدى رضا المواطن عن أداء قيادته في دعم وتطوير الخدمة الصحية، وفي نفس الوقت كفاءة النظام الصحي من ناحية توازن مصاريفه مع ما يقدمه من خدمة، ومدى قدرته على رسم استراتيجيات مستقبلية تضمن الاستقرار والتطور الطبيعي ضمن منظومة العمل الإداري للدولة بشكل عام، بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **الجودة من منظور المستفيد أو المريض :** تعني طريقة الحصول على الخدمة ونتيجتها النهائية. وتحتل وجهة نظر المستفيد أهمية بالغة، حيث أن مستوى الجودة يعتمد إلى حد كبير على توقعات المريض وتقييمه لها، وبالتالي تكون الخدمة الصحية ذات جودة عندما تلائم توقعات المرضى ولبت احتياجاتهم. وفي هذا المعنى عرفت جودة الخدمة الصحية بأنها " تلك الدرجة التي يراها المريض في الخدمة الصحية المقدمة إليه وما يمكن أن يفيض عنها تقييما بما هو متوقع".[15]

- أما Donabedian، فقد عرف الجودة الصحية بأنها "صفة الرعاية التي يتوقع من خلالها زيادة مستويات تحسين حالة المريض الصحية، بعد أن يأخذ في الحسبان التوازن بين المكاسب والخسائر التي تصاحب عملية الرعاية في جميع أجزائها".[16]

- حسب الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد مؤسسات الخدمات الصحية، فإن جودة الخدمة الصحية هي عبارة عن "درجة الإلتزام بالمعايير الحالية والمتفق عليها، للمساعدة في تحديد مستوى جيد من الممارسة ومعرفة النتائج المتوقعة من الخدمة أو الإجراء العلاجي أو التشخيصي".[17]

- فيما عرفها المعهد الطبي الأمريكي، على أنها "المستوى الذي تصل إليه المؤسسات الاستشفائية فيما يتعلق بارتفاع احتمال الحصول على النتائج المرغوبة من قبل الأفراد والمجتمع، والنتائج المحاسبية والمالية".[18]

- كما يرى كل من Kaluzny وMcLaughlin وKibbe، أن الجودة الصحية هي "مدى التوافق أو عدم التوافق مع توقعات المستفيدين الداخليين والخارجيين واحتياجاتهم، مثل المرضى وأسرهم، الأطباء، أرباب العمل والموظفين".[19]

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن أفضل تعريف لجودة الخدمة الصحية هو ذلك التعريف الذي يتيح للزبائن مزيدا من فرص فهم نظـام الخدمات الصحية، ولذلك يجب أولا تحديد الزبائن على اختلاف أشكالهم، ثم الوقوف على وجهات نظرهم في مسألة حسن الرعاية الطبية وغير الطبية المقدمة لهم ثانيا. ومن الأمور التي يتوقعها الزبائن لجودة الخدمة التي يطلبها هي سهولة الحصول على الخدمة بأقل وقت انتظار ممكن.

**2-2- أبعاد ومعايير تقييم جودة الخدمات الصحية :** حتى تتمكن المؤسسات الاستشفائية من تقييم جودة خدماتها، فإنه يتعين عليها التعرف على معايير التقييم، والتي حددها عدد من الباحثين سنة 1985 نذكر منهم (Berry, Parasuraman, Zeithmal, Taylor et Cronin) فيما يلي :[20]

- **الاعتمادية :** أي قدرة مقدم الخدمة على أداء الخدمة الصحية بشكل يمكن من الاعتماد عليها وأيضا بدرجة عالية من الدقة والصحة.
- **مدى إمكانية وتوفر الحصول على الخدمة الصحية :** أي توفرها في الوقت المناسب، والمكان الذي يرغبه الزبون، وسهولة الوصول إلى مكان تلقيها.[21]
- **الأمان :** أي درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة وبمن يقدمها.
- **المصداقية :** درجة الثقة بمقدم الخدمة.
- **درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات الزبون :** أي مدى قدرة مقدم الخدمة على تفهم احتياجات المريض وتزويده بالرعاية والعناية.
- **الاستجابة :** مدى قدرة ورغبة واستعداد مقدم الخدمة بشكل دائم في تقديم الخدمة للزبائن عند احتياجهم لها.
- **الكفاءة :** أي كفاءة القائمين على أداء الخدمة من حيث المهارات والمعرفة التي تمكنهم من أداء الخدمة.
- **الجوانب الملموسة :** كثيرا ما يتم تقييم الخدمة بناء على التسهيلات المادية مثل الأجهزة، المظهر الداخلي للمؤسسة الصحية ومظهر العمال.
- **الاتصالات :** أي قدرة مقدم الخدمة على شرح خصائصها مثل إعلام المريض بأضرار العملية الجراحية أو نتيجة عدم التزامه بما هو مطلوب.
- **اللباقة :** أي تمتع مقدمي الخدمات بروح الصداقة، الاحترام واللطف في التعامل والاستقبال الطيب مع التحية والابتسامة مع الزبائن.[22]

في دراسة لاحقة، تمكن (Berry) وزملاؤه سنة 1988 من دمج هذه المعايير العشرة في خمسة معايير فقط، هي : **الجوانب الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف**.[23] وقد أثبتت تلك الدراسة، أنه على الرغم من النظر إلى المعايير على أنها ضرورية، إلا أن الوزن النسبي لها يختلف بين الزبائن ومن مؤسسة خدمية لأخرى.

ومن أجل تقييم جودة الخدمة الصحية، تم تطوير مجموعة من المتغيرات الفرعية بحيث تشرح المعايير كما يوضحه الجدول رقم (1)، حيث يتبين من خلاله، أنه تم صياغة المتغيرات الخاصة بكل معيار وفقا لما يتلاءم مع المجال الصحي واحتياجات المريض.

**2-3- الجودة والرضا :** يستخدم الكثيرون مصطلحي الجودة والرضا كمفهومين بديلين، لكن هنالك في الواقع فرقا بين المصطلحين، فالرضا يمثل مفهوما أوسع من جودة الخدمة، إذ يمثل تقييم الزبون للخدمة من خلال قدرتها على تلبية حاجاته وتوقعاته، وقد عرف الرضا بأنه تقييم الزبائن للمنتج أو الخدمة من خلال قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم، ومنه فإن عدم الرضا ناتج عن فشل المنتج أو الخدمة في تلبية حاجات الزبائن وتوقعاتهم، أما جودة الخدمة فتركز على أبعاد محددة في الخدمة مثل الاعتمادية والاستجابة والضمان والعناية والعناصر الملموسة.[24] وبالتالي، فإن جودة الخدمة هي أحد مكونات رضا الزبون، لأن رضاه يتأثر بإدراك الزبون لجودة الخدمة وجودة المنتج والسعر وكذلك العوامل الموقفية والشخصية.[25]

ويرى البعض أن جودة الخدمة ناتجة عن المقارنة بين توقعات الزبائن لأداء الخدمة وإدراكهم لهذا الأداء، على حين يرى آخرون أنها ناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي للخدمة بالمعايير المثالية.[26] أو من خلال إدراك الأداء وحده.[27] كما أن هناك عدم اتفاق حول طبيعة العلاقة بين جودة الخدمة والرضا، فالبعض يرى أن الرضا يؤدي إلى إدراك الجودة.[28] على حين يرى آخرون أن إدراك الجودة يؤدي إلى تحقيق الرضا.[29]

ومن خلال ماسبق، يمكن القول أن الجودة المدركة تؤدي إلى تحقيق الرضا.

## II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

سنقدم المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة بولاية باتنة ثم نوضح الخاصة منها وأخيرا الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

**3-1- تقديم المؤسسات الاستشفائية في ولاية باتنة :**

يتقاسم القطاع الصحي العمومي والخاص تغطية الطلب على الخدمات الصحية على مستوى ولاية باتنة، من خلال تقديم خدماتهما الطبية والجراحية عبر عدد من المؤسسات الاستشفائية لتعداد سكاني يبلغ 1168097 نسمة في سنة 2010، والتي نجمعها في التالي :[30]

- مركز استشفائي جامعي واحد (CHU)، يحتوي على 635 سرير؛
- مؤسستان استشفائيتان متخصصتان (EHS)، وهما :
  - ✓ المؤسسة الاستشفائية الخاصة بأمراض النساء والتوليد بباتنة، تحوي 194 سرير؛
  - ✓ المؤسسة الاستشفائية الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية بالمعذر، تحوي 144 سرير.
- تسع مؤسسات استشفائية عمومية، متواجدة بالمناطق التالية: واحدة بباتنة تحوي 168 سرير، اثنان بأريس تحوي 252 سرير، اثنان بمروانة تحوي 262 سرير، اثنان ببريكة تحوي 296سرير، واحدة بعين التوتة تحوي 188 سرير، واحدة بنقاوس تحوي 268.
- عشر مؤسسات عمومية للصحة الجوارية (EPSP)، موزعة على كل من : باتنة، المعذر، أريس، ثنية العابد، نقاوس، راس العيون، بريكة، عين التوتة، مروانة وعين جاسر. حيث تقدر بـ57 عيادة متعددة الخدمات و235 قاعة علاج.
- الموارد البشرية التابعة للقطاع الصحي العام، تبلغ 7109 عامل موزعين على القطاعين العام والخاص، حيث ان أكبر عدد من الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية في ولاية باتنة يتمثل في الشبه طبي بالقطاع العمومي يلي ذلك الطاقم الإداري والتقني. وأكبر عدد من الأطباء يشمل الأطباء العامين، يلي ذلك الأطباء المختصين. وأدنى عدد من الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية في ولاية باتنة يتمثل في الصيادلة.
- الهياكل شبه الطبية والخاصة، تتمثل فيما يلي: 10 مراكز طبية اجتماعية، 11 مؤسسة استشفائية خاصة، 4 مراكز لتصفية الدم، 5 مخابر للتحليل، 12 عيادة تصوير بالأشعة، 165 عيادة طبيب مختص، 278 عيادة طبيب عام، 224 عيادة جراح أسنان، 276 صيدلية، 25 قاعة علاج، 14 نقطة بيع بالجملة للأدوية والمواد الصيدلانية.
- بالنسبة لتطور المؤسسات الصحية بولاية باتنة، فان هناك تطورا ملحوظا في المؤسسات الصحية خلال العشرية الأخيرة، بما يتوافق مع النمو السكاني، من أجل تغطية احتياجات المواطنين في كافة أرجاء الولاية.

**3-2- تقديم المؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة :**

تتمثل المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة التي تمت بها الدراسة الميدانية في أربع مصحات طبية جراحية من مجموع 11 مصحة، وهي: مصحة الإحسانيات، مصحة الزهور، مصحة الأرز ومصحة طه. ويعود سبب اقتصار مجال الدراسة على المصحات الأربعة سالفة الذكر إلى عدم موافقة مالكي المصحات الأخرى على توزيع الاستبيان داخل مؤسساتهم.

والجدول رقم (2) يحوي معلومات عامة عن المصحات التي تمت بها الدراسة الميدانية، ونلاحظ من خلاله ما يلي :

- أول مصحة خاصة من حيث النشأة هي مصحة الإحسانيات التي ظهرت سنة 1997، يلي ذلك الزهور ثم الأرز وأخيرا طه.
- تميز مصحة الأرز بأكبر عدد من الغرف.
- تميز مصحة الإحسانيات بأكبر عدد من الأطباء.
- أصغر مصحة هي مصحة طه، فهي حديثة النشأة.

**3-3- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :**

**أ- مجتمع وعينة الدراسة :**

**- تحديد مجتمع الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد الذين يعالجون في المؤسسات الاستشفائية التابعة للقطاع الخاص، وأسباب اختيار هذا القطاع تعود إلى الإقبال المتزايد للمرضى على المؤسسات الخاصة نظرا لعدم تلبية المؤسسات العمومية لطلباتهم وانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها، ولقد كانت فترة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 25 ماي 2013 إلى 30 جوان 2013.

**- تحديد عينة الدراسة :**

نظرا لعدم استقرار عدد المرضى في المصحات، فقد تم توزيع الاستمارات على عينة من المرضى المقيمين خلال فترة الدراسة، لأنهم الأكثر تأثرا بمستوى جودة الخدمة المقدمة من طرف المصحات، وبلغ حجم العينة 100مريض. وقد تم الاعتماد على العينة القصدية غير الاحتمالية، أي توزيع الاستبيانات لم يتم بطريقة عشوائية احتمالية، حيث تم توزيع الاستمارة بالمقابلة، فتوجهنا إلى المصحات الطبية الجراحية محل الدراسة لمقابلة المرضى، وارتأينا استخدام هذه الطريقة نظرا للحالة الصحية للمريض التي لا تسمح له بملء الاستمارة، وحرصا منا على عدم

استبعاد أي من الاستمارات الموزعة، بالإضافة إلى أن هذه الطريقة تساعدنا على التعرف فيما إذا كان المريض قادرا على تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة له فعليا. والجدول رقم (3) يبين عدد الاستبيانات الموزعة في كل مصحة.

**ب- أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي :**

**- أسلوب جمع البيانات :**

باعتبار الاستبيان من أكثر الأساليب استعمالا في جمع البيانات، تم تصميم استمارة بحث موجهة إلى المرضى المقيمين الذين يتم علاجهم في المصحات عينة الدراسة، قصد التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم. وتتكون استمارة البحث من ثلاثة أجزاء هي :

- **الجزء الأول :** يحتوي على سبعة وعشرون عبارة تعكس المعايير الخمسة الرئيسية والمتمثلة في: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف. تقوم هذه العبارات بتحديد ادراكات أفراد عينة الدراسة (المرضى) لمستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة. وزعت هذه العبارات كالتالي :
  - العبـارة من 1 إلى 7 تشير إلى بعد الملموسية ؛
  - العبارة من 8 إلى 12 تشير إلى بعد الاعتمادية ؛
  - العبارة من 13 إلى 17 تشير إلى بعد الاستجابة ؛
  - العبارة من 18 إلى 22 تشير إلى بعد الأمـان ؛
  - العبارة من 23 إلى 27 تشير إلى بعد التعاطف.
- **الجزء الثاني :** يتعلق بتحديد درجة رضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم، هذا من منطلق أن رضا الزبون عن مستوى جودة الخدمة المقدمة له تعد بمثابة تقييم نهائي لأداء جودة الخدمة الفعلية.
- **الجزء الثالث :** يحتوي على معلومات متعلقة بالخصائص الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة "الجنس، السن، المستوى التعليمي، الدخل الشهري".

تم الاعتماد على سلم ليكرت لتقييم متغيرات الجزأين الأول والثاني، والذي يتكون من خمس درجات تتراوح بين 1 و5، حيث تشير الدرجة 1 إلى عدم الموافقة المطلقة ورضا منخفض جدا، 2 إلى عدم الموافقة ورضا منخفض، 3 إلى الحياد ورضا متوسط، 4 إلى الموافقة ورضا كبير و5 إلى الموافقة المطلقة ورضا كبير جدا.

كما تم تقسيم السلم إلى ثلاثة مجالات لتحديد درجة التقييم، كما يلي :

- من 1 إلى أقل من 2.5 يمثل درجة الموافقة و الرضا متدنية ؛
- من 2.5 إلى أقل من 3.5 يمثل درجة الموافقة و الرضا متوسطة ؛
- من 3.5 إلى 5 يمثل درجة الموافقة و الرضا عالية.

وتم الاستعانة باختبار ألفاكرونباخ للتحقق من ثبات أداة التقييم، وتكون القيمة المتحصل عليها ذات دلالة إحصائية عالية إذا كانت أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 60%، والجدول رقم (4) يوضح النتائج المتحصل عليها، حيث نلاحظ من خلاله، أن نسبة معـامل ألفا كرونباخ جيدة لانها أكبر من 60%، لكل من المعايير التالية: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف، حيث قدرت بـ 74.3%، 67.6%، 78.4%، 70.6%، 85% على التوالي.

وكانت قيمة ألفا كرونباخ لجميع المعايير تساوي 0.929 (تقريبا 93%)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية، تشير إلى وجود ترابط بين عبارات الاستمارة.

**- أساليب التحليل الإحصائي :**

تم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, version 19)، وتم توظيف الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص عينة الدراسة ؛
- المتوسطات الحسابية، لتحليل البيانات المتعلقة بتقييم أفراد عينة الدراسة لمعايير جودة الخدمة الصحية والرضا عن الجودة المقدمة، إضافة إلى تقييم الخدمات المقدمة لهم من ناحية كل معيار من معايير التقييم الخمسة ؛
- الانحرافات المعيارية، لتقييم درجة تشتت قيم استجابة أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.

## III- النتائج ومناقشتها :

### 3-1- وصف خصائص عينة الدراسة والتحليل الوصفي لإجابات أفرادها :

لقد تم استخدام القسم الثالث لتوضيح الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في : الجنس، السن، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة المدنية ومكان الإقامة.

**- الجنس :** يوضح الجدول رقم (5)، توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ من خلاله، أن نسبة عالية من أفراد العينة هم من فئة الإناث، حيث بلغ عددهم 73 فردا وبنسبة مقدارها 73%، في حين بلغ عدد أفراد العينة من فئة الذكور 27 فرد وبنسبة مقدارها 27%.

**- السن :** يوضح الجدول رقم (6)، توزيع أفراد العينة حسب متغير السن، حيث نلاحظ من خلاله، أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40 سنة، حيث بلغ عددهم 52 فرد، بنسبة مئوية تقدر بـ 52%، وهو ما يعني

انتساب أكثرهم إلى فئة الشباب. ثم تليها الفئة العمرية من 41 إلى 60 سنة، والبالغ عددهم 25 فرد، بنسبة 25%. كما بلغ عدد أفراد فئة الشيوخ (أكثر من 60 سنة) 19 فرد بنسبة 19%، في حين لم يشكل المرضى الذين هم من الفئة العمرية أقل من 20 سنة سوى 04% بنسبة مئوية تقدر بـ 04 %.

- **المستوى التعليمي :** يوضح الجدول رقم (7)، توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي، حيث نلاحظ من خلاله، أن أعلى نسبة من أفراد العينة هي من فئة دون مستوى تعليمي، حيث بلغت 24 فرد بنسبة مئوية تقدر ب 24%، ثم تليها فئتي المستوى الثانوي والجامعي بنسبة 21% لكل واحدة ، أما باقي أفراد العينة فيتوزعون بنسب مختلفة، حيث أن نسبة 18% منهم لديهم مستوى تعليمي متوسط، و16 % لديهم مستوى تعليمي ابتدائي.

- **الدخل الشهري :** يبين الجدول رقم (8)، توزيع أفراد العينة حسب دخلهم الشهري، حيث نلاحظ من خلاله، أن أكبر نسبة من أفراد العينة ذات دخل شهري يتراوح بين 15000 و30000دج، حيث بلغت 35%، ثم تليها مباشرة الفئة ذات الدخل الشهري الذي يفوق 45000دج بنسبة 30%، ثم الفئة ذات الدخل الشهري بين 30000 و45000 دج بنسبة 22%، والفئة أقل من 15000دج بنسبة 13%.

**3-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة :**

**أ- تحليل البيانات المتعلقة بتقييم المرضى لمعايير جودة الخدمة الصحية :**

نستعرض فيما يلي، إجابات أفراد عينة الدراسة (المرضى) حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم حسب كل معيار من المعايير الخمسة لتقييم الجودة.

- **الملموسية :** يوضح الجدول رقم (9)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الملموسية، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة وهي استمرارية الخدمات الكهربائية وعدم انقطاعها الذي بلغ 4.64 وانحراف معياري قدر بـ 0.482، تم تليها الفقرة الخامسة والتي تتمثل في توفر الأدوية بشكل متواصل بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.63 وانحراف معياري يساوي 0.562، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.73 وهو المتعلق بالفقرة السابعة الخاصة بجودة الغذاء المقدم، ويقترب منه المتوسط الخاص بالفقرة الأولى وهو ملاءمة المظهر الخارجي للمصحة لنوع الخدمة المقدمة، الذي قدر بـ 3.85 وانحراف معياري يساوي 0.914.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.194، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الملموسية، وبإجماع أفراد العينة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.459.

- **الاعتمادية :** يوضح الجدول رقم (10)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الاعتمادية، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات المتعلقة بمعيار الاعتمادية كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة وهي توفر الثقة في التعامل مع الأطباء والأخصائيين العاملين في المصحة الذي بلغ 4.30 وانحراف معياري قدر بـ 0.785، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.89 وانحراف معياري يساوي 0.863، وهو المتعلق بالفقرة الخامسة الخاصة بالحرص على تقديم خدمة صحية ذات جودة عالية، ويقترب منه المتوسط الخاص بالفقرة الثانية وهو عدم حدوث أخطاء في الفحص أو التشخيص أو العلاج، الذي قدر بـ 3.92 وانحراف معياري يساوي 0.720.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.06، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الاعتمادية، وبإجماع أغلب أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.49.

- **الاستجابة :** يوضح الجدول رقم (11)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الاستجابة، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد العينة نحو الفقرات (الاولى، الثانية، الثالثة، الرابعة) كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى الخاصة بمحادثة المريض عن حالته الصحية، والذي قدر بـ 4.23 وانحراف معياري يساوي 0.709، أما الفقرة الخامسة فكانت ضمن التقييم المتوسط بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.21 وانحراف معياري يساوي 1.094، حيث تبين أن ثمن الخدمة الصحية لا يناسب كل أفراد عينة الدراسة.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 3.844 وانحراف معياري يساوي 0.693، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الاستجابة.

- **الأمان :** يوضح الجدول رقم (12)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الأمان، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات المرضى نحو جميع الفقرات المتعلقة بمعيار الأمان، تقع ضمن مجال الموافقة العالية، وبلغ أكبر متوسط حسابي 4.22 والمتعلق باستمرارية متابعة حالة المريض، في حين بلغ أدنى متوسط حسابي 4.04 والمتعلق بالاهتمام الصادق للعاملين لحل مشاكل المرضى. في حين تقاربت المتوسطات الحسابية للفقرات المتبقية (الاولى، الثالثة، الرابعة) وهي على التوالي: 4.10، 4.16، 4.17 وانحرافات معيارية قدرت بـ 0.823، 0.587، 0.507 على التوالي.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.138، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية بعد الأمان، وبإجماع اغلب أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.481.

- **التعاطف :** يبين الجدول رقم (13)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار التعاطف، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات المتعلقة بمعيار التعاطف (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة) كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الثانية والمتعلقة بوجود الروح المرحة في التعامل مع المرضى الذي بلغ 4.34 وانحراف معياري قدر بـ 0.781، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.97 وانحراف معياري يساوي 0.937، وهو المتعلق بالفقرة الخامسة الخاصة العناية الشخصية بكل مريض. في حين تطابق المتوسط الحسابي لكل من الفقرة الثالثة والرابعة حيث قدر بـ 4.25 مع اختلاف الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.88 و0.479 على التوالي، أما المتوسط الحسابي للفقرة الخاصة بتقدير ظروف المريض والتعاطف معه فقدر بـ 4.06 وانحراف معياري يساوي 0.862.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.174، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار التعاطف، وبإجماع أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.63.

**ب- تحليل البيانات المتعلقة برضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية المقدمة :**

يظهر الجدول رقم (14)، توزيع إجابات أفراد العينة حسب درجة رضاهم عن جودة الخدمة الصحية المقدمة من قبل المصحة، حيث نلاحظ من خلاله، أن 78% من أفراد عينة الدراسة كانت درجة رضاهم عن جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة عالية، في حين أن 22% من أفراد العينة كان مستوى رضاهم عنها متوسطا. وعليه، فإن درجة رضا المرضى عن الجودة للخدمة الصحية تعتبر عالية، ويستدل على ذلك بالمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4.03 وهو ضمن المدى [3.5-5]، وبإجماع أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.688.

### 3-3- اختبار الفرضية:

يبين الجدول رقم (15) ان اتجاهات أفراد عينة الدراسة تقع ضمن مجال الموافقة العالية نحو جميع معايير التقييم، وكان معيار الملموسية أكثرهم توفرا في جودة الخدمة الصحية بوسط حسابي يقدر بـ 4.194 وانحراف معياري يساوي 0.459 ونسبة الموافقة مقدارها 91.8%، ثم يليه معيار التعاطف بوسط حسابي يقدر بـ 4.174 وانحراف معياري يساوي 0.630 ونسبة الموافقة مقدارها 90.8%، ثم معيار الأمان بوسط حسابي يقدر بـ 4.138 وانحراف معياري يساوي 0.481 ونسبة الموافقة مقدارها 90%، ثم معيار الاعتمادية بوسط حسابي يقدر بـ 4.06 وانحراف معياري يساوي 0.49 ونسبة الموافقة مقدارها 86%، وكان معيار الاستجابة أقل المعايير توفرا في جودة الخدمة الصحية بوسط حسابي يقدر بـ 3.844 وانحراف معياري يساوي 0.693 ونسبة الموافقة مقدارها 77.8%. مما يبين أن أفراد عينة الدراسة توافق بدرجة عالية على مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية كل المعايير. وعليه، نستخلص بأن الفرضية صحيحة.

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية التي خصت بها المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة، إلى النتائج التالية:

- **نتائج مستمدة من وصف خصائص عينة الدراسة :** تتمثل فيما يلي :

- ✓ هيمنة جنس الإناث على جنس الذكور، إذ بلغت نسبتهم 73%، في حين بلغت نسبة جنس الذكور 27%. وهذا راجع إلى احتواء العيادات على قسم جراحة عامة نساء وقسم للتوليد وأمراض النساء، مقابل قسم واحد للجراحة العامة رجال.
- ✓ انتساب نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة لفئة الشباب تقدر بـ 52%، حيث تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40سنة. وهو ما يعكس ميل هذه الفئة للمعالجة في القطاع الخاص من أجل الحصول على جودة عالية للخدمة الصحية.
- ✓ جمعت الدراسة بين زبائن ذوي مستويات تعليمية مختلفة، وبنسب متقاربة.
- ✓ جمعت الدراسة بين زبائن ذوي دخل شهري مختلف، وأكبر نسبة كانت للأفراد الذين يتقاضون دخل متوسط يتراوح بين 15000 و30000دج، حيث بلغت 35%. وهو ما يؤكد توجه المرضى إلى المؤسسات الاستشفائية الخاصة من أجل الحصول على العناية اللازمة وخدمة صحية ذات جودة.

- **نتائج مستمدة من تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة :** تتمثل فيما يلي :

- ✓ درجة موافقة عالية لأفراد عينة الدراسة على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معايير التقييم الخمسة، ورضا كبير عن الجودة.
- ✓ كل العناصر تشكل نقاط قوة في الخدمة الصحية المقدمة، لعل أهمها :

- الجوانب الملموسة (توفر الأدوية والخدمات الكهربائية بشكل مستمر، اعتناء العاملون بمظهرهم الخارجي، المظهر الخارجي والتصميم الداخلي للمصحة الذي يتلاءم مع نوع الخدمة المقدمة).
- حسن معاملة المريض والتعاطف معه.
- الثقة بمقدمي الخدمات الصحية والشعور بالأمان عند التعامل معهم.

- إخبار المريض عن حالته الصحية أولا بأول، واستمرارية متابعته.
- الاستعداد الدائم للمساعدة والاستجابة لطلبات المرضى.
- الالتزام بتقديم خدمة صحية في المواعيد المحددة.

✓ العنصر الوحيد الذي يمثل نقطة ضعف هو ثمن الخدمة الصحية المقدمة.
✓ تؤثر جودة الخدمة الصحية المقدمة بمعاييرها الخمسة على رضا أفراد عينة الدراسة.
✓ أكثر المعايير تأثيرا على الجودة الصحية هما معياري الملموسية والتعاطف.

## IV - خلاصة:

تسعى المؤسسات الاستشفائية إلى التركيز على الجودة، فهي الأساس الذي تقوم عليه وجود الخدمات الصحية، كما أن الأخلاقيات تقتضي تقديم أفضل أشكال الخدمات وأنسبها إلى المريض، ومن ثمَّ يتوجَّب على جميع المؤسسات الاستشفائية تقديم الخدمة الجيدة وفقا لمقتضيات هذه الأخلاقيات، وتلبية لمتطلبات الزبائن بهدف توطيد علاقتها معهم، وقدرتها على الاستمرار في نشاطها. ومن أهم نتائج البحث :

- يتطلب تصميم الخدمات الصحية الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات المرضى، لأن هذا يعتبر حجر الزاوية في تطوير الخدمات وفق رغباتهم؛
- يوافق أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من طرف المصحات من ناحية معايير التقييم الخمسة، ورضا كبير عن الجودة؛
- أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هي من جنس الإناث، ومن فئة الشباب، وهذا الأمر يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقديم الخدمات الطبية للفئة المذكورة، ودراسة احتياجاتهم ورغباتهم لتلبيتها على الوجه الأفضل؛
- أكثر المعايير تأثيرا على الجودة الصحية هما معياري الملموسية والتعاطف؛
- كفاءة الطبيب المهنية العامل في المؤسسة الاستشفائية التي يقصدها المريض تؤدي دورا أساسيا في تحسين جودة الخدمات المقدمة؛

وبناء على ما توصل إليه البحث من نتائج في الدراسة الميدانية، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لمسؤولي المؤسسات الاستشفائية :

- التعرف على حاجات المريض كمنطلق لتحديد مواصفات الخدمة الصحية؛
- التركيز على الجانب المادي الملموس لأنه أكثر وأول شيء يتأثر به المريض، والذي يتجسد في: المظهر الخارجي والتصميم الداخلي للمؤسسات الاستشفائية، وجود أحدث المعدات والآلات التكنولوجية وتوفير التسهيلات المادية والمطبوعات المناسبة عن المؤسسة والمظهر اللائق لجميع أفرادها، بالإضافة إلى الاهتمام بجودة الغذاء المقدم؛
- التركيز على جانب التعاطف في التعامل مع المريض، حيث الاهتمام والعناية الذاتية به ستولد لديه الرضا والولاء والانتماء للمؤسسة التي يتعالج فيها؛
- زيادة الاهتمام بأبعاد جودة الخدمة المتعلقة بالاعتمادية، الاستجابة والأمان؛
- التركيز على نوعية الأمراض التي تصيب الشباب وكيفية تقديم أفضل الخدمات الطبية لهم، كونهم الفئة الأكبر التي يتم علاجها؛
- تطبيق سياسة سعرية مرنة ومنح امتيازات متنوعة للمرضى، من أجل تشجيعهم على التعامل مع المؤسسة وكسب ولائهم؛
- الرفع من مستوى أداء العاملين من خلال تكثيف الدورات التكوينية، مع إقامة برامج تدريبية تركز على تنمية مهاراتهم السلوكية في التعامل مع المريض؛
- استحداث وحدة متخصصة في إجراء الاستبيانات على المرضى لمعرفة مقترحاتهم بشأن تحسين مستوى الخدمة الصحية المقدمة لهم؛
- محاولة الاستفادة من تجارب المؤسسات المماثلة في بلدان أخرى في مجال الخدمات الصحية؛
- الالتزام بجهود التحسين المستمر لجودة الخدمات الصحية المقدمة؛
- تطبيق نظام إدارة الجودة والحصول على شهادة الإيزو 2008:9001، من أجل توجيه ومراقبة المؤسسة الاستشفائية لجودة خدماتها. وهذا ما سيمكن المؤسسات الاستشفائية لبلوغ مستوى إدارة الجودة الشاملة من خلال تتبع الشروط اللازمة بكل سهولة وبأقل تكلفة، بهدف تنمية وتحسين مستوى خدماتها وإرضاء وكسب ولاء المريض.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول (1) : معايير وأبعاد تقييم جودة الخدمة الصحية**

| المعيـــار | المتغيرات الفرعيـــة |
|---|---|
| **الجوانب الملموسة** | - جاذبية المباني والتسهيلات المادية.<br>- التصميم والتنظيم الداخلي.<br>- حداثة المعدات والأجهزة الطبية.<br>- مظهر العاملين والأطباء. |
| **الاعتمـادية** | - الوفاء بتقديم الخدمة الصحية في المواعيد المحددة.<br>- الدقة في الفحص أو التشخيص أو العلاج.<br>- توافر التخصصات المختلفة.<br>- الثقة في الأطباء والأخصائيين.<br>- الاحتفاظ بسجلات وملفات دقيقة. |
| **الاستجـابة** | - السرعة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة.<br>- الاستعداد الدائم للعاملين للتعاون مع المريض.<br>- الرد الفوري على الاستفسارات والشكاوى.<br>- إخبار المريض بالضبط عن وقت تقديم الخدمة والانتهاء منها. |
| **الأمـــان** | - الشعور بالأمان في التعامل.<br>- الأدب وحسن الخلق لدى العاملين.<br>- استمرارية متابعة حالة المريض.<br>- سرية المعلومات الخاصة بالمريض. |
| **التعـاطف** | - تفهم احتياجات المريض.<br>- وضع مصالح المريض في مقدمة اهتمامات الإدارة والعاملين.<br>- ملائمة ساعات العمل والوقت المخصص للخدمة المقدمة.<br>- العناية الشخصية بالمريض.<br>- تقدير ظروف المريض والتعاطف معه.<br>- الروح المرحة والصداقة في التعامل مع المريض. |

**المصدر :** حنان الأحمدي، **تحسين الجودة: المفهوم والتطبيق في المنظمات الصحية**، دورية الإدارة العامة، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثاني، الرياض، أكتوبر 2000، ص 118.

**الجدول (2) : معلومات عامة عن المصحات الطبية الجراحية التي تمت بها الدراسة الميدانية**

| البيانات | | مصحة الإحسانيات | مصحة الزهور | مصحة الأرز | مصحة طه |
|---|---|---|---|---|---|
| **سنة النشأة** | | 1997 | 1998 | 2005 | 2010 |
| **عدد الغرف** | | 10 | 14 | 21 | 07 |
| **عدد الأسرة** | | 20 | 36 | 40 | 14 |
| **الطاقم الطبي** | **أطباء دائمين** | 12 | 04 | 05 | 02 |
| | **أطباء متعاقدين** | 05 | 06 | 10 | 03 |
| **الطاقم التمريضي** | | 15 | 16 | 16 | 16 |
| **الطاقم الإداري والفني** | | 18 | 16 | 14 | 07 |

**المصدر :** تم إعداده اعتمادا على الوثائق الخاصة بكل مصحة

**الجدول (3) : عدد الاستمارات الموزعة في كل مصحة**

| اسم المصحة | عدد الاستمارات الموزعة |
|---|---|
| الاحسانيات | 25 |
| الزهور | 30 |
| الارز | 25 |
| طه | 20 |

**المصدر :** من إعداد الباحثتين

**الجدول (4) : نتائج اختبار ألفاكرونباخ لتقييم ثبات أداة التقييم**

| الرقم | المعيار | معامل الفا كرونباخ |
|---|---|---|
| **1** | الملموسية | 0.743 |
| **2** | الاعتمادية | 0.676 |
| **3** | الاستجابة | 0.784 |
| **4** | الامان | 0.706 |
| **5** | التعاطف | 0.850 |
| **جميع المعايير** | | **0.929** |

**المصدر:** تم إعداده اعتمادا على برنامج SPSS.

**الجدول (5) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرارات | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| ذكر | 27 | 27 |
| أنثى | 73 | 73 |
| المجموع | 100 | 100 |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (6) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن**

| الفئة العمرية | التكرارات | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أقل من 20 سنة | 04 | 04 |
| 21-40 سنة | 52 | 52 |
| 41-60سنة | 25 | 25 |
| أكثر من 60 سنة | 19 | 19 |
| المجموع | 100 | 100 |

**المصدر:** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (7) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرارات | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| دون مستوى تعليمي | 24 | 24 |
| ابتدائي | 16 | 16 |
| متوسط | 18 | 18 |
| ثانوي | 21 | 21 |
| جامعي | 21 | 21 |
| المجموع | 100 | 100 |

**المصدر:** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (8) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري**

| الدخل الشهري | التكرارات | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أقل من 15000دج | 13 | 13 |
| 15000-30000دج | 35 | 35 |
| 30000-45000دج | 22 | 22 |
| أكثر من 45000دج | 30 | 30 |
| المجموع | 100 | 100 |

**المصدر:** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (9) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الملموسية**

| الرقم | العبارة | التكرارات | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق إطلاقا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | | | |
| 1 | المظهر الخارجي للمصحة يتلاءم مع نوع الخدمة المقدمة. | - | 16 | 2 | 63 | 19 | 3.850 | 0.914 | **عالية** |
| 2 | توفر المصحة على تصميم داخلي منظم ويسهل الاتصال مع مقدمي الخدمات. | 2 | 3 | - | 65 | 30 | 4.180 | 0.757 | **عالية** |
| 3 | توفر غرف مريحة، نظيفة، مضاءة ودافئة. | - | 13 | - | 59 | 28 | 4.020 | 0.899 | **عالية** |
| 4 | تمتاز الخدمات الكهربائية بالاستمرارية وعدم الانقطاع. | - | - | - | 36 | 64 | 4.640 | 0.482 | **عالية** |
| 5 | تجري تلبية حاجات المريض من الأدوية بشكل متواصل. | - | 1 | 1 | 32 | 66 | 4.630 | 0.562 | **عالية** |
| 6 | يعتني العاملون والاطباء بمظهرهم الخارجي. | - | 1 | 1 | 64 | 34 | 4.310 | 0.545 | **عالية** |
| 7 | يمتاز الغذاء داخل المصحة بالجودة العالية. | 1 | 11 | 12 | 66 | 10 | 3.730 | 0.827 | **عالية** |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | | | | | | **4.194** | **0.459** | **عالية** |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (10) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الاعتمادية**

| الرقم | العبارة | التكرارات | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق إطلاقا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | | | |
| 1 | الالتزام بتقديم الخدمة الصحية في المواعيد المحددة | - | 8 | 1 | 63 | 28 | 4.11 | 0.777 | **عالية** |
| 2 | عدم حدوث أخطاء في الفحص أو التشخيص أو العلاج | - | 2 | 24 | 54 | 20 | 3.92 | 0.720 | **عالية** |
| 3 | تتوفر المصحة على تخصصات مختلفة | - | - | 10 | 72 | 18 | 4.08 | 0.526 | **عالية** |
| 4 | توجد ثقة في الأطباء والأخصائيين في المصحة | - | 6 | 2 | 48 | 44 | 4.30 | 0.785 | **عالية** |
| 5 | مدى الحرص على تقديم الخدمة الطبية بشكل جيد في المقام الأول | - | 13 | 4 | 64 | 19 | 3.89 | 0.863 | **عالية** |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | | | | | | **4.06** | **0.49** | **عالية** |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (11) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الاستجابة**

| الرقم | العبارة | التكرارات | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق إطلاقا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | | | |
| 1 | إخبار المريض عن حالته الصحية أولا بأول | - | 5 | 1 | 60 | 34 | 4.23 | 0.709 | **عالية** |
| 2 | الاستعداد الدائم للعاملين في المصحة لمساعدة والاستجابة لطلبات المرضى | 1 | 13 | 1 | 55 | 30 | 4 | 0.964 | **عالية** |
| 3 | سرعة الرد على شكاوى واستفسارات المرضى | - | 12 | 12 | 46 | 30 | 3.94 | 0.952 | **عالية** |
| 4 | تغطي المصحة احتياجات المرضى على مدار الساعة | - | 18 | 2 | 58 | 22 | 3.84 | 0.972 | **عالية** |
| 5 | ثمن الخدمة الصحية المقدمة مناسب | 2 | 37 | 7 | 46 | 8 | 3.21 | 1.094 | **متوسط** |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | | | | | | **3.844** | **0.693** | **عالية** |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (12) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الأمان**

| الرقم | العبارة | التكرارات | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق إطلاقا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | | | |
| 1 | الشعور بالأمان والثقة عند التعامل مع العاملين | - | 9 | 2 | 59 | 30 | 4.10 | 0.823 | **عالية** |
| 2 | يظهر العاملون في المصحة الاهتمام الصادق لحل مشاكل المرضى | 1 | 8 | 2 | 64 | 25 | 4.04 | 0.828 | **عالية** |
| 3 | يتمتع العاملون والأطباء في المصحة بمهارة عالية | - | 2 | 4 | 69 | 25 | 4.17 | 0.587 | **عالية** |
| 4 | استمرارية متابعة حالة المريض الصحية | - | 6 | 1 | 58 | 35 | 4.22 | 0.746 | **عالية** |
| 5 | هناك سرية للمعلومات الخاصة بالمريض | - | - | 6 | 72 | 22 | 4.16 | 0.507 | **عالية** |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | | | | | | **4.138** | **0.481** | **عالية** |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (13) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار التعاطف**

| الرقم | العبارة | التكرارات | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق إطلاقا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | | | |
| 1 | يتم تقدير ظروف المريض والتعاطف معه | 1 | 8 | 4 | 58 | 29 | 4.06 | 0.862 | **عالية** |
| 2 | وجود الروح المرحة والصداقة في التعامل مع المريض | - | 6 | 1 | 46 | 47 | 4.34 | 0.781 | **عالية** |
| 3 | يتم الاهتمام بانشغالات المريض من قبل العاملين | 1 | 7 | 2 | 46 | 44 | 4.25 | 0.88 | **عالية** |
| 4 | تتم محادثة المريض باللغة واللهجة التي يعرفها | - | - | 2 | 71 | 27 | 4.25 | 0.479 | **عالية** |
| 5 | تتم العناية الشخصية بكل مريض في المصحة | 1 | 13 | - | 60 | 26 | 3.97 | 0.937 | **عالية** |
| | **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام** | | | | | | **4.174** | **0.630** | **عالية** |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول رقم (14) : توزيع إجابات أفراد العينة تبعا لدرجة الرضا عن جودة الخدمة الصحية**

| | منخفضة جدا | منخفضة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جدا | المجموع | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الرضا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكرارات | - | - | 22 | 53 | 25 | 100 | **4.03** | **0.688** | **عالية** |
| النسب المئوية | - | - | 22 | 53 | 25 | 100 | | | |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

**الجدول (15) : تقييم جودة الخدمة الصحية من ناحية كل معيار من معايير التقييم**

| المعيار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الموافقة (%) | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| الملموسية | 4.194 | 0.459 | 91.8 | عالية |
| الاعتمادية | 4.06 | 0.49 | 86 | عالية |
| الاستجابة | 3.844 | 0.693 | 77.8 | عالية |
| الامان | 4.138 | 0.481 | 90 | عالية |
| التعاطف | **4.174** | **0.630** | 90.8 | عالية |

**المصدر :** أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الجداول (9، 10، 11، 12، 13)

## - الإحالات والمراجع :

[1]. عبد المحي محمود حسن صالح، **الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص17.

[2]. أيمن مزاهرة، **الصحة والسلامة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

[3]. عبد المهدي بواعنة، **إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص27.

[4]. إقبال إبراهيم مخلوف، **العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية: اتجاهات تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991

[5]. فريد النجار، **إدارة المستشفيات وشركات الأدوية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 363.

[*]. يقصد بإنتاج الصحة استخدام موارد اقتصادية محددة للوصول إلى حالة الصحة الجيدة، ولعل أهم العناصر التي تدخل في إنتاج الصحة هي: المسكن، التعليم، الغذاء، مستوى المعيشة ومستوى الخدمات الصحية.

[6]. ثامر ياسر البكري، **تسويق الخدمات الصحية**، دار اليازوري العلمية، الأردن،2005، ص 168.

[7]. إبراهيم طلعت الدمرداش، **اقتصاديات الخدمات الصحية**، مكتبة القدس، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 28.

[8]. زكي خليل مساعد، **تسويق الخدمات الصحية**، دار حامد للنشر، الأردن، 1998، ص 87.

[9]. D. Michel et autres, **Marketing Industriel : Stratégie et Mise en Oeuvre**, Economica, 2ème édition, Paris, 2000, P 373.

[10]. D. PETTIGREW et autres, **Le Marketing**, MC Graw- Hill, Québec (Canada), 2003, P 385.

[11]. زكي خليل مساعد، مرجع سابق، ص ص 24- 31.

[12]. إبراهيم طلعت الدمرداش، مرجع سابق، ص ص 25- 26.

[13]. Youssef Mahyaoui, **Etude juridico économique de la contractualisation dans le système de soins**, doctorat le système de soins hospitalier, université de Paris, 2003, P 32.

[14]. علي سكر عبود وآخرون، **تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفى الديوانية التعليمي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، العراق، 2009، ص57.

[15] ثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص 199.

[16]. طلال بن عايد الأحمدي، **إدارة الرعاية الصحية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص 125.

[17]. عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات: المفاهيم والتطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، مصر، ص 187.

[18]. Claude Vilcot, Hervet Leclet, **Indication Qualité en Santé : Certification et Evaluation des Pratiques Professionnelles**, AFNOR, France, 2006, P 14.

[19]. طلال بن عايد الأحمدي، مرجع سابق، ص 126.

[20]. محمد عباس ديوب، هنادي عطية، **إدارة تسويق الخدمات الطبية بالتطبيق على مشفى الأسد الجامعي باللاذقية ومشفى الباسل بطرطوس**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، سوريا، 2005، ص ص 124- 125.

[21]. عبد العزيز بن حبيب الله نياز، **جودة الرعاية الصحية: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، وزارة الصحة، الرياض، 2005، ص 39.

[22]. حنان الأحمدي، **تحسين الجودة : المفهوم والتطبيق في المنظمات الصحية**، دورية الإدارة العامة، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثاني، الرياض، أكتوبر 2000، ص 117.

[23]. Jean- Jacques Daudin et Charles Tapiero, **Les Outils et le Contrôle de la Qualité**, Economica, Paris, 1996, P 9.

[24]. Zeithaml.V.A, Bitner, M.J**, Service Marketing : integrating customer focus across the firm**, Mc graw Mill ,2000.

[25]. Idem.

[26]. Cronin.J.J and taylor.S.A, **Measuring service quality :a re-ex-animation and extension**, journal of Marketing, 56(july), 1992, pp 55-68.

[27]. Teas.R.K, **Consumer expectations and the measurement of perceived service quality**, journal of professional serirce Marketing,8(2) ,1993, pp 33-53.

[28]. Qliver.R.L, **Whence consumer loyalty ?** journal of Marketing, 63(fall), 1999, pp 33-44.

[29]. Woodside .A.G and others, **Linking service quality, customer satisfaction and behavioroal intention**, journal of health care marketing, 9(december) ,1989, pp 5-17.

[30]. مديرية الصحة والسكان بولاية باتنة، إحصائيات 2010.

# واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
## دراسة حالة: مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود

# Reality application of procedures internal marketing in the organization Algerian economic - case study: the Company of Sonatrach, Hassi Massoud

رشيد مناصرية (*) & الحاج عرابة (**) & غريب بولرباح (***)
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

**ملخص :** تناولت هذه الدراسة تقييما لواقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سوناطراك، عن طريق المسح الميداني للظاهرة على مستوى المديريات الجهوية الأربعة للمؤسسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 . وقد تم استخدام أداتي المقابلة والاستبيان لدراسة وتحليل الظاهرة، عبر استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة، وكذا أسلوبي تحليل الانحدار وتحليل الانحدار المتعدد المزدوج لاختبار صلاحية نموذج الدراسة و تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإعداد معادلة التنبؤ. وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى ضعف تطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة بشكل عام، مع وجود تفاوت نسبي في تطبيق إجراءاته الأساسية كل على حدا داخل المؤسسة.

**الكلمات المفتاح :** تسويق، زبون، مؤسسة، سوناطراك، جزائر.

**Abstract :** This study assessed the reality of the application of the internal marketing in the organization of economic Algerian Sonatrach, through field survey of the phenomenon at the level of the four regional directorates of the institution during the first quarter of 2013. We have been using the two tools interview and questionnaire for the study and analysis of the phenomenon, through the use of methods of descriptive statistics to analyze the characteristics of the sample, as well as stylistic regression analysis and multiple regression analysis double to test the validity of model study, the effect of independent variables on the dependent variable, and the preparation of an equation to predict. The study concluded that in the latter there is a weakness in the application of the concept of internal marketing in the organization in general, and with a relative disparity in the application of the basic procedures of each separately within the institution.

**Keywords :** Marketing, Customer, Corporation, Sonatrach, Algeria.

**Jel Classification Codes :** M12, M31

## I- تمهيد :

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والاقتصاديات المبنية على المعرفة والجودة، ظهر مفهوم جديد يدعى التسويق الداخلي، بحيث يعتبر أن الوظائف التي يؤديها العاملين والعمل على إشباعها، وتحقيق رضا هؤلاء قد ينعكس على مستوى جودة الأداء، وتحقيق رضا الزبون وكسب مكانة في السوق. ويرتكز دور التسويق الداخلي في تحسين أداء العاملين وتحقيق رضا الزبائن، وذلك من خلال تبني أساليب علمية حديثة من أجل رفع مستوى مهارات العاملين، وزيادة وعيهم وإدراكهم بالدور المنوط بهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وتحسين مستوى جودة مخرجاتها مما ينعكس على رضا الزبائن في النهاية.

بالمقابل تعرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الكثير من التغيرات على غرار مؤسسة سوناطراك، استعدادا لدخول غمار المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبعه من زيادة في التنافسية والتقرب أكثر من الزبائن الداخليين (العاملين) قبل الخارجيين، لضمان كسب رضاهم باعتبارهم الأساس في تحقيق الجودة والكفاءة في الإنتاج، التي من شانها الرفع من مستوى تنافسية المؤسسة وتحضيرها لمواجهة هذه التحديات الكبرى، أي تطبيق التسويق الداخلي بكل إجراءاته الفعالة. ومن شأن هذا البحث التعرف على مدى تطبيق مؤسسة سوناطراك لإجراءات التسويق الداخلي، أي تقييم تطبيق هذه الإجراءات على أرض الواقع وذلك خلال فترة الدراسة.

- **إشكالية البحث**: مما سبق يمكن إبراز الإشكالية العامة للبحث كما يلي:

**ما هو واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتسويق الداخلي والزبون الداخلي؟

eMail : (*) : menasria.rachid@univ-ouargla.dz & (**) : araba.el@univ-ouargla.dz & (***) : gboularbah@yahoo.co.uk

- ما هي أهداف التسويق الداخلي وما هي إجراءاته؟
- ما هو واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود خلال الثلاثي الأول من سنة 2013؟

**1- مفهوم التسويق الداخلي:** يركز مفهوم التسويق الداخلي على أهم عنصر من عناصر المؤسسة وهو العنصر البشري، فهذا الأخير هو الذي يعتمد عليه في تحقيق أهداف المؤسسة وهو ما ينادي به الفكر الإداري الحديث. والتسويق الداخلي هو تطبيق أساليب تسويقية على العاملين باعتبارهم زبائن داخليين.[1]

ويرى **Berry** كذلك أن التسويق الداخلي هو: "النظر إلى الموظفين على أنهم زبائن فيما بينهم، أي أنهم زبائن داخل المؤسسة والنظر إلى الوظائف التي يقومون بها على أنها منتجات داخلية، والعمل على تقديم هذه المنتجات بشكل يرضي الزبائن الداخلين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ".[2]

وقد اقترح **Kotler** " أن مؤسسة الخدمة الناجحة يجب عليها أن تبيع وظائفها للعاملين بها قبل أن تبيع خدماتها للزبائن في الخارج". حيث أن المؤسسة إذا لم تسوق المفاهيم والنظم والتوجهات بجانب السلع والخدمات إلى العاملين داخل المؤسسة، فإن نجاحها في جلب زبائن خارجين والحفاظ عليهم يعتبر أمر صعب التحقيق.

كما يوجد من عرف التسويق الداخلي على أنه "فلسفة لإدارة الأفراد و طريقة نظمية لتطوير ثقافة الخدمة و تقويتها، ويكون التركيز على كيفية تطوير عاملين حريصين على العميل (من خلال المهارات)، و يكون هناك اعتناق أو توجه نحو العميل ووجود ثقافة الخدمة لدى العاملين".

وحسب وجهة نظر **Vores** و **lewris** فإن "مفهوم التسويق الداخلي لا ينظر للموظفين فقط على أنهم زبائن، بل يعدهم شركاء يمتلكون حق المشاركة وتحمل المسؤولية و المساهمة في عملية صنع القرار".[3]

ويمكن حصر النقاط الأساسية للتسويق الداخلي فيما يلي:[4]

1. التسويق الداخلي عموما هو ليس أنشطة منفصلة، ولكنها مضمنة بالجودة الأولية لبرامج خدمة الزبون والاستراتيجيات والأعمال الكلية؛
2. يشكل التسويق الداخلي هيكل الأنشطة المرافقة، وهو يعد هيكل تمهيدي للنشاط التسويقي الخارجي؛
3. الاتصالات هي نقطة حاسمة لنجاح التسويق الداخلي؛
4. هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في اكتساب ميزة تنافسية؛
5. هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في تقليص الصراع داخل المؤسسة؛
6. يعد التسويق الداخلي عملية اختيارية تقود العاملين للحصول على النتائج الجيدة؛
7. التسويق الداخلي هو تطوري: أي يشمل التآكل البطيء للحاجز ما بين الأقسام والوظائف، وله دور مهم في المساعدة بإيجاد التوازن ما بين التسويق و العمليات (المشاكل التي تناقش تحت مظلة عناصر المزيج التسويقي)؛
8. يستخدم التسويق الداخلي في تسيير وتسهيل روح الإبداع؛

و يكون التسويق الداخلي أكثر نجاحا عندما يكون الالتزام عالي عند المستويات العليا في الإدارة، وكذلك عندما يلتزم به كافة العاملين ويكون أسلوب الإدارة المقترحة هو الأسلوب السائد.

وعندما يدرك أفراد التنظيم أهمية علاقات الزبون الداخلي فإنه من السهل جدا تغير اتجاهاتهم، كما أن مفهوم الزبون الداخلي يعطي بعدا كليا وجديدا للمهام المنجزة داخل المؤسسة، وهذا يعني أن عملية صنع الجودة في الخدمات ليست وظيفة محصورة في الأقسام المرئية فقط للزبائن في الخارج، وإنما هي وظيفة جميع أقسام المؤسسة.[5]

**2- مفهوم الزبون الداخلي:** من المعروف أن الزبائن هم أفراد من خارج المؤسسة ولديهم علاقة بهذه الأخيرة، حيث تسعى المؤسسة إلى تلبية طلبات هؤلاء الزبائن بهدف تحقيق هدفها، إلا أن هناك علاقة تفاعلية تحدث داخل المؤسسة بين المستخدم ومقدم الخدمة، وكذلك بين أطراف شبكة العمل. فالزبون المتصل بالعاملين والأقسام في المؤسسة، عليه أن يحصل على دعم الآخرين في الأقسام داخل المؤسسة، التي عليها أن تتعاون إذا كان عليها أن تقدم خدمة أو منتج ذو جودة عالية.

**3- أهداف التسويق الداخلي:** إن الهدف من التسويق الداخلي بشكل عام هو خلق قوة عمل مستقرة ومتطورة في المؤسسة تتصف بروح معنوية عالية وإحساس مهم بالمسؤولية، مما يقلل من مستوى دوران العمل وزيادة رضا العاملين وبناء بيئة تنظيمية مستقرة، تؤثر إيجابا في تحقيق أهداف المؤسسة.[6]

إن النظرة الواسعة للتسويق الداخلي كفلسفة تسييرية مع تطبيقاتها، يمكن النظر إليها على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي في آن واحد من خلال تحديد أهداف متكاملة ومتناسقة، والجدول رقم 01 يوضح ذلك.

إذا كان من الممكن التأكد من مدى التزام للعاملين في المؤسسة، بضمان الهدف المتعلق بتقديم أفضل معاملة للعملاء وأنهم متحفزون على فعل ذلك، وأنهم يرون أنفسهم يعملون بنشاط وحماس في تحقيق أهداف المؤسسة.[7] وإذا كان التسويق الداخلي هو المفتاح لذلك، فإنه من الثابت والاحتمال الكبير هو نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

وهناك ثلاث اتجاهات تعمل على تحديد أهداف التسويق الداخلي وهي كالتالي:[8]

**3-1- تنمية ثقافة المؤسسة**: وهي القيم التي تسعى المؤسسة لنشرها لكي تتمكن من تحقيق رسالتها، ومن أمثلتها: العميل دائما على حق، السرعة في الأداء، الجودة المتحققة من أول مرة...

لهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا:

- تمكين العاملين من فهم رسالة المؤسسة؛

- تنمية توجهات العاملين نحو الأسواق؛

- تنمية مهارات العاملين في تحقيق اتصالات فعالة.

**3-2 - الحفاظ على ثقافة المؤسسة وتوجهاتها**: وذلك من خلال وضع البرامج والخطط التي تضمن الحفاظ على تطبيق هذه القيم، وإلا فإن المعايير والاتجاهات التي سبق تنميتها ستعود مرة أخرى إلى الأداء غير المتكامل.

لهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا هي:

- ضمان أن الممارسات التسييرية داخل المؤسسة مشجعة لدعم توجهات العاملين نحو المستهلك والسوق؛

- ضمان تدفق المعلومات وحصول العاملين عليها، والتي تمكنهم من انجاز المهام المطلوبة بكفاءة عالية.

**3-3- تقديم سلع وخدمات جديدة**: حيث يلعب التسويق الداخلي دورا هاما كأسلوب منظم للتعامل مع الخطط التسويقية الجديدة والسلع والخدمات الجديدة التي تقدمها المؤسسة، ولهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا هي:

- جعل العاملين على دراية كاملة بالإستراتيجيات التسويقية المرتبطة بتقديم سلع وخدمات جديدة؛

- أن تكون هناك مناعة كافية لدى العاملين بماهية الإستراتيجية التسويقية بصفة عامة، والإستراتيجيات الترويجية على وجه الخصوص؛

- أن يكون العاملين على دراية بالأدوار المختلفة المطلوبة منهم، وهم بصدد العمل على تطبيق الإستراتيجيات الجديدة أو تقديم المنتجات الجديدة.

**4- مرتكزات التسويق الداخلي:** يستند مفهوم التسويق الداخلي على الاهتمام بالعنصر البشري داخل المؤسسة، لأنه حجز الزاوية في نجاح المؤسسات في ظل المنافسة القوية الراهنة، وهو يرتكز على عمليتين أساسيتين هما:

**4-1- تسيير الاتجاهات:** أي توجيه كافة العاملين نحو أهدافها، ونشر الفكر الخاص بالتعامل مع الزبائن ونشر الفكر التسويقي داخل المؤسسة؛

**4-2- تسيير الاتصالات:** وهي تعني ضمان وجود نظام جيد للاتصال بين المستويات التسييرية المختلفة، وضمان تدفق المعلومات التي تمكنهم من إنجاز الأعمال المطلوبة منهم، وخاصة تلك الوظائف ذات الصلة المباشرة بالزبائن.

**5- أثر التسويق الداخلي في تعزيز الثقافة التنظيمية:** تعرف الثقافة التنظيمية بأنها مجموعة المبادئ والقيم والمعتقدات السائدة بين أفراد المؤسسة، فهي عبارة عن رسالة تبرز هوية المؤسسة وتفردها عن غيرها من المؤسسات. وبالتالي فإن الهوية التنظيمية هي "مجموعة الخصائص التي تطبع المؤسسة بميزة محددة، تجعلها فريدة من نوعها". وباعتبار أن الثقافة التنظيمية هي رسالة تبرز هوية المؤسسة، فهي تحتاج إلى من يعرف بها، ويعتبر التسويق الداخلي السبيل الوحيد لتمرير ونقل الرسالة (الثقافة) إلى العاملين من خلال وسائل الاتصال الرسمية والغير رسمية.

وبفحص فلسفة التسويق الداخلي يتبين أن هذه الفلسفة تتشكل بفضل الثقافة التنظيمية السائدة، ذلك أن الثقافة هي التي توفر السياق الذي تتم ممارسات التسويق الداخلي ضمنه.[9]

ومنه يمكن القول أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التسويق الداخلي والثقافة التنظيمية، حيث أن التسويق الداخلي يتشكل بفضل الثقافة التنظيمية ولن يتحقق إلا من خلالها، والثقافة التنظيمية لا يمكن نشرها وتمريرها إلا بفضل أساليب وبرامج التسويق الداخلي.

**6- إجراءات التسويق الداخلي:** وتتمثل في:

**6-1- اختيار العاملين:** تتضمن عملية الاختيار المفاضلة بين الأفراد لشغل وظيفة معينة من حيث درجة صلاحيتهم لتلك الوظيفة، ولا تهدف عملية الاختيار إلى الحصول على الشخص الذي يتفق مؤهله مع متطلبات الوظيفة

فقط، ولكنها تهدف أيضا إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مواصفات الشخص، ومتطلبات الوظيفة أي تحقيق التوازن بين هاتين المجموعتين؛

**6-2- التدريب:** يمكن تعريف التدريب أنه "تغير في سلوكيات والاتجاهات النفسية والذهنية للفرد تجاه عمله تمهيدا لتقديم معارف، ورفع مهارات الفرد في أداء العمل"؛

**6-3- التحفيز:** ويمكن تعريفه بأنه:"نظم تضعها الإدارة لحث الفرد على القيام بسلوك معين أو الامتناع عن القيام بسلوك غير مرغوب فيه"، وبالتالي فالحوافز هي مؤثرات قوى خارجية تؤثر بشكل أو بآخر على السلوك الإنساني، حيث تضعها إدارة المؤسسة من أجل حث الأفراد على تبني سلوكيات و اتجاهات معينة، لتحقيق أهداف الفرد والمؤسسة معا؛

**6-4- الاتصال الداخلي:** بمعنى إتاحة المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاستخدامها في مجال العمل بكفاءة، ويعتمد نجاح برنامج التسويق الداخلي على مدى التعاون بين جميع العاملين في جميع إدارات المؤسسة؛

**6-5- التمكين:** ويمكن تعريف التمكين على أنه "إعطاء العاملين السلطة اللازمة لتحقيق رغبات الزبون".[10]

وبالتالي يكمن جوهر التمكين في أهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وإعطائهم المزيد من الحرية في العمل على خدمة الزبون وإرضائه.

## II - الطريقة :

بغرض التعرف على واقع إجراءات التسويق الداخلي في المديريات الجهوية الأربعة لمؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود خلال فترة الدراسة، قمنا بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع المسؤولين والمسيرين، وبعض العمال مع الإطلاع على مختلف الوثائق الورقية و الإلكترونية، وإعداد وتوزيع استبيان على عدد من عمال المديريات الأربع.

حيث تطلب موضوع البحث إجراء استبيان لاستقاء المعلومات مباشرة من العمال، لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم حول المواضيع ذات العلاقة بالبحث، حيث كان عدد الاستبيانات الموزعة 440 والمسترجعة 210 والمناسبة للدراسة 190 وهي ممثلة لمجتمع الدراسة.

لقد تضمن الاستبيان ثلاثة وعشرون (23) عبارة مقسمة على خمسة محاور بالإضافة للمحور السادس المتعلق بالخصائص الشخصية للمستقصى، وللتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) **Cronbach Alpha** للاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بصيغته النهائية الكلية ولكل متغير، حيث يلاحظ من قيم (كرونباخ ألفا) أن معامل الثبات (85.9%) مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة، وهي نسبة جيدة مقارنة بالحد الأدنى المقبول والبالغ (60%).

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) نسخة 17 للتوصل إلى ما يلي:

- حساب مقاييس الإحصاء الوصفي: و ذلك لوصف عينة الدراسة و إظهار خصائصها، و هذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة، و ترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

- تحليل الانحدار المتعدد: لاختبار صلاحية نموذج الدراسة، و تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (التسويق الداخلي)؛

- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج **Stepwise** لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.

## III- النتائج ومناقشتها :

**1- التسويق الداخلي:** يظهر من دراسة المتغير المتعلق بالتسويق الداخلي أن متوسطه بلغ (2.89) بانحراف معياري (0.85) و قد احتلت الفقرة رقم 02 (تسهم برامج التدريب في المؤسسة في إعداد كفاءات متخصصة تنافس كفاءات المؤسسات الأخرى) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.04) بانحراف معياري (1.056)، في حين جاءت الفقرة رقم 04 (هناك حرص كبير من المديرية على إطلاعها بمستجدات العمل واستجابة سريعة لطلباتنا واستفساراتنا قدر المستطاع) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.69) بانحراف معياري (1.174)، كما يظهر أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على نقص الاهتمام بتطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة.

**2- التدريب:** المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتدريب بلغ (3.06) بانحراف معياري (1.02) وقد احتلت الفقرة رقم 07 (هناك برامج للتدريب على استخدام بعض تقنيات الجودة مثل طرق حل المشكلات والأساليب الإحصائية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.23) بانحراف معياري (1.243) في حين جاءت الفقرة رقم 10

(هناك برامج للتدريب على الايزو 9000 وإعادة الهندسة والمقارنة المرجعية وقياس الجودة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.94) بانحراف معياري (1.231)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على وجود مستوى متوسط من الاهتمام بالتدريب. فرغم توفر البرامج المناسبة والخاصة بمواضيع الجودة، لكنها غير متاحة لجميع العمال، بل لعدد محدود جدا، مما يؤثر على التطبيق الجيد لمفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة.

**3- التحفيز:** بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتحفيز (2.97) بانحراف معياري (1.09) وقد احتلت الفقرة رقم 14 (المزايا المتعلقة بالمنصب مناسبة ماديا وصحيا واجتماعيا، وتجعلني أفتخر أمام المجتمع بانتمائي لمؤسستي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.21) بانحراف معياري (1.351) في حين جاءت الفقرة رقم 12 (الأجر الذي أتحصل عليه أفضل من الأجور التي تقدمها مؤسسات أخرى لنفس المنصب) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.83) بانحراف معياري (1.354)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على ضعف فعالية أساليب صيانة الكفاءات البشرية، وقلة أثرها سواء بالنسبة للحوافز أو المزايا الوظيفية أو الأجور بصفة أكثر من غيرها.

**4- الاتصال الداخلي:** المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالاتصال الداخلي بلغ (3.04) بانحراف معياري (1.00) وقد احتلت الفقرة رقم 16 (أشعر أن المديرية ومسؤولي المباشر يعاملونني بتقدير واحترام كبيرين) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.35) بانحراف معياري (1.207) في حين جاءت الفقرة رقم 19 (هناك اعتماد كبير على فرق للجودة أو حلقات للجودة في المؤسسة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.84) بانحراف معياري (1.208)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على المستوى المتواضع وغير الكافي للاتصال الداخلي في المؤسسة.

**5- التمكين:** بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتمكين (2.84) بانحراف معياري (0.91) وقد احتلت الفقرة رقم 21 (أعتقد أن تقليد سلوك بعض العاملين والرؤساء المميزين يساعدني على تطوير بعض المهارات اللازمة لأداء العمل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.33) بانحراف معياري (1.089) في حين جاءت الفقرة رقم 24 (تشجع إدارة المؤسسة العاملين الذين يفكرون خارج نطاق اختصاصهم، كما تخصص الأموال لتنفيذ وتطبيق الأفكار الإبداعية الجديدة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.49) بانحراف معياري (1.207)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على نقص الاهتمام بتطبيق إجراءات وأبعاد التمكين في المؤسسة.

**6- اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع:** ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى **Entry** عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (التدريب، التحفيز، الاتصال الداخلي، والتمكين) والمتغير التابع هو (التسويق الداخلي) أنظر الجدول رقم 02.

من الجدول السابق نرى أن معامل الارتباط الخطي بين إجراءات التسويق الداخلي وبين تطبيق التسويق الداخلي هو (74.3%) أي هناك ارتباط قوي بينهما، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (53%)، بمعنى أن (53%) من تطبيق التسويق الداخلي يعود لإجراءات التسويق الداخلي، والنسبة المتبقية (47%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

**7- تباين خط الانحدار:** من الجدول رقم 03 نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 24,660 ومجموع مربعات البواقي هو 20,052 ومجموع المربعات الكلي يساوي 44,713؛

- درجة حرية الانحدار هي 4 ودرجة حرية البواقي هي 82؛

- معدل مربعات الانحدار هو 6,165 ومعدل مربعات البواقي هو 0.245؛

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 25.211؛

- مستوى دلالة الاختبار 0.00 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

بالنسبة لدراسة معاملات خط الانحدار فالجدول رقم 04 يوضح قيم معاملات خط الانحدار، حيث نجد أن مقطع خط الانحدار يساوي 0.92 الذي يمثل Z من معادلة الخط المستقيم :

$$Y=Z+ax1 + bx2 + cx3 + dx4$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأربعة (a,b,c,d)، و قبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار لمختلف المتغيرات المستقلة، ندرس قيم Sig حيث نجد أن متغيرات (التحفيز، الاتصال الداخلي) قيمها على التوالي: (0.262،0.507) وهي قيم مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم $H_0$ لأنها أكبر من 0.05 بينما قيم الثابت،

التدريب والتمكين على التوالي (0.000، 0.01، 0.000) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة $H_1$ فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي:

$$y=0.92 + 0.507x1 +0.262x4$$

وبالتالي نستنتج أن التدريب والتمكين هما الأكثر أهمية، وتأثيرا على تطبيق التسويق الداخلي من بين باقي إجراءات التسويق الداخلي.

**8- إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي:** ولصياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار، علينا إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي ( **Stepwise Multiple Régression**) للتنبؤ بتطبيق التسويق الداخلي من خلال إجراءات التسويق الداخلي، والجدول رقم 05 يوضح الطريقة المستخدمة و المتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع.

الجدول رقم 07 يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع لنموذج الدراسة، حيث نلاحظ أن استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أدى إلى خروج متغيرين مستقلين والاحتفاظ بمتغيرين مستقلين هما التمكين والتدريب وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج تحليل الانحدار السابقة.

حيث بلغ معامل الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين المستقلين (التمكين والتدريب) و المتغير التابع (تطبيق التسويق الداخلي) نسبة (73.7%) و هو دليل على وجود ارتباط خطي قوي بينهما. حيث أن (53.3%) من تطبيق التسويق الداخلي يعود إلى التمكين والتدريب والنسبة المتبقية (46.7%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

علما أن الفضل الأكبر في هذا الارتباط الخطي يعود للمتغير المستقل التمكين، لأنه لوحدة يضمن ارتباط خطي بنسبة (70.6%) مع المتغير التابع، رغم المستوى المتوسط لإجابات العمال على فقرات هذا المتغير في الاستبيان.

أما بالنسبة لدراسة معاملات خط الانحدار فالجدول رقم 08 يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة **Stepwise**. حيث معادلة خط الانحدار هي: $y=0.917 + 0.503x1 + 0.18x2$

و عند دراسة قيم Sig نجد أن جميع القيم مقبولة لأنها أقل من 0.005 و تحقق الفرضية البديلة $H_1$ ونستنتج أن أهم الإجراءات المؤثرة على تطبيق التسويق الداخلي هي التمكين وتدريب العاملين.

## IV- الخلاصة :

بعد التطرق لموضوع البحث المتمثل في واقع إجراءات التسويق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، يمكننا استخلاص نتائج البحث التالية:

- عملية تسيير الموارد البشرية في المديريات الجهوية الأربع لمؤسسة سوناطراك، متطابقة بفعل مركزية التسيير الذي تخضع له المؤسسة، ورغم ذلك فهي تمتاز بالحداثة والتطوير المستمرين؛
- هناك نقص اهتمام في تطبيق مفهوم التسويق الداخلي بمؤسسة سوناطراك؛
- بالنسبة لنشاط التدريب فهناك اهتمام متوسط بهذا النشاط، رغم أهميته البالغة كنشاط رئيسي من نشاطات التسويق الداخلي، كذلك فالقلة القليلة من العاملين فقط من تستفيد منه؛
- هناك ضعف نسبي في تطبيق أساليب فعالة لصيانة الموارد البشرية في المؤسسة، مما أنعكس سلبا على التحفيزات والمزايا الوظيفية الأخرى التي تقدم للعاملين في المؤسسة؛
- يوجد مستوى متواضع وغير كافي للاتصال الداخلي في المؤسسة؛
- يوجد اهتمام نسبي في المؤسسة بتطبيق التمكين بأبعاده السليمة المعروفة؛
- التدريب والتمكين هما الإجراءان الأكثر أهمية، وتأثيرا على تطبيق التسويق الداخلي من بين باقي إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة.

من خلال هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات للمؤسسة والمتمثلة في:

- ضرورة الاهتمام أكثر بتطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة لتحقيق رضا أكبر عدد من الزبائن الداخليين والحفاظ عليهم، خصوصا وأن المؤسسة تعاني من منافسة شرسة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مجالي النفط والغاز؛
- الرفع من عدد البرامج التدريبية التي تساعد على الفهم الجيد للتسويق الداخلي، ومختلف المفاهيم الإدارية الجوهرية الأخرى، مع الحرص على التقييم الدوري للاحتياجات التدريبية في المؤسسة؛

- تطبيق أساليب تحفيزية مادية ونفسية أكثر جذبا وإغراءا للعاملين الأكفاء، لضمان الحفاظ عليهم من أجل تحقيق مصلحة المؤسسة؛
- زيادة الاهتمام بالاتصال الداخلي والذي هو جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة، من خلال تفعيل القنوات المناسبة لهذا الاتصال وتوفير الوسائل والأدوات المدعمة له، وتكريس الحرية في إبداء الرأي وسماع الآخرين؛
- السعي نحو زيادة درجة تمكين العاملين في المؤسسة، ومختلف الإجراءات الأساسية التي رأيناها والمتعلقة بالتسويق الداخلي، حيث أن التمكين أهم وظيفة إدارية في العصر الحديث، ومن شأنه أن يعوض التفويض الإداري ويحد من عيوبه.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم 01: يوضح الأهداف التسويق الداخلي ومجالات تطبيقها**

| مستويات الهدف | التطبيقات |
|---|---|
| **الهدف العام** | - جعل العاملين أكثر تفهما وتحفيزا واهتماما بالعملاء. |
| **الهدف الاستراتيجي** | - خلق البيئة الداخلية التي تدعم الشعور بالعميل وتفتح العقلية البيعية بين الأفراد: دعم الطرق الإدارية، دعم سياسية الأفراد.<br>- دعم سياسة التدريب الداخلي، ودعم إجراءات التخطيط والرقابة. |
| **الهدف التكتيكي** | - إن العاملين يجب أن يفهموا لمادا يتوقع منهم أن يتصرفوا بطريقة معينة أو يجب عليهم دعم موقف معين.<br>- يجب تطوير الخدمة كاملة وأن تقبل داخليا قبل طرحها في السوق، كما يجب تفعيل قنوات الاتصال الداخلية والبيع الشخصي. |

**المصدر :** هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004،ص 343.

**الجدول رقم 02: يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,743[a] | ,552 | ,530 | ,49451 |

a. Predictors: (Constant), ME, MM, MF, MCOM

**الجدول رقم 03: يوضح قيم معاملات خط الانحدار**

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | ,920 | ,237 | | 3,886 | ,000 |
| | MF | ,168 | ,064 | ,218 | 2,623 | ,010 |
| | MM | -,046 | ,068 | -,056 | -,666 | ,507 |
| | MCOM | ,072 | ,063 | ,102 | 1,129 | ,262 |
| | ME | ,486 | ,077 | ,587 | 6,355 | ,000 |

a. Dependent Variable: MMK

**الجدول رقم 04: يوضح تحليل تباين خط الانحدار**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 24,660 | 4 | 6,165 | 25,211 | ,000[a] |
| | Residual | 20,052 | 82 | ,245 | | |
| | Total | 44,713 | 86 | | | |

a. Predictors: (Constant), ME, MM, MF, MCOM

b. Dependent Variable: MMK

**الجدول رقم 05: يوضح الطريقة المستخدمة و المتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع**

**Variables Entered/Removed[a]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | ME | . | Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100). |
| 2 | MF | . | Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100). |

a. Dependent Variable: MMK

**الجدول رقم 06: يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,706[a] | ,499 | ,493 | ,51343 |
| 2 | ,737[b] | ,544 | ,533 | ,49278 |

a. Predictors: (Constant), ME

b. Predictors: (Constant), ME, MF

**الجدول رقم 07: يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise**

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1,208 | ,188 | | 6,437 | ,000 |
| | ME | ,585 | ,064 | ,706 | 9,199 | ,000 |
| 2 | (Constant) | ,917 | ,206 | | 4,443 | ,000 |
| | ME | ,503 | ,067 | ,607 | 7,467 | ,000 |
| | MF | ,180 | ,063 | ,234 | 2,876 | ,005 |

a. Dependent Variable: MMK

## الإحالات والمراجع :


1. Lewis Robert, **Hospitality marketing: the internal approach, Comal hotel and Restaurant Quarterly**, Vol30. NO3, 1989, P43.

2. Berry Leonard .E, **The Employee as customer**, Journal of Rating Banking, Vol3, N°: 01, 1981, P 35.

3. Lewis Robert, Op. Cit, P 44.

4. تسيير العجارمة، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2005، ص ص 311، 312.

5. بوبكر عباسي، **دور التسويق الداخلي في تطوير جودة الخدمة الفندقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسويق، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص ص 35، 36.

6. Forman. S. K. and Money A.H, **Internal Marketing: Concepts, Measurement and application**, Journal Marketing Management, Vol 11. NO8, 1995, P755.

7. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 343.

8. بوبكر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40.

9. بشير عباس العلاق، **الاتصالات التسويقية الإلكترونية: مدخل تحليلي تطبيقي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 75.

10. عطية حسين أفندي، **تمكين العاملين: مدخل للتحسين و التطوير المستمر**، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص ص 9، 10.

# فجوة جودة الخدمة في مصارف القطاع الخاص في محافظة اللاذقية، سورية

# The Gap of Service Quality of Private Banking in Lattakia Governorate, Syria

مصطفى وليد نور الله (*)
دكتور (مدرس)، جامعة كومار للعلوم والتكنولوجيا،السليمانية، العراق.

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة إلى قياس فجوة الخدمة المصرفية المقدمة من قبل مصارف القطاع الخاص في محافظة اللاذقية بالاعتماد على مقياس "فجوة الخدمة" SERVQUAL، حيث أظهرت النتائج بأن هناك فجوة سالبة بين توقع العملاء للخدمة المصرفية المقدمة من قبل مصارف القطاع الخاص وبين الخدمة المدركة، كما أظهرت النتائج وجود فرق معنوي بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة فيما يخص الأبعاد التالية "الاعتمادية، الأمان، التعاطف" في حين لم توجد فروق معنوية في "التجسيد المادي، سرعة الاستجابة". تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS وبالاعتماد على تحليل الفرق بين المتوسطات وذلك لعينة مؤلفة من 52 عميل.

**الكلمات المفتاح :** جودة الخدمة، الخدمة المصرفية،جودة الخدمة المدركة، جودة الخدمة المتوقعة، تقييم الخدمة، قياس الخدمة.

**تصنيفJEL**: G200.

**Abstract :** This research aims to measure the gap of service quality of the private banks in Lattakia governorate. This study is based on SERVQUAL scale. The results show that there is a negative gap between expected & perceived service of private banks, also results prove that there is a substantive difference between expected & perceived service, particularly in these dimensions "Reliability, Security, Empathy "while there are not a substantive difference in the following dimensions "Tangible, Responsiveness "These results are found by SPSS software through The T-Test on a sample in size 52.

**Keywords**: Service Quality, Banking Service, Perceive Service Quality, Expected Service Quality, Service Evaluate, Measuring Service.

**JEL Classification codes**: G200.

## I- تمهيد :

لعبت المصارف الخاصة دوراً حيوياً في السوق السورية منذ بدايات عام 2003، هذا الدور الحيوي هيأ لهذه لمصارف انتشاراً كبيراً على مستوى الجمهورية العربية السورية وعلى مستوى المحافظات ويلاحظ الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية (Banking Services) والذي كان دافعاً أساسياً لتزايد أعداد المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، ومع هذا التزايد تنوعت الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة، إلا أن غالبية هذه المصارف تشاركت في تقديم خدمات متشابه، وعليه كان السبيل الأفضل للتميز هو تقديم الخدمة المصرفية ذات الجودة المرتفعة، إذ تبقى جودة الخدمة المصرفية (The Quality of Banking Service) أسلوباً هاماً في تَميز المصرف في السوق.

إن مقابلة توقعات العملاء هي مفتاح أساسي للارتقاء بأداء المصرف وتميزهُ في السوق، حيثُ تشير الدراسات الرائدة في هذا المجال إلى حقيقة أساسية مفادها أن مقابلة توقعات عملاء المصرف يضمن تحقيق رضا العملاء، في حين أن إخفاق المصرف في مقابلة توقعات العملاء يؤدي بالضرورة إلى تراجع الحصة السوقية للمصارف، كما دلت الدراسات إلى أن تجاوز المصرف في تقديم خدماته لتوقعات العملاء يلعب دوراً كبيراً في تعزيز حضور المصرف في السوق، كما يؤدي في غالب الأحيان إلى أن يقوم العملاء بدور"المروج" للمصرف.

يعتبر مقياس SERVQUAL أحد أهم المقاييس العالمية في قياس الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة، إذ أن تحديد هذه الفجوة يساعد المصرف على تحديد الآليات الواجب إتباعها لتدارك الخلل الحاصل، كما يستخدم هذا الأسلوب على نحو واسع كأداة تساعد على تحديد توجه المصرف الاستراتيجي.

يهدف البحث إلى استخدام مقياس SERVQUAL لقياس فجوة الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، ومن ثم العمل على تقييم جودة الخدمة المصرفية.

eMail : (*) : mustafa.nourallah@gmail.com & mustafa.nourallah@komar.edu.iq

تنبع مشكلة البحث من غياب المعلومات التي تبين واقع "مقابلة توقعات العملاء"، إذ بينت الدراسات الأولية التي قام بها الباحث، غياب التقييم الواضح لفجوة الخدمة المصرفية (The Gap of Banking Service)، ذلك ما ينعكس في ضعف قدرة المصرف على التمركز في السوق. إن التقييم السليم لفجوة الخدمة المصرفية يساعد المصرف في كلا الحالتين– أكانت الفجوة سالبة أم موجة، حيث أن تحديد الفجوة السالبة يساعد المصرف على تحديد الأبعاد التي تشكل نقاط قصور، كما أن تحديد الفجوة الإيجابية يساعد المصرف على معرفة الأبعاد التي تكسب المصرف مزايا تنافسية وبالتالي تمكنه من التمركز في السوق بشكل جيد.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

**هل تعمل المصارف في محافظة اللاذقية على مقابلة توقعات العملاء؟ هل هناك فجوة سالبة أم موجبة فيما يتعلق بجودة الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية؟**

## II - الطريقة:

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي،حيث عمد الباحث إلى دراسة الأفكار الأكاديمية المرتبطة بموضوع البحث،ومن ثم اعتمد على: الإحصاء الوصفي لوصف المتغيرات وعلى الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضيات وللخروج بالنتائج والتوصيات التي تساعد في حل مشكلة البحث.

يتمثل مجتمع البحث بعملاء المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية، وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتم توزيع الاستبيان في أماكن توزيع الخدمة بالإضافة إلى توزيع بعض الاستبيانات في أماكن عمل العملاء وتم توزيع (60) استبيانه تم استرجاع (52) كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

وللعمل على حل الإشكالية البحثية فإن البحث تعرض لثلاث مناطق معرفية، هي كالآتي:

### أولاً :( جوهر ) طبيعية الخدمات The Nature Of Service

**- عدم المادية Intangibility:** تتميز الخدمات بأنها أفكار ومفاهيم في حين أن المنتجات هي أشياء[1]، وعليه إن الخدمات هي وبشكل رئيس شيء غير ملموس يتميز بنقص في التكوين المادي لجوهر الخدمة وهو ما يسبب صعوبة للمُنتج أو المستهلك في كثير من الأحيان، في حين يستطيع المستهلك تفحص السلعة المادية و حتى الإطلاع على بعض خصائصها عبر الحواس الخمسة،وإنما ينتفي هذا الأمر تماماً في حالة الخدمات وذلك ما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يعتمد المستهلك على سمعة الشركة المقدمة للخدمة عند إقباله لاستهلاك الخدمات، وفي كثير من الأحيان تتدخل الحكومة في كثير من الأعمال الخدمية لضمان حد مقبول من الخدمة المقدمة من خلال /التسجيل، الترخيص/. الحكومة تضمن للمستهلك بأن التدريب واختبار الأداء لمقدم الخدمة يقابل المعايير القياسية وعليه نجد أن الشركات العاملة في مجال التعهدات والبناء تكون مسجلة على أنها شركات هندسية محترفة، نجد أن الطبيب المزاول للمهنة يجب أن يحصل على عضوية نقابة الأطباء.

**- عدم التجانس Heterogeneity:** يختلف أداء الخدمة في غالب الأحيان من مزود لأخر ومن مستهلك لأخر بخلاف التصنيع الذي يقوم على فحص وتمحيص دقيق للمنتج قبل تسليمه[2]، حيث يصعب إنتاج نفس الخدمة بطريقة مماثلة تماماً.

**- التلازم المستمر Inseparability:** تتكون الخدمة من خلال سير عملية إجراء الخدمة أو من خلال تسليمها وغالباً ما تتكون بشكلها النهائي عندما يتم التواصل بين مزود الخدمة ومستهلك الخدمة.

**- قابلية الفناء Perishability:** الخدمة لا يمكن أن تخزن لأجل استهلاكها في وقت أخر وبشكل عام لا يمكن (تخزين،حفظ، إعادة بيعها، إعادتها إلى منتجها).

هناك من يضيف على الخصائص الأربع الأولى خاصية أخرى وهي التملك Ownership: حيث أن المستهلك قد يكون الوحيد القادر على استخدام أو الوصول إلى النشاط أو التسهيل من جراء الخدمة[3].

إلا أن مصطلح (IHIP) وهي مدلول الأحرف الأولى للخصائص الأربعة الأولى تلقى الكثير من النقد،فقد ناقش كل من Gummesson & Lovelock [4] خاصية عدم المادية Intangibilityباعتبارها مفهوم غامض وقاصر إذ أن الكثير من الخدمات يؤدي إلى تغييرات مادية ملموسة، كما أن (IHIP) لا يصف الخدمة بل يصف ما تفتقر إليه الخدمة [5]،وهناك انتقاد شائع أخر[6] وهو أن (IHIP) هو رؤية مضادة للخدمة /باعتبارها ليست سلعة مادية/ من وجهة نظر مزود الخدمة فقط، كما أنه لا يمثل تماماً جوهر الخدمة خاصة فيما يتعلق بسير عملية الخدمة وعملية التفاعل التي تتم بين المزود والمستهلك [7].

## ثانياً : الخدمة Service

يزخر الأدب الأكاديمي بتعاريف متعددة للخدمة، تختلف أحياناً فيما بينها من حيث التوصيف ويعود ذلك في الحقيقة إلى العديد من الأسباب، أحد أبرز هذه الأسباب هو اختلاف التخصصات العلمية للباحثين.

إذ تعرف الخدمة بأنها أعمال وعمليات وأداء يزود بها أو يشارك في إنتاجها شخص طبيعي أو وحدة اقتصادية لشخص طبيعي أخر أو وحدة اقتصادية أخرى[8]. الخدمة هي عمليات تتألف عادةً من سلسلة من الكثير أو القليل من النشاطات غير المادية، تجرى الخدمة بين العميل وموظف الخدمة بحيث يرافق ذلك استخدام سلع مادية وأنظمة خاصة بمزود الخدمة التي توجد الحلول لمشاكل العملاء[9]. الخدمة هي تطبيق للقدرات المتخصصة من المعرفة والمهارات من خلال الأعمال والعمليات والأداء لمنفعة لكيان أخر أو للكيان نفسه [10]. تتصف الخدمة بفنائها بمرور الوقت وبأنها تجربة معنوية تقدم للعميل وتنفذ من خلال الدور بالمشاركة في الإنتاج. ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الخدمة على أنها حزمة متشابكة من الأفعال والتصرفات المادية والمعرفة العقلية، مختلفة الخصائص يُعتمد في تشكلها على القطاع الاقتصادي لمزود الخدمة وعلى بيئة العمل والمناخ المحيط بعملية التبادل؛ حيث تعمل على خلق منفعة،بحيث تتخذ هذه المنفعة إما شكلاً مادياً أو شكلاً معنوياً.

## ثالثاً : جودة الخدمة والقطاع المصرفي Quality Service & Banking Sector

### (1) جودة الخدمات Quality Service

يُعيد Guo دراسة جودة الخدمات إلى Sasser وزملائه عام 1987، ويرجعها آخرون إلى أبحاث Anderson وزملائه في عام 1976 [11]، في حين يرجع البعض دراسة تسويق الخدمات وجودة الخدمة تعود إلى أواسط الستينيات بالتحديد إلى أبحاث Rathmell عام 1966 [12]. ويمكن الوقوف على ماهية جودة الخدمة من خلال الآتي:

تعرف جودة الخدمات على أنها "حكم شامل أو موقف يتعلق يتوقف على نجاح الخدمة، في حين أن الرضا يتعلق بطريقة معينة من التعامل"[13]. كما تعرف جودة الخدمات على أنها "مقياس يُبين كيف يمكن بمستوى خدمة مقدم مطابقة توقع المستهلك، والمقصود بجودة الخدمات هو ملائمة توقعات المستهلك بناءً على قاعدة متناسقة وثابتة"[14]. Wyckoff قدم مفهوم جودة الخدمات كالتالي"درجة مقصودة من الامتياز مع التحكم في التقلب والتغاير في إنجاز هذا التفوق لمقابلة متطلبات العملاء"[15]، أما Gronroos فيعرفها على أنها "مخرج لعمليات التقييم حيث يقوم المستهلك بمقارنة توقعاته مع الخدمة المدركة التي استلمها" [16]. جودة الخدمات هي " تقييم العميل للمهارة العامة أو التفوق في الخدمة " [17].كما تعرف جودة الخدمة على أنها "الفرق بين ما هو متوقع من كل بعد من أبعاد الخدمة عن الذي أدركه المستهلك عندما تسلم هذه الخدمة " [18].

### (2) المدارس في جودة الخدمات Service Quality Schools

**- المدرسة الأمريكية الشمالية ( North American School)**

تعد المدرسة الأمريكية الشمالية أشهر وأوسع المدارس تطبيقاً في العالم أجمع وفي أغلب المنشآت الخدمية، ويعود التطور في هذه المدرسة أصلاً إلى كل من ( A. Parasuraman , Valarie A.Zeithaml & LeonardL.Berry) حيث تم إيجاد ما يسمى اصطلاحاً نظرية الفجوات [19] إذ يشير هذا المصطلح إلى الفجوات الآتية الظاهرة بالشكل (1). قام الباحثون فيما بعد بابتكار مقياس SERVQUAL الذي يتألف من 22 بند، وعليه تم تحدد خمس أبعاد رئيسية بعد أن كانت عشرة أبعاد في الدراسة السابقة المنشورة عام (1985) وهذه الأبعاد الخمسة هي (التجسيد، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) يعتمد المقياس المذكورعلى الفرق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة ومن خلال هذا الفرق يتم قياس جودة الخدمة. من الإسهامات الهامة في هذه المدرسة هو الطرح العلمي المقدم من قبل J.Joseph Cronin, JR & Steven A. Taylor ،إذ قدما مقياساً أخراً بديلاً عن SERVQUAL[20] وهو SERVPERF الذي يعتمد فقط على الخدمة المدركة، في حقيقة الأمر اختلف الفريقان وقام كل فريق بنشر أكثر من بحث لإثبات وجهة نظره في أهميته مقياسه، و يبقى الخلاف الأساسي بين استخدام SERVQUAL الذي يعتمد على الفرق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة أو باستخدام SERVPERF الذي يعتمد فقط على الخدمة المدركة عند الرغبة بقياس جودة الخدمة .

فحيث يدرجParasuraman وزملائه بأنCronin & Taylor[21]استنتجا بعدم أهمية قياس توقعات العملاء في أبحاث جودة الخدمة يقول الأخيران: بأن رأيهما هو بعدم ملائمة طريقة الفرق بين الجودة المتوقعة والجودة المدركة لقياس جودة الخدمة، ويرى الباحث أن أهم ما توصل إليه Cronin & Taylor هو أن

SERVPERF&SERVQUAL هما أداتان صممتا لقياس جودة الخدمة ، أي قياس سلوك طويل الأجل – المقصود هنا جودة الخدمة- من خلال تقييم يتم في لحظة معنية. ظهرت العديد من الأفكار الأخرى الهامة في مجال جودة الخدمات، حيث عمل الباحثون على تطوير نظرية الفجوات الخمسة التي أوجدها Parasuraman و زملائهُ، عَملFrost & Kumar[22] على نموذج فجوات جديد يحتوي على ثلاث فجوات كما هو مبين من خلال الشكل (2). كما طور كل من Luk & Layton[23]نموذجاً للفجوات يتألف من سبع فجوات وهو ما يتضح من خلال الشكل (3).

**- المدرسة الشمالية / الإسكندنافية / (The Nordic School)**

أغنت المدرسة الإسكندنافية المحتوى العلمي لجودة الخدمات بكثير من الأفكار العلمية، حيث ناقش Gronroos فكرة جودة الخدمات من بعدين أساسين هما: فني /Technical/ (ويتمثل بالمحتوى المادي لعملية التفاعل بين البائع والمستهلك)، ووظيفي /Functional/ (يشير إلى الطريقة والأسلوب التي يتم بها تحويل الجودة الفنية للعميل) وأشار Gronroos إلى ما يسمى صورة الشركة /Corporate Image/ التي تتولد نتيجة البعدين السابقين.
ناقش Gummesson مفهوم Love Factor أو L-Factor والذي يتمثل في العوامل الأربعة التالية (الحب، الإشفاق، التعاطف، حس الدعابة).اعتقد كل من Lehtinen&Lehtinen[24] بأهمية دراسة موضوع الجودة من وجهة نظر العميل من مدخلين أساسيين هما: جودة العمليات /Process Quality/ (هي تقييم العميل النوعي نتيجة مساهمته في عملية إنتاج الخدمة) وجودة المخرج /Output Quality/ (هي تقييم العميل للنتيجة الخاصة بسير عملية إنتاج الخدمة).
اعتقد Gustavsson & Edvardsson[25] بتأثير الثقافة في جودة الخدمة. من أهم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الإسكندنافية هو محدودية تعريف البعد الفني.

## (3) جودة الخدمات في القطاع المصرفي Quality Service at banking Sector

تهتم كل المصارف بالارتقاء بخدماتها المصرفية. لدى تحليل أدبيات جودة الخدمات في القطاع المصرفي يُتوصل بأن غالبية الدراسات التي قامت في هذا المجال طُورت في البلدان المتقدمة أو في بيئة ثقافية غريبة أكثر من تلك التي طُورت في البلدان النامية [26]، تركز العديد من الأبحاث الصادرة في الاقتصاديات الناشئة أو الاقتصاديات التي تمر بمراحل التحول على أهمية جودة الخدمات في العمل المصرفي وعلى الأخص بالنسبة للمصارف الوطنية حتى تتمكن من منافسة فروع المصارف العالمية العاملة في هذه الاقتصاديات [27].
يمكن القول أن الخدمات المصرفية تتألف من ثلاثة أقسام، الأول هو "Coreالجوهر" والذي يتمثل بالخدمات الأساسية، أما القسم الثاني فهو "Supporting Characteristics المُميزات الداعمة" من (البيئة الجميلة، أدب الموظفين)، القسم الثالث هو "The Additional Service الخدمات الإضافية" (الخدمات التي يستلمها العميل والتي تفوق توقعه المسبق)، وحيث أن غالبية الخدمات المصرفية تتطلب الاحتكاك والتواصل ما بين العملاء وموظفين المصرف مما يوفر فهم أفضل لحاجات و رغبات العملاء[28]. يقوم العملاء بتقييم أداء المصارف من خلال عملية التواصل الشخصي والاحتكاك،وفي هذا المجال توصلت المصارف إلى حقيقة مفادها أن ولاء العملاء مرتبط وبشكل وثيق بقدرتها على تقديم خدمة متميزة عن المنافسين [29].
عموماً إن المصارف في العالم أجمع تقدم -وعلى الغالب- خدمات متشابه [30]وهناك إمكانية كبيرة لأن يتوصل المنافسون لنفس الابتكارات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، غير أن العملاء يحصلون على مستوى مختلف من جودة الخدمات.إن العمل المصرفي يفرض منطق عدم التسامح من قبل العملاء، طالما أن هذا العمل يتعلق بأموال هؤلاء العملاء ولذلك يَتوقع العملاء أن ينجز العمل بدقة 100%،لهذا اقتنعت المصارف بأهمية التركيز على جودة الخدمات كسبيل لرفع رضا العملاء وولائهم ولرفع كفاءتها ومستوى أدائها لعملها[31]،هذه الحقيقة تولدت نتيجة صعوبة تقليد جودة الخدمة من قبل البنوك المنافسة[32] حيث يمكن استنتاج سهولة تقديم نفس الخدمات المصرفية من قبل المنافسين مقابل صعوبة بالغة بتقديم مستوى مشابه من ناحية جودة الخدمة المصرفية.
في حقيقة الأمر إن إيصال خدمات عالية الجودة إلى العملاء يمكن المصارف من التميز في سوق يتميز بالمنافسة المرتفعة[33]. نتيجة لما سبق، يرى الباحث انه من الواجب على المصارف أن تركز على جودة الخدمات كجوهر لإستراتيجيتها التنافسية.

## III– النتائج ومناقشتها

### (1) محافظة اللاذقية

تقع محافظة اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط وهي إحدى المحافظات (14) في الجمهورية العربية السورية، حيث تبلغ مساحاتها 229690 هكتار و يبلغ عدد السكان 1300000[34] يتميز اقتصاد محافظة اللاذقية بغالبية الطابع الخدمي عليه وعلى وجه الخصوص قطاع السياحة والاصطياف وقطاع الخدمات المالية، حيث انتشرت منذ بداية 2003 المؤسسات المالية المختلفة من مصارف.

### (2) القطاع المصرفي الخاص في محافظة اللاذقية

بدأ عمل المصارف الخاصة في عام 2003، حيث يعمل في محافظة اللاذقية 13 مصرفاً خاصاً، بعدد فروع مقداره 15 فرعاً و مكتبين و يبين الجدول (1) عدد الفروع والمكاتب لكل مصرف. وتتنوع المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة لقطاع الأعمال (الشركات) في محافظة اللاذقية(*) وهي كالآتي :
التأجير، شراء الديون، قروض مصرفية متوسطة وطويلة الأجل، ودائع بالعملات الأجنبية، ودائع بالعملة المحلية (ليرة سورية)، خطابات الضمان، الاعتماد المستندي، صيغ التمويل الإسلامية.
بالنسبة للقطاع العائلي فإن الخدمات الرئيسية هي كالآتي:
قروض شخصية، قرض شراء سيارة، قرض تجهيز المنزل، قرض الأطباء والصيادلة.

**- مقياس SERVQUAL**

مقياس SERVQUAL مقياس مبتكر من قبل(Zeithaml& BerryParasuraman , ) يقوم هذا المقياس على قياس الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة من قبل العملاء، صممت النسخة الأولى سنة (1985) وتألفت من (10) أبعاد هي: (الاعتمادية Reliability، سرعة الاستجابة Responsiveness، الأهليةCompetence، سهولة الوصولAccess، اللطفCourtesy، الاتصالاتCommunication، المصداقيةCredibility،الأمنSecurity، معرفة وتفهم العميلUnderstanding/Knowing the Customer، التجسيد المادي Tangibles).قام الباحثون نفسهم عام 1985 بتخفيض أبعاد هذا المقياس لخمسة أبعاد هي (التجسيد، الاعتمادية، سرعة الاستجابة،التعاطف، الأمان)وفي بحث أخر تم نشره من قبل الباحثون نفسهم عام 1991 تم إدخال بعض التعديلات إلى هذا المقياس،إذ يلاحظ تكوين مختلف للمتغيرات المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة، حيث تمت إضافة متغير لكل من البعدين التاليين(التجسيد Tangibles والأمان Assurance). يستخدم مقياس SERVQUAL بشكله النهائي المكون من (22) متغير على نحو واسع لقياس وتقييم جودة الخدمة التي تقدمها المؤسسات الخدمية ومنها المصارف.

### (3) أسلوب و أدوات جميع البيانات

وُزعت استبيانه مصممة خصيصاً لقياس جودة الخدمة المصرفية وفق مقياس SERVQUAL حيث يحتوي هذا المقياس على (22) متغير -بند- تؤلف (5) أبعاد، تم توزيع هذا الاستبيان على عينة مؤلفة من 60 عميل من عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، تم استعادة 52استبانه منها صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة 86.67%.
اعتمد الباحث على ثلاث أدوات لجمع المعلومات هي الاستبيان كأداة رئيسة، الملاحظة غير المباشرة والمقابلة كأداتين داعمتين في تفسير نتائج الأداة الرئيسة، احتوى استبيان الدراسة على ثلاثة أقسام: تضمن القسم الأول أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية، في حين تضمن القسم الثاني والثالث أسئلة تتعلق بالبنود (22) الخاصة بمقياس SERVQUAL حيث يعبر القسم الثاني عن الخدمة المتوقعة والقسم الثالث عن الخدمة المدركة. وراعى الباحث كل من الموضوعية، الصدق الظاهري والثبات من منظور الاتساق الداخلي كالآتي:

- **الموضوعية :** إذ قام الباحث بتوحيد إجراءات الاختبار من حيث وضوح التعليمات وصياغتها.
- **الصدق الظاهري :** عليه قام الباحث بمراجعة الاستبيان لأكثر من مرة حتى تم الوصول إلى قناعه بأن الاستبيان لديه قدرة جيدة على قياس الظاهرة موضوع الدراسة.
- **الثبات من وجهة نظر الاتساق الداخلي :** الثبات يتمثل في الحصول على نفس النتائج عند إعادة تطبيق مقياس أو اختبار مرتين (أو أكثر) في ظروف متماثلة.واعتمد الباحث على مقياس Alpha-Cronbach–ويلاحظ من الجدول (2) والجدول (3) أن قيم معامل Alpha-Cronbach بالنسبة للأسئلة المعبرة عن أبعاد المقياس المستخدم مرتفعة.

**(4) تحليل نتائج استبيان الدراسة**

يبين الجدول (4) أن غالبية عملاء المصارف الخاصة هم من الجيل الشاب ضمن فئة عمرية منخفضة (20-30) سنة حيث تبين الدراسة أن 67.31% من عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية تقع في المجال المذكور، في حين أن 3.85 % فقط من عملاء المصارف الخاصة هم بعمر (فوق 60) . يلاحظ فرق بسيط بين نسبة الذكور والإناث مما يدل على أهمية المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة اللاذقية، إن غالبية عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية هم من موظفي القطاع الخاص حيث يتبين أن 48.08% من أفراد العينة هم موظفي القطاع الخاص.

إن معظم أفراد العينة يتعاملون مع المصرف لأكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات إذ بلغت هذه النسبة 42.31%. كما يبين الجدول أن الغالبية العظمى تحصل على راتب مقداره (أكثر من 8000 ل.س وأقل من16000 ل.س) بنسبة مقدارها 34.62 % مما يشير إلى ضعف في دخول عملاء المصارف الخاصة . يلاحظ ارتفاع نسبة عملاء المصرف الحاصلين على شهادة جامعية وفق نسبة (69.23%) مما يفيد بارتباط وثيق بين التعليم والتعامل مع المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية.

من الجدول (5) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأكثر قيمةً وفق توقع العملاء: "يتميز الموظفون بحسن المنظر واللباس" و"الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف" و"مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية" و"المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي" في المرتبة الخامسة تساوت العبارات الثلاث الآتية "تقدم الخدمة المصرفية في المواقيت المحددة وبدقة" ،"يحتفظ المصرف بسجلات وأرشيف وبشكل دقيق"،"هناك استعداد دائم لتقديم الخدمة للعملاء".

من الجدول (7) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأقل قيمةً وفق توقع العملاء: "سرعة تقديم الخدمة للعملاء" و"مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية" و"الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف" و"يتميز الموظفون بحسن المنظر واللباس"و"المرافق و الصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي".

من الجدول (6) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأكثر قيمةً وفق إدراك العملاء: "قدرة الموظفين على منح العملاء الاهتمام الشخصي" "اهتمام الموظفين في العملاء "و" الدراية والعلم للعملاء من قبل الموظفين" و"مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء " و"وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف".

من الجدول (8) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأقل وجوداً وفق إدراك العملاء: "تتوفر معرفة كافية للموظفين بما يساعد على الإجابة على تساؤلات العملاء" و" اهتمام الموظفين في العملاء"و" الدراية والعلم للعملاء من قبل الموظفين" "وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف "و"مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء".

يلاحظ من الجدول (9) أعلاه أن بعد "التجسيد المادي" هو أهم الأبعاد بحسب توقع العملاء ، في حين أن بعد "التعاطف" هو البعد الأقل أهمية وفق توقعات العملاء، أيضاً يتبين أن " التجسيد المادي" هو أهم الأبعاد بحسب إدراك العملاء، في حين أن بعد " التعاطف" هو البعد الأقل أهمية وفق إدراك العملاء.

يبين الجدول أعلاه الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة و يلاحظ أن الفجوة الموجودة بالنسبة لكل الأبعاد هي فجوة سالبة .

**اختبار الفروض**

- **الفرض الأول :** يوجد هناك فرق معنوييبين توقع العميل لبعد " التجسيد المادي" و بين إدراكه له.

من الجدول (10) يتبين أن P-value = 0.035<0.05إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق ببعدالتجسيد المادي، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

- **الفرض الثاني :** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الاعتمادية " و بين إدراكه لها.

من الجدول (11) يتبين أن P-value = 0.002<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية وبين إدراكه لها فيما يتعلق ببعدالاعتمادية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

- **الفرض الثالث :** لا يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الاستجابة " و بين إدراكه لها.

من الجدول (12) يتبين أن P-value = 0.575>0.05 إن ذلك يفيد بقبول فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق ببعد الاستجابة.

➢ **الفرض الرابع:** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الأمان " و بين إدراكه لها.
من الجدول (13) يتبين أن P-value = 0.000<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعلى عدم فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق الأمان، و بالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

➢ **الفرض الخامس:** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " التعاطف" وبين إدراكه لها.
من الجدول (14) يتبين أن P-value = 0.001<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية وبين إدراكه لها فيما يتعلق التعاطف، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

## IV - الخلاصة:

➢ **نتائج البحث:**

1. هناك فجوة سالبة في تقييم كافة الأبعاد الخاصة بمقياس SERVQUAL ، وتقييم جودة الخدمة المصرفية في محافظة اللاذقية هو تقييم ضعيف؛
2. يوجد هناك فرق معنوي بين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "التجسيد المادي".كما يتبين أن بعد " التجسيد المادي" احتل المرتبة الأولى في توقعات العملاء (3.951) كما احتل المرتبة الأولى في إدراك العملاء (3.783)؛
3. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "الاعتمادية". كما يتبين أن بعد "الاعتمادية" احتل المرتبة الثانية من ناحية توقعات العملاء ( 3.707 ) في حين احتل المرتبة الثالثة في إدراك العملاء (3.357).
4. لا يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "سرعة الاستجابة". كما يتبين أن بعد "سرعة الاستجابة" احتل المرتبة الرابعة في توقعات العملاء (3.629) في حين احتلت "سرعة الاستجابة" المرتبة الثانية في إدراك العملاء (3.480)؛
5. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "الأمان". كما يتبين أن بعد " الأمان " احتل المرتبة الثالثة من ناحية توقعات العملاء (3.639) في حين احتل المرتبة الرابعة في إدراك العملاء (3.211).
6. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "التعاطف". كما يتبين أن بعد "التعاطف" احتل المرتبة الأخيرة من ناحية توقعات العملاء (3.334) كما احتل المرتبة الأخيرة أيضاً في إدراك العملاء لجودة الخدمة المصرفية (2.926)؛
7. يلعب "التجسيد المادي" دوراً حيوياً في عملية توقع وإدراك العملاء لجودة الخدمة المصرفية، حيث يكون مظهر الموظفين ولباسهم في قمة توقعات العملاء، في حين إن مظهر المصرف هو ما يدرك من قبل العملاء.
8. تلعب " الاعتمادية " دوراً مقبولاً ومتوسطاً في الخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب متوسط لبعد "الاعتمادية" و إلى نتائج متوسطة للعبارات المعبرة عنه بشكل عام؛
9. ظهرت "سرعة الاستجابة" كثاني بعد يلعب دوراً هاماً في إدراك العميل للخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى أن أول ما يدركه العميل هو "سرعة تقديم الخدمة للعملاء" ، في حين أن إحدى التوقعات الهامة التي تأخذ نصيباً من توقع العميل للخدمة المصرفية هو "استعداد الموظفين الدائم لتقديم الخدمة للعملاء"؛
10. يتضح أن " الأمان " كان من بين الأبعاد التي تمثلت بقيم منخفضة في إدراك العملاء، حيث يتضح من تحليل النتائج أن العملاء لم يشعروا بوجود كم معرفي كافي لدى الموظفين بما يساعدهم على الإجابة على تساؤلاتهم.
11. يأخذ بعد " التعاطف " دوراً محدوداً و بسيط للغاية في توقعات العملاء و إدراكهم للخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب متأخر لبعد " الأمان " في يخص توقعات العملاء و إدراكهم و على الأخص الأمور المتعلقة بوضع مصلحة العملاء في مقدمة اهتمامات المصرف، في حين أن إدراك العملاء للخدمة يفصح عن استياء من ساعات عمل المصرف؛
12. تشكل شريحة الشباب ذات العمر المنخفض بين (20-30) عاماً، الغالبية العظمى من عملاء المصارف الخاصة، ودلت نتائج المقابلات الشخصية والملاحظة غير المباشرة التي قام بها الباحث على رغبة قوية لدى الأفراد الداخلين لسوق العمل حديثاً إلى اعتماد على المصارف الخاصة؛
13. النسبة العظمى من عملاء المصارف الخاصة يحملون درجة جامعية على الأقل (80.77% ) تنقسم بين حاصل على إجازة جامعية ودراسات عليا.

➢ **توصيات البحث:**

1. على إدارات المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية الاستفادة من بعد " التجسيد المادي" لتعزيز موقعها في السوق، واكتساب ميزة تنافسية تفيدها في تعزيز التواصل مع العملاء، كما عليها أيضاً معالجة الأسباب التي أدت إلى وجود اختلاف جوهري بين المتوقع من هذا البعد والمدرك بالنسبة للعملاء؛

2. يجب العمل على دراسة بنية الفجوة الحاصلة في بعد "الاعتمادية" فعلى الرغم من الترتيب الجيد، إلا أن التحليل الإحصائي يشير إلى اختلاف جوهري بين توقع العميل وإدراكه لبعد "الاعتمادية" و عليه فإنه من الواجب على إدارات المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية، إعادة دراسة المتغيرات الأساسية المكونة لهذا البعد والعمل على تصميم عملياتها بما يضمن إزالة هذا الاختلاف الجوهري بين توقع العملاء وإدراكهم؛
3. الاهتمام بشكل أكبر بالمتغيرات المكونة لبعد "سرعة الاستجابة" لما له من أهمية كبيرة في جودة الخدمة المصرفية، حيث أشارت غالبية النتائج إلى دور حيوي لهذا البعد في إدراك الخدمة المصرفية؛
4. يجب العمل على دراسة بنية الفجوة الحاصلة في بعد "الأمان" فعلى الرغم من الترتيب المتوسط، إلا أن التحليل الإحصائي يشير إلى اختلاف جوهري بين توقع العميل وإدراكه لبعد " الأمان " وعليه فإنه من الواجب على إدارات المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية ، إعادة دراسة المتغيرات الأساسية المكونة لهذا البعد و العمل على تصميم عملياتها بما يضمن إزالة هذا الاختلاف الجوهري بين توقع العملاء و إدراكهم؛
5. يجب الاهتمام بشكل أكبر بالمتغيرات المكونة لبعد " التعاطف " حيث تشير النتائج إلى ترتيب متأخر لهذا البعد على مستوى توقع العملاء ، كما أشارت النتائج أيضاً إلى ترتيب متأخر للمتغيرات المكونة لهذا البعد ، كون بعد " التعاطف " هو بعد أساسي في المقياس المستخدمة فمن الواجب على إدارات المصارف الخاصة العمل على الارتقاء بهذا البعد ، بما يضمن إزالة الاختلاف الجوهري بين توقع العميل و إدراكه له؛
6. العمل على تصميم خدمات مصرفية تناسب الشرائح الشابة، كون غالبية العملاء المصرفين من فئة الشباب وبذلك فإن التخطيط الإستراتيجي لخدمات المصرف يجب أن يأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار؛
7. دراسة آليات جذب العميل المصرفي المتقدم في العمر، حيث أشارت المقابلات الشخصية والملاحظة غير المباشرة إلى العميل المصرفي المتقدم في العمر يميل إلى العمل مع المصرف الحكومي، ويجب العمل على تصميم برامج تسويقية تعمل على المساعدة على تقديم خدمات مميزة لموظفي القطاع العام؛
8. يلاحظ انخفاض في نسبة العملاء المصرفين العاملين في القطاع الحكومي حيث لم تتجاوز هذا النسبة 10%، ولهذا فعلى المصارف الخاصة دراسة الأسباب التي لعبت دوراً في محدودية وجود عملاء عاملين في القطاع العام لديها والعمل على تلافي هذه الأسباب.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الشكل (1) فجوات جودة الخدمة حسب Parasuraman et al**

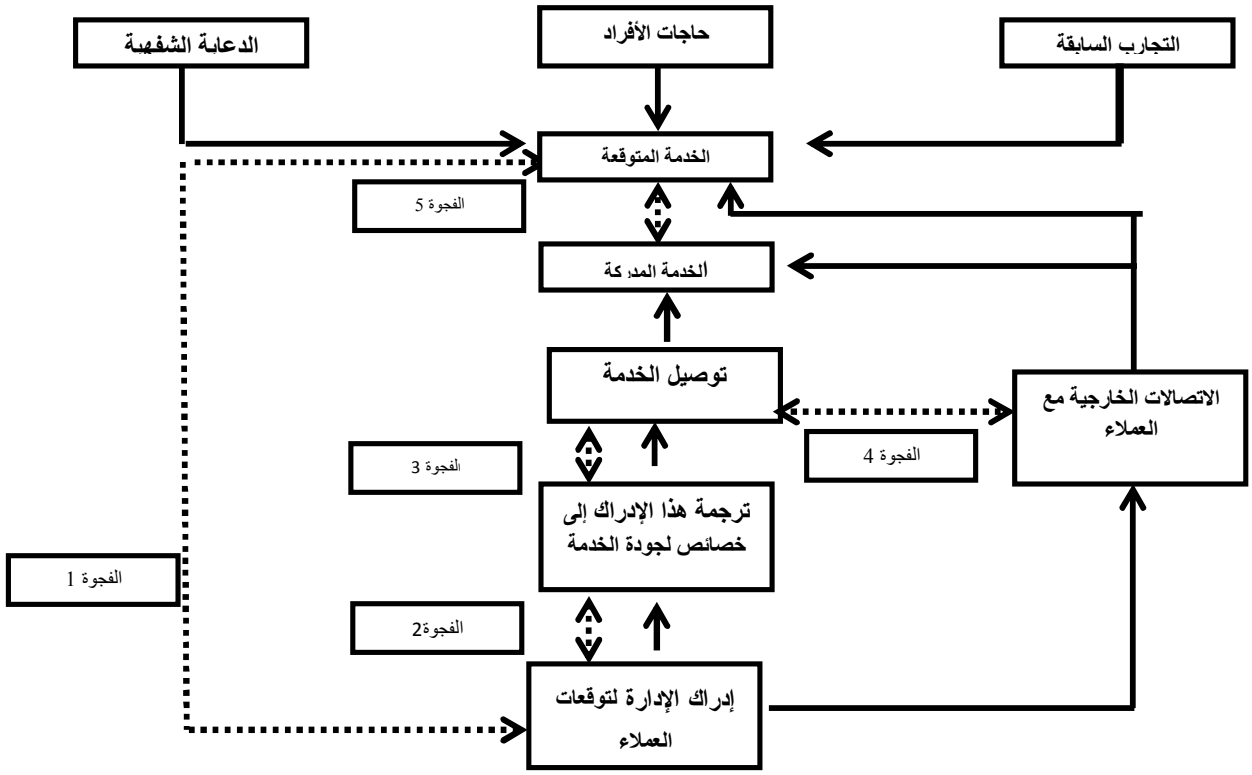


**المصدر:** (Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1988),"SERVQUAL: A multiple- item scale for measuring consumer perceptions of service quality". Journal of Retailing Vol.64, No.1,pp.12–40 )

**الشكل (2) فجوات جودة الخدمة حسب Frost and Kumar**

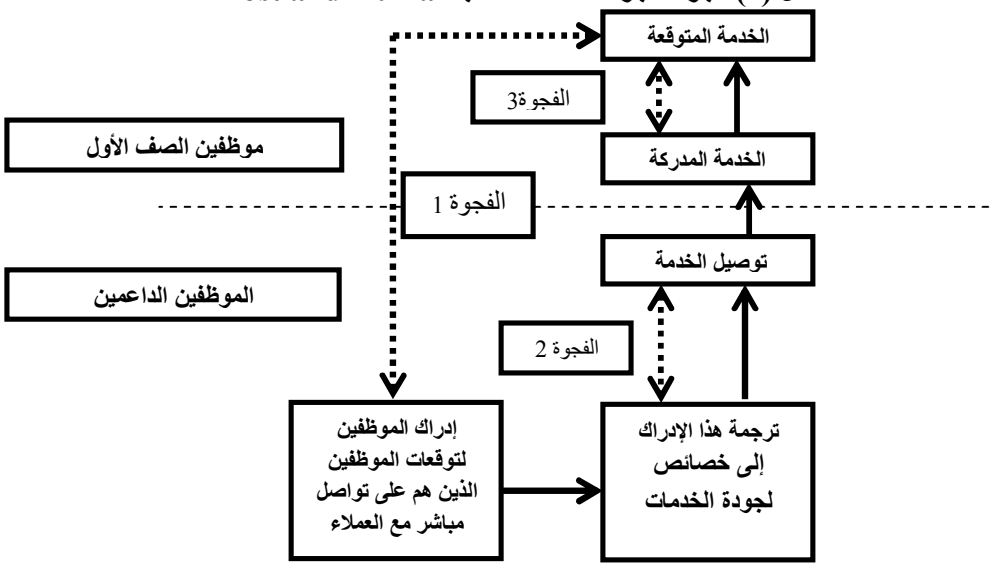


**المصدر :** (Frost, F. A., Kumar, M., (2000), "INTSERVQUAL - an internal adaptation of the GAP model in a large service organization ", Journal of Services Marketing, Vol. 14, No. 5,pp.358-377.)

**الشكل (3) فجوات جودة الخدمة حسب Luk and Layton**

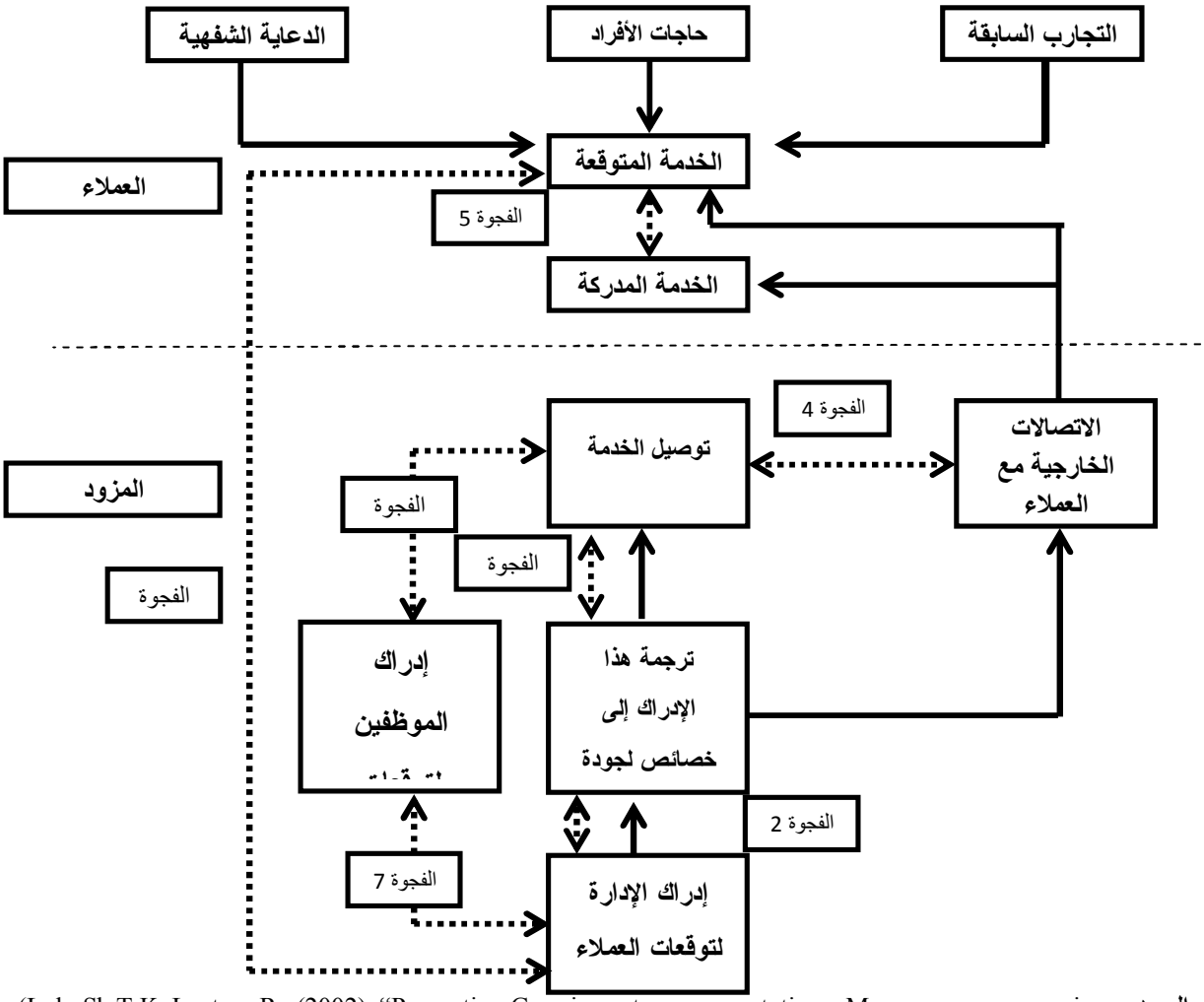


**المصدر :** (Luk, Sh.T.K.,Layton, R., (2002), "Perception Gaps in customer expectations: Managers versus service providers and customers". The Service Industries Journal, Vol. 22, No. 2,pp.109-128.)

**جدول رقم (1) بأسماء فروع و مكاتب المصارف في محافظة اللاذقية**

| المصرف | فروع | مكاتب |
|---|---|---|
| بيمو السعودي - الفرنسي | 3 | 1 |
| سورية و المهجر | 1 | |
| الدولي للتجارة و التمويل | 1 | |
| العربي - سورية | 2 | |
| بيبلوس - سورية | 1 | |
| سورية و الخليج | 1 | |
| الشام | 1 | |
| الدولي الإسلامي | 1 | 1 |
| الأردن - سورية | 1 | |
| فرنسبنك - سورية | 1 | |
| قطر الوطني - سورية | 1 | |
| بنك الشرق | 1 | |
| المجموع | 15 | 2 |

**المصدر :** (من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في دليل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، موقع مصرف سورية المركزي، مفوضية الحكومة لدى المصارف )

**جدول رقم (2) قيم معامل ألفا كرونباخ للقسم الخصص لجودة الخدمة المتوقعة**

| المغير | عدد الأسئلة لكل متغير | Alpha Cronbach |
|---|---|---|
| الجوانب الملموسة ( التجسيد ) | 4 | 0.792 |
| الاعتمادية | 5 | 0.791 |
| سرعة الاستجابة | 4 | 0.780 |
| الأمان | 4 | 0.780 |
| التعاطف | 5 | 0.755 |
| الدرجة الكلية للمقياس | 22 | 0.894 |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

**جدول رقم (3) قيم معامل ألفا كرونباخ للقسم الخصص لجودة الخدمة المتوقعة**

| المغير | عدد الأسئلة لكل متغير | Alpha Cronbach |
|---|---|---|
| الجوانب الملموسة ( التجسيد ) | 4 | 0.793 |
| الاعتمادية | 5 | 0.742 |
| سرعة الاستجابة | 4 | 0.775 |
| الأمان | 4 | 0.725 |
| التعاطف | 5 | 0.790 |
| الدرجة الكلية للمقياس | 22 | 0.853 |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (4) تحليل إجابات القسم الأول /الأسئلة الشخصية/**

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| **فئة عمرية** | سنة 20-30 | 35 | 67.31% |
| | سنة 31-40 | 8 | 15.38% |
| | سنة 41-50 | 4 | 7.69% |
| | سنة 51-60 | 3 | 5.77% |
| | 60 فوق | 2 | 3.85% |
| **الجنس** | ذكر | 28 | 53.85% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | أنثى | 24 | 46.15% |
| الحالة الاجتماعية | أعزب | 32 | 61.54% |
| | متزوج | 15 | 28.85% |
| | غير ذلك | 5 | 9.62% |
| جهة العمل | حكومي | 5 | 9.62% |
| | خاص | 25 | 48.08% |
| | عمل حر | 14 | 26.92% |
| | منظمات غير ربحية | 0 | 0.00% |
| | غير ذلك | 8 | 15.38% |
| عدد سنوات التعامل مع المصرف | سنة أو أقل | 9 | 17.31% |
| | من سنة إلى 3 سنوات | 22 | 42.31% |
| | أكثر من 3 سنوات و أقل من خمسة سنوات | 10 | 19.23% |
| | أكثر من خمس سنوات | 11 | 21.15% |
| شريحة الراتب | 8000 أقل من | 5 | 9.62% |
| | أكثر من 8000 و أقل من 16000 | 18 | 34.62% |
| | أكثر من 16000 و أقل من 24000 | 9 | 17.31% |
| | أكثر من 24000 و أقل32000 | 9 | 17.31% |
| | أكثر من 32000 و أقل من 40000 | 3 | 5.77% |
| | أكثر من 40000 و أقل من 48000 | 2 | 3.85% |
| | أكثر من 48000 | 6 | 11.54% |
| المستوى العلمي | أمي | 0 | 0.00% |
| | قراءة و كتابة | 0 | 0.00% |
| | ابتدائي | 1 | 1.92% |
| | إعدادية | 1 | 1.92% |
| | ثانوية | 3 | 5.77% |
| | معهد متوسط | 5 | 9.62% |
| | جامعي | 36 | 69.23% |
| | دراسات عليا | 6 | 11.54% |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (5) العوامل الخمسة الأكثر وجوداً / جودة الخدمة المتوقعة /**

| الترقيم | العبارة المعبرة عن المتغير | الوسط الحسابي | البعد |
|---|---|---|---|
| 1 | يتميز الموظفون بحسن المنظر و اللباس | 4.019 | التجسيد المادي |
| 2 | الأجهزة و المعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف | 3.980 | التجسيد المادي |
| 3 | مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية | 3.961 | التجسيد المادي |
| 4 | المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي | 3.846 | التجسيد المادي |
| 5 | تقدم الخدمة المصرفية في المواقيت المحددة و بدقة | 3.807 | الاعتمادية |
| | يحتفظ المصرف بسجلات و أرشيف و بشكل دقيق | 3.807 | الاعتمادية |
| | هناك استعداد دائم لتقديم الخدمة للعملاء | 3.807 | سرعة الاستجابة |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (6) العوامل الخمسة الأكثر وجوداً / جودة الخدمة المدركة /**

| الترقيم | العبارة المعبرة عن المتغير | الوسط الحسابي | البعد |
|---|---|---|---|
| 1 | سرعة تقديم الخدمة للعملاء | 3.961 | سرعة الاستجابة |
| 2 | مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية | 3.884 | التجسيد المادي |
| 3 | الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف | 3.826 | التجسيد المادي |
| 4 | يتميز الموظفون بحسن المنظر و اللباس | 3.75 | التجسيد المادي |
| 5 | المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي | 3.673 | التجسيد المادي |

**المصدر :** (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

**جدول رقم (7) العوامل الخمسة الأقل وجوداً /جودة الخدمة المتوقعة /**

| الترقيم | العبارة المعبرة عن المتغير | الوسط الحسابي | البعد |
|---|---|---|---|
| 18 | قدرة الموظفين على منح العملاء الاهتمام الشخصي | 3.480 | التعاطف |
| 19 | اهتمام الموظفين في العملاء | 3.384 | التعاطف |
| 20 | الدراية و العلم للعملاء من قبل الموظفين | 3.365 | التعاطف |
| 21 | مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء | 3.230 | التعاطف |
| 22 | وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف | 3.211 | التعاطف |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (8) العوامل الخمسة الأقل وجوداً / جودة الخدمة المدركة /**

| الترقيم | العبارة المعبرة عن المتغير | الوسط الحسابي | البعد |
|---|---|---|---|
| 18 | تتوفر معرفة كافية للموظفين بما يساعد على الإجابة على تساؤلات العملاء | 3.057 | الأمان |
| 18 مكرر | اهتمام الموظفين في العملاء | 3.057 | التعاطف |
| 20 | الدراية و العلم للعملاء من قبل الموظفين | 2.903 | التعاطف |
| 21 | وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف | 2.807 | التعاطف |
| 22 | مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء | 2.653 | التعاطف |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (9) قياس فجوة جودة الخدمة المصرفية**

| البعد | الوسط الحسابي للخدمة المدركة | الوسط الحسابي للخدمة المتوقعة | متوقعة – مدركة |
|---|---|---|---|
| التجسيد المادي | 3.783 | 3.951 | -0.168 |
| سرعة الاستجابة | 3.480 | 3.629 | -0.149 |
| الاعتمادية | 3.357 | 3.707 | -0.35 |
| الأمان | 3.211 | 3.639 | -0.427 |
| التعاطف | 2.926 | 3.334 | -0.407 |

**المصدر:** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان )

**جدول رقم (10) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة والمدركة لبعد العناصر المادية و التجسيد**

| Pair A-B | Paired Differences | | | | | t | df | Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean | 95% Confidence Interval of the Difference | | | | |
| | | | | Lower | Upp.er | | | |
| | .16827 | .55950 | .07759 | .01250 | .32404 | 2.169 | 51 | .035 |

**المصدر:** (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

**جدول رقم (11) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركةلبعد الإعتمادية**

| Pair A-B | Paired Differences | | | | | t | df | Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean | 95% Confidence Interval of the Difference | | | | |
| | | | | Lower | Upp.er | | | |
| | .35000 | .76581 | .10620 | .13680 | .56320 | 3.296 | 51 | .002 |

**المصدر:** (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

**جدول رقم (12) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة والمدركة لبعد الإستجابة**

| Pair A-B | Paired Differences | | | | | t | Df | Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean | 95% Confidence Interval of the Difference | | | | |
| | | | | Lower | Upp.er | | | |
| | .14904 | 1.90604 | .26432 | -.38161- | .67968 | .564 | 51 | .575 |

**المصدر:** (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

**جدول رقم (13) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركةلبعد الأمان**

| Pair A-B | Paired Differences | | | | | t | Df | Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean | 95% Confidence Interval of the Difference | | | | |
| | | | | Lower | Upp.er | | | |
| | .42788 | .82447 | .11433 | .19835 | .65742 | 3.742 | 51 | .000 |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS )

**جدول رقم (14) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركة لبعد التعاطف**

| Pair A-B | Paired Differences | | | | | t | df | Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean | 95% Confidence Interval of the Difference | | | | |
| | | | | Lower | Upp.er | | | |
| | .40769 | .82029 | .11375 | .17932 | .63606 | 3.584 | 51 | .001 |

**المصدر :** ( من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS )

**- الإحالات والمراجع :**


1. Fitzsimmons, J. A., Fitzsimmons, M. J., (2006), Service management: operations, strategy, and information technology (5th ed.). Boston, Mass.: McGraw-Hill.
2. Xin,G., (2008) , An Investigation of service quality and bank-corporation relationship with reference to the Chinese banking market, Unpublished PhD thesis, university of the West of Scotland, UK.
3. Loizides, A.,(2005), Service Quality in retail banking of Cyprus, Unpublished PhD thesis, Manchester Business School, UK.
4. Lovelock, C., Gummesson, E., (2004), "Whither Services Marketing?: In Search of a New Paradigm and Fresh Perspectives". Journal of Service Research, Vol.7, No.1, pp. 20-41.
5. Chan Taizan, Erwin Fielt,Guy Gable, Karen Stark, (2010),"Business Service Management : Service and Service Quality",Smart Services CRC Pty Ltd,Vol.2, Issu: May.
6. Vargo, S. L., Lusch, R. F., (2004),"The Four Service Marketing Myths: Remnants of a Goods-Based", Manufacturing Model. Journal of Service Research, Vol. 6, No.4, pp.324-335.
7. Edvardsson, B., Gustafsson, A., Roos, I., (2005),"Service portraits in service research: a critical review". International Journal of Service Industry Management, Vol. 16, No.1, pp.107-121.
8. Zeithaml, V.A., Bitner, J. J., Gremler, D. D., (2009), Services Marketing: Integrating Customer Focus across the Firm (5th ed.), NY, New York: McGraw-Hill, 2009.
9. Grönroos, C., (2006),"Adopting a service logic for marketing". Marketing Theory, Vol.6, No.3, pp.317-333.
10. Lusch, R. F., & Vargo, S. L., (2006),"Service-dominant logic: reactions, reflections and refinements". Marketing Theory, Vol. 6, No.3, pp.281-288.
11. Bexley, J.,(2005), Service quality: an empirical study of expectations versus perceptions in the delivery of financial services in community banks, Unpublished PhD thesis, University of Stirling, UK.
12. Karatepe, M. O., Yavas, U., Babakus, E., (2005) "Measuring service quality of banks: Scale development and validation", Journal of Retailing and Consumer Services, Vol.12, No.5,pp. 373–383.
13. Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1988),"SERVQUAL: A multiple- item scale for measuring consumer perceptions of service quality". Journal of Retailing Vol.64, No.1,pp.12–40.
14. Lewis. R. C., Booms, B. H., (1983), The Marketing Aspects of Service Quality. In Berry, L., Shostack, G., & Upah, G. (Eds.). Emerging Perspectives on Service Marketing. Chicago, IL: American Marketing, pp.99-107.
15. Wyckoff, J. H., (1984). "Me Non-excludable public-ness of primary and secondary public education", journal of Public Economic, Vol. 14,August,pp.331-351.
16. Grönroos Christian, (1984) "A Service Quality Model and its Marketing Implications", **European Journal of Marketing**, Vol. 18 Iss: 4.
17. Zeithaml,V . A., (1981), "How consumer evaluation processes differ between goods and services" , in Marketing of Senices J,. Donnelly and W. George, eds., Chicago: American Marketing, 198-190.
18. Mackay, K .J., Crompton, J.L., (1988), "A conceptual model of consumer evaluation of recreation service quality", The journal of the Leisure Studies Association, Vol. 7 No.1,pp.41 - 49.
19. Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1985),"A Conceptual model of service quality and its implications for future research", journal of marketing, Vol.49, Fall ,pp.41-50.

20. Cronin, J., Taylor, S. A., (1994). "SERVPERF versus SERVQUAL: Reconciling Performance-based and Perceptions–Minus–Expectations Measurement of Service Quality," Journal of Marketing, Vol. 58, No. 1, pp.125-31.
21. Parasuraman Parsu, Valarie Zeithaml, LeonardBerry, (1994 c), "Reassessment of Expectations as a Comparison Standard in Measuring Service Quality: Implications for Further Research", **Journal of Marketing**, Vol. 58,Iss:.January.
22. Frost, F. A., Kumar, M., (2000), "INTSERVQUAL - an internal adaptation of the GAP model in a large service organization ", Journal of Services Marketing, Vol. 14, No. 5,pp.358-377.
23. Luk, Sh.T.K.,Layton, R., (2002), "Perception Gaps in customer expectations: Managers versus service providers and customers". The Service Industries Journal, Vol. 22, No. 2,pp.109-128.
24. Lehtinen, U., Lehtinen, J. R., (1991),"Two Approaches to Service Quality Dimensions". The Service Industries Journal, Vol.11, No.3, pp.287-303.
25. Edvardsson, B., Gustavsson,BO., (1988),"Service Implementation in a Multicultural Context - A Quality Assessment Model and an Empirical Case Study". Service Research Centre, Karlstad University , Sweden.
26. Herbig, P. , Genestre. A., (1996), "An examination of the cross-cultural differences in service quality: the example of Mexico and the USA" , Journal of Consumer Marketing, Vol. 13, No. 3, pp.43 – 53
27. Chaoprasert, C., Elsey, B., (2004),"Service Quality Improvement in Thai Retail Banking and its Management Implications", ABAC Journal,Vol. 24, No.1, pp.47 – 66.
28. Melidonioti, M., Herbig, K., Gotzamani, G., (2008) " Standardization and Quality in Greek banking services", Management of International Business & Economic Systems, ", Vol.5, No.5, pp.77-88.
29. Dawes, J., Swailes, S., (1999), "Retention sans frontiers: issues for financial service retailers", International Journal of Bank Marketing, Vol. 17, No. 1, pp.36-43.
30. Lim, P.L., Tang, N.K.H., (2000), "A study of patients' expectations and satisfaction in Singapore hospitals", International Journal of Health Care Quality Assurance, Vol. 13 No. 7, pp.290–299.
31. Kunst, P. , Lemmink, J., (2000), "Quality management and business performance in hospitals: A search for success parameters", Total Quality Management, Vol. 11, No. 8, pp.1123-1133
32. Reichheld, F.F., Sasser, W.E., (1990), "Defections: quality comes to services", Harvard Business Review, , September-October, pp.106-7.
33. Cowling, A., Newman, K., (1995),"Banking on people: TQM, service quality and human resources", Personnel Review, Vol. 24, No7, pp.25 – 40.
34. المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، عام 2011.
35. موقع مصرف سورية المركزي.www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-banks/banksdirectory.pdf (15/10/2013. 10:35 PM)

* . تم تحديد المنتجات المصرفية المقدمة من قبل القطاع المصرفي الخاص في محافظة اللاذقية ، بناء على المقابلات التي أقامها الباحث مع موظفي إدارة العديد من المصارف في محافظة اللاذقية.

# نمذجة الاشتراكات في خدمة الانترنيت باستخدام أسلوب سلاسل فورييه
## دراسة حالة المتعامل فوري 'Fawri' لاتصالات الجزائر –وكالة سعيدة-

# Modeling of Subscriptions to the Internet service according to the operator 'Fawri' using the method of spectral analysis

يوسف صوار (*) & فاطيمة الزهراء بختاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة- الجزائر

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل إحصائي لظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' وذلك باستخدام أسلوب سلاسل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي الذي يهدف إلى معالجة الدورية في ظاهرة الاشتراكات وذلك خلال الفترة 2010-2012 بمعطيات فصلية، وقد حققت أهداف الدراسة من خلال اختبار ثلاث فرضيات الأولى تمثلت في وجود علاقة بين عامل الزمن والاشتراكات، بينما الفرضية الثانية فتقضي بأن زيادة المركبات يؤدي بالضرورة الى الرفع من معامل التحديد للنموذج، والفرضية الثالثة فتفترض بأن الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' تتميز بالدورية والعشوائية في سلوكها.

**الكلمات المفتاح :** أسلوب سلاسل فورييه، تحليل طيفي، معامل التحديد.

**Abstract :** The objective of this study is to conduct a statistical analysis of the phenomenon of Internet service subscribers to the "Fawri" operator using the method of Fourier series or the spectral analysis method, which aims to treating the cyclical of subscriptions during the period 2010-2012 with quarterly data, to achieved the objectives of the study during the test three hypotheses was the first case shows a relationship between the time factor and subscriptions. while the second assumption is that the growth of composites not necessarily lead to the lifting of the coefficient of determination of the model, and the third assumption is that the subscriptions to the service of the Internet "Fawri" operator is characterized by the periodicity and random.

**Keywords:** Method of Fourier series, Spectral analysis, Coefficient of determination.

**Jel Classification Codes :** C53, C22.

## I- تمهيد :

تعرف شبكات الانترنيت استعمالا واسعا من طرف الأفراد والمؤسسات، وبالتالي فإن هذا القطاع يعرف منافسة قوية بين المتعاملين في هذا المجال بهدف تحقيق المردودية واستقطاب اكبر عدد من المشتركين، ونظرا لما تخضع له الاشتراكات في خدمة الانترنيت من تذبذبات من فترة لأخرى وذلك بفعل عدة عوامل ترجع إلى العروض الترويجية أحيانا وإلى حجم الاستعمال لهذه الشبكات الذي يسبب الضغط، من هنا نرى ضرورة التحكم في سلوك هذه الظاهرة(الاشتراكات في شبكة الانترنيت)وذلك من خلال اعتماد أسلوب رياضي مناسب أين وقع اختيارنا على سلاسل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي الذي يسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي تتميز بالدورية أو الموسمية.

تتمثل مشكلة البحث في كون أن الاشتراكات في خدمة الانترنيت تتميز بالتذبذب مما يصعب نمذجتها أو التنبؤ بها لذا لابد من استعمال الاسلوب المناسب الذي يعالج الظواهر الاقتصادية التي تتميز بالدورية في سلوكها.

إن البحث محاولة جادة لتطبيق سلاسل فورييه في النمذجة وذلك من أجل التوصل إلى النموذج الذي يصلح للتعبير عن الظواهر الموسمية أو الدورية، وخاصة أنه يتطرق لتحليل سلسلة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' التي تعرف بالتذبذب في محاولة لنمذجتها والتنبؤ بقيمها المستقبلية.

يكمن الهدف الأساسي من البحث إلى تبيان كيفية تطبيق أسلوب سلاسل فورييه أو أسلوب التحليل الطيفي في الظواهر الاقتصادية، كما أنه يتطرق إلى تحليل سلسلة الاشتراكات في خدمة الانترنيت باستخدام أسلوب التحليل الطيفي المناسب لنوع السلسلة والمعبر بدقة عن سلوكها الدوري، وفق فرضيات مفادها وجود علاقة بين عامل الزمن والاشتراكات و أن

eMail : (*) : syoucef12@yahoo.fr & (**): bakhtaouifatima@yahoo.fr

زيادة المركبات يؤدي الى الرفع من معامل التحديد للنموذج، كما أن الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' تتميز بالدورية والعشوائية في سلوكها.

إن الدراسة المقدمة اعتمدت على قاعدة بيانات مقدمة من مصلحة المحاسبة لوكالة اتصالات الجزائر فرع ولاية سعيدة فيما يخص عدد المشتركين في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري'والتي تم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي من هذا البحث. وللتوصل إلى النموذج المناسب للظاهرة تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.20 والاعتماد على برنامج Excel 2007 لحساب المركبات.

أما فيما يخص حدود الدراسة المكانية فتمثلت في دراسة عدد المشتركين في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' لولاية سعيدة، أما فيما الحدود الزمانية فاقتصرت الدراسة على الفترة 2010-2012 وفق لبيانات فصلية، وهي فترة كافية لإبراز الدورية في ظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري'.

## II - الطريقة :

يظهر العديد من السلاسل الزمنية بشكل موسمي، والموسمية يمكن التعبير عنها أنها التذبذبات الدورية ضمن السنة الواحدة[1]، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت تزيد في فترات وتنقص في أخرى وذلك بسبب عوامل ترويجية وأخرى ترتبط بحجم الضغط على مثل هذه الشبكات. مما استدعى تحليلها بالأسلوب المناسب وهو تحليل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي.

### 1- مفهوم أسلوب التحليل الطيفي :

يعد التحليل الطيفي من الأساليب الحديثة المستخدمة في الاقتصاد بمجالات عديدة و الذي يعتمد بالأساس على تحويل بيانات السلسلة الزمنية إلى موجة جيب وجيب تمام ومن ثم إجراء التقدير وفقا لمخططات دورية[2]. و يطلق على نمذجة بيانات السلاسل الزمنية باستخدام مكونات الجيبية : التحليل الطيفي، والأداة الرئيسية في هذا النموذج هي الدورات، وأبسط نموذج لمناسبة التحليل الطيفي هو موجة جيبية وأكثر يعني الضوضاء البيضاء[3].

### 2- الشكل العام لأسلوب التحليل الطيفي :

الميزة الأساسية لهذا النموذج أنه يدرس الظواهر التي تتميز بالدورية، بحيث يمكن نمذجتها بنموذج رياضي مكون من قسمين [4]

$$Y_t=F(t)+g(\cos w ,\sin w)$$

t : الزمن
w: التردد الزاوي
حيث يمثل الجزء الأول من هذا التابع F(t) الاتجاه العام للظاهرة الاقتصادية المدروسة.
أما الجزء الثاني x(t)=g(cosw ,sinw) فهو يمثل الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري ) في السلسلة الزمنية، والذي يمكن توضيحه من خلال الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري) [5] (الشكل البياني رقم01-انظر الملحق-).

### 3- معلمات النموذج : [6] يمكن كتابة النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_t= \mu+A\cos(w_t)+B\sin(w_t)+e_t$$

A : تمثل السعة وهي القيمة العظمى للاهتزاز.
T : تمثل الدور للسلسلة الزمنية، وهو المجال الزمني الذي تتكرر فيه المشاهدة انطلاقا منه.
δ : يمثل الطور المقاس بالراديان وهو يحدد بدقة تواتر الزمن مابين مبدأ الزمن واللحظة التي يكون فيها الاهتزاز معدوما أو لا قيمة له.
A وB معاملات فورييه[7]
ويعطى التردد الزاوي بالعلاقتين :

$$w_i=2\pi/N$$

$$w_i=2\pi_i F_i$$

حيث : N يمثل عدد المشاهدات
F : FIT ويدل على عدد الدورات المتعاقبة وأجزائها فيكون:

$$F_i=i/n$$

ويمكن أن تأخذ العلاقة السابقة الصيغة التالية :

$$Yt = \mu + \sum_{i=1}^{N} \alpha i \cos(wit) + \beta i \sin(wit)$$

$$_i=1/N\ \alpha\sum^{N}_{i=1}(y_t-\hat{y})\cos w_i t \qquad i=0,n$$

$$_i=2/N\ \alpha\sum^{N}_{i=1}(y_t-\hat{y})\cos w_i t \qquad i=0,1,2\ldots n-1$$

$$_i=1/N\ \beta\sum^{N}_{i=1}(y_t-\hat{y})\sin w_i t \qquad i=0,n$$

$$_i=2/N\ \beta\sum^{N}_{i=1}(y_t-\hat{y})\ \sin w_i t \qquad i=0,1,2\ldots n-1$$

$$A_i=\sqrt{\alpha i^2 + \beta i^2}$$

$$\theta_i=\text{arctg}\ \beta_i/\alpha_i$$

حيث: $\theta_i$: يسمى بالطور العام.

$$\delta i=_i\theta/w_i$$

وتصاغ كل مركبة بالشكل التالي :

$$C_i t= \alpha i \cos(wit) + \beta i \sin(wit)$$

إن عدد المركبات الدورية الإجمالية التي يمكن وضعها بشكل عام في النموذج النهائي هو نصف عدد المشاهدات المدروسة للسلسلة الزمنية تجري إضافة المركبات إلى النموذج إلى غاية الوصول إلى معامل تحديد مقبول.

## III- النتائج ومناقشتها :

حاولنا في هذه الدراسة القياسية نمذجة الاشتراكات باستخدام أسلوب سلاسل فورييه من خلال البيانات التي تتضمن الاشتراكات في خدمة الانترنيت وفقا للمتعامل FAWRI الذي يعتبر من أهم المتعاملين لشبكة الانترنيت في السوق الجزائرية، و من خلال البيانات المتحصل عليها بصعوبة من وكالة اتصالات الجزائر بسعيدة( الجدول رقم01- أنظر الملحق-) أمكن استنتاج التزايد في عدد المشتركين في شبكة الانترنيت في العموم، ولكن بالنظر إلى البيانات الفصلية لاحظنا وجود تذبذب من فصل إلى آخر وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010-2012 بمعطيات فصلية بحيث نلاحظ أدنى قيمة المتمثلة في 44 مشترك في الفصل الأول من سنة 2010 وأعلى قيمة 241 مشترك في الفصل الأخير من سنة 2012.

من خلال التمثيل البياني للاشتراكات كذلك ( الشكل رقم02 -أنظر الملحق-)اتضح أن السلسلة دورية باتجاه خطي وبالتالي يمكن قبول فرضية أن سلسلة الاشتراكات تتميز بالموسمية والعشوائية، ويمكن نمذجتها من خلال معادلة الاتجاه العام وفقا للنموذج التالي :

$$y = b_0 + b_1 t$$

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS تم التوصل إلى أن معامل الارتباط 0.61 مما يدل على وجود علاقة مقبولة بين المتغير التابع الاشتراكات والمتغير المستقل الزمن (الفصول) وبالاعتماد على قيمة المعنوية التي كانت أقل من 0.05 وبذلك فإن معالم النموذج معنوية، وبالاعتماد أيضا على جدول تحليل التباين نستنتج معنوية النموذج الذي يمكن صياغته كالتالي :

$$\hat{y} = 41.348 + 0.605t$$

وبالاعتماد على النموذج المقدر يمكن التوصل إلى القيم المقدرة $\hat{y}$ للاشتراكات (الجدول رقم(02)-أنظر الملحق-)

بما أن معامل التحديد 0.37 الذي يعتبر مقبولا فإنه يمكن قبول فرضية وجود علاقة بين الاشتراكات والزمن، غير أن التغير في الاشتراكات لا يمكن ارجاعه إلى عامل الزمن فقط وإنما إلى عوامل أخرى وبالتالي سوف نقوم بإضافة المركبات الواحدة تلوى الأخرى حتى التوصل إلى معامل تحديد مقبول، وبالاعتماد على المعالجة الحاسوبية المتكررة تم التوصل إلى المركبات (الجدول رقم(03) والجدول رقم (04)-أنظر الملحق-)

وبحساب السعة، التردد الزاوي و معاملات فوريه يمكن التوصل إلى المركبات التالية :

$C(T,0)=75.89COS(0)*T+0*SIN(0)*T$

$C(T,1)=-3.218*COS(\pi/6)*T+20.968*SIN(\pi/6)*T$

$C(T,2)=19.072*COS(\pi/3)*T+2.473*SIN(\pi/3)*T$

$C(T,3)=18.281*COS(\pi/2)*T+7.89*SIN(\pi/2)*T$

$C(T,4)=0.239*COS(2\pi/3)*T-26.311*SIN(2\pi/3)*T$

$C(T,5)=21.03*COS(5\pi/6)*T+1.511*SIN(5\pi/6)*T$

$C(T,6)=5.698*COS(\pi)*T+0*SIN(\pi)*T$

بعد إجراء إدخال المركبات عل النموذج الأصلي وحساب معامل التحديد في كل مرة يمكن رفض الفرضية الثانية أن إضافة المركبات تحسن من جودة النموذج بحيث لا ترفع بالضرورة من قوة العلاقة بين المتغير التابع(الاشتراكات في شبكة الانترنت وفقا للمتعامل(FAWRI ) والمتغير المستقل (الزمن)وبذلك سنكتفي بالمركبة التي تحقق أكبر معامل تحديد وهي المركبة الثانية $C_1t$ (0.524) وبالتالي يمكن كتابة النموذج الذي يصلح للتنبؤ كالتالي:

$$\hat{y} = 41.348 + 0.605t + -3.218*COS(\pi/6)*T+20.968*SIN(\pi/6)*T$$

وبذلك سنقوم بالتنبؤ بعدد المشتركين في الفصل الأول من سنة2013 باستخدام النموذج المحدد (الجدول رقم (05)-أنظر الملحق-)

للحكم على دقة النموذج وقدرته التنبؤية سوف نقوم بمقارنة عدد المشتركين الفعلي للفترة2013/01 الذي بلغ حسب المعطيات 193مشترك وذلك بحساب النسبة 193/149.277 نجد 0.77 وبالتالي فإن 77٪ من النتائج المستخرجة بالاعتماد على النموذج دقيقة.

## IV- الخلاصة :

في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام و الانتشار الواسع لشبكة الانترنيت مما أدى إلى وجود منافسة كبيرة من طرف المتعاملين في هذا القطاع بهدف استقطاب أكبر عدد من المشتركين ونظرا للتذبذب الذي تعرفه الاشتراكات في خدمة الانترنيت كان لابد من معالجتها بالأسلوب المناسب بهدف التعرف على سلوكها والتنبؤ بقيمها المستقبلية وذلك باستخدام أسلوب سلاسل فوريه (أسلوب التحليل الطيفي) المطبق على اشتراكات الانترنيت للمتعامل 'فوري' بحيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاشتراكات والزمن بمعامل ارتباط 0.61 الذي يعتبر مقبولا وهي دورية باتجاه خطي، وبعد إدخال المركبة الثانية ارتفع معامل الارتباط إلى 0.72 وبهذا توصلنا إلى النموذج المناسب

لنمذجة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' والذي تم على أساسه التنبؤ بعدد المشتركين للفصل الأول من سنة 2013 الذي كان في حدود 149مشتركا حيث بلغت دقة النموذج التنبؤية حسب المعيار المختار77٪ في التعبير عن القيم الفعلية.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم (01) : الاشتراكات في خدمة الانترنيت وفقا للمتعامل 'Fawri'**

| الفصول | عدد المشتركين |
|---|---|
| 2010/01 | 44 |
| 2010/02 | 97 |
| 2010/03 | 21 |
| 2010/04 | 36 |
| 2011/01 | 213 |
| 2011/02 | 93 |
| 2011/03 | 139 |
| 2011/04 | 216 |
| 2012/01 | 134 |
| 2012/02 | 80 |
| 2012/03 | 140 |
| 2012/04 | 241 |

**المصدر:** وثائق مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة لوكالة اتصالات الجزائر لولاية سعيدة.

**الجدول رقم(02) : القيم المقدرة $\hat{y}$ للاشتراكات**

| الفصول | 2010/01 | 2010/02 | 2010/03 | 2010/04 | 2011/01 | 2011/02 | 2011/03 | 2011/04 | 2012/01 | 2012/02 | 2012/03 | 2012/04 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $\hat{y}$ | 41.953 | 42.558 | 43.163 | 43.768 | 44.373 | 44.978 | 45.583 | 46.188 | 46.793 | 47.398 | 48.003 | 48.608 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم(03) : المركبات التي سيتم إضافتها للنموذج.**

| Cit | $C_0t$ | $C_1t$ | $C_2t$ | $C_3t$ | $C_4t$ | $C_5t$ | $C_6t$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 75.89 | 7.697 | 11.68 | 7.89 | 22.905- | -17.456 | -5.698 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم (04) : معاملات التحديد بعد إضافة المركبات.**

| Cit | $C_0t$ | $C_1t$ | $C_2t$ | $C_3t$ |
|---|---|---|---|---|
| | 75.89 | 7.697 | 11.68 | 7.89 |
| $R^2$ | 0.00088 | 0.524 | 0.146 | 0.06 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم(05) : التنبؤ بعدد المشتركين في الفصل الأول من سنة2013 .**

| الفصول | 2013/01 | 2013/02 | 2013/03 | 2013/04 |
|---|---|---|---|---|
| عدد المشتركين | 149.277 | - | - | - |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم (06) : حساب wit لكل مركبة.**

| T | $W_0t$ | $W_1t$ | $W_2t$ | $W_3t$ | $W_4t$ | $W_5t$ | $W_6t$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | 0 | 0.524 | 1.047 | 1.571 | 2.094 | 2.617 | 3.142 |
| **2** | 0 | 1.047 | 2.094 | 3.142 | 4.189 | 5.236 | 6.283 |
| **3** | 0 | 1.571 | 3.142 | 4.712 | 6.283 | 7.854 | 9.425 |
| **4** | 0 | 2.094 | 4.189 | 6.283 | 8.378 | 10.472 | 12.566 |
| **5** | 0 | 2.618 | 5.236 | 7.854 | 10.472 | 13.09 | 15.708 |
| **6** | 0 | 3.142 | 6.283 | 9.425 | 12.566 | 15.768 | 18.85 |
| **7** | 0 | 3.665 | 7.330 | 10.996 | 14.661 | 18.326 | 21.991 |
| **8** | 0 | 4.189 | 8.780 | 12.566 | 16.755 | 20.944 | 25.133 |
| **9** | 0 | 4.712 | 9.425 | 14.137 | 18.85 | 23.562 | 28.274 |
| **10** | 0 | 5.236 | 10.472 | 15.708 | 20.499 | 26.18 | 31.416 |
| **11** | 0 | 5.76 | 11.519 | 17.279 | 23.038 | 28.798 | 34.558 |
| **12** | 0 | 6.283 | 12.566 | 18.85 | 25.133 | 31.416 | 37.699 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الجدول رقم(07) : حساب المركبات.**

| Cit | C0t | C1t | C2t | C3t | C4t | C5t | C6t |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | 75.89 | 7.697 | 11.68 | 7.89 | -22.905 | -17.456 | -5.698 |
| **2** | 75.89 | 16.55 | -7.39 | -18.281 | 22.67 | 9.206 | 5.698 |
| **3** | 75.89 | 20.968 | -19.072 | -7.89 | 0.239 | 1.511 | -5.698 |
| **4** | 75.89 | 19.77 | -11.68 | 18.281 | -22.905 | -11.824 | 5.698 |
| **5** | 75.89 | 13.271 | 7.39 | 7.89 | 22.67 | 18.97 | -5.698 |
| **6** | 75.89 | 3.218 | 19.072 | -18.281 | 0.239 | -21.03 | 5.698 |
| **7** | 75.89 | -7.697 | 11.68 | -7.89 | -22.905 | 17.456 | -5.698 |
| **8** | 75.89 | -16.55 | -7.39 | 18.281 | 22.67 | -9.206 | 5.698 |
| **9** | 75.89 | -20.968 | -19.072 | 7.89 | 0.239 | -1.511 | -5.698 |
| **10** | 75.89 | -19.77 | -7.39 | -18.281 | 22.905- | 11.824 | 5.698 |
| **11** | 75.89 | -13.218 | 7.39 | -7.89 | 22.67 | -18.97 | -5.698 |
| **12** | 75.89 | -3.218 | 19.072 | 18.281 | 0.239 | 21.03 | 5.698 |

**المصدر :** من إعداد الباحثين.

**الشكل البياني رقم (01) : الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري).**

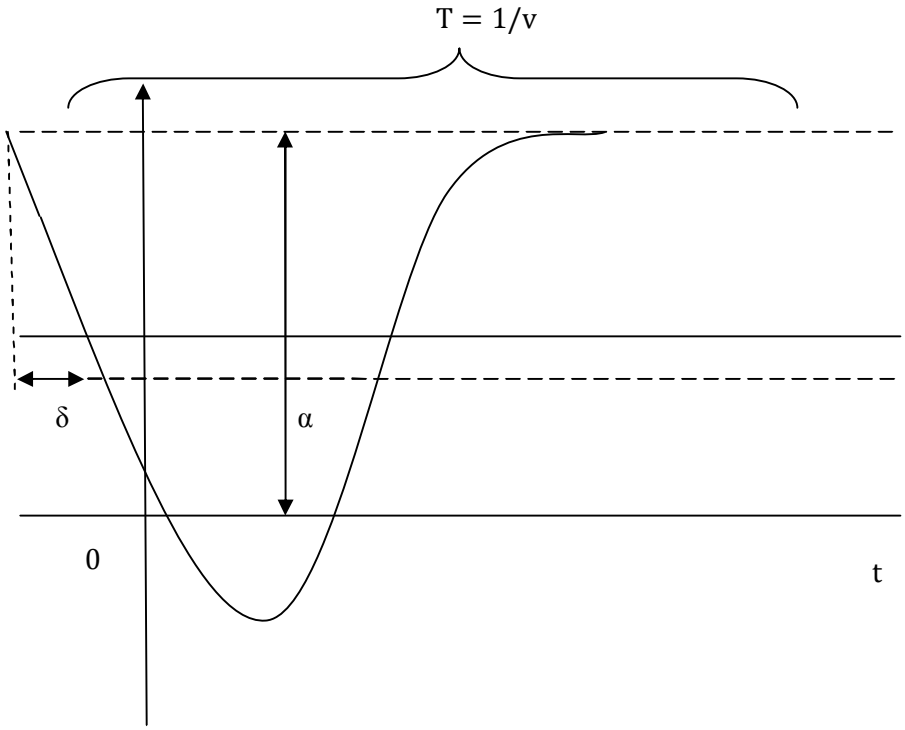


**الشكل رقم (02) : الرسم البياني للاشتراكات في شبكة الانترنيت للمتعامل فوري**

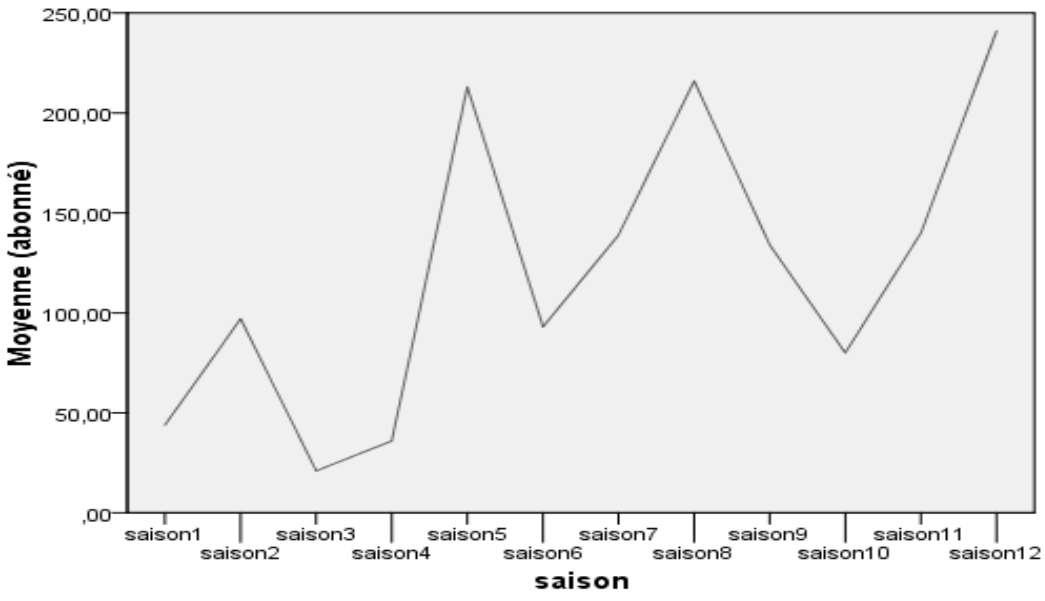


**المصدر :** مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإحتماعية –نسخة20-

**- الإحالات والمراجع :**

**1**. A group of searchers, Engineering Statistics Handboook, 2003, http://www.itl.nist.gov/div898/handbook/pmc/section4/pmc443.htm

2.محمد دركزنلي، نور الحميدي، **نمذجة إنتاج الفستق الحلبي في محافظة حلب باستخدام اسلوب التحليل الطيفي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد23(2)، حزيران 2011، ص396.

**3**. Johnc.Brocklebank, David A. Dickey, **Sas For Forcasting Time Series**, .sas institute inc .cary, USA, 2nd edition, 2003, p323.

**4**. Johnc.Brocklebank,David A.Dickey, Op.Cit, p224

**5**. Rebecca M.Warner,, **Specral Analysis Of Time-Series Data**, the guilford press, new york, USA, 1998, p08.

6.Harmonic Analysis, 2006, Publié le 05/08/2009. http: //www. marine. rutgers. edu/dmcs/ms615/2006/harmonic- anal ysis. Doc.

**7**.احمد أديب احمد، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية -دراسة ميدانية- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ص119.

# قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء
## دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث: (موبليس، جيزي و أوريدو) بمدينة ورقلة جنوب الجزائر

# Measuring quality dimensions of services from a customer's point of view
## Empiric Study in mobile services provided by three mobile firms (Mobilis, Djezzy and Ooredoo) in Ouargla Southern Algeria

أحمد بن عيشاوي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث للهاتف النقال (موبليس، جيزي و أوريدو) بمدينة ورقلة جنوب الجزائر، بالاعتماد على الأبعاد الخمسة للجودة وهي (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف)، تم توزيع240 استمارة استبيان على عملاء المؤسسات الثلاث بالتساوي، تم استرجاع 66,67 % منهم والتي هي صالحة للتحليل. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها أن الخدمات المقدمة تتوفر فيها أبعاد الجودة مع الأخذ بعين الاعتبار إن ثمة تفاوت في مستوى تطبيق تلك الأبعاد فيما بينها وفيما بين المؤسسات الثلاث المقدمة للخدمة وانسجاما مع تلك الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات.

**الكلمات المفتاح :** قياس أبعاد الجودة، خدمات الهاتف النقال، رضا العميل.

**Abstract :** This study aimed to measure the level of quality dimensions of services from a customer's point of view provided by three (03) mobile firms (mobilis, Djezzy & ooredoo) in Ouargla southern Algeria, this study depended on five dimensions (tangibility, reliability, responsiveness, assurance, empathy), 240 questionnaires were distributed to customers, the returned questionnaires were 66,67% eligible for analysis, the study had many important findings including that customer's respond that mobile firms apply service dimensions, and safety taking into account that application varies among the five dimensions and among the three firms and depending on conclusions that come out, we provided numbers from recommendations appropriated with this conclusions.

**Keywords :** measuring quality dimensions, mobile services, customers satisfaction.

**Jel Classification Codes :** L15, M3.

## I- تمهيد :

تميزت العقود الأخيرة بسيطرة الخدمات بمختلف أنواعها التعليمية والصحية وخدمات السياحة والتأمين والاتصالات وغيرها، ونتيجة لهذه التحولات والطلب المتنامي على تلك الخدمات وكذا التنافس المتزايد لمؤسسات هذا القطاع أكدت على أن مسألة تحسين الجودة ليس مجرد خيار بل حتمية تقتضيها مختلف تلك التطورات باعتبارها مطلبا لدى عملائها في المقام الأول وكذا لدى عامليها ومختلف باقي متعامليها وللمجتمع بأسره.

تلعب جودة الخدمة دورا مهما في إعداد منتج الخدمة وتسويقه، حيث أنها ذات أهمية بالغة لكل من مقدمي الخدمة (المؤسسات الخدمية) والمستفيدين منها (العملاء) على حد سواء، إذ يرجع اهتمام الباحثين بجودة الخدمة عموما إلى التأثير المباشر على حصتها السوقية وربحيتها، لاسيما على المدى الطويل، لذلك يفهم بأنه على مؤسسات تقديم الخدمة العمل على أن تتوافق جودة الخدمات المقدمة التي يدركها العميل على الأقل مع توقعاته أو تتعداها، كونها تعد على العموم من الأولويات الرئيسية لمختلف المؤسسات بما فيها مؤسسات تقديم الخدمة وذلك بفعل المنافسة الحادة وزيادة توقعات العملاء، الذي خلق مناخ عمل تحتل فيه جودة الخدمات المقدمة مرتبة في غاية الأهمية لتحقيق دواعي الرضا لدى العملاء، مما يؤمّن لها البقاء والاستمرار والتطور وسط المتغيرات الحالية للبيئة المحلية والدولية.

وجاءت أهمية هذه الدراسة التي تمحورت حول قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العميل المتمثلة في (الملموسية، الإعتمادية، الإستجابة، الامان، والتعاطف)، حيث اهتم الجانب الميداني منها بخدمات الهاتف النقال الذي شمل عينة من عملاء المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا") بمدينة ورقلة.

eMail : (*) : benaichaoui_19@yahoo.fr

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

**ما هي إدراكات العملاء لمستوى أبعاد الجودة المتضمنة لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا") ؟ وما طبيعة الارتباط بين تلك الأبعاد وتحقيق الرضا لدى هؤلاء العملاء.**

**– الفرضيات :**

1- يدرك العملاء أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا").

- وتنبثق عنها الفرضية الفرعية التالية : إن هناك تفاوت في مستوى تلك الأبعاد بين مؤسسة وأخرى.

2- توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد جودة الخدمات (مجتمعة) للهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث و رضا العملاء.

- وتنبثق عنها الفرضية الفرعية التالية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد (منفردة) ورضا العملاء لهذه المؤسسات.

**– أهمية الدراسة :**

1- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع الاتصالات عموما، حيث يمثل الهاتف النقال إحدى أبرز أركانه، باعتباره الوسيلة الأكثر استعمالا في عصرنا الحالي وبالتالي فإن مسألة الكشف عن مستوى أبعاد الجودة المتضمنة لخدماته يعد أمرا بالغ الأهمية.

2- وبالمقابل فإن قياس رضا عملاء هذا القطاع قصد معرفة أهم النقائص التي تتخلل خدماته في وسعه مساعدة القائمين على مؤسسات تقديم هذا النوع من الخدمات على الإطلاع عليها ومحاولة تصحيحها والسيطرة عليها، مما يساهم في تحسين جودتها.

**– الدراسات السابقة :**

1- دراسة إياد فتحي العالول، بعنوان : قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة جوال من وجهة نظر الزبائن في محافظات غزة 2011، اعتمدت هذه الدراسة في قياس جودة الخدمات التي تقدمها الشركة محل الدراسة على مقياس نموذج الفجوات بين الجودة المتوقعة والجودة المدركة لتحديد مستوى الرضا ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مستوى متوسط أحيانا ومستوى جيد أحيانا أخرى لعينة الزبائن التي شملتهم الدراسة.

2- مولود حواس ورابح حمودي، دراسة بعنوان : أهمية جودة الخدمات في تحقيق ولاء المستهلك، دراسة حالة خدمات الهاتف النقال للوطنية للاتصالات بالجزائر وتحديدا بمدينة البويرة، لقد استندت الدراسة إلى قياس الأداء الفعلي لمستوى الجودة المدركة وتوصلت الدراسة إلى مستوى مقبول لولاء المستهلك لهذه المؤسسة بمدينة البويرة محل الدراسة.

أما ما يميز الدراسة الحالية على أنها استهدفت معرفة مدى رضا عينة من العملاء على الخدمات التي تقدمها مؤسسات الهاتف النقال الثلاث (موبيليس، جيزي وأوريدو"نجمة سابقا") بمدينة ورقلة بالاعتماد على مقياس servqual الخماسي الأبعاد، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تفيد عدم رضا هؤلاء العملاء بالقدر الكافي على خدمات هذه المؤسسات برغم ما يروج له بما يسمى بخدمات الجيل الثالث (G3) بالنسبة لمؤسستي موبيليس وأوريدو " نجمة سابقا"

**– حدود الدراسة :**

1- الحدود الزمنية : تمت الدراسة من 2013/07/16 إلى 2013/12/19.

2- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على عينة من عملاء (مستخدمي) الهاتف النقال بمدينة ورقلة لدى المؤسسات الثلاث: موبليس، جيزي وأوريدو "نجمة سابقا".

**– المنهج المستخدم في الدراسة :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للاستدلال على مضامين الأدبيات التي تطرقت إلى أهم المفاهيم والأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة بهدف إسقاط مضامين الدراسة النظرية على واقع صنف معين من تلك الخدمات المتمثلة فيما تقدمه مؤسسات الهاتف النقال الثلاث المتواجدة عبر التراب الوطني من خلال عينة لعملائها بمدينة ورقلة محل الدراسة الميدانية.

سوف نحاول تقديم عرضا وجيزا لبعض الجوانب الفكرية التي اهتمت بالمرجعيات النظرية لهذا الموضوع، من خلال التطرق إلى ماهية الخدمة عموما وكذا إلى الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة، ثم التعريف بعض الشيء بمفهوم الرضا لدى العميل.

**1- ماهية الخدمة**

**1-1 التعريف بالخدمة :** يجمع الخبراء على أهمية الخدمات في تنمية الناتج المحلي لمعظم البلدان، لاسيما المتقدمة منها، برغم جملة من الخصائص التي تميزها وتعقد من إمكانية تصميمها وتقديمها.

يعرفها محمد توفيق ماضي على كونها " نشاط أو سلسلة من الأنشطة التي إلى حد ما ذات طبيعة غير ملموسة وغير عادية".[1]

كما يعرفها أحمد السيد مصطفى على أنها " نشاط يؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات معينة لدى العميل".[2]

ومما تقدم يمكن القول أن الخدمة هي " نشاط أو سلسلة من النشاطات تغلب عليها خاصية اللاملموسية تقدم لإشباع حاجة أو حاجات معينة لدى طالبها".

**2-1 خصائص مميزة للخدمة :** تتميز الخدمة كمنتج بعدة صفات وخصائص تميزها عن السلعة وتتمثل هذه الخصائص أساسا فيما يلي :[3]

أ- الجانب غير الملموس للخدمة : تتميز النظم الخاصة بإنتاج وتقديم الخدمة بأن أنشطتها تؤدى دون أن يكون لها كيان مادي ملموس.

ب- سيطرة الجانب الإنساني على نظم إنتاج وتقديم الخدمة: من خلال تفاعل وانطباعات مقدم الخدمة وكذا المستفيد منها على حد سواء.

ج- تزامن إنتاج وتقديم الخدمة مع الأثر الذي يصيب العميل: أي أن العميل لا يتأثر بالخدمة إلا مع بداية تقديمها ويزداد ذلك مع مرور وقت تلقي هذه الخدمة.

د- الخدمات لا تخزن: أي لا يمكن تخزين الخدمة قبل بيعها وهذا على خلاف السلع التي يمكن تخزينها قبل بيعها.

ه- عدم تماثل مستويات الأداء في الخدمة: أي أنها لا تتسم بخاصية النمطية.

**2- الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة :**

**1-2 تعريف جودة الخدمة :** تعرف الجودة في الخدمات على أنها "معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء".[4]

كما تعرف على كونها "جملة الخصائص التي يجب أن تتوفر في الخدمة بهدف الوفاء بمتطلبات العميل".[5]

وتعرف أيضا بأنها "تقديم خدمة أفضل من توقعات العميل"[6]

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح أنها ركزت في مجملها على التقدير الشخصي للعميل كمعيار أساسي لمعرفة حقيقة مستوى الجودة للخدمات التي تقدم له، ومن جهة أخرى يتضح أيضا أن مستوى هذه الجودة هو نسبي ويختلف من شخص إلى آخر، حيث يتطلب من مؤسسات تقديم الخدمة التركيز على اتجاهات هؤلاء العملاء حول ما يريدونه فعلا من هذه الخدمات باعتباره الطريق الرئيسي المؤدي إلى تحقيق رضاهم.

**2-2 أبعاد الجودة في الخدمات :** تمتلك الخدمات عموما أبعادا متعددة ترتبط أساسا بالجودة يمكن من خلالها تحديد قدرة إشباعها لحاجة العميل ولقد حددها خبراء الجودة في عشرة أبعاد وهي: [7] الإعتمادية، الملموسية، المصداقية (الثقة)، فهم ومعرفة حاجات العميل، الإتصال، الأمان (الضمان)، التمكين، سهولة الحصول على الخدمة، الاستجابة والتعاطف.

وفي هذا الصياغ لقد حدد Berry and parasuraman خمسة أبعاد أساسية من بين العشرة المذكورة كمقياس لجودة الخدمات أطلق عليها اسم مقياس « Servqual »[8] ، حيث أثبت كفاءة عالية في المجال العملي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على تلك الأبعاد الخمسة في الجانب الميداني لهذه الدراسة وهذه الأبعاد هي[9] : الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، الأمان والتعاطف، التي يمكن تفصيلها وفق ما يلي[10]

- الاعتمادية : التي تتمثل في مدى وفاء المؤسسة المقدمة للخدمة بوعودها التي وعدت بها عملائها بخصوص مستوى الجودة المتضمن لخدماتها.
- الملموسية (الماديات) : وهي كافة الملموسات المادية ذات الالتماس المباشر مع العملاء مثل المبنى، الديكور التجهيزات المادية لتسهيل تقديم الخدمة إلى غيره.
- الاستجابة : وهي مدى قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة بصورة فورية ومتقنة وفقا لما يتطلع له العميل، وكذا التفاعل السريع مع الشكاوي والمقترحات والعمل على حلها وتلبيتها بصورة جيدة وفقا لتصوره.
- الأمان (الضمان) : وهو يشمل الاطمئنان النفسي والمادي اتجاه الخدمة المقدمة.
- التعاطف : التي تعني المحادثة المهذبة والاحترام المتبادل والشفافية والألفة كل هذا يقوي انطباعه حول مستوى جودة الخدمة.

**3- ماهية الرضا لدى العميل**

**3-1 مفهوم الرضا لدى العميل :** ويعرف الرضا لدى العميل على أنه "تعبيرا عن مدى تجاوب الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة لحاجات ورغبات العميل[11]، ويقول P.kotler بأنه "حكم العميل بالنظر إلى الخبرة الاستهلاكية الناتجة عن توقعاته بالنسبة للمنتج والأداء المدرك"[12]

كما يعرف أيضا بأنه "الحالة النفسية الناتجة عن عمليات تقييم مختلفة"[13]

وعلى ضوء هذه التعاريف نستطيع أن نقول أن الرضا لدى العميل يمثل مؤشرا رئيسيا يحدد للمؤسسة أهمية المنتج بالنسبة له (سلعة أم خدمة) وفقا لأبعاد الجودة المتوفرة فيه.

**3-2 أهمية رضا العميل:** يحقق رضا العميل جملة من الفوائد للمؤسسة أهمها: [14]

3-2-1- كسب ولاء وثقة العميل:

3-2-2- تحقيق الحصة السوقية المستهدفة والتفوق التنافسي الذي من خلاله تتوالى الأرباح والنتائج الجيدة.

3-2-3 يساهم بقوة في تحقيق البقاء والاستقرار والتطور

**3-3 محددات الرضا لدى العميل:** هناك عنصرين أساسيين يساهمان في تحديد الرضا لدى العميل هما: [15]

**3-3-1-** التوقعات: التي تعرف على كونها "مجموعة المعتقدات والأفكار التي يتوفر عليها العميل والتي تشكل جملة من المعايير والمقاييس الثابتة التي يقيم بموجبها قرار جودة منتج معين سواء أكان سلعة أم خدمة" [16]

**3-3-2-** الإدراكات: التي "تتمثل فيما يحصل عليه العميل فعلا من منافع وقيمة إستعمالية جراء حصوله على هذا المنتج." [17]

وهنا نكون أمام احتمالين:

- إما أن الإدراكات تتفوق على التوقعات ويكون هنا العميل أمام حالة جيدة من الرضا.
- أو إما العكس أي أن الإدراكات تكون أقل من التوقعات ويصاب حينها العميل بحالة من الإحباط التي تعبر عن عدم رضاه عن المنتج.

**3-4- مراحل تحقيق الرضا لدى العميل:** يمكن للمؤسسة التوصل إلى تحقيق رضا العميل من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي:[18]

**3-4-1-** فهم حاجات العميل: يتطلب من القائمين على وظيفة التسويق التتبع الدائم للسلوك الشرائي للعملاء قصد تحديد العوامل المؤثرة فيه وبالتالي الإلمام ومعرفة حاجاتهم وتطلعاتهم.

**3-4-2-** التغذية العكسية للعميل: ومن خلال هذه المرحلة تستعمل المؤسسة جملة من الطرق والأساليب لتعقب آراء هؤلاء العملاء واتجاهاتهم حول منتجاتها قصد معرفة آرائهم وتطلعاتهم.

**3-4-3-** القياس المستمر لرضا العميل: من خلال المقابلات والاستقصاءات وغيرها من الأدوات التي يجب على المؤسسة القيام بها باستمرار لمعرفة التغيرات الحاصلة في آراء العملاء بصدد العمل على تحقيق رضاهم باستمرار.

**3-5 أثر الجودة في تحقيق رضا العميل:** فمن خلال ما تقدم ذكره يتضح جليا تأثير جودة المنتج عموما سواء كان (سلعة أم خدمة) في تحقيق رضا العميل، أي أن الجودة في غالب الأحيان تؤدي إلى تحقيق الرضا لكن لما يتعلق الأمر بجودة الخدمات خصيصا، فإن هذه المسألة تزداد صعوبة نظرا لجملة الخصائص التي تميز الخدمات عن السلع، التي سبق التطرق إليها، لذلك جاءت جملة العناصر المحققة لجودة الخدمات في غالبها ذات أبعاد نفسية كالإعتمادية والتعاطف والأمان وغيرها قصد التأثير في الجودة التي يدركها العميل فعلا والتي تؤدي في الأخير إلى تحقيق الرضا لديه. [19]

## II - الطريقة:

وهي المتعلقة بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وذلك من خلال مايلي:

### 1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء (مستعملي) الهاتف النقال بمدينة ورقلة محل الدراسة، للمؤسسات الثلاث المتواجدة بالسوق الجزائري (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا").

### 2. عينة الدراسة :

شملت الدراسة 240 عميل لدى المؤسسات الثلاث بمدينة ورقلة تم توزيع قوائم الاستبيان بالتساوي عليهم أي 80 استمارة لعملاء كل مؤسسة: إذ كانت قوائم الاستبيانات السلمية المسترجعة 62 قائمة بالنسبة لموبليس أي بنسبة 77,50 %، و52 قائمة بالنسبة لجيزي أي بنسبة 65%، و46 قائمة لأوريدو (نجمة سابقا) أي بنسبة 57,50 %، وعليه فلقد قدر العدد الإجمالي للقوائم المسترجعة السليمة والصالحة للتحليل 160 قائمة أي بنسبة 66,67 %.

### 3. وصف عبارات الاستبيان :

أما فيما يتعلق بوصف فقرات استمارة الاستبيان فقد شملت معلومات حول العملاء المبحوثين ومدى إدراكهم لمستوى توفر أبعاد جودة الخدمات التي يتلقونها بالاعتماد على مقياس Servqual خماسي الأبعاد الذي سبق التعريف به وهذه الأبعاد هي: الملموسية (أي العناصر المادية في الخدمة)، الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف والأمان، إضافة إلى عبارات متعددة تمحورت حول مدى رضا هؤلاء العملاء على جودة الخدمات المقدمة، وبذلك شملت استمارة الاستبيان ثلاثة أجزاء رئيسية التي يمكن توضيحها بإيجاز وفق ما يلي:

- **الجزء الأول :** فلقد تضمن وصف أفراد عينة البحث، أي بياناتهم الشخصية من حيث الجنس، السن، المهنة.
- **الجزء الثاني :** فلقد خصص لتحديد مستوى إدراك مدى توفر أبعاد الجودة المتضمنة لخدمات الهاتف النقال من وجهة نظر العملاء، إذ اشتمل هذا الجزء على 15 عبارة للإبعاد الخمسة للجودة وفق المقياس المذكور، أي بمعدل ثلاثة عبارات لكل بعد من تلك الأبعاد وهي موزعة كما يلي:الملموسية: من العبارة (1 إلى 3)، الاعتمادية: من العبارة (4 إلى 6)، الاستجابة: من العبارة (7 إلى 9)، التعاطف: من العبارة (10 إلى 12)، الأمان: من العبارة (13 إلى 15).
- **الجزء الثالث :** فلقد خصص لمعرفة مدى رضا العميل على الخدمات التي يتلقاها من لدن المؤسسة التي يتم التعامل معها، حيث اشتمل هذا الجزء على 10 عبارات. من العبارة (16-25).

### 4. الأساليب الإحصائية المستعملة :

لقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الضرورية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من خلال عينة البحث، وقد تم احتساب النتائج ومعالجتها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ويمكن التعرض إلى هذه الأساليب الإحصائية وفق ما يلي :

4-1 التوزيعات التكرارية : لتحديد خصائص مفردات عينة الدراسة.

4-2النسب المئوية : لإظهار نسبة الإجابات المتعلقة بكل مفردة قياسا بباقي الإجابات الأخرى لمفردات العينة.

4-3المتوسط الحسابي: من اجل وصف خصائص العينة، وتحديد اتجاه الإجابات وتأثيرها على متغيرات الدراسة بعد إعطاء الأوزان (1،2،3،4،5) (أتفق تماما، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماما) المتعلق بجزئي استمارة الاستبيان الثاني والثالث وذلك وفق المعادلة التالية: $\bar{x} = \frac{\sum xi}{n}$

4-4 الانحراف المعياري : ليبين درجة التشتت في الإجابات عن متوسطها الحسابي، إذا كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول المتوسط الحسابي، والذي يحسب بموجب المعادلة التالية: $S = \sqrt{\frac{\sum(xi-\bar{x})^2}{n}}$

5-4 تحليل الارتباط : لإثبات وجود علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد جودة الخدمة المقدمة (مجتمعة) ورضا العملاء وكذا من خلال وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد ورضا العملاء، الذي يحسب وفقا للعلاقة : $r = \frac{\sum[(x-\bar{x})(y-\bar{y})]}{\sqrt{\sum(x-\bar{x})^2 \sum(y-\bar{y})^2}}$

**5. قياس مستوى صدق وثبات الاستبيان :**

**1-5 قياس الصدق** : وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات، تمت الاستعانة بعدد من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في إدارة الأعمال والتسويق والإحصاء قصد تحكيم عبارته.

**2-5 قياس الثبات :** باستخدام مقياس "ألفا كرونباخ" لقياس مستوى ثبات العناصر المكونة للأبعاد الخمسة التي استعملت لقياس مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء حول خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث.

كان متوسط نتائج هذه الأبعاد 0,844 والذي يعبر على مستوى الاتساق الداخلي بين العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة، إذ يعتبر مقبولا لأنه أعلى من 60% وهي النسبة المسموح بها في مثل هذه الدراسات.

**6. نبذة عن المؤسسات الثلاث محل الدراسة :**

**1-6 مؤسسة موبليس(mobilis)** : والتابعة إلى مؤسسة الجزائر للاتصالات، دخلت إلى الخدمة منذ نهاية سنة 2000 وهي تظم حوالي 120 وكالة وأكثر من 60 ألف نقطة بيع، أهم خدماتها اشتراكات، موبي كنترول، قوسطو، موبيليس كارت، موبي كونكت، MMS، ...إلخ وخدمة 3G.

**2-6 مؤسسة جيزي (Djezzy) :** و التابعة لمؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر، دخلت السوق الجزائرية منذ جويلية 2001 وهي متواجدة بجميع الولايات تقريبا، أهم خدماتها الرسائل الصوتية، المكالمات المزدوجة، تحويل المكالمات، الفاتورة المفصلة...إلخ.

**3-6 مؤسسة أوريدو"نجمة سابقا" (ooredoo) :** تابعة للوطنية الكويتية للاتصالات، تم اطلاقها التجاري في ماي 2004 في عدد قليل من الولايات، ثم عممت على باقي الولايات فيما بعد وأصبحت مؤخرا تحمل إسم أوريدو منذ ديسمبر 2013 وهي أول من أدخل خدمة الرسائل المتعددة السمعية البصرية، من أهم خدماتها الرسائل القصيرة، الرسائل المصورة، الإطلاع على البريد الصوتي، نظام الاتصال بشبكة الانترنت (GPRS) ودخلت نهاية سنة 2013في إطلاق خدمات الجيل الثالث لعشر ولايات على أن تعمم على باقي الولايات لاحقا.

## III - النتائج ومناقشتها:

سوف نتطرق إلى مناقشة النتائج ومحاولة تفسيرها وصولا في الأخير إلى اختبار فرضيات الدراسة.

**1. التعرف على بعض خصائص البيانات الشخصية لأفراد العينة المبحوثة :**

**1-1 توزيع أفراد العينة حسب الجنس للمؤسسات الثلاث :**

**1-1-1 مؤسسة موبيليس :** يتضح من الجدول رقم (01) ان ما نسبته 55% ذكورا و الباقي أي 45% إناثا وهذا يعني أن أكثر أفراد العينة نسبيا هم من الذكور.

**2-1-1 مؤسسة جيزي :** بين الجدول المشار إليه أن ما نسبته 52% من الذكور و48% من الإناث وهاتين النسبتين متقاربين بفارق بسيط لعنصر الذكور.

**3-1-1 مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) :** يشير نفس الجدول إلى أن ما نسبته 54% من الذكور والباقي أي 46% إناثا أي أن الزيادة النسبية فهي لعنصر الذكور.

**2-1 توزيع أفراد العينة حسب العمر :**

**1-2-1 مؤسسة موبيليس:** بين الجدول رقم (02) أن ما نسبته 9,67 % أقل من 20 سنة، بينما بلغت نسبة الذين أعمارهم بين (20-30 سنة) 48,38 %، وأن نسبة الذين أعمارهم بين (31-40 سنة) 25,21 %، أما الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 11,31 %، وما فوق 50 سنة 4,84 %.

**2-2-1 مؤسسة جيزي:** يشير نفس الجدول أن ما نسبته 7,69 % مما يقل أعمارهم عن 20 سنة، في حين أن نسبة الذين أعمارهم بين (20-30 سنة) 46,16 %، وان نسبة الذين تقع أعمارهم بين (31-40سنة) 23% أما نسبة الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 19,23 %، وما فوق 50 سنة 3,85 %.

**3-2-1 مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا):** إن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة 15,22 %، في حين أن نسبة الذين تقع أعمارهم بين (20-30 سنة) 26,09 %، أما نسبة الذين تقع أعمارهم بين (31-40 سنة) 34,78 %، في حين نسبة الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 17,40 %، وما فوق 50 سنة 6,52 %. مما سبق يتضح أن الفئة العمرية (20-30 سنة) هي الأكثر نسبة لدى المؤسسات الثلاث وتليها الفئات العمرية الأخرى.

**3-1 توزيع أفراد العينة حسب المهنة :**

**1-3-1 مؤسسة موبليس :** يشير الجدول رقم (03) أن 51,61 % هم من شريحة الموظفين، في حين أن ما نسبته 30,65 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن ما نسبته 14,52 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، أما الباقي وهو ما نسبته 3,22 % فهم يمثلون شريحة البطالون.

**2-3-1 مؤسسة جيزي :** بين نفس الجدول أن 57,69 % هم من الموظفين، بينما أن ما نسبته 19,23 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن 13,46 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، وأن 9,62 % يمثلون شريحة البطالين.

**3-3-1 مؤسسة أوريدو :** يشير الجدول السابق أن 43,48 % هم من الموظفين، بينما أن ما نسبته 26,08 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن 17,39 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، وأن 13.04 % يمثلون شريحة البطالين.
فمما تقدم تبين أن نسبة الموظفين نمثل النسبة الأكبر لدى المؤسسات الثلاث يليها الطلبة فالأعمال الحرة والبطالين.

**2. تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث من وجهة نظر العملاء :**

تبين الجداول من (4 إلى 6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذا الأهمية النسبية المتعلقة بأبعاد جودة خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لكل بعد وفيما يتعلق بكل مؤسسة على حدا ما يلي :

**1-2 بما تعلق بمؤسسة موبليس :**

**1-1-2 بعد الملموسية:** والممثل بواسطة العبارات من (1-3)، إن المتوسط الحسابي لهذه العبارات تراوح ما بين (3,34 و 3,61) وهذا يعبر عن ان مستوى الجودة المتعلق بهذا البعد كان مقبولا، وان العبارة رقم (3) القائلة: "تمتلك المؤسسة ديكورا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,61) وبانحراف معياري (0,87) وهو الأفضل لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات الهاتف النقال لهذه المؤسسة على الإطلاق.

**2-1-2 بعد الاعتمادية :** والممثل بواسطة العبارات (من 4 إلى 6)، فيما يتعلق بمستوى جودة هذا البعد كان متواضعا بمتوسط حسابي عام (2,80) اي أقل من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,15) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,69 و 2,94)، وان العبارة رقم (4): "يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل المشاكل التي يواجهها العملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2,94) وبانحراف معياري (0,80) ،
3-1-2 بعد الاستجابة : وهو من العبارة (7 إلى 9)، إن مستوى جودة هذا البعد كان دون المستوى بمتوسط حسابي عام (2,99) وهو أقل من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,03)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,84 و 3,13) وأن العبارة رقم (7) القائلة: "لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,13) وبانحراف معياري (0,99).

**4-1-2 بعد التعاطف :** والممثل بالعبارة من (10 إلى 12)، لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان متوسطا بمتوسط حسابي عام (3,01) وبانحراف معياري (1,21) و تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,31 و 3,45)، حيث أن العبارة رقم (12) "يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3,45) وبانحراف معياري (1,02)، حيث حل ثالثا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة.

**5-1-2 بعد الأمان :** وهو من العبارة (13 إلى 15)، إن مستوى جودة هذا البعد كان مقبولا لحد ما بمتوسط حسابي عام (3,32) وهو أكبر من (ثلاثة) وبانحراف معياري (0,92)، بينما كانت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,31 و 3,45)، حيث أن العبارة رقم (15) القائلة: "يشعر العملاء بالراحة عند تعاملهم مع مختلف الموظفين" هي الأكثر تأثيرا فيما تعلق بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,47) وبانحراف معياري (0,86) وهو ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة على الإطلاق.

ومن خلال ما تقدم بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة موبليس أنها تراوحت ما بين الأقل من المتوسط بقليل وفي حدود المتوسط وكان بعدي الملموسية والأمان الأكثر تقييما من طرف عملاء هذه المؤسسة بينما كان بعدي الاستجابة والاعتمادية على التوالي الأقل تقييما.

**2-2 بما تعلق بمؤسسة جيزي :**

**1-2-2 بعد الملموسية:** لقد أظهر التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان مقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,56) وبانحراف معياري (0,93) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 3,36 و

3,75)،حيث كانت العبارة رقم (1) القائلة: "يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا "هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,75) وبانحراف معياري (0,75) وبالتالي هو الأفضل لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات هذه المؤسسة على الإطلاق.

**2-2-2 بعد الاعتمادية:** فيما يخص مستوى جودة هذا البعد كان عموما متوسطا ومقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,14) وبانحراف معياري (0,94) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,86 و3,50)، إذ أن العبارة رقم (6) القائلة : "لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد" هي الأكثر تأثيرا فيما تعلق بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,50) وانحراف معياري (0,91).

**2-2-3 بعد الاستجابة :** لقد كشفت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان متوسطا عموما لكنه الأضعف لمجمل أبعاد الجودة المتعلقة بخدمات هذه المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمجمل عباراته (3,08) وبانحراف معياري (1,04)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,96 و3,21)، وأن العبارة رقم (7) القائلة: "لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء هي "الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,21) وبانحراف معياري (1,12).

**2-2-4 بعد التعاطف :** فيما يخص مستوى جودة هذا البعد كان مقبولا أيضا بمتوسط حسابي عام (3,31) وبانحراف معياري (1,00) و تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 3,15 و 3,54)، حيث كانت العبارة رقم (10) القائلة: "يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة" الأكثر تأثيرا لمجمل العبارات المتعلقة بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,54) وبانحراف معياري (0,98).

**2-2-5 بعد الأمان :** لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا على العموم، بمتوسط حسابي عام (3,38) وبانحراف معياري (0,93) وتراوحت المتوسطات الحسابية المتعلقة بعبارته (ما بين 3,08 و3,73)، كانت العبارة رقم (15) القائلة : "يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين" الأكثر تأثيرا في هذا البعد وحل ترتيبها ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة عل الإطلاق بمتوسط حسابي (3,73) وبانحراف معياري (0,83).

ومما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة جيزي أنها كانت في مجملها في حدود المتوسط إذ كانا بعدي الملموسية والأمان الأكثر تقييما من قبل عملاء هذه المؤسسة، بينما كانا بعدي الاعتمادية والاستجابة على التوالي الأقل تقييما.

**2-3 بما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" :**

**2-3-1 بعد الملموسية :** لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,64) وهو الأعلى لمجمل معدلات المتوسطات الحسابية المتعلقة بكافة الأبعاد على مستوى المؤسسات الثلاثة مجتمعة وبانحراف معياري (1,19) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة عبارات هذا البعد (ما بين 3,35 و4,52)، حيث يعد هذا الأخير المتوسط الحسابي الأعلى لكافة العبارات وللمؤسسات الثلاث على الإطلاق، وهو المقابل للعبارة رقم (3) القائلة : "تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء.

**2-3-2 بعد الاعتمادية :** فيما يتعلق بمستوى جودة هذا البعد كان متوسطا هو الآخر ومقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,25) وانحراف معياري (0,88) وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,02 و3,41) وكانت العبارة رقم (4) القائلة: "يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء "الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,41) وبانحراف معياري (0,78).

**2-3-3 بعد الاستجابة :** لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,10) وانحراف معياري (1,09)، لكنه الأضعف لمجمل أبعاد الجودة لهذه المؤسسة وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,02 و3,83)، كانت العبارة رقم (9) القائلة : "يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم" الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي قدر بـ (3,83) وبانحراف معياري (0,98) وهو ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بهذه المؤسسة.

**2-3-4 بعد التعاطف :** أما فيما يتعلق بهذا البعد، فإن مستوى جودته كان متوسطا بمتوسط حسابي عام (3,39) وانحراف معياري (1,09) وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,35 و3,48)، وان أكثر العبارات تأثيرا هي العبارة رقم (11) القائلة: "يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء" بمتوسط حسابي (3,48) وبانحراف معياري (1,27).

**2-3-5 بعد الأمان :** لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا إلى حد ما هو الآخر وبمتوسط حسابي عام (3,24) وبانحراف معياري (0,88) بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة عباراته (ما

بين 2,67 و3,74)، و العبارة الأكثر تأثيرا في هذا البعد هي العبارة رقم (15) القائلة: "يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين" بمتوسط حسابي (3,74) وانحراف معياري (0,30) وحل ترتيبها ثالثا لمجمل العبارات المتعلقة بهذه المؤسسة.

واستنادا إلى ما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) أنها كانت في حدود المتوسط أو فوقه بقليل وكانا بعدي الملموسية والتعاطف الأكثر تقييما من لدن عملاء هذه المؤسسة، بينما كانا بعدي الأمان والاستجابة الأقل تقييما.

**3. تحليل ترتيب أبعاد مستوى جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث من وجهة نظر العملاء :**

من خلال التحاليل السابقة يتبين لنا ترتيب مستوى أبعاد الجودة المتعلقة بكل مؤسسة على حدا من خلال الجداول (من 7 إلى 9) التي يمكن التطرق لها وفق العرض الموالي:

**3-1 فيما تعلق بمؤسسة موبليس :** لقد أفادت النتائج الإحصائية المتعلقة بمستوى أبعاد الجودة مجتمعة بالنسبة لهذه المؤسسة على أنها متوسطة من خلال مؤشر المتوسط الحسابي العام لمجمل تلك الأبعاد الذي قدر (3,09)، حيث كانت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على التوالي (2,80، 2,99، 3,01، 3,32، 3,43) وهي على الترتيب (الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف، الأمان، الملموسية) واعتبرت هذه النتائج الأضعف قياسا بنتائج باقي المؤسسات.

**3-2 فيما تعلق بمؤسسة جيزي :** إن نتائجها كانت متوسطة أيضا لكن أفضل نسبيا من مؤسسة موبليس، حيث قدر المتوسط الحسابي العام لمجمل أبعادها (3,29) وكانت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على التوالي (3,08، 3,14، 3,31، 3,38، 3,56) وهي على الترتيب ( الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

**3-3 فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" :** اعتبرت نتائج هذه المؤسسة هي الأحسن نسبيا وكان المتوسط الحسابي العام لمجمل أبعادها (3,32) وقدرت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على النحو التالي (3,10، 3,24، 3,25، 3,39، 3,64) وهي على الترتيب (الاستجابة، الأمان، الاعتمادية، التعاطف، الملموسية).

**4. تقييم مستوى رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث :**

تبين الجداول من (10 إلى 12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية المتعلقة بمستوى رضا العملاء حول جودة خدمات المؤسسات الثلاث وذلك بالاعتماد على الجزء الثالث من الاستبيان وهو من العبارة (16 إلى 25).

**4-1 فيما تعلق بمؤسسة موبليس :** لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة أنه قريب من المتوسط بمتوسط حسابي عام (2,99) وهو قريب جدا من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,07) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (2,08 و 3,37) وأكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) القائلة: "تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية في الأعياد والمناسبات" بمتوسط حسابي (3,37) بانحراف معياري (1,17) تليها العبارات 18، 24 و22، بينما حلت العبارتين 19 و25 في آخر الترتيب.

مما تقدم بخصوص تقييم رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة موبليس أنه قارب المتوسط، حيث كانت المسائل المتعلقة بالتخفيضات في أسعار الخدمات والخدمات المجانية أيام المناسبات وكذا حسن الاستقبال والمعاملة العادلة أكثر المسائل المحققة للرضا، على عكس ما تعلق بقضايا أسعار الخدمات في سائر الأيام والحفاظ على مصالح العملاء ومستوى التغطية.

**4-2 فيما تعلق بمؤسسة جيزي :** لقد أفادت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة كان في حدود المتوسط بمتوسط حسابي عام (3,08) وانحراف معياري (1,06)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (2,58 و 3,50) وكانت أكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) (أيضا) بمتوسط حسابي (3,50) وانحراف معياري (0,94) تليها العبارات 18، 16 و17، بينما حلت العبارات 24، 19 و21 آخر الترتيب.

ومن خلال ما تقدم بخصوص تقييم رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة جيزي أنه كان في حدود المتوسط، إذ حظيت المسائل المتعلقة بالتخفيضات في أسعار الخدمات أيام المناسبات وحسن الاستقبال بأولى مراتب الرضا لدى عملاء هذه المؤسسة، بينما حلت المسائل المتعلقة بأسعار الخدمات في سائر الأيام ووفاء المؤسسة بواجبها على أكمل وجه وغيره بالمراتب الأخيرة.

**3-4 فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" :** لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,34) وانحراف معياري (1,01) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (3,08 و 3,76) وكانت أكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) (أيضا) كالمؤسستين السابقتين بمتوسط حسابي (3,76) وبانحراف معياري (0,79) تلتها العبارات 18، 19 و22، بينما حلت العبارات 21، 25 و24 آخر الترتيب.

واستنادا إلى ما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) انه كان متوسطا، إذ حظيت القضايا المتعلقة بحسن الاستقبال والعمل على تحسين الخدمات أولى المسائل المحققة للرضا بينما لم تحظ المسائل المتعلقة بوفاء المؤسسة بوعودها وكذا اعتبار مصالح العملاء دوما فوق كل اعتبار وغيرها بالمستوى المطلوب.

فمن خلال نتائج التحاليل الإحصائية السابقة الخاصة بتقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث المتعلقة بعبارات الاستبيان (1-15)، التي عكست المستوى المتوسط لأبعاد الجودة المتضمنة لخدمات المؤسسات الثلاث حيث يفهم من ذلك أن تلك الأبعاد لم ترق إلى إقناع العميل بالقدر الكافي، الذي يتطلع إلى مستوى أفضل، لاسيما فيما يتعلق بأهم الأبعاد تأثير وهما بعدي الاعتمادية والاستجابة اللذان حلا آخر الترتيب تقريبا، هذا بالرغم من الضجة الإعلامية حول ما يسمى بخدمات الجيل الثالث (3G) التي أطلقتها مؤخرا مؤسستي موبليس وأوريدو، حيث لم تزل الأمور تراوح مكانها، في حين دخلت بعض البلدان المجاورة خدمات الجيل الخامس بامتياز.

حيث أكدت ذات النتائج الخاصة بقياس مستوى رضا العملاء على جودة الخدمات المقدمة من طرف تلك المؤسسات والمتعلقة بعبارات الاستبيان (16-25) بأنها لم ترق للمستوى المطلوب، إذا استثنينا عوامل قليلة حضت بمستوى مقبول تمثل ذلك في العبارتين 20 و18 المتعلقتين بالتخفيضات في أسعار المكالمات أيام المناسبات والأعياد، وكذا حسن الاستقبال الذي يحض به هؤلاء العملاء، في المقابل ثمة عوامل متعددة لم ترق للمستوى المطلوب يأتي في أولها رداءة مستوى التغطية لدى شبكات المؤسسات الثلاث في كثير من الأحيان، علاوة على أن أسعار الخدمات لم تحض بمستوى الرضا المطلوب، كما أن النظر لمصلحة العملاء على كونها دوما فوق كل اعتبار لم تحض غالبا بالقدر الكافي، أما من حيث الترتيب، تأتي مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" أولا بأفضل متوسط حسابي عام نسبيا، تليها مؤسسة جيزي وحلت مؤسسة موبليس آخرا وهذا يطابق تماما الترتيب السابق لمستوى أبعاد الجودة في خدمات هذه المؤسسات.

**5. اختبار فرضيات الدراسة :**

**5-1 الفرضية الأولى القائلة : يدرك العملاء أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث، التي انبثقت عنها الفرضية الفرعية التالية: أن هناك تفاوت في مستوى تلك الأبعاد ما بين مؤسسة وأخرى.**

- فعلى مستوى مؤسسة موبليس: أفادت النتائج المتعلقة بتقييم العملاء لمستوى أبعاد الجودة ضمن الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة على أنها كانت مابين دون المتوسط بقليل فيما تعلق ببعدي الاعتمادية والاستجابة بمتوسط حسابي عام على التوالي (2,80 و 2,99) وفوق المتوسط قليلا بالنسبة لأبعاد التعاطف، الأمان والملموسية على الترتيب (3,01 و 3,32 و 3,43).
- أما على مستوى مؤسسة جيزي: فلقد أشارت نفس النتائج على أن مستوى هذه الأبعاد كان فوق المتوسط بقليل بمتوسطات حسابية عامة (3,08 ، 3,14 ، 3,25 ، 3,38 ، 3,51) وهي على الترتيب (الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

- فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا": فلقد أفادت ذات النتائج على أن مستوى هذه الأبعاد كان أيضا فوق المتوسط بقليل لكافة الأبعاد وبأفضلية نسبية عن باقي المؤسسات، من خلال المتوسطات الحسابية العامة لكافة تلك الأبعاد (3,10 ، 3,24 ، 3,25 ، 3,39 ، 3,64) وهي على الترتيب (الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

ومما تقدم يتضح أن العملاء يدركون أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات المؤسسات الثلاث من خلال تقييمهم لمختلف تلك الأبعاد ولكل مؤسسة على حدا وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى هذه.

أما بخصوص ترتيب أبعاد الجودة المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث ولكل مؤسسة منفردة فلقد أفصحت نتائج التحليل الإحصائي عن ما يلي :

إن مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" حلت الأولى بأفضلية نسبية عن جيزي وموبليس بمتوسط حسابي عام لمجمل الأبعاد (3,32) تليها مؤسسة جيزي (3,27) وأخيرا موبليس (3,09). إذ يفهم من ذلك أن هناك تفاوتا في مستوى تلك الأبعاد ما بين مؤسسة وأخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى هذه.

**2-5 الفرضية الثانية والقائلة : توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد جودة الخدمات (مجتمعة) للهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث ورضا العملاء لدى هذه المؤسسات، التي انبثقت عنها الفرضية الفرعية التالية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد (منفردة) ورضا العملاء لهده المؤسسات.**

فلقد أشارت الجداول من (13 إلى 15) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين أبعاد جودة خدمات الهاتف النقال (مجتمعة) المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث باعتبارها (متغيرات مستقلة) وتحقيق الرضا لدى عملاء هذه المؤسسات باعتبارها (المتغير التابع)، فيما تعلق بمؤسسة موبليس بلغت قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) (0,772) التي تعد مرتفعة إلى حد ما، أما فيما تعلق بمؤسسة جيزي فلقد بلغت قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) (0,792) التي تعد مرتفعة أيضا، أما لدى مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" فإن قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) بلغت (0,847) وهي الأكثر ارتفاعا قياسا بالمؤسستين السابقتين، وتأسيسا عليه يتم إثبات صحة الفرضية الثانية هذه.

كما أوضحت نفس الجداول السابقة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمات (الخمسة) (منفردة) وهي (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف والأمان) للمؤسسات الثلاث ورضا العملاء، ففيما يخص مؤسسة موبليس بلغت قيم معامل الارتباط لتلك الأبعاد على الترتيب (0,734 ، 0,646 ، 0,618 ، 0,882 ، 0,749)، أما بالنسبة لمؤسسة جيزي فلق كانت تلك القيم (0,853،0,685 ، 0,633 ، 0,606 ، 0,778)، في حين بلغت لدى مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" (0,839 ، 0,629 ، 0,589 ، 0,805، 0,854)، حيث تفسر هذه النتائج أن الزيادة في نسب أبعاد الجودة (منفردة) لدى المؤسسات الثلاث يقابلها ارتفاع في تحقيق الرضا لعملائها وهذا ما يحقق صحة الفرضية الفرعية للفرضية الثانية هذه.

## IV - الخلاصة :

من خلال تحاليلنا السابقة لتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة موبليس، جيزي وأوريدو "نجمة سابقا" من وجهة نظر عينة من العملاء بمدينة ورقلة يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدة في هذا الشأن.

### 1- الاستنتاجات :

**1-1** إن مستوى جودة خدمات الهاتف النقال لا يزال متأخرا برغم النتائج المتوسطة التي أفصحت عنها هذه الدراسة وبرغم التصريحات المبالغ فيها فيما يخص خدمات إطلاق الجيل الثالث (3G) لموبليس وأوريدو التي لا تزال تراوح مكانها قياسا بجيراننا تونس التي شرعت في الجيل الرابع، والمغرب الذي يشرع في خدمات الجيل الخامس.

**2-1** من حيث الترتيب على مستوى المؤسسات الثلاث المتواجدة في السوق الجزائري هناك افضلية نسبية وهي طفيفة لخدمات أوريدو "نجمة سابقا" تليها جيزي وموبليس التي حلت أخيرة.

**3-1** لقد كشفت الدراسة أيضا على عوامل متعددة كثيرا ما يشكوا منها العملاء، كرداءة مستوى التغطية لدى شبكات المؤسسات الثلاث في كثير من الأحيان ولاسيما لدى موبليس، كما ان مصلحة العميل دوما فوق كل اعتبار هي بعيدة تماما عن واقع ممارسات هذه المؤسسات في أغلب الأحيان.

### 2- التوصيات :

**1-2** إن مسألة تحسين جودة أبعاد الخدمة في خدمات الهاتف النقال لا يجب أن ينظر لها على كونها مجرد إستراتيجية فحسب تتخلل تسيير هذه المؤسسات، بل هي في الواقع مطلبا إنسانيا ومجتمعيا يجب التكفل به على أكمل وجه.

**2-2** في زمن العولمة وهذا الانفتاح المهول لمختلف الأسواق يصنف سوق خدمات الهاتف النقال في طليعة تلك الأسواق، فإن مسألة إرضاء عملائه ليست بالأمر الهين حيث يتطلب من هذه المؤسسات المتواجدة بالسوق الجزائري بذل الجهد الكثير لتحقيق تلك المطالب.

**3-2** كما أنه من المفيد فتح الأبواب أمام المزيد من المؤسسات الوافدة والمتميزة في خدمات هذا القطاع للرفع من مستوى المنافسة.

## - ملحق الجداول والأشكال البيانية :

**الجدول رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس للمؤسسات الثلاث.**

| المؤسسة | الجنس | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|---|
| موبليس | **الذكور** | 34 | %55 |
| | **الإناث** | 28 | %45 |
| | **المجموع** | 62 | %100 |
| جيزي | **الذكور** | 27 | %52 |
| | **الإناث** | 25 | %48 |
| | **المجموع** | 52 | %100 |
| أوريدو | **الذكور** | 25 | %54 |
| | **الإناث** | 21 | %46 |
| | **المجموع** | 46 | %100 |

**المصدر :** من إعداد الباحث إستنادا إلى نتائج الاستبيان.

**الجدول رقم (2) : الخصائص العمرية لأفراد العينة للمؤسسات الثلاث.**

| المؤسسة / الفئة العمرية | أقل من 30 سنة | | من 30-20 سنة | | من 31-40 سنة | | من 41-50 سنة | | أكثر من 50 سنة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| موبليس | 6 | **% 9,67** | 30 | **% 48,38** | 16 | **% 25,81** | 7 | **% 11,31** | 3 | **% 4,84** |
| جيزي | 4 | **% 7,69** | 24 | **% 46,16** | 12 | **% 23,08** | 10 | **% 19,23** | 2 | **% 3,85** |
| أوريدو | 7 | **% 15,21** | 12 | **% 26,09** | 16 | **% 34,78** | 8 | **% 17,39** | 3 | **% 6,52** |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الاستبيان.

**الجدول رقم (3) : توزيع أفراد العينة حسب المهنة للمؤسسات الثلاث.**

| المؤسسة / المهنة | موظف | | طالب | | أعمال حرة | | بطال | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| موبليس | 32 | **% 51,61** | 19 | **% 30,65** | 9 | **% 14,52** | 2 | **% 3,22** |
| جيزي | 30 | **% 57,69** | 10 | **% 19,23** | 7 | **% 13,46** | 5 | **% 9,62** |
| أوريدو | 20 | **% 43,48** | 12 | **% 26,09** | 8 | **% 17,39** | 6 | **% 13,04** |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الاستبيان.

**الجدول رقم (4) : تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة موبليس.**

| البعد | الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب لكل بعد | الترتيب العام | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملموسية | 1 | يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا | 3,338 | 0,88 | 3 | 6 | متوسط |
| | 2 | تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة | 3,354 | 1,09 | 2 | 5 | متوسط |
| | 3 | تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء | 3,61 | 0,87 | 1 | 1 | مرتفع |
| | | المؤشر الكلي لبعد الملموسية | 3,43 | 0,95 | | | |
| الاعتمادية | 4 | يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء | 2,94 | 0,80 | 1 | 11 | متوسط |
| | 5 | تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها | 2,77 | 1,02 | 2 | 13 | دون المتوسط |
| | 6 | لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد | 2,69 | 1,83 | 3 | 14 | ضعيف |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية | 2,80 | 1,15 | | | |
| الاستجابة | 7 | لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء | 3,13 | 0,99 | 1 | 8 | متوسط |
| | 8 | يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد | 2,84 | 0,92 | 3 | 12 | دون المتوسط |
| | 9 | يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم | 3,03 | 1,19 | 2 | 10 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاستجابة | 2,99 | 1,03 | | | |
| التعاطف | 10 | يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة | 3,27 | 0,80 | 2 | 7 | متوسط |
| | 11 | يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء | 2,31 | 1,82 | 3 | 15 | ضعيف |
| | 12 | يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم | 3,45 | 1,02 | 1 | 3 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد لتعاطف | 3,01 | 1,21 | | | |
| الأمـــان | 13 | تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل | 3,09 | 0,89 | 3 | 9 | متوسط |
| | 14 | تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون | 3,42 | 1,02 | 2 | 4 | متوسط |
| | 15 | يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين | 3,47 | 0,86 | 1 | 2 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الأمان | 3,32 | 0,92 | | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (5) : توزيع تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة جيزي.**

| البعد | الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب لكل بعد | الترتيب العام | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملموسية | 1 | يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا | 3,75 | 0,75 | 1 | 1 | مرتفع |
| | 2 | تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة | 3,36 | 1,09 | 3 | 7 | متوسط |
| | 3 | تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء | 3,58 | 0,97 | 2 | 3 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الملموسية | 3,56 | 0,93 | | | |
| الاعتمادية | 4 | يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء | 3,06 | 0,93 | 2 | 12 | متوسط |
| | 5 | تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها | 2,86 | 0,99 | 3 | 15 | دون المتوسط |
| | 6 | لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد | 3,50 | 0,91 | 1 | 5 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية | 3,14 | 0,94 | | | |
| الاستجابة | 7 | لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء | 3,21 | 1,12 | 1 | 9 | متوسط |
| | 8 | يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد | 2,96 | 1,06 | 3 | 14 | متوسط |
| | 9 | يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم | 3,07 | 0,94 | 2 | 11 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاستجابة | 3,08 | 1,04 | | | |
| التعاطف | 10 | يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة | 3,54 | 0,98 | 1 | 4 | متوسط |
| | 11 | يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء | 3,15 | 0,95 | 3 | 10 | متوسط |
| | 12 | يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم | 3,25 | 1,00 | 2 | 8 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد لتعاطف | 3,31 | 1,00 | | | |
| الأمـــان | 13 | تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل | 3,03 | 0,97 | 3 | 13 | متوسط |
| | 14 | تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون | 3,38 | 1,00 | 2 | 6 | متوسط |
| | 15 | يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين | 3,73 | 0,83 | 1 | 2 | مرتفع |
| | | المؤشر الكلي لبعد الأمان | 3,38 | 0,93 | | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (6) : توزيع تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو.**

| البعد | الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب لكل بعد | الترتيب العام | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملموسية | 1 | يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا | 3,43 | 1,16 | 2 | 6 | متوسط |
| | 2 | تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة | 3,35 | 1,23 | 3 | 9 | متوسط |
| | 3 | تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء | 4,52 | 1,20 | 1 | 1 | مرتفع |
| | | المؤشر الكلي لبعد الملموسية | 3,64 | 1,19 | | | |
| الاعتمادية | 4 | يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء | 3,02 | 0,97 | 3 | 13 | متوسط |
| | 5 | تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها | 3,41 | 0,78 | 1 | 7 | متوسط |
| | 6 | لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد | 3,33 | 0,87 | 2 | 11 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية | 3,25 | 0,88 | | | |
| الاستجابة | 7 | لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء | 3,46 | 0,81 | 2 | 5 | متوسط |
| | 8 | يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد | 3,02 | 0,96 | 3 | 13 | متوسط |
| | 9 | يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم | 3,83 | 0,98 | 1 | 2 | مرتفع |
| | | المؤشر الكلي لبعد الاستجابة | 3,10 | 0,92 | | | |
| التعاطف | 10 | يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة | 3,37 | 0,83 | 2 | 8 | متوسط |
| | 11 | يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء | 3,48 | 1,27 | 1 | 4 | متوسط |
| | 12 | يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم | 3,35 | 1,16 | 3 | 9 | متوسط |
| | | المؤشر الكلي لبعد لتعاطف | 3,39 | 1,09 | | | |
| الأمـــان | 13 | تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل | 2,67 | 1,14 | 3 | 15 | دون المتوسط |
| | 14 | تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون | 3,30 | 1,19 | 2 | 12 | متوسط |
| | 15 | يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين | 3,74 | 0,30 | 1 | 3 | مرتفع |
| | | المؤشر الكلي لبعد الأمان | 3,24 | 0,88 | | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (7) : ترتيب مستوى أبعاد الجودة في خدمات موبليس.**

| الترتيب | البعد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | الملموسية | 3,43 | 0,95 |
| 2 | الأمان | 3,32 | 0,92 |
| 3 | التعاطف | 3,01 | 1,21 |
| 4 | الاستجابة | 2,99 | 1,03 |
| 5 | الاعتمادية | 2,80 | 1,15 |
| | المتوسط الحسابي العام | 3,096 | |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (8) : ترتيب مستوى أبعاد الجودة في خدمات جيزي.**

| الترتيب | البعد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | الملموسية | 3,56 | 0,93 |
| 2 | الأمان | 3,38 | 0,93 |
| 3 | التعاطف | 3,31 | 1,00 |
| 4 | الاعتمادية | 3,14 | 0,94 |
| 5 | الاستجابة | 3,08 | 1,04 |
| | المتوسط الحسابي العام | 3,294 | |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (9) : ترتيب مستوى أبعاد في خدمات أوريدو.**

| الترتيب | البعد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | الملموسية | 3,64 | 1,19 |
| 2 | التعاطف | 3,39 | 1,09 |
| 3 | الاعتمادية | 3,25 | 0,88 |
| 4 | الأمان | 3,24 | 0,88 |
| 5 | الاستجابة | 3,10 | 0,92 |
| | المتوسط الحسابي العام | 3,324 | |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (10) : مستوى رضا العملاء على جودة خدمات موبليس.**

| الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 16 | مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد | 2,08 | 1,22 | 10 | ضعيف |
| 17 | تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها | 3,00 | 0,98 | 5 | متوسط |
| 18 | تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة | 3,30 | 1,04 | 2 | متوسط |
| 19 | أسعار الخدمات مناسب | 2,87 | 0,96 | 8 | دون متوسط |
| 20 | تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية في الأعياد والمناسبات | 3,37 | 1,17 | 1 | متوسط |
| 21 | تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه | 3,00 | 1,05 | 5 | متوسط |
| 22 | تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار | 3,06 | 1,27 | 4 | متوسط |
| 23 | يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات | 3,00 | 1,06 | 5 | متوسط |
| 24 | تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها | 3,11 | 0,91 | 3 | متوسط |
| 25 | تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار | 2,51 | 1,03 | 9 | ضعيف |
| | المؤشر الكلي | 2,99 | 1,07 | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (11) : يقيس مستوى رضا العملاء على جودة خدمات جيزي.**

| الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 16 | مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد | 3,23 | 1,10 | 3 | متوسط |
| 17 | تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها | 3,19 | 0,95 | 4 | متوسط |
| 18 | تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة | 3,42 | 0,98 | 2 | متوسط |
| 19 | أسعار الخدمات مناسب | 3,04 | 1,22 | 8 | متوسط |
| 20 | تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية غي الأعياد والمناسبات | 3,50 | 0,94 | 1 | متوسط |
| 21 | تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه | 2,58 | 1,20 | 10 | ضعيف |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 22 | تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار | 3,08 | 1,09 | 6 | متوسط |
| 23 | يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات | 3,15 | 1,05 | 5 | متوسط |
| 24 | تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها | 3,06 | 1,06 | 7 | متوسط |
| 25 | تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار | 2,61 | 1,14 | 9 | ضعيف |
| | المؤشر الكلي | 3,08 | 1,06 | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (12) : يقيس مستوى رضا العملاء على جودة خدمات أوريدو.**

| الرقم | العبـــــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 16 | مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد | 3,08 | 1,12 | 10 | متوسط |
| 17 | تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها | 3,24 | 0,87 | 6 | متوسط |
| 18 | تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة | 3,52 | 0,74 | 2 | متوسط |
| 19 | أسعار الخدمات مناسب | 3,45 | 1,01 | 3 | متوسط |
| 20 | تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية غي الأعياد والمناسبات | 3,76 | 0,79 | 1 | مرتفع |
| 21 | تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه | 3,22 | 1,42 | 7 | متوسط |
| 22 | تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار | 3,41 | 0,93 | 4 | متوسط |
| 23 | يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات | 3,32 | 1,16 | 5 | متوسط |
| 24 | تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها | 3,13 | 0,98 | 9 | متوسط |
| 25 | تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار | 3,17 | 0,99 | 8 | متوسط |
| | المؤشر الكلي | 3,34 | 1,01 | | |

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (13) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة موبليس.**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | أبعاد جودة الخدمات | | | | | معامل Pearson الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الملموسية | الاعتمادية | الاستجابة | التعاطف | الأمان | |
| رضا العملاء | 0,734 | 0,646 | 0,618 | 0,882 | 0,749 | 0,772 |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (14) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة جيزي.**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | أبعاد جودة الخدمات | | | | | معامل Pearson الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الملموسية | الاعتمادية | الاستجابة | التعاطف | الأمان | |
| رضا العملاء | 0,853 | 0,685 | 0,633 | 0,606 | 0,778 | 0,792 |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (15) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة أوريدو.**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | أبعاد جودة الخدمات | | | | | معامل Pearson الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الملموسية | الاعتمادية | الاستجابة | التعاطف | الأمان | |
| رضا العملاء | 0, 839 | 0,629 | 0,589 | 0,805 | 0,854 | 0,847 |

**المصدر :** من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

## - الإحالات والمراجع :


1. محمد توفيق ماضي : تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 358، 2002، ص13.
2. أحمد السيد مصطفى، إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات الدار الجامعية، مصر، 1999، ص28.
3. أحمد السيد مصطفى، المرجع نفسه، ص ص29-30.
4. أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة TQM: الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية، دار الخامة، الأردن، 2013، ص24.
5. أحمد بن عيشاوي، المرجع نفسه، ص25.
6. علي السلمي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، ص88.

7. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

8. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل عمان، 2004، ص38.

9. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

10. هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل عمان، 2004، ص292.

11. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

12. المرجع نفسه، ص293.

13. علي فلاح الزعبي، الاتصالات التسويقية، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص75.

14. _Stephane Moisonnas , Marketing et services , Cheneliere Edition, France, 2006, P48.

15. Christopher Lovelock, Marketing des services, pearson, France, 2008, P99.

16. Idem

17. تامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص112.

18. محمود جاسم وردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص88.

19. أحمد بن عيشاوي، المرجع السابق، ص32.

# إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية
## دراسة حالة جامعة بسكرة

# The possibility of applying The principles of Total Quality Management in Algerian Universities, Case of study the University of Biskra.

عمار بن عيشي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة بسكرة - الجزائر

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وقد تكونت عينة الدراسة من 400 عضو هيئة تدريس ولمعالجة ذلك استخدم الباحث استمارة تم توزيعها على عينة الدراسة، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

**الكلمات المفتاح :** جودة، إدارة الجودة الشاملة، تعليم، جامعة بسكرة.

**Abstract :** This study aimed to investigate the possibility of applying the principles of total quality management in Algerian universities, case study of the University of Biskra, from the perspective of faculty members. The study sample was composed of 400 faculty members. For that purpose, the researcher used a questionnaire that was distributed to a sample of the study, data were unloaded and results were analyzed using the statistical program 'SPSS'. Results showed that we may apply the principles of total quality management consisting on commitment of superior administration to quality, focusing on the customer, continuous improvement, training, decision-making basing on facts relating to the university subject of the research.

**Keywords** : Quality, Total Quality Management, Teaching, University of Biskra .

**Jel Classification Codes :** L15, H75.

## I- تمهيد :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن ضغوطا وتحديات تتمثل في النمو السريع في مجال المعرفة، والتطور الكبير في نظم الاتصالات ووسائلها، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، والتغيرات المفاجئة والسريعة في طبيعة المهن في السوق بسبب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام المتزايد بقيمة التميز والجودة بمعنى الشامل والذي يعبر عن جودة أداء الأعمال بطريقة صحيحة لتحقيق رضا العميل (الطالب، الأستاذ، وسوق العمل الجامعي) كما يمثل التعليم الجامعي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطر الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. إضافة إلى دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها، كما أن اعتماد نظم الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري.

و تعد إدارة الجودة الشاملة من أهم المفاهيم الإدارية التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل المديرين الممارسين والباحثين الأكاديميين كإحدى الأنماط الإدارية السائدة المرغوبة في الفترة الحالية، وقد وصفت بأنها الموجة الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب، إذ أنه نتيجة للنجاح الذي حققته في مجال التنظيمات الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية ونتيجة التطورات الحاصلة في العديد من المنظمات الإنتاجية والخدمية الأمر الذي أدى إلى اهتمام المؤسسات التعليمية بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في المجال التعليمي الجامعي.

لقد أصبح تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي مطلبا ملحا لأجل التفاعل مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي وتتزايد فيه المنافسة والصراع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. ومما لاشك فيه أن الأخذ بالجودة الشاملة في التعليم العالي ضرورة ملحة تمكننا من تحقيق التنمية والتقدم، ومن ثم الوفاء باحتياجات المجتمع من الأطر والقوى البشرية المختصة.

eMail : (*) : benaichi_ammar@yahoo.fr

يستلزم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي مبادئ محددة، تعبر عن قناعة الإدارة العليا بفلسفة إدارة الجودة الشاملة، ووجود سياسات عامة تكفل الجودة التعليمية وتحدّد تعليمات العمل، وتعززّ القيام ببعض المهام والإجراءات التي يكون لأدائها تأثيراً هاماً على كلٍ من: أداء العاملين في قطاع التعليم، ونوعية الخدمة التعليمية المقدمة، ودرجة رضا العملاء الداخليين والخارجيين عنها. ومن هنا سنحاول دراسة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعة المبحوثة كما يدركها أعضاء الهيئة التدريسية من خلال مجالات الدراسة (التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق)؟.

وللإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الجودة الشاملة وفوائدها ومجالاتها ومتطلباتها في الجامعة المبحوثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
- ما واقع إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة المبحوثة بالنسبة لهؤلاء؟

لمعالجة المشكلة البحثية المذكورة آنفا يمكن صياغة الفرضية البحثية الآتية:

لا يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

**أ- أهداف و أهمية الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة المبحوثة؛
- وصف مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتشخيصها في الجامعة المبحوثة.
- تزويد المهتمين والقائمين على أمر جامعة بسكرة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة المطبقة بالجامعة للعمل على تعزيزها وتطويرها.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى لتوضيح إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في جامعة بسكرة، من خلال استيفاء المعلومات اللازمة حول إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

و لغرض اختبار الفرضية البحثية والإجابة على الإشكالية استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري للموضوع، في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية لتحقيق هدف الدراسة.

**ب-حدود الدراسة:**

- **الحدود البشرية:** تم إجراء الدراسة على أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب العلمية (أستاذ مساعد-ب-، أستاذ مساعد-ا-، أستاذ محاضر-ب-، أستاذ محاضر-ا-) بجامعة بسكرة -الجزائر.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من 05 سبتمبر 2013 إلى غاية 04 نوفمبر 2013؛

- **الحدود المكانية**: تم إجراء الدراسة في جامعة بسكرة -الجزائر.

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة -الجزائر.

وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى العناصر النظرية التالية: التعليم الجامعي، تعريف إدارة الجودة الشاملة، تعريف الجودة في التعليم، تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم، مبادئ إدارة الجودة الشاملة، أهمية الجودة الشاملة في التعليم.

**1- التعليم الجامعي:**

يعرف التعليم الجامعي على أنه " تزويد الطلبة بالمعلومات وإكسابهم المعارف وصقل مواهبهم وبناء شخصيتهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على استثمار كل ما لديهم من إمكانات في التجديد والتطوير بما يؤدي إلى تكيفهم مع الحياة المعاصرة والتفاعل معها بثقة عالية"[1].

**2- تعريف إدارة الجودة الشاملة:**

تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها"أنها فلسفة إدارية تشمل جميع أنشطة المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق حاجات ورغبات الزبائن فضلا عن تحقيق أهداف المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق حاجات و رغبات الزبائن فضلا عن تحقيق أهداف المنظمة بأقل كلفة ممكنة من خلال الاستخدام السليم لطاقات العاملين في المنظمة من أجل تحقيق التحسين المستمر في أدائها"[2].

**3- تعريف الجودة في التعليم:**

تعرف الجودة في التعليم بأنها "إستراتيجية عمل أساسية تسهم في تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء الزبون الداخلي والخارجي وتلبي توقعاته الضمنية والمعلنة"[3].

**4- تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم:**

تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنها "عملية إستراتيجية إدارية تستند على مجموعة من القيم تستمد طاقتها من المعلومات، وبما يمكنها من توظيف إمكانات العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية استثمارا إبداعيا، يضمن تحقيق التحسين المستمر للعملية التعليمية"[4].

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنها "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي، بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة"[5].

**5- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:**

يمكن ابراز المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة في ما يلي:

**ا- التزام الإدارة العليا بالجودة:** إن من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة هو مبدأ قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ و دعم إدارة الجودة الشاملة، لأنه في ظل غياب هذا الدعم تصبح الجودة مجرد شعار، وكذلك من الضروري إدراك الإدارة العليا والعاملين بها لما ستحققه عملية التطبيق من حيث الترشيد وزيادة الأرباح .

إن تبني الإدارة العليا وحماسها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ودعم تطبيقها، يعتبر حجر الأساس في نجاح المنظمة، ونجاح تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، كما أن ذلك يسمح بمكافأة العاملين على بلوغ الامتياز في مستوى جودة المنتج/الخدمة[6].

**ب- التركيز على العميل:** إن رضا الجمهور هو الهدف الأساسي لأي منظمة سواءً في القطاع العام أو الخاص، و نجاح المنظمات يعتمد على مدى قناعتها وإدراكها لأهمية تقديم الخدمات/المنتجات بكفاءة وفعالية عالية، حيث تقود رغبات العميل نظام إدارة الجودة الشاملة بالمنظمة، فيتم التعرف على الخصائص التي يرغب بها العملاء من مرحلة التصميم إلى مرحلة الخدمات ما بعد البيع، ويتفاوت القصد بالعميل حسب المؤسسة. كما انه يجب التمييز بين الزبون الداخلي ( الطالب، المدرس، الإدارة، كل العاملين) والزبون الخارجي وهو الشخص أو الأشخاص أو الجهة أو المنتج الذي يستفيد في نهاية الأمر من الخدمة بشكل مباشر أو غير مباشر وهو الحكم الأخير للجودة.

**ج- التحسين المستمر:** لا بد من التخطيط المستمر لتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة بشكل يساعد الإدارة على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، والعمل على وصول الإدارة إلى أهدافها و توجد خطوتان يجب اتخاذهما للسير في عملية التحسين المستمر للجودة:- أن يكون لدى كل مدير فكرة عن كيفية إدارة المنظمة من حيث تعبئة الطاقات التنظيمية تجاه أغراض محددة، واستخدام الوقت والموارد بفعالية.- التأكد من أن معايير اتخاذ القرارات ووضع الأولويات تتعلق بالمنظمة من حيث الأغراض، الأهداف، والخطط الإستراتيجية والتشغيلية[7].

**د-تدريب العاملين على إدارة الجودة الشاملة:** يتطلب نجاح إدارة الجودة الشاملة الاهتمام بتزويد الأفراد العاملين بالمهارات والقدرات اللازمة لتطبيقها ونجاحها، ويمكن أن يتخذ التدريب عدة أشكال من أهمها الندوات و ورشات العمل، وللتدريب مكانة مهمة في إنجاح عملية تطبيق إدارة الجودة حيث يساعد على تحقيق الأهداف التالية :

- تزويد الأفراد بمعلومات متجددة عن طبيعة الأعمال والأساليب.
- إعطاء الأفراد الفرص الكافية لتطبيق هذه المعلومات والمهارات.

**ه- مشاركة العاملين:** ينظر للمشاركة على أنها عملية تفاعل الأفراد مع جماعات العمل في التنظيم، وبطريقة تمكّن هؤلاء الأفراد من تعبئة الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتحظى عملية المشاركة من قبل العاملين في عمليات اتخاذ القرارات بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها في تحقيق الأهداف، لأن القرار يتم اتخاذه بشكل جماعي، ومن ثم تكون له القدرة على إيجاد الحلول المثالية للمشكلات القائمة، وتتطلب إدارة الجودة الشاملة مشاركة ذات مستوى عالٍ من جميع الأفراد العاملين وبمختلف المستويات الإدارية، حيث يجب على الإدارة الاستجابة لاقتراحات

وأراء العاملين الإيجابية، لأن مشاركتهم تؤدي أيضاً إلى رفع الروح المعنوية و تحقيق الرضا الوظيفي ومن ثم زيادة مستوى الانتماء والولاء للمنظمة، و رفع مستوى الأداء[8].

**و- اتخاذ القرارات على أساس الحقائق والوقائع الفعلية:** القرارات الفعالة تركز ليس فقط على جمع البيانات بل تحليلها ووضع الاستنتاجات في خدمة متخذي القرار. وتتميز المؤسسات المطبقة لنظام إدارة الجودة الشاملة بأن قراراتها الإستراتيجية أو الوظيفية أو التشغيلية مبنية على حقائق ومعلومات صحيحة وجديدة ودقيقة، لا على التكهنات الفردية أو التوقعات المبنية على الآراء الشخصية[9].

### 6- أهمية الجودة الشاملة في التعليم:

إن تحديات ثورة المعلومات التكنولوجية التي يواجهها العالم المعاصر جعلت نظام الجودة الشاملة الحل الأمثل لمواجهة مشكلاته الإنتاجية، و لقد أثبت هذا الأسلوب جدارته، لذلك أصبحت كافة مؤسسات العالم اليوم بما فيها المؤسسات التعليمية أحوج ما تكون إلى الارتقاء بالإنتاجية و تحسين الجودة لمواجهة هذه التحديات و التغيرات التي تسير في سباق البقاء للأفضل، و عليه يمكن إيجاز مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تتحقق في حالة تطبيق الجودة الشاملة في التعليم، و منها[10]:

- ضبط و تطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار و تحديد المسؤوليات بدقة؛
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية و العقلية و الاجتماعية و النفسية و الروحية؛
- زيادة كفايات الإداريين و المعلمين و العاملين بالمؤسسات التعليمية و رفع مستوى أدائهم؛
- زيادة الثقة و التعاون بين المؤسسات التعليمية و المجتمع؛
- توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية، مهما كان حجمها و نوعها؛
- زيادة الوعي و الانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب و المجتمع المحلي؛
- الترابط و التكامل بين جميع الإداريين و العاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق؛
- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام و التقدير المحلي و الاعتراف العالمي؛
- خلق بيئة تدعم و تحافظ على التطوير المستمر، و إشراك جميع العاملين في التطوير؛
- التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية بالنظام الموجود؛
- وجود نظام شامل و مدروس سينعكس ايجابيا على سلوك الطلاب، و تحقيق التنافس الشريف بينهم؛
- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.

## II - الطريقة :

**1- مجتمع وعينة الدراسة:** تم إجراء الدراسة بجامعة بسكرة التي تضم الكليات التالية: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة وبها 06 أقسام، كلية العلوم والتكنولوجية وبها 06 أقسام، كلية الحقوق والعلوم السياسية والتي بها قسمين، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وبها 03 أقسام، وكذا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي بها 03 أقسام، وأخيرا كلية الآداب واللغات التي بها قسمين.

لقد تم إجراء الدراسة على أعضاء هيئة التدريس (أستاذ مساعد-ب-، أستاذ مساعد-أ-، أستاذ محاضر-ب-، أستاذ محاضر-ا-) بجامعة بسكرة والبالغ عددهم1000 مدرس، معتمدين في ذلك عينة عشوائية لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، حيث تم توزيع 400 استمارة على جميع أفراد الدراسة، مع استعادة300 استمارة.

**2- أساليب جمع البيانات والمعلومات:** بغية الحصول على البيانات التي تكون المادة الأولية لبلوغ أهداف الدراسة والمتعلقة بكيفية استخدام الأساليب تم ما يلي:

- اعتمد الباحث على المصادر العربية والأجنبية، بهدف جمع المعلومات الخاصة بالجانب النظري لتغطية المنهج الوصفي؛

- أما الجانب الميداني فقد صممت استمارة لتغطي جزئين رئيسيين حيث خصص الجزء الأول للبيانات الشخصية للمستجوب وهي: (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة). أما الجزء الثاني فقد احتوى على معلومات أساسية وتتمثل في مبادئ إدارة الجودة الشاملة حيث شمل (25) عبارة موزعة على خمسة أبعاد (محاور) وهي: التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على حقائق. وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي المكون من العبارات الآتية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبالأوزان (5، 4، 3، 2، 1).

**3- صدق وثبات الاستمارة:**

**3-1- صدق الاستمارة(Validity)** : يقصد بصدق الأداة قدرة الاستمارة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها. وللتحقق من صدق الاستمارة المستخدمة في الدراسة اعتمدنا على ما يلي:

**أ - صدق المحتوى أو الصدق الظاهري**: للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة وللتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المختصين في مجال إدارة الجودة الشاملة الذين يعملون في جامعة بسكرة، بهدف التأكد من وضوح العبارات وسلامتها اللغوية، ومدى مناسبة العبارات للمستجوب الذي ستطبق عليه الأداة، ومدى انتماء العبارة للمحور الذي أعدت لقياسه. وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتم تعديل عبارات الاستمارة لتتناسب مع التعديلات المقترحة.

وقد اعتبر الباحث أن الأخذ بملاحظات المختصين وإجراء التعديلات المطلوبة هو بمثابة الصدق الظاهري، وصدق محتوى الأداة. وبذلك اعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

**ب- صدق المحك:** تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (01)، إذ نجد أن معامل الصدق الكلي للاستمارة بلغ (0.966) وهو معامل مرتفع جدا ومناسب لأغراض وأهداف هذه الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن جميع معاملات الصدق لمحاور الدراسة كبيرة جدا ومناسبة لأهداف هذه الدراسة، وبهذا يمكننا القول أن جميع عبارات الاستمارة هي صادقة لما وضعت لقياسه.

**3-2 - ثبات الاستمارة(Reliability) :** ويقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو تكررت الدراسة في ظروف مشابهة باستخدام الأداة نفسها. وفي هذه الدراسة تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ **(Cronbach's Coefficent Alpha)**، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى (0.60) فأكثر كما يوضح الجدول رقم (01) نتائج معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة الذي بلغ (0.854) وهو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة مرتفعة ومناسبة لأغراض هذه الدراسة، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات الأداة، مما يجعلنا على ثقة كاملة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

**4- الأساليب الإحصائية المستخدمة:** للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب إحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V19)، ومن خلالها اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية الآتية:

- **مقاييس الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات. والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار T : يستخدم لمعرفة معنوية الفرضيات بين الأوساط المحاسبية لمتغيرات الدراسة؛
- **معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Coefficient Alpha):** لقياس مدى ثبات أداة القياس.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأبعاد (المحاور) المتعلقة بموضوع الدراسة. حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد الواحد على حدى، ثم بعد ذلك تم حساب المتوسط الحسابي الكلي (العام) للبعد.وقد تم اعتبار أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل فقرة من (1 إلى 2.49) دالا على مستوى منخفض من القبول، ومن (2.5 إلى 3.49) دالا على مستوى متوسط، ومن (3.5 إلى 5) دالا على مستوى مرتفع.

## III- النتائج ومناقشتها :

**1- خصائص عينة الدراسة:**

من الجدول رقم (02) الخاص بخصائص عينة الدراسة نلاحظ:

أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 200 من العينة بنسبة 66.67 %من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 33.33 % من إجمالي العينة وهذا مؤشر على قلة مشاركة الإناث في التوظيف بالجامعة مقارنة بالذكور.

أما بالنسبة للعمر، فإن أغلبية أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة (35-40 سنة) بنسبة 60% من إجمالي العينة، تليها الفئة (أكبر من 40 سنة) بنسبة 30% من إجمالي العينة، ثم الفئة العمرية (25-30 سنة) بنسبة 06.67% من

إجمالي العينة، بينما بلغت الفئة العمرية (30-35 سنة) ما نسبته 03.33% من إجمالي العينة، أي أن معظم أفراد العينة تفوق أعمارهم 35 سنة مما يدل على قلة توظيف الشباب على مستوى الجامعة.

أما بالنسبة للخبرة، فإن اغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة، مما يعني أن أفراد عينة الدارسة لهم خبرة طويلة داخل الجامعة.

أما بالنسبة للرتبة الأكاديمية فهي موزعة كالتالي: إن أعلى نسبة أفراد العينة من فئة أستاذ محاضر(ا) والتي بلغت نسبة 50%من إجمالي العينة، تليها وفي نفس الرتبة فئة أستاذ محاضر (ب)، وأستاذ مساعد (ا)، و أستاذ مساعد (ب) حيث بلغت نسبتهم 16.7% على التوالي من إجمالي العينة، مما يؤكد أن أغلبية أفراد العينة لديها المستوى العلمي الكافي لفهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

**2- تحليل فقرات محاور الدراسة:**

**ا- اتخاذ القرارات بناء على الحقائق:** نلاحظ من الجدول رقم (03) أن محور اتخاذ القرارات بناء على الحقائق جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور(03.83) بانحراف معياري (0.97).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. و تشكل الفقرة الثالثة والعشرين أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذا بلغ متوسطها الحسابي04.15 بانحراف معياري0.98 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار، لأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب من المؤسسات الاستناد إلى المعلومات والحقائق في اتخاذ قراراتها وليس على مجرد تكهنات أو اقتراحات أو توقع مبني على أساس رأي شخصي. أما الفقرة الحادية والعشرون فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي02.80 وانحراف معياري0.98 مما يحتم على إدارة الجامعة استخدام أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ قرار بشأن جودة عملياتها.

**ب- التركيز على الزبون:** من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن محور التركيز على الزبون جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.67)، وانحراف معياري (0.96).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة.

ويتضح من الجدول نفسه أن فقرات مقياس محور التركيز على الزبون تشكل جميعها قبولا مرتفعا لدى أفراد عينة الدراسة. حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (03.57-03.80)، كما بلغت انحرافتها المعيارية (0.97-01.03). وتشكل الفقرة الثامنة أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي03.80 بانحراف معياري0.98 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تولي اهتمام كبير بتعزيز رضا الزبائن، لأن التركيز على إرضاء الزبون يعد أحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة، وهو المحور الأساسي لعمل المؤسسات والقوة الدافعة لها، الأمر الذي يتطلب منهم تحديد احتياجاتهم ورغباتهم والعمل على تلبيتها وإرضائهم. أما الفقرة العاشرة فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.57 بانحراف معياري0.97 مما يحتم على إدارة الجامعة أن تستمع لشكاوي الزبائن و العمل على حلها قدر الإمكان.

**ج- التحسين المستمر:** نلاحظ من الجدول رقم (05) أن محور التحسين المستمر جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.64)، بانحراف معياري (0.86) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. وتشكل الفقرة الثانية عشر أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي04.00 بانحراف معياري0.82 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تركز على العمليات والأنشطة وتعمل على تحسينها وتطويرها بدلا من التركيز على النتائج، أي أن التحسين المستمر يشمل مختلف الأنشطة الوظيفية والعمليات التسييرية في المؤسسة محل الدراسة. أما الفقرة الحادية عشر فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.60 بانحراف معياري0.81 مما يحتم على الجامعة محل الدراسة أن تولي اهتماما باستقطاب أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار.

**د-التدريب:** من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن محور التدريب جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.54)، بانحراف معياري (0.77).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. وتشكل الفقرة السابعة عشر أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي04.10 بانحراف معياري0.74 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تقدم الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين لأن نجاح الدورات التدريبية يتطلب إنفاق أموال كثيرة. أما الفقرة السادسة عشر فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.77 بانحراف معياري0.73 مما يدل على أن الجامعة محل الدراسة لا تحدد الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية.

**ه- التزام الإدارة العليا بالجودة:** من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن محور التزام الإدارة العليا بالجودة جاء بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.43)، بانحراف معياري (0.87). ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول متوسطة. وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.35-03.50)، بانحرافات معيارية ما بين (0.85-0.98). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية، إذ بلغ 03.50 بانحراف معياري0.97 مما يدل على التزام الإدارة العليا للجامعة المبحوثة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، إذ أن التزام الإدارة العليا ببرنامج إدارة الجودة الشاملة يعد حجر الأساس في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فدون التزام الإدارة العليا بأهمية الجودة فان أية جهود تبذل على أي مستوى إداري أخر لن يكون لها التأثير المطلوب، بل ولن يكتب لها النجاح. أما الفقرة الرابعة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.35 بانحراف معياري 0.86 مما يحتم على الإدارة العليا بالجامعة المبحوثة التعاون مع باقي الكليات من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

**3-اختبار فرضية الدراسة:**

من الجدول رقم (08) نلاحظ أن قيمة T المحسوبة لكل محور تساوي على الترتيب ( 24.69، 23.33، 27.21، 29.98، 28.21) وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة حرية299 ومستوى معنوية 0.05، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يعني أن T المحسوبة وقعت في منطقة رفض $H_0$، أي رفض الفرضية العدمية $H_0$ التي تنص على لا يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، تحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.
وقبول الفرضية البديلة$H_1$ .وهذا يدل على أنه يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

## IV- الخلاصة :

كان هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعة المبحوثة كما يدركها أعضاء الهيئة التدريسية، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة حسب وجهة نظرنا، كما حاولنا تقديم مجموعة من المقترحات كما يلي:

وبداية يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يلي:

- حصل عنصر اتخاذ القرارات بناء على الحقائق على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من وجهة نظر المبحوثين، ثم جاء عنصر التركيز على الزبون في المرتبة الثانية، ثم عنصر التحسين المستمر في المرتبة الثالثة، ثم عنصر التدريب في المرتبة الرابعة، وأخيرا عنصر التزام الإدارة العليا بالجودة في المرتبة الخامسة، وهذا يشير إلى وجود تباين في أهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على مستوى الجامعة المبحوثة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيها؛
- التزام الإدارة العليا للجامعة المبحوثة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، فبدون التزام الإدارة العليا بأهمية الجودة، فان أية جهود تبذل على أي مستوى إداري أخر لن يكون لها التأثير المطلوب بل ولن يكتب لها النجاح؛
- إن الجامعة المبحوثة تولي اهتماما كبيرا بتعزيز رضا الزبائن، لأن التركيز على إرضاء الزبون يعد أحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة، وهو المحور الأساسي لعمل المؤسسات والقوة الدافعة لها؛
- اهتمام الجامعة المبحوثة بعمليات التحسين المستمر لإيمانها بأن التحسين المستمر هو النقطة الأساسية لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أي مؤسسة؛
- تقدم الجامعة المبحوثة الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين، لأن نجاح الدورات التدريبية يتطلب إنفاق أموال كثيرة من أجل تدريب عامليها؛
-أن الجامعة المبحوثة تعمل على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار، لأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب من المؤسسات الاستناد إلى المعلومات والحقائق في اتخاذ قراراتها، وليس على التكهنات أو الاقتراحات أو التوقع المبني على أساس رأي شخصي.

بناءا على هذه النتائج نقترح الأتي:

- أن تتعاون الإدارة العليا في الجامعة مع باقي الكليات، من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة؛
- أن تستمع إدارة الجامعة لشكاوي الزبائن والعمل على حلها قدر الإمكان؛

- أن تستقطب الجامعة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار؛
- أن تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة مستندة في ذلك إلى الحاجة الفعلية؛
- أن تستخدم الجامعة أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ أي قرار يخص جودة عملياتها.

**- ملحق الجداول :**

**الجدول رقم (01): قيم معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة و المجال الكلي**

| المحـــور | عدد العبارات | معامل الثبات " ألفا كرونباخ " | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| **التزام الإدارة العليا** | 05 | 0.875 | 0.986 |
| **التركيز على الزبون** | 05 | 0.775 | 0.940 |
| **التحسين المستمر** | 05 | 0.780 | 0.989 |
| **التدريب** | 05 | 0.729 | 0.947 |
| **اتخاذ القرارات بناء على الحقائق** | 05 | 0.721 | 0.946 |
| **المجال الكلي** | **25** | **0.854** | **0.966** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (02 ): خصائص عينة الدراسة**

| المتغير | | العدد | % |
|---|---|---|---|
| **الجنس** | أنثى | 100 | 33.33 |
| | ذكر | 200 | 66.67 |
| **العمر** | 30-25 | 20 | 06.67 |
| | 35-30 | 10 | 03.33 |
| | 40-35 | 180 | 60 |
| | 40 فما فوق | 90 | 30 |
| **الرتبة الأكاديمية** | أستاذ مساعد ب | 50 | 16.67 |
| | أستاذ مساعد ا | 50 | 16.67 |
| | أستاذ محاضر ب | 50 | 16.67 |
| | أستاذ محاضر ا | 150 | 50 |
| **سنوات الخبرة (مدة الخدمة)** | اقل من 5 سنوات | 20 | 06.67 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 05 | 27.67 |
| | من 10 إلى 15 سنوات | 10 | 33.33 |
| | 15 فأكثر | 25 | 33.33 |
| **المجموع الكلي** | | **300** | **100** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (03): تحليل نتائج فقرات المحور الخامس (اتخاذ القرارات بناء على الحقائق)**

| ت | المحور الخامس | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| **21** | تستخدم الجامعة أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ قرار بشأن جودة عملياتها | 02.80 | 0.98 | 05 | متوسط |
| **22** | تأخذ الجامعة بعين الاعتبار توصيات الكليات التابعة لها عند اتخاذ القرارات الخاصة بجودة عملياتها | 03.95 | 0.96 | 02 | مرتفع |
| **23** | تعمل الجامعة على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار | 04.15 | 0.98 | 01 | مرتفع |
| **24** | تستفيد الجامعة من المعلومات الواردة إليها من العاملين فيها لغرض تبني صنع قرار أمثل | 04.13 | 0.95 | 03 | مرتفع |
| **25** | تأخذ الجامعة حاجات ورغبات الزبائن بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بجودة خدماتها باستمرار | 04.10 | 0.97 | 04 | مرتفع |
| **المجموع العام** | | **03.83** | **0.97** | | **مرتفع** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (04): تحليل نتائج فقرات المحور الثاني (التركيز على الزبون)**

| ت | المحور الثاني | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| 06 | تهتم الجامعة بالتعرف على احتياجات المستفيدين وتلبيتها في الوقت المناسب | 03.60 | 01.01 | 04 | مرتفع |
| 07 | تستجيب الجامعة لمقترحات الطلاب في تطوير خدمتها | 03.78 | 01.02 | 02 | مرتفع |
| 08 | هناك اهتمام كبير بتعزيز رضا الزبون | 03.80 | 0.98 | 01 | مرتفع |
| 09 | تحرص الجامعة على بناء علاقات طيبة مع طلابها وتعمل على المحافظة عليها | 03.61 | 01.03 | 03 | مرتفع |
| 10 | تستمع إدارة الجامعة لشكاوي الزبائن والعمل على حلها قدر الإمكان | 03.57 | 0.97 | 05 | مرتفع |
| | **المجموع العام** | **03.67** | **0.96** | | **مرتفع** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (05): تحليل نتائج فقرات المحور الثالث (التحسين المستمر)**

| ت | المحور الثالث | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| 11 | تستقطب الجامعة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار | 02.60 | 0.81 | 05 | متوسط |
| 12 | تركز الجامعة على طبيعة العمليات والأنشطة وتحسينها وتطويرها بصفة مستمرة بدلا من التركيز على النتائج | 04.00 | 0.82 | 01 | مرتفع |
| 13 | تعتبر الجامعة عملية بنائية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي وذلك من خلال تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الجامعة | 03.95 | 0.88 | 02 | مرتفع |
| 14 | تركز الجامعة على التحسين المستمر في التدريس | 03.90 | 0.83 | 03 | مرتفع |
| 15 | هناك تحسين مستمر في ظروف العمل داخل الجامعة | 03.77 | 0.87 | 04 | مرتفع |
| | **المجموع العام** | **03.64** | **0.86** | | مرتفع |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (06): تحليل نتائج فقرات المحور الرابع (التدريب)**

| ت | المحور الرابع | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| 16 | تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية | 02.77 | 0.73 | 05 | متوسط |
| 17 | تقدم الجامعة الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين | 04.10 | 0.74 | 01 | مرتفع |
| 18 | ضرورة اهتمام الجامعة بعمليات التدريب لأهميتها في تزويد العاملين بالمعارف الجديدة وتطوير مهارتهم الحالية | 03.95 | 0.79 | 02 | مرتفع |
| 19 | تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية بشكل مستمر وفقا لآخر مستجدات التنمية المعرفية. | 03.58 | 0.75 | 03 | مرتفع |
| 20 | تسعى الجامعة باستمرار إلى تدريب العاملين وتعريفهم بثقافة الجودة ودورها في تحسين أدائهم المهني | 03.30 | 0.78 | 04 | متوسط |
| | **المجموع العام** | **03.54** | **0.77** | | **مرتفع** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (07): تحليل نتائج فقرات المحور الأول (التزام الإدارة العليا بالجودة)**

| ت | المحور الأول | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تقوم الإدارة العليا بتوجيه الآخرين إلى ضرورة الالتزام بالجودة | 03.47 | 0.98 | 02 | متوسط |
| 02 | هناك اقتناع ودعم من قبل إدارة الجامعة بفلسفة إدارة الجودة الشاملة | 03.50 | 0.97 | 01 | مرتفع |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **03** | تستخدم الإدارة العليا نظام المكافآت لتعزيز الالتزام بالجودة الشاملة والارتقاء بالنتائج | 03.45 | 0.88 | 03 | متوسط |
| **04** | تتعاون الإدارة العليا في الجامعة مع باقي الكليات من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة | 03.35 | 0.86 | 05 | متوسط |
| **05** | تحاول إدارة الجامعة أن تجعل الجودة متكاملة مع أنشطة ووظائف الإدارة الأخرى | 03.37 | 0.85 | 04 | متوسط |
| | **المجموع العام** | **03.43** | **0.87** | / | **متوسط** |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**الجدول رقم (08): نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)**

| المتغير | قيمةT الجدولية | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة |
|---|---|---|---|
| **التزام الإدارة العليا** | 01.97 | 24.69 | 0.000 |
| **التركيز على الزبون** | 01.97 | 23.33 | 0.000 |
| **التحسين المستمر** | 01.97 | 27.21 | 0.000 |
| **التدريب** | 01.97 | 29.28 | 0.000 |
| **اتخاذ القرارات بناء على الحقائق** | 01.97 | 28.21 | 0.000 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

## - الإحالات والمراجع :


1- حسين محمد جواد الجبوري، "**قياس مجالات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي** "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد01، العراق، 2009، ص173.

2- جودة محفوظ أحمد، "**إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص22.

3- عشيبة فتحي درويش،" **الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري**" ، دراسة تحليلية في تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المؤتمر السنوي لكلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة، 27-26 ماي2000، ص12.

4 -Hixon,j. and K, lovelace, "**Total quality management challenge to leadership"**, Academy of Management Review, Vol 50, No (3).1992,p6 .

5- مجيد سوسن شاكر والزيادات محمد عواد، "**الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص92 .

6- عليمات ناصر صالح، "**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير**"، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص115.

7- شاكر شفيق كايد، "**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 13، بغداد، 2003، ص126.

8- الطائي يوسف حجيم والعبادي هاشم فوزي، "**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 03، المجلد الأول، جامعة الكوفة، بغداد،2005، ص118.

9- عبد العزيز أبونبعة و فوزية مسعد، "**نحو إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد21، العراق، 2000، ص28.

10- جميل نشوان، "**تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة**"، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-2004/7/5، ص 86.

# The Tax harmonization in open regionalism ; The European model.

# التنسيق الضريبي في إطار الإقليمية المفتوحة؛ النموذج الأوروبي.

Mouloud MELIKAOUI (*)
Bordj- Bou-Arrirudj University- Algeria

**Abstract :** This research examines the subject of alternative regionalism or open regionalism and reality within the multilateral trading system, based on growing liberalization of trade, and the problem of compatibility between them, as well as the limits of economic policy harmonization in the framework of Open regionalism, special tax harmonization, in the light of economic and tax disparities of the Member States, with an overview of the European tax harmonization and limits.

The Study concluded the importance of tax harmonization as a tool by activation of the concept of open regionalism, through facilitating capitals flows and investments between member states and reduction of the négatives phenomena of tax. It recommended the need to emphasizing on the importance of gradually harmonization for tax policy, and expand the rule of tax treaties and exchange of tax information and experiences between countries, This is in light a holistic approach to other economic policies as a the exchange rate policy and monetary policy, just as is the case in the European model.

**Keywords:** Open regionalism, European Union, tax harmonization, Customs fees, tax treaties, Exchange of tax information.

**Jel Classification Codes:** E62, F3, O19.

**ملخص :** يتناول هذا البحث موضوع الإقليمية البديلة أو الإقليمية المفتوحة وواقعه ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على أساس التحرير المتزايد للتجارة، وإشكالية التوافق بينهما، وحدود تنسيق السياسات الاقتصادية في إطار الإقليمية المفتوحة وخاصة التنسيق الضريبي، وهذا في ظل الفوارق الاقتصادية والضريبية للدول الأعضاء، مع عرض للتنسيق الضريبي الأوروبي وحدوده كنموذج للإقليمية المفتوحة.

و خلصت الدراسة إلى أهمية التنسيق الضريبي كأداة لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة من خلال تسهيل تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء والحد من الظواهر السلبية للضريبة، وأوصت على ضرورة التركيز على أهمية التنسيق التدريجي للسياسات الضريبية، وتوسيع قاعدة الاتفاقيات الضريبية وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول، وهذا في ظل التوجه الشمولي للسياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة الصرف والسياسة النقدية مثلما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي.

**الكلمات المفتاح :** إقليمية مفتوحة، اتحاد أوروبي، تنسيق ضريبي، رسوم جمركية، اتفاقيات ضريبية، تبادل معلومات ضريبية.

## Introduction :

Very recently, the International Relations are globally and economically in particular well known by the uprising of numerous and successive developments as well as many phenomena that affected differently all economic fields the most outstanding of which, and that is considered a real economic transformation phenomenon, is the one related to the economic blocs which is not actually founded on the principles and goals of the traditional economic integration. Despite that the economic blocs had been created for a long period of time ago, they represent mostly the modern time in many aspects: evolution, structure, nature, goals and the influence on the continuity of the new world trade system.

The economic alternative blocs(**Open regionalism**)are seen as an influential component to the most important actions in International Relations. When speaking about these blocs, our thought shouldn't be confined in the different forms that the favored conduct undertakes concerning custom,

eMail : (*) : melikaouim@yahoo.fr

yet the real meaning is canceling all custom and non-customs barriers in the commercial exchange, and imposing a unified custom tariff on the imported goods as well as attempting to reach a harmonization to economic policies.

The last decade witnessed the return of regional blocs widespread and most countries joined many blocs at the same time, blocs through which more than third of the world trade is dealt with 84 regional blocs are made during the 1990's, the most important of which are: Southern Eastern Asia and the Pacific (APEC), North America Free Trade Area (NAFTA) besides the **European union** in its current form. Among the most prominent characteristics of the open regionalism the shortening of the protection equipment on one hand, and aiming at the increase of export averages to the world markets without any distinction on the other hand. The open regionalism is based on the acceptance that should be approved by the developing countries toward the participation of some developed countries in their blocs, which is used to be unfamiliar in the traditional economic blocs founded on blocs between developed countries (north-north) and between developing countries (south-south).

The activation of the economic integration throughout the open regionalism requires a full harmonization to the member states economic policies especially the Tax systems and policies.

It is however different in the alternative regionalism comparing to the classic regional economic integration, as countries fluctuate in the economic progress what makes these countries own fiscal systems inequality with a dissimilarity in tax rules, which means that there are limits and barriers to the **Tax harmonization** in the alternative regionalism. Accordingly, the next could be emerged:

**What are the limits and mechanisms of Tax harmonization under the relatively open regionalism, in the European model in particular ?**

This question bisects to the following partial interrogations :

- What is the open regionalism and what is its reality in the light of the new world commercial order ?
- What are the prominent leading models of the open regionalism ?
- What is it meant by the Tax harmonization and what are fields in which it is carried out in the light of the open regionalism ?

### ➢ Goals of the paper :

This study aims fundamentally at revealing the following points :

- Identifying the alternative or the open regionalism as a recently created concept, and showing its characteristics ;
- Accentuating the harmony and the discrepancy between the open regionalism principles and the new world commercial order ;
- Showing the important limits and obstacles of the harmonization of economic Tax policies under the open regionalism and particularly in the EU.

### ➢ Methodology of research :

In view of covering the entire subject and answering the main question, we have adopted the analytic descriptive method through treating the different theoretical sides of the concept of both the open regionalism and the new world commercial order as well as to the Tax harmonization with a full analysis to these concepts. Also, we have followed the historical method through discussing the historical evolution of the EU as a model of the open regionalism in its modern makeup.

## First : the previous studies

1-"A New Open Regionalism in the Asia Pacific, 2004" [1], by Ross Garnault.

Garnault discussed the theoretical frame to the concept of the open regionalism or the alternative regionalism and its reality under the new world commercial order (WTO) ; and the

important problems in incarnating this concept. He also gave some suggestions to set off the concept of the alternative regionalism and achieving harmony with the new world commercial order such as harmonizing the financial and Tax motives to the international investment between the member states.

**2**-"Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs"[2], by Shang-Jin Wei and Jeffrey Frankel.

The two researchers discussed the concept of the open regionalism and the most important problems issued in the practical application either for customer or for the producer or governments. They also spotted the light on the famous theoretical studies made in the relationship between the open or the alternative regionalism and the new world commercial order like Krugman 1991, in which he confirmed that the more economic blocs are available the most crumbled is the new world commercial order. Wei and Frankel see the necessity of imposing a unified custom tariff by all member states towards non member states, and canceling or reducing this tariff inside the bloc.

**3**-"European Tax Harmonization: Myth or Reality, 2004"[3], by Bouchiouane Mohammed.

The researcher discussed the important attempts of the Tax harmonization in the EU as a model of the open or the open regionalism having the global tendency in the economic policy especially harmonizing taxes on companies, taxes on individuals' incomes on saving revenues as well as taxes on the added value. He also handled the current risks and the future stakes of the European harmonization.

**4**-"The Tax Harmonization and its Application Effect in the Arab Economic Integration, 2011"[4], by Amro Mohammed Youcef Mohammed.

He showed how economic blocs were founded focusing on the concept of the new (alternative) regionalism and its important stamps that differentiate it from the traditional economic integration. He also talked about the role of the fiscal harmonization in setting off these blocs (traditional) and the effect on the Arab economic integration.

These studies didn't remarkably handle the Tax harmonization limits in the light of the alternative or open regionalism, besides most of these studies concentrate on Tax harmonization fields in the traditional economic integration (old regionalism).

## Second : The alternative (open) regionalism.

The geographical measure as a prerequisite condition to the regional economic integration process becomes more confined on the interpretation of cooperation and connection between countries on a side, and on its coping with structural changes in the world order on the other side especially with the development of globalization. From this point of view, new regional studies showed up called alternative or open regionalism and which aren't set on geography but namely on cooperation regardless the other components such as geography, religion, language, culture, nationality and progress or tardiness level.

### 1- Definition of the alternative (open) regionalism.

The concept of alternative (open) regionalism was first tackled during the negotiations of creating the cooperation organization between Southern Eastern Asia and Pacific countries (APEC) in 1989s, and in spite of the wild interest in the alternative regionalism, researchers didn't agree on a unified concept* due to their difference in analyzing phenomena that affect regional cooperation on one hand, and to the flexibility and the permanent evolution of the concept on the other hand.

The FMI expert **Jeffry Frankel** defines the open regionalism as [5]: "alternative modern regional arrangements to the classic model of integration resulted from the outcomes and development of the economic globalization; it endeavors to reducing custom and non customs in non member states imports, and in which member states in the bloc commit to liberate trade; and

the commercial liberation degree between the member states differs of that in the non member states in the bloc".

Furthermore, the economist **Nesadurai** defines the open regionalism as [6]: "The policies that show plurality in characteristics that allow the participant countries to activating the world trade throughout the widespread of regional conventions between member states to back up development in member states, that's why such kind of regionalism is called developmental regionalism".

**Soderbaum** defines open regionalism as [7]: "A set of values, policies and strategies which endeavor to launch cooperation between countries in order to create development and preserving security and peace in the region. It is usually related to certain goals and programs that integrated countries aim at its achievement through a determined strategy that may end up by founding a regional organization as the world witnesses today a new wave of regionalism whose the roots go back to the end of the 1980's and that it was known by big qualitative and quantitative changes comparing to the previous historical eras".

**Henri Reganult** sees that it is [8]: "A new dynamism to the classic economic integration that intends to annul all custom and non-custom barriers between member states, and used as a channel to carry out the appropriate policies to reach the deep economic integration, and to orient approaches and to apply rules to harmonize internal policies of member states in the different fields like trade, investment and competition".

As for **Spindler**, the open regionalism [9] "indicates the growth of the societal integration between the dissimilar countries in language, culture, religion and the economic progress or tardiness level, this is the result of uprising socio-economic interaction yielded regionally by globalization".

## 2-The open regionalism properties of that of the traditional regional integration.

The traditional regional blocs were characterized by the prevalence of the commercial motives set on protectionism, ergo, it seems different from the open regionalism from many sides such as [10]: In time when the old regionalism is founded on substituting imports and retreating of the world economy, the open regionalism is set on tending to the export and the integration in the world economy. In the shade of the old regionalism, political planning and decisions were adopted in consigning resources, but in the open regionalism consigning resources depends on the market forces. Also, The old regionalism is pushed by governmental efforts while the open regionalism is pushed by the private sector. In addition, The integration in the old regionalism is confined on industrial products, in the open regionalism however this integration comprises all goods, services and investments.

Moreover, The old regionalism dealt with the custom barriers, whereas the open regionalism is based on the deep integration. Furthermore,The old regionalism had a discriminative treatment with less developed countries, while equality for all countries is what distinguishes the open regionalism with choosing different periods of time to adapt. also The old regionalism comprises a territory of neighboring countries entitled with a remarkable harmony and rapprochement in economic, social and cultural scales, as for the open regionalism, it includes one territory or more nearby with each other and contain different countries economically, socially and culturally taking into account that privacy is allowed. The alternative regional blocs assert the importance of the foreign investment to the regional blocs as a substantial engine in liberating trade as an ultimate target to settle a regional bloc, and to achieve world competition in trade. Finally, Most of the alternative arrangements of the integration have a common particularity which is incarnated in the fact that the countries concerned could be part of many regional blocs at the same time, Let's take the USA for instance ; it is a member in North American Free Trade Accord (NAFTA) and member in (APEC) or the organization of Asia and the Pacific Economic Cooperation.

## 3- Factors of more leaning toward the open regionalism.

The open regionalism recent widespread is due to many factors amongst [11]:

First, A number of the countries throughout the world get fear that Europe turns to an invincible fortress, less open to the world in the frame of the unified European market, which will diminish their efforts and enthusiasm to proceed multilateral trade liberation, it's therefore that many European countries particularly those developing and having a transforming economy have pressed on submitting join requests. Second, The US political change from an antagonist to regional blocs into a supporter and more a participant in these blocs, especially after having announced the creation of NAFTA.

Third, The USSR disassociation and the shift of the European Middle Eastern countries (PECO) from an economy based on planning into countries that rely on the market forces. Fourth, The abandon of the majority of developing countries to policies of imports substitution and adopting more open policies to the exterior. Finally, The awareness of the countries, particularly the developing ones that the adherence to the economic alternative blocs is a means to a full integration in the world economy and to the direct foreign investment attraction in the era of the so-called economic globalization.

## 4-The main models of the open regional blocs :

**4-1- Asia and the Pacific Economic Congress (APEC) [12]:** it was created in 1989 and involves a number of the developed and developing countries from North and South America, Asia, Europe, Africa and Oceania and whose number has reached 21 states exhibited in the following: USA, Canada and Mexico from North America; Peru and Chile from South America; from Asia: Japan, China, Hong Kong, Indonesia, Malaysia, Brunei, Philippines, Singapore, South Korea, Taiwan, Thailand and Vietnam; from Europe there is only Russia; from Oceania both Australia and New Zealand and finally Guinea from Africa.

This bloc is considered as a model to multilateral blocs throughout the variety of member states from the six continents, besides; it comprises member states in other economic blocs such as USA, Canada and Mexico.

**4-2- North America Free Trade Area (NAFTA) :** this bloc contains USA and Canada whose economy is developed in addition to Mexico whose economy is progressing. It has been created in 1994 but with unequal parts, as for Mexico the partnership with Northern powerful parts aims at achieving internal goals in the economic and political scale and bringing more investment and technology And for USA, it aspires to pursue its international commercial policy and to attempt to set up a parallel bloc to the European uprising power. For Canada, it endeavors not to remain isolated in its nearby territory and take advantage of its relative budget in some domains [13].

**4-3- The European Union (EU) :** the integration elements in the EU experience includes the full unity elements like liberating the commercial exchange inside the Union and moving the production factors as well as unifying economic, monetary and Tax policies between member states[14].

The EU buildup was confined in the beginning on countries with high harmonized economics then it goes beyond this to endeavor to connect cooperation and partnership networks with less developing partners. In this context, we notice the EU attempts to extend to the south[15] (Middle Eastern Europe countries and Southern Mediterranean shore countries).

## Third : the EU as a model of the open regionalism.

The current EU is considered one of the prominent leading model of the open regionalism as it comprises its main properties. The EU is compound of 28 countries with different progress level, besides the increasing focus on the open partnership with all world countries, as well as the

difference in language, culture and economic history between the Union countries (capitalist west countries, and middles and east European countries with transitional course).

## 1- The EU from Rome Treaty to Maastricht Treaty**.

Rome treaty signed in 25th March, 1957 the major launch to the establishment of the big European economic structure which was first shaped by the same six member states in the European group of coal and steel. This treaty drew up the accomplishment of the customs union incarnated actually in 1969. In 1973, the first expansion to the north took place through the approval of the UK, The Irish Republic and The kingdom of Denmark membership. In March 1981, it was the time for the second expansion of the EU, this time however is an expansion to the South of Europe in which Greece has become a full member in the European economic group.

In 1986, the European group has its third expansion always to the European South throughout the full membership of both Spain and Portugal to the European group.

In February 1992, the EU member states signed the economic and monetary treaty (the Treaty of Maastricht). It scheduled the fluctuation of funds between these states and the realization of cooperation in the economic and monetary and financial domains.[16]

## 2-The EU from Maastricht Treaty to the Constitutional Treaty.

During this period, the fourth EU expansion took place but towards middle and northern Europe by the adherence of Austria, Finland and Sweden in 1995, so that the member states' number became 15 countries. In this period, the financial liberation organization was established and was adopted subsequently in the summit of Barcelona in June 2002 in view of constructing a limitless financial square through which funds are flown inside the European unified financial zone.

The EU fifth expansion occurred in May 1st in 2004 by going up to Eastern Europe after the agreement of the adherence of ten European countries, some of which had been part of the late USSR such as : Lithuania, Latvia, Estonia, the other in Eastern Europe such as: Poland, Hungary, Slovenia, Czech, Slovakia, Malta and Cyprus [17].

In 2007, in accordance with the constitutional treaty in Lisbon, Bulgaria and Romania joined the EU to become a 27 member states union[18] EU27. In January 22nd, 2012, the Croatian people positively voted to the adherence of Croatia to the EU. In July 1st2013, Croatia has officially joined the EU to be 28 member states EU28.

## 3-The main characteristics of the open regionalism in the European model.

### 3-1- The difference in the progress level between the Western Europe countries and those of middle and Eastern ones (PECO).

The EU includes currently 28 member states, categorized into three groups according their progress level based on some economic indicators such as the GDP, the economic infrastructure and the livelihood condition[19]. The first group called also the large member states comprises Germany, France, The UK, Italy and Spain. The second group called the Medium member states includes Netherlands, Poland, Belgium, Sweden, Austria, Greece, Denmark, Finland, Ireland, Portugal, Czech Republic and Romania. The third group is called the Small member states; it includes Hungary, Slovakia, Slovenia, Bulgaria, Lithuania, Latvia, Cyprus, Estonia, Luxemburg, Malta and Croatia.

The EU expansion toward Middle and Eastern Europe (PECO) the poor and developing might increase the difference and divergence as the economic infrastructure of the newly adhered countries are not as good as those in the other EU member states. They rely fundamentally on agriculture while industry is still in reconstruction. Industry in Germany for instance contributes with 23.7% in the GDP of 2010. In Malta, it contributes with 15.8% in the GDP. In addition, a reduction in the GDP per capita in PECO countries comparing to the other member states of the EU.

The Middle Eastern Europe states witness a retard in growth with 2%[20] regarding to the growth average in the other EU states.

**3-2- The EU participation system with the extern world.**

The EU calls the integration attempts outside the European continent: the European affiliation system or the European incomplete membership system. It undertakes the participation conventions instruments to carry out the EU policies in establishing new continental economic structures that may comprise other continents beside Europe such as Africa (The European Mediterranean cooperation), Asia (The Europe – Gulf cooperation), South America[21].

In July 2013, The EU initiates a set of negotiations with USA to establish a free trade area **FTA EU28-USA** making with this the biggest commercial area in the world. It's been signed also a convention free trade area between the EU and Canada FTA EU28-CANADA in October 18th, 2013 as an incarnation to negotiations launched in May, 2009.

**3-3- increasing the size of foreign direct investment between member states.**

Among the most important properties of the open regionalism there is the focus on the foreign direct investment FDI as an engine to moving trade forward and as an ultimate goal to settle a regional bloc. In the frame of the fifth expansion of the EU, relations between PECO states and the other EU member states were characterized by the increase of the foreign direct investment by the later to the PECO states to shorten the differences in growth. The transformation in economics of PECO states seduced the foreign investors of this area; during the period of 1990-2002, these countries share of the world flows of the foreign direct investment reached 3.3%. The quick mutation known by these countries for more than twenty years encouraged the flow of a tremendous foreign investment, whose the source is mostly the other EU member states; the three bigger investors are[22]: Germany 30%, USA 25%, France 10%. The foreign direct investment over passed at least 3 billion dollars in 1990 and more than 140 billion dollars in 2002. It reached in 2007 between the EU member states around 600 billion Euros[23].

**3-4- Other aspects of the open regionalism in the European model.**

-The difference in language between the EU member states, as there are around 24 official languages in 28 countries;

-The multiplication of the EU goals, as it doesn't aim only at getting more commercial advantages but also at economic, political, financial and social goals;

-The multiplication of the integration features: the economic integration, the monetary integration and the financial integration (the financial regionalism); and even a social integration throughout the adoption of a social mutual policies;

-The multiplication the domains of the European integration, they include the investment sector and the increasing liberation of trade as well as the encouragement of competition and tending to free economy based on the market liberty.

## 4-The EU position as a model of the open regionalism in the new world commercial order.

The EU constitutes the biggest internal market in the world; it represents the third population after both China and India with 7.3% of the world population. It is considered the main source of goods all around the globe as well as an important commercial partner with the less developed countries with what help the growth of these countries as it is considered one of the major importers of the agricultural products of these countries.

Furthermore, the EU forms a more integrated area in the economic field; it is rated the first economic power in the world with a GDP of 12260 billion Euros[24], or 25.8% of the world GDP in 2010. It exceeds the 22.9% US GDP. Also, the EU represents the first commercial power in the world with 45% of the world trade. Accordingly, it takes 16.7% of the world exports (149,1 billion Euro in May 2013) and 19.1% of the world imports in 2008, and 138.2 billion euro in May 2013,

while China achieves 12.4% of the world exports and 9.4% of imports, the USA 11.2% of world exports and 17.9% of imports, Japan with 6.8% of exports and 6.3% of imports. The EU occupies the first class in exporting services with 1094.4 billion euro in 2009.

Trade represents nowadays more than two thirds of the overall trade of the EU. Moreover, the European companies know an increasing rise in the world scale; the foreign direct investment is being incarnated into the integration and grabbing, it gave birth to European companies. In 2007, the EU seized the largest portion of the world investments; it represents 65% of the foreign direct investment abroad. The European companies represent the third among 500 companies rated the first in the world against 30% to USA and 12% to Japan.

## Fourth : fields and limits of the Tax harmonization in Open regionalism.

The Tax harmonization in open regionalism constitutes the most controversial issue because of the contrast in Tax policies and systems resulted from the difference existing at the economic level. The Tax harmonization mechanisms in alternative regionalism vary according to this later and how harmonized are the other economic policies.

### 1- Definition of the Tax harmonization.

**D. Dosser** defines the Tax harmonization as[25]: "the attempt of overcoming the negative effect of tax on the development of the financial and economic relations, and working on getting the ideal geographic positioning to the various projects ".

**Cano Gonzalez** defines the Tax harmonization[26]: "the process of removing the difference aspects between the Tax systems and legislations so that they become homogeneous, harmonious and close in all Tax domains".

Moreover, **Bachir Elmurr** sees the Tax harmonization is[27]: " the determination of principles and mechanisms of the common Tax submission and the convenience of nominal organizational rates so that the actual gap becomes small to ensure the neutrality concerning the fund flows and preventing new defects in saving and investment behaviors".

The international bureau of fiscal documentation(IBFD)defines the Tax harmonization as [28]: "the process of overcoming all imbalances and contradictions in the Tax systems at the different authorities".

### 2- fields of the Tax harmonization in the Open regionalism.

The Tax harmonization in the open regionalism is confined in the following fields:

**-The simplification and the mitigation of the structure and the Customs fees :** the Tax harmonization in customs fees between the member states takes many forms including the simplification of the structure of the tariff with shrinking the rates and the lessening of using the up going rates according to the scale of goods production, as well as the overall reduction of the customs tariffs in the member states in this area.

In the case of the open regionalism known by the totalitarian tendency in the economic policies, the harmonization of the customs fees becomes so indispensable what leads to the unification of the member states customs tariffs toward the external world and simplifies the application of the rule of the national content and the source rules, in addition, no member state in the open regionalism could immerse into increasing the customs tariff from one side, because such a procedure should inevitably be subjected to the agreement of the member states. The Tax harmonization in the open regionalism includes the agreement on a number of issues amongst: the distribution of the customs outcomes fairly on the member states and the accord on the unified customs tariff average to protect the national production[29].

**-The bilateral tax treaties between the member states :** these treaties are considered an overriding factor to stop tax imbalances, they endeavor to avoid the double taxation and fight against fraud and tax evasion, besides; it founds rules of cooperation in taxation. Generally, the

bilateral tax treaty illustrates the intention of each part in achieving the justice and equality principles in imposing tax to steer clear from the negative effects of both the double taxation and the tax evasion[30].

**-The exchange of tax information in the alternative regionalism:** the Tax harmonization under the open regionalism requires a tight cooperation between its tax offices. This cooperation takes multiple and different forms, the most important of which is the exchange of information and expertise, the approximation of laws and concepts as well as the work methods. The Tax harmonization through the cooperation between tax administrations represents an efficient means to fight against several tax problems and challenges in the regional frame particularly the tax evasion, due to the services offered by these offices especially providing the necessary data that help the tax administration in discovering cases of tax evasion. In this regard, so many organizations, namely the organization of the economic cooperation and development (OECD) and the European Union Council, have recommended the necessity of exchanging information with the countries of tax haven in view of unveiling the companies which use refuges to the tax evasion and mitigating its tax liabilities[31].

**-The coordination of the tax expenditure means in the open regionalism:** the suggestion made by Professor **Ross Garnault** about the coordination of the tax motives between the member states under the open regionalism (the case of APEC) for industries and investments[32]. The tax coordination of tax motives comprises many issues like: the timetables of all kinds of motives, the categorization of companies in "added value" to be qualified to get tax motives (huge or small); the control and the presentation of the prerequisite reports by the administrations authorized on applying the tax motives in each country of the member states under the regionalism.

The harmonization of tax motives imposes a set of commitments on the member states by putting a typical plan and setting legal measures (in the form of sanctions) in noncompliance; when states infringe this plan of tax motive policies throughout the use of less efforts to fulfill the necessary amendments, this would encourage the rest of the member states not to commit into this plan, the result would be the inefficiency of this plan between member states in the alternative regionalism.

## 3- The limits of the European Tax harmonization.

### 3-1- The European experience of the harmonization.

The European group realized the importance of the Tax harmonization so it worked on extending its frame to include the direct taxes especially taxes on companies' incomes and indirect taxes mostly the VAT.

**3-1-1- The indirect tax harmonization :** the article 99 of the European group convention the importance of the harmonization in taxes between the member states concerning taxes on sales and the other indirect taxes in what allows the fulfillment of their interests in the world market. The process of harmonizing indirect taxes has known three stages[33]:

- Calling off the last graduation over the tax on sales turnover ;
- Imposing the added value tax instead of the successive tax on sales ;
- Removing the customs barriers which prevent the movement of goods and services.

These attempts aim at the mitigation of the Tax liability coming out of the multiplication of taxes on goods and services between the member states; which gives them the competitive character in the international market and proves the importance of these bilateral and multilateral conventions in this regard.

In 1977, appeared the so-called The Sixth Directive (77/388/EEC) which is considered the main instruction because it anchored a set of rules to determine the tax utensil (the harmonization of the Tax base) of the VAT in all member states; the regional application; the subjected persons to taxation, the tax rates… The first step was to structure the harmonization of the VAT (the subject of the taxed activities), the second step was in 1993 in the frame of shifting to the unified market

when the EU decided to go further not to harmonize the Tax base only but harmonizing the VAT averages. The member states agreed a lower regular average estimated by 15% in addition to two more regular reduced averages to 5% at least. Super reduced averages could either be applied on some goods and services as there is no determined roofing to the VAT averages [34].
The Union member states introduced the VAT Information Exchange System VIES, which permits to check the identity number the VAT by the interested [35] (the commercial companies, the financial authorities). In January 1st, 2007, it was adopted a new instruction 2006/112/EC concerning the common system on the VAT. All the member states in the Union adopted the orientation to this system in their private national legislation.

**3-1-2- attempts to harmonize the direct taxes :** the attempts of harmonization involved a number of highlights such as [36]:
-To set up a project of European convention to avoid the double taxation in order to reduce the Tax liability on European investors in between European countries ;

-To reform the taxes on companies and individuals through enacting the codes which contribute in the simplification of the tax procedures and the easy determination of the tax utensil ;
-The partial harmonization of the income tax through setting rules about solving certain problems in linking and estimating the tax on the income so that these rules control the fiscal administrations in the EU. Among these problems: the evacuation of the loss between the international companies that work in more than one European country; also the basis on imposing taxes on holding companies ;
-To support cooperation between EU member states to halt the tax evasion between companies, and to prevent the misuse of the Tax conventions to gain illegal tax profits ;
-To apply the common and unified tax rule (CCCTB) concerning the European commercial activities.

The harmonization of the income taxes remains based on the bilateral conventions and treaties to avoid the double taxation between two European countries and in the light of the convention model set by the organization of the economic cooperation and development (OECD).

**3-1-3- the Tax harmonization of profits and saving incomes.**

The source of the EU key concern in direct taxes field is taxing on the saving income. Ergo, the directive 2003/48/CE an administrative system to the spontaneous exchange of some information linked to paying profits[37]. The article 02 of this directive permits the saving incomes to come under profits payments achieved in one of the member states to the real profited who are usually physical persons living in another member state subjected to taxation according to the host country legislation, The means selected to allow profits taxation in a member state (where the real profited is resident for tax purposes) is the spontaneous exchange of information between the member states concerned with these payments. In this context, the member states are ought to undertake the necessary measures to perfectly carry out the tasks of this directive (the cooperation and the exchange of bank information) via payment agencies settled on their grounds regardless the place of the beneficial loaner company[38].

If the real profited is living in another member state where payment agencies are made therein, the directive compels the later to contact the qualified authority of the member state to obtain the minimum of information for instance: the ID, the address of the real profited, the account number or recognizing the debt yielding to the profit and the information about paying profits.
Exceptionally and transitionally, Belgium, Luxemburg and Austria can abstain from exchanging information over the saving incomes set by this directive; they used to apply the takeout of the source system of the same incomes, the directive, yet, allows the three countries to obtain information from the other member states.

For the takeout of the source system, the directive imposes on Belgium, Luxemburg and Austria that when the real profited is living in another member state other than the one in which the takeout from source payment agency is located with 15% during the first three years of the transitional period (July 1st 2005-June 30th 2008), 20% to the following three years (July 1st 2008-June 30th 2011) and 35% starting in July 1st 2011.

Concerning the share of incomes, the instruction compels the member states which carried out the takeout of the source to save 25% of their incomes and transferring 75% to the member state in which the real profited is living[39]. In terms of the double taxation, the very instruction imposes on the member state where the profited is living to assure overcoming all the double taxation cases that might be generated in the takeout of the source. The European commission had although recognized in May 31st 2006 that the administrative cooperation between member states was not enough and affirmed the necessity of setting new strategy to fight the tax evasion in the EU.

**3-2- The limits of the European Tax harmonization.**

There are many factors that limit the success of the Tax harmonization process in the EU whether was it about the direct taxes or the indirect taxes. The difference in the tax systems and structures as well as in the tax pressure between the member states not to forget the difference the structure of incomes in the public balance are considered the most important limits of the European Tax harmonization, in addition to the lack of some member states the will (especially those whose tax system is preferential) to adjust their discriminating conduct.

**3-2-1- The difference in the Tax cultures and the tax pressure levels :**

The difference in the Tax cultures between the member states in the open regionalism complicates the process of looking for the concord between these states. In taxation, this difference makes a harsh obstacle in front of the tax harmonization. We'll show here the main differences between the Tax systems between the member states in the alternative regionalism; the purpose is to clear up the contrast of the Tax systems and the negative effect on the Tax harmonization [40].

In the VAT, framing averages to limit the competition through the averages and obtaining a relative approximation are blocked by the continuing differences; the regular average fluctuates between 15% and 27% whereas the reduced average changes between 5% and 18% while the lowest average was used by 05 member states (Ireland, France, Italy, Spain and Luxemburg) between 2.1% and 4.8%.

In taxes on the companies' incomes, the nominal averages shows a serious disproportion and a difference in the application ways: Germany for example imposes taxes differently on distributed gains and the reinvested gains, while some other countries don't impose taxes on the excessive value in the contribution

Some other countries apply graduating averages such as Ireland and the UK, and the depreciation ways are different. Regarding these differences, the Tax competition in the taxation of enterprises is hard to be measured; the European commission has accounted the actual Tax rates and clearly demonstrated differences of 30% between EU member states. In 2013, the difference in the tax on the companies' incomes reached 26.1%, and there are obvious examples about the dumping fiscal applied by few member states resulting from the difference in rates of the Tax submission. Ireland however applies a lowest rate (10%) for the foreign companies what caused the reinstatement of some companies inside Ireland; the German policy leans on the Tax competition to make up the competitiveness in promoting wages.

Moreover, the contribution rate of direct taxes and indirect taxes varies in the general structure of incomes in the member states. In Bulgaria for instance, the direct taxes contribute with 18.9% of the Tax overall and with 54.2% for the indirect taxes; in Denmark, 62.8% for the direct taxes of the Tax overall of incomes and 35.6% for the indirect taxes. Unlike Bulgaria, the harmonization of the direct taxes affects straightly and incredibly the Danish Tax incomes.

The EU is characterized by the big difference in the global level of the Tax pressure and the obligatory takeout structure (as shown below), and the ways of executing and applying the different taxes (the rule, the exemptions…). These characteristics represent important indicators to the Tax competitiveness in Europe.

**3-2-2- the recent expansions of the EU and the increase of the imbalances :**

The recent expansion of the EU increases more the differences between the member states as well as imbalances. The fifth, the sixth and the seven expansions of the EU make the PECO countries in permanent need for new funds which causes the risky Tax competition between the member states. Estonia represents applies a tax instigation concerning the reinvested gains with a zero tax rates; Bulgaria and Cyprus reduced their taxes on companies from 28% in 2001 to 10% in 2013. These privileges absolutely motivate investors; the world mobile phone industry giant NOKIA studies the possibility of moving its social headquarter from Helsinki to Tallinn the capital of Estonia which is hundreds of kilometers away from Finland shores, this required the intervention of the Finnish prime minister to prevent this project from happening. Austria has also been the subject of the fiscal competition threat by Slovakia throughout the reduction of taxes on gains from 34% to 25%[41].

**3-2-3- Sticking to the Tax sovereignty :**

The Tax harmonization is not considered necessary for everybody; satisfaction should be measured to all national leaders what guaranties the Tax harmonization. There are a lot of reasons to explain some reserves amongst: thinking of the leadership by all European national leaders. Every year, the prevailing political decision of the government is to adopt the finance code by virtue of which it develops the society through the directives of the balance known by the social consistence. Stamping money and imposing taxes, two processes undertaken by the state to oversee the national economy, express the sovereignty and the independence which is not appropriate for a state to abandon them as every political power takes their legitimacy from the economic policy instruments[42].

**3-2-4- The influence of the unanimity rule, and the European pressure groups :**

The developments in the economic integration are related to the progress that could be achieved in the political performance of the member states in the alternative regionalism. The unanimity rule represents the key factor of withholding in taxation[43]. Furthermore, it is necessary to take into account, when thinking of the European Tax harmonization, the pressure groups which enormously influence the world political economic environment, what influences subsequently the Tax decisions in the European frame[44].

**3-2-5- The influence of the Tax and bank havens :**

Some EU states might abstain on exchanging Tax information in the Tax harmonization because of their adoption to the banking privacy like Austria and Luxemburg [35]. There is also a widespread of the preferential Tax system in the EU; nearly every member state has its own preferential Tax system; these zones form a big umbrella to tax evasion[45].

**3-2-6- The importance of the European decisions on the state balance :**

The national balance structures are more different from one country to another. Due to these important differences in the national balances structures of the member states, the Tax pressure doesn't appear clearly and in the same extent in all these states. Ergo, the decisions in the Tax domain in Europe could be variously received by governments and officials in the member states. In fact, one decision of the EU to push prices (taxes) back to reduction, the officials would positively react toward this decision, governments however would be more cautious because their balances would be affected by this decision and vice versa in case of the increase of the averages, the governments would raise their incomes in time where the officials would endure additional taxes.

As a result to the balance structure differences, the same decision is not fully and equally respected by all the member states because of the tax weight in their general balances. Unlike Slovakia, the reduction of the tax rate on the income will have a huge effect on Denmark whose the tax on the income is estimated by 50.9% its Tax incomes in 2011 while it is only 8.8% of Slovakian overall Tax incomes. The reduction in tax rates would be encountered by a reduction in Danish tax incomes and affect less Slovakia [46].The following figure demonstrates the EU general balance incomes in 2011.

## Conclusion :

The EU is considered one of the most important modern economic blocs of the open regionalism mode especially following the latest expansions toward Middle and Eastern Europe well known by the developing economies what led to the increase of the differences between the EU member states and double complicated the harmonization of policies particularly the Tax one.

Although the non-stop efforts to harmonize taxes (direct, indirect), the reality indicates that the EU has accomplished a tangible progress in harmonizing the indirect taxes (VAT). However, the EU faces some limits in the harmonization of the direct taxes due to a set of factors that restrict the success of the Tax harmonization regulation.

There are remarkable differences in the Tax structures and the levels of the European Tax pressure as well as the widespread of the Tax havens, the preferential Tax systems, the discreet bank practices and the difference in the favored ways of harmonization by the member states, besides the influence of the European pressure groups in the Tax decisions undertaken in the European scale.

The EU model remains although an overriding model in the Tax harmonization, which could be seized by the other blocs in the world and especially in the Arab economic gathering.

On the other hand, and given the constraints and limits of tax harmonization in the context of open regionalism, there are **prospects for implementation of the tax policy under this system** through:

-Emphasize the importance of the adoption of gradually harmonization for tax policy in accordance with comprehensive the tax reform leads to the creation of tax systems flexible, and tax administration able to do the harmonization properly, so as to avoid the lead tax harmonization between the states to regulate the shortcomings of the tax systems in each country ;

- the light of tax and economic disparities between the Member States of the open regionalism, you must determination a transitional period for each Member State to amend their tax systems according to pre-defined strategy, Enable them to progressive adaptation with the tax harmonization ;

- Expansion the basis of the contract of bilateral tax conventions between Member States, to establish a base of cooperation in the fight against double taxation ;

- the application of tax policy in the context of open regionalism requires close cooperation between their services tax, this cooperation takes different forms, the most important exchange of information and experiences and approximation the legislation and terms and method of transactions in order to reduce tax evasion ;

- The establishment of a central body which the authority in the management of his tax policy and it has the authority to make binding decisions, and control the application with regard to bilateral tax conventions and harmonization of tax incentives to attract foreign investment, and unify or simplify or eliminate tariffs under the will and political conviction;

- The application of tax policy harmonious in the context of open regionalism, Requires a holistic approach to other economic policies as a policy the exchange rate and monetary policy, Just as is the case in the European model.

## -Appendices :

**Figure n° 01 : the differences of the Tax incomes structure of the EU member states of 2011.**

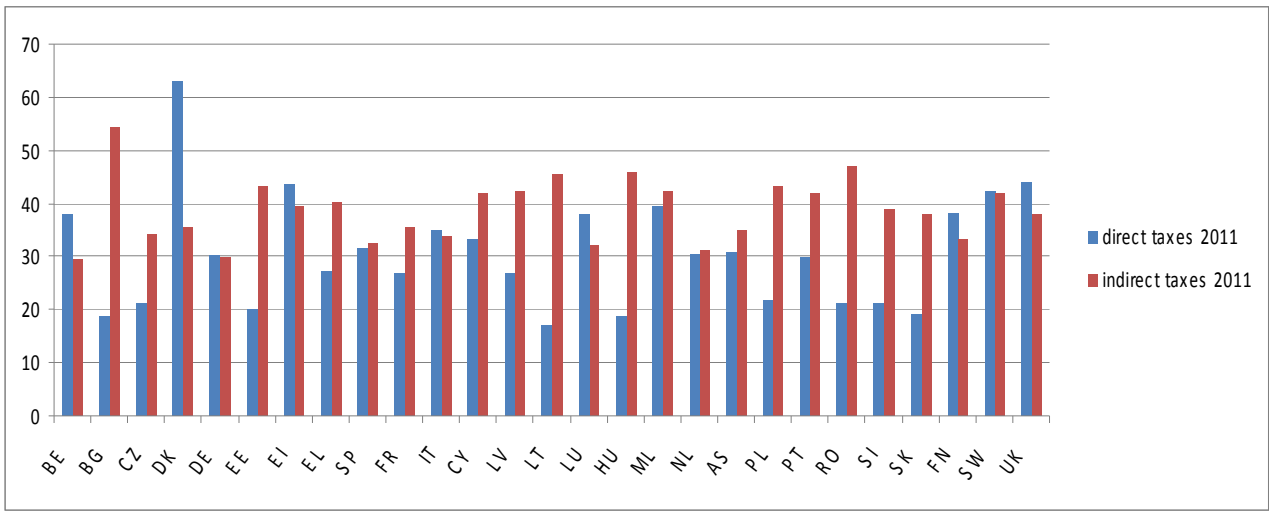


**Source :** Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the Eropean Union, 2013, pp.176,186

**Figure n°02 : the rates of the Tax pressure of the EU states of 2011.**

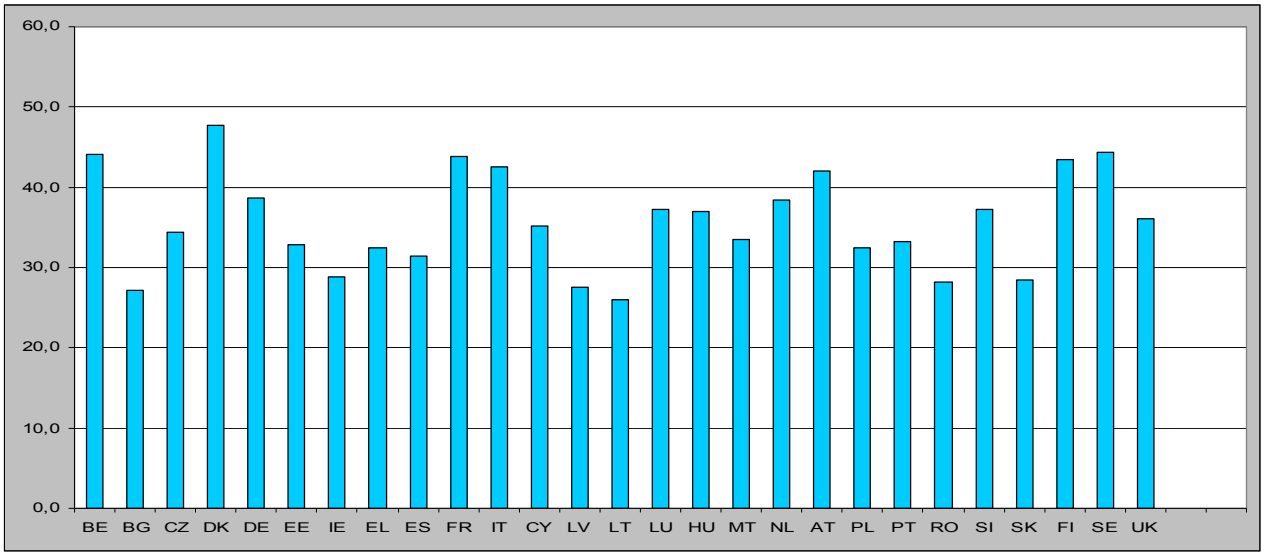


**Source** : Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the Eropean Union, 2013; p.172.

**Figure n°03 : the EU general balance incomes in 2011.**

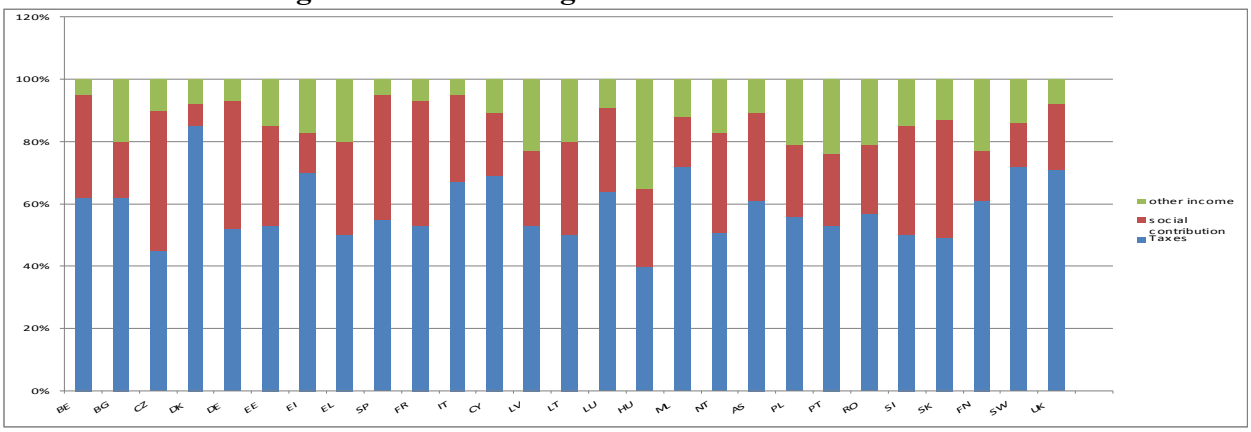


**Source** : Eurostat, European Commission, Economy and finance, Eurostat yearbook 2012, p64.

## Bibliography :

1- Ross Garnaut, ″A New Open Regionalism in the Asia Pacific″, Paper presented at the International Conference on World Economy, Colima, Mexico, 25 November, 2004. P.p.2-32.

2- Shang-Jin Wei, Jeffrey Frankel, ″Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs″, IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 3 (September 1998) , p.p.440-452.

3- Bouchiouane Mohammed:″Harmonisation Fiscale Européenne:Mythe ou Réalité″, Mémoire Master, esc, France, 2004, p.p.12-54.

4- Amro Mohammed Youcef Mohammed, ″the Tax Harmonization and its Application Effect in the Arab Economic Integration″, Egypt, 2011, p.p 44-78.

* The alternative regionalism is also called the open regionalism, the new regionalism or the continental trade blocs.

5- Jeffrey Frankel, Shang-Jin Wei, op.cit, p.08.

6- Helen E.S. Nesadurai, ″Attempting Developmental Regionalism Through AFTA , The Domestic Sources of Regional Governance″, Third World Quarterly, vol 24, $n^0$ 2, 2003, p.9.

7- christian deblock et al, ″régionalisme, arrangements institutionnel et gouvernance a la carte? multilatéralisme régional″, collection recherche, la découverte, $N^0$ 4, 2008, p.248.

8- henri regnault, ″libre échange nord- sud et typologies des formes internationalisation des économies″, séminaire EMMA – rinos, paris, mai 2003, p.17.

9- spindler, manuela, ″new regionalism and the construction of global order″, university of warwick, united kinkdom, 2003, p.15.

10- yann echinard, leatetia guilhot, ″le nouveau régionalisme- de quoi parlons nous″? Papier publier dans LAFRI, 2007, p.07.

11- ib,id.

12- ib,id.

13- ib,id.

14-ib.id.

15-Olivier Moreau, Quelle est la Place de l′Union Européenne dans l′Economie Globale, Revue Economie Termes, 2011, p01.

** This treaty dictates four key principles (the financial monetary approximation): the balance deficit should be more than 3% comparing to three performing countries. - The public debt shouldn't be more than 60% comparing to three performing countries-the inflation average shouldn't surpass 1.5% comparing to three countries with lower averages. -The difference in long term profit average shouldn't be more than 2% in the EU states.

16- the previous source ,p13.

17- the previous source ,p15.

18- Commission Européenne, ″DG des Affaire Economiques et Financiers″, ULB et ICHEC, Le Processus D′Intégration Economique Européenne et le Plan Economique Européen Face a la Crise, Bruxelles, 2009, p.32.

19-Eurostat,EuropeanCommission,″European Economic Statistics″,Statistical books,2010Edition, p.30.

20- Huijun Qiao, ″L′Impact de L′Elargissement de L′Union Européenne Sur Ses Relations Economiques Intra et Extra Européenne″, Mémoire Master en Administration Publique, Ecole National D′Administration, Strasbourg, France, 2003- 2005, p.28.

21- Huijun Qiao, op.cit, p.12.

22- Eurostat, European Commission, ″FDI Flows and EU Industrial Competituveness″,2012,p03

23- Eurostat, ″L′UE dans le Monde, Comparaison des Tendances Démographiques, Economiques et Sociales des Membres du $G_{20}$″, Novembre 2012, p.03.

24- D.Desser, ″economic analysis of tax harmonization″, vol 1, new york, 1997, p.125.

25- Kirsten E Hayes, ″Integration, tax competition and harmonization : Should ASEAN be concerned?″ Master Thesis for Economic Growth, Lund University, p10.

26- Fernando Velayos et al, ″Regional Integration And Tax Harmonization:Issues and Recent Experieces″, Article Was Prepared for ″Taxation and Latin American Integration, IDB, in Printing,2002,p02.

27 -Bachir EL Murre, ″Harmonisation Fiscale et Politiques Monétaires Au Sein D′une Intégration Economique, Cahier N° 02.01.26, Janvier 2002, p02.

28- Fernando Velayos et al, op.cit, p22.

29- Ross Garnaut, op cit, p.25

30-Azouz ali,mechanisms and requires of tax harmonization, revue of social and human stadies,2012,p61.

31-. Ross Garnaut, op cit, p.25.

32- Gizela Lenatrova, ″Tax Harmonization in European Union″, Working Paper, University of Economics in Bratislava, 2012, p.02

33- Nicolas Gobalraja, Agnès Benessy, ″L′Harmonisation Fiscale″, Revue de OFCE, 2008, p.03.

34- Martin Adina, ″Tax Policy in Eurozone: Harmonization or Competition?″, Revue de OFCE, 2011,p.563.

35- Nicolas Gobalraja, Agnès Bénassy, op.cit, pp.05,06.

36 -Bouchiouane Mohammed, op.cit, p.60.

37-Jonathan Burger, Les Delis Penaux Fiscaux:Une Mise en Perspective Des Droits Françaises, Luxembourgeois et Internationaux, Thèse Doctorat, Université Nancy 2, France, 25 janvier 2011, p.197.

38-ib.id.

39- Nicolas Gobalraja, Agnès Bénassy, op.cit, p.07.

40- Bouchiouane Mohammed, op.cit, pp.70,71.

41- Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the European Union, *op.cit,*p188.

42- Cécile Barbier, ″Fiscalité, Cahiers Fec, Bruxelle, 2010, Site Internet http://www.fecasbl.be,consultele12-06-2013.

43- Bouchiouane Mohammed, op.cit, p.73.

44-ib.id.p.102.

45-ib.id,p.107.

46- Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the European Union,2013,p188.

# L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique

# The impact of black market exchange rate on the demand for money Case of Algeria during 1980-2010 : Econometric study

Ali BENDOB (*) & Kamel SI MOHEMMED (**)
Centre universitaire de Ain Temouchent- Algérie

**Résumé :** L'objectif principal de cette étude consiste à analyser la relation entre le taux de change parallèle et la circulation de la monnaie (M1) en Algérie durant la période 1980-2010. A cet effet, Nous utilisons le modèle ARDL proposé en particulier par Pesaran et al. (2001). les résultats confirment la convergence des déterminants à long terme de la demande de monnaie (le revenu, l'indice des prix des consommations, Taux d'intérêt des dépôts, le taux de change parallèle). En outre, le test CUSUM et CUSUMSQ montrent clairement la stabilité de la relation de long terme au cours de la période d'estimation entre le taux de change parallèle et la demande de la monnaie en Algérie. Au contraire, la relation devient instable une fois que nous utilisons le taux de change officiel.

**Mots clés :** Demande de la monnaie, le taux de change parallèle, le modèle ARDL, test du CUSUM et CUSUMSQ, l'économie algérienne.

**Jel Classification Codes :** E40, F31.

**Abstract:** The main objective of this study is to analyze the relationship between the exchange rate and the parallel circulation of money (M1) in Algeria during the period 1980-2010. For this purpose, we use the proposed especially by Pesaran et al ARDL model. (2001). the results confirm the convergence of long-term determinants of the demand for money (income, consumption price index, interest rate deposits, the parallel exchange rate). In addition, the CUSUM test and CUSUMSQ clearly show the stability of the long-term relationship during the estimation period between the parallel exchange rate and demand for the currency in Algeria. Instead, the relationship becomes unstable once we use the official exchange rate.

**Keywords:** Demand for the currency, the parallel exchange rate, the ARDL model, the CUSUM test and CUSUMSQ, the Algerian economy.

**Jel Classification Codes :** E40, F31.

## I- Introduction :

A la suite du deuxième choc pétrolier qui a provoqué en 1986 un crash des prix de l'or noir, l'économie algérienne a commencé à afficher une sévère détérioration de ses fondamentaux. Ce fut un tournant important dans l'histoire de l'économie algérienne qui s'est vue dès lors imposer d'implémenter des réformes structurelles basées sur les recommandations du Fond Monétaire International (FMI) et de la banque mondiale (BIRD). Ces réformes s'inscrivaient dans le contexte de transition d'une économie administrée et dirigée vers une économie libérale.

Les objectifs majeurs d'un tel processus visaient essentiellement à assainir la situation macroéconomique du pays en relançant la croissance économique, mais aussi à booster la croissance hors hydrocarbures et à apurer la dette extérieure.

Aujourd'hui, après plus de trois décennies de réformes économiques et sociales, nous pouvons constater que ces réformes connaissent un échec persistant car elles n'ont pas permis de développer et de changer la structure de l'économie algérienne en assurant une diversification de

eMail : (*) : ali-bendob@hotmail.fr & (**) simohammed_k@yahoo.fr

la production nationale ? Ceci a conduit à une forte vulnérabilité macroéconomique, surtout dans le contexte actuel de crises et turbulences économiques à l'échelle internationale, et a évolué la sphère informelle de manière remarquable en Algérie.

L'objectif principal de cette étude consiste à analyser la relation entre le taux de change parallèle et la circulation de la monnaie (M1) en Algérie, sur la période 1980-2010. A cet effet, Nous utiliserons le modèle ARDL proposé en particulier par Pesaran et al. (2001).

Les résultats montrent que le taux de change parallèle présente un impact plus important que les autres variables particulièrement le taux de change officiel, le revenu, l'inflation et le taux d'intérêt, comme des déterminants de la demande de monnaie en Algérie.

Afin d'atteindre notre objectif, l'article a été organisé en quatre étapes, la première présentera un bref aperçu des principaux indicateurs monétaires en Algérie qui sera suivie par la présentation de quelques éléments bibliographiques ; puis, suivra la deuxième étape qui concernera la spécification du modèle. Enfin, la troisième étape concernera l'analyse et la présentation des résultats.

## I .1 Bref aperçu des principaux indicateurs monétaires et la sphère informelle en Algérie

À partir de 1974, la surévaluation du dinar Algérien face au dollar Américain jusqu'au début des années quatre-vingt est caractérisée par le contrôle des changes et le passage d'un' ancrage à une monnaie unique (le Franc français) à un ancrage d'un panier de 14 monnaies constitué par les devises les plus importantes dans la structure des échanges commerciaux. Alors qu'après cette période, due à un crash des prix de l'or noir, l'Algérie a adopté trois programmes de stabilisation avec le FMI. Le premier en 1989, le deuxième en 1991 et le troisième en 1994. En 1994 fut adopté un plan de rééchelonnement de la dette extérieure. Ces réformes ont connu un échec persistant car les principaux indicateurs monétaires ont affiché durant cette phase une tendance morose. En effet, la croissance du PIB a été négative, enregistrant ainsi un PIB annuel de (-0.7%) en 1987 et de (-0.9%) en 1994. L'inflation a fortement augmenté à cause de la dévaluation du dinar et la libéralisation des prix, passant ainsi de 12.4% en 1986 à 29.0% en 1994. Concernant le taux de change, un glissement progressif du Dinar a été enregistré pendant la période de 1986 à 1994 ; le cours USD/DZD est passé de 4,82 à 40, soit une dépréciation de l'ordre de 8 fois.

Dans la troisième phase (1995 à 2000) qui va dans la continuité de l'ajustement structurel et qui est caractérisée par une évolution relativement favorable des principaux indicateurs économiques (PIB, inflation), exception faite des restrictions d'accès au marché de change d'après la publication de la loi 08/96 du 18 décembre 1996 fixant les conditions de création et d'agrément des bureaux de change, mais réellement, aucun bureau privé n'a été agréé par la Banque d'Algérie pour l'exercice. A l'inverse, c'est le marché informel de la devise qui est déjà né en 1974 et qui a explosé au début des années quatre-vingt-dix avec un écart important entre le taux de change parallèle et le taux de change officiel.

La valeur du dinar algérien est de 110 dinars pour un euro et 79 dinars pour un dollar selon le cours officiel en date du décembre 2013, alors que le taux de change parallèle affiche 150 dinars pour un euro et 93 dinars pour un dollar aux réseaux du marché informel avec un écart de 40/50% par rapport à l'officiel. (Voir la figure N°1). Parmi les raisons évidentes qui expliquent cette situation en plus de l'absence de bureaux de change et l'inconvertibilité du dinar forte demande, c'est l'extension du marché informel lui-même en Algérie qui contrôle 40% de la masse monétaire en circulation et d'utilisation de la monnaie fiduciaire (billets de banques) pour régler plus que 70% des transactions commerciales non facturées au lieu de la monnaie scripturale (chèques) ou électronique, les sorties annuelles brutes de monnaie fiduciaire sont passées de 1 633,4 milliards DA en 2010 à 1 977,8 milliards DA en 2011 et à 2 475 milliards DA en 2012 soit 24, 75 milliards d'euros ou 32,17 milliards de dollars au cours actuel (**Mebtoul, 2013**)[1], Cependant,

la part de cette monnaie dans la masse monétaire (monnaie fiduciaire et dépôts bancaires) est passée de 26% de masse monétaire (M2) et 42% de PIB en 2011 pour atteindre 26,7% et 45% à fin la 2012 ou devrait représenter 15 -20% du PIB et M1 aux pays développés. (Voir la figure N°2).

## I .2 Eléments bibliographiques

Blejer (1978) [2] suggère dans le cas des pays d'Amérique Latine sur des données allant de 1970-1973 suggère que toute dépréciation du taux de change parallèle génère une décroissante demande de la monnaie.

Bahmani- Oskooee (1996)[3] utilisant la technique « Johansen-Juselius cointegration » pour le cas d'Iran sur une période annuelle allant de 1950 à 1990, Il met en évidence que le taux de change parallèle peut se considérer comme un déterminant de la demande de la monnaie à long terme.

Plusieurs études récentes développent des modèles empiriques où le taux de change parallèle se présente comme un déterminant de la demande de la monnaie ; ces recherches s'inspirent dans leurs analyses de l'équation générale de Bahmani- Oskooee (1996). Tout d'abord, l'étude de Abdelnacer B et al (2013) [4] indique dans le cas de l'Algérie le même résultat de Bahmani- Oskooee à partir de l'approche ARDL (Bounds testing approach) sur la période 19974-2003.

Cependant, un nombre considérable de travaux affirment la relation entre le taux du change parallèle et la demande de la monnaie aux différents pays, notamment, les études suivantes ; Arize and Shwiff, 1998[5], Bahmani- Oskooee and Altin Tanku (2006) [6] dans le cas de 25 pays pour chaque papier , Hafez and Afzal (2003) [7] en Pakistan.(voir aussi : Nautz and Rondorf (2010) [8] ; Rao et al., 2009[9] ; Setzer and Greiber (2007) [10]). En revanche, Hassen 1992[11] n'a pas pu mettre en évidence une relation significative entre le taux de change et la masse monétaire en Bangladesh Thaïlande.

Certains économistes considèrent que d'autres facteurs qui ont motivé les agents de préférer la détention de la monnaie que des actifs comme le revenu, le taux d'intérêt et le taux d'inflation. Akhtar (1974) [12] , et Gujarati (1968) [13] prouvent que le revenu réel est la variable la plus pertinente pour expliquer l'équation quantitative de néoclassique et l'approche théorique de Friedman et Schwartz(1982) [14] , (voir ; Garcia and Cerno, 2006[15]; Hamori and Hamori, 2008[16]; Ghamdi (1991) [17] ; Amr and Al Mahmeed (1987)) [18] .

Autres résultats obtenus montrent que l'inflation influence de façon significative de la demande de la monnaie où l'accélération de des prix s'accompagne d'une préférence à acquérir des biens réels au lieu des actifs monétaires (Voir :) ; Mackenzi,(1979) [19], Bahmani-Oskooee and Molixi (1991) [20] ; Arnold and Roelands (2010) [21] ; Boone and van den Noord (2008) [22]).

Enfin, le taux d'intérêt joue un rôle majeur pour déterminer la demande de la monnaie, une hausse de taux d'intérêt à court terme offre une opportunité incitant à l'épargne de monnaie (M2, M3) qu'elle réserve en cash (M1), en même temps qu'une diminution de l'offre de monnaie augmente le taux d'intérêt et abaisse finalement la fuite des capitaux. Frauke Dobnik (2012) [23] expose dans sa recherche (panel-based error-correction model) durant la période (1983-2006) dans en 11 pays de l'OCED qu' il y a eu une relation négative à long terme entre la demande de la monnaie et le taux d'intérêt. D'autres études empiriques montrent des résultats similaires à celles qui précèdent : (Voir ; Harb (2004) [24] ; Hamburger (1977) [25] ; Amr and Al Mahmeed (1987)) [26].

## II- Résultats empiriques :

### II.1 Les données utilisées

Nous avons choisi quatre variables macroéconomiques de l'économie Algérienne pour atteindre l'objectif de notre sujet qui sont: M1 (correspond aux billets, pièces et dépôts à vue), le revenu, le taux de change, taux d'intérêt des dépôts.

Toutes les données sont extraites des World Bank Developement Indicators (WDI, 2012) exceptée la masse monétaire (M1) que nous avons tiré à partir le site de Global Financial Data.

## II.2 Spécialisation du modèle

Notre recherche concerne l'extension de la pratique informelle en Algérie qui contrôle 40% de la masse monétaire en circulation et qui utilise la monnaie fiduciaire (billets de banques) pour régler plus que 70% des transactions commerciales non facturées. Selon la banque d'Alger dans le rapport 2010, La masse monétaire a connu un fort rythme de croissance, elle a été évaluée à 34 milliards de dollars fin 2010. En revanche, le taux de change parallèle affiche un écart de 40/50% par rapport à l'officiel. Pour cela, nous nous sommes intéressé à ce type de composant de la masse monétaire (M1) pour capter les principales déterminantes (voir : Mark and Sul (2003) [27], Hamori and Hamori (2008) [28], Kumar et al. (A, b 2010) [29, 30]).

Notre travail empirique ARDL (Autoregressive Distributed Lag) est fortement inspiré des travaux de Bahmani- Oskooee (1996), Kumar et al. (2009,2010), Bouteldja A et al (2013).

On peut écrire le modèle sous la forme d'équation comme suite :

$$M = (Y, P, EX, I) \text{..... ..... ....} (01)$$

Toutes les séries d'origine ont été transformées en logarithme. Cette spécification à l'avantage d'éviter les problèmes d'hétéroscédasticitén donc la spécification se présente comme suit :

$$LnM_t = a + a_1 \, Ln\, Y_t + a_2 \, Ln\, P_t + a_3 \, Ln\, EX_t + a_4 \, Ln\, I_t + \varepsilon_t \text{.....} (02)$$

Soit :

Ln $M_1$t: logarithme du M1
Ln $Y_t$: logarithme Revenu
Ln $P_t$ : logarithme de l'indice des prix à la consommation.
Ln $EX_t$: logarithme de taux du change
Ln $I_t$: logarithme taux d'intérêt des dépôts
$a_0$ : Intercepte de la fonction
$\varepsilon_t$: erreur de mesure (IID)
$a_0$, $a_1$, $a_2$, $a_3$, $a_4$: parameters estimation.

## III- Résultats de l'estimation :

### III.1 : La spécification du modèle ARDL

La spécification de modèle ARDL nécessite que les séries temporelles soient stationnaires au niveau (I (0)) ou stationnaires de première différence (I (1)). C'est pour cette raison que nous allons utiliser deux tests pour vérifier la stationnarité des variables: le test de Dickey et Fuller augmenté (test ADF 1979) et le test de Philips et Perron (test PP.1988). L'application des tests (ADF) et (PP) montrent que toutes les variables sont purement I(0) et purement I(1) à seuil de 5% (Voir le tableau (1)).

Pour adopter la fonction de la monnaie, nous avons utilisé la méthode ARDL suivant la procédure de la cointégration introduite par Pesaran et al (1996) [31], Pesaran, Smith and Shin (2001) [32]. En se basant sur cette procédure, on accepte l'hypothèse nulle de la non cointégration une fois F-statistique calculées inférieur à F-tabulées de Pesaran et al. (2001) 33 à seuil de 5% contre l'hypothèse alternative selon laquelle il existe une relation d'équilibre à long terme, cette dernière sera acceptée dans notre cas. Le tableau (2) établit une relation d'équilibre de long terme entre la demande de la monnaie et ses déterminantes représentantes dans l'équation (1)

Les résultats de la technique ARDL

$$M_1 = 0.13\, Y_{(-1)} - 0.4\, P_{(-1)} + 0.47\, EX_{(-1)} - 0.63\, I_{(-1)} - 0.11\, D(Y_{(-1)}) - 0.95\, (P_{(-1)})$$
$$+ 1.35\, D(EX_{(-1)}) + 0.92\, D(I_{(-1)}) - 3.59 \text{…..} (3)$$

Afin d'obtenir une relation de long terme entre les variables de l'estimation. L'élasticité des principales déterminants (équation 3) est significative statistiquement à court terme et à long terme sauf le revenu à court terme même s'il a été positif, statistiquement il n'est pas significatif. À long terme, une augmentation de la valeur 1% du revenu effectué par les agents économiques fait décroître sa demande de monnaie. Ce résultat surprenant s'explique par le fait de l'existence d'importants à la décroissance de revenu, chez les Algériens qui reste stable depuis trois décennies malgré la richesse pétrolière (voir figure N°3) , la dégradation quotidienne des conditions de vie des ménages et la faiblesse économique hors secteur d'hydrocarbure qui domine encore la structure d'économie Algérienne et qui représente 97% d'exportation, 45% de PIB et entre 45%-70% de fiscalité totale sur la période de 2002-2011.

L'impact négatif du revenu sur la croissance de la monnaie s'explique aussi par la substitution de la sphère informelle par l'économie réelle où les ménages et les entreprises qui favorisent le marché noir.

Si on prend un changement de 1% de taux d'intérêt, il génère une diminution de 0.6% à court terme de la masse monétaire de M1 et de 0.9% à long terme. Cette relation négative de taux d'intérêt vers la demande de la monnaie s'explique par les glissements dans les taux d'intérêt au cours de la période d'estimation en Algérie qui décourage les individus à l'épargne. (Le taux d'intérêt des dépôts en Algérie ne dépasse pas 1.75% depuis 2006 jusqu'à la fin de 2012)

L'analyse d'une courte période des liens entre l'inflation et la masse monétaire M1 reposait sur une relation significative selon laquelle l'élasticité des prix de consommation été négative à deux termes où l'accélération du taux d'inflation semble une décroissance de la masse monétaire. A l'inverse, dans le cas de déflation, les agents ont gardé leurs encaisses nominales pour obtenir leurs biens et leurs services au futur.

L'analyse de cette dernière élasticité (taux de change) montre que celles-ci est positive et qu'elle passe au double 0.47 de la courte période à la longue période 1.35. Autrement dit, la dépréciation de taux de change ($/DZ) provoque une augmentation de la masse monétaire, ce qui conduit toute dépréciation face au dollar de gonfler nos revenus du pétrole (exportation), ce qui conduit automatiquement de gonfler les dépenses publiques nominales, donc, de provoque une augmentation de la masse monétaire.

## III.2 Test du CUSUM et CUSUMSQ

Les tests du CUSUM et CUSUMSQ sont usuellement représentés sous une forme graphique. La valeur de la statistique doit alors évoluer, sous l'hypothèse nulle de stabilité de la relation, entre deux droites représentant les bornes de l'intervalle (Bresson et Pirotte, 1995) [34]. Ce test CUSUM est donc réalisé pour tester l'hypothèse de stabilité des relations de long terme estimées entre la masse monétaire (M1) et ses déterminants particulièrement le taux de change parallèle.

Ensuite, le test CUSUM et CUSUMSQ montrent clairement La stabilité de la relation de long terme au cours de la période de l'estimation entre le taux de change parallèle et la demande de la monnaie en Algérie (Figure N° 4, 5).

En revanche, on reproduit le test CUSUM et CUSUMSQ pour estimer la relation entre la demande de la monnaie (M1) et le taux de change officiel. Cette fois la relation devient instable au cours de cette dernière décennie où l'écart entre le taux de change parallèle et le taux de change officiel devient 40/50% d'un côté et l'extension de la circulation de la monnaie fiduciaire dans la sphère économique en Algérie de l'autre côté. (Figure N° 6, 7).

Entre les deux cas, Il est donc pertinent de montrer que la fonction de la demande de la monnaie (M1) en Algérie s'explique statiquement par le taux de change parallèle que l'officiel, ces résultats traduisent le problème central d'absence de bureaux du change et les restrictions adoptées par la banque d'Alger de la politique de change et la volonté gouvernementale de laisser la sphère informelle intégrer sur la sphère formelle.

## IV- Conclusion:

La présente étude a pour objet d'analyser les principales déterminantes de la demande de monnaie en Algérie. Dans ce contexte, nous avons utilisé le Modèle (ARDL) sur la période 1980-2010. Les principaux résultats obtenus montrent une relation d'équilibre à long terme entre la masse monétaire (M1) et ses déterminants (le revenu, l'indice des prix des consommations, taux d'intérêt des dépôts, le taux de change parallèle). Ces résultats traduisent le problème central d'absence des bureaux de change et les restrictions adoptées par la politique de change de la banque centrale qui contribue à d'alimenter l'écart entre le taux de change officiel et parallèle d'une part, et d'alimenter la part de la monnaie fiduciaire dans la masse monétaire qui encourage la sphère informelle. Ainsi, La dépendance de la politique monétaire aux prix du pétrole est très prononcée et le restera tant que les hydrocarbures continuent de dominer la structure de cette économie et tant que le gouvernement algérien ne diversifie pas son économie.

## - ANNEXES :

**Table (1): les tests de Stationnarités**

| variable | ADF | | PP | |
|---|---|---|---|---|
| | Level | First difference | Level | First difference |
| LnM | -1.01 | -3.28*** | -1.22 | -3.42*** |
| LnY | -3.39*** | -3.97*** | -3.39*** | -3.92*** |
| LnP | -2.28 | -4.33*** | -1.16 | -4.35*** |
| LnI | -3.48*** | -4.48*** | -3.56*** | -4.89*** |
| LnEX | -2.27 | -7.71*** | -2.28 | -7.71*** |

*Les valeurs critiques sont, [2.96] au niveau 5 %, [3.67] au niveau 1%.
** Le test est significatif pour un niveau de 1%
*** Le test est significatif pour un niveau de 5 %.
Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Table (2): Results de Tests F**

| Wald Test:<br>Equation: Untitled | | |
|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Probability |
| F-statistic | 6.97733 | 0.0047 |
| Chi-square | 34.8869 | 0.0000 |

**Source:** Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Table (3):le Modèle ARDL**

| Variable | Coefficient | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| MG(-1) | -0.400181 | -4.584101 | 0.0010 |
| YD(-1) | 0.054981 | 1.412624 | 0.1881 |
| PR(-1) | -0.158361 | -1.777012 | 0.1059 |
| EO(-1) | 0.190130 | 3.508676 | 0.0056 |
| IR(-1) | -0.255658 | -3.488914 | 0.0058 |
| D(MG(-1)) | 0.476425 | 2.571798 | 0.0278 |
| D(YD(-1)) | 0.047126 | -1.964333 | 0.0479 |
| D(PR(-1)) | -0.381553 | -1.846159 | 0.0446 |
| D(EO(-1)) | 0.544015 | 2.122954 | 0.0497 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| D(IR(-1)) | 0.370265 | 3.294841 | 0.0081 |
| C | 1.438337 | 5.438889 | 0.0003 |

| | |
|---|---|
| R-squared | 0.936371 |
| Adjusted R-squared | 0.872742 |
| Durbin-Watson stat | 2.658712 |

**Source:** Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Fig. (1) : l'écart entre le taux de change parallèle et le taux de change**

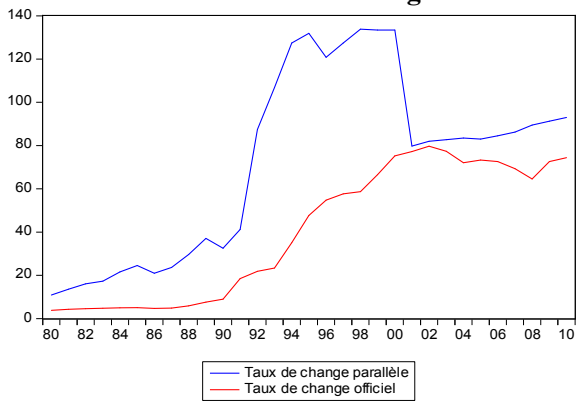


**Source :** Global Financial Data.

**Fig. (2) : la masse monétaire en Algérie**

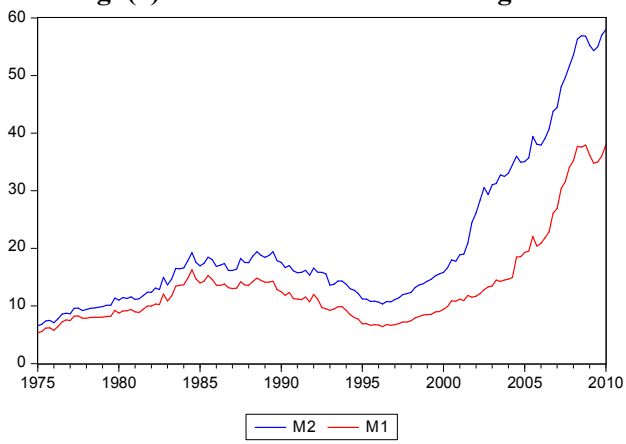


**Source :** Statistiques Financières Internationales du FMI (IFS).

**Fig. (3) PIB par habitant**

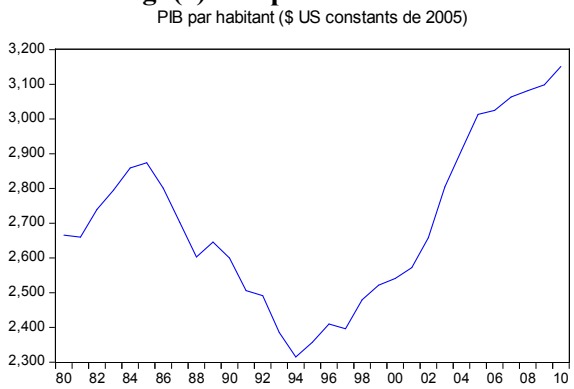


Source : Statistiques Financières Internationales du FMI (IFS).

**Fig. (4) : test du CUSUM (le taux de change parallèle)**

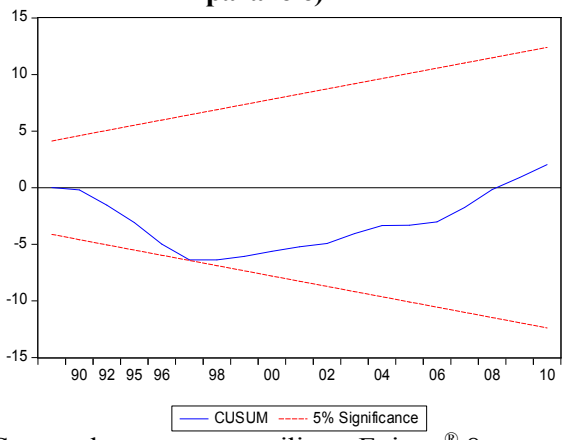


Source: les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Fig. (5) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)**

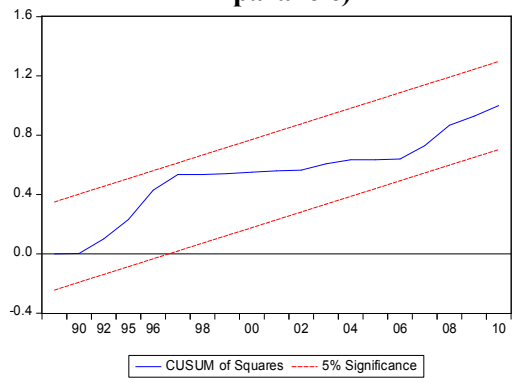


**Source:** les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Fig. (6) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)**

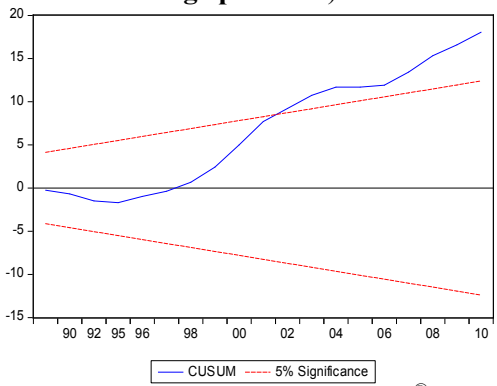


**Source:** les auteurs en utilisant Eviews® 8

**Fig. (7) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)**

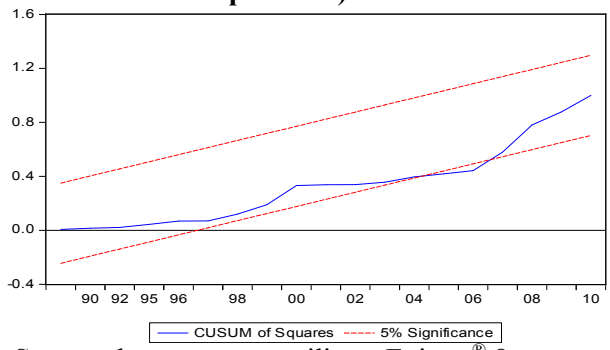


**Source:** les auteurs en utilisant Eviews® 8

## - Notes et références bibliographiques:

[1]. Abderrahmane Mebtoul, (2013), Le Maghreb face au poids de la sphère informelle, IFRI, Site Internet : Ifri.org.

2. Blejer, Mario I. 1978. "Exchange Restrictions and the Monetary Approach to the Exchange Rate." The Economics of Exchange Rates: Selected Studies, Edited by JA Frankel and HG Johnson. London: Addison-Wesley: 117–28.

3. Bahmani-Oskooee, M., 1996. The black market exchange rate and demand for money in Iran. J. Macroecon. 18, 171–176.

4. Abdelnacer Bouteldja et al, 2013, The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria" International Journal of Arts and Commerce Vol. 2 No. 10 November, 2013, pp71-82.

5. Arize, Augustine C., and Steven S. Shwiff. 1998. "The Appropriate Exchange-rate Variable in the Money Demand of 25 Countries: An Empirical Investigation." The North American Journal of Economics and Finance 9 (2): 169–185.

6. Bahmani-Oskooee, Mohsen, and Altin Tanku. 2006. "Black Market Exchange Rate, Currency Substitution and the Demand for Money in LDCs." Economic Systems30 (3): 249–263.

7. Hafez, UR, Muhammad Afzal, 2003. The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Pakistan: A cointegration analysis. Pakistan Economic and Social Review XLI, N°. 1&2, 13-28

8. Nautz, D. and U. Rondorf (2010). The (in)stability of money demand in the Euro Area:Lessons from a cross-country analysis.SFB 649 Discussion Papers No. 2010-023.

9. Rao, B. B., A. Tamazian, and P. Singh (2009). Demand for money in the Asian countries: A systems GMM panel data approach and structural breaks.MPRA Paper No. 15030.

10. Setzer, R. and C. Greiber (2007). Money and housing: Evidence for the euro area and the US. Deutsche Bundes bank Discussion Paper 12/2007.

11. Hassan, M. Kabir, and Tatak Suryadi. 1993. "An Econometric Investigation of the Determinants of the Demand for Money in Indonesia." The Singapore Economic Review 38 (1).

12. Akhtar, M. "The Demand for Money in Pakistan", Pakistan Development Review, 3, 1974.

13 Gujarati, D. "The Demand for Money in India", Journal of Development Studies, Vol. 5, No. 1, 1968.

14. Friedman, M. (1988). Money and the stock market. Journal of Political Economy 96, 221–245.

15. Garcia-Hiernaux, A. and L. Cerno (2006). Empirical evidence for a money demand function: A panel data analysis of 27 countries in 1988-98. Applied Econometrics and International Development 6(1)..

16. Hamori, S. and N. Hamori (2008). Demand for money in the Euro area .Economic Systems 32(3), 274–284.

17. Ghamdi, Ahmad. "Interest Rate and the Money Demand Function in Developing Countries : the Case of Saudi Arabia", Pakistan Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 2, Winter 1989.

18. Amr, R. and M. Al Mahmeed. "Monetary Trends and Demand for Money in Kuwait", The Egyptian Statistical Journal, 1987.

19. Mackenzie, G. "The Demand for Money in Egypt", Mimeographed, IMF, September, 1979.

20. Bahmani-Oskooee, M., Malixi, M., 1991.Exchange rate sensitivity of the demand for money in developing countries. Appl. Econ. 23, 1377–1384.

21. Arnold, I. J. and S. Roelands (2010).The demand for euros. Journal of Macroeconomics 32(2), 674–684.

22. Boone, L. and P. van den Noord (2008). Wealth effects on money demand in the euro area. Empirical Economics 34(3), 525–536.

23. Mark, N. C. and D. Sul (2003). Cointegration vector estimation by panel DOLS and long run money demand. Oxford Bulletin of Economics and Statistics 65(5), 655–680.

24. Harb, N. (2004). Money demand function: a heterogeneous panel application. Applied Economics Letters 11(9), 551–555.

25. Hamburger, Michael. "Behavior of the Money Stock : is there a Puzzle?" Journal of Monetary Economics, 3 (3) July 1977.

26. Amr, R. and M. Al Mahmeed. "Monetary Trends and Demand for Money in Kuwait", The Egyptian Statistical Journal, 1987..

27. Mark, N. C. and D. Sul (2003). Op Cit, pp 655–680.

28. Hamori and Hamori, Op cit , pp 274–284

29. Kumar, S. (2010). Panel data estimates of the demand for money in the pacific island countries. EERI Research Paper Series No. 2010-12.

30. Kumar, S., M. Chowdhury, and B. B. Rao (2010). Demand for money in the selected OECD countries: A time series panel data approach and structural breaks.MPRA Paper No. 22204.

31. Pesaran, M.H. 1997. “The Role of Economic Theory in Modelling the Long Run.” The Economic Journal 107: 198–191.

32. Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. J. Appl. Econometrics 16, 289–326.

33. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Ron P. Smith. 1999. “Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels.” Journal of the American Statistical Association 94 (446): 621–634.

34. Bresson G. et A. Pirotte, 1995, Econométrie des Séries Temporelles: Théorie et Applications, PUF, Coll. Economie, Paris.

# Développer la fiscalité communale et améliorer la performance publique locale : De la régulation à la stratégie financière de la commune

# Developing municipal taxation and improving local public performance: From regulation to a financial strategy for the municipality

Ali DEBBI (*)
Université de M'sila, Algérie

**Résumé :**.La fiscalité locale demeure un objet de recherche qui suscite constamment le débat et qui a enregistré une nette évolution dans les dernières années. Cette thématique qui présente un centre d'intérêt pour les chercheurs en économie, en sciences juridiques et en sciences de gestion, nécessite davantage d'exploration. En effet, la plupart des recherches se focalisent sur l'aspect technique de l'impôt local : sa base, sa conception, sa valeur, son évaluation et son processus de recouvrement. Un autre volet de recherche s'oriente plutôt vers les aspects juridiques de l'impôt local et son poids dans la fiscalité de l'état. Or, nous pensons que cette thématique reste peu explorée dans l'approche managériale. Cette orientation de recherche pourrait mettre en évidence des variables appropriées au management public local.

Dans ce travail, nous traitons le rapport entre fiscalité locale et un concept fondamental du management public local : la performance publique locale. Nous expliquons d'abord comment nous pouvons évaluer l'activité fiscale et la santé financière de la commune et les principaux indicateurs qui en mesurent. Ensuite, nous définissons la performance publique locale. Enfin, nous montrons le rapport entre fiscalité locale et performance publique locale. Nous montrons les préoccupations de régulation chez le maire algérien qui s'oriente vers l'adoption d'une stratégie financière pour la commune. Mots clés : Management public local, Fiscalité locale, Santé financière, Performance publique locale, Indicateurs financiers, Régulation, Stratégie financière de la commune.

**Mots clés :** Management public local, Fiscalité locale, Santé financière, Performance publique locale, Indicateurs financiers, Régulation, Stratégie financière de la commune.

**Jel Classification Codes :** H71.

**Abstract:** Local taxation remains a research topic over which debate is still running. This research theme, that represents a focal point in economics, legal science and management science, requires further exploration. Indeed, most research has focused on the technical aspect of the local taxation: its base, design, value, assessment and collection process. Another strand of research is more interested in the legal aspects of local taxation and its contribution in the State tax. However, we believe that this subject remains largely unexplored in the managerial approach. This line of research could highlight the appropriate local public management variables.

In this paper, we discuss the relationship between local taxation and one basic concept of local public management which is: local public performance. We first explain how we can evaluate the tax activity and the financial health of municipality and the main indicators used to measure it. Next, we define local public performance. And finally, we show the relationship between local taxation and local public performance. We show also that the regulatory concerns of the Algerian mayor are moving towards the adoption of a financial strategy for the municipality.

**Keywords:** Local Public Management, Local Taxation, Financial Health, local public performance , financial indicators , Regulation, Financial Strategy of the municipality .

**Jel Classification Codes :** H71.

**eMail : (*) : alidebbi@yahoo.fr**

**(*) : Chercheur associé au centre de recherche en gestion, Pau, France.**

## I- Introduction :

La fiscalité locale demeure un objet de recherche qui suscite constamment le débat et les interrogations chez la communauté des chercheurs. Cette thématique qui présente un centre d'intérêt pour les chercheurs en économie, en sciences juridiques et en sciences de gestion, nécessite davantage d'exploration.

En effet, la plupart des recherches se focalisent sur l'aspect technique de l'impôt local : sa base, sa conception, sa valeur, son évaluation et son processus de recouvrement. Un autre volet de recherche s'oriente plutôt vers les aspects juridiques de l'impôt local et son poids dans la fiscalité de l'état.

Or, nous pensons que cette thématique reste peu explorée dans l'approche managériale. Cette orientation de recherche pourrait mettre en évidence des variables appropriées au management public local. Les résultats seront plus intéressants notamment avec les nouvelles tendances du management public : the new public management.

Parmi les problématiques qui nécessitent plus d'analyse, celle du rapport entre fiscalité locale et un concept fondamental du management public local : la performance publique locale. Pour ce faire, nous expliquons d'abord comment nous pouvons évaluer la fiscalité de la commune et les principaux indicateurs qui en mesurent. Nous définissons par la suite la performance publique locale. Dès lors, nous pouvons montrer le rapport entre fiscalité locale et performance publique locale.

Nous répondons alors dans cette étude à la question suivante : quel rapport entre fiscalité locale et performance publique ? Nous nous interrogeons ainsi sur le rôle régulateur crucial du maire pour assurer la cohérence entre performance financière de la commune et la performance publique locale : les prémisses d'une stratégie financière locale.

## II- Evaluer la santé financière de la commune :

Les responsables de la commune, les élus, se préoccupent en permanence de l'équilibre financier, et de la « santé financière » de leurs collectivités. Or, cette question ne concerne pas seulement les élus, mais elle présente la préoccupation de l'Etat, qui subventionne plusieurs activités locales. Nous abordons dans cette section l'expérience française en matière de suivi de la santé financière des communes, et puis les dimensions de cette performance.

### II .1 Le suivi de la situation financière des communes : l'expérience française

Les communes comme toute organisation publique est régie par des lois et des règlements qui impliquent l'établissement des indicateurs. Les règlements préconisent souvent des indicateurs financiers et non financiers à destination des instances de contrôle externe. Ainsi, les communes et autres EPCI[1] en France appliquent les dispositifs de la loi ATR du 6 février 1992. Cette « vague » de réforme institutionnelle a apporté aussi une innovation dans la comptabilité : la M 14, ainsi que d'autres nouveautés liées au transfert des compétences avec le dernier acte de la décentralisation de 2003.

C'est dans le décret du 27 mars 1993, qui applique la loi ATR[2] du Février 1992, que le législateur français a introduit un ensemble des ratios sur l'endettement, les dépenses de fonctionnement, les assiettes fiscales et l'imposition, en fonction de la population. En outre, ce sont les Chambres régionales des comptes qui suivent en permanence ces ratios qui donnent une image générale sur la santé financière de la commune. En effet, les communes ont voulu par ailleurs dépasser cette logique de reporting, et développer des indicateurs financiers et non financiers, nécessaires au pilotage et au déploiement de la vision stratégique du conseil municipal[3].

Les communes n'excluent pas l'utilisation des indicateurs opérationnels (nombre des usagers d'une piscine, nombre de repas dans une cantine) et on leur donne une importance identique à celle des ratios du décret 1993 qui contient des informations sur la santé financière de la

ville. Les communes françaises voulaient en fait pendre en considération avec une importance identique les différentes activités municipales dans ces différents types : interventions directes et indirectes, sous-traitances, externalisées ou coopérées, les activités des satellites, des associations, du bénévolat, etc.

Le Décret n° 93-570 du 27 mars 1993 pris pour l'application des articles 13, 15 et 16 de la loi d'orientation n° 92-125 du 6 février 1992 relative à l'administration territoriale de la République Française, propose une batterie de ratios qui prétendent évaluer et suivre la situation financière de la commune. Il stipule que ces données synthétiques figurent en annexe au budget primitif et au compte administratif auquel elles se rapportent.

L'article 01 de ce décret liste ces ratios qui s'appliquent aux communes de 3500 habitants et plus, et qui présentent une synthèse des données sur la situation financière comme suit :

**1. Dépenses réelles de fonctionnement/population ;**

« Les dépenses réelles de fonctionnement s'entendent du total des dépenses de fonctionnement après déduction des dotations aux amortissements et aux provisions, du déficit de fonctionnement reporté, du prélèvement pour dépenses d'investissement, des travaux d'investissement en régie et des charges des services communs réparties entre services utilisateurs. Ce ratio envisage la mesure des dépenses de fonctionnement de la commune par habitant. Il reflète l'effort de la commune en matière de développement de son « appareil administratif et technique » pour mieux répondre aux besoins des citoyens. Ce ratio est censé mesurer les services rendus aux habitants.

**2. Dépenses d'équipement brut/population :**

qui se traduit par « Les dépenses d'équipement brut comprennent les acquisitions de biens meubles et immeubles et les travaux en cours ». Ce ratio évalue la deuxième mission de la commune qui complète la mission de fonctionnement, celle de l'investissement pour répondre aux besoins des citoyens.

**3. Recettes réelles de fonctionnement/population :**

En effet, et à travers la gestion des différents services communaux, la commune encaisse des recettes de fonctionnement. Ce ratio est important car il assimile la commune à une entreprise, en supposant qu'elle produit et qu'elle vend des services à des tarifs qui contribuent aux recettes de la commune. Selon la loi, « Les recettes réelles de fonctionnement s'entendent du total des recettes de fonctionnement, après déduction des réductions de charges, de l'excédent ordinaire reporté, et de la contribution des services utilisateurs aux charges des services communs.

**4. Dotation globale de fonctionnement/population :**

Ce ratio complète le ratio précédent car il confronte les recettes réelles aux dotations de fonctionnement. Si on admet l'assimilation indiqué supra, de la commune à l'entreprise, la comparaison entre les deux ratios va donner une image plus claire sur « le résultat d'exploitation » des services municipaux.

**5. Encours de la dette/population :**

La loi n'omet pas la question des dettes publiques, et oriente vers une mesure des dettes pour éviter le cumul continu insupportable. Il se calcul comme suit : « L'encours de la dette s'obtient par le cumul des emprunts et dettes à long et moyen termes ».

Par ailleurs, le législateur français estime que ces ratios ne suffisent pas pour les communes de grande taille. De ce fait, il fixe d'autre ratios qui s'appliquent aux communes de 10 000 habitants et plus :

**6. Dépenses de personnel/dépenses réelles de fonctionnement :**

Pour mesurer le poids de la masse salariale dans les dépenses réelles, afin d'évaluer l'efficacité des agents communaux et l'effort de la commune en matière de réduction de la masse salariale.

**7. Dépenses réelles de fonctionnement et remboursement annuel de la dette en capital/recettes réelles de fonctionnement :**

Complétant à ce qui est indiqué, ce ratio met sous tension la commune pour exploiter pleinement ces services communaux pour bénéficier des recettes réalisées dans l'élaboration du budget

**8. Dépenses d'équipement brut/recettes réelles de fonctionnement :**

Dans la même logique qui vise l'assimilation de la commune à l'entreprise, ce ratio rappelle que l'équipement ne devrait pas être sans « retour sur investissement » (ROI). La commune se trouve contrainte de prouver.

**9. Encours de la dette/recettes réelles de fonctionnement :**

La commune devrait en fait suivre l'évolution des recettes de fonctionnement en liaison avec l'évolution des dettes, pour ne pas tomber dans le problème de l'endettement « son soutenu ».

Cette loi a inclus deux ratios qui affichent une importance accrue pour le management public et la finance locale :

**10. Produit des impositions directes/population :**

Il s'agit « des impositions directes comprenant le produit des quatre impôts directs locaux. Sont exclus les attributions des fonds national et départementaux de la taxe professionnelle et les versements provenant de la compensation par l'Etat des pertes sur les recettes attendues de ces impôts.

**11. Coefficient de mobilisation du potentiel fiscal :**

Ce ratio se calcul comme suit : « Le coefficient de mobilisation du potentiel fiscal correspond au rapport entre le produit des contributions directes et le potentiel fiscal.

Ce dernier ratio est censé en fait évaluer le rapport avantage-effort de la gestion locale pour les usagers et les contribuables.

En effet, l'ensemble de ces ratios permettent de suivre la situation financière et mesurer la performance financière de la commune. Les chambres régionales des comptes en France procèdent à calculer ces ratios annuellement, et essayent de les interpréter et de connaître les circonstances et les facteurs qui en conditionnent.

Il paraît par ailleurs qu'il y aura des différences considérables dans les valeurs de ces ratios d'une commune à une autre, notamment, entre les communes grandes et riches, et les communes petites et pauvres. De ce fait, pour que les chambres régionales des comptes puissent tirer sens de ces ratios et déduire la performance financière de chaque commune, elles réalisent des comparaisons entre les communes similaires en matière de taille et de ressources. Les opérations de comparaison amènent à déduire des normes, des intervalles (maximum et minimum), et des standards qui facilitent le jugement sur la performance financière de chaque commune.

L'expérience française montre qu'une forte importance est donnée à la fiscalité locale (les deux derniers ratios) comme étant un déterminant central de la performance financière de la commune française. De ce fait, la compétence des maires pourrait être évaluée par sa capacité de développer les recettes fiscales dans leurs communes. Il nous semble que cette place importante est aussi accordée aux recettes fiscales dans les communes algériennes.

## II .2 La fiscalité locale : principale ressource pour la commune algérienne

En effet, la commune algérienne comme la plupart des communes au niveau mondial, s'appuie sur des recettes fiscales pour financer ses différentes activités. Plusieurs statistiques

indiquent que la fiscalité locale constitue 90% des recettes des collectivités locales. De ce fait, et admettant que la commune se dote de la personnalité morale et de l'autonomie financière, elle doit trouver et développer des nouvelles sources de financement, hors fiscalité. Le code algérien de la commune 11-10, renforce cette réalité, et stipule que « la commune est responsable de la gestion des ressources financières qui lui sont propres. Elle est également responsable de la mobilisation de ses ressources ».

D'autre part, ce code délimite les sources de financement dans l'ensemble cité au-dessous, et invite les communes à développer ses ressources budgétaires. Selon l'article 170 du code « Les ressources budgétaires et financières de la commune sont constituées notamment par :

- Le produit de la fiscalité ;
- Les revenus de son patrimoine ;
- Les revenus des biens communaux ;
- Les subventions et dotations ;
- Le produit des dons et legs ;
- Les emprunts ;
- Les produits en rémunération de prestations spécifiques des services réalisés par la commune ;
- Le produit de concession des espaces publics, y compris les espaces publicitaires ;
- Le produit perçu en contrepartie des prestations diverses.

Plusieurs renvois sont inclus dans la loi qui indique que les modalités de gestion et de réalisation de ces ressources seront déterminées par la réglementation. Ainsi, l'acceptation par la commune des dons et legs en provenance de l'étranger est soumise à l'accord préalable du ministre chargé de l'intérieur. Ils sont inventoriés et budgétisés. Nous considérons que cette disposition est une nouvelle infraction de la décentralisation et de l'autonomie des collectivités territoriales.

Par ailleurs, et compte tenu de l'incapacité de plusieurs communes à couvrir leurs dépenses, la loi prévoit des aides de la part de l'Etat, notamment pour les communes en difficulté financière. L'article 172 du code de la commune stipule : « La commune reçoit des subventions et des dotations de fonctionnement, compte tenu, notamment :

- De l'insuffisance de son revenu par rapport à ses missions et attributions, telles que définies par la présente loi ;
- De l'insuffisance de la couverture des dépenses obligatoires ;
- Des sujétions liées à la prise en charge de situations de cas de force majeure, notamment, les catastrophes naturelles ou sinistres, tels que définis par la présente loi ;
- Des objectifs de niveau de satisfaction des besoins en rapport avec les missions qui leur sont confiées par la loi ;
- De moins-value des recettes fiscales de la commune, dans le cadre de l'incitation à l'investissement prévue par la loi de finances.

Les subventions de l'Etat à la commune sont destinées à l'objet pour lequel elles ont été attribuées. D'autres formes de subvention de l'Etat est prévu dans le code de la commune pour combler en particulier le manque d'équipements au niveau des communes, nécessaires pour satisfaire les besoins des habitants.

Ces subventions sont affectées directement aux fins fixés préalablement, et gérés par un mode spécial, souvent dans le cadre du plan communal de développement (PCD) : « Les dotations financières d'équipement au titre des concours de l'Etat, du budget de wilaya ou du fonds commun des collectivités locales et autres subventions sont grevées d'affectation spéciale. » (Art. 173).

En outre, le code de la commune autorise les maires à emprunter pour financer des activités locales, à condition que n'amène pas à des niveaux insupportables d'endettement. Ceci est indiqué dans l'article 174 « La commune peut recourir à l'emprunt pour la réalisation de projets productifs de revenus ». Mais comme cette autorisation est conditionnée et révèle plusieurs difficultés et contraintes, les communes algériennes ne recourent pas à cette source de financement. Ainsi, ceci pourrait être expliqué par le retard de sortie des textes d'application qui implique les modalités d'emprunt par la commune. Et pour encourager la commune à associer des partenaires dans la

réalisation des ouvrages et de projets d'intérêt général, le législateur a inclus l'article 175, dont le contenu est le suivant : « Dans le cadre de la gestion de son patrimoine et du fonctionnement des services publics locaux, la commune fixe une participation financière des usagers en rapport avec la nature et la qualité de la prestation fournie.

La commune encourage et soutient toute action, participation, ou initiative individuelle ou collective visant la réalisation d'ouvrages ou de projets d'intérêt général. Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire. »

## II .3 Quelle conception de la performance financière pour la commune en Algérie ?

Nous avons vu que la santé financière dépend de plusieurs paramètres traduits par des ratios qui donnent une image claire et globale sur les différents équilibres financiers, et équilibre entre avantage – effort de la gestion locale pour les usagers et les contribuables. L'objectif de ces ratios adopté par des pays comme la France, et autres, ne s'arrête pas dans le suivi de la santé financière. Il s'agit aussi de mettre les communes sous tension pour améliorer les valeurs de ces ratios et arriver à des niveaux plus supérieurs, d'une année à une autre, ce qui assure une vraie amélioration continue de la performance financière.

Dans l'absence de ce genre de ratios, le cas de l'Algérie, on s'interroge sur la conception de la performance financière chez les communes et l'Etat ?

En effet, l'analyse des déclarations des ministres de l'intérieur et des collectivités locales, ainsi que les directeurs des finances locales pourrait révéler leur conception de la performance financière. Il semble en fait que deux préoccupations se montrent centrales :

- **Le recouvrement fiscal :**

D'après une déclaration du ministre de l'intérieur devant le parlement en 2010, il indique que la fiscalité locale représente 230 milliards de dinars, soit 24% du montant global de la fiscalité ordinaire annuelle, qui est estimée à 955 milliards de dinars. On comprend que le ministre de l'intérieur et son collègue le ministre des finances, veulent que ce pourcentage augmente, et que le gouvernement contrôle l'évolution de la fiscalité locale par rapport à la fiscalité ordinaire annuelle, ce qui était réalisé ces dernières années.

Dans ce sens, le directeur central des finances locales au ministère de l'intérieur donne dans le journal El Moudjahid, un autre chiffre, qui concerne l'année 2010 : le recouvrement fiscal, au niveau communal, a atteint 251 milliards de DA, soit une hausse de 5% par rapport à l'exercice précédent. Ce directeur explique les défaillances, en termes de recouvrement fiscal communal, par la fraude fiscale : « Beaucoup d'entreprises privées ne payent pas leurs impôts, engendrant des non values fiscales ». Ainsi, il indique que le faible recouvrement renvoi au commerce informel. Or, la faible recette fiscale est due à la nature de la commune : « 900 collectivités sont à vocation rurale ou agricole. Les agriculteurs ne payent pas de taxes aux communes». Et il relance : « appuyant qu'en l'absence de tissu industriel, ces communes n'ont pas de gisements fiscaux ». Ce constat n'interdit pas selon lui que «certaines communes ont des recettes fiscales importantes et ne savent pas quoi en faire».

Le recouvrement fiscal demeure un indicateur de performance financière des communes algériennes, chez les responsables, mais aussi dans la conception des fiscalistes, et des experts comptables. La langue de pourcentage est présente dans l'analyse du président d'honneur de l'ordre des experts comptables : « Avec une progression de 15% entre 2008 et 2009, les recettes fiscales sont passées de 208 à 241 milliards DA. En 2010, les recettes fiscales sont passées à 251,2 milliards DA, soit une évolution de 4% par rapport à 2009. Entre 2000 et 2010, le taux de recouvrement a évolué de 200% »[4].

Cette préoccupation est centrale car elle conditionne la deuxième préoccupation en matière de performance financière : le déficit budgétaire. Le faible recouvrement fiscal amène à des faibles recettes municipales directes, et une faible subvention du fond communal des collectivités locales

qui s'alimentent de la fiscalité locale ! Il faut savoir que ce fond joue un rôle primordial, ce qui voulait confirmer le directeur des finances locales : « Ce fond avait pour vocation initiale d'aider au développement des communes et financer les opérations d'équipements.

Mais, au regard du grand nombre de collectivités déficitaires, il a joué le rôle d'éponger les déficits budgétaires. L'intervention de ce fonds a ainsi permis de réduire sensiblement le nombre de communes déficitaires, passées de 1207 en 1999 à 14 en 2010, a indiqué ce directeur. Le déficit budgétaire a été ramené à 3 milliards DA en 2009 contre 15 milliards DA en 1999 » [5].

La première facette de la performance financière est alors indissociable de la deuxième, celle de la question du déficit budgétaire.

- **Le déficit budgétaire :**

Pour le ministère de l'intérieur, la commune performante est celle qui n'enregistre pas un déficit budgétaire ! Ce critère constitue en fait le cœur du discours officiel sur la performance financière des communes : En 2010, le ministre de l'Intérieur, rapporte devant les députés que le nombre des communes déficitaires est de 417 en 2009. Et il insiste sur le déficit budgétaire comme critère de performance financière admettant que son évolution reflète l'évolution de la performance financière. Le ministre a indiqué par exemple que le nombre des communes déficitaires était passé de 1138 en 2006 à 417 en 2009 et que le déficit budgétaire de ces dernières avait enregistré une baisse de 10,5 milliards DA à 3,3 milliards DA durant la même période.

Même logique chez le directeur des finances locales qui souligne la baisse du déficit des budgets communaux d'année en année. Ila a rappelé qu'en 1999, il a été enregistré 1 290 communes déficitaires, induisant le recouvrement par le FCCL de 15 milliards de DA. Il ajoute que dix ans après, soit en 2009, le nombre de communes déficitaires a été ramené à 419, induisant des dépenses au Fonds commun des collectivités locales estimées à 3 milliards de DA. Il souhaitait qu'à partir de 2011, aucune des 1 541 communes que compte le pays ne sera déficitaire, et c'est la solidarité fiscale engagée par les autorités publiques qui va assurer ce résultat. En effet, plusieurs communes ont pu être maintenues grâce à la création du Fonds commun des collectivités locales.

De ce qui précède, nous avons l'impression que le déficit budgétaire constitue une préoccupation majeure pour le ministère, et elle ne cherche pour le combler que par « des solutions mécaniques », dont les subventions du FCCL. Mais d'autres déclarations, donnent d'autres explications au problème de déficit budgétaire et impliquent des nouvelles orientations pour résoudre le problème de déficit budgétaire.

Selon le ministère de l'intérieur, le recul du déficit budgétaire des communes a pour origine aussi l'engagement de la réforme de la fiscalité locale en 2007, car des améliorations ont été enregistrées en termes de recouvrement. Ainsi, il faut rappeler que l'Etat avait dégagé de sommes importantes pour absorber les dettes des communes.

Toujours, et selon le ministre de l'intérieur[6], le déficit budgétaire des communes est dû notamment à la centralisation des activités économiques qui conduit à une distribution inéquitable de l'assiette fiscale, à l'endettement répétitif des collectivités locales en dépit des différentes opérations d'assainissement engagées et à la faiblesse du rendement des biens locaux qui ne dépasse pas les 7% des ressources locales des collectivités locales.

Ainsi, il ajoute que la faiblesse des ressources humaines locales et son incidence négative sur la modernisation de la gestion des structures, fait que toute réflexion ou conception d'un plan de financement des collectivités locales ne saurait se limiter au seul volet financier mais qu'elle devait prendre en considération tous les paramètres qui l'entourent.

De ce fait, il donne des projections pour les années à venir : la réforme du système réglementaire des collectivités locales se fera progressivement car cette réforme comprend plusieurs mesures relatives notamment à la rationalisation et au contrôle des dépenses du budget municipal en vue d'une meilleure prise en charge des préoccupations des citoyens.

Une conception différente de la performance financière de la commune en Algérie, ce qui nous conduit à revenir à la conception originale, celle de la performance publique locale.

## III- La performance publique locale et la stratégie financière de la commune

La conception de la performance de l'administration municipale suscite plusieurs interrogations. En effet, il est encore difficile de donner un jugement de valeur sur « une commune », et il n'existe pas encore la notion de « commune performante » ! Pour autant, on peut trouver une commune qui se distingue en développement économique, alors qu'elle enregistre des carences en matière d'action sociale, ou une autre qui tire profit de son patrimoine culturel et historique et qui ne cherche pas des nouveaux investissements. De ce fait, le concept de performance publique locale correspond à la performance du conseil municipal et son administration, ainsi que ses partenaires. Par ailleurs, le maire se trouve face à des contraintes et des exigences d'équilibre, des rivalités et des dilemmes entre services rendus, financement et pression fiscale, ce qui lui impose un rôle régulateur.

### III .1 La performance publique locale : les critères de définition

Il existe bien une (ou des) organisation, identifiée, responsable, et évaluée démocratiquement. En Algérie et ailleurs, la municipalité pour la ville ou la commune, l'assemblé de wilaya dans la wilaya ou le conseil du département, et d'autres instances selon la réalité des collectivités territoriales dans le monde. Selon notre analyse, la performance publique locale pourrait être définie par les éléments suivants :

- La réalisation des objectifs plus ou moins établis et communiqués et qui constituent la vision stratégique locale (dans les contextes publics, on parle souvent d'une vision stratégique et non pas de stratégie). Alors, la performance se réduit à l'atteinte des résultats espérés par l'action municipale (au sens strict) ;
- La performance publique correspond aussi à une bonne utilisation des ressources (l'efficience). Sachant que les communes comme les autres institutions territoriales ont une indépendance financière, accrue par les actes de décentralisation, elles sont soumises aux arbitrages et contraintes financières. La ville devrait alors veiller sur la bonne gestion des dépenses publiques en se dotant de divers outils de finances et comptabilités publiques locales. N'évoque-t-on pas souvent la santé financière des collectivités locales (BOURDIN, 2002), les lois et les règlements tels que le Code des marchés publics, de gestion rigoureuse des dépenses publiques locales ? ;
- La performance publique locale suppose aussi la satisfaction des citoyens du territoire concerné. En pratique, on distingue entre deux types de résultat : l'output qui concerne le produit de l'action, alors que l'outcome concerne l'impact. Le premier élément est associé à la dimension d'atteinte des objectifs, alors que le deuxième est lié à la dimension de satisfaction des usagers. On retourne à la notion de valeur comme l'importance des besoins sociaux qu'elle permet de satisfaire. Dans cette dimension, la valeur et la performance se manifestent par la satisfaction des usagers à travers la disposition des services municipaux offerts. Cependant, les usagers d'une ville sont aussi les contribuables et les électeurs, ce qui rend les questions de besoin social, d'élections et de fiscalité locale indissociables ;
- La performance publique locale conditionne la réussite politique et la légitimité. La ville est le lieu pour être le plus transparent des pratiques démocratiques et des activités politiques. La préservation des dirigeants locaux à leurs places passe par la réussite politique et la légitimité auprès des électeurs. La doctrine des sciences politiques étudie les voies et les moyens de ces réussites ou échecs, et des fondements des programmes politiques pour répondre aux préoccupations des électeurs, et aux besoins sociaux des usagers. Or, la légitimité recherchée par les élus doit respecter une séquence qui relie ce qui est politique et ce qui est managérial[7]. La réponse aux besoins des citoyens-usagers, qui suppose plus de dépenses, et qui passe par la concrétisation des promesses électorales confronte le gouvernement des municipalités à une

contradiction potentielle : l'allégement de la fiscalité locale. Dans ce sens, GUENGANT (1999) a proposé la balance entre les services rendus aux usagers et les impôts acquittés en contrepartie par les contribuables comme indicateur principal de la performance publique locale.

Pour ces raisons cumulées, il est difficile de donner une définition simplifiée de la performance publique locale. Une pondération ou un équilibre entre les quatre points évoqués précédemment est nécessaire. Cependant, on propose un paragraphe qui contient une démonstration élastique de ce que signifie la performance publique locale :

*«La performance publique locale est la satisfaction des besoins des citoyens en proposant des services adéquats moins coûteux dans le cadre des politiques publiques comportant les objectifs les plus pertinents ».*

Pour que notre éclaircissement sur le concept de la performance publique locale soit riche, nous devons évoquer la distinction entre deux composantes de cette performance : la performance des politiques publiques et la performance organisationnelle. Dans la démonstration suivante, on montre que le premier concept relève de la discipline des études des politiques publiques qui incluent plusieurs disciplines *:* les sciences de gestion, les sciences politiques, les sciences juridiques et l'économie publique. Alors que le deuxième concept est originaire principalement des sciences de gestion, et qui concerne l'organisation. Autrement dit, on parle de deux choses : la performance de l'organisation elle-même (la commune) et la performance de ses produits (les politiques publiques).

## III .2 Performance des politiques et performance organisationnelle

Peut-être plus qu'ailleurs, la performance dans les divers secteurs publics croise deux dimensions : performance organisationnelle et performance des politiques. Certes, on réduit souvent la performance publique à la performance des politiques publiques, mais en réalité, la performance organisationnelle ne peut pas être ignorée.

En effet, si le concept de la performance des politiques publiques est assez précisé principalement par « l'atteinte des objectifs de la politique adoptée », le concept de la performance organisationnelle est multidimensionnel. Le modèle de KAPLAN et NORTON (1992) montre qu'il y a quatre dimensions : axe financier, axe clients, axe processus internes et axe apprentissage organisationnel. Ainsi, MORIN et al (1994) modélise la performance organisationnelle en quatre dimensions : efficience économique, valeurs des ressources humaines, légitimité de l'organisation auprès des groupes externes et la pérennité de l'organisation.

De ce fait, il paraît intéressant de mettre en relief les critères de distinction entre ces deux composantes de la performance publique, la performance organisationnelle et la performance des politiques publiques :

**1)** La différence entre les deux dimensions pourrait être constatée dans les termes qui donnent des sens différents :

- La performance organisationnelle et sa mesure concernent l'organisation elle-même, son fonctionnement et ses interactions avec l'environnement ;
- La performance des politiques s'intéressent aux actions prescrites par les politiques et à celles mises en œuvre par les différents acteurs publics comme privés (et donc organisés).

Par intuition, les deux concepts sont interdépendants, et l'appréhension de la performance des politiques devrait nécessairement être un plus à celle des performances des acteurs de ces politiques. Il s'agit de mesurer simultanément et inter-reliées la performance de la politique et celle des contributions des organisations rassemblant les acteurs locaux de ces politiques. Cette détermination, classique en stratégie d'entreprise, introduit une difficulté persistante pour les évaluateurs : la question des causalités. PERRET B. (2001) évoque cette question en confirmant la difficulté de déterminer les liens causaux entre les impacts des politiques et les activités des organisations publiques. Nous pensons qu'il sera possible de réduire ce problème en interrogeant mieux sur la performance des acteurs eux-mêmes, y compris dans leurs réalisations et actions partagées.

**2)** Un deuxième critère de distinction qui nous paraît pertinent est la nature du jugement sur la performance publique : interne et externe.

D'une part, la performance des politiques publiques est appréciée par les usagers. Dans cette vision externe, « la performance d'une organisation est le jugement porté par la société (clients, usagers, riverains) sur le rapport entre valeur produite (besoins satisfaits) et coûts encourus (ressources consommées) » (LORINO P., 1999).

Mais d'autre part, les modèles théoriques comme d'ailleurs les pratiques des acteurs, sur la performance organisationnelle (MORIN et al. , 1994 ; KAPLAN et NORTON, 1992 ; ATKINSON et al. , 1997) limitent le jugement aux dirigeants. Seuls les dirigeants auraient une vision sur la performance organisationnelle, souvent d'ailleurs réduite à la performance du personnel, la bonne allocation des ressources et le bon fonctionnement des services. Le jugement se fait par les activités du contrôle de gestion, et donc suivant un jugement interne.

**3)** Le troisième critère de distinction celui des indicateurs, de la mesure[8].

En ce qui concerne la performance organisationnelle, les indicateurs construits à partir des données analytiques, financières comme non financières, ainsi que des données opérationnelles comme des données stratégiques dominants. Pour la performance des politiques, on retient souvent des indicateurs de résultats, des informations sur l'impact de la politique, c'est-à-dire sur les outcomes réalisés auprès des usagers. Les deux ensembles d'indicateurs sont reliés aux indicateurs d'outputs, qui résument, et évaluent des produits. Enfin, il faut signaler que le concept de performance des politiques publiques est originaire de la doctrine des politiques publiques, alors que le concept de la performance organisationnelle est issu des analyses de la performance des entreprises et des organisations en général.

## III .3 Prémisses d'une stratégie financière de la commune :

Nous avons montré supra que la commune est soucieuse de sa santé financière, et voulait être vigilante envers sa performance financière en adoptant des indicateurs qui en mesurent et qui en veillent. La conception de la performance financière pour la commune à l'international couvre plusieurs aspects et nécessite plusieurs configurations d'équilibre. Equilibre entre différents types de dépenses, entre sources de financement et d'endettement, entre sources et dépenses de fonctionnement, d'investissement, et surtout entre les dépenses et les recettes : l'équilibre avantage-effort.

Or, la conception de la performance financière prend un trait différent approprié au contexte de la commune algérienne, distinguée par des facteurs historiques, réglementaires et la nature de la décentralisation appliquée. Cette conception comme nous l'avons vu se focalise sur deux éléments : réduire le déficit budgétaire et améliorer les recettes fiscales locales.

Dés lors, le maire algérien se trouve contraint de réduire les dépenses publiques locales, d'amener les dépenses de fonctionnement à la baisse, de diminuer la masse salariale, et de rentabiliser les dépenses d'investissement. En parallèle, et pour échapper au déficit budgétaire, le maire devrait aussi assurer une amélioration de la recette fiscale.

Ce n'est plus une tache facile, mais il s'agit d'un dilemme car le maire se trouve face à une demande accrue des citoyens, et il doit satisfaire les nouveaux besoins. D'autre part, il doit être attentif envers la question de l'amélioration de la recette fiscale car ça pourrait créer une pression fiscale « insupportable », ce qui pousse à quitter la commune !

Nous pouvons alors imaginer que le maire va développer une stratégie financière autour des axes suivants :

Il est prouvé dans différents contextes que les besoins des citoyens évoluent beaucoup plus vite que les recettes budgétaires[9]. Dès lors, le maire est appelé à suivre cette évolution et devrait proposer des nouveaux services, ce qui induit en conséquence une évolution « des dépenses publiques ». Et c'est dans cette situation que le rôle régulateur du maire se révèle car il doit maîtriser ces nouvelles dépenses et chercher les sources de financement nécessaires. Faute de quoi,

le service public se dégrade, les besoins des citoyens ne seront pas satisfaits, et alors, le maire risque la sanction des électeurs dans le prochain mandat : il ne sera pas réélu ! C'est un volet de la stratégie financière qui concerne le maintien de l'équilibre entre dépenses et ressources.

Par ailleurs, le sens contraire pourrait être le cas. Il arrive que la politique économique nationale et la politique financière de l'Etat comporte des nouvelles mesures pour augmenter la fiscalité ordinaire. Cette orientation va influer certainement la fiscalité locale, car l'augmentation des taux d'imposition touche probablement la fiscalité locale, et amène la pression fiscale à la hausse. En effet, la pression fiscale sera sentie par les professionnels comme par les citoyens, et ils vont essayer de comprendre comment le maire va justifier cette hausse. La principale justification attendue est celle d'une amélioration des services publics locaux ! Dès lors, le maire devrait montrer sa mission de régulation en prévoyant des améliorations des services rendus nécessairement sensibles pour convaincre les habitants et justifier la hausse de la pression fiscale. Il s'agit alors d'une autre forme de suivi qui s'intéresse à l'évolution de la pression fiscale, dont le maire n'est pas forcément le responsable. Faute de quoi, et si la maire adopte « un comportement passif », la hausse de la pression fiscale devient « inexplicable » et génère des retombés dangereux : les citoyens désertent la commune, les professionnels se délocalisent, et en conséquence les recettes fiscales et autres se dégradent. La commune qui devrait être « attractive », elle se trouve « répulsive » ! Il s'agit d'adapter la stratégie financière de la commune aux contraintes externes.

Cette mission de régulation pourrait être chiffrée et mesurée afin de déterminer l'effort des maires en matière « de régulation » ! Nous avons expliqué dans la première partie de cet article que plusieurs ratios permettent d'évaluer la performance financière de la commune. Par ailleurs, une confrontation de deux ratios mis en évidence la possibilité d'évaluer et de chiffrer cette régulation : « dépenses réelles de fonctionnement/population », et « produit des impositions directs/potentiel fiscal ». Une confrontation entre les deux ratios évalue l'effort du maire en matière d'équilibre entre services rendus aux citoyens, et pression fiscale. Le maire cherche alors à assurer qu'un changement dans l'un des ratios, nécessite forcément un changement dans l'autre. Il doit appréhender les deux ratios comme des variables dépendantes : si la variation est due à des facteurs exogènes, le maire doit adopter des actions pour corriger la situation. D'autant plus, il pourrait procéder à des actions volontaires indépendantes qui génèrent des variations pour l'intérêt de son commune : démarche qualité, démarche de réduction des coûts, etc. Enfin, il pourrait mobiliser l'administration municipale pour établir des « prévisions » et anticiper les variations probables. Pour ce faire, la commune devrait recourir à l'ingénierie financière pour mieux établir les orientations de la stratégie financière.

La prise en charge de la commune des nouveaux besoins des citoyens résulte parfois des nouveaux transferts de compétences de la part de l'Etat. En effet, le gouvernement algérien n'a pas attendu la modification du code de la commune pour alourdir la mission de la commune en lui confiant des nouvelles missions, mais c'était dans plusieurs cas par la voie réglementaire. Dès lors, la commune se trouvait face à des nouvelles exigences et des nouvelles dépenses, dont l'Etat ne prévoit pas toujours leur subvention. Il est impératif alors que les maires se réunissent et formulent une réaction envers tout nouveau transfert de compétence : chaque transfert devrait s'associer à la détermination des nouveaux moyens et de nouvelles sources de financement. Les maires devraient interroger l'Etat, le ministère de l'intérieur et des collectivités locales ainsi que le ministre des finances, sur les modalités de financement des nouvelles missions confiées à leurs services. La réponse des autorités centrales vont être centré sur plusieurs volets : soit l'augmentation de la part des communes dans les impôts et les taxes pour augmenter sa part de la fiscalité locale (le pourcentage consacré à la commune), ou bien augmenter les aides du fonds commun des collectivités locales, ou enfin renforcer le programme du plan communal de développement financé par l'Etat. Ce genre de négociation entre maires et Etat est un moyen dans leurs mains pour remplir

leur mission de régulation, et maintenir un équilibre soutenu entre les compétences nouvelles transférées aux communes, et les dotations budgétaires nécessaires : un équilibre financier.

L'innovation comme une voie de régulation, et un moyen pour réaliser la stratégie financière. De ce qui précède, il semble que le maire est en besoin de tout moyen pour réaliser les équilibres et la régulation nécessaire. C'est dans des situations difficiles et contraintes que le processus d'innovation se développe dans les municipalités. Nous considérons que les maires à travers le territoire national, et pour concilier services rendues et pression fiscale, et réaliser les équilibres financiers nécessaires, vont encourager l'innovation dans plusieurs domaines :

Développer l'innovation managériale pour réduire, maîtriser et piloter les coûts des différentes activités municipales. Plusieurs innovations, notamment celles du contrôle de gestion ont prouvé leur efficacité dans la réduction des coûts, et en conséquence, la réduction des dépenses publiques. Nous prédirons la naissance de plusieurs innovations managériales dans les municipalités algériennes, conditionnée par un fort engagement des maires, et une formation incessante des agents communaux.

Inventer des nouvelles taxes et faire augmenter le potentiel fiscal. L'augmentation de la recette fiscale renvoi au taux d'impôt et au potentiel fiscal, ce qui oriente les maires vers l'innovation dans ces deux sens. Il sera porté au maire de proposer la création des nouvelles taxes à condition qu'il justifie la destination des recettes prévues de cette taxe. Une nouvelle taxe qui apporte des ressources financières durables, et qui montre l'acceptation des citoyens-contribuables, constitue une innovation. En outre, le maire pourrait viser l'augmentation du potentiel fiscale, et se focalisant sur l'attractivité de la ville et la facilité donnée aux professionnels et investisseurs. Les moyens qui renforcent la compétitivité et l'attractivité de la commune feront l'objet d'invention et d'innovation de la part des différentes municipalités, selon leurs contextes ! Toute nouvelle démarche et tout nouveau moyen dans ce sens constituent des innovations. Inventer des nouvelles sources de financement : enfin, et admettant la notion du « maire entrepreneur » (RIGAL.JJ ; LEDUFF.R, 1995), nous imaginons que les maires vont penser comme étant des entrepreneurs, et cherchent des sources de financement nouvelles, hors des sources traditionnelles. Ils vont chercher aussi des partenaires, publics et privés, des alliances stratégiques, des formes de coopération, et pourquoi pas des coopérations à l'international, dite « coopération décentralisée ». Il est important de comprendre et de recenser les formes d'innovation « entrepreneuriale » des maires au niveau national. Nous envisageons alors dans les travaux ultérieurs de recenser, explorer et analyser ces innovations et leurs contributions dans le rôle régulateur du maire-entrepreneur !

## IV- Conclusion:

La commune comme toute organisation s'intéresse à l'évaluation et le pilotage de la performance financière. Nous avons montré que plusieurs communes à l'international exploitent des indicateurs qui mesurent la performance financière et qui assure un meilleur suivi de leurs équilibres financiers. En outre, notre analyse met en évidence une conception spécifique de la performance financière dans les communes algériennes. En effet, une commune est performante financièrement si elle remplit deux critères : assurer des taux élevés de recouvrement fiscal, et éviter de tomber dans un déficit budgétaire. Nous recommandons alors que les communes algériennes et le ministère de l'intérieur vont changer et élargir cette conception pour améliorer et développer la situation financière.

D'autre part, assurer une performance financière n'est pas suffisant pour un maire soucieux de la satisfaction des citoyens. Le maire devrait entre autre réaliser une meilleure performance publique locale, qui implique la satisfaction des besoins des citoyens de façon efficace et efficiente. Le maire devrait concilier entre performance publique locale et performance financière, et arbitrer entre contraintes financières et évolution accrue du besoin public local. Cette nécessite de trouver les équilibres fait naître ce qu'on a appelé « la stratégie financière de la commune » ainsi que « le

rôle régulateur du maire ». Cette mission, est parue dans notre travail compliquée, et suppose un effort de la part du maire sur plusieurs niveaux. Le maire doit en fait veiller sur l'évolution incessante du besoin public local, qui amène à plus de dépenses, ce qui lui impose la quête de nouvelles sources de financement. Ainsi, le maire cherchait à améliorer nettement le service rendu aux citoyens suivant une augmentation des taux d'imposition. Le maire essaye d'éviter cette situation qui engendre « une pression fiscale » gênante sur les citoyens et les professionnels, et se centre sur l'augmentation du potentiel fiscal de la commune. Une stratégie financière implique la négociation avec l'Etat : le maire demande les dotations financières nécessaires pour chaque transfert de compétence à la commune.

Enfin, nous prévoyons des formes différentes et multiples de régulation dans le cadre de la stratégie financière développées par les maires au niveau national, et qui pourraient constituent des vraies « innovations ». Nous envisageons alors pour les voies de recherche d'explorer ces innovations dans les différentes niveaux d'action municipale, de saisir leur contenu, leur processus d'implantation et leur impact sur la régulation et la performance publique locale.

## - Notes et références bibliographiques:

[1]. Les Établissements Publics de Coopération Intercommunale.

[2]. Administration territoriale de la République.

[3]. Les ratios de ce décret permettent à la ville de se comparer aux autres villes de la même catégorie : des villes qui ont un nombre d'habitants similaire, ou bien des villes qui ont la nature de l'activité économique prépondérante de la ville similaire, ou d'autres critères définis par la DGCL. Ceci permet aux dirigeants locaux d'avoir une image comparée aux autres villes françaises. Ils mettent en œuvre de nouvelles politiques locales pour améliorer cette image vers la prospérité en matière financière et en vue de proposer les meilleurs services aux citoyens. Ces ratios apparaissent comme un facteur qui favorise la diffusion des IP dans les villes.

[4]. Le temps d'Algérie, 22-05-2011.

[5]. El Moudjahid, Mai 2011.

[6]. El Moudjahid, Mai 2011.

[7]. Les besoins sociaux sont perçus dans la vision managériale (le marketing) comme des préférences des clients à satisfaire. En même temps ce sont, dans la vision politique, des exigences des citoyens à satisfaire.

[8]. Pour plus de détail, cf. notre thèse de doctorat : « Les enjeux de l'émergence des innovations managériales dans les villes : le cas de l'adoption des indicateurs de performance », Université de Pau et de Pays de l'Adour, France, 2008.

[9]. UHALDBORE, in « le maire entrepreneur », 1995, Presse Universitaire de Pau, France.

# Vers une économie zakat solidaire
# Décroissance de la pauvreté vs croissance économique
# Towards a solidarity economy zakat Decrease poverty vs economic growth

Mébarek BOUBLAL (*)
Doctorant AREES University, USA
Fares MESDOUR (**)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université de Blida, Algérie
Mohamed BABA AMMI (***)
Institut ACADEMIA, Istanbul, Turquie.

**Résumé :** De tout temps, les inégalités dans la redistribution des biens entre les hommes ont existé. Différentes politiques économiques ont été élaborées afin de palier non seulement au problème des inégalités, mais aussi à celui du chômage. Les statistiques parlent d'eux-mêmes; malgré les efforts fournis, aucune solution n'a pu résoudre cette double problématique. En effet, il faut comprendre que l'économie contemporaine s'occupe principalement de fructifier le capital ; la prise en charge de la politique sociale étant du ressort de l'état providence. Des politiques telles que la taxe unique, ou flat tax et l'économie sociale, ou non profit sector, ont vu le jour mais non pas pu concilier le dilemme posé par la prise en charge du coté social avec la croissance économique et la fructification du capital. La prise en considération de la zakat comme un véritable système économique social, ou économie de zakat solidaire, offre une ouverture vers une troisième voie. Cette voie étant à même de prendre en charge la réduction des inégalités de redistribution et le chômage, sans remettre en cause la croissance économique.

**Mots clés :** Zakat; Inégalités Sociales; Croissance Economique; Formalisation; Système Fiscal; Pauvreté; Taxe Unique; Economie Sociale; Flat Tax; Non Profit Sector.

**Jel Classification Codes :** I30, O44, P40.

**Abstract:** Historically, inequalities in the distribution of goods between men existed. Different economic policies have been developed in order to solve not only the problem of inequality, but also that of unemployment. The statistics speak for themselves; despite efforts provided, no solution has been able to solve this twofold problem. Indeed, we must understand that today's economy is primarily responsible for capital growth; support social policy is the responsibility of the welfare state. Policies such as the single tax , or flat tax and the social economy, or non profit sector, have emerged but not able to reconcile the dilemma posed by the management of the social side with economic growth and to help grow the capital. Consideration of zakat as a social economic system, or zakat solidarity economy, provides an opening to a third way. This pathway is ale to support the reduction of inequalities in redistribution and unemployment, without jeopardizing economic growth.

**Keywords:** Zakat, Social Inequalities, Economic Growth, formalization, Fiscal System, Poverty, Single Tax, Social Economy, Flat Tax, Non Profit Sector.

**Jel Classification Codes :** I30, O44, P40.

eMail : (*) : m_boublal@yahoo.fr & (**) : abouabdelbassetfares@yahoo.fr & (***) : babaammimed@veecos.org

## 1- Introduction :

Les enseignements de l'histoire ancienne nous montrent que depuis l'antiquité les inégalités entre les hommes ont été si importantes qu'elles aboutissaient jusqu'à la mise en servage des moins nantis. L'histoire contemporaine nous confirme, pour sa part, la persistance des inégalités entre hommes ; ce qui fait que l'on soit tenté de postuler que ; depuis les temps antiques, le problème de la pauvreté a été principalement lié à une *redistribution inadéquate* des biens et richesses existantes entre les hommes.

Afin d'approfondir la compréhension du concept d'inégalité ; différentes études contemporaines, dont l'ouvrage d'Alain Beitone[1], se sont intéressées au problème des inégalités. Ces études en sont arrivées, après analyse du concept d'inégalité, à faire une distinction entre les inégalités de revenus et les inégalités de richesses ; car si les premières mesurent un flux, les secondes sont une mesure de stock. Selon la même logique ; une distinction doit aussi être établie entre les concepts d'inégalité et différence. En effet une différence ne devient une inégalité[2] que si elle est traduite en termes d'avantages ou de désavantage par rapport à une échelle de standard préétablie. Comme conséquence de ce qui précède, plusieurs politiques de redistribution ont été élaborées, avec pour objectif principal le prélèvement d'une partie des revenus de la société afin de les redistribuer de manière à assurer un optimum d'équité qui serait à même :

- De réaliser des objectifs sociaux par la baisse des inégalités en corrigeant les écarts de revenu excessifs, par une protection sociale pour la frange des plus pauvres, une protection en cas de maladie, et la mise à disposition de la société des biens et services non marchands.
- D'atteindre des objectifs économiques tels que le soutien de la demande grâce à l'augmentation des revenus des plus faibles et par voie de conséquence l'augmentation de la consommation des plus pauvres, apportant ainsi un soutien à la production et la lutte contre le chômage[3].

Les inégalités[4] entre les individus riches et les individus pauvres (dans un pays) ou entre les différents pays de la planète peuvent faire l'objet de mesures. Ces inégalités qui posent un grand compromis avec l'efficacité[5], peuvent être mesurées par différents indices ; les plus courants étant ; le coefficient de Gini[6] déterminé à partir de la courbe de Lorentz[7], l'indice de Theil, l'indice de Hoover, et le rapport inter décile, entre autres indices.

De grandes stratégies économiques ont été élaborées par les pays industrialisés, à un point tel que l'on a vu naitre une véritable pensée de l'économique[8] ; cependant ces stratégies, comme le montrent les statistiques, n'ont pas été en mesure de résoudre ni les problèmes liés aux inégalités sociales ni le problème crucial du chômage avec toutes les retombées socio-économiques qui lui sont liées. Parmi les raisons fondamentales invoquées pour justifier l'échec de ces stratégies ; c'est l'argument d'une activité économique partant du postulat que la croissance économique dégagerait une fiscalité suffisante[9] permettant à l'état de résoudre les problèmes sociaux qui est fréquemment avancé. Deux stratégies parallèles sont donc menées ; l'une, apanage du secteur privé et relative au développement économique ; l'autre se chargeant du développement social et qui revient à l'état. Pourtant ; le développement économique découle d'une même réalité, celle d'une société qui est en même temps pourvoyeuse d'effort physique, intellectuel et consommatrice de la production fruit de la croissance économique[10]. En finalité, les politiques sociales adoptées n'ont fait qu'agir sur plusieurs aspects d'une même réalité, sans stratégie intégrée ; ce qui est de nature à expliquer l'inefficacité de cette stratégie de sens unique.

Il se trouve donc ; que malgré la redistribution des impôts par l'état providence et les réformes fiscales entreprises dans le but de revitaliser l'économie afin d'augmenter le revenu total à partager entre les hauts salariés et le reste ; les chiffres[11] sur la pauvreté sont éloquents et montrent que la justice sociale est loin d'être atteinte par l'entremise de la fiscalité. Les inégalités ont été si accentuées que des réformes remettant en cause le système fiscal progressif lui-même, ont été entreprises dans différents pays, à l'exemple de certains états des Etats Unis et du Canada,

et des ex- pays de l'URSS. Une autre initiative, toujours dans la voie d'une lutte contre les inégalités sociales, a consisté, à partir du XIX° siècle, dans l'élaboration de politiques économiques ayant pour objectif principal l'aspect social et non la fructification du capital ; ce sont ces types de politiques qui sont actuellement connues sous l'appellation d'économies sociales (*non profit sector*), ou aussi sous le nom d'économies sociales solidaires.

## 2. Taxe Unique Ou Economie Sociale Comme Solution A L'inégalité ?

### 2.1 La solution par la taxe unique ou flat tax

Les réformes entreprises par les pays qui ont décidé d'une révolution fiscale, ont consisté en une remise à jour d'un impôt à taux unique ou impôt proportionnel[12] (flat rate ou flat tax en anglais). En effet le concept de la flat tax est un concept ancien[13] qui impose tous les membres d'un groupe (les citoyens comme les entreprises) au même taux, contrairement à l'impôt progressif. Historiquement, le concept de la flat tax a été réactualisé en 1981 par deux économistes américains, Robert Hall et Alvin Rabushka[14], qui proposèrent alors, une réforme fiscale basée sur l'introduction de l'impôt à taux unique aux États-Unis. C'est ainsi que l'impôt à taux unique a fait un retour sur la scène internationale, afin d'y instaurer un régime fiscal plus équitable et efficace[15] ; ce retour est concrétisé par son instauration au niveau de plusieurs pays[16] de l'Europe de l'Est, de l'Europe, des Etats Unis et du Canada. Il reste cependant que la taxe unique a fait l'objet de critiques, et des arguments favorables aussi bien que défavorables ont été émis en ce qui concerne son application.

#### 2.1.1 Arguments en faveur de la taxe unique

Plusieurs arguments militent au profit de l'application de la taxe unique ; on peut citer parmi ces arguments[17] :

- La simplification de la gestion de la fiscalité ; ce qui permettrait à l'état de réduire les charges de gestion pour une plus grande transparence et une gestion comptable plus souple.
- L'augmentation des recettes fiscales pour les gouvernements.
- La réduction de l'évasion fiscale; en effet plusieurs études d'économistes sont parvenues à la conclusion que l'évasion fiscale était due principalement à l'application de taux très élevés pour les plus hautes tranches d'imposition.
- La flat tax est un stimulant de la croissance économique, elle augmenterait le niveau global des investissements par une incitation rationnelle.

Dans un article paru dans la revue de politique économique, Fuest[18] C. résume les atouts que présente l'impôt flat tax dans le fait que ce dernier est un système qui consiste à prélever une taxe uniforme sur tous les revenus qui dépassent une franchise donnée ; comme ayant des effets positifs sur la croissance, l'emploi, dissuade de la pratique de l'évasion fiscale et simplifie la gestion de la fiscalité.

#### 2.1.2 Les insuffisances de la taxe unique

Malgré les espoirs suscités par l'application de la taxe unique, il reste que cette dernière présente des inconvénients qui ne la place pas comme l'outil le plus adéquat pour une lutte contre les inégalités. En effet ; sans un seuil minimal d'imposition, elle revient à taxer plus lourdement les bas revenus pour garder une assiette globale identique. De même, dans l'application de la taxe unique, c'est un impôt prélevé quasi-uniquement sur les salariés, car les dirigeants d'entreprise peuvent se verser des dividendes exempts d'imposition. Selon le fond monétaire International ; elle ne résout pas la difficulté de perception des impôts des revenus des capitaux gagnés à l'étranger. Donc et même si l'application de la flat tax a été d'un apport positif, qui reste une révolution contemporaine en matière de politique fiscale, elle présente néanmoins les inconvénients que nous venons d'énumérer. La question qui se pose implicitement est alors de savoir si il existe un

système fiscal qui serait à même de palier aux inconvénients de l'impot flat tax et qui permettrait aussi de fournir des avantages supérieurs à ceux de la flat tax, et par delà serait à même de remplacer le système fiscal positif actuellement en vigueur ?

## 2.2 La solution par une économie sociale

L'activité économique a longtemps connu une vision dichotomique[19] dans les pays industrialisés; cette activité se distingue entre un secteur privé producteur de biens et richesses et dont la finalité est le profit; et un secteur étatique producteur de biens sociaux et dont la finalité est l'intérêt général. C'est en France qu'est apparue, au XIX° siècle, l'expression d'économie sociale[20] avec un sens plus large et plus vague qu'aujourd'hui[21]. Une conception bien plus spécifique de l'économie sociale est donnée au XX siècle ; comme le soulignent Nancy Neamtan[22] et Sybille Mertens[23] ; qui prend en compte le fait que le concept 'd'économie sociale' soit constitué du terme économie qui renvoie à la production concrète de biens ou de services ayant l'entreprise comme forme d'organisation et contribuant à une augmentation nette de la richesse collective ; et du terme social ou solidaire qui se réfère à la rentabilité sociale et non à l'aspect purement économique de ces activités . Dans le même sillage, Philippe Frémeaux[24], parle pour sa part d'une véritable reconnaissance de l'économie sociale solidaire, même s'il existe encore débat sur la question de l'appellation ESS. L'action sociale économique a aussi trouvé une inspiration d'ordre religieux, comme en témoignent J. Defourny & P. Develtère[25] , lorsqu'ils disent que la tradition chrétienne a nourri divers mouvements associatifs en Amérique du Nord et au Canada ; dans le Judaïsme c'est au niveau des Kibboutz israéliens que l'on retrouve une forme de coopération qui se veut une application des préceptes de la religion juive. Pour ce qui est de l'islam, nous rapportons Defourny & Develtère (1999) : « *Quand à l'islam, il sert lui aussi de référence majeure pour de nombreuses initiatives. Ainsi, des banques dites islamiques cherchent à développer des pratiques non-capitalistes et refusent le principe de l'intérêt sur le capital. Dans un certains nombre de cas, cela se traduit par des réalisations très proches de ce que l'ont définit habituellement comme l'économie sociale* ».Les auteurs citent en cela l'exemple de la *Grameen Bank*, initiée par Muhammad Yunus[26], comme un bel exemple de l'application de la tradition d'entraide musulmane. Ainsi l'accent est mis sur l'impact de l'illusion de la fructification du capital[27] comme seul paramètre dans la lutte contre les inégalités, ce même capitalisme qui se cherche à travers les cycles d'expansion et de récessions[28] qui caractérisent l'économie capitaliste depuis les trente glorieuses.

C'est donc dans la recherche d'une ''troisième voie'', en anglais, ''*non-profit sector''*, qui se positionne entre le capitalisme et le socialisme, que l'économie sociale a pris naissance. Cette économie, ni capitaliste ni socialiste, tout en plaçant l'homme au sein de l'activité économique reste aussi la recherche d'une croissance mais pas au prix d'une inégalité sociale dévalorisante pour l'être humain. C'est en vue d'une telle optique qu'il faut agir d'une manière intégrée sur les enjeux économiques propices à la croissance et sur les enjeux sociaux propices à un équilibre social. Le penseur Malek Bennabi[29] parle de dynamique du circuit économique intégré qui détermine les objectifs de la production d'une part, et détermine la consommation d'autre part ; ce qui est de nature à créer une interaction entre producteurs et consommateurs. Defourny & Develtère[30] résument les finalités de l'économie sociale dans les quatre points suivants :

1. finalité de service aux membres ou à la collectivité plutôt que de profit;
2. autonomie de gestion[31];
3. processus de décision démocratique;
4. primauté des personnes et du travail sur le capital dans la répartition des revenus.

On l'aurait compris, en lisant ce qui précède, que l'économie sociale permet d'atteindre certains objectifs de politique sociale à l'image de la primauté des personnes et du travail sur le capital dans la répartition des revenus, mais ce point constitue en lui-même un point de faiblesse relatif à l'ESS. En effet, comme l'indique Frémeaux[32] : « *les sociétés de capitaux devraient demeurer*

*durablement la forme dominante de la création d'entreprise dans nos démocraties de marché. Car la faiblesse de l'ESS tient aussi aux aspirations spécifiques de ses créateurs d'entreprises, plus soucieux de répondre aux besoins que de créer de nouveaux produits, un objet social souvent défini et les diversifications apportés par les statuts* ».

## 3. Vers Une Economie De Zakat Solidaire

Comme nous venons de le voir, ni la taxe unique (flat tax), ni l'économie sociale (*non-profit sector*) n'ont été à même de fournir un modèle économique qui puisse ; tout en permettant l'investissement du capital créateur de croissance économique, intégrer une prise en charge des inégalités sociale à l'activité économique ; facteurs qui dérivent en finalité, comme nous l'avons développé (voir *Supra*) d'une même réalité économique. Samuelson & Nordhaus[33] posent en termes de controverse la politique de prise en charge des pauvres par l'état-providence : l'état doit-il assurer des revenus minimum de nourriture, des soins médicaux, des revenus garantis aux familles démunies, ou alors tendre vers une promotion de la croissance économique et l'économie ? Dans ce cadre, J. Defourny & P. Develtère[34] apportent un éclairage nouveau et qui permet de considérer les questionnements, légitimes, de Samuelson & Nordhaus sous un nouvel angle ; celui du rôle majeur que peut jouer l'islam en économie sociale. En effet ce rôle est représenté par la dynamique socio-économique de la zakat[35] dont l'histoire de la civilisation musulmane nous fournit l'exemple d'une application de la zakat, sous la dynastie des Omeyades, pendant le règne d'Omar Ibn Abdelaziz[36] qui a réussi à éradiquer les problèmes socio-économiques en son temps. Cependant, si le principe d'une solution aux questionnements de Samuelson & Nordhaus existe, il reste que le musulman dans le monde contemporain semble ne pas se rendre compte de la prééminence de cette solution et de ce fait l'éventail des choix de stratégies économiques qui s'offrent au musulman, se réduit à l'intervention du capital sans plus, comme le souligne si bien Malek Bennabi[37].

### 3.1 Pour un système fiscal zakataire

Par analogie à l'impot flat tax, la zakat[38] se présente comme un prélèvement à taux constant ; toutefois si la flat tax est un simple impôt proportionnel à taux fixe, l'étude de la zakat montre que cette dernière se présente comme un véritable système fiscal (que nous noterons : SFZ) offrant une plus large assiette d'imposition à plusieurs taux fixes, et qui présente la particularité de se prononcer aussi sur l'allocation des revenus à redistribuer. En effet si la flat tax est appliquée à taux fixe pour tous les revenus ; le taux de la zakat, tout en étant constant, varie selon les catégories imposables.

Vu sous cet angle, le système fiscal zakataire permet de résoudre la question de la répartition du revenu d'une société entre ses membres aussi bien sur les plans positifs (la manière dont se fait la répartition dans la société) et normatif (selon une répartition équitable). De prime abord, les arguments en défaveur de la flat tax sont donc immédiatement levés par le système fiscal zakataire : en effet le seuil minimal d'imposition existe dans le cadre du système SFZ ; c'est la notion de *Nissab* qui se présente comme une échelle de standard préétablie d'évaluation de la richesse ; au delà de ce seuil, personne n'est exempté du prélèvement zakataire, et les fonds placés à l'étranger sont soumis au même titre que les fonds nationaux à l'imposition. La zakat en tant qu'obligation d'ordre religieux se donne donc pour but final d'établir un rapport matériel entre l'individu et la société, et un rapport spirituel entre l'individu et le créateur ; ce qui nous permet d'écrire :

**Système zakataire = Rapport matériel (I/S) + Rapport spirituel (I/C) (1)**

Avec **:** I/S Individu/Société et I/C Individu/Créateur

La relation montre que le système fiscal zakataire peut donc être appliqué comme un système fiscal positif, avec cependant une dimension spirituelle ; la prise en compte du coté spirituel aurait pour conséquence l'atteinte de deux bienfaits : l'un temporel positif et l'autre spirituel. La relation place donc l'homme dans le contexte le plus général et qui consiste en la prise en compte et de l'aspect matériel et de l'aspect spirituel.

L'introduction concernant la flat tax avait montré qu'il était possible de se rapprocher de modèles fiscaux pouvant être efficaces sans pour cela grever l'activité économique par une imposition excessive. La proposition d'un système fiscal basé sur la zakat s'inscrit donc dans le cadre de la question d'une réforme fiscale qui chercherait à maximiser les résultats obtenus dans le cadre d'une imposition du type flat tax, et en même temps à modifier l'imposition à taux variable et progressive de l'économie positive.

## 3.2 Principes fondamentaux du système zakataire

Le système fiscal zakataire de collecte- redistribution des richesses est en soi un système très original[39] , qu'il ne faudra pas confondre avec l'impôt[40] usuel auquel il s'apparente[41] sur certains aspects, car il tire sa particularité des points suivants :

- C'est un système autonome, dynamique qui s'impose comme un budget préalablement affecté ayant une finalité sociale (transferts sociaux) en première phase, puis socio-économique en seconde phase, pour en finalité se transformer en un système socio-économique global générant des recettes à partir de sa propre distribution ; en effet le système est conçu de manière à rendre les pauvres d'aujourd'hui contribuables de demain.

- Le système fiscal zakataire se base sur une variété de taux d'imposition et une assiette d'imposition très large. Un niveau de richesse fixe (équivalent à une franchise fiscale) est établi pour un niveau de minimum vital (ou de minimum aisance) appelé Nissab ; niveau à partir duquel sans distinction il est fait application du taux de zakat relatif à la matière imposable en question.

- La zakat se présente comme un système de redistribution qui peut utiliser avec aisance les combinaisons monnaie-nature ; en effet et pour le cheptel ou les céréales (et autres denrées agricoles), on peut redistribuer les produits au titre de la zakat[42] soit en équivalent monnaie ou en nature. Notons que la redistribution en nature permet de limiter l'émission de papier monnaie, donc de lutter efficacement contre l'inflation. Il est probant de faire remarquer que Malek Bennabi[43] disait qu'il ne fallait pas partir d'un système existant, à l'exemple du système capitaliste, et d'essayer de lui donner une coloration islamique ; bien au contraire, l'originalité réside dans la recherche d'une voie indépendante qui ne se baserait pas uniquement sur le principe de la fructification du seul capital comme paramètre fondamental.

## 3.3 Nature des taux zakataires

Comparativement aux systèmes conventionnels, les types de prélèvements fiscaux du système zakataire avec leurs taux d'imposition respectifs peuvent être classés en quatre types de prélèvements : proportionnel, progressif et dégressif. A chaque prélèvement correspond un taux ou des taux de même nature. Par rapport à ces alternatives, le code fiscal zakataire ne tranche pas en faveur d'un seul choix. Au contraire il est possible d'établir les variantes suivantes :

- Le prélèvement proportionnel à taux unique : ce taux est le même pour la monnaie, l'or et l'argent et les biens du commerce, soit 2.5%.
- Le prélèvement proportionnel à trois taux, applicable aux produits agricoles : 10% lorsque l'irrigation est naturelle (par la pluie par exemple), 5% dans le cas inverse (irrigation mécanisée) et 7.5% lorsque l'irrigation est faite de manière mixte (naturelle puis complétée par l'irrigation mécanique).
- Le prélèvement par tranche aux taux variables applicables au cheptel. Si l'on considère le cas où les animaux sont considérés individuellement: pour chaque catégorie d'animaux il est déterminé une série de tranches en correspondance avec le nombre à

prélever, l'âge et le sexe de ces derniers. Trois tableaux résument toutes ces données ; l'un pour les camelins, l'autre pour les bovins et le troisième pour les ovins. En fait ce type de prélèvement peut être réduit à un prélèvement proportionnel à taux unique dans le cadre d'une estimation globale (cas macro-économique) ; en effet nous avons put résumer chaque tableau sous forme d'une relation linéaire dont les pentes représentent respectivement ; un taux unique de 1% pour les ovins, un taux unique de 2.5% pour les camelins et un taux unique de 3.3% pour les bovins.

- Le prélèvement négatif : ce prélèvement qui date de peu de temps est lié à la politique sociale de l'état moderne ; il vise à imposer à l'état un prélèvement en faveur des détenteurs de revenus déficitaires par rapport à un seuil déterminé ; d'où le terme d'impôt négatif. Il existe une grande similitude entre ce système et la zakat notamment du fait de l'existence d'un seuil qui est équivalent dans le système zakataire au Nissab. Ainsi la zakat à fonctionné et à été conçue, dès les débuts de son application, en tant que système de transferts sociaux[44].

Le système zakataire qui est un système simple dans ses principes, complexe par ses implications, comprend une assiette, la liquidation et le recouvrement qui est la collecte.

En ce qui concerne la base de taxation du SFZ, elle doit être définie par l'assujetti d'une part, qui est le donateur de la zakat et d'autre part par la matière imposable qui représente tous les biens[45] soumis à la zakat. La liquidation dans le SFZ peut être effectuée après avoir vérifié que les conditions d'application de la zakat sont réunies ceci d'une part, d'autre part il faudrait déterminer les montants soumis à l'imposition ; l'application des taux légaux permettent d'obtenir en finalité le montant total du prélèvement. Le recouvrement est réalisé en utilisant tous les moyens disponibles et qui ne diffèrent pas du recouvrement de l'impot usuel.

## 4. Formalisation pour un système de zakat solidaire

Le système de redistribution décrit par le coran, dans la sourate IX (Al-Tawba)-verset 60, se présente comme un système possédant la particularité de fonctionner comme un budget pré-affecté selon des rubriques désignés par le coran[46]:[Quant à l'aumône[47], elle est destinée aux *pauvres*, aux *miséreux*, *aux agents qui la perçoivent*[48], à ceux dont les *cœurs se sont ralliés à la foi*, *aux esclaves en vue de leur affranchissement*, *aux endettés*, *dans la voie du Seigneur* et aux *voyageurs*. C'est une obligation[49] Divine, Dieu est le mieux informé et le plus Sage''[50]].

Comme à chaque catégorie décrite dans le verset, doit être affectée une part bien déterminée da la zakat, nous nous proposons ici de procéder à une mise en rubriques des différentes catégories soit :

### 4.1.1 Première transformation : mise en rubriques du verset

1. Rubrique I : pour les pauvres.
2. Rubrique II : les miséreux.
3. Rubrique III : aux agents qui la perçoivent (employés collecteurs de la zakat).
4. Rubrique IV : ceux dont les cœurs sont ralliés à la foi (nouveaux convertis à l'islam).
5. Rubrique V : aux esclaves en vue de leur affranchissement.
6. Rubrique VI : aux endettés.
7. Rubrique VII : dans la voie du seigneur[51].
8. Rubrique VIII : aux voyageurs (dans le besoin).
9. C'est une obligation Divine, Dieu est le mieux informé et le plus Sage.

L'examen des rubriques montre, pour certaines, que si elles sont relatives à des catégories différentes, elles visent cependant à atteindre un même objectif. A titre d'exemple, la prise en charge des pauvres et miséreux relève de la solidarité sociale ; ainsi les rubriques peuvent être regroupées par objectif similaire, soit donc aussi en allocation similaires.

### 4.1.2 Deuxième transformation : regroupement des rubriques en allocations similaires

1. Rubrique I+II : solidarité sociale (pauvres+miséreux).
2. Rubrique III : rétribution des collecteurs de la zakat (gestion de la zakat).
3. Rubrique IV+V+VI : financement de la paix sociale.
4. Rubrique VII : financement des investissements économiques dont les revenus profitent à l'islam et à l'Oumma islamique en général.
5. Rubrique VIII : entraide internationale (le voyageur dans le besoin) qui peut être considéré aussi comme un financement de la paix sociale.

.On peut alors remarquer que les rubriques, qui sont en fait des transferts catégorisés de la zakat collectée, vont se regrouper en trois groupes principaux : les transferts sociaux, que l'on peut noter (TS) ; les transferts effectués au titre des investissements économiques, que l'on peut noter (TE) ; les transferts au titre de la paix sociale qui se composent des rubriques IV, V, VI et VIII, que l'on peut noter (TSS). Un endettement insupportable, un voyageur dans la détresse ou un nouveau converti dans le besoin sont autant de causes d'instabilité sociale, préjudiciable à une bonne croissance économique ; c'est pour atteindre une stabilité sociale et par voie de conséquence une confiance accrue pour les capitaux investis que les transferts effectués au titre de la paix sociale sont effectués.

En prenant en compte les transferts effectués au titre de la rémunération des services de gestion, rubrique III, que l'on notera (RS) ; la zakat totale collectée et qui doit être redistribuée selon les transferts que nous venons de définir, s'écrirait alors :

$$\mathbf{ZC = TS + TE + TSS + RS}$$

A titre d'exemple ; certains transferts, tels que les transferts sociaux, vont être dépendant du temps en raison du fait qu'ils concernent particulièrement les pauvres et les nécessiteux, cette catégorie sociale étant appelée à diminuer ou augmenter selon l'efficacité de la redistribution. Dans le même ordre d'idées, les transferts au titre des investissements économiques vont dépendre du temps, puisque leur volume contiendra les reliquats excédentaires des transferts sociaux ; moins il y aura de pauvres et plus les transferts au titre de l'investissement économique seront conséquents. Pour ce qui est de la rétribution des collecteurs de la zakat ou (RS) ; c'est un taux constant qui est prélevé de la collecte totale. Enfin, les transferts au titre de la paix sociale TSS, ne dépendant pas du temps ; un taux constant sur la collecte totale peut leur être alloué.

Si nous considérons que le nombre de pauvres et nécessiteux est égal à P à un instant t donné ; les transferts qui leurs sont alloués prioritairement doivent, avec le temps, concrétiser deux objectifs : en premier lieu, faire tendre la pauvreté vers zéro, et en second lieu, rendre les pauvres d'hier donateurs de la zakat de demain. En définitif, les transferts sociaux vont être une fonction qui dépendra du nombre de pauvres et du temps ; si nous notons F cette fonction, nous traduirons la dépendance du nombre de pauvres P et du temps t par : F(t, p).

Concernant les transferts pour rétribution des services (rubrique III, gestion de la zakat) ; ces transferts étant destiné à rétribuer les fonctionnaires chargés de la collecte et la redistribution de la zakat ; ils doivent être minimisés pour permettre à la frange pauvre de profiter au maximum de la collecte de la zakat ; ils seront donc considérés comme une charge fixe qui est généralement prise égale à 1/8 de la collecte zakataire totale ; on peut noter ce type de transfert par C.

Les transferts pour financer la paix sociale ; rubrique IV+V+VI+ VIII ; ces transferts permettent de sauvegarder la paix sociale en finançant des besoins sociaux temporaires qui touchent une frange limitée de la société ou un élément de cette société ; ces transferts son effectués sous forme de prélèvement fixe, constants et peuvent être noté par K.

La rubrique VII ; relative à l'investissement dont l'utilité revient à l'ensemble de la population ne peut recevoir de transferts que lorsque, comme le montre l'ordre fixé par le verset,

les rubriques I+II+III soient satisfaites ; autrement dit ce n'est que lorsque la fonction des transferts sociaux F(t, p) est minimale que les excédents dégagés peuvent être investis. En conséquence, les transferts économiques vont dépendre eux aussi du temps et du nombre de pauvres ; moins il y aurait de pauvres et plus les excédents transférés seront conséquents. Les transferts économiques peuvent donc être considérés et de manière analogue à F(t, p) comme une fonction économique G(t, p).

## Remarques et hypothèse :

Les fonctions F(t, p) et G(t, p) ne pourront croitre et décroitre de manière optimale que sous les conditions et hypothèses suivantes :

a. La collecte reflète réellement le volume de la zakat disponible au niveau des donateurs
b. Existence d'une structure adéquate pour la collecte-distribution de la zakat
c. La zakat est un acte obligatoire, sous contrôle de l'état

F(t, p) et G(t, p) devront croître inversement dans le cas d'une redistribution optimale de la zakat collectée; en effet moins il ya de pauvres dans le temps, plus G(t, p) aurait tendance à croitre et inversement.

La relation qui lie les différents transferts ; au titre de la solidarité sociale, au titre des transferts économiques et au titre de la rémunération des services de gestion et du financement de la paix sociale peut être écrite sous la forme :

Distribution zakataire = Transferts sociaux+Transferts économiques+Rémunération des services de gestion + Financement de la paix sociale

Ainsi et si l'on représente la distribution zakataire par D(t, p) ;

$$\mathbf{D(t, p) = F(t, p) + G(t, p) + C + K}$$

Equation qui peut être paramétrée et pondérée ; les constante C et K réunies sous la forme C+K = Q ; l'expression générale peut être exprimée sous la forme générale :

$$\mathbf{D(t, p) = \alpha F(t, p) + \beta G(t, p) + Q + \mu}$$

Une seule relation lie alors les transferts sociaux et les transferts économiques, transferts qui dans les politiques fiscales positives actuelles sont dissociés, comme nous l'avions développé en Supra. On peut alors énoncer le principe fondamental d'une économie basée sur la zakat, ou économie de zakat solidaire comme suit :

Croissance économique et traitement des problèmes sociaux ne sont pas indépendants ; une croissance optimale ne peut être obtenue que par une décroissance optimale des problèmes sociaux.

Le Coran[52] nous offre deux exemples liant la sécurité corporelle, la sécurité alimentaire et la paix sociale ; ainsi pour qu'il y ait une stabilité dans la société, la sécurité alimentaire doit être le premier facteur à assurer pour la société, en second lieu vient la sécurité de l'être et des biens.

Comme dans le système zakataire c'est la zakat collectée qui est redistribuée ; si l'on note par « Zc » la zakat qui est collectée, cette dernière représentant la somme de toutes les zakat de biens soumis à la zakat (argent, or, blé etc.) affectés d'un coefficient qui est le taux légal de zakat applicable par produit; si l'on note par « X » le montant soumis à la zakat de chaque bien imposable et, « a » le taux légal qui y est appliqué, et si les biens sont au nombre de « n » ; alors on peut écrire pour la zakat totale collectée dans le temps (t) :

$$\mathbf{ZC(t) = \sum_{i}^{n} a_i X_i (t)}$$

Deux équations fondamentales, déduites entièrement des versets coraniques permettent de gérer la collecte et redistribution de la zakat rationnellement et de manière optimale soit donc le système :

$$\begin{cases} \text{Fonction collecte : } ZC(t) = \sum_i^n a_i X_i(t) \\ \text{Fonction distribution : } D(t, p) = \alpha F(t, p) + \beta G(t, p) + Q + \mu \end{cases}$$

Etant donné que c'est la zakat collectée qui doit être redistribuée, il vient alors $D(t, p) = Zc(t)$

Une distribution optimale devrait entrainer une diminution de la pauvreté et une augmentation des revenus réinvestis. L'étude mathématique et l'optimisation de la fonction distribution permettrait de déterminer la distribution optimale en fonction du temps, ce qui permettrait d'assurer une inégalité sociale minimale et un équilibre[53] économique optimal.

## 5. Applications

### 5.1 Application historique

Sous la dynastie des Omeyades ; le règne de Omar Ibn Abdelaziz, qui n'a en fait duré que deux ans et demi, a pu rehausser la nation islamique à l'apogée de son équilibre socio-économique connu auparavant sous l'égide du califat de Omar Ibn El Khatab. L'application du système zakataire par Omar Ibn Abdelaziz et comme voulu par l'Islam à travers la révélation divine; ainsi que sa réussite et l'épanouissement qui s'ensuivit ; démontre dans une large mesure que le modèle zakataire est efficient lorsque la volonté politique s'investie dans le projet et surtout que cette volonté concorde avec l'esprit de l'islam en tant que système global intégrant le spirituel, le politique et l'économique. Cet exemple historique permet non seulement de montrer mais de prouver qu'il est possible et même certain qu'en se conformant à l'esprit et à la lettre des préceptes islamiques comme réalisée au temps de Omar ; on est en droit d'atteindre les mêmes objectifs que ceux obtenus à des phases historiques autres que celles du prophète ou de ses compagnons[54].

### 5.2 Application contemporaine

Dans le cadre de la recherche du lien qui pourrait relier la zakat à la croissance économique, celle-ci étant mesurée par le PIB, nous illustrons notre approche par quelques exemple: dans le cas du Pakistan qui a connu entre 1980 et 1992[55] un taux de croissance du PIB de l'ordre de 6% par année ; la croissance [56]de la recette de la zakat a été de 12%, pour des taux d'application relatifs à la zakat qui sont par définition constants. L'explication apparente, donnée par El Kettani[57] à cette croissance de collecte de la zakat proportionnellement à la croissance économique (mesurée par le PIB) réside dans l'effet d'accélérateur, car l'accroissement du revenu a entrainé un accroissement de la consommation et donc de l'investissement induit assujetti à la zakat, et par effet d'entrainement un accroissement de l'épargne qui lui-même serait assujetti à la zakat directement ou après être assujetti à la zakat. Selon toujours ce même auteur ; la même observation à été faite dans le cas du Yémen avec des taux de croissance de la zakat très élevés. L'analyse de la zakat peut donc être entreprise à travers le multiplicateur et l'accélérateur[58]. Ce que l'on pourrait cependant reprocher à ces expériences réside dans leur aspect localisé, ne permettant pas ainsi de tirer des conclusions globales ; seule l'application sur des échantillons assez représentatifs pourrait nous renseigner sur les modalités d'application de l'économie de zakat solidaire.

## 6 -Conclusion:

Les différentes politiques économiques de redistribution menées par le moyen de l'imposition conventionnelle ont aspiré à obtenir un minimum d'inégalités sociales et un maximum de stabilité économique ; plusieurs études et statistiques mondiales ont montré qu'elles ont, à ce jour, échouées ou du moins n'ont pas atteints les résultats escomptés. L'étude historique de la zakat appliquée dans un état islamique, montre que lorsque cette application s'effectue selon les règles strictes dictées par la révélation, elle avait permis dans le passé de résoudre les problèmes d'inégalités. Un formalisme mathématique tiré directement des versets Coraniques relatifs à la distribution de la zakat, montre que l'on peut élaborer une économie basée sur la zakat comme taxe constante applicable à tous les biens à partir d'un seuil (le *Nissab)* et une redistribution de cette même zakat collectée en fonction des priorités fixées par l'ordre du verset. La mise en application de cette économie de zakat solidaire est un moyen puissant non seulement de lutte contre la pauvreté et les inégalités sociales, mais aussi un facteur de croissance économique par la décroissance de cette même pauvreté. Ainsi nous sommes arrivés à énoncer le principe fondamental d'une économie de zakat solidaire : **la croissance économique et le traitement des problèmes sociaux ne sont pas indépendants ; une croissance optimale ne peut être obtenue que par une décroissance optimale des problèmes sociaux.**

## - Notes et références bibliographiques:

[1] Alain Beitone, analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Armand Colin, 2010, p.486. L'auteur expose clairement que la croissance économique, par la création de richesses qu'elle induit, doit permettre une élévation générale du niveau de vie (PIB par tête) et en cela, elle est une condition indispensable du développement. Il ajoute, que cependant la distribution des richesses ne se réalise pas toujours de manière homogène sur le plan social et des inégalités dans la distribution de ces richesses apparaissent. L'auteur ajoute en p.488 qu'un rythme élevé de croissance peut aussi entrainer des effets sociaux négatifs. La croissance économique n'est donc pas la solution idéale pour faire baisser les inégalités.

[2] Les inégalités de richesse sont mesurées par la différence des patrimoines des ménages ; par exemple au niveau mondial moins de 10% de la population détient 82% des richesses mondiales alors que 3% vont à 70% ; l'Europe et l'Amérique du Nord détiennent environ 67% de cette richesse ; plus de détails peuvent être obtenus sur le site www.inegalites.fr en ligne consulté le 10.11.2013.

[3] M. Bialès, R. Leurion & J L Rivaud, économie, Berti éditions, 2008, p.350.Les auteurs montrent, que de 1945 à 1998 le taux de chômage, sauf 1945 et 1962 qui étaient des années de presque pleins emplois, n'est pas descendu en dessous de 10%.

[4] *Cf.* Landais Camille, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, pour une révolution fiscale ; un impôt sur le revenu pour le XXI° siècle, Éd. Seuil et la république des idées, 2011.

[5] *Cf.* Samuelson & Nordhaus, économie, Éd. Economica, p.389.

[6] Le coefficient de Gini, définit comme un rapport de surfaces déduites de la courbe de Lorentz, varie de 0 à 1.

[7] Courbe de Lorentz : graphique rectangulaire avec en abscisse le pourcentage cumulé des effectifs, en déciles et en ordonnée le pourcentage cumulé des revenus. Pour mesurer les inégalités de revenus, on classe les revenus par ordre croissant, et on définit les 10% des individus ayant les revenus les plus faibles (le premier décile), les 10% suivants (le deuxième décile), etc.) . Les percentiles sont obtenus de manière similaire: le premier percentile est composé des 1% des individus ayant les revenus les plus faibles, le second percentile des 1% suivants, etc.

[8] *Cf* .En ce sens l'ouvrage de Gérard Marie Henry, histoire de la pensée économique, Éd. Armand Colin, 2009.

[9] *Cf*. En ce sens Colliard JE & Martialoux C, une brève histoire de l'impot, la Découverte, 2007/1 n°07 PP.56-65.

[10] Croissance économique (*economic growth*) est comprise dans le sens donné par Samuelson & Nordhaus, économie, Éd. Economica, 2005, p.741

[11] Les chiffres officiels sont disponibles sur : www.teamtoenpoverty.org en ligne, consulté le 11.11.2013.

[12] *Cf*. La définition qui en est donnée dans le glossaire du site en ligne www.irefeurope.org en ligne consulté le 11.11.2013.

[13] L'impôt à taux unique était appliqué en France, au XVIII[e] siècle, avec le *Dixième* puis le *Vingtième*. Durant le XIX[e] siècle, des impôts à taux unique ont été mis en place dans la plupart des pays européens, ce sont les financements des systèmes sociaux créés après la première guerre mondiale qui obligèrent de nombreux pays à remplacer la flat tax par l'impôt progressif.

[14] Robert E. Hall, Alvin Rabushka ; La Flat Tax, la révolution fiscale, 2009, ECAEF.

[15] Maxime Bernier, l'impot à taxe unique : pour un régime fiscal plus équitable et efficace, Institut économique de Montréal, 2004.

[16] Statistiques sur le site www.objectifliberte.fr en ligne consulté le 11.11.2013 et sur le site www.cato.org en ligne consulté le 12.11.2013 ; voir en ce sens l'article de Daniel J. Mitchell.

[17] *Cf*. Robert E H& Alvin Rabushka, *Op.cit*.

[18] Clemens Fuest, center for public economics, universite de Cologne, in la vie économique, revue de politique économique 5-2005

[19] *Cf*. Sybille Mertens, définir l'économie sociale, les cahiers de la chaire Cera, vol.2, aout 2007, p.5.

[20] Jean Yves Capul, l'économie et les sciences sociales de a à Z, Hatier, 2004, p.112 l'économie sociale y est définie comme le secteur de l'économie regroupant coopératives, associations et mutuelles ; ou système d'assurance basé sur l'entraide et la solidarité. C'est aussi ce que l'on appelle le tiers secteur (ni privé ni étatique).

[21] *Cf*. En ce sens l'ouvrage de référence de Charles Gide, Economie Sociale, Imp. Contant Laguerre, 1905. C'est Charles Gide qui introduisit le concept de ''solidarisme''.

[22] Nancy Neamtan, économie sociale et solidaire « l'autre mondialisation », The Carold Institute for the Advancement of Citizenship in Social Change, symposium, Langara College, Vancouver, June 14-16, 2002, p.2. Pour Neamtan la rentabilité sociale s'évalue par le soutien d'une citoyenneté active, par la promotion de valeurs et d'initiatives de prises en charge individuelles et collectives. Cette rentabilité sociale en plus de l'amélioration elle peut aussi, tout comme pour le secteur privé et le secteur public traditionnels, être évaluée en fonction du nombre d'emplois créés.

[23] Sybille Mertens, Ibid. p.20.

[24] Philippe Frémeaux, Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire, Alternatives économiques, 2012

[25] Defourny Jacques & Patrick Develtère, l'économie sociale au Nord et au Sud, Éd. De Boeck, Bruxelles, 1999, pp.25-50.

[26] *Cf*. Le prix Nobel de la paix Muhamad Yunus, vers un nouvel capitalisme, Éd. J C Lattès, 2008

[27] Samuelson & Nordhaus, *Op.cit*, p.388. Samuelson développe le point de vue selon lequel il n'est pas évident qu'un pays qui devient plus prospère aurait tendance à consacrer une plus large part de

revenus à des programmes d'aide aux nécessiteux nationaux ou hors frontière ; selon Samuelson & Nordhaus cela a été loin d'être toujours le cas.

[28] *Cf.* Le prix Nobel en économie Joseph E. Stiglitz, Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, 2003, p.86

[29] Malek Bennabi, le musulman dans le monde de l'économie, Dar El-Fikr, Damas, 2000, p.79

[30] Defourny & Develtère, *Op.cit*, p.16

[31] Sybille Mertens, *Op.cit*, p.15 conçoit l'autonomie de gestion à la fois comme un positionnement en dehors de l'appareil de l'Etat et comme la capacité d'une organisation à ne pas être soumise au contrôle d'une autre entité. Pour la finalité de service, Mertens distingue les organisations d'économie sociale des entreprises privées capitalistes parce qu'elles affichent une finalité de service à leurs membres ou à la collectivité plutôt qu'une finalité de profit au bénéfice de leurs propriétaires.

[32] Philippes Frémeaux, *Op.cit*, p.8

[33] Samuelson & Nordhaus, *Op.cit*, p.388. Les auteurs précisent que de manière surprenante, ces questions deviennent d'autant plus pressantes que les sociétés devenaient plus riches.

[34] Defourny & Develtère, voir *Supra*, p.7

[35] *Cf.* Mabid El Jarhi, Towards an islamic macro model including zakah, IRTI, Jeddah, 1997, pp.347-376

[36] *Cf.* Hacène Benmansour, l'économie musulmane et la justice sociale, Dialogues éditions. Omar Ibn Abdelaziz (680-720) Kalife Omeyade éclairé, en l'espace de deux ans de règne, il réussit à instaurer une justice sociale exemplaire en redistribuant la zakat de manière réfléchie et conformément aux préceptes Coraniques ; la justice sociale atteint un point tel qu'il ne se trouvait plus personne a qui remettre la zakat.

[37] Malek Bennabi, *Op.cit*, p.42. Malek Bennabi ajoute que c'est à partir de cette conception que commencent les difficultés pour la pensée islamique, difficultés qui ont pour origine non pas la nature des choses en elles-mêmes, mais comment le musulman conçoit les choses.

[38] Notons que des initiatives en matière d'organisation et de gestion e la collecte distribution de la zakat sont en cours en Algérie, notamment un projet de loi d'application de la zakat comme un système organisé et sous autorité de l'état a été proposé par le Dr. Fares Mesdour.

[39] *Cf.* Gafouri A H, islam et économie, Éd. Al Bouraq, 2000, p.147. Gafouri fait une distinction nette entre la répartition de la richesse dans la théorie capitaliste et la théorie islamique ; si pour la première l'individu est un simple agent mis au service de la production, comme tout autre moyen de production, et reçoit de ce fait, la part qui lui revient en sa qualité de participant au processus, au contraire dans la seconde l'homme est considéré non comme un moyen mais comme une finalité.

[40] En ce sens se reporter à : Ghazi Aniba, la zakat et l'impot étude comparative, Éd. Dar Ihya El Ouloum, Beyrouth, 1999.

[41] *Cf.* Youala A, IIRF, BID, Jeddah, 1998, pp.357- 407.

[42] On peut se référer avec utilité à l'ouvrage de synthèse : Yousef Karadaoui, Fikh Ez zakat, El Risalah, 2000.

[43] Malek Bennabi, *Op.cit*, p.10.

[44] Voir en ce sens l'ouvrage publié par la BID, *Zakat & Wakf,* partie réservée à Youala Ali, en page.59.

[45] *Cf.* Qaradaoui Youssef, fikh Ez-Zakat, Tome 1&2, Éd. El Risalah, Liban, 2000, p.123. Biens est pris dans le sens que lui donne la langue arabe ; c'est du point de vue étymologique tout ce que l'être humain désire utiliser ou posséder. Selon Bremond & Geledan, (1981) reprenant la définition

de l'INSEE, les biens sont des objets physiques sur lesquels des droits de propriété peuvent être établis ; ils sont demandés pour satisfaire les besoins des ménages. Chaltut, *Cf.* (Chaltut, 1999, p.129) abonde aussi dans le même sens et considère que le mot choisi par le Coran pour désigner les choses qui sont soumises à la zakat est celui de ''biens''. Ceux-ci englobent : l'argent liquide, le bétail, les céréales, en somme tout ce que l'homme possède pour subvenir à ses besoins et en exploiter les avantages. L'auteur cite les versets justifiants une telle approche [Prélève de leurs biens une Sadaqah (zakat) par laquelle tu les purifies et les bénis].Cor. SIXX, V.133 et aussi le verset : [Ceux qui dépensent leurs biens dans le sentier de Dieu].Cor SII, V.261.

[46] Coran ; At-Tawba : verset 60

[47] Aumône ; *çadaqah* (*Sadaquah*) dans le texte Coranique en arabe, seulement la sourate Al-Tawba étant de la révélation de Médine, qui est une législation (*Tashri'ii* de *Sharia*), la Sadaqah n'est pas une aumône bénévole, mais est équivalente à la zakat, c'est donc aussi une obligation juridique. *Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[48] Dans le texte Coranique en arabe ; *Al-'amilin. Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[49] Dans le texte Coranique en arabe ; *Farida. Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[50] Traduction. Malek Chebel, le Coran nouvelle traduction, Éd. Fayard, 2009, p.185

[51] *Cf.* Chaltut Mahmoud, Islam dogme et législation, Éd. Al Bouraq, Liban, 1999. Chaltut y développe le fait que dans la voie de Dieu est citée en 7° position et ouvre la voie, après satisfaction des catégories sociales précédentes, à l'Ijtihad (effort d'interprétation) et dans ce cadre peuvent être conçus des projets d'utilités publiques, tels que les hôpitaux, les écoles, les habitations à caractère social et l'investissement productif.

[52] Coran ; 16 :112 [et Allah propose en parabole une ville : elle était en sécurité, tranquille ; sa part de nourriture lui venait de partout en abondance. Puis elle se montra ingrate aux bienfaits d'Allah. Allah lui fit alors gouter la violence de la faim et de la peur (en punition) de ce qu'ils faisaient] et Coran 106 : 4[qui les a nourris contre la faim et rassurés de la crainte !]. La sécurité alimentaire est mise en exergue dans les deux versets.

[53] Gafouri A H, *Op.cit*, p.172. Gafouri traite du principe de l'équilibre en économie islamique, comme étant le principe qui octroie à chaque secteur de l'activité économique les ressources qui lui sont nécessaires,- ni plus ni moins-, mais dans une mesure qui ne soit ni prodigue, ni parcimonieuse. Ainsi, selon toujours Gafouri, ce principe est d'inspiration Coranique, Cf. en ce sens le Coran sourate XXV, V.67 qui, selon la traduction de Malek Chebel, p.366, donne « Et ceux qui, lorsqu'ils font des dépenses, ne se montrent ni prodigues ni avares, mais se tiennent juste au milieu »

**[54]** Youala A, *Op.cit,* p.116

**[55]** *Cf.* Rapport de l'observatoire de la compétitivité de l'économie marocaine pour 1994 Royaume du Maroc, Ministère du commerce et de l'industrie, p.6

**[56]** Parviz Ahmed, la perception de la zakat au Pakistan, Ed IIRF et de la BID, Jeddah, 1995, p.746

**[57]** Voir en ce sens l'ouvrage publié par la BIID, *Zakat & Wakf,* partie réservée à Omar El Kettani, en page190.

[58] El Kettani, *Op.cit*.p.190.

# Performance des PME Algériennes : évaluation par l'approche FDH
# Performance of Algerian SME: evaluation by the FDH approach

Ali Nabil BELOUARD (*)
Université M'hamed Bouguara Boumerdès, Algérie

**Résumé :** L'objet de ce papier est d'appliquer l'analyse de frontière non paramétrique pour évaluer la performance des PME privées Algériennes. L'intérêt que représente une bonne mesure de performance des entreprises, c'est d'avoir un bon repère (benchmark). Pour cela, il nous semble important et utile de présenter une approche d'évaluation appropriée à la construction du *Benchmarking*, et de l'illustrer à travers une application sur un échantillon de PME Algériennes afin d'évaluer convenablement leur performance.

**Mots clés :** Performance des entreprises, PME Algériennes, Méthode non paramétrique.

**Jel Classification Codes :** C61, C67, D24.

**Abstract:** This paper aims to apply the nonparametric frontier analysis to evaluate the performance of the Algerian private SMS. The interest of a good measure of firm performance is to have a good reference (benchmark). For that, it seems important and useful to present an appropriate approach to construct the *Benchmarking*, and to illustrate it through an application upon a sample of Algerian SMS's in order to evaluate suitably their performance.

**Keywords:** Firm performance, Algerian SMS, nonparametric method.

**Jel Classification Codes :** C61, C67, D24.

## I- Introduction :

Le but de cet article est double. Le premier consiste à présenter la notion de l'efficacité économique et ses différentes composantes présentées par la littérature économique spécialisée et de montrer et le second est d'introduire une méthodologie appropriée pour mesurer l'efficacité, et de tenter par la suite de mettre en œuvre cette approche dite de frontière de meilleure pratique sur un échantillon de PME algériennes afin d'estimer leur degré d'efficacité.

Il est clair que la notion d'efficacité économique intéresse plusieurs parties prenantes dans la vie économique, tels que les actionnaires, les dirigeants, les analystes financiers, ainsi que les académiciens. Ce souci montre l'importance du concept, et le caractère de prédilection accordé par les chercheurs en sciences gestion. D'où il est important d'essayer de présenter quelques éclaircissement de certaines notions, puis de présenter et d'appliquer une méthodologie de mesure qui s'accorde parfaitement avec le concept en considération, et ce sur des données d'un échantillon de PME algériennes.

Ce papier est composé de deux parties. La première expose brièvement l'aspect théorique de l'efficacité, elle définit d'abord l'efficacité, puis elle présente une démarche analytique basée sur la méthode *FDH* , souvent utilisée par les chercheurs, afin d'estimer le niveau d'efficacité des unités de décision ; alors que la seconde partie a pour objet d'illustrer cette méthodologie sur un échantillon de PME algériennes afin d'évaluer leur score d'efficacité, relative, de chaque PME.

## II - Définition de l'efficacité:

Cette partie présente sommairement les principales définitions des concepts liés à la performance[1] productive, proposées par la littérature économique.

eMail : (*) : Belouard_na@yahoo.fr

Selon la théorie microéconomique standard, la firme est souvent décrite par une fonction de production qui transforme des inputs en outputs, avec pour but de créer la valeur. En effet, les inputs sont considérés comme des ressources rares(2) valables à d'autres utilisations alternatives. La quantité de n'importe quel input non utilisé peut être employé pour produire plus du même output ou de produire d'un autre output. L'un des principaux objectifs assignés à une firme est l'utilisation efficace des ressources.

## II.1- Efficacité

Le concept d'efficacité technique trouve son origine dans les travaux théoriques fondamentaux portants sur l'utilisation des ressources par les entreprises : travaux de Debreu (1951)(3) sur le coefficient d'utilisations des ressources, de Koopmans (1951)(4) sur l'allocation efficace des ressources, et de Farrell (1957) qui a proposé, dans son séminal article sur l'efficacité productive(5), une approche de mesure de l'efficacité technique basée sur l'estimation de la frontière empirique de la meilleure pratique, à partir d'un ensemble d'observations.

Une entreprise est dite être techniquement efficace si :

- à partir d'un panier d'inputs qu'elle emploie, elle produit le maximum d'outputs possible ou;
- Pour produire une quantité donnée d'outputs elle utilise le minimum d'inputs possibles.

La mesure du niveau d'efficacité technique d'une entreprise permet donc de cerner si cette dernière peut accroître sa production sans pour autant consommer plus d'inputs, ou de diminuer l'utilisation d'au moins un input tout en conservant le même niveau de production.

Autrement dit, une entreprise est techniquement efficace si elle s'opère sur la frontière de production qui représente le maximum d'output possible pour un niveau donné d'input.

La figure n°1 illustre le concept d'efficacité technique dans le cas d'une fonction de production simple (un seul input $x$ et un seul output $y$). Tel qu'il a été mentionné précédemment, une firme est dite techniquement efficace si elle produit le maximum d'output à partir des quantités d'input utilisées. La fonction de production $f(x)$ définie les combinaisons de tout les points efficaces. Les points « $A$ » et « $B$ » sont techniquement efficaces puisqu'ils se situent directement sur la courbe de frontière de la fonction de production, et les points au dessous de la frontière tel le point « $C$ », sont techniquement inefficace, car une meilleure utilisation des inputs permettrait d'en diminuer les quantités ou d'obtenir un meilleur output. Ainsi, le producteur situant au niveau de production « $C$ » aurait la possibilité de diminuer la quantité d'input utilisée sans pour autant réduire le niveau d'output produit ($y_a$), ou d'augmenter l'output en utilisant mieux les ressources ($y_b$).

Donc, le problème qui se pose afin d'évaluer la performance d'une unité de décision, c'est de définir une frontière par rapport à laquelle le score de l'efficacité sera calculé. La littérature spécialisée a proposé plusieurs techniques afin de construire la frontière qui servira comme référence de comparaison. Dans la suite de cet article, nous allons introduire une méthodologie de type non-paramétrique plus robuste, il s'agit de la méthode *FDH* .

# III - Mesure de l'efficacité :

La littérature spécialisée a proposé plusieurs approches afin de définir la frontière et subséquemment l'efficacité technique ; ces approches peuvent être classées en deux catégories : l'une est paramétrique et l'autre est non paramétrique, c'est cette dernière qui nous importe plus et que nous allons appliquer pour estimer l'efficacité d'un échantillon de PME algériennes.

## III.1- Approche non paramétrique :

La principale distinction entre cette approche et l'approche paramétrique, est que la première *relâche* seulement l'hypothèse relative à la forme de fonctionnelle. D'où le nom non-paramétrique. Cette approche regroupe deux ensembles de méthodes : la méthode *Free Disposal*

*Hull* ( *FDH* )[6] et la méthode *Data Envlopment Analysis* (*DEA*)[7], on s'intéresse ici uniquement à la première méthode considérée comme plus robuste et moins restrictives vis-à-vis des postulats de modélisation de la frontière que la seconde.

Les deux méthodes utilisent les techniques de programmations mathématiques pour construire la frontière et pour calculer les scores de l'efficacité technique, et la différence réside dans la propriété de convexité relâchée par la méthode *FDH* .

## III.2- Méthode FDH

La méthode *Free Disposal Hull* a été introduite par Tulkens. Celle-ci est une méthode non paramétrique différente des autres méthodes non paramétriques, par le délaissement de l'hypothèse de convexité exigée par les autres méthodes. La méthode *FDH* est considérée comme une version plus générale du modèle *DEA* puisqu'elle repose seulement sur l'hypothèse de non convexité de l'ensemble de production.

Dans toutes les études empiriques de l'efficacité productive, le choix de la technologie de référence joue un rôle crucial dans l'analyse de l'efficacité.

La frontière de l'ensemble des possibilités de production est utilisée pour évaluer l'efficacité des activités de production observées. Dans de nombreux cas, les résultats obtenus sont en effet très sensibles aux spécificités définissant la frontière.

La théorie économique associe à toute activité productive un ensemble de production représenté par une frontière, celle-ci est généralement inconnue. Par conséquent, l'analyste de l'efficacité doit construire la référence de cet ensemble de production dont il a besoin pour calculer le score de l'efficacité.

## III.3- Calcul des mesures d'efficacité

Lorsqu'on suppose que la référence de l'ensemble de production est de type *FDH* , le calcul des mesures d'efficacité nécessite alors, une formulation de programmation mathématique, pour le calcul de l'efficacité, qui s'applique avec les technologies de type *FDH* .

Étant donné l'ensemble de production $Y_0 = \{(x^k, y^k) / k = 1,...,n\}$ de $n$ combinaisons de productions observées pour une entreprise donnée ou plusieurs entreprises différentes, où $x^k$ est un vecteur non négatif, de dimensions $I$ , des quantités d'inputs utilisées et $y^k$ est vecteur non négatif, de dimensions $J$ , des quantités d'outputs, les mesures de l'efficacité radial par rapport à la référence technologie $Y_{FDH}$ , s'obtient par la résolution du programme mathématique. Le degré de l'efficacité technique orientée input de l'observation (entreprise) $k$ est la valeur $\theta^k$ qui est la solution optimale du programme de programmation linéaire (problème *P1*) suivant[8] :

$$(P1) \Leftrightarrow \begin{cases} \underset{\{\theta^k, \gamma^h, h=1,...,n\}}{Min} \quad \theta^k \\ s.c: \quad \theta^k x_i^k - \sum_{h=1}^n \gamma^h x_i^h \geq 0, \qquad i = 1,...,I, \\ \qquad \sum_{h=1}^n \gamma^h y_j^h \geq y_j^k, \quad j = 1,...,J, \\ \qquad \theta^k, \ \gamma^h \geq 0, \qquad h = 1,...,n, \\ \qquad \sum_{h=1}^n \gamma^h = 1 \\ \qquad \gamma^h \in \{0,1\}, \qquad h = 1,...,n, \end{cases}$$

Ce programme est celui la méthode *DEA* augmenté par deux contraintes supplémentaires (les deux dernières), ainsi on obtient un programme de la méthode *FDH*.

Les mesures de l'efficacité radiale sont ainsi obtenues, par rapport à l'ensemble de référence $Y_{FDH}$ , via la résolution du $P1$ .

En pratique, le modèle *FDH* est calculé par une procédure de comparaison simple qui s'élève à un algorithme d'énumération complet. Cette procédure est expliquée ci-après.

Pour une entreprise sous évaluation, soit l'entreprise $k$ représentée par $(x^k, y^k)$, dans une première étape, on lui associée l'ensemble $D^i(k)$ contenant les indices d'un sous ensemble d'observations qui domine *en input* l'observation $k$ ; ainsi que l'indice de l'observation elle-même $k$ ; c'est-à-dire, un sous ensemble des vecteurs $(x^h, y^h) \in Y_0$ tel que $x_i^h \leq x_i^k, i = 1,\ldots,I,$ avec au moins une inégalité stricte pour $i$ et $y_j^h \geq y_j^k$, $j = 1,\ldots,J$.

La solution optimale $\theta^{k*}$ du problème de programmation linéaire $P1$ est donnée par :

$$\theta^{k*} = \underset{d \in D^i(k)}{Min}\ \underset{i=1,\ldots,I}{Max}\left\{\frac{x_i^d}{x_i^k}\right\}$$

## IV - Données et résultats :

Pour illustrer le principe de la méthode *FDH* définit ci-haut, une application, afin d'estimer l'efficacité technique, sur un échantillon des PME privées Algériennes est réalisée.

### IV.1- Données

Notre échantillon est composé de 265 entreprises privées Algériennes de type PME. Les données de celles-ci sont de type transversal relatif à une seule année.

Les données de ses entreprises sont tirées du Bulletin Officiel des Annonces Légales (B.O.A.L) publié par le Centre National du Registre du Commerce. Il s'agit des BOAL relatif à la 43ème année(9).

Les inputs et output, retenus pour décrire l'activité productive des PME analysées, sont présentés ci-après.

Un seul output : chiffre d'affaires : $O_1$.

Trois inputs : le premier représente la masse salariale ($Input_1$) de l'entreprise, le second est le stock du capital ($Input_2$) le troisième est la consommation intermédiaire($Input_3$).

Les entreprises, de notre échantillon, utilisent ces trois inputs pour produire un seul output (chiffre d'affaires). Certaines entreprises utilisent les inputs d'une manière efficace pour produire l'output, tandis que d'autres utilisent les inputs d'une manière inefficace pour produire l'output. De quel degré d'efficacité ces entreprises utilisent les inputs dans la production.

Les statistiques descriptives des variables en format logarithmique, utilisées dans le modèle *FDH*, sont exposées dans la table n°1.

### IV.2- Méthodologie et résultats

La méthodologie adoptée pour évaluer l'efficacité technique orientée input est la méthode $FDH$. Pour ce faire, nous résolvons pour chaque entreprise le programme linéaire suivant :

$$(P) \Leftrightarrow \begin{cases} \underset{\{\theta^k, \gamma^h, h=1,\ldots,256\}}{Min} \quad \theta^k \\ s.c: \ \theta^k x_i^k - \sum_{h=1}^{256} \gamma^h x_i^h \geq 0, \qquad i = 1, \ldots, 3, \\ \sum_{h=1}^{256} \gamma^h y_j^h \geq y_j^k, \quad j = 1, \ldots, 1, \\ \theta^k, \ \gamma^h \geq 0, \qquad h = 1,\ldots,256, \\ \sum_{h=1}^{256} \gamma^h = 1 \\ \gamma^h \in \{0,1\}, \qquad h = 1,\ldots,256, \end{cases}$$

Les résultats des estimations des scores d'efficacité individuelle sont résumés dans la figure n°2.

La distribution des scores d'efficacité technique individuelle orientée input montre que le score est inferieure à l'unité et ce pour la plupart des PME (210 PME) signifiant la présence d'inefficacité, synonyme de gaspillage i.e., utilisation inefficace des ressources, alors que seulement 55 PME ont un score de l'efficacité égal à l'unité. Ce résultat était attendu car la méthode *FDH* attribue plus le score de l'unité, contrairement à d'autres méthodes. Comme le montre cette figure, 55 PME ont un degré de l'efficacité en input égal à l'utilité signifiant qu'elles utilisent d'une manière optimales leurs inputs dans le processus productif alors que le reste des PME, à savoir, 210 PME ont un score d'efficacité inferieure à l'unité traduisant une situation d'inefficacité, i.e., qu'elles ne se situent pas sur la frontière de meilleure pratique ; par exemple, $\theta^* = 0.8$ implique que 20% de l'input actuel est une ressource gaspillée.

## V- Conclusion:

Dans cette étude nous avons essayé de présenter en premier lieu les principales définitions afin d'éclaircir la notion d'efficacité économique en appuyant sur la littérature spécialisée et en particulier sur les travaux remarquables de Koopmans, de Debreu et de Farrell, qui ont affecté considérablement les études subséquentes en se servant de ces travaux comme une référence édifiante et illuminant la majorité des travaux empiriques. En second lieu, nous avons mis en œuvre l'approche de frontière non paramétrique pour mesurer l'efficacité économique d'un échantillon des entreprises algériennes. Il s'agit de la méthode *FDH* .

Les résultats obtenus peuvent être expliqués par le fait que la plupart des entreprises sous étude sont caractérisées par l'inefficacité technique orientée input. C'est-à-dire qu'elles n'utilisent pas ses ressources d'une manière optimale, autrement dit, elles opèrent en dessous de la frontière de la meilleure pratique.

## -ANNEXES :

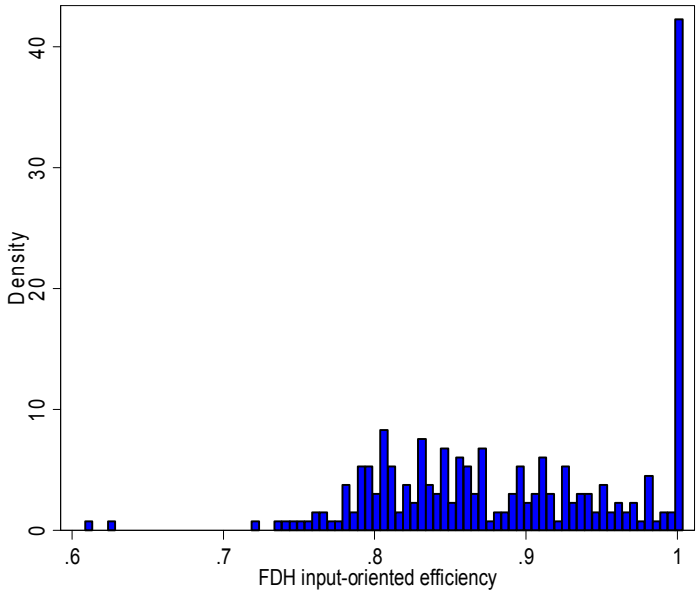


**Fig.2**: **Distribution des scores de l'efficacité technique**

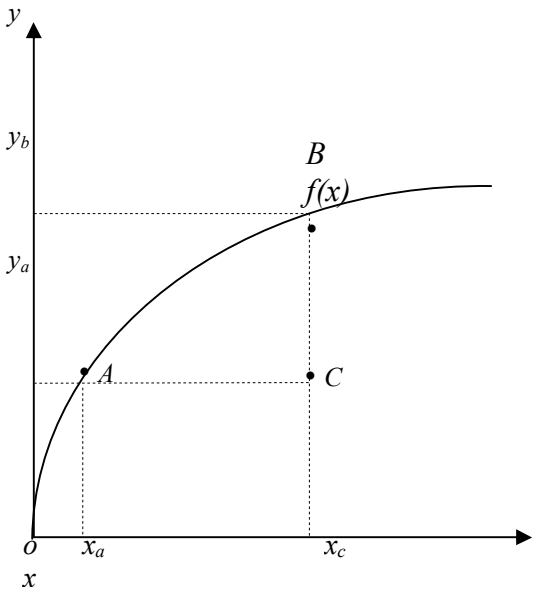


**Fig.1**: **Efficacité technique**

**Table (1) – Statistique descriptives des Inputs et Output**

| Variables | Moyenne | Écart-type | Min | Max | Nombre d'observations |
|---|---|---|---|---|---|
| Output | 16.98 | 1.95 | 12.22 | 23.03 | 265 |
| Input1 | 15.20 | 2.26 | 8.24 | 20.84 | 265 |
| Input2 | 14.71 | 1.90 | 8.87 | 19.95 | 265 |
| Input3 | 14.07 | 2.91 | 5.70 | 21.72 | 265 |

## - Notes et références bibliographiques:

(1) Les termes performance et efficacité sont utilisés d'une manière indifférente dans ce papier.

(2) Les ressources sont de nature rare. La rareté implique une grande attention quant à leur utilisation, et de veiller à une meilleure utilisation de ces ressources à travers une allocation efficace au sens de *Pareto*. Pour plus de détails sur l'allocation des ressources voir : Koopmans, T.C. (1951), *Efficient Allocation of Resources,* Econometrica*,* vol 19, n°4.

(3) Debreu, G. (1951), *The Coefficient of Resource Utilization*, Econometrica*,* 19, n°3.

(4) Koopmans, T.C. (1951), *Efficient Allocation of Resources*, Econometrica*,* Vol 19, n°4.

(5) Farrell, M.J. (1951), *The Measurement of Productivity Efficiency »,* Journal of the Royal Statistical Society, Part III, vol 120., serie A(General).

(6) Voir Tulkens, H.( 1993), *On FDH analysis: some methodological issues and applications to retail banking, courts and urban transit*, Journal of Productivity Analysis, vol 4, n°1/2.

(7) Voir Charnes, A., Cooper, W.W. et Rhodes, E.(1978), *Measuring the efficiency of decision making units*, European Journal of Operations Research, vol 2, n°6.

(8) Pour chaque entreprise, ce programme est résolue. Pour plus de détail voir : Tulkens, H.( 1993), op-cit.

(9) Plus précisément, il s'agit des BOAL n°15BIS, n°27BIS, n°29BIS, n°31 et enfin n°31BIS, relatif à la 43ème année.

# L'amélioration du processus de fabrication d'une entreprise par le niveau Sigma : cas de l'entreprise BAG (Batna)

# The improvement of the manufacturing process of a company by the Sigma level: the case of the company BAG (Batna)

Athmane MECHENENE (*) & Hichem AOUAG (**)
Université de Batna- Algérie

**Résumé :** Ce modeste travail a pour objectif d'évaluer la performance du processus de fabrication de l'entreprise par un nouvel outil de mesure, en l'occurrence le niveau sigma dont la finalité consiste à chiffrer les couts inhérents à chaque sous processus de production, mesurer les niveaux six sigma des sous processus adjacents, les pondérer pour parvenir à calculer le DPMO (Defects Per Million Opportunity) et évaluer ainsi la compétitivité globale de l'entreprise. Ce nouvel outil de mesure de la performance du processus de fabrication (niveau sigma) sera appliqué à une entreprise de fabrication de Bouteilles A Gaz (BAG – Batna).

**Mots clés :** Amélioration Continue, Six Sigma, DPMO, Variabilité.

**Abstract:** This modest work aims to evaluate the performance of the manufacturing process of the company by a new measurement tool, namely the sigma level whose purpose is to quantify the costs inherent in each production process, measure the levels of six Sigma in adjacent processes, to achieve weight calculate DPMO (Defects Per Million Opportunity) and thus assess the overall competitiveness of the company. This new tool for measuring the performance of the manufacturing process (sigma level) is applied to manufacturing gas cylinders (BAG - Batna).

**Keywords:** Continuous Improvement, Six Sigma, DPMO, Variability.

## I- Introduction :

Ces dernières années, la pression sur les entreprises s'est accrue en raison de l'évolution de la situation des marchés. Gérer par la qualité consiste, par conséquent, à mettre en place une organisation orientée client. De plus, la recherche permanente de la performance industrielle et commerciale est à l'origine de nombreuses théories sur l'organisation (Lean, six sigma, Kaizen, etc.). Un des principes du Six Sigma est que l'on ne connaît pas grand chose d'un système si l'on ne sait pas le mesurer [01]. La mise en place de la démarche six Sigma s'effectue généralement en cinq étapes principales, qui sont regroupées sous l'acronyme DMAIC qui signifie (Définir, Mesurer, Analyser, Innover, Contrôler).

C'est lors de la seconde étape « Mesurer » qu'on peut évaluer et calculer le niveau sigma.

Il existe plusieurs approches de calcul du Sigma de l'existant. La performance du processus (yield), le DPU (Défauts Par Unités) et le DPMO (Défauts Par Millions d'Opportunités) sont les plus utilisés, mais ne prennent pas en compte la criticité des processus (pondération).

Plusieurs méthodes sont cependant utilisées pour pondérer les processus (WSM, WPM, AHP, Electre,…), mais le coefficient de pondération W est toujours proposé intuitivement.

En pratique, peu de travaux tentent de calculer le coefficient de pondération W [15].

L'objectif de ce papier est d'appliquer un nouveau modèle basé sur le calcul des coûts pour déterminer le DPMO (Defects Per Million Opportunity) et le niveau sigma correspondant, afin de mesurer les niveaux des processus et justifier la compétitivité de l'entreprise.

Ce modèle consiste à calculer les poids des processus en fonction des coûts générés par produit et par processus, pour mettre en relief les processus les plus critiques.

Cette cascade de calculs sera effectuée dans une entreprise de fabrication de bouteilles à gaz (B.A.G – Batna).

eMail : (*) : athmanemechenene@hotmail.com & (**) aouag.hichem@univ-batna.dz

## II. Présentation de l'approche six sigma

### II.1 Définition

Le Six sigma est une approche globale de l'amélioration de la qualité du produit et des services rendus aux clients. Elle contribue à l'accroissement de la rentabilité de l'entreprise par la diminution des coûts de non qualité et l'amélioration du taux de rendement.

Le Six sigma est en soi un concept simple ; il participe à l'élimination des variations et des défauts qui apparaissent dans le processus de fabrication.

### II.2 Principe de la méthode

En statistiques, la lettre grecque sigma (σ) désigne l'écart type; « Six Sigma » signifie donc « six fois l'écart type ». L'écart type peut être assimilé à la dispersion d'un processus. L'écart type est également la racine carrée de la somme des différences au carré de chaque valeur par rapport à la moyenne de l'échantillon considéré (fig.1).

Le principe de la méthode consiste à faire en sorte que tous les éléments issus du processus étudié, soient compris dans un intervalle s'éloignant au maximum de 6 sigma par rapport à la moyenne générale des éléments issus de ce processus.

### II.3 Objectifs des Six Sigma

Reposant sur une meilleure satisfaction du client, la méthodologie six sigma accroit la rentabilité de l'entreprise et génère, de façon cumulative, les effets suivants :

- Augmentation des profits consécutive à la réduction des coûts et à l'amélioration de la qualité;
- Amélioration de la satisfaction du client par l'offre de produits de bonne qualité afin de mieux fidéliser le client;
- Diminution du nombre de non conformités par la réduction des dépenses liées à la quantité de rebuts, de retouches et de gaspillages;
- Réduction de la variabilité;
- Organisation des compétences et des responsabilités;
- Stratégie, analyse de données, prise de décision.

### II.4 Fonctionnement et déroulement de la démarche

La démarche Six Sigma est un enchainement de plusieurs étapes ayant un rapport avec l'objectif visé :

{ **Amélioration du processus (notre objectif)**
**Mettre en place de nouveaux processus.**

La méthode se base ainsi sur 5 étapes qui se regroupent dans l'acronyme :

- ***DMAIC*** **:** Define, Measure, Analyze, Improve, Control (fig.3 )
  Cette démarche est utilisée pour améliorer un processus existant.
- ***DMADV:*** Define, Measure, Analyze, Design, Verify.
  Cette démarche est utilisée pour mettre en place de nouveaux processus.

## III. Le DPMO (Défauts par million d'opportunités)

C'est l'un des **indicateurs** utilisés dans la méthode **Six Sigma**. Il représente le nombre de défaillances ou de pièces avec défauts par millions d'unités prises en compte (possibilités de défauts).

$$\text{DPMO} = \frac{\text{nombre de défauts}}{\text{taille du lot}} \text{ X } 1000000$$

Son calcul nécessite les données suivantes :

- La liste des défauts potentiels (*Opportunités* non apparues mais potentielles) ;
- Le nombre de *Défauts*, c'est-à-dire tout ce qui est considéré comme anormal par rapport aux exigences de sortie du processus (autrement dit les non-conformités).

## IV. Le niveau sigma

Lorsqu'on dispose d'un moyen de mesure, on peut identifier le niveau de qualité atteint. Pour ce faire, on doit mesurer le z du procédé (le niveau sigma). L'objectif d'une démarche Six Sigma est d'atteindre un z supérieur à 6, ce qui correspond à moins de 3,4 défauts par million d'opportunités

Pour déterminer le z du processus, il faut tenir compte des décentrages inévitables qui vont se produire au cours de la vie du processus [10].

D'une manière arbitraire, on enlève donc 1,5 écart type pour fixer la proportion de non-conformités d'un z processus. Ce qui permet de dresser le tableau des non-conformités en fonction du z processus (fig.2).

En règle générale, on peut évaluer le niveau sigma en fonction du DPMO par l'équation suivante :

$$\mathbf{Z = 1{,}5 + Normsinv\ (1\text{-}DPMO)\ldots\ldots\ldots\ldots..(1)}$$

Normsinv est la fonction inverse déterminée par le tableur Excel.

Une organisation peut être classée en tant que « classe mondiale », « classe moyenne » ou « non compétitive » en fonction de son « niveau sigma » réalisé à un moment donné, comme le montre le tableau 1 [8].

## V. Le modèle de pondération des processus basée sur les couts

On peut considérer Xi (i =1,2…n) des sous processus critiques identifiés par une organisation.

Ki (i =1,2,…n) sont les niveaux sigma correspond à chaque sous processus critique. On attribue un poids :

Wi (i =1,2,…n) à chaque sous processus, sachant que : $\sum wi = 1$

La pondération totale du DPMO, pour tous le processus, est calculée comme suit :

$$\sum_{i=1}^{n} Wi * Dpi \quad \text{Avec i=1,2…n}$$

Une fois cette pondération établie, le niveau sigma global de l'organisation est obtenu à partir de la fonction NORMSINV du tableur Excel.

A ce titre, une approche de détermination de la pondération des processus, basée sur les coûts, est développée puis ces poids sont appliqués pour obtenir le niveau global sigma, comme l'a souligné Ravichandran [13].

Deux paramètres essentiels autorisent une meilleure estimation de la pondération proposée : le produit et le processus qui fabrique ce produit;

**Concernant le produit**, les ventes de l'entreprise sont évaluées en fonction des produits qui sont vendus par rapport aux produits distribués. Au total, les différents couts supportés par le produit sont :

- Couts de distribution (CD)
- Cout de vente (CV)

Le premier ratio calculé est: R1 = CD/CV

**Concernant le processus**, le produit est fabriqué par un ou plusieurs sous processus, il est donc nécessaire de déterminer le coût unitaire d'un produit. Les différents coûts supportés par un processus sont :

- Les coûts unitaires (CU)
- La somme des coûts unitaires de tous les produits (CT)

Le deuxième ratio calculé est: R2 = CU/CT

En définitive, l'estimation de la pondération est calculée en fonction des différents coûts supportés par les produits et les processus concourant à la réalisation de ces produits.

La valeur du poids des différents processus est alors calculée comme suit :

$$W= \frac{\frac{CV}{CD}+\frac{CU}{CT}}{\sum\frac{CVi}{CDi}+\sum\frac{CUi}{CTi}} \qquad \text{avec i = 1,2,...n}$$

## VI. Application du niveau sigma à l'entreprise BAG

Cette application est réalisée au niveau de l'entreprise de fabrication de bouteilles à gaz (BAG Batna) qui comprend trois ateliers de production : mécanique, soudage, finition.

La détermination du poids des différents processus est généralement calculée en fonction des différents couts unitaires associés aux produits et aux processus qui concourent à la réalisation de ce produit.

Toutes les informations mentionnées dans les tableaux (3 à 8 en annexe) sont obtenus grâce au concours conjoint des services de la comptabilité et de la production.

Dans ce qui suit, la détermination des poids pondérés des différents processus ne retient uniquement que les couts liés aux processus c'est-à-dire sans prise en compte de ceux liés aux produits, pour les raisons suivantes :

- L'entreprise ne fabrique qu'un seul type de produit (bouteille à gaz) ;
- L'entreprise fabrique à la commande.

En conséquence, le ratio des coûts de vente par rapport aux coûts de distribution est de 100%.

### VI.1 Le niveau sigma des différents ateliers

Cette étape est nécessaire au déploiement de cette approche et a pour objectif l'évaluation concrète de la performance des processus. Son objectif est de renseigner les dirigeants sur les mesures appropriées vis-à-vis du fonctionnement du processus par rapport aux exigences des clients et aux réponses de l'entreprise aux attentes du client.

#### VI.1.1 Atelier Mécanique :

Les informations nécessaires, de l'année 2012, sont collectées et enregistrées dans le tableau 03 et les poids des processus basés sur les coûts sont calculés dans tableau 04. Les niveaux sigma et les DPMO respectifs sont calculés dans le tableau 03

- **Calcul du DPMO :**

Le DPMO total est calculé de la manière suivante :

On calcule le $DPO_{Tot} = \sum DPOi$ avec i = 1,2…7

Donc $DPO_{Tot}$ = 1105 + 1059 + 923 + 0 + 1088 + 0 + 577

$DPO_{Tot}$ = 4752

Le $DPMO_{Tot}$ = DPO Tot / 1000000 = 0.004752

- **Le niveau sigma de l'atelier mécanique (avant pondération):**

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :

**$Z_{mécanique}$= 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**

**$Z_{mécanique}$= 1.5 + Normsinv (1 – 0.004752)**

**$Z_{mécanique}$ = 1.5 + NormSinv (0.995248)**

l'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) donne la valeur de NormSinv(0.995248) = 2,593371672

**$Z_{mécanique}$ = 1.5 + 2,593371672**

**$Z_{mécanique}$ = 4,093371672≈4,09**

Le niveau sigma de l'atelier mécanique est donc égal à **4,09**.

Par comparaison avec le tableau 01, on peut avancer que le niveau sigma de ce processus se situe dans la classe moyenne, ce qui nécessite une amélioration continue des différents processus de cet atelier.

Il est important de signaler que ce niveau pourrait augmenter ou diminuer selon la performance des processus.

❖ **Calcul du poids des processus de l'atelier mécanique :**

L'atelier « Mécanique » comprend 05 sous processus :

**$SP_1$** : Sous Processus de découpe Flan.

**$SP_2$** : Sous Processus d'emboutis supérieur.

**$SP_3$** : Sous Processus d'emboutis inférieur.

**$SP_4$** : Sous Processus de Pied.

**$SP_5$** : Sous Processus de collier.

**PU** : Le prix unitaire de chaque processus

Le tableau 4 indique le calcul du poids des différents processus de l'atelier mécanique.

Il ressort de ce tableau que, avec une pondération de 0,27, les sous processus embouti supérieur et embouti inférieur sont les plus importants, exigeant une attention particulière, un suivi rigoureux et un contrôle permanent.

Le nouveau DPMO total (Pondéré) et son niveau sigma sont calculés de la manière suivante :

DPMO tot = $(\sum wi * DPOi) / 10^6$ avec i = 1, 2…5

DPMO tot = (0.25*1105 + 0.27*1059 + 0.27*923 + 0.12*1088 + 0.1*577) / $10^6$

DPMO tot = 995 / $10^6$ = 0, 00099965

Le niveau sigma correspond au DPMO pondéré est :

**$Z_{mécanique}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**

**$Z_{mécanique}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.00099965)**

**$Z_{mécanique}$ = 1.5 + NormSinv (0. 99900035)**

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) donne la valeur suivante de NormSinv **(0. 99900035) = 4,59033627**

**$Z_{mécanique}$ = 4.59**

❖ **Interprétation** :

On peut expliquer ce résultat de la façon suivante :

1- Avec une pondération des différents processus de l'atelier mécanique, le niveau sigma trouvé (4.59) est différent de celui calculé sans pondération (4.09).

2- On remarque qu'il a même augmenté. Cette augmentation s'explique par l'importance de l'intégration du DPMO pondéré qui donne une vision réelle sur le fonctionnement de l'atelier.

En dépit de son augmentation, le niveau sigma demeure dans « la classe moyenne ». Cela nécessite, de la part des dirigeants de l'entreprise, un peu plus d'efforts d'ordre technique et matériel pour pousser à la hausse ce niveau six sigma.

## VI.1.2 Atelier de Soudage

Les informations nécessaires sont collectées et enregistrées dans le tableau 5 (année 2012) et les poids des processus basés sur les coûts sont calculés dans tableau 6. Les niveaux sigma et les DPMO respectifs sont calculés ci-dessous :

- **Calcul du DPMO :**

Le DPMO total est calculé de la manière suivante :

On calcul le DPO tot = $\sum DPOi$ avec i = 1,2…4

Donc DPO tot = 1084 + 870 + 1672 + 229

DPO Tot = 3855

Le DPMO Tot = DPO Tot / 1000000 = 0.003855

- **Le niveau sigma de l'atelier Soudage :**

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.003855)**

**$Z_{soudage}$= 1.5 + NormSinv(0,996145)**

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv(0,996145) = 2,6645125

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + 2,6645125**

**$Z_{soudage}$ = 4,1645125**

Le niveau sigma, pour l'année 2012, de l'atelier de soudage est égal à **4,16**.

Par comparaison avec le tableau 01, on peut dire que le niveau de ce processus se situe, comme l'atelier mécanique, dans la classe moyenne, ce qui demande les mêmes recommandations relatives à l'atelier mécanique

Il est important de signaler que ce niveau pourrait augmenter ou diminuer selon que l'entreprise envisage une démarche d'amélioration de ce sous processus ou pas.

- **Calcul du poids de l'atelier Soudage :**

L'atelier de soudage comprend 04 sous processus:

**$SP_1$** : Sous Processus de soudage collerette.

**$SP_2$** : Sous Processus de soudage collier.

**$SP_3$** : Sous Processus de soudage pieds.

**$SP_4$** : Sous Processus de soudage circulaire.

Il est donc recommandé de suivre et de mettre en œuvre des moyens pour faciliter le suivi de ce processus.

Le tableau 06 indique que le processus de soudage circulaire, avec un poids de 0.38, est le plus important. Il est talonné de près par le processus de soudage, avec un poids de 0.32.

Le nouveau DPMO total (Pondéré) et son niveau sigma de l'atelier soudage sont calculés de la manière suivante :

**DPMO tot = ($\sum wi * DPOi$ ) / $10^6$ avec i = 1, 2…4**

DPMO tot = (0.16*1084 + 0.14*870 + 0.32*1672 + 0.38*229)/$10^6$

DPMO tot = 917.3 / $10^6$ = 0,0009173

Le niveau sigma correspondant au DPMO pondéré est :

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.00099965)**

**$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (0. 99900035)**

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv (0. 99900035) = 3,11577853

**Z soudage = 1.5 + 3,11577853**

**Z soudage = 4,62**

❖ **Interprétation :**

On peut expliquer ce résultat de la manière suivante :

1- Avec une pondération des différents processus de l'atelier soudage, le niveau sigma trouvé (4.62) est différent de celui calculé sans pondération (4.16).
Comme celui de l'atelier mécanique, ce niveau affiche une augmentation qui s'explique par l'importance de l'intégration du DPMO pondéré qui offre une meilleure visibilité sur le fonctionnement de l'atelier.

2- En dépit de son augmentation, ce niveau sigma place l'atelier de soudage dans la classe moyenne. Or, le soudage de la bouteille représente une phase essentielle de la conception de la bouteille à gaz. Il appartient, par conséquent, aux responsables de cet atelier de s'investir dans la fabrication d'une bouteille à gaz robuste, à même de répondre aux attentes du client (sécurité, fiabilité).

**VI.1.3 Atelier de Finition:**

Une fois la phase de soudage réalisée, la bouteille à gaz est remise à l'atelier finition où elle subit un contrôle et une vérification minutieuse par le banc d'épreuve puis enduite de peinture.

Les mêmes calculs appliqués à l'atelier finition donnent les valeurs du DPMO.

Le niveau sigma de l'atelier finition, pour l'année 2012, équivaut à **4,86.**

Aprés une pondération, on trouve : $\mathbf{Z_{Finition} = 4,70}$

## VI.2 Le niveau global sigma de l'entreprise

L'étude pratique ci-dessus concerne tous les ateliers de l'entreprise BAG pris séparément, c'est-à-dire chaque atelier est analysé en fonction de ses sous processus. Tous les sous processus de l'ensemble des ateliers forment un processus unique (l'entreprise) composé lui-même de trois sous processus : le processus mécanique, le processus soudage et le processus finition qui vont faire à présent l'objet de notre investigation.

Les résultats obtenus nous permettent d'évaluer la compétitivité et la performance globale de l'entreprise. Toutes les informations nécessaires à l'étude sont collectées et enregistrées dans le tableau 07.

❖ **Calcul du DPMO global :**

Le DPMO total est calculé de la manière suivante :

**On calcul le DPO tot =** $\sum DPOi$ **avec i = 1, 2,3**

**Donc DPO tot = 4752 + 3855 + 387**

**DPO $_{Tot}$ = 8994**

**Le DPMO $_{Tot}$ = DPO $_{Tot}$ / 1000000 = 0.008994**

**VII.2 Le niveau sigma de l'entreprise**

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :

**Z $_{global}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**

**Z $_{global}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.008994)**

**Z $_{global}$ = 1.5 + NormSinv (0.991006)**

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv. NormSinv (0.991006) = 2,36586505

**$Z_{global}$ = 1.5 + 2,36586505**
**$Z_{global}$ = 3,865865047≈ 3,87**

Le niveau sigma global de l'entreprise est donc égal à **3.87**.

En référence au tableau 01, on peut dire que le niveau global de l'entreprise se situe dans la catégorie moyenne, ce qui montre la compétitivité moyenne de cette entreprise.

- **Calcul du poids des processus de l'entreprise**

L'entreprise BAG est composée de trois sous processus:
**$SP_1$** : Sous Processus mécanique.
**$SP_2$** : Sous Processus soudage.
**$SP_3$** : Sous Processus Finition

Le tableau 8 nous autorise à calculer le poids des différents processus de l'entreprise, avec la prise en compte des différents couts unitaires liés aux différents sous processus.

Ce tableau nous montre que le process le plus important, avec un poids de 0.53, est le process Mécanique.

- **Le niveau sigma de l'entreprise avec la pondération du DPMO**

Le DPMO total (Pondéré) de l'entreprise et son niveau sigma sont calculés de la manière suivante :
**$DPMO_{tot} = (\sum wi * DPOi) / 10^6$ avec i = 1, 2, 3**
$DPMO_{tot}$ = (0.53*4752+ 0.12*3855 + 0.35*387 )/$10^6$
$DPMO_{tot}$ = 3116,61/ $10^6$ = 0,00311661
Le niveau sigma correspond au DPMO pondéré
**$Z_{global}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)**
**$Z_{global}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.00311661)**
**$Z_{global}$ = 1.5 + NormSinv(0,99688339)**
L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv **(0. 99688339) = 2,73525378**
**Zglobal = 4,23525378 ≈ 4,24**

- **Interprétation :**

On peut expliquer ce résultat comme suit :

1- Avec une pondération des différents processus de l'entreprise, le niveau sigma trouvé (4.24) est différent de celui calculé sans pondération (3.87).
En dépit de son augmentation, le niveau global sigma de l'entreprise place l'organisation dans la catégorie moyenne, ce qui montre sa compétitivité intermédiaire.
2- Dans une économie concurrentielle, cette entreprise est vouée à la disparition du marché, en raison de son manque de compétitivité internationale. Sa seule position monopolistique l'autorise cependant à se maintenir sur le marché national et à poursuivre son activité de production pour satisfaire la demande nationale de bouteilles à gaz.
3- La mondialisation de l'économie, caractérisée par une rude compétition internationale, impose une mise à niveau de la compétitivité de cette entreprise dont le niveau sigma (4,24) s'écarte, de façon significative, du niveau international de compétitivité (5-6).

## VI. Conclusion:

Dans ce modeste travail, nous avons mis en avant le niveau six sigma comme nouveau instrument d'amélioration du processus de fabrication des entreprises. Nous avons présenté une approche de calcul basée sur la pondération des différents processus selon la criticité du processus. Cette pondération a été évaluée en fonction des différents coûts constatés durant le fonctionnement des processus. La détermination du Niveau Sigma d'un processus est tributaire du calcul de cette pondération. Le niveau sigma nous a ainsi autorisé à classifier l'appartenance d'une organisation à une classe mondiale, moyenne ou non compétitive.

Cette approche est développée en cohérence avec les éléments essentiels d'une entreprise qui sont le produit et le processus de fabrication du produit.

La maîtrise de cette approche exige une formation de tout le personnel d'encadrement de la qualité, ce qui implique et favorise des changements culturels. La culture de la qualité est requise car elle servira à tout programme d'amélioration de la qualité des produits de l'entreprise. Mais, la durée et le cout générés par la formation des cadres dans le domaine des outils de la qualité (six sigma, lean manufacturing, maîtrise statistique des procédés etc…) sont, le plus souvent, les obstacles majeurs à la mise en place d'un projet Six sigma au niveau des entreprises.

La compétitivité moyenne de l'entreprise bouteilles à gaz (Batna), via un calcul du DPMO pondéré, est établie.

Elle nous amène à porter un regard critique sur les différents processus de l'entreprise et en particulier le sous processus de l'atelier mécanique qui est à l'origine des principaux coûts générés par l'entreprise.

Une prise en charge permanente du service production est donc nécessaire pour assurer le bon fonctionnement des différents ateliers. Une attention particulière est de mise et doit se traduire par la mise en œuvre de moyens de mesure et de contrôle précis.

Deux perspectives sont alors envisagées :

- appliquer cette approche avec la prise en compte des paramètres flous liés aux produits et aux processus.
- automatiser le calcul de la pondération basée sur les coûts par le biais d'une application informatique, en cas de complexification des processus de l'entreprise.

## Annexes :

**Tableau 1, Classement d'une organisation en fonction du niveau sigma**

| Niveau sigma | DPMO | Catégorie |
|---|---|---|
| **6** | 3,4 | **Classe mondiale** |
| **5** | 230 | **Classe moyenne** |
| **4** | 6200 | |
| **3** | 67000 | |
| **2** | 310000 | **Non compétitive** |
| **1** | 700000 | |

**Source :** Lucas, M,.j. :The essential six sigma, quality progress, vol 35, n°1, pp.27-31.

**TABLEAU 2, Classification d'une organisation en fonction du DPMO**

| Process critique x | poids W | Niveau sigma K | DPMO | Poids-DPMO W*DPMO |
|---|---|---|---|---|
| X 1 | W1 | K1 | Dp1 | W1 * Dp1 |
| X2 | W2 | K2 | Dp2 | W1 * Dp1 |
| . | . | . | . | . |
| xn | wn | kn | Dpn | W1 * Dp1 |

**Source:** Ravichandran, J.: Cost-based process weights for DPMO, Total quality management, 2007, vol 19, n°5, pp 442-453.

**TABLEAU 3, Nombre de défauts par opportunité en atelier de mécanique (année 2012)**

| Atelier mécanique | Production | Défaut par opportunité DPO |
|---|---|---|
| **Flans** | 839406 | 1105 |
| **Emboutis** | 276018 | 1059 |

| | | |
|---|---|---|
| **supérieur** | | |
| **Emboutis inferieur** | 278881 | 923 |
| **Découpe pieds** | 275111 | 0 |
| **Pieds finis** | 284834 | 1088 |
| **Colliers** | 261049 | 0 |
| **Colliers finis** | 277770 | 577 |
| **Total** | 2493069 | 4752 |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

**TABLEAU 4, Calcul du poids des processus de l'atelier mécanique**

| Sous Processus | PU | R=PU/PT | Poids combiné W |
|---|---|---|---|
| **$SP_1$** | 390 | 25% | **0.25** |
| **$SP_2$** | 416,91845 | 27% | **0.27** |
| **$SP_3$** | 416,91845 | 27% | **0.27** |
| **$SP_4$** | 187,83671 | 12% | **0.12** |
| **$SP_5$** | 155,73442 | 10% | **0.10** |
| **Total** | 1567,408 | 100% | **1** |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

**TABLEAU 5, Nombre de défauts par opportunité en atelier de soudage**

| ATELIER SOUDAGE | Production | Défauts par opportunité DPO |
|---|---|---|
| soudage pieds 01 | 277568 | 1084 |
| soudage collerettes 02 | 276082 | 870 |
| soudage circulaire (01+02) | 275236 | 1672 |
| soudage colliers(01+02+ colliers) | 275347 | 229 |
| Total | 1104233 | 3855 |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

**TABLEAU 6, Calcul du poids des processus de l'atelier soudage**

| Sous Processus | PU | R=PU/PT | Poids combiné W |
|---|---|---|---|
| $SP_1$ | 643,73442 | 16% | **0.16** |
| $SP_2$ | 553,04378 | 14% | **0.14** |
| $SP_3$ | 1312,06122 | 32% | **0.32** |
| $SP_4$ | 1528,94441 | 38% | **0.38** |
| Total | 4037,78383 | 100% | **1** |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

**TABLEAU 7, Nombre de défauts par opportunité dans tous les ateliers**

| Atelier | Production | Défauts par opportunité DPO |
|---|---|---|
| **Mécanique** | 2493069 | 4752 |
| **Soudage** | 1104233 | 3855 |
| **Finition** | 272917 | 387 |
| **Total** | 3870219 | 8994 |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

**TABLEAU 8, Calcul du poids des processus de l'entreprise**

| Process | Cout unitaire | R2 | Poids Combiné W |
|---|---|---|---|
| **SP Mécanique** | 1168,33165 | 53% | **0.53** |
| **SP Soudage** | 265,61276 | 12% | **0.12** |
| **SP Finition** | 773,50331 | 35% | **0.35** |
| **Total** | 2207,44772 | 100% | |

**Source :** Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

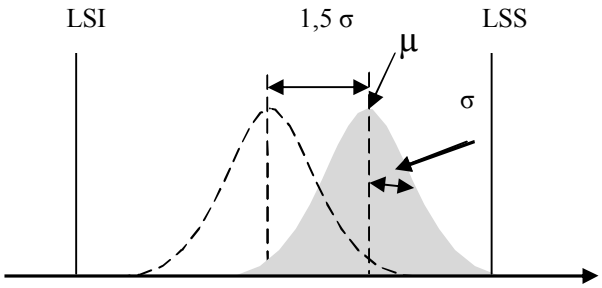


**Fig .2 Calcul du Z en fonction du décentrage [13]**

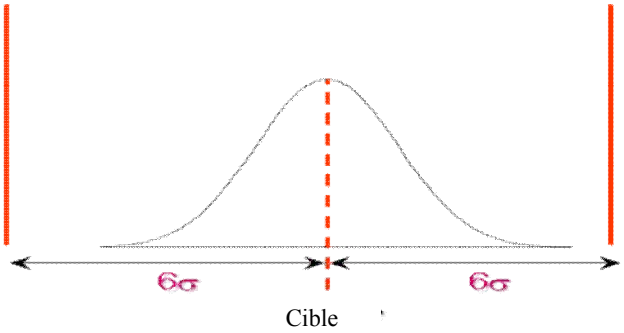


**Fig.1 Notion de six sigma [13]**

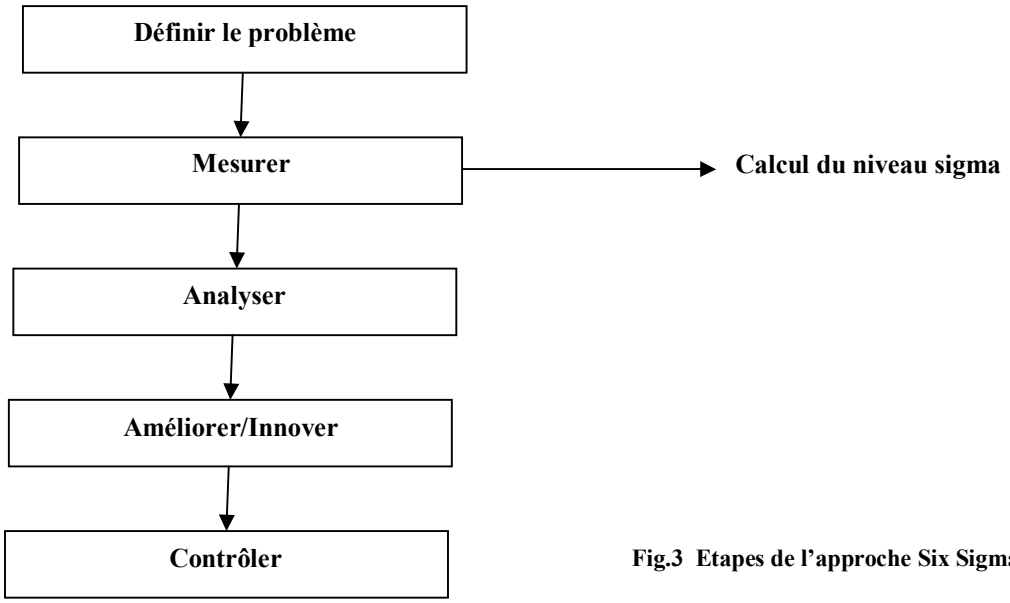


**Fig.3 Etapes de l'approche Six Sigma. [5]**

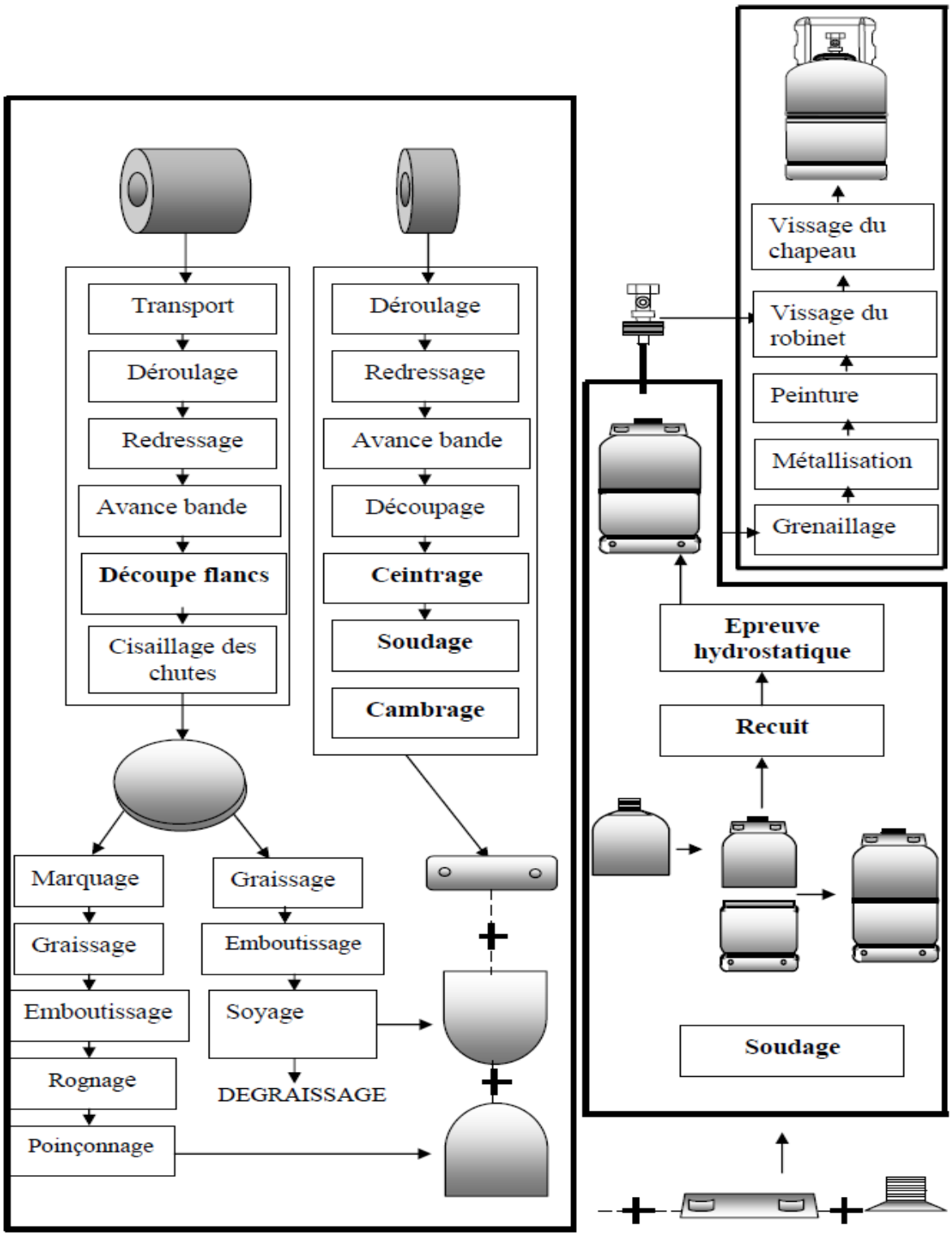


**Fig.4 Process de fabrication dans l'entreprise BAG**

## - Notes et références bibliographiques:

**1**. Abbas, S, Hoorieh,N, Rassoul, N. :Enhanced Rolled Throughput Yield : A new six sigma-based performance measure, Int. J. Production Economics 140 (2012) 368–373.

**2.** Bouzekouk, S. : Produire vraiment sans gaspiller, Ed, Organisation, Paris 2002.

**3.** Caroline, Fréchet. : Mettre en œuvre le Six Sigma, Éditions d'Organisation, 2005.

**4.** Deeb, S,Iungn, B, :vers une approche qualité générique pour une maitrise conjointe de la qualité du produit et des processus support à sa production ; e-STA, volume 5, n°1 pp 34-40, 2008.

**5**. Fréchet.C., Mettre en œuvre le Six Sigma, édition d'Organisation, 2005.pp.12-19

**6.** Deming. : Progrès continu et management, Éditions d'Organisation, 2003.

**7**. George, S, Eve, D.: The role of experience In six sigma project successes: An empirical analysis of improvement projects, Journal of Operations Management 30 (2012) 481–493.

**8.** Harry, M,j. :six sigma: a breakthough strategy for profitability, 1998, quality progress, vol 31, n°5, pp.60-64.

**9**. Kevin, L, Roger, G, Srilata, Z, Adrian, S.: Six Sigma: a goal-theoretic perspective, Journal of Operations Management 21 (2003) 193–203.

**10.** Lucas, M,.j. :The essential six sigma, quality progress, vol 35, n°1, pp.27-31.

**11.** Padhy R.K., S. Sahu, A Real Option based Six Sigma project evaluation and selection model; International Journal of Project Management 29 (2011) 1091–1102.

**12.** Parast M.M., The effect of Six Sigma projects on innovation and firm performance, International Journal of Project Management 29 (2011) 45–55.

**13**. Pillet, M. : Six sigma comment l'appliquer ", édition organisation, 2005.

**14.** Pillet, M, Duret, D. : Qualité en production De l'ISO 9000 à Six Sigma, édition Éditions d'Organisation, 2005.

**15.** Ravichandran, J.: Six sigma milestone: an overall sigma level of an organization, Total quality management, 2006, vol 17, n°8, pp 973-980.

**16.** Ravichandran, J.: Cost-based process weights for DPMO, Total quality management, 2007, vol 19, n°5, pp 442-453.

**17**. Thibaud.L., Les difficultés managériales de mise en œuvre de Six Sigma, thèse professionnelle, ESC Lille, 2006.pp.61-74

# Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008

# The Strategic stakes of budget policies after 2008-financial crisis

Asma ZAOUI (*) & Laala RAMDANI (**)
Université de Laghouat ; Algérie

**Résumé :** Cet article traite l'actualité des politiques budgétaires pendant la crise des subprimes en répondant à une double originalité : réunir les principaux arguments théoriques et l'analyse des faits les plus notables de la crise et aborder les questions de politique budgétaire sous différents angles. Le défi ici est d'éclairer les enjeux actuels et les défis à venir de la politique budgétaire pour lisser le cycle économique à court terme, soutenir la croissance et l'emploi à long terme.

**Mots clés** : Politique Budgétaire, Crise Financière, Les subprimes.

**Abstract :** This article addresses the current budget policies during sub primes crisis answering two original issues: bring together the principal theoretical arguments and the analysis of events the most remarkable of crisis. Then, we tackle matters of budget policy from many points of view. Here, the challenge is to highlight the current stakes and future challenges of budget policies on one hand, to smooth economic cycle in the short term; and to back up growth and employment in the long term on the other.

**Keywords :** Budget Policy, Financial Crisis, The Sub Primes.

**Jel Classification Codes :** H6, H7.

## I- Introduction :

La crise des subprimes est au départ une crise de contrepartie qui, sans la titration des créances, aurait pu rester circonscrite aux États-Unis. Mais elle s'est propagée de par le monde et a touché le cœur de l'activité bancaire : le marché interbancaire et sa liquidité, rouage essentiel d'un système financier et d'une économie. Cette crise est globale, elle concerne tous les acteurs et a conduit à un risque systémique pour la première fois avéré dans l'histoire. Ce risque a été si fort que, outre les banque centrales, les états et les autorités supranationales ont du intervenir.

L'une des conséquences inattendues de la crise financière est qu'elle a replacé la politique budgétaire au cœur des débats sur l'action publique. Au début de la crise, les États-Unis ont joué de certaines mesures fiscales, comme les remboursements d'impôts, pour stimuler la consommation des ménages. Cette politique hésitante a fait place à une augmentation massive des dépenses publiques, débouchant sur un plan de sauvetage de 700 milliards de dollars pour le système financier, et bientôt sur une panoplie de mesures économiques d'une ampleur similaire. De nombreux pays ont adopté des mesures du même ordre. Le plan de plus de 500 milliards de dollars annoncé récemment par la Chine montre que la politique budgétaire gagne également du terrain dans les pays émergents.

Dans cette étude nous avons cherché de répondre à la problématique suivante :

**Quelles sont les mesures budgétaires prises pour faire face à cette crise ? Et quelle sont les différents enjeux de ces interventions ?**

L'analyse des causes de la crise financière actuelle et de son impact en permis d'établir une étude à travers les thèmes suivants :

- Le premier montre les fondements théoriques de la politique budgétaire.

eMail : (*) : As-zaoui@hotmail.fr & (**) : l.ramdani@yahoo.fr

- Le second est consacré aux causes réelles de la crise financière les voies de transmissions de la crise financières vers le reste du monde ;
- Le troisième se concentrera sur les stratégies budgétaire prissent pendant la crise sur les actions entreprissent par les États.

## II. Cadre théorique de la politique budgétaire :

La politique budgétaire a toujours existé, mais elle a pris une dimension nouvelle après la publication de la Théorie générale de J.M. Keynes en 1936. L'impulsion budgétaire est apparue alors comme le moyen le plus efficace pour résorber le chômage et entretenir la croissance.[1]

### II -1- définition et principes de la politique budgétaire:

### II -1-1- définition du concept :

La politique budgétaire désigne l'utilisation active des recettes et des dépenses budgétaires pour agir sur l'activité économique d'un pays. Cette action peut être de nature conjoncturelle (correction à court terme des déséquilibres économiques tels le chômage ou l'inflation) ou de nature structurelle (promotion du potentiel de croissance d'une économie à plus long terme). [2]

on peut aussi la définir comme l'un des moyens dont dispose le gouvernement pour réguler l'économie et conduire des actions sur les cycles économiques afin d'atteindre ses objectifs que ce soit dans le domaine social ou économique. [3]

A partir de ses définitions on peut dire que La politique budgétaire ne désigne pas les orientations politiques ou sociales que révèle le budget de l'Etat (à qui profitent les dépenses, qui paye et combien ?). Elle désigne uniquement l'influence globale que ces recettes et ces dépenses sont susceptibles d'exercer sur l'activité économique par le biais des sommes qu'elle retire des contribuables et qu'elle injecte dans celle des bénéficiaires des dépenses publiques. Si les dépenses l'emportent sur les recettes, le budget tend à gonfler la demande globale, donc à stimuler l'activité économique. Dans le cas inverse –les recettes l'emportent sur les dépenses–, il exerce un effet de frein. Cet effet peut d'ailleurs résulter simplement d'une modification dans l'ampleur du déficit ou de l'excédent: si l'excédent augmente, le freinage s'accentue; si l'excédent diminue, le freinage s'allège. L'efficacité de cette politique est cependant contestée par les partisans de l'équivalence rocardienne. [4]

### II -1-2- Les principes de la politique budgétaire

La politique budgétaire consiste à agir sur le niveau de la demande globale afin d'influencer celui de l'offre globale. Au niveau macroéconomique en effet, l'ensemble des ressources en biens et services dont disposent les agents économiques au cours d'une période (la production à l'intérieur du territoire et les importations) correspond à la somme des emplois qu'ils en font pendant la même période.

Ces emplois sont formés de la consommation globale, de l'investissement global, des dépenses de l'État en biens finaux et de l'ensemble des exportations réalisées au cours de la période. Ainsi, toute variation des dépenses de l'État doit se répercuter sur la production intérieure. Dès lors, pour accroître les créations d'emplois, il suffit de stimuler la production intérieure, en augmentant les dépenses de l'État. En pratique, cela revient à accepter de la part de l'État un déficit budgétaire. Celui-ci sera temporaire, car la création de richesses supplémentaires permettra de le résorber rapidement par des recettes fiscales accrues.[5]

### II -2-la politique budgétaire dans l'histoire de l'analyse économique

La place actuelle de la politique budgétaire dans la vie économique est le résultat du passage des finances dites « classique, de la période libérale du XIXe siècle et du début XXe

siècle, aux finances de la période interventionniste de l'entre-deux-guerres, puis aux finances de l'état-acteur économique de la seconde moitié du XXe siècle.[6]

### II -2-1- Les politique budgétaire dans la période libérale

Pendant tout le XIXe siècle, et jusqu'à la première guerre mondiale, la vie économique est dominée par l'idée de supériorité de l'initiative privée, telle qu'elle est développée par des auteurs comme F.QUESNAY, A.SMITH ou J.B.SAY l État

doit donc laisser jouer la libre concurrence et les mécanismes du marché. Il doit normalement, se tenir en dehors de l'activité économique et son action doit être aussi légère et neutre que possible.[7]

Dans ce contexte ; l'idée de base est celle de neutralité des finances publiques. Celle-ci sont surtout étudiées par des juristes qui s'intéressent à la (législation financière), c'est-à-dire aux principes et au règles qui régissent la préparation ; le vote et l'exécution du budget de l'État. Quant aux économistes, lorsqu'ils évoquent les relations entre les finances publiques et l'économie, c'est surtout pour souligner que l'état est improductif et que les fonds dont il a besoin pour assurer sa mission de puissance publique sont soustraits aux emplois productifs des agents économiques privés. Plus précisément, les grands principes qui sont mis en sont les suivants :

#### A. Limitation au maximum des dépenses publiques

Elles sont surtout considérées comme un mal nécessaire et doivent donc rester cantonnées dans la prise en charge par les pouvoir publics de services qui ne peuvent pas être fournis par les entreprises. Ainsi, le philosophe H.TAINE condamne-t-il violemment tout empiétement de l'État hors de ses missions spécifiques.[8]

#### B. Légèreté et neutralité de l'impôt

Selon les juristes et les économistes de la période libérale, l'impôt a pour unique fonction de procurer à l'état les moyens de financer sa dépense. Cette conception, résumée par le fameux G.JEZE, exclut donc tout objectif à caractère économique ou social. Les propos de J.B.SAY, selon lesquels (le meilleur de tous les impôts est le dernier en importance) sont, à cet égard, bien représentatifs des conceptions de cette période.[9]

#### C. Respect de l'équilibre budgétaire annuel

Tel qu'il est formulé par les économistes et financiers classiques, ce principe exclut toute idée de déficit ou d'excédent.[10]

#### D. Limitation de l'emprunt aux circonstances exceptionnelles

Ce dernier grand principe de gestion des finances publique classique est le corollaire du précèdent. Selon les économistes el financiers classiques l'emprunt ne doit être utilisé qu'en cas de force majeure.[11]

### II -2-2- Les finances publiques de la période interventionniste

Au cours de cette période, qui est celle de l'entre-deux-guerres, la place de la politique budgétaire dans la vie économique a connu des variations assez sensibles, mais elle est constamment restée à des niveaux plus élevés que pendant la période libérale. Ceci est dû aux conséquences de la guerre, coûteuse en dépenses de reconstruction, et à la crise de 1929 qui a conduit l'état à intervenir pour soutenir l'activité économique. Ces deux évènements, et surtout le second, ont fait évoluer la conception du rôle de l'État

#### A. L'influence de la guerre et de la crise de 1929

Dans les années qui suivent la fin de la première guerre les mondiales dépenses publiques, atteignent des niveaux de l'ordre de 30% des richesses produites, du fait du cout des

pensions versées aux anciens combattants et de la participation de l' État financement de la reconstruction. Largement financée par des déficits budgétaires mis en œuvre dans l'attente du paiement de dommages de guerre par l'Allemagne, celle-ci a pris la forme de travaux publics et d'aides à des secteurs fortement touchés, tels que l'industrie, les transports ou la construction de logements. Puis le pourcentage des dépenses publiques par rapport aux richesses produites régresse fortement de 1923 à 1929 (année ou il n'est plus que de l'ordre de 17% de ces richesses) et remonte au cours de la crise, sous l'effet de leur augmentation en niveau absolu et de la baisse de ces richesses entre 1929 et 1935 ; il se situe finalement aux alentours de 25% à la seconde guerre mondiale.[12]

### B. La conception du rôle de l'état

Sous la pression des événements, elle a évolué au cours de cette période, avec le développement de l'idée selon laquelle l'état peut élargir le champ de ses missions traditionnelles et procéder à des interventions délibérées dans le domaine économique et social. Mais il s'agit plus d'un interventionnisme de fait que d'un interventionnisme de doctrine. Il vise surtout à corriger les déficiences du libre jeu des mécanismes du marché lorsque 'elles ont des conséquences graves sur le plan social. Sur le plan des finances publiques, cela se traduit non seulement par une augmentation des dépenses à caractère économique ou social, mais aussi par un alourdissement de la fiscalité et par des expériences de déficits budgétaires délibérément conçus moyens de relance d'une économie en dépression. Ce .n'est cependant qu'après la second guerre mondiale, et sous l'impulsion de la théorie keynésienne, que l'État deviendra un véritable acteur économique et que ces pratiques commenceront vraiment à se développer.[13]

### II -2-3- les finances publiques de l'état-acteur économique

C'est surtout à partir de la fin de la second guerre mondiale que l'état est vraiment sorti, de manière constante et systématique, de ses fonctions traditionnelles pour exercer un véritable rôle économique et social ; rôle qui, depuis 1945, s'est fortement développé. cela s'explique, au début' par la nécessité de reconstruire l'économie française à la suite des dommages d'une ampleur sans précèdent causés par la guerre, par le devenir de la crise de 1929 et par le succès des idées keynésiennes, selon lesquelles les mécanismes du marché n'étant pas capables d'assurer un plein emploi durable, l'Etat peut et doit exercer une action de relance de la demande globale lorsque l'économie se trouve dans une situation chômage. L'analyse keynésienne, relayée et développée par de nombreux auteurs, parmi lesquels il convient de souligner l'influence de W.BEEVERIDGE, a également servi de justification aux mesures de redistribution des revenus, et en particulier aux systèmes de sécurité sociale qui se sont développés dans la plupart des pays européens au lendemain de la guerre. En distribuant des revenus. « non-gages » aux personnes qui sont victimes de maladie, d'invalidité ou de chômage, aux retraités et aux ménages avec enfants (prestations familiales), les pouvoirs publics réduisent sans doute des inégalités sociales, mais ils alimentent aussi la demande globale et exercent une action bénéfique sur le niveau de l'activité économique

A partir de 1945, le rôle de l'État s'est progressivement étendu multiples domaines de l'activité économique et sociale ; cette extension s'est traduite par un gonflement de nature de la politique budgétaire.[14]

## III. La nature de la crise des subrimes :

En économie, il existe principalement deux conceptions d'une crise propres à chaque courant de pensée :

Pour les Néoclassiques, elles sont dues à des chocs exogènes, qui, selon leur impact sur des «marchés efficients » (c'est à dire des marchés efficaces, autorégulés, où l'information circule parfaitement) nécessitent un réajustement plus ou moins brutal.

Pour les Keynésiens, elles sont dues à des chocs endogènes, c'est-à-dire inhérents au système financier, par définition instable. Les comportements des agents économiques y opérant ne sont pas rationnels (comportements mimétiques par exemple) et l'information n'y circule par parfaitement. Les crises sont récurrentes et présentent des caractéristiques communes : on parle alors de cycle financier. Il est possible de rapprocher cette théorie avec le déroulement de la crise financière de 2008.[15]

### III-1- Origines et causes de la crise financière

Tandis que le point de départ de la crise peut facilement être trouvé dans la crise des subprimes, l'identification des causes sous-jacentes s'avère plus complexe. La crise ne peut pas être réduite à une explication mono causale. Il s'agit plutôt d'une interaction complexe de plusieurs facteurs auxquels les experts attachent une importance différente.[16]

### III-1-1- L'échec de la régulation et de la surveillance financière

Un premier courant d'explication interprète la crise principalement comme un échec du cadre régulateur et de surveillance financière. Selon cette version de la crise, les acteurs financiers opéraient dans des structures conduisant à une sous-évaluation des risques, voire à une prise excessive de risques.[17]

#### A. Les défaillances de la gestion des risques au niveau des entreprises financières :

Des pratiques de rémunération encourageant la prise de risque et le court-termisme : des primes en options et actions sans restriction de « cash out » ; bonus liés à la performance annuelle des traders, etc.

– Une évaluation de risques inadaptée :

• L'exposition à des chocs systémiques sous-estimée par les modèles de risques.

• Des « stress-tests » (tests de résistance) trop souvent basés sur des présomptions de conditions économiques plus favorables qu'en réalité.

• La complexité et l'opacité de produits financiers compliquant l'évaluation de risques : la titrisation en est l'exemple le plus pertinent. Son modèle « originate and distribute » (octroi puis cession de crédits) limite l'intérêt de l'émetteur d'un crédit d'évaluer le risque proprement.

• Manque de transparence dans une grande partie des marchés financiers : les produits dérivés « de gré à gré » sont un exemple.

• Une confiance excessive placée dans les agences de notation de crédit : des méthodologies imparfaites, des conflits d'intérêt par le fait que celui qui est noté paie la notation, « rating shopping».[18]

#### B. Les pratiques régulatrices et de surveillance financière :

– Le cadre régulateur a surestimé la capacité des banques à gérer les risques et, par conséquent, sous-estimé le niveau des fonds propres qu'elles devraient détenir.

– Trop d'attention portée à la régulation micro prudentielle d'institutions financières individuelles et négligence des développements plus généraux et des risques systémiques.

– Problèmes d'échange d'information et de coordination entre les différents acteurs de la surveillance financière. Il n'y avait pas de mécanisme garantissant qu'une identification de risques déclenche une prise de décision collective.[19]

### III-1-2- La crise comme conséquence de développements macroéconomiques

La crise financière mondiale a été précédée par une période de conditions économiques particulièrement favorables caractérisée par une liquidité abondante et des taux d'intérêts bas. Ces deux facteurs ont largement contribué à la crise financière. Ils ont été causés par une politique

monétaire expansive dans les économies avancées et des déséquilibres macroéconomiques mondiaux.

La politique monétaire « laxiste », notamment aux Etats- Unis après la crise « dot.com », a entraîné une expansion du crédit qui a stimulé la consommation et les investissements aux Etats-Unis. La bulle immobilière, dont l'éclatement se trouve à l'origine de la crise financière récente, en était une conséquence.

En même temps, des déséquilibres macro-économiques mondiaux se sont accrus au cours de la décennie précédant la crise. Ceux-ci se manifestent notamment par une augmentation du déficit du compte courant des Etats-Unis qui trouve son reflet dans les excédents en Asie (notamment la Chine) et les pays exportateurs de pétrole (Moyen-Orient, Russie). L'expansion du crédit aux Etats-Unis a largement été financée par l'entrée massive de capitaux en provenance de pays excédentaires.

La demande croissante aux Etats-Unis a été satisfaite par des importations venant de la Chine et autres pays asiatiques. En contrepartie, les excédents de ces pays ont été investis dans des titres d'Etat américain et d'autres actifs à faible risque. Ces investissements ont conduit à une baisse des rendements et encouragé d'autres investisseurs à développer des instruments financiers offrant un rendement plus attractif. [20]

### III-2- Les enchaînements à l'origine de la crise des subprimes

#### III-2-1- L'explosion de la bulle immobilière aux Etats-Unis à l'origine de la crise

La plus grande crise financière et économique depuis les années 1930 prend son point de départ dans le secteur du marché hypothécaire des Etats-Unis, à savoir celui des «subprimes». Les subprimes sont une forme de crédit permettant l'accès à l'immobilier à des ménages ne présentant pas de garanties nécessaires pour accéder aux emprunts ordinaires (dits « primes»). Il s'agit d'hypothèques à haut rendement avec un risque élevé de défaut de la part de l'emprunteur. Les prêteurs comptaient limiter ce risque par la hausse des prix immobiliers. En cas de défaut de paiement, ils pouvaient toujours revendre le bien immobilier à un prix plus élevé. En 2006, ce type de crédit représentait 10% de la totalité de la dette hypothécaire américaine.

L'éclatement de la bulle immobilière aux Etats-Unis déjoue la logique des subprimes. Le taux moyen de défaut augmente et passe d'environ 11 % au début de 2006 à plus de 20% en 2008.[21]

#### III-2-2- La titrisation des subprimes facilite la contagion au sein du système financier

La titrisation est une opération financière qui permet de diversifier les risques. Une série de portefeuilles de prêts est empaquetée en un seul produit qui est tranché en titres de différentes qualités de risque. Ainsi, le risque de défaut de paiement est partagé entre de nombreux créanciers.

Il s'agit d'une assurance effective tant que les défauts de paiement se produisent de façon isolée. En revanche, quand les défauts de paiement se produisent de façon massive et simultanée – comme cela a été dans la crise des subprimes – la titrisation dissémine le risque dans l'ensemble du système financier. La complexité et l'opacité de la titrisation rend impossible la connaissance de l'exposition réelle à des produits « toxiques ». [22]

#### III -2-3- La méfiance gèle le marché interbancaire

L'incertitude crée un climat de méfiance dans lequel les banques arrêtent de se prêter entre elles. Pour se financer, elles se voient contraintes de vendre des actifs qui n'ont pas encore été touchés par la crise. Par conséquent, la vente massive d'actifs de « bonne » qualité entraîne également une chute de leur prix. A court de liquidités et face à la dépréciation de leurs fonds propres, nombre d'institutions financières se trouvent au bord de la faillite. L'Europe est touchée autant que les Etats-Unis, fait illustré par la nationalisation de Northern Rock, la plus grande banque hypothécaire britannique, en février 2008. [23]

### III -2-4- La faillite de Lehman Brothers sème la panique

La crise atteint son point culminant en septembre/octobre 2008 quand les autorités américaines décident de ne pas sauver la banque d'investissement Lehman Brothers. Auparavant, l'Etat américain avait renfloué, entre autres, la banque d'investissement Bear Sterns et les agences hypothécaires

Freddie Mac et Fannie Mae. La décision inverse dans le cas de Lehman Brothers déstabilise le marché financier mondial. L'assureur AI G doit être sauvé par l'Etat américain ; les banques d'affaires Goldman Sachs et Morgan Stanley se transforment en simples banques commerciales pour être éligibles aux aides de liquidité de la Fed. [24]

### III-2-5- La crise financière tourne en crise économique

Vers la fin de l'année 2008, la crise financière commence à toucher l'économie réelle. En 2009, le PIB mondial baisse de 0,6%, la première récession mondiale depuis la Seconde Guerre mondiale. Cependant, la crise n'atteint pas tous les pays de la même manière : tandis que les pays avancés subissent une contraction importante de leurs économies, les pays émergents s'en sortent plutôt bien.

Le PIB de l'UE baisse de 4,1%, la Pologne étant le seul Etat membre enregistrant une croissance positive. Le taux de chômage moyen dans l'UE passe de 6,1% en 2008 à environ 10% en 2010 (aux Etats-Unis de 5,8% à 9,7%). [25]

### III-2-6- Les canaux de transmission de la crise

Même si les économies avancées se contractent le plus, ce ne sont pas seulement les pays aux marchés financiers développés et directement exposés aux produits « toxiques » qui sont touchés par la crise. La crise économique se propage par des canaux multiples : le canal principal est sans doute la contraction de l'offre de crédit : elle nuit notamment aux PME qui dépendent davantage du financement par crédit que les grandes compagnies. Plus généralement, la baisse de la demande et la contraction du commerce international contribuent à la propagation de la crise : les exportations mondiales chutent de 12 % en 2009. Du coup, les pays les plus orientés vers les exportations subissent des contractions du PIB très importantes (Allemagne -4,7% ; Japon -5,2%). Les banques ont aussi réduit leur exposition aux marchés émergents en rationnant le crédit dans leurs filiales locales et par l'arrêt brusque de sortie de capitaux (notamment vers les pays de l'Europe centrale et orientale). Les pays en voie de développement sont également touchés de façon très variée : certains pays exportateurs de matières premières ont souffert de la chute abrupte des prix des matières premières, d'autres ont subi une baisse de l'envoi d'argent par les émigrés ou une chute des investissements directs à l'étranger (les IDE entrants mondiaux ont baissé de 37% en 2009). [26]

## IV. Nouveau enjeux de la politique budgétaire :

Face à la crise globale qui frappe les marchés financiers, à la destruction massive de valeur en bourse partout dans le monde et à la diffusion rapide de la récession économique, nombre d'économistes préconisent des programmes de relance d'inspiration keynésienne fondés sur des mesures budgétaire. à Paul Krugman, prix Nobel d'économie 2008, le mot d'ordre est « Let's get fiscal »[27]

### IV-1- Mesures budgétaires en réponse à la crise :

Selon la règle des 3 T, les mesures de relance doivent être prises à temps (timely), temporaires (temporary) et ciblées (targeted). Toutefois, leur caractère temporaire peut être mis en cause si la crise a des causes structurelles.

Dans un premier temps, les pouvoirs publics ont été dans l'obligation d'adopter des plans en extrême urgence pour éviter l'effondrement du système bancaire. C'est ainsi que les Etats-Unis ont mobilisé à cet effet 700 milliards de dollars(le plan Paulson), faisant passer leur dette interne de 10600 milliards de dollars à 11300 milliards de dollars. A cette somme, s'ajoutent 250 milliards de dollars pour recapitaliser les dix plus grandes banques américaines. C'est la première fois dans l'histoire de ce pays que l'on assiste à une intervention de cette nature. L'initiateur de ce plan, l'ex-Secrétaire au Trésor, Paulson, a eu toutes les peines du monde à faire adopter ces mesures considérées comme contre-nature dans le pays qui a enfanté l'ultralibéralisme. Des mesures identiques ont également été adoptées en l'Europe pour éviter la faillite de groupes bancaires tels que FORTIS ou DEXIA. Les pouvoirs publics ont injecté dans ces banques respectivement, 11,2 milliards d'euros et 6,4 milliards d'euros.[28]

Les pouvoirs publics sont même allés plus loin. Les banques centrales, notamment la FED et la BCE, ont été contraintes de venir à la rescousse, d'abord en prenant en pension des actifs parfois risqués des institutions financières en difficulté et en abaissant les taux d'intérêt. C'est ainsi, à titre d'exemple, que la Banque d'Angleterre a abaissé ses taux, les rapprochant de zéro, une situation qui ne s'est pas produite depuis 300 ans. La BCE, toujours récalcitrante à toute intrusion du politique, en a fait de même. La FED a, quant à elle, en octobre 2008, doublé le niveau des liquidités mises à la disposition des banques, le portant à 9000 milliards de dollars tout en abaissant le taux d'intérêt.[29]

A ces actions directes des banques centrales, s'ajoutent les mesures prises par les pouvoirs publics pour remédier aux défaillances bancaires apparues en Europe (DEXIA, FORTIS, HYPO REAL ESTATE...).

Les gouvernements européens sont intervenus à leur tour, en octobre 2008, dans les directions suivantes :

- en proposant des garanties aux banques pour le financement de l'économie ;
- En recapitalisant les banques, ce qui a conduit à leur nationalisation (Royaume-Uni, par exemple).

Le gouvernement américain a imité les pays européens en lançant, à son tour, un plan de recapitalisation des banques. C'est ainsi qu'il, a dégagé une enveloppe de 185 milliards de dollars pour entrer dans le capital de neuf grandes banques parmi lesquelles : Citigroup, Wells Fargo, Bank of America...[30]

L'Etat, comme on vient, de le constater, ne se contente plus de revenir à son rôle essentiel, à savoir la régulation, mais internent directement dans la sphère économique et financière. C'est là, un tournant dans un pays où le capitalisme sans l'Etat a toujours été roi. 31

Les mesures les plus importantes qui ont été adoptées par les pays sont :

France : garanties des crédits bancaires par l'Etat pour 320 milliards d'euros et aide à la recapitalisation des banques pour 40 milliards ;

Grande-Bretagne : garanties des crédits bancaires par l'Etat pour 320 milliards d'euros et aide à la recapitalisation des banques pour 64 milliards ;

Suisse : recapitalisation de l'UBS par l'Etat pour 3.9 milliards d'euros et fonds d'achat d'actifs bancaire) pour 40 milliards d'euros ;[32]

L'Espagne a mis en place depuis le début de l'année 2008 un plan de soutien de plus de 20 milliards d'euros pour la relance de l'économie.

Le gouvernement norvégien a présenté un plan de 100 milliards de couronnes (11 milliards d'euros) destiné à relancer les prêts aux ménages et aux entreprises et atténuer les effets de la crise financière.

Berlin a adopté un plan de relance de 60 milliards d'euros en 2009, Angela Merkel s'est vue contrainte d'amplifier les mesures de soutien pour 2010, face aux difficultés grandissantes des banques régionales allemandes pour financer l'économie. La chancelière a indiqué vouloir « suivre l'évolution de la situation et prendre de nouvelles mesures si c'est nécessaire » pour apporter des

liquidités aux entreprises. Elle a défendu devant les députés le projet de budget 2010, qui prévoit un déficit record de 85,8 milliards d'euros.

Le gouvernement chinois a lancé dès 2009 un plan de plus de 500 milliards de dollars également pour soutenir la demande intérieure et les investissements innovants.

Un rapport de l'OCDE (Objectif Croissance 2009) publié le 3 mars 2009, préconise de façon prioritaire les réformes qui ont pour but de renforcer le capital humain, de même que les réformes destinées à intensifier la concurrence sur les marchés de produits. Un nouveau rapport publié en mars 2010, préconise de s'éloigner peu à peu des plans d'urgence, au profit de politiques d'investissements (crédit d'impôt et subventions directes) en Recherche-Développement, de libéralisation de l'accès au commerce et aux professions libérales, afin de limiter le chômage longue durée, stimuler l'innovation et le développement de nouvelles entreprises et emplois. L'assainissement de certaines autres dépenses publiques sera prioritaire. Selon le rapport, les pays devront privilégier les mesures qui induisent un accroissement du taux d'emploi, jugées plus efficaces en termes de réduction du déficit public que celles qui passent par une hausse de la productivité de la main d'œuvre. Une baisse du chômage réduit les prestations sociales et contribue donc à faire baisser le déficit. [33]

La politique budgétaire des principales économies avancées serait toujours mobilisée dans un processus de réduction des déficits jusqu'en 2014, hormis au Japon .En zone euro, la politique budgétaire deviendrait moins restrictive en 2014. Aux États-Unis, l'American Taxpayer Relief Act (ATRA), voté in extremis le 1er janvier 2013, a réduit l'ajustement budgétaire conséquent (fiscal cliff) de plus de la moitié, à 1,8 pt de PIB, en pérennisant les crédits d'impôts Bush pour les revenus inférieurs à 400 000 $ annuels, en systématisant l'indexation de l'Alternative Minimum Tax sur l'inflation, en reconduisent pour un an les allocations chômage exceptionnelles et les crédits d'impôt pour les entreprises. L'accord a par ailleurs reporté au 1er mars 2013 l'application des coupes automatiques dans les dépenses fédérales prévues par le Budget Control Act d'août 2011 (sequester). Cet ajustement budgétaire - entré en vigueur - viendrait limiter la reprise attendue. .[34]

Deux points restent en suspens : le vote d'un budget pour l'année fiscale 2013/2014 et le relèvement du plafond de la dette. Au Royaume-Uni, le rythme de la consolidation budgétaire, majoritairement tourné vers les dépenses se poursuivrait. Enfin, le nouveau gouvernement japonais a adopté le 15 janvier 2013 un plan de relance de 2,2 pts de PIB dont 1,1 pt de dépenses d'infrastructure, 0,6 pt correspondant à plusieurs programmes spécifiques stimulant la consommation publique et 0,5 pt d'ouverture d'enveloppes de crédit. La mise en place du plan de relance serait concentrée sur 2013. En 2014, la politique budgétaire deviendrait restrictive avec la hausse de la taxe sur la consommation (passage de 5 % à 8 % prévu en avril) et l'expiration des mesures de relance.

**IV-2- L'effet des politiques de relance :**

**IV-2-1- Prévisions de croissance du PIB:**

Aux États-Unis, la croissance, qui était supérieure à la tendance au second semestre de l'année, a atteint 2 % en moyenne en 2013. La situation économique sous-jacente restant conforme à la tendance. En particulier, les conditions favorables sur les marchés financiers et le retournement du marché immobilier ont contribué à améliorer les bilans des ménages et devraient conduire à un raffermissement de la croissance de la consommation en 2014. Cependant, les projections reposent sur la réduction automatique des dépenses qui sera remplacée par des mesures concentrées en fin de période et que le rythme de la contraction budgétaire (au niveau de l'ensemble des administrations publiques) en 2013 est de 1¼ % du PIB.[35]

Dans la zone euro, les perspectives à court terme ont été révisées à la baisse, bien que les progrès des ajustements nationaux et le renforcement de la riposte face à la crise à l'échelle de l'Union européenne aient réduit les risques extrêmes et aient amélioré les conditions de financement pour les pays de la périphérie. L'activité s'est contractée de 0,2 % en 2013, au lieu de

progresser de 0,2 %. Cela s'explique par les retards dans la transmission de la baisse des écarts de taux souverains et de l'amélioration des liquidités bancaires aux conditions d'emprunt du secteur privé, et par l'incertitude qui continue d'entourer la résolution de la crise en dépit des progrès accomplis récemment. En 2013, cependant, ces freins commenceront à se relâcher, à condition que les réformes prévues pour s'attaquer à la crise continuent d'être mises en œuvre. [36]

La croissance à court terme du Japon a progressé de 1,2 % en 2013. La récession devrait être de courte durée, parce que les effets des facteurs temporaires, tels que les subventions aux automobiles et les perturbations des échanges commerciaux avec la Chine, s'atténueront. Un vaste programme de relance budgétaire et un nouvel assouplissement de la politique monétaire, conjugués à un redressement de la demande extérieure et à un affaiblissement du yen, dynamiseront la croissance au moins à court terme. [37]

Dans les pays émergents et les pays en développement, la croissance s'est élevée à 5,5 % en 2013. Néanmoins, elle ne devrait pas atteindre les taux élevés qui ont été observés en 2010–11.(tableau2). Des politiques économiques de soutien ont contribué en grande partie à l'accélération récente de l'activité dans beaucoup de ces pays. Mais le manque de vigueur de l'activité dans les pays avancés pèsera sur la demande extérieure, ainsi que sur les termes de l'échange des pays exportateurs de produits de base, étant donné l'hypothèse d'une baisse des cours des produits de base en 2013 dans la présente mise à jour. Par ailleurs, les possibilités de nouvel assouplissement de la politique économique ont été réduites, tandis que les goulets d'étranglement de l'offre et l'incertitude entourant l'action des pouvoirs publics ont freiné la croissance dans certains pays.[38]

### IV-2-2 Secteur extérieur

La croissance du commerce mondial en volume a ralenti considérablement lors de l'ajustement après la crise financière mondiale de 2007–09 et la crise de 2011–12 dans la zone euro (tableau3). Ce ralentissement conduit à se demander si le commerce international restera un moteur de la croissance mondiale, tandis que l'on s'inquiète de la stagnation ou de la diminution de la mondialisation.

Le commerce mondial a rebondi en volume du fait de l'affermissement de l'activité mondiale au deuxième semestre de 2013. Son affaiblissement antérieur correspondait plus ou moins au ralentissement de l'activité, ce qui met en évidence la forte élasticité des exportations et des importations par rapport au revenu à court terme. Les soldes des transactions extérieures courantes de la plupart des pays émergents ont diminué depuis la crise financière mondiale et un petit nombre de ces pays dégagent maintenant un déficit excessif. [39]

## V- Conclusion:

La crise financière actuelle, pourrait avoir des conséquences négatives graves pour l'économie mondiale. La mesure de politique monétaire consistant à baisser le taux d'intérêt perd son efficacité et des mesures non orthodoxes audacieuses sont nécessaires pour gérer la crise bancaire et le risque de restriction de crédit qui s'ensuit. Les mesures de politique budgétaire d'une ampleur sans précédent sont nécessaires afin de diminuer l'effet de la crise financière sur l'économie réelle et d'éviter que les effets de récession économique ne viennent à son tour aggraver la crise financière. Les décideurs de politique doivent être réactifs imaginatifs dans leur prise de décision. Ils doivent non seulement se soucier de soulager des maux dans le court terme, mais également penser à stimuler le potentiel de croissance de long terme tout e3625+n inspirant la confiance aux opérateurs des marchés, aux entreprises et aux ménages. A la sortie de la crise, des réformes réglementaires, institutionnelles et politiques sont nécessaires pour rendre le système monétaire et financier international plus stable. Toutefois, il faut être conscient qu'il est illusoire

d'espérer de retrouver une croissance économique aussi robuste qu'avant l'éclatement des bulles multiples.

**Les résultats de la recherche :**

− La crise financière à remis en cause la théorie économique notamment l'approche classique.

− Doter l'État des outils et procédures permettant une connaissance plus fine des besoins de financement de l'économie.

− Création de pare-feu contre les crises. Pour répondre aux besoins de financement sans cesse croissants des pays touchés par la crise financière et promouvoir la stabilité économique et financière mondiale.

− Renforcer la gouvernance économique dans trois domaines réglementation financière, soutenabilité des finances publiques et surveillance macroéconomique :

− Un accroissement de la complexité du système financier nécessite un renforcement très substantiel et suffisamment rapide du cadre réglementaire et qui doit être un rempart face aux forces poussant le système financier à devenir « autoréférentiel », entièrement tourné sur lui-même. Il doit veiller à ce que le système financier ne s'écarte pas de sa fonction première, qui est de répondre aux besoins de financement de l'économie réelle.

− la surveillance budgétaire doit être mise en œuvre rigoureusement et que la stabilité et la croissance devait non seulement être précisément appliqué mais substantiellement renforcé.

− un cadre de surveillance budgétaire, devait absolument disposer également d'un système efficace de surveillance macroéconomique.

## Annexes :

**Table (1): Effort structurel en point(s) de PIB**

| | Solde public | Effort structurel | | | Cumul |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2013-2014 |
| **États-Unis** | -10.2 | 1.7 | 1.8 | 0.8 | 4.3 |
| **Zone euro** | -4.1 | 1.6 | 1.3 | 0.4 | 3.3 |
| **Royaume-Uni** | -7.8 | 1.1 | 1.2 | 1.4 | 3.7 |
| **Japon** | -9.2 | -0.6 | -1.5 | 2.5 | 0.4 |

**Source :** OCDE, Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et économique, http://www.oecd.org/fr/economie/42081203.pdf

**Tableau(2) : l'activité mondiale**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Production mondiale** | 3.2 | 3.0 | 3.6 | 3.9 |
| **Pays avancés** | 1.4 | 1.3 | 2.2 | 2.3 |
| **Pays émergents et pays en développement** | 5.0 | 4.7 | 4.9 | 5.3 |

Source :: Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale, Avril 2014, http://www.imf.org

**Tableau (3) : Secteur extérieur**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Volume du commerce mondial (biens et services)** | 2.8 | 3.0 | 4.3 | 5.1 |
| **Importations** | | | | |
| - Pays avancés | 1.1 | 1.4 | 3.5 | 4.5 |
| - Pays émergents et en développement | 5.8 | 5.6 | 5.2 | 6.3 |
| **Exportations** | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| - Pays avancés | 2.1 | 2.3 | 4.2 | 4.8 |
| - Pays émergents et en développement | 4.2 | 4.4 | 5.0 | 6.2 |

**Source :** Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale, Avril 2014, http://www.imf.org

## - Notes et références bibliographiques:

[1]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, principes de politique économique, édition l'office des publications universitaires, Frances, p67.

[2]. Michel Bottin, Histoire des finances publiques, édition économica, France, 1999, p24

[3]. Marc Montoussé et Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, édition Bréal, 3éme édition, France, 2005, p198.

[4]. Agnès Bénassy-quéré et autre, politique économique, éditions De Boeck, Belgique, 2004, p138.

[5]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, finances publiques une approche économique, édition Dunod, paris, 1990, p13.

[6]. Michel Bottin, op.cit., p46.

[7]. Agnès Bénassy-quéré et autre, op.cit. , p163.

[8]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, op.cit., p14.

[9]. Agnès Bénassy-quéré et autre, op.cit. , p166.

[10]. Michel Bialés et Robert Goffin, économie générale, les éditions Foucher, paris, 1986, p24.

[11]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, op.cit., p71.

[12]. Michel Bottin, opcit, p52.

[13]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, op.cit., p16.

[14]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, op.cit., p17.

[15]. http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Crise-financiere/Les-cycles-financiers.

[16]. Sebastian Paulo, L'Europe et la crise économique, avril 2011 / L'Europe et la crise économique mondiale 2 expliquée en 10 fiches / Fondation Robert Schuman que mondiale réponse – bilan, avril 2011. www.robert-schuman.eu,

[17]. Catherine Karyotis, la crise financière en 40concepts clés, revue banque édition, paris, 2009, p39.

[18]. Vincent Dujardin et autre, La crise économique et financière de 2008 – 2009, édition scientifique internationales, Bruxelles, 2010, p363.

[19]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, Leçons d'une crise, éditions les Echos, paris, 2010, p22.

[20]. Sebastian Paulo, L'Europe et la crise économique, avril 2011 / L'Europe et la crise économique mondiale 2 expliquée en 10 fiches / Fondation Robert Schuman que mondiale réponse – bilan, avril 2011. www.robert-schuman.eu,

[21]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p365.

[22]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p43.

[23]. Catherine Karyotis, op.cit., p38.

[24]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p366.

[25]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p 45.

[26]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., 366.

[27]. Alois Bischof berger, Rudolf Walser et Boris Zurcher, mesure de politique budgétaire contre la crise, Traduction de Renaud Moeschler, Avenir Suisse, 2009, http://www.avenir-suisse.ch/wp-content/uploads/2011/05/politique_budg.pdf

[28]. Salah Mouhoubi, la face cachée de la crise financière mondiale, édition Harmattan, paris, 2009, p96.

[29]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, p67.

[30]. Catherine Karyotis, opcit, p125.

[31]. Salah Mouhoubi, opcit, p101.

[32]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p71.

[33]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p377.

[34]. Salah Mouhoubi, op.cit., p102.

[35]. http://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/publications/Documents_Economiques/documents-et-debats-numero-4-chapitre-2.pdf

[36]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, p127.

[37]. Salah Mouhoubi, op.cit., p105.

[38]. http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2013/update/01/pdf/0113f.pdf.

[39]. Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale, Avril 2014, http://www.imf.org

# De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question

# Difficulty in transforming the savings into investment in Algeria or the regulation in question

Samir BELLAL (*)
Université M'hamed Bouguara Boumerdès, Algérie

**Résumé :** L'Histoire économique récente de l'Algérie révèle un blocage de la transformation de l'épargne en investissement. Par-delà le diagnostic classique qui met en cause la défaillance du système bancaire, ce blocage est l'expression macroéconomique d'une crise profonde du mode de régulation de l'économie dans son ensemble. Telle est l'idée que nous nous proposons, dans ce qui suit, d'étayer.

**Mots clés :** épargne, investissement, régulation, institutions

**Jel Classification Codes :** B52, E02, K2.

**Abstract:** The recent economic History of Algeria reveals a blocking of the transformation of the savings into investment. Beyond the conventional diagnosis that involves the failure of the banking system, this blocking is the macroeconomic expression of a deep crisis of the mode of regulation of the economy as a whole. This is the idea that we propose, in what follows, to support.

**Keywords:** savings, investment, regulation, institutions

**Jel Classification Codes :** B52, E02, K2.

## I- Introduction :

L'Histoire économique récente du pays révèle un blocage de la transformation de l'épargne en investissement. Par-delà le diagnostic classique qui met en cause la défaillance du système bancaire, ce blocage est l'expression macroéconomique d'une crise profonde du mode de régulation de l'économie dans son ensemble. Telle est l'idée que nous nous proposons de développer dans les lignes qui suivent. Pour ce faire, un examen succinct de la dimension institutionnelle inhérente à la dynamique de transformation de l'épargne en investissement sera proposé, l'hypothèse de départ étant que ce sont la nature et le contenu des compromis institutionnels qui encadrent, stimulent et/ou bloquent la mobilisation des ressources internes d'un pays. Il s'agira essentiellement d'identifier, dans la configuration présente de la régulation économique, les indications sur l'inaptitude de la structure incitative interne à stimuler l'émergence d'une dynamique de croissance à même de guérir le pays de l'intoxication pétrolière dont il est victime depuis des décennies.

Nous commencerons notre propos par dresser, en quelques chiffres, un état des lieux, l'objectif étant de mettre en évidence la difficulté de l'économie nationale à absorber productivement l'épargne. Nous évoquerons ensuite le diagnostic classique qui met en cause l'inefficacité de l'intermédiation bancaire et financière. En raison de son caractère nécessairement partiel, ce diagnostic est « complété » par une étude de la logique qui fonde le comportement des acteurs de l'accumulation, logique qui découle grandement de la matrice institutionnelle de la régulation dont la vocation principale est de définir les contraintes et les incitations qui encadrent et régulent ces comportements.

eMail : (*) : samirbellal@yahoo.fr

## II. Blocage de la transformation de l'épargne en investissement.

Le blocage de la transformation de l'épargne en investissement, caractéristique de la trajectoire économique de la décennie 2000, est révélatrice d'une crise du mode de régulation de l'économie algérienne.

Commençons d'abord par dresser, en quelques chiffres, un état des lieux.

L'épargne nationale est essentiellement le fait du secteur des hydrocarbures. La hausse du prix du pétrole a, cela va de soi, entraîné une augmentation de l'épargne nationale ; celle-ci est constituée de l'épargne budgétaire, directement liée à la fiscalité pétrolière, et de celle de la compagnie nationale des hydrocarbures, Sonatrach, bien entendu.

Depuis 2000, le taux d'épargne nationale en proportion du PIB n'a cessé de croître. Depuis cette date, ce taux est en effet supérieur à 40 %. Comparé au taux de l'investissement, qui oscille autour de 30 % sur la même période, on mesure aisément les capacités de financement inemployées du pays[1].

L'excédent d'épargne sur l'investissement revêt plusieurs formes : thésaurisation, épargne oisive, des dépôts auprès des banques et le Fonds de régulation des recettes.

Cette aisance financière observée au plan macroéconomique n'a cependant pas eu pour effet un allègement de la contrainte de financement au plan microéconomique. Ainsi, au niveau des entreprises, le recours au financement externe (financement bancaire et autre) n'intervient qu'à hauteur de 25 % dans l'exploitation et 30 % dans l'investissement (Benabdellah, 2008).

Par ailleurs, malgré le contexte d'excès d'épargne sur l'investissement qui caractérise le cadre macroéconomique, le ratio « crédit à l'économie / PIB » reste faible puisque, à en croire les données fournies par la Banque d'Algérie, celui-ci ne dépasse pas 25 % en moyenne, tandis que le ratio « crédit au secteur privé / PIB » ne dépasse pas 12 % en moyenne[2].

Manifestement, ces quelques chiffres montrent qu'il y a difficulté à absorber productivement l'épargne. Il en résulte une situation paradoxale dans laquelle des ressources financières considérables mais oisives coexistent avec un sous-investissement dans les entreprises. Plusieurs explications sont avancées, parmi lesquelles l'inefficacité de l'intermédiation bancaire et financière.

Pour d'aucuns, en effet, le système bancaire et financier est inefficace, ce qui explique pourquoi la santé macroéconomique du pays n'arrive pas encore à produire des effets concrets sur l'économie réelle. Ainsi, pour A. Benachenhou (2009), l'excédent d'épargne sur l'investissement pose la question de savoir si l'intermédiation financière ne souffre pas fondamentalement du fait que les liquidités disponibles sont concentrées chez des acteurs ou dans les banques (Trésor, Banque Extérieure d'Algérie, CNEP) qui n'en ont pas l'usage immédiat. Pour l'auteur, seul un redéploiement substantiel de ces ressources financières est à même de faciliter l'intermédiation et mettre fin ainsi à la situation décrite précédemment. Même s'il ne précise pas comment un tel redéploiement pourrait s'opérer, il semble qu'il faille lier la question de la faiblesse de l'intermédiation au statut juridique des banques.

Publiques pour l'essentiel, les banques sont devenues, après l'Etat, le lieu où la rente est immédiatement disponible. La gestion de cette dernière par les banques semble n'obéir à aucune logique ou politique, industrielle ou autre. L'absence d'une politique active de l'Etat en matière d'investissement productif, politique qui se justifierait par le caractère public de la majorité des institutions bancaires, fait que ces dernières apparaissent, dans leur gestion des ressources financières disponibles, comme livrées à elles-mêmes.

Dans ces conditions, la faible mobilisation, à des fins d'investissement, des ressources disponibles au niveau des banques publiques est un phénomène qui s'apparente à la faible mobilisation des capacités de production, observée dans le secteur public industriel. N'étant pas configurées pour prendre des risques, les banques se contentent de s'orienter vers des marchés lucratifs et moins risqués.

Par ailleurs, on ne peut faire l'impasse sur l'importance des interférences, de tous ordres, souvent politiques, dans la gestion de l'accès à ces ressources. La proximité du pouvoir politique ou des réseaux clientélistes demeure un critère clef dans l'accès au crédit. La banque publique est, à l'instar de l'entreprise publique, traversée par les mêmes logiques politiques qui en font un instrument, une ressource de pouvoir politique. Ainsi, le secteur bancaire continue de subir de lourds handicaps, sous forme de financement contraint, sur injonction formelle du gouvernement ou sur injonction informelle émanant de certains centres de pouvoir, d'entreprises publiques structurellement déficitaires et celui d'entreprises privées ne remboursant que partiellement leur emprunts[3]. Quant au secteur privé ne bénéficiant pas de la protection de réseaux clientélistes, son développement est lourdement handicapé par la difficulté d'accéder au financement bancaire en raison, entre autres, des défaillances managériales des banques publiques.

Si la crise du mode de régulation s'exprime par le blocage de la transformation de l'épargne en investissement, il serait cependant naïf de réduire les causes de ce blocage à la seule inefficacité de l'intermédiation financière. En fait, le problème est beaucoup plus complexe. La théorie du « dutch disease », qui ne traite de la question de l'usage de la rente que dans le cadre (restrictif) d'une configuration institutionnelle d'ensemble particulière[4], permet cependant de poser la problématique de la gestion de la rente pétrolière en termes de capacité d'absorption qui, en l'occurrence, semble manifestement limitée.

Comparativement à la situation qui a prévalu lors de la phase « volontariste » de l'expérience de développement où, en raison de l'insuffisance de l'épargne nationale, l'Etat a eu recours au financement monétaire et à l'endettement externe pour réaliser les vastes programmes d'investissements productifs, la situation actuelle est aux antipodes. Dans ce contexte d'excédents d'épargne qui caractérise l'économie algérienne depuis le début de la décennie 2000, la question se pose de savoir si la politique budgétaire de relance par la demande est de nature à favoriser l'enclenchement d'un processus d'autonomisation de la croissance par rapport au secteur des hydrocarbures. La réponse à cette question contient des éléments qui sont à rechercher dans la configuration de la régulation institutionnelle d'ensemble de l'économie.

En d'autres circonstances, le blocage de la transformation de l'épargne en investissement aurait nécessité, à juste titre, des politiques keynésiennes (budgétaire ou monétaire). Cependant, il convient de le rappeler, celles-ci reposent toutes sur l'existence d'une offre locale disponible et efficace, ce qui ne semble pas être le cas en Algérie où les structures de l'offre demeurent encore rigides et inefficaces[5]. Dans un article intitulé *Keynes est mort*, Benachenhou (2009) conclut que, pour l'Algérie, une politique de reprise ne peut pas être une politique de demande, mais une politique de l'offre. C'est là une conclusion que l'on retrouve logiquement dans les analyses se réclamant de la régulation, et dans les travaux consacrés à la question de la crise du régime rentier d'accumulation.

Par ailleurs, la question du blocage de la transformation de l'épargne en investissement n'est pas sans lien avec la logique qui fonde le comportement des acteurs de l'accumulation, logique qui découle grandement de l'architecture institutionnelle dont la vocation principale est de définir les contraintes et les incitations qui encadrent et régulent ces comportements.

## III. Du comportement des acteurs de l'accumulation comme facteur de blocage.

Le comportement des acteurs de l'accumulation renvoie à la matrice institutionnelle qui définit la rentabilité des opportunités d'investissement dans l'économie. « *Si l'activité qui offre le taux de rendement le plus élevé dans une économie est le piratage,* écrit à ce propos D. Noth, *on peut s'attendre à ce que les organisations* (c'est-à-dire les entreprise, ndl) *investissent dans les compétences et les connaissances qui feront d'elles de meilleurs pirates ».*

L'analyse du comportement des principaux acteurs de l'accumulation permet donc de montrer jusqu'à quel point ces comportements peuvent être déterminés par les arrangements

institutionnels en vigueur dans le contexte considéré. Des expériences montrent par ailleurs que des compromis institutionnels spécifiques sont nécessaires pour orienter et stimuler l'action de ces acteurs dans le sens souhaité[6].

En Algérie, le comportement des principaux acteurs de l'accumulation semble s'inscrire dans la logique du mode de régulation mis en place depuis le début des années 90. Schématiquement, ce comportement est d'essence rentière : la captation de la rente semble être son mobile premier. Ce type de rationalité caractérise l'action de l'ensemble des acteurs, du secteur public au capital privé, national ou étranger.

## III.1. Le secteur public, lieu de partage de la rente pétrolière

Ainsi, dans le secteur public, la situation n'a fondamentalement pas changé. Les entreprises publiques sont restées majoritairement déstructurées et un grand nombre d'entre elles sont structurellement déficitaires. Si elles arrivent à se maintenir en activité et à financer leur cycle d'exploitation, c'est, comme par le passé, grâce au recours systématique au découvert bancaire.

Mais s'il en est ainsi, c'est parce que le mode de gestion des entreprises publiques n'a fondamentalement pas changé ; ces dernières continuent toujours de subir des injonctions politico-administratives. Les mesures à caractère juridique prises à partir de 1988 en vue de leur procurer davantage d'autonomie en matière de gestion se sont avérées vaines et purement formelles puisque les fonds de participation, transformés ultérieurement en holdings publiques, puis en sociétés de gestion des participations (SGP) de l'Etat, ne sont en réalité que des courroies de transmission des décisions des autorités publiques en charge des secteurs d'activité concernés. Ainsi, pour ne prendre que cet aspect, par le mode de désignation des responsables de l'ensemble des structures intervenant dans la gestion des portefeuilles publics (essentiellement la cooptation) et par le caractère limité des prérogatives qui sont conférées à ces structures, le secteur public est resté ce lieu où la gestion du capital s'apparente à une gestion de carrières et de la distribution de prébendes.

La gestion des entreprises publiques n'a donc pas connu de changements notables. La description qu'en fait L. Addi dans « *L'impasse du* populisme », bien qu'antérieure à la période des « réformes », demeure encore étonnamment valable.

Il va sans dire qu'une telle situation ne tient que parce qu'existent des revenus pétroliers qui permettent de combler les déficits chroniques d'exploitation, expression de l'inefficacité économique de ces entreprises.

Il convient enfin de préciser que l'entreprise publique n'est pas, en tant qu'organisation, un agent rentier. En tant qu'entité économique (si tant est qu'on puisse la considérer comme telle), elle n'a pas pour mobile le captage de la rente. Ce dernier s'opère à l'intérieur de l'organisation et est l'œuvre d'individus ou de groupes d'individus qui instrumentalisent l'arrangement institutionnel qui commande le fonctionnement de l'entreprise publique pour opérer des ponctions sur les ressources de l'organisation. Le déficit structurel de l'entreprise publique apparaît, de ce point de vue, comme l'expression d'un transfert de ressources qui s'opère aussi à l'échelle interne, c'est-à-dire à l'intérieur même de l'organisation.

## III.2. Le capital privé, une prédilection pour les secteurs protégés.

Quant au secteur privé, dont on attendait qu'il prenne les commandes de l'accumulation à la faveur de la libéralisation, ses performances sont peu convaincantes et ses résultats fragiles, et ce en dépit des changements opérés en vue de son développement.

Sur le plan institutionnel formel, tout est en effet réuni pour que le secteur privé puisse, du moins en théorie, prendre la relève de l'accumulation.

Ainsi, malgré la possibilité donnée, à partir de 1994, aux entreprises du secteur d'accéder aux ressources en devises, l'investissement productif privé n'a pas décollé. Sur la longue période, l'incitation à investir est contrariée par des conditions macroéconomiques défavorables dont la plus

importante est sans doute le rétrécissement du marché intérieur suite à l'ouverture et la déprotection de l'économie nationale[7]. En somme, nous assistons durant les décennies 90 et 2000 à une évolution qui peut paraître paradoxale puisqu'elle fait coexister une libéralisation relative et une stagnation de l'investissement privé productif.

Mais s'il en est ainsi, c'est surtout, nous semble-t-il, parce que les nouveaux arrangements institutionnels mis en place durant cette période, notamment ceux se rapportant au mode d'insertion internationale (une ouverture commerciale large et précipitée, taux de change surévalué), ont conféré aux activités commerciales une profitabilité supérieure à celle que l'on retrouve dans les activités de production.

L'essor du secteur privé est donc à relativiser. Sa contribution dans l'ensemble de l'économie reste encore limitée. Le secteur, constitué à 90 % de micro entreprises[8], souvent de type familial, opère essentiellement dans l'industrie manufacturière[9], le transport terrestre, le BTP et les services. Selon des données récentes, la présence sectorielle des PME privées confirme la faiblesse relative du nombre de PME industrielles (**voir tableau n°02**).

Ainsi, à peine plus de 18 % de l'ensemble des PME privées sont de type industriel, le reste étant pour l'essentiel des entreprises de service (46 %) et de BTP (35 %). Cette structure, qui n'est pas sans rapport avec la configuration institutionnelle évoquée précédemment, montre bien que l'investissement privé s'oriente vers les activités naturellement peu ouvertes à la concurrence étrangère (secteur des biens non échangeables, pour reprendre la terminologie utilisée dans la théorie du dutch disease) et où les délais de récupération sont très courts. Si donc les changements institutionnels ont permis de libérer les initiatives, c'est, pour utiliser une formule empruntée, dans le parpaing et le fourgon aménagé qu'ils ont eu l'effet d'une petite révolution plutôt que dans les activités industrielles.

En réalité, le chiffre d'affaire du secteur est, pour l'essentiel, l'œuvre d'un nombre réduit de groupes privés qui prospèrent aux alentours du pouvoir politique, dans des zones grises, et dans des conditions qui sont loin de celles qui caractérisent la libre concurrence.

En dépit de ses résultats modestes, le statut économique du secteur privé a incontestablement évolué depuis le début des années 90. Cependant, cette tendance à la privatisation de l'économie apparaît davantage comme une création ex nihilo que comme résultat de la désétatisation. De plus, selon Benissad (2009), le développement du secteur privé semble avoir été grandement soutenu par la disparition de « l'effet d'éviction » dont il était victime par le passé, notamment dans le domaine de l'accès au crédit[10].

## III.3. L'IDE, ou la logique extractive.

Enfin, on ne peut ne pas évoquer le rôle du capital étranger comme acteur nouveau de l'accumulation depuis l'adoption de la politique d'ouverture aux investissements directs étrangers. Au regard des faits observés et des chiffres enregistrés, notamment durant la décennie 2000, il y a tout lieu de penser que sa présence semble davantage relever du discours que d'une réalité économique significative.

Très courtisé dans le discours économique des autorités politiques, l'IDE s'est révélé dans les faits décevant. De 1999 à 2008, les montants d'IDE effectivement réalisés n'ont pas dépassé 08,5 milliards de $, soit une moyenne annuelle de l'ordre de 01 milliard de $, correspondant à moins de 1 % du PIB par an en moyenne[11]. Ces chiffres montrent combien son apport est insignifiant et marginal. Pourtant, dans le discours officiel des autorités, l'IDE est constamment présenté comme la panacée aux problèmes d'investissement[12].

Un bref détour par la théorie économique permet de rappeler quelques éléments qui caractérisent le débat sur l'IDE. Dans la théorie du développement, il est en effet mentionné que l'IDE n'a pas que des avantages, comme le montrent certaines observations de son comportement. Souvent, ses interventions se limitent aux étapes finales de la production (assemblage, conditionnement), étapes sans grande valeur ajoutée, ni transfert de technologie. En outre, l'IDE

déplace les centres de décision économique à l'étranger, interdit fréquemment à ses filiales de vendre hors du pays d'accueil. Enfin, et c'est là un aspect important de sa présence dans les pays à régime rentier, il a tendance à opérer des « tirages » sur les ressources en devises du pays d'accueil, se transformant parfois en véritable pompe à aspirer les liquidités internationales de ce dernier. Cependant, avec un encadrement institutionnel approprié, l'IDE peut engendrer, dans certains cas, des recettes en devises car, par la délocalisation d'activités, son but est couramment de gagner davantage ou de préserver des marges commerciales, en comprimant les coûts de production[13]. L'IDE peut par ailleurs stimuler la création d'emplois et contribuer à l'intégration de l'économie. Il est source d'apprentissage technique et peut véhiculer une balance-devises positive.

Qu'en est-il en Algérie ?

Outre son apport faible qui s'apparente à une défection, le capital étranger en Algérie s'inscrit, quand il se déploie, dans une logique manifestement extractive, dans le double sens du terme. En effet, sa présence se cantonne surtout dans les hydrocarbures, les télécommunications, les travaux publics et le bâtiment. Les investissements industriels (hors secteur minier) sont modestes, pour ne pas dire insignifiants. La conséquence en est que les revenus versés au reste du monde, essentiellement constitués au départ des bénéfices exportés par les entreprises pétrolières étrangères, n'ont cessé de croître pour atteindre des niveaux considérables, niveaux qui se trouvent manifestement en disproportion comparativement aux montants investis. Ces dernières années, les transferts au titre des bénéfices expatriés ont tendance à représenter une ponction non négligeable sur les réserves nationales en devises[14].

Nous devons enfin souligner que s'il en est ainsi, c'est sans doute parce que l'IDE en Algérie n'est pas soumis à des priorités nationales. L'absence de régulation étatique tant au niveau des orientations sectorielles des investissements qu'au niveau du régime des participations dans la propriété expliquent sans doute la prédominance du caractère essentiellement « extractif » des IDE[15].

Quand à la défection du capital étranger industriel en dépit de ce que A. Benachenhou (2009) qualifie « d'attractivité potentielle de l'économie », il nous semble qu'il faille en rechercher les raisons moins dans la nouvelle configuration du rapport salarial que dans celle du mode d'insertion internationale de l'économie algérienne : la volonté d'attirer les capitaux étrangers par l'instauration d'un rapport salarial de type « taylorisme primitif » semble contrariée par l'ouverture extrême des frontières économiques par le démantèlement tarifaire et le désarmement douanier. Cela rappelle la vieille contradiction connue dans la théorie économique entre la libre circulation internationale des marchandises et celle des capitaux, puisque l'une et l'autre tendent, en cherchant à égaliser les conditions de production à l'échelle internationale, à s'exclure mutuellement[16].

## IV- Conclusion:

La persistance des comportements rentiers interpelle l'Etat dans son rôle de régulateur. Les comportements rentiers sont tout ce qu'il y a de rationnels et il serait vain de vouloir s'y attaquer sans modifier la structure incitative que véhicule le mode de régulation de l'économie nationale.

En fait, la question n'est pas tant de savoir si l'on peut identifier les facteurs qui concourent à la génération des comportements de recherche de rentes (La théorie économique dite pure en fait sa principale préoccupation), mais de mesurer la capacité ou la disponibilité de l'Etat à se donner les moyens politiques et juridiques nécessaires dans le combat contre la rente. L'intérêt de la collectivité ne se confondant pas avec celui des rentiers, il est en principe du devoir de l'Etat d'intervenir afin de canaliser les comportements économiques des différents centres d'accumulation, capital étranger compris, dans le sens d'un élargissement des activités productives. Encore faut-il que tout cela soit politiquement envisageable, car, en l'occurrence, l'on voit mal un pouvoir politique dont la légitimité repose sur sa capacité à redistribuer les richesses provenant de

l'exportation du pétrole, renoncer au seul instrument qui lui permet de durer et de se consolider sans avoir à user de la coercition ou de la violence.

Dans cette attitude, on discerne une rationalité politique qui, manifestement, est en conflit avec la rationalité économique visant à préserver l'intérêt de la collectivité. Ne pas combattre économiquement les comportements rentiers offre un avantage politique certain pour le détenteur du pouvoir politique, mais il compromet en revanche très sérieusement toute perspective de redressement économique dans le court et moyen terme.

## -ANNEXES :

**Tableau 1: Evolution du taux d'épargne et du taux d'investissement (En % du PIB).**

| | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Epargne nationale | 44.1 | 40.2 | 43.2 | 46.2 | 51.8 | 54.9 | 57.2 | 52.0 | 40.5 | 44.2 | 43 .1 |
| Investissement | 29.7 | 30.2 | 30.3 | 33.2 | 31.2 | 29.7 | 34.6 | 37.3 | 46.8 | 41.4 | 37.9 |
| Solde épargne-investissement | 14.4 | 10.0 | 12.9 | 13.0 | 20.6 | 25.2 | 22.6 | 14.7 | -6.3 | 2.8 | 5.2 |

Source : ONS.

**Tableau 2 : Nombre de PME privées par secteur d'activité (Au 1er semestre 2008).**

| Groupes de branches | Nombre de PME privées | Taux (%) |
|---|---|---|
| Services | 142 222 | 45.94 |
| BTP | 106 865 | 34.52 |
| Industries | 56 111 | 18.12 |
| Agriculture et pêche | 3 517 | 1.14 |
| Services liés aux industries | 863 | 0.28 |
| Total | 309 678 | 100 |

Source : Bulletin d'information économique n° 13 du MPMEA.

## - Références bibliographiques:


- ADDI L. (1990), *L'impasse du populisme*, ENAL, Alger.
- AGLIETTA M. (1976), *Régulation et crises du capitalisme*, Calmann-Lévy, Paris, 2° édition (1982), 3° édition, Odile Jacob (1998).
- AMAROUCHE A. (2004), *Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie – Essai sur les limites d'un système* d'économie *à base de rente,* Thèse de Doctorat soutenue à l'Université Lyon 2.
- BELLAL S. (2011), *« Essai sur la crise du* régime *rentier d'accumulation en Algérie - une approche en termes de régulation ».* Thèse de doctorat soutenue le 30 mars 2011, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion de l'Université Lumière Lyon-2. France.
- BENABDELLAH Y. (2008), « *Economie politique de* la *transition dans une économie pétrolière : le cas de l'Algérie* », Communication présentée lors du Séminaire du CEPN (CNRS - Université Paris 13), ayant pour thème « *Economie politique de la* transition *dans deux économies pétrolières : la Russie et l'Algérie* », organisé avec MEDITER (CEPN – MSH – Paris Nord), 14 novembre 2008.

- BENACHENHOU A. (2009), « *Keynes est mort* », dans le quotidien El Watan du 20 et 21 janvier 2009.
- BENISSAD H. (2009), « *Algérie : du modèle de* développement », dans le quotidien El Watan du 23 et 24 mars 2009.
- BOYER R. (2004), *Théorie de la régulation. 1. Les* fondamentaux, Editions La découverte, Paris.
- DJOUFELKIT-COTTENET H. (2008), « Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie », Agence Française de Développement, Document de travail, n° 64, juin.
- GOUMEZIANE S. (1994), *Le mal algérien : économie* politique *d'une transition inachevée, 1962-1994*. Fayard, Paris.
- ILMANE M-C. (2006), « *Réflexions sur la politique* monétaire *en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004)* », Cahiers du CREAD, n° 75, pp. 69-107.
- KESSALI B. (2004), « *Banques et entreprises* publiques *financièrement déstructurées* », revue STRATEGICA, n° 3, décembre.
- LANZAROTTI M. (1992), *La Corée du sud : une sortie du sous développement*, PUF, Paris.
- LIPIETZ A. (1985), *Mirages et miracles. Problèmes de* l'industrialisation *dans le tiers-monde*. La découverte, Paris.
- NORTH D. (2005), *Le processus du développement* économique, Editions d'Organisation, traduit de l'anglais par Michel Le Séac'h. Titre original : Understanding *The Process of Economic Change.*
- OMINAMI C. (1986), *Le tiers-monde dans la crise*, La découverte, Paris.
- PALLOIX C. et L. KICHOU (2002), « *L'Algérie et l'optique de Barcelone : changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles* », Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002.
- TALAHITE F. (2000), « *La réforme bancaire et financière en Algérie* ». Cahiers du CREAD, n° 52, 2eme trimestre 2000, pp. 93-122.


## - Notes:

[1] Rapporté au taux d'investissement brut, le taux d'épargne nationale représente, en 2007, plus de 160% ! C'est dire combien l'épargne excède l'investissement.

[2] A titre de comparaison, le ratio « crédit à l'économie / PIB » atteint 80 % au Maroc et 65 % en Tunisie. Quant au ratio « crédit au secteur privé / PIB », il est en moyenne de 140 % en Chine, 100 % en Corée et 40 % dans les pays émergents de l'Europe (Benabdellah, 2008).

[3] On estime le taux de remboursement des emprunts par le secteur privé à 30 %.

[4] C'est dans ce sens que nous disons que la théorie du « dutch disease » est aux économies rentières ce que la Théorie de l'Equilibre Général est aux économies de marché constituées. Sur un plan strictement méthodologique, la comparaison nous semble tout à fait justifiée puisque, à l'instar de la TGE, la théorie du « dutch disease » n'est applicable que si l'ensemble des hypothèses sur lesquelles elle se fonde est réuni.

[5] Pour reprendre le diagnostic de Benachenhou (2009) à propos de l'efficacité (ou plus exactement de l'inefficacité) de l'investissement, on peut affirmer que l'efficacité de l'offre, au même titre que celle de l'investissement, est à lier à sa structure : la part relativement importante du secteur public explique pour beaucoup que l'offre soit aussi rigide et inefficace.

**[6]** Les expériences de certains pays qui ont réussi à sortir de la trappe du sous-développement (Corée du Sud, Indonésie, Brésil, Malaisie, Mexique…) montrent toutes que l'un des enjeux de tout processus de développement est la capacité du pays considéré à articuler ses mécanismes internes de régulation économique et sociale avec les contraintes et opportunités qui naissent de son insertion internationale.

[7] Sans doute, les mesures prises en faveur du secteur privé durant les années 90 ont buté sur les effets de la dévaluation qui a entraîné des pertes de change, et les conséquences du programme de stabilisation sur la demande intérieure. Mais nous pensons qu'il ne s'agit là que de facteurs conjoncturels.

[8] Selon les statistiques disponibles, le nombre d'entreprises du secteur privé est passé de 12 000 en 1994 à 200 000 (dont plus de 25000 PME) en 2003, auxquelles s'ajoutent quelques 700 000 artisans et 1000 coopératives artisanales (Saadi, 2005).

[9] Il s'agit essentiellement de l'agroalimentaire.

[10] Benissad H., « *Algérie : du modèle de développement* », El Watan du 23 et 24 mars 2009.

[11] A titre de comparaison avec les pays voisins, ce taux était, entre 2001 et 2007, de 4 % en moyenne et par an en Tunisie, 4.5 % au Maroc et en Egypte.

[12] Depuis fin 2008 et dans le sillage de la crise financière internationale, on note un changement de ton dans le discours officiel sur les IDE, changement qui ne tardera pas à se traduire par des remises en cause brutales de certaines dispositions liées aux conditions d'accueil des IDE.

[13] Ainsi, en Chine, les IDE sont à l'origine de 60 % des exportations du pays, essentiellement des produits manufacturés.

[14] C'est sans doute cet aspect qui pousse des auteurs régulationnistes comme M. Lanzarotti à émettre des doutes sur l'aptitude des IDE à susciter un développement économique durable. Se basant sur son étude de l'expérience coréenne, ce dernier écrit : « *Il est en effet peu probable que l'IDE puisse, en tant que moyen privilégié d'approvisionnement en bien d'équipement* [Rappelons que pour cet auteur, le régime d'accumulation se conçoit en termes de modalité d'articulation entre les sections I et II. Ndl]*, soutenir l'accumulation durablement. Les dettes se payent, l'investissement direct se rémunère* » (Lanzarotti, 1992, 184).

[15] Ce n'est que dernièrement, et certainement en raison de la tournure prise par la question des transferts des bénéfices, que les autorités politiques du pays ont commencé à prendre conscience de la nécessité d'articuler la politique en matière d'IDE aux priorités nationales. Parmi les nouveaux critères édictés pour l'accueil de l'IDE, il y a la nécessité pour le projet envisagé de présenter, pour toute sa durée de vie, un bilan devises positif.

[16] En réalité, ce qui est vrai du capital étranger l'est aussi du capital privé national. L'échec de la privatisation relève fondamentalement de la même contradiction entre politique de libre-échange et IDE.

# EL-BAHITH REVIEW

*Number 14/2014*

## Contents

**The Tax harmonization in open regionalism ; The European model ,** *Mouloud MELIKAOUI* 1-16

**L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie ; Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique ,** *Ali BENDOB & Kamel SI MOHEMMED* 17-25

**Développer la fiscalité communale et améliorer la performance publique locale : De la régulation à la stratégie financière de la commune ,** *Ali DEBBI* 27-39

**Vers une économie Zakat solidaire décroissance de la pauvreté Vs croissance économique ,** *Mébarek BOUBLAL & Fares MESDOUR & Mohamed BABA AMMI* 41-54

**Performance des PME Algériennes : Evaluation par l'approche FDH ,** *Ali Nabil Belouard* 55-60

**L'amélioration du processus de fabrication d'une entreprise par le niveau Sigma : Cas de l'entreprise BAG (Batna) ,** *Athmane MECHENENE & Hichem AOUAG* 61-73

**Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008 ,** *Asma ZAOUI & Laala RAMDANI* 75-87

**De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question ,** *Samir BELLAL* 89-97

Kasdi Merbah University of Ouargla - Algeria

# EL-BAHITH REVIEW

**Annual refereed journal of applied research in economic, commercial and management sciences**

Printed in Kasdi Merbah University of Ouargla 2014

*Number 14 - Legal deposit N° : 110/2002 - ISSN : 1112-3613*